تناقض أهل الأهواء والبدع

في العقيدة

«دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السلف»

بحث مقدم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات
جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد
عفاف بنت حسن بن محمد مختار
المحاضرة بكلية التربية للبنات بالرياض

إشراف
الأستاذ الدكتور: محمد بن عبد الله آل السمهري
الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

لعام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الرشد
الرياض

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

تناقض أهل الأهواء والبدع

في العقيدة

«دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السلف»

بحث مقدم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات
جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد

عفاف بنت حسن بن محمد مختار

المحاضرة بكلية التربية للبنات بالرياض

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد بن عبد الله السمهري

الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

لعام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، وإن الشكر له أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، الذي شكره وحمده عبادة واجبة. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم]، وقال سبحانه: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠] فإياه أشكر وله أتوجه وأعبد، وأسأله العون والسداد والرشاد للعلم النافع والعمل به إنه سميع قريب مجيب الدعوات، ثم الشكر لمن قضى الله في كتابه بالذل لهما فلم أعطهما حقهما، وأسأل المولى عز وجل أن يرحم والدي رحمة واسعة ويسكنه جنات الفردوس ويجمعنا مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، وأن يحسن أتم الإحسان إلى من أوصاني ربي بها وقصرت، من شقيت لسعادتي وراحتي، من عايشت معي بحثي صفحة بصفحة على الرغم من أنها بعيدة عني بجسدها لم تزل قريبة مني بقلبها وجوارحها، والتي لم يكف لسانها بالدعاء لي آناء الليل وأطراف النهار، ولم تدخر وسعاً في تيسير هذا البحث والسير به قدماً، فجزاها الله عني خير ما جزى والد عن ولده، ثم أتوجه بالشكر لزوجي الكريم أحمد بن محمد البياري الذي تحمل المصاعب وكان بحق نعم المعين على مواصلة بحثي، مع توفير المصادر والمراجع عن طريق السفارات السعودية في خارج المملكة العربية السعودية.

وأتوج شكري بجميل الامتنان والتقدير لأستاذي الكبير ومعلمي الكريم فضيلة الدكتور الأستاذ: محمد بن عبد الله السمهري الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، فله أقدم وافر الدعاء، وجزيل الشكر والامتنان على ما أسداه إليّ من جهود مخلصة وإرشادات بناءة قوت عضدي ونورت بصيرتي في مجال البحث

وأعانتني على متابعة مسيرته فجزاه الله خيراً وبوّأه من الجنة غُرفاً.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير وجميل الامتنان لإدارة الكلية ممثلة في عميدتها ووكيلتها ووكيلة الدراسات العليا اللاتي ما فتئن ييسرن الدرب، ويُذللن الصعب على الباحثات في الكلية بخلق نبيل وروح متفانية.

وكذلك الشكر أزجه خالصاً لرئيسة قسم الدراسات الإسلامية التي كانت صدراً رحباً فلها شكري وامتناني وفقها الله وجزاها خيراً، ولا يفوتني توجيه الشكر الجزيل والتقدير الوفير لرئيسات قسم الدراسات الإسلامية في السابق.

كما أشكر أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسي في المراحل السابقة على ما أولوني من رعاية سابغة وتوجيهات كريمة وملاحظات نافعة، أو استدراكات قيمة، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في هذا العمل، وأخص بالذكر الدكتور: ناصر العقل الذي كان النواة الأولى في هذا البحث، فالشكر لهم موصول غير مقطوع، والتقدير لهم ممدود غير مجذوذ، جزاهم الله الصلاح ونضّر وجوههم وبوأهم من الجنة غرفاً، كما أسأل الله أن يجزل المثوبة لكل من توجه لي بالمساعدة في هذا العمل بإشارة، أو عبارة، أو إِعارة كتاب، أو مقابلة أو غير ذلك من أوجه المساعدة.

ولا أنسى تقديم الشكر لخاصتي وأفراد بيتي، فجزى الله أولادي حنان وإيمان وحسن وهتان وريان لما قاموا به، فكانوا خير مساعد لي في تسهيل السبُل وتذليل الصعاب بعد الله عز وعلا، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء، والشكر لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً ومن قبل ومن بعد وله الحمد على ما أنعم وأكرم وتفضل، هذا والله أسأل أن يريني الحق حقاً ويرزقني اتّباعه ويريني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه، ويجعلني ممن يسمع القول فيتبع أحسنه، وأسأله سبحانه أن يرحم ضعفي، ويجبر كسري، ويغفر زلتي، إنه هو الرحمن الرحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. . . أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وكانت رسالته ﷺ ورسالات الرّسل كلها قائمة على قاعدتين عظيمتين وأصلين كبيرين.

الأولى: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦].

والثانية: ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦].

وكل دعوة لا ترتكز في غاياتها وأهدافها ومناهجها على هذين الأصلين فهي مخالفة لنهج المرسلين، ولا تعطي ثمارها المرجوة.

فقاعدة ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ تعني تحقيق التوحيد والعقيدة السليمة وطاعة الله تعالى واتباع شرعه.

وقاعدة ﴿وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ تعني تجنب الأهواء والافتراق والبدع وما تؤول إليه من الشرك والكفر والظلم والفسق والإعراض عن دين الله.

وكل الدين جملة وتفصيلاً يدور على هاتين القاعدتين.

ولذا احتوت الدعوة إلى الله تعالى غايتين لا تصح الدّعوة إلا بهما:

١ - تقرير الدين والعقيدة، وتعلمها وتعليمها ونشرها والعمل بها.

٢ - حماية الدين والعقيدة والدفاع عنها وبيان ما يخالفها، وكل ذلك كان منهج القرآن وعليه عمل النبي ﷺ وأصحابه وأئمة السلف وهو سبيل المؤمنين.

فكتاب الله عُنِي بالتحذير من مناهج الشرك والكفر والبدع والضلالة وعرض شبهاتهم وبيان فسادها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

والسنة كذلك اشتملت على الكثير من ذلك، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»[(١)].

ثم الصحابة رضي الله عنهم لما ظهرت الأهواء في آخر عهدهم[(٢)]، تكلموا في بدعها وأشخاصها على سبيل التحذير وإقامة الحجة، والرد عليهم وكشف الباطل وبيان زيف شبهاته وتحصين الأمة منهم.

ثم التابعون وتابعوهم وأئمة السنة كانوا على هذا النهج، فكلما ظهرت البدع والأهواء والفرق زادت عناية السلف بردها ومقاومتها، وتعددت أساليبهم وتنوعت مناهجهم فأنشأوا المصنفات والمؤلفات وتذرعوا بكل ما استطاعوا من الوسائل والسبل الشرعية في ذلك.

فإن التصدي لأهل البدع والأهواء من سنن الهدى ومن مطالب الدين وغاياته ومن أعلى درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن غايات، الدعوة ومقاصدها، ومن هذا المنطلق وبناء على هذا التصور تتضح أهمية البحث في هذا الموضوع «تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة» مع الوقوف عند مواطن العبر واستنباط، الفوائد والتركيز على تناقضهم وترددهم وتلونهم وحيرتهم، وكشف طرقهم وبيان فسادها وزيفها وعوارها، مع توضيح موقف أهل السنة والجماعة وثباتهم كالجبل الأشم لأخذهم بمصدري التشريع: الكتاب والسنة.

أسباب اختيار البحث وأهميته:

١ ـ لما كان لأهل الأهواء انتشار واسع مع انتساب جماعة من العلماء إليهم بدعوى أنهم أهل السنة والجماعة، تحتم على الباحثين دراسة منهجهم في هذا الباب تجلية للحق وإظهاراً له.

---

(١) البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ (لتتبعن سنن من كان قبلكم)، ١٣/ ٢٥٥، ٢٥٦، ومسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ١٦/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) من الفرق التي ظهرت في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، الخوارج والشيعة والقدرية.

٢ - إظهار مزايا مذهب السلف وخصائصهم السنية.

٣ - بيان خطورة مذاهب أهل الأهواء والبدع.

٤ - اختلاط منهج الحق بالباطل لدى الكثير من الناس.

٥ - وقوع الانحراف عند كثير من الناس في باب الاعتقاد وتأثرهم بمناهج أهل البدع الدخيلة.

٦ - دراسة هذا الموضوع الذي يكثر فيه التفريع، والبحث فيه يحتاج للنظر في مصادر كثيرة.

٧ - إيضاح سيطرة الآراء البشرية على منهج أهل الأهواء والبدع.

٨ - إظهار تناقض أهل الأهواء والبدع في منهجهم فيما يأخذونه ويردونه.

٩ - إن أهل الأهواء والبدع لا زالوا موجودين، وإن مناهجهم لا زالت متبعة وإن تغيرت الأسماء.

١٠ - محاولة الوصول إلى النتائج السيئة التي أفرزها منهج أهل الأهواء البدع.

أهداف البحث:

١ - إبراز منهج أهل السنة والجماعة الثابت.

٢ - توضيح تناقض وتلون أهل الأهواء والبدع في الأصول.

خطوات البحث:

تقع الخطة في مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة وفهارس.

فأما المقدمة ففيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وهدف البحث ومنهجه.

التمهيد: قد اشتمل على الأمور الآتية:

١ - تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم.

٢ - تعريف أهل الأهواء.

٣ - تعريف البدع.

٤ - تعريف التناقض.

٥ - تعريف الافتراق.

٦ - الفرق بين الاختلاف والافتراق.

٧ - النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه.

٨ - تعريف المنهج.

الباب الأول: الخلل والخلط في منهج التلقي ومصادره عند أهل الأهواء والبدع، «عرض ومناقشة» وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن - السنة - الإجماع المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي - العقل - الأوهام - الظنون - الذوق - إيحاء الشياطين - آراء الرجال - الفلسفات - الروايات الضعيفة - ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني - التلقي عن مصادر وهمية مجهولة - التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة».

المبحث الثالث: موقف الخوارج - الشيعة - القدرية - المرجئة - الجهمية من المصادر الأساسية.

الفصل الثاني: منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

الباب الثاني: بعض مظاهر التلون والاضطراب عند أهل الأهواء والبدع، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التناقض والاضطراب في الاستدلال، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة، ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

الفصل الثاني: تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية، ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.

الباب الثالث: وقوع أهل الأهواء والبدع في نقيض القصد، وفيه فصلان:

الفصل الأول: اختراع البدعة والعمل بضدها، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الخوارج وموقفهم من الأسماء والأحكام[1].

المبحث الثاني: الشيعة وبدعة الغلو في آل البيت وقَضْب السلف.

المبحث الثالث: القدرية وبدعة الغلو في القدر.

المبحث الرابع: المرجئة وبدعة الغلو في الإرجاء.

المبحث الخامس: الجهمية وبدعة الغلو في التنزيه إلى درجة التعطيل.

الفصل الثاني: الخلط في المسائل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجمع بين المتناقضات.

المبحث الثاني: الخلط بين السنة والبدعة.

المبحث الثالث: عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع.

المبحث الرابع: تناقضهم في موقفهم من السلف.

الباب الرابع: إقرار أهل الأهواء والبدع بالحيرة والشك، وفيه ثلاث فصول:

الفصل الأول: التنقل وعدم الاستقرار، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عدم الاستقرار على مذهب أو رأي معين.

المبحث الثاني: الحيرة والشك في المقالات.

المبحث الثالث: اعترافهم بالإفلاس في نهاية المطاف.

---

(١) اكتفيت بذكر نماذج لأصول الفرق.

الفصل الثاني: الانحراف عند أهل الأهواء والبدع، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشبههم باليهود.

المبحث الثاني: تشبههم بالنصارى.

المبحث الثالث: اتهام كل منهم الآخر بأنه ليس على شيء.

الفصل الثالث: إظهار الفرق بين أهل السنة والجماعة مع أهل الأهواء والبدع، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وسطية أهل السنة والجماعة في نظرتهم للدلائل العقلية.

المبحث الثاني: تجلية سيطرة الدلائل العقلية على أهل الأهواء والبدع.

المبحث الثالث: زعم من يقول بتقريب وجهات النظر بين الفرق، والرد عليه.

المبحث الرابع: استحالة الجمع بين أهل السنة وأهل البدع.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج التي سيصل إليها البحث.

الفهارس العامة:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

٣ ـ فهرس الأشعار.

٤ ـ فهرس الأعلام.

٥ ـ فهرس الفرق.

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٧ ـ فهرس الموضوعات.

منهج البحث

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج التالي:

١ ـ أنقل الأقوال من مصادرها، فقول أهل السنة أنقله من كتب أهل السنة، وقول أهل الأهواء والبدع من كتبهم، إلا إذا تعذر الأمر علي، فقد أنقل ممن قرر في المسألة التي أنا بصددها مقتدية بالسلف الصالح، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله[1]: «وأقوال الخوارج إنا عرفناها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف»[2].

٢ ـ الاعتماد على أقوال شيخ الإسلام يرحمه الله لكونه «في رأيي» أبرز عالم سني شرح المسائل العقدية، وكان منهجه منهجاً متكاملاً لا يقبل الأخذ بشق وترك الشق الآخر، فهو فكر يقوم على أساس العقيدة الصافية النقية، وهذه حقيقة منهج النبي ﷺ.

٣ ـ جعل عقيدة أهل السنة بعد عقائد الفرق الضالة، حتى يظهر نقاؤها وما أنعم الله عليها من الخصائص، فنحمد الله على ذلك، والرسول عليه الصلاة والسلام كان آخر الأنبياء، وما ازداد بالتأخير إلا تشريفاً وتكريماً.

٤ ـ قد أستشهد بالنص نفسه أكثر من مرة، وذلك لضرورة البحث.

٥ ـ قد أذكر المعلومة أكثر من مرة، وذلك لضرورة البحث.

٦ ـ مناقشة الأقوال إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وفي بعض الأحوال أشير إلى ذلك إشارة يسيرة في الهامش.

٧ ـ قد أذكر شيئاً من كلام أهل البدع للاستشهاد به، ولا يدل ذلك على موافقتهم في جميع ما يقولون، ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به.

---

(١) انظر ترجمته في صفحة رقم٤.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى ـ لابن تيمية ـ مكتبة صبيح، القاهرة ١/ ٣٧.

٨ ـ إذا كان الحديث في أحد الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، إذ المقصود معرفة صحته، وأكثر أحاديث الرسالة منها، أما إذا كانت في غيرها فقد أذكر أكثر من مصدر، ثم أورد كلام أهل العلم قديماً أو حديثاً في الحكم عليه على قدر الاستطاعة.

٩ ـ عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها.

١٠ ـ عزو الحديث يكون بالكتاب والباب والجزء والصفحة، أو رقم الحديث على حسب المصدر المنقول منه.

١١ ـ التعريف بالأعلام على قدر الاستطاعة.

١٢ ـ التعريف بالفرق على قدر الإمكان.

١٣ ـ قمت بشرح ما رأيت الحاجة داعيةً إلى شرحه من الألفاظ الغريبة.

١٤ ـ أذكر بيانات المرجع كاملة مرتبة هكذا: اسم الكتاب ـ اسم المؤلف ـ اسم المحقق أو المصحح أو المعلق أو المقدم إن وجد ـ دار النشر ـ بلد النشر ـ رقم الطبعة ـ تاريخ الطبعة، وإذا لم توجد جميع هذه المعلومات فأكتفي بما وجد على المرجع.

١٥ ـ إذ تكرر ذكر المرجع أقتصر على اسم الكتاب مختصراً، إلا في حالة الالتباس والاشتباه، فقد أضيف بعض المعلومات وعند تغير الطبعة أشير إلى ذلك.

١٦ ـ تذييل البحث بفهارس لتيسير الرجوع إليه وهي:

أ ـ فهرس الآيات القرآنية.

ب ـ فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

ج ـ فهرس الأشعار.

د ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

هـ ـ فهرس الفرق والمذاهب.

و ـ فهرس المصادر والمراجع.

ز ـ فهرس الموضوعات.

التمهيد

يشتمل التمهيد على الأمور الآتية: ـ تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم ـ تعريف أهل الأهواء ـ تعريف البدع ـ تعريف التناقض ـ تعريف الافتراق ـ الفرق بين الاختلاف والافتراق ـ النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه ـ تعريف المنهج.

❁ ❁ ❁

١ ـ تعريف أهل السنة والجماعة وخصائص مذهبهم:

أولاً: تعريف الأهل:

أهل الشيء هم أخص الناس به، يقال في اللغة أهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به، وأهل المذهب من يعتقد به[(١)].

ثانياً: تعريف السنة:

السنة في اللغة:

الرعاية[(٢)] والقيام على الشيء، والحكم، والأمر، والنهي، كما جاء في قوله

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤م، ١/١٥٠، ١٥١، معجم المقاييس في اللغة، لابن فارس، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م ص٩٥، الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله وأعده الدكتور: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ سوريا، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢١٠، القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ سوريا، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٢٤٥.

(٢) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ٦/٣٩٩ ـ ٤٠١.

تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، ومن معانيها الطريق والسيرة حسنة كانت أو سيئة، وقد جاء تفسيرها في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ۝٧٧﴾ [الإسراء: ٧٧]. ومن معانيها الاتباع، ويظهر من قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومن معانيها الابتداء بالأمر سواء كان حسناً أو سيئاً، فيظهر من قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً»[١].

فمعانيها تدور حول الطريقة[٢]، والسيرة، الاتباع، الأمر، النهي، الرعاية، التهذيب.

السُّنَّة في الاصطلاح:

يختلف معنى السنة في الاصطلاح عند كل من المحدثين والأصوليين والفقهاء، وعلماء الوعظ، وأصول الدين، وإن كان الجميع يتفق على أنها سنة النبي ﷺ، وإنما وقع الاختلاف عند التحديد والتفصيل، ومرجع هذا الاختلاف في المعنى الاصطلاحي للسنة، إلى اختلافهم في الأغراض التي يُعنى بها كل فئة من أهل العلم[٣].

السنة عند المحدثين:

هي ما أُثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقيه،

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة وأنواعها، ٧/ ١٠٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري «ابن الأثير»، دار الفكر، لبنان ـ بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ٢/ ٤٠٩، مجمل اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ٢/ ٤٥٥.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٣٩٦هـ، ص٤٨، ٤٩.

أو سيرة سواءاً كان قبل البعثة أم بعدها، إذ غرضهم معرفة ما كان عليه النبي ﷺ في أحواله كلها، سواءً أفاد حكماً شرعياً أم لم يفد[1]، فالسنة عند جمهور المحدثين ترادف الخبر وكذا، الحديث[2]، وبعضهم جعل الخبر أعم[3]، والأثر يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.

السنة عند الأصوليين:

ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلوٌ ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز، ويدخل في ذلك أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقاريره[4]، حيث إنهم عنوا بمصادر الشريعة، ومناهج استنباط الأحكام، وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً، أو دليلاً، ولهذا يطلقون عليها اسم الدليل.

السنة عند الفقهاء:

ما ثبت عن الرسول ﷺ من غير افتراض ولا وجوب[5]، يقول الحافظ ابن حجر[6]

---

(١) قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية ط عيسى الحلبي ص٦٤، الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ، ص١٠ ـ ٤٨.

(٢) النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح أحمد الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص٢ ـ ٤.

(٣) تدريب الراوي، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م، ١/ ٤٢، ٤٣، نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، شرح علي القاري، استنابول، ١٣٢٧هـ، ص١٦، ١٧.

(٤) الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق الشيخ: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١/ ٢٦٩، فواتح الرحموت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت، للشيخ: محب الله ابن عبد الشكور، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ٩٧.

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الإمام محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٩م، ص٣٣، العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق الدكتور: أحمد بن علي سير المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ١/ ١٦٦.

(٦) الحافظ: هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، =

في تعريف السنة عند الفقهاء: «وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف المستحب»[١].

السنة عند السلف:

هي موافقة الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم، سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات، فالسنة تطلق عندهم ويراد بها عمل الصحابة ولا سيما عند الاتفاق.

قال الشاطبي[٢] يرحمه الله: «ويطلق - أي لفظ السنة - أيضاً في مقابلة البدعة فيقال: فلان على سنة، إذا عمل وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نصَّ عليه الكتاب أو لا»[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] يرحمه الله: «لفظ السنة في كلام السلف

= المحدث، الأديب، المؤرخ، الشاعر، له مصنفات عديدة، منها فتح الباري، والدرر الكامنة، لسان الميزان، توفي ٨٥٢هـ. انظر البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، ط١٣٤٨هـ، ١/ ٨٧ - ٩٢، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد السخاوي، دار مكتبة الحياة، ص١ - ٣٦، الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ٢٩٨٤م، ١٠/ ١٧٨.

(١) فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ: عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ٣/ ٣٤٥.

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، أصولي، حافظ من أئمة المالكية، من مصنفاته: الموافقات في أصول الفقه، والاعتصام، توفي سنة ٧٩٠هـ. انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، ص٤٦، الأعلام ١/ ٥٧، معجم المؤلفين، رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، ١/ ١٨٨.

(٣) الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، شرح الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ٤/ ٣ - ٦.

(٤) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن محمد بن تيمية الدمشقي، شيخ الإسلام أبو العباس، ولد سنة ٦٦١هـ، كان المدافع القوي عن العقيدة الإسلامية وتصدى لأهل البدع حتى سجن عدة مرات، إلى أن توفي بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ. انظر فوت الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١/ ٣٤، المنهل الصافي، جمال الدين أبو المحاسن تغري بردي، الأتابكي، تحقيق: أحمد يونس نجاتي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، ١/ ٣٣٦، =

يتناول السنة في العبادات والاعتقادات»[1].

وإن كان كثير من علماء السلف خصوا السنة بالاعتقادات[2]. فالسلف في العموم يقصدون بالسنة معنى زائداً على الحديث، فإنهم يريدون بها موافقة الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم، سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات وغيرها.

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فسنة الرسول عليه الصلاة والسلام هي الطريقة المحمودة، وهي الأمر الواضح البينُ.

ثالثاً: تعريف الجماعة:

تعريف الجماعة لغة:

من الاجتماع[3] والجمع وهو تأليف المتفرق، فالجماعة تعني الاجتماع وضدها الفرقة، ثم أطلقت الكلمة على أنها اسم لطائفة من الناس يجمعهم غرض واحد.

= النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف تغري بردي مصورة عن طبعة دار الكتب، ٩/ ٢٧١، الكامل في التاريخ، لعز الدين أبي الحسن علي بن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٢/ ١٧١.

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق الدكتور: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص٧٧.

(٢) من السلف الذين قصروا السنة على الاعتقادات ابن مسعود، أبي بن كعب، أبو الدرداء رضي الله عنهم، والإمام الشافعي، الإمام أحمد، سهل بن عبد الله التُستري، أبو داود السجستاني، ابن أبي عاصم، ابن حاتم الرازي، أبو القاسم الطبراني، الأصبهاني. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، تحقيق الدكتور: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض ط٢، ١/ ١٥٥ - ١٥٦، ١٦٥ - ١٦٦، ١٨٣.

(٣) لسان العرب، ط دار صادر، بيروت - لبنان، ٨/ ٥٣، المعجم الوسيط، تخريج إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مطابع دار المعارف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١/ ١٣٥، القاموس المحيط، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٩١٧.

الجماعة في الاصطلاح:

إن كلمات أهل العلم فيها تدور على ستة معان[1].

١ ـ السواد الأعظم من أهل الإسلام[2].

٢ ـ جماعة العلماء المجتهدين[1].

٣ ـ الصحابة على الخصوص[1].

٤ ـ جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر.

٥ ـ جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير[3].

٦ ـ جماعة الحق وأهله[4].

وكل تلك المعاني التي ذكرها أهل العلم لا تعارض بينها، لأن بعض من قال بأحد تلك الأقوال، إذا أراد أن يفسر ما اختاره يفسره بقول يكون قولاً آخر من الأقوال الستة ومن ذلك البربهاري[5] فسر السواد الأعظم بقوله: «الحق وأهله»[6] فالقول الأول يوافق القول السادس، وقال أيضاً: «والأساس الذي بيّنا عليه

---

(١) الاعتصام، للشاطبي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٦، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، الدكتور: صالح بن سعد السحيمي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ٢/ ٤٨٢.

(٣) فتح الباري، لابن حجر، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٣/ ١٠٤، ١٠٥، النهاية في غريب الحديث، ٢/ ٤١٩.

(٤) شرح السنة، لأبي محمد بن الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق الدكتور: محمد بن سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٢٢.

(٥) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الحنبلي، صحب تلاميذ الإمام أحمد، كان شديداً على المبتدعة، وله كتاب شرح السنة، توفي سنة ٣٢٩هـ. انظر طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ٢/ ١٨، سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ١٥/ ٩٠.

(٦) شرح السنة للبربهاري، ص١٢١.

الجماعة، هم أصحاب محمد ﷺ رحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، وهم السواد الأعظم»[1] فعرف الجماعة بالسواد الأعظم، وبأهل الحق، وبالصحابة رضي الله عنهم[1].

رابعاً: معنى أهل السنة والجماعة:

هذا اللفظ أصبح مصطلحاً يطلق ويراد به أحد معنيين:

١ ـ معنى عام يدخل فيه جميع المنتسبين إلى الإسلام عدا الرافضة[2]، فيقال هذا رافضي وهذا سني، وهذا اصطلاح العامة، فهم لا يعرفون ضد السني إلا الرافضي[3].

٢ ـ معنى أخص وأضيق من المعنى العام ويراد به أهل السنة المحضة الخالصة من البدع، ويخرج به سائر أهل الأهواء والبدع الذين خالفوا السلف الصالح كالخوارج[4]،

---

(١) شرح السنة للبربهاري، ص٢٢١.

(٢) الرافضة سميت رافضة لرفضهم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل لرفضهم زيد بن علي رضي الله عنهما، وأجمعت الرافضة على الإمامة، والعصمة، الرجعة، وقالوا بتفضيل علي على سائر الصحابة وإنه الإمام بعد رسول الله ﷺ وغير ذلك من الخرافات والأباطيل. انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ١/ ٩٠ ـ ١٣٤، التنبيه والرد لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي الشافعي، تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٢٩ ـ ٤٦، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٢٧ ـ ٤٢.

(٣) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام، لابن تيمية، جمع عبد الرحمٰن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية، ٣/ ٣٥٦.

(٤) يقال لهذه الطائفة الخوارج، الحرورية، النواصب، الشراة، فالخوارج جمع خارج وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه، وألب عليه، وأول من خرج في الإسلام على أمير هو الأشعث بن قيس الكندي. يقولون: بتكفير الصحابة ومرتكب الكبيرة، ويخلدونه في الآخرة في النار وهي من أول الفرق ظهوراً في الأمة المحمدية. انظر المقالات، ١/ ١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص١٦، ١٧، ٢٢، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق الدكتور: =

والجهمية[1]، والمرجئة[2]، والشيعة[3] وغيرهم من أهل البدع، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وأهل السنة والجماعة بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»[4]. ويقول أيضاً: «أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: القرآن غير مخلوق وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأمور المعرفة عند أهل الحديث والسنة»[5] وبذلك يتضح من قوله رحمه الله أن من خالف شيئاً من ذلك عُد من

= موسى سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ ص٢٢ ـ ٤٦، تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت ـ لبنان، ٥/ ٦٤ ـ ٦٦.

(١) الجهمية: أتباع جهم بن صفوان الذي قال: إن العبد مجبور على فعله لا قدرة له البتة، وإن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل به فقط ومن ضلالاته إنكار الأسماء والصفات والقول بفناء الجنة والنار، وإن كلام الله مخلوق. انظر المقالات، ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص٢١١، ٢١٢، الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ، ٤/ ٢٠٤، التبصير في الدين، ص١٠٧، ١٠٨، الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت ١/ ٨٦ ـ ٨٨، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، ٨٩ ـ ٩٣.

(٢) المرجئة: هم الذين أرجئوا العمل عن الإيمان وزعموا أن الإيمان هو المعرفة، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة. انظر المقالات ١/ ٢١٣ ـ ٢٢٨، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، ١/ ١٣٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣ ـ ٩٥، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢ ـ ١٤١.

(٣) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه، وقدموه على سائر الصحابة، ثم ظهرت السبئية المنتسبون إلى عبد الله بن سبأ، فادعوا إمامة علي بالنص، وقالوا: بالغيبة والرجعة ثم ساقوا الإمامة في ذريته على اختلاف بينهم، ثم صار التشيع ستاراً للفرق الباطنية الملحدة، وهم نحو خمس عشرة فرقة بل تزيد. انظر المقالات ١/ ٦٥، الملل والنحل، ١/ ١٤٦، الفرق بين الفرق، ص٢٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥٩ ـ ٨٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٢، ٨٨.

(٤) الفتاوى، ٣/ ٣٧٥.

(٥) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ٢/ ٢٢١.

أصحاب البدع ولم يكن سُنياً[1].

ومما تقدم يمكن أن يقال قولٌ جامعٌ وهو أن أهل السنة والجماعة أو الفرقة الناجية هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنة ومن تبعهم في ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فيكون مدار التعريف على أنها الحق وأهله[2].

أهم خصائص مذهب أهل السنة والجماعة:

اختص مذهب أهل السنة والجماعة بعدة خواص شريفة تتلخص فيما يلي:

١ ـ تقديم الشرع على العقل، مع أن العقل الصحيح لا يعارض النص الصحيح بل هو موافق له.

٢ ـ رفض التأويل الكلامي، فلم يتلوثوا بشيء من أوضار الفرق الضالة وأدناسها، وأثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهباً بين مذهبين وهدى بين ضلالتين[3].

٣ ـ طلب العلم بالمطالب الإلهية عن طريق الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة.

---

(١) إن كثيراً من الفرق الضالة تسمى نفسها باسم أهل السنة، ومنهم الشيعة، المعتزلة، الأشاعرة، الماتريدية، بل نجد أن بعض المؤلفين كمصطفى الشكعة يقول: «وهكذا نجد أن لقب أهل السنة أطلق أول ما أطلق على جماعة الأشاعرة، ومن نحا نحوهم ثم اتسعت دائرته فشملت أصحاب المذاهب والفقهاء من أمثال الشافعي ومالك وأبي حنيفة وابن حنبل والأوزاعي وأهل الرأي والقياس»، وقوله غير صحيح حيث أن هؤلاء الأئمة قد توفوا قبل الأشعري والأشاعرة. انظر تبيين كذب المفتري، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ص٤٣، منهاج السنة النبوية، مطبعة المدني، القاهرة، ٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦٦، الفتاوى ٤/ ١٣٧، التآلف بين الفرق الإسلامية، محمد حمزة، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١١٨ ـ ١٢٧.

(٢) تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار، ص٢٧٢.

(٣) نظريات شيخ الإسلام والاجتماع، الكتاب الأول: النظريات، تأليف المستشرق الفرنسي لاوست، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، تقديم الدكتور: مصطفى حلمي، دار الأنصار، ط١، ١٣٩٦هـ، ص٣٢ ـ ٣٧، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة، الدكتور إبراهيم محمد البريكان، دار السنة ـ ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص٤٤، ٤٥، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ، ص٢٩ ـ ٣١.

٤ - الدخول في الدين كله، والإيمان بالكتاب كله، فيؤمنون بجميع النصوص الواردة في القرآن والسنة.

٥ - الاتباع وترك الابتداع، والاجتماع ونبذ الفرقة والاختلاف في الدين[١].

٦ - الاقتداء والاهتداء بأئمة الهدى العدول، ومجانبة من خالف سبيلهم.

٧ - التوسط: فهم في الاعتقاد وسط بين فِرقِ الغلو وفرق التفريط، وهم في الأعمال والسلوك وسط بين المفرطين والمفرّطين.

٨ - الحرص على جمع كلمة المسلمين، وإبعاد كل أسباب النزاع بينهم، فلذا لا يتميزون على الأمة في أصول الدين باسم سوى السنة والجماعة، ولا يوالون، ولا يعادون، على رابطة سوى الإسلام والسنة[٢]. والدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وإحياء السنة والقضاء على البدع والمحدثات.

٩ - الإنصاف والعدل، فهم يراعون حق الله تعالى، لا حق النفس أو الطائفة.

١٠ - التوافق في الأحكام والتشابه في المواقف رُغم تباعد الأقطار والأزمان.

١١ - الإحسان والرحمة مع حسن الخلق.

١٢ - النصيحة لله ولكتابه ولرسوله عليه الصلاة والسلام، ولأئمة المسلمين وعامتهم.

١٣ - الاهتمام بأمور المسلمين ونصرتهم وأداء حقوقهم وكف الأذى عنهم، وهناك خصائص عديدة ومديدة لا يستطيع الباحث الإيفاء بها.

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لأبي بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن القيم، تحقيق وتخريج الدكتور، علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ، ٢/٤٢٦ - ٤٢٨.

(٢) الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط١، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص٧٣، جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الفكر، بيروت، ٢/١١٦، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، عبد العزيز المحمد السلمان، ط١١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٤٩٦ - ٥٠٤.

٢ ـ تعريف أهل الأهواء:

تعريف الهوى لغة:

الأهواء[١] لغة جمع هوى، وهوى يهوي بمعنى سقط، وأهويتهُ إذا ألقيته من فوق. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ۝٥٣﴾ [النجم] أي أسقطها الله فهوت، وهوى السهم هوياً سقط، وهوت الناقة إذا عدت مسرعة[٢]، وقال اللغويون: الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه حتى يصل إلى العشق[٢] لشدة شهوته وميله، لذا يقال استهوته الشياطين أي: ذهبت بهواه وعقله، وقيل استهامته وحيَّرته قال تعالى: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فكلمة الهوى أكثر ما تستخدم في الحب المذموم، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات]، فلذا سُمي الهوى بالهوى لأنه يهوي بصاحبه[٣]، فلذا يستعمل الهوى مقيداً[٤]، فالهوى في الجملة يدور حول السقوط، الميل عن الحق، الميل إلى رغبة النفس وشهواتها، ومحبة الشيء وغلبته على القلب، استحواذ الشياطين، الحيرة، الضلال، الفجور، الظلم.

الهوى اصطلاحاً:

خلاف الهُدى، فهو ميل النفس إلى ما ترغبه وميل القلب إلى ما يحبه إذا

---

(١) لسان العرب دار الفكر، دار صادر، بيروت ١٥/ ١٧٠ ـ ١٧٣، المعجم الوسيط، قام بإخراجه الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، ط٢، ٢/ ١٠٠١، ١٠٠٢.

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص٢٣.

(٣) هذا قول ابن عباس، والشعبي، الحسن البصري، مجاهد. انظر سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، عناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، ١/ ١٠٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٣٠، ١٣١.

(٤) كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول تهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى ﴿ترجي من تشاء منهن وتؤي إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك﴾ [الأحزاب: ٥١] قلت ما أرى ربك إلا يسارع في هواك». انظر فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث، بيروت، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ترجي من تشاء﴾، ٨/ ٤٢٦.

خرج ذلك عن حد الاعتدال، ويكون ذلك في الشهوات والعقائد والآراء والمذاهب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا كان ممن خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعبَّاد يجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله ﷺ»[١]. ويقول: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة»[١].

ويقول الإمام أبو محمد اليمني[٢]: «إن أهل البدع والأهواء سمو بهذا الاسم لابتداعهم لأشياء ليست من الشريعة، وهوايتهم لأمور استحسنوها فدعوا الناس إلى الدخول فيها وهي بعيدة من الحق الأنور والشرع الأظهر»[٣].

وأما الإمام الشاطبي فيقول: «إن لفظ أهل الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط، والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم حتى عُد خلافهم خلافاً، وشبهتهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها، كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة[٤]

---

(١) الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤٠٩هـ ـ ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥، الفتاوى، ٣٥/ ٤١٤.

(٢) أبو محمد اليمني من علماء اليمن في القرن السادس الهجري، لم يعرف إلا بكنيته ونسبته، ساهم إسهاماً طيباً في بيان عقائد الفرق الضالة، وخاصة الإسماعيلية، فلم يؤلف أحد من السلف مثله في زمانه ومكانه في هذا الباب مع توخي الصواب والبعد عن الهوى، وكان لقربه منهم وكثرة قراءاته، ومعرفة رموزهم أسباب لمعرفتهم، وفضح معتقداتهم، ولعل هذا السبب الذي أدى به إلى إخفاء اسمه ولقبه، كان راسخ العلم، غزير الاطلاع في شتى فنون المعرفة والعلم. انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الإيمان، لأبي الفضل عباس بن منصور التريني السكسكي، تحقيق الدكتور: بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٨٢، ٨٣، الإسماعيلية، لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١، ص٧٢٤، اليمن عبر التاريخ، أحمد حسين شرف الدين، ص١٩٦، ١٩٧.

(٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليمني، تحقيق محمد بن عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٠.

(٤) المعتزلة سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد من رؤسائهم مجلس الحسن البصري لقولهما بأن الفاسق مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، ويجمع المعتزلة=

والقدرية[1] والمرجئة والخوارج والباطنية[2] ومن أشبههم، فإنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبط لها، وناصر لها وذاب عنها، ويرشح ذلك أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] مشعر بإطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق، وليس إلا المخترع أو من قام مقامه»[3].

فالضابط في التعريف الاصطلاحي لأهل الأهواء هو مخالفة الكتاب والسنة، وهذا ما نوه به شيخ الإسلام يرحمه الله فقال: «البدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء، ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة»[4]. وهذا الضابط دقيق في تمييز أهل الأهواء والبدع، لأن الهوى ضد اتباع النص كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠] فقد جعل الله تعالى في مقابل اتباع أمره اتباع الهوى، ولما كان أهل المتابعة لأوامر الله أهل الموافقة للكتاب والسنة، دل على أن

= القول بنفي الصفات عن الله تعالى، والقول بأن القرآن محدث، وإن الله لا يُرى في الآخرة، وإن الله ليس خالقاً لأفعال العباد، ويسمّون أيضاً بالقدرية، والعدلية، المجوسية، المعطلة، الحرفية، اللفظية، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة. انظر المقالات ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، الفرق بين الفرق، ص٧٨ ـ ١٣٧، التبصير، ص٦٣ ـ ٦٧، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين، ص٣٣ ـ ٣٨، فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٩م، ص٢٩٦.

(١) القدرية: هم القائلون بأن العبد يحدث فعل نفسه، وإن أفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وكان الأوائل منهم ينكرون علم الله السابق، فلذا كفرهم السلف، لها عدة فرق ومن أشهرها المعتزلة. انظر المقالات ١/ ٢٩٨، الملل والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٤٣، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٨٠، ١٨١، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور علي سامي النشار، دار المعارف، ١٩٧٨م ـ ١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٤.

(٢) الباطنية: إحدى الفرق المنتسبة إلى الإسلام، أسسها ميمون بن ديصان القداح ومحمد بن الحسين الملقب بدندان، وظهرت في زمن المأمون، سموا بذلك لأنهم يدعون أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري من الظواهر مجرى اللب من القشر، وقد تأولوا أصول الدين على الشرك، وإلى رفع الشريعة، وحقيقة مذهبهم أنهم دهرية زنادقة قائلون بقدم العالم، منكرون للرسل والشرائع. انظر التنبيه والرد، ص٢٩ ـ ٤٦، الفرق بين الفرق، ص٢١٣ ـ ٢٣٣، التبصير في الدين، ص١٤٠ ـ ١٥٠.

(٣) الاعتصام، ١/ ١٦٢، ١٦٣.

(٤) الفتاوى، ص٣٥/ ٤١٤.

أهل اتباع الهوى أهل المخالفة للكتاب والسنة[1]. فلذا نجد أن لفظ الهوى إنما جاء في القرآن على جهة الذم، فالإعراض عما جاء به المرسلون هوى، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [البقرة] ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه]، والغفلة عن ذكر الله واتباع شهوات النفس هوى. قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]، فكل من نهى نفسه عن الهوى فقد فاز الفوز المبين. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾ [النازعات] وأما من أعرض عن دين الله أو زاد فيه، أو نقص منه، أو بدل فهو صاحب هوى مبتدع، فأهل الأهواء والبدع سموا بذلك لأنهم قدموا أهواءهم ورجحوا آراءهم وجعلوها مساوية للنصوص الشرعية أو أعلى منها درجة ودلالة، بل ربما جعلوا عقولهم وأذواقهم هي الأساس، والأدلة الشرعية للتعضيد والاستئناس، ومن هنا يظهر أن أهل الأهواء والبدع، مناهجهم وأصولهم وسماتهم قديماً وحديثاً واحدة، وإنما قد تختلف الشعارات والأساليب والوسائل على اختلاف الزمان والمكان، حتى إن أصول الانحراف في جميع الأمم والديانات قديماً قبل الإسلام وبعده متشابهة، يدل لذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع»[2]، فقوله ﷺ شبراً بشبر وذراعاً بذراع[2]، يدل على تطابق الوصف وتوافق المناهج، واتفاق أصول الانحراف والضلالة في الأمم كلها[3]، فيدخل ضمن أهل الأهواء والبدع:

١ ـ أصحاب السيف الخارجين على أئمة المسلمين وجماعتهم، كالخوارج والبغاه المنازعين.

٢ ـ أهل الكلام والبدع والجدل والخصومات، كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والمعتزلة، الجهمية، المشبهة[4]، ....

---

(١) انظر الفتاوى، ١٢/ ٤٩٠ ـ ٤٩٢، ١٩ ـ ٢٠٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٨.

(٣) مناهج الأهواء والافتراق والبدع، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ص٦.

(٤) المشبهة: هم الذين يشبهون صفات الله بصفات المخلوقين، كقول بعضهم: لله سمع=

المتصوفة[1]، الباطنية، والفلاسفة[2] ومتكلمه الكلابية[3] والكرامية[4] ....

= كسمعي وبصر كبصري، ويمثلونه سبحانه بالمحدثات، ويقيسون صفات الله تعالى على ما ألفوه وشاهدوه من صفات المخلوقين، وبعضهم يزعم أن صورة الله كصورة الآدمي وهو مركب من اليد والرجل والعين ولا حول ولا قوة إلا بالله. انظر المقالات ١/٦٦ - ١٠٤، التنبيه والرد، ص٢٩ - ٤٩، الفرق بين الفرق، ص١٧٠ - ٢٠١، التبصير، ص١١٩ - ١٤٠، الفتاوى ٣/٦.

(١) الصوفية: فرقة تعتبر نفسها من أهل السنة وليسوا منهم، قد خالفوهم في الاعتقاد والأفعال والأقوال، أما الاعتقاد فسلكوا مسلكاً للباطنية الذين قالوا إن للقرآن ظاهراً وباطناً فالظاهر ما يعلمه العامة، والباطن ما يعتقدونه هم، ويعتقدون أن الله حال فيهم وممازج لهم، ويدعون أنهم قد ارتفعت درجتهم عن التعبدات اللازمة للعامة، ولهم شطحات بعيدة عن الدين الإسلامي. انظر البرهان، ص١٠١ - ١٠٥، الأعلام ٢/ ٢٦٠، أضواء على التصوف، د. طلعت غنام، ط عالم الكتب، القاهرة، ص٢٨.

(٢) الفلاسفة: هي الفرقة التي تأخذ من كل ما يعجبها ويروق لها، وعقلاؤهم يوجبون اتباع الأنبياء وشرائعهم، وبعضهم لا يوجب ذلك ولا يحرمه، وسفهاؤهم وسفلتهم يمنعون ذلك، وهم فرقة نظرت في كتب فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون الإسكندري، فآمنوا بما فيها من خزعبلات ظناً منهم أن هؤلاء الفلاسفة لا يخطئون، لأنهم يجرون في بحثهم على مقتضى البرهان، ثم حاولوا عبثاً وتملقاً إلى المسلمين، وستراً لزندقتهم أن يوفقوا بين الفلسفة وعقائد الدين فأخذوا يتلاعبون بالنصوص بما يوافق فلسفتهم العفنة، فضلوا وأضلوا، وقد انبرى كثير من العلماء للرد عليهم والكشف عن تلبساتهم ولا سيما ابن تيمية رحمه الله. انظر إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الحديث، القاهرة، ٢/٦١٦ - ٦٢٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢٦، تهافت الفلاسفة، لأبي حامد محمد الغزالي، تقديم وتعليق: الدكتور: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٣٩ - ١٢٠، تهافت التهافت، لابن رشد، تقديم وتعليق الدكتور: محمد العريني، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٩٣م ص٢٧ - ١٥٤، معالم أصول الدين، فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م، ص٤١.

(٣) الكلابية: فرقة تنسب إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (بضم الكاف وتشديد اللام) القطان المتوفي سنة ٢٤٠هـ، وله آراء كلامية عرفت عنه منها: أنه ليس لله كلام مسموع وأن جبريل عليه السلام لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله وإنما يعرف ذلك منه بمعنى آخر، وأنه ليس له كلمات ولا في القرآن سور ولا آيات ولا لغة من اللغات بل هو شيء واحد يعبر به عن ذلك، وغير ذلك من الترهات. انظر أصول الدين للبغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ، ص٨٩ - ١٢٣، الفصل ٤/٢٠٨، البرهان، ص٣٦ - ٣٨.

(٤) الكرامية: أصحاب محمد بن كرام السجستاني، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق=

والأشاعرة[1] والماتريدية[2]، كما يدخل[3] في مسمى الأهواء كل من سار على نهج هذه الفرق وأصولها، أو أحدث مناهج تخالف السنة والجماعة، كأصحاب الاتجاهات الحديثة المنحرفة من قوميين[4] ....

= باللسان دون القلب، وأن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان، وأن الله محل للحوادث وأنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم. انظر المقالات ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٦١ ـ ١٦٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٧ ـ ٨٩، التبصير في الدين، ص١١١ ـ ١١٧، البرهان، ص٣٥ ـ ٣٦.

(١) الأشاعرة: وهم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني، بعد رجوعه عن الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط وينفون عن الله علو الذات ويقولون: إن الإيمان هو التصديق كما هو ظاهر من كتبهم التي من أشهرها الإرشاد للجويني، والمحصل للرازي، والمواقف للأيجي، وهم يوافقون أهل السنة في بعض الأصول. انظر الملل والنحل، تحقيق: كيلاني ١/ ٩٤ ـ ١٠٣، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢ ـ ١٣٦، مذاهب الإسلاميين، الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، دار العلم، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ١/ ٤٨٧ ـ ٧٤٨.

(٢) الماتريدية: نسبة إلى أبي منصور الماتريدي، وهم فرقة مصدرهم في تلقي الإلهيات والنبوات العقل، ولم يثبتوا إلا ثمان صفات، رأوا أن العقل دل عليها دون غيرها وقد نفوا جميع الصفات الخبرية والاختيارية، ويرون أن الإيمان هو التصديق وبعضهم يضم إليه الإقرار باللسان، ونفوا زيادة الإيمان ونقصانه وحرموا الاستثناء فيه، ويرون أن المعاصي لا أثر لها على أصل الإيمان. انظر الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١، التبصير في الدين، ص٩٧ ـ ١١٩، البرهان، ص٣٤ ـ ٤٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣ ـ ٩٥، الماتريدية دراسة وتقويماً، أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٤٤، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٤.

(٣) مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع، الدكتور ناصر عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ، ص٢٤.

(٤) القومية: يراد بها الاعتزاز بالقوم والانتماء إليهم والدفاع عنهم سواء كانوا على حق أو باطل وجعلها بديلاً للرابط الديني، وظهرت القومية في أوربا في أعقاب الاتجاه العلماني، وهي من ضمن مخطط المكايد الخطيرة التي دبرت ضد الإسلام والأمة الإسلامية، فلقد كان المحفل الماسوني وراء دعوة القومية الطورانية في تركيا التي حملها علناً حزب الاتحاد والترقي، وحزب تركيا الفتاة، وكانت لبنان في مقدمة الذين حملوا دعوة القومية العربية على يد النصارى منهم، ثم تبعتهم طوائف أخرى، وكان للجامعة الأمريكية في بيروت دور مهم في ذلك، وبرز من أسماء دعاة القومية العربية ساطع=

وعلمانيين وحداثيين[1]، وغيرهم من الفرق الحديثة التي تظهر بين الحين والآخر، كالقاديانية[2] والبهائية[3] ....

= الحصري، زكي الأسواري، ميشيل عفلق، جورج حبش وآخرون. انظر كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، عبد الرحمٰن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٢٦٠ ـ ٢٦٣، مذاهب فكرية معاصرة، محمد قطب، دار الشروق، ط٧، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٥٥٤ ـ ٥٨٩.

(١) الحداثيون: هم الذين ينتسبون إلى مذهب الحداثة ويزعمون أنها حركة لتجديد وتطوير الشعر، وهي في الحقيقة كما عرفها زعماؤهم تعني إحداث تغيير وتجديد في المفاهيم السائدة والمتراكبة عبر الأجيال نتيجة تغيير اجتماعي أو فكري أحدثه اختلاف الزمن، فيعرفها أحد زعمائها الدكتور محمد مصطفى هدارة فيقول: «إنها مذهب أدبي، بل نظرية فكرية لا تستهدف الحركة الإبداعية وحدها بل تدعو إلى التمرد على الواقع بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. انظر تقويم نظرية الحداثة، الدكتور: عدنان علي رضا النحوي، دار النحوي. المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٢٤ ـ ٢٦. الحداثة في منظور إيماني للنحوي، دار النحوي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٢٥ ـ ٢٩، الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة، الدكتور محمد خضر عريف، دار القبلة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٩ ـ ٢٠، الحداثة سرطان العصر، الدكتور: عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣ ـ ٧.

(٢) القاديانية: فرقة تنتسب إلى مؤسسها ميرزا غلام أحمد المولود عام ١٨٧٨م بإقليم البنجاب الباكستاني، وأعلن دعوته رسمياً عام ١٩٠٠م، فادعى أنه نبي مرسل وأن منكر رسالته كافر لا تؤكل ذبيحته ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين، ثم ادعى أنه المهدي المنتظر وأن الله يوحي إليه وزعم أن عيسى بعث من قبره وهاجر إلى كشمير وتوفي هناك وأنه قد حل فيه هو ومحمد على السواء، فهو بذلك جمع النبوتين، واخترع كتاباً أسماه «الكتاب المبين» وادعى أن أوحي به إليه، وأن الجهاد في سبيل الله قد نسخ، وأنه أصبح بالوسائل السلمية. انظر المذاهب والأفكار المعاصرة، محمد الحسن، دار النشر، طنطا، المنصورة، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٣٨٢ ـ ٣٨٥، المذاهب المعاصرة ومواقف الإسلام منها، الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ص٢٩٧ ـ ٣٠٠، القاديانية والاستعمار الإنجليزي، عبد الله سلوم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص٥٨ ـ ٨٢، القاديانية، إحسان إلهي ظهير، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص١ ـ ٣٤.

(٣) البهائية: وهي امتداد لفرقة البابية، يعتقدون بأن زعيمهم ميرزا حسين علي محمد الملقب بالباب وهو الذي خلق كل شيء بكلمته، وعنه ظهرت جميع الأشياء ويعتقدون أن=

والبريلوية[1] ونحوها، فإنها سائرة على أصول الفرق.

٣ ـ تعريف البدع:

تعريف البدع لغة:

البدعة[2] اسم هيئة من الابتداع كالرفعة من الارتفاع، وهي ما أحدث على غير مثال سابق سواءً كان محموداً أو مذموماً، والبدع بكسر الباء: الأمر الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي ليست أول من جاء بالوحي من عند الله تعالى وحمل الرسالة إلى الناس، بل قد أُرسل قبلي مبشرون ومنذرون، فلست مبتدعاً «اسم مفعول» لم يتقدمني رسول، ويجوز أن يكون بمعنى مبتدع اسم فاعل فيكون معنى الآية: ما كنت مبتدعاً فيما أقوله وأدعو إليه من الرسالة، ولست مخترعاً لها، بل هي من عند الله، والبدع بكسر الباء

= الحقيقة الإلهية قد حلت في شخصه حلولاً مادياً وجسمانياً، فهم يؤمنون بفكرة الحلول والاتحاد، تلك الفكرة التي زرع بذورها وتعهد أغصانها اليهود قديماً وحديثاً، يقول الباب عن نفسه: «كنت في يوم نوح نوحاً، وفي يوم إبراهيم إبراهيم، وفي يوم موسى موسى، وفي يوم عيسى عيسى، وفي يوم محمد محمداً، كنت في كل ظهور حجة الله على العالمين». وأتباعه يقولون مرة بمهدويته ومرة برسالته، وتارة أنه الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر المذاهب المعاصرة، ص٢٧٣ ـ ٢٧٩، حقيقة البابية والبهائية، الدكتور: محسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، ص٢٠٧ ـ ٢١٣، البهائية، هاشم عقيل عزوز، دار القبلة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص١١ ـ ٣٢.

(١) البريلوية: نشأت في شبه القارة الهندية الباكستانية في أواخر القرن التاسع عشر نسبة إلى مؤسسها أحمد رضا البريلوي المولود في مدينة بريلي عام ١٨٦٥م، وتوفي عام ١٩٢١م، قيل: إن أسرته شيعية ثم أظهرت السنة تقية، ومن معتقداتهم الاستغاثة والاستعانة بغير الله من أنبياء وصالحين، وإن مفاتيح الكون في يد رسول الله ﷺ وهو مالك الكل، وهو الذي يملك كلمة كن فيكون، وأنه ليس بشراً، بل نور الله وهو حاضر في كل زمان ومكان وناظر لكل شيء، ويقولون بتكفير المسلمين. انظر المذاهب والأفكار المعاصرة، ص١٧١ ـ ١٧٩، البريلوية، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

(٢) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٨/٦، ٧، الصحاح للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٣/١٨٣، معجم مقاييس اللغة، ط دار الكتب العلمية، إيران، ١/٢٠٩، القاموس المحيط، ط٢، ١٤٠٧هـ، ٣/٣.

تستعمل في الخير والشر، وفلان بدع في هذا الأمر: أي هو أول من فعله لم يسبقه إليه أحد، فبدع هنا بمعنى مبتدع، ورجل بدع وامرأة بدعة: إذا كان غاية في كل شيء علماً أو شرفاً أو شجاعة، وشيء بدع: أي مُبْتَدَع بفتح الدال، وجمعه أبداع وبدع، والبديع من أسمائه سبحانه وتعالى لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، فيكون بمعنى مبدع، أي من بدع الخلق أي بدأه. والبديع: المبتدع أو المبدع بفتح الدال؛ يقال جئت بأمر بديع أي محدث عجيب لم يعرف من قبل. فمعاني البدعة في اللغة تدور حول معاني البدء، النشأة الأولى، الحدث، الخلق، الاختراع، الجديد، الانقطاع، عدم النظير[١].

البدعة اصطلاحاً:

عرفها شيخ الإسلام: «البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استجاب»[٢][٣] وقال أيضاً: «فإن البدعة ما لم يشرعه الله من الدين، فكل من دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولاً فيه»[٤]، وقال في تعريفها أيضاً «والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء[٥] في المساجد، والذين

---

(١) الكليات، ص٢٩.

(٢) الفتاوى، ٤/١٠٧، ١٠٨.

(٣) إن تعريف ابن تيمية يرحمه الله يوافق تعريف ابن رجب حيث عرف البدعة بقوله: «المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له من أصل الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة». انظر جامع العلوم والحكم، لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٢٦٥.

(٤) الاستقامة لابن تيمية، ١/٤٢.

(٥) يقصد شيخ الإسلام بقوله فرقة الصوفية الذين يجعلون الغناء والسماع له من مقامات التصوف ووسائله في الارتقاء والوصول إلى الله تعالى، بل إن بعض المتصوفة يفضل الغناء وسماعه على تلاوة القرآن. انظر إحياء علوم الدين، الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ٢/١٥٦، المنتقى النفيس من تلبيس إبليس، لابن الجوزي، قلم: علي حسن علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٢٩٠ ـ ٣٠١، الصاعقة المحرقة على المتصوفة الرقصة المتزندقة ـ محمد صفي الدين الحنفي، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦، ٧.

يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والنسة»[1].

وعرفها الشاطبي بقوله: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله»[2] وعرفها أيضاً بقوله: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[2].

وعرفها السيوطي[3] بقوله: «البدعة عبارة عن فعلة تصادم الشريعة بالمخالفة أو توجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان»[4].

وعرفها الشيخ محمد بن صالح العثيمين[5] بقوله: «ما أحدث في الدين على

---

(١) الفتاوى، ١١/ ٥٥٥، ١٨/ ٣٤٦.

(٢) الاعتصام للشاطبي، تعريف: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ١/ ٣٧.

(٣) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، الإمام، الحافظ، المؤرخ، الأديب، المحدث ولد عام ٨٤٩هـ، حفظ القرآن صغيراً، وجلس للتدريس وهو في السابعة عشرة من عمره، له مصنفات منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تفسير الجلالين توفي عام ٩١١هـ. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح بن عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الآفاق، بيروت، ٨/ ٥١، إرشاد الفحول، ص٢٥٤، البدر الطالع للشوكاني، مطبعة السعادة، ص٣٢٨، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد السخاوي، مكتبة الحياة، ٤/ ٦٥.

(٤) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق الدكتور: ذيب بن مصري القحطاني، ١٤٠٩هـ، ص٨٨.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين الوهيبي التميمي، ولد عام ١٣٤٧هـ، حفظ القرآن الكريم صغيراً ثم اتجه إلى طلب العلم فتعلم الخط والحساب والأدب، والفرائض، والفقه، والتوحيد، والتفسير، والحديث، تنقل في عدة وظائف ومهمات ويعمل حالياً عضواً في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وله نشاط كبير في الدعوة إلى الله عز وجل، له عدة مؤلفات منها: مصطلح الحديث، الأصول من علم الأصول، شرح لمعة الاعتقاد، عقيدة أهل السنة والجماعة وغيرها كثير. انظر شرح لمعة الاعتقاد، لابن قدامة المقدسي، تأليف ابن عثيمين، تحقيق: أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص١٣ - ١٦، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر إبراهيم السليمان، دار الوطن، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ص٧ - ١٣.

خلاف ما كان عليه النبي ﷺ من عقيدة أو عمل»[1].

وبذلك يظهر خطأ من عرف البدعة بالبدعة المندوبة والمحرمة كعز الدين بن عبد السلام[2] الذي عرفها بقوله: «البدعة فعل ما لم يُعهد في عصر رسول الله ﷺ، وهي منقسمة إلى بدعة واجبة وبدعة محرمة وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة وبدعة مباحة»[3]. فالطريقة عنده في معرفة البدعة، أن تعرض على قواعد الشريعة فإن دخلت في الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة[4]، فتعريفه لا يؤخذ به لكونه صار عمدة لأهل الأهواء والبدع الذين يرون أن في البدع ما هو حسن ومقبول.

وبتأمل هذه التعريفات تظهر المعالم الرئيسية لحد البدعة الشرعية وهي كما يلي:

١ ـ إن البدعة تكون في الدين فيخرج بذلك ما أُحدث ولم يقصد به الدين، وإنما لتحقيق مصلحة دنيوية كالصناعات والآلات من أجل تحقيق مصالح الناس.

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد، ص٤٠.

(٢) هو عز الدين عبد السلام السلمي الشافعي، كان يسمى سلطان العلماء لقوته في الحق وجرأته، إمام، محدث، أصولي، فقيه، له عدة مؤلفات منها، قواعد الأحكام في الأصول والفتاوى، الإسلام والإيمان. انظر طبقات الشافعية لابن السبكي، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، ٨/٢٠٩، فوات الوفيات ١/٥٩٤، البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء عماد الدين ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ٣ج/٢٣٥، شذرات الذهب ٥/٣٠١.

(٣) قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/١٧٢ ـ ١٧٤.

(٤) إن تعريفه قد أخذ به طائفة من بعده كالزركشي والنووي والهيتمي والسخاوي، ومحمد علوي مالكي، وهي تعاريف باطلة لا أساس لها من الصحة حيث لا يوجد بدعة واجبة ولا مندوبة بل إن البدع كلها محرمة. انظر الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي، أحمد شهاب الدين المكي الهيتمي، دار المعرفة، بيروت، ص١٥٠، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ٢/٣٢٧، المنثور في القواعد، بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: فائق أحمد محمود، الكويت، ١/٢١٧، مفاهيم يجب أن تصحح، محمد علوي المالكي الحسني، الأوقاف والشؤون الإسلامية، دبي، ط١٠، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٠٤ ـ ١١٤.

٢ ـ إن البدعة ليس لها أصل في الشرع يدل عليها، أما ما دلت عليه قواعد الشريعة فليست ببدعة[1]، وإن لم ينص الشارع عليه بعينه، كصنع آلات حربية لقتال الكفار والذب عن المسلمين، فهذا ليس بدعة، مع أن الشرع لم ينص على عينه، ولم يستخدم الرسول ﷺ مثل هذه الآلات في قتال الكفار، لكن صناعة مثل هذه الآلات داخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] وهكذا بقية الأفعال، فكل ما له أصل في الشرع فهو من الشرع وليس ببدعة.

٣ ـ إن البدع كلها مذمومة[1] فلا يوجد بدعة حسنة كما يزعم محسّنو البدع، لكونها مصادمة للشريعة مضادة لها، فهي مكروهة على كل حال، فلذا جاء تعريفات السلف الصالح بتوضيح هذا الجانب المهم[2].

٤ ـ البدعة في الدين قد تكون بالنقص فيه كما تكون بالزيادة فيه[3]، غير أنه يحتاج إلى تقييد بأن يكون الباعث على النقص هو التدين، أما إذا كان الباعث عليه غير التدين فليس ببدعة[4]، كترك أمر واجب لغير عذر فإنه معصية لا بدعة. فالضابط لأهل البدع أنهم لم يقفوا عند ما وقف عليه الصحابة رضي الله عنهم، بل أخذوا بالشبهات والشهوات، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «فقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشهوات، وهو داء العصاة، وقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشبهات، وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات، وكثيراً ما يجتمعان»[5].

---

(١) قواعد الأحكام، ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٢) الفتاوى، ١١/ ٥٥٥، ١٨/ ٣٤٦، الاستقامة ١/ ٤٢.

(٣) إيثار الحق على الخلق، لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٤) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، الدكتور إبراهيم عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ، ص٩١ ـ ٩٣.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، تحقيق وتعليق الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ١/ ١٠٧.

٤ ـ تعريف التناقض:

النقض في اللغة[١]:

يقال نقض الشيء نقضاً ونقضاناً: أي كسره وأفسده[٢] وحل أجزاءه بعد إحكامه، ونقض البناء هدمه، ويقال انتقض البناء وانتقض الحبل أو الغزل: حل طاقاته، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾ [النحل: ٩٢] ويقال انتقض القوم على السلطان: خرجوا عليه وخلعوا طاعته، ونقض اليمين أو العهد نكثهما، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، وناقض في قوله: تكلم بما يخالف معناه، وغيرّه وخالفه، وعارضه، وتناقض القولان: تخالفا وتعارضا بالنفي والإثبات اختلافاً يلزم أن يكون أحدهما صادق والآخر كاذب، يقال: في كلامه تناقض: أي بعضه يقتضي إبطال بعض.

والمتناقضان في المنطق[٣]: ما لا يجتمعان ولا يرتفعان في شيء واحد وحالٍ واحدة، نحو أبيض ولا أبيض، ومن الكلام ما لا يصح أحدهما مع الآخر في شيء واحد وحال واحدة نحو هو كذا أو ليس بكذا، والنقض في الحكم إبطاله إذا كان قد صدر مبنياً على خطأ في تطبيق القانون أو تأويله، والنقيض في الفلسفة: قضية تعارض دعوى معينة مقابل دعوى.

فالنقض في اللغة يدور حول الكسر، حل الأجزاء، الخسة، الهدم، الإفساد، الخروج على الشيء، الخلع، والنكث، الثقلُ، المخالفة، المعارضة، عدم الاجتماع في وقت واحد، عدم الارتفاع في وقت واحد، الإبطال، الأخذ بالثأر، الوتر للشيء[٤].

---

(١) التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان ـ بيروت، ١٩٩٠م، ص٢٥٠، ٢٥١، المعجم الوسيط ٩٤٧/٢، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص٣٦٩.

(٢) المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ص٥٠٤.

(٣) التعريفات، ص٢٥٠، ٢٥١، الكليات، ص٣٠٥ ـ ٩١٠، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٣٥٩.

(٤) من المعاني التي تهمني في البحث: حل الأجزاء، الهدم، الإفساد، الخروج على الشي، الخلع، النكث، المخالفة، المعارضة، الإبطال، الوتر للشيء.

النقض اصطلاحاً[1]:

١ ـ هو بيان تخلُّف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المعلّل الدّال عليه في بعض من الصور، فإن وقع ما يمنع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال يسمى نقضاً إجمالياً، لأن حاصلة يرجع إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجماع، وإن وقع بالمنع المجرَّد أو منع السند يسمى نقضاً تفصيلياً لأنه منع مقدمة معيَّنة، فنقيض كل شيء رفع تلك القضية، فإذا قلنا كل إنسان حيوان بالضرورة فنقيضها أنه ليس كذلك»[1].

٢ ـ تخلف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المُعَلّل الدّال عليه في بعض من الصور نقضاً إجمالياً، وإن وقع بالمنع المجرد أو منع السّند سُمي تفصيلياً لأنه منع قضية معينة[2].

٣ ـ وعرفه ابن قدامة المقدسي[3] بأنه إبداء العلة مع تخلف الحكم، أي أن لا تكون العلة مطابقة للحكم[4][5].

---

(١) التعريفات، ص٣١٥.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٢٠٩، ٧٠٩.

(٣) المقدسي: هو موفق الدين أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي الصالحي، كان ورعاً، زاهداً، تقياً عليه هيبة ووقار، وفيه حلم وتؤدة، كان يفحم الخصوم بالحجج والبراهين، له تصانيف عديدة منها المغني، الكافي، لمعة الاعتقاد، روضة الناظر، مختصر علل الحديث وغيرها. انظر العبر للذهبي، ٥/٧٩، ٨٠، السير، ٢٢/١٦٥ ـ ١٧٣، البداية والنهاية لابن كثير ـ ١٣/٩٩، ١٠٠، شذرات الذهب، ٥/٨٨ ـ ٩٢، العبر في خبر من غبر، محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي ١٩٦٠م، ٥/٧٩، ٨٠.

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر، الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص١٨٣، الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل الأصولي الفقهي، تحقيق الدكتور: فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٣٩، ١٥٨، ١٩٢، ٩٩٩، أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ٢/٢٣٣.

(٥) قد قال بهذا التعريف أيضاً ابن الجوزي. انظر أصول السرخسي، ٢/٢٣٣.

٤ ـ وعرفه الشنقيطي[١] بقوله: «هو إدعاء السائل بطلان المعلل مع إقامته الدليل على دعوى بطلانه، وذلك إما بتخلف المدلول عن الدليل، بمعنى أن الدليل يكون موجوداً والمدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مدع آخر غير المدعي الذي أقامه عليه المعلل أو بسبب استلزامه المحال»[٢]. وعرفه أيضاً بقوله: «هو وجود الوصف الذي هو العلة مع تخلف حكم العلة عنها»[٣]. وعرفه أيضاً بقوله: «هو اختلاف قضيتين في الكيف، أعني السلب والإيجاب على وجه يلزم منه أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، فإذا صدقتا معاً أو كذبتا معاً فلا تناقض»[٤][٥].

٥ ـ تعريف الافتراق:

الافتراق لغة:

خلاف[٦] الجماعة والاجتماع والجمع، قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي بعد الاجتماع، فالافتراق نقيض الاجتماع، ومنه قول الرسول ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»[٧] أي عن مجلسهما فينفصل

---

(١) الشنقيطي: محمد الأمين محمد المختار الشنقيطي، العلامة الأصولي، المفسر، اللغوي طلب العلم وحفظ القرآن وهو صغير، تنقل من أجل طلب العلم، ودرّس في مختلف علوم الشريعة، توفي سنة ١٣٩٣هـ. انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين المختار الشنقيطي، بيروت، عالم الكتب، آخر المجلد، ص١٠ لعطية محمد سالم، علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الاعتصام، القاهرة، ص٢٥١ ـ ٢٦١، الشنقيطي ومنهجه في التفسير، رسالة ماجستير في كلية التربية بجدة، سميرة بنت صقر بن حسين آل محمد، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٤ ـ ١٠٤.

(٢)(٣) آداب البحث والمناظرة، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية، القاهرة، ٢/ ٥٥، ٨٩.

(٤) آداب البحث والمناظرة، ١/ ٦٢.

(٥) إن التناقض يأتي بمعنى التعارض الذي هو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة ولذلك كان السلف يرحمهم الله يقولون لا تعارض بين الأدلة النقلية والعقلية ويقصدون بذلك أي لا تناقض بينها.

(٦) لسان العرب، دار الفكر، دار صادر، بيروت، ١٠/ ٢٩٩، ٣٠٠.

(٧) البخاري كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا، ٤/ ٢٤٧، ومسلم كتاب البيوع، باب خيار المجلس للمتبايعين، ١٠/ ١٧٣.

أحدهما عن الآخر، والافتراق: الانقسام، والفرق: الفلق، والفلق، من الشيء إذا انفلق منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣]، والمفارقة المباينة، وفارق الشيء مفارقة وفراقاً باينه، والاسم الفرقة، وتفارق القوم: فارق بعضهم بعضاً، والفرقة: الطائفة من الناس، والفريق أكثر منه، وفِرَقٌ جمع فِرقة، والفِراق: التفريق بين الشيئين والفصل بينهما، والتفرق والافتراق سواء، ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق في الكلام، يقال فرّقتُ بين الكلامين فافترقا وفرّقت بين الرجلين فافترقا، والتفرق والتفرقة: التبديد والتمزيق، يقال: «فرقه تفريقاً وتفرقة» أي بدده.

وفي الجملة، أن الافتراق[١] في اللغة يدور حول معاني: المفارقة، الانقطاع، التفرق، المفاصلة، الانفصال، الشذوذ، المباينة، الانقسام والتيه، والضياع، والضلال، المقاطعة، التشعب، الخروج عن الجادة وعن الأصل وعن الأكثر وعن الجماعة، التغيير[١].

الافتراق في الاصطلاح:

ـ يطلق على أمور:

١ ـ التفرق في الدين والاختلاف[٢] فيه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥] ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب»[٣].

٢ ـ الافتراق عن جماعة المسلمين وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول الله والصحابة وهم أهل السنة، ومن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق فمن خالف سبيلَهم في أمر[٤] يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد، أو

---

(١) مختار الصحاح، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الكتاب العربي، ط١٩٦٧م، ص٥٠١.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أهل الجحيم، ١/ ١٢٣، ١٢٤.

(٣) مسلم كتاب فضائل القرآن، باب الزجر من الافتراق في القرآن، ٨/ ٥٧.

(٤) دل ذلك على الافتراق عن مذهب أهل السنة والجماعة يحصل ولو بمخالفة أصل واحد من أصولهم، فما بالك في حالة التعدد؟

الشذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج على أئمتهم أو استحلال السيف فيهم فهو مفارق، وفيه قوله عليه الصلاة والسلام: «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قتل تحت راية عمية يغضب للعصبية ويقاتل للعصبية فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها فليس مني»[1]. فذكر عليه الصلاة والسلام أصنافاً من المعارضين الخارجين:

١ ـ المفارقون للجماعة[2].

٢ ـ الخارجون عن الطاعة.

٣ ـ الخارجون عن الأمّة بالسيف.

٤ ـ المقاتلون تحت راية عمية وهو الأمر الأعمى الذي لا يستبين وجهه، ومنه قتال العصبية، والفتنة، والقوميات، والشعارات، والحزبيات ونحوها.

فالخروج عن أهل السنة والجماعة ولو في أصل واحد من أصول الدين الاعتقادية أو العملية المتعلقة بالقطعيات، أو بمصالح الأمة العظمى أو بهما معاً فإنه يعتبر تفرقاً، فالضابط في الافتراق أنه يؤدي إلى الفتن، والتفرق، القتال، البغي، والبدع، وبذلك يتضح أن أهل الافتراق هم أهل الأهواء والبدع.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والبدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال أهل السنة والجماعة كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[3]، ويقول رحمه الله: «وإنما المقصود هنا التنبيه على وجه تلازمهما: موالاة المفترقين، وإن كان كلاهما فيه بدعة وفرقة»[3].

٦ ـ الفرق بين الاختلاف والافتراق:

تعريف الاختلاف في اللغة:

تدور مادة خلف في اللغة حول أصول ثلاثة:

---

(١) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/ ٢٣٨.

(٢) الافتراق مفهومه، أسبابه، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، دار المسلم، الرياض، ط١، ص٦.

(٣) الاستقامة، ١/ ٤٢.

١ ـ أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه[١]، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً﴾ [الفرقان: ٦٢] فالليل يجيء بعد النهار ويقوم مقامه، والنهار يجيء بعد الليل ويقوم مقامه. وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥] أي أمة تجيء بعد أمه وتقوم مقامها.

٢ ـ عكس قدام[٢]، قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ومنه التأخر لقصور المنزلة، كما في قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٣ ـ التغير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[٣]، أي لتغير رائحة فم الصائم بسبب خلو المعدة عند الله أطيب من ريح المسك.

والأصل الأول هو المقصود هنا، يقال اختلف الناس في كذا، أي مختلفون لأن كل واحد منهم يُنَحِّي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه.

الاختلاف في الاصطلاح:

أُطلِقت[٤] كلمة الاختلاف في اصطلاح التدوين على العلم الذي يبحث في الاختلافات الشرعية الفقهية خاصة؛ واشتهر عندهم بعلم الخلاف وعُرِّف بأنه[٥]: «علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الإجمالية أو التفصيلية، الذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء ثم البحث عنها بحسب الإبرام والنقض».

وعُرِّف أيضاً بأنه: «علم يُعرف من كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية»[٦].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٢١٠ ـ ٢١٣، معجم المقاييس في اللغة، ص٣٢٧ ـ ٣٢٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٢٢، ٣٢٣، الكليات، ص٤١٤، ٤٢٨، ٤٣٥، ٨٠٤.

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ٢/ ٥٦١، ٥٦٢.

(٣) البخاري كتاب الصوم، باب فضل الصوم ٤/ ٨٣، مسلم كتاب الصوم، باب فضل الصيام ٨/ ٢٩.

(٤) مقدمة ابن خلدون، لابن خلدون، طبعة الشعب، ص٤٢١، ٤٢٢.

(٥) أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)، صديق بن حسن القنوجي، إعداد عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨م، ص٢/ ٢٧٨.

(٦) الكليات، ص٧١٠ ـ ٧١١.

ومن التعاريف هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق جواز إبطال باطل[1][2] وعرفه الراغب[3] بقوله: «الخلاف والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الأول في فعله أو حاله»[4].

فالتعريف في الاصطلاح لم يخرج عن المعنى اللغوي، ولكنه جاء خاصاً بالمقاصد الشرعية والفقهية على الخصوص، فالاختلاف يكون في الفقه، والافتراق في العقيدة، ولذا يظهر إدراك الفرق بين الاختلاف والافتراق حيث يجب أن يُعنى به أهل العلم، حيث نجد بعض الدعاة وبعض شباب الصحوة الذين لم يكتمل فقههم في الدين لا يفرقون بين مسائل الخلاف ومسائل الافتراق، ومن هنا قد يرتب بعضهم على مسائل الاختلاف مسائل الافتراق، وهذا خطأ فاحش أصله الجهل بأصول الافتراق، ومتى يكون؟ وكيف يكون؟ ومن الذي يحكم بمفارقة شخص أو جماعة ما[5]؟ ولذا يجب ذكر بعض الفروق بين الاختلاف والافتراق، ومنها:

١ ـ إن الافتراق[6] أشد أنواع الاختلاف، بل هو من ثمار الخلاف، إذ قد

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٢٢.

(٢) لما كان الاختلاف بين الناس في القول يقتضي التنازع استعير لذلك المنازعة والمجادلة والمنطق. انظر التوقيف، ص٣٢٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن بدران، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ، ص٤٥٠، الكليات، ٧١٠ ـ ٧١١.

(٣) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، إمام في اللغة، كان على مذهب الأشاعرة وقيل إنه معتزلي، له مصنفات منها الذريعة إلى مكارم الشريعة، مفردات ألفاظ القرآن، توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر السير، ١٨/ ١٢٠، ١٢١، بغية الوعاة اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ٢/ ٢٩٧، الأعلام ٢/ ٢٧٩.

(٤) المفردات في غريب القرآن، ص١٥٥ ـ ١٥٧.

(٥) الافتراق، الدكتور ناصر العقل، ص٨.

(٦) قد يسمى اختلاف التضاد حيث أن الجمهور قسم الخلاف إلى قسمين:
١ ـ خلاف تنوع وهو ما كانت المخالفة فيه لا تقتضي المنافاة وإبطال أحد القولين للآخر، فيكون كل قول للآخر نوعاً لا ضداً كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم، فزجرهم رسول الله ﷺ وقال: «كلاكما محسن» والحديث أخرجه البخاري في كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة ٥/ ٥٣، ٥٤، =

يصل الخلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصِل، فالافتراق اختلاف وزيادة، لكن ليس كل اختلاف افتراق.

٢ ـ إن الافتراق غالباً يكون بعد العلم بالبينات كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]

٣ ـ إن الافتراق يؤدي إلى الهلاك لصاحبه ومن يتبعه كما قال رسول الله ﷺ: «لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» وفي رواية: فأَهلَكُوا[(١)]، بفتح اللام، وفي رواية بضم أوله وكسر اللام، وأما الاختلاف لا يوصل صاحبه إلى التهلكة، لكونه لم يقصد الفرقة وإنما حصل ذلك لسوء فهم، أو تأويل[(٢)]، أو

= وأما القسم الثاني فهذا اختلاف التضاد فيكون القولان متنافيين فيؤدي إلى التفرق. انظر تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ص٣٧، ٣٨.

(١) البخاري، كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي، ٥/ ٥٣، ٥٤.

(٢) التأويل في اللغة: الرجوع ومنه غليت الماء حتى آل إلى نصفه، وشرعاً يطلق على معنيين: الأول: تفسير الكلام وذلك بيان مراد المتكلم من كلامه سواء وافق الظاهر أو خالفه وهذا معناه عند علماء التفسير، فإذا قال ابن جرير الطبري: تأويل الآية كذا أي تفسيرها. الثاني: حقيقة الكلام الخارجية وذلك بظهور مراد المتكلم في اللسان إلى ما يصدقه من الواقع فحقيقة ما في اليوم الآخر، هي ما يقع من أحداثه، وهذان المعنيان المرادان من التأويل في الكتاب والسنة ففي قوله تعالى: **﴿وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين﴾** [يوسف: ٤٤]، المراد التفسير، وفي قوله تعالى: **﴿يوم يأتي تأويله﴾** [الأعراف: ٥٣] أي يقع حقيقة ما فيه من الأحداث، ثم إن التأويل اصطلح المتأخرون على تعريفه بأنه صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، وهو بهذا الاعتبار على ثلاثة أنواع:

١ ـ تأويل صحيح وهو ما قام عليه الدليل من الكتاب والسنة كتأويل قوله تعالى: **﴿وهو معكم أينما كنتم﴾** [الحديد: ٤] بمعية العلم والإحاطة.

٢ ـ تأويل فاسد: وهو ما لم يقم عليه دليل صحيح، وكان اللفظ يحتمله في غير ما سيق فيه ومنه تأويل الاستواء في قوله سبحانه وتعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** [طه: ٥] بالاستيلاء.

٣ ـ تأويل من قبيل اللعب وهو ما لم يقم عليه دليل ولو احتمالاً كتأويل **﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾** [النساء: ١٦٤] أي جرحه بأظافر الحكمة تجريحاً. انظر زاد المسير في=

جهل. قال تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣] ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

٤ ـ إن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية وقد يؤجر المخطئ، بينما الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حُسن نية، وصاحبه لا يؤجر بل هو مذموم وآثم على كل حال. لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد»[1].

٥ ـ إن من الاختلاف ما لا يصل إلى حد الافتراق ولا التنازع في الدين، يقول الشاطبي «ووجدنا أصحاب رسول الله ﷺ من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، ولم يتفرقوا ولا صاروا شيعاً لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أذن لهم من اجتهاد في الرأي، والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً»[2]، أما الافتراق يؤدي إلى التنازع والقتال والتكفير، ومن ثم دخول النار كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»[3].

٦ ـ إن كل افتراق اختلاف وليس كل اختلاف افتراق، فكثير من المسائل التي تنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية ولا يجوز الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السنة.

٧ ـ الافتراق مذموم كله، والاختلاف ليس كله مذموماً.

٨ ـ الاختلاف يعذر صاحبه إذا كان مجتهداً، والافتراق لا يعذر صاحبه، لأنه لا يكون إلا عن اتباع هوى، أو ابتداع، أو تقليد مذموم.

= علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، ١/ ٤، الفتاوى ١٧/ ٣٨٠، ٤١٣، ٤١٥، ٤٦٠، ٤٦٢، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٣٦، ٣٧.

(١) البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، ١٣/ ٢٨، ومسلم كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، ١٢/ ١٣.

(٢) الاعتصام، ط دار المعرفة، ١٤٠٢هـ ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٣) أبو داود، كتاب السنة، باب السنة، ٥/ ٤ رقم٤٥٩٦، وابن ماجه، باب افتراق الأمم، ٢/ ١٣٢١، رقم٣٩٩١، الترمذي كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، ٥/ ٢٥، رقم ٢٦٤٠، وقال: حديث حسن صحيح.

٩ ـ الافتراق إنما يكون في الأصول الاعتقاد والقطعيات التي لا يسع الخلاف فيها والتي تثبت بنص قاطع، أو بإجماع، أما الاختلاف يكون فيما دون الأصول مما يقبل التعدد والرأي.

١٠ ـ إن الافتراق يتعلق به الوعيد وكله شذوذ، أما الاختلاف فليس كذلك.

١١ ـ الافتراق يكون دائماً عن هوى أو بدعة، أما الاختلاف فلا يلزم منه ذلك.

١٢ ـ الاختلاف قد يكون رحمةً، وأهله ناجون إن شاء الله تعالى، والفرقة عذاب، وأهلها متوعدون، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والنزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شر عظيم من خفاء الحكم»[١].

١٣ ـ إن مسائل الاختلاف قد تكون من الأمور المأذون فيها بالاجتهاد، أما مسائل الافتراق فهي في الأمور التي حذر الشارع من الاقتراب منها.

١٤ ـ إن أهل الافتراق غالباً يعتمدون على المتشابه من الأدلة كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] أما أهل الاختلاف فعادة يكون بسبب عدم فهم الدليل أو غير ذلك.

١٥ ـ إن أهل السنة لا يذمون من اختلف وقصده الاجتهاد وكان معروفاً بالذكر الجميل والثناء الحسن مع العمل الصالح ونصرة السنة والذب عنها، أما المفترق الذي قضى عمره في الصد عن سبيل الله ومحاربة السنة ونشر البدعة فيذمونه ويبدعونه[٢].

الضابط في الافتراق:

يحكم بالمفارقة على كل من خرج عن سبيل أهل السنة والجماعة في أصل مما عدوه من أصول الدين، أو قاعدة من قواعده، أو خالف في فروع كثيرة وجزئيات متعددة مخرجة عن سمة أهل السنة وهديهم؛ كبدع الشعائر والعبادات إذ كثرت[٣]، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله من جعل العادة التي يتقرب بها

---

(١) الفتاوى، ١٤/١٥٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي، بيروت، ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣) الاعتصام، ٢/٢٠٠، ٢٠١، ٢٣٢.

إلى الله بدعة كاتخاذ لبس الصوف عبادة وطريقاً إلى الله[1].

٧ ـ النصوص الواردة في ذم الافتراق والتحذير منه:

إن الله عز وجل[2] قد أعلمنا اختلاف الأمم الماضية قبلنا وأنهم تفرقوا واختلفوا فتفرقت بهم الطرق حتى صار بهم الاختلاف إلى الافتراء على الله عز وجل والكذب عليه، والتحريف لكتابه، والتعطيل لأحكامه، والتعدي لحدوده، وكل ذلك وجميعه قد قصه الله عز وجل علينا وأوعز فيه إلينا وحذرنا من مواقعته، وخوفنا من ملابسته، ومن الآيات التي وردت في النهي عن الافتراق، والتحذير منه:

١ ـ قوله تعالى[1]: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام][3] فالصراط المستقيم هو القرآن والإسلام والفطرة التي فطر الله الناس عليها، والسبل هي الأهواء والفرق والبدع مع المحدثات، وهذا تحذير وإخبار ووصف لسبل الضلالة والغوايه، فعلى المسلم أن يتجنبها ويتبع طريق الحق المبين[1].

٢ ـ قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨] فنهى الله تعالى نبيه ﷺ في هذه الآية الكريمة عن مجالسة الخائضين في آياته وبين أن من جالسهم في وقت خوضهم فيها فهو مثلهم في الإثم بقوله: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] وتبين أن من جالسهم ناسياً ثم تذكر فإنه يجب عليه مفارقتهم بقوله: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. فإذا كان مجالسة من يخوض في آيات الله ومن يجالسهم كفر، فما بالك بمن يحرف ويؤول ويجعل الحق باطلاً والباطل حقاً والسنة بدعة والبدعة سنة؟، وهذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ

---

(١) الفتاوى، ١١/٥٥٥.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/٢٧٠.

(٣) فسر الرسول ﷺ الصراط بكتاب الله وبالإسلام فقال: «فالصراط المستقيم هو الإسلام.. وعلى رأس الصراط كتاب الله» رواه أحمد في مسنده، ٢٤، ١٨٢، ١٨٣، والترمذي في كتاب الأمثال باب (١)، ٥/١٤٤، الحديث رقم، ص٢٨٥٩، وقال: حديث صحيح.

ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [التوبة] فوضحت الآية فساد عملهم وخسرانهم الواضح في الدنيا والآخرة لخوضهم في الأمور التي يجب عليهم أن لا يخوضوا فيها[1].

٣ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ومعنى كانوا شيعاً[2] أي كانوا متفرقين في دينهم، ويراد به اليهود والنصارى لأن النصارى بعضها يكفر بعضاً وكذلك اليهود يكفر بعضهم بعضاً، وبعضهم يكفر بعضاً «أي اليهود تكفر النصارى والنصارى تكفر اليهود»، ففي الآية حث على أن تكون كلمة المسلمين واحدة وأن لا يتفرقوا في الدين، وأن لا يبتدعوا البدع. وأما قوله: ﴿لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ يدل على أن من فرق دينه من أهل ملة الإسلام وابتدع البدع فقد صار منهم[3] وعليه ما على السابقين من العذاب، وهذا نفسه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران] فقد توعد الله المفترقين المختلفين بالعذاب العظيم.

٤ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿١٩﴾﴾ [آل عمران] ﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [يونس] ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى لَّقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُ مُرِيبٖ ﴿١٤﴾﴾ [الشورى] ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ﴿٤﴾ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ [البينة] ففي هذه الآيات نبأ قوم فضلهم الله وعلّمهم[4]

---

(١) تفسير مجاهد، لمجاهد بن جبير المكي، تحقيق: عبد الرحمٰن الطاهر بن محمد السورني، ط١، ١٣٦٩هـ، ص٢٧٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨م، ص٣٠٨.

(٣) أي صار بعمل التفريق والابتداع منهم. انظر المصدر السابق، ص٣٠٨.

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/ ٢٧٢.

وبصّرهم ورفعهم ومنع ذلك آخرين إصرارهم على البغي عليهم والحسد لهم إلى مخالفتهم وعداوتهم ومحاربتهم فاستنكفوا أن يكونوا لأهل الحق تابعين، وبأهل العلم مقتدين، فصاروا أئمة مضلين ورؤساء في الإلحاد متبوعين، رجوعاً عن الحق وطلباً للرئاسة وحباً للاتباع والاعتقاد، فلم يقتصر الشارع على ذكر الآيات التي عاب فيها المختلفين وذم بها العابثين، بل حذرنا الله ربُّنا سبحانه وتعالى من الفرقة والاختلاف وأمرنا بلزوم الجماعة والائتلاف[1]، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِۚ﴾ [الشورى: ١٣] وقال تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم] فهل يبقى بعد ذلك أوضح من هذا البرهان أو أشفى من هذا البيان، وقد أعلمنا أنه قد خلق خلقاً للاختلاف والفرق، وحذرنا أن نكون مثلهم واستثنى أهل رحمته لنواظب على طاعته وأوامره، فقال سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةًۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود] ونحو هذا في القرآن الكريم كثير يأمر الله تعالى المؤمنين بالجماعة وينهاهم عن الاختلاف والفرقة.

وأما نصوص السنة الدالة على الاجتماع وعدم التفرق فقد بلغت التواتر[2]، فالنبي ﷺ لم يدع شيئاً من الخير إلا دل الأمة عليه، وأرشدها إليه، ولم يدع شيئاً من الشر والأذى إلا وحذر الأمة منه، ونهاها عن سلوك الغواية والضلال والبدع، وأخبر بوقوع الافتراق، واتباع سنن الأمم الهالكة من قبل طوائف من هذه الأمة حتى لا يبقى على السنة إلا طائفة واحدة، وأنذر من سلك سبيل أهل الأهواء. ومن هذه الإرشادات والتحذيرات:

١ ـ قال ﷺ: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإن من فارق

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/ ٢٧٢.

(٢) تنبيه ذوي العقول السليمة، عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣٢.

الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام عن عنقه»[1] وقوله: «من جاءكم وأمركم على رجل واحد منكم يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائن ما كان»[2] «أنا فرطكم على الحوض[3] ليرفُعن إلى رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم اختلجوا دوني فأقول: أي رب أصحابي، يقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك» وفي رواية: «فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي»[4] فالرسول ﷺ يتوعد من بدَّل وأحدث في الدين ما ليس منه، والافتراق من أخطر أنواع التبديل والإحداث في الدين.

٢ ـ وأخبرنا الرسول ﷺ بمشابهة الأمم السابقة وذم من يفعل ذلك فقال: «لتتبعنَّ سنن من كان قبلكم حذو القذة[5] بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه قالوا يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن[6]؟».

٣ ـ وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فقيل: يا رسول الله فارس والروم؟ قال ومن الناس إلا أولئك»[7] فأخبر أنه سيكون في أمته مضاهاة لفارس والروم وهم الأعاجم، وقد نهانا ﷺ عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء، وليس هذا إخبارٌ عن جميع

---

(١) البخاري، كتاب الفتنة، باب سترون بعدي أموراً تنكرونها ١٣/٤، مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب الملازمة، ١٢/٢٧٩.

(٢) مسلم، كتاب الإمارة، باب من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، ١٢/٢٤١.

(٣) من مذهب أهل السنة والجماعة الإيمان بالحوض يكون في عرصة القيامة، يخص الرسول عليه الصلاة والسلام ماءه أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، آنيته عدد نجوم السماء، طوله شهر، وعرضه شهر، من يشرب منه شربة لا يظمأ بعده أبداً. انظر شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، تحقيق: الألباني، ص٢٥٠، ٢٥٢، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق الدكتور، عاصم بن عبد الله القريوني، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص١٢٦.

(٤) البخاري، كتاب الفتنة، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا...**﴾، ١٣/٣.

(٥) القذة: جمع قذاة وهو ما يقع في العين والماء والشراب من تراب أو تبن أو وسخ أو غير ذلك. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/٣٠.

(٦) سبق تخريجه. صفحة ٨.

(٧) البخاري، كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم ١٣/٢٥٦.

الأمة، بل قد تواتر[1] عنه أنه لا تزال طائفة من أمته ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة. ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»[2] وأخبر ﷺ بقوله: «إن الله لا يجمع أمتي» وفي رواية «أمة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ومن شذّ شذّ في النار»[3] وهذا ما حث حذيفة[4] عليه فقال عليه الصلاة والسلام: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، فقلت: فإن لم تكن لهم جماعة ولا إمام، قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»[5] وهذا ما وضحه أيضاً عليه الصلاة والسلام بقوله: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شغف[6] الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن»[7] ومن هنا يظهر خطأ قول الاختلاف يُراعى، إذ هو الأحواط فليس ذلك في المسائل التي عُلم فيها القول الصواب الذي قام معه الدليل الذي تجب متابعته، فهذه لا عبرة بالقول

(١) جاء ذلك في أحاديث صحيحة مستفيضة عن رسول الله ﷺ أخرجها البخاري ومسلم، وابن ماجه، والحاكم، وأحمد، والترمذي وغيرهم كثير.

(٢) البخاري كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» ١٣/ ٢٥٠، مسلم كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، ١٣/ ٦٥ ـ ٦٨.

(٣) الترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم(٢١٦٧)، ٤/ ٤٦٦، وقال هذا حديث غريب من هذا الوجه، وللحديث شواهد في مستدرك الحاكم، ١/ ١١٥، ١١٦، والسنة لابن أبي عاصم الأحاديث رقم(٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥)، ٣٩، ٤١، ٤٢، وصححه السيوطي في الجامع الصغير، ١/ ٢٧٨، رقم ١٨١٨ وقال: حديث حسن.

(٤) أبو عبد الله حذيفة بن حسل بن جابر العبسي، صحابي، كان صاحب سر رسول الله ﷺ، فلم يخبر بالمنافقين أحداً غيره، وهو من الفاتحين الشجعان، له في الحديث ٢٢٥ حديثاً توفي عام ٣٦هـ. انظر السير ٢/ ٣٦١، الأعلام ٢/ ١٧٠، أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، مطبعة الشعب العامرة، مصر، ١/ ٤٦٨.

(٥) البخاري كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، ١٣/ ٣٩، ٣٠، ومسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، ١٢/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٦) شغفة كل شيء: أعلاه وشغفه الجبل بالتحريك، رأسه، والجمع شغَفَ وشِغاف وشغوف وهي رؤوس الجبال. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٤٨١.

(٧) البخاري كتاب الإيمان، باب من الإيمان الفرار من الفتن، ١/ ٥٨.

المخالف فيها، وقد نبه العلماء رحمهم الله على ذلك من خلال الشروط التي ذكروها في الخلاف الذي يراعى وهي الشروط التالية:

١ ـ أن لا يخالف نصاً جلياً، أو إجماعاً، أو قياساً صحيحاً.

٢ ـ أن يقوى مدركه، بحيث لا يعد هفوة.

٣ ـ أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر، ويكون الجمع بين الأقوال ممكناً، أما إذا جرت مراعاة الخلاف إلى ترك ما ترجح من الأدلة، فلا مراعاة للخلاف هنا[١].

٨ ـ تعريف المنهج:

المنهج في اللغة:

لفظة المنهج[٢] مأخوذة من النهج وهو الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطريق، تقول: نهج الطريق: فعل لازم بمعنى استقام ووضح واستبان، قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، قال ابن عباس[٣] رضي الله عنهما: «سبيلاً وسنة»[٤].

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى ٤/١٢٨ ـ ١٥٠، المنثور في القواعد، للزركشي، تحقيق: تيسير أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٤٠٥هـ، ٢/١٢٧ ـ ١٣٤، الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الفكر، بيروت، ٩٤، ٩٥.

(٢) لسان العرب، ٢/٣٨٣، معجم مقاييس اللغة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ٥/٣٦١، مفردات ألفاظ القرآن، ص٥٠٦، ٥٠٧، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٦٦.

(٣) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وبنو هاشم في الشعب، دعا له الرسول عليه الصلاة والسلام بالعلم والحكمة وتأويل القرآن مع البركة والصلاح، وكان يحبه ويدنيه ويقربه ويشاوره، وكان عمر رضي الله عنه يعده للمعضلات مع اجتهاد عمر وفقهه، مات بالطائف سنة ٨٦هـ وهو ابن سبعين سنة وقيل أربع وسبعين. انظر الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد البر، دار العلوم الحديثة، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ، ٢/٣٥٦ ـ ٣٦٠، الإصابة، ٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٤) البخاري كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ، بُنِي الإسلام على خمس ١/٣٩، المطبعة السلفية.

وهو قول[1] ابن كثير[2] رحمه الله، وقال الحافظ ابن حجر يرحمه الله: «المنهاج السبيل أي الطريق الواضح[3]، يقال: الطريق المنهوج أي المسلوك[3]»[4].

معنى المنهج في الإصطلاح:

١ ـ هو[5] القواعد العلمية التي سلكها العقل في حركته للبحث عن الحقيقة في أي مجال من مجالات المعرفة.

٢ ـ هو الطريق[6] المؤدي إلى التعرف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والتي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وبعبارة أوجز: هو القانون أو القاعدة التي تحكم أي محاولة للدراسة العلمية، وفي أي مجال، ومن ثم تختلف المناهج باختلاف العلوم التي تبحث فيها، فلكل علم منهج يناسبه، مع وجود حد مشترك بين المناهج المختلفة وقد تتعاون.

---

(١) تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير، تحقيق: عبد العزيز غنيم وأخرين، دار الشعب، مصر، القاهرة، ٣/ ١٢٠.

(٢) أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، من تلاميذ الإمام ابن تيمية، حافظ، مؤرخ، فقيه، رحل في طلب العلم له تصانيف عديدة منها البداية والنهاية، شرح صحيح البخاري، تفسير القرآن الكريم، توفي عام ٧٧٤هـ. انظر طبقات المفسرين، محمد بن علي أحمد الداودي، مكتبة وهبة، مصر، ط/ ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م، ١/ ١١٠، الأعلام، ١/ ٣٢٠.

(٣) فتح الباري ٣/ ٣٣١، ٤/ ٩٥، التوقيف على مهمات التعاريف، ٦٨١.

(٤) أحسن ما قيل في الفرق بين كلمتي شريعة ومنهاج هو أن الشريعة ما يبتدأ فيه إلى الشيء ومنه يقال شرع في كذا أي ابتدأ فيه، وكذا الشريعة، وهي ما يشرع فيها إلى الماء، أما المنهاج فهو الطريق الواضح السهل. انظر تفسير ابن كثير، طبعة دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٢/ ٦٦، فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، مكتبة البابي الحلبي، ط٢، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٢٤م، ٢/ ٤٨.

(٥) مناهج البحث العلمي، عبد الرحمٰن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣، ص٣.

(٦) العلم والبحث العلمي، دراسة في مناهج العلوم، حسين عبد الحميد رشوان، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص١٤٣ ـ ١٤٥، منهج البحث العلمي عند العرب، جلال محمد عبد الحميد موسى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٢م، ص٢٧٣، موسوعة العلوم السياسية، تحرير: محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، ص١١٠ ـ ١١٣.

٣ ـ تطلق كلمة المنهج على الطرائق العملية الإجرائية التي يمارسها الباحث في إخراج بحثه كالرجوع إلى المراجع، أو عمل الاستبيان، وجمع المادة العلمية والصياغة والفهرسة. وصارت هذه الكلمة[1] عند المتأخرين تطلق ويراد بها إطلاقاً محدثاً ويقصد بها الخطة المرسومة كمنهج الدراسة ومنهج التعليم، وقد يلاحظ فيها معنى الأساليب والخطوات، فإنه إذا قيل مثلاً منهج الدعوة فالمراد طريقها وأساليبها وخطواتها وأسسها، والذي أعنيه[2] بالمنهج هنا: هي الطريقة في تلقي الدين وتقريره، والوسائل والأساليب في ذلك، ويشمل ذلك المصادر والطريقة في الاستدلال، والأصول، والطريقة في تقرير العقيدة، ومدى الموافقة من القرآن والسُّنَّة وآثار السلف.

ومن هنا يظهر ويتضح أن المناهج في العلوم مختلفة، فالعلوم[3] الإسلامية تعتمد على المناهج الإسلامية مع الاستفادة من المناهج الأخرى بشرط موافقتها للدين الإسلامي[4].



(١) المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ٢/٩٥٧.
(٢) ينبغي أن يلاحظ أن كلمة منهج مطلقة تشمل المسائل العامة في العلم المبحوث عنه وتشمل الأدلة كذلك، ومن أراد أن يقيد ذلك قيده، وقد استعملتها هنا على إطلاقها وعمومها لكون البحث يقتضي ذلك.
(٣) من المناهج المستخدمة في العلوم المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، المقارن، الكمية والكيفية الجدلية، الفرضية المادية الجدلية. انظر تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرزاق، القاهرة، ١٩٤٤م، منهج البحث العلمي عند العرب، ص٢٧٣.
(٤) يوجد عدة مناهج لا تتفق مع أهل السنة والجماعة كالمنهج الأشعري، التلفيقي، الاعتزالي.




الباب الأول

الخلل والخلط في منهج التلقي ومصادره عند أهل الأهواء والبدع «عرض ونقد»

وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن ـ السنة ـ الإجماع المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي ـ العقل ـ الأوهام ـ الظنون ـ الذوق ـ إيحاء الشياطين ـ آراء الرجال ـ الفلسفات ـ الروايات الضعيفة ـ ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني ـ التلقي عن مصادر وهمية مجهولة ـ التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة.

المبحث الثالث: موقف الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية من المصادر الأساسية

الفصل الثاني: منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.




الفصل الأول

مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة وبيان الخلل والخلط عند أهل الأهواء والبدع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة «القرآن ـ السنة ـ الإجماع ـ المبني عليهما».

المبحث الثاني: مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع «الرأي ـ العقل ـ الأوهام ـ الظنون ـ الذوق ـ إيحاء الشياطين ـ آراء الرجال ـ الفلسفات ـ الروايات الضعيفة ـ ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني ـ التلقي عن مصادر وهمية مجهولة ـ التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة».

المبحث الثالث: موقف الخوارج ـ الشيعة ـ القدرية ـ المرجئة ـ الجهمية من المصادر الأساسية.

المبحث الأول

مصادر التلقي[1] عند أهل السنة والجماعة

«القرآن ـ السنة ـ الإجماع ـ المبني عليهما»

امتازت مصار أهل السنة والجماعة بخصائص نادرة قلما تجدها في فرق أخرى وهي:

١ ـ وحدة المصدر[2]: فهم لا يتلقون أمور دينهم إلا من مشكاة النبوة.

٢ ـ منهج توقيفي: يقوم على التسليم المطلق لنصوص الكتاب والسنة، لا يردون منها شيئاً، ولا يعارضونها بشيء، ملتزمين قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١﴾ [الحجرات].

٣ ـ تجنب الجدال والخصومات في الدين، وفي أدلة القرآن والسنة والإجماع[3].

٤ ـ اتفاق السلف في مسائل العقيدة مع اختلاف الأعصار وتباعد الأمصار.

٥ ـ الوسطية في المنهج، وقد اكتسبوها من اعتمادهم على الكتاب والسنة من غير غلو ولا تقصير، كما قال إمام السنة أحمد بن حنبل[4] رحمه الله:

---

(١) المراد بمصادر العقيدة هي الطرق التي تستفاد وتستنبط من خلالها العقيدة الإسلامية، وهذه الطرق التي سلكها السلف الصالح في إثبات العقيدة. انظر المدخل لدراسة العقيدة، ص١٧.

(٢) الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ص٧٣، شرح أصول أهل السنة للالكائي، ٤/ ٦٣٤ ـ ٦٣٦، الأهواء والفرق، ص١٠٤.

(٣) تحريم النظر في كتب الكلام، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٤١، ٤٢.

(٤) أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل هلال الذهلي الشيباني المرزوي البغدادي، الإمام حقاً وشيخ الإسلام صدقاً، قال قتيبة بن سعيد (أحمد بن حنبل إمامنا ومن لم=

«الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويصبرون منهم على الأذى.. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

المصادر التي يستقي أهل السنة والجماعة منها مسائل الاعتقاد:

إن مصادر[2] التلقي عند أهل السنة والجماعة تنقسم إلى قسمين:

١ ـ مصادر رئيسية: وهي الكتاب والسنة والإجماع، أما القياس فهو وإن كان من جملة أدلة التشريع، إلا أن الفرق بينه وبين هذه المصادر، أن القياس الأصولي لا يصح في مسائل الاعتقاد، ثم إن هذه المصادر يؤخذ الحكم منها مباشرة، أما القياس فإنه إلحاق واقعه لا نص على حكمها بواقعه ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم، فالقياس لا يؤخذ منه الحكم، بل يؤخذ بواسطته الحكم الشرعي؛ فهو مصدر غير مباشر للتلقي.

٢ ـ مصادر ثانوية: وهي العقل الصحيح ـ الفطرة السليمة ـ وهي تابعة للقرآن والسنة فلذا يتضح أن المصادر الأساسية لأهل السنة والجماعة هي القرآن، السنة، الإجماع المبني عليهما[3].

= يرضَ به فهو مبتدع) أحد الأئمة الأعلام، ولد في بغداد ١٦٤هـ، وقد ثبت في وجه فتنة المعتزلة بالقول في خلق القرآن ثبوت الجبال الرواسي حفظ الله به السنة توفي ٢٤١هـ. انظر السير ١١/١٧٧، حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩/١٦١، طبقات الحنابلة، لأبي الحسن محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة بيروت، ١/٤، فهرست ابن النديم، المطبعة المصرية، ص٣٠٢، الأعلام، ١/٢٠٣، مناقب الإمام أحمد بن حنبل، الإمام ابن الجوزي، دار الآفاق الحديثة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٨٥.

(٢) المصادر وقد تسمى وسائل من حيث هي أداة للوصول إلى المعتقد الصحيح.

(٣) الفتاوى ٣/٢٩٦، ٢٩٧، علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، مكتبة الصفحات الذهبية، الرياض ط١٧، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٢.

المصدر الأول: القرآن:

معنى القرآن في اللغة:

الجمع[1] والضم، لجمعه القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد، والآيات والسور بعضها إلى بعض، ولكونه جامعاً لثمرة الكتب، وثمرة جميع العلوم كما قال تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

معنى القرآن في الاصطلاح:

عرفه السيوطي[2] رحمه الله بقوله: «وأما في العرف فهو الكلام المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، فخرج بالمنزل على محمد ﷺ التوراة والإنجيل وسائر الكتب، وبالإعجاز الأحاديث الربانية القدسية كحديث الصحيحين: «أنا عند ظن عبدي بي»[3] وغيره، وقولنا بسورة منه: هو بيان تدخل ما وقع به الإعجاز، وهو قدر أقل سورة كالكوثر أو ثلاث آيات من غيرها، بخلاف ما دونها، ثم قال: وزاد بعض المتأخرين في الحد، المتعبد بتلاوته، ليخرج المنسوخ من التلاوة»[4].

وبعد أن ظهر الخوض في صفات الله تعالى من قبل المبتدعة احتاج أهل السنة إلى تعريف القرآن تعريفاً يظهرون فيه معتقدهم مخالفين بذلك أهل البدع من الجهمية والمعتزلة وغيرهم، فعرفوه بقولهم: «إن القرآن كلام الله منه بدأ بلا كيفية

---

(١) الصحاح، ١/٦٥، لسان العرب، ١/١٢٨، معجم مقاييس اللغة، مكتبة البابي، ط٢٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٩٢م، ٥/٣٦، المفردات، ٤٠١، ٤٠٢، تفسير ابن كثير، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢/٦٦، الكليات، ص٧٢٠، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٧٨.

(٢) هو عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الخضيري الأسيوطي، نسبة إلى بلدة أسيوط، أكمل حفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره، له مؤلفات نافعة منها الجامعين في الحديث، والدر المنثور في التفسير، الإتقان في علوم القرآن، توفي عام ٩١١هـ. انظر شذرات الذهب ٨/٥١، إرشاد الفحول، ص٢٥٤، البدر الطالع، ص٣٢٨، الضوء اللامع ٤/ ٦٥.

(٣) البخاري كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾، ١٣/٣٢٩، مسلم كتاب التوبة، باب فضل الذكر والدعاء وحسن الظن بالله تعالى ١٧/١١.

(٤) التحبير في علم التفسير، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم للطباعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٣٩، ٤٠.

قولاً وأنزله على رسوله وحياً وصدقة المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر»[1].

فأهل السنة والجماعة اعتمدوا على كتاب الله وكلامه ووحيه وجعلوه مصدراً أساسياً وأولياً في استمداد المعتقد وللاستدلال عليه، فلا ترد مسألة في العقيدة ولا غيرها ولها دليل من القرآن الكريم، إلا ويوردونه أولاً ويقدمونه على غيره مبتدئين به، تعظيماً لكلام الله وتعويلاً عليه بالدرجة الأولى واعتماداً عليه لا على أنفسهم كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

ومما ساعدهم على ذلك، أن الله قد يسر كلامه للفهم، فليس في لفظه ومعناه أي تعقيد لفظي أو معنوي يجعل عباراته غير مفهومة، ولا تراكيبه غير معروفة، ولم يأت بما لا تقبله العقول المستقيمة والأفكار المستنيرة، فلا خلل في أساليبه، ولا غرابة في تعابيره بحيث ينفر منها صاحب الذوق السليم، ومن هنا كان معرفة مقاصده مقدورة لكل البشر لا يختص أحد دون أحد بإدراك معانيه، بل لكل أحد حظ من فهمه وإدراك مراد الله منه، فليس في ألفاظه شيء من الأحاجي والألغاز، ولا شيء من قوالب علوم الكلام حتى تحتاج إلى فك مصطلحاتها ومعرفة طرق نظم أقيستها، وبذلك يظهر زعم وكذب أهل البدع وقولهم بالتعارض بين الأدلة النقلية والعقلية[2].

إن من عناية السلف بهذا المصدر قد جعلهم يؤسسون علوماً خاصة به؛ كعلم التفسير وعلم القرآن، علم التجويد، علم الناسخ والمنسوخ، علم الأشباه والنظائر القرآنية، وعلم غرائب القرآن الكريم، ووضعوا أموراً وأصولاً وقواعد عامة تعصم الذهن من الخطأ في فهم كتاب الله عز وجل.

المصدر الثاني: السنة:

إن السلف رحمهم الله يجعلون كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق الدكتور: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٥، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ١/ ١٧٢.

(٢) المدخل لدراسة العقيدة، ص١٨.

هو الأصل الذي يعتمد عليه، وإليه يرد ما تنازع الناس فيه، فما وافقهما كان حقاً وما خالفهما كان باطلاً[1]، يقول ابن حزم[2] يرحمه الله: «فلم يسع مسلم يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ، ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما فهو كافر»[3].

ويقول ابن أبي العز[4] يرحمه الله: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يُحَمِّلَهُ شبهة، أوشكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان[5].

فالسنة عند السلف وحي لا يعارض القرآن أبداً كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم] ويعتقدون أنها محفوظة واجبة الاتباع كالقرآن، كما يعتقدون أنه لا اختلاف بين السنة والقرآن بل كل منهما يُصدق

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١/ ٢٧٧.

(٢) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن يزيد الفارسي الأصل، الفقيه، الحافظ، المتكلم، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف منها المحلى، وحجة الوداع، الفصل في الملل والنحل، توفي سنة ٤٥٦هـ. انظر جذوة المقتبس، أبو عبد الله بن فتوح الحميدي، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥هـ، ص٢٩٠ ـ ٢٩٤، السير، ١٨/ ٨٤، تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦ ـ ١١٥٤.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٩٩٨.

(٤) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي علاء الدين، فقيه، ولي القضاء بدمشق ٧٧٦هـ، ودرس في مدارس عدة ومناطق مختلفة، له مؤلفات منها شرح العقيدة الطحاوية، الاتباع، بعض الرسائل والكتب لم يقف عليها. توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر الدرر الكامنة، لابن حجر، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ، ٢/ ٨٧، شذرات الذهب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٦/ ٣٢٦، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١/ ٧٢٦، الأعلام، ٥/ ١٢٩.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: التركي وشعيب الأرناؤوط، ١/ ٢٢٨.

الآخر، والسنة مبينة للقرآن ومفصّلة لما أجمل من أحكامه[1] كما قال ابن القيم[2] يرحمه الله: «ونحن نقول قولاً كلياً نُشهد الله تعالى عليه وملائكته، أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن، ولا يخالف[3] العقل الصريح، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله»[4] فلذا قال رحمه الله: «وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع والهوى على العقل»[5].

المصدر الثالث: الإجماع:

معنى الإجماع في اللغة:

الإجماع مصدر أجمع فيقال أجمع يجمع إجماعاً فهو مجمع، ويطلق[6] ويراد به أحد معنيين: العزم المؤكد فيقال: أجمع فلان على السفر إذا عزم عليه، وأحكم النية، قال تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] أي أعزموا أمركم. وفي الحديث: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»[7] أي يعزم عليه ويعقد النية، وأما المعنى الثاني: الاتفاق، فيقال أجمع المسلمون على كذا أي

---

(١) الإحكام لابن حزم، ١/٩٨ ـ ١٠٠.

(٢) ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية، الإمام، العلامة، الحافظ، برع في علوم كثيرة ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية مدة طويلة، ولد سنة ٦٩١هـ، توفي سنة ٧٥١هـ. انظر البداية والنهاية، مكتبة المعارف بيروت، ط٥، ١٩٨٣م، ١٤/٢٣٤، ٢٣٥، طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي، مراجعة: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٥٥٠.

(٣) هنا يظهر زعم من يقول بتقديم الدليل العقلي على الدليل النقلي عند التعارض كالمعتزلة وغيرهم. انظر فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م، ص١٣٩.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم الجوزية، اختصار: محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ٢/٤٤١.

(٥) إغاثة اللهفان ٢/١٦٧.

(٦) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٨/٥٧، ٥٨، القاموس المحيط، المطبعة الأميرية، مصر، ط٣، ١٣٠١هـ، ٣/١٤، التوقيف، ص٢٥٢، الكليات، ص٤٦.

(٧) الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، ١/٢٨٤، رقم٧٣٠، وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم، رقم ١٤٥٤، وقد صححه الألباني.

اتفقوا عليه، ومنه قوله ﷺ: «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة»[1] أي لا يجعلهم يتفقون على الضلالة.

الإجماع في الاصطلاح:

اختلف الأصوليون في تعريف الإجماع وذلك تبعاً لاختلافهم في شروط تحققه[2]، ومن هذه التعاريف:

١ ـ الإجماع: اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ ما على حكم شرعي[3].

٢ ـ الإجماع: هو إجماع جميع المؤمنين[3].

٣ ـ الإجماع: هو ما يتعين أن جميع أصحاب رسول الله ﷺ عرفوه وقالوا به ولم يختلف[3] منهم أحد[4].

٤ ـ هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على أمر من الأمور[5].

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٥١.

(٢) كتخصيص الإجماع بطبقة الصحابة، أو عدالة المجمعين، أو التواتر في النقل، أو انقراض عصر المجمعين وغير ذلك من الشروط. انظر حجية الإجماع وموقف العلماء منها، الدكتور محمد محمود فرغلي، مطبعة دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ص٢٦٩، ٢٧٠.

(٣) المستصفى، الغزالي، الطبعة الأميرية، ١/ ١٧٣، منتهى الوصول والأمل في علم الأصول والجدل، جمال الدين أبو عمر عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، مطبعة السعادة، مصر، ص٣٧، الإحكام للآمدي، ط المعارف، ١٣٣٢هـ، ١/ ١٠١، القاموس الفقهي، ص٦٦، الإيضاح لقوانين الاصطلاح، ٢/ ٣.

(٤) ذهبت الظاهرية إلى أن الإجماع لا يصح إلا من أصحاب رسول الله ﷺ، فهو خاص بهم دون سواهم، واستدلوا على ذلك بأدلة من الكتاب والسنة، وهذا الرأي غير صحيح. انظر الأحكام، لابن حزم، ٤/ ٦٥٩، ٦٦٠، الإحكام، للآمدي، ١/ ١٧٠، ١٧١، المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر الحسين الرازي، تحقيق د: طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٢/ ١، ٤٤، ٤٥.

(٥) غاية الوصول شرح لباب الأصول، لأبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م، ص١٠٧، ١٠٨، الإحكام، الآمدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م، ص١٤٨.

وأرى أن التعريف الرابع هو الراجح والذي قلَّت حوله الاعتراضات.

شرح التعريف:

الاتفاق[1]: أي اشتراكهم جميعاً في الرأي، وهذا الاتفاق قيد أخرج الاختلاف بين المجتهدين، أو اتفاق بعضهم دون الآخرين. والمجتهدون: فالاجتهاد قيد أخرج اتفاق العوام أو من لم يبلغ درجة الاجتهاد. أمة محمد ﷺ: هذا قيد أخرج الأمم السابقة والكفار وأهل الأهواء والبدع[2]، فالمراد بالأمة أمة المتابعة. بعد وفاته ﷺ: هو قيد أخرج اتفاقهم في حياته على الصحيح وهو مذهب الجمهور، لأن الإجماع لا يكون في عهده ﷺ، بل الحجة: للكتاب والسنة فقط[3]. في عصر من العصور[4]: المراد به الاتفاق في أي عصر كان، خلافاً لمن خصه بعصر الصحابة. على أمر من الأمور. وهو الحكم الذي يتفق عليه المجتهدون، وهذا التعميم يفيد الأمر الشرعي وغيره، والصحيح هو قصر الإجماع على الأحكام الشرعية إلا أن تكون لغير الشرعية صلة بها[5].

حجية الإجماع:

إن الإجماع عند الجمهور حجة شرعية خلافاً للنظام[6]

---

(١) حاشية العطار على جمع الجوامع، الشيخ: حسن العطار، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٨هـ ٢/ ٢١٠، حاشية العلامة البناني على شرح الجلال محمد أحمد المحلي على متن جمع الجوامع، لتاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٢) أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ١/ ٣١٠ - ٣١٢، كشف الأسرار عند أصول فخر الإسلام البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ٣/ ٢٦١.

(٣) حاشية العطار ٢/ ٢١٢.

(٤) الإحكام، لابن حزم، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٤/ ٦٥٩، الإحكام للآمدي. ١/ ١٧٠.

(٥) الابتهاج في شرح المنهاج، لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ٢/ ٣٤٩، ٣٥٠، نهاية السول في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحمٰن بن الحسن الأسنوي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م، ٣/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٦) إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أبو إسحاق النظام، من أئمة المعتزلة، تبحر في=

والشيعة[1] والخوارج[2]، وإقامة الحجة على حجية الإجماع من الكتاب والسّنة والعقل، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء] فهذه الآيات توجب اتباع سبيل المؤمنين وتثبت الوعيد فيها على المخالفة لهم، فجاء التهديد في قوله تعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء] فوجه الاستدلال أن الله تعالى جمع بين مشاقة الرسول ﷺ وبين مخالفة المؤمنين

= علوم الفلسفة والكلام، وانفرد بآراء خاصة، وقد تابعته فرقة من المعتزلة سميت النظامية نسبة إليه وكان سيء السيرة، وهو الذي اتخذه الخوارج والروافض والظاهرية قدوة في إنكار الإجماع والقياس، خالط الثنوية والمجوس والفلاسفة وأخذ عنهم الكثير، من آثاره النكت، التوحيد، العالم، الرد على الثنوية، توفي سنة ٢٢١هـ، وقيل ٢٢٣هـ. انظر المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل. أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق الدكتور: محمد جواد مشكور، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٥٩ - ٦٢، السير ١٠/٥٤١، ٥٤٢، لسان الميزان، الذهبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ث٢، ١٣٩٠هـ، ١/٦٧، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ، ١/١٤١ - ١٤٣، المنتقى من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تعليق: محمد آل موافي، ص٣٧٩.

(١) إن أبا المعالي الجويني ذكر أن أول من باح برد الإجماع هو النظام من المعتزلة، وقد نسب إليه القول بإنكار الإجمَاع طائفة من الأصوليين، لكن حكى الشهرستاني عن النظام أنه لا يقول بحجية الإجماع إلا لاشتماله على قول المعصوم كما قالت الرافضة. انظر مختصر ابن الحاجب وشرحه ٢/٩١، مسلم الثبوت ٢/٢١، كشف الأسرار على أصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز البخاري، ١٣٠٧هـ، ٢/٢٢٧، شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي على شرح جلال الدين المحلي على الورقات في الأصول، لإمام الحرمين الجويني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩١٩م، ص٧٢، الملل والنحل، ١/٥٧.

(٢) نقل البغدادي والآمدي وغيرهما عن الخوارج إنكار الإجماع ، وذكر محمد بن يوسف أطفيش الحفصي الأباضي عن الإباضية أنه لا يعتبر عندهم إلا إجماع مجتهدي الخوارج وأهل الاستقامة. انظر الفرق بين الفرق، ص٧٠ - ٧٥، الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٢٨٦، نشر البنود عل مراقي السعود، عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب، الرباط، ٢/٨٧، آراء الخوارج الكلامية مع تحقيق كتاب الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق الدكتور: عمار جمعة الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ١/٢٢١.

في الوعيد، فلو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحاً لما جمع بينه وبين المحظور، ومتابعة غير سبيلهم تقع بمخالفة أقوالهم وأفعالهم[1]، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]: «فإذا كان الرب قد جعلهم شهداء، لم يشهدوا بباطل، فإذا شهدوا أن الله أمر بشيء فقد أمر به، وإذا شهدوا أن الله نهى عن شيء فقد نهى عنه»[2] فالله قد جعل قول الشاهد حجة فلا معنى لقبول شهادته إلا لكون قوله حج يجب العمل بمقتضاه، فكان قول الأمة وإجماعها حجة يجب العمل بمقتضاه.

وأما السنة فقد تظاهرت الرواية عن رسول الله ﷺ بألفاظ مختلفة مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ، بل قد تواتر عنه ﷺ أنه «لا تزال طائفة من أمته ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة»[3] وأخبر ﷺ «أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة»[4] فعلم بخبره الصادق أن في أمته قوماً مستمسكون بهديه الذي هو دين الإسلام، وأفاد بإخباره عليه الصلاة والسلام عصمة الأمة من الضلال، من الخطأ، فلزم أنه يكون قولها موافقاً للحق وهذا يقتضي كونه حجة[5]، ولم يزل الصحابة والتابعون ومن بعده يستدلون بهذه الأحاديث في إثبات الإجماع.

وأما الأدلة من العقل على حجية الإجماع: أنه قد ثبت قطعاً أن نبينا ﷺ خاتم الأنبياء وأن شريعته دائمة إلى قيام الساعة، ثم وقعت حوادث ليس فيها نص قاطع من كتاب الله أو سنة نبيه ﷺ، لكن أجمعت الأمة على حكمها. فلو قيل إن إجماعهم ليس بحجة وإن الحق قد خرج عنهم، أو إنهم أجمعوا على الخطأ، للزم أن تكون شريعته غير دائمة وهذا يؤدي إلى انقطاعها وعدم بقائها واستمرارها[5].

(١) الإبهاج شرح المنهاج، يعلى بن عبد الكافي وولده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ٢/٣٥٣، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، جلال الدين السيوطي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٣٩٤هـ، ص٢٤، ٢٥.

(٢) الفتاوى ١٩/١٧٧، ١٧٨، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م، ١/٢٣٤، ٢٤٤، فواتح الرحموت، ٢/٢١٤.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم٥١. (٤) سبق تخريجه صفحة رقم٥١.

(٥) المستصفى، دار صادر، مصر ١/١٧٥، ١٧٦، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ١/٣٤١، ٣٤٢.

ومن هنا يتضح خطأ من أنكر الإجماع كالخوارج والشيعة[(١)(٢)] والنظامية[(٣)]، وغلا بعضهم وقال: إنه لا يتصور وقوعه فضلاً عن الاحتجاج به، واستندوا في إنكارهم إلى شبهات واهية.

فأهل السنة والجماعة متفقون على حجية الإجماع ولم يعبؤوا بالمخالفين، أما ما نسب إلى الإمام أحمد رحمه الله من القول بإنكار الإجماع والرواية عنه أنه قال: «من ادعى الإجماع فهو كاذب»[(٤)] فقد وجه أهل العلم هذه العبارة عدة توجيهات[(٥)]:

١ ـ أن تقرير الإمام استبعاد أن ينفرد مُدعي الإجماع بالاطلاع عليه دون سواه، إذ لو كان إجماعاً لاطلع عليه غيره معه.

---

(١) الشيعة يشترطون في الإجماع أن يكون الإمام المعصوم من بين المجمعين، وينسب هذا المذهب إلى النظام أيضاً وهو باطل، لأن قول المعصوم وحده حجة قاطعة عندهم ولا يتوقف قبوله على شيء آخر فلا معنى للإجماع، وإنما قصدوا بذلك التلبيس. انظر البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي بن عبد الله بن يوسف المشهور بالجويني، تحقيق الدكتور: عبد العظيم الديب، قطر، ١٣٩٩هـ، ١/ ٦٧٥، ٦٧٦، الملل والنحل، تحقيق: كيلاني، ١/ ٥٧، كشف الأسرار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ٣/ ٢٤٧، حجية الإجماع وموقف العلماء منها.

(٢) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان بن علي بن حسن، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١/ ١٤٠ ـ ١٤٥.

(٣) النظامية: هم أصحاب إبراهيم بن سيار، المعروف بالنظام سمي بذلك لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وإن كان المعتزلة يقولون سمي بذلك لأنه كان نظاماً للكلام، يقولون إن الله تعالى لا يقدر على فعل الشر، وإن الناس يقدرون على ذلك، وإن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم ولا على إخراج أحد من الجنة، ويزعمون أن أحداً لم يشاهد النبي ﷺ، وإنما رؤي جسمه، وإن الإجماع يجوز أن يكون على الضلالة، وقالوا إن القرآن ليس بمعجزة، ولهم ضلالات متعددة ومتنوعة. انظر الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٠، ٤١، البرهان، ٥٥، ٥٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٦، ٥٧.

(٤) الإحكام للآمدي، ١/ ١٧٠، فواتح الرحموت، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ٢١٢.

(٥) فواتح الرحموت، ٢/ ٢١٢، المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية محي الدين أبو البركات شهاب الدين أبو المحاسن، تقي الدين أبو العباس، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ص٣١٥، ٣١٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص١٢٩، مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيم، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ٢/ ٥٨٣، ٥٨٤.

٢ ـ إنه كان يقول ذلك في معرض رده على فقهاء المعتزلة الذين يدعون إجماع الناس على مقالاتهم مع قلة معرفتهم بأقوال الصحابة والتابعين[١].

٣ ـ إن الإمام أحمد رحمه الله لا ينكر حجية الإجماع ولكنه يَستبعد حصول العلم به من بعد عصر الصحابة، وذلك لانتشار العلماء في البلاد فالأحوط أن يقال: لا نعلم فيه خلافاً ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لكن المعلوم منه ـ أي الإجماع ـ هو ما كان عليه الصحابة، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً، ولهذا اختلف أهل العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة»[٢].

٤ ـ أنه قال ذلك على سبيل التورع من ادعاء الإجماع، لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغه، فالأولى عدم الجزم، ولهذا قال الإمام أحمد: «من ادعى الإجماع فقد كذب، لعلَّ الناس قد اختلفوا» ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا»[٣] وهذا ما اختاره شيخ الإسلام يرحمه الله[٤] ولهذا كان الشافعي يرحمه الله يقول: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا»[٥].

فالمصادر الأصلية عند أهل السنة والجماعة هي الكتاب والسنة والإجماع، أما العقل فدليله ليس بقطعي عندهم، بل لا يستقلُّ أبداً به، وهذا ما صوره شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل لكنه ليس مستقلاً بذلك، لكنه غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها، وإن عُزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ٢/ ٥٨٣. (٢) الفتاوى، ١١/ ٣٤١.
(٣) الفتاوى، ١٩/ ٣٧١.
(٤) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن عبد العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن هاشم القرشي عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملة، قال أبو حاتم الرازي «محمد بن إدريس» صدوق، توفي سنة ٢٠٤هـ. انظر مناقب الشافعي لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أحمد صقر، دار التراث، ط١، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، السير ١٠/ ٥، حلية الأولياء، ٩/ ٦٣، معجم المؤلفين، ٩/ ٣٢.
(٥) الرسالة، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، ص٤٥٧، ٤٥٨.

حيوانية، وقد يكون فيها محبة ووجد[1] وذوق[2] كما يحصل للبهيمة، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأحوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم»[3].

❀ ❀ ❀

---

(١) الوجد: هو فناء البشرية عند غلبة سلطان الحقيقة، يقول الطوسي: إن الوجد مصادفة القلوب لصفاء ذكر كان عنه مفقوداً، وأما التواجد فهو كالتساكر أي من السكر، والتواجد ناتج من الوجد والسكر. ويعرفه ابن الدباغ بقوله: وجود ذات المحبوب وسائر صفاته الحقيقية منطبعة في ذات المحب انطباعاً ثابتاً بحيث لا يمكن زواله ولا يتصور انفصاله، وإذا بلغ المحب إلى هذا الحد فقد ذهب عنه الكسب والاختيار، وهذا يؤدي إلى الاتحاد والحلول والقول بالجبر. انظر الرسالة القشيرية في علم التصوف، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧م، ص١٤٥، عوارف المعارف، عبد القاهر بن عبد الله السهرودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ص٥٠٧، ٥٠٨، مشارق أنوار القلوب ومفاتح أسرار الغيوب، عبد الرحمٰن بن محمد الأنصاري، تحقيق، هـ، ريتر، دار صادر، بيروت، ١٩٥٩م، ص٣٣.

(٢) الذوق: يقصد به عند الصوفية بأنه نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه حتى يفرقون بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب ولا غيره، أو يقولون: هو أخذ العلم مباشرة من الله سبحانه وتعالى ولذا كان يقول البسطامي: «أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذناه عن الحي الذي لا يموت» ويزعمون أنهم يحصلون عليه بالمجاهدة والمكابدة والرياضة. انظر الفتوحات المكية، لمحي الدين بن عربي، السفر الأول، ص١٣٩، ١٤٠، فقرة ٦٥، التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر محمد الكلاباذي، تقديم وتحقيق، محمود أمين النواوي، المكتبة الأزهرية، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٣٢، إحياء علوم الدين، للغزالي، دار الشعب، القاهرة، ٤/٢٥٨٢.

(٣) الفتاوى، ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

المبحث الثاني

مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع

إن الطريق الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة تلقي الدين أصولاً وفروعاً من الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما[1]، أما أهل الأهواء والبدع والافتراق فهم خلاف ذلك، فإنهم من حيث المصدر لا يرتضون بالكتاب والسنة، وكل منهم له في ذلك طرائق، فمنهم من يعول على الأوهام والفلسفة ويسميها العقليات كالفرق الكلامية، ومنهم من يعتمد على الأحلام والرؤى والكشف والذوق كالصوفية، ومنهم من يعتمد على الرجال ويزعم لهم القداسة وعلم الغيب كالرافضة والصوفية، ومنهم من يتلقى من مصادر شتى من أهل الكتاب والمجوس[2] والفلاسفة وغيرهم كالباطنية وكثير من فرق أهل الكلام[3] والصوفية

---

(١) قد تقدم بيانه في المبحث السابق.

(٢) المجوس هو القائلون بالنور والظلمة وإن النور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر، فأثبتوا إلهين. وهم عدة فرق، ومن عقائدهم عبادة النار والصلاة إلى الشمس، وعدم دفن الموتى في الأرض تعظيماً لها، ولا يغتسلون بالماء تقديساً لها، إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه، ولا يروون قتل الحيوانات ولا ذبحها ويستحلون فروج المحارم، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداها: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية بيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدأ الخلاص معاداً. انظر الملل والنحل ١/ ٣٣، التبصير في الدين، ص١٥٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢٠، تلبيس إبليس، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق الدكتور: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ص٧٨.

(٣) أهل الكلام: هم كل من تكلم في الله أو في العقيدة الإسلامية بما يخالف الكتاب والسنة وهم الذين ذمهم السلف رحمهم الله، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء، ولم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق، يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه» وعلى هذا يدخل في أهل الكلام كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة=

والرافضة، فلذا كان أهل الأهواء[1] والبدع لا يستمدون دينهم من المصادر المعتمدة، بل تعددت بهم الطرق والوسائل، فمن مصادرهم: الرأي.

المصدر الأول: الرأي:

الرأي في اللغة[2]:

مصدر رأى رأياً مهموز والجمع آراء، بمعنى الاعتقاد والعقل والتدبر والنظر والتأمل.

الرأي اصطلاحاً:

قيل في تعريفه عدة أقوال منها:

١ ـ هو التفكر في مبادئ الأمور والنظر في عواقبها وعلم ما تؤول إليه من الخطأ والصواب[3].

٢ ـ هو اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة ظن[4].

٣ ـ هو استخراج صواب العاقبة[4].

٤ ـ الرأي عند الأصوليين: استنباط الأحكام الشرعية في ضوء قواعد مقررة[4].

٥ ـ عرف ابن القيم الرأي بقوله: «ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لمعرفة وجه الصواب مما يتعارض فيه الإمارات، فلا يقال لمن رأى بقلبه أمراً غائباً عنه مما يحس به أنه رأيه، ولا يقال أيضاً للأمر المعقول الذي لا تختلف فيه العقول ولا تتعارض فيه الأمارات أنه رأي، وإن احتاج إلى تفكر وتأمل

= كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة ونحوهم. انظر درء تعارض العقل والنقل، دار الكنوز الأدبية، ١٣٩٩هـ، ١/١٧٨، و٧/١٨٣، النبوات، لابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص١٥٦، الفتاوى، ٤/٩٥.

(١) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ١/٢٨.

(٢) المفردات، ص٢٠٩، الكليات، ص٧٩، ١٧٥، المعجم الوسيط، ١/٣٢٠.

(٣) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، الشيخ محمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ١/٨.

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣٥٤.

كدقائق الحساب ونحوها فدل ذلك على أن الأمور الغيبية لا رأي للإنسان فيها»[1][2].

والرأي المقصود هنا هو أن أهل الأهواء والبدع يقدمون نظر العقل على آثار النبي ﷺ، والقول في الشرع بالاستحسان[3] والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات ورد الفروع بعضها إلى بعض، دون ردها إلى أصولها، وإعمال النظر العقلي مع طرح السنن إما قصداً وإما غلطاً وجهلاً، والرأي إذا عارض السنة فهو بدعة وضلالة[4].

فلذا كان منهج أهل البدع أنهم يعتمدون على آرائهم في تكوين الدليل الذي يريدون أن يعتمدوا عليه في تأصيل قواعدهم، فوقعوا في الانحراف، لكون الإنسان بشر معرض للأخطاء والنقص، والناس في كل زمان ومكان متفاوتون في النزعة، فما يحبه أحدهم قد يبغضه الآخر، وما يراه أحدهم مصلحة قد يراه الآخر مفسدة، ولهذا كله أنزل الله تشريعاً يحقق الخير لهم في كل زمان ومكان، ولم يتركهم لأنفسهم لقُصورهم في تنظيم شؤونهم واختلافهم في نزعاتهم، فاختلاف الآراء ظاهرة طبيعية لاختلاف الأغراض والطبائع، وكل أمر يستقل به البشر يظهر فيه الاختلاف، وهذا ما سلمت منه الشريعة الإسلامية في أصولها عامة، وما حدث

---

(١) إعلام الوقعين ١/ ٥٥.

(٢) قيد ابن القيم يرحمه الله التعريف بقوله: مما يتعارض فيه الإمارات، والصحيح أن الأدلة النقلية والعقلية لا تعارض فيهما، ومن هنا يتضح خطأ اتخاذ الرأي مع وجود الأدلة النقلية.

(٣) الاستحسان: في اللغة عدُّ الشيء حسناً، وفي الاصطلاح: هو عدول المجتهد عن مقتضى قياس جلي إلى مقتضى قياس خفي، أو عند حكم كلي إلى حكم استثنائي لدليل انقدح في عقله رجُح لديه هذا العدول، فإذا عرضت واقعة ولم يرد نص بحكمها، فللنظر فيها وجهتان مختلفتان: إحداها ظاهرة تقتضي حكماً، والأخرى خفية تقتضي حكماً آخر، وقام بنفس المجتهد دليل رجح وجهة النظر الخفية، فعدل عن وجهة النظر الظاهرة فهذا يُسمى شرعاً الاستحسان، وكذلك إذا كان الحكم كلياً قام بنفس المجتهد دليل يقتضي استثناء جزئية من هذا الحكم الكلي والحكم عليها بحكم آخر، فهذا أيضاً يُسمى شرعاً الاستحسان. انظر علم أصول الفقه للخلاف، دار العلم، الكويت، ط١٤، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٧٩، ٨٠، أصول الفقه، محمد الخضري بك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٦، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ص٣٥٥، ٣٥٦.

(٤) الاعتصام: تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ، ٢/ ٣٣٤، ٣٣٥.

من الخلاف فإنما هو راجع للبشر، وبذلك يظهر زعم وكذب أهل الأهواء والبدع في جعلهم الرأي من مصادر التشريع الإسلامي، ويتجرؤون فيقولون: إن الصحابة قد استخدموا الرأي وشجعوا عليه، ويأتون بأدلة مثال جمعهم القرآن في مصحف واحد ولم يكن ذلك موجوداً في الكتاب أو السنة، أو ما يدل على ذلك، وأن أبا بكر[1] رضي الله عنه عندما أحس بقرب وفاته اختار عمر بن الخطاب[2] رضي الله عنه ليكون خليفة بعده، ومن الأدلة التي يستدلون بها، أن الإمام أبا حنيفة[3] وهو سلفي كان يرفض السنة ويقبل على الرأي.

وأقوالهم هذه باطلة، لا أساس لها من الصحة، حيث أن الصحابة رضي الله عنهم واجهوا بعد وفاة النبي ﷺ وقائع وأحداثاً ما كان لهم بها عهد في أيام النبي ﷺ، فكان لا بد من معرفة حكم الله فيها، كما أن الحروب التي وقعت وما نتج عنها من قضايا عديدة، ووسائل جديدة تستلزم معرفة حكم الشرع فيها، فاجتهدوا في التعرف على الأحكام والتماس الحكم من كتاب الله، فإن لم يجدوا فيه تحولوا إلى السنة، فإن لم يجدوا تحولوا إلى الرأي، وقضوا بما أداهم إليه اجتهادهم، وكان الاجتهاد في زمن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما اجتهاداً

---

(١) أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة، أول الخلفاء الراشدين وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال، ولد بمكة ونشأ سيداً من سادات قريش وعالماً بأنساب القبائل وأخبارها وسياساتها، ثم كانت له في عصر النبوة مواقف عظيمة وكبيرة، دامت خلافته سنتين وثلاثة أشهر، توفي ١٣هـ. انظر أسد الغابة ٣/ ٣٠٩، تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ص٢٧، تذكرة الحفاظ، ص٢١١، شذرات الذهب ١/ ٢٧، طبقات ابن سعد، ٣/ ١١٩، العبر، ١/ ١٦، مروج الذهب، ٢/ ٣٠٥.

(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن عدي بن كعب بن لؤي القرشي العدوي، أبو حفص، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، أسلم بعد أربعين رجلاً، وكان إسلامه في السنة السادسة وسماه الرسول عليه الصلاة والسلام الفاروق، تولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وفتحت الفتوح في عهده، قتله أبو لؤلؤة المجوسي سنة ٢٤هـ. انظر أسد الغابة ٤/ ١٤٥ ـ ١٨١، تهذيب التهذيب ١٤/ ٢٢٢، الجرح والتعديل، ١/ ٢٠٨، تذكرة الحفاظ ١/ ٥ ـ ١٠، طبقات الحفاظ، ص١٣.

(٣) أبو حنيفة: النعمان بن ثابت زوطي التميمي الكوفي، الإمام فقيه الملة عالم العراق، قال ابن معين: كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ، توفي شهيداً سنة ١٥٠هـ. انظر السير ٦/ ٣٩٠، فهرست ابن النديم، ص٢٨٤.

جماعياً، أي يأخذ شكل الشورى والإجماع، والإجماع والشورى لا خلاف فيهما عند السلف[١]، وكان اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم في المسائل التي لا نص فيها[٢]، أما أهل البدع فيتركون النصوص ويأخذون بالرأي وهذا ما لم يفعله أحد من الصحابة، وأما جمع القرآن فقد حصل باتفاق الأمة وإجماعها ولم يخالف في ذلك أحد، والإجماع مصدر من مصادر التشريع عند السلف، وأما اختيار الخليفة، فإن أبا بكر رضي الله عنه قد استشار خيرة الصحابة وأفضلهم[٣] ولم يستقل برأيه، وأما عمر فقد اختار ستة[٤] من أفضل الصحابة منزلة، فلا حجة لأهل البدع والأهواء باستدلالهم بأفعال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فهل وصل هؤلاء إلى منزلتهما[٥] السامية لينزلوا أنفسهم منزلتهما؟ وهما أفضل خلق الله بعد الأنبياء والرسل.

وأما قولهم: إن أبا حنيفة قد رفض السنة، فهذا غير صحيح فقد اشتغل بطلب علم الحديث، وسمعه من شيوخ أجلاء وارتحل في سبيل ذلك، ومع ذلك

(١) إعلام الموقعين، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١/ ٣٥ ـ ٥٠.

(٢) هذا يتلائم مع القواعد الفقهية الشرعية، اليقين لا يزول بالشك، لا مساغ للاجتهاد مع وجود النص، ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها، أما أهل البدع فإنهم يتركون النصوص الواضحة ويستخدمون الرأي. انظر الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، للشيخ: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٥٧ ـ ٨٥، ١٥٩، المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م، ٢/ ٦٠٠، ٦٠١، ٦٢٣، ٦٤١، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، ص٧٧، ٨٩، ١٢٩، ٢١١.

(٣) الصحابة الذين اختارهم أبو بكر رضي الله عنه للاستشارة: عبد الرحمٰن بن عوف، عثمان بن عفان، سعيد بن زيد، أسيد بن الحضير وغيرهم من الصحابة. انظر تاريخ الخلفاء، للسيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص٨٢.

(٤) الستة هم عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، سعد بن أبي وقاص، عبد الرحمٰن بن عوف، طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام. انظر عقائد الثلاثة والسبعين فرقة ١/ ١٠٤.

(٥) إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا من خير الناس كما قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم» رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب فضل أصحاب النبي ﷺ، ٧/ ٤، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة في الذين يلونهم ١٥/ ٨٦، ٨٧، فالشهادة للصحابة كلهم بالخيرية في عهدهما فدل ذلك على أفضلية أقوالهم وأفعالهم، واجتهاداتهم.

فهو مقل في رواية الحديث، ولعل السبب في ذلك تشدده[1] في الرواية، فهو لا يرى الرواية إلا لمن يتقن الحفظ، ولانشغاله عن الرواية باستنباط المسائل من الأدلة، كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية حتى قلت رواياتهم بالنسبة لكثرة أطلاعهم، فالسلف رضوان الله عنهم أجمعين لا يميلون لاستخدام الرأي إلا عند الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها فقد كانوا على هدي رسول الله ﷺ، وسبيلهم هو سبيل المؤمنين وآثارهم هي السنة والطريق المستقيم، يقول الأوزاعي[2] يرحمه الله: «وعليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم»[3].

شبهة والرد عليها:

بعض أهل الأهواء والبدع يحاولون التلبيس والتضليل فيقولون: إن أهل السنة والجماعة قد وقعوا في التناقض؛ فمرة يمدحون[4] الرأي ومرة يذمونه[5].

---

(١) إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله له أقوال وآراء في الحديث وأصوله، تدل على مدى اهتمامه بالحديث وعلومه مثال رأيه في المبتدع، المستور، الاحتجاج بالمرسل. انظر الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تقديم: محمد التيجاني، ط دار التراث العربي، ص٢٠٣، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٣٧٠، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم العراقي، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص١٨٥.

(٢) أبو عمرو عبد الرحمٰن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي، عالم وإمام أهل الشام، كان صاحب سنة واتباع وقد عرف بالزهد والخشوع، كان كبير الشأن من أفضل أهل زمانه، وهو من التابعين، ولد سنة ٨٨هـ، وتوفي ١٥٧هـ. انظر الجرح والتعديل، ١/ ٨٤ ـ ٢١٩، الحلية ٦/ ١٣٥ ـ ١٤٨، تذكرة الحفاظ، ١/ ١٧٨ ـ ١٨٣، السير، ٧/ ١٠٧ ـ ١٣٤.

(٣) رواه الذهبي في تاريخ الإسلام، تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٤١، ١٦٠، ٤٩٠، والآجري في الشريعة، ص٥٨.

(٤) من الذين مدحوا الرأي من السلف وكانوا يقولون به: عبد الله بن عباس، سعيد بن المسيب، عروة بن الزبير، سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عكرمة مولى ابن عباس، عطاء بن أبي رباح، وذلك لوجود قضايا جديدة لا بد من الفتوى فيها بالشروط التي وضعها السلف.

(٥) من السلف الذين ذموا الرأي: عبد الله بن مسعود، عمر بن الخطاب، معاوية بن قرة، عمر بن عبد العزيز، الشافعي، ابن قتيبة. انظر الفرقان بين الحق والباطل ضمن الفتاوى ٣/ ١٤٧، الصواعق المرسلة ٤/ ١٢٧٤، صون المنطق، السيوطي، تعليق: علي سامي النشار، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م، ص١٥، ٢٣، ٣٠، ٣٣.

الرد عليهم:

إن السلف الذين مدحوا الرأي قصدوا بذلك الرأي الذي يكون عن نظر في الأدلة والاجتهاد في فهمها، وأما الذين ذموه فأرادوا الرأي المذموم الباطل بأنواعه، كالرأي المخالف للنص أو الكلام في الدين بالخرص والتخمين والظن من غير تبصر بالنصوص وتفهم لها، لاستنباط الأحكام منها، أو الرأي الذي يتضمن تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة، أو الذي يميل مع الهوى فيما يستحدث من بدع، أو القول في شرائع الدين وأمثال ذلك[1]، وهذا ما وضحه عبد الله بن مسعود[2] رضي الله عنه بقوله: «إنا نقتدي ولا نبتدي ونتبع ولا نبتدع ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[3].

المصدر الثاني: العقل:

إن أهل البدع يجعلون الأدلة العقلية عمدتهم في الاستدلال ويتكلفون في ذلك، وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله عند ما ذكر الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين وانتهكوا بها حرمة القرآن ومحوا بها رسوم الإيمان، فذكر الطاغوت الرابع بقوله: «إذا تعارض العقل ونصوص الوحي أخذنا العقل ولم نلتفت إلى الوحي»[4].

العقل في اللغة:

الحجر[5] والنهى والدية، وأصل العقل الإمساك، والاستمساك والمنع، يقال

---

(١) نقض المنطق لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة سليمان الصنيع، مكتبة السنة المحمدية، ص٢٤، درء تعارض العقل والنقل، طبعة جامعة الإمام، ص١، ١٤٠١هـ، ١٥٦/٤.

(٢) عبد الله بن مسعود: أبو عبد الرحمٰن بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن فاد بن مخزوم بن فزار المكي المهاجري البدري، صحابي من كبار الصحابة فضلاً وقرباً من رسول الله ﷺ، هاجر الهجرتين وشاهد المشاهد كلها، ولي قضاء الكوفة وبيت مالها في خلافة عمر رضي الله عنه، ثم رجع إلى المدينة وتوفي بها سنة ٣٢هـ. انظر الإصابة، ٣٦٨/٢، السير، ٤٦١/١، الأعلام، ١٣٧/٤.

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة، ٨٦/١.

(٤) الصواعق المرسلة، ٦٣٢/٢.

(٥) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ٤٥٨/١١، ٤٥٩، الصحاح، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٧٦٩/٥.

عقل الدواء بطنه أي أمسكه، وعقل البعير: أي شده بحبل، ومن معانيه الملجأ والحصن والعلم، فتبين أن الأصل اللغوي لكلمة عقل يرجع إلى الحجر[1]، المنع، الإمساك، العلم، والإدراك.

العقل في الاصطلاح:

عُرِّف العقل في الاصطلاح بتعريفات عدة منها:

١ ـ القوة المتهيئة[2] لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة عقل، وكل موضع ذم الله فيه الكفار بعدم العقل فإشارة إلى الثاني دون الأول نحو: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة] وكل موضع رفع التكليف عن العبد لعدم العقل فإشارة إلى الأول.

٢ ـ الغريزة التي تميز الإنسان عن البهائم، وهي الإدراك والتمييز، وهذه مناط التكليف الشرعي[3].

٣ ـ العلوم الضرورية[4].

٤ ـ العلوم النظرية التي تحصل بالنظر والاستدلال بالمقاييس العقلية[5].

٥ ـ العمل بمستوى العلم، وهو المعنى الشرعي المقتضي للمدح[6].

٦ ـ وعرفه شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن اسم العقل عند المسلمين وجمهور

---

(١) مفردات القرآن ص٣٤٢، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ، ٨/ ٢٥.

(٢) المفردات، ص٣٤١، ٣٤٢، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢١، الكليات، ص٦١٨، ٦١٩.

(٣) إحياء علوم الدين، ١/ ٨١، ٨٢، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٢ ـ ٢٤.

(٤) كتاب الحدود في الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: نزيه حماد، مؤسسة الزغبي للطباعة، بيروت، حمص، ط١، ١٣٩٢هد ١٩٧٣م، ص٣١.

(٥) الذريعة إلى مكارم الشريعة، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص٩٣، ٩٤، الفقيه والمتفقه، للبغدادي، دار إحياء السنة النبوية، مصر، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، ٢/ ٢٠.

(٦) الذريعة إلى مكارم الشريعة، ص٩٣، ٩٤، الفقيه والمتفقه، ٢/ ٢٠.

العقلاء إنما هو صفة وهو الذي يسمى عرضاً[1] قائماً[2] بالعاقل وعلى هذا دل القرآن في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦] وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨] ونحو ذلك مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به والعمل بالعلم، ولهذا قال أهل النار: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾[3] [الحج: ٤٦] ثم يقول رحمه الله: «وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار»[3].

وبذلك صار تعريفه رحمه الله أفضل التعريفات لأنه بين مفهومه في خطاب الشارع ووضح المعنى الاصطلاحي، ولهذا يقول أيضاً عن العقل بأنه «صفة قائمة بنفس الإنسان التي تعقل، وأما من البدن فهو متعلق بالقلب، لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾[3][4] [الحج: ٤٦].

---

(١) الصحيح أن العقل لا يوصف بأنه جوهر قائم بنفسه خلافاً للفلاسفة ومن شايعهم من المتكلمين، بل إن العقل صفة أو عرض عند من يتكلم بالجوهر، والعرض يقوم بالعاقل، وكونه صفة يمنع كونه أول المخلوقات لأن الصفة لا تقوم بنفسها. انظر كتاب الحدود، ص٢٥، الإنصاف، ص٢٢ ـ ٢٤، التمهيد ص٣٥.

(٢) العرض: هو ما لا يقوم بذاته كاللون والحركة والسكون والاجتماع والافتراق والاتصال والانفصال. انظر الدليل القويم، الحافظ العبدري، بيروت، ١٣٩٧هـ، ص١٤، ١٥.

(٣) الفتاوى، ٩/٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٣.

(٤) من خلال تعريف شيخ الإسلام يتضح أن العقل هو العلم والعمل، فدل ذلك على خطأ أهل البدع حيث أنهم يفصلون بينهما فيعتمدون على العمل بعقولهم مع ترك جانب العلم اليقيني الذي جاء عن طريق الكتاب والسنة، ولذلك جاء عن السلف رحمهم الله قولهم العقل نوعان: «عقل أعين بالتوفيق، وعقل كيد بالخذلان، فالعقل الذي أعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة أمر الله المفترض الطاعة والانقياد لحكمه والتسليم لما جاء عنه، والعقل الذي كيد يطلب بتعمقه الوصول إلى علم ما استأثر الله بعلمه وحجب أسرار الخلق عن فهمه، حكمة منه بالغة، ليعرفوا عجزهم عن درك غيبه ويسلموا لأمره طائعين» انظر الحجة في بيان المحجة، ص١٨٧.

موقف أهل الأهواء والبدع من العقل:

إن أهل الأهواء والبدع قد تفاوتوا في موقفهم من العقل تفاوتاً عظيماً، فمنهم من لا يقول بمحسوس ولا معقول وهم السوفسطائية[1]، ومنهم من يقول بالمحسوس ولا يقول بالمعقول وهم الطبيعية[2]، ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول ولا يقول بحدود وأحكام وهم الفلاسفة الدهرية[3]، ومنهم من يقول بالمحسوس والمعقول والحدود والأحكام ولا يقول بالشريعة والإسلام وهم الصابئة، ومنهم من يقول بهذه كلها، وبشريعة ما وإسلام، ولا يقول بشريعة محمد ﷺ وهم المجوس واليهود والنصارى، ومنهم من يقول بهذه كلها وهم

---

(١) السوفسطائية والسوفسطائيون: مدرسون متنقلون، وجُدوا في القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد في اليونان، وكان مركزهم أثينا، وأصبح السوفسطائي عنواناً على المغالطة والجدل العقيم واللعب بالألفاظ وإخفاء الحقيقة مع تعمد النصر على الخصم. انظر الموسوعة الفلسفية، الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار ابن زيدون، مكتبة سيد متبولي، ط٧، ص٢٤٩، ٢٥٠، موسوعة العلوم السياسية، ص٢٨٩ ـ ٢٩١.

(٢) الطبائعيون نسبة إلى الطبائع (فرقة يعبدون الطبائع الأربع أي الحرارة، البرودة، الرطوبة، اليبوسة، لأنها عندهم أصل الوجود، إذ العالم مركب منها، وهم فريق من الفلاسفة القدامى قالوا إن النفس الإنسانية هي اعتدال في المزاج فحسب، فإذا مات الإنسان عدمت النفس، وإعادة المعدوم عندهم محال فجحدوا الآخرة والجنة والنار، والحشر والنشر، والقيامة والحساب، وهذه نزعة مادية قديمة وهي اليوم متمثلة في المذاهب الإلحادية التي تجعل من الطبيعة إلهاً لهذا الكون. انظر الملل والنحل، تحقيق كيلاني، ٢/ ٢٠١ ـ ٢٢٨، الموسوعة الفلسفية، ص٢٧٨، الوجود الحق، الدكتور: حسن هويدي، المكتب الإسلامي، ط٤ ص٣٧، ٣٨، الاتجاهات الفكرية المعاصرة، الدكتور: جمعة الخولي، ط١، ١٤٠٧هـ، ص٤٨.

(٣) الدهرية نسبة إلى الدهر، قد عطلوا المخلوقات عن خالقها وقالوا ما حكاه الله عنهم، ﴿**وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر**﴾ [الجاثية: ٢٤] فهم ينكرون الربوبية، ويحيلون الأمر والنهي والرسالة من الله تعالى ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويقولون بقدم العالم وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، وينفون أن يكون في العالم دليل يدل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق وينسبون الأمور إلى الدهر، وينكرون المعاد والجزاء والحساب وهم فرقتان، فرقة قالت: إن الخالق لما خلق الأفلاك متحركة لم يقدر على ضبطها، وفرقة قالت إن الأشياء ليس لها أول. انظر الفصل في الملل والنحل، ١/ ٢٤٧، الملل والنحل، ٢/ ٦١، البرهان، ص٨٨، إغاثة الملهوف، ٢/ ٦١٢.

المسلمون[1]، أهل السنة والجماعة الذين توسطوا في موقفهم من العقل فأعطوه ما أعطاه الله إياه من الثناء على أرباب العقول والحث على النظر والتفكر والاعتبار واستخدام العقل وذم التقليد دون دليل مع محاربة الشعوذة والخرافة، بل علق الشارع التكليف بالعقل، وجاءت الشريعة الإسلامية وجعلته من الضروريات الخمس التي جاء الدين بحفظها، فلم يجعلوه الإله المعبود ولم ينقصوه حقه.

فأهل السنة والجماعة وسط في فِرق الأمة الإسلامية بين طرفين في قضية العقل:

١ ـ الطرف الأول: المتكلمون أتباع المنطق اليوناني عمدتهم تحكيم العقل ابتداءً[2] وانتهاءً[2] في جميع المسائل العقدية بمعزل عن النقل، واعتبار النظر أو القصد إلى النظر أو الشك أوّل واجب على المكلف وليس الإيمان الذي هو مقتضى الشرع والفطرة والعقل الصريح، فغلا هؤلاء في العقل وقدموه على النقل وجعلوا النقل تابعاً لا متبوعاً[3]، فما وافق عقولهم من النصوص قبلوه، وما خالف عقولهم ردوه[4] أو حرفوه.

---

(١) الملل والنحل، تحقيق كيلاني، ٢/ ٤، ٥.

(٢) إن بعض المتكلمين يذكر أحاديث لا تصح في تعظيم العقل وبيان منزلته كحديث: «لما خلق الله العقل قال: له أقبل فأقبل ثم قا له أدبر فأدبر، فقال: ما خلقت خلقاً أكرم علي منك، بك آخذ وبك أعطي»، و«إن الرجل ليكون من أهل الصلاة والجهاد وما يجزى إلا على قدر عقله»، وقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله وتلميذه ابن القيم وضع تلك الأحاديث واستشهدا برأي الدارقطني الذي ذهب إلى أن الأحاديث المتصلة بالعقل كلها وبصِيَغِها المختلفة لا يثبت منها شيء، ويتعجب شيخ الإسلام من هؤلاء الذين استهدفوا الجمع بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية لأنهم لم يجعلوا عمدتهم في مذاهبهم على هذه الأحاديث الثابت وضعها فحسب، وإنما غيروا صيغتها وعدلوا فيها فأصبح (أول ما خلق الله العقل، فقال له أقبل) وجعلوا هذا حجة وموافقاً لما يقوله الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو من قولهم أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل الأول، وقد تتبع العلماء أحاديث العقل فوجدوها كلها لا أساس لها. انظر تاريخ بغداد، البغدادي، ٨/ ٣٦٠، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ، ص٦٦، ٦٧.

(٣) الملل والنحل، ٢/ ٤، ٥، ١١٩.

(٤) رد أهل الكلام كثيراً من الأحاديث التي لا توافق عقولهم مع كونها أحاديث صحيحة كحديث نزول عيسى عليه السلام وأحاديث الدجال والجساسة، وحديث موسى عليه=

٢ ـ الطرف الثاني: الخرافيون[١] والطبائعيون الذين اتخذوا دينهم هزواً ولعباً من المتصوفة، ألغوا عقولهم واستهوتهم الشياطين بالوساوس والإيحاءات الباطلة فاعتمدوا على ما يسمونه الكشف والذوق والوجد وغيرها من المقامات والأحوال، ونحّوا الشرع والعقل جانباً، ومن هنا يظهر سلامة[٢] موقف أهل السنة والجماعة من العقل واستخدامه حيث إن العقل عندهم يمكن أن يستقل بمعرفة قضايا العقيدة على وجه الإجمال[٣]، لا على وجه التفصيل، ولا سيما فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته وأفعاله، فهذا لا يمكن أن تستقل العقول بمعرفته وإدراكه على التفصيل، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشريع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال بناءً على القاعدة السلفية، إلى الرجوع إلى النصوص في 'الإثبات لا ينفي إثبات العقل لها، بل هو موافق للسمع»[٤].

المصدر الثالث: الأوهام:

إن أهل الأهواء والبدع قد تفرقت بهم السبل في مصادر تلقي الدين فجعلوا

= السلام وملك الموت، ومس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام، وسحر النبي ﷺ، وشق صدر النبي ﷺ وإخراج حظ الشيطان منه، وإسلام شيطان النبي ﷺ، والمعراج، وقوع الذباب في الإناء وغيرها كثير. انظر تأويل مختلف الحديث، ص٩٧ ـ ١٨٨، أساس التقديس، ص١٠٣، مشكلات الأحاديث، لجماعة من نوابغ العلماء، تصحيح: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، القاهرة، ص١٦٧ ـ ١٧٥.

(١) الخرافيون: هم أهل التجهيل المفوضة، يحجبون العقل عن المعرفة تماماً. يقول شيخ الإسلام: «هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية فلا يجعلون عند الرسول ﷺ وأمته في باب معرفة الله لا علوماً عقلية ولا سمعية وهم قد شاركوا الملاحدة في هذه من وجوه متعددة» انظر الفتاوى، ٥/٣٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: التركي والأرناؤوط ١/٦.

(٣) يظهر هنا زعم أهل الكلام من أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، وليسوا أهل نظر واستدلال، فأهل السنة ينكرون ما يزعمه أهل الكلام من الأدلة العقلية المخالفة للكتاب والسنة. انظر النبوات، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص٦٧، ٦٨.

(٤) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/٨٨، شرح حديث النزول، لشيخ الإسلام، المكتب الإسلامي، ط/٤، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ص١٤٤، مختصر الصواعق المرسلة، تحقيق: أحمد الموصلي، ط رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١/١٥٦.

الأوهام من مصادر الدين عندهم، وما ذاك إلا لأنهم أعرضوا عن المنهج الحق فضلوا وأضلوا.

تعريف الأوهام لغةً: جمع[1] وهم وهو الخطأ، السهو، الغلط، الريبة، الشك، الإدراك الجزئي، التصحيف، التحريف، التخييل، الظن الفاسد[2].

تعريف الأوهام اصطلاحاً:

١ - هي الطرف المرجوح أو مرجوح طرفي المتردد فيه[1].

٢ - إذا كان أحد الطرفين راجحاً والآخر مرجوحاً، فالمرجوح يسمى وهماً[2].

٣ - الوهميات: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى، والقياس المركب منها يسمى سفسطة[2].

٤ - هي تجويز أمرين أحدهما أضعف من الآخر[3].

ومن خلال التعاريف يتضح أن الوهم لا يعتمد عليه.

ومن أمثلة الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء: الرؤى[4] والمنامات:

تعريف الرؤى في اللغة:

تختص بالمنام، ورؤية: بالعين، ورؤيا بالقلب[4].

الرؤى في الاصطلاح:

المنامات الشيطانية التي تخالف دلالتها الحق الواضح[4].

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على أهوائهم وشهواتهم فيتسلط عليهم

---

(١) الكليات، ص٢٥٨، ٩٤٣، القاموس الفقهي، ص٣٩١.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٧٣٥، الكليات، ٢٠٩، ٥٢٨، ٩٤٣، التعريفات، ص٢٧٦.

(٣) غمز عيون البصائر، حاشية الحموي، أحمد بن محمد على أشباه ابن نجيم، دار الطباعة، استنابول، ١٢٩٠هـ - ١/ ٨٤.

(٤) انظر التعريفات، ط البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٧هـ، ص٩٥، ١٦٢، ٢٢٣، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص١٤، ٢١، ٢٢، الكليات، ٤٦٦، ٤٧٤، ٤٧٥.

الشيطان في اليقظة والمنام. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٢١] فيعتقدون في المنامات أنها وسيلة من وسائل مصادر العقيدة الإسلامية. يقول ابن العربي[١]: «وإن نظرنا إليه - أي إلى النوم - من حيث أنه انقطاع عن عالم التصرف الأدنى مع الآدميين، والإكباب على الدنيا ومعانيها، وإنه إقبال على الملائكة المقربين، وتفريغ القلب لإدراك الحقائق بطريقة الأمثال والاطلاع على ما يكون غداً رأينا أنه حياة صحيحة»[٢] وهذا ما يقول به الغزالي[٣] فيزعم أن النوم من خواص النبوة فيقول «وقد قرَّب الله تعالى ذلك على خلقه بأن أعطاهم أنموذجاً من خاصية النبوة وهو النوم، إذا النائم يدرك ما سيكون من الغيب إما صريحاً، وإما كسوة مثال يكشف عنه التعبير»[٤] ثم يعقب بقوله إن هذه الأمور تحصل من الله تعالى «إنها لا تدرك إلا بإلهام إلهي وتوفيق من جهة لله تعالى»[٥].

«وأكثر من يعتمد على المنامات والرؤى الصوفية، فيعولون عليها فيزعمون الاستمداد من رؤية الله سبحانه وتعالى أو رؤية النبي ﷺ أو شيوخهم، فيعتمدون على ذلك في تفسير القرآن الكريم والتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة

---

(١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي الفقيه، المحدث، المفسر الأديب، المؤرخ، المتكلم، الحافظ، القاضي، برع في فنون عديدة وكان فصيحاً ثاقب الذهن، له مؤلفات منها الأمد الأقصى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، الوصول إلى معرفة الأصول، أحكام القرآن، الأحكام الصغرى، وغيرها، توفي سنة ٥٤٣هـ. انظر تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٩٤، طبقات الحفاظ، ص٤٦٨، السير، ٢٠/ ٢٠٤، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٢٨، ٢٢٩، شذرات الذهب، ٤/ ١٤١، ١٤٢، الأعلام، ١/ ٢٣، شجرة النور الزكية، ص١٣٦ - ١٤٠.

(٢) قانون التأويل، لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي المعافري الأشبيلي، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٢٦٥.

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي، فيلسوف متصوف، له نحو مئتي مصنف منها إحياء علوم الدين، المضنون به على غير أهله، والمعارف العقلية، توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر السير، ١٩/ ٣٣٢، الأعلام، ٧/ ٢٢.

(٤) المنقذ من الضلال، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، المركز التقني المعاصر، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٧٣.

(٥) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، للغزالي، مكتبة الجندي، مصر، ص١٣٠.

والأمور الفقيهة والأحكام الشرعية ومعرفة الراجح من المرجوح[1]، يقول الشاطبي: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها فيقولون: رأينا فلاناً؛ الرجل الصالح فقال لنا: اتركوا كذا واعملوا كذا، ويتفق مثل هذا كثيراً للمترسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم وقال لي كذا وأمرني بكذا فيعمل بها ويترك بها، فيعمل بها معرضاً عن الحدود[2] الموضوعة في الشريعة»[3].

ويعتمد الصوفية في اعتقادهم هذا على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي»[4]، فالحديث بلفظه يدل على أن العبد قد يرى الرسول عليه الصلاة والسلام في المنام لا أن يأخذ منه الأحكام والمعتقدات، لأن الدين قد كمل قبل وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام فلقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وأما قولهم برؤية الله عياناً فهو كذب محض، فلقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»[5] فالصحيح أن العبد

---

(١) الفتوحات المكية لابن عربي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م، ٤/ ٢٧ ـ ٢٨، تنبيه المغترين، عبد الوهاب بن أحمد الأنصاري الشعراني، تعليق: عبد الجليل عطار، دار البشائر، ط١، ص١٩٦، ١٩٧، الرسالة القشيرية، تحقيق الدكتور: عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، مطبعة حسان، القاهرة، ١/ ٢٤١ ـ ٢٥٠، التعرف على مذهب التصوف، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٥٥، ١٢٧، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، مكاشفة القلوب، للغزالي، تعريف الدكتور: محمد رشيد القباني، مراجعة: بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤. ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٣١ ـ ٣٣.

(٢) قد أخذ الأشاعرة والماتريدية بهذا المصدر، ويزعمون رؤية الرسول عليه الصلاة والسلام والأخذ منه أو رؤية نبي من الأنبياء حتى يؤصلوا أصلاً من أصولهم المعتمدة، يقول الجويني وهو من أشهر علماء الأشاعرة: رأيت إبراهيم عليه الصلاة والسلام في المنام، فأهويت لأن أقبل رجليه فمنعني من ذلك تكريماً لي، فاستدبرت فقبلت عقبيه، فأولته الرفعة والبركة تبقى في عقبي، ثم قلت: يا خليل الله، ما تقول في علم الكلام؟ فقال: يُدفع به الشبه والأباطيل. انظر تبيين كذب المفتري، الكتاب العربي، بيروت، ص٣٥٧.

(٣) الاعتصام، مطبعة السعادة، ١/ ٢٦٠.

(٤) البخاري كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، ١٢/ ٣٨٣.

(٥) مسلم كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ١٨/ ٥٣ ـ ٥٦.

لا يرى الله في الدنيا أبداً. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن كان عندهم أن المرئي بالعين هو الله فهذا كفر صريح باتفاق المسلمين، بل قد ثبت.. أن النبي ﷺ قال: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»[(١)(٢)].

ومن الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدع: التفويض.

التفويض في اللغة:

الرد إلى الشي والتحكم فيه والتوكيل، وجعل الأمر إلى غيرك، التساوي، الاختلاط، الاشتراك، المساواة، المجاراة، التفرق، الخوض، السيلان[(٣)].

التفويض في الاصطلاح[(٤)]:

المراد به عند أهل البدع صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى بأن يقال: الله أعلم بمراده، أو يقولون: تجرى النصوص على ظاهرها وتُحمل على ظاهرها، ولا يعلم

---

(١) الفتاوى، ٢/ ٧٩، ٨٠.

(٢) من الأمور التي يزعم الصوفية الأخذ منها مباشرة شخصية الخضر، حيث يسندون الشريعة والحقائق إليه باعتباره أدرك زمن النبي ﷺ ولقيه، ويلفقون لذلك أحاديثاً موضوعة كحديث «إن الخضر في البحر واليسع في البر»، «يجتمع في كل يوم عرفة جبريل وميكائيل وإسرافيل والخضر» يقول ابن القيم يرحمه الله: «الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته، كلها كذب لا يصح في حياته حديث واحد» انظر البداية والنهاية ١/ ٣٠٨ ـ ٣١١، المنار المنيف، تحقيق أبو غدة، المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٦٧، رؤية الله، أبو محمد عبد الرحمٰن النحاس، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار المعراج، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص٨١ ـ ٨٤.

(٣) الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٣/ ١٠٩٩، تاج العروس، المطبعة الخيرية، ط١، ١٣٠٦هـ، ٥/ ٧١، المفردات، ص٣٨٧، ٣٨٨، النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٧٩.

(٤) لم أحصل على تعريف التفويض في الشرع أو في الاصطلاح، بل إن النصوص الشرعية التي جاء فيها لفظ التفويض اقتصرت على الاستعمالات اللغوية كقول الله تعالى: «وأفوض أمري إلى الله»، وكحديث الرسول عليه الصلاة والسلام المتفق عليه: «وفوضت أمري إليك» أي رددته إليك وجعلتك الحاكم فيه، رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب فضل من بات على الوضوء، ١/ ٢٨٤، ومسلم كتاب الذكر، باب الدعاء عند النوم، ١٧/ ٣٢، ٣٣.

تأويلها إلا الله. وهنا يظهر التناقض عندهم؛ فمرة يقولون عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، ومرة يقولون: تحمل على ظاهرها[(1)].

إن القول بالتفويض[(2)] يؤدي إلى الجهل المطبق بمعاني النصوص، ولذا سماهم أهل السنة أهل التجهيل لقولهم: إن نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا ندري ما أراد الله ورسوله ﷺ منها، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وحقيقة قولهم إن الأنبياء وأتباعهم جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات والأحاديث[(3)]، وبذلك يظهر زعم أهل البدع[(4)] بأن مذهب أهل السنة والجماعة هو التفويض، فالصحيح أن أهل الأهواء والبدع قرروا أن أسماء الله وصفاته من المتشابه المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فقالوا إن بيان معاني الأسماء والصفات من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله المذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧] فظهرت هذه الشبهة المركبة من هاتين المقدمتين الفاسدتين[(5)].

---

(١) تظهر العلاقة بين التفويض والأوهام حيث إن التفويض هو الوقوع في الخطأ والشك، الريبة، الغلط هو نفسه معنى الأوهام.

(٢) ذكر الأشعري والبغدادي أن المفوضة فرقة من فرق الرافضة تزعم أن الله تعالى خلق محمداً ثم فوّض إليه خلق العالم وتدبيره فهو الذي خلق العالم دون الله، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب فهو المدبر الثاني، فسموا مفوضة لقولهم بتفويض الأمر إلى النبي ﷺ، وعلي، وليست هي المرادة بالمبحث هنا. انظر المقالات، ١/ ٨٨، الفرق بين الفرق، ص١٩١.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٢٢، ٣/ ٩٢٠، درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٥، ١٦.

(٤) أهل الأهواء والبدع يقولون بالقاعدة الثابتة عندهم:

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها

يقول إبراهيم اللقاني وما أشبه ذلك من المتشابهات فللعلماء في ذلك مذهبان، فمذهب الخلف التأويل، ومذهب السلف التفويض، وهذا زعم وافتراء منه. انظر هداية المريد إلى جوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني. تحقيق: حازم محيي الدين ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٤٨.

(٥) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد ـ لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم العربي، حلب، ط١، ١٤١١هـ، ص١١٨، هداية المريد، ص٤٨.

وكان أبو منصور الماتريدي[1] من أوائل القائلين بالتفويض، وهذا ما قرره بأن النصوص لا تحمل على ظواهرها بل يجب أن تفهم على المعنى الذي يفهمونه هم من النصوص، فقال: «إن الخطاب قد لا يوجب المراد والفهم على ظاهر المخرج ولكن على مخرج الحكمة والمعنى»[2] فجعلوا النصوص من الكتاب والسنة لعبة تحت أيديهم يؤولون ما يشاءون ويفوضون ما يشاءون، فما وافق معقولاتهم من الأدلة أقروه على ظاهره وحملوه على حقيقته واحتجوا به، وما عارضها قالوا: يجب فيه التفويض أو التأويل بصرف النص عن ظاهره.

وبذلك يتضح موقف أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون[3] بإثبات الصفات حقيقة لله تعالى كما قال الأوزاعي يرحمه الله: «كنا والتابعون متوافرون نقول:

---

(١) أبو منصور الماتريدي: هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، أصله من ماتريد من أعمال سمرقند، كان رأس المدرسة الماتريدية التي سميت باسمه، متكلم أصولي له مصنفات منها: التوحيد، تأويلات أهل السنة وغيرها كثير توفي سنة ٣٣٣هـ. انظر مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زادة، دار الكتب الحديثة، ٢/ ٨٦، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى عبد الله (حاجي خليفة)، بيروت، ١/ ٢٦٢، الفوائد البهية، ص١٩٥، الأعلام ٧/ ٢٤٢، معجم المؤلفين، ١١/ ٣٠٠.

(٢) الماتريدي يناقض نفسه فمرة يؤول بعض النصوص ويجزم بتأويله إياها أي يقطع بأن تأويله هو المراد من اللفظ كتأويله لقوله تعالى: ﴿**يخادعون الله وهو خادعهم**﴾ [النساء: ١٤٢] وقوله ﴿**ومكروا ومكر الله**﴾ [آل عمران: ٥٤] ويلجأ إلى التفويض في بعض النصوص مرة أخرى. انظر تأويلات أهل السنة، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق الدكتور: إبراهيم عوضين والسيد عوضين، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ١/ ٤٩ - ٥٢.

(٣) إن ما حصل من بعض علماء السلف بالقول بالتفويض كأبي يعلى وابن الجوزي لا يعتمد عليه، حيث إن شيخ الإسلام قد وضح الأسباب لقولهما بالتفويض حيث أنهما جاء في كتبهما أحاديث موضوعة ولذلك اعتقدوا التفويض فيها، أما الراجح عند أهل السنة والجماعة علم المعنى وفهم المراد منه وتفسيره على ذلك، وأما نفس الحقيقة والكيفية المخبر عنها فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾ [طه: ٦] قالوا: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: الاستواء معلوم والكيف مجهول ومن الله البيان وعلى الرسول ﷺ البلاغ وعلينا الإيمان. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/ ٢٣٧، الفتاوى، ٥/ ٤٠٠، ٤٠١، التدمرية، تحقيق الدكتور، محمد عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٤٣ - ٩٩.

إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات»[1] ونقل ابن عبد البر[2] إجماع أهل السنة والجماعة على ذلك فقال: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز»[3] وقال الإمام أحمد رحمه الله: «ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت ولا نردها»[4].

فمذهب السلف أنهم يثبتون ما أثبته الشارع الحكيم لنفسه مع اعتمادهم على القواعد الصحيحة ومنها «أن ذاته سبحانه حقيقية لا تشبه الذوات، فهي متصفة بصفات حقيقية لا تشبه الصفات، وكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية كذلك إثبات الصفات». وأقوال الأئمة كثيرة يصعب حصرها[5].

ومن الأوهام التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدع: التأويل:

التأويل لغة:

الرجوع[6] والمآل، العاقبة، العود، المصير، التفسير، البيان، القلب.

---

(١) البيهقي في الأسماء والصفات، ص٤٠٨، الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام، تقديم: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، القاهرة ص٤٣، وقال ابن تيمية إسناده حسن.

(٢) ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري، ولد لقرطبة ٣٦٨هـ، حافظ المغرب، مالكي المذهب إلا أنه يخالف مالكاً في بعض المسائل حيث يتبع الدليل حيث كان، جمع فنوناً عديدة وبرز في علوم كثيرة في الحديث والفقه والتاريخ والأدب، ومن مؤلفاته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الإنباه على قبائل الرواة، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، جامع بيان العلم وفضله وغيرها، توفي سنة ٤٦٣. انظر تذكرة الحفاظ، ٣/١١٢٨، ا لسير، ١٨/١٥٣، العبر في خبر من غبر، ٣/ ٢٥٥، شذرات الذهب، ٣/ ٣١٤.

(٣) التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق: مجموعة من الباحثين وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط، ١٣٩٤هـ، ٧/ ١٤٥.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٦٤.

(٥) انظر كتاب الرد على الجهمية والمعطلة، للإمام أحمد، ص١١٢ ـ ١٥٠، الرد على الجهمية، للإمام الحافظ ابن مندة، تحقيق الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٣٥ ـ ٩٤، الفتوى الحموية، ص١٧ ـ ٢٠.

(٦) تهذيب اللغة، ٥/٤٥٨، مقاييس اللغة، ١/١٥٩، الصحاح، ٤/١٦٢٨، لسان العرب، ١١/ ٣٢، المفردات، ص٣١ ـ ٣٣، القاموس المحيط، ٣/ ٣٣١.

التأويل اصطلاحاً:

هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات[١]، وهم بهذا الاعتبار يأخذون الأدلة من الكتاب والسنة ويؤولونها، وإن لم يقم عندهم دليل يستدلون به، فهو تأويل[٢] من قبيل اللعب والتهاون بالنصوص الشرعية، ولهذا أطلق الشيخ محمد الشنقيطي على هذا القسم: «أنه يسمى في اصطلاح أهل الأصول لعباً لأنه تلاعب بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ من غير دليل ولا مستند، والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولا سنة رسوله عن ظاهرة المتبادر إلا بدليل يجب الرجوع إليه»[٣].

أما أهل الأهواء الذين استخدموا التأويل فهم يقرون بأنفسهم بأنه لا قطع ولا برهان فيه فيقول أهل البدع: التأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع»[٤] ويقول الغزالي: «التأويل: عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل على الظاهر»[٥] فهم الذين يعتمدون على التأويل ويجعلونه أهم مصادرهم يقرون بأنفسهم أنه أمر محتمل غير مقطوع به، بل يغلب عليه الظن والشك، وما هذا إلا من الأدلة على تناقضهم وعدم استقرارهم[٦]. وبذلك يتضح أن التأويل عند أهل الأهواء والبدع هو عين التحريف.

---

(١) التدمرية، ص٩١ ـ ٩٦، نقض المنطق، ص٥٧ ـ ٥٨، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٥/ ٢٣٤.

(٢) منهج دراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠١هـ، ص١٨، ١٩.

(٣) منهج دراسات لآيات الأسماء، ص١٨. ١٩.

(٤) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، دار الفكر، لبنان، ٢/ ١٧٣.

(٥) المستصفى، ١/ ٣٨٧.

(٦) إن أهل البدع يعلمون علم اليقين أن التأويل لا يعتمد على القرآن والسنة، ولا الإجماع ولا الفقه، فقد ورد عن بعض رؤوس الجهمية أنه قال: (ليس شيء أنقض لقولنا من القرآن، فأقروا به في الظاهر، ثم صرِّفوه بالتأويل، ويقال أنه قال: إذا احتجوا عليكم بالحديث فغالطوهم بالتكذيب، وإذا احتجوا بالآيات فغالطوهم بالتأويل) انظر درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/ ٢١٧، ٢١٨.

شبهة والرد عليها:

يزعم أهل الأهواء والبدع بأن أهل السنة والجماعة قاموا بالتأويل ثم ذموا من قام به، والصحيح أن التأويل عند السلف بخلافه عند أهل الأهواء والبدع، حيث إن المراد بالتأويل عند أهل السنة والجماعة تفسير الكلام وبيان معناه[(١)]، أو هو نفس المراد بالكلام[(١)] كما كان يقول ابن جرير[(٢)] يرحمه الله: «وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير»[(٣)] وبذلك يتضح كذب وافتراء من نسب التأويل إلى الإمام أحمد كالرازي[(٤)] والغزالي[(٥)] وغيرهما[(٥)]، وقد وضح ذلك شيخ الإسلام أتم الوضوح بقوله يرحمه الله: «فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد، ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه»[(٦)]، وقال أيضاً: «أنه نقله عن مجهول لا يعرف، وذلك المجهول أرسله إرسالاً عن أحمد، ولا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أن هذا كذب مفترى عليه»[(٦)].

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٨٨، ٢٨٩.

(٢) ابن جرير: محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر، ولد في طبرستان سنة ٢٢٤هـ، الإمام، الحافظ، المفسر، الفقيه، له عدة مؤلفات منها جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أخبار الرسل والملوك، اختلاف الفقهاء، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر الأعلام ٦/٦٩، تذكرة الحفاظ، ١٢/٣٥١، طبقات الشافعية، ٢/١٣٥ ـ ١٤٠، السير، ١٤/٢٦٧.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ٦/٢٠٤.

(٤) محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين الرازي ولد سنة ٥٤٤هـ فقيهاً أصولياً عالماً، رياضياً، فيلسوفاً، كان إماماً في الفلسفة وعلم الكلام يقال له ابن خطيب الري، وكانت له مدرسة يُدرس فيها، ويُعد من أهم رؤساء الأشاعرة توفي سنة ٦٠٦هـ ومن مؤلفاته: مفاتيح الغيب في التفسير، لوامع البينات في شرح أسماء الله والصفات، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، معالم أصول الدين وغيرها. انظر الأعلام ٦/٣١٣، الوفيات، ١/٤٧٤، لسان الميزان، ٤/٤٣٦.

(٥) أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٠٦ ـ ١٠٨، قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص١٣٥.

(٦) الفتاوى، ٥/٣٩٨، نقض التأسيس، ٣/١٠٠.

المصدر الرابع: الظنون:

تعريف الظن لغة:

العلم بغير[1] يقين، وقد يأتي بمعنى اليقين، الإدراك، عدم الثقة، التوقع، الشك.

تعريف الظن اصطلاحاً:

١ - هو إدراك الذهن للشيء مع ترجيحه[2].

٢ - هو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان[3].

٣ - إن وُجد الظن محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وُجد مذموماً متوعداً عليه بالعذاب فهو الشك، وإن كل ظن يتصل به أن المخففة فهو شك نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] وكل ظن يتصل به أن المشددة فهو يقين كقوله تعالى: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠﴾[2] [الحاقة].

والمراد به هنا الطرف المذموم حيث أن أهل الأهواء والبدع يظنون الظن السيء ويعتبرونه مصدراً من مصادرهم الأساسية، فيتبعون الظن والهوى ويعرضون عما جاءت به الرسل والشرائع، وهذه[4] القاعدة قاعدة كلية لجميع أنواع البدع والمخالفات والضلالات لا يخرج عنها شيء من ذلك. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل الضلال اتباع الظن والهوى، كما قال تعالى في حق من ذمهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣] وقال في حق نبيه ﷺ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم] فنزهه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم، فالضال هو الذي لا يعلم الحق[5] والغاوي الذي يتبع هواه»[6]

---

(١) المقاييس في اللغة، ص٦٣٩، ٦٤٠، المفردات، ص٣١٦، التوقيف، ٤٩٢، الكليات، ص٦٧، ٥٢٨.

(٢) الكليات، ص٥٨٨.

(٣) الكليات، ص٦٧، ٥٢٨.

(٤) المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية، الإمام محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: يوسف بن محمد السعيد، دار المؤيد، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١/ ٢٥٧.

(٥) دل كلام شيخ الإسلام على أن الضال هو الظان غير المتيقن.

(٦) الفتاوى، ٣/ ٣٨٤.

ومنشئ الضلالة لا يخلو إما أن يكون عالماً أو جاهلاً، فإذا كان عالماً فهو متبع هواه، وإن كان جاهلاً فهو متبع الظن[1]، ولذا حذر الله سبحانه وتعالى من اتباعه، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فأهل البدع يعتمدون في العقائد على ما تمليه عليهم عقولهم من القواعد والنظريات وغير ذلك من الأمور المبنية على الظن[2] وجعلها حجة في دين الله وقولاً فصلاً محكماً[3]، ويعرضون عما أتاهم الله من نصوص الوحيين ويردون ما لا يوافق أهواءهم وبدعهم التي ابتدعوها، مع أن نصوص الشرع واضحة لا التباس فيها ولا ظن.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «إن الكلام في الدين نوعان: أمر وخبر؛ فما عارض الأمر كان من باب الهوى الذي يأمر به الشيطان والنفس، وما عارض الخبر كان من باب الظن والخرص الذي هو أكذب الحديث، وهؤلاء لا تجدهم إلا وقد جمعوا بين الأمرين، فهم في الإرادات تابعون لأهوائهم، وفي الاعتقادات تابعون لظنونهم، قال تعالى: ﴿أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣][4].

وبذلك يظهر موقف أهل السنة والجماعة من الظن والتخمين، فهم لا يسلمون إلا لوحي الله سبحانه وتعالى، ولا يتبعون إلا ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام.

---

(١) الاعتصام، ط دار المعرفة، ١/٢٣١ ـ ٢٣٦، أعلام الموقعين، ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩، الفتاوى، ٣/٥٩ ـ ٦٣.

(٢) من الصور المبنية على الظن الاعتماد على تقليد الشيوخ والسابقين، الاعتماد على الأقيسة الباطلة وترك الأقيسة الصحيحة، اتباع المتشابه من الأدلة وذلك بحمل النصوص المحكمة على المتشابه، أو جعل المحكم من المتشابه، التفريق بين المنزل فيأخذون ببعض النصوص التي توافق أهواءهم ويتركون النظر فيما عداها.

(٣) إن الظن قد يصل عند بعض أهل الأهواء حتى يعتبره يقيناً لا شك فيه ولا التباس، فيزعم الغزالي أن العشق الإلهي سبباً للمكاشفات والمشاهدات ورؤية الملائكة يقظة وأرواح الأنبياء والاقتباس منهم، وأن ذلك يحصل عن طريق الخلوة والذكر الجماعي والسماع وغير ذلك من البدع المبنية على الهوى والظن. انظر أعلام الموقعين، ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩، الاعتصام، ط دار المعرفة، ١/٢٢١، ٢٢٢، المنقذ من الضلال، ص٦٩، ٧٠، ابن تيمية والصوفية، محمد أحمد ربيعة، سُوهام توفيق المصري، مكتبة الإيمان، المكتب الإسلامي، طرابلس، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص٩٩ ـ ١١٨.

(٤) أعلام الموقعين ٢/٣٠٥ ـ ٣٠٩.

المصدر الخامس: الذوق:

الذوق في اللغة:

وجود الطعم في الفم[١]، وأصله فيما يقلُّ تناوله دون ما يكثر، فإن ما يكثر يقال له الأكل، يقال ذقت الشيء: جرَّبته، ويطلق الذوق على المعرفة[٢] ولذة المباشرة[٣].

الذوق اصطلاحاً:

١ ـ عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره[٤].

٢ ـ عرفه ابن عربي[٤]: بأنه أول التجليات الإلهية[٥].

٣ ـ هو تلقي الأرواح للأسرار الطاهرة من الكرامات وخوارق العادات[٦][٧].

---

(١) إن الذوق لا يختص بحاسة الفم في لغة القرآن ولا في لغة العرب فقد قال تعالى: ﴿ذوقوا عذاب الحريق﴾ [الأنفال: ٥٠] وقال: ﴿فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون﴾ [آل عمران: ١٠٦]. انظر مدارج السالكين، لابن القيم الجوزية، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ٣/٨٦.

(٢) النهاية في غريب الحديث، ٣/٢٣٧، التعريفات، ص١١٢، الكليات، ص٤٦٢، المعجم الوسيط، ١/٣١٨.

(٣) كما جاء في الحديث المتفق عليه: «حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» البخاري، كتاب الطلاق، باب من أجاز طلاق الثلاث ٩/٢٩٦ ـ ٣٠٢، ومسلم كتاب النكاح، باب نكاح المحلل ١٠/٢ ـ ٥.

(٤) محي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي الأندلسي، لقب بمحي الدين، الشيخ الأكبر سلطان العارفين بالصوفية والتصوف، دخل الحياة الصوفية في سن الحادية والعشرين، وكان يختار من طرق التصوف أضيقها ومن الرياضيات أشدها، فاقت مؤلفاته على أربعمائة مؤلف أشهرها الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، توفي بسوريا ٦٣٨هـ. انظر طبقات الأولياء، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري الملقن، تعقيب: نور الدين شريبة، دار المعرفة، بيروت ط٢، ١٩٨٦م ص٤٦٩، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، ١٣/١٥٦، شذرات الذهب، ٥/٢٠٢، النجوم الزاهرة، ٦/٣٩٩.

(٥) التعرف لمذهب أهل التصوف، ص١٢٥ ـ ١٣٦، ١٧٦، الفتوحات المكية، ص١٣٩، ١٤٠، فقرة ٦٥.

(٦) معجم مصطلحات الصوفية، الدكتور: عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص١٠٤.

(٧) هذه التعريفات لأهل البدع.

فأهل البدع يزعمون أنهم عن طريق الذوق أو التذوق في معرفة الله يستطيعون الإطلاع على اللوح المحفوظ ومعرفة مقادير الخلائق حسبما هو مدون فيه، ومعرفة ما سيكون في المستقبل وكشف ما في ضمائر الناس واعتقاداتهم وما تخفيه صدورهم، فيذهب أبو حامد الغزالي إلى أنه بإمكان الإنسان أن يدرك حقيقة النبوة وخاصيتها عن طريق التذوق، فيكون إيمانه لا عن تسامع وتخابر بل بالإحساس بها، والشعور الفعلي بحقيقتها[(١)]، وعن طريق القول بالذوق يمكن عندهم التفسير الخاص من غير ضابط ولا رابط[(٢)] ويمكن تأويل كل نص وكل حديث ليتمشى مع ما قرروه، ويجعلونه حاكماً لا محكوماً عليه، كما يقول ابن القيم يرحمه الله: «فهؤلاء الاتحادية[(٣)] وهم أكفر الخلق يحتجون بالذوق والوجد على كفرهم وإلحادهم... ويقول القائل: ثبت عندنا بالكشف والذوق ما يناقض صريح العقل»[(٤)] ثم يفعلون مايفعلون ويقولون ما يقولون ويحيلون ذلك إلى الذوق ويزعمون أن ذلك لا يفهمه إلا من سلك طريقهم، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة كما يسمون ما يشهدون من القدر حقيقة، وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونهيه، ولكن بما يراه، ويذوقه ويجده ونحو ذلك»[(٥)] فظهر بطلان الاحتجاج بالذوق والتذوق، حيث لو كان الذوق والاحتجاج به صحيحاً لاحتج كل مبطل على باطله، فالملحد يذوق طعم الإلحاد، والرافضي يذوق طعم الرفض، وهكذا

---

(١) المنقذ من الضلال، ص٦٧ ـ ٧١.

(٢) الصوفية نشأتها وتطورها، محمد العبده، طارق عبد الحليم، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م، ص٣٥، ٣٦.

(٣) الاتحادية هم الذين يقولون باتحاد الذات الإلهية بالذات الإنسانية دون حلول فيها، وهو يتسع ليشمل من هم أقل درجة من الأنبياء والأولياء، أما الحلولية فيزعمون أن الله يحل في أجساد بعض الخاصة كالأنبياء والأولياء، مما يكسبهم بعض الصفات الإلهية. انظر المواقف، محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري، تصحيح: آرثر يوحنا أربري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ص٥، الرسالة القشيرية، ط حسان، ١/٢٢٥ ـ ٢٦٨، التعرف لمذهب أهل التصوف، ص١٢٧ ـ ١٥٦، الفلسفة الصوفية في الإسلام، عبد القادر محمود، دار الفكر العربي، ١٩٦٦م، ص٣٩٨، معجم مصطلحات الصوفية، ص٨٢، التصوف في الميزان، الدكتور: مصطفى غلوش، دار النهضة، القاهرة، ص٦٧.

(٤) مدارج السالكين، ٣/٤٤٢. (٥) الفتاوى، ١٠/١٦٩.

تنقلب الموازين وتتغير الحقائق ويسمى تعذيب البدن جوعاً، والقصور عن الكسب توكلاً، والحلال حراماً، والحرام حلالاً.

الذوق عند أهل السنة والجماعة:

إن السلف يقولون بالذوق المحمدي الذي جاء على لسان الرسول عليه الصلاة والسلام حيث ذكر الذوق والوجد[١] وعلقه بالإيمان، وأخبر بأن للإيمان طعماً وأن القلب يذوقه كما يذوق الفم طعم الطعام والشراب فقال: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً[٢]...»، «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يُلقى في النار»[٣] والمقصود به عندهم أن ذوق حلاوة الإيمان والإحسان أمر يجده القلب، تكون نسبته إليه كنسبة ذوق حلاوة الطعام إلى الفم، فللإيمان طعم وحلاوة يتعلق بها ذوق ووجد فتزول الشبه والشكوك عن القلب.

يقول ابن القيم يرحمه الله: سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدَّس الله روحه يقول: «إذا لم تجد للعمل حلاوة في قلبك وانشراحاً فاتهمه، فإن الرب تعالى شكور، يعني أنه لا بد أن يثيب العامل على عمله في الدنيا من حلاوة يجدها في قلبه وقوة انشراح وقرّه عين، فحيث لم يجد ذلك فعمله مدخول[٤]».

ومن هنا يظهر الفرق بين الذوق المحمدي عند السلف وبين الذوق[٥] عند

---

(١) يقول ابن القيم يرحمه الله: وليس المراد بوجد حلاوة الإيمان الوجد الذي هو لهيب القلب، فإن ذلك مصدر وجد بالشيء وجداً، وإنما هو من الوجود الذي هو الثبوت، فمصدر هذا الفعل، الوجود والوجدان، فوجد الشيء يجيده وجداناً إذا حصل له وثبت كما يجد الفاقد الشيء الذي بعد منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ووجد الله عنده﴾ [النور: ٣٩] ﴿ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً﴾ [النساء: ١١٠] ﴿إنا وجدناه صابراً﴾ [ص: ٤٤]، فهذا كله من الوجود والثبوت وكذلك قوله ﷺ: «وجد حلاوة الإيمان»، مدارج السالكين، ٣/ ٨٩.

(٢) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً فهو مؤمن، ٣/ ٢.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ١/ ١٥١.

(٤) مدارج السالكين، ٢/ ٦٨.

(٥) إن الصوفية تزعم بأن العلوم لا تتجلى إلا في أربعة أصناف من المشروبات: اللبن، =

المبتدعة[1].

المصدر السادس: إيحاء الشياطين:

تعريف الإيحاء في اللغة:

إلقاء علم في خفاء، الإشارة السريعة، الكتاب، المكتوب، التعب، الإلهام، الرسالة، الصوت، الإفهام[2].

الوحي اصطلاحاً:

الإعلام[3] بالشرع كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١][3].

والمراد به هنا عند أهل الأهواء والبدع: إن أهل البدع والأهواء تستحوذ عليهم الشياطين وتتمثل لهم بأشخاص أو مخلوقات أخرى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء تأتيهم أرواح[4] تخاطبهم وتتمثل لهم وهي جن وشياطين

= الماء، العسل، الخمر، ويتجرأ ابن عربي فيقول: إن العسل يتجلى فيه علم كل شيء يصح أن يعلم، ويفترى على الله ورسوله عليه الصلاة والسلام ويستدل بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام المتفق عليه (وبينما أنا نائم أوتيت بقدح لبن فشربت حتى لأرى الريَّ يخرج في أظفاري ثم أعطيت فضلي عُمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله؟ قال العلم) أخرجه البخاري كتاب العلم، باب فضل العلم، ١/ ١٨٠، ومسلم كتاب الفضائل باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٩، ١٦٠.

(١) إن الحديث الذي يستدل به ابن عربي لا علاقة له بالذوق المزعوم عندهم ولقد وضّح ابن حجر تعبير الرؤيا بقوله ووجه التعبير بذلك: اشتراك اللبن والعلم في كثرة النفع وكونهما سبباً للصلاح، فاللبن للغذاء البدني، والعلم للغذاء المعنوي، ولذا فإن شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم قد فنّدا قضية التذوق والتجلي ووضحا الحق فيهما والباطل. انظر الفتوحات المكية، ٢/ ٥٤٩، ٥٥٠، فتح الباري، ٧/ ٤٦، والفتاوى، ٢/ ٤٠٠، مدارج السالكين، ٣/ ٢٤٩، ٣/ ١٩١.

(٢)(٣) مقاييس اللغة، ٦/ ٩٣، ٣/ ١٩١ ـ ٢٤٩، النهاية في غريب الحديث، ٥/ ١٦٣، القاموس المحيط، ص١٧٢٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٧٣١، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٣٧٥.

(٤) هذا ما يدعيه بعض أهل البدع من الاتصال بالرسول عليه الصلاة والسلام ورؤيته، والأخذ منه، أو من الخضر عليه السلام، بل بالارتقاء إلى سدرة المنتهى والكرسي والعرش والتلقي من الله مباشرة. انظر كشف الحجاب، الشعراني، ص٢٣٠.

فيظنونها ملائكة، كالأرواح التي تخاطب من يعبد الكواكبَ والأصنام، وكان أول من ظهر من هؤلاء في الإسلام المختار بن أبي عبيد(١) الذي أخبر النبي ﷺ بقوله: «سيكون في ثقيف كذاب ومبير»(٢) وكان الكذاب المختار بن أبي عبيد»(٣)(٤)، فالشيطان قد يوحي للعبد بأمور غيبية كما يحصل للسحرة والكهنة(٥) كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] وذلك الوسواس المشار إليه بقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴿٤﴾﴾ [الناس: ٤] وهذا ما وضحه شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: «إن من الناس من يرى شيئاً في الهواء(٦) وفوقه نور أو يسمع من يخاطبه ويقول له: أنا ربك، فإذا كان من

---

(١) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو بن عمير بن عوف الثقفي، أسلم أبوه في حياة النبي ﷺ ولم يره ولهذا لم يذكره أكثر الناس في الصحابة، زعم المختار بأن الله يوحي إليه وينزل عليه الملائكة، كان ناصبياً متعصباً، ثم تحول إلى شيعي غال، وزعم أنه ينتصر لآل البيت ولذلك التفت عليه جماعات كثيرة من الشيعة، قتله مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ وعمره ٦٧ سنة. انظر البداية والنهاية، ١٨/٢٨٧ ـ ٢٩١، تاريخ الطبري، ٣/ ٤٧٦ ـ ٤٩٦، الكامل، ٣/٣٧٨ ـ ٣٨٦.

(٢) مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها، ١٦/٩٨ ـ ١٠٠.

(٣) الفتاوى، ١/ ١٧٢، ١١/١٨٩.

(٤) جاء على لسان أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قولها للحجاج أن رسول الله ﷺ حدثنا أن في ثقيف كذاباً ومبيراً، فأما الكذاب فرأيناه وأما المبير فلا أخالك إلا إياه، ومعناه أظنك المبير أي المهلك، وقولها في الكذاب فرأيناه تعني به المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان شديد الكذب ومن أقبحه أنه أدعى أن جبريل عليه السلام كان يأتيه. انظر صحيح مسلم للنووي، ١٦/ ١٠٠.

(٥) كقصة ابن صياد، لما أضمر له النبي ﷺ في نفسه سورة الدخان فلما سأله رسول الله ﷺ عما خبأه له؟ قال ابن صياد: الدخ فقال له رسول الله ﷺ أخسأ فلن تعدو قدرك، الحديث رواه مسلم في كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد، ١٨/٤٦ ـ ٤٩.

(٦) يقول الكفوي: الوحي المنسوب إلى الشيطان هو بمعنى الإلقاء، والواردات إن لم تكن مأمونة العاقبة ولم يحصل بعدها توجه تام إلى الحق ولذة مرغبة في العبادات فهي شيطانية، وإن كانت أموراً متعلقة بأمور الدنيا مثل إحضار الشيء الغائب، كإحضار الفواكه الصيفية في الشتاء، وطي المكان والزمان، والنفوذ من الجدار من غير انشقاق على ما يشاهده أصحاب الدعوة وأمثال ذلك مما هو غير معتبر عند أهل الله فهو جاني. انظر الكليات، ص٦٩٢.

أهل المعرفة علم أنه شيطان، فزجره واستعاذ بالله منه فيزول»[١].

فإيحاء الشياطين عند أهل البدع من الإلهام[٢]، والإسراءات[٣]، والمعاريج[٣]، والاتصال[٤]، والهاتف[٤]، والسماع[٤] كلها تنافي الحق والدين الصحيح. ولهذا يقول ابن القيم يرحمه الله: «فمن أين للمخاطب أن هذا الخطاب رحماني أو ملكي؟ بأي برهان؟ أو بأي دليل؟ والشيطان يقذف في النفس وحيه، ويلقي في السمع خطابه، فيقول المغرور المخدوع: قيل لي وخوطبت، صدقت لكن الشأن في القائل لك والمخاطب»[٥] وبذلك يتضح موقف أهل السنة من هذا المصدر الشيطاني، فهم يعتمدون على وحي الكتاب والسنة، ولا يعتمدون على هذه الخرافات الباطلة، فهم يعلمون أن الصحابة وهم أولياء الله وأحب الخلق إلى الله تعالى، وأعرف به ممن سواهم وأفضلهم له عبادة لم يدّعوا هذا النوع من الكشف أو الوحي المناهض لوحي الأنبياء الناسخ[٦] لما نزل عليهم بل كانوا يبكون[٧] انقطاع الوحي بعد موته ﷺ، ولو كان شيء من ذلك يحصل لهم لما

---

(١) الفتاوى ١/ ١٧٢، ١١/ ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٨٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٥٩.

(٢) الإلهام عند أهل البدع إن الله يكشف لوليه، فيكون الملهم هو الذي ينكشف له في باطن قلبه من جهة الداخل، لا من جهة المحسوسات الخارجية، فتكون شهادة قلبه مقدمة على القرآن والسنة ويستدلون بقوله تعالى: **﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾** [الشمس: ٨]. انظر إحياء علوم الدين، ٣/ ٢٤، الرسالة القشيرية، ط حسان، ١/ ٢٤١ - ٢٤٨.

(٣) يقصدون بذلك العروج إلى الملكوت الأعلى والاتصال بالأنبياء والملائكة. يقول أبو يزيد البسطامي: «عرج بروحي فخرقت الملكوت، فما مررت بروح نبي إلا سلمت عليه، وأقرأتها السلام، غير روح محمد ﷺ، فإنه كان حول روحه ألف حجاب من نور». انظر الفتوحات المكية ٣/ ٣٤٢، ٣٤٣، كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان، الشعراني، تحقيق: محمد عبد الله عبد الرزاق، ، مطبعة الحجازي، القاهرة، ط١، ١٣٤٧هـ، ص٥٢.

(٤) يقصدون بالاتصال والهاتف والسماع: أن يرى العبد ذاته متصلة بالموجود الأحدي وألا يتقيد بوجود نفسه وأن يسمع مباشرة من الله، يقول الغزالي بأنه لفظ منظوم يقرع السمع لمن صفا قلبه في اليقظة. انظر إحياء علوم الدين ٢/ ٢٦٨، معجم مصطلحات الصوفية، ص١٠.

(٥) مدارج السالكين، ١/ ٧١.

(٦) أبو حامد الغزالي والتصوف، عبد الرحمٰن محمد سعيد دمشقية، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٩هـ، ص١٧٠.

(٧) لما توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر رضي الله عنه لعمر: انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول الله ﷺ يزورها، فلما انتهيا إليها بكت، فقالا لها: ما يبكيك؟ ما عند الله=

بكوا عليه، إذا يستحيل أن يكون بكاؤهم على شيء لم يفقدونه. فلم يثبت عن خير هذه الأمة بعد نبيها أن أحداً منهم، ادعى مجيء الملائكة إليه وأخذه الأحكام وشرائع الإسلام عنها.

المصدر السابع: آراء الرجال:

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على رجالهم وشيوخهم ويقدسون آراءهم ويعظمونها.

معنى التقديس في اللغة:

الطهر، والقدوس فعول من القدس وهو الطهارة، والقدوس اسم من أسماء الله تعالى ومعناه الطاهر أو المبارك المنزه عن النقائص[1].

التقديس في الاصطلاح:

الطهارة الدائمة التي لا يلحقها نجس باطن ولا رجس ظاهر[2]، والمراد بها هنا من تقديس الرجل أي رفعه فوق منزلته التي أنزله الله إياها، معتقداً أن له من القداسة الذاتية[3]، أو المكتسبة ما يستوجب الخضوع له والإذعان لأوامره دون

= خير لرسوله، فقالت: ما أبكي ألا أكون أعلم أن ما عند الله خير لرسوله ﷺ ولكن أبكي أن الوحي قد انقطع من السماء، فهيجتهما على البكاء فجعل يبكيان معها. الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أم أيمن رضي الله عنها، ١٦/٩، ١٠.

(١) المفردات، ص٣٩٦، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٧٥، القاموس المحيط، ص٧٢٨، المعجم الوسيط، ٢/٧١٩.

(٢) الكليات، ص٥٧٥.

(٣) الشيعة تعتقد بعصمة أئمتها وكذلك الإسماعيلية وسائر فرق الباطنية، وعند الصوفية اعتقاد الولاية لفلان وأنه أعظم من الأنبياء أو مساو لهم، ولا يحق للمريد أن يعترض أو يرفض أمر الشيخ، حتى قالوا ليكن المريد بين يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل، «وأصحاب البدع الكلامية يجعلون كلام أساتذتهم وقواعدهم الفلسفية من المسلمات التي لا يصح الاعتراض عليها فضلاً عن نقضها أو رفضها». انظر اقتضاء الصراط المستقيم، ص٥٨٣ ـ ٥٨٥، ٦٠٦ ـ ٦٨٠، ٦٩٤، الاعتصام، ١/٧٦، ٢٥٨، ٢٦٠، الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة محمد بن عبد الرحمٰن، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠١هـ، ص٨٤، درء التعارض، جامعة الإمام، ط١، ١٣٩٩هـ، ٥/ ٣٣٦ ـ ٣٥٩، الفتاوى، ١٠/٢٦٦ ـ ٢٦٨، ١٩/٢٧٢، الفتاوى الحديثية، ص٢٠٥.

عرضها على الكتاب والسنة مع التوجه إليه حياً أو ميّتاً، بأنواع العبادات التي لا يجوز التوجه بها لغير الله.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالين في بعض المشايخ. ومن يعتقدون أنه من الأولياء[1]، فالرافضة تزعم أن الاثنى عشر[2] معصومون من الخطأ والذنب، ويرون هذا من أصول دينهم. والغالية من المشائخ، يقولون إن الولي[2] محفوظ والنبي معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب!![2]؟ وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة[3]

---

(١) إن المفهوم الشرعي لكلمة ولي الله تتجلى واضحاً في قوله تعالى: ﴿**ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون**﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣] قال ابن جرير يرحمه الله: «الصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الولي أعني ولي الله هو من كان بالصفة التي وصف الله بها، وهو الذي آمن واتقى، كما قال تعالى ﴿**الذين آمنوا وكانوا يتقون**﴾ [يونس: ٦٣] وبهذا يتضح المراد من الولي عند أهل السنة والجماعة وهو مخالف للمعنى المراد عند أهل البدع. انظر جامع البيان، ١٥/١١٨.

(٢) يعتقد الشيعة أن أقوال أئمتهم الاثني عشر كأقوال الله ورسوله ﷺ، وذلك لأن الإمامة عندهم استمرار للنبوة، فمن ضروريات مذهبهم وأركان دينهم وفحواه عندهم أن رسول الله ﷺ قد بلغ جزءاً من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الإمام علياً فأظهر علي منه جزءاً في حياته وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً حسب الحاجة ثم يعهد بالباقي لمن يليه، ولذلك يقول المجلسي وهو من أعيان الشيعة: «اعلم أن الإمامية رضي الله عنهم على عصمة الأئمة من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه وتعالى» وبذلك خالفوا مذهب أهل السنة والجماعة الذين يجوزون الخطأ والسهو على الأنبياء والرسل، فالشيعة تجعل الأئمة أفضل حتى من الرسل. انظر الأصول من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تعليق علي القفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ، ٢/٢٧١، ٢٧٢، بحار الأنوار، للمجلسي، طبعة إيران، ص٢٥ ـ ٢١١، كشف الأسرار، الخميني. تقديم الدكتور: محمد علي الخطيب، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٧٥، ١٧٦، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، عبد الله فياض، مؤسسة الأعلمي، بيروت ط٢، ١٣٩٥هـ، ص١٤٥.

(٣) يقول الخميني: «فإن للإمام مقاماً محموداً، ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً فجعلهم الله بعرشه محدقين». انظر الحكومة=

النبي ﷺ، وأفضل، وإن زاد الأمر[1] جعلوا له نوعاً من الإلهية، وكل هذا من الجاهلية[2] المضاهية للضلالات النصرانية»[3].

وبذلك يظهر مذهب السلف النقي من الضلالات والبدع ومشابهة اليهود والنصارى، فهم ليس عندهم في الإسلام تحديد للولاية بالنسبة إلى شخص أو طائفة أو نسب، اللهم إلا ما نص عليه الكتاب العزيز كما في صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام الذين آووه ووالوه ونصروه، وتعرضوا للإضطهاد والتعذيب من أجل نصرة دين الله، أو نصت عليه السنة المطهرة كما في العشرة المبشرين بالجنة وكل من انطبقت عليه هذه الصفات وتحقق فيه الإيمان والتقوى بعد هؤلاء فهو ولي لله بينه وبين ربه، ولا يحق له أن يطلق لقب الولاية على نفسه، ولا أن يرمي من لم يطلقها عليه بالتقصير في حقه[4].

المصدر الثامن: الفلسفات:

يزعم أهل الأهواء والبدع أن العلوم الإلهية غامضة خفية، ولا يمكن معرفتها إلا عن طريق المنطق والفلسفة لذلك كانت من مصادرهم في التلقي[5].

تعريف الفلسفة في اللغة:

الفلسفة كلمة دخلية على اللغة العربية إذ هي مأخوذة من كلمة يونانية[6]

= الإسلامية، روح الله الخميني، ١٣٨٩هـ ص٥٢.

(١) إن بعض فرق الشيعة تقول بألوهية علي كالشريعية والنميرية والسبئية وغيرها، وهو قول يتنصل منه أكثر الشيعة، لكنه يظل قول المؤسس الأول للشيعة الرافضة عبد الله بن سبأ الذي وضع مبادئ التشيع والرفض. انظر التنبيه والرد، ص١٦٧، الملل والنحل، تحقيق الوكيل، الحلبي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م، ١/ ١٧٤، البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدسي، مؤسسة الخانجي، مصر، ٥/ ١٢٥.

(٢) إن تعظيم المشائخ منتشر الآن عند القبورية، القاديانية، الدروز، النصيرية، البريولية. انظر المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية ١/ ١٨٥، ٢١٦، ٢٤٥، ٣٥٧، ٣٩٠.

(٣) الفتاوى، ١١/ ٦٧.

(٤) جامع البيان ١٥/ ١١٨، ولاية الله والطريق إليها، إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٩هـ، ص١١١.

(٥) تهافت الفلاسفة، تحقيق الدكتور: سليمان دنيا، دار المعارف ط٦، ص٨٤.

(٦) يتضح أن الفلسفة مصدر دخيل على الإسلام والمسلمين حيث إن مصدرها اليونان.

وتبعاً لنشأتها في بلاد اليونان، هي فيلوسوفيا، وهي كلمة تتكون من مقطعين الأول «فيلو» ومعناه حب أو محبة أو رغبة، والثاني «سوفيا» ومعناه الحكمة[1].

الفلسفة في الاصطلاح:

تعددت تعريفات الفلسفة تعدداً كثيراً حتى قيل إنه لا يمكن أن تحد بتعريف، ومع ذلك لقد عُرِّفت بأنها:

١ ـ استكمال النفس البشرية بمعرفة حقائق الموجودات على ما هي عليه، على قدر الطاقة البشرية، أي التماس العلم بطبيعة الموجودات بما هي كذلك عن طريق النظر العقلي[1].

٢ ـ البحث عن طبائع الأشياء وحقائق الموجودات[2].

٣ ـ بذل الجهد في سبيل المعرفة الخالصة أيا كانت هذه المعرفة سواء طبيعية، أو رياضية أو غير ذلك[3].

فالفلسفة تبحث عن الحقيقية، سواء كانت حقيقة دينية، أو غير دينية، فهي بحث عن الحقيقة، وأما علم الكلام فهو يدافع عن الحقيقة الدينية فقط عندهم، فأهل الأهواء والبدع يعتمدون على الكلام[4] والفلسفة في تلقي الدين ويعتمدون

(١) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، الدكتور: مصطفى شاهين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، إسلام آباد، باكستان، ص١٦، ٢٤.

(٢) الفلسفة الإسلامية دراسة ونقد، الدكتور: عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص٢٨.

(٣) آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق، الدكتور: مهدي فضل الله، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ. ص١١٤.

(٤) يدّعي بعض أهل البدع أن الإمام أبا حنيفة سمى علم الكلام بالفقه الأكبر، وأنه حث المسلمين على طلب الكلام، والصحيح أن هذا كان شأن الإمام في أول حياته حيث نشأ في بيئة يغلب عليها الجدل وقد وضح المسألة بنفسه قائلاً: «وكنت أعد الكلام أفضل العلوم وكنت أقول هذا الكلام في أصل الدين، فراجعت نفسي بعدما مضى لي فيه عمر ورجعنا إلى ما كان عليه السلف» فأصبح معتمداً على الأدلة النقلية بخلاف علم الكلام المبني على الأدلة العقلية حيث عرفه ابن خلدون بقوله: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة والمنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة». انظر مناقب أبي حنيفة، الإمام: موفق أحمد المكي، دار الكتاب العربي، ص٥٣، ٥٤، مقدمة ابن خلدون، المكتبة التجارية الكبرى، ص٤٥٨، =

عليهما في تقريره. يقول ابن حجر: «وقد توسع ممن تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانية بكلام اليونان وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولو كان مستكرها، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل»[1]. ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا نجد المعتزلة[2] والمرجئة[2] والرافضة وغيرهم من أهل البدع... لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً»[3].

فوضح شيخ الإسلام يرحمه الله[4] أن اعتبار الفلسفة مصدر من مصادر التلقي هي طريقة الملاحدة والمبتدعة، فلذا تضافر كلام السلف يرحمهم الله على الحث على لزوم القرآن والسنة والتحذير من البدع والكلام المذموم، والمتتبع كلامهم يجد أن أقوالهم قد تظافرت واستفاضت في ذم الكلام وأهله، اتباعاً لكلام الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، فقد قال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ

= الفرق الكلامية الإسلامية، الدكتور: علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص١٤، ١٥.

(١) فتح الباري، ١٣/٢٥٣.

(٢) بلغ من تأثر المعتزلة بالفلسفة وعلم الكلام أن قال الجاحظ: «وأي شيء أعظم من شيء لولا مكانه لم يثبت للرب ربوبيته، ولا لنبي حجة، ولم يفصل بين حجة وشبهة وبين الدليل وما يتخيل في صورة الدليل، وبه يعرف الجماعة من الفرقة والسنة من البدعة»، ويقول ابن رشد عن الفلسفة أنها الحكمة والبرهان. انظر رسائل الجاحظ، لأبي عثمان الجاحظ، شرح الدكتور: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ص٥٤، تهافت التهافت لابن رشد، ص١٢، الفتاوى، ١٠/١٦٩، ١٧٢، ٢٨٨، ١٦/ ٤٤٠، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٧١. ٢٧٣. ٢٧٥، ٢٧٦، ٥/٣٤٨، ٣٥٦، الاستقامة، ١/٢٥١ - ٢٥٣.

(٣) الفتاوى، ٧/١١٩.

(٤) يوضح شيخ الإسلام مدى تغلغل الفلسفة عند بعض المفكرين الذين ينتسبون إلى الإسلام فيقول: «ثم أنه كان في هذا الزمان المتأخر فيلسوف يعرف بابن سينا ملأ الدنيا تأليف في علوم الفلسفة وكان ينتمي إلى الشرع، ويتحلى بحلية المسلمين وأداته قوته في علم الفلسفة، إلى أن تلطف جهده في رد أصول العقائد إلى علم الفلسفة وتم له من ذلك ما لم يتم لغيره من الفلاسفة» شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية، دار الكتب الحديثة، ص١٣٣.

﴿ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤] ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي مِرْيَةٖ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] وقال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[١]، «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[٢]. ولذا حذر أئمة السلف من الكلام والخوض فيه، فقال الحسن البصري[٣] يرحمه الله، ولا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم»[٤]، وقال الإمام أحمد: «إياكم والخوض والجدال والمراء، فإنه لا يفلح من أحب الكلام وكل من أحدث كلاماً لم يكن آخر أمره إلا إلى بدعة»[٥] ويقول ابن عبد البر يرحمه الله: «وتناظر القوم وتجادلوا في الفقه ونهوا عن الجدال في الاعتقاد لأنه يؤول إلى الانسلاخ من الدين[٦][٧]»، وقد توالى ذم السلف لأهل الكلام ونحوهم عبر القرون، وفي كل عصر، فالحق الذي لا غبار حوله أن نصوص السلف في ذم الفلسفة والكلام وأهله أكثر من أن تذكر، ولعل فيما ذكرته كفاية لبيان موقفهم من ذلك.

---

(١) البخاري كتاب المظالم، باب قوله: «وهو ألد الخصام» ٥/ ٨٠، مسلم كتاب القضاء والشهادات، باب في الألد الخصم، ١٢/ ١٠.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٠.

(٣) الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن واسمه أبي الحسن يسار، بالتحتانية والمهملة البصري الأنصاري، ثقة، فقيه، فاضل، مولى زيد بن ثابت، سيد التابعين في زمانه بالبصرة، حافظ علامة من بحور العلم، كبير الشأن، روى له الجماعة مات سنة ١١٠هـ. انظر التقريب، ص٦٩، السير، ٤/ ٥٦٣. تذكرة الحفاظ، ١/ ٧١، تهذيب التهذيب، ٢/ ٢٦٣.

(٤) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٤٤٤، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٣٣.

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٥٣٩، والإمام أحمد في الزهد، دار الكتاب العربي، ص٢٣٧.

(٦) جامع بيان العلم وفضله، المكتبة الكبرى، ٢/ ٤٤٤، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٣٣.

(٧) يتضح من كلام ابن عبد البر يرحمه الله أن السلف لم يذموا جنس الكلام، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله عليه الصلاة والسلام، بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة والعقل، ومن ذلك ما أدخل في العقيدة من الدلائل والمسائل المبتدعة والتي لم تأت في الكتاب والسنة ولا تكلم بها الصحابة والتابعون، سواء كانت هذه المسائل معدودة في مباحث علم الكلام، أو المنطق أو الفلسفة، فالجميع عندهم يطلق عليه كلام مذموم. انظر الفتاوى ١٣/ ١٤٧، الصواعق المرسلة، طبعة دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ٤/ ١٢٧٤.

المصدر التاسع: الروايات الضعيفة أو الآثار الضعيفة:

معنى الأثر لغة:

بقية الشيء، حصول ما يدل على وجود الشيء، النتيجة، العلامة، الرواية، التفضل[1]، النقل[2].

الأثر اصطلاحاً:

الخبر والأثر عند المحدثين: مرادفان للحديث يراد بهما المرفوع أو المرفوع والموقوف معاً، وبعضهم يطلقهما على الموقوف، وقيل الخبر هو الموفوع، والأثر هو الموقوف.

وأما الحديث اصطلاحاً:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وأحواله حتى في الحركات والسكنات، وفي اليقظة والمنام، وكذلك قراره وصفاته.

تعريف الضعيف لغة: وهن القوى حساً أو معنى، وقيل بالضم في البدن، وبالفتح في العقل والرأي، والمراد بالضعف هنا الضعف المعنوي[3].

اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه[4].

والحديث الحسن هو: خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ مع خفة الضبط[4].

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على الكذب، ولذلك يكثر استدلالهم بالمكذوبات والآثار الضعيفة، وما لا أصل له، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية فإن الذي وضع الرفض كان زنديقاً[5]

---

(١) المفردات، ص٩، ١٠، التوقيف، ص٣٣، ٣٤، التعريفات، ص٨، الكليات، ص٤٠.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، مطبعة العاصمة، القاهرة، ١/٩، علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الأصيل، حلب ١٣٨٩هـ، ص٤٢، التقريب، للإمام النووي، دار الكتب الحديثة، ط١، ١٣٨١هـ، ص١٠٩، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، مكتبة جدة، ١٤٠٦هـ ص٧.

(٣) المفردات، ص٢٩٥، ٢٩٦، التوقيف، ص٤٧٣، التعريفات، ص١٤٣، الكليات، ٥٣٩، ٥٧٥، ٥٧٩.

(٤) الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير، دار القبس، دمشق، بيروت، ص٢٣.

(٥) الزنديق بالكسر: الذي يبطن الكفر ويظهر الإيمان، وهذه الكلمة معربة وأصلها (زن=

ابتدأ تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب، كالذين ذكرهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم يعلمون، وكذلك الجهمية ليس معهم على نفي الصفات وعلو الله على العرش ونحو ذلك نص أصلاً ولا حديث ولا أثر عن الصحاب،ة بل الذي ابتدأ ذلك لم يكن قصده اتباع الأنبياء»[1].

فاعتماد أهل الأهواء والبدع على الروايات الضعيفة أو الموضوعة[2] أمر ظاهر[3][4]

= دين) أو (زندكرد) وجمعها زنادقة وزناديق أي الذين يقولون ببقاء الدهر، ويطلق الغزالي كلمة زنديق على من ينكر وجود الله، وقد ظهرت هذه الكلمة أول ما ظهرت في العراق نحو ١٢٥هـ عند قتل الجعد بن درهم. انظر ترتيب القاموس المحيط، طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م، ٢/٤٤٧، المعجم الوسيط، ١/٤٠٣، موسوعة العلم السياسية، ص١٤٥ ـ ١٤٧.

(١) الفتاوى، ص١٧، ٤٤٥، ٤٤٦.

(٢) الحديث الموضوع: يستعمل الوضع في اللغة، الحط من الشيء، الميل، النقص، الإسقاط، الاختلاف، الإلصاق، فيكون معناه الحديث المنحط أو المسقط أو المختلق أو الملصق، واصطلاحاً الحديث المختلق الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ عمداً أو خطأ، وخصه بعضهم بالعمد دون الخطأ. انظر معجم مقاييس اللغة، مطبعة الحلبي، ٦/١١٧، القاموس المحيط ٣/٩٣، فتح المغيث ١/٢٣٤، تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن علي الشافعي، تحقيق: الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة، ١/٥.

(٣) إن معظم الفرق تضع الحديث لتؤيد مذهبها، فالمشبهة من الشيعة وضعت الأحاديث مثل: «رأيت ربي يوم النحر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس»، وهو حديث موضوع لا أصل له. انظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملا علي القاري، تحقيق الدكتور: محمد لطفي الصباغ برقم٢٠٩، واللآلئ ١/٢٨ ـ ٣١، والقدرية توضع الأحاديث لتقرير قواعدها، ومن الأحاديث التي وضعتها حديث: «إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً فينادي مناد من تحت العرش ألا من برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة»، والجبرية وضعت أيضاً الأحاديث كحديث: «إن الله أوجب القدر خيره وشره وضره ونفعه وحلوه ومره، وإن الله لو لم يشاء أن يعصى ما خلق إبليس». وأما المرجئة لتؤيد قولها في الإيمان وضعت أحاديثاً ومنها قال رسول الله ﷺ: «الإيمان ثابت مثبت في القلب كالجبال الرواسي وزيادته كفر ونقصانه كفر». انظر الموضوعات الكبرى، عبد الرحمٰن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، ط١، ١/١٣١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، تنزيه الشريعة، ٢/١٣.

(٤) أن أهل البدع يقولون الحديث ويؤدي ذلك إلى نشره بين العامة كحديث «ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن»، فهذا الحديث يعتقد العامة بصحته =

ويبالغ بعضهم فيجعل من الأثر الضعيف دليلاً لا يصل إليه[1] أدنى شك، بل قد يحارب دليلاً[2] صحيحاً بآخر لا أصل له، ويجعلون من الروايات التي لا أصل لها ولا سند مصدراً للأحكام الشرعية[1] والأمور الفقهية[3]، ومعرفة الراجح من

= مع أنه لا أصل له وهو من طامات الغزالي في إحيائه ٣/ ١٥، حيث نسبه إلى الله مباشرة وهو كذلك في قوت القلوب لأبي طالب المكي، والرسالة القشيرية، وإتحاف السادة المتقين للزبيدي ٧/ ٢٣٤، وقال شيخ الإسلام يرحمه الله في الفتاوى ١٨/ ١٢٢ و٣٧٦: «الحمد لله هذا ما ذكره من الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ» وأقره على ذلك البخاري في المقاصد الحسنة، ص٩٩٠، والسيوطي في الذيل على الموضوعات، ص٢٠٣، وابن عراق في تنزيه الشريعة، ١/ ١٤٨، والقاري في المصنوع، ص٢٩٣، ومن الأحاديث المشهورة والمنتشرة بين الناس على أنها أحاديث صحيحة حديث «القلب بيت الرب» يقول ابن تيمية يرحمه الله في الفتاوى، ١٨/ ١٢٢، و٣٧٦: «وما يروى القلب بيت الرب هذا هو جنس الأول «أي من الإسرائيليات» فإن القلب بيت الإيمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته وهذان الحديثان يؤديان إلى الحلول وهو كفر مخالف لصريح القرآن وصحيح السنة وإجماع السلف».

(١) إن الشيعة تضع الحديث ثم ترويه عن أئمتهم ويعدون مروياتهم في قسم المتواتر الذي لا يقبل الشك. انظر الاستبصار في الحديث عن الجبر والاختيار، محمد حسن الطوسي، دار الكتب العلمية، طهران، ١٣٩٠هـ، ص٣، ٤.

(٢) من الأحاديث التي ردها أهل البدع مع كونها أحاديث صحيحة أخذ العهد على ذرية آدم عليه السلام، استقبال القبلة ببول أو غائط، خير ا لقرون، غسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم، نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، أحاديث الدجال والجساسة، موسى عليه السلام وملك الموت، عدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم وأمه عليهما السلام، سحر النبي ﷺ، وقوع الذباب في الإناء وغيرها كثير. انظر تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، دار الإشراق، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٩٧، ١٣٠، ١٥٢، ٢٧٢، ٣٣٣، كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض بن موسى، دار الكتب العلمية، ٢/ ١٨٠ ـ ١٨٣، أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة التأليف، مصر، ط١، ١٣٣٧هـ ـ ١٩٥٨م، ص١٩٩ ـ ٢٥١، مشكلات الأحاديث، مكتبة المتنبي، مطبعة الإمام، القاهرة، ص١٦٧، ١٦٨ ـ ١٨١، ١٨٢.

(٣) إن الصوفية تزعم أن الرسول عليه الصلاة والسلام يأتيهم ويصحح لهم الروايات كما يزعم محمد بن سعدون التميمي: «أنه صلى الضحى اثنتي عشرة ركعة، ثم نام فرأى النبي ﷺ فقال: يا سول الله: إن مالكاً والليث اختلفا في الضحى، فمالك يقول ثنتا عشرة ركعة والليث يقول ثمانية، فضرب ﷺ بين وركي وقال مالك: هو الصواب ثلاث مرات» فانظر إلى هذا الهراء المحض الذي لا يقبله العقل ولا الشرع. انظر جامع كرامات الأولياء، ١/ ١٠٥، طبقات الشعراني، ص٦١.

المسائل التي وقع الخلاف[1] فيها بين الأئمة فكان لذلك المصدر أخطر الآثار على العقيدة الإسلامية لاشتهار الرواية الضعيفة عند العامة واعتقادهم بصحتها وسلامتها من الأخطاء[2].

شبهة والرد عليها:

يحتج بعض أهل الأهواء والبدع بنقولات بعض أئمة من السلف كالسبكي[3][4] والسيوطي لتصحيح وتضعيف الآثار عن الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث أنهما يزعمان بحياة الرسول عليه الصلاة والسلام وإمكانية التلقي منه عليه الصلاة والسلام، فيقول السبكي: «فليس في العقل ما يمنع من إثبات الحياة الحقيقية لهم، وأما الإدراكات كالعلم والسماع، فلا شك أن ذلك ثابت»[5] ويقول السيوطي: «فكيف يستنكر مفارقة النبي ﷺ لقبره، فإن النبي ﷺ إذا كان حاجاً[6]،

---

(١) إن حكم وقوع الطلاق بالثلاث ووقوعه بلفظ واحد، وحكم القروء، والماء المتغير وحكمه في الوضوء، وحكم لعب الشطرنج والنرد وغيرها من الأحكام جاء الوضاعون ووضعوا أحاديثاً فيها توافق أهواءهم وآراءهم. انظر طبقات الشعراني الصغرى، ص٦١؛ جامع كرامات الأولياء، ١/ ١٠٥، لطائف المنن، ص١٦١.

(٢) إن الصوفية يروون أن رؤيته ﷺ مناماً من أهم وسائل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها، ويرى ابن عربي أنه قد ينفي بواسطتها ما هو ثابت بطريقة النقل فيقول: هذا هو الفرقان عند أهل الله بين الأمرين حين رؤيتهم له ﷺ في كشفهم فيصحح لهم من الأخبار ما ضعف عندهم بالنقل، وقد ينفون من الأخبار ما ثبت عندنا بالنقل. انظر الفتوحات المكية ٤/ ٢٨.

(٣) السُبكي: هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السُبكي، أبو الحسن من فقهاء الشافعية، ولد في سُبك من أعمال المنوفية بمصر سنة ٦٨٣، وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام وولي قضاءها سنة ٧٣٩هـ، ثم اعتل فعاد إلى القاهرة، وهو من متعصبة الأشعرية ومروجي القبورية، وكتابه شفاء السقام أصدق برهان على ذلك، وهو من أشد الناس عداوة لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله، وقد ألف كتباً في الرد عليهما ملأها بالسباب والشتائم، ومن كتبه الابتهاج في شرح المنهاج، الاعتبار ببقاء الجنة والنار. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر الأعلام ٤/ ٣٠٢، الدرر الكامنة ٣/ ١٣٤ - ١٤٢، طبقات الشافعية ٦/ ١٤٦ - ٢٢٦.

(٤) اتضح من الترجمة له بأنه لا يعد من علماء أئمة أهل السنة والجماعة.

(٥) شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام، علي بن عبد الكافي السبكي، القاهرة، ص١٥٩.

(٦) اعتماداً على حديث الرسول عليه الصلاة والسلام في شأن موسى «وكأني أنظر أليه إذا انحدر في الوادي يلبي» رواه البخاري في كتاب الحج - باب التلبية إذا انحدر في الوادي=

وإذا كان مصلياً[1] بجسده في السماء فليس مدفوناً في القبر فحصل من مجموع هذه النقول والأحاديث أن النبي ﷺ حي بجسده وروحه، وأنه يتصرف ويسير حيث شاء في أقطار الأرض وفي الملكوت، وهو بهيئته التي كان عليها قبل وفاته ولم يتبدل منه شيء»[2][3].

الرد عليهم:

١ ـ إن قولهم يؤدي إلى رد النصوص الصريحة من القرآن الكريم الذي يقول الله فيه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝٣٠ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ۝٣١﴾ [الزمر] ﴿أَفَإِين مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

٢ ـ إن الرسول عليه الصلاة والسلام قد غُسلَ وكُفّن أمام الأمة فكيف يُقال بعدم موته.

٣ ـ إنه قد حصلت أمور عديدة للصحابة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلم يقل قائل يمكننا الرجوع إليه.

٤ ـ إن الرسول عليه الصلاة والسلام لو كان حياً فالواجب أخذ الدين منه مباشرة وهذا لم يقل به مسلم عاقل.

٥ ـ إن الأمور التي جاءت في الأحاديث قد تكون خاصة بالأنبياء أو من معجزات الرسل والأنبياء، والمسلم لا يستطيع معرفة جميع الأمور، فيجب عدم الخوض فيها.

٦ ـ إن حياة الرسول عليه الصلاة والسلام بعد وفاته مخالفة لحياته قبل الوفاة، حيث إن الحياة البرزخية غيب من الغيوب، فالرسول عليه الصلاة والسلام

= ٦/ ٣٨٨، ومسلم كتاب الإيمان، باب بدء الوحي ـ باب الإسراء برسول الله ﷺ وفرض الصلوات ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

(١) اعتماداً على حديث موسى في قبره ورؤية النبي ﷺ له وهو قائم يصلي في قبره، رواه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل موسى، ١٥/ ١٣٣.

(٢) تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك، للسيوطي، ٢/ ٤٨٦.

(٣) إن القول بحياة الرسول عليه الصلاة والسلام جعلت الكثير من الأشاعرة والماتريدية والصوفية يشتطون في هذا الأمر حتى وصلوا إلى الشرك المخرج من الملة.

في قبره لا يعلم بحقيقته إلا الله سبحانه وتعالى.

٧ ـ لو كان القول كما يدعون، لما كان لبقاء النبي ﷺ في قبره معنى، ولترتب على ذلك أحكامه من الرسالة والنبوة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يتبع ذلك، فهم إذا أرادوا تنزيه الرسول عليه الصلاة والسلام من الموت فوقعوا في نقيض قصدهم إذا وصفوه بالتفريط، وفي ذلك يقول ابن القيم يرحمه الله:

لو كان حياً في الضريح حياته ... قبل الممات بغير ما فرقان

وما كان تحت الأرض بل من فوقها ... والله هذي سنة الرحمن

أتراه تحت الأرض حياً ثم لا ... يفتيهم بشرائع الإيمان

ويريح أمته من الآراء والخـ ... ـلف العظيم وسائر البهتان[1]

موقف أهل السنة والجماعة من الروايات الضعيفة:

إن الحديث الضعيف كان مثار اختلاف كبير بين العلماء في قبوله ورده، وهذا الاختلاف وإن تناول الأحكام والفضائل والتفسير والمغازي والسير وغيرها، فإنه لا يتناول العقيدة الإسلامية[2] كمعرفة الله تعالى وتوحيده وأسمائه وصفاته وجزائه وقضائه وقدره، إذ لا قائل به في ذلك، ولذا فإن الراجح عند أهل السنة والجماعة ومن قواعدهم الثابتة أن الكذب يتناول أخبار العامد والساهي عن الشيء خلاف ما هو عليه، مع تعظيم تحريم الكذب عليه ـ عليه الصلاة والسلام ـ، وأنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب، إلا إن استحله، وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء، ولا فرق عندهم في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ، وغير ذلك فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع، خلافاً للكرامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب، وتابعهم على هذا كثيرون من الجهلة الذين

---

(١) شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم، شرح الدكتور، محمد خليل هراس، دار الفاروق، مصر، ٢/ ٦.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ٢/ ٤٧٠، مجلة البحوث الإسلامية، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، العدد٤١، عام ١٤١٥هـ، ص٣٢٩ ـ ٣٦٥.

ينسبون أنفسهم إلى الزهد، أو ينسبهم جهلة مثلهم، وشبهة زعمهم أن هذا كذب له ﷺ لا كذب عليه، وهذا الذي انتحلوه وفعلوه واستدلوا به غاية الجهالة، ونهاية الغفلة، وأدل الدلائل على بعدهم من معرفة شيء من قواعد الشرع، وقد جمعوا فيه جملاً من الأغاليط اللائقة بعقولهم السخيفة وأذهانهم البعيدة الفاسدة[1].

المصدر العاشر: ما لا أصل له كدعوى الكشف والعلم اللدني:

تعريف الكشف لغة:

الارتفاع والظهور، البروز[2].

الكشف اصطلاحاً:

هو الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً[3].

والمراد به هنا أن أهل البدع يزعمون إدراك العوالم العلوية والسفلية عياناً كرؤية الملائكة والأنبياء والإطلاع على اللوح المحفوظ ومعرفة المعتقدات والأحكام، ويقدمونه على ما جاء في القرآن والسنة[4]، ولذلك يعرفه الغزالي بقوله: «إنه نور يقذفه الله في القلب لا يحصل بالدليل والبرهان، وإنما يهجم على القلب فيغمره من حيث لا يدري؛ وقد يسمى إلهاماً وقد يُسمّى وحياً حسب وسيلة توصيل المعلوم»[5].

ويزعم أهل الأهواء والبدع أن الكشف يحصل للعبد بعد المجاهدة والرياضة

---

(١) فتح الباري، ١/ ١٦١، تصحيح الأخطاء والأوهام الواقعة في فهم أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، رائد صبري ابن أبي علفة، رمادي للنشر، الرياض، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٦٩، ٧٠.

(٢) التعريفات، ص١٩٣، المفردات، ص٤٣٢، التوقيف، ص٦٠٤، لسان العرب، ٩/ ٣٠٠، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ١٨١، ١٨٢.

(٣) التوقيف، ص٦٠٤، معجم مصطلحات الصوفية، ص٢٢٥.

(٤) يقول النفري وهو أحد شيوخ الصوفية (اعلم أني إذا تعرفت عليك لم أقبل من السنة إلا ما جاء به تعرفي، لأنك من أهل مخاطبتي، تسمع مني وتعلم أنك تسمع مني وترى الأشياء كلها مني) انظر المواقف والمخاطبات، محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري، تصحيح: آرثر يوحنا أربري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ص٢٢، ٢٣.

(٥) الإحياء، ٣/ ١٧.

القاسية، وهذه الأمور قد استقوها من نظريات وطقوس النصرانية[1] خاصة وبالذات الرهبان منهم، وأما الكشف والاتصال بالله عز وجل فهي مأخذوة من الفلاسفة اليونان[2]، ويكفي ذلك بطلاناً لهذا المصدر الذي بنى عليه أهل البدع أموراً وأموراً تخالف الكتاب والسنة.

موقف أهل السنة والجماعة من الكشف:

إن القول بالكشف والأخذ عن الله مباشرة بدون دليل ولا برهان أمر لا يقبله العقل والفطرة، لذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: «بأن كشف الأنبياء أعظم وأتم من كشف غيرهم، وأنهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته، لا بما يعرف الناس بعقولهم أنه ممتنع. فيخبرون بمجازات العقول لا بمحالات العقول، ويمتنع أن يكون في أخبار الرسول ما يناقض صريح العقول»[3].

وبذلك يظهر موقف السلف من الكشف البدعي الذي يزعم به أهل الأهواء ويستمدون منه أحكام الدين. أمّا الكشف الذي يحصل للأولياء والصالحين فإنهم لا ينكرونه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات»[4] لكنه مع ذلك يحذر الولي من الاعتماد على الكشف والإلهام وما يُلقى في القلب، بل عليه أن يعرض كل ذلك على ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، فإن لم يجد تعارضاً قبله وإلا فعليه أن يرفضه. ويقول يرحمه الله: «فالمحدث[5] الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة، فإن وافق ذلك صدّق ما ورد عليه، وإن خالف لم يلتفت إليه»[6]، فهناك

---

(١) الفتاوى، ٢/٢٢٨.

(٢) نشأة الفكر الفلسفي، علي سامي النشار، ص١٨٦.

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٨٩.

(٤) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٥٠ ـ ٥٢، الفتاوى، ١١/٣١٣.

(٥) إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس مُحدَّثون، فإن يك في أمتي منهم أحد فعمر» فقد ثبت بالصحيح أنه محدث في هذه الأمة، ومع هذا فكان رضي الله عنه يفعل ما هو الواجب عليه فيعرض ما يقع له على ما جاء به الرسول ﷺ، فتارة يوافقه فيكون ذلك من فضائل عمر، كما نزل القرآن بموافقته، وتارة يخالفه فيرجع عن ذلك، الحديث أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب فضائل عمر بن الخطاب، ١٥/١١٦، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٥٢، ٥٣.

(٦) الفتاوى ٢٤/٣٧٧.

فرق بين الكشف السني والكشف البدعي، يقول ابن القيم يرحمه الله: والمكاشفة الصحيحة علوم يحدثها الرب سبحانه وتعالى في قلب العبد ويطلعه بها على أمور تخفى على غيره، وقد يواليها وقد يمسكها عنه بالغفلة عنها ويواريها عنه بالغين الذي يغشى قلبه وهو أرق الحجب، أو بالغيم وهو أغلظ منه، أو بالران وهو أشدها، ثم يذكر يرحمه الله الحجب التي تمنع من الكشف السني فذكر عشرة أصناف فقال: «. . . الثالث حجاب البدعة القولية، كحجاب أهل الأهواء والمقالات الفاسدة على اختلافها، الرابع: حجاب البدعة العملية كحجاب أهل السلوك المبتدعين في طريقهم وسلوكهم»[1].

٢ ـ العلم اللدني: أو العلم الوهبي:

العلم في اللغة:

العلامة ـ الأمارة ـ المعرفة ـ الإدراك ـ اليقين[2].

العلم في الاصطلاح:

١ ـ هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، أو هو حصول صورة الشيء في العقل[3].

٢ ـ هو إدراك الشيء على ما هو عليه، أو زوال الخفاء من المعلوم[3].

٣ ـ صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات، ووصول النفس إلى معنى الشيء[3].

معنى اللدني لغة: الابتداء ـ الانتهاء[4].

معنى الدني اصطلاحاً: هو إيصال الشيء إلى الغير بما ينفعه سواءً كان مالاً أو غيره[4].

---

(١) مدارج السالكين، ٣/ ٢٢١.

(٢) التعريفات، ص١٩٠، ١٩١، المفردات، ص٣٤٣، ٣٤٤، الكليات، ص٦٢٤، ٦٢٥، المعجم الوسيط، ٢/ ٦٢٤.

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢٣، ٥٣٤، التعريفات، ص١٩٠ ـ ١٩٢، الكليات، ص٦١٠ ـ ٦١٦.

(٤) الكليات، ص٣٩٠ ـ ٨٠١، الرسالة اللدنية، الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة، ١١٢ ـ ١١٨.

معنى الهبة لغة: الإيصال ـ المنفعة[1].

معنى الهبة في الاصطلاح: تمليك المال بلا اكتساب عوض في الحال[2].

معنى العلم اللدني أو الوهبي:

١ ـ هو العلم الذي لا واسطة فيه بين النفس وبين الله وإنما هو كالضوء من سراح الغيب يقع على قلب صافٍ فارغ لطيف[3].

٢ ـ هو نور يقذفه الله في الصدر وهو مفتاح أكثر المعارف، وهذه المعرفة هي العلم اليقيني الذي تنكشف فيه العلوم انكشافاً، لا يبقى معه ريب ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم وهو نتيجة العلم والعمل[4].

فأهل الأهواء والبدع يزعمون أنهم يتلقون هذا العلم الرباني مباشرة، فلذا فهو علم لا شك فيه فيقدمون قول الولي الذي وهبه الله ـ كما يزعمون ـ العلم الوهبي على قول الرسول عليه الصلاة والسلام. يقول أو يزيد البسامي:[5] «خضنا بحراً وقفت الأنبياء بساحله»[6].

موقف أهل السنة والجماعة من العلم اللدني:

إن المعرفة في حدودها المعقولة التي ذكرتها النصوص القرآنية والأحاديث

---

(١) الكليات، ص٩٦٠.

(٢) طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، ، نجم الدين بن حفص النسفي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢٢١، القاموس الفقهي، ص٣٩٠، ٣٩١.

(٣) أهل البدع يسمون هذا المصدر بعدة أسماء العلم الرباني، العلم اللدني، علم الأسرار، المشاهدة، البصيرة، المعاينة، المعرفة الإشراقية، العلم اليقيني. انظر الإشارات والتنبيهات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص٣، النمط الثامن، ص١٠٩، المنقذ من الضلال، ٦٨ ـ ٧٢.

(٤) كيمياء السعادة، الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة، ص١٢٨.

(٥) أبو يزيد البسطامي: طيفور بن عيسى بن آدم من الصوفية، والغالين في التصوف، كان جده مجوسياً فأسلم، وكان أبو يزيد أول من استخدم لفظ الفناء بمعناه الصوفي الذي يقصد منه الاتحاد، وقد أثرت عنه كلمات كثيرة في هذا المعنى والباب، شهد عليه بالزندقة مراراً وطردوه من بلده، توفي سنة ٢٦١هـ، وقيل ٢٦٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ٢/ ٣٥١، الفتاوى، ٢/ ٣٦٣، و١٣/ ٢٥٧، الموسوعة العربية الميسرة، إشراف: محمد شفيق غربال، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٨٧.

(٦) الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، عالم الفكر، ص٢٦١.

النبوية بمعنى الإلهام الحق الذي يقذفه الله في قلوب عباده المؤمنين حتى يتبين لهم الصواب أقروا به، ولا يوافقون على من أنكره لقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾ [القصص] فالوحي الذي تحدثت عنه الآية ليس وحياً مباشراً وإنما هو الإلقاء في الروع أو الإلهام[١]. ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ولقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن[٢] يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[٣] وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى: «ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه[٤]، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[٥] وفي رواية «فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي»[٥]. فقد أخبر سبحانه أنه يسمع بالحق ويبصر به. فهذه الأدلة وغيرها تثبت أن المعرفة بمعناها الشرعي أمر ممكن عقلاً ونقلاً، وأن هذه المعرفة ليست مقصورة على الأنبياء والمرسلين، ولكن يوجبون عرض هذه الهواجس على الكتاب والسنة؛ فإن حدثت المطابقة، فالإتباع يكون لهما، لا لغيرهما، أما إذا تحققت المجافاة والتناقض فإن من الضروري رفض هذه المعرفة ما دامت مجانبة للمصادر الأساسية للإسلام.

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٢٠، ٢١، ٥٦، ٦٦، ٧٣، ٩٠، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق الفقي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م، ص١٧٣، تربيتنا الروحية، سعيد حوى، دار الكتب العربية، بيروت، دمشق، ١٩٧٩م، ص٢٠٠ - ٢٠٦.

(٢) يوضح الحديث أنه لا يوجد إلهام في الأمة المحمدية إلا في شخص عمر رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١١٤.

(٤) المراد بالولي في الحديث العالم بالله المواظب على طاعته المخلص في عبادته، وليس كما يقول الاتحاديون: إن الحق هو عين العبد، «وحدة الوجود» ويحتجون بهذا الحديث. وبحديث مجيء جبريل في صورة دحية الكلبي، وقالوا فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر فالله أقدر على أن يظهر في صورة الوجود الكلي تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر فتح الباري، ١١/ ٢٨٩.

(٥) البخاري كتاب الرقاق، باب التواضع، ١١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ومن كيده أنه يحسن إلى أرباب التخلي والزهد والرياضة العمل بهاجسهم وواقعهم دون تحكم أمر الشارع، ويقولون: القلب إذا كان محفوظاً مع الله كانت هواجسه وظواهره معصومة من الخطأ، وهذا من أبلغ كيد العدو فيهم»[1].

المصدر الحادي عشر: التلقي عن مصادر وهمية مجهولة:

إن أهل الأهواء والبدع تقوم أصولهم على التخرصات[2] والأوهام والخيالات، ويطلقون عليها أصول الدين، مع أن أصول الدين حقاً ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، ومن تلك التخرصات التلقي عن الخضر. وقد استفاضت الأخبار وتواترت عند الصوفية بلقائه والأخذ عنه. يقول الإمام النووي[3]: «وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير أكثر من أن تحصر وأشهر من أن يستر»[4] فاعتقادهم هذا مشهور مستفيض ومروي عنهم في الكتب المشهورة التي رواها العلماء الثقات[5]، ويعتمدون في ذلك على أحاديث موضوعة لا أساس لها من الصحة[6].

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، ٩/ ٧٠ ـ ٧٧، إغاثة اللهفان، ص١٤٣.

(٢) التخرصات: الكذب والباطل، الافتراء، الظن. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٣١٠، ٣١١، المعجم الوجيز ص١٩١، القاموس المحيط، ص٧٩٥، ٩٧٦.

(٣) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحوراني النووي الشافعي، علامة بالفقه والحديث. من تصانيفه: شرح صحيح مسلم، رياض الصالحين، الأذكار، الأربعين، الإرشاد في علوم الحديث، التقريب، وغيرها. توفي سنة ٦٧٦هـ. انظر الأعلام ٨/ ١٤٩، البداية والنهاية ٣/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) صحيح مسلم، ١٥/ ١٣٦.

(٥) نزهة العيون النواظر وتحفة القلوب الحواضر في حكايات الصالحين والأولياء والأكابر، عبد الله بن أسعد اليافعي، القاهرة، ص٤٧٩.

(٦) بعض الأحاديث الواردة في حياة الخضر إن الخضر «في البحر واليسع في البر» وهذا حديث واه الإسناد كما نص على ذلك علماء الحديث، «يتلقى الخضر والياس في كل عام في الموسم» حكم عليه علماء الحديث بأنه كذب موضوع. انظر المطالب العالية لابن حجر، ٣/ ٢٧٨، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص٦٣، الموضوعات، ١/ ١٩٧، البداية والنهاية، ١/ ٣١١ ـ ٣١٥، المنار المنيف، ص٦٧.

موقف أهل السنة والجماعة من الخضر:

ذهب جمهور أهل العلم على أن الخضر قد مات وأجمع عليه المحققون[1]، وهذا ما يدل عليه الكتاب والسنة، وأما الأحاديث التي استدل بها أهل الأهواء والبدع فهي روايات واهية لا يقوم بمثلها الحجة في الدين[2]، يقول ابن القيم يرحمه الله: «الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب ولا يصح في حياته حديث واحد»[3] فهم ينفون حياته، ويؤكدون على أنه لم يدرك زمن النبوة، ولا أنه رأى الرسول عليه الصلاة والسلام، وبالتالي ينفون التلقي عنه، لأن القول بحياته والتلقي عنه يؤدي إلى إبطال الشريعة والدين من أساسه.

ومن المصادر الوهمية المجهولة الإسراءات والمعاريج:

معنى الإسراء لغة:

أي السير ليلاً[4].

المعارج لغة:

الإقامة على الشيء ـ الميل عن الشيء ـ الارتفاع والصعود[5].

الإسراءات والمعاريج اصطلاحاً: إنه إسراء روحاني للأولياء إلى السماء بمثابة المنام يراه الإنسان، ولكل منهم مقام معلوم لا يتعداه[6]، وأما المعراج: هو عروج الروح واختراقها الملكوت[6].

---

(١) من الذين قالوا بموت الخضر البخاري، إبراهيم الحربي، ابن الجوزي، القاضي أبو يعلى، القاضي أبو بكر بن العربي، أبو حيان الأندلسي، ابن تيمية، وابن القيم، ابن حجر، محمد الشنقيطي. انظر الموضوعات، القاهرة، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١/ ٢٠٠، المنار، لابن القيم ط٢، ١٤٠٢هـ، ص٦٧، الزهر النضر في نبأ الخضر، للحافظ ابن حجر، تحقيق: مجدي إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة ١٤٠٧هـ ص٣١ ـ ٣٦. روح المعاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١٥/ ٣٢١، منهاج السنة النبوية، ط جامعة الإمام، ١/ ٨٧ ـ ٩٩.

(٢) البداية والنهاية، ١/ ٣١١ ـ ٣١٥.

(٣) المنار المنيف، ص٦٧.

(٤) لسان العرب، ١٤/ ٨٢١، المفردات، ص٢٣١.

(٥) لسان العرب، ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢، المفردات، ٣٢٩، ٣٣٠، التوقيف على مهمات التعاريف، ٥١١، ٥١٢، القاموس المحيط، ص٢٥٣.

(٦) كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان، ص٥٧، الفتوحات المكية، ٢/ ٣٤٢، ٣٤٣، الرسالة اللدنية، ص١١٥.

فالمقصود به عندهم؛ أن الولي تصعد روحه إلى السماء فيكشف له حجاب المعرفة، وكل مكان يكشف له فيه الحجاب، يحصل فيه المقصود، فمنهم من يحصل له ذلك بين السماء والأرض، ومنهم من يحصل له ذلك في سماء الدنيا، ومنهم من ترقى روحه إلى سدرة المنتهى إلى الكرسي والعرش، ومن هنا يظهر زعم الشيعة والصوفية والقبورية وقولهم بإسراء وعروج الولي إلى الله تعالى ومجالسته ومكالمته وحلوله سبحانه وتعالى فيه وغير ذلك من التخرصات، فهم يزعمون أن الولي يصعد إلى ربه سبحانه وتعالى بالبدن والروح ولذلك قال القاضي عياض[1] يرحمه الله: «من ادعى مجالسة الله تعالى والعروج إليه، ومكالمته، أو حلوله في أحد الأشخاص فقد كفر»[2].

فأهل البدع الذين يعتقدون في الإسراءات والمعاريج معتمدون على حد زعمهم أن المعجزات للرسل والأنبياء، والكرامات للأولياء ويتجرؤون بالاستدلال بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»[3] فيقولون إن الرسول عليه الصلاة والسلام ورث لنا الكرامات والولاية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على جهلهم، فالمراد بقوله عليه الصلاة والسلام بالإرث المال، فأين المال من الإسراء والمعراج، ومن الذي يؤيد قولهم بأنهم هم الذين يعنيهم الرسول عليه الصلاة والسلام، وأما قولهم بالكرامة[4] والمعجزة،

---

(١) هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي أبو الفضل، أحد علماء المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، لقي كثيراً من علماء بلده وأخذ عنه العديد، ولد في سبتة ٤٧٦هـ وتولى القضاء فيها، من مؤلفاته الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، توفي سنة ٥٤٤هـ بمراكش.
انظر سير أعلام النبلاء، ٢/ ٢١٢ ـ ٢١٨، وفيات الأعيان، ١٣/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٤٠، ١٤١، طبقات الشافعية، ص٤٦١، ٤٦٢.

(٢) الشفا، تركيا، ١٣١٢هـ ـ ٢/ ٢٦٨.

(٣) البخاري، كتاب الفضائل، باب فضائل الصحابة، ٧/ ٧٧، ومسلم كتاب الجهاد، باب حكم الفيء، ١٢/ ٧٦.

(٤) الكرامة لغة: ضد اللؤم، الخير الكثير، الجود، العطاء، واصطلاحاً، أمر خارق للعادة يظهره الله عز وجل على أيدي أوليائه. انظر الصحاح ص٢٠١٩، لسان العرب، ١٢/ ٥١٠، أصول الدين، استانبول، ط١، ص١٧٤.

فالمعجزة أو الآية تكون للرسل والأنبياء، أما الكرامة فهي تظهر لولي الله لتقواه وورعه[١] لا[٢] كما يعتقدون هم بالولاية البدعية الضالة[٣].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين فلا تبلغ كرامات أحد قط إلى مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم، لكن قد يشاركونهم في بعضها كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم»[٤].

موقف أهل السنة والجماعة من الإسراءات والمعاريج:

إن أهل السنة والجماعة يعتقدون بأن الإسراء والمعراج الذي حصل للرسول عليه الصلاة والسلام آية ممن الآيات العظيمة التي أعطاها الله لرسوله عليه الصلاة والسلام، وهي خاصة به ولا تُعطى لغيره، أما القول بصعود الأولياء والأخذ من الله مباشرة ودخول الجنة فهذه أمور لا يقبلها الشرع والعقل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «وأما الإيمان بالرسل فقد ادعوا أن خاتم الأولياء أعلم بالله من خاتم الأنبياء، وأن خاتم الأنبياء هو وسائر الأنبياء يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، وهذا مناقض للعقل والدين.. فإنه من المعلوم بالعقل أن المتأخر يستفيد من المتقدم دون العكس، ومن المعلوم في الدين أن أفضل الأولياء

---

(١) إن الولي عند الصوفية والشيعة وبعض الأشاعرة المتصوفة له الحق في الجلوس إلى الله تعالى والقرب منه عن طريق الإسراء والمعراج المزعوم، والشيء الذي يدعو للغرابة تناقضهم في هذا الأمر، فابن عربي مع أقواله المتعددة عن هذا المصدر، إلا أن شيخ الإسلام يرحمه الله يقول عن ابن عربي إنه يقول: إن إسراء النبي ﷺ عبارة عن نوع من الكشف العلمي في خيال النبي ﷺ وذلك نظير ما حصل مع موسى، فحاصل الإسراء عنده أنه خطاب نفسي فهو المتكلم وهو المجيب، فكيف يزعمون أن الإسراء مصدر للتلقي من الله سبحانه وتعالى للعقيدة والشريعة مع أنه من نفس الوقت خيال من نفس المتكلم، فما ذاك إلا تناقض بين في القول والمعتقد. انظر الصفدية، لابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١٤٠٦هـ، ١/ ١٣٥ ـ ١٨٧.

(٢) من التناقض البين عند الصوفية أنهم يزعمون أن الولي يتلقى من الملائكة، مع قولهم أن الملك مجرد خيال يتخيله النبي أو الولي.

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٩/ ١٤، ١٩، ٢٣.

(٤) النبوات، لابن تيمية، دار الفكر، بيروت، ص٤، ٥، الفتاوى، ٣/ ١٥٦.

يستفيدون من الأنبياء»[1] ويوضح يرحمه الله أن ما يسمعه هؤلاء المبتدعة ليس هو كلام الله ولا كلام ملائكته، فيقول يرحمه الله: «نحن لا ننكر أن النفس يحصل لها نوع من الكشف إمّا يقظة وإما مناماً بسبب قلة علاقتها مع البدن وإما برياضة أو بغيرها، وهذا هو الكشف النفساني، لكن قد ثبت أيضاً بالدلائل العقلية مع الشرعية وجود الجن وأنها تخبر الناس بأخبار غائبة عنهم كما للكهان المصروعين وغيرهم، والناس يسمعون من المصروع من أنواع الكلام والأخبار عن الغائبات واللغة الغريبة التي يعلمون باضطرار أنها ليست في قوة ذلك الإنسان»[1] فدل ذلك على أن ما يسمعون من كلام قد يكون من قبيل هذا الصنف.

فلذا فإن الإسراءات البدعية والتلقي من الله والجلوس معه أمور تنافي التوحيد بجميع أقسامه: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

وهناك أمور أخرى وهمية مجهولة يزعم أهل البدع الأخذ بها، وجميعها يرفضها الشرع والعقل[2].

المصدر الثاني عشر: التلقي عن الأمم الضالة والفرق الهالكة:

إن هذا المصدر لا تكاد توجد فرقة افترقت عن الأمة المحمدية أو عن مذهب أهل السنة والجماعة، إلا واستقت من هذا المصدر، فهو مصدر أصيل لمعظم الفرق الضالة، حيث إنه بعد توسع الفتوحات الإسلامية ودخول الناس في دين الله أفواجاً من سائر الأديان والنحل، أدى ذلك إلى اختلاط المسلمين بغيرهم من أصحاب الديانات السابقة كاليهودية والنصرانية والمجوسية، ولعل أبرز مثل يصور هذا الأثر ما حصل على يد عبد الله بن سبأ اليهودي[3] من الفتن والبدع التي

---

(١) الصفدية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١/ ١٨٧ ـ ٢٤٧.

(٢) من الأمور المجهولة التي يزعم أهل البدع الأخذ منها الإلهام، الفراسة، الهواتف، وغيرها. انظر مدارج السالكين، طبعة دار الفكر، بيروت، ٣/ ٤٣١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٨٢، الفتاوى، ١٠/ ٤٧٣، ٤٧٤ ـ ٤٧٦، ٤٧٧.

(٣) عبد الله بن سبأ: رأس الطائفة السبئية من اليمن كان يهودياً ثم أظهر الإسلام، وأصله من اليمن، ثم رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، دخل دمشق فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر وجهر ببدعته. من معتقداته الباطلة القول برجعة النبي ﷺ، وإن علياً إله وإنه موجود في السحاب وإن الرعد صوته. انظر ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٦، لسان الميزان، ٣/ ٢٨٩، الأعلام، ٤/ ٢٢٠.

خاض الناس فيها وما زال أتباعه إلى الآن، فلا تكاد تظهر فرقة أو مذهب إلا ويأخذ من الأمم السابقة من قريب أو بعيد بطريق مباشر أو غير مباشر، وليس أدل على ذلك من أن أوائل الفرق التي ظهرت في الأمة الإسلامية كانت مقولاتها معتمدة على الأمم الهالكة، فأول الفرق التي ظهرت:

الخوارج، الشيعة، القدرية، المرجئة، الجهمية، لو حاولنا توضيح أثر هذا المصدر على هذه الفرق وأصولها لوجدناه واضحاً بيناً.

١ ـ الخوارج[1]:

تتلخص بدعها الأولى في:

١ ـ التكفير بالمعصية «الكبيرة» ولذلك كفروا علي بن أبي طالب[2] ومعاوية بن أبي سفيان[3].

٢ ـ الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم واستحلال قتالهم.

والمدقق في تاريخ اليهود يجد أن تلك الصفتين متأصلة فيهم حيث كانوا يحتقرون غيرهم وينظرون إليهم بعين الازدراء، مع القيام بقتلهم واستحلال دماء غيرهم، فأما الافتخار والاعتزاز بالنفس فلقد قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣] ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ [المائدة: ١٨] وأما القتل واستحلال الدماء فلقد قال تعالى

---

(١) راجع الحاشية رقم (٢) في الصفحة السابقة.

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو الحسن، أول الناس إسلاماً، ولد قبل البعثة بعشرة سنين، تربى في حجر الرسول ﷺ وزوّجه ابنته فاطمة رضي الله عنها، شهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وكان اللواء في يده في أكثرها، نسب الرافضة له مناقب موضوعة، كان الخليفة الرابع ودخل مع معاوية في خلاف وحروب قتل سنة ٤٠هـ. انظر الميزان، ١/ ٤٥٠، البداية والنهاية، ٧/ ٣٣٤، الإصابة، ٢/ ٥٠٧ ـ ٥١٠، التهذيب، ٢/ ١٧٦، مروج الذهب، ٢/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ولد قبل البعثة بخمس سنين، من كُتاب الوحي، كان فصيحاً حليماً وقوراً، ولاه عمر الشام بعد أخيه يزيد، وبقي على ذلك خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهم حتى آلت إليه الخلافة عام الجماعة، مات سنة ٦٠هـ. انظر الإصابة، ٣/ ٤١٢ ـ ٤١٤.

فيهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١].

وأما الخروج على غيرهم فقال تعالى فيهم: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ٨٥] وهذا هو موقف الخوارج[1] أخذوا بنصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، ولم يكتفوا بذلك بل حرفوا نصوص الوعيد عن معانيها فكانوا بذلك تابعين لهم كما قال تعالى: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة] إلا أن الفرق بين اليهود والخوارج أن اليهود يحرفون النصوص بعد أن يضبطوا المعنى ويفهموه، أما الخوارج فقد اشتبه الأمر عليهم، وهذا ما وضحه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[2].

٢ ـ الشيعة:

إن أهم أصولها الأولية تتركز في:

١ ـ القول بإمامة علي نصاً[3].

٢ ـ القول بعصمة علي وأئمة البيت.

٣ ـ القول برجعة علي رضي الله عنه.

٤ ـ بدعة القول بألوهية علي رضي الله عنه[4]، وعلمه علوم وأسرار الدين، ومن

---

(١) المعتزلة أيضاً أخذت بنصوص الوعيد وتركت نصوص الوعد.

(٢) مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه، ٧/١٦٦.

(٣) يقول الكشي وهو إمام من أئمة الشيعة: «ذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم ووالى علياً وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي مثل ذلك» أي دعوى كون علي وصي محمد عليه الصلاة والسلام اختراع يهودي. انظر تنقيح المقال في أحوال الرجال، عبد الله المامقاني، طهران، ٢/١٨٤.

(٤) من فرق الشيعة الذين قالوا بألوهية علي. السبئية، المغيرية، البيانية، الجناحية، المنصورية، الخطابية، والحلولية. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٣ ـ ٢٠٠، البرهان، ص٦٩ ـ ٨٥.

ثم تفضيله على غيره، ثم تبعها سب الصحابة أو بعضهم، والمتتبع لهذه الأصول يجد أن روافدها من الديانات السابقة والأمم الهالكة.

١ ـ فالقول بإمامة علي قد أُخذ من اليهود، فالشيعة تقول: لا تصلح الإمامة إلا في علي وأئمة البيت، واليهود يقولون: لا يصلح الملك إلا في آل داود[١].

٢ ـ وأما القول بعصمة علي وأئمة البيت قد كانت هذه النعرة موجودة أيضاً عند اليهود، حيث كانوا ينظرون إلى أنفسهم نظرة خاصة وأنهم شعب الله المختار الذي فضله الله على جميع المخلوقات، بل وصل الغلو بهم أن جعلوا عُزَيْزاً هو الإله، وأما المشابهة للنصارى في هذه المسألة، فالنصارى غلوا في عيسى حتى جعلوه إلهاً يعبد، والشعية غلت في علي حتى أعطته سمات الألوهية.

٣ ـ أما قول الشيعة برجعة علي فهو نفس قول اليهود: «لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيف من السماء»[٢] وأما الشيعة فقالت: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج الإمام[٣]. يقول ابن حزم: «سار هؤلاء الشيعة في سبيل اليهود القائلين إن إلياس عليه السلام، وفنخاس بن العازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم»[٤][٥].

وأما القول بألوهية علي وعلمه بأسرار الدين فهو نفسه قول النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت[٦]، وأما علم علي المزعوم فيزعمون ذلك عن طريق التناسخ

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٤.

(٢) جمهور الشيعة يقولون بأن المهدي المنتظر هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأنه لم يمت. انظر الفصل ٤/ ١٨١.

(٣) تفسير مجمع البيان، أبو علي الطبرسي، ط بيروت، ٤/ ٢٣٤، ٢٣٥، المقالات والفرق، سعد بن عبد الله الأشعري القمي، تعليق محمد جواد مشكور، طهران، ١٩٦٣م، ص٢، فرق الشيعة، الحسين بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٢٠٤هـ، ص٢.

(٤) الفصل، ٤/ ١٨٠.

(٥) إن الصوفية وكثير من الأشاعرة والماتريدية يقولون بحياة الأولياء.

(٦) مختصر التحفة الاثني عشرية، شاه عبد العزيز الإمام ولي الله أحمد عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ، ص١٠.

وهو انتقال الروح بعد الموت من بدن إلى آخر. وهذه النظرية كان يقول بها الهنود واليونان القدماء[1].

وأما الشيعة وبغضهم لصحابة رسول الله ﷺ، فهذا عينه ما كان يفعله اليهود مع حواريي عيسى عليه الصلاة والسلام، وأما حصرهم الملك والخلافة في علي وآل البيت فهي عقيدة من عقائد المجوس الذين يدينون بالملك والوراثة في آل البيت المالك[2]، والملوك عندهم مقدسون تجري فيهم الدماء الإلهية والملك عندهم بالوراثة[3]، وهذه الفكرة جعلتهم لا يعرفون معنى انتخاب الخليفة أو اختياره، فأخذ الشيعة منهم هذا الاعتقاد فرأوا أن أحق الناس بالخلافة علي، وأن انتقالها إلى غيره شذوذ عن القاعدة المقدسة، فحملوا المسؤولية جميع الصحابة وكفَّروا معظمهم.

القدرية:

كان قول القدرية مركباً من أمرين:

١ - إنكار علم الله السابق بالحوادث[4].

٢ - إن العبد هو الذي أوجد فعل نفسه.

---

(١) انظر المعجم الفلسفي، ص٥٥، التعريفات، ص٩٣.

(٢) يوضح علي سامي النشار هذا الاعتقاد فيقول: مما أكد الأمر عند المسلمين من أهل الفرس على انتقال الخلافة في علي وأبنائه، أن المسلمين عندما فتحوا الفرس تزوج الحسين بن علي رضي الله عنه ابنة يزدجرد أحد ملوك إيران، فولدت له علياً بن الحسين، فلذا رأى الفرس في أولادها من الحسين أنهم وارثون للملك القديم لكون الدم المقدس يجري في عروقهم. انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف ط٧، ١٩٧٨م، ٢/ ١١١.

(٣) فجر الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م، ص٢٢٧، وجاء دور المجوس والأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، الدكتور: عبد الله محمد الغريب، ١٤٠٢هـ، ص٥٧، ٥٨.

(٤) إن القدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدرة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهذا المذهب هو الذي تبنته القدرية وجعلته أصلاً من أصولها التي قام عليها كيان الاعتزال. انظر تأويل مختلف الحديث، ص٤، تاريخ الجهمية والمعتزلة، جمال الدين القاسمي، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٣١هـ، ص٥٤.

وأول من أظهر القول بالقدر هو معبد الجهني[1]، وقد أخذه عن رجل نصراني أسلم ثم رجع إلى نصرانيته مرة أخرى، قال الأوزاعي يرحمه الله: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن[2] كان نصرانياً فأسلم ثم تنصّر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان[3] من معبد»[4]. وقال الإمام مسلم[5] «وأول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني»[6].

ويظهر من هنا أن بدعة القدر أصلها وأساسها مأخوذ من النصرانية، وقد تطورت القدرية بعد ذلك وأصبحت تسمى بالمعتزلة وقالت بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد ـ العدل ـ المنزلة بين المنزلتين ـ الوعد والوعيد ـ الأمر بالمعروف والنهي عن لمنكر، وكان غيلان الدمشقي من أهم رؤساء المعتزلة وهو قد أخذ أقواله من معبد، ومعبد أخذها من سوسن النصراني، ولو دقق الناظر في أصول المعتزلة الخمسة لوجد المنبع لها الأمم السابقة، وليس أدل على ذلك من أن النظام وهو من أشهر شيوخ المعتزلة عاشر في شبابه قوماً من الثنوية[7]،

---

(١) معبد الجهني: بضم الجيم نسبة إلى جهينة، معبد بن عبد الله بن عكيم أو عويم وقيل عويمر، ضال مبتدع، هو أول من تكلم في القدر بطريقة بدعية، قد نهى الحسن البصري الناس عن مجالسته مات مقتولاً سنة ٨٠هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٤/ ١٤١، تهذيب التهذيب، ١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(٢) اختلف في اسم هذا النصراني فقيل سوسن وقيل سنوسويه، قيل سنهويه وقيل غير ذلك ولم أجد أحداً ترجم له. انظر الطبقات لابن سعد، دار صادر، بيروت، ٧/ ٢٦٤.

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي القبطي، اختلف في اسم أبيه، درس على الحسن بن محمد بن الحنفية في المدينة، قال الذهبي (ضال مسكين) كان مبشراً حقيقياً بمذهب العدل الذي صار من أصول المعتزلة فيما بعد، كان مالك قد نهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبد العزيز بعد أن استتابه، ناظره الأوزاعي وأفتى بقتله وقتل. انظر ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٢٨، الفهرست، ص١٣١، الأعلام، ٥/ ٣٢٠، لسان الميزان، ٤/ ٣٢٤.

(٤) رواه اللالكائي، ٤/ ٧٥٠ رقم ١٣٩٨، والآجري في الشريعة، ص٢٤٢، وابن بطة في الإنابة، ٢/ ٤١٤، ٤١٥.

(٥) مسلم: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري صاحب الصحيح إمام، محدث، فقيه، حافظ، عالم، مصنف، قال الحافظ أبو علي النيسابوري ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم، توفي ٢٦١هـ. انظر السير، ١٢/ ٢٥٧، التقريب، ص٣٣٥.

(٦) صحيح مسلم ١/ ١٥٣.

(٧) الثنوية: يقولون بقدم الأصليين، وإن النور والظلمة أزليان، ويزعمون أنه ثم إلهين وخالقين، خالق للخير والنور والضياء، وخالق للشر والظلمة والبلاء، يقولون إن الله لم=

والسمنية[1] والفلاسفة القائلين بتكافؤ الأدلة، ولم يكن ذلك معروفاً عند المسلمين.

٤ ـ المرجئة:

إن أصول العقائد المجمع عليها عند المرجئه هي[2]:

١ ـ الإيمان قول وتصديق، وذهب جمهورهم إلى أن الإيمان هو التصديق فقط، وأن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية.

٢ ـ لا يضر مع الإيمان معصية[2] كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

٣ ـ إنكار الأسماء والصفات.

٤ ـ القول بفناء الجنة والنار.

٥ ـ القول بخلق القرآن[2].

فالأصل الأول عندهم وهو تأخير العمل عن مسمى الإيمان جاء عن طريق غيلان الدمشقي[3]، حيث أنه كان يقول عن الإيمان: «إن الإيمان هو الاقرار باللسان وهو التصديق، وإن المعرفة بالله فعل الله تعالى وليست من الإيمان»[3].

= يخلق الظلمة والبلاء والهوام والسباع وهم أربع فرق: المانوية، الديصانية، المرقونية، المزدكية. انظر التنبيه والرد، ص١٠٦ ـ ١١٠، الفرق بين الفرق، ص٢٠١، ٢٠٢، التبصير في الدين، ص١٣٥، ١٣٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢١ ـ ١٢٣.

(١) السمنية: هم بعض فلاسفة الهند وهم يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات، يقولون بالتناسخ وقدم العالم وإبطال النظر والاستدلال، أنكروا المعاد والبعث بعد الموت. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٠٣، التبصير في الدين، ص١٤٩.

(٢) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٣.

(٣) هنا يظهر خطأ ابن سعد في قوله إن أول من تكلم في الإرجاء وكتب فيه هو الحسن بن محمد بن الحنفية المتوفي عام ٩٩هـ، والصحيح ما ذكره ابن حجر يرحمه الله بعد اطلاعه على كتاب الحسن فقال :المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيب أهل السنة المتعلق بالإيمان، حيث وضح أن ملخص الكتاب الأمر بتقوى الله مع الموعظة والوصية وموالاة أبي بكر وعمر، مع إرجاء من جاء بعدهما ونكل أمرهم إلى الله، ويظهر أيضاً خطأ الشهرستاني في قوله بأن أول من قال بالإرجاء جماعة منهم الحسن بن الحنفية وسعيد بن جبير، حيث إن سعيد بن جبير كان ممن يذم الإرجاء ويمقته حتى أنه ذكرت المرجئة له فقال: إنهم يهود أهل القبلة أو صابئة هذه الأمة لمشابهتهم اليهود حين قالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة. انظر تهذيب التهذيب، ٢/ ٣٢٠، ٣٢١، الطبقات، ٥/ ٣٢٨، الفتاوى، ٧/ ٣٩٤، ٣٩٥.

وكان غيلان شديد الارتباط بالنصارى. يقول ابن قتيبة[1] يرحمه الله: «إن غيلان الدمشقي أكبر داعية إلى القدر بعد معبد الجهني، كان قبطياً ولذا يدعونه غيلان القبطي، وفي ذلك إشارة إلى أصله المسيحي»[2] وكان من رؤوس فرقة المرجئة عبد الله بن كلاب[3] وكان نصرانياً. وكذلك بشر المريسي[4] والحسين بن محمد بن النجار[5]، فرؤوس فرقة المرجئة كانوا من اليهود والنصارى، فلذلك يظهر أثر الديانات الأخرى عليها، وأما الأصول الأخرى للمرجئة فهي نفسها أقوال

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري وقيل المروزي النحوي اللغوي، كان فاضلاً ثقة سكن بغداد وحدث بها عن إسحاق بن راهويه وجماعة من المحدثين، له عدة مؤلفات منها المعارف، أدب الكاتب، غريب القرآن، عيون الأخبار، مشكل القرآن. مات سنة ٢٧٦هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ٣٢ ـ ٤١، ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٠٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٣، وفيات الأعيان، ٣/ ٣٢ ـ ٤١.

(٢) المعارف لابن قتيبة، القاهرة، ١٣٠٠هـ ـ ١٨٨٢م، ص١٦٦ ـ ٢٠٧.

(٣) عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أحد المتكلمين في أيام المأمون، قيل إنه سمي ابن كلاب لأنه كان يخطف الذي يناظره، قيل إنه كان نصرانياً من أهل البصرة وزعم الإسلام، ويرجح الذهبي وابن تيمية عدم صدق هذا القول حيث أنه كان شديداً على المعتزلة يرد بدعهم ويدحض حججهم فاتهموه بذلك حتى يشككوا فيه وفي أقواله، كان يقول إنه ليس لله كلام مسموع وإن جبريل عليه السلام لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله، وإن الذي أنزل على الأنبياء حكاية كلام الله، له مؤلفات منها الصفات، خلق الأفعال، الرد على المعتزلة، توفي سنة٢٤١هـ. انظر لسان الميزان، ٣/ ٢٩٠، ٣٩١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٩، البرهان، ص٣٦، ٣٧، الفتاوى ١٢/ ١٦٥، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، الدكتور: عبد الرحمٰن بن صالح بن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ١/ ٤٣٨ ـ ٤٥٢.

(٤) بشر بن غياث أبو عبد الرحمٰن المريسي العدوي بالولاء، كان من أصحاب الرأي، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي، إلا أنه اشتغل بعلم الكلام، جد في القول بخلق القرآن وناظر عليه واحتج له ودعا إليه، حُكي عنه أقوال شنيعة، كفره أهل العلم بسببها، منها القول بخلق القرآن وتعطيل صفات الله ورده للأحاديث الثابتة، كان والده يهودياً صباغاً بالكوفة هلك سنة ٢١٨هـ. انظر تاريخ بغداد، ٧/ ٥٦ ـ ٦٧، الميزان، ١/ ٣٢٢، الأعلام، ٢/ ٢٧، ٢٨.

(٥) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، أبو عبد الله رأس الفرقة النجارية من أهل قم، له مناظرات مع النظام، وهو من متكلمة الجبرية، له كتب منها العدل في الكلام، المخلوق، إثبات الرسل، الإرجاء وغيرها. انظر الأعلام، ٢/ ٢٧٦، الفرق بين الفرق، ص١٥٥ ـ ١٥٨.

الجهم[1] بن صفوان، وقد تبناها الجهم من الجعد بن درهم[2]، والجعد تبنى هذه الأقوال من اليهود[3] والمجوس.

٥ ـ الجهمية:

إن أهم أصول الجهمية:

١ ـ تبني الجهم آراء الجعد بن درهم والتي هي نفي صفات الله عز وجل، والقول بخلق القرآن ثم زاد عليها بدعاً أخرى[4].

٢ ـ القول بالجبر[5] حيث زعم أن الإنسان لا يقدر علي شيء ولا يوصف بالاستطاعة وإنما هو مجبور على أفعاله.

---

(١) الجهم: هو أبو محرز الراسبي رأس الضلالة ورأس الجهمية الكاتب، المتكلم، نشأ بالكوفة وكان رجلاً فصيحاً ولم يكن له نفاذ في العلم، فاتصل ببعض الزنادقة فبلغوا به إلى أن أنكر صفات الله، لأن الله فيما زعموا له لا ينبغي أن يوصف بصفات يوصف بها خلقه، ثم ذهب إلى أن الإنسان مجبور على أفعاله، وقد قتله سلم بن الأحوز سنة ١٢٨هـ. انظر السير، ٦/ ٢٦، الأعلام، ٢/ ١٤١.

(٢) الجعد بن درهم من الموالي أصله من خراسان، مبتدع، له أخبار في الزندقة، أخذ عنه مروان بن محمد، لما ولي الجزيرة أيام هشام بن عبد الملك ونسب إليه، هو أول من قال بخلق القرآن وأنكر أن يكون الله قد تكلم به على الحقيقة، وأنكر أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلاً، قتله خالد بن عبد الله القسري يوم النحر سنة ١٢٤هـ. انظر السير، ٥/ ٤٣٣، الميزان، ١/ ٣٩٩، البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠، لسان الميزان، ٢/ ١٠٥.

(٣) روى ابن كثير عن ابن عساكر أن الجعد أخذ مقالته عن بيان بن سمعان وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم زوج ابنته، وأخذها لبيد بن أعصم الذي سحر رسول الله ﷺ عن يهودي باليمن، وأخذ من الجعد الجهم بن صفوان، وذكر شيخ الإسلام هذه الرواية أيضاً. انظر البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠، الفتوى الحموية الكبرى، ص٢٤١.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي ١/ ٣٠، ٣١، الفتاوى، ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٥) الجبر: بفتح الجيم وسكون الباء فمعناه إسناد ما يفعله الشخص من أعمال إلى الله عز وجل، وأن العبد لا قدره له البتة على الفعل وإنما هو مجبور على فعلته وحركته في الفعل بمثابة حركة النباتات والحيوانات والجمادات، ولفظ الجبر ليس له أصل في الكتاب والسنة ولذلك كره السلف أن يقال جبر أو أن يقال لا جبر، يقول الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة فأهاب أن أقول ذلك ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل فهذا يعرف في القرآن والحديث. انظر شرح اعتقاد أهل السنة، ٢/ ٧٠٠، شرح الطحاوية ط المكتب الإسلامي، ص٥٢٢.

٣ ـ القول بأن الإيمان هو المعرفة حيث زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط.

٤ ـ القول بفناء الجنة والنار حيث زعم أنهما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما، إذا لا يتصور على حسب زعمه حركات لا تتناهى.

٥ ـ القول بأن علم الله حادث، حيث زعم أنه لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه[١].

فنفي الصفات قد أخذها الجهم من الجعد ومن الفلاسفة، والسمنية، وذلك أن الجهم كان فصيح اللسان ولم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم فكلم السمنية، فقالوا له: صف لنا ربك عز وجل الذي تعبده، فدخل البيت ولم يخرج ثم خرج إليهم بعد أيام فقال: هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو منه شيء، وروى الإمام أحمد يرحمه الله مناظرة وقعت بين الجهم والسمنية في إثبات الله عز وجل انتهى فيها الجهم إلى أن شبه الله فيها بالروح التي لا ترى ولا تحس ولا تسمع[٢].

ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الجعد بن درهم قيل أنه من أهل حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة.. فكان الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك وعلماؤهم هم الفلاسفة... ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: إنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها... فيكون الجعد قد أخذها من الصابئة والفلاسفة»[٣] وكان الجهم قد أخذ بمعتقدات الجعد.

وأما القول بالجبر فقد قاله المشركون من العرب قبله، قال تعالى: ﴿وَقَالَ

---

(١) على الرغم من أقوال الجهم الشنيعة التي كفر السلف من يقول بها فإن جمال الدين القاسمي يحاول الدفاع عنه بقوله: إن جهماً كان من أحرص الناس على إقامة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن قتله إنما كان لأمر سياسي وذلك لخروجه في وجه بني أمية ولم يكن قتله لأمر ديني يوجب ذلك. وهذا غير صحيح ومجرد زعم منه. انظر تاريخ الجهمية والمعتزلة، الشيخ جمال الدين القاسمي، ص١٤ ـ ١٨.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٤٤، ٤٥.

(٣) الفتاوى، ٥/٢١، ٢٢، الملل والنحل، ٢/١١١.

﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل] فيخبر الله تعالى عن اغترار المشركين بما هم فيه من الإشراك محتجين بالقدر، فمضمون كلامهم أنه لو كان تعالى كارهاً لما فعلنا لأنكره علينا بالعقوبة ولما مكننا منه[1].

وأما القول بأن الإيمان هو المعرفة فقد قالت بهذا القول المرجئة قبله، والمرجئة قد أخذت أقوالها من النصارى واليهود.

وأما القول بفناء الجنة والنار فمصدره الإسماعيلية[2] والباطنية وأهل الكلام واليهود. يقول ابن أبي[3] العز يرحمه الله عن الجهم بن صفوان: «وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة وليس له سلفاً قط لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين ولا من أهل السنة... وهذا قاله لأصله الفاسد الذي اعتقده وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، وهو عمدة أهل الكلام المذموم»[4]، وأهل الكلام المذموم عامتهم لا يرون قطعية شيء من دلالة الكتاب والسنة بل دلالتها كلها عندهم ظنية، فالمتكلمون قد أخذوا

---

(١) تفسير القرآن العظيم، دار السلام، دار الفيحاء، الرياض، دمشق، ٢/٦٢٦.

(٢) الإسماعيلية: هم المنسوبون إلى محمد بن إسماعيل وهو ابن جعفر الصادق، يقولون بالتفسير الباطني، وإن الله عز وجل اختص بالعلم علي بن أبي طالب، ويقولون بكفر من خالف علياً، ويقولون بإمامة الاثني عشر، ويصلون الخمس ويظهرون التنسك والتأله والتهجد والورع ولهم سجدات وصفرة في الوجوه وعمش في العيون من طول البكاء وتأوه على المقتول بكربلاء الحسين بن علي ورهطه رضي الله عنهم ويدفعون زكواتهم وصدقاتهم إلى أئمتهم، ويعتقدون بالعدل والتوحيد والوعيد وإحباط الحسنات من السيئات. انظر الفرق بين الفرق، ص٤٢، الملل والنحل، ١/١٩١، مقالات الإسلاميين، ١/١٠٠، ١٠١، البرهان، ص٨١ ـ ٨٥.

(٣) محمد بن علي بن أبي العز الحنفي ولد سنة ٧٣١هـ وكان عالماً زاهداً، وقد ولي القضاء بدمشق ومصر، اشتغل بالعلوم، وكان ماهراً في دروسه وفتاويه، استفاد من ابن تيمية كثيراً وكان ينقل عنه دون التصريح باسمه حتى تعم الفائدة، فلم يكن متعصباً لمذهبه فقط بل يأخذ الحق حيث يكون، توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر الدرر الكامنة، ٣/١٩٣، شذرات الذهب، ٦/٣٢٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص٤٢٠.

علومهم ومصطلحاتهم من الفلاسفة والمناطقة[1] الذين يرجعون في أصولهم إلى المجوس والنصارى واليهود.

وأما القول بأن علم الله حادث فقد اقتبسه الجهم من معبد، ومعبد أخذه من سوسن النصراني، فدل ذلك على مدى تأثر كبار الفرق وأخذهم من الأمم الهالكة، فما بالك بمن جاء بعدها؟.



(١) عرف ابن سينا المنطق بقوله الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً، والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً، هذا باعتبار الرسم، وعرفه أيضاً أنه الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله، هذا باعتبار فائدته وثمرته، فانظر إلى مدى ثقتهم بالمنطق وجعله الآلة العاصمة من الخطأ. انظر النجاة، لابن سينا، تقديم: محي الدين صبري الكردي، مطبعة السعادة، مصر، ط ٢، ١٣٥٧هـ - ١٩٢٨م ص٣.

المبحث الثالث

موقف الفرق الآتية من المصادر الأساسية

الخوارج - الشيعة - القدرية - المرجئة - الجهمية

أولاً: الخوارج:

موقف الخوارج من القرآن الكريم:

إن الخوارج يعظمون القرآن ويطلبون إتباعه ويقولون بحجيته، ولكن عند التحقيق تجدهم لا يطبقون ما فيه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه، لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة»[1] فهم قد أقروا بالقرآن وحجيته ولم يفهموه على حقيقته وفق ما فهمه السلف الصالح ومن هنا جاء ضلالهم في إتباعهم للقرآن، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «صاروا يتبعون المتشابه من القرآن فيتأولونه على غير معرفة بمعناه ولا رسوخ في العلم ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن»[1] فيتضح أن موقفهم عدم الاحتجاج الصحيح به وهذا مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[2] فوضح الحديث أنهم يقرؤون القرآن ولكن لا يطبقون ما فيه.

موقف الخوارج من السنة:

إن الخوارج كفروا بعض الصحابة رضي الله عنهم بسبب التحكيم، وكفروا

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٠٨، رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الرسائل الكبرى، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ، ١/١٥٦،

(٢) سبق تخريجه في صفحة رقم/ ١٢٤.

مرتكب الكبيرة من المسلمين، وكفروا كل من خالفهم ولم ينضم لمعسكرهم على اختلاف بينهم في درجة الكفر (كفر شرك أو كفر نعمة)، وزعموا أن دار مخالفيهم دار كفر يجوز فيها قتل الأطفال والنساء، فالصحابة في زعمهم قد وقعوا في الشرك بعد الاشتراك في الفتنة، فلذا لا يصح أخذ علم الدين عنهم وبذلك ردوا الأحاديث التي رويت عن جمهور الصحابة لقبولهم التحكيم أو الرضى به، أو اتباع أئمة الجور على حسب زعمهم، وبذلك فقد الصحابة عدالتهم وثقتهم في نقل علم الدين عندهم[1]. فلم تكن السنة عندهم مصدراً معتمداً يُحتج به.

موقف الخوارج من الإجماع[1]:

إن الخوارج يعتبرون إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفتنة، وأما ما بعدها فقالوا: الحجة في إجماع طائفتهم لا غير، لأن العبرة بقول المؤمنين ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم.

ثانياً: الشيعة[2]:

موقف الشيعة من القرآن الكريم:

من المعروف عند الشيعة القول بتحريف القرآن بالزيادة فيه والنقصان، ولذلك لم يعتبروه حجة، والشواهد على ذلك من مصنفاتهم الموثوقة، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الكافي منسوباً إلى جعفر الصادق[3] أنه قال: «إن عندنا لمصحف فاطمة[4] عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة، مصحف فاطمة فيه مثل

---

(١) التنبيه والرد، ص٦٢ ـ ٩٧، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٨، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٦٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ ـ ٥٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ص٢١ ـ ٤٢، البرهان، ٢٠ ـ ٣٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٢٢ ـ ٤٦.

(٢) إن الشيعة يحاولون نفي قولهم بالتحريف في القرآن، وهذا من باب التقية التي هي أصل من أصولهم.

(٣) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بجعفر الصادق، ولد سنة ٨٣هـ، ورأى بعض الصحابة رضي الله عنهم، وقد زعمت الرافضة أنه أحد أئمتهم الاثني عشر وتكلموا على لسانه بالقبيح بما يوافق نحلتهم، وكان هو يمقتهم ويفضح أسرارهم توفي سنة ١٤٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ٦/ ٥٥٥، ٢٧٠، وفيات الأعيان، ١/ ٣٢٧، ٣٢٨، شذرات الذهب، ١/ ٢٢٠، الجرح والتعديل، ٢/ ٤١٧، الأعلام، ٢/ ١٢٦.

(٤) فاطمة الزهراء: بنت إمام المتقين رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن=

قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»[1] فهم يزعمون أن القرآن لم يجمع كما أنزل إلا عن طريق أئمتهم.

روي عن عن جابر[2] أنه قال: «سمعت أبا جعفر الباقر[3] عليه السلام يقول: «ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وخفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده»[4] فلذا لا يعتبر القرآن عند الشيعة مرجعاً يُعتمد عليه.

موقف الشيعة من السنة:

إن موقف الشيعة من السنة يرتبط بموقفهم من الصحابة بعد مبايعتهم للخليفة الأول رضي الله عنهم، إذ أن الشيعة تعتقد أن الله ختم النبوة بمحمد عليه الصلاة والسلام ورد أمر الأمة إلى الأئمة من أهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، وتفويض أمر الخلق إلى الأئمة إلى يوم القيامة، فلذلك عندما بايع الصحابة الخليفة

= هاشم ﷺ، أصغر بنات النبي ﷺ، كان مولدها قبل البعثة بقليل، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه سنة ثنتين من الهجرة فولدت له الحسن والحسين رضي الله عنهما، كانت أحب بنات الرسول عليه الصلاة والسلام له، توفيت سنة ١١من الهجرة. انظر الإصابة، ٤/ ٣٧٧ ـ ٣٨٠، أسد الغابة، ٤/ ٢٠ ـ ٤٢.

(١) رواه الكليني في الكافي، شرح محمد صالح المازنداني، تعليق: أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٤هـ ـ ٥/ ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

(٢) جابر: هو جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي، أبو عبد الله الكوفي من الرافضة، من أكذب الناس، كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول إن علياً يرجع إلى الدنيا، من الرواة المشهورين عند الشيعة، وهم مختلفون في توثيقه، تركه المحدثون من أهل السنة والجماعة لكذبه. انظر تقريب التهذيب، ص١٣٧، الجرح والتعديل، ٢/ ٤٩٧، ٤٩٨، الكاشف في من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ١/ ١٢٢.

(٣) أبو جعفر: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي، المعروف بالباقر ولد سنة ٥٧هـ في حياة عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما، روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام مرسلاً، والباقر من أئمة الشيعة الاثنى عشر وهو منهم براء، سُمي بالباقر، من بقر العلم أي شقه فعرف أصله وخفاياه، تعده الإمامية الإمام الخامس من أئمة الشيعة الاثني عشر، مات سنة ١١٤هـ. انظر السير، ٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٩، شذرات الذهب، ١/ ١٤٩، الجرح والتعديل، ٨/ ٢٦، البداية والنهاية، ١٩/ ٣٢١ ـ ٣٢٤.

(٤) الكافي: ٥/ ٣٦٠.

الأول نظرت الشيعة إليهم بالازدراء ووسمتهم بالكفر[1]، فكانت النتيجة هو فقد الثقة في نقلهم[2] وعدم أخذ السنة عن طرقهم.

الإجماع عند الشيعة:

إن الشيعة لا تعتبر بإجماع الأمة إلا إذا كان موافقاً لقول أئمتهم، فالعبرة لقول أئمتهم، أو إمامهم وذلك ما جاء على ألسنة الشيعة أنفسهم حيث يقول سيد مرتضى[3] موضحاً السبب في حجية الإجماع[4]: «لأنا نعلل كون الإجماع حجة بأن العلة فيه اشتماله على قول معصوم قد علم الله سبحانه أنه لا يفعل القبيح وأنه لو انفرد لكان قوله الحجة، وإنما نعني بأن قول الجماعة التي فيها قوله وموافق لها حجة لأجل قوله، لا لشيء يرجع إلى الاجتماع معهم ولا يتعلق بهم»[5]، وبذلك يتضح موقفهم من الإجماع، فهم ينفونه ولا يثبتونه، وأما إذا وافقوا عليه فموافقتهم تكون للإمام وعصمته لا لمجرد إجماع المسلمين.

---

(١) تزعم الجارودية من فرق الشيعة على أن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على كون علي بعده إماماً، ولكن الصحابة نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا، وأما الكاملية منهم فزعمت أنهم كفروا بتركهم بيعة علي وكفر علي بتركه قتالهم، فانظر إلى التناقض عندهم. انظر الملل والنحل، ١/ ٢ ـ ٢١، التنبيه والرد، ص٣٥، الفرق بين الفرق، ص٢٢ ـ ٣٦، ٣٧، التبصير في الدين، ص٢٧، ٢٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٤٥٣، البرهان، ص٦٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٣.

(٢) المعتدلون من الشيعة يقبلون السنة إذا جاءت عن طريق من شايع علياً إذا عاضدها أقوال أئمتهم. يقول النعمان بن منصور: «إن الذي يجب قبوله وتعلمه ونقله من العلم ما جاء عن الأئمة من آل محمد ﷺ لا ما يؤخذ من المنسوبين إلى العلم من العامة والمحدثين والمبتدعين» انظر دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليهم أفضل السلام، نعمان بن محمد المعروف بابن حيون، دار المعارف، القاهرة، ١/ ٨٤.

(٣) سيد مرتضى علم الهدى: هو علي بن الحسين الموسوي من أئمة الرافضة، يلقب بعدة ألقاب: المرتضى، ذو المجدين، ولد سنة ٣٥٥هـ، وكان يأخذ بمذهب المعتزلة، له عدة مصنفات منها الشافي في الإمامة، الانتصار، المسائل،انظر الأعلام، ٤/٢٧٨، ٢٧٩، وفيات الأعيان، ٣/ ٣١٣ ـ ٣١٧، لسان الميزان، ٤/ ٢٢٣، ٢٢٥، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٤.

(٤) أوائل المقالات، ص١٥٣.

(٥) الذريعة إلى أصول الشريعة، سيد مرتضى، تحقيق الدكتور: أبو القاسم كرجي، طهران، ١٣٤٦هـ، ٢/ ٦٠٥.

ثالثاً: القدرية «المعتزلة»:

موقف القدرية من القرآن الكريم:

إن القرآن عند القدرية من جملة الدلائل، ولكنهم يروون الحكم القاطع والدلالة الصحيحة في العقل لأنه هو الذي يوصل إلى برد اليقين والنتائج الصحيحة على حد زعمهم، يقول الجاحظ[1]: «وما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل»[2] ولهذا عندهم[3] أنواع الدلالات أربع: حجة العقل ـ الكتاب ـ السنة ـ الإجماع، فالقدرية يقدمون العقل على القرآن والسنة، وهذا دليل على قناعتهم بأن الاعتماد على العقل أقوى وأولى من الاعتماد على الشرع الذي لا تفيد نصوصه عندهم يقيناً ولا علماً جازماً، فهم يمجدون العقل ويعتقدون إنما توصل الناس إلى معرفة الله وإدراك حكمته بالعقل حتى أن إبراهيم النظام يقول: «وإن جهة حجة العقل قد تنسخ الأخبار»[4] فحمَّلوا العقل معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع، ومن هنا يظهر مدى مكانة القرآن عندهم، فإذا كان العقل هو المصدر المؤله فماذا يعني عندهم القرآن إذن؟ إلا الظن وعدم اليقين.

موقف القدرية من السنة:

إن النسة النبوية عند المعتزلة أحد الأدلة الشرعية على أن تكون خاضعة للعقل، فهو الذي يستحسن ما يراه حسناً ويستقبح ما يراه قبيحاً[5]، والمعروف

---

(١) الجاحظ عمرو بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ البصري المعتزلي، متبحر ذو فنون عديدة، كان بحراً في علمه، عاش على ما يزيد على تسعين سنة، أخذ عن القاضي أبي يوسف، كان ماجناً قليل الدين وقد اغتر أتباعه بحسن بيانه ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله من تسميتهم إياه إنساناً، له مصنفات منها: حيل اللصوص، غش الصناعات، النواميس، الفتيا، توفي سنة ٢٥٥هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ١٤٠ ـ ١٤٤، السير، ١١/ ٥٢٦ ـ ٥٣٠، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٤٧، لسان الميزان، ٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧.

(٢) رسالة التربيع والتدوير، الجاحظ، تحقيق: شارل بلات، دمشق ص١٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق الدكتور، عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص٨٨.

(٤) تأويل مختلف الحديث، بيروت، ١٩٩٣م، ص٤٣.

(٥) الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٠، ٤١، البرهان، ص٥٥، ٥٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٦، ٥٧.

عنهم إنكارهم لكثير من مرويات الصحابة والتابعين لاعتقادهم بفسق بعضهم، بل يتشدّد بعضهم ويجوِّز احتمال الكذب في السنة بنوعيها المتواتر والآحاد، وعلى ذلك لا يصح العمل بموجبها ولا القيام بمقتضاها. يقول النظام «والخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها يجوز أن يقع كذباً»[1] فإذا جاز الكذب عندهم في الخبر المتواتر، فجوازه في الأحاد أولى عندهم، إلا أن معظم القدرية ترد خبر الآحاد دون المتواتر إلا إذا عارض قواعدهم وأصولهم يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والمعتزلة أيضاً تفسق من الصحابة والتابعين طوائف وتطعن في كثير منهم، وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم»[2].

موقف القدرية من الإجماع:

إن المعتزلة بجميع فرقها ترد الإجماع، وأما ما روي عنهم بقبوله فهو من باب التمويه[3] والتضليل، فالقاضي عبد الجبار[4] يقر بحجة الإجماع، ولكن الإجماع عنده بخلاف إجماع أهل السنة والجماعة وهو ما أجمعت عليه الأمة، بل الإجماع عنده لا يرتبط بالعدد بقدر ما يرتبط بطاعة الله، فهو عنده ينطبق حتى على الفرد الواحد[5]، مع أن الحقيقة الواضحة التي لا تحتاج إلى دليل أن الواحد لا يمكن أن يكون إجماعاً، فالإجماع عنده والحجة تكون بقول الإمام المعصوم عنده ولا بد أن يكون من المعتزلة أنفسهم، فهنا يظهر تداخل الشيعة والمعتزلة مع بعضها البعض، فإن موقف المعتزلة من الإجماع في غاية الوضوح حيث إن النظام كان أول من رد الإجماع في الأمة، وجوّز إجماع الأمة في جميع الأعصار على

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٠٣، ١٠٤، الملل والنحل، ١/ ٦٧، ٧٢، ٧٤.

(٢) الفتاوى، ٤/ ١٥٤.

(٣) فضائل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص٦٨٦.

(٤) هو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد آبادي، تلقبه المعتزلة قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على سواه، كان شافعياً على مذهب الأشاعرة ثم تحول إلى الاعتزال، له مؤلفات تشكل أهمية كبرى في الفكر الاعتزالي منها: تثبت دلائل النبوة، العمد، المغني، تنزيه القرآن عن المطاعن، شرح الأصول الخمسة. انظر تاريخ بغداد، ١١/ ١١٣ ـ ١١٥، ميزان الاعتدال، ٢/ ٩١، طبقات الشافعية ٣/ ٢١٩، ٢٢٠، معجم المؤلفين، ٥/ ٧٨، لسان الميزان، ٣/ ٣٨٦ ـ ٤١٣.

(٥) فضل الاعتزال ص١٨٦، ويقصد بطاعة الله أنفسهم فقط.

الخطأ، وفي الواقع هو الذي وقع في الخطأ وليس إجماع المسلمين، فقد خالف إجماع الأمة في كثير من الأمور[1].

رابعاً: المرجئة:

موقف المرجئة من القرآن الكريم:

إن المرجئة تقدم العقل على النص؛ فعندهم العقل أساس لمعرفة العقيدة[2]، فهو يعولون على معقولاتهم ويعرضون عن نصوص الكتاب والسنة، أو يجعلونها تابعة خاضعة لما ظنوه معقولاً، وجعلوا العقل أساس المنهج وقاعدته التي ينطلق منها، وذلك دفعهم إلى أن يعدوا العقل أساساً لفهم النصوص الشرعية ففسروها على حسب ما يفهمه العقل، وحكموه في كل شيء، فعندما يجدون من الأدلة ما يعارض معقولاتهم يجعلون العقل هو الفيصل فيها، فيؤولون النصوص التي لا تتفق مع ما يتوصلون إليه بآرائهم وعقولهم حتى صار التأويل طريقاً ومنهجاً لهم. يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وإن المتكلمين يعتنقون الآراء التي يذهبون إليها بعقولهم ثم ينظرون في كتاب الله، فإذا وجدوه ينقض ما قاسوا ويبطل ما أسسوا، طلبوا له التأويلات المستكرهة والمخارج البعيدة، وجعلوه عويصاً وألغازاً، وإن كانوا لم يقدروا من تلك الحيل على ما يصح في النظر ولا في اللغة[3].

موقف المرجئة من السنة:

يرون أن الخبر المتواتر يفيد العلم واليقين، أما الأحاديث الأحادية فإنها ظنية لا تُرفع إلى درجة اليقين[4]، وفي الحقيقة إن موقفهم حتى مع الأحاديث المتواترة ليس ثابتاً، فعندهم وجوب عدم معارضة النص للعقل فلو صدف وخالف النص العقل أو الأصول المؤسسة عندهم فعند ذلك يلجؤون إلى التأويل ولي النصوص حتى يصلون إلى ما يريدون.

---

(١) انظر تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٨، ١٩.

(٢) تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، الدكتور: عاطف العراقي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م، ص٣٨.

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٥.

(٤) الصواعق المرسلة، ٣/١٠٣٦، ١٠٣٧.

موقف المرجئة من الإجماع:

إن المرجئة توافق على الإجماع بشرط ألا يتناقض ذلك مع أصولها وأسسها[1].

خامساً: الجهمية:

موقف الجهمية من القرآن الكريم:

إن موقف الجهمية هو نفس موقف المرجئة من تقديم العقل على النقل، وجعل العقل هو الأساس والمعتمد، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وتزعم الجهمية ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستوٍ على العرش»[2].

موقف الجهمية من السنة:

إن المتواتر يفيد اليقين، أما الأحاديث الأحادية فهي ظنية لا تفيد العلم مطلقاً، وموقفهم يتضح فيه التناقض حيث يردون حتى المتواتر، إذا لم يوافق قواعدهم[3].

موقف الجهمية من الإجماع:

إن كثيراً من أهل السنة والجماعة قد أجمعوا على تكفير المعطلة الجهمية وبذلك يستحيل أن تأخذ الجهمية بإجماع المسلمين[4].



---

(١) الصواعق المرسلة ٣/١٠٣٦ ـ ١٠١٧.

(٢) قاعدة في المعجزات والكرامات ضمن مجموعة الرسائل والمسائل ص١٨، ١٩.

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، محمد الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد بن حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٧هـ، ص٤٤١.

(٤) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية، عدة رسائل، تحقيق: عبد العزيز عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

الفصل الثاني

منهج الاستدلال وبيان خلل أهل الأهواء والبدع

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

المبحث الأول

منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

إن المنهج الحق هو منهج أهل السنة والجماعة لكونه يقوم على أسس وقواعد متينة، ومن تلك الأسس والقواعد:

الأساس الأول: تحكيم الكتاب والسنة الصحيحة.

إنّ منهج أهل السنة والجماعة يقوم على تحكيم الكتاب والسنة الصحيحة في كل قضية من قضايا العقيدة، والاعتصام بهما، وحصر التلقي في أحكام الدين فيهما، وأن لا يردا ولا يعارضا بشيء من التأويل أو القياس أو الرأي أو العقل[1]، متمسكين بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء]. فالرد إلى الله أي إلى كتابه، والردّ إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ما دام حياً، فإذا مات فإلى سنته، فمن لم ير هذا اختل إيمانه لقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، لذا فإن السلف لا ينفكون عن قول الرسول عليه الصلاة والسلام «فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة»[2] فهم رضوان الله عليهم يتبعون ولا يبتدعون، فكانوا من الناجين من الضلالات والخرافات لاعتمادهم على مصادر الوحي اليقيني لا على الهوى، والظن، والتأويل، أو القياس والعقل، فهم يحتجون بالقرآن والسنة ولا يفرقون بينهما خلافاً لأهل البدع.

---

(١) الفتاوى، ٣/١٥٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ١٣/٢٣، ٢٩، ٦/٦٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٦/٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٥.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ١/٢١٧، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/٧٣، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ٥/٢٤٩ ـ ٤٥١.

الأساس الثاني: وجوب الرجوع عند الاختلاف والتنازع إلى الكتاب والسنة:

إن أهل السنة والجماعة يراعون قواعد الاستدلال فيوفقون بين المتشابه[1] والمحكم، والوعد والوعيد، والنفي والإثبات، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والمتواتر[2] والآحاد[3]، فكلاهما يفيد اليقين عندهم، فالسلف يجمعون بين أطراف الأدلة بأن يرجعوا إلى القرآن كله وإلى السنة كلها قبل تقرير أي حكم أو مسألة، لذا نراهم سالمين من الوقوع[4] في الخطأ والزلل، بخلاف باقي الفرق الذين يأخذون ببعض النصوص ويتركون البعض الآخر، فمثلاً نصوص الوعد والوعيد قد جمع السلف بينها، بينما نجد الخوارج والعتزلة أخذوا بنصوص الوعيد وتركوا الوعد فكفّروا مرتكب الكبيرة وأخرجوه من الإيمان، والمرجئة أخذت بالوعد وتركت الوعيد فجعلت الفساق والأولياء في درجة واحدة، والجهمية عندما أخذت بنصوص النفي عطلت الباري عن الأسماء والصفات، والمشبهة عندهما أخذت بنصوص الإثبات وأهملت النفي جعلت الخالق كالمخلوق، وهكذا تجد هذا الداء عند جميع الفرق والمذاهب المخالفة لمنهج السلف القويم.

الأساس الثالث: الاعتماد على تفسير النصوص بالمأثور:

إن أهل السنة والجماعة يعتمدون على تفسير القرآن والسنة بالمأثور من أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأقوال الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، لأنهم عاشروا التنزيل وفهموه، وعنهم أخذ التابعون بإحسان، فهم يسيرون على هذا

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص٥١٥، ٥١٦، التمهيد لابن عبد البر، ٧/١٣٨.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، اختصار الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ٢/٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) إن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين إذا جُزم بصدقه جزماً لا يبقى معه شك. انظر مختصر الصواعق المرسلة، ٢/٣٥٩، ٣٦٠.

(٤) الحجة في بيان المحجة، الأصبهاني، تحقيق الدكتور: محمد ربيع المدخلي، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ٢/٧١، الإيمان، لابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص٢١٠ ـ ٢١٨، الفتاوى، ٨/٢٧٠، ٢٧١، ١١/٦٤٦ ـ ٦٤٩، مدارج السالكين، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١/٣٩٢ ـ ٣٩٤.

النهج القويم ويبتعدون عن الضلال المبين، لعلمهم أن محمداً ﷺ تركهم عى المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك[1]، والمحجة البيضاء تتضح بتفسير القرآن بالقرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان كما شهد لهم الله عز وجل والرسول عليه الصلاة والسلام، فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم إن بعدهم قوماً يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن»[2] فوضح الحديث أفضلية السابقين عن اللاحقين والمتقدمين عن المتأخرين، فلذلك عض السلف بالنواجذ على أقوالهم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «مذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف.. فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ﷺ ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة»[3].

الأساس الرابع: عدم استخدام قياس الشاهد على الغائب:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون بالغيب ويستسلمون له[4] حتى يتمثل فيهم التقى والهدى الذي وصف الله به عباده المؤمنين بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة] فالغيب[5] من خصائصه لا يعلمه إلا الله فهو له سبحانه وتعالى، فلذا كان البحث عنه عند غيره نوع من العبث وتضييع للوقت، ومدُعيه لا

(١) السنة لابن أبي عاصم. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١/٢٦، وقال الألباني: حديث صحيح.

(٢) البخاري كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، ٥/١٩٧، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم، ١٦/٨٤، ٨٥.

(٣) منهاج السنة، طبعة بولاق، ١/٢٥٦.

(٤) المدخل لدراسة العقيدة، البريكان، ص٤٩.

(٥) لا يعني ذلك أن قضايا العقيدة كلها غيبية أو غيب لا تدركه الحواس والعقول، حيث إن الغيب أنواع: مقيد ونسبي، ومطلق، فالمقيد: هو ما أذن الله كوناً وقدراً بكشفه سواء لعموم الناس أو لبعضهم، أما الغيب النسبي: هو ما كان غيبياً بالنسبة لبعض الناس دون غيرهم، وأما الغيب المطلق: هو ما لا يسع أحد العلم به لانقطاع أسباب العلم به، وهو لله سبحانه وتعالى. انظر المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٥٥.

شك في كذبه، واعتقاد علم الغيب[1] لغير الله كفر مخرج عن ملة الإسلام، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩] يقول الشاطبي يرحمه الله: «إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب»[2]، أما أهل البدع فيقيسون الغائب على الشاهد مع أن القاعدة الشرعية أن الله له المثل الأعلى من كل شيء فلا يقاس بغيره ولا يقاس به غيره»[3].

وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فوقعوا في الأخطاء الجسيمة حيث قالوا في الصفات بمقاييس عقلية، ومن ذلك قولهم: «إن الجسم لا يخلو من الأعراض[4] التي هي الصفات وإن ما لا يخلو من الصفات فهو محدث، لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة ولأجلها التزم جهم التعطيل وفناء الجنة والنار، ومن ذلك قولهم إن اليد والعين والوجه[5] جوارح وأعضاء، والله منزه عن الأعضاء والجوارح، وعليه فليس لله يد ولا عين ولا وجه، فردوا ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ بالأقيسة العقلية[6]، فلذا كان منهج السلف عدم استخدام الأقيسة العقلية في العقيدة[7]. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب

---

(١) من هنا يُعلم كذب الكهنة والعرافين والرمالين وغيرهم من يدعي علم بعض المغيبات، وأما ما يقع موافقاً للقدر من أخبارهم فهو ما استُرق من السمع من السماء، لا لأنهم يعلمون الغيب.

(٢) الاعتصام، ٢/ ٣١٨.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ٢٩.

(٤) الأعراض: جمع عرض ومعناه لغة: الظهور والبروز، قال الجوهري عرض له أمر كذا يعرض: أي ظهر، وعرضت عليه أمر كذا: أي أظهرته وأبرزته إليه، وعند المتكلمين: العرض ضد الجوهر لأن الجوهر ما يقوم بذاته، ولا يفتقر إلى غيره ليقوم به، فالجسم جوهر يقوم بذاته، وأما اللون فهو عرض لأنه لا قيام له إلا بالجسم. انظر الصحاح، ٣/ ١٠٨٢، أصول الدين للبغدادي، طبعة دار الكتاب، ١٤٠٠هـ، ص٣٧.

(٥) إن مذهب أهل السنة والجماعة إثبات اليد والعين والوجه لله سبحانه وتعالى كما جاءت في الكتاب والسنة بدون تأويل ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل ولا تكييف. انظر قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، ص٦٤، ٦٥.

(٦) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ٤/ ٣٩.

(٧) الفتاوى، ٧/ ٣٩٢.

رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة.. وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، وإنما هو الاتباع وترك الهوى»[1].

الأساس الخامس: مجانبة السلف للمصطلحات البدعية:

إن السلف رحمهم الله يتورعون عن استخدام الألفاظ المحدثة لكونها من مقالات الفلاسفة والمبتدعين، لذا يقول الإمام مالك[2] يرحمه الله: «من طلب الدين بالكلام تزندق»[3] ولأن الألفاظ المجملة المبتدعة تحتمل معاني متعددة ويكون فيها اشتباه والتباس كما قال ابن القيم يرحمه الله عنها: «فبما فيها من الحق يقبل من لم يحط بها علماً ما فيها من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا وهو منشأ البدع كلها، فإن البدعة لو كانت باطلاً محضاً لما قبلت، ولبادر كل أحد إلى ردها وإنكارها، ولو كانت حقاً محضاً لم تكن بدعة وكانت موافقة للسنة، ولكنها تشتمل على حق وباطل ويلتبس فيها الحق بالباطل كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة] فنهى عن لبس الحق بالباطل وكتمانه ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر»[4].

ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله أيضاً: «فإن هؤلاء عبروا عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً، نفاه الشرع والعقل، وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معان غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، إدارة الطباعة، القاهرة، ط١، ص١٩.

(٢) الإمام مالك: هو أبو عبد الله، مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، ولد في المدينة ما بين ٩٠ ـ ٩٧هـ، والأرجح ٩٣هـ، كان متحرياً في تلقي العلم وسماع الحديث والفتوى، من شيوخه: ربيعة الرأي والزهري ونافع مولى ابن عمر، ينسب إليه المذهب المالكي، وله مؤلفات: الموطأ، رسالة في القدر، الرد على القدرية، كتاب المناسك توفي سنة ١٧٩هـ، ودفن بالبقيع وعمره ٨٦ سنة. انظر الجرح والتعديل، ١/ ٢٨، السير، ٨/ ١٣٠ ـ ١٣٥.

(٣) الإبانة الكبرى، ٢/ ٥٣٨.

(٤) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٧.

لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهه... وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معان، وهو: واحد في ذاته لا قسيم له، أو لا جزء له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أُمر به يتضمن الحق الذي في هذا الكلام وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذي لُبس فيه الحق بالباطل وكتم الحق»[1]، فلذا كان منهج أهل السنة والجماعة ترك استخدام الألفاظ المجملة مع مجانبة الجدال والخصومات لأهل البدع[2]، وقد جاء على ألسنة أهل السنة أقوال عديدة في التحذير من مجالسة أهل الأهواء والبدع ومناقشتهم، ومنها على سبيل المثال قول الإمام أحمد يرحمه الله: «فالله الله معشر المسلمين ألا يحملن أحداً منكم حسن ظنه بنفسه وما عهد من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة أهل الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره أو لاستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب وأحرق منه للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة وخفي المكر، ودقيق الكفر، حتى صبوا إليهم»[3].

وأما ما جاء على ألسنة بعض السلف من استخدام المصطلحات البدعية فإن ذلك كان لضرورة الرد على الخصم بنفس الأسلوب الذي يستدل به الخصم في إثبات مذهبه واعتقاده، وهذا خاص في الرد فقط، أما النقل من الكتاب والسنة فهو الأصل في إثبات المعتقد والإيمان، ولقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله هذه النقطة بقوله: «فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ كما تسلكه

(١) درء تعارض العقل والنقل، دار الكنوز، ١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٦.
(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ٣/ ٤٧١، ٤٧٢.
(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، تحقيق: عبد الإله بن سليمان بن سالم الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ٢/ ٣٩٨ ـ ٤١٤.

المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع، بل يسميه علة[1] وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك، فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً، وإن لم يكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب، وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة فإنه يقال له: إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة وفي كل منهما تلبيس وإيهام، فلا بد من الاستفسار والاستفصال، أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات»[2].

فكلامه رحمه الله واضح؛ فليس المقصود بناء العقيدة باستخدام اصطلاحاتهم، وإنما المقصود الرد على المخالفين حيث لا يمكن الرد إلا بهذا الأسلوب، وأما إذا تيقن السلف من معاني الاصطلاحات وأنها لا تنافي الدين الصحيح فيمكن استخدامها أيضاً عند الحاجة كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة لمخاطبة العجم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة»[3]، وبهذا نفند شبهة أهل الأهواء الذين يفترون على أهل السنة والجماعة بقوله: إنهم يناهضون ممن يستخدم هذه المصطلحات ثم يستخدمونها.

الأساس السادس: عدم اعتقاد التعارض بين النقل والعقل:

إن الذي عليه أهل السنة والجماعة أن العقل الصريح دائماً موافق للنقل

---

(١) العلة: لغة أمر يحل بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف. والعلة عند الأصوليين: المعرف للحكم، أو المؤثر الأول بذاته بإذن الله، والعلة عند الصوفيين: تنبيه الحق لعبده بسبب وبغير سبب، والعلة عند المتكلمين، ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان: الأولى ما تقوم به الماهية من أجزائها وتسمى علة الماهية، الثاني: ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقدمة بأجزائها بالوجوب الخارجي، وتسمى علة الوجوب. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٢٢، ٥٢٣، الكليات، ص٥٩٩ ـ ٦٥٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، مطبعة دار الكتب، ١/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٣٠٦.

الصحيح لا يخالفه قط، لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به الرسول ﷺ، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحيرات العقول ولا تخبر بمحالات العقول[(١)]، فعند توهم التعارض يقدمون الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل، فإن الشرع ثابت كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمنا بعقولنا أم لم نعلمه، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به... ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً»[(٢)]. وقال أيضاً: «فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحق من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، تابع له ليس مؤثراً فيه»[(٣)]. فلذلك يعلم أهل السنة والجماعة أن القول بمعارضة العقل للنقل هو قول محدث مبتدع، لم يكن معروفاً في القرون المفضلة، إنما حدث في أواخر عصر التابعين حيث ابتدعه علماء الكلام الذين تأثروا بالفلاسفة الذين لا يؤمنون بما جاءت به الرسل أصلاً[(٣)].

الأساس السابع: رفضهم التأويل المذموم:

إن أهل السنة والجماعة يرفضون التأويل المذموم[(٤)] الذي هو في حقيقته

---

(١) درء تعارض العقل، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ٥/٢٩٧، الفتاوى، ١٧/ ٤٤٣، ٤٤٤.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٨٩.

(٣) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٨٨، ٥/٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة لابن القيم، تحقيق الدكتور: أحمد بن عطية الزهراني والدكتور، علي بن ناصر الفقيهي، المملكة العربية السعودية، ١/ ٧٧ - ٩٣، التأويل خطورته وآثاره، الدكتور: عمر الأشقر، دار النفائس، عمان - الأردن، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتماله المرجوح، حيث إن القاعدة عندهم أن الأصل في الكلام دلالته على مراد المتكلم، فعندهم مراد المتكلم، إنما يكون في نفسه ولا يعرف إلا بالألفاظ الدالة عليه والأصل في كلامه وألفاظه أن يكون دالاً على ما في نفسه من المعاني، وليس لهم طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه، ولهذا إذا أراد المتكلم بيان ما في نفسه وكان المخاطب يمكنه إدراك مراده بإحساسه أو عقله بأن تكون المعاني المراد بيانها مشهودة عند المخاطب أو معقولة له، لم يحتج المخاطب إلا إلى معرفة لغة المتكلم، ألفاظها وتراكيبها[1]، فلذا كان الأخذ بالقرآن والسنة مع تأويل النصوص وصرفها عن معانيها الحقيقية بتأويلات فاسدة ليس من منهج السلف، بل إنه منهج أهل البدع والكلام والجدل الذين وضعوا لأنفسهم منهجاً يسيرون عليه، وهو في الحقيقة تحريف للنصوص عن ظاهرها وتحميلها ما لا تُحمل، وذلك من القواعد الأساسية عندهم.

وكل نص أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورم تنزيها[2]

ولذا نجد أن أهل السنة والجماعة لا يقعون في الأخطاء بعكس أهل البدع والأهواء. يقول ابن رجب[3] يرحمه الله: «فأما الدخول على ذلك في كلام المتكلمين أو الفلاسفة فشر محض وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ في بعض أوضارهم[4]، كما قال أحمد: لا يخلو من نظر في الكلام أن يتجهم، وكان هو وغيره من أئمة السلف يحذرون من أهل الكلام، وإن ذبوا عن السنة»[5] فالتحذير من أهل الكلام يشمل أيضاً التحذير من طريقتهم وهو أخذهم بالتأويل والتحريف.

---

(١) الفتاوى، ٥/٣٤٦، ٣٤٧، الصواعق المرسلة، ١/٢٠٢.

(٢) جوهرة التوحيد، ص٩١.

(٣) الحافظ عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب، وسمي رجباً لأنه ولد فيه، ولقبه زين الدين، الحافظ، العمدة، المحدث، الفقيه، الزاهد، القدوة، ولد سنة ٧٠٦هـ وقيل ٧٣٦هـ، له عدة مؤلفات منها أحكام الخواتم وما يتعلق بها، اختيار الأولى في شرح اختصار الملأ الأعلى، استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس، جامع العلوم والحكم، توفي سنة ٧٩٥هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤/٤٢٨، ٤٢٩، شذرات الذهب، ص٣٤٠، الأعلام، ٣/٢٩٥، معجم المؤلفين، ٥/١١٨.

(٤) الوضر: الدرن والدنس والجمع أوضار. انظر الصحاح، ٢/٨٤٦، ترتيب القاموس، ٤/٥٦٢.

(٥) فضل علم السلف على علم الخلف، عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، إدارة الطباعة المنيرية، ط ٣، ١٤٠٤هـ، ص٣٢، ٣٣.

الأساس الثامن: عناية السلف بالأسانيد وثقه الرجال وعدالتهم:

إن أهل السنة والجماعة يعتبرون أن الحجة لا تقوم إلا بالسنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بنقل العدول ولذلك اعتنى أئمة أهل السنة والجماعة بالحديث النبوي لحد لا يستطيع أن يصف الإنسان ما قاموا به من جهد عظيم، ومنها على وجه المثال لا الحصر:

١ - الحرص على تبليغ سنة الرسول عليه الصلاة والسلام في الآفاق.

٢ - الاهتمام بطلبة السنة وتقديرهم.

٣ - التثبت في قبول السنة، حتى إن بعض الصحابة لم يقبل من السنة إلا ما قام عليها شاهد عدل.

٤ - حرص علماء الأمة في سائر عصورها على جمع السنة والتثبت في قبولها.

٥ - التثبت في أحوال نقلة الحديث ومعرفة أحوالهم.

٦ - تدوين علم الجرح والتعديل[1].

٧ - التأليف والجمع لعلل الحديث والكلام عليها.

٨ - التأليف لتمييز الحديث المقبول من المردود.

٩ - تدوين القواعد التي يُعرف بها ما يقبل أو يرد من الحديث.

١٠ - تدوين تراجم الرواة وبحث ما يتعلق بهم من مبهمات الأسماء مختلفها والكنى والمقدم والمؤخر والأقران[1].

فلذا فإن السنة النبوية التي بين أيدينا في جوامعها قد بلغت على أيدي علماء الأمة من الإتقان والحفظ والعناية ما يدل على أنها باقية كما هي، كما سُمعت من رسول الله ﷺ، فكان اهتمام السلف بالأسانيد من أعظم الأسباب لحفظها وعدم التشكيك فيها. يقول الإمام مالك يرحمه الله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[2]. فلذا فإن أهل السنة والجماعة يتميزون بشدة الانتقاء والتحري والانتقاد للرجال وحالهم، وهذا معناه التحقق من حال الراوي والكشف الدقيق عمن يؤخذ عنه الحديث . . .

---

(١) المدخل إلى دراسة العقيدة الإسلامية، ص٢٥، ٢٦.

(٢) رواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل، عن مالك وابن المبارك وغيرهما، ص٤٠٣ - ٤١٦، وابن عبد البر في الانتقاء ص١٦.

ومن ذلك أن لا يكون مبتدعاً[1] أو صاحب هوى لأنه ذلك جرحاً في عقيدته وهذا يوجب رد الرواية عند العلماء، فالسلف لا يأخذون الحديث من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ، ولا من سفيه، ولا من شيخ له فضل وصلاح عبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث[2]، فكل هذه الأمور توضح وتظهر مدى تحري أهل السنة والجماعة واهتمامهم بالسنة وعلومها والتجرد والأمانة في نقلها، فلم يوجد أناس مثلهم في الأمة يحتذون حذوهم في أي علم من العلوم.

وهناك أسس يعتمد عليها أهل السنة ولا يتجاوزونها حيث يعتقدون أن هذه الشريعة هي دين الحق الذي ارتضاه لخلقه إلى يوم القيامة، فهي خاتمة الشرائع لا تنسخ بشريعة بعدها، كما أن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء، وهذا يقتضي أن تكون هذه الشريعة مكتملة وافية بما يحتاجة الناس في حياتهم ومعادهم، فلذا فهم يردون كل ما خالف الدين والشريعة، ويسدون ذرائع الإحداث في الدين مع الأمر

---

(١) الرواية عن أهل البدع: اختلف العلماء في ذلك إلى أقوال بحسب نوع البدعة، يقول ابن حجر يرحمه الله: «أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها ويفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل يرد مطلقاً، وقيل يُقبل مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية، أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، والرأي الثالث هو أرجح الأقوال وهو ما ذهب إليه أكثر السلف».
انظر مقدمة فتح الباري ص١٣٥، الكفاية في علم الرواية للخطيب، ص١٩٤، علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٠٣، ١٠٤، الاقتراح، لابن دقيق العيد، ص٥٨، ٥٩، الموعظة للذهبي، ص٨٥، ٨٦، اختصار علوم الحديث لابن كثير على شرحه المسمى الباعث الحثيث، لأحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٩٥ - ١٠١، الإيمان لابن تيمية، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٣٦٩، منهاج السنة، طبعة الإمام، ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) التمهيد لابن عبد البر، ١/٦٨، الانتقاء، ١٦، ١٧.

بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن خلال عرض منهج السلف يتضح أن منهجهم يقوم على اليقين والعلم الشرعي والسلامة من الخلط والاضطراب، حيث إن قواعدهم ثابتة راسخة ثبوت الجبال الراسيات[١].



(١) انظر كتاب منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين، هشام إسماعيل الصيني، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ، وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة، عبد القادر عبد العزيز، دار الإخلاء، الدمام، ط١، ١٤١٢هـ.

المبحث الثاني

منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع

إن منهج الاستدلال عنه أهل الأهواء والبدع يقوم على الأسس التالية:

الأساس الأول: عدم حصر الاستدلال على الدليل الشرعي:

إن أهل الأهواء والبدع لا يحصرون الاستدلال على الدليل الشرعي في العقيدة الإسلامية، وهي توقيفية، فإنهم يستدلون بالعقليات والأوهام(١)، الظنون، الذوق، إيحاء الشياطين، آراء الرجال، الفلسفات، الروايات الضعيفة وما لا أصل له، وغير ذلك من المصادر المحرفه، فكل فرقة من الفرق الضالة تؤصل أقوالها وقواعدها بطريقتها الخاصة وأهوائها الفاسدة، يقول ابن القيم يرحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما تتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأوّلوه وما يخالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه، ولما أصلت الرافضة عداوة الصحابة ردّوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه، ولمّا أصّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحداً ولا يرى بالأبصار ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه ولا له صفة تقوم به، أولوا كل ما خالف ما أصلوه، ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال العباد ولم يقدرها عليهم أولوا كل من خالف أصولهم، ولما أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبداً، أولوا كل ما خالف نصوصهم، ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم، ولما أصلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل»(٢).

---

(١) هذا الأمر تتميز به جميع الفرق الضالة حيث يطعنون بالأدلة الشرعية ويزعمون أن أوهامهم ومعقولاتهم قطعية. انظر أساس التقديس للرازي، ص١٨٢.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «والمقصود هنا أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان به، فلما حدث في الأمة من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق شيعاً، صار عمدتهم في الباطن ليس على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول ﷺ وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه؟ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتها، ولا يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف أمكن وليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه من الاحتجاج بها»[١] فكل فرقة من الفرق لا تألو جهداً في الإعراض عن نصوص الوحي والاستبدال بما يحلو لها من الأدلة السابقة.

الأساس الثاني: عدم مراعاة قواعد الاستدلال:

إن أهل الأهواء والبدع يتميزون عادة بالجهل وعدم التمييز بين قواعد الاستدلال، فلا يفرقون بني المحكم والمتشابه، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والنفي والإثبات، فلذا يجعلون عقولهم القاصرة هي الفارق بين هذه الأمور يقول الإمام أبو محمد اليمني واصفاً أهل البدع وطريقتهم في الاستدلال بالنصوص: «ووهموا به على أهل السنة والجماعة من أقاويلهم الفاسدة وتأويلاتهم الباردة تلبيساً منهم على حائر فكر ضعيف لب ليتبعهم، حتى استغروا كثيراً ممن جهل أمرهم، وشككوا عليهم دينهم، بما ألقوا إليهم من مشكل القرآن على غير إشكاله ومتشابهه على ظاهره، وظاهره على متشابهة، وضربوا عليهم القرآن بعضه ببعض، واحتجوا بالمنسوخ على أنه محكم، وبالناسخ على أنه منسوخ، وبالعام على أنه خاص، والخاص على أنه عام، وبآخر الآية دون أولها، وبأولها دون آخرها، ومعنى آية على آية غيرها، وبغيرها على معناها بجوابها، وتركوا سببها وتسببها، وتركوا جوابها، ولم ينظروا لا ما يفتح القرآن ولا ما يختمه، ولا ما يورده ولا ما يصدره، وادعوا في متشابهه ما أدعاه[٢] المؤمنون في محكمه، وفي

---

(١) الفتاوى، ١٣/٥٨، ٥٩.

(٢) من الأولى عدم استخدام كلمة الادعاء مع أهل السنة والجماعة، لأن الادّعاء غالباً يكون في الكذب.

محكمه ما أدعوه في متشابهه يحرفون الكلم عن مواضعه، ونسوا حظاً مما ذكروا به، وقربوا إليهم ما بعد، وبعدوا عليهم ما قرب، وقبحوا لهم ما حسن، وحسنوا لهم ما قبح، وحرموا عليهم ما أبيح، وأباحوا لهم ما حرم عليهم، واخترعوا لهم في ذلك الأدلة الفاسدة والقياسات الباردة واتبعوا ﴿أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧][١].

وهذا نفسه ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، يريد بذلك أن لا يحكم بما يدل عليه العام والمطلق قبل النظر فيما يخصه ويقيده، ولا يعمل بالقياس قبل النظر في دلالة النصوص هل تدفعه، فإن أكثر خطأ الناس تمسكهم بما يظنونه من دلالة اللفظ والقياس، فالأمور الظنية لا يعمل بها حتى يبحث عن المعارض بحثاً يطمئن القلب إليه، وإلا أخطأ من لم يفعل ذلك، وهذا هو الواقع في المتمسكين بالظواهر والأقيسة، ولهذا جعل الأقيسة والاحتجاج بالظواهر مع الإعراض عن تفسير النبي ﷺ وأصحابه طريق أهل البدع»[٢] وهذا ما وضحه أهل البدع أنفسهم، يقول القاضي عبد الجبار: «يجب أن يرتب المحكم والمتشابه جميعاً على أدلة العقول»[٣] فأهل البدع يجعلون ما يبتدعون من الألفاظ والمعاني هي الأصل المعقول المحكم الذي يجب اعتقاده والبناء عليه ثم ينظرون في الكتاب والسنة فما أمكنهم أن يتأولوه على قولهم تأولوه وإلا يقولون: هذه الألفاظ المتشابهة المشكلة، فجعلوا بدعهم المتشابهة أصلاً محكماً، وجعلوا المحكم من كلام الله ورسوله فرعاً متشابهاً مشكلاً[٤]، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن مدى تناقضهم واضطرابهم في الاستدلال: «ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، فمنكر الصفات الخبرية الذي يقول: إنها لا تعلم بالعقل، يقول نصوصها مشكلة متشابهة، بخلاف الصفات المعلومة بالعقل، عنده بعقله، فإنها عنده محكمة بينة، وكذلك يقول من

---

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٤، ٥.

(٢) الفتاوى، ٧/ ٣٩٢.

(٣) متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق الدكتور، عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة، ص٧.

(٤) تفسير سورة الإخلاص، لابن تيمية، ضمن الفتاوى، ١٧/٣٠٦، ٣٠٧، درء التعارض، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٧، ٢٧٥،

ينكر العلو والرؤية: نصوص هذه مشكلة، ومنكر الصفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً، دون ما يثبت أسماءه الحسنى، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة، ومنكر معاد الأبدان وما وصف به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً، ومنكر القدر يجعل ما يثبت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشكلاً، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد، والخائض في القدر بالجبر يجعل نصوص الوعيد بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة»[1].

فانظر إلى مدى تناقض الفرقة الواحدة منهم فيما تأخذه وترده، فما بالك بالفرق الضالة كلها. فضلوا في المنهج والطريق حيث إن المنهج الصحيح الإيمان المطلق بما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وهذا الإيمان غير موقوف على فهم المعنى وإدراكه، لأن عقول البشر قاصرة عن إدراك جميع المعاني والإحاطة بها. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه»[2] فموقف أهل البدع يعلوه الاضطراب في القواعد المتفق عليها عند الأمة، وليس ذلك بغريب، فإن غرضهم الأصلي هو تقديم الهوى والعقل لإثبات ما يريدونه من الأصول.

الأساس الثالث: رد مالاً يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع:

إن لأهل الأهواء والبدع طريقتين في رد النصوص الشرعية:

طريقة التبديل، وطريقة التجهيل، أما أهل التبديل فهم نوعان[3]:

أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

١ ـ أهل الوهم والتخييل يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله وعن اليوم الآخر، وعن الجنة والنار، بل وعن الملائكة بأمور غير مطابقة للأمر في نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله جسم عظيم، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك في نفس الأمر، لأن من مصلحة الجمهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن

---

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/١٦، ١٧.

(٢) الرسالة التدمرية ضمن مجموع الفتاوى، ٣/٤١.

(٣) الفتوى الحموية، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، ص٣٦، ٣٧.

الأمر هكذا، وإن كان هذا كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور، إذ كانت دعوتهم ومصلحتهم لا تمكن إلا بهذه الطريقة، وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة والإسماعيلية.

٢ ـ وأما أهل التحريف والتأويل فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال إلا ما هو الحق في نفس الأمر، وإن الحق في نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا، ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب الاستعارات وهذه طريقة المتكلمين من المعتزلة والكلابية والكرامية والشيعة وغيرها.

وأما طريقة التجهيل[١]: فهؤلاء أهل التعطيل والتجهيل الذين حقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء.

وجميع طرقهم تدل على التناقض والاضطراب، فأهل الوهم والتخييل يجعلون الأنبياء والرسل كاذبين[٢] مع كونهم معصومين منه، وأما أهل التحريف فجعلوا الحق هو ما تقوله عقولهم القاصرة، فمفهوم المخالفة أن الأنبياء والرسل بخلافهم، مع إن الحقيقة أن الله عز وجل يختار رسله من خيرة القوم وأفضلهم، وأما طريقة أهل التجهيل فوصفوا أنفسهم بالعلم والمعرفة وجعلوا الأنبياء بخلافهم، فأين زعمهم في اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام وكل فريق يصفه بصفة تقلل من شأنه عليه الصلاة والسلام؟ وحقيقة الأمر عندهم هو اتباع أصولهم وقواعدهم، وهذا ما قرره رأس من رؤوسهم بشر المريسي فيقول: «إذا احتجوا

(١) الفتوى الحموية الكبرى، ط المدني، ص٣٦ ـ ٣٨.

(٢) يقول شيخ الإسلام عنهم «وإن كذبوه في كلمة واحدة، أوشكوا في صدقه فيها، امتنع مع ذلك أن يقروا بأنه رسول الله، وإذا لم يقروا بأنه رسول الله، كان احتجاجهم، بما قاله، كاحتجابهم بسائر ما يقوله من ليس من الأنبياء بل من الكذابين، أو من المشكوك في صدقهم». انظر الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية، تحقيق وتعليق الدكتور: علي بن حسن بن ناصر، والدكتور: عبد العزيز إبراهيم العسكر، والدكتور: حمدان محمد الحمدان، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ١/ ١٤٠.

عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب[1]»[2].

الأساس الرابع: عدم الاعتماد على تفسير الصحابة والسلف:

إن أهل الأهواء والبدع لا يتحرون أقوال الصحابة والتابعين في تفسير النصوص والآثار، وليس لهم خبرة بأقوالهم وأفعالهم، فهم كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو ما يظنونه من الإجماع[3] وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف ألبتة، فلا يعتمدون على سنة ولا إجماع السلف وآثارهم، وإنا يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والسنة والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه»[4].

---

(١) الصواعق المرسلة، ٣/١٠٣٨.

(٢) من الفرق التي بالغت في رد السنة النبوية فرقة القرآنيين فقد بالغوا في الانحراف فقالوا: «إن العمل بالسنة والنزول عند أحكام النبي ﷺ الواردة في الحديث شرك، وقد أجمعوا على إنكار المعجزة التي هي خرق العادة على يد الرسول ﷺ وأمته من بعده ما عدا معجزة القرآن» مع إن المسلمين من السلف وغيرهم لم يختلفوا في صدور خوارق العادات من النبي ﷺ، ومن جملتها القرآن الكريم، وقد أوصلها بعضهم إلى ما يزيد على ألف خارق. انظر الجواب الصحيح، ١/٣٩٩، القرآنيون، خادم حسين بخش، مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٩٥ ـ ٣٦٣.

(٣) إن بعض أهل الأهواء والبدع ينسبون أقوالهم للسلف ويزعمون حصول الإجماع عليها مثال قول البغدادي: «اتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض» مع إن أهل السنة يبدعون من قال هذا القول، وقال: «واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام» وهذا بدعة عند أهل السنة والجماعة، وقال: «وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها، ولم يجمعوا على ذلك في الحقيقة، وقد حكى إجماعات كثيرة في أمور ينهى السلف عن الخوض فيها ابتداء، فضلاً عن أن يجمعوا عليها. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٤٨ ـ ٢٨٠، مختصر الصواعق المرسلة، ١/١٣٦ ـ ١٣٩.

(٤) الفتاوى، ١٣/٢٤، ٢٥، والإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص١١٤.

ولذا كانت أقوالهم وأصولهم وقواعدهم متضاربة متناحرة لعدم اعتمادهم على اليقين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالاً»[1] فهم قد تركوا كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام الذي فيه الشفاء والهدى فابتعدوا عن المنهج القويم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وما ينبغي أن يُعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة إذ عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلا الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم»[2] ويقول أيضاً: «وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعاً لها، فيردونها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم ويقولون تفسير القرآن بالعقل واللغة، يعنون أنهم يعتقدون معنى بلغتهم ورأيهم، ثم يتأولون القرآن عليه بما مكنهم من التفسيرات المتضمنة بتحريف الكلم عن مواضعه»[3] ولا غرو في ذلك وإمامهم النظام القائل «إن جهة العقل قد تنسخ الأخبار»[4].

الأساس الخامس: الخوض فيما نهى الله عنه، والاستدلال بقياس الغائب على الشاهد:

إن أهل الأهواء والبدع يخوضون فيما نهى الله عنه من نصوص القدر والصفات والسمعيات ونحوها إبتغاءً للفتنة، ومن أهم أسس منهجهم المراء والجدال والكلام المذموم، مع التجرؤ فيه على أصول الدين ومسائل العقيدة كالكلام في ذات الله وأسمائه وصفاته، والقدر وأمور الآخرة كعذاب القبرة ونعيمه والجنة والنار وغير ذلك من الأمور الغيبية التي لا يجوز الخوض فيها بالعقل والهوى والرأي، لأن ذلك من شأنه أن يقود صاحبه إلى تكذيب القرآن والسنة ومخالفتهما، والخوض والمجادلة بالباطل، وإلى عدم الثبوت على دين، بل يكون الشك والارتياب والتنقل من دين إلى دين والوقوع في العداوة والبغضاء في القلوب. وهذا من منهج أهل الأهواء والبدع[5]، ومن أصولهم الواضحة في منهج

---

(١) الفتاوى، ١٣/ ٢٤، ٢٥، والإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص١١٤.
(٢) الفتاوى، ٧/ ٢٨٨. (٣) الفتاوى، ١٧/ ٣٥٥.
(٤) تأويل مختلف الحديث، ط دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٣٢.
(٥) تبيين كذب المفترى، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٣٣٣ ـ ٣٥٢.

الاستدلال استخدام قياس الغائب على الشاهد، وهذا منهج منحرف ومعارض لمنهج أهل السنة وللقرآن والسنة، وخاصة أنهم يستعملونه في السمعيات والأسماء والصفات[١]، وهذا ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»[٢]، «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[٣] فثمرة خوضهم في الدين والتجرء على الغيبيات هو إتباع الهوى والميل عن الحق وتحكيم الرأي والعقل مع نبذ النصوص الشرعية حتى تمثل فيهم قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلبُ بصاحبه فلا يبقى منه مفصل إلا دخله»[٤].

يقول الشاطبي في تشبيه الهوى بداء الكلب: «وبيان ذلك أن داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكَلَب واقع بالكلبِ، ثم إذا عض ذلك الكلب أحداً صار مثله، ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب إلا بالهلكة، فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله فقلما يسلم من طائلته، بل إما أن يقع في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن ينبت في قلبه شكاً»[٥] وهذا واضح عند أهل الأهواء والبدع حيث لا يستطيعون الانفلات من بدعهم وأهوائهم مع وقوعهم في الحيرة والشك وعدم الثبات.

الأساس السادس: قيام منهجهم على المراء والجدل:

إن أهل الأهواء والبدع يقوم منهجهم على الجدال بالباطل لقولهم بوجوب[٦] النظر والاستدلال العقلي، وهذا يجعلهم يلزمون كل مسلم بتعلم علم المنطق حتى يستطيع إقامة البراهين على وجود الله تعالى، ومعنى ذلك أن من لم يتعلم علم المنطق يكون عاجزاً عن إثبات وجود ربه وصحة عقيدته، فلذلك يقولون إن علم

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٣٢، نهاية الإقدام للشهرستاني، ص١٨٢، ١٨٣.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٠٦. (٣) سبق تخريجه صفحة رقم٤٠.

(٤) رواه أحمد ٤/ ١٠٢، وأبو داود، ٤/ ١٩٨، وابن أبي عاصم في السنة، وصححه الألباني، في الجامع الصحيح، ١/ ٧، ٨.

(٥) الاعتصام، دار عمر بن الخطاب، الإسكندرية، ٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٦) استحسان الخوض في علم الكلام، لأبي الحسن الأشعري، دار المعارف، الهند، ط٢، ١٣٤٤هـ، بحر الكلام، لأبي المعين النسفي، مطبعة الكردي، القاهرة، ١٩١١م، ص٤ ـ ١٣، النبوات ص٧٦، إغاثة اللهفان، ١/ ١٢٧.

المنطق هو معيار العلم وقانون الإسلام[1] فعندهم أن العلوم اليقينية هي أعلى المطالب والاطلاع على دقائقها والإحاطة بكنه حقائقها لا يمكن إلا بالعلم الموسوم بالمنطق، إذ به يعرف صحتها من سقمها وغثها من سمينها، فلذلك فإن من لا يعرف المنطق لا يستطيع أن يقرأ كتب العقائد عندهم ولا يستطيع أن يفهم عقيدته بدون هذا العلم، فيكون بدونه عامياً مقلداً لا يفقه أصول دينه، وإذا أراد أن يعرف عقيدته من خلال تلك الكتب بدون تعلمه للمنطق فإن ذلك قد يُفضي به إلى الكفر، ويجزمون بأنه لا ينتفع بكلام الله وكلام رسوله ﷺ إلا المجتهد[2]، وأنه يحرم على غيره أن يطلب الهدى من كلام الله وكلام رسوله ﷺ وكلام أصحابه، وبهذا المنهج القائم أساساً على المنطق اليوناني الذي يقول عنه شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»[3]، أخذ أهل البدع يقررون أصول الدين فضلوا وأضلوا واختلفوا وتفرقوا، بدل من أن يؤصلوا ويجتمعوا كما يزعمون.

يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وقد كان يجب على ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر ألا يختلفوا، فما بالهم أكثر الناس اختلافاً، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين، ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم.. ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى وفي قدرته وفي نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى»[4]: ولذلك قام منهجهم على المراء والجدال والخصام وعدم الاستقرار.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ومن حيله ومكايده الكلام الباطل والآراء المتهافته، والخيالات المتناقضة، التي هي زبالة الأذهان ونحاتة الأفكار، والزبد الذي يقذف به القلوب المظلمة المتحيرة التي تعدل الحق بالباطل، والخطأ بالصواب، وقد تقاذفت بها أمواج الشبهات، ورانت عليها غيوم الخيالات، فمركبها القيل والقال والشك والتشكيك وكثرة الجدال، ليس لها حاصل من اليقين

---

(١) معيار العلم، لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس، بيروت ط٣، ١٩٨٤م، ص٢٦ ـ ٢٨.

(٢) المجتهد عندهم هو من يعلم المنطق والجدل. انظر الدرر السنية في الأجوبة النجدية، عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم النجدي، ط٥، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ١/ ٤٦.

(٣) الرد على المنطقيين، ص٣.

(٤) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٦، ١٧.

يعول عليه، ولا معتقد مطابق للحق يرجع إليه، يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً، فقد اتخذوا لأجل ذلك القرآن مهجوراً، وقالوا من عند أنفسهم فقالوا منكراً من القول وزوراً، فهم في شكهم يعمهون، وفي حيرتهم يترددون، فنبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، واتبعوا ما تلته الشياطين على ألسنة أسلافهم من أهل الضلال فهم إليه يحاكمون، وبه يتخاصمون، فارقوا الدليل واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل»[1].

الأساس السابع: عدم الاهتمام بالإسناد وعدالة الرجال:

إن أهل الأهواء والبدع على عكس أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، فأهل البدع يعتمدون كثيراً على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوبة على رسول الله ﷺ لعدم التمييز عندهم في ذلك، ويردون الأحاديث الصحيحة[2] لأنهم يعتمدون على أهوائهم وشهواتهم ويجعلون كلام الفلاسفة[3] أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل، ولم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولادها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما أصطلحوا عليه فهو عامي وتطاولوا في اعتمادهم على الفلسفة ورجالهم حتى ادخلوا المذهب الغنوصي[4] وجعلوه فوق العقل والنقل، مع أن حقيقة مذهبهم يؤدي إلى الكفر بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر[5]، فردوا النصوص الثابتة من القرآن والسنة

---

(١) إغاثة اللهفان، دار الحديث، القاهرة، ١/١٢٧.

(٢) أهل البدع يردون الأحاديث الصحيحة من خبر الآحاد لزعمهم أنها لا تفيد العلم مطلقاً وإنما تفيد الظن فحسب، سواء حفت به القرائن أم لا، وإلى هذا ذهب المعتزلة والخوارج وقال به الأشاعرة وجماعة من أهل الأصول. انظر تمهيد الأوائل، ص٤٤١، أصول الدين، ص٢٢، مشكل الحديث، لابن فورك، ص٥، أساس التقديس، ص٢١٥.

(٣) فتح الباري، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣/٢٥٣، إغاثة اللهفان، ٢/٦١٦ ـ ٦٢٢.

(٤) المذهب الغنوصي: يطلق عليه الغنوسيس كلمة يونانية الأصل معناها المعرفة، ثم أخذت بعد ذلك معنى آخر اصطلاحياً وهو التوصل بنوع من الكشف إلى المعارف العليا وتذوق تلك المعارف تذوقاً مباشراً بأن يلقى في النفس، فلا يستند على الاستدلال أو البراهين العقلية. انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ١/١٨٦، ١٨٧.

(٥) إغاثة اللهفان، ٢/٦١٦ ـ ٦٢٢.

فالمعتزلة ردت حديث احتجاج آدم وموسى[1]، لقولهم بأن العبد يخلق أفعاله وهذا الحديث يناقضهم ويخذل قولهم فردوه، كذلك رد الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة[2]، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة[3] أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق، فوقعوا في الانحراف وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله «وكل من أصل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها فكذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول، فهو أصلهم الذي عليه يعولون وجنتهم التي إليها يرجعون»[4] فلذا كان منهج أهل البدع بخلاف منهج السلف الذي وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله «إن الأحاديث الضعيفة والموضوعة المكذوبة على النبي ﷺ فلا يجوز الاحتجاج بها، بل ولا تجوز روايتها أصلاً إلا لبيان حالتها، وإنما ينبغي الاعراض عنها لأن العقيدة لا تثبت بالأحاديث الضعيفة فضلاً عن الموضوعة، وإن من أعظم أسباب الضلالة والانحراف عن السنة والعقيدة الصحيحة الاحتجاج بالأحاديث والأخبار الضعيفة والمكذوبة وبناء الاعتقاد عليها وبخاصة فيما يتعلق بمباحث الألوهية والصفات ونحوها»[5].

الأساس الثامن: اعتقادهم التعارض بين النقل والعقل:

من المعلوم أن السلف لا يخوضون في المسائل الاعتقادية وخاصة الغيبية

---

(١) البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله، ٧/ ٢١٤، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ١٦/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص٤٦ ـ ٤٨.

(٣) المعطلة: هم الذين يجحدون صفات الله سبحانه، وينكرون قيامها بذاته وينفون ما دلت عليه من صفات الكمال، وبعضهم ينفي الأسماء والصفات كالجهمية، وبعضهم يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة، وبعضهم يثبت بعض الصفات وينفي بعضها كالأشاعرة والماتريدية. انظر مقالات الإسلاميين، ١/ ١٩٩، التبصير، ص١٠٧ ـ ١٠٩، الملل والنحل، ص١٤٢، الفصل، ٣/ ٧.

(٤) شفاء العليل، ١/ ٤٨.

(٥) الوصية الكبرى، لابن تيمية، تحقيق: عثمان ضميرية ومحمد النمر، مكتبة الصديق، الطائف، ص٧٠ ـ ٨٣.

التي لا مجال للعقل فيها، فجعلوا للعقل حداً لا يتجاوزه فمثلاً عند المرور بآيات الصفات لله عز وجل فاستعمالهم العقل هنا هو محاولة استحضار عظمة الله المتصف بهذه الصفات، والتجاوز هو محاولة معرفة كيفية هذه الصفة مما قد ينتج عنه تشبيه الله بخلقه أو تعطيل ذلك بحجة أن ذلك يعني التشبيه، وأهل البدع يعملون عقولهم في هذا التجاوز، فضلوا عن الطريق الصحيح فأصبحوا بين محرف لها أو منكر لها بالكلية والسبب هو جعل العقل وحده هو الحكم فيما لا يمكن إدراكه مع فصله عن الكتاب والسنة فحصل الشك والضلال والانحراف لأصحابه عن المنهج القويم وتبع ذلك التكذيب بمسائل عظيمة من أمور العقيدة، فتقديمهم العقل جعلهم يشعرون بالتعارض والتناقض بين النقل والعقل، فوضعوا قاعدة لهذا المنهج الفاسد وهي قولهم: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر والقواطع العقلية، أو نحو ذلك من العبارات فإما أن يجمع بينهما وهو محال[1]، لأنه جمع بين النقيضين، وأما أن يردا جميعاً، وإما أن يقدم السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يتأول وإما أن يفوض، وأما إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما[2]، وبفعلهم هذا وقعوا في الضلال بدلاً من الهدى، وفي الظلام بدلاً من النور، والشك بدلاً من اليقين، والتكذيب بدلاً من التصديق ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن كان له خبرة بحقيقة هذا الباب تبين له أن جميع المقدمات العقلية التي ترجع إليها براهين المعارضين للنصوص النبوية إنما ترجع إلى تقليد منهم لأسلافهم، لا ما يعلم بضرورة العقل، ولا إلى نظره، فهم يعارضون ما قامت الأدلة العقلية على أنه لا يجب تصديقه، بل قد علم جواز الخطأ عليه وعلم وقوع الخطأ منه فيما هو دون الإلهيات فضلاً عن الإلهيات التي يتعين خطأ من خالف الرسل فيها بالأدلة المجملة المفصلة... وهكذا أيضاً عامة ما يحتجون به من الأدلة العقلية إذا وصلت معهم فيها إلى آخر كلامهم وما يجيبون

---

(١) المحال: هو الممتنع الذي ليس بشيء. انظر التمهيد للباقلاني، ص٣٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/٤.

به معارضاً لهم، وجدت كلامهم في ذلك يدل على نقيض قولهم، وأن ما يذكرونه من المناظرات العقلية هو على قول أهل الإثبات أدل منه على قولهم»[1].

فقولهم بتعارض النقل والعقل تمَّ لهم لاستمرائهم البدع والذنوب، ويوضح ذلك ابن القيم يرحمه الله: «أن هذه الشبهة لا تقوم ولا تتم إلا بعد ارتكاب أربعة أمور هي: «لبس الحق بالباطل، كتمان الحق، والتكذيب به والتصديق بالباطل فإن معارضة الوحي بالعقل هو منهج إبليس عليه لعنة الله، وهو منهج أتباعه من بعده، فالذين حكموا العقل والمنطق هم أتباع مقلودون لا يمكن أن يخرجوا عن مناهج أساتذتهم ومعلميهم.... فهم أبوا أن يتبعوا كتاب الله ويقلدوا محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام، ورضوا أن يقلدوا الصابئة والمشركين والفلاسفة والملحدين»[2].

ومن قواعدهم وأصولهم: استخدام الألفاظ البدعية المنحرفة وتفريقهم بين النصوص الثابتة[3] عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فالمدقق في أهل الأهواء والبدع لا يجد لهم ميزاناً واضحاً ولا منهجاً ثابتاً[4] تقوم عليه قواعدهم وأصولهم، فلذلك يتعرضون للتناقض والاضطراب بخلاف أهل السنة والجماعة.



---

(١) ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٥١ ـ ٥٦.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٩٨، ٩٩.

(٣) قد بلغت الجرأة ببعض أهل الأهواء والبدع كفرقة النظامية والهذلية من المعتزلة أن يعتقدوا جواز الكذب في الخبر المتواتر. انظر المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، أحمد بن يحيى المرتضى، ط دار المعرفة الجامعية، ص١٥٤ ـ ١٥٨، الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٦.

(٤) لأن أهل البدع لا يرون قطعية شيء من دلالة الكتاب والسنة وبالتالي أدلتهم مبنية على الشك والظن وما بني عليها فهو مثلها. انظر درء التعارض، ط دار الكنوز، ٧/ ٢٧٥.




الباب الثاني

بعض مظاهر التلون والاضطراب عند أهل الأهواء والبدع

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التناقض والاضطراب في الاستدلال،
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

الفصل الثاني: تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول،
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.
أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.




الفصل الأول

التناقض والاضطراب في الاستدلال

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول: إيراد بعض الأدلة ثم إثبات ما يوجب إبطالها.

المبحث الثاني: تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها.

المبحث الثالث: أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط.

المبحث الرابع: أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع.

المبحث الأول

إيراد بعض الأدلة ثم إيراد ما يوجب إبطالها

إن من أصول أهل الأهواء والبدع إثبات بعض الأدلة والإقرار بها ابتداء[1]، ثم الإتيان بما يوجب إبطالها وردها في نهاية الأمر، وهذا نجده في معظم الفرق لكونها جانبت الحق في الأصول والمنهج، فهم وإن سلموا بدلالة النصوص فإنما يستدلون بما يتفق مع آرائهم وأهوائهم، ولو طبق هذا الأمر على الفرق جميعها لوجدته ظاهراً واضحاً.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا ما تبين به تناقضهم حيث أثبتو الأدلة السمعية ثم قالوا ما يوجب إبطالها، وحيث أثبتوا الأدلة العقلية، ثم قالوا ما يوجب تناقضها، فإن[2] العقل يعلم به صحة الأدلة السمعية، فمتى بطلت بطل العقل الدال على صحة السمع والدليل مستلزم للمدلول، ومتى انتفى اللازم انتفى ملزومه الذي هو الدليل فيبطل العقل»[3] ولو حاول القارئ أن يتبع هذا لأمر عند الفرق الأصلية والأساسية لوجده واضحاً بيناً.

أولاً: الخوارج:

١ ـ إن الخوارج في مسألة التحكيم استدلوا بأدلة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] وعند تنفيذ أحكام الله ردوها وقالوا: إنا لا نحكم الرجال، وفي الحقيقة هم يحكمون بالكفر والفسق والضلالة والظلم

---

(١) الفتاوى، ٤/ ٩٥.

(٢) بناء على قاعدتهم الكلية من تقديم العقل على النقل عند التعارض.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٨١، ١٨٢.

كحكمهم على الصحابة[1] رضي الله عنهم بالكفر والفسق والخلود في النار، وعندما حاول معهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلما وصل إليهم رحبوا به وأكرموه وقالوا: ما حاجتك يا ابن عباس؟ قال جئتكم من عند صهر رسول الله ﷺ وابن عمه[2] وأعلمنا بربه وسنة نبيه، ومن المهاجرين والأنصار، فقالوا له: يا ابن عباس إنا آتينا ذنباً حين حكمنا الرجال في دين الله تعالى، فإن تاب كما تبنا ونهض بمجاهدة عدونا رجعنا إليه، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: أنشدكم بالله إلا ما صدقتكم أنفسكم، أما علمتم أن الله تعالى أمر بتحكيم الرجال في أرنب تساوي ربع درهم تصادُ في الحرم فقال عز من قائل: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٥٩] وكذا في شقاق الرجل وامرأته بقوله: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥] فقالوا: اللهم نعم. فهم في البداية قالوا بتحكيم أمر الله ثم قالوا لا نحكم الرجال: ثم أقروا بالأدلة مع ابن عباس ثم ردوها مرة أخرى.

٢ ـ إن الخوارج يزعمون الاستدلال بأدلة القرآن الكريم في أحكامهم ومع ذلك أخطؤوا في تكفير المسلمين بالذنوب، حيث إن الناس عندهم قسمان: مؤمن لا ذنب له، وكافر لا حسنة له، ويستدلون على تقسيمهم بالأدلة من القرآن الكريم، والأدلة نفسها من القرآن الكريم تقسم الناس إلى ثلاثة أقسام: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر].

٣ ـ هم يستدلون على تحكيم أوامر الله عز وجل بقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] والله عز وجل أمرنا وحكم علينا بطاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، وهم مع استدلالهم بهذه الأدلة على وجوب تحكيم أوامر الله، إلا أنهم ردوها بالفعل فخرجوا على الأمير وحاربوه وقاتلوه.

---

(١) من الصحابة الذين كفرهم الخوارج عثمان وعلي وطلحة والزبير وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وغيرهم.

(٢) انظر تاريخ الطبري، ٥/ ٧٢ ـ ٩٣، الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط دار صادر، ٢/ ٣٣٤، البداية والنهاية، ط ٥، ١٩٨٣م، ٧/ ٢٩١ ـ ٣٠٦.

٤ ـ يستدلون بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٥] فيقولون بوجوب عداء المشركين والكفار، وعند التطبيق والعمل فإنهم يقربون المشركين ويحسنون إليهم ويعطفون عليهم، وهذا ما فعلوه عياناً بياناً عند خروجهم إلى النهروان[١] حيث لقوا مسلماً ونصرانياً فقتلوا المسلم، وأطلقوا النصراني ووصوا به خيراً فأثبتوا الأدلة السمعية ثم قاموا بردها.

٥ ـ إن من أحكام الله سبحانه وتعالى علينا أن نسلم قلوبنا من الغل والحقد[٢] على صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم يستدلون بأدلة القرآن على وجوب تحكيم أوامر الله ثم قاموا بضد الأدلة، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر] والخوارج عندما لقوا عبد الله بن خباب بن الأرت[٣] صاحب رسول الله ﷺ وفي عنقه مصحف ومعه جارية، وهي حامل، قالوا؛ إن هذا الذي في عنقك يأمرنا بقتلك، فقال: أحيوا ما أحيا القرآن وأميتوا ما أمات القرآن، ثم سألوه عن أبي بكر وباقي الخلفاء فأثنى عليهم فقالوا له: إنك لست تتبع الهدى، فأخذوه وقربوه إلى شاطئ النهر فذبحوه، وقتلوا جاريته، وهذه الأمور التي قاموا بها كلها تؤدي إلى رد وإبطال الأدلة التي استدلوا بها في بداية الأمر[٤].

٦ ـ أجمع الخوارج[٥] على أن من أتى كبيرة مما توعد الله تعالى عليها بالعذاب فهو كافر، ومن نظر إلى امرأة أجنبية أو قبلها فهو مشرك، واستدلوا بكفر

---

(١) النهروان بكسر النون وفتحها بلدة ما بين بغداد وواسط. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي، ط دار إحياء التراث العربي، ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) عقيدة أهل الأثر، ص٩١.

(٣) عبد الله بن خباب بن الأرت التميمي، سُبي ثم بيع في مكة، ولاؤه لخزاعة، قتله الخوارج عام٣٧هـ، فقاتلهم علي رضي الله عنه لذلك. انظر الكاشف، الحافظ الذهبي، ط دار الكتب العلمية، ٢/ ٧٤.

(٤) الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م، ٣/ ١٦٦.

(٥) هذا مجمع عليه عندهم إلا فرقة النجدات فلا تقول بتكفير مرتكب الكبيرة. انظر المقالات ١/ ١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، ٤٩، ٥٠، البرهان، ص١٩.

إبليس حيث أنه لم يرتكب إلا معصية واحدة أُمر بالسجود لآدم فامتنع فهو مخلد في النار[1] ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ومن السنة يستدلون بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه»[2]، «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3]، «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»[4] فهم يستدلون بالأدلة القرآنية على تحريم القتل ومعصية الله عز وجل ثم يردون الأدلة نفسها فيقومون بقتل المؤمنين وسرقة أموالهم ونهبها واستحلال المحارم والنساء، ويستدلون بالسنة على تحريم إطلاق ألفاظ الكفر والفسق والظلم على المسلمين، ثم يردون ما استدلوا به بتكفيرهم المؤمنين والمسلمين، وهذا رد صريح لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصول مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه لكن خرجوا عن السنة والجماعة، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة[5] وغير ذلك»[6] وفي هذا رد صريح للقرآن أيضاً لأن الله أمرنا في القرآن الكريم بوجوب اتباع السنة، فموقفهم هنا من الأدلة إثباتها ثم ردها بالفعل أو القول لهو من أكبر مظاهر التناقض عندهم، بل هو عين التناقض.

---

(١) الملل والنحل، ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) البخاري كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل، ١٠/ ٤٢٣، مسلم الإيمان، باب حال إيمان من قال لأخيه المسلم كافر، ٢/ ٤٩.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب من حمل علينا السلاح فليس منا، ١٢/ ١٢.

(٤) البخاري كتاب الأشربة، باب قول الله تعالى: **﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب...﴾**، ١٠/ ٢٤، مسلم كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، ٢/ ٤١، ٤٢.

(٥) إن عقوبة الزنا عند الخوارج للمحصن والبكر مائة جلدة، وهذا إنكار صريح للسنة الثابتة، وأما حد السرقة عندهم فيكون بالقطع من المنكب في القليل والكثير دون اعتبار شرط الحرز في السرقة، ولا يلتفتون لما ثبت في السنة من أن يكون القطع من الرسغ، وأن يكون المال المسروق يساوي ربع دينار فأكثر، وأن يأخذه السارق من الحرز المعد لحفظه. انظر الملل والنحل، ١/ ١٦٤، الفصل، ٤/ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٨.

(٦) رسالة الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى، مطبعة صبيح، ١/ ١٥٦.

ثانياً: الشيعة:

١ - إن الشيعة يستدلون بالدليل ويقرون به ثم بعد ذلك يوردون ما يوجب رد الاستدلال، ومن ذلك: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فيقولون في تفسيرها: يعني إن أشركت في الولاية غيره، أو أمرت بولاية أحد مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك، ويزعمون[١] أن سبب نزول هذه الآية: إن الله عز وجل أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم علياً للناس علماً فاندس له معاذ بن جبل[٢] فقال له: أشرك[٣] في ولايته أبي بكر وعمر[٤] حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] شكا رسول الله ﷺ إلى جبرائيل، فقال: إن الناس يكذبوني ولا يقبلون مني فأنزل الله عز وجل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] وهم في نفس الوقت يزعمون أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نص على ولاية عليّ، فانظر أولاً يقررون أن الله عز وجل حذر الرسول عليه الصلاة والسلام من إشراك غير علي في الولاية، ثم يزعمون أن معاذاً اندس للرسول عليه الصلاة والسلام وأنه مال إلى رأيه ولم يبلغ الناس بأمر ولاية علي، ثم يقولون إنه ﷺ نص على ولايته، فتدبر موقفهم من الاستدلال بالأدلة ثم ردها من جميع الجوانب، وهذا نوع من أنواع التناقض الواضح الظاهر عندهم.

٢ - إن الشيعة يزعمون أن أئمتهم يقولون: «إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل[٤] الجنة[٥]»، بل

---

(١) أصول الكافي، ١/٤٢٧.

(٢) معاذ بن جبل: أبو عبد الرحمٰن، معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري الخزرجي، الإمام المقدم في علم الحلال والحرام وكان رضي الله عنه أبيض الوجه، براق الثنايا، شهد المشاهد كلها وشهد بدراً وهو ابن إحدى وعشرين سنة، وأمره الرسول عليه الصلاة والسلام على اليمن ومناقبه كثيرة جداً. كانت وفاته بالطاعون في الشام سنة ١٧هـ وعاش أربعاً وثلاثين سنة. انظر الإصابة، ٦/١٠٦، ١٠٧.

(٣) في زعمهم هذا يوصفون الرسول عليه الصلاة والسلام بالخوف والوجل والتردد في تبليغ الأوامر، مع أن الرسل معصومون في مسألة التبليغ.

(٤) أصول الكافي، ١/٤٣٧.

(٥) لازم قولهم: إن علياً أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام، وإن الصحابة مشركون=

ويتجرؤون ويقولون: إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: لو أن عبداً جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبياً ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[1] فهنا يزعمون كذباً وافتراءً على الرسول عليه الصلاة والسلام ويجعلونه يفضل الولاية على عمل سبعين نبياً وحاشاه ﷺ من ذلك، ثم يأتي في رواياتهم ما يرد ما قالوا آنفاً كما جاء في كتبهم الموثوقة. قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لما نزلت ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣] قال جبرائيل: يا محمد إن لكل دين أصلاً ودعامة وفرعاً وبنياناً، وإن أصل الدين ودعامته قول لا إله إلا الله، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه[2]، فهذا النص يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية ومعرفتها، ويصرح بأن محبة أهل البيت هي الفرع وهي مشروطة بمن وافق الحق، فاستدلوا بأدلة ثم قاموا بردها ونقضها.

٣ - إن الأئمة الشيعة يفسرون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُوا۟﴾ [غافر: ١٢] بأن لعلي الولاية وأن لا يشرك معه أحد، ومع ذلك حصل من الناس إشراك في الولاية لعلي[3] وغيره، ثم تأتي الرواية على ألسنة أئمتهم بالاستدلال بنفس الآية بأن المقصود بها الله سبحانه وتعالى ومن قال بأنه علي فهو مشرك[4]، فردوا ما استدلوا به أولاً، فيظهر التناقض وعدم الثبات على الموقف بخلاف أهل السنة والجماعة الذين يقفون موقفاً راسخاً لا يتزلزل، فخير هذه الأمة بعد النبي عليه الصلاة والسلام عندهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان[5] ثم علي.

= كافرون بجعلهم الخلافة لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وإن علياً مشرك أيضاً لموافقته بخلافة غيره، وإن الولاية هي سبب دخول الجنة وليست الشهادتان، وهذا رد صريح للقرآن الكريم والسنة النبوية.

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار للأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٧/ ١٧٢.

(٢) بحار الأنوار، ٢٣/ ٢٤٧.

(٣) بحار الأنوار، ٢٣/ ٣٦٤، أصول الكافي، ١/ ٤٢١.

(٤) أصول الكافي، ١/ ٤٢٧.

(٥) عثمان بن عفان أمير المؤمنين ذو النورين وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، جمع الناس على مصحف واحد، كان ينفق ماله في سبيل الله، ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد سنة ٣٥هـ، وعمره ٨٢سنة. انظر مشاهير علماء الأمصار، ص٥، تذكرة الحفاظ، ١/ ٨، =

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقد توافر عن علي من نحو ثمانين وجهاً «أنه قال: على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر» رواه البخاري[1] وغيره»[2][3].

٤ ـ إن الشيعة تجعل الإمامة ركن الدين المتين ويستدلون بأدلة من القرآن الكريم يؤولونها على حسب أفهامهم القاصرة ويضعون الأحاديث المكذوبة على الرسول عليه الصلاة والسلام ليجعلوا الخلافة في علي وأولاده وذريته، ثم يردوا ما استدلوا به من الأدلة فيقولون: بأن الإمامة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ابتداءً ثم أولاد الحسين[4] دون أولاد الحسن[5] رضي الله عنهم بسبب[6] تخلفه عن تسلم

= مروج الذهب، ٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(١) البخاري: هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، نسبة إلى بخارى، البلد المعروف بما وراء النهر، صاحب الصحيح، إمام الدنيا في فقه الحديث، قال عن نفسه: خرجت كتابي هذا من زهاء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثاً إلا وصليت ركعتين وصنفته في ست عشرة سنة، وعدد أحاديثه بدون المتكرر أربعة آلاف حديث كما قال النووي، وقال الحافظ ابن حجر عدد ما فيه بدون المكرر والموقوف والمعلق، ٢٧٦٠ حديثاً، مات سنة ٢٥٦هـ. انظر تاريخ بغداد، ٢/ ٤، الأنساب، ٢/ ١٠٠، الكاشف للذهبي، ٢/ ١٩، التقريب، ص٢٠٩، معجم البلدان، ١/ ٣٥٣.

(٢) البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ٧/ ٤٦.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١١، ١٢.

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، ولد سنة أربع من الهجرة، وشهد الجمل وصفين مع أبيه، وقاتل معه الخوارج وبقي معه حتى قُتل، ثم رجع المدينة وبقي فيها حتى أرسل إليه أهل العراق بيعتهم بعد موت معاوية فخرج إليهم وكان من أمر مقتله، ذكر البخاري أن الحسين قُتل بكربلاء ودفن حيث قتل. انظر الإصابة، ١/ ٣٣٢، ٣٣٣، فتح الباري، ٧/ ٩٤، ٩٥، الفتاوى، ٤/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

(٥) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي سبط رسول الله ﷺ وريحانته ولد سنة ثلاث من الهجرة، قال عنه رسول الله ﷺ وأخيه الحسين (هما ريحانتاي من الدنيا) وقال عنه خاصة (وإن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين) كان أشبه الناس بالرسول عليه الصلاة والسلام، تنازل بالخلافة لمعاوية حقناً لدماء المسلمين، توفي سنة ٤٩هـ. انظر الإصابة ١/ ٣٣٠، البداية والنهاية، ٨/ ٤٦، فتح الباري، ٧/ ٩٤، ٩٥.

(٦) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٨٩.

الإمامة وإعطائها لمعاوية بن أبي سفيان، فيستدلون بالأدلة العديدة على أمر ما، ثم ينقضون ويردون ما استدلوا به.

٥ - يزعم الشيعة أن الطواف بأضرحة الأئمة أفضل من الحج والعمرة إلى بيت الله الحرام، فيكذبون على الأئمة وينسبون الكذب إليهم ويقولوهم ما لم يقولوا به مثال «قبِّل جوانب القبر»[١] «إلا أن تطوف حول مشاهدكم»[١] «وإن الرضا[٢] كان يطوف بقبر رسول الله ﷺ»[١] فهنا يوردون الأدلة على ألسنة أئمتهم ثم يقومون بردها على ألسنة الأئمة أيضاً كقول أئمتهم: «لا تشرب وأنت قائم ولا تطف بقبر، فإن من فعل ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[٣] وهذا المعنى أقرت به كثير من الشيعة ورووه على لسان علي بن أبي طالب أنه قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: لا تدع صورة إلا محوتها ولا قبراً إلا سويته»[٤] وفي رواية أخرى: «بعثني رسول الله ﷺ في هدم القبور وكسر الصور»[٤][٥].

ثالثاً: القدرية «المعتزلة»:

إن المعتزلة تستدل بأدلة سمعية ثم تقول بردها، أو بما يوجب ردها، ومن ذلك:

١ - إنهم استدلوا بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] على أن القرآن مخلوق[٦] فقالوا: الآية تفيد العموم وبما أن القرآن شيء فإنه داخل في عموم كل، فيكون مخلوقاً إذ لا دلالة توجب إخراج القرآن من هذا العموم فيجب

---

(١) بحار الأنوار: ١٠٠/١٢٦.

(٢) علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق أبو الحسن، الملقب بالرضا، ثامن الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، من أجلة أهل البيت وفضلائهم، فكر المأمون أن يتخلى له عن الخلافة فأبى، فجعله ولي العهد من بعده، ولكنه توفي في زمن المأمون في طوس سنة ٢٠٣هـ. انظر تاريخ الطبري، ٨/٥٦، البداية والنهاية، ١٠/٢٦١، الأعلام، ٥/١٧٨.

(٣) بحار الأنوار، ١٠٠/١٢٦. (٤) فروع الكافي، ٢/٢٢٦، ٢٢٧.

(٥) جاء في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، ٧/٣٦، قال علي بن أبي طالب لأبي الهياج الأسدي رضي الله عنهما: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته).

(٦) الملل والنحل، ١/٤٥، الفرق بين الفرق، ص٧٩، فتح الباري، ١٧/٢٣١، منهاج السنة، مكتبة دار العروبة، ٢/١٦٩.

دخوله فيه، فهم وإن أثبتوها من جانب ردوها من جانب آخر، حيث أنهم يخرجون أفعال العباد كلها[1] من عموم (كل) ويزعمون أنها غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد، فأخرجوها من عموم (كل) في حين أنها شيء من الأشياء، وأدخلوا كلام الله تعالى في عمومها مع أنه صفة من صفاته تعالى.

٢ ـ يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] بأن المراد بالرسول هو العقل الذي يدرك الصالح من الطالح والحسن[2] من القبيح[2]، ويستدلون بالدليل العقلي فيقول القاضي عبد الجبار: «ومعلوم أن الملاحدة يعرفون قبح الظلم وإن لم يعرفوا النهي والناهي، فدل ذلك أن الملاحدة كالبراهمه[3] مثلاً ونفاة الشرائع فضلاً عن الموحدة أدركوا الحسن والقبيح ولا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ١/١١٧.

(٢) الحسن: بضم الحاء وسكون السين هو الجمال، وجمعه محاسن على غير قياس، والحسن بفتح الحاء والسين: هو ما حسن من كل شيء، والحسن على ثلاثة أضرب: مستحسن من جهة العقل، ومستحسن من جهة الهوى، ومستحسن من جهة الحس، وأما الحسن في الاصطلاح فقد عرفه القاضي عبد الجبار (والحسن ما يوجد مختصاً لغرض، وتنتفي وجوه القبح عنه، ومن حقه إذا علمه القادر أن يقع). والقبيح: بالضم ضد الحسن والقبيح ما قبح من كل شيء، ومن معاني القبح: التنحي يقال: قبحه الله أي نحاه عن الخير فهو مقبوح، والقبيح في الاصطلاح: قال القاضي عبد الجبار: «هو ما يقع على وجه يقتضي في فاعله قبل أن يفعله أنه ليس له فعله إذا علم حاله». انظر القاموس المحيط، ٤/٢١٣، ٢١٤، تاج العروس، ٩/١٧٥، ٢/٢٠١، المغني، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٧/٢٤٧، المستصفى من علم الأصول، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١/٥٥، ٥٦، نهاية الإقدام في علم الكلام، للشهرستاني، ص٣٧١، الملل والنحل، ١/٥٢، ٥٣.

(٣) البراهمة: هم قوم من أهل الهند ينتسبون إلى رجل منهم يقال له براهم، وقيل سموا براهمة لإقرارهم بالله تعالى وتكذيبهم بالوسائط وهم الرسل إلا إبراهيم عليه السلام فإنهم يقولون برسالته فسموا بذلك براهمة. وهم سبعة أصناف، وهم أيضاً على أقسام وأول قسم منهم أصحاب البددة ومعنى (البُدّ) عندهم شخص في هذا العالم لا يولد ولا ينكح ولا يُطعم ولا يشرب ولا يهرم ولا يموت، وأول بد ظهر في العالم بزعمهم اسمه (شاكمين) وتفسيره، السيد الشريف، ومنهم أصحاب الفكرة: وهم الذين يعظمون الفكر ويقولون: هو المتوسط بين المحسوس والمعقول، ومنهم أصحاب التناسخ الذين يقولون بتناسخ الأرواح. انظر الملل والنحل، ٢/١٥٧، ١٥٨، التبصير في الدين، ص١٥٠ ـ ١٥٣، البرهان، ص٨٧، ٨٨.

مستند لهم إلا محض العقل، وهذا يدل على أن إدراك الحسن والقبيح في الأشياء فطرة مغروزة في جميع الناس[1] ثم يردون هذا الاستدلال بقولهم: «لا يجوز أن يقول الله تعالى للرسول ﷺ أو للعالم: احكم بما شئت معللين ذلك «إن الشرائع إنما يتقيد الله بها لكونها مصالح والإنسان قد يختار الصلاح وقد يختار الفساد فلو أباح الله تعالى للإنسان الحكم بما يختاره لكان فيه إباحة الحكم بما لا يأمن من كونه فساداً»[2] فهم في البداية بالغوا في تعظيم العقل وأنه السبب في إدراك الحسن والقبيح، ولذا فإنه يترتب عليه العذاب والثواب ثم نقضوا ما قالوه في البداية، بل الأمر الذي في غاية الغرابة أنه ورد عنهم: «أن الله يجوز أن يفوض للرسول أو للعالم الحكم بما شاء فيقول: «احكم بما شئت فإنك لا تحكم إلا بالحق ولا تقول إلا الصدق» فنقضوا وردوا ما قرروه في البداية[2][3].

٣ ـ ومن الأمثلة أن المعتزلة تجعل العقل إلهاً لا يخطيء وتقدمه على النصوص السمعية، يقول أبو علي الجبائي[4]: «وإن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكداً لما في العقول، فأما أن يكون دليلاً بنفسه يمن الاستدلال به فمحال»[5] وهذا نفسه ما قال به القاضي عبد الجبار في معرض حديثه عن ترتيب الأدلة فقال: «أولها دلالة العقل، لأن العقل به يميز بين الحسن

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٤٨٤.

(٢) المسودة في أصول الفقه لابن تيمية، جمعها شهاب الدين أبو العباس الحنبلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ص٥٤، المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٢/ ٣٢٩، المغني، ١٧/ ١٢٣.

(٣) القائل هو موسى بن عمران من علماء المعتزلة وهم يقولون بقوله.

(٤) أبو علي الجبائي: هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي، ينسب إلى جبي من نواحي البصرة، كان من أئمة المعتزلة المشهورين، ورئيس علماء طائفة أهل الكلام في عصره وإليه تنسب الطائفة الجبائية، له مقالات وآراء انفرد بها، كفره السلف عليها، له مؤلفات منها: كتاب الأصول، التعديل والتجوير، التفسير الكبير، وغيرها، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر وفيات الأعيان، ٤/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩، السير، ١٤/ ١٨٣، ١٨٤، البداية والنهاية، ١١/ ١٢٥، شذرات الذهب، ٢/ ٢٤١، الأعلام، ٦/ ٢٥٦.

(٥) المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية، ص٢٥٣.

والقبيح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة وكذلك السنة والإجماع»[1] ثم يقولون: بعد ذلك: إن المجتهد والمخطئ يستحق الإثم والعقاب[2]، فكيف يزعمون أن العقل مُمجد ومعظم، وأن له منزلة فوق منزلة الكتاب والسنة ثم يحصل الخطأ عن طريق عقل المجتهد؟ فردوا الأدلة السابقة بقولهم اللاحق، وهنا يظهر التناقض والاختلاف عندهم.

ومن مظاهر رد الأدلة والأقوال في هذه المسألة، إن المعتزلة ترى أنه يجوز للمجتهد الاكتفاء بترجيح مذهب على مذهب من غير تمسك بدليل[3]، لأن أصحاب رسول الله ﷺ يكتفون في تفاوضهم ومناقشتهم بآرائهم دون أن يضعوا أو يرجحوا أدلة مستقلة، ولازم قولهم لمز الصحابة ووصفهم بالأهواء دون الاعتماد على الأدلة الشرعية، وقولهم هذا يرد أيضاً ما قالوه في تعظيم العقل وأنه السبب الأول والدليل المنزه، ثم هنا يرمون بالعقل عرض الحائط، حتى يجعلوا العامي يقوم بمسائل الاجتهاد لأنه لا يحتاج إلى دليل. مع أن بشر المريسي وهو رأس من رؤوس المعتزلة ينقل قولهم فيقول عن الاجتهاد وأدلته: «وأن دليل الحكم واحد يجب الوصول إليه وما غيره من الأدلة فاسدة لا تقبل، وأن عليه دليلاً يلزم كل أحد المصير إليه والنظر فيه والوصول إلى القول الذي هو الحق به، وأن من قصر في ذلك فلم يصل إليه، ولم يقل به فإنه مخطئ ويختلف خطؤه، فربما كان كبيراً وربما كان صغيراً»[2].

وهذا الأقوال تجمع بين المتناقضات الواضحة في المعتقد والقول والفعل. والصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة بالنسبة للعقل وارتباطه بالثواب والعقاب هو إثبات الحسن والقبح عقلاً مع نفي التعذيب إلا بعد بعثة الرسول، فالحسن والقبح العقلي لا يستلزم التعذيب، وإنما يستلزمه مخالفة المرسلين. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وتحقيق القول في هذا الأصل العظيم إن القبيح ثابت للعقل في

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية، ص١٣٩.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٢/٣ - ٥٠.

(٣) يظهر هنا أيضاً التناقض عندهم فهم ينتقصون الصحابة ويصفونهم بأبشع الصفات ثم يزعمون الاعتماد بأفعالهم وأقوالهم. انظر، التنبيه والرد، ص٤٩ - ٥٢، الفرق بين الفرق، ص٧٨ - ١٣٧، التبصير في الدين، ص٦٣ - ٩٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٣٣ - ٤٩، البرهان، ص٥١ - ٦٣.

نفسه، وأنه لا يعذب الله عليه إلا بعد إقامة الحجة بالرسالة»[1].

وأما مذهب السلف في المجتهد المخطئ فالإثم مرفوع عنه إذا اجتهد في أحكام الفروع التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع، وأنه مأجور على ذلك لما بذله من جهد واستفراغ وسع في سبيل الوصول إلى الحق في المسألة، وهذا ثابت بنصوص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[2]، فدلت النصوص على أنه لا يكلف ما تعجز عنه النفس، وعلى أنه لا يؤاخذ المخطئ في اجتهاده، فالمجتهد إذا اجتهد واستدل وبذل وسعه واتقى الله ما استطاع، كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع له مستحق للثواب، ولا يعاقبه الله البته لأن كل من استفرغ وسعه استحق الثواب[3].

٤ - ومن الأمثلة: أن القدرية تستدل على القول بخلق القرآن من القرآن نفسه بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] ثم تزعم أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله، وأنه الخالق لكل شيء والقادر على كل شيء. يقول القاضي عبد الجبار: «وإن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن لأن صحة السمع موقوفة عليها، لأنا ما لم نعلم القديم تعالى عدلاً حكيماً لا نعلم صحة السمع، وما لم نعلم أنه غني لا تجوز عليه الحاجة لا نعلمه عدلاً، وما لم نعلم أنه ليس بجسم[4] لا نعلمه غنياً. فكيف يمكن

---

(١) الرد على المنطقيين، لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٣، ١٣٩٨م - ١٩٧٨م، ص٤٢١، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، تحقيق: حسان عبد المنان الطيبي، عصام فارس الجرستاني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ٢/ ٦٤.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم٤٥.

(٣) الفتاوى، ١٩/ ٢١٦، ٢١٧.

(٤) بالنسبة لإطلاق لفظ الجسم إثباتاً ونفياً على الله سبحانه وتعالى، فإن السلف كرهوا أن ترد البدعة ببدعة وكانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله عز وجل من صفاته وأفعاله وأسمائه ولا يأتون بلفظ مبتدع في النفي أو الإثبات. انظر شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي، ط٧، ١٤١٢هـ، منهاج السنة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤٠٩هـ - ٢/ ٥٤٩ - ٥٥٣.

الاستدلال بالسمع على هذه المسألة وهل هذا إلا استدلال بالفرع على الأصل»[1] مع أن الصحيح أن الأدلة السمعية مقدمة على الأدلة العقلية، وهي الأصل للتعريف بجميع الأدلة. يقول ابن القيم يرحمه الله: «إن التعريف بالأدلة اللفظيه أصل للتعريف بالأدلة. العقلية، فمن لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول هذه لم يكن له سبيل إلى العلم بمدلول تلك، بل العلم بمدلول الأدلة اللفظية أسبق فأنه يوجد في أول تمييز الإنسان، وحينئذ فالقدح في حصول العلم بمدلول الأدلة اللفظية قدح في حصول العلم بمدلول الأدلة العقلية بل هي أصل العلم بها، فإذا بطل الأصل بطل فرعه»[2].

٥ ـ ومن أمثلة إيراد الأدلة ثم ردها عند المعتزلة موقفهم من الأحاديث المتواترة؛ فهم يقولون عنها أنها تفيد العلم والقطع، فالقاضي عبد الجبار في تقسيمه للأخبار قال إن منها «ما يعلم صدقه اضطراراً كالأخبار المتواترة»[3] ثم يأتي نفسه ويقول: «على أن أصحاب الكبائر يُفعل بهم ما يستحقونه وأنه تعالى لا يغفر لهم إلا بالتوبه والإنابة»[4] وعند ذكره لحديث الرؤية «وسترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[5] قال: «إن هذا الخبر يتضمن الجبر والتشبيه فيجب أن نقطع على كذبه على النبي ﷺ وأنه لم يقله وإن قاله فإنه قاله حكاية عن قوم»[6] فهم في البداية يجعلون الأحاديث المتواترة يقينية لا تحتاج دليلاً لإثباتها ثم يردون نفس الأدلة المتواترة في الشفاعة والرؤية فجمعوا بين التناقض والشك والتردد وعدم الثبات في المعتقد والقول والفعل، والصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الرؤية ثابتة لأهل الجنة، يرون الله سبحانه وتعالى عياناً بأبصارهم كما يرون الشمس صحواً، ليس دونها حجاب، وكما يرون القمر ليلة البدر، ويعتقدون بخروج أقوام من أهل الكبائر من النار بشفاعة النبي ﷺ وقد نصوا على أن أحاديث

---

(١) شرح الأصول الخمسة / ٢٢٦.

(٢) الصواعق المرسلة ٢/٦٤٣، الأربعين في أصول الدين ـ للرازي / ٤٢٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة / ٧٦٨.

(٤) شرح الأصول الخمسة / ٦٧٨، مقالات الإسلاميين ـ ٢/١٦٦، نهاية الإقدام / ٤٧٠.

(٥) البخاري كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى ووجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ـ ١٣/ ٣٦٠.

(٦) شرح الأصول الخمسة / ٢٦٨، الملل والنحل ـ ١/٥٦.

الشفاعة والرؤية[1] متواترة[2].

٦ ـ ومن الأمثلة إن المعتزلة تزعم أن مرتكب الكبيرة كافر، ويستدلون بأدلة من القرآن والسنة كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[3] ثم يقولون عنه إنه في منزلة بين المنزلتين وهو أصل من الأصول التي تتفق عليه كل فرق المعتزلة، ويوضح واصل بن عطاء[4] هذا الأصل فيسمي مرتكب الكبيرة فاسقاً على أساس أنه لا يستحق أنه يسمى بالاسم الشريف الذي هو الإيمان والإسلام، ولا بالكفر، ومن سماه مؤمناً أو كافراً فإنما سماه بذلك وهو لا يملك الدليل، وعليه فالأولى به أن يسمى بالفسق، وهذا هو القول بالمنزلة بين المنزلتين[5] فردوا ما استدلوا به في بداية الأمر بأن مرتكب الكبيرة كافر، بل والأدهى والأمر تقرير واصل من أن من سماه كافراً فإنما سماه بذلك وهو لا يملك الدليل، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات والاختلافات في المسألة الواحدة والأصل الواحد، فما بالك بالمسائل المتعددة والمختلفة؟ والصحيح عند السلف أن مرتكب الكبيرة لا يخلد في النار إذا مات موحداً.

---

(١) الفتاوى ١٦/١٨، شرح العقيدة الطحاوية ١/٢٩٠، شرح الأصول الخمسة، ص٦٧٨، نهاية الإقدام، ص٤٧٠.

(٢) انظر أحاديث الرؤية في صحيح البخاري وصحيح مسلم، تفسير ابن كثير، ٣/٣٠٣، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم مكتبة المدني، المملكة العربية السعودية، جدة، ص٢٥.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم، ١٧٨.

(٤) واصل بن عطاء، أبو حذيفة أبو الجعد ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ، وارتحل إلى البصرة وأقام بها، وهو مؤسس فرقة المعتزلة، كانت له قدرة بيانية بحيث أنه كان يلتغ بالراء فيجعلها غيناً فكان يتجنب حرف الراء، لقب بالغزال لتردده على سوق الغزل، تنسب إليه فرقة الواصلية من المعتزلة، له مؤلفات منها أصناف المرجئة، المنزلة بين المنزلتين، معاني في القرآن وغيرها، توفي سنة ١٣١هـ. انظر وفيات الأعيان، ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٦، ميزان الاعتدال، ٤/٣٢٩، فوات الوفيات، ٢/٣١٧، لسان الميزان، ٦/٢١٤، ٢١٥.

(٥) فضل الاعتزال، ص١٧، فجر الإسلام، ص٢٩٧.

رابعاً: المرجئة:

إن المرجئة كبقية الفرق تستدل بالأدلة التي تتمشى مع مذهبها، وتغفل الأدلة الأخرى؛ فالمرجئة تأخذ بنصوص الوعد وتهمل نصوص الوعيد، والمعتزلة والخوارج على عكس ذلك. ثم تقول بما يرد الأدلة التي استدلت بها.

١ ـ استدلالهم بقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا»[(١)][(٢)] «ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب أو دعا بدعوة الجاهلية»[(٣)] «من حمل علينا السلاح فليس منا»[(٤)] فهم يستدلون بمثل هذه الأدلة على قولهم إن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم وإن برهم وفاجرهم في الإيمان سواء، فإيمان الملائكة والرسل والأنبياء والناس جميعاً واحد لا تفاوت فيه وأن العمل غير داخل في مسمى الإيمان، فإن الإيمان عند المرجئة على ثلاثة أقوال.

القول الأول: إن الإيمان هو المعرفة فقط وهو قول مرجئة الجهمية.

القول الثاني إن الإيمان هو الإقرار باللسان، وهو قول مرجئة الكراميه.

والقول الثالث: إن الإيمان هو التصديق فقط، وهو قول جمهور المرجئة.

وذهب بعضهم إلى أن الإقرار شرط لإجراء الأحكام الدنيوية[(٥)]، وهؤلاء معرفون بمرجئة الماتريدية، فلذا فإن المرجئة يفسرون قوله عليه الصلاة والسلام «ليس منا» بأن معناه ليس مثلنا أي بزعمهم يقولون: إن الرسول ﷺ أخبرنا بأن من قام بمثل هذه الأعمال كضرب الخدود وشق الجيوب والغش في المعاملات يكون بفعله ليس كالأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، فمفهوم المخالفة عندهم أن من لم

---

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا، ١/ ٩٩.

(٢) وهنا يظهر تناقض المرجئة فهم يجعلون خبر الآحاد لا يفيد اليقين في الأمور العقدية ثم يستخدمونه في نفس الأمر.

(٣) البخاري كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، ٣/ ١٢٧، مسلم كتاب الإيمان، باب ضرب الخدود، ١/ ٩٩.

(٤) البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ، (من حمل علينا السلاح فليس منا) ١٣/ ٢٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ ومن غشنا فليس منا، ١٢/ ٩٩.

(٥) انظر المقالات، ١/ ٢١٣ ـ ٢٢٥، الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٧٠، المسائل والرسائل، ١/ ٦٩، الفتاوى، ٧/ ٥٠٥، ٥٠٦، الإيمان، لابن تيمية، ص١٢٦.

يقم بهذه الأمور فهو مثل الأنبياء والرسل تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً[1]، فهم يستدلون بهذه الأدلة، على أن إيمان الناس وإيمان الملائكة والرسل كإيمان باقي البشر، ثم يزعمون أن العمل ليس داخلاً في مسمى الإيمان والأدلة التي يستدلون بها تثبت أن العمل داخلٌ في مسمى الإيمان، وأن من قام بهذه الأعمال ينقص إيمانه، ومن أطاع وتجنب هذه الذنوب فإن إيمانه يزيد ويتضاعف فهنا يظهر التناقض عندهم في الاستدلال بالأدلة ثم القول واعتقاد بما يوجب ردها ونقضها والشك فيها.

والصحيح عند أهل السنة والجماعة أن العمل داخل في مسمى الإيمان وأن الأنبياء والرسل أفضل الخلق عند الله عز وجل، وأن الصحابة[2] رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء والرسل وأن العبد مهما فعل لا يستطيع أن يساويهم في الفضل والمكانة، فما بالك بمساواة الرسل والأنبياء والملائكة، فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[3]، «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد[4] أحدهم ولا نصيفه»[5].

٢ ـ ومن الأمثلة أن فرقة الكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب يقولون: ليس لله كلام مسموع وإن جبريل لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله عليهم السلام، وإنما هو إلهام ألهمه ذلك من غير كلام[6]، فيزعمون أن كلام الله تعالى معنى قائم بذاته إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً. ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ

---

(١) الشريعة للآجري، ص١١٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٤/ ٨٣٢، شرح السنة، للبغوي، ١/ ٣٨، الإيمان، لابن تيمية، ص١٩٧.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٣٩٨. (٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٤٧.

(٤) المُد: بضم الميم في الأصل ربع الصاع وإنما قدره به، لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة وهو رطل وثلث بالعراقي عند الشافعي وأهل الحجاز، ورطلان عند أبي حنيفة وأهل العراق، والنصيف: هو النصف كالعشير في العشر. انظر النهاية لابن الأثير، ٤/ ٣٠٨، ٥/ ٦٥.

(٥) البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ (لو كنت متخذاً خليلاً)، ٧/ ٢٦، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة، ١٦/ ٩٢، ٩٣.

(٦) البرهان، ص٣٦، الفتاوى، ١٢/ ١٦٥.

﴿ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۝٦٨﴾ [النحل] فبعد استدلالهم بعدم سماع كلام الله عز وجل، يقولون إن الولي يمكنه أن يسمع كلام الله ويسمع منه وأن يخاطبه ويجالسه، فردوا ما استدلوا به في أول الأمر، وكذلك الأشاعرة من المرجئة يقولون: إن كلام الله كلام نفسي قائم بالذات ليس متعلق بالمشيئة والإرادة وعلى أنه ليس بحرف ولا صوت وأنه معنى واحد لا يتعدد[1]، ثم يقولون: إن الولي يستطيع أن يكلم الله ويسمع منه بدون واسطة.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله وهو يعرض مذهب الأشاعرة: «ثم هؤلاء جوزوا كرامات الصالحين ولم يذكروا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقاً بل صرح أئمتهم أن كل ما خُرق لنبي يجوز أن يُخرق للأولياء حتى معراج محمد ﷺ، وفرق البحر لموسى عليه السلام وناقة صالح عليه السلام وغير ذلك»[2] فردوا ما استدلوا به من أن كلام الله غير مسموع، فقالوا أولاً: إن كلامه غير مسموع، ثم قالوا: إن الأولياء يسمعونه متى شاءوا، فدل ذلك أيضاً على إثبات أن الله يتكلم بالمشيئة والاختيار بعكس ما تقول الأشاعرة في البداية بأن كلامه لا يتعلق بالمشيئة والإرادة، فردوا بالقول الثاني القول الأول.

والصحيح عند السلف أن الله يتكلم بصوت مسموع[3].

٣ ـ ومن الأمثلة أن الأشاعرة من المرجئة تستدل على إثبات رؤية الله في الآخرة بأدلة من القرآن والنسة كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل، ثم تلا هذه الآية ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»[4] [يونس: ٢٦] ويقول، أبو الحسن الأشعري[5]: «ولما قرب الله النظر بذكر الوجه

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٢٨٤، الإرشاد للجويني، ص١١.

(٢) النبوات، ص٣ ـ ٥.

(٣) الفتاوى، ٦/ ٥٣٣.

(٤) مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ٣/ ١٧، ١٨.

(٥) أبو الحسن الأشعري أبو علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، كان إماماً متكلماً، تبحر في كلام الاعتزال أول حياته وبرع فيه ثم تركه وذمه وصنف في الرد عليه، قضى=

أراد نظر العينين اللتين في الوجه كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤] فذكر الوجه وإنما أراد تقلب عينيه نحو السماء ينظر نزول الملك عليه، بصرف الله له عن قبلة بيت المقدس إلى الكعبة، وعلى هذا فإن الآية الكريمة من المعنى الأخير وهو المعاينة بالأبصار»[١]، ثم بعد ذلك يقول الأشاعرة إن الله يُرى في الآخرة لا في جهة، فلازم قولهم نفي الرؤية وبالتالي رد الأدلة التي استدلوا بها في البداية على إثباتها فجمعوا بين التردد والشك والتناقض في الأقوال والمعتقدات.

خامساً: الجهمية:

إن الجهمية فرقة كباقي الفرق تورد الدليل وتثبته وتحتج به ثم تقوم بأمور تؤدي إلى رده وإبطاله، ومن ذلك استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] على أن الله تعالى في جميع الأمكنة تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً[٢]، ثم بعد ذلك يقولون إن الله تعالى ليس في السماء ولا على العرش ولا على السموات ولا في الأرض ولا داخل العالم ولا خارج العالم ولا بائن عن خلقه ولا متصل بهم، لأن في زعمهم أن جميع هذه الأشياء صفات الأجسام، والله تعالى منزه عن الجسم، فهنا بقولهم الأول أثبتوا بالدليل على قولهم أن الله في جميع الأمكنة ثم قالوا قولاً ردوا به الدليل والقول الأول، وفسروا[٣] الأدلة الواردة

= فترة على مذهب الكلابية بعد رجوعه عن الاعتزال، ويقال إنه في آخر حياته ترك الكلام وذمه ورجع إلى مذهب السلف الصالح وأعلن تمسكه به وتخليه عما قبله. من آخر مؤلفاته على مذهب السلف الإبانة عن أصول الديانة، يقول عنه شيخ الإسلام (كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة، فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول وبين الانتصار للسنة كما فعل في مسألة الرؤية والكلام والصفات الخبرية وغير ذلك)، توفي سنة ٣٢٤هـ. انظر السير، ١٥/ ٨٥، تاريخ بغداد، ١١/ ٣٤٧، الفتاوى، ١٢/ ٢٠٥.

(١) الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تقديم الشيخ: حماد بن محمد الأنصاري، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٠هـ، ص٦٥.

(٢) مناظرات أئمة السلف، أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٤١ ـ ٥٧، الصواعق المرسلة ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٧.

(٣) العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ـ الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، عناية: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، =

على إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] فيزعمون أن المراد في السماء ملكه وسلطانه مع أنهم في البداية استدلوا بآية في غاية الوضوح ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٣] فالأية بمنطوقها توضح أن الله في العلو، وهم قد قالوا في بداية أمرهم إن الله في جميع الأمكنة، والعلو مكان من الأمكنة، ثم ردوا ما استدلوا به ونفوا صفة العلو لله سبحانه وتعالى.

٢ ـ ومن الأمثلة أن الجهمية يقولون لا يقوم بذات الله فعل من الأفعال، لأن الفعل حادث وليس محلاً للحوادث مع أن أصلٌ من أصولهم القول بالجبر وأن الإنسان مجبور على فعله، ويستدلون بأدلة من القرآن كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات] ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ۝٤٩﴾ [القمر] ومن السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»[1] فجعلوا الله هو الفاعل الحقيقي لكل شيء، ومع ذلك يقولون لا يقوم بذاته فعل لأن الفعل حادث وليس محلاً للحوادث، وما هذا إلا للشك والتردد وعدم اليقين في مواقفهم، ومن الغريب في هذه المسألة أيضاً أنهم يقولون إن الله ليس محلاً للحوادث، ثم يقولون إن علم الله حادث حصل بعد أن لم يكن حادث، وكذلك بالنسبة لقدرة الله سبحانه وتعالى[2]. فردوا أقوالهم وأدلتهم الأولى.

والصحيح أن العبد فاعل للعمل مختار له ولا منافاة بين فعل العبد وفعل الرب، وأما صفاته فهي سبحانه ثابته له لا بداية لها كما يزعمون[2].

٣ ـ ومن الأدلة التي يستدلون بها حديث آدم وموسى، وهو قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «احتج آدم وموسى عند ربهما فحج آدم موسى، فقال موسى

= ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٤٣، التعليقات على متن لمعة الاعتقاد، الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله الجبرين، عناية وترتيب: أبو أنس علي بن حسين أبو لوز، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٧٨، ٧٩.

(١) مسلم كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، ١٦/٢٠٤.

(٢) البرهان، ص٣٥، عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، ص٩٠ ـ ٩٦.

أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وأسكنك في جنته ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض. قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجياً، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عاماً، قال آدم: هل وجدت فيها وعصى آدم ربه فغوى. قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كتبه الله علي أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسى»[1].

فالجهمية[2] تستدل بهذا الحديث على أن العبد مجبور على فعله وأنه كالريشه في مهب الريح، ومع كونهم استدلوا بهذا النص النبوي إلا أنهم يردون معظم ما فيه، فأول الحديث يوضح أن المحاجة حصلت عند الرب في العلو وهم ينفون العلو، والألفاظ الواردة في الحديث من خلق الله لآدم ونفخ الروح فيه وأمر الملائكة بالسجود له وإسكانه الجنة واصطفاء الله لموسى وتكليمه وإعطائه الألواح وكتابة التوراة بيده سبحانه، جميع هذه الصفات والأفعال لا يثبتونها لله سبحانه وتعالى. فهم القائلون: ليس كمثله شيء من الأشياء وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش ولا يخلو منه مكان ولا يكون في مكان دون مكان ولم يتكلم ولا يتكلم ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف بصفة ولا يفعل فعلاً. فهنا يظهر التناقض؛ فهم يستدلون بالحديث على أمر ما، ثم يردونه، وما ذاك إلا لاتباع الشهوات والاهواء والابتعاد عن الحق المبين. قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] فالحديث ليس فيه حجة للجبرية ولا الصوفية[3]، وإنما الوجه الصحيح فيه كما قال ابن القيم يرحمه الله: «إن آدم احتج

---

(١) البخاري في القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله ١١/٤٢٨، ومسلم في القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ١٦/٢٠٠ ـ ٢٠٤، والمحاجة هي المجادلة والمخاصمة، يقال ما حججت أي جادلت فغلبت. انظر النهاية في غريب الحديث ١/٣٤١.

(٢) إن المعتزلة قد ردت هذا الحديث حيث إن أبا علي الجبائي يقول، «لو صح لبطلت نبوات الأنبياء، فإن القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإن العاصي بترك الأمر أو فعل النهي إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه» انظر شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/٤٩.

(٣) الصوفية تستدل بهذا الحديث على شهود الحكم لله وجريانه على الخلق وتفرد الرب سبحانه بربوبيته وأن العبد لا يتحرك ذرة إلا بمشيئته وعلمه وأنه لا راد لقضائه وقدره، =

بالقدر على المصيبة وقال: إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي، والقدر يحتج به في المصائب دون المعايب، أي تلومني على مصيبة قُدرت علي وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة، وقد يوجه بأمر آخر هو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع ويضر في موضع آخر، فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة»[1].

فالاستدلال بالأدلة ثم ردها دأب أهل الأهواء والبدع لاتباع الشهوات والأهواء، وهذا ما وضحه سبحانه وتعالى مع أهل الأهواء السابقين، فقال سبحانه على لسان فرعون حين كان يزعم أنه الإله والرب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨] ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، ومع ادعائه للألوهية والربوبية ينقض قوله ويطلب من هامان أن يبني له صرحاً حتى يصل إلى إله موسى، مع زعمه السابق بتوحده في الألوهية. قال تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨] ففي البداية يقول بنفي الألوهية عن غيره وعلمه بذلك ثم يقول: يظن أن موسى كاذب، ومن المعلوم أن الأمر الواحد إما أن يكون يقيناً أو ظناً، أما أن يشتركا معاً فهذا عين التناقض الذي لا يُقبل، وما أوقعهم في هذا التناقض إلا أنه يبنون أمرهم على أقوال محتملة تحتمل معاني متعددة ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى والإجمال في اللفظ ما يؤدي إلى الاشتباه والالتباس.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وأما الاشتباه في المعنى فيكون له وجهان هو حق من أحدهما وباطل من الآخر، فيوهم إرادة الوجه الصحيح ويكون مراده باطل. فأصل ضلال بني آدم في الألفاظ المجمله والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهاناً مخبطة فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصب»[2].

= حتى يصلوا إلى القول بأن العبد مقهور مربوب لا حيلة له ولا قوة، فيسقطون جميع التكاليف عنهم. انظر شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/ ٤٩.

(١) شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/ ٥٦، ٥٧.

(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٧، مناظرات أئمة السلف، ص٢١ ـ ٢٦.

فالرد للأدلة سمة من سمات أهل الأهواء يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولم يزل أهل الكلام المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة كما ردوا أحاديث الرؤية وأحاديث علو الله على خلقه وأحاديث صفاته القائمة به وأحاديث الشفاعة، وأحاديث نزوله إلى سمائه ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه من شاء من خلقه حقيقة، إلى أمثال ذلك، وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق، وكل من أصل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عنه مواضعها»[1][2].



(١) الرد على الجهمية، الإمام أحمد بن حنبل، ص١٠٤، الرد على الجهمية، الإمام ابن منده، ص٢٤.

(٢) شفاء العليل، ط السوادي، جدة، ١/٤٦ ـ ٤٨.

المبحث الثاني

تقرير قواعد فاسدة والقول بلوازمها

إن أهل الأهواء والبدع يخترعون قواعد مظنونة ثم يقولون بلوازمها ويعتقدون صحتها وأنها من القطعيات التي لا تقبل الجدال، فلا بد في البداية من تعريف القاعدة واللازم.

القاعدة في اللغة:

الأساس[1] يقول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧] وتأتي القاعدة بمعنى الأصول، أساطين البناء التي تعمده، وما يعقد عليه الشيء أي يستقر ويثبت.

القاعدة اصطلاحاً[2]:

عُرفت القاعدة في الاصطلاح بعدة تعريفات منها:

١ ـ الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات يفهم أحكامها منها.

٢ ـ حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه[3].

٣ ـ حكم ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف به أحكام الجزئيات[4].

٤ ـ حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته[5][6].

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ٥/١٠٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٦٩، التعريفات للجرجاني، ص١٧٧، المفردات، ص٦١٧، الكليات، ص٧٠٢ ـ ٧٢٨.

(٢) الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، ٢/١٠.

(٣) مختصر قواعد العلائي، ١/٥.

(٤) منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، أبو سعيد الخادمي، مطبعة محرم أفندي البسنوي، ١٣٠٣هـ، ص٥٠٣.

(٥) المدخل الفقهي العام ٢/٩٤٦.

(٦) استخدمت في المبحث كلمة قاعدة بدلاً من أصل، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب=

تعريف اللازم لغة:

التبعية[1]، عدم المفارقة. يقال: لزم فلان بيته إذا لم يفارقه ولم يوجد في غيره، فيمتنع وجود الملزوم بدون اللازم، فلازم الشيء: أي أن أحدهما علة الآخر، فيظهر أن اللازم هو ما لا يثبت الحكم مع عدمه، وملزوم الحكم ما يستلزم وجوده الحكم.

تعريف اللازم اصطلاحاً:

له عدة تعريفات، منها:

١ ـ ما يمنع[2] انفكاكه عن الشيء.

٢ ـ اللازم عند المتكلمين: كون الحكم مقتضياً لحكم آخر بأن يكون إذا وجد المقتضي وجد المقتضى وقت وجوده.

٣ ـ اللازم عند المنطقيين[2]: عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء وما يمتنع[3] انفكاكه عن الشيء يسمى لازماً وذلك الشيء ملزوماً، والتلازم: عبارة عن عدم الانفكاك من الجانبين، والاستلزام عن عدمه من جانب واحد، وعدم الاستلزام من الجانبين عبارة عن الانفكاك بينهما.

فأهل الأهواء والبدع يؤصلون قواعد لمذهبهم ثم يلزمون أنفسهم بأمور أخرى فيزداد الضلال عندهم ويكبر، فيحاولون إصلاح ما أفسدوه فيقعون في فساد أكبر.

أولاً: الخوارج والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

نجد أن القاعدة الأولى التي وضعها الخوارج وخرجوا بها على علي بن أبي

= شتى فيمكن الاستدلال بالفروع، حيث إن أهل البدع يقررون في الفروع قواعد ثم يقولون بلوازمها.

(١) المصباح المنير، ص٦٦٩، المفردات، ص٦٧٩، التعريفات، ص١٩٩، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٩٥٢ ـ ١٠٣١، الكليات، ص٧٩٥، ٧٩٦.

(٢) شرح الكوكب المنير، ٤/ ٢٠٤، الكليات، ص٧٩٥، ٧٩٦، كشاف اصطلاحات الفنون، ص١٣٠٤.

(٣) المانع: ما يلزم من وجوده انتفاء الحكم. انظر الإيضاح لقوانين الاصطلاح، لأبي محمد يوسف بن عبد الرحمٰن بن الجوزي، تحقيق وتعليق الدكتور: فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط/١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٣٨.

طالب والأمة هي قاعدة «لا حكم إلا لله»[1]. فاعتقدوا أن علياً لم يحكِّم حكم الله، وحكَّم الرجال، وبناءً على هذه القاعدة التزموا بلوازم باطلة هي:

١ ـ القول بتكفير علي لأنه حكَّم الرجال، وعندهم أن من لم يحكم بما أنزل الله فهو كافر في الآخرة، حلال[2] الدم في الدنيا، ومن ثم وجوب خلعه وعدم طاعته بل وتجرأ الأمر بهم إلى وجوب قتله.

٢ ـ كفروا كل من وافق على التحكيم بينه وبني معاوية رضي الله عنهما، فصرحوا بكفر معاوية أيضاً، وكفروا أبا موسى الأشعري[3] وعمرو بن العاص[4] وكل من وافق على هذا التحكيم، فوصل التكفير إلى الصحابة الذين هم خيرة خلق الله بعد الأنبياء والرسل.

٣ ـ بعد أن كفروا الصحابة والأمة استحلوا أموالهم ونسائهم وقتالهم، ففرقوا الأمة بأفعالهم وقواعدهم، وألبوا الناس على عدم طاعة الخليفة. وكل من هذه اللوازم في غاية الفساد، بل كل لازم من اللوازم السابقة أدى إلى أمور في غاية البطلان.

اللازم الأول: القول بتكفير علي رضي الله عنه:

إن الخوارج[5] اعتقدت بخطأ التحكيم الذي قام به علي رضي الله عنه واتفق عليه المسلمون فقالوا: أتحكمون في دين الله الرجال؟ فلا حكم إلا لله، فحكموا

---

(١) تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري، ٥/ ٧٢، الفتاوى، ١٩/ ٨٩ ـ ٩٢، تلبيس إبليس، ص٩١، ٩٢.

(٢) المقالات، ١/ ١٦٧، البدء والتاريخ، مصر، ٥/ ١٣٥، الأجوبة الشوكانية، ص٥٠.

(٣) أبو موسى الأشعري: عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار، أبو موسى الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معاً، قدم المدينة بعد خيبر، من كبار الصحابة وفقهائهم، كان حسن الصوت بالقرآن حتى قال الرسول عليه الصلاة والسلام عنه: «لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»، وهو أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما مات سنة ٤٢هـ. انظر الإصابة، ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢، تقريب التهذيب، ١/ ٤٤١.

(٤) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي أمير مصر، يكنى أبا عبد الله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح في صفر سنة ثمان، وقيل بين الحديبية وخيبر، وكان الرسول ﷺ بعد إسلامه يقربه ويدنيه لمعرفته وشجاعته، كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ولاه معاوية مصر حتى مات سنة ٤٣هـ. انظر الإصابة، ٣/ ٢، ٣، السير، ٤/ ٣٤، ٣٥.

(٥) تاريخ الرسل والملوك، ٥/ ٧٢، الفتاوى، ١٩/ ٨٩ ـ ٩٢، تلبيس إبليس، ص٩١، ٩٢.

بكفر علي رضي الله عنه وعدم طاعته والخروج عليه واستحلال قتله، فكَّفروا الشخص المعين دون مراعاة الضوابط الشرعية في تكفيره، وتحكَّموا في الأسماء والأحكام مع أن هذه المسألة حق من حقوق الله سبحانه وتعالى فهو الذي يعلم المؤمن من الكافر، والصالح من الطالح، والحسن من القبيح، وبعد أن قالوا بكفر علي رضي الله عنه خرجوا على جماعة المسلمين وعن طاعة ولي الأمر التي هي من أهم أصول أهل السنة والجماعة، فقد قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[١] وهم بخروجهم على الإمام يخلعونه من البيعة فيلزمهم الموت على الجاهلية. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»[٢] وأمر عليه الصلاة والسلام بطاعتهم وعدم الخروج عليهم إلا في حالة واحدة فقال: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»[٣] ومن أين للخوارج الأدلة أو البراهين على كفر علي أو غيره؟ ولكن مع ذلك أصروا على تكفيره ومن ثم خلعه والخروج عليه ثم قتله عبد الرحمن بن ملجم[٤] فأصبح عندهم من الأتقياء الأوفياء لقيامه بذلك العمل[٥]، فتركوا حكم الله واتبعوا تحكيم قواعدهم وأصولهم.

---

(١) مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، ١٣/٢٣٨.

(٢) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٢/٢٢٨.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها، ٩/٤٧، مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٢/٢٢٨.

(٤) عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي الحميري أدرك الجاهلية، وهاجر في خلافة عمر، وقرأ على معاذ بن جبل فكان من القراء وأهل الفقه والعبادة، شهد فتح مصر، وكان من شيعة علي رضي الله عنه وشهد معه صفين ثم خرج عليه، فاتفق مع البرك وعمرو بن بكر على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص في ليلة واحدة في ١٧ رمضان، وتعهد ابن ملجم بقتل علي فقصد الكوفة واستعان برجل يدعى شبيباً الأشجعي، فكمنا لعلي رضي الله عنه خلف الباب الذي يخرج منه لصلاة الفجر، فلما خرج ضربه شبيب فأخطأه، فضربه ابن ملجم فأصاب مقدم رأسه فتوفي رضي الله عنه متأثراً بالجرح، وقبض من بالمسجد على ابن ملجم فقتل في سنة ٤٠هـ. انظر العبر، ١/٣٣، الأعلام، ٤/١١٤، ١١٥.

(٥) بلغ من تعظيم عبد الرحمٰن بن ملجم عند الخوارج أن أنشد عمران بن حطان وهو من شعراء الخوارج فيه شعراً قائلاً: =

اللازم الثاني: كفروا معاوية والحكمين وكل من وافق على هذه المسألة:

إن الخوارج لزمهم هذا الأمر الباطل لخروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه التحكيم حيث كرهوا الحكم والتحكيم ومن ثم كفروا الحكمين ومن وافقهما، فضلوا في هذا الأمر وزلت أقدامهم وتكلموا فيها بما لا يرضي الله عز وجل ولا رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا يليق بأفضل الناس بعد الأنبياء والرسل عليهم السلام وهم الصحابة[1] رضوان الله تعالى عليهم جميعاً، الذين اختارهم الله لصحبة خاتم رسله، وأفضل أنبيائه، الذين بلغوا في الفضل مبلغاً لا يصل إليه من بعدهم، فقد قال فيهم رسول الله ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2] ومن هنا يتضح أن كل ما تناقلته كتب التاريخ من اتهام أبي موسى[3] الأشعري رضي الله عنه بالغفلة كذب وافتراء يبطله ما عرف عنه من علم وفضل وفهم وما كلفه به رسول الله ﷺ من أعمال، إضافة إلى شرف الصحبة، ومن اتهام عمرو بن العاص رضي الله عنه بالمكر والخداع كذب وفرية عظيمة لا

= يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضواناً
إني لأذكره حيناً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزاناً
انظر الأعلام ٥/ ٧٠.

(١) يقول الإمام الشوكاني، «وأما عدالتهم رضي الله عنهم فمسلمة عند جميع أهل السنة الذين رأينا كلامهم. . . وأما الرافضة والخوارج وأهل البدع فلا عبرة بكلامهم ولا يعد خلافهم خلافاً، وإنما هو شذوذ وميل عن الصراط المستقيم». انظر الأجوبة الشوكانية عن الأسئلة الحفظية، ص٥٠.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠.

(٣) لقد ضلت في أمر التحكيم أفهام كثير من الناس، ومرجع ذلك في الغالب تلك الأخطاء المنكرة والمغالطات الكبيرة التي دخلت أو أُدخلت في قضية التحكيم ومنها:
١ ـ إهمال معرفة السبب الصحيح للحرب بين علي ومعاوية رضي الله عنهما وأن السبب الحقيقي فيها المطالبة بالاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه.
٢ ـ إغفال حقيقة ما اتفق عليه الحكمان أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، رضي الله عنهما.
٣ ـ اتهام عمرو بن العاص رضي الله عنه بالكذب والخداع والاحتيال وحاشاه عن ذلك.
٤ ـ اتهام أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بالغفلة والفشل وحاشاه عن ذلك.
٥ ـ عدم المعرفة والأمانة في نقل حقيقة ما حصل مع دخول كثير من الأكاذيب والمغالطات من أهل البدع. انظر العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، ط المكتبة العلمية، ص١٦٠ ـ ١٦٧.

تليق به وبالصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، والصحيح الثابت عنه الورع ومحاسبة النفس ما يبطل اتهام الكاذبين.

فالخوارج بغلوهم وجفائهم وسوء فهمهم للقرآن وقعوا في مخالفته ومخالفة السنة النبوية التي قد شهدت لطائفة من أصحاب رسول الله ﷺ بالجنة، وأكثرهم يدخل فيمن رضي الله عنهم ممن بايع تحت الشجرة. قال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨﴾ [الفتح]، ومنهم من شهد بدراً، ومن شهدها فلا يلحقه الخزي والسوء والعذاب كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1] فأين غابت عقول هؤلاء أو كيف عميت أبصارهم حتى ضلوا هذا الضلال المبين؟، فهم مع قولهم: بأنه يجب تحكيم كتاب الله وتحكيم حكم الله كانوا أبعد ما يكونون عنه، حيث إن الله حكم بحكمه العظيم تفضيل الصحابة وتكريمهم وعدم النيل منهم، فالمتأمل في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ليدرك دونما أدنى مواربة المنزلة السامية الرفيعة والمكانة الجلية التي يتبوّؤها أصحاب رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقد قامت الخوارج بنقيض كلام الله، وحكمه سبحانه وتعالى فوقعوا في التناقض البين.

اللازم الثالث: مفارقة جماعة المسلمين واستحلال أموالهم ودمائهم وأعراضهم:

بعد أن اعتقد الخوارج خطأ التحكيم وما حصل معه اشتطوا في الأمر فكفّروا جميع الأمة لموافقتها على مسألة التحكيم، فردوا حكم الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٠٥ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ۝١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝١٠٧﴾ [آل عمران] وقد

---

(١) البخاري كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً، ٧/٢٤٣، ٢٤٤، مسلم كتاب فضائل الصحابة، فضائل حاطب بن أبي بلتعة وأهل بدر، ١٦/٥٥، ٥٦.

فسرها السلف[1] بقولهم تبيض وجوه أهل السنة والائتلاف وتسود وجوه أهل البدعة والاختلاف، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام] والآية وإن كانت في شأن اليهود والنصارى[2] إلا أنها تشمل أهل البدع. يقول ابن كثير يرحمه الله: «والظاهر أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفاً له، فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق فمن اختلف فيه وكانوا شيعاً، أي فرقاً كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسول الله ﷺ مما هم فيه»[3] فيلزمهم براءة الرسول عليه الصلاة والسلام.

وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت رايه عُميَّة[4] يغضب لعصبية أو يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتل، فقتله جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولستُ منه»[5] فالحديث ينوه عن أمور من فعلها فإن النبي ﷺ برئ منه، والخوارج قد قاموا بجميعها فهم قد خرجوا عن طاعة الإمام ومن ثم خلعوا بيعته وإمامته، وفارقوا جماعة المسلمين، ودعوا إلى التعصيب إلى فرقتهم ومعتقداتهم، وقاتلوا المسلمين ولم يفوا بحقوقهم وأموالهم وأعراضهم، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الخوارج كفروا مرتكب[6] الكبيرة من المسلمين وكفروا كل من

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/١٠٢، الشريعة للآجري، ص١٨، السنة لأبي عاصم، ١/٧، ٣٣، ٣٥.

(٢) أخبر شيخ الإسلام بأن الذين فرقوا دينهم واختلفوا هم اليهود والنصارى. انظر اقتضاء الصراط المستقيم، ١/٨٨.

(٣) تفسير ابن كثير، ط دار السلام، دار الفيحاء، الرياض، دمشق، ٢/٢١٩.

(٤) عُمية: هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان، والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضاً، قالوا هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، وبذلك قال النووي وأحمد والجمهور. انظر شرح صحيح مسلم، ١٢/٢٣٨.

(٥) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/٢٣٨.

(٦) اختلف العلماء رحمهم الله في تعريف الكبيرة على أقوال كثيرة. يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما الكبائر فاختلف السلف فيها اختلافاً لا يرجع إلى تباين وتضاد وأقوالهم=

خالفهم ولم ينضم إلى معسكرهم، فقالوا بأنهم كفار مخلدون في النار وأحكامهم في الدنيا أحكام الكفار وديارهم دار كفر ودارهم دار إيمان، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم وقتالهم»(١)، ويقول أيضاً: «والخوارج هم أول من كفر المسلمين، يكفرون بالذنوب ويكفرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله»(١).

فلزمهم براءة الرسول عليه الصلاة والسلام منهم ووصفهم بالجاهلية، فهم في البداية قالوا بالقاعدة الأصلية لهم «لا حكم إلا لله» وعند العمل ردوا حكم الله في جميع الأمور السابقة في طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه، وفي الحكم على العباد، مع أنه لا يعلم الخفايا إلا الله، وفي تكفيرهم كل من وافق على التحكيم وفي مفارقتهم للأمة وقتلهم المسلمين ونهب أموالهم واستباحة أعراض نسائهم، وهذه الأمور جميعها محرمة باتفاق المسلمين، ومذهب أهل السنة والجماعة يوجب طاعة ولي الأمر ما لم يؤمر بمعصية كما قال عليه الصلاة والسلام «ما لم تروا منهم كفراً بواحاً»(٢)، «عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك»(٣) «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»(٤) وأنه لا يصح الحكم على العباد بالكفر والإيمان إلا بشروط وضوابط معينة مع التحرز واليقين، ووجوب محبة الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين واعتبارهم أفضل الخلق بعد الرسل والأنبياء والكف عما حصل بينهم(٥)، وعدم قتل المسلم إلا بالحق كما قال

= متقاربة، وأولى الأقوال بالصواب كما ذكرها ابن جرير، «الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب»، وقد قال بهذا القول ابن عباس وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وهو الذي رجحه شيخ الإسلام رحمه الله». انظر مدارج السالكين، تحقيق: الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٧، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ط٤، ص٤١٧، ٤١٨، الزواجر عن اقتراف الكبائر، أحمد محمد الهيثمي، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٥ ـ ١٠.

(١) الفتاوى، ٣/ ٢٨٩. (٢) سبق تخريجه صفحة رقم/ ٢٠٠.

(٣) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٣/ ٢٢٤.

(٤) البخاري كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام، ١٣/ ١٠٥.

(٥) عقيدة السلف أصحاب الحديث، الصابوني، ص١٠٧، البداية والنهاية، ٧/ ٢٥٣ ـ ٢٧٨، العواصم من القواصم، ص١٧١، ١٧٢، منهاج السنة، مكتبة الرياض، ٢/ ٢١٩، ٢٢٠، الأجوبة الشوكانية، ص٥٠.

الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والمفارق لدينه التارك للجماعة»[1] وتحريم أعراض وأموال المسلمين كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»[2] فظهر المذهب الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة من المذهب الباطل الذي تنادي به الخوارج مع زعمهم تحكيم كتاب الله عز وجل وأين هم في الحقيقة من هذا التحكيم[3]. فهم قد وضعوا قواعد باطلة فألزموا أنفسهم بأمور فاسدة.

ثانياً: الشيعة: والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

ـ للشيعة آراء وقواعد عقدية كثيرة ومن أهمها عندهم، والتي كان لها أثر هام في تباعدهم عن هدي الكتاب والسنة وطريقة أهل الحق، ومنها على سبيل المثال:

١ ـ القول بأحقية علي وآل البيت رضي الله عنهم بالإمامة وإنها كانت بنص من النبي ﷺ[4].

٢ ـ دعواهم العصمة للأئمة والأولياء.

٣ ـ تدينهم بالتقية.

٤ ـ الاعتقاد بأن القرآن الكريم الموجود بأيدي المسلمين ناقص ومحرف.

---

(١) البخاري، كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿إن النفس بالنفس﴾، ١٢/ ٢٠، مسلم، كتاب القسامة باب ما يباح به دم المسلم، ١١/ ١٦٤.

(٢) البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ، «رب مبلغ أوعى من سامع»، ١/ ١٤٥، ١٤٦، ومسلم كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض، ١١/ ١٦٧، ١٦٨.

(٣) يوجد الآن فرقة التكفير والهجرة تنادي بنفس مبادئ الخوارج السابقة فيزعمون أنهم المسلمون وأهل الحق وغيرهم ضلال فسقه وكفرة، وهذا ما يقوله سعيد حوى إن جماعته هي أقرب الجماعات للحق والصواب، وهو نفسه ما يدعيه شكري مصطفى من أن جماعته هي الجماعة المسلمة فقط. انظر كتاب الإكفار والتشهير، عبد الله محمد الجوعي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين ص٢١، الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو، محمد سرور زين العابدين، دار الأرقم ١٤٠٧هـ، ص٣١٤.

(٤) التنبيه والرد ص٢٥، ٣٩، ١٤٨، ١٥٥، المقالات، ١/ ٦٦ ـ ١٠٥، التبصير في الدين، ٢٧ ـ ٤٢، البرهان، ص٦٦ ـ ٨٥، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٢ ـ ٨٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٨٤ ـ ٨٩.

٥ ـ القول بالبداء على الله تعالى.

ولهم اعتقادات وآراء أخرى مثل دعوى الرجعة والمهدية، والقول بالتناسخ والحلول، وغير ذلك من الآراء الواضح سقوطها وبطلانها[١].

اللوازم الباطلة لتلك المعتقدات:

١ ـ القول بأحقية علي وآل البيت بالإمامة وأنها كانت نصاً من النبي ﷺ؛ فألزموا أنفسهم البراءة من أبي بكر وعمر ومن الصحابة الذين قاموا بالبيعة، ومن الأمصار الإسلامية وأهلها، فهم يجعلون من لم يؤمن بالأئمة أشد كفراً من اليهود والنصارى على حسب زعمهم، فيقولون: «واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من بعده أنه بمنزلة من جحد نبوة الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من آمن بجميع الأنبياء ثم أنكر نبوة محمد ﷺ»[٢] ومع عملية التبرؤ هذه أنكروا صحة خلافة الصديق رضي الله عنه، وإنكارها[٣] يستلزم تفسيق من بايعه واعتقد أن خلافته حق، وقد بايعه الصحابة رضي الله عنهم ومعهم أهل البيت كعلي، وقد اعتقدها حقاً جمهور الأمة، واعتقاد تفسيقهم يخالف قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] إذ أي خير في أمة يخالف أصحاب نبيها إياه ويظلمون أهل بيته بغصب أجل المناصب ويؤذيه بإيذائهم ويعتقد جمهورها الباطل حقاً، سبحانك هذا افتراء عظيم؟ ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله فقد كفر، والأحاديث الواردة في صحة خلافة الصديق، وبإجماع الصحابة وجمهور الأمة على الحق أكثر من أن تُحصر، ومن الأمثلة على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن أمن الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر ولو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»[٤]،

---

(١) انظر الحاشية رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٢) عقائد الصدوق أو دين الإمامية، ابن بابويه القُمي، إيران، ط ١٣٢٠هـ، ص١١١، بحار الأنوار، إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ص٢٧ ـ ٦٢، هوية التشيع، الدكتور: أحمد الوائلي، دار الكتب للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٤٢ ـ ١٤٤.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة، الشيخ: محمد بن عبد الوهاب، تحقيق الدكتور: ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٠٢هـ، ص٨.

(٤) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ١٥/١٥٠، ١٥١.

«لا يبقين في المسجد خوخة[1] إلا سُدت إلا خوخة أبي بكر»[2]، «إن امرأة سألت رسول الله ﷺ شيئاً فأمرها أن ترجع إليه فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك قال: فإن لم تجديني فأتي أبا بكر»[3]، «إن عمرو بن العاص سأل الرسول عليه الصلاة والسلام عن أي الناس أحب إليه قال: عائشة[4]، قلت ومن الرجال؟ قال: أبوها، قلت ثم من؟ قال: عمر»[5] وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فإني أخاف أن يتمنى متمنٍّ ويقول قائل أنا أولى[6] ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»[7] فالحديث فيه دلالة ظاهرة على فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأخبار بما سيقع في المستقبل بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام وأن المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره، وفيه إشارة إلى أنه سيقع نزاع، ووقع كل ذلك بالفعل، فدل ذلك على بطلان قول الشيعة، وأن من أصرح الأدلة التي توضح كذب الشيعة وافترائهم بوصية الرسول عليه الصلاة والسلام لعلي بالإمامة ما رواه عبد الله بن عباس

(١) الخوخة: طاقة في المسجد أو في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلى يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب. انظر فتح الباري، ٧/ ١١.

(٢) البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول الرسول عليه الصلاة والسلام، «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر»، ٧/ ١٠، ١١.

(٣) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٤.

(٤) عائشة رضي الله عنها: أم عبد الله حبيبة رسول الله ﷺ، بنت خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كانت من أكبر فقهاء الصحابة حيث كانوا يرجعون إليها، بنى بها الرسول عليه الصلاة والسلام في شوال بعد وقعة بدر، ونزلت الآيات في تبرئتها مما رماها به أهل الإفك، عاشت خمساً وستين سنة وحدث عنها جماعة من الصحابة والتابعين، توفيت سنة ٥٧هـ، أو ٥٨هـ. انظر تذكرة الحفاظ، ١/ ٢٧ - ٢٩، السير، ٢/ ١٣٥، الأعلام، ٣/ ٢٤٠.

(٥) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٣.

(٦) أنا أولى: أي أحق والخلافة لي. انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٥٥.

(٧) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٥.

رضي الله عنهما قائلاً: «وضع عمر بن الخطاب على سريره فتكنفه[1] الناس يدعون ويثنون عليه قبل أن يرفع وأنا منهم فلم يرعني[2] إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي فالتفت إليه فإذا هو علي فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحب إليَّ أن ألقي الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذاك أني كنت أكثر أسمَعُ رسول الله ﷺ يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا و أبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو أو لأظن أن يجعلك الله معهما»[3] فالحديث يدل على بطلان قول الشيعة، فهنا علي رضي الله عنه يقر بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ويثني عليهما أفضل الثناء، فأين قولهم بأحقية علي بالخلافة وأن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نص عليها.

ومن الأدلة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون وعليهم قُمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره. قالوا: ماذا أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين»[4] وفي رواية: «رأيت قدحاً أتيت به فيه لبن فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من أظفاري ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب. قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال العلم»[4] فالحديث بنص الرسول عليه الصلاة والسلام يوضح مدى علم وتقوى وورع عمر رضي الله عنه، فأين الشيعة من كلامه عليه الصلاة والسلام، يقول الإمام النووي: «القميص في النوم معناه الدين وجره يدل على بقاء آثاره الجميلة وسنته الحسنة في المسلمين بعد وفاته ليُقتدى به، وأما تفسير اللبن بالعلم فلاشتراكهما في كثرة النفع وفي أنهما سبب الصلاح، فاللبن غذاء الأطفال وسبب صلاحهم وقوت للأبدان بعد ذلك، والعلم سبب لصلاح الآخرة والدنيا»[5].

---

(١) فتكنفه الناس: أي أحاطوا به والسرير هنا النعش. انظر النهاية في غريب الحديث، ٤/ ٢٠٥.

(٢) فلم يرعني: بفتح الياء وضم الراء ومعناها لم يفجأني إلا ذلك. انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٥٨.

(٣) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٨.

(٤) مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٥٩، ١٦٠.

(٥) انظر شرح صحيح مسلم، ١٥/ ١٦٠.

ومن الأدلة؛ قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «دخلت الجنة فرأيت فيها داراً أو قصراً فقلت: لمن هذا؟ فقالوا لعمر بن الخطاب، فأردت أن أدخل فذكرت غيرتك فبكى عُمر وقال: أي رسول الله أو عليك يُغار؟»[1] فهل يبقى للشيعة بعد ذلك إلا أن يلتقموا الحجر. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب[2] يرحمه الله: «ومن نسب جمهور أصحابه ﷺ إلى الفسق والظلم وجعل اجتماعهم على الباطل فقد ازدرى بالنبي ﷺ، وازدراؤه كفر، ما أضيع صنيع قوم يعتقدون في جمهور النبي ﷺ الفسق والعصيان والطغيان مع أن بديهة العقل تدل على أن الله تعالى لا يختار لصحبة صَفيه ونصرة دينه إلا الأصفياء من خلقه، والنقل المتواتر يؤيد ذلك، فلو كان في هؤلاء القوم خير لما تكلموا في صحب النبي ﷺ وأنصار دينه إلا بخير، لكن الله أشقاهم فخذلهم بالتكلم في أنصار الدين، وكل ميسر لما خلق له»[3] فتمثل فيهم قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب] لذا قال الإمام مالك يرحمه الله: «والذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهم أو نصيب في الإسلام»[4]. وعندما سئل الإمام أحمد رحمه الله عن رجل شتم رجلاً من أصحاب

---

(١) مسلم فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٦٣، ١٦٤.

(٢) محمد بن عبد الوهاب: هو الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد، ويرجع نسبه إلى معد بن عدنان، ولد سنة ١١١٥هـ في العيينة من بلاد نجد، ونشأ في بيت علم ودين، فقد كان أبوه عبد الوهاب قاضي العيينة وفقيهها، اتهمه أهل الزيغ والضلال بفساد المعتقد، له عدة مؤلفات منها: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، كشف الشبهات، الأصول الثلاثة وغيرها توفي سنة ١٢٠٦هـ. انظر عنوان المجد في تاريخ نجد، لابن بشر، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ٨٩ ـ ٩٦، علماء نجد خلال ستة قرون، عبد الله بن عبد الرحمٰن البسام، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٨هـ، ١/ ٢٥ ـ ٤٨، الإمام محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، مسعود الندوي، ترجمة: عبد العليم البستوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة ص٨، ٩.

(٤) السنة للخلال ص٤٩٣، أصول السنة، الإمام محمد بن عبد الله بن زمنين الأندلسي، تحقيق: محمد هارون، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، رقم ١٩١، الإبانة الصغرى، لابن بطة، طبعة المكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص١٦٢، وإسناده صحيح.

النبي ﷺ فقال: «ما أراه على الإسلام»[1] فلزمتهم تلك اللوازم نتيجة بعدهم عن الهدي المبين والصراط المستقيم، وظهر من الأدلة الواضحة كذبهم وزعمهم بأن الصحابة رضي الله عنهم قد حرفوا القرآن.

٢ ـ قولهم بالعصمة للأولياء والأئمة[2]:

إن الشيعة تجعل من الأئمة أمراً في منتهى الغرابة، فهم الذين اختصوا بمعرفة[3] القرآن وهم الذين ينسخون القرآن، ويقيدون مطلقه، ويخصصون عامه، وهي عندهم أصل قبول الأعمال[3]، لا هداية للناس إلا بالأئمة[4]، والاستعانة بهم واجبة فهم الذين يحللون ويحرمون، وإن الدنيا والآخرة كلها للإمام[5]، ولا إجماع إلا بقولهم أو بقول واحد منهم، ولعل أصل هذه المقولة جاءت[6] من عبد الله بن سبأ الذي قال: «إن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي»[7] فلذا جاء من بعده فقالوا: «إنما على الناس أن يقرؤوا القرآن فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا»[8] وهذا نفسه ما تقول به الباطنية الذين يزعمون أن للقرآن ظاهراً يعلمه العامة وباطناً يعلمه الخاصة، فالشيعة تزعم أن الرسول ﷺ لم يبين القرآن إلا لعلي رضي الله عنه، فلذا فهو الوارث للعلم[9]، ومن ثم هو ورثه للأئمة بعده. فلازم قولهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبلغ ما أنزل إليه مع أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) السنة للخلال ص٤٩٣، الصواعق المحرقة ص٢١٠.
(٢) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، محمد بن النعمان المفيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص٩، ١٠.
(٣) أصول الكافي ١/١٩٢، ٤٣٧.
(٤) بحار الأنوار ٢٣/١٠٣، ٢٦٠، ٣١٩، ٣٣٤.
(٥) أصول الكافي ١/٤٠٧ ـ ٤١٠، أوائل المقالات ص١٣، فرق الشيعة للنوبختي، ط كربلاء، ص٧٤، الإرشاد للمفيد، ط إيران ص٢٨٥.
(٦) الفتاوى ١/١٧٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام ٧/٣٩٧، ٤٨٦.
(٧) أحوال الرجال ص٣٨.
(٨) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: عبد الرحيم الشيرازي، إحياء التراث العربي، بيروت، ١٨/١٣٦، البرهان في تفسير القرآن، هاشم بن سليمان البحراني، ط طهران، ١/١٨.
(٩) وسائل الشيعة ١٨/١٣١.

[النحل: ٤٤] ولم يقم بأمر الله عز وجل وحاشاه من ذلك، فهو قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، فعلم بالضرورة أن الصحابة رضي الله عنهم هم الأوائل الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن وعلومه، ونقلوه من ثم إلى الأجيال كافة، وعلى بن أبي طالب نفسه قد نفى أن يكون قد خصه رسول الله ﷺ بعلم دون الناس[١]، ومن الثابت عن الرسول عليه الصلاة السلام أنه كان يحث على نشر العلم وتبليغه للقريب والبعيد، فقال عليه الصلاة والسلام: «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»[٢]، ويبلغ الشاهد الغائب»[٣] «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[٤] فقولهم مردود لأنه زعم يحتاج إلى دليل وأنى لهم به؟ وزعمهم هذا يؤدي إلى الإعراض عن تدبر القرآن وفهم معانيه والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [محمد: ٢٤] والواقع يكذب دعواهم، فقد اشتهر كثير من الصحابة بتفسير القرآن.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة؛ يروي عن عمر. . . . وغير واحد، من المهاجرين والأنصار وروايته عن علي قليلة جداً ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف[٥] وغيرهم. . . وما يعرف

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة. ١/ ٢٢٥، ٤/ ٢٤.

(٢) البخاري كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ، «رب مبلغ أوعى من سامع». ١/ ١٢٨.

(٣) البخاري كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، ١/ ١٦٠.

(٤) أحمد، ٥/ ١٨٣، أبو داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ٤/ ٦٨، ٦٩، وابن ماجه، المقدمة، باب من بلغ علماً، ١/ ٨٤، الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ٥/ ٣٣، ٣٤، وقد ذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١/ ٦٨٩، ٦٩٠.

(٥) عبد الرحمٰن بن عوف بن الحارث القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين أخبر عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه توفي وهو راض عنهم، هاجر الهجرتين وشهد بدراً وسائر المشاهد، وكان اسمه قبل الإسلام عبد الكعبة وقيل عبد عمرو، مات سنة ٣٢هـ، ودفن بالبقيع. انظر الإصابة ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠.

بأيدي المسلمين تفسير ثابت من علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي فيها عن علي قليل جداً وما ينقل عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر»[1].

«وأما قولهم بأن الأئمة ينسخون القرآن ويقيدون[2] مطلقه ويخصصون عمومه، وأن حديث كل واحد منهم هو قول الله عز وجل ولا اختلاف فيه كما لا اختلاف في قول الله سبحانه وتعالى، فما ألزمهم هذا الإلزام إلا لزعمهم بأن الأئمة ينسخون الشرائع وتهبط عليهم الملائكة وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم[3]، لاعتقادهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام أودع الشريع عند علي وأخرج علي ما يحتاجه في عصره، ثم أودع ما بقي لمن بعده وهكذا، فالأئمة عندهم لهم حق التحليل والتحريم[4] وأنهم قد أخذوا هذا الحق بنص[5] القرآن: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[6] [الحشر: ٧] وما هذا إلا افتراء وكذب. ثم تمادوا فيه فقالوا: للقرآن معان باطنه تخالف الظاهر، والباطن لا يعلمه إلا الأئمة، وبذلك قسموا القرآن إلى قسمين، كل مدح وثناء فهو لهم يخصهم، وكل قدح وعيب فهو سمة للصحابة والتابعين. والأمثلة على ذلك لا تعد ولا تحصى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تأويلهم لقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦] بأن المراد بالشيطان هو عمر بن الخطاب

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٤/ ١٥٥.

(٢) شرح جامع محمد صالح المازنداني، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٤هـ ـ ٢/ ٢٧٢.

(٣) المقالات، ١/ ٨٨.

(٤) أصول الكافي، ١/ ١٨٨، أوائل المقالات، جامعة الإمام، ٣٥ ـ ٤٣.

(٥) الشيعة تقول إن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أعطى العلم والتشريع لعلي، وإن القرآن وعلمه لا يعلمه إلا علي ويصرون على تحريف القرآن مع أن علي نفسه يقول: «وكتاب الله بين أظهركم ناطق لا يعي لسانه وبيت لا تهدم أركانه وعز لا تهزم أعوانه»، ويقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام: «أرسله على حين فترة من الرسل وتنازع من الألسن فقفى به الرسل، وختم به الوحي، فجاهد في الله المدبرين عنه والعادلين به» فكيف يجمع القول بين قول علي عن نفسه وبين أقوالهم التي يزعمون فيها أن علياً مختص بعلم القرآن؟ انظر نهج البلاغة، لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، تنسيق الشريف الرضي، شرح محمد عبده، مؤسسة المعارف، بيروت، ص٣٣٦. والصحيح أن هذا الكتاب ليس لعلي رضي الله عنه إنما نسبته الشيعة إليه كذباً وافتراءاً.

(٦) أصول الكافي، ١/ ١٨٨.

رضي الله عنه، مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام ينافح عنه ويكذّب افترائهم بقوله: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك»[1] وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، يقولون: بأن المراد بالشيطان عمر، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] فيزعمون أن الكافر هو عمر بن الخطاب، والظهير علي رضي الله عنه، فجعلوا علياً هو الرب سبحانه وتعالى، قاله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[2] [الزمر: ٦٩] فيدّعون أن الأرض تضيء بنور الإمام، فرب الأرض عندهم هو الإمام.

ويفترون على جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال: «نحن خزان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، نحن حجة الله البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»[3]. فيجعلون للإمام منزلة تعلو الرسل والأنبياء، وأقوالهم هذه تستلزم أن كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لم يكمل بهما التشريع، وأن رسول الله ﷺ لم يبلغ ما أنزل إليه من ربه وإنما كتم بعضه وأسره لعلي، وذلك مناهض لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فيلزمهم رد القرآن والسنة والقول بعدم عصمة الرسول عليه الصلاة والسلام وتفضيل الأولياء على الرسل والأنبياء، بل جعلهم أرباباً مع الله عز وجل، ورد توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، أي رد الشريعة بأكملها فهل يوجد بعد ذلك شك في نسبة الإيمان إلى هؤلاء؟.

٣ ـ وأما قولهم بالتقية: فإن التقية بمعناها الحقيقي عند الشيعة هي الزندقة والنفاق مع الكذب[4]، فيقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم كما قال تعالى في وصف المنافقين: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ

---

(١) البخاري كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر رضي الله عنه، ٧/ ٣٦، ٤٧، مسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عمر رضي الله عنه، ١٥/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) تفسير القُمي، علي بن إبراهيم القمي، تعليق: طيب الموسوي الجزائري، ط٢، ١٣٨٧هـ ـ ٢/ ١١٥، ٢٥٣.

(٣) أصول الكافي، ١/ ١٦٥، وسائل الشيعة، ط٦، طهران، ٢٠/ ٣٩، ٣٢٣.

(٤) عن طريق قولهم بالتقية التزموا بالكذب والتمويه في معظم معتقداتهم.

﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۝﴾ [المنافقون] فالتقية عندهم ركن من أركان الدين وأنه يجب حتى على الأنبياء والرسل ويوردون الأدلة الكاذبة والموضوعة على الأئمة ليستشهدوا لهذا الركن المتين عندهم.

ومن الأمثلة على ذلك يقولون إن جعفر الصادق قال: «إياكم أن تعملوا عملاً يعيرونا به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً، ولا تكونوا عليه شيناً، صلوا في عشائرهم، وعودوا مرضاهم واشهدوا جنائزهم، فلا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم، والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبء» قيل له: وما الخبء؟ قال «التقية»[1] «رحم الله عبداً اجتز مودة الناس إلى نفسه فحدثهم بما يعرفون وترك ما ينكرون»[2] «إن تسعة أعشار الدين في التقيه ولا دين لمن لا تقية له»[2] «وأي شيء أقر لعيني من التقية، وإن التقية جنة المؤمن»[3] «ويزعمون أن الحسن بن علي رضي الله عنه قال: «لولا التقية ما عرف ولينا من عدونا»[3].

ولا غرو في ذلك فالشيعة أساس دينهم يقوم على الكذب والخداع، وكل ما يعتقدونه ليس لهم فيه أدلة نقلية، بل عمدتهم في ذلك النفاق والكذب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل خبرة وعلم بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما أنهم أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى[4] وهشام بن محمد بن السائب[5] وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل

---

(١) الأصول من الكافي، ط إيران، ٢/ ٢١٨.

(٢) الخصال لابن بابويه القمي، ط إيران، ١/ ٢٥.

(٣) الكافي، ٢/ ٢١٧، ٢٢٠.

(٤) لوط يحيى بن يحيى أبو مخنف، من أهل الكوفة، إخباري تالف لا يوثق به ولا بكلامه، هو من أخف رواتهم وطأة، ومع ذلك قال فيه ابن عدي، «شيعي محترق صاحب أخبارهم». له عدة تصانيف منها الردة، الجمل، صفين، وغيرها، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٣/ ٤١٩، ٤٢٠، الأعلام، ٦/ ١٠٠، ١١١، الرجال للنجاشي، ص٢٤٥.

(٥) هشام بن محمد بن السائب الكلبي، أبو المنذر، كان صاحب سمر ونسب، ولم يحدث=

العلم، مع أن أمثال هؤلاء هم من أجل من يعتمدون عليه في النقل، إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممن يذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال»[(١)].

وكل صاحب عقل لبيب يدرك اللوازم الباطلة للقول بالتقية لأنها في حقيقتها لب النفاق والكذب، فلا يظهر المؤمن من الكافر ولا الصالح من الطالح ولا الصادق من الكاذب، ولا الرسول من الكاهن، وتضيع أصول الإسلام وفروعه، حيث تُلزم الشيعة العبد أن يستخدم التقية في كل شيء فهو مع اليهودي يصبح يهودياً ومع النصراني يكون نصرانياً، ومع المجوسي يصير مجوسياً وهلم جرا... ثم يزعمون بعد ذلك بأنهم هم المؤمنون ويصفون غيرهم بالردة والنفاق وهم أولى بها، فهم كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فهم في ذلك كما قيل: رمتني بدائها وانسلت، إذ ليس في المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم، ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم»[(٢)].

٤ ـ وأما قولهم بالبداء على الله عز وجل: فإن من أصول مذهب الشيعة عقيدة القول بالبداء والمراد بها عندهم الظهور بعد الخفاء، أي أن الله عز وجل قد ظهر له أمر بعد ما كان خافياً عليه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. يقول محمد بن المفيد[(٣)] عن عقيدة البداء على الله واتفاق الإمامية عليها: «واتفقوا على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس»[(٤)].

= عنه أحد إلا الشيعة، كان مرجعاً في الأخبار والأنساب التي لا صلة لها بالدين، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، مات سنة ٢٠٤هـ. انظر الجرح والتعديل، ٧/ ٢٧٠، ٢٧١، الرجال للنجاشي، ص٣٣٩، ٣٤٠.

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٨٥، ٥٩.

(٢) منهاج السنة، جامعة الإمام، ١/ ٦٨، ٦٩.

(٣) محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد البغدادي، كان من أجل مشايخ الشيعة، ورئيسهم وأستاذهم الأول، استفاد المتأخرون منه كثيراً، قال الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه، وله من المؤلفات ما يقرب من مئتي مصنف، توفي سنة ٤١٣هـ. انظر تاريخ بغداد ٣/ ٢٣١، شذرات الذهب، ٣/ ١٩٩، ٢٠٠.

(٤) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام ص١٣.

فالبداء معناها لا يطلق إلا على معنيين: هو الظهور، أو الانتقال والتحول من عزم إلى عزم بحصول العلم أو الظن بشيء بعدما لم يكن حاصلاً، وهذا ما وضحه كلام الله عز وجل في كتابه الكريم فقال تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧] ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الزمر] ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الجاثية: ٣٣] ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢] والبداء بهذا المعنى لا يجوز إطلاقه في حق الباري عز وجل لاستلزامه حدوث العلم وتجدده، مما دلت الأدلة القاطعة على نفيه عنه تعالى، فيؤدي قولهم إلى نفي القضاء والقدر، وهذا نفسه ما تقوله الشيعة، فيزعمون أن جعفر الصادق قال: «كان القتل قد كُتب على إسماعيل مرتين فسأل إبراهيم عليه السلام الله في دفعه فدفعه ثم قرأ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]»[1] ويزعمون أنه قال عن قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد][1]. أنه قال: «وهل يمحي إلا ما كان ثابتاً»[1] فأقوالهم ومعتقداتهم من أساسها باطلة وما بُني عليها فهو باطل، حيث إن القرآن الكريم والسنة النبوية ترد معتقداتهم الفاسدة، ومن هنا يظهر صحة مذهب السلف الصالح نحو معتقدات الشيعة الباطلة، فالصحيح عند السلف، أن الله عز جل لم يأمر الرسول عليه الصلاة والسلام بالنص على الخلافة لعلي، وأن علياً ليس هو الإمام الأول ولا الخليفة المنصوص عليه، مع بيان فضله[2] ومكانته[3] من الرسول عليه الصلاة والسلام، وأن العصمة لا تكون إلا للأنبياء والرسل، مع تحريم التقية المقصود بها عند الشيعة.

أما التقية التي أباحها الشارع الحكيم للمسلم فإنها تقدر بقدرها حيث إن الضرورات تبيح المحظورات، وإن كلام الله سالم من التحريف ومن الزيادة والنقصان وهو الآن موجود بين دفتي المصحف كما أُنزل على رسوله عليه[2] الصلاة والسلام، ويحرمون القول بالبداء على الله عز وجل لأن الكتاب والسنة

---

(١) تصحيح الاعتقاد، ص٦٨.

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث، ص٢٦، ٢٨، ٣٠، ١٠١.

(٣) السنة، للإمام عبد الله بن حنبل الشيباني، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد سعيد القحطاني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ١/ ٣٨٠.

يؤكدان على نفي كل صفة نقص عن الله تعالى مع إثبات صفة العلم الثابتة له سبحانه وتعالى كما قال عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وبذلك يظهر فساد قواعدهم وأصولهم فما بالك بفروعهم؟، مع إلزامهم بأمور فاسدة ضالة.

ثالثاً: القدرية الأوائل والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

من المعروف أن أول من نطق بالقدر سوسن النصراني كما اتضح من قبل، يقول الإمام الأوزاعي يرحمه الله: «أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له سوسن وكان نصرانياً فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد»[١] فهؤلاء هم أوتاد القدرية الأوائل ومذهبهم في القدر يدور على أمرين[١]:

١ - نفي علم الله سبحانه وتعالى بالأشياء قبل وقوعها.

٢ - نفي خلقه لأفعال العباد وأنها ليست واقعة بقدره[٢].

فلازم قولهم نفي جميع مراتب القضاء والقدر وهي علم الرب سبحانه بالأشياء قبل وقوعها وكتابته لها قبل كونها، ومشيئته لها، وخلقه إياها، ونفي الجنة والنار والحساب والعقاب وأسماء الله وصفاته، بل ورد الشريعة بأكملها والنصوص التي جاءت في القرآن والسنة. ومن المعلوم أن من نفى القضاء والقدر أو نفى مرتبة من مراتبه بعد البيان والتوضيح فهو كافر كما جاءت الرواية عن أحد كبار الصحابة رضي الله عنه وله منزلة سامية، عندما سئل عن أقوام يزعمون أنه لا قدر وأن الأمر أنف[٣] فقال عبد الله بن عمر[٤] رضي الله عنه: «إني بريء منهم وأنهم براء مني، ثم أقسم بالله لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»[٥] وجاءت الروايات العديدة عن الإمام أحمد رحمه الله بتكفير القدرية وقتلهم، يقول

---

(١) المسائل والرسائل ١/١٤١، ١٤٢. (٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/٧٤٩.

(٣) أنف أي مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله، وإنما يعلمه بعد وقوعه. انظر شرح النووي ١/١٥٦، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/٢٤، ٢٥.

(٤) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، كانت هجرته قبل هجرة أبيه، وأول مشاهده الخندق، كان من المكثرين بالرواية عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وكان يقتدي به في كل أمره، توفي عام ٧٤هـ. انظر أسد الغابة ٣/٢٢٧، الأعلام، ٤/١٨٠.

(٥) مسلم كتاب الإيمان، باب بيان الإسلام والإيمان، ١/٣٦.

الإمام أحمد يرحمه الله: «القدري الذي يقول إن الله لم يعلم الشيء حتى يكون، هذا كافر»[1] «إذا جحد العلم كفر»[1] «يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه»[1] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقول أولئك كفرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم»[2] اعتماداً[3] على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «رب وماذ أكتب؟ قال اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة... ومن مات على غير هذا فليس مني»[4].

وأما قولهم بأن الله لا يخلق أفعال العباد، وأنها ليست واقعة بقدره فلازمه نفي قدرة الله تعالى على عباده مع نفي المشيئة له سبحانه وتعالى، وأن يوصف تعالى بالعجز والضعف تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن المعلوم أن صفات الخلق والمشيئته والقدرة ثابتة له سبحانه وتعالى ومن نفى صفة ثابتة له فقد كفر يقول الإمام ابن القيم يرحمه الله: «ومن المعلوم أن من نفى عن الله الصفات الثابتة له بعد قيام الحجة عليه فهو كافر»[5].

القدرية الأواخر (المعتزلة):

من المعلوم أن جميع المعتزلة قد اتفقوا على أصول خمسة جعلوها أساساً مهماً لمذهبهم الاعتزالي وهذه الأصول هي[6]:

التوحيد ـ العدل ـ الوعد والوعيد ـ المنزلة بين المنزلتين ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[7].

---

(١) المسائل والرسائل، ١/١٤٢، ١٤٣، ١٤٤.
(٢) الإيمان لابن تيمية، ط دار الفكر، ٣٦٩.
(٣) من الذين كفروا القدرية الأوائل ابن عباس، وعلي بن أبي طالب، عمر بن عبد العزيز، ونافع بن مالك، رجاء بن حيوة، الأوزاعي، عبيد الله بن الحسن العنبري، سعيد بن جبير، الشعبي، المازني. انظر أصول اعتقاد أهل السنة، ٤/٧٠٦، ٧٠٧.
(٤) أبو داود في السنة، باب القدر، رقم الحديث٤٧٠٠، وسنده صحيح، والترمذي في القدر، باب ١٧، حديث رقم٢١٥٦، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث، ١/٤٧، وصححه أيضاً في الجامع برقم٢٠١٢.
(٥) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٩.
(٦) التنبيه والرد، ١٧٦، المقالات، ١/٢٣٥، الفرق بين الفرق، ص٧٨، التبصير، ص٦٣، فرق اعتقادات المسلمين والمشركين، ص٣٣ ـ ٣٨، البرهان، ص٥١ ـ ٦٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٩ ـ ٧٠.
(٧) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٩، ٢٩٩، ٦٠٩، ٦٩٥، ٧٣٩.

فالأصل الأول عندهم هو التوحيد، ولازمه نفي صفات الله سبحانه وتعالى.

يقول القاضي عبد الجبار وهو يعرف التوحيد لغة واصطلاحاً: «والأصل فيه أن التوحيد في أصل اللغة عبارة عما به يصير الشيء واحداً، كما أن التحريك عبارة عما به يصير الشيء متحركاً، والتسويد، عبارة عما به يصير الشيء أسوداً، ثم يستعمل في الخبر عن كون الشيء واحداً لما لم يكن الخبر صدقاً إلا وهو واحد، فصار ذلك كالإثبات فإنه في أصل اللغة عبارة عن الإيجاب، وأما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً، لأن لو علم ولم يقر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً»[1] يريد أن يصل بتعريفه إلى نفي الصفات عن الله عز وجل، ومن الأدلة على أن المراد من التوحيد عندهم هو نفي الصفات قول واصل بن عطاء مؤسس مذهب الاعتزال «إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»[2] فهو ينفي الصفات معتقداً أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك عنده، وقد اتفقت الأمة على تكفير من نفى أسماء الله وصفاته، فالصحيح الثابت أن نفي الصفات هو الكفر[3] وليس إثباتها كما يزعم واصل والمعتزلة، ولا يتوقف الأمر على النفي بل يلزمهم أموراً أخرى في أصلهم الأول، حيث إن أبا الهذيل[4] يقول: «الله عالم بعلم هو هو، وقادر بقدرة هي هو، وحي بحياة هي هو، وكذلك في سائر الصفات»[5] فلازم قوله أن يكون علم الله هو قدرته وقدرة الله هي علمه وعند ذلك يكون المعلوم لله تعالى مقدوراً له أيضاً وهذا يوجب كون ذاته مقدوراً له، كما كانت

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨. (٢) الملل والنحل، ١/ ٥١، ٨٤.

(٣) طبقات الحنابلة، ٢/ ٢٩، شرح أصول اعتقاد السنة، ١/ ١٧٨.

(٤) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله العلاف، ولد في البصرة سنة ١٣١هـ وقيل ١٣٥، كان يلقب بالعلاف لأن داره كانت بالبصرة في العلافين، وهو من شيوخ المعتزلة ومقرر طريقتهم، لم يُدرك في أهل الجدل مثله، اعتبره الشهرستاني شيخ الاعتزال ومقدم الطريقة والمناظر عليها، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل تلميذ واصل بن عطاء، كان له اطلاع كبير على الفلسفة، ألف المردار والجبائي وجعفر بن حرب من المعتزلة كتباً وضحوا فيها فضائح أبي الهذيل وتكفيره توفي سنة ٢٣٥هـ. انظر تاريخ، بغداد ٣/ ١٦٦، وفيات الأعيان، ١/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨، الأعلام، ٧/ ٣٥٥، معجم المؤلفين، ١٢/ ٩١، ٩٢.

(٥) المقالات ١/ ٢٥٥.

معلوماً له، ولهذا رد عليه البغدادي[1] بقوله: إذا كان علم الله هو الله وقدرته هي هو، كان الله علماً وقدرة، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون عالماً قادراً لأن العلم لا يكون عالماً والقدرة لا تكون قادرة، ثم يلزم أن يكون علم الله هو قدرته، وبالعكس، وعند ذلك يكون المعلوم لله تعالى مقدوراً له أيضاً، وهذا يوجب كون ذاته مقدوراً له كما كانت معلوماً له، فانقطع أبو الهذيل في هذا لا إلزام»[2] ومن اللوازم الباطلة في أصلهم الأول عند المعمريه[3] من المعتزلة أنهم يقولون: إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض من لون، أو طعم، أو رائحة، أو حياة، أو موت، أو سمع، أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، ويزعمون أن الله إنما خلق الأجسام، ثم أن الأجسام أحدثت الأرض باعتبار أن كل ما سبق من حياة وموت وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ما هو إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطبعه، وزعموا أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير، بل أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده فلازم أقوالهم السابقة تكذيبهم لله عز وجل الذي وصف نفسه بأنه يحيي ويميت، وإنكار لصفات الله تعالى الأزلية ومنها صفة الكلام لأن القرآن عندهم فعل الجسم الذي حل فيه وليس هو فعلاً لله تعالى ولا صفة له، وعند نفي صفة الكلام ينتفي الأمر

---

(١) البغدادي: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي الشافعي، الأشعري من أكبر تلاميذ أبي إسحاق الإسفرائيني، له تصانيف في النظر والعقليات، منها أصول الدين، الفرق بين الفرق وغيرها، توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر تبيين كذب المفتري، ص٢٥٣، ٢٥٤، طبقات الشافعية، ٥/١٣٦ ـ ١٤٨، السير ١٧/٥٧٢، ٥٧٣.

(٢) أصول الدين، للبغدادي، ط استانبول، ١٩٢٨م، ص٩١، ٩٢.

(٣) المعمرية: فرقة من فرق المعتزلة، من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول بنفي الصفات ونفي القدر خيره وشره عن الله تعالى، فقالوا: إن كل نوع من الأعراض في كل جسم لا يتناهى أبداً في العدد، ولذا تمادوا بالقول إلى حدوث أعراض لا نهاية لها، ثم ألزمهم ذلك إلى القول بأن الجسم أقدر من الله تعالى لأن الله عندهم ما خلق غير الأجسام وهي محصورة عندهم، والجسم يفعل ما لا نهاية له من الأعراض، ومن يخلق ما لا نهاية له من الأعراض ينبغي أن يكن أقدر ممن لا يخلق إلا متناهياً في العدد، وتسمى هذه الفرقة بأصحاب المعاني وذلك أن كل شيء عندهم يتحرك. ويسكن لمعنى فيه وانفردوا بالقول: بأن الله لم يخلق موتاً ولا حياة وإنما الجسم يفعله. انظر الفرق بين الفرق، ص١١٠ ـ ١١٤، التبصير في الدين، ص٧٣ ـ ٧٥، الملل والنحل ١/٦٦، عقائد الثلاث والسبعين، ١/٣٤٩.

والنهي، وبذلك يؤدي قوله إلى رفع الأحكام الشرعية، وأما قولهم بحوادث لا نهاية فهذا يوجب ويستلزم وجود حوادث لا يحصيها الله تعالى وذلك معاندٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: ٢٨].

وأما قولهم بحدوث أعراض لا نهاية لها يستلزم القول بأن الجسم أقدر من الله تعالى، لأن الله عندهم ما خلق غير الأجسام وهي محصورة، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لا نهاية له من الأعراض، ومن خلق ما لا نهاية ينبغي له بأن يكون أقدر ممن لا يخلق إلا متناهياً في العدد، والقول بأن شيئاً من مخلوقات الله تعالى أقدر منه يؤدي إلى الخروج من الملة[1]، وقد ألزموا أنفسهم ذلك.

ومن اللوازم الباطلة عند المعتزلة في أصلهم الأول قول أبي هاشم[2] في صفات الله عز وجل حيث إنه لم يستعمل كلمة الصفات وإنما قال عنها: إنها أحوال فقال: «إذا قلنا إن الله عالم؟ أثبتنا لله حالة خاصة هي العلم، وهي وراء كونه ذاتاً، وإذا قلنا: إن الله قادر أثبتنا لله حالة خاصة هي القدرة وهي وراء كونه ذاتاً، وهكذا في سائر الصفات، ويأتي فوق هذه الأحوال حال أخرى عامة توجبها كلها مع قوله إن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها، وإن هذه الأحوال لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة ولا قديمة ولا محدثة ولكنها توجد مع الذات وتعرف بعلاقتها بها فقط، وتعليل كونها لا موجودة ولا معدومة عنده أنه كان يرى أن المعدوم شيء

---

(١) الفصل، ٥/٤٧، ٤٨، الفرق بين الفرق، ١١٠ ـ ١١٤.

(٢) أبو هاشم: هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، أبو هاشم، شيخ المعتزلة وإليه تنسب فرقة البهشمية منهم، وقيل المهمشية بالميم بدل الباء، أخذ عن والده، وكان كثير السؤال والمناقشة له حتى تأذى منه وخالفه في عدد من المسائل، وهو صاحب الأحوال المعروفة بأحوال أبي هاشم وهي إثباته لصفات لا موجودة ولا معدومة ولا معلومة ولا مجهولة. إلى آخر تناقضاته التي كفره بها المعتزلة فضلاً عن غيرهم، له مؤلفات منها: الجامع الكبير، العرض، المسائل العسكرية، توفي سنة ٢٢١هـ. انظر الأعلام، ١٥/٦٣، الفرق بين الفرق، ص١٣٧ ـ ١٥٠، الملل والنحل، ١/٧٥، العبر، ٢/١٢، طبقات المعتزلة، لابن سعد. تحقيق الدكتور، محمد منصور، ط الجامعة الإسلامية، ص٩٤ ـ ٩٦.

فإذا قال: إن الأحوال موجودة أو معدومة أثبتها أشياءاً أو ذواتاً»[1] ومن لوازم قوله في الأحوال أن صفات الله تكون مخلوقة، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، يقول ابن حزم رحمه الله: «إن قالوا إنها معقولة كانوا قد أثبتوا لها معاني وحقائق من أجلها عقلت فهي موجودة لأن المعدوم ليس معقولاً ويقال لهم: هل الأحوال في اللغة وفي المعقول إلا صفات لذي حال؟ وهل الحال في اللغة إلا بمعنى التحول من صفة إلى أخرى؟ يقال هذه حال فلان اليوم وكيف كانت حالك بالأمس، فإذا كان الأمر هكذا ولا بد فهذه الأحوال موجودة حقاً مخلوقة ولا بد، فظهر فساد قولهم أنها غير مخلوقة»[2]، ثم قال: ونقول لهم: قلتم أنها لا حق ولا باطل وكل ذي حس سليم يعلم أن كل ما لم يكن حقاً فهو باطل، وما لم يكن باطلاً فهو حق، هذا الذي لا يعقل غيره قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] وقال تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] وهذا كله معلوم بالضرورة ولا يعقل غيره»[2].

ومن اللوازم الباطلة في الأصل الأول عندهم أن البغداديين من المعتزلة يؤولون صفة السمع والبصر بالعلم، فيلزمهم بذلك تسوية الله تعالى بالأعمى الذي يعلم أن السماء زرقاء ولا يراها، والأصم الذي يعلم أن في السماء أصواتاً ولا يسمعها، ولا شك أن تسوية الله تعالى بالأعمى والأصم تنقص له سبحانه وتعالى وهو باطل فما يؤدي إليه مثله في البطلان، ولهذا كان أفضل من وضح لوازمهم الفاسدة وبين عوارها الإمام ابن القيم يرحمه الله فقال: «وسميتم الصفات أعراضاً وقلتم الرب منزه عن قيام الأعراض به، وسميتم حكمته عرضاً، وقلتم أنه منزه عن الأعراض، وسميتم كلامه بمشيئته ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء... وسميتم شؤون ربوبيته التي هو كل يوم في شأن منها حوادث، وقلتم الرب منزه عن حلول الحوادث، وحقيقة هذا التنزيه أنه منزه عن الوجود، وعن الإلهية، وعن الربوبية وعن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة والقيومية، ولا يتقرر كونه رباً للعالمين وإلهاً للعباد إلا بالتنزيه عن هذا التنزيه،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٣٧ ـ ١٥٠، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٣٦، المغني في أبواب العدل، دار الثقافة، دار الكتب ط ١، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م، ٦/٣.

(٢) الفصل، ٥/٥١، ٥٢، ٥٣، الفرق بين الفرق، ص١٤٥، ١٤٦، نهاية الإقدام في علم الكلام، مكتبة المثنى، بغداد، ص١٣٤.

والإجلال عن هذا الإجلال، فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة»[1].

الأصل الثاني: العدل ولوازمه:

ويراد به عندهم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة وأنه لا يفعل ولا يخل بما هو واجب[2] عليه حتى ينفوا عن الله خلقه لأفعال البشر تنزيهاً له كما يزعمون، يقول القاضي عبد الجبار: «وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأفعال العباد هو أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور، فلو كان الله تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»[1] ولازم قوله وصف الله بالعجز، وعدم المقدرة والمشيئة، وأن يكون المخلوق أقدر من الخالق، يقول الإمام ابن القيم يرحمه الله: «وهذا الدليل مردود؛ لأنه يلزم منه تعطيل مشيئة الله تعالى في أفعال العباد، فليس لله مشيئة نافذة في أفعالهم، بل لهم المشيئة المطلقة في كل تصرف يريدونه، وهذا يعني نفي القدرة عن الله تعالى، وإثبات العجز له، بحيث لا يقدر على هداية الضال وإضلال المهتدي، وبذلك يكون العبد أقدر على فعل نفسه من ربه تعالى عن ذلك علواً كبيراً»[3] ويقول أيضاً رحمه الله موضحاً قواعدهم ولوازمهم الباطلة قائلاً: «ولفظ العدل جعلته المعتزلة اسماً لإنكار قدرة الله تعالى على أفعال عباده، وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل، وجعل سلفهم اخراجها عن تقدم علمه وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم العدلية»[4] ويلزمهم في هذا الأصل تشبيه الخالق بالمخلوق في مسألة المعاوضة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهل في ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منَّ به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه ليس من باب المعاوضة ولا من باب ما أوجبه غيره عليه فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك»[5].

---

(١) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٨.
(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٣٤٥.
(٣) شفاء العليل، مكتبة دار التراث، القاهرة، ص١٠٨.
(٤) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٩.
(٥) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص٤٠٩، ٤١٠.

وفي الأصل الثاني عندهم يقولون بأقوال تابعة له، فيوجبون على الله فعل الأصلح. يقول القاضي عبد الجبار: «وأنه إذا كلف المكلف وأتى بما كُلف على الوجه الذي كلف، فإنه يثيبه لا محالة، وأنه سبحانه إذا آلم وأسقم، فأنما فعله لصلاحه ومنافعه وإلا كان مخلاً بواجب»[1] ويقول النظام: «إن الله لا يقدر على أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم، ولا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمهم صلاح لهم، ونقصان ما فيه صلاحهم ظلم لهم»[2] فلازم قولهم أنهم هم أقوى وأقدر من الله عز وجل حيث أنهم هم الذين يوجبون ذلك عليه سبحانه وتعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إنه كتب على نفسه الرحمة وحرم الظلم على نفسه، لا أن العبد مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير»[3] ويقول أيضاً: «المعتزلة يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة[4] الأفعال»[5]، ومن لوازم قولهم بهذا الأصل أن يكون في سلطان الله عز وجل الكفر والعصيان وهو لا يريدهما، وأراد أن يؤمن الخلق أجمعون، فلم يؤمنوا فيكون على أصلهم هذا أن أكثر ما شاء الله تعالى أن يكون لم يكن وأكثر ما شاء الله أن لا يكون كان، وهذا جحود لما أجمع عليه المسلمون من أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، مع كون وصف الله تعالى بالعجز وعدم الإرادة وهي صفات نقص، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، حيث إنه سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بصفات الكمال[6].

وفي الأصل الثاني عندهم يقولون بمسألة وجود اللطف على الله ويريدون

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٣.

(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م، ص٢١، ٢٢.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: الفقي، ص٤٠٩، ٤١٠.

(٤) هنا يظهر التناقض عندهم؛ فهم يزعمون البعد عن التشبيه وقد قاموا به فجعلوا الخالق كالمخلوق.

(٥) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض، الرياض، ١/١٦٦.

(٦) الإبانة عن أصول الديانة، ط ١٩٧٥م، ص١٦٣، شفاء العليل، ط دار السوادي، جدة، ١/١٢٥ - ١٤٥.

بذلك. هو كل ما يختار عنده المرء الواجب ويتجنب القبيح[1]، أو ما يكون عنده أقرب إما إلى اختيار الواجب أو ترك القبيح، ومعنى ذلك أن المعتزلة ترى أن الله تعالى خلق الإنسان وكلفه ومكنَّه من الفعل بأن أعطاه القدرة التامة على القيام بأعماله، وأنه سبحانه لم يتركه بدون عناية وتوفيق، وبذلك يوجبون على الله سبحانه وتعالى أن يسهل الأمور للمكلف؛ حتى يقوم بما افترضه الله عليه. يقول القاضي عبد الجبار: «أعلم أنه تعالى إذا كلف فلا بد من أن يُجنب المكلف من كل ما يكون مفسدة له في التكليف حتى يكون مزيحاً لعلته ولو لم يفعل تعالى ذلك لكان بمنزلة ألا يفعل اللطف في قبح التكليف»[2] ويقول أيضاً: «والدليل على صحة ما اخترناه من المذهب هو أنه تعالى إذ كلف المكلف وكان غرضه بذلك تعريضه إلى درجة الثواب، وعلم أن في مقدوره ما لو فعله لاختار عنده الواجب واجتنب القبيح، فلا بد من أن يفعل به ذلك الفعل وإلا عاد بالنقص، وصار الحال فيه كالحال في أحدنا إذا أراد من بعض أصدقائه أن يجيبه إلى طعام قد اتخذه وعلم من حاله أنه لا يجيبه إلا إذا بعث إليه بعض أعزته من ولد وغيره، فإنه يجب عليه أن يبعث إليه، حتى إذا لم يفعل عاد بالنقص على غرضه، كذا هنا»[3] ولازم قولهم باللطف على الله أن يكون الناس كلهم مؤمنين، فلما لم يكن ذلك دل على أنه ليس بواجب، ولأن الواجب على الله محال، لاستحالة موجب فوقه يوجب عليه شيئاً، فهم قد قاسوا الغائب على الشاهد مع الفارق، لأن المخلوق يجوز في حقه الوجوب بعكس الخالق، فلا، فإذاً القياس باطل وبذلك يبطل قولهم أنه يجب على الله أن يفعل اللطف أو الصلاح والأصلح[4][5]. وتحت أصلهم الثاني وقولهم بالصلاح والأصلح واللطف أوجبوا على الله بعثة الرسل لكونها من الأمور الحسنة، والتي يجب على الله أن يفعلها حتى يكون عادلاً على زعمهم، يقول القاضي عبد الجبار: «إن البعثة متى حسنت وجبت على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محاله»[6]. ويقوله: «يجب

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٣١٣. (٢) متشابه القرآن، ص٧٢٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢١.

(٤) مدارج السالكين، ١/ ٩٤، ٤١٤، الإبانة عن أصول الديانة، ص١٨٣.

(٥) يظهر هنا التناقض عندهم بتشبيه الخالق بالمخلوق مع فرارهم منه.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٤.

على كل حال بعثه الرسل، لأنه[1] لا فرق بين أن يحتاج إليها في الشروط التي لا تتم العبادات إلا بها أو في نفس العبادات»[2] وأقوالهم مجانبة للحق والصواب، فمذهب أهل السنة والجماعة أنه لا يجب على الله تعالى فعل الأصلح في خلقه، وإذا لم يجب عليه ذلك لم يقف أمره على المصلحة لأنها غير واجبة عليه أصلاً، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وذهب جمهور العلماء إلى أنه تعالى إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله، وأن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض لمعصيته»[3]، ومن هنا يظهر موقف السلف من بعثه الرسل فهم يرون أن بعثة الرسل منّة من الله وفضل على العباد ليبلغوهم أمره ونهيه ووعده ووعيده مع بيان أن ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والآخرة، لا أنها واجبة عليه سبحانه وتعالى[4].

الأصل الثالث: الوعد والوعيد ولوازمه:

المراد بحقيقة الوعد: هو الخبر المتضمن إيصال النفع إلى الغير أو دفع الضرر عنه في المستقبل سواء كان حسناً مستحقاً أم لا، يقال: إن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وقد يقال وعدهم بالتفضل مع أنه غير مستحق، وأما حقيقة الوعيد والمراد به: هو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل، ولا فرق بين أن يكون حسناً مستحقاً، وبين أن لا يكون كذلك، يقال: إن الله توعد العصاة بالعقاب، وقد يقال توعد السلطان الغير بإتلاف نفسه على أنه لا يستحق، فالمقصود بالوعد والوعيد عند المعتزلة: أن الله وعد المطيعين أن يثيبهم الجنة، وأوعد العصاة النار، وأنه يفعل ذلك لا محالة، فلا خلف لوعده ولا وعيده، وأن من دخل النار فهو خالد فيها، فلا يُخرج منها أحد ممن دخل فيها، وينكرون الشفاعة في أهل الكبائر[5]، فلذلك يوجبون على الله تعالى أن يفعل ما وعد به، وما توعد عليه فيجب عليه إثابة الطائع ومعاقبة العاصي، وإلا لزم الخلف والكذب في وعده، ووعيده، ولزم منه فساد التدبير، يقول القاضي

---

(١) يظهر التناقض عندهم فهم يقولون إن العبد يستطيع أن يعبد الله بعقله من دون حاجة للرسل، وهنا يقولون بوجوب إرسالهم.

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ١٥/٢٨.

(٣) منهاج السنة، ط مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م، ١/٣٢٥.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، ص٤٠٩.   (٥) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ١٣٥.

عبد الجبار «وأما علوم الوعد والوعيد، فهو أنه يعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب»[1] ويقول أيضاً: «والمخالف في هذا الباب إما أن يخالف في أصل الوعد والوعيد، وقال: إن الله تعالى ما وعد ولا توعد، وهذا على الحقيقة خلاف في نبوة محمد ﷺ، لأنا نعلم من دينه ضرورة أنه وعد وتوعد، أو يقول: إنه تعالى وعد وتوعد ولكن يجوز أن يخلف في وعيده، فالكلام عليه أن يقال: إن الخُلف في حق الله تعالى كذب لما تقدم، والكذب قبيح والله تعالى لا يفعل القبيح لعلمه بقبحه ولغناه عنه، وإلى هذا أشار تعالى بقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٢٩﴾ [ق: ٢٩]»[2] يقول أيضاً: «وأما الوعيد الوارد عن الله تعالى فإنه ليس بمقصور تناوله على الكفار دون الفساق ولا على الكفر دون الفسق على حد ما حُكي عن بعض المرجئة[3] من أن الفاسق ليس بمعني بآيات الوعيد قطعاً وذلك بأن آيات الوعيد واردة بلفظة تتناول الفسقة كتناولها للكفرة»[4] ويقول يحيى بن الحسين[5]: «ثم يجب أن يعلم أنه وعده ووعيده حق، من أطاعه أدخله الجنَّة، ومن عصاه أدخله النار أبد الأبدين، لا ما يقول الجاهلون[3] من خروج المعذَّبين من العذاب المهين إلى دار المتقين ومحل المؤمنين وفي ذلك ما يقول رب العالمين: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧، ١٢٢] ويقول: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [المائدة: ٣٧] ففي كل ذلك يخبر أنه من دخل النار فهو مقيم فيها غير خارج منها»[6].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤، ١٣٥، ٦١٤. متشابه القرآن، ٢/٦٢٦.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤ ـ ١٣٦، ٦١٤، متشابه القرآن، ٢/٦٢٦.

(٣) يلمز السلف بقول المرجئة مع أن الصحيح أن أهل السنة والجماعة يحاربون المرجئة وأقوالهم، ومن لمز المعتزلة للسلف وصفهم بالجهل أيضاً.

(٤) المحيط بالتكليف، جمع الحسن بن أحمد بن منتويه، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، السفر التاسع والعشرون، ٤٢٠ ـ ٤٢٣.

(٥) يحيى بن الحسين أبي القاسم الرسي، يلقب بالهادي إلى الحق، من أئمة الزيدية، تأثر بالمعتزلة كثيراً وناضل كثيراً من أجلهم، له مؤلفات كثيرة في الدفاع عنهم توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر الأعلام، ٨/٤٤١.

(٦) رسائل العدل والتوحيد، تأليف: الحسن البصري، القاضي عبد الجبار، القاسم الرئيس، الشريف المرتضى، يحيى بن الحسين، تحقيق الدكتور، محمد عمارة، دار الشروق، ط ١، ١٤٠٧هـ ـ ٢/٦٧.

فلازم قولهم أنهم يوجبون على الله أموراً وليس من حق أحد أن يوجب شيئاً على الله، وإلى رد النصوص النقليه التي تنص على مغفرة الله سبحانه وتعالى وعفوه عن المسيء، وإلى إحباط[1] العمل، ورد الشفاعة، وتكفير المؤمنين، وكلها لوازم فاسدة باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، والصحيح أن المعتزلة لم يجمعوا بين النصوص ولم يفهموا الأدلة النقلية حق الفهم، فهم يقولون: لو لم نقل بإنفاذ الوعد والوعيد لا تصف الله بالكذب والخلف، فنقول لهم: إن الخلف والكذب يحصل إذا لم يعذِّب جميع العصاة، وأهل السنة لا يقولون ذلك، وإنما يقولون: إنهم تحت المشيئة فبعضهم يعذِّب، ويغفر للآخريين، فهم يقولون بالوعيد المجمل ومقتضاه أنه لا بد أن يُدخل بعض أهل الكبائر النار لورود النصوص في ذلك ثم يخرجون منها، مثل حديث «يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال حبة خردل من إيمان»[2] ويقال لهم إن إخلاف الوعيد لا يُذم، بل يُمدحُ الله تعالى به حيث يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه إخلاف الوعد والفرق بينهما، أن الوعيد حقه، فإخلافه عفو وهبة، وإسقاط ذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه أوجبه على نفسه والله لا يخلف الميعاد»[3] يقول الأيجي[4]: «وإن الثواب فضلٌ وعد به فيفي به من غير وجوب لأن الخلف في الوعد نقص تعالى الله عنه، والعقاب عدل فله أن يتصرف فيه وله العفو عنه، لأنه فضل ولا يعّد الخلف

---

(١) إن فرقة البهشمية أصحاب أبي هاشم بن الجبائي قالت: إن من أذنب ذنوباً كثيرة وتاب منها إلا ذنباً واحداً فإن توبته لا تقبل منه حتى يتوب من جميعها، وهذا مخالف للشرع حيث إن الإحباط عند السلف: الاعتقاد بأن للسيئات ما يوجب رفع عقابها وللحسنات ما يبطل ثوابها، لكن ليس يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يحبط الحسنات إلا الردة. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٠، الملل والنحل ١/ ٨٢، طبقات المعتزلة، ص٩٤ ـ ٩٦.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ١/ ١٠٣، ١٠٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب الشفاعة وأدنى أهل الجنة منزلة ٣/ ٥٩.

(٣) مدارج السالكين، ١/ ٣٩٦.

(٤) الأيجي: هو عبد الرحمٰن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الأيجي، عالم بالأصول العربية من أهل إيج بفارس، ولي القضاء فترة، وجرت له محنة فمات مسجوناً، له مصنفات منها: المواقف، شرح مختصر الحاجب وغيرها، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر الدرر الكاخنة، ٢/ ٣٢٢، طبقات السبكي، ٦/ ١٠٨، الأعلام، ٣/ ٢٩٥، طبقات الشافعية، ١٠/ ٤٦.

في الوعيد نقصاً عند العقلاء»[1] ويقول البغدادي أيضاً: «فأما أصحاب الذنوب من المسلمين إذا ماتوا قبل التوبة فمنهم من يغفر الله عز وجل له قبل تعذيب أهل النار، ومنهم من يعذبه في النار مدة ثم يغفر له ويرده إلى الجنة برحمته»[1] وبذلك يظهر مذهب السلف الصالح وتوسطه السليم حيث يرون جواز خلف الوعيد من الله تعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن أهل السنة قالوا يجوز أن يعفو الله عن المذنب وأن يخرج أهل الكبائر من النار، فلا يخلد فيها من أهل التوحيد أحداً»[2].

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين:

هذه المسألة قد أجمعت عليها جميع فرق المعتزلة وامتازت به دون غيرهم من أهل البدع، فسائر بدعهم قد قالها غيرهم[3]، ويقصدون بهذا الأصل عندهم أن مرتكب الكبيرة لا يستحق أن يطلق عليه اسم الإيمان والإسلام، لأن في اطلاق ذلك تشريفاً له وهو ليس أهلاً لهذا التشريف؛ بسبب إعراضه وعصيانه، ولا يستحق أيضاً أن يطلق عليه اسم الكفر والنفاق لأن أحكام الكفار والمنافقين لا تجرى عليه، فإذا انتفى عنه اسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق استحق أن يسمى فاسقاً، يقول القاضي عبد الجبار في ذلك: «صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه، هو سبب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن بل له منزلة بينهما»[4][5] «ولازم قولهم في هذا الأصل

---

(١) أصول الدين للبغدادي، ص٢٤٢، المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت، ص٣٧٨، التمهيد للباقلاني، تحقيق: مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٥٣م، ص٣٩٨ ـ ٤٠٤.

(٢) منهاج السنة، ط مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م، ١/٣٢٨.

(٣) النبوات، تصحيح الفقي، مطبعة السنة، مصر، ص١٣٤.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص٦٩٧، التبصير في الدين، للطبري، تحقيق: علي عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص١٧٨، المنية والأمل، ط دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٦.

(٥) مع اتفاق جميع فرق المعتزلة على أن مرتكب الكبيرة لا يستحق أن يطلق عليه اسم=

الفاسد تكفير المسلمين، والخروج عليهم، ومعاداتهم، والنيل منهم، ورد النصوص من الكتاب والسنة، ورد الشفاعة لأصحاب الكبائر، مع إطلاق الفسق على المؤمن، والتدخل في أمور تختص بالله سبحانه وتعالى، وكلها أمور باطلة حيث إن المذهب الحق لأهل السنة أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بفسقه هو تحت المشيئة إن شاء غفر له وإن شاء عذبه سبحانه وتعالى[1].

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن المراد بحقيقة الأمر والنهي عندهم: إن الأمر هو قول القائل لمن دونه في الرتبة افعل، والنهي: هو قول القائل لمن دونه لا تفعل، وأما المراد بالمعروف: فهو كل فعل عرف فاعله حسنه أو دل عليه، وأما المنكر فهو كل فعل عرف فاعله قبحه أو دل عليه، يقول القاضي عبد الجبار: «فاعلم أنه لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما الخلاف في أن ذلك هل يعلم عقلاً أو لا يعلم إلا سمعا»[2] ويقول: «والذي يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة السمع الكتاب والسنة والإجماع»[2] وبناءً على أصلهم الخامس لزمهم لوازم ومنها استخدام السيف مع المخالف وإزهاق الأرواح، وسفك الدماء، والخروج على السلطان المخالف لأصولهم ولو كان من أتقى الأتقياء.

يقول أبو الحسن الأشعري: «أجمعت المعتزلة إلا الأصم[3] على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك»[4] وجميع هذه الأمور باطلة حيث إن الشرع نهى عن حمل السلاح على

= الإيمان، إلا أنهم مع ذلك اختلفوا هل يُسمى الفاسق مؤمناً أم لا على ثلاثة أقوال. انظر المقالات، ١/ ٣٣٥.

(١) عقيدة السلف، للصابوني، ص٧٦، ٨٦، ٩٦، ١٠٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٢.

(٣) هو عبد الرحمٰن بن كيسان الأصم من شيوخ معتزلة البصرة، مشهوراً بالفصاحة والبلاغة، كان يُخطئ علياً رضي الله عنه في توليه الخلافة وحروبه مع معاوية ويرى أن معاوية مصيب في بعض أفعاله لا كلها، له عدة مؤلفات منها: خلق القرآن، التوحيد، وغيرها توفي سنة ٢٠٠هـ. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٥٢، الفهرست، ص٢١٤.

(٤) المقالات، ١/ ٣٣٧.

المسلمين وقتالهم، قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[1] وكقوله عليه الصلاة والسلام «من حمل علينا السلاح فليس منا»[2] «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع، فقالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة»[3] وقد يكون من أهم اللوازم في هذا الأصل إنه يلزمهم بنقض أهم أصل من أصولهم وهو المنزلة بين المنزلتين، فهم في أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوجبون قتال صاحب الكبيرة، وفي أصل المنزلة بين المنزلتين يقولون: إن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، لا كافر ولا مؤمن وعللوا عدم إطلاق الكفر عليه لأنه يعامل معاملة المسلم ومن معاملته أن لا يقتل كما يقتل الكافر، وقد فند باطلهم الإمام ابن القيم يرحمه الله قائلاً: «يتضح أن مرتكب الكبيرة فاسق إلا أنه ليس بكافر، وأنتم معشر المعتزلة تقولون: إن مرتكب الكبيرة ليس كافراً لما معه من الإيمان بالله ورسوله، بل في منزلة بين منزلتين فكيف تجعلون قتاله مثل قتال الكافر»[4] فيظهر التناقض عندهم ويلزمهم من أصولهم السابقه أنهم يخلدون هم أنفسهم في النار فهم يقولون إن مرتكب الكبيرة مخلد في النار ويوجبون إنفاذ الوعيد على الله وهم قد قاموا عند تنفيذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقتل والذبح واستحلال أموال المسلمين وأعراضهم فيكون حكمهم على أنفسهم أنهم خالدون في النار، فهم في الحقيقة لم يقوموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإنما قاموا باتباع الهوى والشهوة، فهم يختلفون عن أهل السنة والجماعة في أن المنكر عند المعتزلة قسم واحد وهو الوجوب، أما عند السلف فهو واجب ومندوب على حسب المصالح، ويتفق المعتزلة مع أهل السنة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وإلى تقسيم المعروف إلى واجب ومندوب[5].

---

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً، ٢/ ٥٥، ٥٦.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٨٩.

(٣) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء وترك قتالهم ما صلوا، ١٢/ ٣٢٢.

(٤) مدارج السالكين، ١/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن تيمية، ص١١ ـ ١٧، الحسبة، لابن تيمية، دمشق، مكتبة البيان، ١٩٦٧م، ص٦٨.

رابعاً: المرجئة والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

إن أهم أصول المرجئة حالياً هو مذهبهم في الإيمان حيث يقولون[1]: إن الإيمان هو مُجرد المعرفة والتصديق، وإن قول اللسان ليس جزءً من الإيمان داخلاً فيه، ولا شرطاً خارجاً عنه وإنما هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية على المرء فمن كان مؤمناً بقلبه ولم ينطق الشهادة بلسانه دون عذر فهو ناج عند الله وإن أجريت عليه أحكام الكافرين في الدنيا[2]، وقد استقر المذهب الإرجائي في فرقتي الأشاعرة والماتريدية، حيث جعلا الإيمان هو التصديق، يقول الأشعري عن الإيمان: «هو التصديق بالله وعلى ذلك إجماع اللغة التي نزل بها القرآن.. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[3] [يوسف: ١٧] ويقول النسفي[4]: «الإيمان معروف أنه عند أهل اللسان التصديق لا غير» ويقول أيضاً: «هو التصديق بالقلب، هو حقيقة الإيمان الواجب على العبد حقاً لله تعالى، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله تعالى، فمن أتى بهذا التصديق فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار، إقرار يحتاج إليه، ليقف عليه الخلق فيُجروا عليه أحكام الإسلام»[5] ويحاول أن يدلل على قوله فيقول: «ويدل عليه لو أن رجلاً آمن بالله ورسوله صحوة ومات قبل الزّوال يكون من أهل الجنة، ولو كان العمل من الإيمان لا يكون من أهل الجنة، لأنه لم يوجد منه ذلك»[5] وبناءًا على

---

(١) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد غرابة، مجموع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص١٢٣، التمهيد، للباقلاني، تحقيق: مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٣٤٦، ٣٤٧، التمهيد في أصول الدين، أبو المعين النسفي، تحقيق: عبد الحي قابيل، دار الثقافة، القاهرة ١٤٠٧هـ، ص٩٩.

(٢) هنا يظهر التناقض؛ فالمؤمن مؤمن في الدنيا والآخرة، والكافر كافر في الدنيا والآخرة. وليس كما يزعمون أنه تُجرى عليه في الدنيا أحكام الكافرين.

(٣) اللمع، ص١٢٣.

(٤) النسفي: أبو المعين النسفي: هو ميمون بن محمد بن معتمد بن مكحول المكحولي النسفي، نسبة إلى نسف وهي مدينة بين جيحون وسمرقند، يعتبر من أكبر من قام بنصرة المذهب الماتريدي، له عدة مؤلفات منها: تبصرة الأدلة، بحر الكلام، التمهيد، مات سنة ٥٠٨هـ. انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبد القادر القرشي، تحقيق، د. عبد الفتاح الحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة، ط١٣٩٨هـ، ٣/٥٢٧، العبر ٣/٦، الفوائد البهية، ص١٢٠، ١٢١.

(٥) التمهيد في أصول الدين، ص٩٩، ١٠٠، شرح العقائد النسفية، نجم الدين عمر النسفي=

تعريفهم للإيمان أصبح يلزمهم لوازم عديدة، فهم عندما عرفوا الإيمان بأنه مجرد المعرفة أو التصديق حصروا الكفر بالجهل والتكذيب، فردوا النصوص الصريحة الناطقة التي تخالف قولهم فقد قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤] فالآية الأولى نفت عنهم التكذيب وأثبتت الجحود فدل على أنه نوع من أنواع الكفر، يقول السُبكي: «والتكفير حكم شرعي سببه جحد الربوبية أو الوحدانية أو الرسالة، أو قول، أو فعل حكم الشارع بأنه كفر وإن لم يكن جحداً»[1] فالمرجئة لم يفرقوا بين الكفر الأكبر والأصغر حيث جعلوا سب الله والرسول عليه الصلاة والسلام، والسجود لغير الله، والاستخفاف بالشرع، علامات على تكذيب القلب، ويقولون نحكم بالظاهر ويجوز أن يكون في الباطن مؤمناً، يقول التفتازاني[2] «إن هاهنا مطلبين، الأول إن الإقرار ليس جزءاً من الإيمان، والثاني أنه أي الإيمان التصديق لا غير»[3] ثم يقول: «إن السجود للصنم بالاختيار يدل بظاهره على أنه ليس يصدق، ونحن نحكم بالظاهر فلذلك حكمنا بعدم إيمانه، حتى علم أنه لم يسجد له على سبيل التعظيم بل سجد له وقلبه مطمئن بالإيمان ما لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وإن أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر»[3] ويقول الأيجي: «وقلنا هو دليل عدم التصديق أي سجوده لها يدل بظاهره على أنه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر، ولذلك حكمنا بعدم إيمانه، لا لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الإيمان، حتى

= التفتازاني، الهند، ص١١٩ ـ ١٢٣، بحر الكلام في علم التوحيد، للنسفي ١٣٤٠هـ، ص٣٩.

(١) فتاوي السبكي، للسُبكي، دار المعرفة، بيروت، ٢/٥٨٦.

(٢) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، كان متعمقاً في الفلسفة والمنطق، كان على المذهب الماتريدي الحنفي، أدخل على الماتريدية الكثير من الأفكار الفلسفية، له عدة مصنفات منها شرح المقاصد في علم الكلام، مات سنة ٧٩٣هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤/٣٥٠، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ص٣٩١، شذرات الذهب، ٦/٣٢، الأعلام، ٧/٢١٩.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام، مسعود عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط ١١، ١٤٠٩هـ، ٥/٢٢٥، شرح العقائد النسفية، ص٤٢٧، المواقف، ص٣٨٧.

لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم، واعتقاد الإلهية بل سجد لها، وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله وإن أجري عليه حكم الكافر في الظاهر[1]، ويقول البغدادي: «والسجود للشمس أو للصنم وما جرى مجرى ذلك من علامات الكفر، وإن لم يكن في نفسه كفراً إذا لم يضافه عقد القلب على الكفر ومن فعل ذلك أجرينا عليه حكم أهل الكفر وإن لم نعلم كفره باطناً»[2] فهنا بقولهم خالفوا الإجماع مع أن التفتازاني والبغدادي أقرا بالإجماع ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله موجهاً كلامه لمن يقول بقول المرجئة: «قال أحمد فيلزمه أن يقول إذا أقرّ، ثم شد الزنار[3] على وسطه وصلى للصليب، وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه في ذلك مقر بالله فيلزمه أن يكون عنده مؤمناً، وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه»[4] فبقولهم جعلوا الكفر المخرج من الملة ليس بكفر، وضربوا بنصوص القرآن والسنة عرض الحائط، وقدموا اللغة على الألفاظ الموجودة في القرآن والسنة، ولهذا رد شيخ الإسلام يرحمه الله عليهم ردوداً لا يستطيعون الوقوف أمامها، ومن اللوازم الباطلة لقولهم جعلهم الكفر ينحصر في التكذيب فقط وهذا مناف[5] للحق، فالكفر يحصل بالمعادة والبغض والمخالفة والعناد والكبر، يقول الشيخ عبد الرحمن السعدي[6]: «وحد الكفر الجامع لجميع أجناسه، وأنواعه، وأفراده، هو جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه، كما أن الإيمان اعتقاد ما جاء به الرسول والتزامه جملة وتفصيلاً، فالإيمان والكفر ضدان متى ثبت أحدهما ثبوتاً

---

(١) شرح المواقف، الشريف الجرجاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ٣/ ٢٥٠، ٢٥١.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ص٢٦٦.

(٣) الزنار: جمعه زنانير وهي الحصى الصغار إذا هبت عليها الريح سمعت لها صوتاً. انظر معجم قياس اللغة، ٣/ ٢٨، معجم المقاييس في اللغة ص٤٦١، ٤٦٢.

(٤) الإيمان، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ، ص٣٨٤.

(٥) إيثار الحق على الخلق، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤١٨ ـ ٤٢٨، المحلى لابن حزم، تصحيح: حسن زيدان طلبة، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة، ١٣/ ٤٩٨.

(٦) هو عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي التميمي، من كبار علماء نجد المعاصرين، ولد بعنيزة عام ١٣٠٧هـ، اشتغل بالتدريس، وناضل عن العقيدة السلفية، له مؤلفات عديدة، توفي بعنيزة عام ١٣٧٦هـ. انظر علماء نجد، ٢/ ٤٢٢، الأعلام، ٣/ ٣٤٠.

كاملاً انتفى الآخر»[1].

ومن اللوازم الباطلة التي تلزمهم عند زعمهم أن الإيمان باق على معناه اللغوي، أن الألفاظ الأخرى كالإسلام والإحسان والتقوى والبر والصلاة والحج والزكاة والصوم[2] تبقى على معانيها في اللغة، حيث لا فرق بينهم، ويؤدي ذلك إلى ضياع الأحكام والفرائض، بل إلى القضاء على الدين الإسلامي من أساسه، ومما يلزمهم من قولهم إن الإيمان باق على معناه في اللغة، أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يبين ولم يوضح المراد من كلام الله عز وجل، وذلك مناف للتبليغ، ويكون قد قصر في رسالته فحاشاه أن يتصف عليه الصلاة والسلام بذلك، فهو قد بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وشهد الله عز وجل له بذلك فقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ومن لوازم قولهم إن الإقرار ليس بجزء منه وإنما شرط لإجراء الأحكام الدنيوية عدم وجوب النطق بالشهادتين لذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «وإن من صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه، فإنه لا يعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة... فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم إنتفاء الإيمان القلبي التام»[3].

ومن لوازم قولهم بإخراج العمل عن مسمى الإيمان التهاون بالذنوب والمعاصي والآثام، فضمرت العقيدة في النفوس، على توالي العصور، ثم بدأ الانسلاخ من أركان هذا الدين رويداً رويداً، فعُطلت الأحكام الشرعية، وتهاون الناس في الصلاة والصيام والحج والزكاة، حتى تحولت الشهادة نفسها إلى ألفاظ مجردة، وعندما أُفرغت لا إله إلا الله من محتواها الحقيقي ساد الفساد في التصور، وذلك كله يؤدي إلى فساد العقيدة وإلى تفريغ كلمة التوحيد من محتواها الكامل، فتصبح العبادات عبارة عن حركات لا معنى لها[4]، فيصير الإنسان مؤمناً

---

(١) الإرشاد إلى معرفة الأحكام، عبد الرحمٰن السعدي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ، ص٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) بذلك يتشابهون مع الباطنية الذين يستخدمون بعض الألفاظ في اللغة لتأكيد أصولهم.

(٣) الإيمان الأوسط، لابن تيمية، ط مكتبة الفرقان، ص٩٥، الصارم المسلول، لابن تيمية، عالم الكتب، بيروت، ص٥١٦، ٥٢٧.

(٤) واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة، جدة، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص١٦٥، ١٦٦.

كامل الإيمان، ولو لم يركع لله ركعة، ولو لم يعمل في الإسلام خيراً، حتى أن كثيراً من الأشعرية والماتريدية صرحوا بنفي أن تكون شهادة أن لا إله إلا الله داخلة في الإيمان، يقول البغدادي: «أما الإقرار وهو كلمة الشهادة، والعمل الذي هو فعل المأمورات وترك المنهيات، فليس من الإيمان ولا يكون تاركها كافراً، فإن كان تاركاً للإقرار كان مؤمناً عند الله فحسب، وإن كان تاركاً للعمل كان مؤمناً عند الله وفي أحكام الدنيا أيضاً»[1] فإذا كانت الشهادتان وهما الركن الأول من أركان الإسلام لا تعني عندهم شيئاً فما بالك بالأركان الأخرى؟ يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، ولم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء ويهدم المسجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاص لا تنافي الإيمان في قلبه، وقالوا إنما تثبت له في الدنيا أحكام الكفار، لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار... وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام «المرجئة» وقد كفر السلف من يقول بهذا القول»[2].

ومن اللوازم لقولهم إن الإيمان هو التصديق صار عندهم من استغاث بالأموات والأولياء والصالحين، وذبح لهم وقرب لهم القرابين من المؤمنين الصالحين، وهذه الأمور منافية للتوحيد الذي جاء به الرسل والأنبياء قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] وبفعلهم هذا يعدلون غير الله بالله سبحانه وتعالى، ويصرفون خالص حقه لغيره، فشبهوا المخلوق بالخالق في خصائص الألوهية من ملك الضر والنفع والعطاء والمنع الذي يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل وأنواع العبادة كلها لله وحده، فمن علق شيئاً من ذلك لمخلوق فقد شبهه بالخالق[3].

---

(١) أصول الدين، بيروت، ط٢، ص٢٦٨.

(٢) الإيمان، ط المكتب الإسلامي، ط٣، ص١٦٥.

(٣) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ص١١٥.

ومن لوازمهم الباطلة بقولهم إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، إلزام الله بإدخال كل مؤمن على زعمهم الجنة، وهم يقولون إن الإيمان هو التصديق، فبذلك يجب على الله أن يدخل اليهود والنصارى ومن شاكلهم الجنة، لأنهم كانوا مصدقين وهذا يؤدي إلى مسخ الدين الإسلامي بأكمله.

فالصحيح الثابت أن الإيمان قول وعمل وإقرار وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

خامساً: الجهمية والقول بقواعد فاسدة ثم القول بلوازمها:

إن أهم أصول الجهمية هي:

١ ـ نفي الصفات والأسماء[١].

٢ ـ القول بالإرجاء، أي أن الإيمان هو المعرفة فقط[٢].

٣ ـ القول بالجبر[٢].

٤ ـ القول بفناء الجنة والنار بناءً على أصلهم الذي اعتقدوه، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث، وهو عمدة أهل الكلام الذين استدلوا على حدوث الأجسام وحدوث ما لم يخل من الحوادث بها، وجعلوا ذلك عمدتهم في حدوث العالم[٣].

٥ ـ القول بخلق القرآن.

فالأصل الأول عندهم: إنهم يصفون الله عز وجل بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ويزعمون أنهم يذُبون عن الدين، وينزهون الرب عما لا يليق به، وتنزيههم هو التعطيل بعينه بل الإنكار بذاته، فقولهم يستلزم التعطيل وغاية

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ١/٦٣، ١٥١، ٣٤٤، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٤ ـ ٤٠.

(٢) الملل والنحل، ١/٨٦ ـ ٨٨، هنا يظهر التناقض عندهم، فهم ينفون الصفات عن الله عز وجل ثم يقولون هو الذي يجبر العبد على الفعل، فدل ذلك على أن الله فاعل وقادر وخالق، فكيف يجتمع النقيضان؟.

(٣) إن بعض أئمة الإسلام قد كفروا الجهمية لقولهم بهذا القول ومنهم الإمام عبد الله بن أحمد، والأثرم والبخاري. انظر الفرق بين الفرق، ص٢١١، التبصير في الدين، ص١٠٨.

التمثيل، مع زعمهم أنهم أبعد ما يكونون عن التمثيل، فحاصل قولهم يؤدي إلى تمثيله بالممتنعات والمعدومات والجمادات، وهذا يستلزم نفي الذات الإلهية ومن ثم نفي الدين والشريعة بأكملها، فلا دين ولا عبادة ولا جنة ولا نار، فلازم قولهم تعطيل أنواع التوحيد كلها، تعطيل الرب عن الخلق والرزق والإحياء والإماتة، ومن ثم تعطيل توحيد الربوبية فلا رب ولا مربوب ولا خالق ولا مخلوق، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو العدم»[1] وإذا كان الرب معدوماً فلا إله ولا صفات مع زعمهم أنهم يستخدمون العقل فأين العقل من وصفهم الرب سبحانه وتعالى بالممتنع، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله «وذلك أنه علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم، غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من مُحدث والممكن لا بد له من موجد كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور] فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تقيد أن لهم خالقاً يخلقهم»[2]، ومن اللوازم التي تلزمهم رد نصوص الكتاب والسنة الدالة على وصف الله سبحانه وتعالى بصفات وأسماء عديدة.

ومن أقوال الجهمية في الأصل الأول: إن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة، ثم يستدل الجهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] على الحلول والاتحاد فيلزمه بقوله وشهادته على نفسه وصف نفسه بالكفر، حيث إنه قد وصف الله عز وجل بأمر جاء في الكتاب، وهو نفسه يقول إن الله في كل مكان، فلزمه أن يكون الله شيئاً مع قوله واستدلاله من القرآن الكريم أيضاً أن الله ليس بشيء فيقول: إن الله ليس بشيء، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ثم يناقض نفسه أيضاً ويقول: «عندنا

(١) الفتاوى، ٣/٨، التدمرية ص١٦، ١٧.

(٢) الفتاوى، ٣/٩، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٢٠.

لا يخلو منه شيء»[1] «هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء»[1] أفليس الهواء شيئاً؟ وهذا عين التناقض في القول والمعتقد، ويلزمه من قوله: إن الله في كل شيء أن يكون الله في الكنائس والقاذورات والقبور والأماكن التي لا يحب العبد أن يكون فيها، فما بالك برب الأرباب رب الأرض والسموات كما قال الإمام أحمد يرحمه الله: «قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظمة الرب شيء، فقالوا أي مكان؟ فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظمة الرب شيء، وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾»[2] [الملك: ١٦].

وأما الأصل الثاني وهو القول بالأرجاء، فيلزمهم ما يلزم المرجئة، وأما الأصل الثالث وهو القول بالجبر فلازم قولهم إن العبد محل لإرادة حدثت فيه جبراً، وأفعاله كحركات الدمى التي تتحرك فيظن الناظر أنها تتحرك من تلقاء نفسها، وإنما تحركها خيوط ممتدة من السماء، فالعبد وفعله مخلوقان لله، وهو محل للطاعة والمعصية فقط، وليس فاعلاً لها، فالعبد وفعله عطاء من الله، وحيث إنه هو محله فإن الله يثيب عليه عند الطاعة ويحاسبه عند السيئة، فلازم قولهم إن الله يحب المعاصي والذنوب والآثام ويقوم بها لأنه هو الفاعل الحقيقي لا العبد، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويلزمهم من قولهم بالجبر وصف الله بالظلم، حيث أنه سبحانه يفعل المعاصي ثم يعاقب عليها العبد الذي يقوم بها وهو لا حيلة له، ومن لوازم قولهم بالجبر عدم الفائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب وبيان طريق الخير من الشر، حيث إنهم يزعمون أن العبد لا حيلة له ولا اختيار وأن الفاعل الحقيقي هو الله، فكأن الله سبحانه وتعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب من غير حكمة ولا هدف، وهذا لا يقول به عاقل.

وأما الأصل الرابع وقولهم بفناء الجنة والنار[3]، فإن هذا الأصل فالجهم قد قاله لأصله الذي اعتقده وهو: امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث فهو يرى أن

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص٤٥.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص١٣٥.

(٣) الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك، لابن تيمية، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور، محمد بن عبد الله السمهري، دار بلنسية الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٤٦ - ٤٩.

ما يمنع من وجود ما لا يتناهى بمنعه في المستقبل، كما يمنعه في الماضي، فيلزمه على ذلك أن يكون الدائم ممتنعاً على الرب سبحانه وتعالى في المستقبل كما كان ممتنعاً في الماضي، فيكون مضمون كلامه أن الله عاجزٌ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فإن عنده يجب انقضاء[1] فعل الله وانقطاعه ويمتنع عنده دوامه أزلاً، ويجب عنده أن يكون لم يزل فاعلاً في الماضي ولا في الأبد إذا افنيت الجنة والنار، وحقيقة قوله إنه لم يزل قادراً، ثم صار قادراً ثم يصير غير قادر، لاعتقاده بأن ما كان له بداية، وجب أن يكون له نهاية[2]، ولازم قوله تشبيه الخالق بالمخلوق مع زعمه أنه أبعد الناس عن التمثيل، فهنا، وصفه بالقدرة ثم عدمها ثم بالقدرة وهذا ما يتصف به المخلوق، فأين التنزيه المزعوم؟ والصحيح الذي عليه أهل السنة أن الجنة والنار باقيتان، يقول الإمام أحمد: «ويذبح الموت بين الجنة والنار»[3] فيخلد أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، يقول الرسول عليه الصلاة والسلام «يؤتى بالموت كهيئة كبش أملح فينادي مناد يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت ثم قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾[4] [مريم: ٣٩].

وأما الأصل الخامس عندهم وهو قولهم: بخلق القرآن فيلزمهم الكفر بالله سبحانه وتعالى القائل في كتابه ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾﴾ [المدثر: ٢٥ ـ ٢٧] ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ ٱفْتَرَىٰهُ وَأَعَانَهُۥ عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾﴾ [الفرقان: ٤] ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ ﴿٧﴾ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴿٨﴾﴾ [ص: ٧ ـ ٨] فقد وضحت الآيات كفر من يزعم أنه من قول المخلوق، وقول المخلوق مخلوق فيكون قولهم موافق لقول الجهمية فيلزم الجهمية الكفر بالله لقولهم بخلق القرآن،

---

(١) ينفون الصفات عن الله وهنا يثبتون الفعل له والقدرة، وهي صفات، فيظهر التناقض عندهم.

(٢) راجع الحاشية رقم (٣) في الصفحة السابقة.

(٣) المسائل والرسائل، للإمام أحمد، ٢/٢٢٨.

(٤) البخاري في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١/ ٣٥٠، ومسلم كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، ١٧/ ١٨٠.

ولذلك اشتهر عن السلف تكفير من قال بخلق[1] القرآن فالصحيح أن القرآن كلام الله عز وجل لفظاً ومعنى، والله سبحانه وتعالى يوضح أنه منزل غير مخلوق فقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «دلالة على أمور: منها بطلان قول من يقول: إن كلام الله مخلوق خلقه في جسم من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية»[2] ويقول أيضاً يرحمه الله: «وأقول في القرآن ما جاءت به آياته فهو الكريم المنزل»[2].

فقولهم باطل، ويؤدي إلى باطل وأصولهم كلها مبنية على الأوهام والضلالات، فلا يؤخذ بها أبداً[2]. ولقد ذكر ابن القيم يرحمه الله عدداً من اللوازم الباطلة التي تلزم الجهمية وتؤدي بهم إلى الخروج من الدين الإسلامي إذا أصروا على هذه المعتقدات الفاسدة[3].



(١) انظر المسائل والرسائل، ١/ ٢٢٥، السنة، للإمام عبد الله، ١/ ١٦٢ ـ ١٦٥.

(٢) اللآلئ البهية في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية، للعلامة: أحمد بن عبد الله المرداوي الحنبلي، تعليق الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان الفوزان، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ص٤٦، ٤٧، الفتاوى ١٢/ ١١٧، ١١٨.

(٣) الصواعق المرسلة، ١/ ٣١٤ ـ ٣١٦.

المبحث الثالث

أهل الأهواء والبدع بين التفريط والإفراط

إن دأب أهل الأهواء والبدع الغلوا وهذا ما أخبرنا به سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في شأن اليهود والنصارى والمشركين فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣٠ - ٣١] ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح]، واستمر هذا الغلو في أهل البدع والأهواء الذين ظهروا في الإسلام كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية، ولا تجد فرقة من الفرق أو مذهباً من المذاهب الضالة إلا والغلو سمة من سماتهم البارزة.

تعريف الإفراط والتفريط في اللغة:

الإفراط لغة التقدم والسباق، أما التفريط فيعني التقصير التضييع[١].

الإفراط اصطلاحاً:

هو التجاوز عن الحد ويقابله التفريط[٢].

الغلو لغة هو مجاوزة الحد يقال فلان غلا في الدين غلواً: تشدد وتصلب حتى جاوز الحد[٣]، فالتطرف والغلو بمعنى واحد وإن كان لفظ الغلو قد ورد في

---

(١) المفردات، ص٣٧٦، ٣٧٧. (٢) الكليات، ص١٥٥.

(٣) المفردات، ٣٦٤، ٣٦٥.

النصوص الشرعية[1]، قال الرسول عليه الصلاة والسلام «إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[2].

الغلو شرعاً:

هو مجاوزة الحد بأن يُزاد في الشيء على حمده أو ذمه على ما يستحق، يقول ابن حجر يرحمه الله: الغلو هو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد»[3] والمراد بالحد هو النص الشرعي من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ولو أردنا أن نطبق الغلو على الفرق لوجدنا الأمثلة العديدة على ذلك:

١ ـ التفريط والإفراط عند الخوارج:

إن الخوارج قد غلو في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام وحق الصحابة رضي الله عنهم، وفي حق ولي الأمر، بل وفي حق الأمة بأكملها.

فأما تفريطهم في حق الله عز وجل فيتمثل في تضيع أحكامه سبحانه وتعالى، وعدم تحكيم الأحكام الشرعية، فأعطوا لأنفسهم حقاً في التكفير والتفسيق والتبديع والتضليل، فأطلقوا على الأشخاص الأسماء[4] والأحكام[4] مع أنها حق من حقوق الله تعالى، فاشتطوا في ذلك بأن جعلوا المسلم كافراً مخلداً في النار لا يخرج منها أبداً، مع أن هذه الأمور جميعها لا يعلمها ولا يحكم فيها إلا الله عز وجل، وغلوا وردوا أحكاماً جاءت في القرآن الكريم فنفوا رؤية الله في الآخرة، وقالوا بخلق القرآن، واختلفوا في مسائل القضاء والقدر إلى ثلاث فرق، مؤيدة للقدرية، ومؤيدة للجبرية، وموافقة لمذهب أهل السنة والجماعة، وأنكروا وجود

---

(١) انظر الآيات في أول الصفحة السابقة.

(٢) أحمد، ١/٢١٥، النسائي كتاب الحج، أبواب الرمي والتقاط الحصى، ٢/٤٣٥، وابن ماجه كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي، ٢/١٠٠٨، وصححه الألباني في الجامع الصغير بحديث رقم٢٦٨٠.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الدكتور: ناصر العقل، ١/٢٨٩، فتح الباري، المطبعة السلفية، القاهرة ط١، ١٣٨٠هـ ـ ١٣/٢٧٨.

(٤) المراد بالأسماء: أسماء الدين مثل مؤمن، مسلم، كافر، وفاسق، والأحكام، أحكام هؤلاء في الدنيا والآخرة أي أحكام أصحاب هذه الأسماء. انظر الفتاوى، ١٣/٣٨، شرح العقيدة الواسطية، الدكتور صالح بن فوزان عبد الله الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص١٢٦.

الجنة، والنار قبل يوم القيامة، وأنكروا عذاب القبر[1]، والشفاعة[2]، والميزان والصفات الثابتة له، وأنكروا الصراط والصفات الثابتة له[3]، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتأويل القرآن على حسب أهوائهم كقصِر بعضهم الصلاة على ركعة واحدة في الصباح، وواحدة في المساء، وأجاز بعضهم نكاح المحارم كبنات البنين[4] وبنات البنات وبنات بني الأخوة، وبعضهم زاد فأنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن لاشتمالها على حد زعمهم على ذكر العشق والحب والشغف[5]، والقرآن ليس محله ذلك، فهنا غلو وجاوزوا الحد المشروع، ومع ذلك فرطوا في حق الله عز وجل وفي حق القرآن الكريم؛ فلم يتدبروا الأوامر والنواهي والمستحبات والمكروهات ولا غرو في ذلك، فقد أخبر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام بقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[6] وأما غلوهم في الرسول عليه الصلاة والسلام: ـ فقد ردوا السنة المحمدية التي لا توافق القرآن الكريم، وبذلك خالفوا قوله عليه الصلاة والسلام

---

(١) فرقة الأباضية لا تنكر عذاب القبر.

(٢) فرقة الأباضية تثبت الشفاعة للمتقين فقط، وهنا يظهر التناقض حيث أن المتقي لا يحتاج إلى الشفاعة، بل أن الله أعد له جنة عرضها السموات والأرض.

(٣) انظر المقالات، ١/١٦٧ ـ ٢١١، التنبيه والرد، ص٦٢ ـ ٦٨، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٥، التبصير، ص٤٥ ـ ٦٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩ ـ ٥٩، البرهان، ١٧/ ٣٠، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٢١ ـ ٤٢، ٢٩٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٢٥ ـ ٤٦، إسلام بلا مذاهب، مطبعة البابي الحلبي، ط٥، ١٣٩٦هـ، ص١٤٧ ـ ١٦٥.

(٤) الميمونية من الخوارج قالت بهذا القول وهي فرقة تابعة لرجل من العجاردة كان اسمه ميموناً، يقولون بقول القدرية والمعتزلة في الإرادة والقدر والاستطاعة، ويزعمون أن أطفال المشركين في الجنة، وأن علي وطلحة والزبير وعائشة وعثمان رضي الله عنهم كفرة، ويقولون بتكفير أصحاب الذنوب، أباحوا نكاح بنات الأولاد من الأجداد، وبنات أولاد الأخوة والأخوات، لأن هؤلاء لم يذكروا في القرآن، مع زعمهم بأن سورة يوسف ليست من القرآن. انظر الملل والنحل، ١/١٢٩، الفرق بين الفرق، ص٢١١، ٢١٢، البرهان، ص٢٧، ٢٨.

(٥) الشغف: اسم من أسماء المحبة، والشغاف هو غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب، وهو الحب المستولي على القلب، يقال: شغفه الحب: أي أحرق قلبه مع لذة يجدها. انظر المفردات، ص٢٦٢، لسان العرب، ط دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ٧/١٤٦، ١٤٧، الكليات، ص٣٩٨، المدارج، ط دار الكتاب العربي، ٣/ ٣٠.

(٦) مسلم كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة، ٧/ ١٦٢.

وسنته، وزعموا زعماً باطلاً بأن الله سيرسل رسولاً من العجم فينسخ شريعة محمد[1] ﷺ، فأي إهانة بعد ذلك لرسول الله ﷺ الذي يصرح صراحة لا يدنو منها أدنى شك بأنه آخر الرسل، ويأتي هؤلاء فيردوا أقواله عليه الصلاة والسلام وينسخوا شريعته وقرآنه وعقيدته؟ مع زعمهم بتحكيم أوامر الله عز وجل فأين هذا التحكيم المزعوم؟ وآذوا رسول الله عليه الصلاة والسلام في صحابته الكرام الذي حث الأمة المحمدية على محبتهم ورفع شأنهم فقال: «لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[2] فجاء هؤلاء وكفروهم ولم يبلغ الحد عند الصحابة وإنما كفروا علياً بن أبي طالب رضي الله عنهم ابن عم الرسول عليه الصلاة والسلام ومن آل بيته والمقربين إليه وأول الصبيان إسلاماً، ثم قاموا بقتله زاعمين التقرب بذلك لله سبحانه وتعالى، وتجرأ بهم الأمر إلى القول بعدم وجوب الإمامة[3]، وإلى جواز كون الإمام من غير قريش[4] وفي ذلك رد صريح لقول الرسول عليه الصلاة والسلام وحصره الإمامة في قريش بقوله: «الأئمة من قريش»[5]، وأما غلوهم وإفراطهم في هذا الجانب

---

(١) إن فرقة الزيدية من الخوارج تقول بهذا القول، وهم أصحاب يزيد بن أنيسة الخارجي وليس هو المحدث وإنما اتفق الاسمان، يقولون بإيمان اليهود والنصارى بل وإنهم أولياء لله تعالى، فانظر إلى هذا التناقض عندهم، يكفرون بالذنب ثم يقولون بإيمان الكفرة من اليهود والنصارى، زعموا بأن شريعة الإسلام تنسخ بشريعة نبي من العجم يأتي بدين من الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن. انظر الفرق بين الفرق، ص٢١١، البرهان، ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٨، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٦، ٤٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠.

(٣) إن النجدات من الخوارج قالت: لا يلزم الناس فرض الإمامة إنما عليهم أن يتعاطوا الحق فيما بينهم فخالفوا إجماع الأمة، والنجدات هم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، خرج من جبال عمان فقتل الأطفال وسبى النساء وأراق الدماء واستحل الفروج والأموال وكفر السلف والخلف، كانوا يقولون بكفر من خالفهم وقعد عن نصرتهم، وإن من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك، وفي المقابل يقتلون ويزنون ويسرقون فما ذاك إلا عين التناقض في الأقوال والأفعال والمعتقدات، ومع ذلك يتبجحون في التناقض ويقولون: إن من زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليها فهو مسلم إذا كان من موافقيهم. انظر المقالات، ١/ ١٧٤، التنبيه والرد، ص٦٧، الفرق بين الفرق، ص٥٨، ٦١، التبصير في الدين، ص٥٢، اعتقادات فرق المسلمين، ٥٠، ٥١.

(٤) الملل والنحل، ١/ ١٥٧ ـ ١٩٥.

(٥) مسلم في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، ١٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٤.

فيتمثل بطاعة شيوخهم ورجالهم الذين يخترعون البدع والضلالات، فكانوا متناقضين، حيث إن الواجب عليهم الاقتداء بالصحابة الأفاضل لا بأصحاب البدع والضلالات؟ فغلوا في الجانبين.

وأما غلوهم في حق ولي الأمر: فقد خالفوا الإمام وخرجوا عليه وكفروه وحاربوه وأدخلوا الأمة في حروب لا أساس لها من الصحة وقُتل فيها من قُتل من أفاضل البشر حتى انتهى الأمر بهم بقتل الخليفة علي رضي الله عنه، ولم يكتفوا بذلك بل استمر معهم الجحود والنكران والخروج على الخلفاء والأئمة حتى في عهد الدولة الأموية والعباسية، فلم يسلم منهم أحد، وما زالو إلى الآن ينظرون[١] إلى الأمة نظرة احتقار وازدراء، وأنهم هم أهل الحق والإيمان وأما غيرهم من الناس والحكام فهم كفرة يستحقون القتل والخروج عليهم، وهذا ما يحصل من بعض الشباب الذين ينتسبون للإسلام قولاً لا عملاً، كجماعة التكفير والهجرة[٢] وجماعة الكهف، وأما غلوهم على الأمة فإن المدقق في فرقة الخوارج في هذه المسألة يجدهم قد بالغوا مبالغة مقيته في موقفهم من عامة المسلمين حيث إنهم

---

(١) تقول الإباضية عن نفسها وهي من فرق الخوارج الحالية، «وكل من يتهم الإباضية بالزيغ والضلال، فهو ممن فرقوا دينهم، وكانوا شيعاً، ومن الظالمين الجهال»، والإباضية فرقة تنتسب إلى إباض بن عمرو من الكوفة، قتلوا الناس وسبوا الذرية وذبحوا الأطفال وكفروا الأمة وأفسدوا في العباد والبلاد، وافترقت الأباضية إلى فرق منها: النفاثية، الخلفية، الحسينية، السكاكية، الفرثية. انظر التنبيه والرد، ص٦٧، الفرق بين الفرق، ص٥٠ ـ ٧١، التبصير، ص٥٧، الإباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ١/٦، ٢/٨ ـ ٣٥.

(٢) جماعة التكفير والهجرة: هذه الفرقة تمثل اتجاهاً عاماً يمكن أن يتلخص تحت عنوان الغلو في التكفير ويسمون أنفسهم بعدة أسماء منها: جماعة التكفير، جماعة الكهف، جماعة الهجرة ويختلفون مع بعضهم البعض في أسباب التكفير وموجباته، فمنهم من يكفر مرتكب الكبيرة وعلى نحو ما كان عليه الخوارج، ومنهم من يقول: أنا لا أكفر مرتكب الكبيرة بل المصر عليها، ومنهم من يقول: إن جماهير الناس الذين ينتسبون إلى الإسلام ويسمون المسلمين اليوم ليسوا مسلمين، وعلى حد زعمهم يصبح العالم الإسلامي كله كافراً. انظر ظاهرة الغلو في التكفير، الدكتور، يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، الدكتور: القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص٥٤، ٥٥، ظاهرة التكفير، عبد الفتاح شاهين، دار الإسراء، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٨ ـ ١٠.

يجمعون على أن مخالفهم يستحق السيف والقتل، ولم يسلم منهم حتى أطفال المسلمين، مع زعمهم تحكيم أوامر الله عز وجل، والصحيح أن الشرع منع من قتل الأطفال والنساء سواء كانوا من المسلمين أو من المشركين، إلا أن يكون ذلك في بيات لا يتميز فيه الأطفال والنساء فلا بأس من قتلهم إذا وقع من دون عمد[١]، فهم في الحقيقة يقومون بما أخبر به عليه أفضل الصلاة والسلام من قتل المسلمين وترك الكفار حيث قال عليه الصلاة والسلام «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[٢] ويوضح شيخ الإسلام موقفهم من الأمة فيقول: «إنهم يكفرون بالذنب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار كفر[٣]، ودارهم هي دار الإيمان[٣] وكذلك يقول جمهور الرافضة وجمهور المعتزلة والجهمية»[٤]، ومن هنا ظهرت بدعة تقسيم الدور، فهم بعد اعتقادهم واستحقاقهم السيف أصبح من أصول الآزارقه[٥] المميزة لهم: أن كل كبيرة كفر وأن الدار دار كفر يعنون دار مخالفيهم، وأن مرتكب الكبيرة يخلد في النار أبداً، وأن من أقام في دار الكفر فكافر لا يسعه الخروج، يقول نافع بن الأزرق[٦] «إن المسلم لا يحق له أن يقيم بين ديار المخالفين وإن أقام فهو كافر

---

(١) انظر فتح القدير، ٥/٩٨، جامع البيان، ٢٧/٢٥، طريق الهجرتين، ص٣٨٧.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ٢٤٤.

(٣) بلغ الغلو بهم حتى جعلوا الأطفال في حكم الآباء المخالفين فاستباحوا قتلهم وقال بذلك الأزارقة والخمرية والخلفية والحمزية أتباع عمرو بن أكرك وكانوا في الأصل تابعين للعجاردة ثم انفصلوا عنهم، يقولون بتكفير القعدة ممن خالفهم ومع ذلك يقولون بموالاتهم، يقولون بالقدر والاستطاعة بقول القدرية يحرقون الغنائم ويعقرون دواب مخالفيهم، وأما الخلفية فهم أتباع خلف الذي قاتل حمزة الخارجي والخليفة، وكان خلف هذا من أتباع ميمون القدري ثم تاب ورجع عن أقواله إلى مذهب أهل السنة والجماعة في باب القدر والمشيئة والاستطاعة، لا يرون القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار. انظر التنبيه، ص٦٨، الفرق بين الفرق، ٦٥، ٦٦، التبصير في الدين، ص٥٥، ٥٦.

(٤) الفتاوى، ص١٩/٧٣.

(٥) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، الدكتور: سفر الحوالي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، عام ١٤٠٥هـ، ص٢١٥، ٢١٦.

(٦) نافع بن الأزرق بن حنيفة، أبو راشد، خرج بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير سنة ٦٥هـ واشتدت شوكته وكثرت جموعه فبعث إليه عبد الله بن الحارث، مسلم بن عبس بن=

حلال الدم والمال»[1] فهم بغلوهم قد كفَّروا الأمة بأكملها لاعتقادهم بأنهم مخالفين لهم ولكونهم لا يسلم أحدٌ منهم من القيام بالذنوب والمعاصي وصاحب المعصية عندهم كافر فنفوا العلاقة بين المسلمين والألفة التي أوجبها الله عليهم، مع أنه سبحانه وتعالى قد أثبتها حتى في حالة القتل قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ﴾ [البقرة: ١٧٨] فخاطب الله سبحانه وتعالى الجميع باسم الإيمان مع أن منهم من وجب عليه القصاص لارتكابه القتل فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ١٧٨] وأثبت سبحانه وتعالى الأخوة بين القاتل وبين ولي المقتول أو ولي الدم فقال: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] وهي الأخوة الإيمانية، وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار»[2] فسماها مسلمين مع التوعد بالنار، وقد بوب الإمام البخاري يرحمه الله لهذا الحديث في كتاب الإيمان فدل ذلك على إيمان أو إسلام القاتل والمقتول بعكس ما يقوله الخوارج[3] فهم متناقضون يكفرون المسلم بالذنب الواحد ويقومون بعشرات الذنوب من القتل والنهب والسرقة وهتك الأعراض والحرمات وأكل أموال اليتامى بعد قتل آبائهم وغير ذلك كثير، ويغمضون أعينهم ويختمون قلوبهم عن تدبر أحكام الله المشتملة على تحريم هذه الأمور ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء: ٩٣] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: ١٠] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام من انتهب نهبة[4] ذات شرف[5] يرفع

= ربيعة على رأس جيش كثيف، فاشتد بينهم القتال حتى قتل نافع بن الأزرق في جمادى الآخرة. انظر خطط المقريزي أحمد بن علي المقريزي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٣٥٤، مقالات الإسلاميين، ١/ ١٦٨ ـ ١٧٤، الملل والنحل، ١/ ١٦١، ١٦٢، الفرق بين الفرق، ص٥٦ ـ ٥٨.

(١) انظر المقالات، ١/ ١٦٨ـ١٧٤، الملل والنحل، ١/ ١٦١، ١٦٢، الفرق بين الفرق، ص٥٦ـ٥٨.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»، ١/ ٧٢، ومسلم كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفهما، ١٨/ ١١.

(٣) فتح الباري، ١/ ٧٢.

(٤) النهبة من النهب وهو الغارة والسلب، أي لا يختلس شيئاً له قيمة غالية. انظر النهاية ٤/ ١٩٦.

(٥) ذات شرف: أي ذات قدرة وقيمة ورفعة يرفع الناس أبصارهم للنظر إليها. النهاية ٢/ ٢١٤.

المسلمون إليه أنظارهم فليس بمسلم»[1] «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[2] فهم يستدلون بأمثال هذه الأدلة أدلة الوعيد[3] على تكفير مرتكب الذنب من غيرهم دون أنفسهم وما هذا إلا عين التناقض، فهم قد غلوا في التشديد على أفراد الأمة وأعطوا لأنفسهم الحق في ارتكاب جميع المعاصي والذنوب فجمعوا بين الإفراط والتفريط.

٢ ـ التفريط والإفراط عند الشيعة:

إن الشيعة من الفرق الضالة التي فرطت وغلت في حدود الله عز وجل، وحد رسول الله عليه الصلاة والسلام، وحد ولي الأمر، وحد الأمة بأكملها، فأما تفريطهم في حق الله عز وجل فقد وصفوا الله بالجهل والظن وعدم العلم عن طريق قولهم بعقيدة البداء على الله عز وجل حيث إنها أصلُ من أصولهم، يقول المفيد: «قول الإمامية في البداء طريقه السمع دون العقل، وقد جاءت الأخبار به عن أئمة الهدى عليهم السلام والأصل في البداء الظهور»[4] ويزعمون كذباً وزوراً أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد روى روايات عديدة عن عقيدة البداء وفي الحقيقة لم يرو الرسول عليه الصلاة والسلام شيئاً منها وإنما وضعوها هم من تلقاء أنفسهم، ومن تلك الروايات الموضوعة إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «إن الله أوحى إلى نبي من أنبيائه أن أخبر فلاناً أني متوفيه إلى كذا وكذا فأتاه ذلك النبي فأخبره، فدعا الله الملكُ وهو على سريره حتى سقط من السرير وقال: يا رب عجلني حتى يشب طفلي ويقضي أمري، فأوحى الله عز وجل إلى ذلك النبي أن أئت الملك فأعلمه أني قد أنسئت في أجله، وزدت في عمره إلى خمس عشرة سنة، فقال ذلك النبي عليه السلام: يا رب، إنك لتعلم أني لم أكذب قط،

---

(١) البخاري كتاب الأشربة، باب قوله تعالى: «إنما الخمر والميسر والأنصاب»، ١٠/٣٠، ومسلم كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، ١/٧٦.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.

(٣) إن الوعيد يكون في الشر والوعد يكون في الخير، والمراد بالوعيد النصوص المتضمنة إيصال الحساب والعذاب لأهل المعاصي والذنوب. انظر مجمل اللغة، ٤/٩٣١، شرح الأصول الخمسة، ص١٣٤.

(٤) شرح عقائد الصدوق، محمد بن النعمان المفيد، صححه الحاج عباسقلي وجدي، تبريز، ط٢، ١٣٧١هـ، ص٢٤.

فأوحى الله عز وجل إليه إنك عبد مأمور فأبلغه ذلك والله لا يسأل عما يفعل»[١] ويبدو رائحة الوضع من نص الحديث، فإن الثابت في القرآن والسنة أن العبد لا يعلم لحظة الأجل بل هي من الأمور الغيبية التي اختص الله بها، وإن الله عز وجل لا يخبر أحداً بموته قبل الموت إلا الأنبياء والرسل فقط كما أخبرت عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من نبي يمرض إلا خير بين الدنيا والآخرة»[٢] ويوضح الحديث بأن النبي المذكور فيه لم يصدق الخبر من الله فعارضه بقوله إني لم أكذب قط، وهل يليق بنبي من الأنبياء أن يتهم الله عز وجل بصفة الكذب؟ وهم خير خلق الله عز وجل، فالشيعة فرطوا في حق الله بمسألة البداء واتهموه سبحانه بالظلم؛ حيث جعل أصحاب رسوله عليه الصلاة والسلام من الخائنين الكفرة فلم يحفظوا عهده ولا وصيته فكيف يليق بهم أن يكونوا صحابته، واتهموا الله بعدم قدرته على حفظ القرآن، حيث تمكن منه الصحابة بالتحريف والتغيير والتبديل والزيادة والنقصان، يقول المفيد: «اتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، واتفقوا على إطلاق البداء في وصف الله تعالى، واتفقوا على أن أئمة[٣] الضلال خالفوا في كثير من تحريف القرآن وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ»[٤] ومع غلوهم في وصف الصحابة بالردة والكذب والنفاق جعلوا عليًا والأئمة من آل البيت هم العارفون للقرآن الكريم الحافظون له، ويفترون ويكذبون على الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال لعلي: سمعت الله عز وجل يقول: «علي بن أبي طالب حجتي على خلقي، ونوري في بلادي وأخي على عملي، لا أُدخل النار من عرفه وإن عصاني ولا أدخل الجنة من أنكره وإن أطاعني»[٥] فصرفوا الطاعة والعبودية لعلي وجعلوا الإيمان والوصول إلى الجنة بمحبته، وأما النار فسبب دخولها عدم معرفته، وياليت الأمر توقف عند ذلك بل عبدوا الأئمة من دون الله

(١) عيون أخبار الرضا، لابن بابويه القمي، ط طهران، إيران، ١/ ١٨١، ١٨٢.

(٢) مسلم في كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها، ١٥/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) يقصد بأئمة الضلال الصحابة رضي الله عنهم.

(٤) أوائل المقالات، ص١٣.

(٥) البرهان في تفسير القرآن، ص١٣.

عز وجل فهناك عشرات الآلاف من الشيعة تزور مراقد الأئمة كل يوم وفي آناء الليل[1][2]. وأطراف النهار، يقفون ويقرؤون أمام قبر من قبور الأئمة عبارات مطولة اسمها الزيارة تجمع بين طياتها مدحاً للأئمة والثناء عليهم والتنديد بأعدائهم[3] وطلب الاستعانة منهم ومد العون[4]، حيث يعتقدون فيهم أنهم يعلمون المغيبات، والاطلاع على اللوح المحفوظ، وإحياء الموتى، وانفلاق البحر، والمشي على الماء وانقلاب الأعيان كانقلاب الخمر عسلاً أو سمناً، وانزواء الأرض بحيث يصل أحدهم من بلد إلى آخر في لحظة واحدة، فهم يزعمون[5] أن الولي يصل إلى درجة رفيعة بحيث يحل الله في الولي أو الإمام فيكون مظهراً من مظاهر الله تعالى أو يكون الولي عين الله تعالى فحينئذ يكون طلب المدد والاستغاثة به في الحقيقة طلب من الله تعالى، ويتشبثون لإثبات زعمهم بالحديث القدسي «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه وما زال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها»[6] فهم قد قالوا[7] هذا القول الباطل لا استناداً على الحديث القدسي، ولكن لعقيدتهم

---

(١) الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، عبد الرؤوف بن علي المناوي، تحقيق: محمود حسن ربيع الأزهري، ط الأنوار، مصر، ١/ ١١ - ١٣، جامع كرامات الأولياء، النبهاني، ط دار الفكر، بيروت، ١/ ٣٠، مقالات الكوثري، محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ص٣٧٨ - ٣٩٨.

(٢) يزعم الكوثري أن أهل السنة والجماعة يحاولون تكفير الأمة كلها فيقول: فإنا نرى طائفة الحشوية يحاولون إكفار الأمة جمعاء. المقالات، ص٣٧٨.

(٣) عند زيارة قبور الأئمة يرددون مزاعم ومطاعن عن الصحابة رضي الله عنهم توصفهم بالكفر والنفاق مع وجوب البراءة منهم ولعنهم، يقول التستري (كما جاء موسى للهداية وهدى خلقاً كثيراً من بني إسرائيل وغيرهم فارتدوا في أيام حياته ولم يبق منهم أحد على إيمانه سوى هاورن، كذلك جاء محمد ﷺ وهدى خلقاً كثيراً، لكنهم بعد وفاته ارتدوا على أعقابهم). انظر إحقاق الحق، نور الله التستري، النجف، العراق، ١٢٧٣هـ، ص٣١٦، حق اليقين في معرفة أصول الدين، عبد الله شبر، دار الكتاب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ١/ ٢١٨، ٢١٩.

(٤) الشيعة والتصحيح، الدكتور: موسى الموسوي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٩١ - ٩٨.

(٥) الفتاوى، ٢/ ٢٢٥ - ٣٧١.

(٦) سبق تخريجه صفحة رقم١١٧.

(٧) التنبيه والرد، ص٢٩.

السابقة التي نادى بها اليهودي عبد الله بن سبأ الذي زعم أن علياً هو الإله بعينه، حيث قال لعلي عليه السلام: أنت أنت، فقال علي: ومن أنا؟ قال الخالق الباري فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم وقال مرتجزاً:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناري ودعوت قنبراً

ومع ذلك يزعمون أن علياً رضي الله عنه قد صرح بذلك على الملأ معلناً بعقيدة الحلول والتناسخ، واتصاف الأئمة بأوصاف الله فقال: «إن الله سبحانه قد تكلم بكلمة فصارت نوراً فخلق منه نور النبي ونوري ونور الأئمة وتكلم أخرى فصارت روحاً فأسكنها في ذلك النور وذلك النور مع تلك الروح ركبها في أبداننا معاشر الأئمة، فنحن الروح المصطفاة ونحن الكلمات التامات ونحن حجة الله الكاملة على الخلق، فنحن كنا نوراً أخضر حيث لا شمس ولا قمر ولا ليل ولا نهار ولا مخلوق ولا مخلوقات... فأخذ الله لنا العهد من أرواح الأنبياء على الإيمان بنا وعلى نصرتنا، وهذا معنى قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١]»[١] فهم لم يكتفوا بالحلول والتناسخ، بل شطحوا شطحات بعيدة المدى فوصفوا الله بأنه على صورة إنسان من دم ولحم، وأن له جسماً طويلاً عريضاً عميقاً وأنه سبعة[٢] أشبار، وقد زعموا أنه كسبيكة الفضة وكاللؤلؤة المستديرة، بل جعلوا الجبل أعظم من الإله سبحانه وتعالى، فهل يوجد تفريط بعد ذلك في حق الله عز وجل أكثر من ذلك، حيث وصفوه بالجهل، والظلم، وعدم العلم، وعدم المعرفة، وعدم القدرة، مع مساواته لخلقه يحل

---

(١) الأنوار النعمانية، نعمت الله الجزائري، ط تبريز، ٢/٩٩، ١٠٠.

(٢) إن أول الفرق الإسلامية التي قالت بالتشبيه هي فرقة الهشامية تنتسب إلى هشام بن الحكم الرافضي وهشام بن سالم الجواليقي، يقولون: إن الله تعالى لحم ودم على صورة الإنسان تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإن الأمة ارتدت بعد رسول الله ﷺ إلا شيعتهم، وإن الله جسم طويل عريض عميق نور ساطع له قدر من الأقدار كالسبيكة الصافية يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد، وأحسن الأقدار أن يكون سبعة أشبار بشبر هشام بن الحكم، ويزعمون أن الإله على صورة إنسان، وأن نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مصمت، وأن له شعرة سوداء وقلباً تنبع منه الحكمة. انظر التنبيه والرد، ص٣٦ ـ ٣٨، المقالات، ١/٨٢، الفرق بين الفرق، ١٧٠ ـ ١٧٥، التبصير في الدين، ٤١ ـ ٤٣، البرهان، ص٧٢.

فيهم، بل ويبلغ سوء الأدب بهم أن جعلوا الجبال أعظم منه سبحانه وتعالى[1]، وفي المقابل يجعلون الأئمة علماء مُنزهين عن الأخطاء والعيوب بيدهم ملكوت السموات والأرض وينسبون هذه المعتقدات زوراً إلى علي رضي الله عنه وأنه هو الذي صرح بها قائلاً: «يعني يعبدونني ولا يتقون من أحد. . لا أنا صاحب الرجعات وصاحب الصولات وصاحب الانتقامات وصاحب الدولة العجيبة أنا حصن الحديد وأنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا أمين الله على علمه وصندوق سره وحجابه وصراطه وميزانه وكلمته، أنا أسماء الله الحسنى وأمثاله العليا وآياته الكبرى، أنا صاحب الجنة والنار أسكن أهل الجنة في جنتهم وأهل النار في نارهم، وأنا الذي أزوج أهل الجنة وإليّ مرجع هذا الخلق في القيامة، وعليّ حسابهم»[2]، فانظر إلى هذا التفريط في حق الله عز وجل والإفراط في حق أئمتهم فما ذاك إلا عين التناقض جعلوا الحق باطلاً والباطل حقاً، والخالق مخلوقاً، والمخلوق خالقاً.

وأما غلوهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فقد جعلوه جاهلاً لا يعرف حقيقة أصحابه حيث إنهم خدعوه بعد مماته كما يزعمون، وزعموا أنه لم يُكمل الشريعة المنوط بها لأنهم على حسب معتقداتهم أنه لم يبلغ إلا جزءً يسيراً وأعطى الباقي لعلي وعلي يعطي من خلفه وهلم جرا، فوصفوه بعدم الأمانة في مسألة الرسالة والتبليغ، وتجاوز بهم الحد بأن جعلوا الولي أو الإمام أفضل من النبي والرسول، فعندهم الأولياء يستطيعون الإحياء والإماتة والنفع والضرر، ولا يلحق الخلق شيئاً إلا بواسطتهم وطريقتهم[3]، وأنهم قسماء الله بين الجنة والنار وأن الملائكة والروح والرسل أقرت لهم بما أقرت للرسول عليه الصلاة والسلام، وعندهم علم المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب[4]، ويصل بهم درجة الافتراء على الرسول عليه الصلاة والسلام أنه لم يعلم القرآن المنزل عليه ولم يجمعه ولم يحفظه، يقول الكليني[5] «والقرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث

---

(١) هذا القول قالت به فرقة الهشامية. انظر المراجع السابقة صفحة رقم١٩٩.
(٢) الأنوار النعمانية، ٢/٩٩، ١٠٠، ويظهر هنا مشابهتهم للنصارى.
(٣) الأصول من الكافي، ط إيران، ١/١٩٦، ١٩٧.
(٤) الأنوار النعمانية، ٢/٩٩، ١٠٠.
(٥) الكليني: هو محمد بن يعقوب الكليني من أكابر علماء الإمامية الشيعة، يعد من أكابر=

مزات القرآن الموجود بين أيدينا وما فيه حرف واحد منه»[1] «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية، وكما هو معلوم أن عدد آيات القرآن الكريم تعادل تقريباً ثلث ما ذكر»[2] «وما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من عبده عليهم السلام»[2] «وما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[3] «فانظر إلى تفريطهم في حق الله القائل»: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۝ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ۝﴾ [القيامة: ١٧ - ١٨] فزعموا أن الله كاذب حيث إنه لم يجمع القرآن إلا علي والأئمة على حد افترائهم، وغلوا في جانب الأئمة فجعلوا القرآن لهم وفيهم فقط، ويصفون الرسول عليه الصلاة والسلام بالخوف والكذب فيقولون عنه: «إنه ما تزوج عائشة وحفصة[4] رضي الله عنهما إلا تقية من أبويهما»[3] فالتقية التي يراها الشيعة لا يجوز اعتقادها في الإسلام لأي فرد كان لأنها قائمة على الكذب والخداع فما بالك بجوازها على خير خلق الله وأفضلهم؟

وأما تفريطهم في حق ولي الأمر فحدث ولا حرج، فقد قالوا عن الخليفة الأول أبي بكر الصديق إنه ظلم علياً وأخذ الخلافة منه غصباً وما بايعه علي إلا اتقاءاً على نفسه وخوفاً منه وهو أحق بها، لكنه قُهر على ذلك ويستدلون على

= الأئمة عندهم، عالماً، متعمقاً، محدثاً، ثقة عندهم، اتفقت الشيعة على تفضيل كتابه الكافي والأخذ منه والثقة بخبره، وأخذ الأحكام منه، فهو يعد عندهم بمنزلة كتاب صحيح البخاري عندنا، توفي سنة ٣٢٩هـ. انظر لؤلؤة البحرين، يوسف أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، دار النعمان، النجف، ص٣٨٧، رجال النجاشي، مكتبة الدواري، ط ١٣٩٨هـ، ص٢٦٦.

(١) أصول الكافي، ١/ ٤٥٧. (٢) أصول الكافي، ٤/ ٤٣٣، ٤٥٦.

(٣) أصول الكافي، ١/ ٤٤١، ٤٤٢.

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، تزوجت الصحابي خنيس بن حذافة القرشي صاحب الهجرتين، شهد بدراً وأُحداً ثم مات بعدها، ثم تزوجها الرسول عليه الصلاة والسلام، صوامة قوامة، وعندما انتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى اختيرت من بين أمهات المؤمنين لتحفظ أول مصحف خطي للقرآن الكريم، وكانت الوصية على تركة أبيها بعد موته، توفيت رضي الله عنها في عهد معاوية. انظر الطبقات، ٨/ ٨٢، الإصابة ٨/ ٥١، الاستيعاب، ٤/ ١٨١١.

هرائهم هذا بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه يوم بويع «وليتكم ولست بخيركم»[1] فيقولون أفليس هذا دليلاً على أنه دونهم، وأن علياً رضي الله عنهم خير منه؟ لأن أبا بكر أقر بذلك على نفسه، ويؤكدون على زعمهم هذا بقول عمر رضي الله عنه: «كانت بيعة أبي بكر فلتة قد وقانا الله شرها»[2] فيقولون: أي أن الخلافة كانت خدعة[3]، وهذه الأقوال جميعها غير صحيحة حيث لو أن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على خلافة علي، لما تأخر علي رضي الله عنه عن تنفيذ أمر الله وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام وهو يعلم جرم مخالفة أمر الله القائل في كتابه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: ٣٦] فلو كان علي كما يقولون لكان مستحقاً للضلال والعذاب وحاشاه أن يتصف بذلك، فهنا قد وقعوا أيضاً في نقيض قصدهم حيث أرادوا تكريمه فوصفوه بالضلال واستحقاق العذاب، وأما قول أبي بكر رضي الله عنه: «وليتكم ولست بخيركم» فلم يقلل من نفسه ويحقرها، وإنما كان مراده إظهار التواضع لله عز وجل والاستنان بسنة الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: «أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم»[4] مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام أفضل الرسل عند الله عز وجل ومع ذلك قالها تواضعاً فأي خطأ على من استن بنبيه ﷺ، وأما ما زعموه عن عمر ومقولته رضي الله عنه، فقد وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله «والجواب أن لفظ الحديث، قال فيه عمر رضي الله عنه: «فلا يغتر امرؤ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمت، ألا وأنها قد كانت كذلك ولكن وقى الله شرها وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، ومعناه أن بيعة أبي بكر، بودر إليها من غير تريث ولا انتظار، لكونه كان متعيناً لهذا الأمر، كما قال عمر: ليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر، وكان ظهور فضيلة أبي بكر على من سواه وتقديم رسول الله ﷺ على سائر الصحابة أمراً ظاهراً معلوماً، فكانت دلالة النصوص على

---

(١) البداية والنهاية، ٧/ ٢٤٥ ـ ٢٥١، ١٢/ ١٧١، ١٧٢.
(٢) البخاري، كتاب المحاربين، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، ١٢/ ١٢٠ ـ ١٢٦.
(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ١١٨.
(٤) البخاري كتاب الأنبياء، باب قوله: «ونبئهم عن ضيف إبراهيم»، ٦/ ٣١٨، ٣١٩.

تعينه تغني عن مشاورة وانتظار وتريث بخلاف غيره، فإنه لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاورة والانتظار والتريث، فمن بايع غير أبي بكر من غير انتظار وتشاور لم يكن له ذلك وهذا قد جاء مفسراً في حديث عمر هذا في خطبته المشهورة الثابتة في الصحيح التي خطب مرجعه من الحج آخر عمره»[1].

وعند التحقيق يظهر مدى ظلمهم للخليفة الأول الذي اختاره الله لصحبة نبيه عليه الصلاة السلام، وبالتالي يظهر مدى غلوهم في وصفه بالكذب والنفاق والردة، وكل أقوالهم باطلة فاسدة وما أدى إليها فاسد أيضاً، فيظهر بالتالي افترائهم على عمر[2] وعثمان وعلي والصحابة والأمة بأكملها الذين قالوا عنها إنها كفرت وارتدت بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، فهذه الأمور تدل على مدى إفراطهم وتفريطهم وغلوهم المجحف الذي لم يتركوا أحداً إلا وتكلموا فيه، تكلموا في الله سبحانه ورسوله عليه الصلاة والسلام والصحابة والأمة بأكملها وكل كلامهم ليس له أساس من الصحة، وما أجمل قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيهم: «فانظر إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء، يختلقون ما يرده بديهة العقل وصراحة النقل، وقولهم هذا مستلزم تكذيب ما ثبت قطعاً في الآيات والأحاديث... لكن سلب الله عقولهم وخذلهم في الوقيعة في خلص أوليائه لشقاوة سبقت لهم»[3].

٣ ـ التفريط والإفراط عند القدرية (المعتزلة):

إن فرقة القدرية كباقي الفرق الضالة التي غلت وبالغت في الحدود المشروعة فغلوا وفرطوا في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام، وحق الصحابة، وحق ولي الأمر، وفي الأمة بأكملها.

أما تفريطهم في حق الله عز وجل فذلك عن طريق نفي الصفات عن الله عز وجل التي أثبتها الله عز وجل لنفسه وأثبتها له رسوله عليه الصلاة والسلام، وهذا

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/١١٨.

(٢) من أهم الأمور التي تؤكد على مدى طاعة علي لأبي بكر رضي الله عنهما أن علياً تزوج أم محمد بن الحنفية وهي خولة بنت جعفر بن قيس من سبايا حرب الردة من بني حنيفة فدل ذلك على موافقته على أعمال الخليفة رضي الله عنهما، ومما يلقم الشيعة الحجر تزويج علي ابنته أم كلثوم لعمر بن الخطاب في خلافته، فكيف يزوج ابنته على رجل كافر مرتد كما يزعمون. انظر البداية والنهاية، ٧/ ٣٤٤.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة، ص٣٢.

هو الأصل الأول عند القدرية ويزعمون أنه هو التوحيد المطلوب من العباد ويقصدون بذلك أن الله تعالى واحد لا ثاني له في القدم والإلهية، ولا شريك له فيما يثبت له أو ينفي عنه من الصفات[1]، وبذلك يعطلون الله سبحانه وتعالى عن جميع ما يستحقه في هذا الأصل، ويظهر مدى تفريطهم في التوحيد الذي به يسعد الإنسان ويشقى، فالتوحيد عندهم يخالف التوحيد الذي يدين به أهل السنة والجماعة، ومع ذلك يعتقدون أنفسهم أنهم على الحق ومن خالفهم فهو من أهل الباطل، يقول الجاحظ: «وإن كانوا قد أجمعوا على انتحال اسمه فليس كل من انتحل اسم التوحيد موحداً إذا جعل الواحد ذا أجزاء[2]، وشبهه بشيء ذي أجزاء»[3][4] فانظر هنا إلى سوء أدبه مع الله ثم مع الموحدين من خلق الله، فالله عز وجل في كتابه يجعل الموحد من آمن بتوحيد الألوهية والربوبية والأسماء والصفات، ويأتي الجاحظ فيزعم أن من أثبت الأسماء والصّفات فهو غير موحد له سبحانه وتعالى، فما هذا إلا إفك مبين، ويقول ابن المرتضي[5] المعتزلي «وأما ما أجمعوا[6] عليه فقد أجمعت المعتزلة على أن للعالم محدثاً[7]، قديماً، قادراً،

---

(١) المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري المعتزلي، تحقيق: معن زيادة، والدكتور، رضوان السيد، ط١، ١٩٧٩م، ص٣٢٣.

(٢) يلمز أهل السنة والجماعة بالتشبيه وفي الحقيقة هم براء منه.

(٣) رسائل الجاحظ، ص٢٢٩.

(٤) هنا يلمز السلف بالكذب فهو يزعم أنهم قد انتحلوا اسم التوحيد، ويصفهم أيضاً بالتشبيه، وفي الحقيقة أنهم هم المشبهة.

(٥) أحمد بن يحيى بن المرتضى الملقب بالمهدي لدين الله، زيدي المذهب، معتزلي المعتقد، اعتمد على كتب الحاكم الجشمي الكلامية اعتماداً كلياً حتى لا تكاد تلمح أدنى اختلاف بين آرائهما، لذلك كان من أشهر شيوخ المعتزلة، له مصنفات منها البحر الزخار، المنية والأمل في شرح الملل والنحل، توفي سنة ٨٤٠هـ. انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ١/ ٢٢٤، البدر الطالع، ١/ ١٢٢، الأعلام، ١/ ٢٦٩.

(٦) يزعم هنا إجماع الأمة وهو عين الكذب حيث إن أهل السنة يبدعون من يتكلم بهذه الأقوال.

(٧) يقرر هنا أن الله محدث أي يحيي ويميت ويرزق ويوجد، فهل من هذا شأنه يتصف بهذه الصفات أم لا؟

عالماً، حياً، لا لمعان[1]، ليس بجسم[2] ولا عرض[3] ولا جوهر[4] غنياً واحداً لا يدرك بحاسة»[5] فهم لم يكتفوا بمجرد التعطيل لصفات الله عز وجل، بل أولوا الصفات بتأويلات ما أنزل الله بها من سلطان، ومن ذلك تأويلهم لصفة السمع والبصر بمعنى الحياة، فيقولون سميع بصير بمعنى أنه حي لا آفة به تمنعه من إدراك المسموع والمرئي[6]، فهم يعتقدون أن الحي إذا كان سليماً سمي سميعاً بصيراً، وفي الوقت نفسه تجد طائفة منهم يزعمون أن الله لا يسمع ولا يبصر شيئاً على الحقيقة، ويتأولون صفة السمع والبصر على معنى العلم بالمسموعات والمرئيات فهل يوجد غلو أكثر من هذا الغلو والإفراط في حق الله عز وجل مع زعمهم التنزيه والتوحيد؟ فهم قد جعلوه لا يسمع ولا يبصر مع أن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فيكونون بقولهم بعدم سمع الله وبصره هم أعرف بالله من نفسه، أو أن الله عز وجل كاذب في وصفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن تفريطهم في حق الله أنهم يجمعون على أن كلام الله مخلوق، يقول القاضي عبد الجبار: «أما مذهبنا فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وهو مخلوق محدث»[7]، ويقول ابن منتويه[8] «وقد أطلق مشايخنا كلهم على القرآن أنه

---

(١) أي أنهم يثبتون أن الله سبحانه قادر، عالم، حي، لكنها أسماء مجردة لا تدل على صفات.

(٢) الجسم عند المتكلمين مركب من أجزاء متناهية لا تتجزأ بالعقل ولا بالوهم وتسمى تلك الأجزاء جواهر فردة تتألف منها الأجسام المتماثلة لا تتمايز إلا بالأعراض، والجسم عند الأشعري هو الجوهر المنقسم، والجوهر الذي لا ينقسم يسمى جوهر فرد وجزء لا يتجزأ فليس للجوهر عنده قسم آخر، وأما المعتزلة فالمقسم في جهة يسمى خط وفي جهتين يسمى سطح وفي ثلاث جهات يسمى جسم. الكليات، ص٣٤٤، ٣٤٥.

(٣) الأعراض: العرض بفتحتين عبارة عن معنى زائد على الذات أي ذات الجوهر، الكليات، ص٦٣٤.

(٤) الجوهر: هو ما لا مادة له، ويطلق على كل متحيز، الكليات، ٣٣٠ ـ ٣٤٥.

(٥) المنية والأمل، تحقيق وتعليق الدكتور، عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١٣.

(٦) فرقة الجبائية من المعتزلة تقول بهذا القول. انظر شرح الأصول الخمسة، ص٤٢٨.

(٧) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢٨.

(٨) ابن متنويه: أبو محمد بن الحسن بن أحمد بن متنويه، صاحب القاضي عبد الجبار وقد=

مخلوق»[1] «فانظر إلى قمة التناقض عندهم، ففي أصلهم الأول ينفون التوحيد عمن يصف الله بشيء مما يتصف به خلقه، ثم هم هنا يطلقون على كلامه سبحانه بأنه مخلوق فوقعوا فيما فروا منه وهذا هو عين التناقض. ويلزمهم بقولهم إن كلام الله مخلوق أن تكون جميع صفاته مخلوقة فيكونون شاهدين على أنفسهم بعدم التوحيد، وبعدم اليقين في أصولهم والتذبذب في موقفهم، يقول أبو الحسين الخياط[2] «إن الله تعالى لو كان عالماً بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديماً أو محدثاً، ولا يمكن أن يكون قديماً لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين، وهو قول فاسد، ولا يمكن أن يكون علماً محدثاً، لأنه لو كان كذلك يكون قد أحدثه الله إما في نفسه أو في غيره، أو لا في محل، فإن كان أحدثه الله في نفسه أصبح محلاً للحوادث، وما كان محلاً للحوادث فهو حادث وهو محال»[3] فهم بقولهم قد أقروا بالمحال حيث جعل الله محلاً للحوادث مع كون هذا الأمر من المحال!! فما هذا إلا عين الإفراط في حق الله عز وجل، واشتط الأمر بهم حتى أوجبوا على الله أموراً لم يوجبها سبحانه وتعالى على نفسه. فكأن كلمتهم مقدمة على كلام الله عز وجل وأمره، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إذ يلزم أن يكون هناك موجباً فوق الله أوجب عليه شيئاً، ولا موجب عليه سبحانه وتعالى، ويلزم أيضاً من قولهم أن لا يكون الله سبحانه وتعالى فاعلاً مختاراً، وهو باطل بالأدلة النقلية والعقلية الدالة على تصرفه المطلق فيما شاء»[4] وفي المقابل هم الذين يختارون ويأمرون وينهون

= أخذ عنه كثير من الآراء، عده ابن المرتضى ضمن الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة وهم أصحاب القاضي عبد الجبار وممن أخذوا عنه، وذكر أيضاً أن له كتباً مشهورة كالمحيط في أصول الدين، والتذكرة في لطيف الكلام. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص١٠٠، طبقات الشافعية الكبرى، ٣/ ٢١٩، الأعلام، ص٤٧، تاريخ الأدب العربي، ط مكتبة برلين، ص٣٤٣، ٣٤٤.

(١) المحيط بالتكليف، ط القاهرة، ص٣٣١.

(٢) الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، أستاذ الكعبي، مشارك القدرية في ضلالاتها، وانفرد عنها بقوله بأن المعدوم جسم، وقد تبرأ منه الكعبي، كان ممن ينكر حجية الآحاد، له عدة كتب منها الانتصار الذي خصصه للرد على ابن الراوندي، وكان يُعد من رجال الطبقة الثامنة. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة، ص١٧٥، تاريخ بغداد، ١١/ ٨٧، الفرق بين الفرق، ص١٣٢، التبصير في الدين، ص٨٤.

(٣) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص٨٢، ٨٣.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق: الفقي، ٤٠٩، ٤١٠.

ويوجبون على الله عز وجل إدخال الطائع الجنة وإدخال العاصي النار، وأن يفعل الصلاح والأصلح لعباده وأن يرسل إليهم الرسل وكأنّ الله عز وجل مخلوق من المخلوقات وهم السادة الذي يتحكمون فيه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويبلغ بهم التطرف إلى أن جعلوا أنفسهم خالقين لأعمالهم وأفعالهم فلذلك كانوا مجوس هذه الأمة. يقول القاضي عبد الجبار: «اتفق أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم»[(١)] فيزعمون أن من يقول: إن الله خالق لفعل العبد ثم يعذبه لكان واجب قوله إن الله جائر وظالم، والصحيح أن الله عز وجل هو الذي خلق فعل العبد، فيصل بهم الغلو إلى وصف الله سبحانه وتعالى بالظلم، والحقيقة أن كون الله عز وجل خالقاً لها لا يوجب أن يتصف بما خلق في العبد من ظلم وطاعة ومعصية، لأن هذه الصفات لمن قامت به ولمن قام بها، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وتحقيق الكلام أن يقال: فعل العبد خلق الله عز وجل وكسب للعبد»[(٢)] فالله سبحانه وتعالى أعطى للعبد فعلاً وكسباً وأضاف الخلق إليه سبحانه فالكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بالنفع والضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾[(٢)]» [البقرة: ٢٨٦]، فالمعتزلة فرطوا في حق الله فنفوا عنه صفاته سبحانه وتعالى، ونفوا قدرته ومشيئته وسلطانه على العباد، وضاهوا الخلق بالخالق[(٣)]، وأوجبوا عليه سبحانه وتعالى أموراً ما أنزل الله بها من سلطان ووصفوه بالظلم وعدم الكلام، وفي المقابل ألَّهوا العقل وجعلوه إلهاً لا يخطى ولا يزل فجمعوا بين الإفراط والتفريط.

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة السلام، فإنهم قدموا عقولهم وأهواءهم على سنة الرسول عليه الصلاة والسلام وأقواله وأفعاله وزعموا، معارضة

---

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٨/٣.

(٢) الفتاوى، ٨/٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٣.

(٣) إن القاضي عبد الجبار يزعم أن المعتزلة أجمعت على أن أفعال العباد مخلوقة من جهتهم، والصحيح أن ضرار بن عمرو الكوفي وحفص الفرد قد وافقا أهل السنة والجماعة، في أن أفعال العباد مخلوقة منهم، ومعمر بن عباد والجاحظ قالا: إن أفعال العباد من فعل الطبيعة أي اضطرارية كفعل النار للإحراق والثلج للتبريد، وهي إنما نسبت إلى فاعلها مجازاً لظهورها منهم، وإن العباد ليس لهم إلا الإرادة. فجمعت المعتزلة بين المتناقضات في مسألة واحدة. انظر الفصل، ٤/١٩٢، الملل والنحل، ١/ ٩٠، ٩١، الفرق بين الفرق، ص١٦٠، التبصير في الدين، ص٧٣، ٧٤.

السنة للعقل فكأن عقولهم أهدى وأفضل من عقل الرسول عليه الصلاة والسلام الذي لا ينطق عن الهوى، وهو الذي قد زكى الله سمعه ولسانه، وبصره وفؤاده، فقال عز من قائل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝﴾ [النجم: ٣ - ٤] ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝﴾ [النجم: ١٢ - ١٣] ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝﴾ [النجم: ١٧ - ١٨] وزكّاه كله فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝﴾ [القلم: ٤]، ويأتي هؤلاء المعتزلة فيصفون أقواله وأفعاله بمناقضة العقل، فكأن إدراكهم أفضل من إدراكه وعلمهم أفضل من علمه، ولا غرو في ذلك فهم يزعمون أن الخلف أعلم من السلف، فيترتب على هذا أن ترك الناس من غير إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، حيث إنهم ما استفادوا منها إلا معارضة العقل ولم يأخذوا منها يقيناً ولا علماً بما يجب لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، وإنما يستفاد من عقولهم وآرائهم[(١)]!! ولم يكتفوا في تفريطهم بحق الرسول عليه الصلاة والسلام بهذا، بل جعلوا الرسول عليه الصلاة والسلام لم يوضح الحق في هذا الشأن العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان حيث لم يرشد الأمة للمراد من معاني الآيات والأحاديث ثم جاء أفراخ اليونان والفلاسفة كما سماهم شيخ الإسلام يرحمه الله يرشدون الأمة عن الأمور التي جهلها الرسول عليه الصلاة والسلام أو كتمها عنهم وفي كلا الأمرين سوء أدب وإساءة ظن به عليه الصلاة والسلام، وبلغت الجرأة بهم إلى وصف الرسالات والنبوات بالقبح يقول القاضي عبد الجبار: «إن البعثة من حسنت وجبت على معنى أنها متى لم تجب قبحت لا محالة»[(٢)] وإذا علم أن صلاحنا يتعلق بهذه الشرعيات، فلا بد من أن يعرفناها، لكي لا يكون مخلاً بما هو واجب عليه، ومن العدل أن لا يخل بما هو واجب عليه»[(٣)] ثم يقولون إن الأفعال قد ثبت قبحها والعقاب عليها عقلاً كما ثبت حسنها والثواب عليها عقلاً قبل ورود الشرع فلازم قولهم إن البعثة لا تجب فتكون قبيحة بشهادتهم وبقولهم ويترتب على ذلك وصف الله بالقبح والإخلال، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإلى وصف الرسول عليه الصلاة والسلام بالقبح فانظر إلى مدى غلوهم وقلة أدبهم مع الرسول عليه الصلاة والسلام الذي أمرنا الله عز وجل أن يكون قدوتنا الدائمة.

---

(١) الصواعق المرسلة، ١/ ٣١٤ - ٣١٦. (٢) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٤.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٣.

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فحدث ولا حرج، من التبديع والتفسيق والتضليل وعدم العدالة[(١)]، فرئيسهم الأول واصل بن عطاء يقول عن علي وطلحة[(٢)] رضي الله عنهما لو شهدا في شيء واحد فشهادتهما غير مقبولة، وإن شهد فيه كل واحد منهما مع شخص آخر فشهادته مقبولة، وأما عمرو بن عبيد[(٣)] فيقول: إن شهادة طلحة والزبير غير مقبولة بوجه ما[(٤)]، فانظر إلى مدى التجرؤ وقلة الأدب مع صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام الذين شُهد لهم بالجنة والرضى من الله سبحانه وتعالى فيأتي هؤلاء ويقولون بنقيض قوله سبحانه وتعالى فيزعمون كفرهم وتخليدهم في النار، فلا أدري من الذي يستحق أن ترد شهادته هل المسلم الطائع المنقاد لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، أم هم؟ ولعلهم يدخلون تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

وأما تفريطهم في حق ولاة الأمور فهم لا يطيعون إلا من يكون على شاكلتهم ويعتقد معتقدهم وأصولهم، ويخرجون ويحاربون من يخالفهم، ويقومون

---

(١) يقول عمرو بن عبيد: والله لو أن علياً وعثمان وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته، وقال عن سمرة بن جندب رضي الله عنه: ما تصنع بسمرة قبح الله سمرة. انظر تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٢/١٧٦ ـ ١٧٨. فهل يعقل بعد ذلك أنهم متبعون للصحابة رضي الله عنهم؟

(٢) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، شهد أحداً وأبلى بلاءً حسناً ووقى رسول الله ﷺ بنفسه، رماه مروان بن الحكم يوم الجمل بسهم فمات سنة ٣٦هـ. انظر الإصابة، ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٢، اللآلئ البهية في شرح لامية شيخ الإسلام، ص٣٨، ٣٩.

(٣) عمرو بن عبيد بن أبو عثمان ولد في بلخ سنة ٨٠هـ، كان جده من سبي كابل من جبال السند، كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدثين والزاهدين، درس على الحسن البصري، قال ابن قتيبة: «كان يرى القدر ويدعو إليه، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة»، وقال الذهبي: «صحب الحسن ثم خالفه واعتزل حلقته فلذا قيل المعتزلي» قال ابن معين، «لا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث، كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث من البدع»، توفي سنة ١٤٤هـ. انظر مروج الذهب، ٣/ ٣٠٣، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠، التهذيب، ٨/ ٧٠ ـ ٧٥، المعارف، ص٤٨٢، ٤٨٣.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٨٣، التبصير، ص٦٨، ٦٩.

بكل الطرق حتى يجعلوا الإمام أو الخليفة[1] ينقاد لمعتقدهم، وهذا ما فعلوه مع الخليفة المأمون[2] الذي كان صاحب همة وولع بالمعرفة، وحدث باعتناقه لأفكار المعتزلة بلاء عظيم على الإسلام وعلماء السنة وقد عُرفت تلك الفترة بمحنة القول بخلق القرآن، وقد قُتل فيها من قُتل وحبُس من حُبس وجُلد من جُلد[3] حتى رفع الله هذه المحنة، وعاد الأمر إلى أهل السنة، وأُعلن مذهب أهل السنة في القرآن وأنه كلام الله غير مخلوق منه بدء وإليه يعود[4] وإن فكرة وجوب انصياع ولي الأمر لمعتقد أهل الأهوء والبدع أصبحت فكرة سائدة الآن حيث يعتقدون أن جماعتهم هي الجماعة المسلمة وأما غيرهم من أفراد الأمة فكفرة يستحقون النار، وما تلك الفكرة والعقيدة السائدة عند بعض الشباب إلا معتقد معتزلي المبدأ والأصول وإن كان يصاغ في قوالب مزخرفه، فتراهم ينظرون إلى ولي الأمر بنظرة الإزدراء والاستكبار والمعاداة!! بل قد تتعاون تلك الجماعة مع الشيطان والطاغوت لأذية ولي الأمر المسلم والتشهير به، وليس له ذنب إلا أنه لم ينضم إلى حزبهم، فهم يرفعون شأن من كان في حزبهم ولو كان من الفاسقين ويعادون من كان من

---

(١) الحيدة والاعتذار، لعبد العزيز بن يحيى الكناني، تحقيق الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٢٢، ٢٣.

(٢) المأمون: هو الخليفة أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العباسي، قال الذهبي: كان كلامه في القرآن سنة اثنتي عشرة ومئتين فأنكر الناس ذلك واضطربوا، ولم ينل مقصوده ففتر إلى وقت، وقال في موضع آخر: أما مسألة القرآن فما رجع عنها وهم على امتحان العلماء في سنة ثماني عشرة ومئتين وشدد عليهم فأخذه الله. انظر تاريخ بغداد، ١٠/ ١٨٣، السير، ١٠/ ٢٧٢، البداية والنهاية، ١٠/ ٢٤٤، تاريخ الخلفاء، ص٣٠٦.

(٣) قال أبو الحسن ابن المنادي: حدَّثنا جدي، قال: ضُربَ أبو عبد الله في دار المعتصم مُعلقاً بينه وبين الأرض مقدار قبضة، وإنما قُطع الضرب عنه لأنه غُشي عليه فذهب عقله، واصفرّ واسترخى، ففزع لذلك المعتصم، وقال: حلو القيود عنه، واحملوه إلى منزله، أي الدار التي كان محبوساً فيها، وقال أحد الجلادين الذين كانوا يجلدونه: «لقد أبطل أحمد بن حنبل الشطار، والله لقد ضربته ضرباً لو أبرك لي بعيراً فضربته ذلك الضرب لنقبتُ عن جوفه!» وقال آخر: «لو ضربتُ تلك السياط فيلاً لهدته». انظر طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى الحنبلي، مطبقة السنة المحمدية، ١/ ٤٣.

(٤) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ط دار السعادة، ١٣٤٩هـ/ ٣١٦، ٣٣٢، ٣٣٥، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، للعُليمي، مطبعة المدني، ١٣٨٣هـ - ١/ ٣٤.

غيرهم ولو كان من الصالحين[1][2].

وأما تفريط المعتزلة مع الأمة فهم قد يصلوا إلى تكفير الأمة بأكملها كما يزعمون أنهم هم الموحدون وأما غيرهم فهم ضُلّال فسقة، وحكموا على مرتكب الذنب بالمنزلة بين المنزلتين وفي الآخرة بالخلود في النار، والجميع يعلم أن كل ابن آدم معرض للخطيئة والذنب.

٤ ـ التفريط والإفراط عند المرجئة:

إن المرجئة من الفرق الضالة التي وقعت بين الإفراط والتفريط حالهم كحال الفرق السابقة التي فرطت في حق الله وحق رسوله عليه الصلاة والسلام وحق الصحابة وحق ولي الأمر وحق الأمة.

أما التفريط في حق الله عز وجل فيتمثل في عدم طاعة الله عز وجل وعدم القيام بأحكامه وشريعته سبحانه وتعالى وذلك عن طريق إخراج العمل عن مسمى الإيمان، ولذلك كان الإرجاء من أخطر الأفكار على العقيدة الإسلامية حيث جعل الكثير يعتقدون أن التصديق القلبي المجرد من قول اللسان وعمل الأركان هو النجاة من العذاب في الآخرة، فأصبح معنى الصلاة والزكاة والصيام والحج عندهم أركاناً للإسلام بمعنى اعتقاد وجوبها والإقرار بها وإن لم يعمل من ذلك شيئاً، فالمرجئة تعتقد أن العمل خارج عن مسمى الإيمان وبذلك يصبح الإنسان مؤمناً كامل الإيمان ولو لم يركع لله ركعة ولم يعمل في الإسلام خيراً قط، وقد بلغ بهم الغلو إلى أن جعلوا الشهادتين شرطاً لإجراء أحكام الدنيا على المكلف فحسب مع كونها الركن الأول من أركان الإسلام فما بالك بالأركان الأخرى[3]، فضاعت

---

(١) الحيدة، ص١٦.

(٢) انظر ظاهرة التكفير شبهات وردود، عبد الفتاح شاهين، دار الإسراء، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو، دار الأرقم، بيرمنجهام، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، التكفير والهجرة وجهاً لوجه، رجب مدكور، تحقيق الدكتور: علي جريشة، مكتبة الدين، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، من قضايا الصحوة، الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، الواقع المؤلم بين المعالجة المرتجلة والتأصيل الصحيح، عدنان محمد آل عرعور، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة، عبد السلام بن برجس أبو عبد الكريم، المملكة العربية السعودية.

(٣) انظر ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، المقدمة.

أركان الإسلام التي بها يصبح العبد مسلماً ناجياً في الدنيا والآخرة، وأدى ذلك إلى رد نصوص القرآن والسنة، مع استمراء الذنوب والمعاصي والآثام والتجرؤ على حق الله الخالص، فصرفوا أنواع العبادات من الدعاء[1] والاستعانة والاستغاثة والذبح وغيرها للأولياء والصالحين[2]، ثم يشتطون في ذلك زاعمين أن هذا الكافر مثل النبي والملك الكريم وأن الله يجازي الجميع بالجنة، مع أن المشركين في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام كانوا يقرون أنه رسول الله وأنه مرسل من عنده ويعرفون ذلك ويتعبدون بإشراك الصالحين في دعاء الله وعبادته يريدون شفاعتهم عند الله لظنهم أن الله يحب ذلك، وأن الصالحين يحبونه، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فما الفرق بين ما يفعله المشركون في السابق والمرجئة الآن؟ إن عملهم واحد وقد أخبر الله سبحانه وتعالى أن من فعل فعلهم فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار، فلذا فإن كل ما يحدث من بعض الجهلة من التبرك بذوات الصالحين أو بآثارهم، أو تقبيلهم، أو التبرك بما انفصل منهم كالشعر والريق والعرق، وشرب ماء الوضوء، أو التمسح به أو الاحتفاظ بملابسهم وأدواتهم فهو عين الشرك إذا اعتقد الفاعل النفع والخير بما يتبرك به، ونجد بعض المرجئة يزعم أن لهم سنداً من فعل الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته كما جاء في السنة «خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة[3] إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين، وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم»[4] «أن رسول الله ﷺ أتى منى، فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى ونحر، ثم قال للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس»[5]

---

(١) الرد على البكري، لابن تيمية، الدار العلمية، دلهي، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص٥٦.

(٢) الفتاوى، ٢٧/ ١٧٠، اقتضاء الصراط المستقيم، ط١٤٠٤هـ، ٢/ ٨٤٢.

(٣) الهاجرة: اشتداد الحر نصف النهار، لأن الناس يستكنون في بيوتهم كأنهم قد تهاجروا. انظر النهاية، ٥/ ٣٤٦.

(٤) البخاري كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ٦/ ٤٤٦.

(٥) مسلم كتاب الحج، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن، ٩/ ٥٢، ٥٣.

والصحيح أن التبرك كان خاصاً بالرسول عليه الصلاة والسلام ولا يقاس غيره به، فلم يؤثر عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه حث على التبرك بغيره من الصحابة مع كونهم خير خلق الله بعد الأنبياء والرسل، ولم يؤثر أيضاً عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم فعلوا مثل ذلك أو حثوا عليه، يقول ابن رجب يرحمه الله: «وكذلك التبرك بالآثار، فإنما كان يفعله الصحابة مع النبي ﷺ ولم يكونوا يفعلونه مع بعضهم... ولا يفعله التابعون مع الصحابة مع علو قدرهم فدل على أن هذا لا يفعل إلا مع النبي ﷺ»[1] فالمرجئة مع تفريطهم في حق الله وصرف خالص حقوقه لغيره من الأولياء والصالحين، يقولون: إن من سب الله أو قتل الرسول يجوز أن يكون مؤمناً في الباطن، ولا يكون كافراً قط إلا إذا انتفى العلم الباطني من قلبه، فهذا زعم باطل مردود حيث أن سب الله عز وجل يُعد من أبشع وأشنع أنواع المكفرات القولية التي تناقض الإيمان وأصله، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن السب، «فهو إهانة واستخفاف، والانقياد للأمر إكرام وإعزاز ومحال أن يهين القلب من قد انقاد له وخضع، واستسلم أو يستخف به فإذا حصل في القلب استخفاف واستهانة، امتنع أن يكون فيه انقياد أو استسلام، فلا يكون فيه إيمان، وهذا بعينه كفر إبليس، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولاً ولكن لم ينقد للأمر»[2] ويقول أيضاً يرحمه الله «والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقيق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في أبي بكر وعمر وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون هذا مؤمن تام الإيمان فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار»[3] فالمرجئة من الأشاعرة والماتريدية يزعمون أنهم أهل السنة والجماعة ويفرطون في حق الله بنفي بعض الصفات الثابتة له والاستهانة بأحكامه وشرعه، ورد الأحكام

---

(١) الحكم الجدير بالإذاعة من قول النبي ﷺ، «بعثت بين يدي الساعة»، لابن رجب، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ، ص٥٥.

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٥١٩.

(٣) الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٧م، ص١٧٩.

الشرعية، ومساواة المؤمن الطائع بالعاصي الفاسق، فيستلزم قولهم عدم عدل الله عز وجل، إذ كيف يساوي بين الضدين وفي ذلك تنقيص لله عز وجل، وصرف أنواع العبادات لغير الله مع تجويز سب الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، أو بالصحيح تضييع شعائر الدين كلها فأين السنة والجماعة من هؤلاء، وفي المقابل يغالون في تعظيم رجالهم وشيوخهم ولا يقبلون أي كلمة فيهم، فما هذا إلا للتناقض في المعتقد والقول والفعل.

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فيتمثل في ردهم لأخبار الآحاد وقبول الأحاديث المتواترة، يقول الرازي أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز»[1] مع أن الواجب على المسلم الحق الأخذ بالسنة دون تفريق بين الآحاد والمتواتر ما دامت ثبت ورودها عن الرسول عليه الصلاة والسلام، فأدى ذلك إلى تهوين السنة في النفوس مع أن الواجب العض عليها بالنواجذ، وفي المقابل جعلوا الأدلة العقلية المبنية على الشهوات والأهواء يقينية لا تقبل الشك والظن، فجمعوا بين التفريط والإفراط، ولم يكتفوا بذلك بل جعلوا الأولياء أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام لاعتقادهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام يأتيه الوحي من عند الله، أما الولي فيأخذ مباشرة من الله سبحانه وتعالى، تعالى الله عن كذبهم وافترائهم، يقول ابن عربي لامزاً لأهل السنة والجماعة: «علماء الرسوم يأخذون عن السلف إلى يوم القيامة، والأولياء يأخذون من الله ألقاه في صدورهم رحمة منه وعناية سبقت لهم من ربهم»[2] واشتط بهم الغلو حتى جعلوا العاصي الزاني شارب الخمر كالنبي عليه الصلاة والسلام، مع كونه عليه الصلاة والسلام من أفضل الرسل والأنبياء، قال الرسول الصلاة والسلام: «فضلت على الأنبياء بست ولا أقول فخراً بعثت إلى الأحمر والأسود، وجُعلت لي الأرض طهوراً وأُحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب فهو يسير أمامي

---

(١) أساس التقديس، مطبعة الحلبي، ١٣٥٤هـ، ص١٦٨، ومن التناقض عند الأشاعرة أنهم يجوزون الاحتجاج بالآحاد في أسماء الله، أفليس أسماء الله من الأمور التي يُعرف بها الواحد؟ فجمعوا بين المتناقضات في مسألة واحدة. انظر تحفة المريد، إبراهيم محمد الباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٩٠.

(٢) فصوص الحكم، لابن عربي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٣٠، هذه هي الصوفية، عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب العلمية، ص١٢٩، ١٣٠.

وختم بي النبيون»[1] ولم يكتفوا بهذا الحد بل جوزوا قتل الرسول عليه الصلاة والسلام وسبه، فزعموا أن من قتل الرسول عليه الصلاة والسلام لا يكون كافراً بقتله، يقول القاضي عياض «دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة على تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام وتوقيره وإكرامه، ومن ثم حرم الله تعالى أذاه في كتابه، وأجمعت الأمة على قتل منتقصه من المسلمين وسابه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٥٧﴾ [الأحزاب: ٥٧][2] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلا له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»[3] فإذا كان سب الرسول عليه الصلاة والسلام كفراً يخرج من الملة فما بالك بقتله كما يزعمون؟[4].

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فيتمثل في ردهم[5] للأخبار التي جاءت عن طريقهم، فيزعمون أن أقوالهم وأخبارهم مظنونة لعدم عصمتهم واحتمال وقوع الكذب والخطأ منهم، ويطعنون في الصحابة رضي الله عنهم ويقللون من شأنهم زاعمين أن الصحابة أنفسهم طعنوا في بعضهم البعض ولم يقبلوا من بعضهم البعض، فكيف يقبل الآخرون بروايتهم، وقولهم كذب واضح فالصحابة لم يطعن أحد منهم في الآخر أو يتهم بعضهم بعضاً حتى في حالة الحروب كان كل واحد منهم يلتمس العذر لأخيه، ولكن قد تحصل أمور أو أقوال يظن بعض الصحابة أن هناك ما يعارضها من نصوص القرآن أو السنة، وهذا لا يسمى طعناً وإنما مشاورة وأخذ بالآراء!! ويصل من درجة استخفاف المرجئة بالصحابة أنهم يزعمون أنهم ساذجون جاهلون لا يفرقون بين الحديث الصحيح

---

(١) البخاري في كتاب الجهاد، باب قول النبي ﷺ نُصرت بالرعب مسيرة شهر ٩٦/٦، ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة، فاتحة الكتاب، ٣/٥، ٤.

(٢) الشفا ٩٢٦/٢، ٩٢٧، الصارم المسلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٥١.

(٣) الصارم المسلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٥١.

(٤) هناك عدد من الأئمة الذين هتكوا أستار المرجئة، كإبراهيم النخعي، سفيان الثوري، الإمام أحمد، إسحاق بن راهويه. انظر السنة، لابن الخلال، تحقيق الدكتور: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٥٦٢ ـ ٥٧٩.

(٥) أساس التقديس، ط الحلبي، ص٢١٦ ـ ٢١٩.

والحديث الموضوع يقول الرازي: «أنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة، واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها، بل قبلوها»[1] ثم يزدادون جرأة فيصفون الصحابة بالميل عن الحق والطريق المستقيم فيتهمونهم بأنهم يخرجون الروايات بأقل العلل وفي المقابل يتعللون بأمور لا أساس لها من الصحة فلا يقبلون رواية المائل إلى علي أو المائل إلى القدر[1]، ويعتبرون ذلك عيباً فيهم والصحيح أنهم يستشهدون بما هو ضدهم لا لهم، فهذا الأمر يدل على مدى تحرز الصحابة في قبول الرواية والتحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام، حتى تُنقى السنة من أي شائبة كانت، ثم يشتطون في التصريح بوصف الصحابة بالكذب والافتراء على الرسول عليه الصلاة والسلام يقول الرازي: «إن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ما كتبوها عن لفظ الرسول، بل سمعوا شيئاً في مجلس، ثم أنهم رووا تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو كثير، ومن سمع شيئاً في مجلس مرة واحدة، ثم رواه بعد العشرين والثلاثين، لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعيانها، وهذا كالمعلوم بالضرورة، وإذا كان الأمر كذلك كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ، ليس من ألفاظ الرسول ﷺ بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوي[1]، فانظر إلى مدى التفريط في حق الصحابة رضي الله عنهم مع زعم المرجئة بمحبتهم وموالاتهم، وفي المقابل رجالهم وزعماؤهم منزهون عن الأخطاء والهفوات والزلات!! ولم يكتفوا بهذا التفريط والتقليل من شأن صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، بل جعلوا العاصي المذنب السارق الزاني كأبي بكر الصديق الذي ذكر الرسول عليه الصلاة والسلام فضائله ومحاسنه العديدة!! فأي محبة تلك التي يزعمونها للصحابة رضي الله عنهم؟ وأما تفريطهم في ولاة الأمور فيعتقدون بوجوب حاكم للدولة يعتقد بما يعتقدون من الأمور والمعتقدات والأصول وأما من يخالفهم فهو كافر مباح العرض والدم ويطلقون على أنفسهم الجماعة الإسلامية ويحرشون الرعاع والعامة على الحكام المسلمين، وينالون من أعراضهم ويهونون من شأنهم، ويقللون من مكانتهم ويخوضون في المسائل الكبرى والقضايا الخطيرة ومصالح الأمة التي لا يبث فيها إلا العلماء المعتبرون والراسخون، وأهل الحل والعقد في

---

(١) أساس التقديس، ط الحلبي، ص٢١٨.

الأمة مثل تكفير الأعيان والهيئات والحكام والخوض في البيعة[1] والخروج ونحو ذلك، زاعمين أنهم يقضون على الشرك والمشركين[2]، وكأن الشرك لا يكون إلا في الحكم فقط، وفي المقابل يجتمعون مع بعضهم بأي طريقة وبأي هدف فيقبلون القبوري والمبتدع والضال من أجل تكوين الجماعة المسلمة على حد زعمهم في سبيل إشاعة الحكم الإسلامي، فانظر إلى هذا التناقض كيف يستطيع المشرك والقبوري والمبتدع والضال أن ينشيء «دولة مسلمة وحاكماً مسلماً؟»[3].

وأما تفريطهم في حق الأمة فيزعم الأشاعرة والماتريدية الآن أنهم هم أهل الحق وأهل السنة والجماعة، وهذا ما زعمه السابقون قبلهم، يقول البغدادي: «والأشاعرة هم أهل السنة والجماعة فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة. . . كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدله، وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة، وفي أحكام العقبى، وفي سائر أصوال الدين. . . وهم الفرقة الناجية»[4] وعند التفصيل لهذه الأصول ذكر معتقدات الأشاعرة فأكد على أن المقصود بالفرقة الناجية عنده هم الأشاعرة[4]، والماتريدية متقاربة كثيراً من الأشاعرة حتى صار كل واحد منهم يطلق اسم أهل السنة والجماعة على الطائفتين، يقول السبُكي: «تفحصت كتب الحنفية فوجدت جميع المسائل التي بيننا وبين الحنفية خالف فيها ثلاث عشرة مسألة، منها معنوي ست مسائل والباقي لفظي وتلك الست المعنوية لا تقتضي مخالفتهم لنا ولا مخالفتنا لهم فيها تكفيراً ولا تبديعاً. . . ولي قصيدة نونية، جمعت فيها هذه المسائل وضممت إليها مسائل، اختلفت الأشاعرة فيها، مع

---

(١) من قضايا الصحوة، ص١٠٣، الحكم بغير ما أنزل الله، ٢/ ٦ ـ ٢٠.

(٢) إن المرجئة في هذه المسألة بين طرفي نقيض، إما التشدد في اختيار الحاكم الذي يزعمون هم أنه المناسب للحكم لشروط وقيود معينة يضعونها له، أو التهاون في اختياره فقد يكون فاسقاً قبورياً حيث إنهم لا يفرقون بين الصالح والطالح، فالجميع عندهم مؤمنون.

(٣) القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ، حمود بن عبد الله بن حمود التويجري، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م/ ٢٢، ٢٣، ١٢٦، ٢٤٨، ٣١٧، الحكم بغير ما أنزل الله، ٢/ ١٤ ـ ٢٠.

(٤) الفرق بين الفرق. ص١٩، ٢٤٨.

تصويب بعضهم بعضاً في أصل العقيدة ودعواهم أنهم أجمعين على السنة»[1] فالمقصود من كلامهم أن غيرهم ممن يخالفهم ليس على الحق والصواب وهذا ما يقرره زعماؤهم أمثال الرازي، فيقول: «فعمدة مذهب الحنابلة[2] أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح، صرحوا بأنا نثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله تعالى وجهاً على خلاف وجوه الخلق ويداً على خلاف أيدي الخلق، ومعلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لا يقبله الخيال والوهم»[3] فانظر إلى مدى تجهيل أهل السنة والجماعة عندهم ولمزهم بالحنابلة وتمسكهم بأي خبر، وجاء الرازي بكلمة خبر منكرة للتقليل من شأن الخبر، وجعله مبنياً على الوهم، ثم ختم كلامه بأن إثبات الوجه واليد لله أمر لا يقبله حتى الخيال والوهم، مع أن الثابت والصحيح بل واليقين يثبت أن لله وجهاً ويداً[4] قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ ـ ٢٧] ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٢٥] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فإذا لم يبقوا لأهل السنة والجماعة حتى الخيال والوهم فماذا تركوا لهم؟

٥ ـ التفريط والإفراط عند الجهمية:

إن جميع الفرق الضالة عن الحق تقع في الإفراط والتفريط ومن هؤلاء الجهمية، فقد غلت في أمور وفرطت في أُخر، فرطت في حق الله ورسوله عليه

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناجي، عبد الفتاح الحلو، ط١، ١٩٨٣هـ، ٣/٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) الرازي هنا يلمز الحنابلة مع انتسابه لأبي الحسن الأشعري، وأبي الحسن الأشعري نفسه يقول: «فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية، والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي بها ندين: التمسك بكتاب الله وسنة نبينا وبما روي عن الصحابة والتابعين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون ولما خالف قوله مخالفون». فانظر إلى التناقض عندهم فينتسب إلى الأشعري ويخالفه في مصدر التلقي. انظر الإبانة في تحقيق أصول الديانة، تحقيق الدكتورة، فوقية حسين، ص٢٠، ٢١.

(٣) أساس التقديس، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص٢١.

(٤) الرد على الجهمية، لابن مندة، ص٦٨، ٧٤، ٩٤.

الصلاة والسلام، وفي الصحابة، وفي حق ولي الأمر، وفي الأمة المحمدية.

أما تفريطها في حق الله عز وجل فإنهم نفوا ما أثبته الله عز وجل لنفسه من الأسماء والصفات فأدى إلى التعطيل عن المعاني وجحد الحقائق، حيث يزعمون أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني، وهذا مناقض لتوحيد الأسماء والصفات وإلحاد في أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى، يقول ابن القيم يرحمه الله: «والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو مأخوذ من الميل كما يدل عليه مادته ل ـ ح ـ د»[1] فغلوهم في التنزيه أوصلهم إلى مشابهة المشركين يقول ابن القيم يرحمه الله: «تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم أنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني فيطلقون عليه اسم السميع والبصير والحي والرحيم والمتكلم والمريد ويقولون: لا حياة له، ولا سمع له، ولا بصر له، ولا كلام، ولا إرادة تقوم به، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعاً ولغة وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها، فكلاهما ملحد في أسمائه»[2] ففرطوا في أسمائه وصفاته حتى أدى بهم هذا التفريط إلى سوء الظن بالله عز وجل وهو من أكبر الذنوب التي يستحق بها العبد غضب الله ولعنته سبحانه وتعالى، يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولم يجئ في القرآن وعيد أعظم من وعيد من ظن به ظن السوء قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [الفتح: ٦] وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝﴾ [فصلت: ٢٢ ـ ٢٣] فهؤلاء ظنوا أنه لا يعلم بعض الجزئيات فكيف بمن ظن أنه لا علم له ولا سمع لا بصر، ولا تكلم ولا يتكلم»[3] وتمادى بهم الغلو حتى وقعوا في التشبيه والتمثيل بالجمادات بل

---

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١/١٩٠ ـ ١٩٢.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة، دار الفكر، ٢/١١٠، ١١١، بدائع الفوائد، ١/١٩١، ١٩٢.

(٣) الصواعق المرسلة، ٤/١٣٥٦، ١٣٥٧، . مدراج السالكين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٥هـ، ٣/٣٤٧، شرح النونية، لابن القيم، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ٢/٣٠٧.

والمعدومات والممنوعات وإلى رد الدين من أساسه يقول ابن القيم يرحمه الله: «فالجهمية والمعتزلة تزعم أن ذاته لا تُحب ووجهه لا يرى، ولا يلتذ بالنظر إليه ولا تشتاق القلوب إليه فهم في الحقيقة منكرون الإلهية»[1] مع أن الصحيح الثابت إثبات المحبة لله من الله للمخلوق مع إثبات المحبة من المخلوق للخالق يقول تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] فأثبتت الآية المحبة من الطرفين، وأيضاً ثبت بالقرآن[2] والسنة رؤية[2] الله في الآخرة، وجاء في السنة إثبات الشوق لله عز وجل، فهم يبدءون بالتفريط في المسألة ثم يزداد بهم الأمر عتواً ونفوراً فهم عندما يزعمون أن الله لا سمع له ولا بصر ولا كلام يجعلون أنفسهم أعلم بالله من نفسه فيلزمهم وصف الله بالجهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ويتمادى بهم الغي فيقولون بمسألة الحلول والاتحاد فيجعلون الله سبحانه وتعالى مخالطاً للقاذورات والأوساخ تعالى الله عن جهلهم وغلوهم، وهنا يقعون مما فروا منه وهو التشبيه يقول ابن القيم يرحمه الله: «والاتحادية أدهى وأمر فإنهم رفعوا القواعد من الأصل، وقالوا ما ثم وجود خالق ووجود مخلوق، بل الخلق المشبه هو عين الحق المنزه، كل ذلك من عين واحدة بل هو العين الواحدة»[1] ففرطوا غاية التفريط في الله وأسمائه وصفاته وأفعاله ودينه، وغلوا في رجالهم وشيوخهم فأثبتوا لهم النفع والضرر والسعادة والشقاء فيتمسحون بالقبور والأضرحة فما ذاك إلا للجمع بني المتناقضات والمتضادات، التي وقعوا فيها لابتعادهم عن المنهج السوي والنور القوي قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٧٥].

وأما تفريطهم في حق الرسول عليه الصلاة والسلام فوصفه بالجهل وعدم العلم أو كتمان العلم، وجميعها من أكبر الكبائر ومن أعظم الذنوب، فهم يجعلون أنفسهم أعلم بالله وبأسمائه وصفاته من الرسول عليه الصلاة والسلام حيث يقولون إن مراد الله كذا كذا، فبذلك صاروا أعلم من الرسول الأمين، ولم يكتفوا بذلك حتى جعلوا الولي أعظم من النبي حالهم كحال المرجئة، ثم ازداد الأمر بهم فردوا سنته بحجة قبول المتواتر دون الآحاد، فأدى ذلك إلى احتقار سنته عليه الصلاة والسلام.

---

(١) مدارج السالكين، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٣/ ٤٢٩.

(٢) الرد على الجهمية، للإمام الحافظ ابن منده، ١٩٩٤م، ص٤١، ٦٨، ٧٤.

وهل يوجد تفريط في حق الرسول عليه الصلاة والسلام أكثر من رد سنته وأقواله وأفعاله؟

وأما تفريطهم في حق الصحابة رضي الله عنهم فحالهم فيها كحال المرجئة من الظن الفاسد فيهم وعدم الاعتماد على قولهم واحتمال النسيان عليهم، ووقوع الكذب من أمثالهم، وحاشاهم أن يتصفوا بتلك الصفات الذميمة فهم خير خلق الله بعد الأنبياء والرسل[1].

وأما تفريطهم في ولي الأمر فحالهم كحال باقي الفرق الضالة حيث يعتقدون أنه لا يصح للحكم والإمارة والبيعة إلا من كان على شاكلتهم، وليس أدل على ذلك مما حصل من خروج الجهمية على ولاة الأمر ومحاولة انتزاع الحكم من السلاطين، مع إضافة القيام بترغيب الولاة باعتناق مذهبهم ومعتقداتهم الباطلة كما حصل في زمن المأمون ومن جاء بعده في الدولة العباسية.

وأما تفريطهم في الأمة فيكفيهم غلواً وتجبراً وابتعاداً عن الحق أنهم جعلوا العباد مجبورين لا يستطيعون اختيار الخير من الشر شأنهم كشأن باقي المخلوقات من البحار والأشجار والأحجار يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «قولهم بمذهب الجبر المحض حيث جعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة ولا يفعل شيئاً على الصحة، وذهبوا إلى أن أي فعل ينسب إليه فإنما ينسب إليه على المجاز كما يقال في الموات مال الحائط وإنما يُراد أميل، وذهب البرد وإنما ذهب به»[2] ولم يتركوا العباد حتى في الآخرة فحكموا عليهم بالفناء، حيث قالوا: «إن الجنة والنار لم يخلقا[3] بعد وأنهما إذا خلقا يفنيان ويفنى من فيهما»[4] فلم يسلم العباد منهم في الدنيا ولا في الآخرة فهل يوجد غلو وإفراط وتفريط أكثر من ذلك مع أن المدقق لو حاول أن يجمع جميع وجوه الإفراط والتفريط عند الفرق الضالة لما استطاع، سواءاً كانت هذه الفرق في الماضي أم الحاضر فيجمعهم جميعاً الغلو والإفراط والتفريط، وهذا مظهر من مظاهر التناقض عندهم.

---

(١) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٨.

(٢) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، ص٢٠.

(٣) الصحيح أن الجنة والنار مخلوقتان أعدهما الله للصالحين وللطالحين.

(٤) البرهان، ص٣٤، ٣٥.

المبحث الرابع

أسباب التناقض عند أهل الأهواء والبدع

إن منهج أهل السنة والجماعة واحد، والمبدأ واضح ثابت لا يتغير، فلذا يسلم أهلها من إتباع الهوى والتشتت أو التناقض والاضطراب بخلاف أهل الأهواء والبدع الذين تجدهم دائماً في اضطراب وتناقض مع اختلاف وعدم ثبات وذلك يرجع لأسباب عدة منها:

١ ـ عدم الفهم الصحيح للنصوص:

إن ضعف الفقه في الدين وقلة الحصيلة من العلم الشرعي مع التمسك بظواهر النصوص من أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع أهل الأهواء والبدع في التناقض، لأنهم لا يتعمقون في العلم الشرعي بل يتمسكون بظواهر من النصوص دون مراعاة قواعد الاستدلال كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فكانوا متمسكين بظاهر من القول لا بظاهر القول، وعمدتهم عدم العلم بالنصوص التي فيها قيد، وإلا فكل ما بينه القرآن وأظهره فهو حق، بخلاف ما يظهر للإنسان لمعنى آخر غير نفس القرآن، يسمى ظاهر القرآن كاستدلالات أهل البدع من المرجئة والجهمية والخوارج والشيعة»[1] ويقول في موضع آخر موضحاً عدم فهم أهل البدع للنصوص «وهذا بخلاف بدعة الخوارج، فإن أصلها ما فهموه من القرآن فغلطوا في فهمه، ومقصودهم إتباع القرآن باطناً وظاهراً ليسوا زنادقة، وكذلك القدرية أصل مقصودهم تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد الذي جاءت به الرسل، ويتبعون من القرآن ما دل على ذلك فعمرو بن عبيد وأمثاله لم يكن أصل مقصودهم معاندة الرسول ﷺ كالذي ابتدع الرفض، وكذلك الإرجاء إنما أحدثه قوم قصدهم جعل أهل القبلة كلهم مؤمنين ليسوا كفاراً»[2] ويتضح قول شيخ

---

(١) الفتاوى، ٧/٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) الفتاوى، ١٧/٤٤٦.

الإسلام من عدم فهم أهل البدع للنصوص أن الخوارج والمعتزلة أخذوا نصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، والمرجئة أخذوا بنصوص الوعد وتركوا الوعيد، والجهمية أخذت بنصوص النفي وتركت الإثبات، وأما الشيعة فجعلت القرآن قسمين فالمدح لهم والذم لغيرهم، يقول الإمام البخاري يرحمه الله: «إن كلام جهم صنعه بلا معنى وبناءٌ بلا أساس ولم يعد قط من أهل العلم»[1] ولقد سئل جهم عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عليها العدة فخالف كتاب الله بجهله، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] ويقول الإمام الذهبي[2] عن ابن كرام[3]: «وكان ناشفاً عابداً قليل العلم»[4] ومع ذلك تجد هؤلاء قد يهتمون بالمنطق والفلسفة والتعمق فيها أكثر مما يتعمقون في كلام الله سبحانه وتعالى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونها هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن إتباعه من هؤلاء، وهذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره، وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول ﷺ وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه وحديث مكذوب موضوع عليه.. حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل لربما ذكرت عنده آية فقال لا

---

(١) خلق أفعال العباد، ص٩.

(٢) الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي التركماني، حافظ، مؤرخ، علامة، محقق، من تصانيفه: سير أعلام النبلاء، تذكرة الحفاظ، العبر في خبر من غبر، تهذيب الكمال وغيرها توفي سنة ٧٤٨هـ. انظر الوافي بالوفيات، ٢/ ٣٧٠، ٣٧١، شذرات الذهب، ٦/١٥٣.

(٣) محمد بن كرام السجستاني الزاهد، ويختلف العلماء في ضبط كرام والأكثرون على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء، كان قليل العلم زاهداً، أخذ من كل مذهب شيئاً ووضعه في معتقده، دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وكان يُسمي الإله جسماً ويقول: له حد واحد من الجانب الذي ينتهي إليه العرش ولا نهاية له من الجوانب الأخرى، وزعم أن الله محل للحوادث، فأقواله وإرادته وإدركاته للمرئيات والمسموعات أعراض حادثة، وله كتاب معروف بعذاب القبر، توفي سنة ٢٥٥هـ. انظر المقالات ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٦١، البرهان، ص٣٤، لسان الميزان، ٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي، ١١/ ٥٢٤.

نسلم صحة الحديث، وربما قال لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله، وقد بلغنا من ذلك عجائب وما لم يبلغنا أكثر»[1].

٢ ـ ضعف الإيمان:

إن ضعف الإيمان في النفوس كان سبباً في تناقض أهل الأهواء والبدع فقل تعظيمهم لكلام الله وكلام الرسول عليه الصلاة والسلام، وسهل عليهم معارضتهما بالحجج العقلية والشبهات الإلحادية فردوا النصوص الثابتة[2] وحرفوا معاني الآيات والأحاديث وتسلحوا بكلام الزنادقة والفلاسفة، فكثر الجدال عندهم والمناظرة بالباطل، لا لأجل الوصول للحق، بل لهدف الانتصار على الخصم فضعف الإيمان عندهم وصدَّهم عن اتباع الحق، وزين لهم الشيطان الأهواء والشهوات والأراء الباطلة وسموا ما وضعوه عقليات وبراهين[2]، وأطلقوا على أنفسهم أهل التحقيق والنظر والاستدلال واليقين، فهذا حال أهل الأهواء والبدع في السابق واللاحق، وفي المقابل يتطاولون على السلف الصالح بل وعلى صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، فالشيعة كفروا معظم الصحابة، والخوارج كفروا كل من رضي بالتحكيم، والمعتزلة كالنظام يرمي أبا بكر رضي الله عنه بالتناقض ويطعن في علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين بالظن والشبهة والكذب، وشدد كبراء المعتزلة الحملة على الصحابي الجليل أبي هريرة[3] رضي الله عنه مما فتح الباب على مصراعيه أمام تشكيك الحاقدين الكارهين أمثال المستشرقين ومن شايعهم[4]، وقد ولغ بعض ضالي المعتزلة في أعراض الصحابة

---

(١) الفتاوى، ٤/ ٩٥، ٩٦، ١٣/ ١٧٥.

(٢) الفتاوى، ٧/ ٢٨٨، ١٠/ ١٦٩ ـ ١٧٢، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦، الاستقامة، ١/ ٢٥١.

(٣) أبو هريرة: اختلف في اسمه اختلافاً كبيراً وأرجح الأسماء عبد الرحمٰن أو عبد الله بن صخر الدوسي وكني بأبي هريرة لهرة كان يحملها في كمه فرآه الرسول عليه الصلاة والسلام فقال له: يا أبا هريرة، أسلم عام خيبر، ولزم رسول الله ﷺ رغبة في العلم وكان من المكثرين للحديث وحفظه، توفي بالمدينة وقيل بالبصرة سنة ٥٧ أو ٥٨، وهو ابن ثمان وسبعين. انظر الإصابة، ٤/ ٢٠٢ ـ ٢١١، الاستيعاب ٤/ ٢٠٢ ـ ٢١٠.

(٤) إن من المشككين في السنة في العصر الحاضر يتجرأ الواحد منهم بأقوال تجانب الحق والصواب، مثال محمد رشيد رضا يقول: «ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة بالمعنى، لا يسهل على أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة=

خلال فتنة الجمل وصفين، إذ زعم كل من واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أن إحدى الطائفتين يوم الجمل فاسقة ولا تقبل شهاتهم، وأما المرجئة كالرازي والغزالي[1] فقاموا بحملة التشكيك في أحاديث الصحابة رضي الله عنهم وما الجهمية بأقل منهم في ذلك، فهم لضعف الوازع الديني عندهم لم يعطوا للقرآن ولا السنة ولا الآثار حقها من التكريم والتبجيل وقدموا شهاداتهم وأهواءهم فأدى ذلك بهم إلى التناقض والاختلاف.

٣ ـ عدم التسليم للنصوص الشرعية والانقياد لها:

إن من الأسباب التي أدت إلى تناقض واختلاف أهل الأهواء والبدع عدم اعتمادهم وانقيادهم لنصوص الوحي من القرآن والسنة، فهم يردون الوحي من القرآن والسنة إذا خالف أهواءهم أو عارض أصولهم الفاسدة وقواعدهم الباطلة، وتبعاً لذلك فهم يردون أقوال ومفهوم الصحابة[2] رضي الله عنهم وآثار السلف وفقههم للنصوص مع كونهم بالضرورة أعلم من أهل الأهواء بمراد الله وأفقه بدين الله، يوضح شيخ الإسلام يرحمه الله بأنهم يردون الأحاديث التي تعارض معقولاتهم وإن كانت صحيحة كما فعل الجبائي في رد حديث احتجاج آدم وموسى[3][4] فهم يقعون في تناقضات وبدع وكفريات لبعدهم عن الكتاب والسنة، فهذا ديدن أهل الأهواء لا يقفون موقفاً ثابتاً، حتى من زعم منهم الاستلال بالأحاديث المتواترة وأنها تفيد اليقين، فإنهم يأخذون منها ما يوافق بدعهم

= في متونها نظر، وقد يصدق عليه بعض ما عدوه من علامات الوضع، وإن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليس من أصول الدين ولا فروعه، فإذا تأملتم هذا وذاك، علمتم أنه ليست من أصول الإيمان، ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما كان موضوعه، فالعلماء الذين أنكروا صحة بعض تلك الأحاديث لم ينكروها إلا بأدلة قامت عندهم قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأ ولا يعد أحدهم طاعناً في دين الإسلام» انظر مجلة المنار، محمد رشيد رضا، المجلد ٢٩، ٤، ٥، ١٠٥، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، الدكتور: فهد بن عبد الرحمٰن الرومي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ، ص٨١ ـ ٨٥.

(١) الاقتصاد للغزالي، ص١٢٠.

(٢) انظر تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٢/١٧٦، ١٧٨.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٤.

(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/٧٨، ٧٩.

ويضربون بالمخالف عرض الحائط إما بالتأويل أو المجاز أو التضعيف ولكل منهم طريقة، ولذلك استحقوا وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه بوصفه إياهم «بأعداء السنن»[1] وصحت فيهم أوصاف أهل السنة لهم بأنهم أهل الأهواء، أهل الكلام، أهل القياس الفاسد، أهل الابتداع، أصحاب الرأي المذموم وغير ذلك من الأوصاف التي تدل أول ما تدل على ترك هؤلاء للنصوص الشرعية، وهذا ما يوضحه الواقع من خلال ردهم للآيات عن طريق التأويل والتحريف، وردهم للأحاديث التي لا توافق معتقداتهم الضالة بالقدح في الرواة والثقات العدول، أو بنفي حجية الآحاد، أو بتحريف الأدلة عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بتأويلات فاسدة[2]، أو الاحتجاج بأن النصوص تفيد الظن وقواعدهم قطعية يقينية، مع اتباعهم المتشابه من الأدلة وذلك بحمل النصوص المحكمة على المتشابهة كما فعلت الجهمية في الصفات وزعمهم أن ما ابتدعوه هو المحكم وما جاءت به الأنبياء هو المتشابه[3] ثم يعارضون النصوص الشرعية بالأهواء وهي ما يسمونها على حد زعمهم قواعد قطعية.

٤ ـ الزيادة في الدين والنقص منه:

إن الأسباب التي تؤدي إلى تناقض أهل الأهواء والبدع هو الزيادة في الدين أو النقص منه، حيث إن الدين كامل شامل فإذا جاء آت وزاد عليه فإن هذه الزيادة تؤدي إلى الخلل والاضطراب، وكذلك النقص منه فالله عز وجل هو الذي ارتضى هذا الدين لخلقه لعلمه بصلاحية الدين لهم قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك] فلذلك عندما قام أهل الأهواء والبدع بإثبات ما لم

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٢٣.

(٢) يعتقد أهل البدع التعارض بين القرآن والسنة، والصحيح أن السنة لا تعارض القرآن فقد أجمعت الأمة على إن الحديث الصحيح لا يخالف القرآن أبداً، لأنه بيان للقرآن وهو وحي من عند الله فلا يمكن أن يخالف القرآن وإلا فسد الدين بالمعارضة. يقول الإمام الشافعي رحمه الله: إن سنة رسول الله ﷺ لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال، ولكنها مبينة، عامة وخاصة. انظر الرسالة للإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، طبعة البابي، مصر، ص٢٢٨، السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام، الدكتور، محمد لقمان السلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٨٠.

(٣) إعلام الموقعين، ط مكتبة ابن تيمية، ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦، الاعتصام، ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

يذكره الله تعالى ورسله عليهم السلام من مهمات الدين الواجبة، أو بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله عن طريق التأويل الباطل، حيث غلوا في تعظيم العقل وإقحامه فيما لا يدركه، ولا يحيط به، وجعلوا عقول الناس هي الحاكمة القاضية فيما يؤخذ وما لا يؤخذ من العقائد حتى أصلوا أصولاً عقلية، وكفروا أو فسقوا أو خطئوا من خالفها[1]، فخاضوا فيما لا تدركه العقول من الخفيات التي أعرض عنها السلف، فحكموا بإيجاب[2] أمورٍ سكت الشرع عن بعضها ونهى عن بعضها، واستقبحوا[3] أموراً ورد الشرع بتحسينها فكان لازم قولهم أن رسل الله عليهم السلام قصروا عن البيان عمداً إمتحاناً للمكلفين مع أن الحق في خلاف هذا، فقد نص الله على أن الرسل، إنما أرسلت لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وأنزل علينا في كتابه المبين على لسان رسوله الأمين ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وصح التحذير من البدع سواءاً كانت بالزيادة أم النقصان فلذلك يجب الوقوف عند هذا الحد يقول ابن الوزير[4] يرحمه الله: «ونعلم أن للبصائر أوهاماً في الخفيات من الأحكام مثل ما ثبت للأبصار في الخفيات من الأوهام، فلا نتبع في الخفيات وهم البصائر ولا وهم الأبصار فنكون كمن قدم ضوء النجوم على ضوء النهار، بل نتبع الجلي من المعقول والمنقول، ونرد إليه الخفيات على العقول، وننتفع بالجلي ونقف فيما دق وخفي ونصنع في الانتفاع بالبصائر كما صنعنا في الانتفاع بالأبصار، ولا نقف الجلي على الخفي، ولا نرجع الخفي على الجلي فهذا ما لا يخفى ترجيحه عقلاً ولا سمعاً»[5] فإن الدين قد كمل ولم يمت رسول الله ﷺ إلا وقد وضح كل شيء

---

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٧٧.

(٢) كما فعلت المعتزلة بمسألة الوجوب على الله بإثابة الطائع وعقاب العاصي.

(٣) كما فعلت القدرية في مسألة خلق أفعال العباد.

(٤) ابن الوزير، هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي أبو عبد الله من آل الوزير ولد سنة ٧٧٥هـ، كان من كبار حفاظ الحديث والعلماء المجتهدين اليمانيين، ومن أعيان اليمن، ولد سنة ٧٧٥هـ، وله كتب كثيرة أهمها إيثار الحق على الخلق، تنقيح الأنظار في علوم الآثار، قبول البشرى بالتيسير لليسرى، العواصم والقواصم، توفي بصنعاء سنة ٨٤٠هـ. انظر البدر الطالع ٢/ ٨١، الضوء اللامع، ٦/ ٢٧٢.

(٥) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، أبو=

بشهادة الله سبحانه وتعالى، أما النوازل الحادثة والوقائع المتجددة فأنها تدخل تحت كليات الشريعة وقواعدها، يقول الشاطبي يرحمه الله: «فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكمليات إلا وقد بُيِّنت غاية البيان»[1] فأي أمر يجد يدخل تحت هذه القواعد الشرعية، أما أهل الأهواء والبدع فقد نظروا إلى الشرع بعين الإزدراء وتقدموا بين يدي الله ورسوله بأشياء اخترعوها واستدركوا بأقوالهم وأفعالهم على الشرع الكريم فاتهموه بواقع حالهم أو بمقالهم بالنقص، ومن خلال هذه الاستدركات حصل التناقض والاختلاف في قواعدهم وأصولهم بمخالفتهم قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طـــــه: ١٢٤] ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦] فالشياطين تمدهم في الضلال والخسران، فلا يوفقوا إلى الرشاد والسداد، بل إلى التفرق والاختلاف والتضاد ولو تمسكوا بما أمرهم به الرسول عليه الصلاة والسلام لنالوا الاتفاق والوفاق قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «وإني قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله وسنتي»[2] يقول الإمام اللالكائي[3] يرحمه الله: «ومن أعرض عنها وابتغى في غيرها مما يهواه أو يروم سواها مما تعداه أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة، وأرداه في مهاوي الهلكة فيما يعترض على كتاب الله وسنة رسوله بضرب الأمثال ودفعها بأنواع المحال والحيدة عنها بالقيل والقال مما لم ينزل الله به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل[4]

= عبد الله محمد بن المرتضى اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٨٦، الأربعين في أصول الدين، لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ص٢٠٦.

(١) الاعتصام، ٢/ ٣٠٥.

(٢) مسلم كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ٨/ ١٧٠.

(٣) اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الشافعي اللالكائي، أفاد أهل بغداد في وقته، درس الفقه الشافعي وبرع فيه، له مصنفات من أشهرها شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي من أفضل الكتب التي ألفت في مجال العقيدة من حيث عرض أصول أهل السنة والجماعة، وقد حقق الكتاب الدكتور أحمد سعد حمدان، توفي سنة ٤١٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ١٧/ ٤١٩، شذرات الذهب ٣/ ٢١١، تاريخ بغداد، ١٤/ ٧٠، تذكرة الحفاظ، ٣/ ١٠٨٣ - ١٠٨٥، البداية والنهاية، ٢/ ٢٤.

(٤) يقصد بأهل التأويل هنا أهل السنة والجماعة، الذين يفسرون النصوص على حسب مراد الشارع الحكيم.

واللسان، ولا خطر على قلب عاقل بما يقتضيه من برهان ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان وأحاط به الخذلان وأغواه بعصيان الرحمن حتى كابر نفسه بالزور والبهتان»[1] وقد وضح ابن قتيبة يرحمه الله مدى جرأة أهل الأهواء على التغيير حتى وصل بهم الحال إلى تغيير كلام الله عز وجل فيقول: «وحاول بعضهم إبدال بعض حروفه بغيرها فقرأ: ﴿عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] بالسين غير المعجمة والنصب، وقرأ جميع ما في القرآن من المخلصين بكسر اللام وإن كان قرأ بذلك بعض القراء يريد أن يجعل الإخلاص لهم ولا يكون لله في ذلك صنع. . . وقد حمل بعضهم نفسه على أن قرأ «ليزدادوا إيماناً» وألحقها في بعض المصاحف طمعاً في أن تبقى على الدهر ويجعلها الناس وجهاً وكيف له ما قدّر والله يقول إلى جنبها ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [آل عمران: ١٧٨]»[2][3].

٥ ـ هيمنة الفلسفة وعلم الكلام على عقيدة أهل البدع:

إن تعريب كتب الفلسفة اليونانية وغيرها من كتب العقائد الوثنية كانت من أكبر الأسباب لتناقض أهل الأهواء والبدع، حيث انخدعوا بمقرراتها وبمناهجها في البحث، فاتخذوا منها ميزاناً للحقائق الشرعية، وما بلغهم من نصوص الكتاب والسنة أولوه ليوافق تلك المقررات الفلسفية مما نتج عنه بلاء كبير وانحراف خطير، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ثم إنه لما عربت الكتب اليونانية في حدود المئة الثانية[4] وقبل ذلك وبعد ذلك وأخذها أهل الكلام وتصرفوا فيها من أنواع الباطل في الأمور الإلهية ما ضل به كثير منهم وصار الناس فيها أشتاتاً، قوم يقبلونها وقوم يجلون ما فيها وقوم يعرضونها على ما جاءت به الرسل من الكتاب

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ١٠.

(٢) الاختلاف في اللفظ ص٤٠.

(٣) الآية: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم إنما نُملي لهم ليزدادو إثماً ولهم عذابٌ مهين﴾ [آل عمران: ١٧٨].

(٤) يعتبر الخليفة العباسي المأمون المتوفي سنة ٢١٨هـ أول من أدخل الفلسفة اليونانية إلى المسلمين وفتح الباب على مصراعيه لدخول هذه الإنحرافات الفكرية إلى الأوساط العلمية في الأمة الإسلامية. انظر لوامع الأنوار وسواطع الأسرار، ١/ ٩ ـ ١٣، الإسلام والمذاهب الفلسفية، الدكتور، مصطفى حلمي، دار الدعوة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٩٧.

والحكمة، وحصل بسبب تعريبها، أنواع من الفساد والاضطراب مضموماً إلى ما حصل من التقصير والتفريط في معرفة ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة»[1] وبعد التوسع في حركة الترجمة زادت الخلافات والفتن وانفتح باب الجدل واحتاج كل واحد إلى ترجيح معتقده وقوله بحجة عقلية أو نقلية أو مركبة منهما، وأخذ أصحاب الأهواء ومخالفوا السنة مقدمات عقلية من الفلاسفة فأدخلوها في مباحثهم وخرجوا بها عن مضايق جدالهم وبنوا عليها قواعد بدعهم فاتسع الخرق على الراقع، وبسبب ذلك حدثت الفتن بين المسلمين والبغي على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء وكثرت الوقائع والاختلافات، واشتغلوا بالنظر والاستدلال، والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول، وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبيين المذاهب والاختلافات فسموا ما يفيد معرفة الأحكام بأصول الفقه، ومعرفة العقائد عن أدلتها بالكلام المشتق من الكلم وهو الجرح[2][3] فأهل البدع عموماً أصولهم وقواعدهم مستمدة من الفلاسفة والمتكلمين السابقين، يقول الأشعري يرحمه الله: «إن أبا الهذيل أخذ قوله في الصفات من ارسطاليس[4]، قال في بعض كتبه إن الباري علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، فحّسن اللفظ من عند نفسه وقال: علمه هو هو وقدرته هي هو»[5] ويقول الشهرستاني[6] «وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر» يعني

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، تصحيح: محمد بن عبد الرحمٰن بن القاسم، مكة المكرمة، ١٣٩٢هـ، ١/ ٣٢٤.

(٢) دل ذلك على أن اسم علم التوحيد بمسمى علم الكلام اسم مبتدع لا يأخذ به أهل السنة والجماعة.

(٣) لوامع الأنوار، ١/ ١١، ١٢.

(٤) أرسطاليس: فيلسوف يوناني ولد سنة ٣٨٤، قبل الميلاد، تتلمذ على أفلاطون، وعلّم الإسكندر الأكبر، كان يحاضر ماشياً فسمي هو وأتباعه المشائين، وله مؤلفات منها السماع الطبيعي، السماء، الكون والفساد، النفس، هلك سنة ٢٢ قبل الميلاد. انظر الموسوعة العربية الميسرة، ص٩٢ ـ ١١٧، موسوعة العلوم السياسية/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(٥) المقالات ٢/ ١٧٨.

(٦) الشهرستاني: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، أحد أئمة الأشاعرة، ويميل إلى التشيع بعض الشيء، ذكر شيخ الإسلام يرحمه الله عنه أنه لا خبرة له بأقوال الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة والحديث، له مؤلفات منها الملل والنحل، ونهاية الإقدام توفي سنة=

المعتزلة «وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم وعلمه ذاته وكذلك قادر بقدرة وقدرته ذاته وأبدع بدعاً في الكلام»[1] ويقول: «ثم إن إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم[2] كان قد غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض»[1] وهذا الوقت نفسه الذي اشتدت فيه حركة الترجمة، يقول الغزالي: «إن المعتزلة وافقوا الفلاسفة على قولهم في الصفات»[3] فأهل الأهواء والبدع والفرق الضالة والمذاهب المخالفة للدين الإسلامي تجدهم جميعاً يتأثرون بالآراء والأفكار الغريبة القادمة من الثقافات المختلفة هنا وهناك، فلذلك يقعون في التناقض والاختلاف.

٦ ـ الغلو في الدين والرد على البدعة ببدعة مثلها أو أشد منها[4]:

إن من أهم ما يميز أهل الأهواء والبدع هو تشددهم وخروجهم عن حدود الاعتدال، فيصلون إلى درجة جفاء المغالين وتفريط الجافين، فالخوارج غلو في آيات الوعيد وأعرضوا عن آيات الرجاء والوعد، وغلوا في أصولهم كلها، وأما الشيعة فقد كان الغلو هو أحد أسباب ظهورها على يد عبد الله بن سبأ حيث ادعى الإسلام وزعم محبة آل البيت وغالى في علي رضي الله عنه وادعى له الوصية بالخلافة ثم رفعه إلى مرتبة الألوهية، يقول البغدادي: «والسبئية: أتباع عبد الله بن سبأ الذي غلا في علي رضي الله عنه وزعم أنه كان نبياً ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله»[5]، وأما القدرية فغلت في باب القضاء والقدر حتى نفت علم الله السابق وجعلت العبد هو الخالق لفعله، وغلت المرجئة في الإرجاء والقدر حتى أخرجت العمل عن مسمى الإيمان، وأما الجهمية فغلت حتى نفت الأسماء والصفات،

= ٥٤٩هـ. انظر وفيات الأعيان، ٤/ ٢٧٣، ٢٧٥، منهاج السنة، ٦/ ٣٠٤، السير، ٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨، لسان الميزان، ٥/ ٢٦٣، ٢٦٤.

(١) الملل والنحل، تحقيق الوكيل، ١/ ٢٩، ٣٠.

(٢) المعتصم: هو الخليفة أبو إسحاق محمد بن الرشيد هارون الرشيد، امتحن الناس بخلق القرآن وكتب بذلك إلى الأمصار وأخذ بذلك المؤذنين وفقهاء المكاتب، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله: «وفي رمضان كانت محنة الإمام أحمد في القرآن وضُرب بالسياط حتى زال عقله ولم يجب فأطلقوه»، توفي سنة ٢٢٧هـ. انظر تاريخ بغداد، ٣/ ٣٤٢، السير، ١٠/ ٢٩٠، البداية والنهاية، ١٠/ ٢٩٥.

(٣) المنقذ من الضلال، ص١٠٧.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ٣٨.

(٥) الفرق بين الفرق، ٢٣٥.

ومما زاد من التناقض بين الفرق فيما بعضها البعض وفي الفرقة نفسها أن البدعة ترد ببدعة أخرى فالمرجئة أول ما ظهرت كانت رد فعل لتكفير الخوارج ثم ظهرت المعتزلة ببدعة المنزلة بين المنزلتين كخط وسط بين الخوارج والمرجئة، وأما المشبهة فقد كانت رد فعل للمعطلة الجهمية التي كانت تنفي صفات الله عز وجل فقامت المشبهة وبالغت في الإثبات حتى شبهت الخالق بالمخلوق، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله: «وظهر بخراسان الجهم بن صفوان ودعا إلى تعطيل الرب عز وجل وخلق القرآن وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان[1] المفسر وبالغ في إثبات الصفات حتى جسم»[2] وقد ردت الجهمية أيضاً على بدعة القدرية ببدعة أخرى وهو القول بالجبر حيث كانت القدرية تزعم أن العبد هو الخالق لفعل نفسه وليس الله عز وجل، فجاء الجهم ليرد على تلك البدعة فعكس القضية تماماً فقال: الله هو الخالق الموجد والعبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، بل هو كالسعفة في مهب الريح، فرد على البدعة ببدعة أخرى مثلها وأشد منها لأنها تنتهي إلى إبطال التكليف والجزاء، يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «ولما رأى قوم من أهل الإثبات إفراط هؤلاء في القدر وكثر بينهم التنازع حملهم البغض لهم واللجاج على أن قابلوا غلوهم بغلو، وعارضوا إفراطهم بإفراط فقالوا بمذهب جهم في الجبر المحض وجعلوا العبد المأمور المنهي المكلف لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة ولا يفعل شيئاً على الصحة. . وكلا الفريقين غالط وعن سواء الحق حائد»[3] وكلما ابتعدوا عن الحق زاد التناقض والاختلاف، يقول أيوب السختياني[4]: «ما ازداد صاحب بدعة

---

(١) مقاتل بن سليمان البلخي، المفسر أبو الحسن، أصله من بلخ، ويقال له الخرساني المروزي، وهو أزدي بالولاء، اتهمه كثير من الأئمة بالكذب والضعف في الرواية والنكارة في الحديث والجسارة على الكذب، اشتهر بتفسير القرآن وكان يقول بتشبيه الرب بالمخلوقات وكان يأخذ من اليهود والنصارى، يقول ابن المبارك: «ما أحسن تفسيره لو كان ثقة»، توفي سنة ١٥٠هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٤/ ١٧٣، ١٧٥، لسان الميزان، ١٠/ ٢٨١، المجروحين، لابن حبان، ٣/ ١٤، الكامل، ٦/ ٢٤٢٧، السير، ٧/ ٢٠١.

(٢) تذكرة الحفاظ، نشر دار إحياء التراث العربي، ص١٥٩، ١٦٠، الفتاوى، ٥/ ٤٣٥.

(٣) الاختلاف في اللفظ، ص٢٠.

(٤) أيوب السختياني: هو الإمام الحجة أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، الإمام، الحافظ، تابعي، ثبت من كبار الفقهاء والعباد العاملين العالمين توفي سنة ١٣١هـ. انظر حلية الأولياء، ٣/ ٢ ـ ٤، تهذيب التهذيب، ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩. تاريخ=

اجتهاداً إلا إزداد من الله بعداً»[١] وكلما ازداد أهل الأهواء بعداً عن الله كانوا إلى الشيطان والاختلاف والتفرق أقرب فيؤدي ذلك إلى القتال والنفار، يقول أبو قلابة[٢]: «وما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف»[٣] فيقتل بعضهم بعضاً ويكفر بعضهم بعضاً فيزداد التناقض بينهم.

٧ ـ المؤثرات الأجنبية:

احتك المسلمون بالأمم المجاورة إبان الفتوحات الإسلامية العظيمة فأدى ذلك إلى التأثر بالثقافات والأفكار الدينية ودخل كثير من أصحاب الديانات الأخرى في الإسلام، ولم يتخلصوا من أفكارهم ومعتقداتهم السابقة فأثاروا الشبهات في الإسلام، فتلقفها أهل الأهواء والبدع وساعد على ذلك دخول بعض المغرضين من الأمم السابقة في الإسلام بقصد الدس والكيد للإسلام كعبد الله بن سبأ اليهودي الذي تظاهر بالإسلام وفرق الإمة بما بثه من أفكار الغلو في علي رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة، يقول البغدادي: «وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء أي ابن سبأ كان على هوى دين اليهود وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقده النصارى في عيسى عليه السلام»[٤] وهذا الأمر ليس مقتصراً على الشيعة، بل نجد معظم رؤوس البدع على صلة بالأمم السابقة، فمعبد الجهني أخذ القول بالقدر من رجل نصراني يسمى سوسن أو سنسويه[٥]، والجعد بن درهم وكان أول من قال بخلق القرآن، وأنكر أن يكون الله قد تكلم على الحقيقة، وأنكر أن يكون الله اتخذ إبراهيم خليلاً، قد أخذ مقالته عن الصابئة والفلاسفة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن الجعد بن درهم قيل إنه من أهل حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك

= بغداد، ص١٣١ ـ ١٦٤، الميزان، ٤/ ١٧٥.

(١) حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت ط٣، ١٤٠٠هـ، ٣/ ٩، المقالات، ١/ ٣٨، الفرق بين الفرق، ص٣٨.

(٢) أبو قلابة، هو أبو عبد الله بن زيد بن عمرو ويقال عامر أبو قلابة الجرمي البصري، أحد الأعلام، ثقة كثير الحديث توفي عام ١٠٤هـ. انظر تقريب التهذيب، ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦، البداية والنهاية، ٩/ ٢٣١.

(٣) حلية الأولياء، ٢/ ٢٨٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٢٣٥.

(٥) الفتاوى، ١٢/ ٣٠١، ٤٢٠، ٥٠٤، البداية والنهاية، ٥/ ٢٠.

على الشرك وعلماؤهم الفلاسفة. . . ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: إنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما. . فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة»[١] ويروي ابن كثير يرحمه الله: «أن الجعد أخذ مقالته عن بيان بن سمعان[٢] وأخذها بيان عن طالوت[٣] ابن أخت لبيد بن أعصم[٤] زوج ابنته وأخذها لبيد بن أعصم الذي سحر رسول الله ﷺ عن يهودي باليمن»[٥] وكذلك الجهم بن صفوان أخذ عن الجعد بن درهم، وقد روى الإمام أحمد رحمه الله مناظرة وقعت بين الجهم والسمنية في إثبات الله عز وجل انتهى فيها الجهم إلى أن شبه الله فيها بالروح التي لا ترى ولا تحس ولا تسمع»[٦] ويقول ابن حبان[٧] رحمه الله عن مقاتل بن سليمان: «كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان شبيهياً يشبه الرب بالمخلوقين، وكان يكذب في الحديث»[٨].

---

(١) الفتاوى، ٥/ ٢١، ٢٢، ٥٥.

(٢) بيان وقيل بنان بن سمعان النهدي من بني تميم، قال بإلهية علي ومحمد بن الحنفية ثم في أبي هاشم ولد ابن الحنفية، ثم ادعى النبوة والإلهية لنفسه فقتله خالد بن عبد الله القسري بالنار عام ١٢٦هـ، وقيل قبل ذلك. انظر الملل والنحل، ١/ ٢٠٣، التبصير في الدين، ص١٢٤، ميزان الاعتدال، ١/ ٣٥٧.

(٣) هو طالوت ابن أخت اليهودي لبيد بن الأعصم الذي سحر النبي ﷺ، كان زنديقاً يظهر زندقته ويفشيها بين الناس، أخذ عن خاله القول بخلق التوراة فصنف في ذلك، وزعم أن القرآن مخلوق، وتلقى عنه بيان بن سمعان ذلك، فعلّمه الجعد بن درهم شيخ جهم بن صفوان، وأخذ بشر المريسي عن جهم ذلك. انظر الكامل، ٥/ ٢٩٤، البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠.

(٤) هو اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ وبقي على ذلك ستة أشهر، حتى أنزل الله سورتي المعوذتين رقيه له، وكان لبيد يقول بخلق التوراة، فألقى ذلك على ابن أخته طالوت، فألف في ذلك وأفشاه. انظر الفتاوى، ٥/ ٢٠، ٢١، الكامل، ٥/ ٢٩٤، البداية والنهاية، ٦/ ٣٩، ٩/ ٣٥٠.

(٥) البداية والنهاية، ٩/ ٣٥٠.

(٦) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبقة السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ، ص٢٧، ٢٨.

(٧) ابن حبان: هو الإمام المؤرخ المحدث محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد أبو حاتم البستي، علامة من كبار المحدثين والمتكلمين، من الرجال، له مصنفات من أشهرها الصحيح الذي سماه التقاسيم والأنواع، تنقل في بلدان عدة لتلقي العلم ونشره، توفي سنة ٣٥٤هـ. انظر السير، ١٦/ ٩٢، شذرات الذهب، ٣/ ١٦.

(٨) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي، تحقيق: =

وهكذا فمعظم البدع التي وجدت في المجتمع المسلم تجد لها بذوراً من المؤثرات الأجنبية بل إن أصولها الأساسية مصدرها الثقافة الأجنبية فالصوفية أخذت فلسفة الإشراق من الهند، والمعتزلة أخذت فلسفتها العقلية من المنطق اليوناني، والشيعة والباطنية أخذت فلسفة الإمامية والعصمة والحلول والتناسخ من فلسفات الفرس كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فعُرب بعض كتب الأعاجم الفلاسفة من الروم والفرس والهند في أثناء الدولة العباسية ثم طلُبت كتبهم في دولة المأمون من بلاد الروم فعُربت ودرسها الناس وظهر بسبب ذلك من البدع ما ظهر»[(١)] ثم تداخلت البدع في بعضها البعض فالمعتزلة[(٢)] أخذت من القدرية والجهمية والخوارج، والشيعة[(٣)] أخذت من المجسمة، والمرجئة[(٤)] أخذت من الجبرية، والصوفية[(٥)] أخذت من التشيع وهكذا، وبهذا يظهر كذب وزعم أهل الأهواء وانتسابهم لأهل السنة والجماعة فمصدرهم وأساسهم ومعتقدهم من المؤثرات الأجنبية التي لا صلة لها بالكتاب والسنة، ولذلك وقعوا في المتناقضات.

٨ ـ الاعتماد على آراء الرجال:

إن من الأسباب التي أدت إلى تناقض أهل الأهواء والبدع اعتمادهم على عقول وآراء الرجال وغلوهم في ذلك فطرحوا الشريعة السماوية جانباً، وسنوا لأنفسهم الأنظمة وشرعوا لحياتهم القوانين[(٦)] وأحلُّوا ما اشتهته أنفسهم، وحرّموا ما اشمأزت منه نفوسهم استناداً على ما تمليه عقولهم القاصرة وخيالاتهم المريضة، فحاربوا الدين السماوي بحجة تحرير العقل والأراء من القيود وإفساح المجال للقيام بوضع الأنظمة وسن القوانين، يقول الأشعري يرحمه الله: «وخطأ أهل البدع

= محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة، ٣/ ١٤.

(١) الفتاوى، ٣/ ٨٤.

(٢) المعتزلة أخذت من القدرية والجهمية القول بنفي الصفات، فالقدرية الأوائل نفت صفة العلم والجهمية نفت الأسماء والصفات، وأخذت من الخوارج تكفير الفاسق وتخليده في النار.

(٣) الشيعة تشبه الخالق بالمخلوق والمخلوق بالخالق كالمجسمة.

(٤) المرجئة أخذت عن الجهمية القول بالإيمان.

(٥) الصوفية أخذت من الشيعة مسألة الولادية، العصمة، المحبة والغلو فيها.

(٦) العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون، علي بن حسن بن عبد الحميد الأثري، مكتبة الغرباء، المدينة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ص٢٢.

فيما صاروا إليه من مخالفتهم وخروجهم عن الحق الذي كانوا عليه قبل هذه البدع منهم ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية، وما أتى به الرسول عليه الصلاة والسلام منها، ونبه عليها، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة الصادين عنها والجاحدين لما أتت به الرسل عليهم الصلاة والسلام»[1] فعندما جحدوا ما جاء من عند الله نسوا الله فأنساهم أنفسهم فوقعوا في الاختلاف والتناقض والاضطراب، يقول ابن القيم يرحمه الله: «لما أعرض الناس عن تحكيم الكتاب والسنة والمحاكمة إليها اعتقدوا عدم الاكتفاء بها وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستحسان وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في نظرهم وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم ومحق في عقولهم، وعمتهم هذه الأمور، حتى ربُى فيها الصغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروها منكراً، فجاءتهم دولة أخرى، قامت فيها البدع مقام السنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم»[2] فلذا نجد شيوخ الضلال من الجهمية والمعتزلة وغيرهم اعتمدوا على كثرة الجدل وضروب الأقيسة وأنواع الخيال فضلوا واضلوا، وناقضوا أنفسهم مع مناقضتهم لغيرهم يقول ابن القيم يرحمه الله: «أين العلم الذي سنده محمد بن عبد الله عن جبريل عن رب العالمين سبحانه، من الخوض الذي سنده شيوخ الضلالة من الجهمية والمعتزلة، وأين الأقوال والآراء التي مات أنصارها والقائمون عليها.. من النصوص التي لا تزول إلا إذا زالت الأرض والسماء»[3]. فالاعتماد على آراء الرجال مع عدم قبول الحق إلا من طائفتهم هو ديدن أصحاب البدع فلذلك دائماً تراهم يعتمدون على أقوال أصحابهم ومشايخهم أكثر من اعتمادهم على النصوص الشرعية، ويزعمون فوق ذلك أنهم أصحاب الحق وحدهم، وأن من عداهم فهم أصحاب الضلال، ويدّعون أنهم هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية دون سواهم، وأنهم أهل السنة والجماعة وأن غيرهم أهل البدعة[4]،

---

(١) رسالة الثغر، الأشعري، تحقيق: محمد السيد الجليند، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٣٣.

(٢) الفوائد، لابن القيم، دار الكتب العلمية، بروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ك. ص٤٨.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ص٤٣، ٤٤.

(٤) شرح جوهرة التوحيد، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ص٢٥ ـ ٤٩، الفتاوى، ٣/٣٤٦.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها... وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم أو الدين من المتفقهه أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين غير النبي ﷺ، فإنهم لا يقبلون من الدين رأياً ورواية إلا ما جاءت به طائفتهم»[1]، وظاهرة الاعتماد على آراء الرجال وتقديسها ما زالت موجودة إلى الآن حيث تغلب العقل على النقل وقول الرجال على قول الله وقول الرسول عليه الصلاة والسلام، وأدى ذلك إلى إنكار حجية السنة النبوية وجعل أحكام النبي ﷺ خاصة لعصره ولمن خاطبهم، وهذه الأمور جميعها مصدرها آراء المستشرقين من أعداء الإسلام ومن جاراهم[2].

٩ ـ زعمهم الإجماع على أمور لم تقع وجعلهم لها أصولاً يعتمد عليها:

إن من أسباب وقوع أهل الأهواء والبدع في التناقض زعمهم إجماعات لم تقع أصلاً وجعلها أموراً معتمدة وأصولاً للدين كنفي الصفات والقدر، والاستدلال على حدوث[3] العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها، مع أن أصول الدين حقاً ما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ، أما أصول أهل البدع فما هي إلا تخرصات وأوهام وخيالات ليست من الدين في شيء، لأن ما يقصدونه هم فيه مختلفون مضطربون متناقضون، فكيف يكون كلامهم وتراهاتهم أصولاً للدين؟ يقول الذهبي يرحمه الله: «والمتأخرون من أهل النظر لهم مقالة مولده ما علمت أحداً سبقهم بها. قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد»[4] فهم قد أصلوا القاعدة بقولهم بعدم التأويل مع اعتقاد أن الظاهر غير مراد فأدى ذلك إلى التناقض فكيف تكون صفات مع كونها غير مراده[4]، وبذلك يتضح أن أصول الدين ما كان عليه سلف الأمة الأئمة المهتدون وهو ما ثبت في الكتاب والسنة، لا القول بالإجماع على أمور لم يجمع عليها ثم الاعتماد عليها والتسليم المطلق لها، فهذا الأمر هو سمة أهل الأهواء

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم، ط مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ١/ ٧٤.

(٢) أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم، خادم حسين إلهي بخش، دار حراء، ط١، ص٣٥٩.

(٣) درء التعارض ط دار الكنوز، ١/ ٣٨. (٤) العلو للعلي الغفار ص١٨٣.

والبدع، لذا نجد أن بعضهم يقر بأنها طريقة مخالفة للحق وللصواب، يقول ابن القيم يرحمه الله: «فهذه الطريقة مما يُعلم بالإضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها... ولهذا اعترف حُذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وآئمتها وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقاً»[(1)] ويقول الأشعري: «وأجمعوا على أن العالم بما فيه من أجناسه وأعراضه محدث لم يكن ثم كان وأن لجميعه محدثاً واحداً اخترع إيمانه»[(2)] ثم يهاجم طريقة الأعراض والجواهر ويصرح بأن الرسل لم يدعو الناس بها وأنها لو كانت سليمة صحيحة في ذاتها لكان الرسل أسبق الناس في الأخذ بها والدعوة إليها، ولما لم يأخذوا بها ولم يدعوا الناس خلالها، دل ذلك على أنها ليست السبيل الأقوم ولا المنهج الأسلم[(2)]، فدل قوله على عدم حصول الإجماع من المسلمين وإنما يقصدون إجماع طائفتهم وهذا ما قرره أيضاً البغدادي حيث زعم الإجماع على مسائل وفي الحقيقة لم يكن فيها إجماع فقال: «واتفق أهل السنة على اختلاف الأجناس والأعراض»[(3)] «واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام»[(3)] «واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل»[(3)] «وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء»[(4)] مع أن الصحيح أن أهل السنة والجماعة يبدعون كل من تكلم في المسائل الثلاث الأولى، وأما المسألة الرابعة فالصحيح أن أهل السنة والجماعة لم يثبتوا الأعضاء ونهوا عن الخوض فيها، أما الصورة فإنهم يثبتونها كما جاءت عن طريق النقل[(5)] ومن الإجماعات المزعومة ما نقله شيخ الإسلام يرحمه الله عن إمام الحرمين قوله: «من اتفاق المسلمين على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً، فكل جزء لا يتجزأ وليس له طرف واحد

---

(1) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٣٩.

(2) أصول أهل السنة والجماعة، للأشعري، ص٢٥، ٢٦.

(3) الفرق بين الفرق، ص٢٥٣، ٢٥٤. (4) الفرق بين الفرق، ص٢٥٦.

(5) جاء في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري في العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، ٥/١٣٢، ومسلم في البر والصلة، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، ١٦/١٦٥، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله تعالى خلق آدم على صورته».

ومقصده بذلك نفي الصفات عن الله سبحانه وتعالى، لأن الصفات في زعمه لا تكون إلا في جسم مبعض مع أن قوله لم يقله سوى طائفة من أهل الكلام، ولم يقله أحد من السلف مطلقاً[1]، فلذلك يتمسكون بإجماعهم المزعوم ويخالفون إجماع أهل السنة والجماعة فيقعون في التناقض والاختلاف.

١٠ ـ تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز:

ومن الأسباب التي أدت إلى تناقض أهل الأهواء والبدع تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز، فالحقيقة عندهم هي اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، فهم يصرفون اللفظ عن ظاهره من غير دليل صحيح فأدى ذلك إلى هدم نصوص الشريعة والتلاعب بها واتخاذها غرضاً لهم، ولتحقيق رغباتهم وأهوائهم، وهذا هو السبب في تقسيمهم الكلام إلى حقيقة ومجاز حتى يصلوا بهذا التقسيم إلى نفي صفات الكمال عن الله عز وجل، وإلا فالأئمة رحمهم الله والسلف الصالح والقرون الثلاثة المفضلة لم يتكلموا بهذا الاصطلاح بالمعنى الذي يقصده المبتدعة وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز المعتزلة ونحوهم من المتكلمين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري[2] والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل[3]

---

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ٥/ ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) الثوري: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من بني ثور بن عبد مناة من مضر، أمير المؤمنين في الحديث، ومن أئمة المسلمين، وأعلام الدين، متقناً، حافظاً، عارفاً، عالماً، ضابطاً، ورعاً، زاهداً، له مصنفات منها الجامع الكبير، الجامع الصغير، الفرائض، توفي سنة ١٩٧هـ. انظر التاريخ الكبير، ٤/ ٩٢، ٩٣، الجرح والتعديل، ١/ ٥٥ ـ ١٢٦، تذكرة الحفاظ، ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٧، ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٧٠، الأعلام، ٣/ ١٠٤، ١٠٥.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن الإمام صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، كان رأساً في لسان العرب، تقياً، ورعاً، كبير الشأن، مفرط الذكاء، له عدة مؤلفات في اللغة العربية، توفي سنة ١٧٠هـ. انظر التاريخ الكبير ٣/ ١٩٩، ٢٠٠، الجرح والتعديل، ٣/ ٣٨٠، السير ٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣١.

وسيبويه[1] وأبي عمرو بن العلاء[2] ونحوهم»[3] وقد فند شيخ الإسلام هذا القول ورد على القائلين بالمجاز، وله في ذلك رسالة مستقلة[4] وأيده تلميذه ابن القيم يرحمه الله وبين أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً وسماه طاغوتاً وأبطله من خمسين وجهاً، وقد أنكر أن يكون في اللغة مجاز طائفة لا في القرآن ولا غيره كأبي إسحاق الإسفرائيني[5][6] وبذلك يتضح خطأ استدلال أهل الأهواء[7] والبدع بالأدلة من القرآن والسنة على تقسيم الكلام

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسيبويه، أي رائحة التفاح، إمام النحو، حجة العرب، بدأ علمه بطلب الفقه والحديث، فأعجبه ذلك وصحب الفقهاء وأهل الحديث وكان يستملي الحديث على حماد بن سلمة إلى أن لحن مرة فقال له حماد بن سلمة: لحنت يا سيبويه، فلزم الخليل بعد ذلك لتعلم النحو فصار أعلم المتقدمين والمتأخرين فيه، توفي سنة ١٨٠هـ. انظر تاريخ بغداد، ١٢/ ١٩٥، السير، ٨/ ٣٥١، ٣٥٢، البداية والنهاية، ١٠/ ١٧٦، ١٧٧، شذرات الذهب، ١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني القاري النحوي، أحد القراء المعروف بفضله وعلمه، ثقة، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية وفنونها، توفي سنة ١٥٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ١٣٦ ـ ١٤٠، فوات الوفيات، ٢/ ٢٨، ٢٩، السير، ٦/ ٤٠٧ ـ ٤١٠.

(٣) الفتاوى، ١٢/ ٢٧٧.

(٤) سير أعلام النبلاء، ٧/ ٧٧٩.

(٥) الإسفرائيني: الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني الشافعي، المتكلم، الأصولي، الملقب بركن الدين لكثرة كلامه فيه، أحد المجتهدين في عصره، كان ينكر كرامات الأولياء ولا يجوزها، له مصنفات عديدة منها: الجامع في أصول الدين، الرد على الملحدين، مات سنة ٤١٩هـ. انظر وفيات الأعيان، ١/ ٨، ٩، السير، ١٧/ ٣٥٣، ٣٥٦، البداية والنهاية، ١٢/ ٢٤، شذرات الذهب، ٣/ ٢٠٩، ٢١٠.

(٦) الإحكام، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة الإمام، مصر، ط٢، ص٤١٣، ٤١٤، الفتاوى، ٧/ ٨٩، ٢٠/ ٤٠٠.

(٧) إن العلماء قد انقسموا بصدد قضية المجاز إلى طرفين ووسط:

١ ـ فريق قال بوجود المجاز في اللغة والقرآن معاً كأبي حسن الآمدي، وجار الله الزمخشري، والفخر الرازي، ابن حجر، الشوكاني، ابن جنى وشيخه أبي علي الفارسي.

٢ ـ فريق أنكر وجود المجاز في القرآن الكريم ولغة العرب بالكلية، وممن أنكره أبو إسحاق الإسفرائيني، شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

٣ـ الفريق الوسط: ذهب إلى أن المجاز موجود في اللغة، إلا أن وجوده في القرآن مردود، وممن قال بذلك محمد بن خويز منداد البصري المالكي، داود بن علي الأصبهاني، ومنذر بن سعيد البلوطي، ومحمد بن الأمين الشنقيطي. انظر مقدمة أساس=

إلى حقيقة ومجاز كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝٢٠ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ﴾ [فصلت: ٢٠] ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٤٤] ﴿وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾ [ق: ٣٠] وكقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً»[1] ونسوا هؤلاء أن هذه المخلوقات جميعها خاضعة لأمر الله عز وجل الذي إذا أراد شيئاً أن يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾.



= البلاغة، بقلم أيمن الخولي، جار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرحمٰن محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ، إرشاد الفحول، للشوكاني، دار الفكر، بيروت، ص٢٢، ٢٣، مختصر الصواعق المرسلة، ٢/١ ـ ٣٣١، رسالة منع جواز المجاز، المطبوعة في نهاية المجلد العاشر من كتاب أضواء البيان، ط/١٤٠٦هـ، ص٧، ٨.

(١) البخاري كتاب بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة، ٤/٨٩.

الفصل الثاني

تناقض أهل الأهواء والبدع في الأصول

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم.

المبحث الثاني: بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أسماء الله وصفاته ـ الرؤية ـ عصاة المسلمين ـ الصحابة ـ التعامل مع المخالف.

المبحث الأول

اتفاق السلف في الأصول والسبب في اتفاقهم

إن أصول الدين، أو أصول العقيدة الإسلامية تشمل أركان الإيمان الستة وتدور حول قضايا:

١ ـ ما يتعلق بذات الله سبحانه وتعالى من حيث الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

٢ ـ ما يتعلق بالرسل الكرام من حيث ما يتصفون به وما يتنزهون عنه وما يجب عليهم، وما يجب لهم وما يُمنع عنهم ويلحق بذلك الكتب المنزلة.

٣ ـ الغيبيات، وتشمل: الملائكة، الجن، الموت وما وراءه، والقضاء والقدر.

ومن هنا يتضح خطأ من قال أو قصر الدين على القضايا العلمية الخبرية، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العلمية وإن سميت تلك «مسائل أصول» وهذه «مسائل فروع» فإن هذه تسمية محدثة قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة»[1]، فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس وتحريم المحرمات الظاهرة والمتواترة كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر[1]. ومن هنا يتضح أن أصول الدين وفروعه تظهر من حيث عظمة الأمر وشأنه.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين «مسائل أصول» والدقيق «مسائل فروع»، فالأصول كل جليل مثل وجود الله

---

(١) الفتاوي، ٦/٥٦، ٥٧.

وألوهيته واتصافه بالصفات الواردة في الكتاب والسنة ووجود الملائكة والجن والبعث والحشر والصراط والميزان والجنة والنار ونحو ذلك من القضايا الواضحة، والفروع كل دقيق من الخبريات مثل رؤية النبي ﷺ لربه سبحانه وتعالى وسماع الموتى في قبورهم لكلام الأحياء، ورؤية الكفار لربهم يوم القيامة ونحو ذلك»[1].

ومن هنا يظهر اختلاف أئمة السلف في تعدادهم للأصول، فبعضهم[2] جعلها أكثر من بعض وذلك لأنهم جعلوا الفروع من الأصول، فلذلك كثُر العدد عندهم[3]، وبعضهم جعل الأصول منفردة عن الفروع فبذلك قلّت عندهم الأصول[3]، فلذلك لا يسمى ذلك تعارضاً بينهم، بل هو في النهاية يؤدي إلى العدد نفسه وإلى الأصول نفسها.

فإن أهل السنة والجماعة قد تلقبوا بهذا اللقب لتمسكهم بالسنة، والسنة هي الإسلام[4]، ولعدم مفارقتهم الجماعة، فلهذا فإن كل من لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار[5]، فإن لفظ أهل السنة والجماعة يتحقق على من اتبع السلف الصالح من الاعتقاد والتحليل والتحريم، فمن فعل ذلك لزم الجماعة ومن خالف في شيء من ذلك فقد نقص من لزومه للجماعة بقدر هذه المخالفة. فلذا اتفق أهل السنة والجماعة على الأصول التي ذكرها الله ورسوله عليه الصلاة والسلام وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره. قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾

---

(١) الفتاوى، ٦/ ٥٦.

(٢) المنتقى من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، اختصار وتعليق: أبو معاذ محمود بن إمام بن منصور آل موافي، مكتبة الصحابة، ص٥٥ ـ ٥٨.

(٣) إن مجمل الاعتقاد عند الثوري يختلف عنه عند الأوزاعي وابن عيينة وأحمد بن حنبل وابن المديني والبخاري والرازي والطبري. انظر المنتقى، ص٥٥ ـ ٥٨.

(٤) شرح السنة، للبربهاري، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦٧.

(٥) النسائي كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة ٣/ ١٨٨، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١/ ١٤٥، والفتاوى الكبرى، ٣/ ١٦٣، وصححه شيخ الإسلام يرحمه الله.

[النساء: ١٣٦]. وأجاب الرسول عليه الصلاة جبريل حين سأله عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره»[(١)].

يقول ابن عبد البر رحمه الله: «ونهى السلف رحمهم الله عن الجدال في الله جل ثناؤه في صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك، لأن الله عز وجل لا يوصف عند الجماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ، أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء، فيدرك بقياس، أو بإنعام نظر، وقد نهينا عن التفكر في الله وأمرنا بالتفكر في خلقه الدال عليه»[(٢)]. وهذا نفسه ما وضحه الإمام مالك يرحمه الله بقوله: «إياكم والبدع قيل: يا أبا عبد الله وما البدع؟ قال: أهل البدع يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان»[(٣)].

الأصول التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة:

١ ـ الإيمان بالله:

تعريف الإيمان لغة:

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن وهو مشتق من الأمن، والأمن ضد الخوف، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب، فالإيمان في اللغة عند العرب له استعمالان[(٤)]:

١ ـ تارة يتعدى بنفسه فيكون معناه التأمين أي إعطاء الأمان. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفٍۭ ۝٤﴾ [قريش] فالأمن ضد الخوف، والإيمان بمعنى الحفظ.

---

(١) البخاري في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، ١/ ٩٤ ـ ١٠٢، ومسلم: الإيمان، باب تعريف الإسلام والإيمان، ١/١٥٧ ـ ١٦٠.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، المطبعة المنيرية، ٢/ ٩٢.

(٣) البربهاري في شرح السنة، ١/ ٢١٧، والصابوني في عقيدة السلف، ص٥٤، مناقب مالك، ص١٤٧.

(٤) الصحاح، ٥/٢٠٧١، لسان العرب، ١٣/ ١٢، المفردات، ص٢٦.

٢ ـ تارة يتعدى بالباء أو اللام فيكون معناه التصديق. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] فآمن تأتي على وجهين: أحدهما: متعدياً بنفسه. يقال: آمنت أي جعلت له الأمن، ومنه قيل لله مؤمن، والثاني: غير متعد ومعناه صار ذا أمن، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧] أي بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن وليس مجرد التصديق[(١)].

الإيمان شرعاً:

عرف أهل السنة والجماعة الإيمان على أنه اعتقاد وقول وعمل. يقول الإمام الشافعي يرحمه الله: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزى واحد من الثلاثة عن الآخر[(٢)]»[(٣)]. فالسلف متفقون على قول واحد في الإيمان. يقول ابن أبي العز الحنفي يرحمه الله: «مذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه[(٤)] وسائر أهل الحديث وأهل المدينة يرحمهم الله وأهل الظاهر[(٥)] وجماعة من المتكلمين: إلى

---

(١) النهاية في غريب الحديث، ١/ ٦٩، ٧١.

(٢) مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، ط١١، ١٣٩١هـ ـ ١/ ٣٨٥.

(٣) قال بقول الشافعي أيضاً الإمام مالك، وأحمد، والثوري، والأوزاعي، والحسن البصري، وسفيان بن عيينة، وطاووس، ومجاهد، وابن المبارك، والفضيل بن عياض. انظر السنة للإمام عبد الله ١/ ٣١٠، ٣١١، ٣٤٧، الإيمان، لابن أبي شيبة، ص٤٦، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/ ٨٨٦، شرح السنة للبغوي، ١/ ٣٨، ٣٩.

(٤) إسحاق بن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهويه، ثقة، حافظ، مجتهد، قرين الإمام أحمد بن حنبل، أحد الأئمة طاف البلاد، ولد سنة ١٦١هـ، توفي سنة ٢٢٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء، ١١/ ٣٥٨، التقريب، ص٩٩، طبقات الشافعية، ٢/ ٨٣ ـ ٨٩، البداية والنهاية، ١٠/ ٣١٧.

(٥) أهل الظاهر: أتباع داود علي بن خلف، الإمام البحر الحافظ، العلامة، عالم الوقت، أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر، قال: إن القرآن محدث فقام عليه خلق من أئمة الحديث، وأنكروا قوله وبدعوه، قال الذهبي: «فداود بن علي بصير بالفقه، عالم بالقرآن، حافظ للأثر، رأس في معرفة الخلاف، من أوعية العلم، له ذكاء خارق وله دين متين، مات سنة ٢٧١هـ. انظر طبقات الشافعية، ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٩٣، سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٩٧ ـ ١٠٨، تذكرة الحفاظ، ٣/ ١١٤٦.

أنه تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان»[1].

فأهل السنة في أصل الإيمان بالله على أنه تصديق بالجنان وقول باللسان وعمل بالأركان، فيدخل تحت هذا الأصل الإيمان بربوبيته سبحانه وتعالى وبألوهيته وأسمائه وصفاته، فهم يؤمنون بأن الله هو الخالق، المالك، المتصرف في أمور الكون، بالإحياء والإماتة وغيرها من الأمور القدرية والسنن الكونية[2]، ويفردون الله بالعبادة والطاعة، ويثبتون ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من غير تعطيل[3] ولا تحريف[4] ولا تكييف[5] ولا تمثيل[6] على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٥٩.

(٢) المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٨٧ ـ ٩١.

(٣) التعطيل في اللغة هو الخلو والفراغ، ومنه قولهم جيد معطلة أي: خالية من الحُلي، ومنه قوله تعالى ﴿وبئر معطلة﴾ أي هجرها أهلها، وشرعاً نفي دلالة نصوص الكتاب والسنة عن المراد بهما. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥١٧، شرح العقيدة الواسطية، ص١٣، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٣.

(٤) التحريف: تفعيل من الحرف بمعنى الطرف ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾ أي على طرف من الدين، وشرعاً: تغيير معاني الكتاب والسنة إلى معان أخرى لا يدلان عليها وهو قسمان: تحريف لفظي، وهو تبديل اللفظ بلفظ آخر، كقول بني إسرائيل بدل حطة حنطة، تحريف معنوي كالقول بأن معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرحمٰن على العرش استوى﴾ أي استولى. انظر المفردات ص١١٤، شرح العقيدة الواسطية، ص١٣، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٤، ٣٥.

(٥) التكييف تفعيل من الفعل كيف يكيف تكييفاً إذا حكى الكيفية، والكيفية هي كنه الشيء وحقيقته، وشرعاً: هو حكاية كنه وحقيقة ما لا يعلمه إلا الله من المعاني، وذلك كأن يحكي حقيقة الذات الإلهية أو حقيقة صفاتها أو حقيقة ما هي، وهذا لا يمكن للبشر لأنه مما استأثر الله تعالى بعلمه. انظر المفردات، ص٤٤٤، ٤٤٥، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، ص٣١، شرح العقيدة الواسطية، ص١٤، المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص٣٦.

(٦) التمثيل: تفعيل من المثل وهو الند والنظير، وشرعاً: هو مساواة غير الله بالله ذاتاً وصفاتاً أو العكس، وهو نوعان: قياس كلي، وهو قياس الذات على الذات، كأن يقال ذات الله كذات المخلوق أو العكس، قياس جزئي: كقياس بعض صفات الخالق على المخلوق أو العكس. انظر التوقيف على مهمات التعاريف، ص٦٣٦، قطف الثمر، ص٣١، شرح العقيدة الواسطية، ص١٤، المدخل لدراسة العقيدة، ص٣٤.

٢ ـ الإيمان بالملائكة:

تعريف الملائكة في اللغة:

الملك[١] أصله ألك، والمالكة والمألكة والمألك تحمل الرسالة، ومنه اشتق الملائك لأنهم رسل الله، وقيل: اشتق من لأك والملأكة الرسالة، والملأك: الملك لأنه يبلغ عن الله تعالى، يقول ابن حجر يرحمه الله: «الملائكة جمع ملك بفتح اللام فقيل: مخفف من مالك، وقيل؛ مشتق من الألوكة وهي الرسالة وهذا قول سيبويه والجمهور، وأصله لاك، وقيل: أصله الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة، وحينئذ لا مدخل للميم فيه»[٢].

الملائكة اصطلاحاً:

إنهم خلق من خلق الله مربوبون مسخرون، عباد مكرمون، لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة، لا يأكلون ولا يشربون ولا يملون ولا يتعبون ولا يتناكحون ولا يعلم عددهم إلا الله[٣].

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً بالملائكة وبوجودهم وأنهم من مخلوقات الله تعالى ليسوا بنات الله ولا أولاده ولا هم شركاء معه في ملكه، موصوفون بالقوة، لهم وظائف عدة، وهم خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الذي خلقهم، وأنهم يموتون كما يموت بنو آدم، ويؤمنون بمن سمى الله منهم في كتابه، ويؤمنون بأن لله ملائكة سواهم لا يعرف أسماءهم وعددهم إلا الذي خلقهم[٤]، فهذا قول السلف في هذه المسألة لا اختلاف لهم فيها، وقد اختلفوا في مسألة تفضيل الملائكة على الأنبياء، أو الأنبياء على الملائكة؛ فجمهور أهل السنة فضلوا الأنبياء على الملائكة، والمعتزلة وبعض الأشاعرة فضلوا الملائكة على الأنبياء، وقد حسم شيخ الإسلام يرحمه الله هذا الخلاف بقوله: «وهو أن الأنبياء وصالحي

---

(١) معجم المقاييس في اللغة، ٨٨، ٩٩٦. (٢) فتح الباري، ٦/ ٣٥٣.

(٣) أعلام السنة المنشورة، ص٧٧.

(٤) رد الإمام الدارمي على بشر المريسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، ص١٩، الحجة في بيان المحجة، تحقيق: المدخلي، ١/ ٢٤٨، الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم الجوزية، تحقيق: تيسير زعيتر، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ، ١/ ٣٩٣، مختصر الصواعق المرسلة، نشر دار الندوة الجديدة، ١٤٠٥هـ، ص٣٨٠.

البشر أفضل من الملائكة باعتبار كمال النهاية، وذلك إنما يكون إذا دخلوا دار القرار، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلا، فلا يظهر فضلهم وهم في ابتداء أحوالهم، وإنما يظهر فضلهم عند كمال أحوالهم، بخلاف الملك الذي تشابه أول أمره وآخره»[١].

٣ ـ الإيمان بالكتب:

تعريف الكتاب في اللغة:

مصدر كتب يكتب كتاباً وكتابة وكتباً، ومدار المادة على الجمع، ومنه تكتب بنو فلان: إذا اجتمعوا، والكتيبة لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف، وسمي الكتاب كتاباً لجمعه ما وضُع له، ويُعبر بالكتاب عن الإثبات والتقدير والإيجاب والفرض والعزم[٢].

الكتاب اصطلاحاً:

١ ـ يعبر بالكتاب عن الحجة الثابتة من جهة الله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] أي في اللوح المحفوظ[٣].

٢ ـ الكتاب عند الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكم متعاطفين في عامة القرآن[٣]. الكتاب ما يكتب فيه وقد غلب في العرف العام على جمع من الكلمات المنفردة بالتدوين.

٣ ـ الكتاب أو الكتب المراد بها الكتب المنزلة من الله سبحانه وتعالى على

---

(١) الفتاوى، ١١/ ٩٥، لوامع الأنوار البهية، مطبعة المدني، القاهرة ١١٨٨هـ، ٢/ ٤٠٠، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء، ط٤، ١٣٩١هـ، ص٣٣٨، شرح الفقه الأكبر، للملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ص١٧٧.

(٢) المفردات، ص٤٢٣ ـ ٤٢٥، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٩٩، ٦٦٠، الكليات، ص٥٩٩، ٦٦٠.

(٣) المفردات، ص٤٢٣ ـ ٤٢٥، التوقيف على مهمات التعاريف ص٥٩٩، ٦٦٠، الكليات، ص٥٩٩، ٦٦٠، أعلام السنة المنشورة، ص٧٩، ٨٠، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن آل شيخ، مراجعة وتصحيح: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفيحاء، دمشق، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٥.

الرسل والأنبياء. قال تعالى: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾[1] [آل عمران: ١١٩].

ـ إن أهل السنة والجماعة يؤمنون ويصدقون بالكتب وأنها كلام الله تكلم بها على الحقيقة، فمنها المسموع منه تعالى من وراء حجاب بدون واسطة الرسول الملكي، ومنها ما بلغه الرسول الملكي إلى الرسول البشري، ومنها ما كتبه الله تعالى بيده، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١] وأنزلها على من اصطفى من أنبيائه ورسوله، لإبلاغ العباد رسالة رب العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وأن هذه الكتب جميعها هدى ونور وشفاء لما في الصدور، مع الإيمان بما سمى الله عز وجل من كتبه كالقرآن الذي أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين، والتوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام، والإنجيل الذي أنزله على عيسى عليه السلام، والزبور الذي أتاه داود عليه السلام، والصحف التي أنزلها على إبراهيم وموسى عليهما السلام، فهم يؤمنون بهذه الكتب التي سماها الله سبحانه وتعالى ويؤمنون بما لم يسم إجمالاً، وأنها حق[2] يصدق بعضها بعضاً[3]، وأن القرآن الكريم أفضلها وأعظمها وشاهداً على الكتب السابقة كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو الميهمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب، ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة، ومن أسماء الله المهيمن ويسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم المهيمن. . . . وهكذا القرآن فإنه قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر، وزاد بياناً وتفصيلاً، وبين الأدلة والبراهين على ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين وبين عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها وبين ما حرّف منها وبدّل، وما فعله أهل

---

(١) المفردات، ص٤٢٥، وهو المراد من التعريف في الاصطلاح.

(٢) الفتاوى، ص٧/٤٣، ٤٤، الرد على من يقول القرآن مخلوق، محمد بن سلمان النجار، تحقيق: رضا الله محمد أدريس، مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٢/٢١٦ ـ ٣٦٢، أعلام السنة المنشورة، ٨٠ ـ ٨٤.

الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضاً ما كتموه مما أمر الله ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حرِّف منها، وهو حاكم بإقرار ما أقرّ الله ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات، حاكم في الأمريات»[1].

وبذلك يتضح قولهم ومعتقدهم في الكتب قولاً واحداً لا خلاف فيه.

٤ ـ الإيمان بالرسل:

النبي لغة:

مشتق من النبأ فهو ينبئ عن الله عز وجل أي مخبر، وقيل: مشتق من النبوة وهو ما ارتفع من الأرض[2].

الرسول لغة:

مشتق من رسل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رسلة، سهلة السير وإبل مراسيل منبعثة انبعاثاً سهلاً ومنه الرسول المنبعث[3].

تعريف النبي والرسول في الشرع[4]:

كل منهما أوحي إليه بخبر من السماء وأمر بتبليغه للناس إلا أن النبي أوحي إليه بشريعة من قبله بخلاف الرسول فإنه يوحي إليه بشريعة جديدة ليبلغها إلى قوم كفار، كنوح عليه السلام، وهذا أحسن ما قيل في تعريف النبي والرسول والفرق بينهما، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «النبي هو الذي ينبئه الله وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فأن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه من الله

---

(١) الفتاوى، ٧/ ٤٣، ٤٤، ١٢/ ٣٩، ٤٠ ـ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٢) الصحاح، ١/ ٧٤، معجم مقاييس اللغة، ٥/ ٢٨٥، لسان العرب، ١/ ١٦٢، المفردات، ص٤٨٢.

(٣) الصحاح، ٤/ ١٢٠٨، معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٣٩٢، المفردات، ص١٩٥.

(٤) شرح الفقه الأكبر، للقاري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص٢٠، الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ ص٣٥٥، شرح العقيدة الطحاوية، ط دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ ص١٢١.

رسالة فهو نبي وليس برسول. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥١] فقوله: ﴿مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره الله بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح. . . .

فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره وهم ينبئون المؤمنين ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولا بد أن يكذب الرسل قوم. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢﴾ [الذاريات] فإن الرسل ترسل إلى مخالفين فيكذبهم بعضهم، فقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفون أنه حق وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف عليه السلام كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم عليه السلام. قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَكُمۡ يُوسُفُ مِن قَبۡلُ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلۡتُمۡ فِي شَكّٖ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلۡتُمۡ لَن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِهِۦ رَسُولٗاۚ﴾[١] [غافر: ٣٤]، فأهل السنة والجماعة يؤمنون بالأنبياء والرسل المذكور منهم، أو غير المذكور، ولا يفرقون بين أحد منهم، ويؤمنون بأن محمداً ﷺ خاتمهم وأفضلهم، وأن رسالته نسخت باقي الرسائل السابقة.

٥ ـ الإيمان باليوم الآخر:

معنى اليوم في اللغة:

اليوم يعبر به عن وقت طلوع الشمس إلى غروبها، وقد يعبر به عن مدة من الزمان أي مدة كانت[٢].

معنى الآخر في اللغة:

يقابل به الأول، وآخر يقابل به الواحد[٢].

(١) النبوات ط دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٢٥٥ ـ ٢٥٧.

(٢) المفردات، ص١٣، ١٤، ٥٥٣.

معنى اليوم الآخر اصطلاحاً:

المراد باليوم الآخر فناء هذه العوالم كلها وانتهاء هذه الحياة بكاملها وإقبال الحياة الآخرة وابتدائها، وسمي ذلك اليوم باليوم الآخر لأنه اليوم الذي لا يوم بعده[1].

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً ويصدقون بكل ما أخبر به عز وجل في كتابه، وأخبر به رسوله ﷺ في سنته مما يكون بعد الموت، من الأمور الآتية[2]:

أ ـ عذاب القبر ونعيمه:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون ويصدقون بعذاب القبر ونعيمه وكونه حفرة من حفر النار، أو روضة من رياض الجنة كما جاءت الأخبار بذلك كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الواقعة] ومن السنة أن النبي ﷺ مر بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر، فكان يمشي بالنميمة» فدعا بجريدة رطبة فشقها نصفين وقال: «لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»[3].

ب ـ النفخ في الصور:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون بالنفخ في الصور كما ورد في الكتاب والسنة، وبعضهم قال ثلاث نفخات، ومنهم شيخ الإسلام، وابن كثير وابن جرير والسفاريني[4]

---

(١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، المكتبة السلفية، ٢٣٣، النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، تحقيق: طه زيني، دار النصر، مصر، ١/ ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، فتح الباري، تذكرة القرطبي، المطبعة السلفية، المدينة المنورة، ص١٢٥، شطحات مصطفى محمود، ص٦٣، أحوال الموتى، الدكتور السيد الجميلي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٨ ـ ٧١.

(٣) مسلم كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل، ١٨/ ١٤٤، ١٤٥.

(٤) السفاريني: أبو العون شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني عالم بالحديث والأصول والأدب، محقق، من تصانيفه كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، ولوامع=

والحسن وغيرهم، وبعضهم قال نفختان، ومنهم القرطبي[1]. فمن قال ثلاث نفخات قال الأولى للفزع والثانية للصعق والثالثة للبعث، ومن قال إنها نفختان قال: إن نفخة الصعق والفزع واحدة والثانية البعث، وكل فريق منهما له أدلة استدل بها، وهذا يعتبر من خلاف التنوع ولا يدخل تحت التفرق، بل تحت الاجتهاد المأجور[2].

ج ـ خروج الخلق من القبور:

إن أهل السنة والجماعة يؤمنون ببعث الله الموتى من القبور بأجسادهم ويعيد أرواحهم إليهم كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج].

د ـ الأهوال والأفزاع يوم القيامة:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون بالحشر ونشر الصحف، فالحشر عبارة عن جمع الخلائق بعد بعثهم أحياءً في ساعة واحدة، لفصل القضاء والحكم فيما بينهم من أجل مجازاتهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾﴾ [فصلت: ١٩] ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٣٤﴾﴾ [الفرقان] فهؤلاء الكفار، أما المسلمون والمؤمنين فمقرهم الجنة. يقول تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾﴾ [الحديد].

هـ ـ الموازين:

إن أهل السنّة والجماعة يؤمنون بالموازين، وأن أعمال العباد توزن خيرها وشرها، إظهاراً لعدل الله تعالى، ويؤمنون بإثبات النصوص التي أخبرت بوزن

= الأنوار البهية. انظر السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ط١، ١٤٠٦هـ، الأعلام، ٦/ ١٤، معجم المؤلفين، ٨/ ٢٦٢.

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام، المفسر محدثاً، مصنفاً، عابداً، زاهداً، صابراً في طلب العلم، مشهوراً بحسن التصنيف مات سنة ٦٧١هـ. انظر الوافي بالوفيات، ٢/ ١٢٢، ١٢٣، الديباج المذهب، ص٣١٧، ٣١٨، شذرات الذهب، ٥/ ٣٣٥، الأعلام، ٦/ ٢١٧، ٢١٨.

(٢) تذكرة القرطبي، ص١٨٢ ـ ١٨٥، لوامع الأنوار، ٢/ ٥، ٢٣، فتح الباري، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، فتح القدير، ٤/ ٣٧٤.

الأعمال والعامل والصحائف، مع الإيمان بأن الميزان له كفتان مع عدم التعرض للكيفية[1]، قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

و ـ الصراط[2]:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة إثبات الصراط على ظاهره[3] بغير تأويل كما وردت به الأخبار الصحيحة فهو أحدّ من السيف وأدقّ من الشعرة وأحرّ من الجمر.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «الصراط: جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة والنار يمر الناس عليه على قدر أعمالهم؛ فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالفرس الجواد، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يعدو عدواً، ومنهم من يمشي مشياً، ومنهم من يزحف زحفاً، ومنهم من يخطف ويلقي في جهنم، فإن الجسر عليه كلاليب[4] تخطف الناس بأعمالهم فمن مر على الصراط دخل الجنة»[5]. يقول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم].

ز ـ الحوض:

من مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بالحوض على حقيقته كما جاءت به النصوص، وماؤه أبيض من اللبن، وأحلى من العسل، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه[6] كنجوم السماء. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «حوضي مسيرة

---

(١) الشريعة للآجري، ص٣٨٢، شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/٦٠٨ ـ ٦١٤، لوامع الأنوار، ٢/١٨٩، الفتاوى، ٤/٣٠٢.

(٢) أصول أهل السنة والجماعة، الأشعري، تحقيق: الجليند، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٨٩، ٩٠.

(٣) الصراط في اللغة الطريق الواضح، وشرعاً: جسر ممدود على متن جهنم يرده الأولون والآخرون فهو قنطرة بين الجنة والنار. انظر لوامع الأنوار البهية، ٢/١٨٩.

(٤) الكلاليب، الكلوب بالتشديد حديدة معوجة الرأس. انظر النهاية، ٤/١٩٥.

(٥) شرح العقيدة الواسطية، ص١٥٣، لوامع الأنوار، ٢/١٩٢ ـ ١٩٤.

(٦) الكوز: الكاف والواو والزاء أصل صحيح يدل على تجمع، يقال تكوز القوم: تجمعوا، والكوز: هو ما يجتمع فيه الماء واكتاز الماء: اغترفه. انظر معجم المقاييس، ص٩١٣، النهاية، ٤/٢٠٩.

شهر وزواياه سواء[1]، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من يشرب منها فلا يظمأ أبداً»[2].

يقول الطحاوي[3] يرحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والحوض والميزان، والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»[4]. ويقول في موضع آخر: «والحوض الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته حق»[4].

ح ـ الشفاعة:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة يثبتون الشفاعة بأنواعها الثمانية بعد إذن الله تعالى ورضاه عن المشفوع، ومنها الشفاعة لأهل الكبائر. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين وسائر أهل السنّة والجماعة أنه ﷺ يشفع في أهل الكبائر، وأنه لا يخلد في النار من أهل الإيمان أحد، بل يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال ذرة من إيمان»[5]. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «وإذا كان يوم القيامة شفعت فقلت: يا رب أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة، فيدخلون، ثم أقول أدخلِ الجنة من كان في قلبه أدنى شيء»[6].

ط ـ الجنة ونعيمها والنار وعذابها:

من مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بالجنة ونعيمها، والنار وعذابها.

---

(١) سواء أي مربع لا يزيد طوله عن عرضه شيئاً.

(٢) البخاري في الرقاق، باب في الحوض، ١١/ ٣٩٢، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا محمد ﷺ، ١٥/ ٥٣ ـ ٦٢.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي الحنفي، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، زاد شيوخه على الثلاثمائة، أثنى عليه غير واحد من أهل العلم ووصفوه بأنه ثقة، ثبت، فقيه، عاقل، حافظ دين الله، قال ابن كثير: هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة له مؤلفات منها معاني الآثار، مشكل الآثار، اختلاف العلماء، توفي سنة ٣٢١هـ. انظر الأنساب، ٩/ ٥٣، السير، ١٥/ ٢٧، الأعلام، ١/ ٢٠٦.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٧٧.

(٥) الفتاوى، ١/ ٣١٨.

(٦) البخاري في التوحيد، باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، ١٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦، مسلم الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ٣/ ٣٩.

يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان[1]، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق وخلق لها أهلًا، فمن شاء منهم إلى الجنة تفضلاً[2] منه، ومن شاء إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما فرغ له وصائر إلى ما خلق له»[3]. ويقول الصابوني[4] يرحمه الله: «ويشهد أهل السنة ويعتقدون أن الجنة والنار مخلوقتان وأنهما باقيتان لا تفنيان أبداً، وأن أهل الجنة لا يخرجون منها أبداً، وكذلك أهل النار الذين هم أهلها خلقوا لها لا يخرجون منها أبداً، ويؤمر بالموت فيذبح على سور بين الجنة والنار، وينادي المنادي يومئذ: يا أهل الجنة خلود ولا موت ويا أهل النار خلود ولا موت[5] على ما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ»[6].

وأما ما نسب من القول بفناء النار إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله فهو من باب الكذب والافتراء، فإن شيخ الإسلام يرحمه الله أنكر أشد الإنكار على من قال بفناء النار، وقد تكلم عن إجماع سلف الأمة وجماهير المسلمين على تضليل صاحب هذا[7] القول، وبذلك يتضح نسبة كتاب الرد على

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٧٧.

(٢) إشارة إلى أن دخول الجنة يكون بفضل الله ورحمته، لا بمجرد العمل كما تقول المعتزلة. انظر الكشاف، للزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٢/ ١٠٦.

(٣) الشريعة، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/ ٦١٤، ٦١٥، الفتاوى، ١٨/ ٣٠٧.

(٤) أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل بن عابد الصابوني، تولى الوعظ وهو في العاشرة من عمره، كان بالغاً في العفاف والسداد وصيانة النفس، معروفاً بحسن الصلاة وطول القنوت واستشعار الهيبة، كان سيف السنة وأفعى على أهل البدعة، من مصنفاته الفصول في الأصول، الانتصار، عقيدة السلف، توفي سنة ٤٤٩هـ. انظر الأنساب، ٨/ ٢٤٧، ٢٤٨، طبقات الشافعية، ٤/ ٢٧١ ـ ٢٩٢، البداية والنهاية، ١٢/ ٧٦، شذرات الذهب، ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٥) يقصد به حديث: «يدخل الله أهل الجنة الجنة ويدخل أهل النار النار ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت، ويا أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه»، أخرجه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١/ ٣٥٠، ومسلم كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، ١٧/ ١٨٠.

(٦) عقيدة السلف، ص٨١.

(٧) الفتاوى، ٣/ ٣٠٤، ١٢/ ٤٥، ١٨/ ٣٨٠، موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، دار=

من قال بفناء الجنة والنار لشيخ الإسلام يرحمه الله[1]. وأما ما نسب إلى ابن القيم يرحمه الله فهو غير صحيح فقد جاء في عدة كتب له تصريحه بعدم فناء النار والجنة. فجاء مثلاً في كتابه الوابل الصيب: «وهاتان الداران لا تفنيان»[2]. وجاء في كتاب حادي الأرواح: «وخلق الخلق لهما، ولا يفنيان ولا يفنى ما فيهما أبداً»[2] فدل ذلك على إجماع السلف في هذا القول، وما نسب إلى الإمامين فهو باطل وزور[3].

ي ـ أشراط[4] وعلامات الساعة[4]:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة الإيمان بكل ما ورد من العلامات الصغرى

= الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(١) ذكر ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية أن من مؤلفات شيخ الإسلام قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار، ص٤٩، وذكر الذهبي في السير أن من مؤلفات شيخ الإسلام هذا الكتاب أيضاً في ج١ ص٧٦.

(٢) الوابل الصيب، لابن القيم، تحقيق: مصطفى بن العدوي، دار الصحابة، ط١، ١٤١٠هـ ص٣٢، حادي الأرواح، تحقيق: يوسف علي بديوي ومحي الدين مستو، دار التراث، المدينة المنورة، ط١، ١٤١١هـ، ص٧٩.

(٣) قد حقق عدد من الباحثين في هذه المسألة وأثبتوا بالأدلة اتفاق الشيخين على القول بأبدية النار، منها كشف الستار لإبطال ادعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، للدكتور: علي بن علي جابر الحربي، وكتاب الرد على من قال بفناء النار وبيان الأقوال في ذلك، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد بن عبد الله السمهري، ومقدمة الصواعق المنزلة لابن القيم، الدكتور: علي بن محمد ناصر الفقيهي والدكتور: أحمد عطية الغامدي.

(٤) الأشراط لغة: هي العلامات وأحدها شرط بالتحريك ومنه شرط السلطان لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها، وشرعاً: هي الإمارات والعلامات التي تعقبها قيام الساعة.

والساعة في اللغة: تطلق في الأصل على معنيين أحدهما أن تكون عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً هي مجموع اليوم والليلة، والثاني أن تكون عبارة عن جزء قليل من الليل أو النهار، يقال جلست عندك ساعة من النهار أي وقتاً قليلاً منه، ثم أستعير الاسم ليوم القيامة، وشرعاً، الوقت الذي تقوم فيه القيامة وسميت بذلك لسرعة الحساب فيها أو لأنها تفجأ الناس في ساعة. انظر لسان العرب، ٧/ ٣٢٩، ٣٣٠، ٨/ ١٦٩، النهاية في غريب الحديث ٢/ ٤٢٢، ٤٦٠، المفردات، ص٢٤٨، فتح الباري، تحقيق: الشيخ ابن باز، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١١/ ٣٦٤، الفتاوى، ٤/ ٢٣٦.

والكبرى التي وردت في الكتاب والسنّة الصحيحة. يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «ونؤمن بأشراط الساعة»[1]. ومن العلامات الصغرى مثل: بعثة النبي ﷺ وموته عليه الصلاة والسلام، فتح بيت المقدس، طاعون عمواس واستفاضة المال، الاستغناء عن الصدقة، ظهور الفتن، ظهور مدعي النبوة، انتشار الأمن، ظهور نار الحجاز، وغير ذلك كثير من العلامات والأشراط الصغرى.

ومن الأدلة على أشراط الصغرى قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي ثم فتح بيت المقدس ثم موتان[2] يأخذ فيكم كعقاص[3] الغنم، ثم استفاضة المال حتى يُعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا تبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر فيغدرون فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً». وفي رواية: «راية» بدل «غاية»[4]. ويوضح ابن حجر يرحمه الله كثرة الموت في طاعون عمواس. فيقول: «إن هذه الآية ظهرت في طاعون عمواس في خلافة عمر، وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس»[5]، وطاعون عمواس قد أجمع عليه الجمهور أنه قد وقع في سنة ثمان عشرة للهجرة، في عمواس وهي بلدة في فلسطين على ستة أميال من الرملة على طريق بيت المقدس في كورة عمواس، ثم انتشر في أرض الشام فمات فيه خلق كثير من الصحابة رضي الله عنهم، ومن غيرهم، قيل: قد بلغ عدد من مات منه خمسة وعشرين ألفاً من المسلمين[6] ومات من المشهورين فيه أبو عبيدة عامر بن الجراح[7] أمين هذه الأمة، رضي الله عنه.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٧٥٤.
(٢) موتان: بضم الميم وسكون الواو وهو الموت الكثير الوقوع. انظر غريب الحديث، لأبي عبيد، ٤/٨٦، فتح الباري، ٦/٢٧٨.
(٣) قعاص: بالضم، ويقال فيه عقاص بضم العين المهملة وتخفيف القاف وآخره مهملة، داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأة. انظر النهاية، ٤/٨٨، فتح الباري، ٦/٤٧٨.
(٤) البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب ما يحذر من الغدر، ٦/٢٧٨.
(٥) فتح الباري، ٦/٢٧٨.
(٦) معجم البلدان، ٤/١٥٧، ١٥٨، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م، ٧/ ٩٤.
(٧) أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري، اشتهر بكنيته ونسبته=

ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً يبيع دينه بعرض من الدنيا»[(1)] «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى[(2)]»[(3)]. يقول ابن كثير يرحمه الله: «إن غير واحد من الأعراب ممن كان بحاضرة بصرى شاهدوا أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت من أرض الحجاز، وقد ذكرها ابن حجر والنووي والقرطبي وتواتر العلم بها عند جميع أهل الشام وسائر البلدان»[(4)].

ويؤمن السلف ويعتقدون اعتقاداً جازماً بأشراط الساعة الكبرى التي جاء ذكرها في القرآن الكريم والسنّة النبوية الصحيحة. يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنها لن تقوم حتى تُرى عشر: آيات الدخان[(5)]، والدجال[(6)]،

= إلى جده، كان من السابقين الأولين إلى الإسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، قال عنه رسول الله ﷺ، إنه أمين هذه الأمة، شهد بدراً وما بعدها من المواقع، وهو الذي انتزع حلقتي المغفر من وجه رسول الله ﷺ في غزوة أحد فسقطت ثنيتاه، مات في طاعون عمواس بالشام سنة ١٨هـ. انظر الإصابة ٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥، أسد الغابة، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ٣/ ٨٤، ٨٥.

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، ٢/ ١٣٣.

(٢) بصرى: بضم الباء آخرها ألف مقصورة مدينة معروفة بالشام ويقال لها حوران، بينها وبين دمشق ثلاث مراحل. انظر معجم البلدان، ١/ ٤٤١، شرح النووي لمسلم، ١٨/ ٣٠، فتح الباري، ١٣/ ٨٠.

(٣) البخاري كتاب الفتن، باب خروج النار، ١٣/ ٧٨، ومسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٣٠.

(٤) النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير، ط١، ١/ ١٤، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ط٢، ١٩٧٤م، ١٣/ ١٩٣، التذكرة، للقرطبي، ٦٣٦، فتح الباري، تحقيق: الشيخ ابن باز ١٣/ ٧٩.

(٥) يقول الله تعالى: **﴿فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين، يغشى الناس هذا عذاب أليم﴾** [الدخان: ١٠، ١١] والمعنى انتظر يا محمد بهؤلاء الكفار يوم تأتي السماء بدخان واضح يغشى الناس ويعمهم، وعند ذلك يقال لهم: «وهذا عذاب أليم» تقريعاً لهم وتوبيخاً، أو قد يقول بعضهم لبعض ذلك القول. انظر تفسير القرطبي، ١٦/ ١٣٠، تفسير ابن كثير، ٧/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٦) الدجال رجل من بني آدم له صفات كثيرة جاءت بها الأحاديث لتعريف الناس به، وتحذيرهم من شره، حتى إذا خرج عرفه المؤمنون فلا يفتنون به، بل يكونون على=

والدابة[1]، وطلوع الشمس من مغربها[2]، ونزول عيسى ابن مريم[3]، ويأجوج ومأجوج[4]، وثلاثة خسوف[5]: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن[6] تطرد الناس إلى

= علم بصفاته التي أخبر بها الرسول عليه الصلاة والسلام فهو رجل شاب أحمر قصير، جعد الرأس، أجلى الجبهة، عريض النحر ممسوح العين اليمنى كأنها عنبة طافئة ومكتوب بين عينيه كافر يقرؤها كل مسلم كاتب وغير كاتب. انظر النهاية في الفتن، ١/ ١٣٠.

(١) يقول الله تعالى **﴿وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾** [النمل: ٨٢] قال المفسرون أي وجب الوعيد عليهم لتماديهم في العصيان والفسوق والطغيان، وإعراضهم عن آيات الله، وتركهم تدبرها والنزول على حكمها وانتهائهم في المعاصي إلى ما لا ينجح معه فيه موعظة، ولا يصرفهم عن غيهم تذكرة، فإذا صاروا كذلك تخرج الدابة تكلمهم أي دابة تعقل وتنطق لتعلم الناس أن ذلك آية من عند الله تعالى. انظر التذكرة، ص٦٩٧، تفسير ابن كثير، ط دار السلام، ٣/ ٤١٢ ـ ٤١٤.

(٢) يقول الله تعالى **﴿يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً﴾** [الأنعام: ١٥٨]، يقول الطبري يرحمه الله: وأولى الأقوال بالصواب في ذلك ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: **﴿ذلك حين تطلع الشمس من مغربها﴾**. انظر تفسير الطبري، ٨/ ٩٦ ـ ١٠٢، ١٠٣، تفسير ابن كثير، ط دار السلام، ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٩.

(٣) يقول الله تعالى: **﴿وإنه لعلمٌ للساعة فلا تمترن﴾** [الزخرف: ٦١] أي نزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة علامة على قرب الساعة، ويدل على ذلك القراءة الأخرى وإنه لعلم للساعة بفتح العين واللام أي علامة وإمارة على قيام الساعة، وهذه القراءة مروية عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما. انظر تفسير القرطبي، ٦/ ١٠٥، تفسير الطبري، ٢٥/ ٩٠، ٩١.

(٤) يقول الله تعالى: **﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض﴾** [الكهف: ٩٩] وذلك عند خروجهم من السد، ويأجوج ومأجوج إسمان عربيان، على هذا يكون اشتقاقهما من أجت النار أجيجاً إذا التهبت، أو من الأجاج وهو الماء الشديد الملوحة المحرق من ملوحته، وقيل من الأج وهو سرعة العدو، وأصلهما من البشر من ذرية آدم وحواء. انظر لسان العرب، ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، ترتيب القاموس المحيط، ١/ ١٥٥ ـ ١٦٦، فتح الباري، ١٣/ ١٠٦، النهاية في الفتن، ١/ ١٥٢.

(٥) معنى الخسف: يقال خسف المكان خسوفاً إذا ذهب في الأرض وغاب فيها، ومنه قوله تعالى **﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾** [القصص: ٨١]. انظر لسان العرب، ٩/ ٦٧، ترتيب القاموس المحيط، ٢/ ٥٥.

(٦) جاءت الروايات بأن خروج هذه النار تكون من اليمن من مقر عدن وهي المدينة=

محشرهم»[1]. ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون، فذاك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً»[2]. وهذا نفسه ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

ومن هنا يتضح أن أهل السنّة والجماعة يصدقون تصديقاً جازماً بكل ما أخبر الله به في كتابه، وأخبر به رسوله عليه الصلاة والسلام في سنته مما يكون بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه، وما يكون من النفخ في الصور، وخروج الخلق من القبور، وما يكون يوم القيامة من الأحوال والأفزاع وتفاصيل الحشر ونشر الصحف ووضع الموازين، والصراط والحوض، والشفاعة لمن أذن الله له، والجنة ونعيمها والنار وعذابها، وما يكون قبل ذلك كله من علامات وأشراط وغير ذلك من الأمور التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، والصحيح من سنّة النبي ﷺ[3][4].

٦ ـ الإيمان بالقضاء والقدر:

القضاء في اللغة:

يأتي بمعنى الأمر، الأداء والإنهاء، الحكم، الفراغ، الإعلام، الموت، ويعود جميعها إلى انقطاع الشيء وتمامه[5].

القدر في اللغة:

يأتي بمعنى الحكم، القضاء، الطاقة، التقدير، القياس، اليسار، الغنى،

= المعروفة في اليمن جنوب الجزيرة العربية وهي واقعة على بحر حضرموت ويسمى اليوم البحر العربي. انظر النهاية في غريب الحديث، ٣/ ١٩٢، وصحيح مسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٢٧ ـ ٢٩.

(١) مسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ٢٧ ـ ٢٩.

(٢) البخاري، كتاب الرقاق، باب قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، ١٦/ ٣٠٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب الزمن الذي لا يقبل فيه إيمان، ٢/ ٩٤.

(٣) إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص١٥ ـ ١٧.

(٤) الفتاوى، ٤/ ٢٨٣.

(٥) الصحاح، ٦/ ٢٤٦٣، لسان العرب، ١٥/ ١٨٦، النهاية في غريب الحديث، ٤/ ٧٨.

القوة، التضييق. فالقضاء في اللغة يأتي بمعنى القدر، والقدر يأتي بمعنى القضاء[1].

معنى القضاء والقدر شرعاً:

هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم وعلمه سبحانه وتعالى أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات مخصوصة وكتابته لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قدرها وخلقه لها[2].

فإن أهل السنّة والجماعة يعتقدون اعتقاداً جازماً ويؤمنون إيماناً يقينياً بأن القضاء والقدر خيره وشره، حلوه ومره من الله سبحانه وتعالى. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر].

٧ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنّة والجماعة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، والتصديق بما ثبت عن النبي ﷺ أن الله تكلم بصوت وينادي آدم عليه السلام بصوت. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دلّ عليه الكتاب والسنّة وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة أن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود»[3].

٨ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنّة والجماعة الإيمان برؤية الله بالأبصار للمؤمنين في الجنة وفي عرصات يوم القيامة[4] كما تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وقد دلّ القرآن والسنّة المتواترة وإجماع الصحابة وأئمة الإسلام، وأهل الحديث عصابة الإسلام ونزل الإيمان، وخاصة رسول الله ﷺ على أن الله سبحانه وتعالى يُرى يوم القيامة بالأبصار عياناً كما يُرى

---

(١) الصحاح، ٢/٧٨٦، معجم قياس اللغة، ٥/٦٢، النهاية في غريب الحديث، ٤/٢٣.

(٢) شفاء العليل، ط١٣٢٣هـ، ص٢٩.

(٣) الفتاوى، ١٢/٣٧، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص١٧٩.

(٤) رؤية الله تبارك وتعالى، لابن النحاس، ص٢٥ ـ ٥٠، الشريعة، الآجري، ص٢٥٠ ـ ٢٧٠، المسائل والرسائل، ١/١٨٧ ـ ٣٧٠، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، عبد الله بن يوسف الجديع، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٧٧ ـ ٩٣.

القمر ليلة البدر وكما تُرى الشمس في الظهيرة»[1].

٩ ـ ومن الأصول عند أهل السنّة والجماعة التي اتفقوا عليها أن الدين والإيمان قول وعمل وتصديق قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وإن كان السلف قد عرفوا الإيمان بتعريفات عديدة ولكنها جميعاً تؤدي إلى معنى واحد[2].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنّة في تفسير الإيمان، فتارة يقولون: هو قول وعمل، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية، وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية واتباع السنّة، وتارة يقولون قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح، فإذا قالوا قول وعمل، فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعاً. . . والمقصود هنا من قال من السلف الإيمان قول وعمل، أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خالف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال قول وعمل ونية، قال القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنّة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنّة»[3].

١٠ ـ ومن الأصول التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفّرون أحداً من أهل القبلة بكل ذنب. يقول الإمام الصابوني يرحمه الله: «ويعتقد أهل السنّة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها، وإن

---

(١) حادي الأرواح، ص٢٤٥، مختصر الصواعق، ص٣١٩.

(٢) ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله على أن الإيمان هو الإقرار والتصديق فقال: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والإقرار وحده لا يكون إيماناً»، «والإيمان لا يزيد ولا ينقص» وقوله رحمه الله فيه نظر حيث أنه اجتهد وهو مأجور على اجتهاده، ولكن الراجح عند السلف ضعف استدلالهم وتهافت تأويلاتهم، والقول الحق في هذه المسألة هو ما دل عليه الكتاب والسنة وما عليه سلف الأئمة من أن الإيمان قول وعمل وتصديق وأنه يزيد وينقص. انظر الفقه الأكبر لأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ ص٣٠٤، شرح الوصية، ملا حسين بن الإسكندر، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ص٢، ٣، شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٨١.

(٣) الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٦٢، الفتاوى، ٣/ ١٥١، ٤/ ٥٠٥، ٥٠٦، ١٢/ ٤٧١، الشريعة، ١١٩.

خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله عز وجل إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً غير مبتلى بالنار ولا يعاقب على ما ارتكبه من الذنوب.. وإن شاء عاقبه وعذبه مرة بعذاب النار، وإن عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار»[1].

وهكذا نجد أن أهل السنّة والجماعة متفقون في كل الأصول ولا يختلفون فيها، فقولهم في صفات الله تعالى وأسمائه وأفعاله واحد، وقولهم في الاستواء والعلو لا يختلف، وفي محبة الصحابة رضوان الله عنهم، وقولهم في التصديق بكرامات الأولياء واحد، وهكذا في جميع الأصول التي ذكرها السلف؛ كالإمام أحمد يرحمه الله كالتمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين، والسنّة عندهم تفسير القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس عندهم في السنّة قياس ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هي الاتباع وترك الهوى، ولا يتركوا أي خصلة من خصال السنّة، ويؤمنون بالقضاء والقدر خيره وشره مع التصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها، لا يقال لِمَ؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها، وإن من لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفى ذلك وأحكم له فعليه الإيمان به والتسليم له مثل أحاديث القدر، والرؤية، وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات، ولا يخاصم أحداً ولا يناظره ولا يتعلم الجدل، فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه منهي عنه، ولا يكون صاحبه إن أصاب بكلامه السنّة من أهل السنّة حتى يدع الجدل ويُسلِّم، مع الإيمان بالآثار، والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، فإن كلام الله منه وليس فيه شيء مخلوق، والإيمان بالميزان، يوزن العبد وتوزن أعمال العباد، والإيمان والتصديق به والإعراض عن من رد ذلك وترك مجادلته، وأن الله تبارك وتعالى يُكلم العباد يوم القيامة ليس بينهم وبينه ترجمان[2].

---

(١) عقيدة السلف، ص٨٦، المسائل والرسائل، ٢/ ٣٥٢، شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ٢/ ٥٢٤.

(٢) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان». أخرجه البخاري في التوحيد، باب كلام الرب عز وجل، ١٣/ ٤٠٤ ـ ٤٠٧، ومسلم كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة، ٧/ ١٠١.

والإيمان بالحوض وعذاب القبر، وأن هذه الأمة تفتن في قبورها، وتسأل عن الإيمان والإسلام والرب والنبي، والإيمان بشفاعة النبي ﷺ وبقوم يخرجون من النار بعدما أحرقوا وصاروا فحماً، والإيمان بالمسيح الدجال ونزوله، وأن عيسى بن مريم ينزل فيقتله، مع الإيمان بأن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص وأن من ترك الصلاة فقد كفر، وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر ثم عثمان، ثم بعد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشورى الخمسة، ثم أهل بدر من المهاجرين ثم أهل بدر من الأنصار، والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر، والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة، وقسمة الفيء[1] وإقامة الحدود إلى الأئمة ماض ليس لأحد أن يطعن عليهم ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم مباشرة ونافذة، وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولي، ومن أعادها فهو مبتدع تارك للآثار مخالف للسنّة، ومن يخرج على إمام المسلمين فقد شق عصا المسلمين وإن مات مات ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع، وقتال اللصوص والخوارج جائز إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله فله أن يقاتل عن نفسه وماله، ولا يشهد على أهل القبلة بجنة ولا نار[2]، وعند التحقيق نجد أن أهل السنّة أقوالهم ومعتقداتهم في جميع الأصول واحدة لا يختلفون ولا يفترقون. وأما ما حصل من اختلاف بينهم إنما يكون في الاجتهاديات من أمور الأحكام أو فرعيات المسائل الملحقة بالعقيدة مما لم يقطع به بنص قاطع، وذلك كمسألة اللفظ بالقرآن ومسألة رؤية النبي ﷺ لربه في المعراج[3].

---

(١) الفيء: الرجوع إلى حال محمودة، والمقصود بها هنا الغنيمة التي لا يلحق فيها مشقة ولا قتال. انظر المفردات، ص٣٨٨، ٣٨٩.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/١٥٦ ـ ١٦٥.

(٣) مسألة رؤية النبي ﷺ لربه عز وجل في الدنيا من المسائل الخلافية بين أهل السنة والجماعة فطائفة أثبتت الرؤية البصرية، وطائفة نفت البصرية وأثبتت القلبية، وطائفة توقفت، وبالعودة إلى الأدلة يتضح أن أدلة الإثبات جاءت عن صحابيين فقط، وأدلة الرؤية القلبية جاءت من أربعة من الصحابة، وقطعت عائشة رضي الله عنها الخلاف بإثباتها السؤال للرسول عليه الصلاة والسلام والرد عليها بعدم الرؤية. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٣/٥١٢.

وهذه الأمور ونحوها ليست من أصول الاعتقاد، والخلاف[1] فيها دائر مع النصوص ولم يقل فيها السلف برأيهم. يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة ومما يوجب الوحشة، لأنهم مجمعون على أصل واحد وهو القرآن كلام الله غير مخلوق في كل موضع وبكل جهة وعلى كل حال وإنما اختلفوا في فرع ليفهموه لغموضه ولطف معناه، فتعلق كل فريق منهم بشعبة منه.. فإذا فكر أحدهم في القراءة وجدها قد تكون قرآناً، لأن السامع يسمع القراءة وسامع القراءة سامع القرآن. وقال الله عز وجل: ﴿فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].. فيعتقد من هذه الجهات أن القراءة هي القرآن غير مخلوق، ويفكر آخر في القراءة فيجدها عملاً، لأن الثواب يقع على عمل لا على أن قرآناً في الأرض... فيعتقد من هذه الجهة أن القراءة عمل وأنها القرآن، وأن من قال: القراءة غير مخلوقة فقد قال: إن أعمال العباد غير مخلوقة»[2].

ولهذا فإن ما حصل بينهم من وجهات يغاير بعضها البعض فهو ما لا يكون فيه أحد الأقوال مناقضاً ولا مخالفاً للأقوال الأخرى، بل كل الأقوال لها مستند صحيح وذلك مثل وجوه القراءات والأذكار، فمن قرأ في الفاتحة ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ وهو يعلم صحة قراءة من قرأ ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ فلا يكون هذا مناقضاً، لهذا فالكل يعلم أن القرآن نزل على سبعة أحرف كلها شاف كما ثبت في الحديث المتفق عليه، وبهذا يتضح أن السلف قد اتفقوا في جميع أصولهم ولم يختلفوا فيها.

وأما السبب في اتفاقهم وعدم اختلافهم لصحة منهجهم، ووحدة مصدرهم الخالي من الشك والظنون والأوهام.



---

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق ص٩١.

(٢) الاختلاف في اللفظ، تحقيق: عمر محمود أبي عمر، دار الراية، الرياض ط١، ١٤١٢هـ ص٥٧، ٥٨.

المبحث الثاني

بعض الأصول الكبرى التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنّة والجماعة

إن المتأمل المدقق لحال الفرق يدرك أن كل فرقة تميزت واختصت بأصل أو بأكثر من أصول الضلالة والبدعة، ولولا ذلك لما سميت فرقة. ولهذا قال الإمام أحمد يرحمه الله عنهم واصفاً حالهم: «الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين»[1]. فإن من مميزات أهل الأهواء والبدع الكلام بالمتشابه الذي له وجهان أو أكثر لخداع الجهال من الناس ولكن مع ذلك تتضح مخالفتهم وتناقضهم لكل ذي عقل لبيب، فأصل الدين عند أهل البدع كالجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة والماتريدية والمشبهة هو علم المنطق لكونه معيار العلم وقانون الإسلام، وأصل دين المسلمين، وقاعدة المعرفة، وأساس الإيمان، وأس اليقين، فلا يحصل إيمان ولا دين ولا علم، ولا يمكن معرفة الله وتصديق رسوله ﷺ إلا بسلوك هذه الطريقة، طريقة الاستدلال بحدوث العالم على حدوث الأجسام والأعراض، ويعتقدون أن من خالفها فقد خالف دين الإسلام وصار من الملحدين[2]، والصحيح أن من يطلبها ويسعى إليها يقع في الإلحاد، ولذلك وقع أهل الأهواء والبدع في مخالفة أصول العقيدة.

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، ص٨٥.

(٢) معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، تحقيق الدكتور: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٦.

بعض الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أهل السنة والجماعة:

إن أول أصل من أصول الدين الإسلامي وهو التوحيد الذي جاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب وخُلقت من أجله الجنة والنار، والملك والشيطان، اصطلح أهل الباطل على وصفه بالتعطيل، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم؛ وظن أن ذلك هو التوحيد الذي دعت إليه الرسل، فالفلاسفة الذين فسروا أو حرّفوا معنى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] إلى إنكار صفات الكمال وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا قدرة، ولا حياة ولا إرادة، ولا كلام ولا وجه، ولا يدين وليس فيه معنيان، متميزاً أحدهما عن الآخر ألبتة، وقالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركباً وكان جسماً مؤلفاً ولم يكن واحداً من كل وجه فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وكسوه ثوبه.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب ونعوت كماله بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف، فتولد من بين هذه التسمية المنكرة للمعنى الصحيح وتلك التسمية الصحيحة للمعنى الباطل جحد حقائق أسماء الرب وصفاته، بل وجحد ماهيته[1] وذاته وتكذيب رسله»[2]. ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والتوحيد عندهم نفي التشبيه والتجسيم ويقولون: إن الأول يعنون به عدم النظير، والثاني يعنون به أنه لا ينقسم، وهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنّة رسوله، وليس هو التوحيد الذي أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله، وهذا أصل عظيم تجب معرفته، فقال نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة ونحوهم: الواحد هو الذي لا صفة له ولا قدر»[3]. ولو طبقنا هذا الأصل الأصيل والركن الوتيد على الفرق لوجدنا بوناً شاسعاً بينه وبينهم.

---

(١) الماهية مشتقة من (ما هو) وهي ما به يجاب عن السؤال بـ(ما هو)، تطلق غالباً على الأمر المنفعل من الإنسان وهي أعم من الحقيقة لأن الحقيقة لا تستعمل إلا في الموجودات. يقال: للموجودات حقائق ومفهومات، والماهية تستعمل في الموجودات والمعدومات، يقال للمعدومات مفهومات لا حقائق، وتطلق الماهية والحقيقة على الصورة المعقولة وكذا على الوجود العيني. انظر التوقيف ص٦٣٢، الكليات، ص٧٥٢، ٨٦٣، ٩٦١.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ١٩٩، ٣/ ٩٣٠، ٩٣١.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، ١/ ٢٣٧.

التوحيد عند الخوارج:

إن التوحيد عند الخوارج قد دخله بعض الخلل، فالموحد عند السلف هو الذي أفرد الله بأنواع التوحيد الثلاثة: الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأما الخوارج فيجعلون مرتكب الذنب مشركاً في الدنيا وخالداً مخلداً في النار في الآخرة، فاختل عندهم هذا الأصل الأول ضمناً، مع ما وقعوا فيه من التعطيل ومشابهة المعتزلة والجهمية، من نفي الصفات عن الله عز وجل.

التوحيد عند الشيعة:

إن الشيعة قد أخذوا نصوص التوحيد وجعلوها في ولاية الأئمة حيث يعتقدون أن صفات الله سبحانه وتعالى هي صفات الأئمة، فهم يعلمون ما كان وما يكون، ويزعمون كذباً على الأئمة فيقولون: إنهم هم الذين قالوا بتلك الأقوال، فينسبون إلى الإمام جعفر الصادق قوله: «ورب الكعبة ورب البنية لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة»[(١)]. فعلى حسب معتقداتهم الفاسدة يجعلون الأئمة بيدهم النفع والضرر والإحياء والإماتة[(٢)]، فلذلك يتوجه الشيعة[(٣)] بالذبح والسجود والدعاء وبأنواع العبادات لهم، فصرفوا حق الله لغيره.

التوحيد عند القدرية:

إن التوحيد عند القدرية (المعتزلة) هو نفي صفات الله سبحانه وتعالى ونفي حقائق أسمائه، وهذا ما قرره القاضي عبد الجبار بالتوحيد: «هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به»[(٤)]. وهذا التوحيد نفسه هو توحيد الجهمية، وهو مشتق من

---

(١) الكافي، للكليني، ١/ ٢٦٠. ٢٦١.

(٢) هذا نفسه ما تعتقده الصوفية الذين يقدسون الأئمة والأولياء.

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٧٧م، ٢/ ٢٩٧، الحكومة الإسلامية، روح الله الخميني، ص٥٢، الفكر الصوفي، عبد الرحمٰن عبد الخالق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط٢، ١٤٠٤هـ، ص٣٨، ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨.

توحيد الفلاسفة، وهو نفي صفات الرب، فقطب رحى هذا التوحيد جحد حقائق أسماء الله وصفاته[1]، وبالإضافة إلى جحدهم الصفات فأنهم قد وقعوا في خلل آخر، ألا وهو أنهم ساووا بين من عبد الله تعالى بيد أنه أقدم على فعل كبيرة من كبائر الذنوب بمن لم يؤمن بربه ولا معبوده أصلاً، وهذا نفسه ما فعلته الخوارج.

التوحيد عند المرجئة:

إن المرجئة قد وقعت في الخلل أيضاً في هذا الأصل المهم، فإن الكرامية منهم قد وقعت في خلل لم يقع فيه غيرهم، حيث زعموا أن الإيمان هو القول باللسان دون المعرفة بالقلب، فمن نطق بلسانه ولم يعترف بقلبه فهو مؤمن، ومع ذلك يقولون بخلوده في النار، فكيف يكون موحداً لله وهو لم يصدق ولم يعمل وهل التوحيد إلا بالتصديق والعمل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكذلك الكرامية باينوا سائر الطوائف في قولهم: إن الإيمان هو القول باللسان، فمن أقر بلسانه كان مؤمناً، وإن جحد بقلبه، قالوا: وهو مؤمن مُخلد في النار، فإن هذا لم يقله غيرهم»[2]. وهذا عين التناقض، فكيف يكون عندهم مؤمناً ثم يُخلد في النار؟

وأما التوحيد عند الأشاعرة من المرجئة فهو توحيد الربوبية، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فيقولون: إن الله عز وجل لم يقل ألست بإلهكم؟ واكتفى منهم بتوحيد الربوبية، فهم يزعمون أن أول واجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعاً، القصد إلى النظر الصحيح[3]، فزعموا أن التوحيد هو المعرفة مع النظر والقصد إلى النظر.

واعتمدوا بذلك على مقدمتين باطلتين هما: إن العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فأنكروا بذلك الصفات الفعلية الاختيارية فوقعوا في التناقض، لأن الصفات الفعلية إذا كانت تستلزم التشبيه على حد زعمهم فكذلك الصفات الذاتية، فوقعوا في خلل كبير حيث جعلوا توحيد الألوهية هو توحيد

---

(١) الصواعق المرسلة، ١/١٩٩، ٣/٩٣٠، ٩٣١.

(٢) منهاج السنة، طبعة جامعة الإمام، ٣/٤٦٢.

(٣) الإرشاد للجويني، ص٢٥، ٤٠، لمع الأدلة، ص٧٦، تحفة المريد، إبراهيم محمد الباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٨٨.

الربوبية[1] وشتان بين الاثنين! مع نفيهم لصفات الله عز وجل وإثباتهم لبعضها وهذا عين التناقض عندهم.

وأما التوحيد عند الماتريدية فيعني أنه تعالى واحد في ذاته لا قسم له ولا جزء له، واحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[2]، فيعتقدون أن معنى الواحد هو ما ليس بجسم، إذ أن الجسم أقله أن يكون مركباً من جوهريين وذلك ينافي الوحدة. يقول الماتريدي: «والله واحد لا شبيه له دائم قائم لا ضد له ولا ندّ وهذا تأويل قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]... وواحد بالتوحد عن الأشباه والأضداد، ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويلا الأشياء، وإذ ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووصف به وفي ذلك ظهور تعنت المشبهة، وذلك سبب إلحاد من ألحد»[3]. فيؤدي قولهم في النهاية إلى تعطيل الله عز وجل، فقطب رحى التوحيد عندهم جحد حقائق أسماء الله وصفاته.

التوحيد عند الجهمية:

إن التوحيد وحقيقته عند الجهمية أنه لا إله ولا معبود ولا خالق ولا رازق ولا محيي ولا مميت، حيث يعطلون الله عز وجل من أسمائه وصفاته، وبذلك يبطلون النبوات والرسالات[4] لأن الإنسان عندهم لا كسب له ولا اختيار وإنما هو ريشة في مهب الرياح، فهم ينكرون أفعال العباد أن تكون فعلاً لهم وأنْ تكونْ واقعة بكسبهم وإرادتهم بل هي نفس فعل الله، فهو الفاعل لها دونهم ونسبتها إليهم مجازاً. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والتوحيد عند متأخريهم تعطيله عن صفات كماله ونعوت جلاله وأنه لا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة تقوم به... وليس فوق العرش إله يُعبد ولا رب يُصلّ له ويُسجد، ما فوقه إلا العدمُ

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، جمع وتخريج الدكتور: سليمان بن عبد الله أبا الخيل والدكتور، خالد بن علي المشيقح، دار ابن الجوزي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١/ ٢٠-٢٤.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص١١٩ - ١٢١.

(٣) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٣.

(٤) الرد على الجهمية، لابن منده، ص٩.

المحض والنفي الصرف، فهذا توحيدهم»[1].

وأما توحيد القائلين بوحدة الوجود فيقولون إن التوحيد هو شيء واحد حيث إن الوجود في زعمهم واحد ليس عندهم قديم وحادث وخالق ومخلوق، واجب وممكن، بل الوجود عندهم واحد بالعين، وإرادة الله ومشيئته ومحبته شيء واحد، فمحبته هي نفس مشيئته وكل ما في الكون فقد أراده الله وشاءه وكل ما شاءه فقد أحبه، فالموحد والمشرك، والبر والفاجر، والعدل والظلم، والسجود للرحمن والسجود للشيطان، والثناء على الخالق ومسبته جميع هذه الأمور لا فرق بينها بل الجميع شيء واحد[2]، ويعتقدون أن الإنسان متى عرف الصورة الدينية فقد عرف حكم الكتاب، ورفع عنه الحساب، وسقط عنه التكليف وسائر الأسباب[3]. يقول الغزالي: «موحد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد فلا يرى الكل من حيث إنه كثير بل من حيث إنه واحد»[4].

فالتوحيد الذي هو أهم الأصول خالفوا فيه أهل السنّة والجماعة، واستسلموا لأهوائهم وشهواتهم فخالفوا توحيد السلف الذي هو كلمة لا إله إلا الله وهي الكلمة التي فطر الناس عليها وبعث بها الرسل إلى أقوامهم لتحقيق معناه والعمل بمقتضاها، فعبادة الله سبحانه وإقراره بالطاعة وحده دون سواه هي حقيقة دين الإسلام، كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهي أن يستسلم العبد لله رب العالمين، لا يستسلم لغيره، فمن استسلم لغيره كان مشركاً ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] ومن لم يستسلم لله بل استكبر عن عبادته كان ممن قال الله فيهم: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر]»[5]. والفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة لم يستسلموا لله رب العالمين، بل لما أملته عليهم عقولهم الفاسدة وأهواؤهم الباطلة فضلوا في هذا الأصل الذي تقوم عليه الدنيا والآخرة، ومن أجله خلق الله الإنس

---

(١) شفاء العليل، ط١ مكتبة السوادي، جدة، ١/ ١٩.
(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٣١، ٩٣٢.
(٣) الهفت الشريف، المفضل بن عمر الجعفي، تحقيق: غالب الإسماعيلي، دار الأندلس ١٩٦٤م، ص٤٢.
(٤) الأحياء، دار المعرفة، بيروت، ٤/ ٢٤٥، ٢٤٦.
(٥) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١١هـ ص٦٧.

والجن، وله أنزلت الكتب وأرسلت الرسل وخلقت الجنة والنار، فمن باب أولى وأحرى أن يضلوا في الأصول الأخرى، لأن الأساس هو التوحيد؛ فإذا ذهب ذهب ما يتبعه ويتصل به من أركان الإيمان الستة وغيرها فالأصل الأول من أركان الإيمان قد حصل فيه الخلل عند الفرق المخالفة للسلف، كما حصل الخلل في مسألة التوحيد.

المخالفون لأهل السنة في الركن الأول من أركان الإيمان:

اختلف الناس في مسمى الإيمان على أقوال:

١ - إنه مجرد معرفة القلب وهو قول الجهمية[١].

٢ - إنه قول اللسان وهو قول الكرامية[١].

٣ - إنه التصديق وهو قول الأشاعرة والماتريدية.

٤ - إنه التصديق والإقرار وهو قول أبي حنيفة يرحمه الله ومن تبعه من مرجئة الفقهاء.

٥ - إنه العمل والنطق والاعتقاد وهو قول الخوارج[١] والمعتزلة، فالإيمان عندهم يشمل جميع الواجبات من الأقوال والأفعال والاعتقادات، فجعلوه شيئاً واحداً إذا ذهب بعضهم ذهب كله[٢].

الإيمان عند الخوارج:

إن الإيمان عند الخوارج فعل الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، وهذا الأمر متفق عليه بين أهل السنة والخوارج والمعتزلة إلا أن الخوارج يرون أن الإيمان مركب من هذه الأمور الثلاثة، إذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه بالكلية، فعلى مذهبهم لا يمكن ذهاب بعضه وبقاء بعضه، فإذا ذهب بعضه ذهب كله فهم ينكرون الزيادة والنقصان في الإيمان، فيجعلون المؤمن

---

(١) مقالات الإسلاميين ٢١٣/١، ٢١٤، التبصير في الدين ص١٠٧ - ١٠٩، الملل والنحل، ١٠٨/١ - ١١٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٧ - ٩٤، مشارق أنوار العقول، عبد الله بن حميد السالمي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٧/٢.

(٢) المسائل والرسائل للإمام أحمد، ٨٠/١، المقالات، ٢٠٣/١.

العاصي كالكافر الذي لا حرمة له وهذا من أكبر الأمور التي أدت إلى الخلل عندهم في مسألة الإيمان[1].

الإيمان عند الشيعة:

إن الإيمان بالله عز وجل وتوحيده بالعبادة هو أصل قبول الأعمال والنجاة في الدنيا والآخرة، ولكن الشيعة جعلوا ذلك للأئمة، فالمغفرة والرحمة والرضوان والجنان، لمن اعتقد بالأئمة والإمامة، وإن جاء بقراب الأرض خطايا وآثاماً، فقالوا: «إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه[2] كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته ومحبته دخل الجنة»[3]. فانظر إلى تناقضهم حيث جعلوا التوحيد يتحقق بتنصيب علي الولاية على أن تكون بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، فيلزمهم من قولهم أنهم يشهدون ويقرون على أنفسهم بالجهل حيث إنهم لم يعرفوا علياً على الحقيقة فكانوا جاهلين به فيلزمهم وصف أنفسهم بالجهل. وأما قولهم: «ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً» ولقد تولى الخلافة قبل علي: أبو بكر وعمر رضي الله عنهم وبذلك يحكمون على تكفير أنفسهم أيضاً وعدم دخولهم الجنة حيث إنهم لم يأتوا بولايته!!

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله ناقلاً عن ابن المطهر[4] قوله: «أما بعد فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص٢٠٤، أصول الدين للبغدادي. ص٢٤٩.

(٢) الإيمان عند الشيعة هو معرفة الإمام والأئمة.

(٣) أصول الكافي، ١/ ٤٣٧.

(٤) ابن المطهر: هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي ولد عام٦٤٨هـ، أحد صناديد التشيع، كان شيخه الطوسي المناصر للكفر والكافرين، المعين للملاحدة، فنشأ ابن المطهر على ما شحنوا به قلبه من الغل للصحابة والتابعين لهم بإحسان، فكان ينظر إليهم بعين السخط إلى كل ما صدر عنهم من حسنات، وكتابه منهاج الكرامة أكبر دليل على ما يحمله من حقد وغل على الصحابة رضي الله عنهم، فهتك ستره شيخ الإسلام بكتابه منهاج السنة، مات ابن المطهر سنة ٧٢٦هـ. انظر البداية والنهاية، ١٤/ ١٢٥، لسان الميزان، ٢/ ٣١٧، ٣١٨، الأعلام، ٢/ ٢٤٤.

الدين وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنان، والتخلص من غضب الرحمن»[1].

الإيمان عند القدرية (المعتزلة):

إن المعتزلة ذهبت في تعريف الإيمان إلى ما ذهب إليه الخوارج، فهم يرون أن الإيمان مركب من التصديق والقول والعمل، فإذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فلذا فهم يطلقون على مرتكب الكبيرة القول بأنه في منزلة بين المنزلتين وفي الآخرة خالد مخلد في النار[2]، فحصل عندهم الخلل في تعريف الإيمان، وفي الأسماء والأحكام فجعلوا المؤمن كالكافر، والكافر كالمسلم وشتان بين الاثنين.

الإيمان عند المرجئة:

إن المشهور عن الإمام أبي حنيفة يرحمه الله أنه ذهب إلى أن الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، وأنكر أن يكون العمل ركناً في الإيمان ومن أجل هذا نُسب إلى الإرجاء، حيث إن الإمام أحمد يرحمه الله يطلق هذه الصفة على كل من أخرج العمل عن الإيمان وعلى من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص[3]، ولكن قول الإمام أبي حنيفة ليس من جنس قول غلاة المرجئة الذين يقولون: «لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة». يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم»[4]. فوضح شيخ الإسلام يرحمه الله أن السبب في قول الإمام أبي

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٣، ٧٤.
(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٧، الفتاوى، ٧/ ٢٢٣.
(٣) المسائل والرسائل، ١/ ٧٧. (٤) الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٨٣.

حنيفة الاعتماد على حجج شرعية مع اشتباه الأمر عليه بخلاف قول غلاة المرجئة الذين اعتمدوا على عقولهم وأهوائهم، ومع ذلك لم يقره أئمة السلف يرحمهم الله على قوله، ولكن هذا لا يقلّل من شأن هذا الإمام الجليل، ففضائله معروفة للقاصي والداني، إلا أن شأنه شأن بقية العلماء عرضة في جميع أقوالهم للصواب والخطأ، ومن هنا يتضح خطأ قول من قال: «إن الاختلاف بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنّة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد»[1]. بل الصحيح أن الخلاف الذي بين أبي حنيفة وباقي الأئمة خلاف معنوي.

يقول الشيخ عبد العزيز[2] بن باز رحمه الله: «وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنّة فيه لفظياً بل هو لفظي معنوي ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنّة وكلام المرجئة والله المستعان»[3]. ويعقب رحمه الله على قول أبي حنيفة: «بأن الإيمان واحد وأهله في أصله سواء». فيقول: «هذا فيه نظر بل هو

(١) شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص٢٣٣.

(٢) الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن باز، ولد في الرياض، ١٣٣٠هـ، أخذ العلم على مشايخ آل الشيخ وغيرهم من علماء نجد، وحفظ القرآن ودرس السنة صغيراً، تبحر في كثير من العلوم أهلته لتولي القضاء فتولاه في الخرج لمدة ١٤ عاماً، ثم انتقل للرياض ليدرس في معاهدها وكلياتها منذ افتتاحها حتى عام ١٣٨٠هـ، ثم انتقل إلى المدينة ليعمل نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية، وبقي فيها حتى عام ١٣٩٥هـ، ثم انتقل إلى الرياض بعد أن أدى دوراً فعالاً في تأسيس ونشأة واستقرار نظام الجامعة الإسلامية حيث شغل منصب رئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد وحتى وفاته والشيخ ابن باز من أشهر علماء العصر، وهو مرجع المستفتين من مختلف أرجاء العالم، معروف بجرأته في الحق ومحاربة البدعة أينما وجدت، ومن مؤلفاته الفوائد الجلية في المباحث الفرضية، نقد القومية على ضوء الإسلام والواقع، الجواب المفيد في حكم التصديق وغير ذلك من الكتب والرسائل، توفي سنة ١٤٢٠هـ. انظر علماء ومفكرون عرفتهم، محمد المجذوب، دار الاعتصام، ط١، ١/٧٧ ـ ١٠٦، الشنقيطي ومنهجه في التفسير، ص٩٨، ٩٩.

(٣) العقيدة الطحاوية، تعليق سماحة: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مكتبة الصديق، ص٢٢، ٢٣.

باطل فليس أهل الإيمان فيه سواء بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده وهو قول أهل السنة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم والله المستعان»[١].

وأما قول الكرامية من المرجئة: فالإيمان عندهم عبارة عن أمر واحد لا تعدد فيه وهو الإقرار باللسان دون تصديق القلب وعمل الجوارح، والمنافق عندهم مؤمن في الدنيا وفي الآخرة من الخالدين في النار، ولذا فقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله: «خطأ من قال عنهم بأنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة[٢] وهو غلط منهم»[٣]. ومن هنا يظهر التناقض البيّن عندهم فكيف يكون المنافق مؤمناً كامل الإيمان ثم يخلد في النار، ومذهب الكرامية في الإيمان معلوم فساده من دين الإسلام، ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية ولا بعدها. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «إن من جحد المعرفة والتصديق فقد قال قولاً عظيماً، فإن فساد هذا القول معلوم من دين الإسلام!! ولهذا لم يذهب إليه أحد قبل الكرامية»[٤].

وأما الإيمان عند الأشاعرة والماتريدية فهو التصديق، وأن الأعمال من شرائع الإيمان لا من نفس الإيمان، فأدى قولهم إلى التهاون بالأعمال والأقوال، بل إلى إهمال النطق بالشهادتين، وبذلك حصل الخلل عندهم في الإيمان، حيث أن مرجئة الفقهاء[٥] الذين أدخلوا الإقرار مع التصديق لم يقبل قولهم، فمن باب أولى ألا يؤخذ بقول الأشاعرة والماتريدية الذين أخرجوا الإقرار والعمل معاً[٦] فلو كان العبد مصدقاً لانقادت الجوارح للأعمال التي أمر الله عز وجل بها ورسوله عليه الصلاة والسلام فقولهم مردود كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما قول

---

(١) العقيدة الطحاوية، تعليق سماحة: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، مكتبة الصديق، ص٢٢، ٢٣.

(٢) قال بهذا القول ابن حزم. انظر الفصل في الملل، ٣/ ١٨٨.

(٣) الفتاوى، ٧/ ١٤١.

(٤) المسائل والرسائل، ١/ ٧٠.

(٥) الفتاوى، ٧/ ١٤٣، الإيمان، المكتب الإسلامي، ص١٨٣.

(٦) التمهيد للباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص٣٨٨، ٣٩٨.

القائل: إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرعت منه البدع في الإيمان، فإنهم ظنوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء. . . وقالت المرجئة على اختلاف فرقهم: لا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء، فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه البر والفاجر، ونصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه»[1].

الإيمان عند الجهمية:

إن الإيمان عند الجهمية عبارة عن شيء واحد وهو المعرفة وأنه لا يزيد ولا ينقص، والناس فيه سواء ويرون أن من عرف ربه بقلبه ثم جحد بلسانه لم يكن كافراً بجحده هذا، لأن المعرفة لا تزول وتذهب بالجحد، فعلى مذهبهم الفاسد أن العبد إذا عرف ربه وعرف أنه هو الخالق لهذا الكون فهو في غاية من الإيمان، وهذا مبني على قاعدتهم المعروفة: «الإيمان هو المعرفة بالله والكفر هو الجهل به»[2]. وقولهم من أفسد المذاهب وأقبحها وأشدها خطراً على عقيدة المسلم، إذ تساوي بين اليهودي والنصراني والمسلم، حيث إن الجميع يعرفون الله سبحانه وتعالى ويقرون بأنه الخالق بل على قولهم يصبح فرعون مؤمناً، فيلزمهم بقولهم هذا شهادة أنفسهم بالكفر حيث إنهم لم يعرفوا الله سبحانه وتعالى فوصفوه بالعدم، فمذهبهم في غاية الجهالة والحمق. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقول جهم في الإيمان خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان»[3]. فمن خلال هذا العرض يتضح افتراق هذه الفرق عن السلف في أصل التوحيد وأصل الإيمان بالله عز وجل وهما من أهم الأصول فما بالك بالأصول الأخرى؟

الإيمان بالملائكة:

إن أهل الأهواء والبدع قد خالفوا أهل السنّة والجماعة في هذا الركن المهم من أركان الإيمان، فوافقوا بذلك الأمم السابقة الذين وقفوا موقف التناقض من

---

(١) الفتاوى، ٧/ ٢٢٣.
(٢) المقالات، ١/ ٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، المسائل والرسائل، ١/ ٧٤.
(٣) الفتاوى، ٧/ ١٤١.

الغلو والمجافاة، فالغالي منهم عبدهم من دون الله والجافي وصفهم بما لا يليق. فمن النوع الأول: ما أخبر الله عز وجل به في كتابه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ]. والثاني: زعم المشركين أن الملائكة إناث[1] كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وكذلك كان موقف اليهود التقليل من شأن الملائكة والعداء لجبريل عليه السلام. قال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [البقرة] مع زعمهم بأن الملائكة يتمثلون بصورة الشياطين[2] ويغوون البشر، فالغلو والمجافاة حصل من أهل البدع من الفلاسفة وغيرهم الذين قالوا إنها قوى معنوية لا أجسام، فيجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة والشياطين قوى النفس الخبيثة، وسجود الملائكة طاعة القوى الصالحة للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل ونحو ذلك من المقالات[3] التي يتفوه بها أصحاب رسائل إخوان الصفا[4] وفرق الباطنية، وبذلك يبطل قول من قال إنها الكواكب، أو أنها الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها، وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمعية[3] شيء منها، كقول الدهريين والملحدين

---

(١) إن إطلاق لفظ الملائكة على الإناث ما زال موجوداً حيث إن كثيراً من الناس يسمون الممرضات في المستشفيات بملائكة الرحمة.

(٢) التوراة، الدكتور، مصطفى محمود، دار المعارف، ط٥، ص٦٠، ٦١، شطحات مصطفى محمود، الدكتور، عبد المتعال الجبري، دار الاعتصام، القاهرة، ص١٣١ ـ ١٣٤.

(٣) الفتاوى، ٤/ ٣٤٦.

(٤) إخوان الصفا: جماعة من الشيعة الباطنية عامة، من الإسماعيلية خاصة، وجدت في القرن الرابع الهجري، نشأت في البصرة ولزمت التكتم والسرية حتى سنة ٣٣٤هـ، ثم ألفوا كتاباً في أنواع شتى، ورتبوه على مقالات بلغ عددها ٥٢ رسالة على أقسام أربعة، «رياضية، تعليمية، جسمانية، طبيعية، نفسانية، عقلية، ناموسية، إلهية»، واستمدوا معلوماتهم من كلام الفلاسفة وأضافوا إليه النصوص الشرعية وخلطوها بالعلوم الطبيعية والتنجيم والفلسفة، وصاغوا ذلك بأسلوب لطيف فانخدع الناس بهم. انظر الفكر العربي، عمر فروخ، دار العلم للملايين، ص٣٧٧ ـ ٤٠٠، الإسماعيلية تاريخ وعقائد، إحسان إلهي ظهير، الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا، محمد فريد حجاب، القاهرة، ١٩٨٤، إخوان الصفا، عمر الدسوقي، القاهرة، ١٩٧٣م.

من الماديين الذين ينكرون الخالق وكل الأمور الغيبية[1]، أو كقول المؤولين الذين يؤولون الملائكة بأمور غير صحيحة كقول الغزالي بأن المراد من نفوس الملائكة اللوح المحفوظ[2]، وهذا ما أكده شيخ الإسلام يرحمه الله بأن الغزالي يطلق في الإحياء وغيره من الكتب كالمضنون بها على غير أهلها ألفاظ الملك والملكوت والجبروت ومقصوده الجسم والعقل الذي أثبتته الفلاسفة، ويذكر اللوح المحفوظ، ومراده النفس الفلكية. وهو إنما أخذها من الفلاسفة كابن سينا وغيره ممن سمعوا كلام الأنبياء وأرادوا الجمع بينه وبين أقوالهم، فصاروا يأخذون ألفاظ الأنبياء فيضعونها على معانيهم ويسمون تلك المعاني بتلك الألفاظ المنقولة عن الأنبياء[3].

أما العقلانيون الآن فيزعمون أن الملائكة قوى طبيعية، أو ناموس طبيعي توجد في المخلوقات أوجدها الله فيها منذ الأزل، أو الفكر الموجود في الإنسان والحيوان والنبات، وينكرون مجيء الملك إلى الأنبياء، أو وجودهم في الأرض أو في السماء مع إنكارهم للوظائف التي يقومون بها، وقولهم هو نفسه قول الفلاسفة القدماء، كما يقول ابن القيم يرحمه الله ذاكراً رأي الفلاسفة القدامى: «وأما الإيمان بالملائكة فهم لا يعرفون الملائكة، ولا يؤمنون بهم، وإنما الملائكة عندهم ما يتصوره النبي بزعمهم في نفسه أشكالاً نورانية هي العقول عندهم، وهي مجردات ليست داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق السموات ولا تحتها، ولا هي أشخاص تتحرك، ولا تصعد ولا تنزل، ولا تدبر شيئاً ولا تتكلم، ولا تكتب أعمال العباد ولا لها إحساس ولا حركة ألبتة، ولا تنتقل من مكان إلى مكان، ولا تصف عند ربها، ولا تصلي ولا لها تصرف في أمر العالم ألبتة، فلا تقبض نفس العبد ولا تكتب رزقه وأجله وعمله، ولا عن اليمين ولا عن الشمال قعيد، كل هذا لا حقيقة عندهم ألبتة، وربما تقرب بعضهم إلى الإسلام، فقال الملائكة هي القوى الخيرة الفاضلة التي في العبد، والشياطين هي القوى الشريرة الرديئة، هذا إذا تقربوا إلى

---

(١) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، الشيخ: عبد الرحمٰن بن سعدي، تحقيق: محمد زهري النجار، الرياض ١٤٠١هـ، ص٢٩.

(٢) مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، مكتبة الجندي، مصر، ص٣١.

(٣) النبوات، دار الفكر، بيروت، ص١٦٨، ١٦٩.

الإسلام»[1][2]. وبذلك يتضح أن الفرق التي خالفت أهل السنة والجماعة قد سلكت مسلك أهل البدع السابقين، فالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية موقفهم من هذا الركن المهم فيه خلل وافتراق عن السلف الصالح وسيتضح فيما يلي.

موقف الخوارج من الملائكة:

إن الخوارج يؤمنون بهم وبوجودهم وعملهم، إلا أنهم قد ضلوا في هذا الركن عن طريق قولهم بخلق القرآن، فعطلوا بذلك جبريل عن أعظم أفعاله ألا وهو إنزال كلام الله عز وجل، وكذلك يقولون بنفي صفة الرؤية والنزول لله عز وجل وذلك يؤدي إلى تعطيل حملة العرش عن أعمالهم يقول الله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَاۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة] فيتضح بذلك الخلل عند الخوارج في هذا الركن.

موقف الشيعة من الملائكة:

إن الشيعة تشبه اليهود في هذه الناحية حيث يقولون: إن الله تبارك وتعالى بعث جبريل إلى علي فغلط جبريل وصار إلى محمد عليه السلام، فاستحيا الرب وترك النبوة في محمد ﷺ وجعل علياً وزيره والخليفة بعده، وهذه الفرقة من الشيعة تسمى بالغرابية[3] حيث يقولون: إن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله

---

(١) إغاثة اللهفان، ط دار الحديث، القاهرة، ٢/٦١٨.

(٢) إن أكثر من حاول التقريب بين مذهب الفلاسفة بمذهب الشريعة الإسلامية ابن سينا، ولكنه لم يفلح في ذلك يقول ابن القيم يرحمه الله، «فالرجل معطل مشرك جاحد للنبوات والمعاد لا مبدأ عنه ولا معاد ولا رسول ولا كتاب». انظر إغاثة اللهفان، دار الحديث، القاهرة، ٢/ ٦٢٠.

(٣) الغرابية: هم القائلون بأن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله عنه من الغراب بالغراب وإلى هذا القول نسبوا، وهذه الفرقة تقول لأتباعها: العنوا صاحب الريش يعنون جبريل عليه السلام، ويقولون بوجوب النبوة بعد النبي ﷺ، وبكفر جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذ جحدوا إمامة علي، وكفروا علياً إذا سلم الأمر لأبي بكر رضي الله عنهم، ثم رجع إلى الإسلام لما تولى الخلافة ولهم أقوال كثيرة وأباطيل يناقض بعضها بعضاً. انظر الملل والنحل، ٤/١٨٣، التنبيه والرد، ص٣٤، التبصير في الدين ص١٢٨، البرهان، ص٧٣، ٧٤.

عنه من الغراب بالغراب، وقد افترقت هذه الفرقة إلى فرقتين، فرقة قالت: جبريل عاص بذلك ويسمونه قبحهم الله أبا الريش، وفرقة قالت: لا ملامة عليه لأنه لم يتعمد ذلك، وعلى العموم فإن شيخ الإسلام يرحمه الله قد قرر في كتابة منهاج السنة بأن الشيعة يتصفون بتلك الصفة، فقال: «واليهود تبغض جبريل ويقولون: هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: غلط جبريل بالوحي على محمد ﷺ»[١]. فدل ذلك أن هذا القول ليس فقط لطائفة منهم بل هو قول الرافضة، وبذلك خالفوا السلف في هذا الركن حيث وصفوا جبريل بالمعصية أو بعدم الدراية، وكلاهما مناف لركن الإيمان بالملائكة.

القدرية المعتزلة وموقفهم من الملائكة:

إن المعتزلة أنكروا عذاب القبر ونعيمه، فعطلوا بعض الملائكة من أعمالهم، ويقولون بخلق القرآن فعطلوا جبريل عن أفضل أعماله، وكذلك قالوا بنفي الرؤية فعطلوا أيضاً بعض أعمال الملائكة، وقالوا بتخليد مرتكب الكبيرة في النار فجعلوا الزبانية يعذبون المؤمن الذي لا يستحق العذاب كالكافر، وفي هذا مخالفة لأمر الله عز وجل فيتبع ذلك على معتقدهم الفاسد مخالفة الملائكة لأوامر الله عز وجل، وبذلك يظهر الخلل في هذا الركن عند القدرية، وهذا أيضاً ما تقوله الخوارج[٢].

موقف المرجئة من الملائكة:

إن المرجئة تقول بالإلهام والأخذ مباشرة من الملائكة، فلازم قولهم وصف الملائكة بالمعاصي والآثام والتقليل من شأنهم، والصحيح أنهم عباد مأمنون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن المعروف أن الملائكة لا يوحون بأمر من الأمور إلا بإذن الله كما قال تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] والمرجئة تزعم بالأخذ من الملائكة مباشرة، ومن الخلل في عقيدة المرجئة في ركن الإيمان بالملائكة أنهم يزعمون أنه ليس لله كلام مسموع[٣]

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١٠/١٧.

(٢) إن المعتزلة تقول بالعدل وهو أصل من أصولها، وبقولها هذا أخرجت أفعال الملائكة والإنس والجن وحركاتهم وأقوالهم وإراداتهم من قدرته ومشيئته وخلقه، وهذا من الخلل أيضاً في موقفهم من الإيمان بالملائكة. انظر شفاء العليل، ط مكتبة السوادي، ١/١٩.

(٣) الفتاوى، ١٢/١٦٥.

وأن جبريل لم يسمع من الله شيئاً مما أداه إلى رسله عليهم السلام، فيكون على حد زعمهم أن جبريل ادّعى كذباً أن ما في المصحف هو كلام الله سبحانه وتعالى، وهذا وصف لجبريل بالتنقيص وعدم الأمانة مع أنه موصوف بها كما قال تعالى: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾﴾ [التكوير] ويؤدي قولهم إلى تعطيل جبريل من أفضل أعماله ألا وهي الوحي.

موقف الجهمية من الملائكة:

إن الجبرية الجهمية تعطل الله عز وجل عن صفات الكمال ونعوت الجلال، فلا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا أمر ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل الأمر والوحي من عنده، وليس فوق العرش إله يُعبد ولا يُصلى له ويسجد، فإذا كانوا يقولون بعدم الرب سبحانه وتعالى فيلزمهم عدم وجود الملائكة، وهذا من الخلل الواضح في معتقدهم في الملائكة وإن لم يصرحوا بالنفي أو بالعدم صراحة، وهم يصرحون صراحة بعدم كلام الله سبحانه وتعالى فيلزمهم بقولهم هذا عدم إرسال الملائكة، حيث إنهم لا يقومون بالوحي إلا بعد كلام الله سبحانه وتعالى لهم.

الإيمان بالكتب:

إن أهل الأهواء والبدع قد وقعوا في مخالفة هذا الركن من أركان الإيمان، ففي السابق قد قام اليهود بالتحريف كما قال الله تعالى عنهم: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة] فخالفوا هذا الركن، وهذا ما نجده في كل الفرق المنتسبة إلى الإسلام كالشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية، فكل طائفة منهم قد ضربت بسهم وافر من التحريف والتبديل، وبذلك خالفوا هذا الركن المهم من أركان الإيمان، لأن الإيمان بالكتب يتضمن أربعة[١] أمور: الإيمان بأن نزولها من عند الله حقاً، والإيمان بما علمنا من

---

(١) رسائل في العقيدة، الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٢٣.

اسمه منها باسمه كالقرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وأما ما لم نعلم اسمه فنؤمن به إجمالاً، والتصديق بما صح من أخبارها كأخبار القرآن وأخبار ما لم يبدل أو يحرف من الكتب السابقة، والعمل بأحكام ما لم ينسخ منها، والرضا والتسليم به سواء فهمنا حكمته أم لم نفهمها، وجميع الكتب السابقة منسوخة بالقرآن العظيم. قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] أي حاكماً عليه، وعلى هذا فلا يجوز العمل بأي حكم من أحكام الكتب السابقة إلا ما صح منها وأقره القرآن[١]، وأما أهل الأهواء والبدع فقد وقعوا في مخالفة هذه الأمور والتكذيب وعدم العلم بما جاء في القرآن، مع عدم التسليم لما جاء فيه.

موقف الخوارج من الإيمان بالكتب:

من المعلوم أن القرآن قد نسخ الكتب السابقة قبله، فالذي يهمنا هو موقف الخوارج من القرآن الكريم، فهو موقف مخالف للسلف حيث يزعمون أنه مخلوق، وحتى من قال منهم بعدم خلقه فإنهم يحرفون النصوص عن معانيها كما قال ابن القيم يرحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأوّلوه وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه»[٢][٣]. وعن طريق تأويلهم الفاسد ينسبون ما هم عليه من الضلال لكلام الله سبحانه وتعالى زاعمين تطبيق قول الله عز وجل، وفي ذلك أكبر الإساءة لكلام الله ولدينه سبحانه وتعالى.

موقف الشيعة من الإيمان بالكتب:

إن الشيعة يقولون بتحريف[٤] القرآن ونقصانه، وإن الصحابة رضي الله عنهم قد غيّروا وبدّلوا فيه وبذلك أصبح القرآن عندهم لا قيمة له، ومع ذلك فهم

---

(١) رسائل في العقيدة، ص٢٣. (٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣٠.

(٣) إن الإباضية الآن تنقسم إلى قسمين: فريق يقول بعدم خلق القرآن وهم أهل المشرق، وفريق يقول بخلق القرآن وهم أهل المغرب. انظر الكشف والبيان، أبو عبد الله محمد سعيد الأسدي القلهاني، وزارة التراث القومي، عمان، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ١/ ٨٩.

(٤) أصول الكافي، ١/ ١٨٨.

متناقضون في هذا المعتقد فمع قولهم بتحريف القرآن ونقصه فهم يزعمون بخلق القرآن، ثم يقولون: إن القرآن له ظاهر وباطن، فإذا كان القرآن عندهم محرفاً فكيف يزعمون أن له ظاهراً وباطناً، فإذا كان المصدر الأول للدين الإسلامي قد أصابه الخلل عندهم فكيف يقومون بالدين وبأصوله؟

القدرية (المعتزلة) وموقفهم من الإيمان بالكتب:

إن المعتزلة يقولون إن الله تعالى لا يقوم به شيء من الصفات؛ لا حياة ولا قدرة ولا علم ولا كلام[1]، فلذا فإن كلامه مخلوق، خلقه في بعض الأجسام، وابتداؤه من ذلك الجسم لا من الله، فلا يقوم بنفسه كلام لا معنى ولا حروف، وفسروا المتكلم بأنه: من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه، ويظهر هنا عندهم التناقض الواضح البين، إذ كيف يحصل الكلام من الكلام نفسه، مع زعمهم العقل والتعقل، فأين العقل من هذه المسألة وهذا ما خصم به السلف بشر المريسي فانقطع، ولذا فإن شيخ الإسلام وضح تهافتهم في تلك المسألة فقال: «ففسروا المتكلم في اللغة بمعنى لا يعرف في لغة العرب ولا غيرهم لا حقيقة ولا مجازاً»[2].

فالمعتزلة بقولهم بخلق القرآن يلزمهم القول بخلق التوراة والإنجيل والكتب السماوية السابقة إذ كلها من كلام الله عز وجل، فظهر موقفهم المخالف للسلف في هذا الركن، بالإضافة إلى موقفهم من تأويل النصوص القرآنية بما يوافق أهواءهم وأصولهم.

موقف المرجئة من الإيمان بالكتب:

إن الكلابية[3] من المرجئة تقول: لم يزل الله تعالى متكلماً، وكلامه صفة

---

(١) خلق أفعال العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ص٧ ـ ٢٥، شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨ ـ ١٨٦.

(٢) الفتاوى، ١٢/٢٩، ٣٠.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨، ١٦٩، حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة، الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص١٧ ـ ٢٠، الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال، لابن تيمية، مقابلة وتقديم: أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٤.

قائمة به وهو الكلام النفسي، وهو قديم بقدمه تعالى، غير متعلق بمشيئته وقدرته، وليس هو بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتجزأ ولا يتبعض، ولا يتغاير ولا يتفاضل، وهو معنى واحد، يصير أمراً ونهياً عند وجود المأمور المنهي، فالأمر والنهي والخبر عندهم معاني محدثة ويقولون: الحروف المنظومة قراءة القرآن، وهي عبارة عن كلام الله وهي مخلوقة، والعبارات عن كلام الله تتغاير وتختلف، فيُعبر عنه بالعربية كالقرآن، والعبرية كالتوراة، والسريانية كالإنجيل، وكله كلام واحد لا يتغاير، وإنما تغايرت العبارة، فنفوا أن يكون القرآن المنزل كلام الله، وإنما هو عبارة عنه مخلوقة، وأنكروا أن الرب تعالى لم يزل آمراً ناهياً مُخبراً، وإنما هذه معانٍ محدثة، وقالوا: إن صفة الكلام الثابتة لله تعالى، إنما هي الكلام النفسي، وهو قائم غير متعلق بمشيئته وقدرته وهو معنى واحد، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في مسألة واحدة فهم يقولون في بداية القول إن الله يتكلم باستمرار وهو كلام نفسي لا يسمع وهو غير متعلق بالمشيئة، ثم يجعلون كلامه محدثاً فدل ذلك على أنه كان بعد أن لم يكن، وهم يتناقضون ويقولون إن كلام الله مستمر، ومن التناقض عندهم في تلك المسألة قولهم إن كلام الله نفسي لا يسمع وهو ليس بحروف ولا يكون صوتاً ولا يتجزأ وهو معنى واحد، ثم يقولون بالأمر والنهي. فكيف يكون الأمر والنهي معنى واحداً؟ وكيف يُسمع الأمر والنهي وهم يقولون إن كلام الله نفسي، ومن التناقض الظاهر قولهم إن كلام الله ليس بحروف ثم يقولون: إن الحروف المنظومة هي عبارة عن كلام الله، وبعد أن أثبتوا الأمر والنهي ناقضوا أنفسهم فأنكروا أن يكون الرب تعالى آمراً ناهياً.

وأما الأشاعرة[1] والماتريدية فقد وافقوا الكلابية في معتقدهم، إلا أنهم خالفوهم في أن كلام الله في الأزل أمر ونهي وخبر واستخبار والله تعالى لم يزل آمراً ناهياً مخبراً، وأن هذه صفات للكلام لا أنواع له، وكلام الله القائم بذاته الكلام النفسي هو الأمر بكل مأمور والنهي عن كل منهي والخبر عن كل مخبر عنه، وقولهم يجمع بين المتناقضات فكيف يكون الأمر والنهي والخبر والاستخبار نوعاً واحداً؟ وكيف يُسمع الأمر والنهي والخبر إلا بالصوت وهم يجعلون كلام الله نفسي لا ينفك عنه تعالى؟ ويزيد التناقض عندهم عندما قالوا إن الكلام ليس

---

(١) حكاية المناظرة، ص١٧ ـ ٣١.

بحروف وأصوات، فماذا يكون الأمر والنهي والخبر إذن؟ فهم في النهاية شابهوا الجهمية والمعتزلة في معتقدهم المتناقض.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لكن الأصل العقلي الذي بنى عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه»[1]. والأشاعرة والماتريدية قد وافقوا ابن كلاب تقريباً في معتقده، والكرامية[2] من المرجئة يقولون كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث، وهو حروف وأصوات قائمة بذات الله تعالى، متعلق بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعاً عليه، وإنه ليس لله كلام في الأزل، أي لم يكن متصفاً به لعدم وجود الحادث، فجمعوا بين التناقض في القول، فكيف يكون كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث؟ فالحادث هو ما كان بعد أن لم يكن فيكون مخلوقاً، فإما أن يكون غير مخلوق وغير حادث وإمّا أن يكون مخلوقاً وحادثاً، وفرقة الكرامية الآن لا وجود لها تقريباً.

موقف الجهمية من الإيمان والكتب:

إن الجهمية يقولون بقول المعتزلة؛ أي أن القرآن مخلوق. قال الإمام البخاري عنهم: «ليس هؤلاء من أهل التوحيد هؤلاء الزنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق، يقول الله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالله لا يكون مخلوقاً والرحمن لا يكون مخلوقاً، والرحيم لا يكون مخلوقاً وهذا أصل الزنادقة»[3]. فالزنادقة والمتفلسفة وبعض غلاة الصوفية يقولون كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول عليه الصلاة والسلام، وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني، أو ما يفيض من العقل الفعال أو غيره، والعقل الفعال عندهم جبريل في بعض الأحيان، ويقولون: إن كلام الله محدث في نفس النبي وبذلك يعطلون الله عن كلامه وصفاته ودينه الذي ارتضاه للخلق أجمعين فحصلت الموافقة بين هؤلاء والجهمية في كون كلام الله مخلوقاً، فالفلاسفة الغلاة يجعلون ألفاظ القرآن من إنشاء جبريل أو من إنشاء الرسول عندما فاض عليه العقل الفعال[4] في حالة قولهم

---

(١) حديث النزول، لابن تيمية، القاهرة، ص١٧٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ص١/ ٢٧٥.

(٣) خلق أفعال العباد، ص٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٨، ١٦٩، إغاثة اللهفان، ط دار=

بأن العقل الفعال غير جبريل[1]. فيتضح بذلك أن الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية قد خالفوا السلف الصالح في ركن الإيمان بالكتب.

الإيمان بالرسل:

إن موقف أهل الأهواء والبدع من ركن الإيمان بالرسل موقف متناقض، فمنهم المغالي ومنهم الجافي، فأما الغلاة الذين أنزلوهم فوق منازلهم التي أنزلهم الله إياها فعبدوهم من دون الله كاليهود الذين جعلوا عزيراً ابن الله، والنصارى جعلوا عيسى ابن الله، وحذا حذوهم الفرق الضالة كالشيعة والصوفية وبعض الأشاعرة، وقلما تجد فرقة إلا وتجد فيها هذه الصفة من عبادة الأنبياء والرسل، وخاصة الرسول عليه الصلاة والسلام وما يوجه له من الدعاء والاستعانة والاستغاثة[2] أكبر دليل على ذلك، وأما الجفاة فهم الذين ينكرون الرسالات السماوية كالملاحدة والفلاسفة والعقلانيين كما يقول ابن القيم يرحمه الله: «وأما الرسل والأنبياء، فللنبوة عندهم ثلاث خصائص من استكملها فهو نبي: أحدها: قوة الحدس، بحيث يدرك الحد الأوسط بسرعة، الثانية: قوة التخيل والتخييل، بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية تخاطبه ويسمع الخطاب منها ويخيلها إلى غيره، الثالثة: قوة التأثير بالتصرف في هيولي[3] العالم، وهذا يكون عندهم بتجرد

= الحديث، ٢/٦١٨، ٦١٩.

(١) نجد المستشرقين الآن يزعمون أن القرآن ليس من كلام الله تعالى وإنما هو ما جاءت به عبقرية محمد ﷺ، أو من الكتب قبله، أو من القوانين الرومانية. وقد نهج نهجهم تلميذهم طه حسين فيقول: إنه قد يكون ما في الإخبار من قصص استقاها النبي ﷺ من البيئة التي عاش فيها أو استقاها نتيجة لاتصاله بأهل الكتاب. انظر آراء المستشرقين حول القرآن الكريم، الدكتور: عمر رضوان، دار طيبة، الرياض، ط١ ـ ١٤١٣هـ ـ ١/٣٢٩ ـ ٤٠٤، أضواء على الاستشراق والمستشرقين، الدكتور: محمد أحمد دياب، دار المنار، القاهرة، ط/ ١٤١٠هـ، ص١٧٨، ١٧٩، في الأدب الجاهلي، الدكتور: طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ط ١٦، ص١٤٤، ١٤٥.

(٢) الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، دار المدينة المنورة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، الرسائل السلفية، للإمام الشوكاني، تعليق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، ص١٩ ـ ٤٠، رياض الجنة في الرد على أعداء السنة، الشيخ: مقبل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

(٣) الهيولي: كل جسم يعمل منه الصانع وفيه صنعة كالخشب للنجارين والحديد للحدادين=

النفس من العلائق، واتصالها بالمفارقات، من العقول والنفوس المجردة، وهذه الخصائص تحصل بالاكتساب، ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب هؤلاء»[1].

ومن الجفاة في حق الرسل والأنبياء الفلاسفة وأهل التخييل والتأويل والتجهيل الذين يزعمون أن الرسل ومنهم محمد ﷺ لم يبلغوا البلاغ المبين، ولم يفصحوا فيما جاءوا به مما يتعلق بالله تعالى وأسمائه وصفاته العلى[2]، ومن مظاهر الجفاء عند أهل الأهواء والبدع تكذيب الرسول ﷺ أو بعض ما جاء به، أو بغضه أو بغض ما جاء به والمسرة بانخفاض دين الرسول عليه الصلاة والسلام، أو الكراهية لانتصار دين الرسول عليه الصلاة والسلام وسبه وشتمه عليه الصلاة والسلام، كما هو موجود عند المرجئة والجهمية الذين يقولون: إن الإيمان هو تصديق الرسول عليه الصلاة والسلام فيما أخبر به، والسب والشتم لا ينافي التصديق، لأن الإنسان قد يهين من يعتقد وجوب إكرامه، فالساب لا يكون كافراً وهي شبهة أوهى من خيط العنكبوت لأنه لو كان مصدقاً بالرسول عليه الصلاة والسلام لصدق بأقواله وأفعاله التي تحرم إهانته عليه الصلاة والسلام، ولقد ظهر في هذا الزمان أمور هي من قواصم الظهر، بل وأشد وأعظم مما كان في تلك العصور الساحقة حيث ظهر متبجحون[3] بلغت الوقاحة بهم إلى أن يسطروا في

= ونحو ذلك، فذلك الجسم هو الهيولى، ويطلق أيضاً على الشيء المصنوع، والهيولي في اصطلاح أهل الأهواء؛ يقول الكفوي: وهو في اصطلاحهم موصوف بما وصف أهل توحيد الله بأنه موجود بلا كمية ولا كيفية ولم يقترن به شيء من سمات الحدوث، ثم حلت به الصفة واعترضت به الأعراض فحدث منه العالم. انظر الكليات، ص٨٦٥، ٩٥١، ٩٥٥، ٩٦٢.

(١) إغاثة اللهفان، ط دار الحديث، ٢/ ٦١٩.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى، لابن تيمية، تقديم: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، مصر، القاهرة ص٣٦ - ٤٠.

(٣) من هؤلاء المستهزئين سلمان رشدي الذي ألف كتاب آيات شيطانية وهو بريطاني الجنسية من أصل هندي، وقد مكنته بريطانيا من نشر كتابه ودفعت له مكافأة مالية كبيرة جداً، كما فرضت أوروبا وأمريكا حماية أمنية على الكتاب حتى ينتشر في ربوع العالم، وقد نال الكاتب من شخصية الأنبياء عليهم السلام وبالذات محمد وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام.

كتبهم وجرائدهم، ما يشيب منه الشباب ويجعل الحليم حيران؛ ومن أعظم أهل البدع حالياً الحداثيون الذين يعيشون بين أظهرنا ويتسمون بأسمائنا ويتكلمون بألسنتنا وينفثون سموم الحداثة بيننا، باعوا أنفسهم للشياطين من الشرق والغرب، فموقف الفرق عموماً من هذا الركن قد حصل فيه خلل من قريب أو بعيد.

موقف الخوارج من الإيمان بالرسل:

إن المذهب الحق الإيمان بالرسل وأنهم بلغوا الرسالة وأدوا الأمانة ونصحوا الأمة وأن الله عصمهم ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير، وأما الإيمان بالرسول عليه الصلاة والسلام تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وأن لا نعبد الله إلا بما شرع، حتى يكون المسلم مطبقاً لشهادة أن محمداً رسول الله. فالخوارج لم يطبقوا هذه الشهادة حيث ردوا السنّة التي لا توافق القرآن، وزاد الغلو عندهم فكفروا كثيراً من الصحابة، وبالتالي أدى ذلك إلى ردّ سنّة الرسول عليه الصلاة والسلام وإلى عدم تحقيق الشهادة، لأنهم كذبوا بالسنّة ولم يطيعوه فيما أمر ولم ينتهوا عما نهى عنه ولم يعبدوا الله بما شرعه عن طريق سنته القولية أو الفعلية، وهذا ما فعلوه في الرجم والسرقة حيث لم يطبقوا الحدود التي جاءت في السنّة، وبذلك وقعوا في الخلل في الإيمان بركن الرسل عليهم السلام، وقد بلغت الجرأة بهم إلى أن فرقة الفضيلية[1] منهم يقولون: من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً، أو غير ذلك فهو مسلم، وكذا إن قال بلسانه: محمد رسول الله ونوى بقلبه إنساناً غيره حياً أو ميتاً أنه مسلم لا يضره ما قاله بلسانه واعتقد بقلبه خلافه، فانظر إلى مدى الخلل عندهم في هذا الركن، ولم يقف الحال عندهم عند ذلك بل اشتطوا في ذلك، فقالت فرقة اليزيدية منهم إن

---

(١) الفضيلية أو المفضلة أو المفضلية أصحاب الفضل أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم، انفردوا بالقول بأن قالوا إن من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً أو المسيح أو غير ذلك فهو مسلم، وكذلك من قال بلسانه محمد رسول الله ﷺ وهو ينوي بقلبه غيره حياً أو ميتاً فإنه مسلم عندهم لا يضره ذلك، وإن الإيمان جميع الطاعات، والمعاصي كلها ما غفر منها وما لم يغفر كفر وشرك، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في الأقوال والمعتقدات، فقولهم ظاهر الفساد والبطلان. انظر المقالات، ١/١٩٧، البرهان، ص٢٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٤١، ٤٢.

شريعة الإسلام ينسخها نبي من العجم[١] يأتي بدين الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن، ومع ذلك يزعمون تحكيمهم لكتاب الله القائل فيه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فأين التطبيق المزعوم؟ فهم في الواقع قد خالفوا المنهج الحق في مسألة الإيمان بالرسل.

موقف الشيعة من الإيمان بالرسل:

إن المدقق في عقيدة الشيعة بالنسبة لهذا الركن يجده مملوءاً بالمخالفات فهم يجعلون الولي أفضل من النبي عليه الصلاة والسلام، بل بلغ بهم الغلو إلى أن جعلوا الأئمة كالإله؛ يعلمون الغيب وبيدهم النفع والضر، فيتصفون بالصفات التي يتصف بها الإله لأنه على حسب زعمهم أنّ روح الإله تحل فيهم[٢] كما حلت في علي[٣] رضي الله عنه، فالإمام والأئمة عندهم أفضل من الشهادتين وهي الشغل الشاغل عندهم، حيث يعتقدون أنها منصب مثبت من عند الله تعالى وأنه هو الذي يختار الإمام كما يختار الأنبياء والمرسلين، فصرفوا آيات القرآن الكريم ونصوص التوحيد لهذا المعتقد لديهم، ومن تحريفهم لآيات الله عز وجل قولهم في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٤] [الزمر: ٦٥] يعني إن أشركت في الولاية غير علي من بعدك ليحبطن عملك، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[٥] [الأنبياء] فيقولون: ما بعث الله نبياً

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٢١٠، ٢١١، البرهان، ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٠.

(٢) التنبيه والرد، ص٢٩، الفرق بين الفرق، ٢٠١ ـ ٢٠٤، الملل والنحل، ١/ ١٧٤، التبصير، ص١٢٣، ١٢٤، البرهان، ص٦٧.

(٣) تتبرأ الشيعة من مقالة تأليه الأولياء والحقيقة أن ذلك من باب التقية والكذب، فإن المعاصرين منهم يثبتون القول بتفضيل الأئمة على غيرهم. يقول الخميني: «فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات هذا الكون وأن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل» فما هو الذي فوق النبوة والملائكة إلا الألوهية والربوبية؟ فهنا يصرح الخميني بأن الولي أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا نفسه ما تقوله الصوفية. يقول أبو يزيد البسطامي: «تالله إن لوائي أعظم من لواء محمد ﷺ، لوائي من نور تحته الجان والجن والإنس كلهم من النبيين». انظر لطائف المنن والأخلاق للشعراني وما فيه من الطامات بتفضيل الأولياء على الرسل والأنبياء، الحكومة الإسلامية، ص٥٢، ٥٣.

(٤) أصول الكافي، ١/ ٤٢٧.

(٥) البرهان، ٢/ ٣٦٧.

قط إلا بولايتنا والبراءة من أعدائنا.. فرفعوا الولاة فوق الرسل والأنبياء وجعلوهم آلهة تعبد من دون الله، وفي المقابل يصفون محمداً عليه الصلاة والسلام بالغراب، فالغرابية[1] منهم تقول إن محمداً ﷺ أشبه الناس بعلي رضي الله عنه من الغراب بالغراب، وفي الوقت نفسه يردون كل السنّة النبوية لزعمهم بكفر الصحابة رضي[2] الله عنهم، وبذلك لا يأخذون بها ولا يطبقونها، وفي المقابل يضعون الحديث كذباً وزوراً على الرسول عليه الصلاة والسلام فانظر إلى مدى مخالفة الشيعة للرسل والرسول عليه الصلاة والسلام!؟

موقف القدرية من الإيمان بالرسل:

إن المعتزلة وقفت موقفاً متناقضاً من الإيمان بالرسول عليه الصلاة والسلام، فبعض الأحيان تأخذ بالسنة وفي البعض الآخر تردها زاعمة وجوب الأخذ بالأحاديث المتواترة دون الآحاد، وعند التطبيق نجدهم يردون كثيراً من أحاديث المتواتر ويأخذون بأحاديث الآحاد، وما ذلك إلا وقوع في نقيض المعتقد، ومع ذلك يقولون: إن الصحابة أو معظمهم لا يوثق بقولهم والأخذ منهم بعد حصول الفتنة، فلذلك يردون الرواية التي لا تروق لهم بهذه الحجة الفاسدة الواهية، فمرة يقولون بالتأويل ومرة بالمجاز ومرة بمخالفة المنقول لصريح المنقول.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم»[3]. وبذلك جعلوا سنّة الرسول عليه الصلاة والسلام خاضعة لهم ولمعتقداتهم، ومن الخلل عندهم في هذا الركن، أن المعتزلة والجهمية ينفون كرامات الأولياء بحجة أنه لو جاز ظهور الخوارق على أيديهم لالتبس النبي بغيره، إذ الفرق بين النبي وغيره هو المعجزة التي هي الخارق للعادة، والصحيح أن قولهم مردود حيث إن الولي لا يأتي

---

(١) التنبيه والرد، ص٣٤، التبصير في الدين، ص١٢٨، البرهان، ص٧٣، ٧٤.

(٢) يقول الكشي وهو أحد صناديد الشيعة راوياً عن أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل الردة بعد النبي إلا ثلاثة: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي» فيلزمهم من قولهم أن علياً مرتد أيضاً. انظر رجال الكشي، ١٢، ١٣، ١٥، الشيعة وآل البيت، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٧، ١٤٠٤هـ، ص١٨٨.

(٣) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣١.

بالخارق لادعاء النبوة[1]، ولو ادّعى النبوة لم يكن ولياً بل كاذباً مبتدعاً، فانظر إلى مدى التقليل من الأنبياء، فالميزة الوحيدة لهم الإتيان بالمعجزات حتى يتضح أنهم أنبياء، مع أن الله عز وجل أعطاهم مميزات لم يعطها لغيرهم، فهم أكمل الخلق علماً وعملاً، وأصدقهم وأكملهم خلقاً، وأن الله جل وعلا خصهم بفضائل لا يلحقهم فيها أحد، وأن الله عصمهم[2] ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير. فأين المعتزلة من هذه المميزات[2]؟ ولم يقف المعتزلة عند ذلك، بل أنكروا معجزات الرسول عليه الصلاة والسلام التي تؤدي إلى إنكار نبوته، وإلى إنكار نبوة رسالة باقي الرسل والأنبياء[3].

موقف المرجئة من الإيمان بالرسل:

إن موقف المرجئة من هذا الركن موقف المتناقض المتذبذب، فما وافق أصولها تمسكت به وعضت عليه بالنواجذ، وما ناقضها ضربت به عرض الحائط. يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم، ولما أصلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل»[4]. وفي المقابل يزعمون محبة الرسول عليه الصلاة والسلام ويفسرون هذه المحبة بالشرك، وقلّما تجد فرقة من الفرق إلا وفيها هذه البلوى يكثر من يكثر ويقلل من يقلل، وعندما يمر المار بقبور الأنبياء كما يزعمون في بعض الدول الإسلامية تجد الزائرين يتوضؤون وضوءاً سابغاً ويصلون بخشوع واستحضار ثم يتوجهون إلى الأنبياء على حد زعمهم ويسلمون عليهم ثم يتفوهون بعبارات لا يستطيع العاقل الحق أن يتفوه بها مثال: يا صاحب الثقلين أغثني وأمدني بقضاء حاجتي وتفريج كربتي! أغثني يا محيي الدين، أغثني يا سلطان!

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ط٥، ١٣٩٩هـ ص٥٦٣.

(٢) الفتاوى، ٣١٩/٤، النبوات، دار الكتب العلمية، ص٢٥٥، ٢٥٦، الصفدية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ٣١١/٢، الفرق بين الفرق، ص٩٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٦٧، ٥٦٨، مختصر أصول الدين «ضمن رسائل العدل والتوحيد»، تحقيق الدكتور: محمد عمارة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٣٥.

(٤) الصواعق المرسلة، ٢٣١/١.

وغير ذلك من العبارات المخرجة من الدين[1] ويتفوهون بها في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام وأمام قبره، زاعمين أن هذه التصرفات تدل على محبته وتكريمه، وفي المقابل يسبون الرسول عليه الصلاة والسلام ويشتمونه زاعمين أن ذلك لا يضر مع التصديق، فماذا بعد الهدى إلا الضلال والتمسك بالمتناقضات؟

موقف الجهمية من الإيمان بالرسل:

إن موقف الجهمية من هذا الركن كباقي الفرق يظهر فيه التذبذب، فمرة يأخذون بسنة الرسول ومرة أخرى يضربون بها عرض الحائط على حسب أصولهم ومعتقداتهم. يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولما أصلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار، أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك، فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها»[2]. وعن طريق قولهم: إن العبد مجبور[3] وإنه كالريشة في مهب الريح.. ردوا السنّة القولية والفعلية بتلك الحجة حيث إن الفاعل الحقيقي هو الله، ففي حالة عدم قيامهم بالمأمورات وانتهائهم عن المنهيات يزعمون أن السبب الأول والأخير أن العبد مجبور وليس بيده الاختيار، وفي المقابل يذهبون إلى قبور الأنبياء والأولياء والصالحين طالبين منهم المدد والعون، فكيف يجمع بين المتناقضين؟ فإذا كان العبد مجبوراً لا يستطيع القيام بأي عمل من الأعمال فكيف يُستغاث به ويُستعان به؟

فالموضوع واضح كما أعلنه ابن القيم يرحمه الله: «إن الكتاب والسنّة والدين عندهم خاضع لأصولهم ومعتقداتهم، فما وافقها أخذوا به وما ناقضها ردوه»[2]، وهذا الموقف الحائر المتردد من الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته منتشرٌ سائدٌ بين أهل الأهواء، فمرة يأخذون بالسنّة ومرة يردونها، ومرة يعتقدون بصحتها ومرة بسقمها، ويسمون أنفسهم بالعقلانيين. ويعني هذا المفهوم التفسير العقلاني لكل

---

(١) انظر تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص١٧٢، ١٧٣، الصواعق الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، لسليمان بن سحمان، تحقيق: عبد السلام العبد الكريم، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٧٤.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/٢٣٢. (٣) الرد على الجهمية لابن منده، ص٩.

شيء في الوجود، أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه، فالعقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد الذي يستقبح اليوم ما كان حسناً بالأمس، ويستقبح في وقت ما كان حسناً في وقت سابق، ومن الذين يقفون من الرسل عليه الصلاة والسلام موقف الإنكار المجددون والعصرانيون[١]. والصحيح أنهم ليسوا بمجددين، وإنما ابتدعوا أموراً جديدة فأطلقوا على أنفسهم هذا اللقب وهو في الحقيقة تجديد بدعي حيث أن المراد عندهم هو التلفيق بين ما جاء به الإسلام وبين الأفكار البشرية المنحرفة المتمثلة عند قدماء المبتدعة المتكليمن «الجهمية، المعتزلة، الأشاعرة» في الفلسفة والمنطق اليوناني والروماني ونحوهما، وأما العصرانيون فحقيقة أمرهم التلفيق بين الدين وبين الحضارة المادية الحديثة أو التوفيق بين الدين والعصر الحديث، بإعادة تأويل الدين وتفسير تعاليمه في ضوء متطلبات العصر[٢].

الإيمان باليوم الآخر:

إن أهل الأهواء[٣] والبدع قد وقفوا من هذا الركن موقف الأركان السابقة، وقد ذكر لنا الله ما حصل من التكذيب بهذا الركن، فقال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى

---

(١) العصرانية: حركة تجديد واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى داخل اليهودية، وداخل النصرانية وداخل الإسلام أيضاً، عرفت هذه الحركة في الفكر العربي باسم العصرانية، وكلمة عصرانية هنا لا تعني مجرد الانتماء إلى هذا العصر ولكنها مصطلح خاص، فالعصرانية في الدين هي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة، يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة. انظر العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ٥، ٦، العصرانية في حياتنا الاجتماعية، الدكتور، عبد الرحمٰن بن فريد الزنيدي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ص٩، ١٥.

(٢) العقلانية هداية أم غواية، عبد السلام البسيوني، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص٩، ١٠، مذاهب فكرية معاصرة، ط٧، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ص٥٠٠ ـ ٥٥٤، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ص٧٥ ـ ٩١.

(٣) الفتاوى، ١٣/ ٢٣٨، الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٧٣ ـ ٤٨٠.

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس]. وقد وضح شيخ الإسلام يرحمه الله افتراق الناس في اليوم الآخر فقال: «ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فِرَق: فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه ومن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة وأن مباينة الله لخلقه أعظم، والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات، مثل طوائف من أهل الكلام المعتزلة ومن وافقهم، والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة[1] الباطنية والفلاسفة أتباع المشائين[2] ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر به عن نفسه وعن اليوم الآخر»[3].

ومن المذاهب الباطلة الموجودة حالياً: البوذية[4]، ومن الفِرَق التي تنتسب إلى الإسلام كذباً: الإسماعيلية الذين ينكرون الجنة والنار وغيرها من الأمور

(١) القرامطة: نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له قرمط بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة، ولهم مذهب مذموم، كانوا قد ظهروا في سنة ٢٨١هـ في خلافة المعتضد بالله وطالت أيامهم وعظمت شوكتهم وأخافوا السبيل واستولوا على بلاد كثيرة وأخبارهم مستقصاة في التواريخ، يزعمون أن النبي ﷺ، نص على علي بن أبي طالب وأن علياً نص على إمامة ابنه الحسن، والحسن لأخيه الحسين والحسين على ابنه علي بن الحسين، وعلي بن الحسين، على ابنه محمد بن علي، ومحمد بن علي على ابنه جعفر، وجعفر على ابنه محمد بن إسماعيل وزعموا أن محمداً بن إسماعيل حي إلى اليوم ولم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض وأنه هو المهدي الذي يظهر في آخر الزمان. انظر المقالات، ١/١٠٠ ـ ١٠١، الفرق بين الفرق، ص١٦، ١٧، ٢١٣، البرهان، ٨٠، ٨١.

(٢) المشاؤون: هم أتباع أرسطو الفيلسوف، وسموا بذلك لأن أرسطو كان يعلم تلاميذه ماشياً وهم يمشون خلفه. انظر المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، ٢/٣٧٣، موسوعة العلوم السياسية، ص٣١٨ ـ ٣٢٠، الموسوعة العربية، ١/١١٧.

(٣) التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٤) البوذية: هم أتباع بوذا لها انتشار بين عدد من الشعوب الآسيوية، وتتباين عقائد الأتباع حول هذه النحلة، فتجعل البوذية اليابانية بوذاً جوهراً إلهاً حالاً في الكون، وبوذية الهند هي الأصل لا إله لها، وبوذية الصين مالت إلى الاعتقاد بفكرة كائن مطلق يتمثل في شخصيات مختلفة بوذا واحد منها. انظر مقارنات الأديان، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٤٥، ٤٦، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص١٠٥ ـ ١١٣.

الأخروية ويؤولون النصوص المختصة باليوم الآخر بأن المراد بها تناسخ الأرواح، وكذلك الدروز[1] الذين يزعمون أن يوم الحساب هو اليوم الذي يبلغ فيه التوحيد غايته بالانتصار على العقائد الشركية، أما البعث فباطل لا أساس له، وهذا الموقف من التأويل والتحريف يقول به العصرانيون، فهم قد وقفوا من هذا الركن موقفاً غريباً، إذ سلطوا على آيات القرآن وأخبار السنّة الصحيحة التأويل والإنكار إرضاءً لعقولهم، فحملوا النصوص الثابتة اليقينية حول أحوال يوم القيامة على أنها تمثيل وتصوير، لا حقيقة واقعة، فحملُ عرش الرب سبحانه تمثيل لكمال عزته، وأخذ الكتب باليمين يراد به الاستبشار والابتهاج، والتناول بالشمال يراد به العبوس، وكذلك النفخ في الصور هو تمثيل وتصوير لما سيجري. وهذا التأويل عندهم كثير جداً وهم لا يقصرونه على أخبار المستقبل بل عمموا به الأخبار القرآنية في الماضي أيضاً وهو القصص القرآنية[2]، فما من فرقة من الفِرَق الضالة إلا ونجد لها موقفاً مخالفاً من الإيمان باليوم الآخر، سواء كان من عند الموت إلى دخول الجنة والنار من التحريف والتأويل والإنكار.

موقف الخوارج من الإيمان باليوم الآخر:

إن موقف الخوارج من هذا الركن قد أصابه الخلل والاضطراب، فهم يكفرون مرتكب الكبيرة ويجعلونه خالداً مخلداً في النار، وهذا مناقض لما ثبت شرعاً، وينكرون شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام لأهل الكبائر من الأمة مع

---

(١) الدروز: فرقة من فرق الشيعة سموا بذلك نسبة إلى رجل يقال له نوشتكين الدرزي وهم طائفة من الإسماعيلية قالوا بإلوهية الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي ويلقبونه أحياناً بالحاكمية، والطائفة الدرزية فرقة باطنية تعتبر نفسها منذ ما يقرب من ألف سنة في دور الستر فلا يكشفون أمر عقائدهم بما يلقي الضوء على مذهبهم، يقوم مذهبهم على ألوهية الحاكم بأمر الله، ويعتقدون أنهم الموحدون، ويزعمون أن الحاكم بأمر الله قد نسخ شريعة الإسلام وأسقط التكاليف، يأخذون صفات الله عز وجل ويطبقونها على الحاكم بأمر الله، فالإله عندهم هو الحاكم بأمر الله. انظر عقيدة الدروز، الدكتور: محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص١٢، مذاهب الإسلاميين، الدكتور: عبد الرحمٰن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٣م، ٢/٥٠٩، الموسوعة الميسرة، ص٢٢١ - ٢٢٩.

(٢) منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ص٥٣٢، شطحات مصطفى محمود في تفسيراته، ص١٤٢ - ١٩٥.

تواتر النصوص الشرعية واجتماع السلف على ذلك، وينكرون الرؤية لله سبحانه وتعالى، وحتى الأباضية الآن اختلفوا في إثبات عذاب القبر، فذهب قسم منهم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج، وذهب قسم آخر إلى إثباته، ويثبت الأباضية وجود الجنة والنار الآن ويثبتون الحوض[1]. وأما الشفاعة فإنهم يثبتونها لغير العصاة بل للمتقين وهذا عين التناقض، وأنكرت الأباضية الميزان الذي جاءت به النصوص ويثبتون وزن الله للنيات والأعمال بمعنى تمييزه بين الحسن منها والسيئ، وإن الله يفصل بين الناس في أمورهم، وهذا عين التأويل والتحريف مع زعمهم بالهروب منه، فالأباضية وافقت باقي الخوارج في إنكار الميزان، وكذلك أنكروا الصراط، وإن كان بعض الأباضية يثبتونه على أنه جسر ممدود[2] على متن جهنم، لا على أنه جسر جهنم كما يقول السلف، ولم يقف الحد عند ذلك بل أنكر الخوارج الحياة البرزخية من النعيم والعذاب مع تواتر الأدلة العديدة، وهذا ما فعله أيضاً الشيعة والمعتزلة[3].

موقف الشيعة من الإيمان باليوم الآخر:

إن موقف الشيعة من هذا الركن قد ناله خللٌ عظيمٌ، فهم يقولون بالرجعة والمهدي، والصحيح أن الشيعة ليس لهم مهدي واحد ينتظرون عودته، بل لهم مهديون كثيرون على حسب معتقداتهم، ومن الغريب والمتناقض عندهم أنهم يزعمون أن المهدي عندما يخرج سوف يملأ الأرض عدلاً ورحمةً وإحساناً، وفي المقابل فإنهم يقيمون على سرداب بسامراء[4] ينادون عليه بصوت مرتفع: يا مولانا اخرج! ويشهرون السلاح لحمايته ومعونته، وفي نفس الوقت يقولون ويعتقدون أن المهدي شوهد عدة مرات حول الكعبة وهو يدعو: «اللهم انجز لي اللهم انتقم لي

---

(١) مسند الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح، الإمام الربيع بن حبيب، سلطنة عمان، ٤/ ٣١، ٣٢.

(٢) الأباضية عقيدة ومذهباً، صابر طعيمة، ص١٢٦.

(٣) المقالات، ١/ ١٦٧، ١٦٨، شرح الأصول الخمسة، ص٧٣٠ ـ ٧٣٣، فتح الباري، ٣/ ٢٣٣، رسالة في كتب الأباضية، ص١٠.

(٤) سامراء: مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خُربت ودُمرت. انظر تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، لابن بطوطة، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ ١/ ١٦٤.

من أعدائك»[1]. ويزعمون أنه يظهر في كل سنة لخواصه يوماً واحداً فيحدثهم ويحدثونه ويقلب لهم الحصى ذهباً[2]. ومن هنا ظهرت بدعة ولاية الفقيه، حيث يزعم[3] الشيعة أن المهدي يوقع لنوابه ويأذن لهم في التحليل والتحريم في حال غيبته[4]، فإذا كان المهدي يخرج ويتكلم ويقلب الحصا ذهباً فما الداعي لجلوسهم بجانب السرداب وانتظاره؟ فما ذاك إلا لجمعهم بين المتناقضات.

وفي الحقيقة أن عقيدة المهدي والرجعة أمور لا يقبلها العقل السليم، فالمهدي المنتظر عندهم يقوم بعملية هدم وتخريب للحرمين الشريفين حيث تنص أخبارهم[5] على أن القائم يهدم[5] المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام حتى يردّهما إلى أساسهما، مع أن الصحيح أن الذي يهدم الكعبة هو ذو السويقتين[6]، كما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام بذلك، فلا يستطيع أحد هدمها ولا التجرؤ عليها حتى المسيح الدجال لا يستطيع دخول مكة والمدينة، ثم يأتي هؤلاء الفسقة فيزعمون هدمها عن طريق مهديهم، ولا يكتفون بذلك بل ينسجون الخرافات والأباطيل حول هذا المعتقد، فالمهدي عند قيامه يقتل ويصلب الناس أحياءً وأمواتاً، ويقطع أيدي بني شيبة ويعلقها في الكعبة لأنهم أخذوا مفاتيح الكعبة، مع أن الصحيح هو أن الرسول عليه الصلاة والسلام سلمها لهم، وينكل بالخلفاء ويعذب قريشاً بالقتل والتنكيل، ويحكم بشريعة داود وسليمان ولا يحتاج إلى بيّنة[7]، فانظر إلى التجرؤ على الدين الإسلامي وحقدهم عليه ومحاولة القضاء

---

(١) الكافي، ٢/ ٤٣١ ـ ٤٤١. (٢) الكافي، ١/ ١٥٢.

(٣) يا شيعة اليوم استيقظوا، الدكتور: موسى الموسوي، ص١٦.

(٤) الغيبة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة النعمان، النجف، ط٢، ١٣٨٥هـ ص٢٥٧.

(٥) الغيبة، ص٢٦٠ ـ ٢٨٦.

(٦) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه: «يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ويسلبها حليتها ويجردها من كسوتها ولكأني أنظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته وموله» والسويقتين تصغير الساق وهي مؤنثة، وصغر الساق لأن الغالب على سوق الحبشة الدقة، وأصيلع: الذي انحسر الشعر عن رأسه، وأفيدع زوال المفاصل عن أماكنها. انظر النهاية، ٣/ ٤٧، ٤٢٠، غريب الحديث والأثر، ٢/ ٤٢٣، أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب هدم الكعبة، ٣/ ٣٦١، ومسلم كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، ١٨/ ٣٥، ٣٦.

(٧) الإرشاد، محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٣، =

على حكمه، ولم يكتفوا بذلك بل نسبوا القتل والتنكيل والتعذيب إلى نبيين من أنبياء الله عز وجل، وهما داود وسليمان، فما هذا إلا للجمع بين المخالفات والتناقضات في القول والفعل والمعتقد.

ولم يقف التجرؤ عندهم عند ذلك الحد، بل زعم فريق منهم أن كل ما ذكر الله عز وجل في كتابه من جنة ونار وحساب ونيران وعذاب ونعيم فإنما هو في الحياة الدنيا فقط، من الأبدان الصحيحة، والألوان الحسنة، والطعوم اللذيذة، والروائح الطيبة، والأشياء المبهجة التي تنعم فيها النفوس، والعذاب هو الأمراض، والفقر والآلام، والأوصاب وما تتأذى به النفوس. هذا عندهم هو الثواب[1] والعقاب على الأعمال، ومع ذلك يقولون: إن علياً قد مات ولكن يبعث قبل يوم القيامة ويبعث مع أهل القبور، حتى يقاتل الدجال ويقيم العدل والقسط في العباد والبلاد[1]، وإن الجنة محصورة عليهم ولا يدخل الجنة إلا الشيعة، فانظر إلى هذا الجمع بين المتناقضات؛ فمرة يقولون: لا عذاب ولا نار، ولا نعيم ولا جنة، ثم يجعلون الجنة لهم والنار لأهل السنة والجماعة، ويقولون: إن كل ما ذكر من الجنة والناس والحساب والميزان إنما هو في الدنيا، ثم يقولون: إن علياً هو الذي يعود إلى الدنيا ويقوم بحساب الخلائق وتعذيبهم وتنكيلهم، ولعل من أكبر الخلل والخلط عندهم في هذه المسألة هو قول بعضهم بالتناسخ، فيقولون بنقل الروح من جسد إلى جسد آخر رديء فتُعذب فيه مدة بما عمل من الشر والفساد ثم تنقل إلى جسد إنسان متنعم فتنعم فيه طول ما بقيت في الجسد[2] الأول، وفرقة[2] منهم تقول: إن الله عز وجل نور على الأبدان والأماكن، ولذا

= ١٣٩٩هـ، ص٤١٣، المنتقى من منهاج الاعتدال، محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ ص٣١، ٩٧، ١٨٤، ١٨٧.

(١) التنبيه والرد، ص٣٠ ـ ٣٢.

(٢) الفرقة التي تقول بهذا القول هي الجارودية من الشيعة أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي الهمذاني الخراساني، يقولون بإن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على إمامة علي رضي الله عنه بصفته لا باسمه، ويسوقون الإمامة إلى الحسين رضي الله عنه ثم بعد ذلك شورى بينهم، كفروا الصحابة لتركهم بيعة علي رضي الله عنهم، اختلفوا في الإمام المنتظر. انظر التنبيه والرد، ص٣٤، الفرق بين الفرق، ص٢٢، ٢٣، البرهان، ص٦٦، ٦٧، اعتقادات فرق المسلمين، ص٦١، ٦٢.

فإن البدن لباس لا روح فيه ولا ألم عليه ولا لذة له، وإن الإنسان إذا فعل الخير ومات صار روحه إلى حيوان ناعم مثل فرس وطير وثور فيتنعم فيه، ثم يرجع إلى بدن الإنسان بعد مدة، وإن كانت نفساً خبيثة شريرة ومات صارت روحه في بدن حمار أو كلب جرب يعذب فيه بمقدار أيام عصيانه ثم تُرد إلى بدن الإنسان[1].

وأما القيامة عند الإسماعيلية فهي عبارة عن عودة الروح إلى مبدئها وهي النفس الكلية، وهذا يعني إبطال العقاب والثواب في الجنة والنار، لأن العقاب عندهم هو الآلام التي تراها الروح في تقلبها في الأجسام المختلفة، وأما الثواب فهو اللذات التي يأخذها المؤمن من مراتب العلوم[2]، وما من فرقة جاءت عن طريق الشيعة إلا ولديها انحراف في هذا الركن المهم كالدروز، والبهائية، والنصيرية[3] وغيرها، فهم يتخيلون ويعتقدون أن تلك النصوص هي من باب التخييل فهم تابعون لأهل التخييل الذين قال فيهم شيخ الإسلام يرحمه الله: «فأهل التخييل هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه فإنهم

---

(١) التنبيه والرد، ص٣٤.

(٢) العقائد الباطنية، صابر طعيمة، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٧.

(٣) النصيرية: وهي فرقة من فرق الشيعة وهي حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث للهجرة، أصحابها يعدون من غلاة الشيعة الذين زعموا وجود جزء إلاهي في علي رضي الله عنه وألهوه به، قصدوا بذلك هدم الإسلام ونقض عراه، ومع تأليههم لعلي فأنهم يسبون فاطمة بنت رسول الله ﷺ بكل فعل قبيح وكذلك الحسن والحسين رضي الله عنهم فأين المحبة المزعومة لآل البيت؟ ويقولون إن خير الناس عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل علي رضي الله عنهم، لأنه خلص روح اللاهوت من الجسد التراب. وكانوا في بداية أمرهم في الأردن وطبرية والآن يعيشون في سوريا، وقد أطلق عليهم الاستعمار الفرنسي اسم العلويين تمويهاً وتغطية لحقيقة الرافضة، ومؤسس هذه الفرقة هو أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري المتوفي سنة ٢٧٠هـ وليس كما تزعم النصيرية أن مؤسسها هو نصير غلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهم يقولون بتحليل نكاح الرجال بعضهم من بعض، ويستبيحون المحارم. انظر البرهان، ص٦٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٧٥، ٧٦، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس، أحمد بن علي القلقشندي، المؤسسة المصرية لعامة، ١٣/٢٤٩، الموسوعة الميسرة، ص٥٠٩ - ٥١٩، طائفة النصيرية تاريخها وعقائدها، الدكتور: سليمان الحلبي، ص٧١، العلويون، عبد المحسن مهدي العسكري، ص١٠٤ - ١٠٩، دراسات في الفرق، صابر طعيمة، مكتبة المعارف، ص٣٧ - ٧٢.

يقولون: إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بين به الحق ولا هدى الخلق ولا أوضح الحقائق»[1].

موقف القدرية (المعتزلة) من الإيمان باليوم الآخر:

إن القدرية يردون النصوص الخاصة بالمعاد عن طريق التحريف الباطل، فلذلك ينفون نعيم القبر وعذابه وكذلك الحوض والميزان والصراط والشفاعة والرؤية، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل أوجبوا على الله عز وجل إدخال المؤمن الجنة عن طريق الاستحقاق والمعاوضة، وأن يدخل العاصي النار ويخلدوه فيها، فلازم قولهم وصف الله تعالى بالظلم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وكذلك الجبائية[2] منهم تقول باستحالة بعث الأجسام بعد تفرقها بالموت ولذلك فإنهم يتأولون الآيات الخاصة بالبعث كقوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] على أنه تعالى يحيي أرواح الموتى، ويبعث أرواح[3] من في القبور. وأما النظامية فتقول: إن الله عز وجل لا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمها صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عندهم، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا أن ينقص من عذابهم شيئاً، وإن الله لا يقدر أن يخرج أحداً من الجنة ولا يقدر أن يلقي في النار من ليس من أهل النار، وهنا يظهر التناقض عندهم: يوجبون على الله عدم إدخال العاصي الجنة وهم هنا ينفون عنه أهم صفاته[4] وهي القدرة والمشيئة على فعل ما يشاءه سبحانه.

---

(١) الفتاوى، ٥/ ٣١.

(٢) الجبائية: هم أصحاب أبي هاشم الجبائي أعظم رؤسائهم في زمانه، يعتقدون بمعتقدات باطلة، منها أنه يجب على الله راحة عباده، وأن المعدوم شيء في حالة عدمه، وأنه لا يحل لأحد أن يتمنى الشهادة ولا أن يريدها ولا يرضاها لأنها تغليب كافر على مسلم، وأن الله تعالى لم يمت نبياً قط ولا صاحب نبي ولا أمهات المؤمنين وهو يعلم أنهم لو عاشوا لعملوا خيراً بل أمات كل واحد منهم حين علم أنه لو عاش ولو طرفة عين كفر أو فسق، وأن الحمل في النساء، يكون من غير شيء، وأن الله مطيع لعباده إذا فعل ما أرادوه. انظر الفرق بين الفرق، ص١٣٥ ـ ١٣٧، التبصير في الدين، ص٨٦ ـ ٨٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٥، البرهان، ص٥١، ٥٢، ذكر مذاهب الفرق، ٥٠، ٥١.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٠.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٩٥.

ومن طامات النظام قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على كل شيء وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السموات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه، فجعل النار أقوى وأقدر من الله سبحانه وتعالى، وقوله بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجعلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحشر إلى الجنة، وزعم أن كل من تفضل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل، وزعم أنه ليس لأولاد الرسول عليه الصلاة والسلام في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، فليلزمه أنه يُحشر مع الخنافس والخنازير والعقارب، فانظر إلى مدى وقاحته وتجرؤه في رد النصوص من الكتاب والسنّة التي تثبت وتوضح للعيان تفاوت الدرجات[1] والمنازل في الجنة، وله أقوال أخرى تخالف ركن الإيمان باليوم الآخر[1]، وبذلك يتضح مدى اختلاف المعتزلة عن السلف[2] في هذا الركن المهم. ومن الأمور التي خالف المعتزلة فيها السلف في هذا الركن قولهم بأن الله ينشئ الجنة والنار يوم القيامة وغير ذلك من المعتقدات الباطلة، التي تجعلهم مخالفين عن السلف في هذا الركن.

موقف المرجئة من الإيمان باليوم الآخر:

إن الأشاعرة والماتريدية في مسألة الإيمان باليوم الآخر قد وافقوا أهل السنّة والجماعة بما فيه من الحشر والنشر وأحوال البرزخ والجنة والنار والميزان والصراط والشفاعة وقالوا: إنها من الأمور الممكنة التي أخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنّة، فتحمل هذه النصوص على ظاهرها[3]، ومع ذلك فقد وقعوا في الخلل والاضطراب والتناقض، فيزعمون أن المؤمن الطائع كالفاسق، وأن الجميع يدخلون الجنة، فلا فرق بين نبي ولا غيره حيث إن الإيمان عندهم درجة واحدة،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٠٥ ـ ١٤٦.

(٢) الشريعة للآجري، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩، الفتاوى، ١٨/ ٣٠٧.

(٣) رسالة أهل الثغر للأشعري، ص٦٢ ـ ٨٨، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٢٧، الفتاوى، ١٠/ ٤١٣، ٤١٤.

والأشاعرة وإن كانت تثبت الرؤية في الآخرة إلا أنهم يقولون بإثبات الرؤية من غير جهة فدل ذلك على نفيها[1] حيث إن الإثبات يستلزم الجهة وهم ينفونها[2][3]، فظهر بذلك مخالفتهم للسلف في هذا الأصل العظيم والركن المهم.

موقف الجهمية من الإيمان باليوم الآخر:

إن الجهمية تقف من نصوص الميعاد والحساب والعقاب موقف التحريف، فلذا فهم ينكرون عذاب القبر ونعيمه والميزان والصراط ورؤية الله تعالى، ويقولون بفناء الجنة والنار[4]. ومن الخلل في معتقدهم في هذا الركن أنهم يجعلون العاصي الفاسق يدخل الجنة لقولهم بأن الإنسان مجبور على فعله، فبالتالي فإن العبد لا بد أن يدخل الجنة وإن فعل ما فعل من المعاصي والآثام والذنوب.

الإيمان بالقضاء والقدر:

إن أهل الأهواء والبدع قد ضلوا في هذا الأصل العظيم كضلالهم في باقي الأركان، وهذا ما وضحه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم من زعم بعضهم بأن الله لا يقدر الأمور، وإنما تسير على حسب جريان الدهر. فقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَـٰهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤] ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]. ومن الضلال السابق في القضاء والقدر أن بعضهم احتج على الله به، وهذه الحجة أول من احتج بها إبليس حيث قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] فنسب الغواية إلى الله تعالى، وأخذها أهل البدع، عنه فأخبرنا سبحانه وتعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [النساء: ١٥٥] ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَا عَبَدْنَـٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠] فكانت هذه الأقوال السابقة بذرة لزرع القول والخوض في القضاء والقدر على حسب الأهواء والآراء. ولا زالت هذه الأقوال تقال على ألسنة طوائف من أهل الأهواء والبدع كالقدرية

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٩٥.

(٢) ألزم المعتزلة الأشاعرة بنفي الرؤية لنفيهم صفة العلو وقالت لهم كيف تعقل رؤية بلا مقابلة أي بلا جهة، فوافق الأشاعرة المعتزلة بنفي العلو وخالفوهم في إثبات الرؤية ولكن من غير جهة. انظر شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص١٩٥.

(٣) الماتريدية أيضاً تثبت الرؤية وتنفي الجهة.

(٤) المقالات، ١/ ٢١٣.

والمرجئة والجبرية وإن كانوا يتسمون بأسماء مخالفة لأسماء الفرق السابقة، فبدعة القدر ظهرت قديماً وما زالت موجودة إلى الآن.

موقف الخوارج من الإيمان بالقضاء والقدر:

إن الخوارج وافقوا أهل السنة[1] والجماعة، فأثبتوا القدر خيره وشره من الله عز وجل، وأن الله خالق كل شيء، وأن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية مكتسب لها محاسب عليها[2]، وهذا ما يعتقده الأباضية الآن، ولكن قد نالهم الاختلاف في هذا الركن عن طريق قولهم: بأن مرتكب الكبيرة كافر خالد مخلد في النار، فهم عندما يجعلونه كافراً وقد كتبه الله عنده من المؤمنين فقد خالفوا كتابته ومشيئته، وعندما يجعلونه من أهل النار وقد جعله الله من أهل الجنة فيؤدي قولهم إلى رد المشيئة والكتابة ضمناً وتلويحاً لا تصريحاً. وبذلك يقع الخلل عندهم في القضاء والقدر والله أعلم.

موقف الشيعة من القضاء والقدر:

إن الشيعة قد وقعت في خلل كبير ضمن هذا المعتقد حيث يقولون بعقيدة البداء على الله عز وجل، وهذه العقيدة تعارض القضاء والقدر فإن مراتب القضاء والقدر هي: العلم ـ الكتابة ـ الإرداة والمشيئة ـ الخلق، فهم بقولهم بعقيدة البداء خالفوا مراتب القضاء الثابتة في الكتاب والسنّة، فإن وصفهم الله عز وجل بالبداء يستلزم منه وصفه سبحانه وتعالى بالجهل، وعلى ذلك فلا علم ولا كتابة ولا إرادة ولا خلق. فعن طريق قولهم بالبداء يلزمهم نفي القضاء والقدر ومحو ما كتبه سبحانه وتعالى مع أنهم يقولون: «اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل عالماً بمقاديرها»[3].

فأفعال العباد في ضوء هذا النص مخلوقة لله تعالى خلق تقدير، بمعنى أن الله منذ الأزل يعلم مقادير هذه الأفعال وهذا هو معنى خلق التقدير، وهو يقابل خلق

(١) رسالة في كتب الأباضية، ١٠، ١١.

(٢) إن فرقة من الأباضية وهم أصحاب حارثة الإباضي قالت بالقدر بقول المعتزلة وخالفت سائر الأباضية. انظر المقالات، ١/ ١٨٤.

(٣) رسالة الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن بابويه القمي، المعروف بالصدوق، دار الكتب المصرية، ص٧٥.

التكوين، أي إيجاد الأفعال وإحداثها وبناءً على ذلك تقرر الشيعة القول في مسألة أفعال العباد ودورانها بين الجبر والتفويض، فيقولون: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين ويمثلون بذلك مثل: رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية، وحقيقة قولهم فيه الخلط وعدم التوفيق والجمع بين المتناقضات، فكيف يقولون بالبداء والتغير والتبديل ثم يقولون بعلم الله السابق؟ فإما أن يقولوا بعلم الله السابق، وإما بمعتقد البداء. أما الجمع بين الاثنين فهو من باب الجمع بين المتناقضات.

وإن كان السابقون من الشيعة يقولون بالإيمان بالقضاء والقدر فقد جاء متأخرو الشيعة فقالوا بقول المعتزلة، فبذلك زاد الخلل عندهم في هذا الركن. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما عمدتهم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر»[1] فدل ذلك على عدم ثباتهم على الموقف الأول.

موقف القدرية (المعتزلة) من القضاء والقدر:

إن المعتزلة قد وقعت في خلل كبير في هذا الركن من أركان الإيمان حيث أنهم قالوا: إن الله يفعل المفعولات ويخلق المخلوقات لحكمة مخلوقة منفصلة عنه. يقول القاضي عبد الجبار: «إن الله سبحانه ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حسُن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه تعالى خلق الخلق لا لعلة»[2]. فهم أثبتوا الحكمة في أفعال الله تعالى كما أثبتها أهل السنّة والجماعة، ولكنهم انحرفوا عن السلف حين أثبتوا لأفعال الله حكمة منفصلة عنه سبحانه وتعالى لا ترجع إليه، وحصروا هذه الحكمة في المخلوق ثم زعموا أن هذه الحكمة لا تتم إلا بأن يكون العبد خالقاً لأفعاله، والله ليس خالقاً لها حتى لا تنتفي صفة العدل عنه، ثم تمادوا وقالوا بوجوب فعل الصلاح والأصلح وما تحته من مسائل تعارض وتخالف هذا الركن الجليل من أركان الإيمان، وهم قد

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٠، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم الحسيني، دار العلم، الكويت، ط١، ص٢٤٠.

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق: محمد علي النجار، عبد الحليم النجار، ط القاهرة، ١٣٨٥هـ ١١/ ٩٢، ٩٣.

شابهوا الخوارج في تخليدهم لمرتكب الكبيرة في النار فلازم قولهم رد قضاء وقدر الله سبحانه وتعالى في هذا العاصي، حيث إن الله قد يكون كتبه في أهل الجنة وهم يجعلونه في أهل النار، وهم يوجبون على الله إدخال الطائع الجنة وقد يكون الله عز وجل قد كتبه في أهل النار فيلزمهم رد القضاء والقدر السابق، ولهم مخالفات أخرى في هذا الركن جاءت عن طريق تماديهم وغلوهم[1] في هذا الباب.

موقف المرجئة من القضاء والقدر:

إن الأشاعرة قالوا: إن الله تعالى خلق المخلوقات وأمر المأمورات لا لعلة ولا لحكمة بل إنه تعالى فعل ذلك لمحض المشيئة والإرادة، وعندما قالوا ذلك كان يلزمهم القول بسلب العبد المشيئة وإلى الزعم بأنه مجبور على أفعاله وليس هو الفاعل لها، وهذا ما قامت به الأشاعرة والجهمية. يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه وقوله كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله»[2].

فالأشاعرة يثبتون للعبد قدرة محدثة وكسباً، ويقصدون بذلك أن الأفعال مستندة إلى الله تعالى خلقاً وإلى العبد كسباً بإثبات قدرة مقارنة للفعل، ولكن قدرة العبد غير مؤثرة، والمقدور والقدرة كلاهما واقع بقدرة الله[3]، لكن الشيء الذي حصل بخلق الله وكونه متعلق القدرة الحادثة هو الكسب[4]. ولكن يقولون قدرته لا تأثير لها في المقدور، وما أثبتوه من الكسب لا يتحقق الفرق بينه وبين الفعل فكأن حقيقة قولهم في أفعال العباد هو معنى قول جهم، يقول الجويني[5][6]:

---

(١) انظر كتاب شفاء العليل لابن القيم.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى، ١/٣٢٦، ٣٢٧.

(٣) أصول الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ، ص١٣٣، ١٣٤.

(٤) الكليات، ص١٦١، ١٦٢.

(٥) إن الجويني كان يقول بقول الأشاعرة، وفي آخر حياته صار يقول في القدر بقول أهل السنة والجماعة. انظر الإرشاد، ص١٨٧، العقيدة النظامية، الجويني، تقديم وتحقيق الدكتور: حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص٤٣ - ٥٦.

(٦) الجويني: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني، من أعظم أئمة=

«اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه، ولا مخترع إلا هو، فهذا هو مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل أن كل مقدور لقادر فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه»[1].

أما الماتريدية:

إن الماتريدية تقول: إن الله خالق أفعال العباد، ولا خالق إلا هو سبحانه وتعالى، ويثبتون المراتب الأربع للقضاء والقدر، ولكن عند كلامهم عن القضاء والقدر يذكرون العلم والخلق. أما المشيئة فيذكرونها في مواضع أخرى، وأما الكتابة فموقفهم متناقض فيه، يقول الماتريدي: «الأصل عندنا أن هذه المسألة ومسألة الإرادة كلها في خلق الأفعال، إن ثبت ذلك تثبت هذه، إذ خلق الأفعال يُثبت القضاء بكونها والقدر لها على ما عليها من حسن وقبح، ويوجب أن يكون مريداً لها إن تكون خلقاً له»[2] فربط الإرادة والخلق ولعله يريد أن يوضح أن الله لا يريد الذنوب والمعاصي والآثام، فهم يثبتون للعباد إرادة[3] جزئية وهي غير مخلوقة وأمرها بأيديهم، فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله تعالى فيه عند قصده الفعل قصداً مؤكداً، بمعنى أن العبد هو المتسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه، وبذلك يكون العبد هو الذي يوجه إرادة نفسه مختاراً، ولذا تقاربت الماتريدية من المعتزلة.

أما الكلابية فقد وقعوا في خلل كبير في هذا الركن فهم يثبتون الحكمة لله عز وجل ولكنهم يجعلونها قديمة، فيزعمون أن الله تعالى لم يزل راضياً عمن علم أنه سيموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافراً، ولم يزل ساخطاً على من علم أنه

= الأشاعرة وأول من أفسد في مذهبهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية، تتلمذ عليه الغزالي وأخذ عنه، له تصانيف كثيرة، توفي سنة ٤٧٨هـ. انظر تبيين كذب المفتري، ص٢٧٨ ـ ٢٨٥، طبقات الشافعية، ٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢، السير ١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧.

(١) الإرشاد، ص١٨٧.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٣٠٥.

(٣) شرح العقائد النسفية، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: كلود سلامة، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٤م، ص٨٦ ـ ٨٨.

سيموت كافراً، وإن كان أكثر عمره مؤمناً. وإرادة الله سبحانه وتعالى لكون الشيء هي الكراهة ألا يكون، ويزعمون أن محبته[1] ورضاه وسخطه وإرادته كل ذلك قديم، وقولهم واضح البطلان حيث يؤدي إلى رد الصفات الاختيارية ورد النصوص من الكتاب والسنّة فظهر خلل المرجئة في هذا الموضع، وإن كان المشهور حالياً هو قول الأشاعرة والماتريدية على أنه قول أهل السنّة والجماعة[2] والصحيح أنه يناقض ما عليه السلف.

موقف الجهمية من القضاء والقدر:

إن الجهمية نفت حكمة الله سبحانه وتعالى فدفعهم هذا النفي إلى سلب العباد إرادتهم ومشيئتهم وإلى القول بأن العبد مجبور على فعله، ولا قدرة له ولا اختيار، والله وحده هو الخالق لأفعال العباد وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً كما تنسب إلى[3] الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة وطلعت الشمس وغربت واهتزت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً جبر، وبذلك يتضح ضلال الجهمية في باب القضاء والقدر[4]، وما زال هذا الاتجاه موجوداً الآن بين طائفة من أهل الأهواء الذين يزعمون أن الإنسان ليس بيديه الفعل ولا الإرادة والاختيار كالغلاة من الصوفية[5] فيقومون بما يقومون من الأفعال والذنوب والمعاصي زاعمين أن[6] ذلك بإرادة الله ومشيئته وأنه هو الخالق لهذا الفعل، وقد بلغ التجرؤ أقصاه عندما تبجح من تبجح بالمدافعة عن إبليس زاعمين أن الله تعالى ظلمه[7]، وأنه أجبره على الحال التي هو فيها، وأنه منعه التوبة ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) المقالات، ٢/٢٦٦.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١٥٨، البرهان، ص٣٤، ٣٥، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦.

(٣) انظر كتاب رفع الشبهة والغرر عمن يحتج بالقدر، مرعي يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، دار حراء، مكة المكرمة.

(٤) بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، الدكتور، محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ص٨٨.

(٥) الاستغاثة في الرد على البكري، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٦٧م، ١/٢٢٧، ٢٢٨.

(٦) مدارج السالكين، تحقيق الفقي، ٢/٢٠٣.

(٧) صراع الملاحدة، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم، ط٤، ١٤٠٥هـ، ص٣٥٤-٣٥٨.

فالخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية قد خالفوا أهل السنّة والجماعة في أهم الأصول ألا وهي أركان الإيمان الستة، ومع ذلك لم يكتفوا بذلك بل نجد أن لهم مخالفات في أمور عديدة كنسبة الباطل إلى الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فنجد أن جميع الفِرَق ينسبون ما هم عليه من الضلال للكتاب والسنّة[1]، وينسبون إلى الله عز وجل النقص وعدم الكمال. فالخوارج[2] والشيعة[2] والمعتزلة[3] لا يثبتون إلا الأسماء، وهو إثبات مقارب للنفي حيث سلبوا عنها معانيها وجعلوها مجرد أعلام فقط، أما الصفات فينفونها، والجهمية[4] ينفون الأسماء الحسنى والصفات العلى ولا يثبتون إلا ذاتاً مجردة لا وجود لها في الحقيقة، والأشاعرة والماتريدية من المرجئة لا يثبتون إلا سبع صفات وتزيد الماتريدية ما أسموه بصفة التكوين.

وأما الصوفية فإنهم يسمونه بما لم يسم به نفسه ولم يسمه به رسوله عليه الصلاة والسلام كتسميته سبحانه هو، وإطلاق المتكلمين لفظ الجسم والجوهر والعرض، وقد وصل الأمر إلى منتهاه مع غلاة الصوفية حيث يصفون الرب سبحانه بكل قبيح ومذموم لقولهم بوحدة الوجود، وهذا مقارب لما تقوله القاديانية[5] وما تزعمه من اتصاف الله عز وجل بصفات يخجل الملحد أن يصف بها الله، فما بالك بمن يزعم أنه مسلم، فيقولون عنه سبحانه وتعالى: إنه يجامع ويباشر ويولد له، وأنه يخطئ ويصيب ويشبهونه بالأخطبوط، ومن أوضح صور التنقيص لله عز وجل ما نجده حالياً من بعض الحداثين الذين لا يتورعون عن وصف الله تعالى بأي وصف، ولا عن تسميته بأي اسم، ولا وصفه بأي صفة من

---

(١) الحق المبين في الرد على صاحب الفرقان، محمد السالمي، وزارة التراث القومي، عمان، ص٥٨، ٥٩، أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف، تقديم: مرتضى العسكري، مؤسسة الأعلمي، ط٤، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص١٠٩، التشيع والإسلام، محمد باقر الصدر، مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٣٩٣هـ ص١٤، ١٥.

(٢) اعتقادات الصدوق، عبد الله بن النعمان، المطبعة الحيدرية، ط٣ ـ ١٣٩٣هـ ص١٨٦ ـ ١٩٧، الأباضية عقيدة ومذهباً، دار الجيل، بيروت، ص٩٠ ـ ١٠٧.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٩ ـ ٢٩١.

(٤) أصول الدين، ط١، ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م، ص٨٩ ـ ١١٢، الرسالة التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٨.

(٥) القاديانية، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١٦، ١٤٠٤هـ، ص١٠٠.

الصفات، فهم لا يستحون أن يصفوا الله بأنه تبيعه اليهود وأنه سبحانه وتعالى مشرّد طريد، أجيرٌ شاعر. . مصاب بالجنون يخدع العباد كقولهم[1]: الله في مدينتي يبيعه اليهود، الله في مدينتي مشرد طريد أراده الغزاة أن يكون لهم أجيراً شاعراً قواداً، يخدع في قيثاره المُذهب العباد، لكنه أصيب بالجنون[2]، فهل يوجد تطاول أكثر من هذا التطاول على ذات الله العليا؟!

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع أصول السلف قدحهم في حكمة الله تعالى ونفيهم حكمته سبحانه وتعالى أو القدح فيها. فالخوارج ساووا بين المؤمن الراكع الساجد الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ولكنه أقدم على كبيرة، بالكافر الخالص وكذلك المعتزلة. وأما المرجئة والجهمية فنفوا حكمة الله تعالى بالكلية وزعموا أن الله عز وجل يفعل بمحض المشيئة، والمعتزلة أوجبت[3] على الله أموراً لم يوجبها سبحانه وتعالى على نفسه وقلدتها الشيعة[3].

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع: مسألة الولاء والبراء مع أنها من أهم أصول الدين الإسلامي، فكل فرقة من الفِرَق توالي وتعادي على أصولها ومعتقداتها لا على أحكام الله عز وجل وأحكام رسوله عليه الصلاة والسلام. فالخوارج كفرت من خالفها، والشيعة كانت شراً ووبالاً على الأمة الإسلامية وأدخلتها في حروب عديدة، والمعتزلة حاربت من خالفها عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهمية عادت العلماء والأفاضل من أجل معتقداتها، ولا أدلّ على ذلك، ما قامت به مع الإمام أحمد يرحمه الله، وهذا ما

---

(١) الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة، ص١٥٢.

(٢) القائل هو عبد الوهاب البياتي شاعر عراقي ساقط، وصف بأنه ذو ألف وجه ولسان، متهافت ومتطاول جاحد ومتلون، والأمر الغريب أن بعض الجهات الثقافية في بلادنا كانت قد اهتمت بهذا الأفاك إهتماماً ورفعته إلى مصاف كبار الشعراء وواحد من أبرز رموز الثقافة في العالم العربي، والصحيح أنه شيوعي مارق حيث ظهرت حقيقته للعيان. وتنكر للمملكة العربية السعودية، بعد أن خدعها بكلامه وقصائده، فأعلنت عند ذلك موقفها منه وأنها لم تدرك لؤمه السابق. انظر الحداثة مناقشة هادئة، ص١٥٠ ـ ١٦٨.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/١٢٨، زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ط١٥، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ٣/٢٣١، توضيح الشافية الكافية، لابن سعدي، مكتبة ابن الجوزي، الإحساء، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ١١٩ ـ ١٢٠.

نجده الآن أيضاً من أصحاب المذاهب والطوائف المنحرفة، فجميعهم يحب ويكره ويوالي ويبغض لا لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، وإنما لما يعتقده ويؤمن به.

ومن الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء والبدع موقفهم من ولاة الأمر، فهو موقف متناقض بين الغلو والإجحاف؛ فالشيعة جعلوا الإمام هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة بيده ملكوت السموات والأرض. وأما الخوارج والمعتزلة والجهمية فهم يخرجون على ولاة الأمر ويكفرونهم ويقومون بتفريق الكلمة وتشتيت الأمة. وأما المرجئة فمنهم بعض الماتريدية والأشاعرة يجمعون القبوري والصوفي والمبتدع وغيره[1] بحجة جمع شمل الأمة وتوحيدها وتأسيس حكومة إسلامية وتعيين حاكم مسلم. وفي الحقيقة هم يحتاجون إلى تصحيح عقيدة أنفسهم أولاً قبل تعيين حاكم مسلم ودولة إسلامية، وفي المقابل يحمسون الشباب والرعاع على بغض الحكام والسلاطين حتى يتسنى لهم تغيير جميع الحكام على حسب زعمهم، أو في المقابل يتهاونون عن الحكام يفعلون ما يفعلون وكأن الأمر لا يعنيهم.

ولو حاول القارئ أن يعدد المخالفات التي وقع فيها أهل الأهواء والبدع لما وسعه الوقت، ومنها التقليد للفاسقين والاغترار بالكثرة، والاحتجاج بالمتقدمين والاستدلال بالقياس والاحتجاج الفاسد، والغلو في العلماء والصالحين، وعدم التمييز بين كرامات الصالحين وشعوذة المشعوذين وتحريف كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وادعاء كل فرقة وطائفة ومذهب النجاة لأنفسهم دون غيرهم من الأمة، والعبادة بتحريم الحلال وتحليل الحرام، والإلحاد في الأسماء والصفات، والكفر بآيات الله عز وجل، وافتراء الكذب والبهتان على الله عز وجل، والتكذيب بالقرآن والسنّة، ودعوة الناس إلى ما هم فيه من الضلال والبدع والاجتهاد في ذلك، مع التعصب للمعتقدات التي يعتقدون بها دون عرضها على الكتاب والسنّة وغير ذلك كثير وكثير[2]، ولو حاولنا عرض المخالفات عند الفِرَق الخمس لوجدنا كل فرقة قد خالفت في أصول عديدة.

---

(١) انظر القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ، ص٢٢ ـ ٣٠، ٥٧، قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال، سعيد بن علي بن وهف القحطاني، مراجعة الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله الفوزان، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٩، ٢٠ ـ ٤٦ ـ ٥٦.

(٢) انظر كتاب المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية.

فالخوارج ويمثلها الآن فرقة الأباضية يزعمون أنهم أهل السنّة والجماعة وأنهم الطائفة المنصورة، وأن ما هم عليه هو الحق الذي جاء به الله عز وجل ورسوله عليه الصلاة والسلام وعند التحقيق نجدهم قد خالفوا أصول القرآن والسنّة في أمور عديدة منها:

١ - التوحيد عند الأباضية: «هو تجريد الذات الإلهية عن كل ما يتضور في الأفهام ويتخيل في الأوهام والأذهان، ويقصدون بذلك نفي الصفات عن الله عز وجل»[١].

٢ - في الأسماء والصفات يوافقون الأشاعرة والماتريدية والفلاسفة والصوفية[٢] حيث يؤولون الصفات كالاستواء والعلو والفوقية والنزول، والمجيء، اليد، الوجه، العين، النفس ونحوها. ويقولون: إن صفات الله هي عين ذاته وإن الاسم والصفة بمعنى واحد، وبذلك يخالفون أهل السنة والجماعة ويوافقون المعتزلة والشيعة الإمامية.

٣ - موقفهم من الأمة الإسلامية موقف العداء، فيقولون عن كل ما يخالفهم في الاعتقاد: «إنهم ليسوا بمؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار»[٣].

٤ - ذهب الأباضية في باب رؤية الله تعالى إلى إنكار وقوعها، لأن العقل كما يزعمون يحيل ذلك ويستبعده وشابهوا بذلك المعتزلة[٤].

٥ - إنهم قالوا بخلق القرآن وإن كان فريق منهم لا يقول بذلك[٣].

٦ - وفي مسألة إثبات عذاب القبر والشفاعة للرسول عليه الصلاة والسلام فقد قاموا بنفيها، وكذلك الميزان والصراط قد قاموا بإنكاره لاستحالة العقل قبول ذلك[٣].

---

(١) مشارق أنوار العقول، نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي، تعليق: المفتي لسلطنة عمان: أحمد الخليلي، تحقيق: عبد المنعم العاني، دار الحكمة، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٢٠٥.

(٢) مختصر تاريخ الإباضية، أبو الربيع سليمان الباروني، مكتبة الاستقامة، تونس، ط٢، ص٦٥، مشارق أنوار العقول، ص١٧٧ - ١٨١، منهج الطالبين، خميس بن سعيد الرستاقي، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، عمان، ١/٢٦٨، ٢٩٨، ٤٠٨، ٥٠٣، ٥٠٤.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٧٠ - ٧٥، الملل والنحل، ١/١٣٤، الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٣/١١٧، ١١٨، ١١٩.

(٤) مسند الربيع، ٣/٣٥، الحق الدامغ، الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، سلطنة عمان، ١٤٠٩هـ، ص٦٧ - ٩٥.

٧ ـ قالوا بتكفير مرتكب الكبيرة ويطلقون عليه كافراً كفر نعمة ومنافقاً، وفي الآخرة مخلد في النار إذا مات من غير توبة[١].

٨ ـ يقولون: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، فخالفوا السلف أيضاً في هذه المسألة.

٩ ـ يجوزون الخروج على الإمام والحاكم، حتى إن صدر منه ذنب بسيط، فإما أن يتوب ويعلن التوبة وإلا فالسيف جزاؤه[٢].

١٠ ـ يجوزون التقية وبذلك يتشابهون مع الشيعة[٣].

١١ ـ عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد وبذلك يوافقون المعتزلة.

١٢ ـ الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وهم خير الأمة بعد الرسل والأنبياء[٢].

١٣ ـ لا يعتدون بإمامة عثمان وعلي رضي الله عنهما وكذلك بخلافة بني أمية وبني العباس، ويجعلون الإمامة والإمارة لشيوخهم وعلمائهم ورجالهم[٢].

١٤ ـ يطعنون في أصح الكتب بعد كتاب الله، كتاب البخاري ومسلم ويعتمدون على كتب شيوخهم[٤].

وأما الشيعة فقد كانوا أكثر مخالفة من الخوارج لأصول أهل السنّة والجماعة. ومن الأمور التي خالفت فيها أصول السلف منها:

١ ـ قصر استحقاق الخلافة في آل البيت، علي وذريته رضي الله عنهم وأنها كانت بنص من النبي ﷺ فيهم، وبذلك فهم لا يقرون بالخلفاء والأمراء المسلمين[٥].

٢ ـ دعواهم عصمة الأئمة والأوصياء وتنزيههم عن الأخطاء والهفوات[٦]، ورفع

---

(١) الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ١٤٠.

(٢) الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، ٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٢.

(٣) الإباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ١١٥، ١١٦.

(٤) لا يعني ذلك أن الخوارج لم تخالف في أمور غيرها ولكن هذه أهم الأمور الواضحة، وكذلك الأمر بالنسبة للشيعة، القدرية، المرجئة، الجهمية.

(٥) الإمام الصادق، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ص١٠٣.

(٦) الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ٤/ ٣٧ ـ ٤١.

درجتهم إلى درجة الربوبية والألوهية، مع التنقيص من حق الأنبياء والرسل في المقابل.

٣ - الطعن في الصحابة رضي الله عنهم وزعمهم بردتهم وكفرهم بعد موت الرسول عليه الصلاة والسلام[١].

٤ - عدم الاعتماد على القرآن حيث يزعمون تحريفه وتغييره وتبديله من الصحابة رضي الله عنهم[١].

٥ - عدم الثقة بالسنة المحمدية لعدم ثقتهم بالصحابة الناقلين لها.

٦ - تدينهم بالتقية وجعلها من أهم مراتب الدين، وفي الحقيقة ما هي إلا كذب ونفاق[٢].

٧ - دعواهم بالمهدية وما يرتبط بها من إنكار وتكذيب للنصوص الشرعية، مع ما يتعلق بها من أكاذيب وأوهام لا يقبلها صاحب الفطرة السوية ولا العقل السليم[٣].

٨ - دعواهم الرجعة وتعذيب الصحابة والخلفاء الراشدين عدا علي، وكل ذلك مخالف لأصول الدين الإسلامي[٣].

٩ - القول بالبداء على الله عز وجل وما يلزمهم من جرّاء ذلك من وصف الله عز وجل بالجهل وعدم المعرفة[٤].

١٠ - دعوى النبوة في بعض من يتشيعون لهم[٥].

١١ - قول بعضهم بالتناسخ والحلول[٤].

١٢ - تحريفهم لآيات القرآن الكريم حتى تتفق مع مبادئهم وأقوالهم[٤].

١٣ - نفيهم الرؤية لله عز وجل، وغير ذلك كثير من المعتقدات التي تبعدهم جداً عن السلف.

---

(١) الكافي، ١/٢٣٩، الأصول في الكافي، ١/٢٤، الأنوار النعمانية، ١/ ٨٠ - ١١٠.

(٢) فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم، علي بن عبيد الله بن بابويه الرازي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٧٠.

(٣) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام، ص٥٢ - ٩٠، بحار الأنوار، ١٣/٢٢٥، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢١ - ٤٦، ١٠٣ - ١٢٠.

(٤) الأصول من الكافي، ١/٣٢٧، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٥) وسائل الشيعة، للحر العاملي، ط٦، إيران، ٢٠/٣٩، ٣٢٣.

وأما القدرية (المعتزلة)، فقد خالفوا أهل السنّة والجماعة في أصول عديدة فابتعدوا عنهم. ومن تلك المخالفات:

١ - إن التوحيد عند المعتزلة ينتهي بالتعطيل، فهم يفسرون الواحد والتوحيد بما ليس هو معنى الواحد والتوحيد في كتاب الله وسنّة رسوله، بل التوحيد عندهم جحد ماهية الله وذاته وتكذيب رسله[(١)].

٢ - نفيهم لصفات الله عز وجل، وحتى الإثبات للأسماء يؤدي إلى النفي أيضاً عندهم[(٢)].

٣ - وصف الله عز وجل بالعجز وعدم القدرة حيث إن مشيئة العبد عندهم تتقدم على مشيئة الرب[(٢)].

٤ - إيجابهم أموراً على الله عز وجل، وليس من حق العبد أن يوجب شيئاً على الله سبحانه وتعالى[(٣)].

٥ - تحكمهم في الأمور الغيبية كقولهم بإدخال العاصي النار وإدخال الطائع الجنة.

٦ - تشبيه الخالق بالمخلوق في مسألة الوجوب والصلاح والأصلح، فهم مشبهة الأفعال.

٧ - قولهم بخلق القرآن[(٤)].

٨ - نفيهم لعذاب القبر ونعيمه - الصراط - الميزان - الشفاعة - الرؤية[(٥)].

٩ - قولهم بتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار.

١٠ - تكفيرهم لغيرهم ممن يخالفهم في الاعتقاد.

١١ - قولهم بخلق العبد أفعاله وإنكارهم المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر[(٤)].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، ١/ ٢٣٧، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٣٠، ٩٣١.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨، اعتقادات فرق المسلمين، ص٣٣، ٣٤، الفرق بين الفرق، ص٧٨، ٧٩.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص١٣١، ٤٣١.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٨، ١٢١، ٤٣١، اعتقادات فرق السملمين، ص٣٣، ٣٤.

(٥) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٢.

١٢ - تحريفهم للنصوص الشرعية من القرآن والسنة.

١٣ - ردهم للأحاديث الأحادية، وعند التحقيق فهم يردون حتى الأحاديث المتواترة إذا لم توافق أصولهم.

١٤ - الطعن في كبار الصحابة رضي الله عنهم.

١٥ - قولهم بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص[١].

١٦ - تقديمهم العقل على النقل، وتقديسهم لآرائهم.

وأما المرجئة: فقد خالفت السلف الصالح في عدة أصول جعلتها تبتعد عنهم ومنها:

١ - إن الأشاعرة والماتريدية «حينما يقررون الكلام في التوحيد يقسمونه إلى ثلاثة أقسام فيقولون هو واحد[٢] في ذاته لا قسم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك». وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث وهو توحيد الأفعال، وهو أن خالق العالم واحد وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع[٣] وغيرها. ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب وأن هذا هو معنى قولنا: لا إله إلا الله، حتى جعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع، فيجعلون توحيد الربوبية الذي لم يوجد فيه نزاع بين الأنبياء وأممهم يجعلونه هم أهم أقسام التوحيد وأوجبها معرفته، مع أن الله تعالى أخبر في كتابه الكريم أن الكفار كانوا يعرفون أن معنى لا إله إلا الله نفي الألوهية عن أي كائن كان لا أصنامهم ولا غيرها.

٢ - قولهم في الإيمان إنه التصديق فقط[٤].

٣ - عدم زيادة الإيمان ونقصانه عندهم[٤].

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٧٩.

(٢) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك الجويني، تحقيق الدكتور: فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية، ط١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، ص٣٠٨، ٣٠٩، تحفة المريد، ص٦٠.

(٣) إن المتكلمين يستدلون بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فيقولون إما أن يتفقا وإذا اتفقا كان لا بد من وجود إلهين وهذا محال، وإذا اختلفا فإما أن ينفذ مرادهما أو أن لا ينفذ مرادهما، أو أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر، فالذي نفذت إرادته هو الإله الحق. انظر لمع الأدلة، ص٨٦، ٨٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص١٥١ - ١٦١.

٤ ـ عدم الاستثناء في مسألة الإيمان.

٥ ـ القول بخلق القرآن، عن طريق قولهم بأن كلام الله أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت، ولا يوصف بالخبر ولا الإنشاء.

٦ ـ النيل والطعن في الصحابة رضي الله عنهم[1].

٧ ـ رد أحاديث الآحاد، وفي الصحيح هم يردون بعض الأحيان الأحاديث المتواترة[1].

٨ ـ نفي الصفات الفعلية لله عز وجل[1].

٩ ـ التحريف لنصوص الكتاب والسنة.

١٠ ـ الميل إلى الجبرية في مسألة أفعال العباد عند الأشاعرة وإلى المعتزلة عند الماتريدية[2].

١١ ـ تقديس الأولياء والصالحين[3].

١٢ ـ القول بالتشبيه والتجسيم عند الكرامية منهم[4].

١٣ ـ القول بالحلول والاتحاد عند المتصوفة منهم[5].

١٤ ـ تقديمهم للعقل على النقل في بعض الأمور العقدية.

وأما الجهمية: فقد خالفوا السلف في عدة أصول أساسية فابتعدوا عنهم. ومن تلك الأصول:

١ ـ إن مذهبهم في التوحيد هو إنكار جميع الأسماء والصفات لله عز وجل ويجعلونها من باب المجاز، ففي النهاية يصفونه بالعدم[6].

---

(١) نقض التأسيس لابن تيمية، تصحيح وتعليق: محمد بن عبد الرحيم بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ١٣٩١هـ ـ ١/ ٤٥٩، الفتاوى، ١٦/ ٣٩٠.

(٢) أصول الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، ص١٣٣، ١٣٤، شرح العقائد النسفية، ص٨٦ ـ ٨٨.

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية، أحمد زيني دحلان، مطبعة البابي الحلبي، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ١٤ ـ ١٧.

(٤) الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١.

(٥) التعرف لمذهب أهل التصوف، ضبط وتخريج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ ص٩.

(٦) الرد على الجهمية، لابن منده، ص١٣.

٢ ـ إن التوحيد عند الجهمية هو إخراج أفعال العباد من أن تكون فعلاً لهم، وأن تكون واقعة بكسبهم وإرادتهم، بل هي نفس فعل الله، فهو الفاعل لها دونهم، ونسبتها إليهم وأنهم فعلوها مناف للتوحيد عندهم[1].

٣ ـ القول بالجبر والإرجاء[2].

٤ ـ إنكار الصراط ـ الميزان ـ الرؤية[1].

٥ ـ إنكار عذاب القبر ـ وإنكار كون الله في السماء[1].

٦ ـ القول بفناء الجنة والنار.

٧ ـ القول بأن القرآن مخلوق[1].

٨ ـ الإيمان عندهم هو المعرفة، وبذلك يكون اليهود والنصارى والمشركون مؤمنين عندهم.

٩ ـ قولهم بالحلول والاتحاد.

١٠ ـ نفي صفة العلو لله سبحانه وتعالى.

١١ ـ الطعن في الصحابة وسلف الأمة.

١٢ ـ ردهم لأحاديث الآحاد مع بعض المتواتر إذا لم يوافق أصولهم.

١٣ ـ تقديم العقل على النقل، مع تحريف النصوص الشرعية من الكتاب والسنّة.

١٤ ـ تقديس الأولياء والصالحين[3].

١٥ ـ تأويل بعض الصفات[1].

ومن خلال هذا العرض يتضح مدى ضلال هذه الفرق وبعدها عن الحق وعن أهل السنّة والجماعة، وليس كما يزعم الآن بعض أهل الضلال من وصف المرجئة والعقلانيين والأباضية بأنهم متفقين مع أهل السنّة والجماعة والخلاف بينهم في مسائل فرعية. والصحيح خلاف ذلك، فإن الاختلاف والافتراق وقع في

---

(١) شفاء العليل، ط مكتبة السوادي، جدة، ١/ ١٩.

(٢) المقالات ١/ ٢١٣، ٢١٤، التبصير في الدين، ص١٠٧ ـ ١٠٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩ ـ ٩٣، البرهان، ص٣٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦ ـ ١٣٩.

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري، ١/ ٢٤٥، ٢٧٦، بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف، ص٤٣ ـ ٤٦.

الأصول كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالأصول كل جليل مثل وجود الله وألوهيته واتصافه بالصفات الواردة في الكتاب والسنّة ووجود الملائكة والجن والبعث والحشر والصراط والميزان والجنة والنار، ونحو ذلك من القضايا الواضحة»[1]. ويقول أيضاً: «إن المخالفين للحق البيّن من الكتاب والسنّة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود لهم بالضلالة ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام كالخوارج والرافضة والقدرية ونحوهم»[2]. فدلّ كلامه يرحمه الله على أن من خالف الكتاب والسنّة فهو من أهل البدع، والفِرَق الأولى كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية جميعهم قد خالفوا الكتاب والسنّة فهم لا محالة من أهل البدع والضلالات لمخالفتهم السلف الصالح في أصول كبرى، بل من أهم الأصول المتفق عليها عند أهل السنّة والجماعة ومن تلك الأصول التي خالف فيها أهل الأهواء:

١ - إنكار ذات الله تعالى وعلوه سبحانه على خلقه، وفوقيته، واستوائه على عرشه أو تأويل ذلك.

٢ - إنكار أسماء الله تعالى أو بعضها، أو تأويلها، والزيادة فيها والنقص.

٣ - إنكار صفات الله تعالى أو بعضها، أو تأويلها، والزيادة فيها والنقص.

٤ - إنكار أفعال الله تعالى «كالمجيء والنزول والإتيان» أو تأويلها، مع إنكار الرؤية أو تأويلها.

٥ - تشبيه الله بخلقه، أو تشبيه الخلق بالله تعالى، ومنه قياس الغائب بالشاهد كما يفعل أهل الكلام.

٦ - إنكار الشفاعة الثابتة، أو إثبات شفاعات لم تثبت بالشرع.

٧ - إنكار السمعيات أو بعضها، أو تأويلها كالصراط، الميزان، والحوض وعذاب القبر ونعيمه، والملائكة وأشراط الساعة، ونحو ذلك.

٨ - إنكار كلام الله تعالى أو تأويله، والقول بأن القرآن مخلوق.

٩ - تعريف الإيمان بالتصديق أو قول اللسان فقط، وإنكار دخول العمل في مسمى الإيمان.

---

(١) الفتاوى، ٦/ ٥٧، ٥٨.

(٢) الفتاوى، ٢٠/ ٢٤ - ٣٦.

١٠ ـ إنكار زيادة الإيمان ونقصانه، مع إنكار الاستثناء في الإيمان.

١١ ـ الخوض في القدر وعدم التسليم به، بالإنكار أو التشكيك، أو الجدال والمراء فيه وفي نصوصه.

١٢ ـ الإخلال بالتوحيد أو بعضه، كصرف نوع أو أكثر من أنواع العبادة لغير الله.

١٣ ـ القول على الله بغير علم، مع المراء في القرآن والكلام فيه بغير علم مع اتباع ما تشابه منه ابتغاء الفتنة.

١٤ ـ إنكار السنة أو بعضها.

١٥ ـ تفسير نصوص الشرع على غير أصولها الشرعية.

١٦ ـ التشدد والغلو في الدين، مع الغلو في الأشخاص وتقديسهم والقول بعصمتهم.

١٧ ـ التلقي عن غير الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح.

١٨ ـ سب الصحابة أو بعضهم ولمزهم.

١٩ ـ سب أهل السنّة والجماعة ولمزهم واحتقارهم.

٢٠ ـ الاعتراض على دين الله وشرعه.

٢١ ـ رفع الشعارات المنافية للكتاب والسنّة.

٢٢ ـ الخلل في عقيدة الولاء والبراء.

٢٣ ـ الخروج على الأئمة وترك مناصحتهم وعدم الدعاء لهم.

٢٤ ـ تغليب الهوى على الشرع، وغير ذلك[1].

فهل يعقل بعد ذلك أن يتبجح متبجح ويقول: إن الخلاف الذي بين السلف وباقي الفِرَق خلاف لفظي؟



(١) مقدمات في الأهواء والافتراق ص١١٥ ـ ١١٧.

المبحث الثالث

منهج أهل الأهواء والبدع في تقرير الأصول الآتية ونقده في ضوء عقيدة أهل السنّة والجماعة

أولاً: أسماء الله وصفاته:

إن[1] مبحث الأسماء والصفات قد شغل حيّزاً كبيراً من كتب أهل السنّة والجماعة، حيث تعددت المدارس فيه وتشعبت الآراء والمعتقدات، ولم يكن الأمر كذلك في إبان عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ولكن بعد ذلك تداخلت المعتقدات وأفرزت اتجاهات عدة في أسماء الله وصفاته، وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وجماع الأمر أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة قسمان يقولان: تجري على ظواهرها، وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها، وقسمان يسكتون، أما الأولون فقسمان:

أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة ومذهبهم باطل أنكره السلف.

الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله كما يجري ظاهر اسم العليم، والقدير، والرب، والإله والموجود والذات ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوق، إما جوهر محدث، أو عرض قائم به كالعلم والقدرة، والكلام، والمشيئة، والرحمة، والغضب ونحو ذلك في حق العبد أعراض، والوجه واليد والعين، في حقه أجسام، فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرة وكلاماً ومشيئة، وإن لم يكن

---

(١) التحف في مذاهب السلف، للشوكاني، تحقيق وتعليق: شريف محمد فؤاد هزاع، دار فجر للتراث، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ص٦.

ذلك عرضاً، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين، جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وإن الله لا صفة له ثبوتية بل صفاته إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منها، أو يثبتون بعض الصفات السبع أو الثمان أو الخمس عشرة، أو يثبتون الأحوال دون الصفات ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث، على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين، فهؤلاء قسمان: قسم يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلمين، وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه، وأما القسمان الواقفان[1]: فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها»[2].

ومن خلال قول شيخ الإسلام يرحمه الله يتضح موقف الناس حيال نصوص الأسماء والصفات وهو كالآتي: التمثيل[3]، والنفي، والتعطيل، والتحريف، والتوقف والسكوت، والتفويض، والإثبات[4].

---

(١) إن الواقفة كفرقة مستقلة لا توجد إلا في الرافضة الغالية الذين يزعمون أن الله عز وجل وكل الأمور إلى محمد ﷺ، وأنه أقدره على خلق الدنيا فخلقها ودبرها، وإن الله سبحانه وتعالى لم يخلق من ذلك شيئاً، والمراد بالواقفة في قول شيخ الإسلام هم الذين يتوقفون عند ظاهر النصوص ولا يثبتون صفاتاً لله عز وجل. انظر المقالات، ١/ ٨٨، الفرق بين الفرق، ص١٩٠، ١٩١.

(٢) الفتاوى، ٥/ ١١٣ ـ ١١٧.

(٣) إن السلف يستخدمون بعض الأحيان كلمة التشبيه ويريدون به التمثيل، أما لفظ التجسيم فلا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفياً ولا إثباتاً ومن الأفضل استخدام كلمة التمثيل لورودها في الآية ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١]. انظر الفتاوى، ٤/ ١٥٢، ١٥٣.

(٤) الفتوى الحموية، ص١١٠ ـ ١١٥، الصواعق المرسلة، ٢/ ٤٢٢.

أولاً: التمثيل:

إن التمثيل نوعان:

١ ـ تمثيل المخلوق بالخالق: معناه: إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات.

٢ ـ تمثيل الخالق بالمخلوق: ومعناه: أن يثبت لله في ذاته أو صفاته مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك.

ومن الصنف الأول الذين شبهوا المخلوق بالخالق السبئية الذين شبهوا علياً بذات الله، والبيانية[١] الذين زعموا أن الرب إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه، والمغيرية[٢] الذين زعموا أن المعبود ذو أعضاء على صور حروف الهجاء، والمنصورية[٣] الذين يشبهون أنفسهم بربهم،

---

(١) البيانية: اتباع بيان بن سمعان الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه وأنه يفنى كله إلا وجهه، وزعم أنه نبي وأنه المشار إليه بقوله تعالى: ﴿**هذا بيان للناس وهدى**﴾ [آل عمران: ١٣٨]، ثم ادعى الألوهية، وكانوا يقولون بحلول اللاهوت في الناسوت، ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سمعان، ونصبه إماماً. انظر المقالات، ١/٦٦، ٦٧، الفرق بين الفرق، ص١٧٠، ١٩٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٧١، ٧٢، البرهان، ص٧٥، ٧٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٤٦٣.

(٢) المغيرية: أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صورة حروف الهجاء، كان يقول إنه نبي وأنه يعلم اسم الله الأكبر، ويقولون إن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة وإن حروف أبي جاد على عدد أعضائه، فالألف موضع قدمه لاعوجاجها، وذكر المغيرة بن سعيد أنه رأى الله عز وجل وزعم أنه يحيي الموتى، وأنه يشارك الله عز وجل في أمور عديدة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر المقالات، ١/ ٦٩ ـ ٧٤، الفرق بين الفرق، ص١٨١ ـ ١٨٥، اعتقادات فرق المسلمين، ٧٢، ٧٣، البرهان، ص٧٧، ذكر مذاهب الفرق، ٨٤ ـ ٨٦.

(٣) المنصورية: أتباع أبي منصور العجلي، كان يزعم أنه صعد إلى السماء ومسح الربُّ تعالى بيده على رأسه وقال له يا بني اذهب فبلغ عني، فصارت فرقته إلى اليوم على ما يُحكى إذا حلفت قالت: لا والكلمة، يعنون ما ذكر أنه قال له الله، وقالوا من قتل أحداً من أهل القبلة دخل الجنة، ويبيحون الزنا واللواط. انظر المقالات، ١/ ٧٥، الفرق بين الفرق، ص١٨٥، ١٨٦، اعتقادات فرق المسلمين، ص٧٣، البرهان، ص٧٦، ٧٧، ذكر مذاهب الفرق، ص٨٦، ٨٧.

والخطابية[1] الذين قالوا بإلهية الأئمة، ومنهم الحلولية[2] الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة، لذلك ومنهم المقنعية[3] الذين قالوا بألوهية المقنع[4] وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة. وهذه الفِرَق من المشبهة

---

(١) الخطابية: أصحاب أبي الخطاب بن أبي زينب وهم خمس فرق كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ورسل الله وحججه على خلقه، لا يزال منهم رسولان واحد ناطق والآخر صامت، فالناطق محمد ﷺ والصامت علي بن أبي طالب، فهم في الأرض طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمون ما كان وما هو كائن، وزعموا أن أبا الخطاب نبي وأن أولئك الرسل فرضوا عليهم طاعة أبي الخطاب، وقالوا الأئمة آلهة وقالوا في أنفسهم مثل ذلك، وقالوا ولد الحسين أبناء الله وأحباؤه، ويتأولون قوله تعالى: **﴿فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين﴾** آدم وولده وهم المقصودون بالولد، ولهم مخازي عظيمة. انظر المقالات، ١/ ٧٧، ٧٨، الفرق بين الفرق، ص١٨٨ ـ ١٩٠، اعتقادات فرق المسلمين، ص٧٢، البرهان، ص٦٩، ٧٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٨٠، ٨١.

(٢) الحلولية: في الجملة عشر فرق كلها كانت في دولة الإسلام، وغرض جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الله، ويرجعون إلى غلاة الروافض، وذلك أن السبئية والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية حلولية، وظهر بعدهم المقنعية والرزّامية والحلمانية والحلاجية والعذافرة والخرمية يشتركون في استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات، والقول بحلول اللاهوت في الناسوت وغير ذلك من المخازي. انظر المقالات، ١/ ٨٢ ـ ١٠٥، الفرق بين الفرق، ص١٩٣ ـ ٢٠١، التبصير في الدين، ص١٢٨ ـ ١٤٠، البرهان، ٨٠ ـ ٨٥.

(٣) المقنعية: أو المبيضة زعيمهم المعروف بالمقنع، يدعون فيه الألوهية وأنه إله وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة، فقد يتصور في صورة نوح، وإبراهيم ومحمد عليهم الصلاة والسلام، وكانوا يستبيحون المحرمات ويسقطون عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات، وكان رئيسهم المقنع يحتجب عن الناس ببرقع من حرير وقد خدع المسلمين مدة أربع عشرة سنة، أحرق المقنع نفسه في تنور في حصن له قد أذاب فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه وافتتن الناس به بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً، وزعموا أنه صعد إلى السماء. انظر الفرق بين الفرق، ص١٧٥ ـ ١٩٥، التبصير في الدين، ص١٣٠ ـ ١٣٣.

(٤) المقنع: زعيم فرقة المقنعية يُعرف بالمقنع، رجلاً أعور قصّاراً بمرو، كان قد عرف شيئاً من الهندسة والحيل وكان على دين الرزامية، ادعى لنفسه الإلهية واحتجب عن الناس، دامت فتنته على المسلمين أربعة عشر عاماً، وعاونه كفرة الأتراك على المسلمين للغارة عليهم، زعم أنه يتصور كل يوم في صورة نبي من الأنبياء، وكان يقول: أتنقل في الصور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها. انظر الفرق بين الفرق، ص١٩٥، ١٩٦، التبصير في الدين، ١٣٠ ـ ١٣٢، الأعلام، ٤/ ٢٣٥، وفيات الأعيان، ١/ ٣١٩.

الذين قال عنهم البغدادي: إنهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا إليه في الظاهر(١)، وهناك من فِرَق المشبهة الذين شبهوا المخلوق بالخالق عدهم المتكلمون من الأمة الإسلامية، ومنهم الهشامية، اليونسية(٢)، والخابطية(٣) من القدرية، والكرامية الذين يقولون بحلول الحوادث على الله عز وجل(٤).

الممثلة الذين مثلوا صفات الخالق بالمخلوق:

ومن الذين شبهوا صفات الله عز وجل بالمخلوق الزرارية(٥) من الشيعة، والمعتزلة الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه، والروافض الذين قالوا

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٧٥، وهناك بعض الفرق الأخرى كالحلمانية والعذافرة وغيرهم.

(٢) اليونسية: هم أتباع يونس بن عبد الرحمٰن القُمي وكان في الإمامة على مذهب القطعية وكان مفرطاً في التشبيه حتى كان يقول: إن حملة العرش يحملون إله العرش وهو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله أرجله وهو أقوى من أرجله، واستدل على أن الله محمول بقوله تعالى: **﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾** [الحاقة: ١٧] وهم من أتباع هشام بن سالم الجواليفي الرافضي ويزعمون أنه تعالى من الأعلى مجوف وأن النصف الأدنى مصمت. انظر التبصير في الدين، ص٤٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٣.

(٣) الخابطية: والحدثية أتباع أحمد بن خابط وفضل الحدثي، وهما فرقة واحدة تطرفت في أقوالها، لذا تبرأ منها المعتزلة، كانوا يقولون إن للخلق ربين وخالقين قديم وهو الله، وحديث وهو المسيح عليه السلام، ومن ضلالاتهم القول بالتناسخ، وزعموا بأن جميع أنواع الحيوان أمم وأن لها رسل لأنها منسوخة عن الإنسان العاصي في دار النعيم التي خلق فيها، ويقولون بنفي قدرة الله على زيادة نعيم أهل الجنة أو عذاب القبر، ولهم أمور خالفوا فيها الأمة فلذا عدهم أهل الفرق من الخارجين عن الملة الإسلامية. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٠٨، ٢٠٩، الملل والنحل، ١/ ٦١ - ٦٣، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، ص١٤٩.

(٤) المقالات، ١/ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٩، التبصير في الدين، ص١١١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، ٩٠، البرهان، ص٣٥.

(٥) الزرارية: أتباع زرارة بن أعين وقد كان على مذهب القطعية الذين كانوا يقولون بإمامة عبد الله بن جعفر ثم انتقل عنه فكان يقول بمذهب الموسوية، وكان يقول إن الله تعالى لم يكن عالماً ولا قادراً ثم خلق لنفسه علماً وحياة وقدرة وإرادة وسمعاً وبصراً وجرى على قياس قولهم قوم من بصرية القدرية فقالوا: كلام الله مخلوق له وإرادته مخلوقة له، وزاد عليه الكرامية فقالوا: إن إرادته وإدراكاته حادثة. انظر المقالات، ١/ ١٠٢، الفرق بين الفرق، ص٤٧، ٤٨، التبصير في الدين، ص٤٠.

بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم من البشر، وقول كلا الفريقين: أي من شبه الخالق بالمخلوق، أو المخلوق بالخالق، باطل بالنقل والعقل اللذين قد دلاّ دلالة واضحة على مباينة الخالق للمخلوق في جميع الأفعال والأقوال والأسماء والصفات، فصفات الخالق تليق به وصفات المخلوق تليق به قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل]. وأما العقل فكيف يماثل الناقص الكامل وهذا مستحيل، فالعقل يوافق النقل، فكل موجود في خارج الذهن لا بد أن يكون متصفاً بصفة، وهذه الصفة إما أن تكون صفة كمال أو صفة نقص، وصفة النقص ممتنعة في حق الإله المعبود واللائق به الكمال، ومن جهة أخرى فإن المشاهدة والحس تدل على ثبوت صفات كمالية للمخلوق والله خالق المخلوق وصفاته، فواهب الكمال أولى بالكمال، ومن ثم فلا يشبه الخالق المخلوق أو الكامل الناقص[(١)].

وبذلك يتضح براءة أهل السنّة والجماعة من تلقيبهم بالمشبهة وخاصة الحنابلة، فهذا الاتهام من باب الكذب والافتراء. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم»[(٢)]. وقال: «وفي الحنبلية أيضاً مبتدعة وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر وبدعهم غالباً في زيادة الإثبات في حق الله، وفي زيادة الإنكار على مخالفيهم بالتكفير»[(٣)]. فهنا يشهد عليهم شيخ الإسلام بقوة الإثبات لا التشبيه، وشتان بين الأمرين!! فيظهر كذب وافتراء أهل الأهواء من نسبة التشبيه إلى الحنابلة.

ثانياً: التعطيل:

إن التعطيل عند أهل الأهواء والبدع ينقسم إلى قسمين:

١ ـ **تعطيل كلي محض**: وهو ما عليه نفاة الصفات من الفلاسفة والقرامطة والجهمية ويسمون بأهل التخييل[(٤)]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا الأصل الباطل الذي أصله نفاة الصفات الجهمية المحضة من المعتزلة وغيرهم، هو الذين فارقهم به جميع المثبتة للصفات»[(٥)].

---

(١) الفتاوى، ٦/ ٧٦، ٧٧.
(٢) الفتاوى، ٣/ ١٨٥.
(٣) الفتاوى، ٢٠/ ١٨٦.
(٤) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤١٩.
(٥) الفتاوى، ١٧/ ١٤٨، ١٤٩.

٢ ـ **تعطيل جزئي**: وهو ما تعلق بنوع معين من الصفات وإن كان الأصل لديهم الإثبات جملة، كالكلابية والأشعرية والماتريدية. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات، وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري... ومن تبعهم أثبتوا الصفات لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية»[١]. فلذلك أصبحت مراتب التعطيل كالآتي:

١ ـ نفي النقيضين: وهو مذهب غلاة الفلاسفة والقرامطة والباطنية الخارجون عن الدين الإسلامي حيث يقولون: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات ويسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود[٢] ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين[٣]. فوقعوا في شر ما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات إذ سلب النقيضين كليهما من الممتنعات، وقد علم بالاضطرار إن الوجود لا بد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم. فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو العدم[٣]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «حقيقة قول الفلاسفة في الصفات: إن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا»[٣].

٢٢ ـ نفي الأسماء والصفات واعتباره الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وهو مذهب الجهمية المحضة والفلاسفة الدهرية وهم الغلاة، فوصفوه بالسلوب أي يجعلون الصفات الثبوتية لله عز وجل من قبيل السلوب والإضافات دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، فجعلوا العلم عين العالم[٣]. يقول الإمام أحمد يرحمه الله عند كلامه عن جهم بن صفوان: «وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله كان كافراً، وكان من المشبهة فأضل بكلامه بشراً كثيراً.. ووضع دين الجهمية، فإذا سألهم الناس عن قول الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ يقولون: ليس كمثله شيء من الأشياء، وهو تحت الأرضين السبع كما هو على العرش، ولا يخلو منه مكان ولا

---

(١) الفتاوى، ١٣/١٣١.
(٢) المقالات، ١/١٤٦، ١٤٧.
(٣) الفتاوى، ٣/٧، ٨، ١٣، ١٦٥، ١٦٦، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٩.

يكون في مكان دون مكان، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يعرف بصفة ولا بفعل ولا له غاية ولا منتهى»[1][2].

والسبب في قولهم هذا، أنهم يزعمون أنهم إذا سموا الله عز وجل بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره والله منزّه عن مشابهة غيره، والصحيح أن الاتفاق في الاسم العام بين الخالق والمخلوق لا يقتضي المماثلة عند الإضافة والتخصيص، ولا وجود لهذا الاتفاق في الخارج وإنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «قد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه من الموجودات... فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلون بالممتنعات والمعدومات والجمادات ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات»[3].

٣ ـ إثبات أسماء معطلة من الصفات وهو مذهب المعتزلة والمقتصدين من الفلاسفة الذين أثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، ومنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم قال: عليم بلا علم قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع وبصر، فأثبتوا الاسم[4] دون ما تضمنه من الصفات. يقول القاضي عبد الجبار: «أما ما يستحقه من الصفات فهو الصفة التي بها يخالف مخالفةً ويوافق موافقةً ولو كان له موافق تعالى عن ذلك، وكونه قادراً، عالماً، حياً، سميعاً، بصيراً، مدركاً للمدركات موجوداً مريداً كارهاً... فأما كيفية استحقاقه لهذه الصفات فاعلم: أن تلك الصفة التي يقع بها الخلاف والوفاق يستحقها لذاته»[5].

فالمعتزلة زعمت أن العرض لو بقي لم يمكن عدمه، لأن عدمه إما أن يكون بإحداث ضد، أو بفوات شرط أو اختيار الفاعل، وكل ذلك ممتنع، والتزمت

---

(١) الرد على الجهمية، ص١٠٤، ١٠٥، الفتاوى، ٦/ ٣٥.

(٢) هنا يظهر التناقض؛ فكيف يكون عندهم تحت الأرضين السبع وعلى العرش وفي كل مكان، فإما أن يكون سبحانه على العرش، أو في أحد هذه الأماكن، والصحيح أن الله عز وجل في العلو مستو على عرشه، ولكنه ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، وينزل يوم القيامة لفصل القضاء بين العباد.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٧، ٨.

(٤) الفتاوى، ٣/ ٨.

(٥) الأصول الخمسة، ص١٢٩.

المعتزلة لأجل ذلك نفي الصفات عن الله مطلقاً لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وقولهم مخالف للمعلوم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «هذه مخالفة للمعلوم بالحس وهو أيضاً في غاية الفساد والضلال»[1]. فالمعتزلة يثبتون الأسماء الحسنى ولكنهم يفرغونها من معانيها، فيجعلونها أعلاماً محضة لذات الباري جل وعلا بمنزلة الأسماء المترادفة، وقولهم في غاية التناقض حيث يلزمهم الإقرار بالصفات كما أقروا بالأسماء إذ لا فرق بينهما، فالقول في الصفات كالقول في الأسماء والتفريق بينهما تناقض، والتناقض علامة فساد المنهج. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإذا كان ممن يثبت الأسماء وينفي الصفات كالمعتزلة قيل له في الصفات ما يقوله هو في الأسماء، فإذا كان يثبت حياً عالماً قادراً، وهو لا يعرف من هو متصف بذلك إلا جسماً كان إثبات أن له علماً وقدرة كما نطق به الكتاب والسنة كذلك»[2].

يقول الطحاوي يرحمه الله مبيناً مذهبهم الباطل: «فإنهم بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض الذي هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجسم وتكلموا بالتوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام»[3]. فهم مع زعمهم باستخدام العقل، ففي الصحيح والواقع أنهم خالفوا بداهة العقول، فالعقول لا تقبل وجود ذات عالمة بغير علم، وذات سامعة بغير قدرة. فدل ذلك على التناقض والاضطراب عندهم، ومع ذلك يزعمون أن نفيهم للصفات هو التوحيد[4].

التعطيل الجزئي:

ويقصد به أنهم في الأصل يثبتون الصفات في الجملة. يقول شيخ الإسلام

---

(١) درء التعارض، دار الكتب ١٩٧١م، ١/ ٤٠، ٤١.

(٢) الفتاوى، ١٣/ ١٦٥.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٠٣.

(٤) خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على الأديان، محمد صديق خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص١٥، دعوة التوحيد، الدكتور: محمد خليل هراس، مكتبة طنطا، مصر ص٢٧٠.

يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة مشتركون في نفي الصفات وابن كلاب ومن تبعه كالأشعري... ومن تبعهم أثبتوا الصفات، لكن لم يثبتوا الصفات الاختيارية»[1]. فالكلابية والأشاعرة والماتريدية حرفوا النصوص عن معانيها، فلذلك هم قد عطلوا وزادوا على ذلك، فالتحريف هو تعطيل وزيادة، فالمحرف نفى المعنى الصحيح للنص أولاً ثم استبدله بمعنى جزئي فصار كل محرف معطلاً ولا عكس[2].

فِرَق التحريف:

١ ـ الكلابية:

يثبتون الأسماء والصفات ويعتقدون بما تدل عليه ولكنهم لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، فيزعمون أن الصفات كلها أزلية. فالكلابية تنفي الصفات الفعلية عن الله تعالى وتؤولها بزعم أنها لا تليق بالله تعالى لإشعارها بالأعراض التي لا تقوم إلا بالجسم، ومع هذا يثبتون له تعالى الصفات الذاتية اللازمة له، ويقولون: إن أسماء الله وصفاته لا يقال هي غيره، ولا يقال: أن علمه هو هو كما قال بعض المعتزلة وكذلك قولهم في سائر الصفات[3].. وبذلك خالفوا أهل السنّة والجماعة[4][5]، حيث إنهم أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها وكان يلزمهم الإثبات للجميع أو النفي للجميع.

٢ ـ الأشاعرة:

ذهب الأشاعرة إلى تقسيم الصفات الإلهية إلى صفات نفسية راجعة إلى الذات أي إلى وجود الله تعالى ذاته، وإلى صفات سلبية، واختاروا له خمسة أقسام: وحدانية الله تعالى والبقاء والقدم، ومخالفته عز وجل للحوادث وقيامه

---

(١) الفتاوى، ١٣/ ٢٣١. (٢) الفتاوى، ٥/ ٢٦.

(٣) إذا لم تكن الصفات هي هو ولا غيره فماذا تكون عندهم؟

(٤) المقالات ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٢/ ٢٢٥، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٢/ ٧٧ ـ ٨٥.

(٥) إن أهل الأهواء والبدع يزعمون أن التحريف الذي يقومون به ما هو إلا من باب التأويل الصحيح للنصوص وذلك من باب التلبيس والتمويه، حتى أن بعض المؤلفين يعتبرونه من طريقة أهل السنة والجماعة، وقد يطلقون أسماء أخرى عليه مثل العلم والحكمة، ومن هنا يظهر أن التأويل المذموم والباطل هو تأويل أهل التحريف والبدع الذين يتأولون النص على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك. انظر الفتاوى، ٣/ ٦٦، الصواعق المرسلة، ١/ ١٨١ ـ ٢٠١.

عز وجل بنفسه، وسموها سلبية لأن كل صفة منها تسلب في إثباتها كل ما يضادها أو كل ما لا يليق بالله تعالى، كما يقسمون الصفات كذلك إلى سبعة أقسام يسمونها (صفات المعاني) وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، وهذه الصفات يثبتونها لله تعالى صفات ذاتية لا تنفك عن الذات، يؤمنون بها كما يليق بالله تعالى ويسمونها أحياناً الصفات الذاتية والوجودية[1]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية»[2].

فالأشاعرة[3] والكلابية يجمعون بين المتناقضات في صفات الله تعالى، فهم يقرون أنه لا يقال: إن صفات الله تعالى عين ذاته، ولا يقال: إنها غير ذاته. والسبب في وقوعهم في هذا التناقض والحيرة هو أن الصفة للشيء ليست هي ذاته وليست هي غيره لأنها لا تنفك، والسلف الصالح كانوا يكرهون الكلام في هذه المسألة، ومنهم الإمام أحمد يرحمه الله كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى. ويقول يرحمه الله: «هذا كلام محدث ولا يقول إن الاسم غير المسمى، ولا هو هو ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعاً لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠][4]، فإن الكلابية والأشاعرة والسالمية[5]

---

(١) الفتاوى، ١٦/ ٤٧١.　　(٢) الفتاوى، ١٦/ ٣٥٩.

(٣) إن الأشاعرة يتسمون بذلك الاسم نسبة إلى أبي الحسن الأشعري، والأشعري نفسه ومن معه من المتقدمين كالباقلاني والطبري والباهلي يثبتون الصفات الخبرية على ظاهرها ولا يؤولونها، وهنا يظهر التناقض من النسبة إليه والاعتقاد بضده، حيث إن المتأخرين من الأشاعرة كالغزالي والجويني والرازي والتفتازاني والجرجاني ذهبوا إلى تأويل الصفات الخبرية ونفي معانيها الحقيقية وأنها مجازات، فالاستواء يعني الاستيلاء، واليد القدرة أو النعمة، والنزول نزول الملائكة، والوجه الذات، والعين الحفظ، وتركوا ما قرره الأشعري في وجوب إثبات هذه الصفات كما يليق بجلال الله وعظمته، وهو أمر ينافي انتسابهم إليه وإلى أصحابه المتقدمين الذين ساروا على طريقة شيخهم.

(٤) مقدمة في عقيدة الإمام أحمد وأصول مذهبه، الإمام رزق الله التميمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١، ٢/ ٢٧٠.

(٥) ترجمة السالمية: أتباع أبي عبد الله محمد بن سالم المتوفي سنة ٢٩٧هـ، تتلمذ على سهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي وأبي الحكم بن برجان من أشهر رجال السالمية، يجمعون في معتقداتهم بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة، يقولون بالتشبيه والتصوف، ويميلون إلى الاتحاد والحلول، يعتقدون أن القرآن حروف وأصوات قديمة لا تتعلق بالمشيئة والقدرة. انظر شذرات الذهب، ٣/ ٣٦، الفرق بين الفرق، ط القاهرة، ص١٥٧ ـ ٢٠٢، الطبقات الكبرى للشعراني، ط مصر، ص٩٩، ١٠٠.

لم يثبتوا الصفات الاختيارية التي تكون بمشيئته وقدرته مثل كونه يتكلم بمشيئته عندما يشاء بكلام معين إذ أنهم قالوا: إن ما يقوم بقدرته ومشيئته لا يكون إلا مخلوقاً حادثاً منفصلاً عنه، فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث، ولو قامت به لم يخل عنها، وعلى ذلك فيجب أن نقول: إن الله يتكلم بكلام قديم لازم للذات أزلاً وأبداً ليس شيءٌ منه متعلقاً بمشيئته تعالى واختياره، وكذلك سائر الصفات الاختيارية مثل كونه تعالى يحب ويرضى ويسمع ويرى وهو إذا رأى الشيء بعد حدوثه فهو إنما يرى موجوداً في علمه لا موجوداً بائناً عنه[1].

٣ ـ الماتريدية:

إن الماتريدية تقول بوجوب إثبات أسماء الله تعالى وإن إثباتها لا يستلزم التشبيه. يقول الماتريدي: «الأصل عندنا إن لله أسماء ذاتية يسمى بها قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١] ثم الدليل على ما قلنا مجيء الرسل والكتب السماوية بها، ولو كان في التسمية بما جاءت به الرسل تشبيه لكانوا سبب نقض التوحيد»[2]. ولكنهم لم يفرقوا بين باب الإخبار عن الله تعالى، وباب التسمية، فأدخلوا في أسماء الله تعالى ما ليس من أسمائه كالصانع والقديم والذات والشيء ونحو ذلك، وهذا ما نوّه به الماتريدي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] بأن لفظ هو من أسماء الله تعالى[2]، والصحيح أنه يجب التفريق بين باب التسمية وباب الإخبار، إذ أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، فما يطلق عليه تعالى في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً[3]، وهم يثبتون الاسم على حقيقته إن دل على ما أثبتوه من الصفات، وإن خالف صرفوه عن حقيقته بالتأويل، وذلك لاعتقادهم أن ما دل عليه الاسم من المعاني والحقائق قد يعارض الدليل العقلي[4]، مثال موقفهم من اسم الأعلى والظاهر؛

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٨.

(٢) التوحيد، دار المشرق، بيروت، ص٤٢ ـ ٦٥.

(٣) الجواب الصحيح، لابن تيمية، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ٣/٢٠٣، الفتاوى، ٦/١٤٢ ـ ١٤٣، ٨/٩٤، بدائع الفوائد ١/١٦١، ١٦٢.

(٤) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٦٥، ٦٦، ٦٩.

فالأعلى عندهم هو أعلى من أن يمسه حاجة أو يلحقه آفة، والظاهر هو الغالب الذي لا يغلبه شيء[1].

ومن تناقضهم أنهم يثبتون المعاني للأسماء، بل يستحيل عندهم عليم بلا علم وقدير بلا قدرة، ومع ذلك يقولون: إن اسم الله يدل على الذات من غير اعتبار للمعنى أي لا يدل على صفة، وهذا تناقض وخلط في المنهج واضح، فجميع أسماء الله حسنى لدلالتها على صفات الكمال والجلال، ولو كان اسم الله تعالى لا معنى له لم يكن فيه مدح ولا ثناء له، فكيف وهو أعظم أسماء الله تعالى[2]؟. ومن الخلط عندهم أنهم يقولون: إن الاسم هو المسمى[3] ويقولون أيضاً: إن الصفات لا هي هو ولا غيره، فجمعوا بين المتناقضات إذا أنهم بقولهم هذا نفوا مسمى اللفظ مطلقاً.

وأما موقف الماتريدية من الصفات فقد أثبتوا ثمان صفات وهي: القدرة - العلم - الحياة - الإرادة - السمع - البصر - الكلام - التكوين[4] لأن العقل قد دلّ عليها دون غيرها. وأما الصفات الخبرية السمعية الأخرى فقد نفوها لزعمهم أن العقل لا يدل عليها وأن إثباتها على حقيقتها يستلزم التشبيه والتجسيم مع معارضة النصوص للعقل. يقول الماتريدي: «وفي حمل هذه الآيات على ظواهرها إثبات المناقضة بين الكتاب والدلائل المعقولة، وهي كلها حجج الله تعالى، ومن تناقضت حججه فهو سفيه جاهل[5] بمأخذ الحجج ومقاديرها، والله تعالى حكيم لا يجوز عليه السفه، عالم لا يجهل، ولو حملت هذه الآيات على ما يوافق حجج المعقول لكان فيه إثبات الموافقة بين الحجج، وذلك مما تقتضيه الحكمة البالغة، فحمل تلك الدلائل السمعية على ظواهرها كان محالاً ممتنعاً»[6]. وقولهم يناقض بعضه بعضاً فإن

---

(١) تفسير النسفي، لأبي البركات النسفي، مطبعة الحلبي، القاهرة، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٣، ٤٣٩.
(٢) مدارج السالكين، تحقيق: الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ - ١/ ٣٢، ٣٣.
(٣) مناهج الأدلة في عقائد الملة، لابن رشد الحفيد، تحقيق الدكتور: محمود قاسم، القاهرة، ص١٢٠.
(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ٥٥٤، الفتاوى، ١٧/ ١٥٨ - ١٦١، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٨٢.
(٥) إن موقف الماتريدية يظهر فيه التناقض واضحاً حيث يشهد الماتريدي على نفسه بالسفاهة والجهل.
(٦) التوحيد، ط دار الجامعات المصرية، ٧٤، ٧٥.

الأسماء والصفات التي أثبتوها يتسمى بها العباد ويتصفون بها فكيف يزعمون التشبيه والتمثيل في الصفات التي نفوها وينفونه عن التي أثبتوها، مع أن جميعها أسماء وصفات لله سبحانه وتعالى وهذا من الأقيسة الفاسدة التي يستخدمونها.

ثالثاً: التفويض:

والمقصود به هنا كما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «فقوم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها[1] المراد اللائق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم، وقوم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن، وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات»[2]، وهم الذين سماهم ابن القيم يرحمه الله: «اللاأدرية الذين يقولون لا ندري معاني هذه الألفاظ، ولا ما أريد منها، ولا ما دلت عليه»[3].

التفويض: لغة:

هو الرد، جعل الأمر إلى الغير. قال تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤] أي أسلم أمري إلى الله وأجعله إليه وأتوكل عليه، وأرد الأمر إليه، ومن معانيه التساوي، الاختلاط، المساواة، المجاراة، التفرق[4].

التفويض: اصطلاحاً:

التوقف في معاني الصفات والأسماء[5].

فالمفوضة هم الذين يفوضون معاني النصوص الشرعية، فإذا عارض قواعدهم وعقائدهم نص شرعي ولم يقدروا على رده فوّضوا معناه إلى الله تعالى، وقالوا: إن معناه لا يعلمه إلا الله مع اعتقاد أن ما يفهم من ظاهر النص غير مراد، فعطلوا النصوص التي تخالف أصولهم عن المعاني التي جاءت لأجلها وزعموا أنه لا يفهم من ظاهر هذه النصوص شيء، بل هي عندهم بمنزلة حروف الهجاء التي يقرؤها القارئ دون أن تدله على معنى معين، والقارئ لها بمنزلة من يقرأ كلاماً

---

(١) أي ظاهر النصوص.
(٢) الفتاوى، ٥/١١٣ ـ ١١٧.
(٣) الصواعق المرسلة، ٣/٩٢٠، ٩٢١.
(٤) المفردات، ص٣٨٧، ٣٨٨، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٥٦٧، ٥٦٨، الكليات، ص٦٩١.
(٥) الفتاوى، ٥/٤٦،
(٦) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٩.

أعجمياً لا يفهم معناه، أو كلاماً عربياً لا يفهم منه شيئاً، ولذا يظهر أن التأويل والتحريف هما شيء واحد في المآل، فالمؤولة والمفوضة متفقون على إنكار ونفي معاني النصوص عن ظاهرها، إلا أن المؤولة اجتهدوا في صرفها إلى معان أُخَر، وأما المفوضة فاكتفوا بنفي إرادة الظاهر دون أن يشغلوا أنفسهم ويتعبوا أذهانهم بالبحث عن معان أخرى، وهذا ما نوه عنه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «وأما مخالفة هؤلاء لنصوص الكتاب والسنّة وما استفاض عن سلف الأمة، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على عالم، ولهذا أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دلّ عليه الكتاب والسنّة والإجماع، وإنما يتبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم، وأما نصوص الكتاب والسنّة، فإما أن يتأولوها، وإما أن يفوضوها، وإما أن يقولوا مقصود الرسول أن يُخَيِّل إلى الجمهور اعتقاداً ينتفعون به في الدنيا، وإن كان كذباً وباطلاً، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة وأتباعهم، وحقيقة قولهم أن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا»[1]. وبذلك يتضح براءة أهل السنّة من التفويض والتأويل[2] فنجوا من تحريفات المؤولة وتشبيهات المشبهة، أما من اعتمد على وجوب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] من المفوضة والمؤولة فيزعمون على أن القرآن يشتمل على ما لا يعلم لمجرد التعبد بتلاوة الحروف، فيصبح المؤولة والمفوضة متفقين على نفي ما دلت عليه النصوص من المعاني، بل قد يكون منهج التفويض أخطر من منهج التأويل. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإن قول أهل التفويض

---

(١) قال بعض العلماء إن كلاً من مذهبي التفويض والتأويل حق، منهم ابن حجر، العز بن عبد السلام، الجويني، البيهقي، القرطبي، الغزالي، الخطابي، الرازي، وأقوالهم مجانبة للصواب ولا يؤخذ بها فإن التأويل الحق هو الذي يوافق الكتاب والسنة، وأما التفويض فشر محض، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد». انظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ط ١٣٨١هـ ص٣٢ ـ ٣٤، درء التعارض، دار الكنوز، ١/ ٢٠٥، تفسير روح المعاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، إيران، ١٥/ ١٦، ٢٤/ ٢٣، المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، الدكتور: محمد عبد الستار أحمد نصار، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ، ص٥٤٠.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٢٠٥.

الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»[1].
فالوقف أو التفويض منهج باطل لا يقبله النقل ولا العقل حيث أن الله عز وجل أمرنا بالتدبر والتفكر والاعتبار بالنصوص الشرعية.

وأما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران] فاستدلال غير صحيح حيث إن المراد بالتأويل المعنى والتفسير، فتأويل المتشابه بهذا المعنى مما يعلمه الراسخون في العلم، لكون جميع القرآن محكمه ومتشابهه معلوم المعنى، ولم يقل أحد من السلف إن في القرآن آيات لا يعرف أحد معناها، بل هذا القول[2]، يجب القطع بأنه خطأ، كيف والله تعالى قد أمرنا بتدبر القرآن مطلقاً، ولم يستثن منه شيئاً لا يتدبر، ولا قال: لا تدبروا المتشابه، والتدبر بدون الفهم ممتنع، وأيضاً فما في القرآن آية إلا وقد تكلم الصحابة والتابعون لهم بإحسان في معناها وبينوا ذلك، وهذا أيضاً مما يدل على أن الراسخين في العلم يقولون ويعلمون بتفسير المتشابه.
وأما إن أُريد بالتأويل الحقيقة والمآل، فالتأويل بهذا المعنى مما لا يعلمه إلا الله تعالى، وذلك مثل أشراط الساعة وحقائق اليوم الآخر من الجنة والنار وما فيهما، وكذلك الصراط والميزان والحشر، وكذلك كيفية صفات الله تعالى وذاته فهذا كله من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله[3]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما التأويل الذي اختص الله به فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك: «والكيف مجهول» فإذا قالوا: ما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل: هذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله»[3]. «وأما الساعة وأشراطها فهي من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا الله كما قال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِۚ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب] فأخبر أنه ليس علمها إلا عند الله وإنما هو علم وقتها المعين وحقيقتها، وإلا فنحن قد علمنا من صفاتها ما أخبرنا به»[3][4].

---

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٠٥.
(٢) الفتاوى، ٤/٧٠، ٥/١٥٧، ١٥٨.
(٣) الفتاوى، ١٣/١٤٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ١٧/٢٨٣ ـ ٢٨٦.
(٤) الفتاوى، ١٧/٣٩٦.

وبهذا يتضح أن قول المفوضة أو أهل التجهيل مردود لأنه يؤدي إلى تعطيل النصوص عن حقائقها ومعانيها التي أنزلت لأجلها ويصرف الناس عن الاهتداء بهدي الشرع ونوره وشفائه ورحمته، مع أن الله تعالى وصف القرآن الكريم بأنه ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧] ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥] فأخبرنا سبحانه وتعالى بأنه شفاء وهدى ورحمة ونور مبين، فلو كان القرآن مما لا يفهم معناه لم يتحقق فيه هذه الصفات[1]، فعدم إدراك المؤمن لمعاني القرآن أو النصوص يجعله كالأنعام التي لا تدرك ولا تعقل وحاشا أن يكون الصحابة والتابعون لهم بإحسان غير عالمين[2] بمعانيها، فالتفويض فاسد في البداية والنهاية لأنه يؤدي إلى القدح في حكمة الله عز وجل لأنه على حسب زعمهم الباطل يكون الله تعالى أنزل كلاماً لا يتمكن المخاطبون من فهمه ومعرفة معناه، وإلى التعطيل المحض للأسماء والصفات ومع ما يترتب عليها، لزعمهم بأن المعنى لا يعلمه إلا الله، وإلى الطعن في القرآن وفي الأوصاف التي وصفها الله بها كالبرهان والنور والهدى والشفاء والموعظة، فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه فقد طعن في القرآن، وإلى القول بعدم التدبر والتفكر في آيات الكتاب، لزعمهم بعدم وصول العقل إلى المعاني التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، وإلى تجهيل النبي ﷺ، وقد نفى سبحانه وتعالى ذلك عنه فقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وإلى تجهيل ومخالفة السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حيث يزعم المفوضة أن الصحابة رضي الله عنهم لم يدركوا المعنى الحق للنصوص مع زعمهم بفهمهم لها، فبالتالي يعتقد المتأخرون أن طريق الخلف أعلم وأحكم وما هذا إلا بهتان عظيم، فهم مختلفون متناقضون، فكيف تكون طريقتهم أفضل وأحكم؟ يقول ابن القيم يرحمه الله: «ثم تناقضوا أقبح تناقض فقالوا: تجري على ظواهرها وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمه إلا الله، فكيف يثبتون لها تأويلاً ويقولون: تجرى على ظواهرها، ويقولون: الظاهر منها غير مراد والرب متفرد بعلم تأويلها، وهل في التناقض أقبح من هذا»[3]. ومن

---

(١) الفتاوى، ١٥/١٥٨، ١٥٩.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/٢٠٤، ٢٠٥.

(٣) الصواعق المرسلة، ٢/٤٢٤.

خلال هذا السرد يتضح موقف الفِرَق الخمس من الأسماء والصفات:

الخوارج:

إن الخوارج تقول بقول المعتزلة حيث ينفون الصفات ويقولون بخلق القرآن ونفي رؤية الله عز وجل في الآخرة. يقول الأشعري يرحمه الله: «فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة»[1]. وأما الأباضية التي تمثل منهج الخوارج حالياً فإنهم انقسموا إلى قسمين: قسم نفى الصفات نفياً تاماً خوفاً من التشبيه بزعمهم، وقسم يرجعون الصفات إلى الذات فيقولون: إن الله عالم بذاته، وقادر بذاته وسميع بذاته[2]. فالصفات عندهم عين الذات وهذا في الحقيقة نفي للصفات فهم قد وافقوا المعتزلة والأشاعرة في باب الصفات معتمدين على عقولهم[3] وعلى شبهات وتأويلات باطلة فيقولون: «ووافقنا على كونها صفات اعتبارية الحكماء والمعتزلة وأنها لا وجود لها في الخارج من اعتبار العقل»[4].

وفي الحقيقة فالأباضية أنفسهم مختلفون في إثبات صفات الله تعالى، فأباضية المشرق تقول بقول المعتزلة والشيعة الإمامية فهم قد جردوا الذات الإلهية من الصفات التي وصف الله سبحانه بها نفسه، وذلك حين اعتبروا أن الصفات عين الذات غير مغايرة لها، وليست هذه الصفات عندهم حقائق مستقلة وإنما هي اعتبارات ذهنية ليس لها وجود في الخارج، فالله تعالى عندهم عليم بذاته لا بعلم هو غيره، وسميع بذاته لا بسمع هو غيره، ويبررون موقفهم هذا حتى لا يشتبه الخالق[5] بالمخلوق وحتى لا تتعدد الآلهة، فهم مع بعدهم عن تشبيه الخالق بالمخلوق يقولون: إن صفات الله تعالى حادثة، فما هذا إلا عين التناقض، وأما أباضية المغرب فيعتقدون أنها قديمة وبين الفريقين من التباعد في هذا ما لا يخفى

---

(١) المقالات، ١/ ٢٠٣.

(٢) الحجة في بيان المحجة، ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٣) هنا يظهر التناقض عندهم حيث يزعمون أن الأسماء والصفات توقيفية ولا يعتمد فيها إلا على النصوص الثابتة، وفي المقابل يعتمدون فيها على العقل والشبهة والتأويل. انظر مشارق أنوار العقول، السالمي عمان، ط٢ ص٤٢.

(٤) مثار الجوهر في علم الشرع الأزهر، ناصر بن سالم الرواحي، عمان، ط١، ١٤٠٠هـ، ١/ ٣١.

(٥) مشارق أنوار العقول، ط سوريا، ص٢٠٤، ٢٠٥.

فيظهر الاختلاف والتناقض في القول الواحد وفي الفرقة الواحدة، ومن أعجب التناقض عندهم في هذه المسألة أنهم يزعمون أن الأسماء والصفات توقيفية ولا يعتمد فيها إلا على النصوص الثابتة، وفي المقابل يعتمدون فيها على العقل والآراء[1] والأهواء.

الشيعة:

إن الشيعة قد غالت في التمثيل فهم أول من ابتدع ذلك في الإسلام. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأول من عرف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن[2] الحكم»[3]. ويقول القاضي عبد الجبار: «وتكلمت هذه الرافضة وجعلت له صورة وجسداً، وكفرت من قال بالرؤية على غير التجسيم والتصوير»[4]. ومن التناقض في موقف الشيعة في مسألة الأسماء والصفات أنهم يقولون بالتشبيه والتمثيل، وجاء ذلك على ألسنة رؤسائهم كهشام بن الحكم ويونس بن عبد الرحمن القمي[5] وهشام بن سالم الجواليقي[6] ثم يأتي منهم من

---

(١) مشارق أنوار العقول، ط سوريا، ص٢٠٢، ٢٠٣، الموجز في تحصيل السؤال وتخليص المقال في الرد على أهل الخلاف، أبو عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق: عمار الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ط٢، ١٣٩٨هـ ـ ٢/ ١٣٩.

(٢) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي أبو محمد، متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته، وُلد بالكوفة ونشأ بواسط وسكن بغداد، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي، صنف كتباً منها: الإمامة، القدر، الدلالات على حدوث الأشياء، الرد على المعتزلة في طلحة والزبير، وإليه تنسب فرقة الهشامية التي اشتهرت بالتشبيه، توفي بعد نكبة البرامكة بمدة، وقيل عاش إلى خلافة المأمون. انظر الأعلام، ١٩/ ١٨٢، لسان الميزان، ٦/ ١٩٤، المقالات، ١/ ١١٧.

(٣) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض، ١/ ٢٠.

(٤) تثبيت دلائل النبوة، عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار العربية، بيروت ١/ ٣٢٥.

(٥) يونس بن عبد الرحمٰن القمي مولى علي بن يقطين، فقيه إمامي عراقي، زعم أن الله جسم وأنه جثة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم، من أصحاب موسى بن جعفر، له ثلاثين كتاباً توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر الأعلام، ٨/ ٢٦١، الفهرست، ص٢٢٠.

(٦) هشام بن سالم الجواليقي يدين بالتشبيه والتجسيم وإثبات الحد والنهاية، رافضي على مذهب الإمامية، زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم بل هو نور ساطع بياضاً، وزعم أنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان وله يد ورجل وعين=

ينفي هذه التهمة عنهم ويزعمون أن ما نقل عن شيوخهم فهو من نقل خصوم الشيعة وأنه لا حجة لهم فيه، وفي نفس الوقت تتدرج في قولها بالتمثيل إلى التعطيل أي من النقيض إلى النقيض، وهذا ما ذكره الأشعري يرحمه الله بقوله: «بأنه عدل عنه قوم من متأخريهم إلى التعطيل»[1]. ويقول عنهم شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل لا يعرف في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة وهذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الأمة»[2].

القدرية (المعتزلة):

إن المعتزلة تنفي الصفات وتثبت الأسماء، حيث إنهم اتصلوا بالجهمية وأخذوا القول عنهم بنفي الصفات وزعموا أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك. ولذا يقول واصل بن عطاء: «إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين»[3]. وهم قد وقعوا في التناقض أيضاً حيث أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات مع أن من أثبت الأسماء يجب عليه إثبات الصفات، لأن المصدر لهما واحد والكلام في الأسماء كالكلام في الصفات، فكيف يثبت شيئاً وينفي مثله؟

المرجئة:

ويمثلهم الآن الأشاعرة والماتريدية:

إن الأشاعرة متفقون على إثبات بعض الصفات التي يسمونها صفات

= وأذن وأنف وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسه متغايرة، وأن نصفه الأعلى مجوف ونصفه الأسفل مصمّت، وكان يقول في أفعال العبادة أنها أجسام لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام. انظر الخطط للمقريزي، ٢/ ٣٤٨، الفرق بين الفرق، ص٤٣ ـ ٤٧، التبصير في الدين، ص٣٩، ٤٠، البرهان، ص٧٢.

(١) المقالات ص١/١٠٦ ـ ١٠٩.
(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٠٣.

(٣) الملل والنحل، ١/٥١، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٦٠.

المعاني، أو الصفات الذاتية، أو الصفات الذاتية والوجودية وهي: الحياة ـ العلم ـ القدرة ـ الإرادة ـ الكلام ـ السمع ـ البصر، فصفات المعاني عندهم هي: «كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً»[1]. وهم يقسمون صفات المعاني إلى قسمين: عقلية وسمعية. فالعقلية ما تتوقف عليه المعجزة من الصفات، وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة، فهذه الصفات لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل العقلي، ولا يستدل بالسمعي إلا من باب التعضيد والتأكيد.

وأما السمعية فهي لا تتوقف[2] عليه المعجزة من الصفات وهي السمع والبصر والكلام، فهذه لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل السمعي، وقولهم هذا عين التناقض حيث يجعلون صفات المعاني مختلفة، فإما أن يقولوا فيها بقول واحد، وإما أن يعلنوا إفلاسهم أمام الجميع حيث يجب عليهم الإتيان بالأدلة على أن بعض صفات المعاني عقلية وبعضها نقلية. والصحيح أن الأسماء والصفات توقيفية ليس للعقل فيها أي مجال، ومن التناقض الواضح عندهم في هذه المسألة أنهم[3] متفقون على أن أصول الأحكام طريقها النقل لا العقل!! وهنا الأسماء والصفات من أهم الأصول فكيف يتدخل العقل فيها؟ فهم لم يكتفوا في التناقض في إثبات الصفات، بل وقعوا في التناقض أيضاً في مسألة الأسماء فهم يثبتون الأسماء لله عز وجل ويقرون بأن أسماء الله حسنى لأنها دالة على معان حسنى وهي الصفات. يقول الجويني: «جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات أو يدل على الصفات القديمة وإلى ما يدل على الأفعال[4]»[5].

ثم يأتون ويقولون: إن بعض الأسماء غير مشتقة كاسم الله سبحانه وتعالى، فنقضوا قولهم ومعتقدهم في نفس المسألة مع أن الصحيح أن أسماء الله تعالى كلها

(١) تحفة المريد، ص٦٣.
(٢) شرح إضاءة الدجنة، للشيخ: أحمد المقري المغربي المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص٣٦.
(٣) الصواعق المرسلة، ص٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦٧.
(٤) الإرشاد، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٣٨.
(٥) هنا يقرر الجويني أن الأسماء تدل على الذات وعلى الصفات وعلى الأفعال، وعند التحقيق هم ينكرون قيام الأفعال الاختيارية بالله سبحانه، وهذا تناقض في القول والمعتقد.

حسنى ولا تكون حسنى إلا إذا تضمنت معنى تتميز به عن غيرها تحقيقاً لاسم التفضيل، أما الأسماء الجامدة التي لا تدل على معان لا توصف بأنها حسنة، ومن التناقض عندهم أيضاً في مسألة الأسماء أنهم مع قولهم بأن الأسماء لها معان جاءوا في بعض الأسماء فعطلوها عن معانيها كاسم العلي، فنفوا الاسم والصفة كما قال الرازي: «ولما تقدس الحق عن الجسمية، تقدس علوه عن أن يكون بهذا المعنى»[١].

فالأشاعرة وافقوا المعتزلة في قولهم: إن الاسم هو عين المسمى وخالفوا السلف، فهم وإن قالوا: إن أسماء الله غير مخلوقة وأعلنوا محاربتهم لمن يقول بذلك فوافقوا السلف في اللفظ فقط[٢]، وخالفوهم في المعنى. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق وأسماؤه غير مخلوقة يقولون: الكلام والأسماء من صفات ذاته لكن هل يتكلم بمشيئته وقدرته، ويسمى نفسه بمشيئته وقدرته؟ هذا فيه قولان: النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه[٣]، والإثبات قول أئمة الحديث والسنة»[٤]. فهم في الحقيقة قد عطلوا ونفوا ما تتضمنه بعض الأسماء من الصفات كاسم الله[٥] والعلي والظاهر والباطن وغيرها، فظهر بعدهم عن أهل السنة والجماعة في تلك المسألة مع تناقضهم فيها.

أما الماتريدية:

إن الماتريدية وافقت المعتزلة أكثر من الأشاعرة، حيث إن الماتريدية وافقت المعتزلة في دليل الأعراض وحدوث الأجسام فأصبح الدليل المعتمد عندهم دون سواه، فلم يفرقوا بين صفات الذات والصفات الفعلية المتعدية كالخلق والرزق والإحياء والإماتة والإحسان ونحو ذلك. وقالوا بأزلية الجميع؛ فالصفات الفعلية عندهم أزلية كصفات الذات سواء بسواء[٦] فأصبحت أفعال الله تعالى عندهم قديمة

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى، للرازي، ص٢٦٥، ٢٦٦.
(٢) الفتاوى، ٦/ ١٩١ ـ ١٩٦، ٨/ ٨٢٥. (٣) الأشاعرة وافقوا الكلابية في هذا الباب.
(٤) الفتاوى، ٦/ ١٨٦.
(٥) النقض على بشر المريسي، الإمام: الدارمي، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٣.
(٦) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٨٩.

ومندرجة تحت صفة التكوين القديمة، ويقولون: إن الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول والتكوين غير المكون مع قولهم بأزلية الصفات الفعلية المتعدية. يقول الماتريدي: «والأصل أن الله إذا أطلق الوصف له وصف بما يوصف من الفعل والعلم ونحوه ويلزم الوصف به في الأزل، وإذا ذُكر معه الذي هو تحت وصفه من المعلوم والمقدور عليه والمراد والمكوَّن، يُذكر فيه أوقات تلك الأشياء لئلا يتوهم قدم تلك الأشياء»[1] وهذا الأمر أي التكوين غير المكون محل إجماع عند الماتريدية[2].

أما الصفات الفعلية اللازمة كالاستواء والمجيء والنزول ونحوها فقد نفاها الماتريدية فراراً بزعمهم من حلول الحوادث بذات الله تعالى، إذ الصفات الفعلية اللازمة كالمتعدية من الصفات الاختيارية، وقيام الصفة الاختيارية بالله تعالى قيام للحوادث بذات الرب تبارك وتعالى وهم يقولون بامتناع قيام الحوادث بذات الله تعالى، فهم نفوا الجهة لقولهم لو كان الله تعالى في جهة فلا بد أن يكون بينه وبين الجهة مسافة مقدرة، ويتصور أن يكون أزيد من ذلك أو أنقص منه أو مساويه، فلو ساواه أو نقص عنه لكان متناهياً، ولو زاد عليه لكان متحيزاً[3]، ولو كان سبحانه في جهة للزم قدم المكان والجهة والحيز، ولزم كونه تعالى جوهراً وجسماً محيزاً ومركباً ومحلاً للحوادث.

وأما صفة النزول فقد نفاها الماتريدية لاحتمال تغيُّر وزوال من اتصف بها، لأن الخلق قد عُرفوا بالتغيُّر والزوال. يقول الماتريدي: «ومن يكون على حال ثم على أخرى، فهو من الآفلين بالتحقيق»[4]. فمثله في حقيقة الفعل والكلام على ما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. وأما نفي المجيء والإتيان فإن الماتريدي قد نفى أن يتصف الله بهما لأن إثباتهما يستلزم التجسيم وقيام الحوادث بذات الله تعالى. يقول الماتريدي: «تحقيق ذلك: نحو ما يقال جاء

---

(١) التوحيد للماتريدي، دار المشرق، بيروت ـ لبنان، ص٤٧.

(٢) شرح العقائد النسفية، ديوبند، الهند، ص٤٠.

(٣) الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد، وعند الحكماء هو السطح الباطن المماس للسطح الظاهر. انظر، التعريفات، ط مكتبة لبنان، ص٩٩.

(٤) التوحيد، ط دار المشرق، بيروت ـ لبنان، ص٥٣.

إلى أمرٌ فظيع و﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، وجاء فلان بأمر كذا وجاءكم رسول، فذكر المجيء والإتيان لا على تحقيق وجود ذلك منه، فعلى ذلك يخرج ما أضاف الله عز وجل إلى نفسه من المجيء والإتيان والاستواء منه على تحقيق ما يكون من الأجسام... ثم الأصل أن الإتيان والانتقال والزوال في الشاهد إنما يكون لخلتين: إما لحاجة بدت، فيحتاج إلى الانتقال من حال إلى حال، والزوال من مكان إلى مكان ليقضيها أو لسآمة ووحشة تأخذه فينتقل من مكان إلى مكان لينفي عن نفسه تلك، وهذان الوجهان في ذي المكان، والله تعالى يتعالى عن المكان، كان ولا مكان فهو على ما كان، فالله تعالى يتعالى عن أن يمسه حاجة أو تأخذه سآمة، فبطل الوصف بالإتيان والمجيء والانتقال»[1].

ولم يتوقف الماتريدية عند النفي لهذه الصفات بل تعدوا إلى نفي أفعال الله الأخرى لأن التغيُّر من لوازمها والتغير من خصائص الأجسام المحدثة، فأولوا صفة الضحك والمحبة، الرضا، والرحمة، والغضب وغيرها لزعمهم أنها تغيرات نفسية من خصائص المخلوق فيجب تنزيه الله عن الاتصاف بها، فوقعوا في التشبيه والتمثيل الذي كانوا يفرون منه فوقعوا في نقيض ما هربوا منه، فهم في الحقيقة لم يقولوا بالتأويل والمجاز في صفات الله تعالى إلا بعد أن شبهوه سبحانه بصفات المخلوق، فعندما اعتقدوا أن ذلك يؤدي إلى وصف الخالق بالمخلوق نفوا هذه الصفات[2] ولو توقفوا عند ما توقف عنده السلف من إثبات الاستواء والمجيء والنزول والضحك، والمحبة، والرضا، والرحمة، والغيرة، والغضب بصفات تليق بجلاله وعظمته مع عدم مشابهتها لصفات المخلوق امتثالاً لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لسلموا من التناقض والاختلاف والاضطراب. فموقفهم من الأسماء والصفات موقف متناقض فإما أن يثبتوا الجميع بدون عملية المشابهة، وإما أن ينفوا الجميع، إذ لا فرق بين ما أثبتوه وبين ما نفوه من الصفات ولا دليل عندهم يثبت ما قالوا به إلا الدليل الذي يعتمدون عليه ويجعلونه أصلاً من أصولهم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «دليل الأعراض

---

(١) تأويلات أهل السنة للماتريدي، ط دار المشرق ص٤٣٥، ٤٣٦.

(٢) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٥٣، تأويلات أهل السنة، ص٤٣٥، ٤٣٦، الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات، شمس الدين الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٥.

وحدوث الأجسام الذي هو أشهر دليل عند المبتدعة أصل أصول المبتدعة في نفي الصفات»[1]. ولذلك كان من أثبت بعض الصفات وأنكر بعضها من أشد الناس اضطراباً. يقول ابن القيم يرحمه الله: «أصحاب التأويل وهم أشد الأصناف اضطراباً إذ لم يثبت لهم قدم في الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول ولا ضابط مطرد منعكس تجب مراعاته وتمنع مخالفته بخلاف سائر الفِرَق، فإنهم جروا على ضابط واحد وإن كان فيهم من هو أشد خطأ من أصحاب التأويل»[2].

الجهمية:

إن الجهمية ينكرون الأسماء والصفات جميعها لاعتمادهم على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، حيث إن الجهم بن صفوان وشيخه الجعد بن درهم المصدر الأول لدليل حدوث الأعراض، فهما صاحبا الأصل القائل: «ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث»[3]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام، ويثبت حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون، والأجسام مستلزمة لذلك لا تنفك عنه، وما لا يسبق الحوادث فهو حادث، ويبني ذلك على حوادث لا أول لها بل أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى، من جهة الجعد بن درهم والجهم بن صفوان ثم صار إلى أصحاب عمرو بن عبيد»[4]. فالجهمية نفوا الصفات جميعاً لكونها عندهم تسمى أعراضاً والعرض لا يقوم إلا بجسم والجسم حادث، فلو قامت الأعراض أي الصفات عندهم بالله تعالى لكان جسماً ولكان مُحدثاً لذلك. قالوا: إن إثبات صفات الله وأفعاله يوجب أن يكون جسماً، والله ليس بجسم لأن الأجسام محدثة، فلا تقوم به الصفات ولا الأفعال، لأن المعقول

---

(١) الفتاوى المصرية، لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ٦/ ٧٤٥.

(٢) الصواعق المرسلة، ٢/ ٤١٨.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر، للأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص١٨٥.

(٤) النبوات، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٢٠١، منهاج السنة، ط/ جامعة الإمام، ١/ ١٥٧، ٨/ ٥، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٨/ ٩٨، ٩٩، الصفدية، ٢/ ٥٤، ٥٥.

من الصفات والأفعال أعراض قائمة بجسم، فهم قد نفوا الأسماء والصفات. يقول الأشعري عن الجهم بن صفوان أنه كان يقول: «لا أقول إن الله سبحانه شيء، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء»[1]. ومع ذلك فقد وقعوا في التناقض في هذه المسألة. يقول عنهم شيخ الإسلام يرحمه الله ـ أي عن الجهمية ـ: «فلا يقال: له علم ولا قدرة ولا حياة لأن العبد موصوف بهذه الصفات، فلزمه أن لا يقال له حي عليم قدير لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، كذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك وهم يوافقون أهل السنّة على أن الله موجود حي عليم قادر والمخلوق يقال له: موجود حيٌ عليم قدير ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه»[2] فدل ذلك على أقبح التناقض عندهم.

وفي الحقيقة فإنهم ينفون الأسماء أيضاً وحقيقتها، فيقعون في التناقض مرة أخرى. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وزاد الجهم في ذلك هو والغلاة من القرامطة والفلاسفة نحو ذلك فقالوا: وليس له اسم كالشيء والحي والعليم ونحو ذلك، لأنه إذا كان له اسم من هذه الأسماء لزم أن يكون متصفاً بمعنى الاسم كالحياة والعلم، فإن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به وذلك محال، ولأنه إذا سُمي بهذه الأسماء، فهي مما يُسمى بها غيره والله منزّه عن مشابهة الغير»[3] ومع ذلك يقول: إن الله هو الفاعل على الحقيقة لأفعال العباد وإن العبد لا فعل له على الحقيقة فانظر إلى ذلك الجمع من المتناقضات في مسألة واحدة، فما بالك بمسائل عدة؟

موقف أهل السنّة والجماعة من الأسماء والصفات:

إن موقف السلف الصالح في مسألة الأسماء والصفات موقف ثابت ثبات الجبال لا يتغير ولا يتبدل ولا يختلف في وقت دون وقت، حيث إنهم اعتمدوا على كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، ومن تمسك بهما فلن يضل أبداً، فأهل السنّة والجماعة من أصولهم التي يدينون بها إثبات ما ورد في كتاب الله وفي سنّة رسول الله ﷺ من أسماء الله وصفاته لا يفرقون بين أسماء الله وصفاته،

---

(١) المقالات، ١/ ٣٣٨.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١١١، ١١٢.

(٣) الفتاوى، ٦/ ٣٥.

ولا بين بعض صفاته وبعض، بل قولهم في الجميع واحد، لا ينفون ولا يؤولون شيئاً منها، ولا يكيفون أو يشبهون منها بصفات المخلوقين. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصف به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون لله ما أثبته لنفسه من الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، ينزهونه عن النقص والتعطيل، ومن التشبيه، والتمثيل، إثباتاً بلا تشبيه وتنزيه بلا تعطيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على الممثلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة»[1]. ويقول ابن القيم يرحمه الله: «نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشبيه ولا تمثيل، بل طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، فلا نعطل ولا نؤول ولا نمثل ولا نجهل[2]»[3].

ثانياً: الرؤية:

إن موقف الناس من رؤية الله تعالى ثلاثة أقسام[4]:

١ ـ قسم نفاها مطلقاً في الدنيا والآخرة.

٢ ـ قسم أثبتها في الدنيا والآخرة.

٣ ـ قسم نفاها في الدنيا وأثبتها في الآخرة.

فالقسم الأول والثاني مجانب للحق، وأما القسم الثالث فهم أهل السنّة والجماعة الذين يثبتون الرؤية لله في الآخرة، وجاء إجماع السلف على إثبات الرؤية، وحكى ذلك الإجماع عدد كبير[5] من علماء الإسلام ومنهم شيخ الإسلام

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١١١، منهج الدراسات لآيات الأسمات والصفات، ص٣٠ ـ ٤٠.

(٢) الصواعق المرسلة، ٢/٤٢٦، الحق الواضح المبين، عبد الرحمن بن سعدي، المكتبة السلفية، مصر ص١٢.

(٣) التحف في مذاهب السلف، للشوكاني، ص٣ ـ ٢٦.

(٤) حادي الأرواح، لابن القيم، مكتبة المدني، جدة ص٣٢.

(٥) من الذين حكوا الإجماع عثمان بن سعيد الدارمي، أبي الحسن الأشعري، البغدادي، النووي، ابن تيمية، ابن القيم، السفاريني، ابن أبي العز. انظر الرد على الجهمية، للدارمي، الدار السلفية، ص١٠٣، الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، =

فقال يرحمه الله: «وخالفوا بذلك ما تواترت به السنة عن النبي ﷺ وما اتفق عليه الصحابة وأئمة الإسلام من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة»[1]. ويقول أيضاً: «إن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون إن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ويقولون: إن الله يُرى في الآخرة»[1]. ويقول ابن القيم يرحمه الله عن القسمين اللذين نفيا الرؤية: «والمنحرفون في باب الرؤية نوعان: أحدهما: من يزعم أنه يُرى في الدنيا ويحاضر ويسافر، والثاني: من يزعم أنه لا يرى في الآخرة ألبتة ولا يُكلم عباده، وما أخبر الله به ورسوله وأجمع عليه الصحابة والأئمة يكذب الفريقين»[2].

القسم الأول: النفاة في الدنيا والآخرة:

يقول الإمام النحاس[3] يرحمه الله: «وخالفوا في ذلك المعتزلة والجهمية، ومن تبعهم من الخوارج والإمامية وطوائف من المرجئة، وطوائف من الزيدية الذين ذهبوا إلى القول بأن الله تعالى لا يرى بالأبصار لا في الدنيا ولا في الآخرة ولا يجوز عليه ذلك»[4]. ويقول ابن القيم يرحمه الله: «وأنكرها أهل البدع المارقون والجهمية المتهوكون والباطنية الذين هم من جميع الأديان منسلخون والرافضة الذين هم بحبائل الشيطان متمسكون»[5] فهؤلاء النفاة يستدلون بأدلة من القرآن والسنة. فمن القرآن كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ

= تقديم الشيخ: حماد بن محمد الأنصاري، مطابع الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤٠٠هـ، ص٧٦، الفرق بين الفرق، ص٢٥٩، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، ٣/ ١٥، الفتاوى، ٦/ ٤٦٩، منهاج السنة، ط بيروت، ٢/ ٧٦، حادي الأرواح، ص٢٤٥.

(١) الفتاوى، ٦/ ٤٦٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١٠٦.

(٢) صحيح حادي الأرواح، لابن القيم، تخريج واختصار، عبد الحميد أحمد الدخاخني، دار الطباعة والنشر، القاهرة، ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٣) أبو محمد عبد الرحمٰن بن عمر بن محمد بن سعيد التُجيبي المصري المالكي البزار المعروف بابن النحاس، ولد سنة ٣٢٣هـ، سعى إلى طلب العلم وسماعه، وعمره لم يتجاوز الثمان سنوات، ثقة، محدث، فقيه، مات سنة ٤١٦هـ. انظر العبر للذهبي، ٣/ ١٢٢، النجوم الزاهرة، ٤/ ٣٦٣، شذرات الذهب، ٣/ ٢٠٤.

(٤) رؤية الله تبارك وتعالى، لابن النحاس ص٢٥.

(٥) صحيح حادي الأرواح، ص٢٥٨، ٢٥٩.

﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام] فيقولون: إن عموم النفي في كل وقت من غير تخصيص، لأن لفظ الأبصار صيغة جمع دخل عليها الألف واللام فهي تفيد العموم والاستغراق، وأنه تعالى تمدح بكونه لا يرى وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه، وإن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية ولذلك يجريان في النفي والإثبات على حد واحد، وقد نفي الإدراك فتنتفي الرؤية[1].

والصحيح أن الآية لا تفيد عموم النفي بل تفيد نفي العموم، ونفي العموم يوجب ثبوت الخصوص ومعناه: أنه لا تدركه جميع الأبصار فوجب أن يفيد أن تدركه بعض الأبصار وهي أبصار المؤمنين لا شك، وقد يكون المراد أن الأبصار المعهودة في الدنيا لا تدركه وهو قول أهل السنة والجماعة، فإن هذه الأبصار وهذه الأحداق ما دامت تبقى على هذه الصفات التي هي موصوفة بها في الدنيا فإنها لا تدرك الله تعالى، وإنما تدرك الله تعالى إذا تبدلت صفاتها وتغيرت أحوالها، ومن الأقوال التي ردّ بها أهل السنّة والجماعة عليهم هو أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] مطلق، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة] مقيدة بالنظر يوم القيامة، والمطلق[2] يحمل على المقيد، والخاص مقدم على العام كما هو مقرر في علم الأصول.

ومن الردود التي يُرد بها على النفاة القول: بأن المراد بالنفي عدم الرؤية في الدنيا أو أن النفي في الآية هو الإدراك والإحاطة، وهو أمر زائد على مجرد الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء]، وأما قولهم: إن الله تعالى تمدح بكونه لا يُرى وما كان عدمه مدحاً كان وجوده نقصاً يجب تنزيه الله عنه، فالرد عليهم من السلف الصالح: إن التمدح الذي تفيده الآية يدل على أنه جائز الرؤية، فالله عز وجل ذكرها في سياق التمدح ومعلوم أن التمدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب بالنفي إذا تضمن أمراً

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٣، ٢٣٤، متشابه القرآن، ١/٢٥٥.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية، الإمام أحمد، ص٩٥، تأويل مختلف الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ص١٣٩ ـ ١٤٦، الجامع لأحكام القرآن، ١٣٨٧هـ، ٧/٥٤، تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ، ٣/٧٣ ـ ٧٥.

وجودياً، كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة. ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى المراد من الآية أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٦٢﴾ [الشعراء] فلم ينفِ موسى عليه السلام الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية كما ذُكرت أقوالهم في تفسير الآية(١).

ويقول ابن القيم يرحمه الله راداً على من استدل بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] على نفي الرؤية بقوله: «والاستدلال بهذا أعجب فإنها من أدلة النفاة وقد قرر شيخنا ـ يقصد ابن تيمية ـ وجه الاستدلال به أحسن تقرير وألطفه وقال لي: أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله، فمنها هذه الآية وهي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها، فإن الله سبحانه وتعالى إنما ذكرها في سياق التمدح ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم إلا إذا تضمن أمراً وجودياً كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن كمال القيومية... فقوله: «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء وأنه لعظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية»(٢). وبذلك ينتفي قولهم: إن الإدراك المقرون بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك كما يُعلم ولا يحاط به، وهذا الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية.... فالمؤمنون يرون ربهم تبارك وتعالى بأبصارهم عياناً ولا تدركه أبصارهم

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢١٥، الملل والنحل، ٣/ ٨، حادي الأرواح، ص٣٧٤.

(٢) حادي الأرواح، ص٢١٧، صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥.

بمعنى أنها لا تحيط به إذ كان غير جائز أن يوصف الله عز وجل بأن شيئاً يحيط به وهو بكل شيء محيط»[1].

ومن الأدلة التي يستدلون بها قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]. يقول الزمخشري[2]: «فإن قلت ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي يعطيه «لا» وذلك أن «لا» تنفي المستقبل، تقول لا أفعل غداً، فإذا أكد نفيها قلت لن أفعل غداً، فقوله لن تراني نفي الرؤية فيما يستقبل»[3]. والصحيح أن القول بأن «لن» تفيد التأبيد دعوى باطلة لا يشهد بصحتها مصدر معتبر ولا نقل صحيح بل كتب اللغة وأئمتها تشهد بخلاف ما زعموه.

يقول ابن هشام[4] في معنى «لن»: «ولا تقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري فالمنفي في الآية هو الرؤية في الدنيا لأن أبصار الخلق لا تقدر على ذلك»[5]. والنفاة يستدلون بهذه الآية من وجه آخر فيقولون: إن الله عز وجل علق الرؤية على محال وهو استقرار الجبل. يقول الزمخشري: «إن النظر إليه محال فلا تطلبه، ولكن عليك بنظر آخر هو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك وبمن طلبت الرؤية لأجلهم كيف أفعل به[6]؟ وكيف أجعله دكاً بسبب طلبك الرؤية لتستعظم ما

---

(١) حادي الأرواح، ص٣٧٤.

(٢) هو أبو القاسم، محمود بن محمد الخوارزمي، كان نحوياً، مفسراً، داعية إلى الاعتزال، كان رأساً في اللغة العربية والبلاغة، وله شعر جيد، له مصنفات كثيرة منها كتاب الكشاف في التفسير، والفائق في الحديث، أساس البلاغة في اللغة، والمفصل في النحو، ويلقب الزمخشري بجار الله لأنه سافر إلى مكة وجاور بها زماناً، توفي سنة ٥٣٨هـ. انظر وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ـ ١٧٤، السير، ١٥١/٢٠ ـ ١٥٦، البداية والنهاية ٢١٩/١٢، شذرات الذهب، ١١٨/٤ ـ ١٢١.

(٣) الكشاف، دار الفكر ١١٣/٢، المواقف للإيجي، دار الكتب، بيروت، ٣١٠.

(٤) هو أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف المشهور بابن هشام النحوي الفاضل، كان متواضعاً، حسن الخلق، رقيق القلب، حسن التعبير، من أعلم أهل زمانه باللغة العربية وأحكامها، توفي سنة ٧٦١هـ. انظر الدرر الكامنة، ٤١٥/٢ ـ ٤١٧، النجوم الزاهرة، ٣٣٦/١٠، بغية الوعاة، ٦٨/٢ ـ ٧٠، شذرات الذهب، ١٩١/٦، ١٩٢.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين يوسف المشهور بابن هشام، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٤٨/٤، ١٤٩.

(٦) مما يدل على التناقض عندهم أن القاضي عبد الجبار يزعم أن (لن) قد تستعمل مجازاً=

أقدمت عليه بما أريك من علم، كأنه عز وجل حقق عقد طلب الرؤية ما مثله عند نسبه الولد إليه في قوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١﴾ [مريم]»[1].

والصحيح أن الله عز وجل علق الرؤية على أمر ممكن وهو استقرار الجبل وهو أمر مقدور لله سبحانه وتعالى، فدل ذلك على جواز الرؤية لله، فالمقصود منه تعظيم أمر الرؤية، وأن أحداً لا يقوى على رؤية الله تعالى إلا إذا قواه الله تعالى بمعونته وتأييده، فكذلك لما ظهر أثر التجلي والرؤية للجبل اندك وتفرق فهذا يدل على تعظيم أمر الرؤية، فدل ذلك على خطأ قولهم بأن الله علق الرؤية على محال، فلو كانت الرؤية مستحيلة لعلقها الله بأمر ممتنع كما قال عز وجل مخبراً عن الكفار في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٤٠﴾ [الأعراف]. ومن الأدلة على أن الرؤية غير مستحيلة أن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الصحابة قد صرحوا بأن محمداً ﷺ رأى ربه ليلة الإسراء بعيني رأسه، ولو كان ذلك مستحيلاً لم يقع الخلاف فيه بين الصحابة، كما لم يقع بينهم الخلاف في ما هو مستحيل على الله تعالى من الولد والزوجة والشريك ونحو ذلك[2].

= فيقول: «فإن قيل أليس الله تعالى قال حاكياً عن اليهود في سورة البقرة ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم﴾ [البقرة: ٩٥] أي لا يتمنون الموت، ثم قال حاكياً عنهم في سورة الزخرف ﴿ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون﴾ [الزخرف: ٧٧] فكيف يقال إن (لن) موضوعة للتأكيد؟ قلنا إن (لن) موضوعه للتأبيد، ثم ليس يجب أن لا يصح استعمالها إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن تستعمل مجازاً وصار الحال فيها كالحال في قولهم أسد وخنزير وحمار، فكما أن موضوعها وحقيقتها مخصوصة ثم تستعمل في غيرها على سبيل المجاز والتوسع، واستعمالها في غيرها لا يقدح في حقيقتها كذلك ها هنا» فدل ذلك على تناقضهم حيث إن دعوى المجاز في قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً﴾ مردودة حيث إن المجاز خلاف الأصل، فإن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن اللفظ لا يُحمل على المجاز إلا إذا قامت القرينة الدالة على أن المراد خلاف الحقيقة ولا قرينة هنا، فتبقى الآية على حقيقتها، فإما أن يقولوا إن كلا الأمرين حقيقة أو على باب المجاز، وإلا يظهر التناقض الواضح عندهم. انظر شرح الأصول الخمسة، ص٢٦٤.

(١) الكشاف، ٢/ ١١٣.

(٢) الإنصاف، للباقلاني، دار الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص٢٥٣.

ومن الأدلة التي يستدل بها النفاة قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى] فيقولون: إن الآية دلت على أن كل من يكلم الله تعالى فإنه لا يراه وإذا ثبت عدم الرؤية في وقت الكلام ثبت عدمها في غير وقت الكلام ضرورة لأنه لا قائل بالفرق، فالآية لا تتحدث عن الرؤية وإنما تدل على كلام الله لأنبيائه ورسله في الدنيا، فالآية حجة عليهم لا لهم، فهم ينكرون كلام الله عز وجل ثم يحتجون ويقولون: «إن كل من كلم الله تعالى يراه» وهم ينكرون الكلام أصلاً فهذا عين التناقض في مسألة واحدة ومعتقد واحد!! وهنا يظهر صحة قول شيخ الإسلام الذي نقله عنه تلميذه ابن القيم يرحمهما الله: «أنا ألزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله»[1] فالآية بمفهومها تشير أن من جاز عليه التكلم والتكليم، وأن يسمع مخاطبة كلامه[2] - بواسطة فرؤيته أولى -.

ومن الأدلة التي استدل بها النفاة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة] ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ﴾ [النساء: ١٥٣] ﴿۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الفرقان] فيقولون: إن هذا الاستعظام في الآيات يدل على أن الرؤية ممتنعة، والصحيح أن الاستعظام إنما كان لطلبهم الرؤية تعنتاً وتشكيكاً، فلذلك أنكر الله سبحانه وتعالى قولهم وفعلهم[3]. وأما آية الفرقان فهي حجة عليهم لا لهم، لأن الله عز وجل يخبر أن القائلين هذا القول هم الذين لا يرجون لقاء الله ورؤيته، فمفهوم المخالفة يدل على أن الذين يرجون لقاءه ورؤيته لا يتفوهون بهذا القول فصارت الآية دليلاً على إثبات الرؤية.

ومن أدلة السنة التي استدل به النفاة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نور

---

(١) حادي الأرواح، ص٢١٧.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية،ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢١٤،

(٣) الإنصاف، ص٢٤٣، ٢٤٤ - ٢٥٢ - ٢٥٤.

أنّى أراه»[1] فالحديث لم يرد على نفي الرؤية في الآخرة، وإنما كان السؤال عن الرؤية في الدنيا، وأهل السنّة والجماعة متفقون على رؤية الله لا تقع في الدنيا. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأئمة السنّة والجماعة متفقون على أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا ولم يتنازعوا إلا في نبينا محمد ﷺ»[2][3].

ومن الأدلة التي يستدلون بها أيضاً قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك»[4] فيقولون: إن هذا الحديث يوضح انتفاء الرؤية بصيغة التشبيه. والصحيح أنه لو كانت مستحيلة لما شبه الرسول عليه الصلاة والسلام العبد حال قيامه بالعبادة برؤية الله سبحانه وتعالى، فدل ذلك على جوازها لا منعها، فالنافون للرؤية يستدلون بأدلة هي حجة عليهم لا لهم ويزعمون كذباً أن من جوز الرؤية أو جعلها ممكنة فقد كفر، فعلى ذلك يلزمهم تكفير موسى عليه السلام وكفر كل من قال بجواز الرؤية ويكفي بتكفير نبي ورسول كفراً وجهلاً بالدين. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وشهدت الجهمية والفرعونية والرافضة والقرامطة والباطنية وفروخ الصابئة والمجوس... بكفر من اعتقد ذلك، وأنه من أهل التشبيه والتجسيم»[5]. وفي الحقيقة أن النفاة هم أهل التشبيه والتجسيم لا موسى عليه السلام وأهل السنة والجماعة.. يقول ابن القيم يرحمه الله: «أنه لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال، فيا للّه العجب كيف صار أتباع الصابئة والمجوس والمشركين عباد الأصنام وفروخ الجهمية والفرعونية أعلم بالله تعالى من موسى بن عمران وبما يستحيل عليه ويجب له»[6].

---

(١) مسلم في كتاب الإيمان، باب ما جاء في رؤية الله عز وجل، ٣/ ١٢، ١٣.

(٢) الفتاوى ٥/ ٤٨٩، منهاج السنة، ط بيروت، ١/ ٢١٨، حادي الأرواح، ص٢٧٥، الرد على الجهمية، الدارمي، ص٦٨، أضواء البيان، ١/ ١٢١.

(٣) المستصفى، المطبعة الأميرية، مصر، ط١، ١٣٢٤هـ، ٢/ ١٩١، إرشاد الفحول، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ، ص١٧٩.

(٤) البخاري كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ، ١/ ٩٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب تعريف الإسلام والإيمان، ١/ ١٥٧، ١٥٨.

(٥) صحيح حادي الأرواح، ص٢٧٨.

(٦) صحيح حادي الأرواح، ص٢٥٩، ٢٦٠.

القسم الثاني أثبتها في الدنيا والآخرة:

إن الصوفية يقولون بالاتصال[1] والكشف والمحاضرة[2] والمشاهدة[3]، فهم يصرحون بإمكان إدراك صور العوالم العلوية والسفلية عياناً، كرؤية الملائكة، والاطلاع على اللوح المحفوظ ورؤية الأنبياء يقظة بعد موتهم وغير ذلك من الأمور التي يدعون رؤيتها عياناً، ومن ثم دعواهم بأنهم يتلقون من الله بلا واسطة، فلذا يجعلون الولي[4] أفضل من النبي، لأن النبيّ قد يتلقى بواسطة أو بغير واسطة، أما الولي فيتلقى دائماً من غير واسطة، فهم يعرفون الولي بتعريفات عدة

---

(١) الاتصال أن الوصل هو الانقطاع عما سوى الحق، وليس المراد به اتصال الذات بالذات، لأن ذلك إنما يكون بين جسمين، وهذا التوهم في حقه تعالى كفر، فهم يقولون من لم ينفصل لم يتصل، أي من لم ينفصل عن الكونين لم يتصل بمكون الكونين، وأدنى الوصال عندهم مشاهدة العبد ربه تعالى بالقلب، فإذا رفع الحجاب عن قلب السالك يتجلى له الخالق، فيقال إن السالك الآن وصل. انظر عوارف المعارف، ١٤٠٣هـ، ٥/٢٤٨، إصطلاحات الصوفية، كمال الدين عبد الرزاق القاشاني، الهيئة المصرية العامة، مصر ص١٥٦.

(٢) المحاضرة: حضور القلب مع الحق في الاستعاضة من أسمائه تعالى، وقيل الرؤية قبل رفع الحجاب، فيزعمون أن المحاضرة أولاً ثم المكاشفة ثم المشاهدة، فالمحاضرة أول مراتب رفع الحجاب وتنتهي بالمشاهدة وهي أقصى مراتب الكشف وهو المعرفة بالله وصفاته وأفعاله وأسرار ملكوته في أكمل رتب المعرفة. انظر إيقاظ الهمم، لابن عجيبة الحسني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص٣٠٨، عوارف المعارف، ٥/٢٥٤، الرسالة القشيرية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م، ١/٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) المشاهدة تعني المداناة والقرب وهي رؤية الحق ببصر القلب من غير شبهة كأنه رآه بالعين، وأهل المشاهدة على ثلاثة أحوال: فالأولى منها الأصاغر وهم المريدون يشاهدون الأشياء بعين العبر ويشاهدونها بأعين الفكر، والثاني: الأوساط وهؤلاء قال فيهم الخراز: الخلق في قبضة الحق وفي ملكه فإذا وقعت المشاهدة فيما بين الله وبين العبد لا يبقى في سره ولا همه غير الله تعالى، والثالث: مشاهدة العارفين يشاهدون الله مشاهدة تثبيت، فيشاهدون كل شيء وكل الكائنات، فيصيرون غائبين حاضرين، وحاضرين غائبين، على انفراد الحق في الغيبة والحضور، وبذلك يشاهدون الله ظاهراً وباطناً وباطناً وظاهراً وآخراً وأولاً وأولاً وآخراً، فانظر إلى الجمع بين التناقضات في قولهم كيف يجتمع الحضور والغياب في شخص واحد وفي نفس الوقت مع مدى الوقاحة والتجرؤ على الله عز وجل. انظر إقاظ الهمم ص٢٧، روضة التعريف، لسان الدين بن الخطيب، دار الفكر العربي، ص٤٦٤.

(٤) ابن تيمية والتصوف، الدكتور: مصطفى حلمي، الاسكندرية، ط٢ ص٢٨١، ٢٨٢.

منها على سبيل المثال: حقيقة الولي أنه يسلب من جميع الصفات البشرية ويتحلى بالأخلاق الإلهية[١] ظاهراً وباطناً، فالولي عندهم يتجرد من جميع الصفات البشرية ويتصف بالصفات الإلهية تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. يقول الشيخ التجاني[٢] عن الولي: «فإن حقيقة العارف الإحاطة بجميع الملائكة وبجميع الموجودات من العرش إلى العرش، يراها في ذاته كلها فرداً فرداً، حتى إنه إذا أراد أن يطالع غيباً في اللوح المحفوظ ينظر إليه في ذاته ويفتش فيه لأن أوصافه من أوصاف إلهه ونعوته من نعوته، لأنه ينسلخ من جميع الأوصاف البشرية كما تنسلخ الشاة من جلدها»[٣]... ومن كلامه أيضاً: «كذلك صاحب اليقين سلبه الله صورة الغير والغيرية ولم يبق في حسه وشهوده وإدراكاته وذوقه إلا الحق محضاً سبحانه وتعالى من كل وجه وبكل اعتبار»[٣].

والشيعة أيضاً تقول بقول الصوفية وذلك بسبب التبادل للأفكار لنشر الدعوة، فإن صوفية الفلاسفة قد استخدموا أفكار الشيعة الباطنية بمهارة تحت ستار الأسماء المختلفة كالولاية أو المهدية أو ختم الولاية أو الرسالة، فالصوفية والشيعة يزعمون أنهم يتلقون من الله بلا واسطة، ومن ثم يمكنهم رؤية الله عز وجل[٤] في الدنيا، ويستدلون على هذه الرؤية والاتصال بالله عز وجل بحديث قدسي صحيح عن الرسول عليه الصلاة والسلام يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحبّ إليّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي

---

(١) جواهر المعاني في فيض أبي العباس التجاني، علي حرزام برادة، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣، ٢/ ٧٦.

(٢) التجاني: أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف التجاني، شيخ الطريقة التيجانية ومؤسسها، ولد سنة ١١٥٠هـ، درس العلوم الشرعية وارتحل متنقلاً بين فاس والقاهرة ومكة والمدينة وغيرها، أنشأ طريقته في فاس ثم انتشرت دعوته في أفريقيا، له مؤلفات منها: السر الأبهر في أوراد القطب الأكبر، جوهرة الحقائق في الصلاة على خير الخلائق، جوهرة الكمال، وجميعها كتب مبنية على الضلال والبدع، توفي سنة ١٢٣٠هـ. انظر الأعلام، ١/ ١٤٥، معجم المؤلفين، ٢/ ١٤٣.

(٣) جواهر المعاني، ١/ ٢٦٣، ٢/ ٨.

(٤) بغية المرتاد، لابن تيمية، ص١٢٠، نشأة الفكر الفلسفي، ٢/ ٤٠٠.

يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه»[1] فيزعمون الاتصال بالله والأخذ منه مباشرة عن طريق الحلول والاتحاد[2]. وقولهم مردود بالكتاب والسنّة والإجماع. فالله عز وجل لا يراه أحد في الدنيا والدليل من الكتاب قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي لن تراني في الدنيا لعدم قدرتك وطاقتك، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالمراد من الآية نفي الرؤية في الدنيا.

ومن السنّة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نور أنّى أراه»[3]. وقد جزم ابن أبي العز يرحمه الله بأن المعنى بأن النور هو الحجاب يمنع من رؤيته فأنّى أراه؟ أي فكيف أراه؟ وهذا حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته؟ ثم قال: «فهذا صريح في نفي الرؤية والله أعلم»[4].

ومن أدلة السنة قول عائشة رضي الله عنها: «ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم الفرية: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية...»[5]. فدل الحديث على أن الرؤية لا تكون في الدنيا، وبالذات أن عائشة رضي الله عنها وضحت أن المراد بآيتي النجم رؤية الرسول عليه الصلاة والسلام لجبريل على صورته الحقيقة[6].

ومن الإجماع قول شيخ الإسلام يرحمه الله: «أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن المؤمنين يرون الله بأبصارهم في الآخرة، وأجمعوا على أنهم لا يرونه في

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم ١١٧.

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، ص٣٣٩، ٣٤٠، الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٣٩٧هـ ص٣٩.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم ٤١٠.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٤.

(٥) البخاري كتاب تفسير سورة المائدة، باب «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» ٨/ ٢٠٦، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل، «ولقد رآه نزلة أخرى» ٣/ ٤.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٢.

الدنيا بأبصارهم، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ. . . ومن قال من الناس أن الأولياء وغيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضال مخالف لكتاب الله والسنّة وإجماع سلف الأمة، ولا سيما إذا ادعوا أنهم أفضل من موسى عليه السلام»[1].

موقف الفِرَق الخمس من الرؤية:

إن الخوارج تنفي رؤية[2] الله في الدنيا والآخرة، والأباضية الآن تقول بنفس القول، فتنكر وقوعها لأن العقل كما يزعمون يحيل ذلك ويستبعده ويستدلون بأدلة المعتزلة على نفيها، ومن التناقض البين عندهم أنهم يقررون أن أمور العقيدة لا دخل للعقل فيها ولا بد من الاعتماد فيها على السمع فقط، وهنا يقررون بإنكار الرؤية لإحالة العقل لها[3] وما ذلك إلا للجمع بين المتناقضات، بل ويشتد التناقض عندهم فيستدلون على نفي الرؤية بالأدلة العقلية فيقولون: «أما العقلية: فتتلخص في أن الله سبحانه كان قبل خلق الوجود كله، ولم تتحول ذاته، أو تتبدل صفاته بعد الخلق عما كان عليه قبله، فلا تتصل ذاته سبحانه بشيء من مخلوقاته كما أنها لا تنفصل عنها، لأن كل ذلك من صفات الحوادث، ومن ثم كان إدراك كنهها مستحيلاً عقلاً ونقلاً، وإنما غاية المعرفة بها هو الشعور بالعجز عن إدراك كنهها، كما قيل: العجز عن الإدراك هو الإدراك»[3]. ويستدلون بأدلة عقلية أخرى[4] فيقيسون الغائب على الشاهد وهو قياس مرفوض، إذ أن الله عز وجل ليس كمثله شيء، وهم في دليلهم العقلي لم يفرقوا بين الإدراك والرؤية، فالرؤية شيء والإدراك شيء آخر.

الشيعة:

إن الشيعة يظهر عندهم التناقض الواضح في مسألة الرؤية حيث إنهم لم يثبتوا على قول واحد كالخوارج والمعتزلة والجهمية ولكن تذبذبوا في أقوالهم فيها، ففي الدنيا يزعمون أن الأئمة عندهم قدرة تمكنهم من الاتصال بالله ومكالمته ورؤيته، فمن أقوالهم: «إن الأئمة هم الحجة البالغة على من دون السماء وفوق

(١) الفتاوى، ٦/٥١٢، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٩١، ٩٢.

(٢) دراسة في تاريخ الإباضية، ص١٠، الكشف والبيان، ١/١٥٢، منهج الطالبين، ١/٤٠٩ ـ ٤١٣.

(٣) مسند الربيع ٣/٣٥.

(٤) الحق الدامغ ص٦٧.

الأرض»[١]، «وإن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام»[١]: «ونحن حجج الله في عباده»[١]، «لولانا ما عبد الله»[١]. والقرآن الكريم يخالف أقوالهم المكذوبة، فالله سبحانه وتعالى يأمر نبيه أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] وهم يزعمون أن الأئمة تملك هذه الأمور، فتعالى الله عن زعمهم وكذبهم، وأما زعمهم بأنهم هم حجج الله في عباده فيكذبه ويخالفه كلام الله عز وجل الذي وضح أن الحجة قد قامت بالرسل. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ويتمادون في الوقاحة والجرأة فيزعمون أن آل البيت قد قرروا ذلك، ومن زعمهم المكذوب أن علياً رضي الله عنه قال: «لقد أعطيت خصالاً ما سبقني إليها أحد قبلي، علمت المنايا والبلايا والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني ولم يعزب عني ما غاب عني، أُبشّر بإذن الله، وأودي عنه كل ذلك»[٢] فهم يزعمون أن علياً قد جعل نفسه عالماً لا يخفى عليه خافية ولا يتصف بذلك إلا الله عز وجل، فيؤدي قوله إلى وصف نفسه بما اتصف الله سبحانه وتعالى به، فكفى بذلك افتراءاً وكذباً على خير الرجال بعد الرسل والأنبياء!!

وأما الرؤية في الآخرة فينفونها وهذا ما نوّهت به كتب الفِرَق والمقالات، وجاءت آثار عنهم تؤيد النفي، مثال قولهم عن أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى: هل يرى في المعاد؟ فقال: «سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية[٣]»[٤]. وقوله يؤدي إلى نفي وجود الله سبحانه وتعالى، وحاشا أن يُنسب هذا القول إلى إمام فاضل من أئمة التابعين مع منزلته المرموقة في الدين والمعرفة!!، ويروون رواية أخرى عنه أنه سئل: «هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟ قال: نعم»[٥] فإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على مدى اختلافهم

---

(١) أصول الكافي، ١/٧٧، ١٩٢، ١٩٣. (٢) أصول الكافي، ١/٩٦ ـ ١٩٧.

(٣) بحار الأنوار، ٤/٣١.

(٤) التناقض البين عندهم أنهم يروون عن الإمام نفسه أنه قال: «لا بد من إثبات أن له كيفية لا يستحقها غيره ولا يشارك فيها ولا يحاط بها ولا يعلمها غيره» انظر أصول الكافي، ١/٨٥.

(٥) بحار الأنوار، ٤/٤٤، رجال الكشي، ص٤٥٠.

واضطرابهم كما نوّه بذلك شيخ الإسلام يرحمه الله: «لزم ضرورة أن شيوخ الإمامية ضلوا في التوحيد إما متقدموهم وإما متأخروهم»[1] ولعل اضطرابهم في موقفهم من الرؤية تابع لاضطراب موقفهم من صفة النزول لله عز وجل، فهناك روايات عنهم تثبت النزول وروايات أخرى تنفيها[2]، ولكن شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم يرحمهما الله قالا بإنكار الشيعة الرافضة للرؤية في الآخرة[3] وهو الراجح. يقول المفيد: «أقول إنه لا يصح رؤية الباري سبحانه بالأبصار وبذلك شهد العقل ونطق القرآن وتواتر الخبر عن أئمة الهدى من آل محمد وعليه جمهور أهل الإمامة إلا من شذ»[4].

القدرية (المعتزلة):

إن من أسس عقيدة المعتزلة وجوب نفي رؤية الله تعالى، بل عندهم من لم يعتقد ذلك فهو كافر مشبه. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والجهمية والمعتزلة يقولون: من أثبت لله الصفات وقال إن الله يُرى في الآخرة وكلام الله ليس بمخلوق فإنه مجسم مشبه والتجسيم باطل»[5]. ويقول القاضي عبد الجبار: «الرؤية بالأبصار على الله مستحيل»[6] «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية»[6]. ويقول الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]: «فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بي تريد معنى التوقع والرجاء»[7] فحاولوا تأويل هذه الآيات بعدة تأويلات فقالوا: إن النظر في اللغة العربية له عدة استعمالات وليس خاصاً

---

(١) منهاج السنة، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ٢٧٥.
(٢) بحار الأنوار، ٣/ ٣١٥ ـ ٣٣١.
(٣) صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥، حادي الأرواح ص٢١٧.
(٤) أوائل المقالات، طبعة جامعة الإمام، ص٢٤.
(٥) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ١٠٧.
(٦) المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ١/ ٢٢٠، شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٢.
(٧) تنزيه القرآن عن المطاعن، القاضي عبد الجبار الهمداني، دار النهضة، بيروت ـ لبنان، ص٢٤٢، الكشاف، طبعة إيران، ٤/ ١٩٢.

برؤية العين، ولما كانت رؤية الله بالعين مستحيلة عندهم أولوا النظر على أحد المعاني التالية: منتظرة ثواب الله وكرامته ورحمته، أو أن النظر هو تقليب الحدقة طلباً للرؤية، ومعلوم أنهم يقولون نظرت إلى الهلال فلم أره، أو النظر هو التفكر بالقلب طلباً للمعرفة. وأما قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ فقالوا: إن إلى واحدة آلاء التي هي النعم فكأنه قال تعالى: «وجوه يومئذ ناظرة آلاء ربها منتظرة، ونعمه مترقبة»[1] وأقوالهم كلها مردودة فإن النظر له عدة استعمالات على حسب تعديته فتعديته بأل تعني المعانية بالأبصار كقوله تعالى: ﴿انظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وأما قولهم: إن المراد التفكر والاعتبار والانتظار فالآخرة ليست بدار استدلال ولا اعتبار ولا انتظار وتنغيص، وأما قولهم: تقليب الحدقة طلباً للرؤية دون رؤية فليس فيها نعمة ونضارة بل حسرة وندامة[2]، فدل ذلك على تحريفهم المرفوض الذي لا يقبله الشرع، ولا العقل ولا اللغة.

المرجئة:

ويمثلهم الآن الأشاعرة والماتريدية:

إنهم يثبتون الرؤية من غير جهة[3] لشبهة عندهم حيث يزعمون أن إثبات الجهة والمكان والحيز مستحيل في حق الله سبحانه وتعالى، فلذلك ينفون علو الله تعالى واستواءه على عرشه حتى لا يثبتون المكان له، فهم يعتقدون أن كل ما كان له مكان فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو مساوياً له فيكون جسماً، مع زعمهم بأن المستوي على الشيء يكون محتاجاً إليه، ورتبوا على ذلك منع الإشارة إليه في جهة معينة أو رؤيته في جهة معينة، أو نزوله وانتقاله وحركته حيث إن الحركة عندهم كما وضحها شيخ الإسلام يرحمه الله: «هي انتقال الجسم من مكان إلى مكان بحيث يكون قد فرغ الحيز الأول وشغل الثاني كحركة أجسادنا من حيز إلى حيز، وحركة الهواء والماء والتراب والسحاب من حيز إلى حيز»[4]. وقولهم

---

(١) متشابه القرآن، ص٦٧٣، ٦٧٤، المختصر في أصول الدين، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، ص٣٣٧، شرح الأصول الخمسة، ص٢٤٢ ـ ٢٤٧.

(٢) الإبانة عن أصول الديانة، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٢، ١٣٩٧هـ، ص١٣.

(٣) إن الكلابية والسالمية يثبتون الرؤية بلا مواجهة. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام ٢/١٠٩.

(٤) الفتاوى ٥/٥٦٦.

مردود لأن الألفاظ التي جاءوا بها مثل الجسم والمكان والحيز ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنّة، والواجب علينا كما وضح شيخ الإسلام يرحمه الله عدم المسارعة بنفيها أو إثباتها إذ أكثر من يقول بنفيها عن الله يريد بأنه ليس مستوياً على العرش وليس له علو ذات على الخلق، هذا إن أريد بالمكان العلو واستواؤه على العرش فهذا النفي باطل، ولا نسمي ذلك مكاناً، وإن أريد بالمكان غير ذلك فنتبرأ إلى الله تعالى من إثباته له، وكذلك يقال في لفظ الجسم؛ فإن أُريد به ما يصح أن يُرى وأنه متصف بصفات الذات والفعل فلا يجوز نفيه عن الله، إلا أن الأولى والواجب مراعاة الألفاظ الشرعية وإن أُريد أنه مركب من أجزاء، والمركب مفتقر إلى جزئه كالأبدان وغير ذلك من المعاني الدالة على النقص، فلا يجوز إثباته لله تعالى لا معنى ولا لفظاً[1].

وأما قولهم إن كل ما كان له مكان فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو مساوياً له، وإن المستوي إلى الشيء يكون محتاجاً إليه فهو مردود، لأنهم قاسوا الخالق بالمخلوق فاستواء الله وجلوسه سبحانه وتعالى ليس كاستواء المخلوق كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فالاستواء عند السلف معلوم والكيفية مجهولة لا يعلمها إلا الله عز وجل، فلا يقتضي إثبات الاستواء تشبيه الخالق بالمخلوق أو أنه يكون جسماً، وأما منعهم نزول الله حتى لا تحصل الحركة حيث إن الحركة لا تكون إلا للجسم، فقولهم أيضاً باطل حيث إن لفظ الحركة يطلق على أربعة أنواع وهي:

حركة في الكيف وهو تحول الشيء من صفة إلى صفة مثل اسوداده واحمراره، ومثل تغير رائحته أو طعمه وكذلك في النفوس كعلم الإنسان بعد جهله، وحبه بعد بغضه، وإيمانه بعد كفره.

والنوع الثاني الحركة في الكم: مثل امتداد الشيء مثل كبر الحيوان بعد صغره وطوله بعد قصره، ومثل امتداد الشجر والنبات، فهذه حركة في المقدار والكمية، كما أن الأول حركة في الصفات والكيفية.

---

(١) تفسير سورة الإخلاص، ابن تيمية، تحقق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص١٢٧، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص٣٥.

وأما الحركة الثالثة فهي الحركة بالوضع مثل دوران الشيء في موضع واحد كحركة الرَّحى وغير ذلك، لا ينتقل من حيز إلى حيز بل حيزه واحد ولكن يختلف في أضلاعه.

والحركة الرابعة الحركة في الأين: وهي الحركة المكانية؛ وهو انتقاله من حيز إلى حيز وبذلك يتضح أن الحركة ليست خاصة بحركة الأجسام، بل توصف بها الأجسام والأعراض[1]، وإذا كانت الأعراض توصف بذلك عُلم أن ليس من خصائص الأجسام، فيجوز أن يوصف بها ما ليس بجسم فلا تلازم بين الحركة والجسمية، كما أنه لا يلزم من إثبات الحركة الانتقال من حيز إلى حيز فبطل دليلهم[2].

وأما منعهم الإشارة إليه سبحانه وتعالى فقد أشار إليه من هو أفضل منهم عليه الصلاة والسلام لما وعظ الناس في حجة الوداع فقال لهم: فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس: اللهم اشهد ثلاث مرات[3]. فموقف الأشاعرة من الرؤية متناقض، فهم يثبتون الرؤية لأن شيخهم أبا الحسن الأشعري أثبتها بقوله: «وندين بأن الله تعالى يُرى في الآخرة بالأبصار كما يُرى القمر ليلة البدر يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله ﷺ، ونقول إن الكافرين محجوبون عنه إذا رآه المؤمنون في الجنة كما قال الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين] وأن موسى عليه السلام سأل الله عز وجل الرؤية في الدنيا وأن الله سبحانه وتعالى تجلى للجبل فجعله دكاً فأعلم بذلك موسى أنه لا يراه في الدنيا»[4] فهم يحتجون بقول الأشعري على إثبات الرؤية. وبقوله أيضاً: «من أن كل موجود يصح أن يُرى»[4] فقالوا: ليس من شرط الرؤية المقابلة والجهة[5]، فقول الأشاعرة والماتريدية بالرؤية بلا جهة قول مردود بالكتاب والسنة المتواترة التي أثبتت الجهة، مع أن إجماع السلف الصالح بأن الله يُرى في جهة فقولهم متناقض، لأنهم أثبتوا الرؤية ونفوا العلو، فيلزمهم نفي الرؤية لنفيهم علو الله، أو

(١) الفتاوى، ٥/٤٥٨، ٥٦٧، ٥٦٨. (٢) المواقف، للإيجي، ص١٦٨ ـ ١٧٠.
(٣) مسلم كتاب الحج، باب حج النبي ﷺ، ٢/ ١٧٠.
(٤) الإبانة عن أصول الديانة، ص١٠٣. (٥) الإرشاد للجويني، ص١٨٠، ١٨١.

إثباتهم العلو مع إثبات الرؤية وهذا ما نوّه به الرازي مع كونه منهم فوضح تناقضهم في المسألة، فقال: «وأما قولهم أو احتجاجهم بأن كل موجود يصح أن يُرى فهو دليل ضدهم لا لهم لأنه يلزمهم أن تُرى الأصوات والروائح والهواء وغير ذلك كثير لأنها موجودة»[1] فإذا بطل قول الأشاعرة فبالتالي يبطل قول الماتريدية[2].

يقول النسفي: «في العقل دليل على جواز رؤية الله تعالى، وقد ورد الدليل السمعي بإيجاب رؤية المؤمنين الله تعالى في الدار الآخرة فيُرى لا في مكان، ولا على جهة من مقابلة»[3] وبذلك يتضح مجانبة الأشاعرة والماتريدية للحق في مسألة الرؤية ومخالفتهما لأهل السنّة والجماعة.

الجهمية:

إن موقف الجهمية من الرؤية كموقف المعتزلة من النفي التام ومن إنكارها في الدنيا والآخرة، ويستدلون بنفس أدلة المعتزلة، وأقوالهم مردودة بالكتاب والسنّة والإجماع.

موقف أهل السنّة والجماعة من الرؤية:

إن أهل السنّة والجماعة وأئمة السلف ذهبوا إلى إثبات الرؤية وأنها ممكنة غير مستحيلة عقلاً وأجمعوا على وقوعها في الآخرة للمؤمنين، وأن أهل الجنة سيرون ربهم رؤية بصرية من غير تشبيه ولا تمثيل، فهم يعتقدون بذلك اعتقاداً جازماً لا يخالفه أدنى شك بأن الله يتجلى لعباده المؤمنين يوم القيامة فيرونه ويراهم لا يضامون في ذلك ولا يرتابون ولا يشكون. يقول ابن بطة[4] يرحمه الله: «فمن كذب بهذا أو رده أو شك فيه أو طعن على راويه، فقد أعظم الفرية على الله

(١) نقض التأسيس، ١/ ٣٦٠، ٢/ ٣٩٦، الفتاوى، ٦/ ٣٢ ـ ٤١.

(٢) نقض التأسيس، ١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٨، ٢/ ١٠١.

(٣) التمهيد ص٣٨.

(٤) هو الإمام أبو عبد الله بن محمد عيسى بن إبراهيم بن عتبة بن فرقد، وعتبة بن فرقد صاحب رسول الله ﷺ، اهتم بالعلم منذ الصغر وتنقل من مصر لآخر في طلبه، كان عابداً، صالحاً، مستجاب الدعوة، قواماً. قال عنه الذهبي: «كان صاحب أحوال وإجابة دعوة رضي الله عنه» له عدة مؤلفات منها: كتاب الشرح والإبانة، رسالة في إبطال الحيل، توفي سنة ٣٨٧هـ. انظر البداية والنهاية، ١١/ ٣٢١، تاريخ دمشق، ١٠/ ٣٦٨، ميزان الاعتدال، ٣/ ١٢٢، لسان الميزان، ٤/ ١١٢.

عز وجل وقد برئ من الله ورسوله، والله ورسوله منه بريئان، كذلك قالت العلماء وحلف عليه بعضهم»[1] فالسلف قد كفروا من ينكر الرؤية. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «من قال إن الله عز وجل لا يُرى في الآخرة فقد كفر، عليه لعنة الله وغضبه»[2]، وبذلك يتضح كذب من قال: إن الإمام أحمد قد أوّل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي أمره ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي قدرته، فيقولون: إن الإمام أحمد قال عن قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] إنما يأتي أمره، والصحيح أنها رواية شاذة وغير صحيحة، وقيل: إن الإمام أحمد ذكر ذلك على سبيل المعارضة للمخالفين له، وقيل: إنه أراد أن يوضح لهم أن ليس كل من اتصف بالمجيء يكون مخلوقاً. والدليل حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «تجيء البقرة وآل عمران تحاجان[3] عن صاحبهما»[4] فلذا فإن موقف السلف الصالح موقف ثابت[5] لا يتزحزح، فإن الصحابة ومن بعدهم أجمعوا على أن الله تعالى يُرى في الجنة يراه المؤمنون بلا خلاف في ذلك. واختلف الصحابة رضي الله عنهم في الرسول عليه الصلاة والسلام هل رآه ليلة الإسراء والمعراج بالقلب أو بعيني الرأس على قولين: فعائشة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقولون: رآه بقلبه دون عيني رأسه واعتمدت

---

(١) الشرح والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، الإمام: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري الحنبلي، تحقيق؛ رضا بن نعسان معطي، دار التوفيق، مصر، ص١٩٢، ١٩٣.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٣٥٢، الشريعة للآجري، ص٢٥٢، الفتاوى، ٦/ ٤٨٥.

(٣) تحاجان: تجادلان بالحجة. انظر المفردات، ص١٠٨.

(٤) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، ٦/ ٨٩ ـ ٩١.

(٥) ورد عن مجاهد رحمه الله أنه فسر قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ناظرة تنظر الثواب، ولكن تفسيره مردود بالسنة الصحيحة عن الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة والتابعين وجمهور السلف الصالح، وبيّن أهل السنة والجماعة بطلان هذا التفسير لأنه صرف للنص عن ظاهره، ولمخالفته النصوص، فمجاهد يرحمه الله من أهل السنة والجماعة وقد أثبت الرؤية كباقي السلف، ولكنه اجتهد في تفسير هذه الآية ولم يوفق فيها وليس من أحد إلا يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ. انظر تفسير ابن جرير، ط٣، ١٣٨٨هـ ـ ٢٩/ ١٩٢، ١٩٣، تفسير ابن كثير. ط٢، ١٣٨٩هـ، ٧/ ١٧١، ١٧٢، تفسير القرطبي، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩/ ٩٦ ـ ١٠٠، فتح القدير، ط عالم الكتب، ٥/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠، حادي الأرواح ط ٣١، ١٣٩٢هـ ـ ٢٤٠.

على الحديث الصحيح أنها قالت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم] «أنا أول من سأل رسول الله ﷺ عن هذا فقال: إنما هو جبريل لم أراه على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء إلى الأرض»[1]. وكان ابن عباس وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم يقولون: رآه ليلة المعراج[2] بعيني رأسه، اعتماداً على قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [النجم] ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم] وعندما علم ابن عباس بقول عائشة رضي الله عنهم رجع إلى قولها لأن المرفوع إلى الرسول ﷺ يُقدم على التفسير بالاجتهاد[3] وبالذات مع إثبات آخر عن الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: «نور أنّى أراه»[4][5] فكان موقفهم سليماً سديداً لوقوفهم عند الكتاب والسنّة دون الاعتماد على الآراء والشهوات.

موقف أهل الأهواء والبدع من عصاة المسلمين:

ذهب جمهور أهل السنّة والجماعة إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر استدلالاً بأدلة من القرآن والسنّة، منها قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾[6] [النجم: ٣٢] ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر]. ومن السنّة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن ما لم تغشى الكبائر»[7]. وذكر الرسول عليه الصلاة

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٤١٣.

(٢) إن الإمام ابن خزيمة يرحمه الله يُرجح رؤية الرسول عليه الصلاة لربه ليلة الإسراء والمعراج، فقد عقد باباً «إن الله تعالى خص محمداً ﷺ بالرؤية. انظر التوحيد، لابن خزيمة، تحقيق الدكتور: عبد العزيز إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ٢/ ٥٦٣.

(٣) شرح الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، زاد المعاد، ٣/ ٣٩.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم٤١٠.

(٥) الدليل القويم، للحافظ العبدري، بيروت، ١٣٩٧هـ، ص١٨٩، ١٩٠.

(٦) اللمم عند الجمهور هو ما دون الكبائر، وروي عن جماعة من السلف أنه الإلمام بالذنب مرة ثم عدم العودة إليه وإن كان كبيراً. انظر مدارج السالكين، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ ـ ١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

(٧) مسلم في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ٣/ ١١٧، ١١٨.

والسلام الكبائر فقال: «الشرك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين»[1]. فدلت النصوص الصريحة على أن المعاصي تنقسم إلى كبائر وصغائر[2] وبذلك قال الخوارج والمعتزلة، فهم يقسمون الذنوب إلى كبائر وصغائر. يقول الرستاقي[3] وهو أحد علماء الأباضية: «والكبائر ما جاء فيه وعيد في الآخرة أوحد في الدنيا، وقيل: ما قاد أهله إلى النار فهو كبير، وأما الصغير من الذنب فليس هو بشيء محدد إلا أنه قيل ما دون الكبائر»[4] فهم يقولون: إن صغائر الذنوب هي التي لم يثبت لفاعلها حدٌّ في الدنيا، أو الذنوب التي قلّ فيها الإثم[5][6]، ويقول القاضي عبد الجبار: «فإذا قال فما الفسق؟ قيل له: كل معصية وجب فيها حد وعقوبة، نحو القذف، ونحو السرقة والزنا، أو صح عن الرسول[7] أو بالإجماع[8] أنه من الكبائر وما عدا ذلك يجوز فيه أنه صغير من المعاصي»[9].

---

(١) البخاري في كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، ١٠/ ٤٠٥، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، ٢/ ٢٨٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الريان، مصر، ١/ ٤٦٠، ٤/ ٢١٢، تهذيب الفروق والقواعد السنية، الشيخ محمد علي حسين، ط دار إحياء الكتب العربية، ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٣) خميس بن سعيد الرستاقي: هو خميس بن سعيد بن علي بن مسعود الثقفي الرستاقي، عاش في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر في زمان سلطان بن سيف ثاني إمام اليعاربة، وكان عضداً ومساعداً له، له مصنفات أهمها: منهاج الطالبين في عشرين جزءاً. انظر مقدمة منهاج الطالبين.

(٤) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين، خميس بن سعيد الرستاقي، تحقيق سالم بن حمد الحارثي، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٧٩م، ٢/ ٢٠٦.

(٥) مشارق أنوار العقول، ص٣٧٨.

(٦) هنا يظهر عليهم التناقض حيث يقولون بالحدود فيلزمهم أن مرتكب الكبيرة ليس كافراً كما يزعمون.

(٧) يظهر التناقض عندهم فهم يقولون إن الكبيرة ما صح فيها القول عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو الذي وضح أن مرتكب الكبيرة غير خالد مخلد في النار، فلماذا يأخذون ببعض السنة ويتركون بعضها؟؟.

(٨) يقولون هنا بالإجماع وفي الحقيقة هم لا يقولون بالإجماع إلا إذا كان لديهم، فهنا يبدو التناقض.

(٩) رسائل العدل والتوحيد، ١/ ٢٦١.

ولكن هناك من قال بعدم تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، يقول ابن حجر الهيتمي[1]: «وقال جمهور العلماء إن المعاصي تنقسم إلى صغائر وكبائر»[2] ثم يقول: «اعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة، وقالوا: بل سائر المعاصي كبائر منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني والقاضي أبو بكر الباقلاني[3]، وإمام الحرمين في الإرشاد، وابن القشيري[4] في المرشد، بل حكاه ابن فورك[5]

---

(١) ابن حجر الهيتمي: هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر بن شهاب الدين أبو العباس الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي، له مصنفات عدة منها: تحفة المحتاج لشرح المنهاج في الفقه الشافعي، والزواجر عن ارتكاب الكبائر، الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، شرح مشكاة المصابيح، مات سنة ٩٧٤هـ. انظر الأعلام، ١/ ٢٣٤، شذرات الذهب، ٨/ ٣٧٠.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر الشافعي الهيتمي، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ، ١/ ٥.

(٣) الباقلاني: هو محمد بن الطيب بن محمد القاضي أبو بكر الباقلاني البصري المالكي، الأشعري الأصولي، المتكلم صاحب المصنفات الكثيرة في الكلام وغيره، يضرب المثل بفهمه وذكائه، قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «هو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشاعرة ليس فيهم مثله قبله ولا بعده» مات سنة ٤٠٣هـ. انظر السير ١٧/ ١٩٠ ـ ١٩٣، شذرات الذهب ٣/ ١٦٨.

(٤) القشيري: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، الشيخ، المفسر، الفقيه، المتكلم، الأصولي، الأديب، أبو نصر ابن الإمام، شيخ الصوفية، كان أحد الأذكياء، لازم إمام الحرمين، ساد وعظم قدره في التصوف والصوفية، كان في الأصول على مذهب الأشعري وفي الفروع على مذهب الشافعي له عدة مؤلفات منها: الرسالة القشيرية، لطائف الإشارات، الفتوى، حياة الأرواح، المعراج وغيرها، مات سنة ٤٦٥هـ. انظر طبقات الشافعية ٧/ ١٥٩ ـ ١٦٦، السير، ١٩/ ٤٢٤ ـ ٤٥٦.

(٥) ابن فورك: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني من فقهاء الشافعية، وأعظم عالم بأصول الدين والكلام على طريقة الأشاعرة، كان أشعرياً أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري، كان واعظاً زاهداً، ذكر شيخ الإسلام أنه توهم صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ولم يكن لديه خبرة ومعرفة وتمييز بين صحيح الأحاديث والآثار وسقيمها، لذا ادعى وقوع التعارض بين العقل والنقل، فاختار طريقة أهل التأويل، لكنه مع ذلك كان يثبت العلو لله، ويثبت صفة السمع والبصر والاستواء، بلغت تصانيفه قرب المئة، ومن أشهرها مشكل الآثار وبيانه، أول فيه أكثر أحاديث الصفات، توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر الفتاوى ١٦/ ٩٠ ـ ٩٢، تبيين كذب المفتري، ص٢٣٢، ٢٣٣، وفيات الأعيان، ٣/ ٤٠٢، السير، ١٧/ ٢١٤ ـ ٢١٦، شذرات الذهب، ٣/ ١٨١، ١٨٢.

عن الأشاعرة واختاره في تفسيره فقال: معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر، وإنما يُقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها»[١]. وقولهم مردود لأن القرآن والسنّة قسما الذنوب إلى كبائر وصغائر ويلزمهم من هذا القول أن الأنبياء والرسل عندما قاموا بالهفوات أو الصغائر فإنهم يكونون قد قاموا بالكبائر وهم معصومون عنها، فالصحيح الذي عليه جمهور الأمة أن المعاصي قسمان: كبائر وصغائر، والصغائر تكفر بالحسنات والطاعات، أما الكبائر فالعبد فيها تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه ثم يدخله الجنة إذا مات موحداً.

موقف الناس من مرتكب الكبيرة:

إن هذه المسألة تتعلق بحقيقة الإيمان عند الفرق وموقفهم منه وبناءً على تعريفهم يحكمون على المعاصي، فأقسام الناس في حقيقة الإيمان كالتالي:

١ ـ إنه التصديق بالقلب والعمل بالجوارح والإقرار باللسان، وهو قول أهل السنّة ـ الخوارج، المعتزلة[٢].

٢ ـ بالقلب واللسان فقط وهو قول مرجئة الفقهاء[٣] وابن كلاب وقد انقرض مذهبه.

٣ ـ إنه باللسان والجوارح فقط وهو قول الغسانية[٤].

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ١٤٠٢هـ ـ ١/ ٥.

(٢) أصول الدين، ص٢٤٩، المسائل والرسائل، ١/ ١٠٢.

(٣) الفقه الأكبر مع شرحه، للقاري، دار الكتب العلمية، ص٣٠٤.

(٤) الغسانية: أتباع غسان المرجئ الذي كان يقول الإيمان إقرار بالله ومحبة لله تعالى وتعظيم له، وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان، على خلاف ما قاله أبو حنيفة حيث قال: لا يزيد ولا ينقص، وكان يقول: كل خصلة من خصال الإيمان بعض الإيمان بخلاف اليونسية، فجمعوا بين المتناقضات، فكيف يجعلون الإيمان هو الإقرار باللسان والجوارح مع محبة الله وتعظيمه دون التصديق، وهل تحصل المحبة والتعظيم لله إلا بالتصديق؟ ومن التناقض الواضح أنهم يقولون بالزيادة دون النقصان، ثم يقولون: إن كل خصلة من خصال الإيمان بعض الإيمان، فدل قولهم على أن الإيمان يكون ناقصاً أيضاً. انظر المقالات، ١/ ٢٢١، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، التبصير ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٣، ٩٤.

٤ ـ إنه بالقلب فقط وهو قول الجهمية والمريسية[١] ـ الصالحية[٢] ـ الأشعرية ـ الماتريدية.

٥ ـ إنه باللسان فقط وهو قول الكرامية وقد انقرض قولهم[٣].

أولاً: موقف الخوارج والمعتزلة من عصاة المسلمين:

إن الخوارج تقف من مرتكب الكبيرة موقفاً يخالف السلف وذلك بناءً على تعريفهم للإيمان، فالإيمان عندهم فعل الطاعات المفروضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح. يقول البغدادي: «وقالت القدرية والخوارج برجوع الإيمان إلى جميع الفرائض مع ترك الكبائر»[٤]. وهذا القدر متفق عليه بين أهل السنّة والخوارج والمعتزلة، إلا أن الخوارج يرون أن الإيمان مركب من هذه الأمور الثلاثة إذا أخلّ المكلف بواحد منها ذهب إيمانه بالكلية، وحتى الأباضية الآن تُعرف الإيمان بأنه طاعة الله تعالى وتطبيق قواعد الإسلام تطبيقاً عملياً على حسب أوامر الله عز وجل، فالأباضية تقول: «إن من أتى بالقول وضيع العمل فهو كافر منافق ضال فاسق عاص ليس بمؤمن ولا بمسلم ولا بمشرك[٥] وأحكامه أحكام الملة الإسلامية، والملة كل شريعة وطريقة شرعها قوم لأنفسهم واتخذوها ديناً»[٦]. فهم ينكرون الزيادة

---

(١) المريسية: أصحاب بشر المريسي وهم مرجئة بغداد، كان يتكلم على مذهب أبي يوسف القاضي، ولكنه خالفه بقوله إن القرآن مخلوق، وكان مهجوراً من الفريقين وهو الذي ناظر الشافعي يرحمه الله في أيامه، والمريسية من المرجئة المحضة يتبرؤون عن القول بالجبر والقدر، كانوا يزعمون أن السجود للصنم ليس بكفر ولكنه دلالة على الكفر. انظر المقالات، ١/ ٢٢٢، الفرق بين الفرق، ص١٥٣، التبصير، ص٩٩، البرهان ص٣٦.

(٢) الصالحية: يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط والكفر هو الجهل به فقط، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به، ولا كفر إلا الجهل به، وأن قول القائل إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر، يزعمون أن الصلاة ليست بعبادة لله، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص. انظر المقالات، ١/ ٢١٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٤٧، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٣١.

(٣) الإيمان لابن تيمية، ٧/ ١٤١ (ضمن الفتاوى).

(٤) أصول الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ ص٢٤٩.

(٥) يظهر التناقض عندهم؛ فالناس ينقسمون إلى مؤمن، كافر، مشرك، منافق، مسلم، محسن، وهم يقولون إنه ليس بمسلم ولا مشرك فمن باب أولى أن لا يكون محسناً ولا مؤمناً، فيكون على حد زعمهم كافر منافق عاص، فكيف تكون أحكامه أحكام الملة الإسلامية؟

(٦) مقدمة التوحيد، لأبي حفص عمر بن جميع، المطبعة العربية، ط٢، ١٩٧٣م، ص٥٠.

والنقصان في الإيمان فترتب على قولهم تكفير مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب، وحكموا عليه بالخلود في النار[1].

فالخوارج والمعتزلة يقرون بالزيادة والنقصان من جهة زيادة التكاليف على بعض الناس دون بعض ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] فيقولون: إن المؤمنين يزدادون تصديقاً وإيماناً بما أنزل، وأما الإيمان فلا يزداد، فالمؤمن هو الذي يزداد، والإيمان ثابت لا زيادة فيه ولا نقصان. فالناس متفاوتون من حيث التكليف، وقد يُقام التكليف على أحدهم ويسقط عن الآخر، فالفقير مثلاً يسقط عنه تكليف الزكاة لأنه لا يجد حد النصاب حتى يزكي بعكس الغني، لذا يرون أن الغنى أكمل إيماناً بالنظر إلى زيادة التكاليف في حقه على الفقير، فالزيادة[2] والنقصان التي أقروها من هذا الجانب، ولا يدخلون العمل والتصديق فيها، لأنهم يعتقدون أن تصديق القلب يجب أن يكون على جميع المكلفين بمستوى واحد لا يزيد ولا ينقص، وإنما الزيادة والنقص تكون بالنسبة لفوارق التكليف، وكذلك العمل؛ فإنهم ينظرون إلى ناحية التكليف فقط، أما أن يكون العمل وسيلة للزيادة والنقصان للإيمان فهذا ينكرونه بالجملة»[3].

يقول الرازي: «ساير فرقهم متفقون على أن العبد يصير كافراً بالذنب»[4] فهم يقولون: إن من أذنب كبيرة فهو كافر إلا النجدات فقد نقل عنهم في المسألة قولان: إن مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة، والثاني: أن من فعل الذنب وأصرَّ عليه فهو مشرك، وإن كان غير مصر فهو مسلم إن كان من موافقيهم[5]، والصفرية[6]

---

(١) المقالات ١/ ٢٠٤، أصول الدين للبغدادي، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٢٤٩.

(٢) متشابه القرآن، دار النصر، القاهرة، ١/ ١٣٢، ١٣٣.

(٣) متشابه القرآن، ١٣٢، ١٣٣.

(٤) اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩.

(٥) المقالات، ١/ ١٧٤، الفرق بين الفرق، ص٥٨ ـ ٦١، التبصير في الدين، ص٤٩ ـ ٥٤.

(٦) الصفرية: اتباع زياد بن الأصفر وقولهم كقول الأزارقة في فساق هذه الأمة في الجملة، ولكنهم لا يبيحون قتل نساء مخالفيهم ولا أطفالهم، يقولون بإمامة رجل كان اسمه أبو بلال مرداس الخارجي، وبعده بإمامة عمران بن حطان السدوسي وهو الذي رثى عبد الرحمٰن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلذلك كفره السلف، يقولون إن من عرف الله وكفر بما سواه من كتاب أو نبي أو جنة أو نار، أو غير ذلك وعمل سائر المعاصي من قتل أو زنا أو غيره فهو بريء من الشرك، ومن جهل الله تعالى وأنكره فهو مشرك، ويزعمون أن علياً رضي الله عنه هو الحيران الذي ذكره الله في=

انقسموا ثلاث فِرَق: ففرقة تقول بأن مرتكب الكبيرة كافر مشرك، وأخرى تقول: لا يكفر إلى أن يحده الوالي ويحكم بكفره، وثالثة تقول: بل كل ذنب له حد في الشريعة لا يسمَّى مرتكبه مشركاً ولا كافراً، بل يدعى باسمه بأن يقول: سارق وقاتل وقاذف وكل ذنب ليس له حدّ فمرتكبه كافر. أما الأزارقة فكفروا مرتكب الكبيرة والصغيرة، وأما الأباضية الآن تقول: إن مرتكب الكبيرة كافر ويفسرونه بكفر النعمة وأنه مثل كفر النفاق، وهذا[1] في الدنيا[2]، أما الآخرة فهو خالد مخلد في النار[3] لأنهم يرون أن كل كبيرة كفر، ويقولون في الصغائر أن لها حكمين أحدهما أنها مغفورة بفعل الحسنات بشرط اجتناب الكبائر لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤].

والحكم الثاني: إن الإصرار عليها كبيرة، ولذلك يكفر المصر[4] على الصغيرة عندهم كفر نعمة[2]، فالخوارج والمعتزلة متفقون مع أهل السنّة والجماعة على تقسيم المعاصي إلى كبائر وصغائر، ولكنهم يختلفون عنهم في الحكم على مرتكب الكبائر، فالحكم عندهم على مرتكب الصغيرة أنه لا يكفر وأنه يغفر له إذا اجتنب الكبائر[5]. يقول القاضي عبد الجبار: «إن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعاته، وما يستحقه على الصغيرة مكفَّر في جنب ماله من الثواب»[6]. أما مرتكب الكبيرة عند الخوارج فهو على

= كتابه، وكذبت فيما زعمت وافترت عظيماً من البهتان. انظر المقالات، ١/ ١٨٢، الفرق بين الفرق، ص٦١ ـ ٦٣، التبصير، ص٥٣، ٥٤، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٧، ٥٨، البرهان، ص٢٤، ٢٥.

(١) مشارق أنوار العقول، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ٢/ ٢٠٣، التبصير، ٥٣، ٥٤، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٠ ـ ٥٧.

(٢) إن كفر النعمة لا يعرف في كلام العرب ولغاتها إلا بالجحود لأنعام الله وآلائه، والدليل على ذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه البخاري في كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض، ١/ ٨٧، ومسلم في كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان، ٢/ ٦٥، ٦٦، «إنكن تكثرن من اللعن وتكفرن العشير» يعني الزوج «وذلك أن تغضب إحداكن فتقول ما رأيت منك خيراً قط» انظر الإيمان، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية، دمشق، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٣) الموجز، ٢/ ١٨.

(٤) مشارق أنوار العقول، ٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٨.

(٥) الأزارقة والصفرية والأباضية يقولون بتكفير مرتكب الصغيرة.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص٦٣٢.

كفره في الدنيا يكون حلال الدم والمال، وحكمه في الآخرة خالد في النار لا يخرج منها. يقول الأشعري: «وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النجدات»(١).

وأما المعتزلة فجعلوه بين المنزلتين، فحكمه في الدنيا حكم باقي المسلمين في حرمة الدم والعرض والمال والتوارث، ولكن يكون عذابه في الآخرة دون عذاب الكفار فيها. يقول القاضي عبد الجبار: «صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين، لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن بل يُفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين»(٢). فالخوارج والمعتزلة يخلدون صاحب الكبيرة في النار وهو ما يسمى عند المعتزلة بالوعد والوعيد وهو أحد أصولهم الخمسة، ويتفق الخوارج معهم في هذا الأصل. تقول الأباضية: «من زعم أن الله تعالى أوعد قوماً النار ثم لم يدخلهم إياها فقد كذب على الله تعالى والله تعالى يقول: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق]»(٣). إلا أن الأباضية يقولون: إن التعذيب بعدل الله والثواب بفضله، والمعتزلة يقولون بوجوب ذلك عليه، تعالى الله عن ذلك، بناءً على أصلهم الفاسد في التحسين والتقبيح، ويستدلون على قولهم بتخليد صاحب الكبيرة في النار بأدلة من القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾﴾ [طه: ٧٤]، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١] ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ

---

(١) المقالات، ص١/١٦٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٦٩٧.

(٣) منهج الطالبين، ١/١٤٢.

فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ [الفرقان] ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢] ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة]. يقول القاضي عبد الجبار: «دلت الآية على أن من غلبت كبائره على طاعته لأن هذا هو المعقول من الإحاطة في باب الخطايا، إذ أن ما سواه من الإحاطة التي تستعمل في الأجسام مستحيل فيها هو من أهل النار مخلد فيها»[1].

ويقول معلقاً على آيات الوعيد التي استدلوا بها: «فإنها تدل على أن الفاسق يُفعل به ما يستحقه من العقوبة تدل على أنه يُخلد، إذ ما من آية من هذه الآيات التي مرت إلا وفيها ذكر الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراها»[2]. ويقول الشيخ أحمد الخليلي[3]: «إن غالب آيات الوعيد نصت على الخلود في النار ولم تفرق بين المشرك وغيره، ولا تجد بجانب ذلك في القرآن ما يشير إلى خلود أحد ولو من بعيد»[4]. ويقول أيضاً: «وقد علمت أن هؤلاء طائفتان، طائفة تقول بانقطاع عذاب كل من في النار من موحد ومشرك وهم جهم وأصحابه ومن سار في ركابهم كابن القيم[5]، وطائفة تقول بانقطاع عذاب الموحدين دون عذاب المشركين... وأما الطائفة الثانية وهم الذين يفرقون بين عصاة الموحدين وغيرهم من أهل النار في مدة العذاب، فهم يستدلون كذلك بآيات من الكتاب وروايات من السنّة، واستدلال عقلي لما ذهبوا إليه. أما الآيات فقد تعلقوا منها بما تعلقت به الطائفة الأولى»[6]. ويقول أيضاً: «ولا متعلق لهم في قوله تعالى: ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ

---

(١) متشابه القرآن، ط دار التراث، القاهرة، ١/١٧٨.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٦٦٦.

(٣) أحمد بن حمد الخليلي، ولد عام ١٩٤٢م في زنجبار وفيها كانت نشأته الأولى، لم يدرس بأي مدرسة كانت، حيث كان يعتمد على نفسه في تلقي العلم، قوي الذاكرة، مدرك لأحوال عصره، ويتجلى هذا في درس التفسير الذي يلقيه أسبوعياً في جامع قابوس، له كتاب جواهر التفسير وأنوار التنزيل، شارك في العديد من المؤتمرات والندوات الإسلامية في سائر أقطار العالم. انظر مجلة النور، العدد ص١٠٩، جمادى الآخرة، ١٤١٤هـ، نوفمبر ١٩٩٣م، ١٦ ـ ٢١.

(٤) مشارق الأنوار، ٢/١٣٨، الحق الدامغ ص١٩٩، ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

(٥) يحاول الربط بين الجهم وابن القيم وشتان بين الثرى والثريا، مع أن ابن القيم لم يقل بانقطاع عذاب المشرك!!

(٦) مشارق الأنوار، ٢/١٣٨، الحق الدامغ ص١٩٩، ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١] وإن زعموا أن مرتكب الكبيرة إن كان موحداً لم تحط به خطيئته لأن له حسنات لا يحرم ثوابها، ذلك لأنا نقول إن عدم التخلص من المعصية بالتوبة النصوح يجعلها محيطة بصاحبها مستولية عليه كالآخذ بناصيته الممسك بتلابيبه، بخلاف ما إذا تخلص منها باللجوء إلى التوبة النصوح، وهذا معنى ما روي عن السلف، ودونكم بعض النصوص المروية في ذلك»[1]. ثم يقول: «والروايات كما قلت في ذلك كثيرة، تارة تدل على الخلود بالنص عليه، وتارة بالجمع بينه وبين التأبيد، وأخرى بالتوعد بحرمان الجنة أو حرمان شم ريحها، ومحصلها واحد وإن اختلفت ألفاظها، فإن حرمان الجنة ينافي دخولها في أي وقت من الأوقات، كما أن نفي دخولها يعم جميع الأزمنة»[1]. فدل قوله وهو المفتي العام لسلطنة عمان التي تعتقد بالمذهب الأباضي على أن الأباضية يكفرون مرتكب الكبيرة بخلاف من يقول: إنهم بخلاف ذلك، ولعل من يقول منهم بعدم التكفير هو من باب مسلك الكتمان أو العزابة[2].

وأما الأدلة من السنة التي يستدلون بها على معتقدهم فمنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما»[3]. ويلزمهم بشهادة أنفسهم أن يكونوا كفرة لأنهم قد كفروا معظم الأمة، والذنوب لا يسلم منها، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[4] «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[5] وكقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[6]. ويلزمهم أيضاً هنا تكفير أنفسهم لأنهم يستحلون دماء المسلمين وقتالهم وضرب رقابهم، وهنا تتضح عظمة شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله الذي نقله عنه تلميذه ابن القيم: «أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله»[6].

---

(١) الحق الدامغ، ص١٢٥.

(٢) دراسة في تاريخ الإباضية، ص٨، ٩ - ١٣.

(٣) البخاري كتاب الأدب، باب من كفّر أخاه من غير تأويل، ١٠/٤٢٣، ومسلم كتاب الإيمان، باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، ٢/٥٤.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم٢٣١. (٥) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.

(٦) حادي الأرواح، ص٢١٧، صحيح حادي الأرواح، ص٢٦٥.

والصحيح أن الخوارج والمعتزلة قد وقفوا من النصوص موقفاً خاطئاً. يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام[1] يرحمه الله: «وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفراً ولكنها تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله واشترطه عليه في مواضع من كتابه فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [التوبة] فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها، قيل ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين ولا الأمانات التي يعرف بها أنه من الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقته ولم يزل عنهم اسمه»[2]. ثم وضح رحمه الله أنه جائز في لغة العرب نفي الشيء لا على معنى نفي أصله وصفته بل على معنى نفي جودته وإتقانه وغير ذلك، فقال: «ومنه قول العرب للصانع إذا كان غير محكم لعمله: ما صنعت شيئاً ولا عملت عملاً على المعنى السابق، . . . كقوله ﷺ للأعرابي الذي خفف صلاته: «ارجع فصل فإنك لم تصل»[3] فهذا الأعرابي مصل بالاسم، ولكنه غير مصل بالحقيقة»[4].

ومما يدل على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بكبيرته من الإيمان، أن الله تبارك وتعالى جعل مرتكب الكبيرة من المؤمنين فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ١٧٨] فلم يخرج القاتل

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، محدثاً، فقيهاً، مؤدباً، كان ذا دين وسيرة طيبة، له مصنفات عديدة في القراءات والفقه والشعر واللغة، من أشهر كتبه غريب الحديث، توفي سنة ٢٢٤هـ. انظر وفيات الأعيان، ١٠/ ٤٩٠ ـ ٥٠٩، السير، ١٠/ ٤٩٠ ـ ٥٠٩، طبقات الشافعية، ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٦.

(٢) الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ص٨٤ ـ ٨٨.

(٣) البخاري في الصلاة، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ٢/ ٢٢٩.

(٤) الإيمان لأبي عبيد، ٨٨ ـ ٩٢.

من الذين آمنوا وجعله أخاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات] فلم يُخرج المقاتلين من المسلمين عن الإيمان، بل نص على أنهم من المؤمنين، مع أن الاقتتال كبيرة من كبائر الذنوب.

ومن الأدلة أيضاً قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثمّ دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أُخذ من سيئات أخيه فطُرحت عليه»[١] فثبت أن الظالم تكون له حسنات يستوفي المظلوم حقه منها وعلى أن ظُلم الناس كبيرة من كبائر الذنوب إلا أن هذه الكبيرة لم تحبط العمل، ولم تُخرج الظالم من أن يكون أخاً للمظلوم، وبذلك ثبت أن مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم[٢].

ثانياً: موقف المرجئة من عصاة المسلمين:

إن موقف المرجئة من عصاة المسلمين له علاقة وثيقة بتعريفهم للإيمان حيث انقسموا على أنفسهم عدة أقسام وإن كانوا جميعاً قد أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فالكرامية منهم قالت إنه باللسان فقط وقد انقرض مذهبهم، وهو قول باطل، فهم يقولون: المنافق مؤمن وهو مخلد في النار لأنه آمن ظاهراً لا باطناً وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهراً[٣] وباطناً[٤]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً لم يسبقهم إليه أحد،

(١) البخاري كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة، ١١/٣٣٣ ـ ٣٣٧.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/٤٤٢.

(٣) الفتاوى ٧/١٤٠، ١٤١.

(٤) مسائل الإيمان، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، تحقيق: سعود الخلف، دار العاصمة، الرياض ط١، ١٤١٠هـ ص١٥٩.

فقول الجهمية أبطل منه»[١]. فالقرآن الكريم يرد قولهم حيث إن من قال أنا مؤمن بلسانه ولم يصدق بقلبه لا يكون مؤمناً إطلاقاً. قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١] ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة] ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون]. يقول شيخ الإسلام: «فنقول: هذا حق فإن المنافق ليس بمؤمن وقد ضل من سماه مؤمناً»[١] وبالتالي يظهر خطأ قول الغسانية الذين قالوا: إن الإيمان قول باللسان والجوارح فقط، لأن الله عز وجل ذكر المنافقين وأخبر بأنهم قاموا بعمل الجوارح من المجيء إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ومن النطق باللسان فاستخدموا جارحة المشي وجارحة الكلام، ومع ذلك لو صلحت قلوبهم لما شهد الله عليهم بالكذب والنفاق، فدل بذلك على أن قولهم باطل مردود لأنهم لو صلحت قلوبهم لصلحت جوارحهم[٢]، والقلب لا يصلح إلا بالتصديق الذي هو أهم ركن من أركان تعريف الإيمان عند السلف.

وأما الجهمية فقولهم باطل مردود لأنه يؤدي إلى تضييع الدين والشريعة والرسل والجنة والنار، فالخلق جميعهم مفطورون على معرفة الله عز وجل، فاليهود والنصارى وغيرهم مقرُّون معترفون بالله، ولكن تلك المعرفة لا تدخلهم في الإيمان ولا تخرجهم من الكفر، فإبليس وهو الذي استحق اللعنة من رب الأرباب رب الأرض والسموات، كان مقراً بالرب عز وجل، فلذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن قول الجهمية: «وهو قول لم يقله أحد من أئمة السلف، بل كفر أحمد بن حنبل من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شر من قول المرجئة»[٣] وقال أيضاً: «فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعاً... فقول الجهمية أبطل منه»[٤].

---

(١) الفتاوى ٧/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) يقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه: «ألا وإن في الجسد مُضغة إذا صلُحت صلح الجسد كله إلا وهي القلب» البخاري الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ١/ ٥٥، ومسلم كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ١/ ٢٧ ـ ٣٠.

(٣) الفتاوى، ٧/ ١٢٠.

(٤) الفتاوى، ٧/ ١٤٠.

فبقي من المرجئة الذين يقولون هو التصديق والإقرار كمرجئة الفقهاء القدماء[(١)] وبعض محدثي الحنفية المتأخرين، والفريق الآخر الذي يقول هو التصديق فقط وهو قول الأشاعرة والماتريدية، فهؤلاء يقولون: إن الخلق كلهم بعد النبيين والمرسلين فمن دونهم في ذلك سواء، والله عز وجل جعل الناس سواسية في الإيمان، وبذلك فهو لا يزيد ولا ينقص. فأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فلذلك يكون العاصي عندهم مؤمناً كامل الإيمان وفي الآخرة هو من أهل الجنة، فأخذوا نصوص الوعد من القرآن والسنة وأولوها وتلمسوا في الاستدلال لمذهبهم نصوصاً وشبهات أولوا النصوص بها ونصروا الشبهات بتكلفات غير صحيحة.

فمن الأدلة التي يستدلون بها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾ [الزمر]. ومن السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه مثقال ذرة من إيمان»[(٢)]، «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»[(٣)] «لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»[(٤)] «التقوى هاهنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات»[(٥)] «هؤلاء عتقاء الله الذين أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه»[(٦)] فيقولون: إذا لم يكن لهم عمل خير قط، فما الذي بقي معهم؟ والجواب كما يزعمون بقي معهم التصديق فقط، وغير ذلك من الأدلة، وأدلتهم منقوضة بالكتاب والسنة؛ فالقرآن الكريم فيه العام والخاص، والمجمل والمفصل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، فآية النساء[(٧)] وضحت أن الله يغفر لمن يشاء دون الشرك وقيدها بالمشيئة، وآية الزمر[(٨)] مقيدة

(١) الفقه الأكبر، ط دار الكتب العلمية، ص٣٠٤.
(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ١/ ٨٥، ومسلم كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، ٣/ ٣١.
(٣) مسلم كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالشهادتين دخل الجنة، ١/ ٢٢٤.
(٤) مسلم كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه ٢/ ٨٩ ـ ٩١.
(٥) سبق تخريجه صفحة ٤٣٤.
(٦) مسلم كتاب الإيمان، باب إخراج عصاة المؤمنين من النار، ٣/ ٣٢.
(٧) قوله تعالى: **﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾** [النساء: ٤٨].
(٨) قوله تعالى: **﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله=**

بآيات أخرى مثل آية النساء وبآيات توضح وجوب التوبة على العباد، بل أن الآية نفسها تحث العباد على الرجوع إلى الله عز وجل والإنابة والتوبة، فمن تاب وأناب وعمل أعمالاً صالحة قد يكفر الله عز وجل له جميع ذنوبه كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾﴾ [الفرقان] ونجد أيضاً أن كلام الله وضح لنا أن بعض الذنوب كفر كسبّ الله وسبّ الرسول عليه الصلاة والسلام، أو كأذى الرسول عليه الصلاة والسلام أو عيبه أو لمزه، أو التولي والإعراض عن حكم الله وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام، أو مظاهرة الكافرين ومعاونتهم على المؤمنين، أو المسرة بانخفاض دين الرسول ﷺ أو الكراهية لانتصار دينه، أو استحلال أمر محرم في الدين.

يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٣﴾﴾ [التوبة] ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [النور] وبما أنهم غير مؤمنين فبالتالي هم كافرون أو منافقون ومصيرهم إلى النار. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لا فرق في ذلك بين من سبّ النبي ﷺ وبين من قذف المؤمنين والكذب عليهم والغيبة لهم إلى غير ذلك من الأقوال التي علم أن العلة حرمتها، فإنه من فعل شيئاً من ذلك مستحلاً كفر»[1].

فاستدلالهم بالأدلة من القرآن والسنة على إخراج العمل من حقيقة الإيمان كقوله تعالى: ﴿مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾﴾ [ق] ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج] ففي الحقيقة أن هذه الآيات لا تدل على نفي دخول الأعمال في حقيقة الإيمان بل غاية ما فيها التركيز على أهمية الإيمان القلبي الذي بدوره صلاح الجسد كله كما قال عليه الصلاة والسلام: «إذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهي القلب»[2].

= يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم﴾ [الزمر: ٥٣].

(١) الصارم المسلول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ص٥١٨.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤.

وأما استدلالهم بحديث: «التقوى هاهنا»[1] بأن الإيمان والكفر محلهما القلب ولا عبرة بعمل الجوارح فهو فهم غير صحيح، والحق أن التقوى محلها القلب ولكن تلك التقوى إذا لم تثمر عن القيام بالأعمال الصالحة فهي ليست تقوى صادقة، فالتقوى الصادقة تجعل الجوارح تنقاد وتخضع للقلب، فإن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه قام بأعمال الإسلام، كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»[2] فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في الطاعات والطيبات[3].

وأما استدلالهم بحديث: «أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه»[4] فأول الحديث حجة عليهم لا لهم وفيه: «فيقول الله عز وجل شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط، قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة يقال له نهر الحياة...»[4]. فدل الحديث بمنطوقه على أن الله عز وجل أدخلهم النار حتى صاروا حمماً ثم أخرجهم منها برحمته وعفوه ومشيئته لا لتصديقهم كما يزعم المرجئة، ولو حتى استدلوا بجزء من الحديث فقط فيكون المراد لم يقوموا بالعمل على وجهه الصحيح المقبول فهذا لا ينافي العمل مطلقاً، بل قد يكون لهم عمل ولكنه غير كامل كما جاء في حديث المسيء صلاته، فهو قد قام بالصلاة ومع ذلك قال له عليه الصلاة والسلام: «صل فإنك لم تصل»[5] وقد يكون المراد بالعبد في الحديث هو من أسلم وصدق إسلامه ومات قبل أن يقوم بأي عمل من أعمال الخير فيدخل الجنة بإسلامه كحديث قاتل المائة[6].

وأما استدلالهم بأدلة السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»[7] «أو يخرج من النار»[7]. فهذه الأدلة وأمثالها حجة عليهم

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤. (٢) سبق تخريجه صفحة رقم ص٤٣٤.

(٣) جامع العلوم والحكم، دار المعرفة، بيروت ص٢٧.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم، ٤٣٥. (٥) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٣٢.

(٦) البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٦/ ٣٨٥، ومسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ١٧/ ٨٢ ـ ٨٤.

(٧) سبق تخريجه صفحة رقم ٤٣٥.

لا لهم حيث يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال»، والقول نفسه فعل يتحرك اللسان به عند القول. يقول الحافظ ابن حجر يرحمه الله: «وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد»[1]. وجمهور الأشاعرة والماتريدية لا يقولون بالإقرار باللسان، فظهر المراد من الحديث بأن مجرد النطق لا يفيد شيئاً، بل التصديق بمعناها وإخلاص العبادة لله والإقرار ظاهراً وباطناً، فهذه الشهادة التي تنفع صاحبها عند الله عز وجل، ولذلك ثبت في الأحاديث الصحيحة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ومن قال لا إله إلا الله صدقاً من قلبه»[2]. وفي رواية: غير شاك[3]، وفي رواية: مستيقناً[4]. فمن زعم أن اللفظ بالشهادتين كاف في الإيمان لزمه تسويغ النفاق والحكم للمنافق بالإيمان الصحيح وهو باطل قطعاً. فظهر فساد استدلالهم بالأدلة من القرآن والسنة حيث أنهم لم يأخذوا بأدلة الوعيد وإنما اكتفوا بالوعد فحصل الخلل في الاستدلال عندهم.

وأما الأدلة العقلية التي استدلوا بها فمنها:

١ - الإيمان في اللغة هو التصديق وهو باق على معناه اللغوي ولم ينقل عنه فوجب أن يكون كذلك في الشرع.

٢ - إن الكفر ضد الإيمان، والكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان في القلب فكذلك ما يضادهما.

٣ - إن الله تعالى خاطب المؤمنين باسم الإيمان ثم أوجب الأعمال على العباد فدل ذلك على التغاير.

٤ - إن الله فرّق بين الإيمان والأعمال الصالحة في كثير من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [يونس: ٩].

٥ - إن فرائض الإيمان لا تسمى إيماناً كما لا تسمى الذنوب كفراً، ولما لم تكن المعصية كفراً لم تكن الطاعة إيماناً.

---

(١) الفتح، ١/١٠٤.

(٢) البخاري كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم، ١/١٨٢.

(٣) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ١/٢٢٤.

(٤) مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، ١/ ٢٢٤ - ٢٢٧.

وغيرها من الأدلة وجميعها منافية للحق والصواب، فأما قولهم: إن الإيمان هو التصديق وهو باق على معناه اللغوي، فالرد عليهم أن يقال لهم: أنه ينبغي أن يُعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والسنّة إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة السنّة لم يحتج بعد ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، والرسول عليه الصلاة والسلام قد بيّن المراد بهذه الألفاظ بياناً شافياً كافياً[1]. ومنها على سبيل المثال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[2] «الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأن تعطوا من الغنائم الخمس»[3]. وعلى فرض أنه مرادف للتصديق فلا حجة فيه لأن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص وهو ما أخبر به الرسول عليه الصلاة والسلام، وحينئذ يكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة.

ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام، فدل ذلك[4] على أن الإيمان ليس مرادفاً للفظ التصديق في المعنى حيث إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن غائب، فلم يوجد في كلام العرب أن من أخبر عن مشاهدة، كالقول: طلعت الشمس وغربت أن يقال أمناه كما يقال صدقناه، فإن الإيمان مشتق من الأمن، فإنما يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر، ولهذا لم يوجد في القرآن والسنة لفظ آمن له إلا في هذا النوع.

وأما قولهم: إن الكفر ضد الإيمان، والكفر هو التكذيب والجحود فالصحيح أن لفظ الإيمان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فالمعروف في مقابلة الإيمان لفظ الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط، فلما كان الكفر المقابل

---

(١) الإيمان الأوسط لابن تيمية، مكتبة الفرقان، ص٧١ ـ ٧٦، الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ص٢٧١، ٢٧٢.

(٢) البخاري كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان بلفظ: «الإيمان بضع وستون شعبة»، ١/ ٤٤، ومسلم كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان وأفضلها، ٢/ ٣ ـ ٧.

(٣) البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، ١/ ١٠٦، ومسلم كتاب الإيمان، باب ذكر وفد عبد القيس، ١/ ١٨١.

(٤) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ص١٢١.

للإيمان ليس هو التكذيب فقط، عُلم أن الإيمان ليس هو التصديق فقط[1].

وأما استدلالهم بالآيات التي فيها عطف الأعمال الصالحة على الإيمان وأن العطف يقتضي المغايرة فقد رد عليهم علماء السلف بردود عديدة. ومنها ما قاله شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما قولهم إن الله فرق بين الإيمان والعمل الصالح في مواضع فهذا صحيح، وقد بيّنا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرن به الأعمال وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع الأعمال، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة»[2]. وقال أيضاً: «ويذكر الإيمان أولاً، لأنه الأصل الذي لا بد منه، ثم يذكر العمل الصالح، فإنه أيضاً من تمام الدين الذي لا بد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح»[2]. وقال: «الأعمال الصالحة المعطوفة على الإيمان دخلت فيه، وعطفت عليه عطف الخاص على العام، إما لذكره خصوصاً بعد عموم، وإما لكونه إذا عُطف كان دليلاً على أنه لم يدخل في العام»[3]. وقد جاء هذا في القرآن[4] الكريم: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

وأما قولهم بأن الله خاطب المؤمنين باسم الإيمان قبل وجوب الأعمال فدل ذلك على عدم دخولها فيه، فالرد عليهم أنهم خوطبوا به قبل أن تجب تلك الأعمال، فقبل وجوبها لم تكن من الإيمان، وكانوا مؤمنين الإيمان الواجب عليهم قبل أن يفرض عليهم ما خوطبوا به، فلما نزل، إن لم يقروا بوجوبه لم يكونوا مؤمنين[5] وبذلك بطلت أدلتهم جميعاً فلم يبق لهم مستنداً إلا الهوى والشهوة.

---

(١) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ص٢٧٥ ـ ٢٧٧.
(٢) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٦٣ ـ ١٦٨.
(٣) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٨٦ ـ ١٩٠.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ص٣٨٧ ـ ٣٨٩.
(٥) الفتاوى، ٧/ ١٩٧.

موقف الفرق الخمس من عصاة المسلمين:

الخوارج:

يقولون بتكفير مرتكب الكبيرة فيكون مخلداً في النار، وفي الدنيا مستباح المال والدم والعرض، والأباضية وإن اختلفت في الأسماء وفي الكبائر، لكنهم اجتمعوا على ثبوت الوعيد لهم[1] ونفي التسمية عنهم بالإيمان، وهذا ما تقول به الآن فرقة التكفير والهجرة حيث يكفرون مرتكب الكبيرة ويستحلون دمه وماله وعرضه ويجعلونه في الآخرة مخلداً في النار.

الشيعة:

إن كتب الفِرق والمقالات[2] ذكرت أن الشيعة تقول بقول المعتزلة؛ أي أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين وأنه في الآخرة خالد مخلد في النار، فهم يقولون: إن مرتكب الكبيرة والصغيرة يخرج من الإيمان ولكن لا يدخل في الكفر لأنه لا يزال مسلماً، فإن تاب رجع إلى الإيمان، فالإيمان عندهم إقرار باللسان وعقد بالقلب وعمل بالأركان، فإذا بطل العمل فلا شك أن يبطل معه وصف الإيمان، فاتفقوا مع المعتزلة بزوال وصف الإيمان عند مرتكب الكبيرة واختلفوا عنهم بزوال الإيمان عند مرتكب الصغيرة أيضاً، وقد صدر عنهم قول آخر، هو: إن المعاصي لا تحبط الأعمال. يقول المفيد: «أنه لا تحابط بين المعاصي والطاعات ولا الثواب ولا العقاب، وهو مذهب جماعة من الإمامية والمرجئة»[3]. ويقول أيضاً: «إن الإمامية قد اتفقت على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة، ووافقهم على هذا القول كافة المرجئة»[3]. ويقرر شيخ الإسلام يرحمه الله أن لهم رأيين فيقول: «وخروج أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل

---

(١) الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف ضمن كتاب آراء الخوارج الكلامية، الدكتور: عمار الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ط١٣٩٠هـ ـ ٢/ ١١٦.

(٢) الملل والنحل، تحقيق: محمد فتح الله بدران، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص١٣٧ - ١٤٠، المقالات ١/ ١٢٩ ـ ١٣٢، المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، وزارة التربية، القاهرة، ص٧٢ ـ ٧٨، الشيعة في التاريخ، محمد حسين الزين، دار الآثار، بيروت ١٩٧٩م، ص٧٠ ـ ٧٦، نشأة الفكر الفلسفي، دار المعارف ١٩٧٨م، ٢/ ١٢١ ـ ١٣٧.

(٣) أوائل المقالات، طبعة جامعة الإمام، ص١٤، الشيعة في التاريخ، ٧٠ ـ ٧٦.

عن أهل الكبائر لهم فيه قولان، ومتأخروهم يوافقون فيه الواقفية الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية، وإن قالوا: إنا نجزم بأن كثيراً من أهل الكبائر يدخل النار فهذا قول الجمهور من أهل السنة»[١]. وهنا يظهر مدى التناقض عندهم والحيرة وعدم الثبات على موقف واحد، ومع ذلك يصرون على أن المخالفين لهم من أهل السنّة والجماعة كفار مخلدون في النار.

القدرية:

إن موقف المعتزلة من مرتكب الكبيرة معتمد على تعريفهم للإيمان وعلى موقفهم من القضاء والقدر[٢]، حيث يزعمون أن الله قد فوّض إلى خلقه الأمر فهم يفعلون ما شاءوا، فعندهم العبد خالق لأفعاله ومن ثم يجازى عليها بمثل ما فعل إن خيراً فخير وإن شراً فشر، فلذلك يقولون عن مرتكب الكبيرة إنه في الدنيا في منزلة بين المنزلتين وفي الآخرة خالد مخلد في النار.

المرجئة:

المرجئة الخالصة[٣] لا وجود لها اليوم، ولكن اعتقاداتها الأساسية أخذت بها الأشاعرة والماتريدية، فالأشعري نقل عنه قولان في الإيمان أحدهما: انتصار لمذهب السلف، والثاني: وهو المشهور عنه انتصاره لقول الجهم في الإيمان، وعليه أكثر أصحابه من الأشاعرة كالباقلاني والجويني وهو الذي استقر عليه المذهب، وهم يعرفون الإيمان بأنه التصديق بدل المعرفة، أما الماتريدية، نقل عنهم قولان: الأول: إن الإيمان هو التصديق والإقرار كما هو المنقول عن الإمام أبي حنيفة يرحمه الله، والثاني: ما ذهب إليه أبو منصور الماتريدي الذي نصر قول جهم في الإيمان وإلى هذا القول ذهب عامة الأحناف من بعده، فالأشاعرة

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٢، ٤٦٣.

(٢) التبصير في معالم الدين، الإمام: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، ص١٧١ ـ ١٧٤.

(٣) المرجئة الخالصة كانت تقول لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فالعاصي عندهم كالمؤمن لا يعذب في النار أبداً.

والماتريدية جعلوا الإيمان مجرد التصديق، فهم قد وافقوا، أو بالأصح نصروا قول الجهم في تعريف الإيمان واختلفوا في موقف العصاة من المسلمين، فظهر عندهم التناقض والخلل[(١)].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ومن كان موافقاً لقول جهم في الإيمان بسبب انتصار أبي الحسن لقوله في الإيمان، يبقى تارة يقول بقول السلف والأئمة، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم حتى في مسألة سبّ الله ورسوله، إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا: إن هذا كفر باطناً وظاهراً، وإذا تكلموا بكلام أولئك قالوا هذا كفر في الظاهر، وهو في الباطن يجوز أن يكون مؤمناً تام الإيمان»[(٢)] فيتضح من كلام شيخ الإسلام يرحمه الله مدى تناقضهم واختلافهم وعدم استقرارهم، وهذا أيضاً ما نوّه به الرازي بقوله: «وأما مذهب أهل السنّة[(٣)] والجماعة في هذا الباب فهو أنا نقطع بأن الله تعالى سيعفو عن بعض الفساق، لكنا لا نقطع على شخص معين من الفساق بأن الله لا بد وأن يعفو عنه، ونعلم أنه لا يعاقب أحداً من الفساق دائماً»[(٤)] فيظهر الشك في القول عندهم حيث يزعمون القطع بأن الله سيعفو عن بعض الفساق فشابهوا بذلك المعتزلة بمسألة الوجوب على الله عز وجل، ثم يقولون: لكنّا لا نقطع على شخص معين بأن الله لا بد وأن يعفو عنه وهنا يظهر عندهم عدم اليقين في المسألة.

فهم لم يثبتوا على قول معين أو رأي موحد فأحياناً يقولون بتعذيب مرتكب الكبيرة[(٥)]، ومرة يقولون إنه مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته وأمره في الآخرة إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ومرة يقولون بعدم دخول أحد من المسلمين النار، ومرة يقولون بالتوقف كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «الواقفة الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من

---

(١) المقالات، ١/٢١٣، الملل والنحل، ١/١٣٩، الفرق بين الفرق، ٢٠٢، التبصير للإسفرائيني، ص٩٧.

(٢) الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٣٨٤ ـ ٣٨٦.

(٣) يقصد بأهل السنة والجماعة الأشاعرة.

(٤) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٥.

(٥) شرح العقيدة الطحاوية، ط مؤسسة الرسالة، ٢/ ٤٣٢.

الأشعرية»[1] فهم متناقضون في موقفهم من عصاة المسلمين وفي موقفهم من تعريف الإيمان، وفي موقفهم من الاستثناء في الإيمان، وهي مسائل مرتبطة مع بعضها البعض فإذا حصل التناقض في إحداها، حصل فيما يرتبط بها من المسائل، وهذا ما نوّه عنه شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان مع أنه نصر المشهور عن أهل السنّة من أنه يستثني في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لأنه نصر مذهب أهل السنّة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك... فيقع في ذلك من التناقض... كما فعل في مسألة الإيمان، ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء، ولهذا خالفه كثير من أصحابه في الاستثناء»[2] فكيف يقول: بأن العمل غير داخل في مسمى الإيمان وإنه لا يزيد ولا ينقص ثم يقول: أنا مؤمن إن شاء الله! فهذا عين التناقض.

يقول الإمام أبو الحسن الملطي[3] عنهم موضحاً مدى التناقض عندهم فقال: «إن منهم من يقول: من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وحرم ما حرم الله، وأحل ما أحل الله، دخل الجنة إذا مات، وإن زنى وإن سرق، وقتل، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وترك الصلاة، والزكاة والصيام، إذا كان مقراً بها، يسوف التوبة، لم يضره وقوعه على الكبائر وتركه للفرائض وركوبه الفواحش، وإن فعل ذلك استحلالاً، كان كافراً لله مشركاً، وخرج من إيمانه، وصار من أهل النار، وإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وإيمان الملائكة والأنبياء والأمم وعلماء الناس وجهالهم واحد لا يزيد منه شيء على شيء أصلاً»[4].

فجمعوا التناقض في معتقد واحد، فما بالك بالمعتقدات الأخرى؟ يقول

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٢) الفتاوى، ٧/ ١٢.

(٣) الملطي: هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن، أبو الحسن الملطي، الفقيه المقري، حدث عن عدي بن عبد الباقي، وخيثمة بن سليمان، وأحمد بن مسعود الوزان وجماعة، وروى عنه إسماعيل بن رجا، وعمر بن أحمد الواسطي وغيرهما، وأخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد، وأبي بكر بن الأنباري وجماعة، له قصيدة في نعت القراءة، مات سنة ٣٧٧هـ، من أهم مؤلفاته التنبيه والرد. انظر طبقات الشافعية، ٢/ ١١٢، الأعلام، ٥/ ٣١١، أوائل التنبيه، ص٧.

(٤) التنبيه والرد، ص٥٧.

الملطي عنهم: «من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله وحرّم ما حرم الله وأحل ما أحل الله دخل الجنة إذا مات»[1] فهم قد قرروا بأنفسهم أن الذي يدخل الجنة هو من كان محللاً ما أحل الله ومحرماً ما حرم الله، فمفهوم المخالفة أن من قام بخلاف ذلك هو في النار، ثم يأتون وينقضون كلامهم ويجعلون من يقوم بأمهات الكبائر كالزنا والسرقة وقذف المحصنات يدخل الجنة، بل والأدهى والأمر يجعلون من هذا حاله من السوء كالمَلك والنبي، فأين هؤلاء من هؤلاء؟

الجهمية:

إن مرتكب الذنوب عندهم لا يخلد في النار وإنه مهما فعل لا يخرجه ذلك من الإسلام، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمناً تام الإيمان ليس معه بعض الإيمان، لأن الإيمان عندهم لا يتبعض ولا يتجزأ وقولهم واضح البطلان[2].

موقف أهل السنّة والجماعة من عصاة المسلمين:

إن مذهب أهل السنّة والجماعة في مرتكب الكبيرة أنه من أهل التوحيد لا يكفر ولا يُخلد في النار، بل هو مؤمن بإيمانه، عاص لله، فاسق في الدنيا بكبيرته، وفي الآخرة تحت مشيئة الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه، وإن عذبه فلا يخلدُ في النار. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر يصير كافراً الكفر المطلق حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بها مؤمناً حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته»[3]. فهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل يعتمدون على الكتاب والسنّة، فلذلك لم يرد عنهم تكفير المسلم بالمعاصي لاعتمادهم على قاعدتين أساسيتين

١ ـ قد يجتمع في الشخص شعب إيمان وشعب كفر.

٢ ـ إن التكفير مزلق خطير، والتحكم فيه خاص بالله ورسوله عليه الصلاة والسلام.

---

(١) التنبيه والرد، ص٥٧.

(٢) الفتاوى، ٣/ ٣٥٥، ١٣/ ٥٠.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الدكتور: ناصر عبد الكريم العقل، ط١، ١٤٠٤هـ، ١/ ٢٠٨.

فإذا[1] دل الكتاب والسنّة على أن القول أو الفعل الصادر من المحكوم عليه موجب للكفر كفروه[2] وإلا فلا، وعند تطبيق الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين يتم تحت شروط التكفير في حقه مع انتفاء الموانع[3]، فكان موقفهم في مرتكب الكبيرة ثابتاً كموقفهم التابع له وهو تعريف الإيمان، وقد حكى الإجماع[4] عنهم غير واحد من السلف. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الدين قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح، وإن الإيمان يزيد وينقص»[5]. ويقول أيضاً: «ومن مذهب أهل السنّة والجماعة أن فساق أهل الملة ليسوا مخلدين في النار كما قالت الخوارج والمعتزلة، وليسوا كاملين في الدين والإيمان والطاعة، بل لهم حسنات وسيئات يستحقوا بهذا العقاب، وبهذا الثواب»[6]. فالسلف اعتمدوا على القرآن والسنّة في تأصيل أصولهم وقواعدهم، فلذا لم يحيدوا عن الحق، فكلام الله عز وجل وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام هما الفيصل في الأمر، وقد تقرر في الكتاب والسنّة أن مرتكب الكبيرة لا يكفر ولا يُخلد في النار، بل هو مؤمن بإيمانه، فاسق بفسقه تحت المشيئة، إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه.

موقف أهل الأهواء والبدع من الصحابة:

تعريف الصحابي لغة:

الصحابة بالفتح اسم جمع صاحب، ولم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا، والصاحب: الملازم إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً، ولا يفرق بين أن تكون مصاحبة بالبدن وهو الأصل والأكثر، أو بالعناية والهمة، فالصاحب يعني الملازم المنقاد لصاحبه[7].

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري، ١/ ٣٨١، ٣٨٢، الفتاوى، ٣/ ١٥١.

(٢) الفتاوى ١٢/ ٤٨٧، ٤٨٨. (٣) الفتاوى ١٢/ ٤٨٧، ٤٨٨.

(٤) من الذين نقلوا الإجماع في هذه المسألة الإمام الشافعي، أبو عبيد، الإمام أحمد، البخاري، اللالكائي، ابن عبد البر، البغوي. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ٤/ ٨٣٢، ٦/ ٨٨٦، ٨٨٧، فتح الباري، ١/ ٦١، التمهيد، ٩/ ٢٣٨، شرح السنة، البغوي، تحقيق: الأرناؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي، ١/ ٣٨، مناقب الشافعي، ١/ ٣٨٧.

(٥) العقيدة الواسطية، ص٢٥. (٦) الفتاوى، ٧/ ٦٦٩.

(٧) المفردات، ص٢٧٥، الكليات، ص٥٥٧، ٥٥٨، القاموس الفقهي، ص٢٠٧، ٢٠٨.

الصحابي اصطلاحاً:

إن العبارة المشهورة في تعريف الصحابي: هو من رأى النبي ﷺ مؤمناً ومات على ذلك ولو تخلله ردّه، أو رآه النبي ﷺ. ولكنه تعريف غير مقبول لأن الردة تنفي ما كان قبلها.

وعرف ابن حجر يرحمه الله الصحابي بقوله: «هو من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً ومات على الإيمان[1]، ثم قال: وهو أصح ما وقف عليه من التعاريف»[1] حيث إن هذا التعريف جامع مانع، فالصحابي هو من لقي النبي ﷺ سواءاً طالت مجالسته له «أم قصرت»، من روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج في تعريفه بقوله (مؤمناً به) من لقيه مؤمناً بغيره من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة ولم يؤمن به، ويخرج في قوله: «ومات على الإسلام» من لقيه مؤمناً به ثم ارتد ومات على ردّته والعياذ بالله، ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت[2] سواءً اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا. ويقول ابن حجر يرحمه الله: «وهذا تعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة»[1].

منزلة الصحابة:

إن الله عز وجل اصطفى لهذه الأمة خير الرسل وأنزل عليه خير الكتب وجعل هذه الأمة خير الأمم، وذلك يؤكد أن الله عز وجل اختار لحمل هذا الدين وصحبة رسوله ﷺ خير البشر بعد الأنبياء والرسل، فإن هذا الدين يحتاج إلى من يحمله ويبلغه إلى الناس بالحجة والبيان والسيف والسنان، وإذا لم يكن الجيل الأول من الأمة الإسلامية أهلاً لحمل هذا الدين وتبليغه فإن ذلك يعني وأد الدين

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ومعه الاستيعاب لابن عبد البر، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١/٦، ٨، ١١/١٢٤.

(٢) جزم ابن حجر يرحمه الله بعدم صحبة الشاعر خويلد بن خالد الهذلي المشهور بأبي ذؤيب وهو من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، حضر سقيفة بني ساعدة وصلى على النبي ﷺ ولم يره حياً. انظر الإصابة، ١/٦، ١١/١٢٤، تجريد الصحابة، الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ٢/١٦٤.

في مهده أو ضياعه واندثاره، فلذا اختار الله عز وجل تلك الفئة الطاهرة الخيرة الصادقة لتكون بداية لانطلاق هذا الدين وحفظ كتابه وسنّة رسوله ﷺ، ولذا يجد المتأمل في كتاب الله وسنّة رسوله عليه الصلاة والسلام المنزلة السامية والمكانة الرفيعة التي يتبوؤُها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فأخبر الباري سبحانه وتعالى عن فضلهم ومدحهم وأثنى عليهم بطرق شتى؛ منها التصريح برضوانه عنهم وإثابته إياهم فقال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح] وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة] فالآية بمنطوقها صرحت بالخلود لهم في الجنة وفي ذلك دلالة على موتهم على الإيمان والرضوان بخلاف قول أهل الأهواء والضلال، وثناؤه عليهم فقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠] ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح] ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فجعل التابعين لهم بإحسان مشاركين لهم فيما ذكر من الرضوان والجنة... فمن اتبع السابقين الأولين كان منهم، وهم خير الناس بعد الأنبياء، فإن أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس وأولئك خير أمة محمد... ولهذا كان معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيراً وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله؛ كالتفسير وأصول

الدين وفروعه والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك، فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دلّ عليه الكتاب والسنّة؛ فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم»[1]. وقال الإمام مالك يرحمه الله: «من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية»[2] أي آية سورة الفتح: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

وأما الأدلة من السنّة على بيان مكانة الصحابة فمنها قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مُد أحدهم ولا نصيفه»[3] «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»[4] وقوله عليه الصلاة والسلام عن الأنصار[5]: «لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله»[6] «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار»[7] «اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار»[7].

وتقول عائشة رضي الله عنها: «أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم»[8]. ويقول الصحابي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصف الصحابة: «إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه لرسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ،

---

(١) الفتاوى، ١٣/٢٣، ٢٤.

(٢) الحلية، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٦/٣٢٧.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٩٠. (٤) سبق تخريجه صفحة رقم١٤٧.

(٥) الأنصار جمع ناصر كأصحاب وصحاب، أو جمع نصير كشريف وأشراف، والمراد بهم الأوس والخزرج وحلفاؤهم ومن والاهم وكانوا قبل ذلك يعرفون بابني قيلة بقاف مفتوحة وتحتانية وهي الأم التي تجمع القبيلتين، فسماهم الرسول عليه الصلاة والسلام الأنصار وصار ذلك علماً لهم. انظر فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، ط٢، ١٤٠٠هـ، ٧/٢٦١.

(٦) البخاري كتاب فضائل الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان، ٧/١٤١، ومسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار من الإيمان، ٢/٦٣.

(٧) البخاري كتاب التفسير، باب تفسير سورة المنافقين، ٨/١٨.

(٨) مسلم، كتاب التفسير، باب في قوله عز وجل، ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾، ١٨/١٥٨.

فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه»[١].

موقف الناس[٢] من الصحابة رضي الله عنهم:

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عند عرضه للفرق المخالفة لأهل السنّة والجماعة في هذه المسألة فقال: «وخالف الرافضة والخوارج والنواصب أهل السنّة والجماعة في هذا الباب، ولم يحفظوا وصية رسول الله ﷺ في حق صحابته»[٣].

١ ـ الرافضة:

يقول عنهم شيخ الإسلام مبيناً السبب في موقفهم المجانب للحق: «فجاءوا ببدعة النص وزعموا أن النبي ﷺ نص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نصاً قاطعاً للعذر وأنه معصوم ومن خالفه كفر، ورتبوا على ذلك تكفير كل الصحابة إلا نفراً قليلاً منهم لزعمهم أنهم كتموا النص وبدلوا الدين وأصبحوا يتقربون إلى الله في زعمهم بسب الصحابة رضوان الله عليهم ولعنهم، ونال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما النصيب الأوفر من ظلمهم وبهتانهم»[٣]. وهذا ما أيّده ابن حزم بقوله عنهم: «وهم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا: إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصاية[٤]، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليس الإمامة قضية مصلحة، تناط باختيار العامة وبتنصيب الإمام بتنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهو ركن الدين لا يجوز للرسول عليه السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر والقول بالتولي والتبرئ قولاً وفعلاً وعقداً، إلا في حالة

---

(١) أحمد في المسند، ١/٣٧٩، الطيالسي في المسند، ص٢٣، الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، ٢/١٠٠ والبيهقي في الاعتقاد ص٢٠٨.

(٢) المقصود بهم بعد الرسالة المحمدية. (٣) الفتاوى، ٣/٣٥٦.

(٤) إن أول من قال بالوصايا لعلي هو عبد الله بن سبأ حيث استدل عليها بقوله: «إنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً وإن علياً وصي محمد عليه الصلاة والسلام، وإنه خير الأوصياء، كما أن محمداً ﷺ خير الأنبياء». انظر المقالات، ١/٨٦ ـ ٩٠، الفتاوى، ٣/١٥٤ ـ ١٨٦، ٤/٤٣٥.

التقية، ويخالفهم بعض الزيدية»[1]. ويقول هشام بن الحكم: «وإن الأمة بأسرها من الطبقة الأولى بايعوا أبا بكر، فارتدوا وزاغوا عن الدين، وأن القرآن نسخ وصعد به إلى السماء[2]، وأن السنّة لا تثبت بنقلهم إذ هم كفار»[3]. وفي الحقيقة أنه هو الكافر حيث يقول عنه الملطي: «كان ملحداً دهرياً ثم انتقل إلى الثنوية المانوية[4] ثم غلب عليه الإسلام فدخل في الإسلام كارهاً»[5][6].

فالشيعة لم يكتفوا بالطعن في خلافة أبي بكر الصديق وعمر وعثمان، بل رواياتهم في ذلك لا تعد ولا تحصى، فهم يحرّفون الأدلة الثابتة حتى تتمشى مع معتقدهم الفاسد، فيقولون عن قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران] بأن المراد بالكفار المسودة وجوههم هم صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام[7]، ويزعمون

---

(١) الملل والأهواء، ٢/ ١١٣، الملل والنحل، ١/ ١٤٦.

(٢) الفتاوى، ٣/ ١٥٤.

(٣) الكافي، ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣، الفتاوى، ٣/ ١٥٤ ـ ١٨٦، ٤/ ٤٣٥، ١٣/ ٣٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٠.

(٤) المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الحكيم، إليه تنسب المانوية، كان رجلاً نقاشاً خفيف اليد، ظهر في زمن سابور بن أزدشير، كان في الأصل مجوسياً ثم أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية وقد خالفه المجوس وسعوا في قتله بعد عيسى عليه السلام، وبقي مذهبه بين أتباعه وهم يقولون بالأصليين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وأن النور خير من الظلمة وهو الإله المحمود، ويقولون بالتناسخ، وقد تأثروا كثيراً بالأناجيل النصرانية. انظر الملل والنحل، ١/ ٢٤٤، المنية والأمل، طبعة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص٣٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص١٢١، ١٢٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ٢/ ٧٣٩.

(٥) التنبيه والرد، ١٨، ٢٤، ٣٥.

(٦) إن موقف هشام بن الحكم في قوله عن القرآن يجمع بين المتناقضات، فمرة يقول إن القرآن نسخ وصعد به إلى السماء، ومرة يقول: إن القرآن مخلوق محدث لم يكن ثم كان، ومرة يقول: إن القرآن لا خالق ولا مخلوق، ولا يقال غير مخلوق لأنه صفة والصفة لا توصف عنده، ثم يقول إنه ناقص وإن الصحابة حرفوه وحذفوا منه ما يدل على ولاية علي، فأي الأقوال عنده صحيحة وهو في كل مرة يتنقل من رأي إلى آخر مخالف لما سبق. انظر التنبيه والرد، ص١٨ ـ ٢٥، الكافي، ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣، الفتاوى، ٣/ ٥٤ ـ ١٨٦.

(٧) تفسير القمي، ١/ ١٠٩.

أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ۝٢٧﴾ [الفرقان] إن المراد بالظالم أبو بكر يقول: يا ليتني اتخذت مع الرسول علياً ولياً، يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً يعني الثاني عمر[1]، فهم على معتقدهم الضال يزعمون أن أبا بكر رضي الله عنه ظلم علياً من الخلافة حقه وأخذها منه غصباً، وما بايعه إلا اتقاءً منه على نفسه خوفاً منهم وهو أحق بها ولكنه قُهر على ذلك، ويستدلون بقول أبي بكر رضي الله عنه في خطبته يوم البيعة «وليتكم وليس بخيركم»[2]. فيقولون: إن هذا دليلٌ على أنه دونهم وأن علياً رضي الله عنهم خير منه، لأن أبا بكر أقرّ بذلك على نفسه وما بايعه إلا مكرهاً تقية منه، ويستدلون أيضاً بقول عمر عمر رضي الله عنه: «كانت بيعة أبي بكر فلتة قد وقانا الله شرها». أي كانت خديعة، وإنّ عمر رضي الله عنه حين حضرته الوفاة قال: «أتوب إلى الله من ثلاث: اغتصابي هذا الأمر أنا وأبو بكر من دون الناس، واستخلافه عليهم، وتفضيل المسلمين بعضهم على بعض»[1] وأقوالهم مردودة وباطلة فتأويلهم للنصوص تأويلات محرفة لا يوافق عليها النقل ولا العقل.

وأما زعمهم باغتصاب الخلافة من علي فالصحيح أن الحق بخلافه، وهذا ما يؤيده شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «والتحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه قول أحمد أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والترضي بها وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه وأنه دلّ الأمة وأرشدهم إلى بيعته فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر والأمر والإرشاد ثابت من النبي ﷺ»[3] ثم سرد بعض الأدلة التي تلقم الشيعة الحجر، ولو كان عندهم ردوداً لردوا على ذلك.

وأما زعمهم أن أبا بكر رضي الله عنه اعترف[4] يوم البيعة أنه دونهم وأن علياً رضي الله عنه خير[2] منه؟ فلماذا لم يقولوا هذا القول نفسه عن علي رضي الله عنه

---

(١) تفسير القمي، مطبعة النجف، العراق، ١٣٨٦هـ - ١١٣/٢.
(٢) البداية والنهاية، ٢٤٨/٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢٨٨/٨.
(٣) الفتاوى، ٤٧/٣٥ - ٤٩.
(٤) يقول الشيعة إن أبا بكر قال أقيلوني فلست بخيركم، ولو كان إماماً لم يجز له طلب الإقالة، وهنا يظهر التناقض عندهم حيث يزعمون أن أبا بكر قد اغتصب الخلافة. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢٨٨/٨.

عندما خطب في الخوارج قائلاً: «هذا يوم من فلح فيه فلح يوم القيامة، أنشدكم الله تعالى هل علمتم أن أحداً كان أكره مني للحكومة؟ فقالوا: اللهم لا، فقال: هل علمتم أنكم أكرهتموني عليها حتى قبلتها؟ قالوا: اللهم نعم[1] فهنا علي رضي الله عنه يقرر أنه كان كارهاً لها، فلماذا لم يقولوا عنه أنه ليس كفؤاً لها، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التناقض عندهم، فإن أبا بكر رضي الله عنه عندما قال: «وليتكم ولست بخيركم» قالها متواضعاً لا تقليلاً واحتقاراً لنفسه بل تزلفاً وتقرباً لربه سبحانه وتعالى ومقتدياً بسنّة الرسل والأنبياء، فإبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو من أفضل الأنبياء يقول: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الشعراء] مع كونه من أفضل البشر وأحسنهم.

وأما زعمهم أن عمر قال رضي الله عنه: «أن بيعة أبي بكر فلتة قد وقانا الله شرها» أي قد كانت خديعة، فقد فنّد شيخ الإسلام يرحمه الله زعمهم ورد قولهم بالحجة والبرهان[2]. وأما زعمهم بأن عمر رضي الله عنه تاب عند موته من اغتصاب الخلافة[3] فهذا القول من بنات أفكارهم وعقولهم الفاسدة، فإن الصحابة رضي الله عنهم قد بايعوا جميعاً أبا بكر ولم يتخلف عن ذلك أحد، فلم يغتصبها أحد دون أحد، ولعل من أكبر الأدلة على ذلك أنه بعد موت عثمان رضي الله عنه جاء الناس يهرعون إلى علي فقالوا له: مد يدك فلا بد للناس من أمير، فقال علي: ليس ذلك إليكم إنما ذلك إلى أهل بدر، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة، فلم يبق أحد من أهل بدر إلا أتى علياً فقالوا: ما نرى أحداً أحق بها منك، مدّ يدك نبايعك فبايعوه»[4] وهذا ما فعله أهل بدر يوم خلافة أبي بكر الصديق فدلّ ذلك على كذب الشيعة وافترائهم[5].

---

(١) تاريخ الطبري، ٥/٧٢، ٧٣.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٨/٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) تفسير القمي، مطبعة النجف، العراق، ١٣٨٦هـ - ٢/١١٣.

(٤) أسد الغابة، ٤/١١٣.

(٥) بلغ من افتراء الشيعة على الصحابة أن محمد بن السائب الكلبي صنف كتاباً في مثالب الصحابة، والمطاعن التي ذكرها نوعان: أحدهما ما هو كذب يرويها الكذّابون بالكذب، والنوع الثاني ما هو صدق وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر، وعامة المنقول عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب. انظر منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٨٢، ٨٣.

ومن أغرب الغرائب أنهم مع تكفيرهم للصحابة غلوا في الأئمة وجعلوا مرتبتهم فوق الأنبياء والرسل وجميع البشر، بل جعلوهم آلهة يعلمون أعمار الناس وآجالهم وأرزاقهم ولا يخفى عليهم خافية ويملكون الدنيا ويغلبون جميع الخلق، ويرتعد الكون من هيبتهم وشدة بأسهم، يدين لهم الملائكة كما دان لهم الأنبياء والرسل[1]، ولا يضاهيهم أحد، فهم أكذب الخلق وأهونهم عند الله حيث وضعوا الأكاذيب والافتراءات على الأئمة. ومن ذلك كذبهم على الإمام جعفر أنه قال: «ورب الكعبة ثلاث مرات لو كنت بين موسى والخضر عليهما السلام لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبئهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة»[2] فلو كان القول صحيحاً بأن الأئمة لا يخفى عليهم خافية فلماذا لم يخبروا الأمة والصحابة عن اغتصاب أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة قبل وقوعه، وكيف يكون الإمام يغلب جميع الخلق ومع ذلك لم يفعل علي أي أمر عند خلافة هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم، وكيف يرتعد الكون من هيبة وشدة الأئمة ولم يرتعد الخلفاء الثلاثة منهم؟ وإذا دان للأئمة الملائكة والرسل فهل يعقل ألا يدين أبو بكر وعمر وعثمان لهم؟ وأما زعمهم على جعفر رضي الله عنه أنه قال باطلاعه على علم الغيب والمستقبل بخلاف موسى والخضر فإن كلام الله عز وجل يوضح كذبهم في سورة الكهف من خلال الحوار الذي دار بينهما، فقد أطلع الله الخضر على أمور مستقبلية منها أن الغلام لو عاش لأدى ذلك إلى ضلال والديه.

٢ ـ الخوارج:

إن الخوارج كانوا مع علي رضي الله عنه ثم خرجوا عن طاعته وقالوا: كفر علي لعدم استمرار مقاتلته لمعاوية، فخرجوا عليه يوم الحكمين حيث كرهوا الحكم والتحكيم وقالوا: لا حكم إلا لله[3] وخرجوا عن قبضته وحوزته وقالوا: شككت[4] في أمرك وحكمت عدوك في نفسك، ومضوا عنه ونزلوا بأرض يقال

---

(١) الكافي، ط إيران، ١/ ١٦٩، ١٩٧، ٢٥٨.

(٢) الكافي، ط إيران، ١/ ٢٦١.

(٣) تاريخ الطبري، ٥/ ٧٢، ٧٣، الكامل في التاريخ ٣/ ٣٣٤، ٣٣٥، البداية والنهاية، ٧/ ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) من التناقض عندهم أنهم أجبروا علياً على تولي الخلافة ثم نابذوه العداء وتركوه، فلماذا=

لها حروراء[1]، فلما استقروا فيها مضى إليهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخطبهم قائلاً: «هذا يوم فمن فلح فيه فلح يوم القيامة، أنشدكم الله تعالى هل علمتم أن أحداً كان أكره مني للحكومة؟ فقالوا: اللهم لا، فقال: هل علمتم أنكم أكرهتموني عليها حتى قبلتها؟ قالوا: اللهم نعم[2]، قال: فلِمَ خالفتموني ونابذتموني؟ قالوا: إنا أتينا ذنباً عظيماً[3] فتبنا منه، فتب أنت إلى الله منه واستغفره نعد إليك، فقال رضي الله عنه: فإني أستغفر الله من كل ذنب، فرجعوا معه، فلما رجعوا إلى الكوفة، أشاعوا أن علياً رجع عن التحكيم وتاب منه ورآه ضلالاً فناقشوه وقالوا له: إن الناس قد تحدثوا عنك أنك رأيت الحكومة ضلالاً والاستقامة عليها كفراً وإنك قد تبت عنها، فخطب الناس وقال: من زعم أني رجعت عن الحكومة فقد كذب، ومن رآها ضلالاً فهو أضل منها، فلما سمع الخوارج منه هذا خرجوا من المسجد، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ليحاورهم فتاب بعضهم واستمر بعضهم على الخروج وأجمعوا رأيهم على البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي[4] فبايعوه وخرج بهم إلى النهروان فاتبعهم علي رضي الله عنه فتقاتلوا هناك، وهم الذين قال فيهم الرسول عليه الصلاة والسلام:

= لم يكفروا أنفسهم ولم يطلقوا عليها لقب الشكاكة، كما فعلوا مع علي رضي الله عنه عندما قبل التحكيم؟

(١) حروراء: بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة مشتقة من الريح الحرور وهي الحارة، وهي بالليل كالسموم بالنهار، كأنه أنث نظراً إلى أنها بقعة، قيل قرية بظاهر الكوفة وقيل: موضع على ميلين منها أنزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر معجم البلدان. ٧/ ٢٨٩.

(٢) هنا يظهر كذب وافتراء الشيعة الذين يزعمون النص على إمامة علي رضي الله عنه، فهنا الخوارج وهم أعداؤه يشهدون بصدقه، والشيعة الذين يزعمون محبته يضعون الأكاذيب له وعليه، فدل ذلك على مدى ضلال الشيعة وبهتانهم.

(٣) هم يقولون عن أنفسهم أنهم قد ارتكبوا ذنباً عظيماً، فلماذا لم يكفروا أنفسهم مع أن مرتكب الكبيرة عندهم كافر؟

(٤) عبد الله بن وهب الراسبي من الأزد من أئمة الأباضية، كان ذا علم ورأي وفصاحة وشجاعة أدرك النبي ﷺ، وشهد فتوح العراق مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ثم كان مع علي في حروبه، ثم أنكر التحكيم وكان ممن اجتمع بالنهروان، وأمروه عليهم، قال الذهبي: «كان من رؤوس الحرورية، زائغ مبتدع» قتل في النهروان سنة ٣٨هـ. انظر ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٢٤، الأعلام، ٤/ ٢٨٨.

«تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فتقتلها أولى الطائفتين إلى الحق»[1] ولذلك فرح علي رضي الله بقتاله لهم. يقول الإمام السفاريني يرحمه الله: «فقتلهم علي رضي الله عنه وفرح بقتلهم بخلاف وقعة الجمل وغيرها، فإنه كان يظهر عليه الحزن والأسف والكآبة»[2].

فالخوارج كان موقفهم من الصحابة رضي الله عنهم في البداية سليماً حيث قالوا بإمامة أبي بكر ابتداءً وعمر بعده وعثمان إلى وقت الحدث، وعلي إلى وقت التحكيم وتولوهم وأثنوا عليهم خيراً وقبلوا أقوالهم وأعمالهم بأحسن قبول وذكروهم بأحسن ذكر وأمسكوا عن عثمان من وقت الحدث ورفضوا إمامة علي من وقت التحكيم وقالوا: حكمتم الرجال في دين الله تعالى، وتبرؤوا منه وذكروه بأقبح ذكر وقالوا: شك في دينه وهو الحيران الذي ذكره الله تعالى في كتابه بقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وحملوا قوله وحكمه على البطلان، ومن بعدها تمادى الخوارج في موقفهم من الصحابة من الإيذاء والشتم والتكفير والتفسيق، فالخوارج يتأولون النصوص ولا شك أنه تأويل باطل، فينبغي أن يعلم أن الخوارج عموماً أهل تأويل وتحريف للنصوص الشرعية، حيث استعملوا هذا السلاح لطعن المسلمين وقد تنبه العلماء إلى هذا، فقال الإمام الجليل ابن القيم يرحمه الله مبيناً تناقضهم وذمهم للتحريف ثم الأخذ به.

هذا واصل بلية الإسلام من ... تأويل ذي التحريف والبطلان
وهو الذي قد فرق السبعين بل ... زادت ثلاثاً قول ذي البرهان
وهو الذي قتل الخليفة جامع القرآن ... ذا النورين والإحسان[3]

---

(١) مسلم كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ٢/ ١٦٩ ـ ١٧٤، فدل ذلك على أن طائفة علي رضي الله عنه أقرب إلى الحق من طائفة معاوية، ويدلل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»، وهو حديث متفق عليه، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو في بعض نسخ البخاري»، الفتاوى، ٣٥/ ٧٤.

(٢) لوائح الأنوار السنية، الإمام محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، الفتاوى، ٢/ ٤٠، ٣/ ٣٥٥.

(٣) شرح القصيدة النونية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ١/ ٢٨٥.

فهم يقعون بين التأويل الباطل والغلو المجحف البعيد عن الحق، فقد قالوا عن علي إنه الشكاك. والصحيح أن المتشككين من الصحابة رضي الله عنهم في تلك الفترة، هم الذين لم يتبين لهم رأياً ولم يرجحوا طرفاً فيوالوه فآثروا مسالمة الطرفين المتقاتلين والركون إلى الحياد ولا حيلة لهم في قبوله، فهؤلاء كانوا يسمون الشكاك من أهل الحيرة والتردد، وكانوا يقولون: كلهم عندنا ثقة ونحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما[١][٢]، وأما كذبهم بوصف علي بالحيرة فهو مخالف لشهادة الرسول عليه الصلاة والسلام بالخير والفضائل، وشهادته له بالجنة فالمقصود بالآية أنه مثل ضربه الله للآلهة المعبودة من دونه ومن يدعو إليها والدعاة الذين يدعون إلى هدى الله عز وجل[٣].

وموقف الخوارج سابقاً يمثله الآن فرقة الأباضية، فهم متفقون على الترضي التام والولاء والاحترام للخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أما عثمان وعلي رضوان الله عنهما فقد ذموهما مما برأهما الله منه، وقد بلغ من جرأتهم أنهم حكموا على عثمان بالردة والكفر، وعلى علي رضي الله عنهم بالكفر، ويتبجحون بتسمية قتلة عثمان بأنهم أهل الاستقامة، فموقفهم في عدد من أجلاء الصحابة الطعن والسب والشتم كعثمان وعلي وعمرو بن العاص ومعاوية وطلحة والزبير وأصحاب الجمل، ويقولون: نترضى عنهم إلا من أحدث ثم يعدون جملة من خيار الصحابة على أنهم أحدثوا وحاشاهم ذلك، ولا غرابة في ذلك، فهذا هو رأي رئيسهم وزعيمهم عبد الله بن أباض[٤] عندما كتب: «فإنا نشهد الله وملائكته أنا براء منهم وأعداء لهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا نعيش على ذلك

---

(١) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، ص١٦٣ ـ ٢٥٥.

(٢) إن التردد والحيرة التي اتصف بها هؤلاء الصحابة كانت من باب الاجتهاد المأجور.

(٣) انظر تفسير ابن كثير، ط دار السلام ودار الفيحاء، ٢/١٦٢، ١٦٣.

(٤) عبد الله بن أباض: هو أحد بني مُرة بن عبيد من بني تميم رهط الأحنف بن قيس، أجمع هو وفرقته على إمامته، وأن مخالفهم كفار، ومع ذلك أجازوا شهادتهم وحرموا دمائهم في السر واستحلوها في العلانية وهنا يظهر التناقض عندهم، وهو رئيس الأباضية وإليه نسبتهم، اختلف المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته. انظر مروج الذهب ٣/٢٥٨، الأعلام، ٤/١٨٤، ١٨٥، المقالات، ١/١٨٣ ـ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٧٠.

وكفى بهذا خروجاً»[1] ومع ذلك يحاول الأباضيون أن ينفون عن أنفسهم، تهمة التقليل والازدراء للصحابة عن أنفسهم ولكن الثابت هو عكس ذلك[1]، ولعل موقفهم من الخلفاء مرتبط باعتقادهم حيث إنهم لا يوجبون الخلافة أو الإمامة اكتفاءً بمقولتهم (لا حكم إلا لله) وإذا وُجد الإمام فلا يشترطون فيه إلا العلم بالدين والزهد عن الدنيا، ولا يجعلون الإمامة في فئة معينة كما قال بذلك السلف[2] ويجوّز[3] بعضهم إمامة المرأة[4].

٣ ـ النواصب:

إن الشيعة تسمي من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ناصبياً بناءً على أنهم لما اعتقدوا أنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة من هؤلاء جعلوا كل من لم يتبرأ منهم ناصباً، أما الناصبي عند أهل السنّة والجماعة فهو بخلاف الشيعة[5]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما النواصب فقد حملهم معتقدهم الفاسد على بغض علي بن أبي طالب وتنقصه، وبالغوا في ذلك حتى رموه بالفسق والظلم وإرادة الدنيا، ثم تعدى بهم الحال إلى تنقص بقية آل البيت وبغضهم وعداوتهم ولا سيما الحسين بن علي رضي الله عنهم»[6] ثم استخدم شيخ الإسلام يرحمه الله لفظ النواصب على كل من يؤذي أهل البيت وكل من ناصب الصحابة العداء، فالناصبي في نظر أهل السنّة الخارجي، الشيعي، المعتزلي، الجهمي، المرجئ، وكل من عادى الصحابة رضي الله عنهم فهو ناصبي بخلاف المراد به عند الشيعة، فهو عندهم كل من لم يبغض أبا بكر وعمر رضي الله عنهما[7].

قد اتضح موقف الشيعة والخوارج من الصحابة رضي الله عنهم، ولا بد من توضيح موقف المعتزلة ـ المرجئة ـ الجهمية.

---

(١) الأباضية في موكب التاريخ، علي يحيى بن معمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٦٤م، ص٣٧، المقالات ١/١٨٣ ـ ١٨٩، التبصير في الدين، ص٥٨، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/٣٩ ـ ٥٢.

(٢)(٣) الملل والنحل، ١/١١٦، نهاية الإقدام للشهرستاني، ص٤٨١، تلبيس إبليس، ص١٥، الفرق بين الفرق، ص٧٨، التبصير في الدين، ص٦٢.

(٤) التبصير في الدين، ٦٠ ـ ٦٢.

(٥) منهاج السنة، الرياض ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٦) الفتاوى، ٣/٣٥٥.

(٧) الأنوار النعمانية، ١/٣٨ ـ ١٦٠.

موقف المعتزلة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن جمهور المعتزلة يقولون بإمامة وخلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ويفسقون عثمان رضي الله عنه وقاتليه وخاذليه[1] وجملة من خيار الصحابة وفضلائهم، منهم طلحةُ بن عبيد الله، والزُبير بن العوام، وعائشةُ أم المؤمنين، وعمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري. وقد قال أستاذهم عمرو بن عبيد: إن الله قد حرم على إمام المسلمين أن يقبل شهادة علي رضي الله عنه على درهم ولو كان معه شاهد غيره، وخالفه أستاذهم الآخر واصل بن عطاء وأصحابه فقالوا: بل تجوز شهادته مع شاهد إلا طلحة والزبير لأنه ابن عمهم شاك في إيمانه، لا ندري لعله انسلخ من إيمانه وصار فاجراً فاسقاً مستحقاً للتخليد في النار، فواصل يشك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد الجمل من الفريقين ويقول: «لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل[2] لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه»[3] وأما عمرو بن عبيد يقطع بفسق كل فرقة من الفرقتين فيقول: «لو أن علياً وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته»[3].

ومن رؤوس المعتزلة النظام الذي جعل الأمة تجتمع على خطأ فقال: إن أبا بكر وعمر قد أخطئا في الأحكام، واتهم ابن مسعود بالكذب وشتم زيد بن ثابت[4] وعاب عثمان بن عفان وطعن بأبي هريرة رضي الله عنهم، فموقف المعتزلة ورؤسائهم من الصحابة معروف مشهور لا يستطيع أحد إنكاره، فالنظام وهو من أهم شيوخهم، الصحابة عنده إما جهال وإما منافقون. والجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر أو فاسق فاجر، وكلاهما من

---

(١) كيف يفسقون قاتليه وخاذليه فهذا جمع بين المتناقضات، فهم قد فسقوا الخاذل والقاتل والقاعد، وهل كان الناس إلا هؤلاء؟

(٢) البقل: ما يخرج من الأرض من النبات الذي ليس له أصل ثابت في الأرض. انظر ترتيب القاموس، ١/٢٤٨.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٨٣، الملل والنحل، ١/٤٩، تاريخ بغداد، ١٢/١٧٨.

(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، استصغر يوم بدر، وشهد أحداً، من بني النجار وكانت معه رايتهم يوم تبوك، من كتاب الوحي للرسول عليه الصلاة والسلام، من كبار الصحابة وعلمائهم، جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وفضائله كثيرة، مات سنة ٤٥هـ. انظر الإصابة، ١/٥٤٣، ٥٤٤.

أهل النار والخلود فيها، فأوجب بزعمه على أفضل الصحابة الخلود في النار[1] فهو الذي يقول عنهم: «إنه ليس في جلّة أصحاب رسول الله ﷺ إلا من قد أخطأ في الفتية وقال في الدين برأيه فأحل ما حرّم الله وحرّم ما أحلّ الله»[2] وفاعل ذلك منسلخ من الإيمان عنده، فهؤلاء المعتزلة هذه بعض مواقفهم من الصحابة الكرام الذين رضي الله عنهم وزكاهم، فهو موقف الغمز والسب والشتم والتفسيق.

ومن المعلوم أن الفاسق عندهم مخلد في النار، فيكون الصحابة الذين هم أفضل الخلق بعد الرسل والأنبياء عندهم مخلدون في النار، فالمعتزلة وموقفهم من الصحابة رضي الله عنهم ما بين شاك بين عدالة الصحابة ومفسق لهم وطاعن في أعلامهم ومتهم لهم بالكذب والجهل والنفاق، وما زال منهج وموقف المعتزلة تجاه الصحابة موجوداً بمسميات أخرى يستخدمها بعض الكتّاب والمؤلفين بأسماء أخرى برّاقة جذّابة ولكنها نفسها هي منهج المعتزلة[3].

موقف المرجئة من الصحابة رضي الله عنه:

إن المرجئة يمثلهم الآن في هذه المسألة الأشاعرة والماتريدية.

موقف الأشاعرة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن رؤوس الأشاعرة يقفون من الحديث الآحادي موقف الظن وعلى رأسهم الرازي حيث وضع القانون الذي جعل به دلالة الكتاب والسنّة ظنية، وتبعه في ذلك الإيجي والشاطبي والجرجاني[4]، ويقررون ذلك بقولهم: «إن هذا هو مذهب

---

(١) تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، بيروت ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ٢٠ - ٤٦، الفرق بين الفرق، ص١٠٧، ١٠٨.

(٢) الانتصار والرد، دار الندوة الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٩٨٧م، ١٩٨٨م ص١٠٩، الفرق بين الفرق، ص١٠٧ - ١٠٩.

(٣) الإسلام وأصول الحكم، علي عبد الرزاق، القاهرة ص ٥٢ - ٩٩، تجديد الفكر الإسلامي، حسن الترابي، الدار السعودية، ط٢، ١٩٨٧م، مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي، الأمين الحاج محمد أحمد، ط١، ١٤١٥هـ.

(٤) الجرجاني: علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، متكلم، ماتريدي، صوفي، نقشبندي من أهل وحدة الوجود والغارقين فيها، جمع بين الفلسفة وعلم الكلام على طريقة من سبقه كالرازي، والآمدي، والإيجي والتفتازاني، كان يقول بالتأويل والتفويض، ويزعم أن الأدلة النقلية ظنية والعقلية قطعية، من أهم كتبه: المواقف، توفي=

المعتزلة وجمهور الأشاعرة»[1].

ويقول الرازي: «إن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله تعالى وصفاته وإنما قلنا: إنها مظنونة وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين، وكيف والروافض لما اتفقوا على عصمة علي رضي الله عنه وحده هؤلاء المحدثون كفروهم، وإذا كان القول بعصمة علي كرّم الله وجهه يوجب عليهم تكفير القائلين بعصمة علي فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً، وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنونا فثبت أن خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التمسك به»[2] ثم يقول: «إن أجلّ طبقات الرواة قدراً وأعلاهم منصباً الصحابة رضي الله عنهم، ثم إنا نعلم أن رواياتهم لا تفيد القطع واليقين، والدليل عليه: أن هؤلاء المحدثين رووا عنهم: أن كل واحد منهم طعن في الآخر ونسبه إلى ما لا ينبغي»[3] ثم ذكر أجلّاء الصحابة رضي الله عنهم وزعم كذباً وزوراً أن بعضهم طعن في بعض ثم يتجرأ الحال به فيقول: «إنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة، وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها»[4].

فقولهم بأن خبر الآحاد يفيد الظن ليس هو قول كل الأشاعرة بل أن أكثر الأشاعرة في بداية أمرهم كانوا يقولون بقول أهل السنّة والجماعة كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فورك والغزالي، وأما الباقلاني والجويني والآمدي[5] فيقولون

= سنة ٨١٦هـ. انظر الضوء اللامع٥/ ٣٢٨، الفوائد البهية، ١/ ١٦٧، الأعلام، ٥/ ٧.

(١) المواقف في علم الكلام، عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت، ص٤٠، الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم موسى الشاطبي، تعليق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١/ ٣٥، ٣٦.

(٢) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية ص٢١٥، ٢١٦.

(٣) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٥، ٢١٦.

(٤) أساس التقديس، ط مكتبة الكليات الأزهرية، ص٢١٨.

(٥) الآمدي: هو علي بن أبي محمد بن سالم، سيف الدين الآمدي، رأس من رؤوس الأشاعرة كان يستدل على نفي الصفات الاختيارية بالأدلة السمعية، ثم أدخل معه الكلام المخلوط بالفلسفة، كان متابعاً للفلاسفة وخصوصاً ابن سينا، ولذلك فسد معتقده بكثرة كلام الفلاسفة مات سنة ٦٣١هـ. انظر وفيات الأعيان، ٣/ ٢٩٣، الفتاوى، ٩/ ٧، السير، ٢٢/ ٣٦٤، طبقات الشافعية ٨/ ٢٦٠.

بعدم حجية خبر الآحاد فقلما نجد مسألة من مسائل ويتفق فيها أهل الفرقة الواحدة، وما ذاك إلا لأن القول بأن خبر الآحاد لا يُفيد العلم قول ابتدعته القدرية وكان غرضهم منه رد الأحاديث ورفضها لأنها حجة عليهم[١]. وبذلك اتضح موقف الأشاعرة من الصحابة موقف يعلوه الشك والظن، مع عدم الثقة بهم وبأقوالهم وآثارهم، وبالتالي عدم اعتبارهم حجة.

موقف الماتريدية من الصحابة رضي الله عنهم:

إن موقف الماتريدية لا يختلف عن موقف الأشاعرة فهم يقولون: إن أفضل البشر بعد نبينا محمد ﷺ الخلفاء الأربعة بالترتيب، وإن ما وقع بين الصحابة من حروب كان خطأ عن اجتهاد فيجب الكف عن الطعن فيهم، وجعلوا الطعن فيهم كفر أو بدعة أو فسق[٢]. يقول النسفي: «وأفضل البشر بعد نبينا: أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذو النورين ثم علي رضي الله عنهم، وخلافتهم ثابتة على هذا الترتيب»[٣] ولكنهم يقفون من حديث الآحاد نفس موقف الأشاعرة، فقالوا بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن دون العلم اليقيني لعدم الأمن من وضع الأحاديث على الرسول عليه الصلاة والسلام. وذكر الماتريدي: «إن خبر الآحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة ولكنه يجب العمل به»[٤].

واستدل على وجوب العمل بخبر الآحاد بأمر الله لمن يصلح للتفقه في الدين بالتخلف عن الجهاد لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم»[٤]. ومن التناقض البيّن الواضح عندهم في تلك المسألة أنهم يزعمون الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة في الأحكام العملية مطلقاً، وعند التحقيق والتنقيب فإنهم لا يحتجون به حتى يكون مقبولاً موافقاً لأصولهم وقواعدهم ولو حتى كان الحديث متواتراً، ثم يتشددون في انتسابهم وعلاقتهم لأبي حنيفة رحمه الله، وأبو حنيفة لم يقدم الأدلة العقلية على

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي، ١/ ٢١١، ٢١٢، ٤٠٩، صون المنطق، ص١٦١.

(٢) شرح العقائد النسفية، كتنجانة إمدادية، الهند ص٩٩ ـ ١٠١، ١٤٨، ١٦٣، أصول الدين، القاضي أبو اليسر البزدوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، القاهرة، ١٣٨٨هـ، ص٥٧ ـ ١٧٨.

(٣) العقائد النسفية، ص١٩٦.

(٤) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية ص٨، ٩.

النقلية ولم يقل إنها قاطعة لا تقبل التأويل ولا أن نصوص الشرع ظنية غير قطعية، كما أنه لم يقل إن أخبار الآحاد الصحيحة لا تثبت بها العقيدة، بل ما ثبت عنه عكس ذلك فهو القائل يرحمه الله: «إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ لم نحد عنه إلى غيره وأخذنا به»[1]. فمصادر التلقي عنده يرحمه الله الكتاب والسنة والفطرة، وكان يستدل بأخبار الآحاد على الأمور العقدية ومن ذلك استدلاله بحديث الجارية[2].

والماتريدية أنفسهم يتمسكون به تمسكاً قوياً في مسألة إثبات أن الإيمان هو التصديق، فكيف يحتجون بأحاديث الآحاد في بعض الأمور العقدية ويتركونها في أمور أخرى، وما هذا إلا دليلٌ على تناقض مذهبهم وموقفهم مع انتسابهم إلى أبي حنيفة، فهم قد عارضوه في أساس المنهج، ألا وهو منهج التلقي ومصدره، والتلقي ومصدره الأول عند الماتريدية في أبواب العقيدة هو العقل دون النقل، لأن الأدلة العقلية عندهم قطعية أما السمعية فهي ظنية[3]، وعند التعارض بين الأدلة العقلية والسمعية يقدمون العقلية لكونها قطعية عندهم. يقول الماتريدي: «فثبت أن التقليد[4] ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقه فيما يدعي، وبرهان يقهر المنصفين على إصابة الحق، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو المحق، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به»[5] فهم بعكس الإمام الذين يزعمون النسبة إليه، فهو لا يعتمد إلا على الكتاب والسنّة، وبعكسه في موقفه من الصحابة رضي الله عنهم فهو يقف منهم

---

(١) مناقب أبي حنيفة، للمكي، ص٧١.

(٢) عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله إن جارية كانت لي ترعى غنماً فجئتها، وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها؟ فقالت: أكلها الذئب، فأسفتُ عليها وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعليّ رقبة، أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله ﷺ وسلم: أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله، فقال رسول الله ﷺ أعتقها فإنها مؤمنة، أخرجه مسلم في المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، ٥٠/٢٣، ٢٤.

(٣) شرح العقائد النسفية، ٥ ـ ٩٨.

(٤) يقول إن التقليد لا يعذر صاحبه، وهو يُقلد الأشاعرة في كثير من الأمور، فهذا يدل على التناقض عندهم.

(٥) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٧.

موقف المحب المُقتدي بهم، أما هم فيقفون منهم موقف المتشكك الظان، والظن لا يغني من الحق شيئاً.

موقف الجهمية من الصحابة رضي الله عنهم:

إن موقف الجهمية هو نفسه موقف الأشاعرة والماتريدية من عدم الاعتماد على خبر الآحاد ويتعللون بما يتعلل به المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، بل ويتجرأ بعضهم ويزعمون أن الإجماع قد حصل على أن أحاديث الآحاد تفيد الظن وأن العقائد لا تؤخذ بالظن، ومنهم الباقلاني والبغدادي[1][2]. وهذه الأقاويل غير صحيحة حيث إن جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم وهذا ما ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة»[3].

فموقف الجهمية هو عينه موقف الأشاعرة والماتريدية ألا وهو عدم التيقن من مرويات الصحابة رضي الله عنهم لاحتمال الخطأ والكذب عليهم وهذا فيه تقليل لشأنهم وفضلهم رضي الله عنهم ولا غرابة في ذلك، فإن الجهم مؤسس فرقة الجهمية لا يأبه ولا يصدق بكلام الله عز وجل، فمن باب أولى أن يظن بكلام الصحابة رضي الله عنهم، فقد جاء عنه كما قال الإمام البخاري يرحمه الله في آية سورة طه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] قال: «أما والله لوجدتُ إلى حكها سبيلاً لحككتها من المصحف، وقال عن سورة القصص وذكرها عن قصة موسى: ما هذا؟ ذكر قصة موسى في موضع فلم يتمها، ثم ذكر ههنا فلم يتمها!! ثم رمى

---

(١) التمهيد للباقلاني، ص٣٨١ ـ ٣٨٦، أصول الدين البغدادي، ص١٢ ـ ١٨، الإرشاد للجويني، ص١٦١، ٣٥٩، ٤١٦.

(٢) الفتاوى ١٣/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٣) إن شيخ الإسلام يطلق على الأشاعرة والماتريدية لفظ الجهمية وذلك لأخذهم ببعض أصولهم.

بالمصحف من حجره برجليه فوثب عليه»[1]. فالجهمية لا يوجد في قلوبهم حرمة لكلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، فمن باب أولى ألا يكون لديهم أدنى حرمة لمن بعدهما من الصحابة والتابعين، فلذلك كان قول المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والجهمية بأن خبر الآحاد يفيد الظن قول مبتدع.

فالصحيح أن خبر الآحاد يفيد القطع واليقين إذا ثبت عن الرسول عليه الصلاة والسلام. يقول ابن القيم يرحمه الله: «والعلم بمخبر الخبر لا يكون بمجرد سماع حروفه بل يفهم معناه مع سماع لفظه، فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار: العلم بطريقها ومعرفة حال رواتها وفهم معناه، حصل له العلم الضروري الذي لا يمكنه رفعه، ولهذه كان جميع أئمة الحديث الذين لهم لسان صدق في الأمة قاطعين بمضمون هذه الأحاديث، شاهدين بها على رسول الله ﷺ جازمين بأن من كذب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر، مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانة وديانة وأوفرهم عقولاً وأشدهم تحفظاً[2] وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب، وأن أحداً منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه، ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريراً لم يبلغه أحد سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم على هذه الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حتى انتهى الأمر إلى من أثنى الله عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة، ومن تأمل ذلك أفاده علماً ضرورياً بما ينقلونه عن نبيهم أعظم من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه، وهذا أمر وجداني عندهم لا يمكنكم جحده بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض، حتى أنهم يشهدون بذلك ويحلفون عليه ويباهلون من خالفهم عليه، وقول هؤلاء القادحين في أخباره وسنته يُجوز أن يكون رواة هذه الأخبار كاذبين أو غالطين، بمنزلة قول أعدائه يجوز أن يكون الذي جاء به شيطان كاذب،

---

(١) رواها البخاري في خلق أفعال العباد، تحقيق الدكتور، علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي، الإسكندرية، ص١٢٨، ١٢٩، والإمام عبد الله بن أحمد في السنة، ١/١٦٧، وصحح إسناده الألباني في مختصر العلو، ص١٦٣.

(٢) يظهر من كلامه مدى حرص الصحابة في الرواية وبذلك يتضح كذب وافتراء من اتهم أهل السنة والجماعة بالحشوية، والنوابت، والجمهور، والعامة.

وكل أحد يعلم أن أهل الحديث أصدق الطوائف»[1].

وبذلك يتضح كذب وافتراء الذين كذبوا على الصحابة رضي الله عنهم وزعموا أنهم قد يقع عليهم الكذب والخطأ، فإذا كان الله عز وجل قد قبل شهادتهم فمن باب أولى وأحرى أن تقبل الأمة المحمدية شهادتهم وقولهم في الأحاديث التي يروونها عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

موقف الفرق الخمس من الصحابة رضي الله عنهم:

موقف الخوارج:

جعلوا الصحابة رضي الله عنهم تحت مجهرهم الضال ففسقوا بعضهم وضللوا البعض الآخر، وشككوا في عدالتهم وصدقهم وأمانتهم.

موقف الشيعة:

إنهم كفروا الصحابة جميعاً وجعلوهم أهل ردة ونفاق فجافوا وابتعدوا بذلك عن مذهب أهل السنة والجماعة، وفي المقابل جعلوا إجماع عترتهم معصوم.

موقف المعتزلة:

إن موقف المعتزلة من الصحابة أشد وأنكى من غيرهم حيث لا يتركون حتى أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ويظهر مدى حقدهم على أفضل خلق الله بعد الرسل والأنبياء، وليس أدل من ذلك أن النظام يزعم كذباً وافتراءً على الفاروق الذي وافق كلامه كلام الله عز وجل من أكثر من موضع فيقول: «حكم في قضية واحدة بمائة حكم»[2]. ويصل من تجرؤ واصل أن يقول: «إنه لا يعرف هل عثمان كان هو المخطئ أم قاتلوه وخاذلوه»[2] وأبو الهذيل يقول: «لا ندري قُتل عثمان ظالماً أو مظلوماً»[2] وهل يُوجد ممن نظر بإمعان في مخالفة إجماع الأمة أكثر من ذلك[3].

موقف المرجئة والجهمية:

إن موقف المرجئة والجهمية موقف المتذبذب المتناقض الذي يحير السامع

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ٢/٥٢٥، ٥٢٦.

(٢) تأويل مختلف الحديث، تحقيق الأصفر، ص٢٠ - ٤٦.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٠٧ - ١٠٩.

والقارئ، فمرة يترضون عنهم ويمدحونهم ومرة يكيلون لهم المعايب والأخطاء جزافاً في السابق واللاحق، ولعل من الأمثلة[1] المعاصرة لهم الكوثري[2] ومقالاته ضد الصحابة والتابعين والسلف الصالح، فقد طعن في أنس بن مالك[3] وأبي هريرة وغيرهما، وأما رميه لأهل السنّة والجماعة فحدث ولا حرج كوصفهم بالوثنية، الحشوية، المجسمة[1]، الجهال وغيرها كثير[1]، وذلك يدل على التناقض وعدم الانتساب إلى أهل السنّة والجماعة، فكيف يدّعون طريقة السلف وغاية ما عند السلف أن يكونوا متابعين لرسول الله ﷺ؟ لا أن يردوا أحاديثه وسنته؟

موقف أهل السنّة والجماعة من الصحابة رضي الله عنهم:

إن جميع أهل السنّة والجماعة متفقون على معرفة حقهم وفضلهم، وتوقيرهم والترضي عنهم بلا خلاف بينهم، وأن الحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول ﷺ ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع، فإنما يخالف رسول الله ﷺ»[4].

---

(١) مقالات الكوثري، ص٣١٥، ٣١٦.

(٢) الكوثري، محمد بن زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، حنفي متعصب للأحناف، ماتريدي المعتقد، كان سبّاباً لعلماء السلف الصالح، لعاناً لهم، ينال من معتقداتهم وأعراضهم، حارب العقيدة السلفية، كان يوالي الآراء والمعتقدات الجهمية، يدافع عنها بكل ولاء، قال الشيخ بكر أبو زيد عنه: تراه واقفاً بالمرصاد لأي نص يخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أوجس من نص خيفةً على مشاربه في التجهم، والتمشعر والتصوف المنحرف، والقبورية، والعصبية للمذهبية الحنفية جمع له نفسه وأقبل عليه بسطو عظيم من التحريف والتبديل والميل.. وهذا غاية في ضياع الأمانة. انظر الأعلام، ٦/١٢٩، تبديد الظلام المخيم عن نونية ابن القيم، محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة، القاهرة، ص٢٨، الردود، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ص١٥٨.

(٣) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي، أبو حمزة، خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، آخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بالبصرة، فضائله ومناقبه كثيرة رضي الله عنه، توفي سنة ٩٣هـ. انظر الإصابة، ١/ ٨٤، أسد الغابة، ١/١٢٧ ـ ١٢٩.

(٤) شرح العقيدة الواسطية، ص١٤٢ ـ ١٥١.

موقف أهل الأهواء والبدع من التعامل مع المخالف:

إن لأهل الأهواء والبدع علامات جامعة لهم تظهر عليهم ويعرفون بها، وقد أخبر الله تعالى في كتابه الكريم، ورسوله ﷺ في سنته عن بعض علاماتهم تحذيراً للأمة منهم والنهي عن سلوك مسالكهم، فمن علاماتهم: الفرقة واتباع الهوى والمتشابه، مع معارضة السنة بالقرآن، وبغض أهل الأثر مع إطلاق الألفاظ والألقاب القبيحة عليهم والتفسيق والتبديع والتضليل لمن يخالفهم، وهذا أمر ملحوظ عند الفرق وأهل الأهواء والبدع قديماً وحديثاً، حيث إنهم لا يقبلون من الحق إلا الذي مع طائفتهم، كما أخبرنا سبحانه وتعالى بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] فهنا يخبر الله تعالى عن اليهود الذين كانوا في زمن النبي ﷺ أنهم أبوا الإيمان بما جاء من عنده لرسوله عليه الصلاة والسلام وأعلنوا عدم إيمانهم بغير ما عندهم[١] وهو التوراة[٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [البقرة] فقد بين الله عز وجل أن اليهود أنكروا أن يكون في دين النصرانية شيء من الحق، وقابلهم النصارى بمثل ذلك، مع أن كلتيهما تتلو كتاب الله وتعلم ما عند الأخرى من الحق ولكنه الجحود[٣] والنكران[٤]، كما وضح جل وعلا أن الذين لا يعلمون وهم مشركو العرب لهم مسلك مثل مسلك اليهود والنصارى في عدم اتباع[٣] الحق إذا جاء من غير طائفتهم أو معتقدهم لتمسكهم وتعصبهم لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [المائدة: ١٠٤].

فأهل الأهواء والبدع عموماً الغرض الأول عندهم التعصب لأصولهم وقواعدهم دون التجرد وتحري القصد الصحيح بخلاف أهل السنة والجماعة، فمن أهم صفاتهم التجرد من كل ميل وهوى وتعصب وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمُّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/١٦٦.

(٢) تفسير ابن جرير، ١/٤١٨، ٤١٩. (٣) تفسير ابن جرير، ١/٤٩٥ ـ ٤٩٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ٢/٣١ ـ ٣٢، ٧٤.

في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى لله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون معه على ذلك شبهة دين؛ إنَّ الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وأنه الحق وهو الدين، فإذا قدر أنَّ الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحميّة لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظّم هو ويثني عليه، أو لغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله»[1].

فأهل الأهواء عامة في كل حين وزمان ومكان يدّعون أنهم على الحق، ولذلك نجد أهل الافتراق يسمون أنفسهم بأسماء وصفات وألقاب توهم أنهم على الحق وأنهم الناجون، فالخوارج يسمون أنفسهم أهل الحق والمؤمنين وأهل الإسلام وأهل الاستقامة وأهل الدعوة، والمعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل وأهل التوحيد[2]، والصوفية يسمون أنفسهم الأولياء، والمتكلمون يسمون أنفسهم أهل الاستقامة والسنة والنظر، فلذا يقول ابن القيم يرحمه الله: «وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومقالة مخالفهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل ولا تغتر باللفظ كما قيل. . . . فإذا أردت الاطلاع على كنه المعنى، هل هو حق أو باطل؟ فجرّده من لباس العبارة وجرد قلبك عن النفرة والميل ثم اعط النظر حقَّه ناظراً بعين الإنصاف ولا يمكن ممن ينظر في مقالة أصحابه، ومن يحسن ظنه، نظراً تاماً بكل قلبه، ثم ينظر في مقالة خصومه، وممن يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة، فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوئ، والناظر بعين المحبة عكسه، وما سلم من هذا إلا من أراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق»[3].

فالولاء والبراء عند أهل الأهواء عموماً قائمٌ على البغي والتعصب وعلى أساس الانتماء للطائفة أو الجماعة أو للسائرين على منهجهم[4]، ومع بغض الفرق

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٥٦.
(٢) الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.
(٣) مفتاح دار السعادة، ١/ ١٤١. (٤) الفتاوى، ٣/ ٣٥٦.

الضالة لأهل السنة والجماعة إلا أنك تجدهم لا يقفون موقفاً ثابتاً. فمرة يثنون عليهم ويمدحون طريقتهم ويقرونها ويدّعون اعتقادها ثم ما يلبثون أن ينعطفوا عليهم وينقلبوا بالأعراض عن منهجهم وسبهم ولمزهم، أو تقرير ما يخالف عقيدتهم مثال كبار الأشاعرة كالرازي والجويني والغزالي والبغدادي[1].

فأهل الأهواء والبدع يصفون من خالفهم بأقبح الصفات والألقاب، يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة، يريدون بذلك الطعن عليهم والازدراء بهم عند السفهاء والجهال»[2]. ويقول أبو حاتم الرازي[3]: «وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة[4] وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة[5] وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة[6] ونقصانية[6]، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة[7] ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء»[8] ويقول أيضاً: «وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية، يريدون إبطال الآثار»[8] ويقول البربهاري:

---

(١) الصفدية، ١/ ٩٩، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.

(٢) السنة، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ص٤٠.

(٣) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ الكبار، من أئمة الجرح والتعديل، ومعرفة علل الحديث، توفي سنة ٢٧٧هـ. انظر تقريب التهذيب، ٢/ ١٤٣.

(٤) هذا اللقب من أشنع الألقاب التي نبذهم بها مخالفوهم في باب الأسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وذلك لأن أهل السنة يصفون الله عز وجل بكل ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تعطيل ولا تأويل ولا تكييف ولا تمثيل، وعند هذه الفرق أنه لا بد من التأويل لذا عدوا السلف الصالح مشبهة، والجهمية أول من أطلق على السلف لفظ المشبهة. انظر شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، ١/ ١٧٩، الانتصار والرد، بيروت، ١٩٥٧م، ص٤٣ ـ ٥٥.

(٥) مجبرة: هذا اللقب ينبذ به المعتزلة أهل السنة والجماعة لأنهم يقولون كل شيء بقدر الله؛ ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن. انظر الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩ ـ ٩٥٠.

(٦) المرجئة تطلق على السلف هذا اللقب لقولهم بزيادة الإيمان ونقصانه، فخالفوا بذلك المرجئة فسموهم بالمخالفة، وبالنقصانية لقولهم بنقص الإيمان. انظر شرح أصول أهل السنة، للالكائي، ١/ ١٧٩، الصواعق المرسلة، ٣/ ٩٤٩، ٩٥٠.

(٧) الرافضة يسمون من والى الصحابة ناصبياً، ومن عاداهم موالياً لأهل البيت. انظر شرح السنة، للبربهاري، ص٥٢.

(٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٧٩.

«إذا سمعت الرجل يقول فلان ناصبي فاعلم أنه رافضي، وإذا سمعت الرجل يقول فلان مشبه أو فلان يتكلم بالتشبيه فاعلم أنه جهمي، وإذا سمعت الرجل يقول: تكلم بالتوحيد واشرح لي التوحيد فاعلم أنه خارجي معتزلي، أو يقول فلان مجبر أو يتكلم بالإجبار، أو تكلم بالعدل فاعلم أنه قدري»[1] ويقول الشيخ الصابوني: «وعلامات أهل البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية، وجهلة، وظاهرية، ومشبهة، اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة ووساوس صدورهم المظلمة»[2].

فكل فرقة أو طائفة تذكر أهل السنة بلقب أو أكثر، وربما اتفق طائفتان أو أكثر على نبز أهل السنة ببعض الألقاب حتى أصبح من أبرز علامات أهل البدع وأظهر ما يميزهم هو الوقيعة في أهل السنة والجماعة ونبذهم بالألقاب المنفّرة المستكرهة، وهذه علامة أهل الباطل، إذا أعيتهم الحجة لجأوا إلى وصم أهل الحق ودعاته بأقبح الألقاب وأحط الأسماء، وهذا ما فعله مشركو الأزمان السابقة مع رسلهم وأنبيائهم.

فموقف الفرق الضالة من أهل الأهواء والبدع تسمية أهل السنة والجماعة بأقبح الألفاظ كالمشبهة، المجبرة أو الجبرية، النقصانية، المخالفة، الشكاكة، الناصبة، العامة، الحشوية، النوابت، الغثاء[3].

أولاً: المشبهة:

إن المعتزلة والجهمية والأشاعرة يلمزون السلف به، وأول من أطلق هذا اللقب عليهم الجهمية، يقول الإمام أحمد يرحمه الله عن الجهم: «أنه زعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسول الله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة»[4] ويقول القاضي عبد الجبار عند تأويله للاستواء: «وإذا

---

(١) شرح السنة للبربهاري، ص٥٢.

(٢) عقيدة السلف ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، ١/ ١٣١، ١٣٢.

(٣) إن أهل الأهواء والبدع يعتبرون أهل السنة والجماعة من أكثر الناس مخالفة لهم.

(٤) الرد على الجهمية ص١٠٤.

كانت اللفظة تستعمل على هذه الجهات فكيف يصح للمشبهة التعليق بها»[1] . . .

ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً كذباً منهم وافتراءً حتى إن منهم غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثمامة بن الأشرس[2] من رؤساء الجهمية ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ومحمد ﷺ حيث قال: «ينزل ربُنا»[3] وحتى أن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة»[4] ويقول الجويني: «وذهب المشبهة إلى أنه تعالى عن قولهم مختص بجهة فوق»[5].

ثانياً: الجبرية والمجبرة:

وهو لفظ أطلقه القدرية المعتزلة على أهل السنة والجماعة[6] لإثباتهم القضاء والقدر، بعكس المعتزلة الذين يجعلون العبد هو الخالق لأفعاله فلذلك المعتزلة تسمي السلف بالقدرية، يقول القاضي عبد الجبار: «اعلم أن القدرية عندنا إنما هي المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللقب، وهم يرموننا به، وقد حكى عن بعضهم أنه قال: إن المعتزلة كانت تلقبنا بالقدرية، فقلبناها عليهم،

---

(١) متشابه القرآن، تحقيق: محمد زرزور، ص٧٤.

(٢) ثمامة بن الأشرس النميري كاتب بليغ، بلغ من المأمون منزلة جليلة، فأراده على الوزارة فامتنع، يزعم أن الفعل يصح من غير الفاعل، له من الكتب كتاب الحجة، الخصوص والعموم في الوعيد، المعرفة. انظر الفهرست، ص٢٠٧، ٢٠٨، لسان الميزان، ٢/ ٨٣، مروج الذهب، ٣/ ٤٢٠، ٤٢١، تاريخ بغداد، ٧/ ١٤٥ ـ ١٤٨، الأعلام، ٢/ ٨٦.

(٣) حديث النزول حديث صحيح قاله الرسول عليه الصلاة والسلام: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر» أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ٣/ ٢٢ ـ ٢٤، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في صلاة التراويح ٦/ ٣٩، ٤٠.

(٤) الفتاوى، ٥/ ١١٠.

(٥) الشامل في أصول الدين، الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٩م، ص٥١١.

(٦) السنة للإمام أحمد ص٤٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي، ١/ ١٧٩.

وقد أعاننا السلطان على ذلك»[1] وقد بلغ التجرؤ بهم إلى وصفهم بالملاحدة والمجوس، فيقول القاضي عبد الجبار عند كلامه عن القضاء والقدر: «فقولكم نرضى بجملته ولا نرضى بتفصيله مناقضة كمناقضة الملحدة»[1] ويقول: «وأحدها، هو أن المجوس يقولون: إن مزاج العالم وهو شيء واحد حسن من النور قبيح من الظلمة، ولا يشاركهم في القول بذلك إلا المجبرة لأنهم هم الذين يقولون: إن الكفر وهو شيء واحد يحسن من الله تعالى ويقبح من الواحد منا، يحسن من حيث خلقه الله تعالى ويقبح من حيث كسبه»[1][2].

ثالثاً: النقصانية ـ المخالفة ـ الشكاكة:

إن المرجئة تسمي أهل السنة بهذه الأسماء. يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «فأما المرجئة فيسمون أهل السنة شكاكاً»[3] ولقبوهم بذلك لقول السلف الصالح بأنا لا نشهد لأحد معين بأنه من أهل الجنة. يقول الإمام الطحاوي يرحمه الله: «ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً»[4] أما المرجئة فيثبتون على من شهد الشهادتين أنه مؤمن مثل إيمان محمد ﷺ، وإيمان جبريل، وأنه في الآخرة من أهل الجنة، وأما لفظ المخالفة لمخالفتهم لذلك الأمر، وأما تلقيبهم بالنقصانية لقول السلف بزيادة الإيمان ونقصانه، والمرجئة لا تقول بذلك.

رابعاً: الناصبة[5]:

إن الشيعة يطلقون على كل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالروافض تسميهم نواصب[6] كقول الرافضي؛ من لم يبغض أبا بكر وعمر فقد أبغض علياً، لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبياً، بناءً على هذه الملازمة الباطلة التي اعتقدها صحيحة أو عاند فيها وهو الغالب»[6].

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ٧٧٢، ٧٧٣.
(٢) الصحيح أن السلف لم يقولوا إن الكفر يحسن من الله تعالى.
(٣) السنة، للإمام أحمد، ص٤٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي ١/ ١٧٩.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص٣٧٨.
(٥) السلف يستخدمون كلمة ناصبي لكل من عادى الصحابة رضي الله عنهم.
(٦) الفتاوى، ٥/ ١١١، ١١٢.

فعلى قول الشيعة يصير علي عندهم ناصبياً لأنه تواتر عنه محبتهما[1] وموالاتهما وتعظيمهما وتقديمهما على سائر الأمة، ولم يعرف عنه قط كلمة سوء في حقهما ولا أنه كان أحق بالأمر منهما. هذا هو المعروف عند من عرف الأخبار الثابتة المتواترة عند الخاصة والعامة، فهو القائل على منبر الكوفة وأسمع من حضر «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»[2].

خامساً: العامة والجمهور:

إن الشيعة تطلق على أهل السنة والجماعة لفظ العامة والجمهور، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «كما تسميهم الرافضة الجمهور»[3] ومعظم كل شيء جمهور[4]، فجمهور الناس جلُهم، والمراد به عند الرافضة عامة الناس وهم غير الأعيان والمتميزين والخواص، ويعنون بذلك حُثالة المجتمع الذين لا شأن لهم ولا قيمة.

سادساً: الحشوية:

إن الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية يطلقون على أهل السنة والجماعة هذا الاسم ويقصدون به أسافل الناس كما يقصد به الزائد من الكلام أي اللغو، وذلك على حسب زعمهم أن أهل السنة أخذوا بظواهر القرآن والسنة دون تبصر حتى وقعوا في الاعتقاد بالتجسيم[5]، فهذا اللفظ من الألفاظ التي أطلقها أعداء أهل السنة والجماعة عليهم حين رأوا أن منهجهم التمسك بالكتاب والسنة في جميع مسائل الاعتقاد، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأول من عرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة فقيههم وعابدهم فإنه ذكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشوياً نسبة إلى الحشو وهم العامة والجمهور، وكذلك تسميتهم الفلاسفة، كما سماهم بذلك صاحب هذا الكتاب، يعني الرازي في كتاب أساس التقديس[6]، والمعتزلة

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١١، ١٢.
(٢) سبق تخريجه صفحة رقم١٨١. (٣) الفتاوى، ٣/ ١٨٦.
(٤) الكليات، ص٣٣١.
(٥) الموجز، لأبي عمار الأباضي، تحقيق عميرة، ١/ ١١٧، ١١٨.
(٦) انظر أساس التقديس ص٢١٦، عصمة الأنبياء، محمد بن عمر بن الحسن الرازي، دار=

ونحوهم يسمونهم الحشوية، والمعتزلة تعني بذلك من قال بالصفات وأثبت القدر، وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة فسموا الجمهور بهذا الاسم، وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية فسموا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة، فمن قال عندهم بوجوب الصلوات الخمس والزكاة المفروضة وصوم رمضان وحج البيت وتحريم الفواحش والمظالم والشرك ونحو ذلك سموه حشوياً، والفلاسفة تسمي من أقر بالمعاد الجسمي والنعيم الحسي حشوياً، وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية فسموا من أقرَّ بما ينكرونه من الصفات، ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشوياً»[1].

فالخوارج يسمون أهل السنة والجماعة الحشوية، فتقول الأباضية عنهم: «وهذا الصنف هم الذين يسمون الحشوية»[2]، والشيعة تطلق على كل من لم يقل بإمامة علي رضي الله عنه بعد الرسول عليه الصلاة والسلام حشوي[3]، والمعتزلة هم أول من قال هذا اللفظ عنهم كما اتضح من كلام شيخ الإسلام يرحمه الله، والمرجئة يسمون السلف بالحشوية لإثباتهم النصوص الواردة عن الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك قول الرازي: «والعجيب من الحشوية أنهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المشابهة غير جائز»[4]، ويقول الجويني: «. . . وذهبت بعض الحشوية إلى أن الباري تعالى عن قولهم - متحيز مختص بجهة. . .»[5]، ويقول محمد زاهد الكوثري الأشعري الجهمي المتعصب ناقداً شيخ الإسلام يرحمه الله: «نبغ في أواخر القرن السابع بدمشق تجرد للدعوة إلى مذهب هؤلاء الحشوية»[5].

والماتريدية أيضاً أطلقت هذا اللفظ على أهل السنة، ومن ذلك الماتريدي

= الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص٢٥، بيان تلبيس الجهمية، ط١، ص٢٤٢ - ٢٤٥، الفتاوى، ٣/ ١٨٦.

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ط١، ص٢٤٢ - ٢٤٥، الفتاوى، ٣/ ١٨٦.

(٢) الموجز للأباضي، ١/ ١١٧، ١١٨. (٣) فرق الشيعة ط١، استانبول، ص٦.

(٤) أساس التقديس ص٢١٦.

(٥) الإرشاد، ص٣٩، السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، علي بن عبد الكافي السبكي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، ص٥، المقالات للكوثري، ٣١٥، ٣١٦.

يستخدم هذه الكلمة في كتابه التوحيد بكثرة، فمثلاً عند كلامه عن موقف الفرق من مرتكب الكبيرة يقول: «لم يوجد معتزلي ولا خارجي ولا حشوي»[1]. ويقصد بالحشوية أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فيمثلهم الآن الكوثري وهو يستخدم هذه الكلمة وقت ما يحلو له، وكتابه المقالات يفيض بالحقد والضغينة على أهل السنة والجماعة ووصفه لهم بالجهل، الوثنية، النحلة الوثنية، الغفلة، الجهمية، وغيرها كثير[2].

ولم يقنع أهل الضلال بتسمية أهل السنة والجماعة بتلك الأسماء بل غيرها كثير، ومنها كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت[3]، وغثاء[4] وغثراً[4] إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنوناً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مفترياً»[5]، ولم يقف الحال عند أهل الأهواء والبدع من تضليل وتفسيق وتكفير السلف بل وصل الغلو بهم إلى تضليل بعضهم البعض، وتكفير كل فريق منهم للآخر.

موقف الفرق الخمس من المخالف:

الخوارج:

إن موقف الخوارج من المخالفين واضح ولا يحتاج إلى أي دليل، فهم من بداية ظهورهم وقفوا موقف المعاند المتشدد ضد الأمة بأكملها، فالمحكمة الذين كانوا يخرجون بسيوفهم في الأسواق، حتى ينتظرون تجمع الناس على حين غفلة،

(١) التوحيد للماتريدي، ط الجامعات المصرية، ص١٦، ١٧.
(٢) المقالات، ص٣١٥، ٣١٦، ٤٢٤، ٣٣٣، ٣٤٧.
(٣) نوابت لغة من النبت والنابت من كل شيء الطري الصغير، والنوابت من الأحداث الأغمار، واصطلاحاً لقب أطلقه أهل الكلام على السلف يقصدون به أنهم أحداث أغمار لا خبرة لهم، وأنهم نابتة شر نبتوا في الإسلام بأقوال بدعية لقولهم بما دلت عليه الأحاديث والآثار، التي يزعمون أنها تفضي للتشبيه. انظر لسان العرب، دار إحياء التراث، مؤسسة التاريخ، ١٤/ ١٢، ١٣، شرح النونية، ١/ ٣٩٩، ٣٤٠.
(٤) الغثاء لغة: الزبد والقذر والسفلة من الناس، واصطلاحاً يقصد به أهل البدع أن أهل السنة هم سفلة الناس وأردؤهم، وهو نفس معنى الغثر. انظر المفردات، ص٣٥٨، لسان العرب، ١٠/ ١٨، ١٩.
(٥) الفتاوى: ٥/ ١١١، شرح النونية، ١/ ٣٩٩، ٣٤٠.

فينادون: لا حكم إلا لله، ويضعون سيوفهم فيمن يلحقون من الناس فلا يزالون يقتلون حتى يقتُلوا، وكان الواحد منهم إذا خرج للتحكيم لا يرجع أو يقتل، فكان الناس منهم على وجل وفتنة ولم يبق اليوم على وجه الأرض أحد منهم ولله الحمد، وقد سموا بالمحكمة[1] لزعمهم أنه لا حكم إلا لله، وهم في الحقيقة لا يحكمون حكم الله بل حكم أهوائهم وشهواتهم حيث يقتلون الناس ويذبحونهم عند المساجد وفي الطرقات، وهذا من أكبر الأدلة على التناقض عندهم.

والشبيبة[2] من فرقة الخوارج تكفر السلف والخلف وتتبرأ من عثمان وعلي، ويلعنون من خالفهم، والغريب في شأنهم أنهم كانوا لا يقتلون أحداً ولا يسبونه ولا يستحلون شيئاً مما حرم الله، لزعمهم بأنه لا يوجد موضع للتوبة من الذنوب، ومع ذلك عندما دخلوا الكوفة قتلوا حراس المسجد والمعتكفين فيه، مع اعتقادهم بتحريم السب والقتل والسرقة والنهبة، ثم قاموا بعد ذلك بضد معتقدهم، وهذا من أكبر الأدلة على التناقض وعلى غلوهم المجحف مع من يخالفهم في الرأي والمعتقد.

والحرورية[3] منهم يقولون بتكفير الأمة ويتبرؤون من عثمان وعلي رضي الله

---

(١) المحكمة: هم الذين قالوا لعلي رضي الله عنه لما حكَّم الحكمين: إن كنت تعلم أنك الإمام حقاً فلما أمرتنا بالمحاربة، ثم انفصلوا عنه بهذا السبب وكفروا علياً ومعاوية رضي الله عنهما، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة ورأسهم عبد الله بن الكواء وعتاب بن الأعور وعبد الله بن وهب الراسبي، وهو أول من بويع منهم بالإمامة، وكانت بدعتهم تتلخص في أمرين: جواز كون الإمامة في غير قريش، تخطئة علي في كونه حكم الرجال ولا حكم إلا لله. انظر الفرق بين الفرق، ص٥٠ ـ ٥٦، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٥٢، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩، ٥٠، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ١٢.

(٢) الشبيبة: فرقة من فرق الخوارج تنتسب إلى شبيب بن يزيد الشيباني المكنى بأبي الصحاري ويعرفون أيضاً بالصالحية لانتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجي، وهذه الفرقة تقول بإمامة المرأة، قد تبرأت الخوارج منها وسموهم مرجئة الخوارج، أي يرجئون بمعنى يؤخر من الفرقة، وقيل يرجئون أمرهم فلا يكفرونهم ولا يثبتون لهم إيماناً، وكانوا يقولون إنه لا يوجد موضع للتوبة من الذنوب ويعتقدون أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثله شيء، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن رسول الله ﷺ، ويزعمون أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقرّ به. انظر المقالات ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥، الفرق بين الفرق، ص٧٥ ـ ٧٨، التبصير في الدين، ص٦٠ ـ ٦٢.

(٣) إن فرقة الحرورية تأخذ بالقرآن ولا تقول بالسنة أصلاً، ويزعمون أن العبد إذا تطهر=

عنهما ويستحلون الأموال والفروج وما فعلوا ذلك مع غيرهم إلا لاعتقادهم بأنهم كفرة، والحمزية من الخوارج تقول بنفس قول الحرورية غير أنهم لا يستحلون أخذ مال أحد حتى يقتلوه، فإن لم يجدوا صاحب المال لم يتناولوا من ذلك المال شيئاً دون أن يظهر صاحبه فيقتلوه، فإذا قتلوه حينئذ استحلوا ماله، وقد جعلوا هذا شريعة لهم، فانظر إلى مدى سخافة العقول والأفهام، مع التناقض الواضح البين عندهم، فهم يحرمون أخذ المال فقط ثم بعد ذلك يستحلون أخذه مع قتل صاحبه وما ذاك إلا كما قال فيهم الله عز وجل: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥] وفرقة الصليدية[1] منهم تقول بقول الحرورية والحمزية ويقتلون ويستحلون الأموال على الأحوال كلها مع مخالفيهم ولو كانوا من أتقى الأتقياء.

والأباضية[2] حالها كحال باقي الخوارج، فقد كفروا الأمة وأفسدوا في العباد

= للصلاة لا يبرح ولا يمشي حتى يصلي في المكان الذي تطهر فيه، ويزعمون أنه إذا مشى تحرك شرجه وانتقضت طهارته فيجب عليه الوضوء، وفي المقابل لا يعدون خروج الريح ناقضاً للوضوء فلا يتطهروا بعده خلافاً للأمة فجمعوا بين المتناقضات فهم يقولون نأخذ بالقرآن، والقرآن نفسه لم يأمر المتطهر ألا يتحرك بعد طهارته لأنه لو فعل كما يزعمون للزمهم أن يصلي في الخلاء، وهي من الأماكن المحرمة الصلاة فيها، فأين زعمهم بالتمسك بالقرآن الذي أمرهم بالاجتماع مع الأمة وهم قد خالفوها في مسألة خروج الريح وعدم الطهارة منه. انظر التنبيه والرد، ص٦٨، المقالات، ١/٢٠٦، ٢٠٧، البداية والنهاية، ٧/٢٨٩.

(١) الصليدية أو الصَّليتة: أتباع عثمان بن أبي الصلت، وقيل صلت بن أبي الصلت، وعندهم أن من دخل في مذهبهم فهو مسلم وهي فرقة من العجاردة، ولا يحكمون بإسلام الأطفال إلا عند البلوغ، ويقولون بقول الحرورية والحمزية، ويقتلون ويستحلون الأموال على الأحوال كلها، وهم أشر الخوارج وأقذرهم وأكثرهم فساداً. انظر التنبيه والرد ص٦٨، المقالات، ١/٧٩، الملل والنحل، ١/١٢٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥٢.

(٢) الأباضية افترقت فيما بينها فرقاً، ولكن يجمعهم القول بأن كفار هذه الأمة يعنون مخالفيهم من هذه الأمة براء من الشرك والإيمان، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار ومع ذلك أجازوا شهادتهم وحرموا دماءهم في السر والعلانية وصححوا مناكحتهم والتوارث منهم، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله ولا يدينون دين الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون البعض، والذي استحلوه الخيل والسلاح، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة، فانظر إلى هذه المتناقضات العجيبة، الفرق بين الفرق، ص٧٠، التبصير في الدين، ص٥٨.

والبلاد، وإن زعمت خلاف ذلك، وأكبر دليل على ذلك أن الأشعري يقول: «وأما السيف فإن الخوارج جميعاً تقول به وتراه إلا أن الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف، ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور، ومنعهم أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف»[1] ويقول أيضاً: «وجمهور الإباضية يتولى المحكمة كلها، إلا من خرج، ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين، حلال مناكحتهم وموارثتهم، حلال غنيمة أموالهم في السلاح والكراع عند الحرب، حرام ما وراء ذلك، وحرام قتلهم في سبيهم في السر، إلا من دعا إلى الشرك في دار التقية ودان به، وزعموا أن الدار - يعنون دار مخالفيهم - دار توحيد، إلا عسكر السلطان فإنه دار كفر، يعني عندهم»[2] ويظهر التناقض البين في موقفهم من المخالف منهم وإن كانوا يرون عدم اعتراض الناس بالسيف، لكنهم في النهاية يخرجون به وعلى الأمة لإزالة الإمام الجائر، فيعتقدون معتقداً ثم ينقضونه بالفعل، ثم يقولون إن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار، حلال مناكحتهم وموارثتهم، فكيف يجمع بين المعتقدين؟ فإذا كانوا كفاراً لا يجوز مناكحتهم وموارثتهم، ثم يزعمون إباحة أموالهم في الحرب وتحريمها في السلم، ومال المسلم ودمه وعرضه محرم في السلم والحرب، فما ذاك إلا جمعٌ بين المتناقضات.

فالأباضية تكفر كل المخالفين لها وقد يكون موقفها مع أهل السنة والجماعة أشد وأقوى وذلك لقوة حجتهم وصلابة منهجهم وسلامة عقيدتهم، ويمثل منهج الإباضية حالياً: القاضي أحمد بن حمد الخليلي الذي يجعل الحق مقتصراً عليه وعلى فرقته فيقول: «ولست أبالغ إن قلت إن الإباضية أهل الحق والاستقامة تمتاز عقيدتهم وتتسم طريقتهم في فهم أصول الدين بثلاثة أمور سلامة المنزع، عدم التعصب، المرونة والتسامح»[3] ثم يبدأ في القذف والتجريح في أئمة السلف الصالح ومنهم شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم فيقول: «ولا أريد أن أطيل في ضرب الأمثلة وتعديد الشواهد في هذا، فإنني لم أرد بما ذكرته التشهير بأحد، وإنما هو أمر اقتضته المقارنة بين احتياط الإباضية في الحكم وحذرهم من

---

(١) المقالات، ١/ ٢٠٤.
(٢) المقالات، ١/ ١٨٤، ١٨٥.
(٣) الحق الدامغ، ص١٠٧.

الاندفاع، وبين تسرع بعض علماء الأمة الآخرين في إصدار مثل هذه الأحكام التي لا تؤول إلا إلى صدع جدار الأمة وتمزيق شملها»[1] ومن لمزه لأئمة السلف قوله: «ولا أدل على ذلك الأدب الهابط الذي يصور أنواع الفحشاء، ويجليها للقراء والسامعين في أقبح صورها وأبشع مظاهرها، وقد انتشر هذا الأدب في أوساط القائلين بالعفو عن أهل الكبائر، أو انتهاء عذابهم إلى أمد، انتشاراً يزري بقدر أمة القرآن»[2] فهذا هو موقف أئمة الأباضية من المخالفين لهم، وبذلك يظهر زعم الإباضية وكذبهم بأنهم يتسمون باللين والمسامحة مع المخالف، ويتهمون كتاب وعلماء الفرق بأنهم حاطبو ليل بدون تمحيص وتدقيق فيقولون: «والحقيقة أن بعض الأقلام كانت مولعة بتكفير أصحاب المقالات فما تسمع بنقاش جرى بين اثنين حتى تسارع فتجعل لكل واحد منها فرقة وتجعله إماماً ورئيساً لتلك الفرقة... والباحث اليوم عندما يعود إلى التنقيب عن هذا الموضوع يرى عجباً، فرق كاملة بأئمتها وأقوالهم ومواقفها الحاسمة لا يعتبر لها أثر أبداً، إلا ما يقصه عنها خصومها في كثير من المبالغات... في كتب المقالات ما يتصل بالإباضية.. عجائب في العقائد والآراء والأقوال تنسب إليها إما بعبارات واضحة صريحة أو بأساليب ملتوية ولكنها معبرة،... فإذا كانت هذه الحال مع فرقة ينتشر أتباعها في كثير من البلاد الإسلامية ولا يخلو قطر من أقطارها من كتبهم[3] فكيف الحال مع من انقرض فلم يبق له أتباع، ولم يترك كتباً مصنفة فيما يختص به، وإنما عاش إن صح هذا يطفح على ميدان الحياة حتى طواه موج الزمن في ذكرى التاريخ المجردة»[4] فانظر إلى تناقضهم، فهم يقولون إنهم يتصفون بالمرونة والتسامح وعدم التعصب ثم يكيلون أنواعاً من الاتهامات الباطلة لمن خالفهم في الأفكار والمعتقدات[5].

---

(١) الحق الدامغ، ص١٣. (٢) الحق الدامغ، ٢٢٦.

(٣) هنا يظهر الغلو منهم حيث إن كثيراً من الدول الإسلامية لا تعرف معنى الإباضية، ومن باب أولى كتبهم ومعتقداتهم.

(٤) الأباضية بين الفرق الإسلامية، علي يحيى معمر، طبعة وزارة التراث القومي، عمان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ص٩، ١٠.

(٥) انظر كتاب الأباضية بين الفرق الإسلامية واتهام المؤلف علي يحيى معمر للأشعري، البغدادي، ابن حزم، الإسفرائيني، الشهرستاني، بالجهل وعدم المعرفة والكذب والافتراء، فأين اللين والتسامح والعدل الذين يزعمون أنهم يتصفون به؟

ويشارك فرقة الأباضية في منهجها ومعتقدها جماعة التكفير والهجرة، فهم يكفرون كل من ارتكب معصية وأصر عليها ولم يتب منها، ويكفرون الحكام لأنهم لم يحكموا بما أنزل الله، ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بهم وتابعوهم على الحكم بغير ما أنزل الله، وهم يكفرون علماء المسلمين وغيرهم وكل من عرضوا عليه فكرهم فلم يقبله فهو كافر عندهم، ومن بايع إمامهم ودخل في جماعتهم ثم تراءى له لسبب أو لآخر تركها فهو مرتد حلال الدم عندهم، وكل الجماعات الإسلامية الأخرى إذا بلغتها دعوتهم ولم تحلّ نفسها لتبايع إمامهم فهي كافرة مارقة، بل والعصور الإسلامية بعد القرن الرابع الهجري كلها عصور كفر وجاهلية. وهكذا أسرف هؤلاء في التكفير فكفروا الناس أحياءً وأمواتاً وبالجملة، مع أن تكفير المسلم أمر خطير يترتب عليه حل دمه وماله والتفريق بينه وبين زوجته وولده وقطع ما بينه وبين المسلمين؛ لا يرث ولا يورث ولا يوالى، وإذا مات لا يُغسل ولا يُكفَّن ولا يُصلى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وما هذه المعتقدات إلا نفسها معتقدات الخوارج[1]، وهي نفسها تقول بها فرقة القاديانية الآن[2].

الشيعة:

إن موقف الشيعة من المخالف لهم يبدو واضحاً وصريحاً جداً، فهم قد كفروا الأمة بأكملها لمخالفتها لهم في أصولهم ولم يستثنوا إلا أفراداً قلائل من آل البيت وبعض الصحابة، فيظهر مدى غلوهم وإجحافهم لحقوق الآخرين، فهم قد جعلوا كل من لم يبغض أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ناصبياً، لزعمهم بأنهم بذلك لم يوالوا علياً، والموالاة لعلي لا تحصل إلا بالبراءة منهما، فبذلك يكون أهل السنة والجماعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة والجهمية عندهم نواصباً حيث أن جميع الفرق تقول بإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ما عدا الشيعة، فإذا كان اعتقادهم في أصحاب رسول الله ﷺ بما فيهم آل بيته بهذا القدر من العداوة فالأولى والأحرى والأعقل أن يتسموا هم بالناصبة لا أهل السنة والجماعة، فأهل

---

(١) ظاهرة الغلو في التكفير، الدكتور: شاهين، ص١٦، ١٧، ظاهرة التكفير، الدكتور: شاهين، ص٨ ـ ١٠، الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، الشيخ: يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، ص٥٤، ٥٥.

(٢) القاديانية، دراسات وتحليل، ص٣٤ ـ ٤٨.

السنة والجماعة يعطون الصحابة حقهم من التفضيل والتكريم، وكذلك آل الرسول عليه الصلاة والسلام الذي قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالخطاب لأزواج الرسول عليه الصلاة والسلام، وختم الله الآية بتطهيره لأهل البيت ومنهم زوجاته عليه الصلاة والسلام، والشيعة تجعل من عائشة رضي الله عنها شخصية مليئة بالحقد والغدر والضلال، ولا يكتفون بذلك بل يجعلون كل من كان من آل الرسول عليه الصلاة والسلام ويحبّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فليس بمطهر[1]، ثم يتجرؤون بعد ذلك ويطلقون لفظ العامة والجمهور على أهل السنة والجماعة، أي لا خلاق لهم ولا حرمة، بل هم عندهم كفار لا تحل ذبائحهم وتستباح دماؤهم وأموالهم، ويطلقون على أنفسهم لفظ الخاصة[2]، فلو كانوا كما يزعمون لتمسكوا بلزوم الجماعة الذي يقتضي تطهير القلب من الحقد والضغائن.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «ولزوم جماعتهم هذا أيضاً مما يطهر القلب من الغل والغش، فإن صاحبه للزومه جماعة المسلمين يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لها، ويسوؤه ما يسوؤهم ويسره ما يسرهم، وهذا بخلاف من انحاز عنهم واشتغل بالطعن والعيب والذم لهم كفعل الرافضة والخوارج والمعتزلة وغيرهم، فإن قلوبهم ممتلئة غلاً وغشاً، ولهذا نجد الرافضة أبعد الناس من الإخلاص وأغشهم للأئمة والأمة وأشدهم بعداً عن جماعة المسلمين، فهؤلاء أشد الناس غلاً وغشاً بشهادة الرسول والأمة عليهم، وشهادتهم على أنفسهم بذلك، فإنهم لا يكونون قط إلا أعواناً وظهراً على أهل الإسلام، فأي عدو قام للمسلمين كانوا أعوان ذلك العدو وبطانته، وهذا أمر قد شاهدته الأمة منهم، ومن لم يشاهد، فقد سمع منهم ما يصم الآذان ويشجي القلوب»[3].

وما زال الحال يتفاقم معهم فكل وقت من الأوقات يفضحهم الله ويخزيهم، ومنها على سبيل المثال ما كشفه التلفزيون السعودي عن بعض هذه المؤامرات حيث أذاع بياناً قال فيه: «إن السلطات السعودية ضبطت في عام ١٩٨٦م في مطار

---

(١) منهاج السنة، مطبعة الرياض الحديثة ٢/٢١٩، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، كشف الأسرار، ص١٧١، ١٧٢.

(٢) منهاج السنة، طبعة جامعة الإمام، ١/٢٦.

(٣) مفتاح دار السعادة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ١/١٣٩.

جدة ٥١ كيلو جراماً من المتفجرات داخل جيوب سرية في ٩٥ حقيبة سفر يحملها حجاج إيرانيون، ومع هذا سمحت للحجاج بأداء فريضة الحج، ثم تطور الأمر في هذا العام تطوراً مثيراً حتى انتهى الأمر بسقوط مئات الحجاج قتلى تحت أقدام المتظاهرين الإيرانيين وإتلاف مئات السيارات في الشوارع، وإحداث ذعر بين الحجاج، والحيلولة بين بعضهم وبين استكمال الطواف والسعي، وقد اختاروا لإشعال أول شرارة للمؤمراة يوم الجمعة السادس من ذي الحجة، أي قبل وقفة عرفات بثلاثة أيام لأن الحجاج يكونون قد تجمعوا بمكة المكرمة، ولأن صلاة الجمعة في الحرم المكي تتسم بالزحام الشديد، وبدأ تنفيذ المؤامرة بعد صلاة الجمعة، فتجمع آلاف الحجاج الإيرانيين حول الحرم، وأعلنوا عن مخططهم الدنيء والوبيء، ولم يكتف الشعية بذلك، بل حاولوا إجبار حجاج الدول الأخرى على الانضمام إليهم وترديد شعاراتهم، فباءوا بالفشل الذريع، فاشتبك الإيرانيون مع هؤلاء الحجاج اشتباكاً عنيفاً نتج عنه سقوط ضحايا وإصابة كثيرين بجراح[1]، ثم بعد ذلك يزعمون أنهم مسلمون ومحافظون وخاصة الأمة، فهل المسلم الذي لديه جزءٌ من الإسلام يفعل بمقدسات الإسلام ما يفعله الشيعة؟؟ ولا غرو فيما يفعله الشيعة فإن من صميم معتقد الشيعة أنه إذا كان في مسألة ما خلاف لا يُعرف وجه الحق فيه فإن دينهم الذي يدينون به هو أخذ القول المخالف للقوم وهم أهل السنة والجماعة[2]، فقلوبهم مشحونة بالغل والغيظ على السلف الصالح، لأنهم مخالفون لهم في الأصول والمعتقدات، وبالتالي فموقفهم مشابه لمن يخالفهم في قواعدهم وأصولهم.

المعتزلة:

إن أهل الأهواء والبدع يجمعهم القول بتفسيق وتضليل المخالف لهم والمعتزلة من ضمنهم، فهم يجعلون أنفسهم أهل العدل والتوحيد والإيمان، يقول

(١) أبرهة الجديد الرجل الذي استباح دماء المسلمين وأراد أن يحرق الكعبة، عبد المنعم قنديل، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ص٢٤ ـ ٤٢.

(٢) الأصول من الكافي، ١/ ٦٨، علل الشرائع لابن بابويه القُمي، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ ص٥٣١، من لا يحضره الفقيه، لأبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٥، ٣/ ٥، ٦، رسائل الشيعة، للحر العاملي، ١٨/ ٧٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٠ ـ ٢١.

ابن القيم يرحمه الله: «ومن ذلك لفظ العدل جعلته القدرية اسماً لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده وخلقه لها ومشيئته، فجعلوا إخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل، وجعل سلفهم إخراجها عن تقدم علمه وكتابته من العدل، وسموا أنفسهم بالعدلية وعمدوا إلى إثبات عموم قدرته على كل شيء من الأعيان والأفعال وخلقه لكل شيء وشمول مشيئته له، فسموه حيزاً[1] ثم نفوا هذا المعنى الصحيح وعبروا عنه بهذا الاسم المنكر وأثبتوا ذلك المعنى الباطل، وعبروا عنه بالاسم المعروف ثم سموا أنفسهم أهل العدل والتوحيد، وسموا من أثبت صفات الرب وأثبت قدره وقضاءه أهل التشبيه والجبر»[2]. وبذلك لا يكون المخالف لهم فقط أهل السنة والجماعة بل الخوارج والشيعة والمرجئة والجهمية فيسمونهم مشبهة ومجبرة، يقول الخياط المعتزلي: «لسنا ندفع أن يكون بشر كثير يوافقوننا في العدل يقولون بالتشبيه وبشر كثير يوافقوننا في التوحيد ويقولون بالجبر، وبشر كثير يوافقوننا في التوحيد والعدل ويخالفوننا في الوعد والأسماء والأحكام. وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[3].

فالمعتزلة يجمعهم القول بالأصول الخمسة فلذا يجادلون عليها، وقد وضعوا في ذلك الكتب الكثيرة على من خالفهم ويتبرؤون ممن خالفهم فيها ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم، فهذه الأصول الخمسة ملجؤهم وأصل مذهبهم، وهم يوالون عليها ويعادون عليها، فأبو الهذيل مثلاً وضع من الكتب ألفاً ومائتي مصنفاً يرد فيها على المخالفين وينقض كتبهم إلا كتاب الحجة[4] فإنه وضعه في الأصول[5]، وتجد بين معتزلة بغداد ومعتزلة البصرة اختلافاً كثيراً فاحشاً يكفر بعضهم بعضاً، وفي بعض ذلك الاختلاف أكثر من ألف مسألة[4]، يقول أبو

(١) المعتزلة تزعم أنهم إذا قالوا إن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء فهذا يعني تحيزاً، وهذا ظلم من الله، فلذلك نفوا مشيئة الله، وأما العدل عندهم فالمراد به إن الله تعالى ليس خالقاً لأفعال العباد.

(٢) الصواعق المرسلة، ٣/٩٤٩، ٩٥٠.

(٣) الانتصار للخياط، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م، ص٩٣.

(٤) التنبيه والرد ص٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٥) انظر الخلافات بين أبي الهذيل وضرار بن عمرو وأبي بكر الأصم وهشام الفوطي=

الحسين الملطي يرحمه الله: «واعلم أن معتزلة سوى من ذكرناهم جماعة كثيرة قد وضعوا من الكتب والهوس ما لا يحصى ولا يبلغ جمعه، وهي في كل بلد وقرية لا تخلو منهم الأرض»[1].

والبشرية[2] من المعتزلة وبأقوالهم المخالفة لهم كفرتها المعتزلة مع كونهم أصابوا الحق فيها خلافاً للمعتزلة، ولم تكفرهم في أمور يجب التكفير فيها، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على فساد المنهج والتناقض فيه، فالأقوال التي قالت بها فرقة البشرية وكفرتها المعتزلة بها، هي قولهم: إن الله تعالى قادر على لطف لو فعله بالكافر لآمن طوعاً، وإن الله تعالى لو خلق العقلاء ابتداءً في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان أصلح لهم، وإن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يميته كافراً، وإن الله تعالى لم يزل مريداً، وإن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه، والحق في هذه المسائل التي كفرت المعتزلة فيها بشراً[3] مع أن الحق مع بشر فيها والمكفرون

= والجاحظ، ومن أشدهم هشام بن عبّاد بن سليمان وكان أحد المتكلمين فملأ الأرض كتباً وجدلاً وخلافاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة لحدة نظره وكثرة تفتيشه، ومن أغرب الخلافات بين المعتزلة مخالفة أبي هاشم لأبيه أبي الهذيل في تسع عشرة مسألة. انظر التنبيه والرد ص٥٣.

(١) التنبيه والرد ص٥٢، ٥٣، ٥٤.

(٢) البشرية: أتباع بشر بن معمر بن عباد السُلمي أحد شيوخ المعتزلة ومصنفي كتبهم، انفرد بالقول بأن الله لم يخلق لوناً ولا طعماً ولا رائحة ولا ضعفاً ولا زمناً ولا شجاعة ولا جبناً ولا صحة ولا مرضاً، بل الناس فاعلون لذلك، وهذا باطل لأن القرآن الكريم يرد أقوالهم كقوله تعالى: **﴿ونفضل بعضها على بعض في الأكل﴾** [الرعد: ٤] **﴿فأصمهم وأعمى أبصارهم﴾** [محمد: ٢٣] ويلزمهم من قولهم هذا أن القرآن غير مخلوق حيث أنهم يقولون إن الله لم يخلق شيئاً فينقضون أصلاً من أصول معتقداتهم، وهم يثبتون النفس الناطقة كما هو مذهب الفلاسفة، ويثبتون في الجسم معاني غير متناهية تسمى بالتولد، وعندهم أن اللطف غير واجب على الله تعالى. انظر الملل والنحل، تحقيق: كيلاني ١/ ٦٤، الفرق بين الفرق، ص١١٤ ـ ١١٧، البرهان، ص٥٣، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١٠/ ٣٢٩.

(٣) بشر بن المعتمر، هو أبو سهل الهلالي من أهل بغداد ويقال من أهل الكوفة، رئيس معتزلة بغداد، سجنه الخليفة هارون الرشيد فيها فترة طويلة، خالف المعتزلة في مسائل فكفرته، كان من رواة الأشعار والأخبار، له عدة مؤلفات منها الرد على من عاب الكلام، الرد على الخوارج، الكفر والإيمان يرد فيه على النظام، وغيرها، توفي سنة =

له فيها هم الكفرة، فكفروه في المسائل الصحيحة وتركوه في المسائل التي يستحق عليها التكفير كقوله: إن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه ولا عادى كافراً في حال كفره، وهذا يوجب التكفير بخلاف الأقوال السابقة[1].

وفرقة الهذيلية والبهشمية[2] والرعينية[3] والميسرية[4] تكفرهم المعتزلة مع كونهم من فرق المعتزلة نفسها، وبذلك يتضح موقف القدرية مع بعضها البعض عند المخالفة، فما بالك بالفرق المخالفة الأخرى من غير المعتزلة[5]، ولا أدل على ذلك من كتاب الانتصار للخياط الذي يطفح باختلاف المعتزلة مع بعضهم البعض ومع غيرهم، فلم يكتفوا بتكفير أنفسهم بل كفروا حتى أهل السنة

= ٢١٠هـ. انظر لسان الميزان، ٢/ ٣٣، الفرق بين الفرق، ص١١٤، التبصير في الدين، ص٧٤، معجم المؤلفين، ٣/ ٣٦.

(١) الفرق بين الفرق، ص١١٤، ١١٥، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٢٩.

(٢) البهشمية: أتباع أبي هاشم بن الجبائي ويطلق عليهم الذمية لقولهم: إن العبد مستحق للعقاب لا على فعل فعله، وإن من تاب عن ذنب مع إصراره على ذنب آخر لا تصح توبته، وإن التوبة عن الذنب بعد عجز المذنب لا تقبل، وهي الفرقة القائلة بالأحوال فيزعمون أن الحال لست بموجودة ولا معدومة، خالفوا الأمة في مسائل عديدة، كانوا يكفرون جميع المعتزلة، بل إن المتواتر عنهم أن أبا هاشم قد كفّر أباه وتبرأ منه ولم يأخذ ميراثه بعد موته. انظر الفرق بين الفرق، ص١٣٧، التبصير في الدين، ص٨٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٤٥، ٤٦، البرهان، ص٥١، ٥٢.

(٣) الرعينية: أصحاب إسماعيل بن عبد الله الرعيني، من أتباع محمد بن عبد الله بن مرة، أحد شيوخهم، انفردوا بالقول بأن الله تعالى لا يبعث الأجسام وإنما يبعث الأرواح وأن الروح هي التي تلقى الحساب أو النعيم هكذا أبداً بلا نهاية، وأن العالم لا يفنى، ويزعمون أن العرش هو المدبر للعالم وأن الله تعالى أجل من أن يوصف بفعل شيء أصلاً فعطلوا الله عن جميع أفعاله وهو قول الإسماعيلية، وكان أبو ميسرة صاحب فرقة الميسرية، يقول بنفس هذا القول فتبرأت منه الميسرية. انظر الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) الميسرية: أصحاب أبي ميسرة، وقيل ابن مرة فتسمى بذلك المريّة: ـ أي بالميم بعدها راء ثم ياء مشددة ـ قالوا: إن النبوة مكتسبة فمن بلغ إلى الغاية القصوى بالصلاح أدرك النبوة والرسالة وهذا باطل، وقالوا بنفس قول الرعينية بأن العرش هو المدبر للعالم. انظر الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٤٥.

(٥) الانتصار، تحقيق الدكتور: نيبرج، فالكتاب يوضح مدى اختلاف المعتزلة مع بعضها البعض وتكفير بعضهم لبعض.

والجماعة، يقول الخياط المعتزلي ناقلاً في كتابه عن أبي موسى المردار[1] قوله: «إن من وصف الله بأنه يقضي المعاصي على عباده ويقدرها فمسفّه الله في فعله، والمسفّة لله كافر به، والشاك في قول المُشبِّه والمجبر فلا يدري أحق قوله أم باطل، كافر بالله أيضاً»[2] ويقول البغدادي عنه أيضاً: «إن من أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيف فهو كافر، والشاك في كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية، والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير من أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعاع بصر الرائي بالمرئي»[3]. ومع أقواله هذه التي يزعم فيها تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوق فإنه يقول: بأن الله قادر على أن يظلم، ويكذب فأين التنزيه المزعوم؟ ويلزمه بذلك تكفير نفسه حيث أنه يقول إن المسفّه لله كافر به، وهل يوجد أشد تسفيهاً من وصف الله تعالى بالظلم والكذب؟ فهذا عين التناقض.

المرجئة:

إن المرجئة من أهم أصولها عدم إدخال العمل في مسمى الإيمان، فلذلك ينبذون كل من أدخل العلم فيه بألقاب قبيحة، وعابوهم بأخزى المعايب فلم يتوقفوا عند أهل السنة والجماعة، بل تنقصوا بالخوارج والمعتزلة والشيعة وغيرهم، ونظروا إلى أنفسهم نظرة المتعالي المنزه عن الأخطاء والمعايب، ولعل من أبرز من يمثل مواقف المرجئة من الأشاعرة ضد السلف وضد المعتزلة المخالفين لهم ما ظهر على أقوال الشيخ عبد الله بن أسعد اليمني[4] في أئمة أهل

---

(١) أبا موسى المردار وقيل المزدار بالزاي، أخذ عن بشر بن المعتمر، كان يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، يقول بتكفير من جالس السلطان، وإن الله قادر على أن يظلم ويكذب، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، له من الكتب التوحيد، الرد على المجبرة، العدل، الرد على الجهمية. انظر الفهرست ص٢٠٦، ٢٠٧، لسان الميزان، ٣٩٨/٤، الملل والنحل، ٦٨/١، ٦٩، الفرق بين الفرق، ص١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) الانتصار، تحقيق الدكتور: البير نصري نادر، ص٥٥.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٢٢.

(٤) هو عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي اليمني المكي ولد سنة ٦٩٨هـ، وقيل ٦٩٧هـ، طلب العلم في عدن ثم اختلى في الجبال وسلك طريق الصوفية، كان متعصباً للأشعري تعصباً مقيتاً، له من المؤلفات روض الرياحين في مناقب الصالحين وهو كتاب يفيض بأخبار كرامات الأشاعرة المزعومة، الإرشاد والتطريز، توفي=

السنة والجماعة ومنهم شيخ الإسلام يرحمه الله، فكان كتابه ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين كله هجوماً على المخالفين للأشاعرة سواءً كانوا من أهل السنة أو غيرهم، يقول اليافعي عن الأشاعرة ومخالفتهم للمعتزلة وغيرهم: «وإنما كانت محاربتنا[1] معهم أكثر من سائر الفرق لأنهم مع كونهم مبطلين أقوى الخصوم حجة على أهل الحق»[2] ويقصد بأهل الحق الأشاعرة، فالخصومة بينهم معلومة فقد تسلطت المعتزلة على الأشاعرة في مسائل كثيرة منها نفي علو الله، وإثبات رؤيته يوم القيامة، فقد وافقوا المعتزلة في نفي علو الله سبحانه وتعالى واستوائه على عرشه، وخالفوهم في إثبات رؤيته يوم القيامة فقالت لهم المعتزلة: أثبتوا لنا مرئياً من غير جهة، فوقعوا في حيرة واضطراب، ولو أثبتوا العلو والاستواء على العرش على ما يليق به سبحانه وتعالى لما وقعوا في الاضطراب والخلل، فانظر إلى كلام اليافعي وقوله: «أقوى الخصوم حجة» فدل ذلك على أن جميع من خالفهم في معتقداتهم يكون خصماً لدوداً لهم[2]، ولو وافقهم في بعض أصولهم وخالفهم في بعضها.

ومن أبرز الأشاعرة الذين يكفرون السلف؛ الرازي فهو يزعم أن من قال إن الله في جهة فهو كافر. فيقول: «إنه كافر وهو الأظهر وهذا الآن مذهبنا: أن كل شيء يكون مختصاً بجهة وحيز فإنه مخلوق محدث وله إله أحدثه وخلقه»[3] ويقول أيضاً: «وأما القائلون بالجسمية والجهة الذين أنكروا وجود موجود آخر سوى هذه الأشياء التي يمكن الإشارة إليها، فهم منكرون لذات الموجود، الذي يعتقد أنه هو الإله، وإذا كانوا منكرين لذاته كانوا كفاراً لا محالة»[3]. وقد بلغت به الجرأة إلى تكفير[3] الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة[4] لتأليفه كتاب التوحيد

= بمكة سنة ٧٦٨هـ. انظر شذرات الذهب، ٦/ ٢١٠، طبقات الشافعية، ٦/ ١٠٣، البدر الطالع، ١/ ٢٥٥، الأعلام، ٤/ ١٩٨.

(١) يقصد المعتزلة.

(٢) ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، ص٤٩.

(٣) أساس التقديس، ص٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٤) ابن خزيمة: أبو بكر بن محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام إمام الأئمة، صاحب التصانيف العديدة منها: التوحيد وإثبات صفات الرب، صحيح ابن خزيمة، توفي سنة ٣١١. انظر السير، ١٤/ ٣٦٥، طبقات الشافعية، ٣/ ١٠٩ ـ ١١٩، الأعلام، ٩/ ٢٩.

وسماه كتاب الشرك[1]، ويزعم أن شيخ الإسلام كان تلميذاً له، وأن من أراد أن يفهم كتب الرازي بسهولة ويسر، فليقرأ كتب ابن تيمية لأنه يأتي بالضد لكثير من آرائه، ولا يتيسر له[2] الإفحام، واتهم السلف بالتأويل وأنهم متفقون[3] على ذلك، وغير ذلك كثير وكثير من الترهات التي وزن لها ولا قيمة إلا التعصب المقيت للأشاعرة.

ومن الأمثلة المجانبة للحق من الأشاعرة ما حصل من عبد الله محمد بن تومرت[4] وتمسكه بالمذهب الأشعري[5] ومحاولة نشره في المغرب، فتمسك البربربة به وتسموا بالموحدين واستباحوا دماء من خالف عقيدة ابن تومرت، إذ هو عندهم الإمام المهدي المعصوم، ولذلك أراقوا دماء خلائق لا يحصيها إلا خالقها سبحانه وتعالى مع كونهم مسلمين موحدين لا ذنب لهم إلا مخالفتهم في المذهب الأشعري[6]، وكذلك ما حصل من أبي عبد الله محمد بن خليل السكوني[7]

---

(١) مفاتيح الغيب، ط٢، إيران، ٢٧/ ١٥٠.

(٢) أساس التقديس، ص٢٦٢. (٣) أساس التقديس، ص١٠٥.

(٤) محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري المتلقب بالمهدي ولد سنة ٤٨٥هـ، كان على مذهب المعتزلة في الصفات، رحل إلى المشرق طلباً للعلم سنة ٥٠٠هـ، انغمر في علم الكلام، وخاض في مزل الأقدام، وألف لأتباعه عقيدة لقبها بالمرشدة، مبنية على نفي الصفات جميعها وحمل أتباعه عليها وسماهم موحدين ورمى مثبته الصفات بالتجسيم والتشبيه، وكفَّرهم وأباح دماءهم لعدم معرفتهم العرض والجوهر، زاعماً أن من لم يعرف ذلك، لم يعرف المخلوق من الخالق، ادعى أنه الإمام المهدي المعصوم، وأحل دم ومال وعرض من لم يهاجر إليه ويقاتل معه، انظر وفيات الأعيان، ٥/ ٤٥ ـ ٥٥، السير، ١٩/ ٥٣٩، طبقات الشافعية، ٦/ ١٠٩ ـ ١١٧، الفتاوى، ١١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٦.

(٥) التناقض الواضح عنده أنه يتمسك بالأشاعرة وبالأشعري، والأشاعرة أنفسهم يثبتون بعض الصفات وهو ينفي الصفات جميعها، فهذا يدل على الجمع بين المتناقضات عنده.

(٦) الفتاوى ١١/ ٤٧٥ ـ ٧٤٩، ٤٨٥، ٤٨٦، درء التعارض، ط جامعة الإمام ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ـ ١/ ٢٨٥ ـ ٣/ ٤٣٨.

(٧) السكوني: هو محمد بن خليل التونسي سراج الدين أبو علي السكوني، من المتعصبين المنافحين عن المذهب الأشعري، ساهم في علوم مختلفة كالفقه والأصول والعقائد، من أهم مؤلفاته شرح منظومة الضرير في التوحيد، الأربعين مسألة في أصول الدين، شرح مرشدة ابن تومرت، التمييز في بيان ما أودعه الزمخشري من الاعتزال، توفي سنة ٧١٦هـ. انظر أربعون مسألة في أصول الدين، لأبي عبد الله محمد بن خليل السكوني، دراسة وتحقيق: يوسف أحنانا، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٣م، ص١١ ـ ٢٤، معجم المؤلفين، ٩/ ٢٨٩.

وجعله المذهب الحق للأشاعرة فقط، حيث جعل كتابه «الأربعين مسألة في أصول الدين» مدافعة للأشاعرة ونصر مذهبهم.

ويمثلهم الآن الكوثري في شدة حقده وكراهيته لمن خالفه في المعتقد حتى يصفهم بأقبح الصفات؛ من الأمثلة قوله في أهل السنة والجماعة: «ولكن سرعان ما انكشف الستر عن وجود دعوتهم إلى الوثنية الملبسة بلباس السنة، فخربوا بيوتهم بأيديهم، وقضوا بأنفسهم على أنفسهم»، «ولا أعتقد أن عاقلاً يطلع على الكتب الثلاثة[١] وعلى ما فيها من المخازي المشروحة في مقالاتنا السابقة دون أن ينبذهم نبذاً بمرة واحدة» «ولأهل هذه النحلة السخيفة في جميع أدوار التاريخ ولا سيما في أيام ضعف الإسلام فتن كقطع الليل المظلم»[٢].

ويحاول أن يذكر كذباً وبهتاناً قصصاً وأقاويلاً ليس لها أي أساس من الصحة سوى التعصب والحقد للحق وأصحابه[٣][٤].

وأما الماتريدية فهم ليسوا بأوفر حظاً، فإنهم أيضاً يعتبرون أنفسهم الموحدين المؤمنين على الحق المبين، يقول الماتريدي موضحاً أن ما عليه غيره هو الباطل وإن

---

(١) يقصد كتاب نقض الدارمي، والسنة للإمام عبد الله، والتوحيد لابن خزيمة. انظر المقالات للكوثري، ص٣١٥.

(٢) المقالات للكوثري، ص٣١٥، ٣١٦.

(٣) المقالات للكوثري، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠.

(٤) يقول عبد العظيم الزرقاني وهو أحد شيوخ الأزهر الذي يُشار إليه بالبنان واصفاً السلف الصالح: «ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا، ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويخيلون للناس أنهم سلفيون، ومن ذلك قولهم: إن الله تعالى يُشار إليه بالإشارة الحسية، وله من الجهات الست جهة فوق، ويقولون: إنه استوى على عرشه بذاته استواءً حقيقياً بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً، وقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها ليست رأياً لأحد من المسلمين، وءنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة، أما نحن معاشر المسلمين فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلة القطعية التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً ولا متحيزاً، ولا متجزئاً، ولا متركباً، فهو يناقض الحقيقة فيجعل طريقة أهل السنة والجماعة نابعة من اليهود والنصارى، وعند التحقيق فإن القول بالجسم والحيز والجزء والمركب نابع من اليهود والنصارى». انظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لمحمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، تحقيق: وهبي سليمان الألباني، دار السلام، ٦٤.

الحق هو ما يدينون هم به فيقول: «فإنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين، متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة: إن الذي هو عليه حق، والذي عليه غيره باطل، على اتفاق جملتهم في أن كلاً منهم له سلف يُقَلِّد، فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد، اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقه فيما يدَّعي، وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو المحق، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به»[1] يريد أن يصل إلى ما يريده من أن مذهب الماتريدية هو المذهب الحق لاعتماده على العقل دون التقليد وفي نفس الوقت هو يناقض نفسه، فهو قد وافق الأشاعرة في كثير من المسائل فكيف ينتقد التقليد[2] ثم يقوم هو به؟؟ وهذا عين التناقض.

الجهمية:

إن الجهمية قد بلغ بهم الغلو من موقفهم مع المخالف أنهم لم يتركوا حتى الأنبياء والرسل فوصفوهم بالتشبيه، قال ثمامة بن الأشرس وهو من رؤساء الجهمية: «إن ثلاثة من الأنبياء مشبهة موسى وعيسى ومحمد عليهم أفضل الصلاة والسلام»[3] ومع زعمه تنزيه الله عن النقائض فهو القائل إن الفعل يصح من غير الفاعل فيؤدي قوله إلى تعطيل الخالق من الخلق والإيجاد حيث يلزمه أن الموجودات توجد من غير إيجاد الله عز وجل لها، وهل يوجد تنقيص للخالق أكثر من ذلك؟ وبقوله إن الفعل يصح من غير الفاعل يجعل الله عز وجل ليس هو الخالق لأفعال العباد وبالتالي ينقض قولهم بالجبر وقولهم في الإيمان، وهذا هو عين التاقض[4]. ولو حاول القارئ أن يسجل موقف الجهمية من المخالف لما

---

(١) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٧.

(٢) من الأمور التي وافق الماتريدي فيها الأشاعرة الرؤية، العرش، نفي العلو والاستواء. انظر التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص١٠ ـ ٢٦.

(٣) الفتاوى، ٥/ ١١٠.

(٤) ومن التناقض الواضح عند ثمامة أنه ينتسب للمعتزلة ويدافع عنها، بل إن فرقة من فرق المعتزلة تسمى بالثمامية نسبة إليه وهو مع ذلك يقول إن الفعل يصح من غير الفاعل، وقوله يؤدي إلى هدم أصول المعتزلة كالوعد والوعيد، العدل، المنزلة بين المنزلتين، فهم يتعقدون أموراً ثم ينقضونها بأنفسهم.

استطاع حصر مواقفهم العدائية من المخالف وبالذات مع أهل السنة والجماعة، ومن أبرز المواقف موقفهم من المخالفين في مسألة القول بخلق القرآن التي بدأت في عهد الجعد بن درهم، ثم أخذها الجهم بن صفوان فنسبت إليه، وفي العهد العباسي وبالتحديد في بداية القرن الثالث أثار بشر المريسي وابن أبي دؤاد[(١)] الفتنة أو المحنة، حيث استخدم الجهمية السلطة وحاولوا بكل الطرق إيصال هذا المذهب إلى الناس وإجبارهم على اعتقاده، حتى أن الخليفة المأمون حين كان متشبثاً لهذه الآراء خاض معركة شرسة مع أئمة السنة لإجبارهم على القول بخلق القرآن وكان على رأسهم الإمام أحمد بن حنبل، وقد استخدم معه بالذات كل السبل من حوار وتهديد وقهر وتنكيل واذلال، إلا أنه كان رحمه الله صامداً ثابتاً على الحق واستمر التنكيل والتعذيب لأئمة أهل السنة والجماعة[(٢)] فترة من الزمن، إلى أن تولى الخلافة الخليفة المتوكل[(٣)] وأنهى هذه الفتنة وقطع دابراها وأظهر السنة[(٤)].

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وضُرب أحمد بن حنبل وطيف به، وهو مصر على قوله الحق في أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود فاستحق بذلك منصب الإمامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

---

(١) أحمد بن أبي دؤاد الأيادي الجهمي ولي القضاء في عهد المعتصم والواثق، كان من رؤوس القائلين بخلق القرآن وأفتى بقتل الإمام أحمد، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر تاريخ بغداد ٤/ ١٤١، ميزان الاعتدال ص٩٧، السير، ١١/ ١٦٩، لسان الميزان، ١/ ١٧١.

(٢) استمرت الفتنة أو المحنة بالقول بخلق القرآن في مدة الخليفة المأمون والمعتصم والواثق.

(٣) المتوكل: هو الخليفة جعفر بن المعتصم بالله محمد بن الرشيد هارون بن المهدي بن المنصور القرشي العباسي، بويع بالخلافة عند موت أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ، فأظهر الله به السنة، فلذا زجر القول بخلق القرآن، والتمس المتوكل من أحمد بن حنبل أن يأتيه فذهب إلى سامراء ولم يجتمع به وطلب منه العفو فدعا له، قتل سنة ٢٤٧هـ. انظر تاريخ بغداد، ٧/ ١٦٥ ـ ١٧٢، وفيات الأعيان، ١/ ٣٥٠ ـ ٣٥٦، السير، ص١٢، ٣٠، ٤١، البداية والنهاية، ١٠/ ٣١٠.

(٤) لوائح الأنوار، ١/ ٢١٩، ٢٢٠، الفتاوى، ١٢/ ٣٧ ـ ٩٧، ٢٤٣، فتح الباري، ٦/ ٦١٩، ٧/ ١٦٤، ١٦٥، مناظرات أئمة السلف، ١/ ١٢٥.

ويقول يرحمه الله:

ولأجلـه ضـرب الإمـام بـسـوطـهـم   صـديـق أهـل الـسـنـة الـشـيـبـانـي[1]

ومن خلال العرض يتضح موقف أهل الأهوال والبدع من المخالفين لهم، فهو موقف متميز يتسم بالحقد والضغينة والكراهية، وهذا ما نلاحظه الآن عياناً بياناً من الابتزاز الصهيوني من الكتاب والمفكرين والمثقفين إذا كان فكرهم مخالفاً لآرائهم ومعتقدتهم، وهذا ما يتعرض له المفكر الفرنسي روجيه غارودي[2] من عزلة ومحاكمة ومقاطعة بسبب كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» تشكل نموذجاً للابتزاز اليهودي تجاه كل من يلامس خطوط محرماته، وما ذنب غارودي إلا أنه أعاد قراءة التاريخ من جديد ليثبت بالبحث العلمي والبراهين والأدلة أن الكثير من ادعاءات إسرائيل التاريخية لا صحة له، ومنها على سبيل المثال أسطورة الستة ملايين الّذين تسببت النازية[3] في موتهم، وهذا دأب وديدن

---

(١) شرح النونية، ١/ ٢٨٩.

(٢) رجاء جارودي، ولد في فرنسا عام ١٣٣١هـ ـ ١٩١٣م، نال درجة الدكتوراه في الأدب من جامعة السوربون وهو مؤسس ورئيس المعهد الدولي للحوار بين الحضارات في باريس، وعضو في أكاديمية المملكة المغربية، وفي المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن، في عام ١٩٤٥م، كتب رسالة الدور التاريخي للحضارة العربية، ثم ألف كتباً عديدة منها حوار بين الحضارات، إنذار إلى الأحياء، كيف صار الإنسان إنساناً وغيرها، وقد ترجمت إلى أكثر من عشر لغات، وفي تلك الكتب أبان مكانة الإسلام ومبادئه وصحة أصوله وقدرته على توفير الكرامة للإنسان على مر العصور، وتخليصه من الويلات التي تهدد العالم، أعلن إسلامه في رمضان عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م في المؤسسة الثقافية بجنيف، والصحيح أنه لم يسلم، فاز بجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام عام ١٤٠٦هـ. انظر الفائزون بجائزة الملك فيصل العالمية ١٣٩٩ ـ ١٤١٦هـ ص٤٢، ٤٣.

(٣) يقول الدكتور أحمد بدوي بعدما شاهد خيانات اليهود لألمانيا: «أنا أعلم وأشهد الله على ما أعلم أن أدولف هتلر لم يكن متجنياً ولا ظالماً عندما وقف يدفع عدوان اليهود عن وطنه، بعد أن أكلوا أرزاق هذا الوطن وحاولوا إذلاله، فقد خرج الشعب الألماني من الحرب العالمية الأولى مغلوباً على أمره كسير الجناح، فانتهز اليهود فرصة تلك المحنة، وعملوا على تجويعه وإذلاله والعبث بكرامته وعرض أهله، فملأوا مدن البلاد بدور الفسق والدعارة، يتجرون فيها بأخلاق الشبان من الجنسين بغية الكسب والإثراء، ورموا هناك بذور الخلاف السياسي والاقتصادي حتى مزقوا الألمان أحزاباً مختلفة، يتعب العد من حصرها، ومع ذلك يزعم اليهود أن هتلر هو الجاني عليهم وما ذلك إلا لنيل الشفقة=

أهل الأهواء عموماً: قتل وتشريد وتعذيب ومحاربة من يخالفهم[1] في السابق واللاحق.

موقف أهل السنة والجماعة من المخالف:

إن موقف السلف الصالح يتسم بالعدل والتسامح حتى مع اليهود والنصارى، فكيف بالمخالف من أهل القبلة؛ فهم لا يحكمون على أحد من العلماء أو النظار والحكام بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة إذا كان مجتهداً وأخطأ في اجتهاده سواءاً كان الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد أم في مسائل الحرام والحلال، لأنه إنما قصد الحق وطلبه فهو معذور في ذلك مأجور على اجتهاده؛ وهذا ما دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ الصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ [الأعراف: ٤٢] ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه، خلافاً للجهمية المجبرة، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله ألبتة خلافاً للجهمية المجبرة»[2] فأهل السنة والجماعة لا يكفرون أهل الأهواء والبدع إلا اعتماداً على أصليين عظيمين:

الأصل الأول: دلالة الكتاب والسنة على أن القول أو الفعل الصادر من المحكوم عليه موجب للكفر.

الأصل الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعين، أو الفاعل المعين، بحيث يتم شروط التكفير في حقه وتنتفي الموانع[3].

= والعطف من الشعوب الأخرى». انظر موكب الشمس، الدكتور أحمد بدوي، القاهرة، ٢/ ٨٨٧، ٨٨٨، الطابور الخامس في الشرق الإسلامي، أبو إسلام أحمد عبد الله، بيت الحكمة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص٦٧ ـ ١١٧.

(١) مجلة اقرأ، العدد ١١٤٩، بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٤١٨هـ ـ ١٢/ ٢/ ١٩٩٨م، ص١١.

(٢) الفتاوى، ١٩/ ٢١٦، ٢١٧.

(٣) الفتاوى، ٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤، ١٢/ ٤٩٧، ٤٩٨.

وبذلك يظهر كذب وافتراء من يقول إن أهل السنة والجماعة يكفرون جميع المتأولين. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية»[1]. ويقول أيضاً: «الخوارج تكفر أهل الجماعة وكذلك المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك الرافضة، ومن لم يكفر فسّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ﷺ ولا يكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق»[1] والتاريخ الإسلامي أكبر شاهد على عدالة السلف الصالح وليس أدل على ذلك من موقف الإمام أحمد يرحمه الله الذي كان يرى كفر من يقول بخلق القرآن فقال: «من قال: القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لأن القرآن من علم الله عز وجل وفيه أسماء الله عز وجل»[2][3] ومع ذلك لم يكفر الخليفة المأمون، بل صبر واحتسب لعلمه بأن الخليفة كان مولعاً بعلم الكلام، فكان يرى يرحمه الله عدم التكفير والتفسيق والتبديع إلا بضوابط شرعية وقيود محددة لئلا يخرج على الإمام ويؤدي خروجه إلى فتنة أكبر، ولعلمه أن المأمون متأول لم يتحقق له الأمر اليقيني بعد، فأهل السنة والجماعة لا يوالون إلا لله، ولا يعادون إلا في الله، وعند الجدال والرد على أهل الأهواء والبدع لا يقصدون إلا بيان الحق من الباطل والسنة من البدعة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهكذا الرد على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إن لم يُقصد فيه بيان الحق وهدى الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحاً، وإذا غلّظ في ذم بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها، وقد يهجر الرجل

---

(١) منهاج السنة، جامعة الإمام، ٥/١٥٨، ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) السنة للإمام عبد الله رقم١.

(٣) القول بتكفير القائل بخلق القرآن هو رأي عدد كبير من الأئمة كالشافعي، ومالك، وسفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، عبد الله بن المبارك، الليث بن سعد، الأوزاعي، إسحاق بن راهويه، البخاري، أبو زرعة، المروزي، الإسفرائيني، وهو قول شيخ الإسلام يرحمه الله القائل: «من قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين» لوائح الأنوار، ١/٢٢٦، ٢٢٧، ١٦٢، الفتاوى ٤/١٧٥، ١٢/١٦٠، درء تعارض العقل، ط دار الكنوز، ٢/٩٥، ٩٦.

عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام»[1] ويقول أيضاً: «إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفُر بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ وهذا مشهور عند الناس»[1].



(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٣٩.

تناقض أهل الأهواء والبدع

في العقيدة

«دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السلف»

بحث مقدم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات
جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد

عفاف بنت حسن بن محمد مختار

المحاضرة بكلية التربية للبنات بالرياض

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد بن عبد الله السمهري

الأستاذ في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد الثاني

لعام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة الرشد

الرياض




الباب الثالث

وقوع أهل الأهواء والبدع في نقيض القصد

وفيه فصلان:

الفصل الأول: اختراع البدعة والعمل بضدها.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الخوارج وموقفهم من الأسماء والأحكام.

المبحث الثاني: الشيعة وبدعة الغلو في آل البيت وقصب السلف.

المبحث الثالث: القدرية وبدعة الغلو في القدر.

المبحث الرابع: المرجئة وبدعة الغلو في الإرجاء.

المبحث الخامس: الجهمية وبدعة الغلو في التنزيه إلى درجة التعطيل.

الفصل الثاني: الخلط في المسائل.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجمع بين المتناقضات.

المبحث الثاني: الخلط بين السنة والبدعة.

المبحث الثالث: عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع.

المبحث الرابع: تناقضهم في موقفهم من السلف.




الفصل الأول

اختراع البدعة والعمل بضدها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الخوارج وموقفهم من الأسماء والأحكام.

المبحث الثاني: الشيعة وبدعة الغلو في آل البيت وقصب السلف.

المبحث الثالث: القدرية وبدعة الغلو في القدر.

المحبث الرابع: المرجئة وبدعة الغلو في الإرجاء.

المبحث الخامس: الجهمية وبدعة الغلو في التنزيه إلى درجة التعطيل.

المبحث الأول

الخوارج وموقفهم من الأسماء والأحكام

إن الخوارج فرقة كبيرة من الفرق التي تنتسب إلى الإسلام، وهي أول الفرق الإسلامية ظهوراً، وقد مثلت ثورة عنيفة في تاريخ المسلمين شغلت الدولة الإسلامية فترة طويلة من الزمن، وذلك لغلوهم في مسألة الأسماء والأحكام وتكفيرهم الأمة أو من خالفهم، ولا تزال بعض اعتقادات الخوارج متمثلة في فرقة الأباضية والتكفير والهجرة.

التعريف بالخوارج في اللغة:

الخوارج في اللغة:

جمع خارج وخارجي، اسم مشتق من الخروج وهو نقيض الدخول، وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج على الحرورية لخروجهم على الناس وهم قوم من أهل الأهواء لهم مقالة على حدة[١].

الخوارج في الاصطلاح:

لقد عرف العلماء الخوارج بعدة تعريفات منها:

١ ـ قال الشهرستاني: إن الخوارج كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواءاً كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان[٢].

---

(١) لسان العرب، تنسيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ٤/٥٣، تهذيب اللغة، ٧/٥٠، تاج العروس، ٢/٣٠.

(٢) الملل والنحل، ١/١١٤.

٢ ـ وعرفهم الأشعري بأنهم من خرج على علي بن أبي طالب[١].

٣ ـ وقال ابن حزم: (الخارج) الخوارج هو كل من شجع الخارجين على علي، أو شاركهم في آرائهم في أي زمان[٢].

وأرى أن الخارجي هو كل من حاول الخروج على الإمام أو الأئمة فهو خارجي، ولذلك كان السلف يرحمهم الله يستخدمون هذه الكلمة على كل من خرج وخالف الأمة[٣].

أسماء الخوارج:

١ ـ **المحكمة**: وهو من أول الأسماء التي أُطلقت عليهم، والسبب أنهم قالوا لعلي رضي الله عنه لم حكم الحكمين: إن كنت تعلم أنك الإمام حقاً فلما أمرتنا بالمحاربة ثم انفصلوا عنه لهذا السبب، أو لرفضهم تحكيم الحكمين، وقيل سموا محكمة لترديدهم كلمة لا حكم إلا لله، وهم يسمون أنفسهم بهذا الاسم ويتفاخرون به[٤].

٢ ـ **الخوارج**: إن اسم الخوارج من أشهر أسمائهم وهم يقبلونه ويتعلقون به من جهة وينفونه عنهم من جهة أخرى، يرضونه على أساس أنه مأخوذ من قول الله عز وجل: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] وهذا مدح لهم، ويبغضونه من جهة إذا أريد به أنهم خارجون عن الدين أو عن الجماعة، أو عن علي رضي الله عنه، لأنهم يرون أن خروجهم على علي كان أمراً مشروعاً، بل الصحيح عندهم أن علياً هو الخارج عليهم[٥].

(١) المقالات، ١/٢٠٧.
(٢) الفصل، ٢/١١٣.
(٣) إن بعض علماء الإباضية كأبي إسحاق أطفيش وغيرهم يعرفون الخوارج بأنهم طائفة من الناس خرجت في زمن التابعين وتابع التابعين أولهم نافع بن الأزرق، يريدون بذلك أنه لا علاقة بين المحكمة الأولى الذين لا يعتبرونهم خوارج بل يجب ويشرع لهم الخروج في ذلك الوقت. انظر فرق معاصرة، ص٦٧.
(٤) الملل والنحل، ١/١١٥، الفرق بين الفرق، ٥٠ ـ ٥٦، التبصير في الدين، ص٤٥، ٤٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/١٣، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين، ص٣٣.
(٥) المقالات، ١/١٦٧، الفرق بين الفرق، ص٥١، البرهان ص١٧، الأباضية بين الفرق الإسلامية، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ٢/١٦٦ ـ ١٧٥.

٣ ـ **الحرورية**[١]: لنزولهم بأرض تسمى حروراء، وقيل سماهم أهل السنة والجماعة بهذا الاسم وذلك لجهلهم وعدم علمهم معتمدين على قول عائشة رضي الله عنها للمرأة التي سألتها لماذا نقضي الصيام ولا نقضي الصلاة؟ فقالت لها: «أحرورية أنت»[٢].

٤ ـ **المارقة**[٣]: وهي من الأسماء التي يطلقها السلف عليهم وفقاً لوصف الرسول عليه الصلاة والسلام لهم: «يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[٤].

٥ ـ **الناصبة**: أو النواصب وهي جمع ناصبي وهو الغالي في بغض علي رضي الله عنه، فالسلف يسمونهم بهذا الاسم لبغضهم لعلي وبعض الصحابة رضي الله عنهم. وأهل السنة والجماعة يسمون من يبغض الصحابة ناصبياً[٥].

٦ ـ **أهل النهروان**: نسبة إلى المكان الذي قاتلهم فيه علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٧ ـ **الشُراة**: بضم الشين مثل رماة وقضاة جمع شارٍ، ويحبذون التلقيب بهذا الاسم لأنهم يفسرونه بأنهم باعوا أنفسهم لله تعالى على أن لهم الجنة؛ ويشيرون بذلك إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١] وخصومهم يسمونهم بهذا الاسم حيث يفسرون الشاري اسم فاعل من شرى الشر: إذا استطار وزاد وتفاقم وغضب ودلج في الخصومة، لما اشتهر به الخوارج من الخصومات مع غيرهم[٦].

٨ ـ **الشكاكية**[٧]: لأنهم عند خروجهم على علي رضي الله عنه قالوا له:

---

(١) التنبيه والرد، ص٦٨، المقالات، ١/١٦٧، الفرق بين الفرق، ٥٠ ـ ٥٥.

(٢) رواه ابن الجعد في مسنده، حديث رقم ٥١٤، ص٢٢٦.

(٣) المقالات ١/١٦٨، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين، ص٢٣.

(٤) سبق تخريجه في صفحة رقم ٢٤٤.

(٥) المقالات، ١/١٦٧، شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص٥٢٨.

(٦) التنبيه والرد، ص ٦٢ ـ ٦٦، المقالات، ١/١٦٨، الملل والنحل، ١/١١٥، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٩ ـ ٥١.

(٧) الخوارج يسمون أهل السنة والجماعة بأهل الشك كما يقول أبو الحسن البسيوي عنهم=

شككت في أمرك وحكمت عدوك من نفسك، وقيل لأنهم يشكون في عدم صحة اعتقاد الناس، والأصل أن يظن العبد بالآخرين الظن الحسن[1].

٩ ـ **القُراء**: لكثرة قراءتهم القرآن، لكنهم لا يدركون معانيه وأحكامه كما قال عليه الصلاة والسلام عنهم: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»[2] «يخرج في هذه الأمة قوم تحقرون صلاتكم من صلاتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم أو حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[3][4].

١٠ ـ **الأعراب**: وذلك أن معظم الخوارج في بداية أمرهم كانوا مجتمعين من الأعراب والجفاة من البادية.

١١ ـ **الجهال**: كما سماهم بذلك شيخ الإسلام يرحمه الله فقال: «جهال فارقوا السنة والجماعة عن جهل»[5] فهم من حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، قليلو العلم والفقه كما قال عليه الصلاة والسلام يصف جهلهم: «سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم»[6].

١٢ ـ **السبئية**: سموا بذلك لموقفهم المشابه للسبئية الأوائل من الولاة وتأثرهم بتحريض السبيئة على عثمان ومشايعتهم ضده، ولوجود عبد الله بن سبأ

= لعدم تكفيرهم للعاصي فيقول: «قال أهل الشك إن من آقر بالله وبالنبي ﷺ ثم صلى وصام وحج وغزا وعمل ما أشبه ذلك من الطاعات، وسرق خلاف ذلك وزنى وكذب... قالوا خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً وغلبت حسناته سيئاته، والسيئة واحدة والحسنة عشر أمثالها، والحسنات يذهبن السيئات». انظر جامع أبي الحسن البسيوي، لأبي الحسن علي محمد بن علي البسيوي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ٤/ ٢٣٠.

(١) البرهان ص٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ١٢، ١٣، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ص٢٣.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم٢٤٤.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم٢٤٤.

(٤) المقالات، ١/ ١٧٢، ١٧٣، مذاهب الفرق الثنتين وسبعين ص٢٨، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٤، الفتاوى، ٢٨/ ٤٩١، نونية ابن القيم، ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(٥) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦٤.

(٦) البخاري كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج، ١٢/ ٢٤١، ٢٤٢.

وجماعته في جيش علي واعترضوا عليه حين عزم على الرحيل وترك القتال؛ فحاول ابن سبأ إغراءهم بقوله: «يا قوم إن عزكم في خلطة الناس فصانعوهم، وإذا التقى الناس غداً فانشبوا القتال ولا تفرغوهم للنظر، فإذا من أنت معه لا يجد بداً من أن يمتنع، ويشغل الله علياً وطلحة ومن رأى رأيهم عما تكرهون، فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه والناس لا يشعرون»[1] يقول الإمام الطبري يرحمه الله: «وبات الذين أثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط، قد أشرفوا على التهلكة وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها حتى اجتمعوا على انتشاب الحرب في السر، واستسروا بذلك خشية أن يفطن لهم بما حاولوا من الشر، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالاً وعليهم ظلمة مخرج.... فوضعوا فيهم السلاح، فثار أهل البصرة وثار كل قوم في وجوه أصحابهم الذين بهتوهم»[2].

الغلو في الأسماء والأحكام والوقوع في نقيض القصد:

يتضح موقف الغلو في الأسماء والأحكام عند الخوارج منذ بداية ظهورهم، فهم قد أطلقوا على أنفسهم لقب المحكمة لزعمهم تحكيم أوامر الله عز وجل، وفي الحقيقة كانوا أبعد ما يكونون عن ذلك حيث كانت أحكام الله في جانب والتطبيق عندهم في جانب، وهم عند خروجهم كفروا علياً رضي الله عنه لتحكيم الرجال على حد زعمهم، وفي المقابل وقعوا في نقيض فعلهم حيث اتخذت كل فرقة منهم رئيساً وشيخاً يتبعونه في كل ما يقول ويفعل، فأين هم من عدم تحكيم الرجال؟.

ومن الألقاب التي تفاخروا بها لقب الخوارج لخروجهم في سبيل الله، وفي الحقيقة وقعوا في نقيض القصد حيث خرجوا في سبيل الشيطان فقتلوا المسلمين ونهبوا أموالهم وسبوا نسائهم، فهل هذا هو سبيل الرحمن، أم هو سبيل الشيطان؟ وقد أطلقوا على أنفسهم لقب الشراة لزعمهم أنهم باعوا أنفسهم للرحمن وفي الواقع هم قد باعوا أنفسهم لمعتقداتهم وأصولهم التي أصّلوها، فالخوارج منذ بداية ظهورهم ظهر عندهم الغلو والشطط في مسألة الأسماء والأحكام، حيث

---

(١) البداية والنهاية، تحقيق: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة دار العربي، الرياض ٧/ ٢٦٠، تاريخ الطبري، ٤/ ٤٩٣، ٤٩٤.

(٢) تاريخ الطبري، ٤/ ٥٠٦، ٥٠٧.

جعلوا أنفسهم المؤمنين الموحدين، وكل من خالفهم فهو من أهل الضلال والخسران، ومن الأمثلة ما يأتي:

١ ـ إن الخوارج في بداية أمرها تمسكت بالقرآن الكريم وزعموا أنهم لا يحيدون عنه مثقال أنملة، فبالغوا في ذلك وأفرطوا فتجاهلوا السنة النبوية، مع أن الله في كتابه الكريم يأمرهم باتباع السنة النبوية، فقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فهنا وقعوا في نقيض قصدهم فقد غالوا في التمسك بالقرآن فأدى ذلك إلى التفريط بدلاً من القيام به، ففي بداية أمرهم كانوا يأخذون بألفاظ القرآن الصريحة خوفاً من الوقوع في التأويل والتحريف، وعند التحقيق كانوا هم أول من استعمل التأويل الباطل حيث زعمت فرقة الصفرية منهم أن تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام] بأن المراد بالحيران في الآية هو علي رضي الله عنه وكذبوا في ذلك، ومن التأويل الباطل عندهم تأويل قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾﴾[1] [إبراهيم] فتقول الأباضية: إن من ارتكب كبيرة أو صغيرة كفر، ولذلك يقول ابن عمر رضي الله عنه: «انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين»[2].

وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله في أن التأويل كان سبباً في نشوء الخوارج فقال:

وهو الذي أنشأ الخوارج مثل ... إنشاء الروافض أخت الحيوان
ولأجله شتموا خيار الخلق ... بعد الرسل بالعدوان والبهتان
ولأجله سل البغاة سيوفهم ... ظناً بأنهم ذوو إحسان[3]

فهم يقومون بالكبائر والموبقات من شتم الصحابه الذين هم خير الخلق بعد

(١) تفسير ابن كثير، ط دار السلام، دار الفيحاء، ٢/٥٩١، ٥٩٢.
(٢) البخاري كتاب استقامة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب قتل الخوارج والملحدين، ١٢/٢٤٠.
(٣) نونية ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١/٢٨٧.

الرسول ﷺ والأنبياء، ويسلون السيوف والخناجر في وجوه المسلمين، ومع ذلك يظنون أنهم بأفعالهم تلك أنهم من أهل الإحسان لكونهم يريدون إقامة العدل ودك صروح الظلم والطغيان، وفي الحقيقة هم من أكبر صروحه، وما دفعهم إلى ذلك إلا غلوهم في قضية الأسماء والأحكام فجعلوا أنفسهم المسلمين والمؤمنين بل المحسنين، وكل من خالفهم فهو المشرك، الفاسق، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الغرور والتعالي والافتخار بالنفس المؤدي إلى الإعجاب بها ومتى حصل ذلك فهو سبب لغمض الناس حقوقهم لا محالة، وبذلك يكونون أبعد الناس عن تحكيم كتاب الله عز وجل، ومن ثم أن يتصفوا بالفسق والضلالة لا من خالفهم، فوقعوا في نقيض قصدهم.

٢ ـ إن الآزارقة بلغ من غلوهم وتماديهم في الكبائر أنهم كانوا يطرحون الأطفال في قدور الأقط وهي تغلي، واستحلوا الأمانات، وانفردوا بقتل الأطفال والعجائز والعميان والعرجان والمرضى والزمنى، مع أن هؤلاء من أهل الأعذار، فإن دل الأمر على شيء فإنما يدل على وقوعهم في نقيض القصد، فإنهم تشددوا في البداية حتى يُنفروا الناس من الوقوع في الكبائر، فإذا بهم يقعون في أكبر الكبائر والمحرمات، بل المهلكات، وهذا ما أُثر عنهم ومن طريقهم حيث كتب نجدة بن عامر[1] إلى رئيس الأزارقة نافع بن الأزرق قال: «بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد: فإن عهدي بك يوم فارقتك وأنت لليتيم كالأب الرحيم، وللضعيف كالأخ اللطيف، لا تأخذك في الله لومة لائم، ولا ترضى معونة ظالم، فلما شريت[2] نفسك في طاعة ربك مبتغياً رضوانه، وأصبت من الحق عينه تجرد لك الشيطان فأغواك، ولم يكن أحد أثقل عليه وطاة منك ومن أصحابك،

(١) نجدة بن عامر النخعي، إليه تنسب فرقة النجدات من الخوارج، كان باليمامة حيث تخلف عن نافع بن الأزرق عند عودتهم جميعاً إلى مكة، وبينما هو في طريقه للحاق بمعسكر نافع بن الأزرق قابله من أطلعه على ما أحدثه نافع من آراء عن استباحة قتل أطفال مخالفيه وغير ذلك فأعلن انفصاله عن نافع وتبريه منه، وانتشر أتباعه في البحرين وشواطئ الخليج وعمان واليمن، وقد تبادل نجدة مع نافع الكتب ولم يقنع أحد منهما الآخر، توفي سنة ٦٩هـ. انظر المقالات، ١/ ٧٤ ـ ١٧٥، الفرق بين الفرق ص٥٨ ـ ٦١، التبصير في الدين، ص٥٢، ٥٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٠، ٥١، البرهان، ٢٥، ٢٦.

(٢) يتضح هنا مدى تمسكهم بلفظ الشراة.

فاستمالك وأغواك فغويت حتى كفَّرت الذين عذرهم الله تعالى في كتابه من قعد[1] المسلمين[2] وضعفتهم فقال عز من قائل: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ١٩] ثم سماهم بأحسن اسم فقال: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] واستحللت أنت قتل الأطفال وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتلهم، ثم كان من رأيك ألا تؤدي الأمانات إلى أهلها فاتق الله يا نافع وانظر لنفسك فإن الله بالمرصاد، وحكمه العدل وقوله الفصل والسلام»[3] فرد عليه نافع بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد: فقد أتاني كتابك تقرعني فيه وتذكرني[4] وتنصح لي فتزجرني، وتصف ما كنت عليه من الحق، وكنت أوثره من الصواب، وأنا أسأل الله تعالى أن يجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وعتبت علي ما تماديت به من إكفار القعد وقتل الأطفال واستحلال الأمانات، وسأفسر لك إن شاء الله تعالى: أما هؤلاء القعد فليسوا كما ذكرت، ممن كان على عهد رسول الله ﷺ، لأنه هؤلاء كانوا بمكة حرسها الله مقهورين لا يجدون إلى الهرب سبيلاً، وهؤلاء بخلافهم، وأما الأطفال فإن نبي الله نوح ﷺ كان أعرف بالله مني ومنك حيث قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [نوح: ٢٦ - ٢٧] فسماهم بالكفر وهم أطفال فكيف جاز ذلك في قوم نوح ولا يجوز في قومنا، وما بيننا وبينهم إلا السيف، وأما استحلال الأمانات ممن خالفنا فإن الله أحل لنا ذمة أموالهم كما أحل لنا دماءهم، فاتقوا الله يا نجدة، وراجع نفسك لا عذر لك إلا بالتوبة ولا يسعك خذلاننا والعقود عنا والسلام على من أقر بالحق وعمل به»[5].

---

(١) القعد: جمع قاعد كحارس وحرس ويقال قعدة بالتاء مثل كافر وكفرة، والقعدة اسم غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرة علي رضي الله عنه وعن مقاتلته والنسبة إليه قعدي. انظر المفردات، ص٤٠٨، ٤٠٩، الكليات، ص٧١٢، ٧١٣، ٧٢٨، الفرق بين الفرق، ص٥٦ - ٥٨.

(٢) يظهر التناقض عندهم هنا فهم قد كفروا من حارب علياً وكفروا من لم يحاربه، فمن المؤمن عندهم إذن؟ حيث أن الناس كانوا قسمين قسم مع علي وقسم توقف عنه.

(٣) الكامل للمبرد، ٢/ ١١٢، ٢١٢، الفصل في الملل والنحل، ٤/ ١٨٩، البرهان، ص٢٠-٢٢.

(٤) هنا يقر ويعترف أن رسالة نجدة كانت للتذكير، والله عز وجل يقول في كتابه ﴿فذكر إن الذكرى تنفع المؤمنين﴾ وهو لم ينتفع بها فوقع في نقيض قصده.

(٥) الكامل ٢/ ٢١٠ - ٢١٢، الفصل، ٤/ ١٨٩، البرهان، ص٢٠ - ٢٥.

فمن خلال الرسالتين يتضح مدى غلوهم ووقوعهم في نقيض القصد، فنجدة هنا يقر ويعترف بأن نافع بن الأزرق كان رحيماً لطيفاً عطوفاً مبتعداً عن الظلم والظالمين، لا يرضى إلا لله ولا يغضب إلا لله فلما شرى نفسه لله كما يزعمون تحول حاله إلى النقيض من القسوة والغلظة وقتل النساء والأطفال، بل تجرد قلبه من أي رحمة وعطف فكان يضع الأطفال في القدور وهي تغلي، واستحل الأموال والأمانات وأصبح لقمة سائغة للشيطان ووساوسه بعد أن كان من أبعد الناس عنه، وزاد تسلط الشيطان عليه حتى كفر المحسنين الناصحين لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام ورد آيات القرآن الصريحة التي تصف القعدة بالإحسان، ولم يصل الأمر عند هذا الحد بل يقر ويعترف بنفسه راداً على نجدة معترفاً بتذكيره إياه ونصحه له سائلاً الله أن يجعله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ثم يناقض نفسه فيتبع سبيل الشيطان لا طريق الرحمن، ويقر ويعترف بتكفيره للقعدة وقتله للأطفال واستحلال الأمانات، فيزعم أن القعده في مكة في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام مقهورون بخلاف القعدة في عهده، مع أن الحق الأبلج أن المسلمين في عهد الأزارقة كانوا في محنة ليس لها مثيل، حيث كان الأزارقة يتجمعون في الطريقات والأسواق وعند أبواب المساجد يمتحنون المسلمين ويذلونهم أشد الإذلال، فكيف يزعم بعدم قهرهم مع كونهم هم الذين يقومون بهذه الأعمال الشنيعة المنافية للكتاب والسُنة، ثم يشتد به الغلو والتنطع والوقوع في نقيض القصد فيزعم أن أطفال المسلمين كفرة ويحتج بقول نوح عليه السلام، مع أنه يعلم أن قوم نوح كانوا على الشرك والكفر ومن ثم يتبعهم أولادهم وذريتهم، بخلاف المسلمين في عهد نافع فإن الآباء كانوا على ملة الإسلام ومن ثم فإن الأبناء يلحقون بهم، فأين هو من قوله الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فشريعة نوح ومنهجه تختلف عن شريعة محمد عليه الصلاة والسلام ومنهجه، فهو الذي يقول عن ربه سبحانه وتعالى: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين»[1] ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ما من مولود إلا ويولد على

(١) مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة والنار، ١٧/١٩٧، ١٩٨.

الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»[1] وبما أن الأبوين مسلمان فلا بد من أن يكون أبناؤهم مسلمين مثلهم بخلاف ما يزعمه نافع، فكيف يأخذ بكلام نوح ويردّ كلام محمد عليهما الصلاة والسلام مع كونه ينتسب لمحمد عليه الصلاة والسلام لا لنوح؟ فما ذلك إلا من أكبر الأدلة على الوقوع في نقيض القصد، ولم يقف الحد عند نافع إلى تلك الدرجة بل بلغ به الغلو والإجحاف أقصاه فيتجرأ كذباً على الله عز وجل بأنه أباح لهم الأموال والدماء ولا أدري من أين له الدليل على ذلك من القرآن الذي يزعم التمسك به، مع أن كتاب الله يفيض بالآيات التي تحرم قتل المسلم وتشدد في ذلك، ثم يأتي هذا ويزعم أن الله حلل لهم ذلك ثم يختم قوله لنجدة بتقوى الله عز وجل مع أنه أحق الناس بها، ثم يذيل رسالته بقوله: «السلام على من أقر بالحق وعمل به» فيلزمه عدم السلام على نفسه لكونه لم يقر بالحق ولم يعمل به، فهم يقعون في التناقضات وفي نقيض القصد وما أوقعهم في ذلك إلا لغلوهم وإجحافهم في مسألة الأسماء والأحكام، فلو أنهم وقفوا عندما وقف عنده الله ورسوله عليه الصلاة والسلام لما وقعوا في تلك المتناقضات والمهاترات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

٣ ـ **ومن الأمثلة في وقوع الخوارج في نقيض القصد:** إن فرقة المطيخية[2] منهم انفردت بالقول إنه لا صلاة واجبة غير ركعة واحدة بالغداة وواحدة بالعشي واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] وتعاموا عن باقي الآية في إكمال الصلوات الخمس فقال تعالى: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ [هود: ١١٤] وتجاهلوا قوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ٧٨﴾ [الإسراء] فكلام الله عز وجل الذي يزعمون التمسك به، بل أنهم يتفاخرون بتلقيب أنفسهم بالمحكمة لتحكيمهم كلام الله وكلام الله،

---

(١) البخاري في الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ٣/١٩٢ ـ ١٩٤، ومسلم في القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، ١٦/٢٠٧ ـ ٢١٠.

(٢) المطبخية: أصحاب أبي إسماعيل علي المطبخ، أو المطبخي أحد شيوخهم، انفرد هو وفرقته بأن قالوا: لا صلاة واجبة إلا ركعة في الغداة وركعة بالعشي، وإن الحج في جميع شهور السنة ويحرمون أكل السمك حتى يُذبح، وإن أهل النار في النار في لذة ونعيم وأهل الجنة كذلك. انظر الفصل، ١/١٨٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٣، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة، ص٣٣ ـ ٤٣.

يوضح[1] أن الصلوات خمس مرات في اليوم، فالفجر والعصر داخلان في طرفي النهار، والمغرب والعشاء داخلان في زلفاً من الليل، والظهر في الدلوك، فهم زعموا بقولهم إن الصلاة الواجبة ركعة بالغداة، وركعة بالعشي، اتباع كلام الله، وعند التحقيق وقعوا في نقيض قصدهم؛ فكلام الله عز وجل أمرهم باتباع سنة محمد عليه الصلاة والسلام وهو الذي وضح لنا أن عدد الصلوات في اليوم والليل خمس مرات، ومن التناقض البين عند هذه الفرقة أنهم يجوزون الحج في جميع السنة من غير اختصاص بوقت معين، ويكفرون من خطب في عيد الأضحى والفطر، مع أن الله يوضح لنا في كتابه بقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فكيف يجعلون منه في جميع السنة؟ فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الوقوع في نقيض القصد وهذا نفسه يقال لهم لتكفيرهم لمن خطب في عيد الأضحى والفطر، فالله عز وجل أمرنا في كتابه بطاعة الرسول عليه الصلاة والسلام وهو قد خطب في العيدين، فلو كانوا يحكمون القرآن حقيقة لفعلوا ما فعله الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم، ولم يكتفوا، بذلك، بل تجاوزوا الحد فزعموا أن أهل النار في النار في لذة ونعيم مع أن الله سبحانه وتعالى ذكر أصنافاً وأنواعاً من العذاب والشقاء والآلام والنقم لأهلها، فكيف يطلق على هذه الأمور ملذات ونعيم، ومن أغرب الغرائب أنهم يجعلون مرتكب الكبيرة كافراً مخلداً في النار حتى ينال التعذيب والتنكيل، والكافر عندهم هو من يخالف آراءهم ومعتقداتهم الباطلة، فحكموا على المسلم بالكفر والخلود في النار، ثم بعد ذلك يقولون: إن أهل النار في لذة ونعيم فوقعوا في نقيض قصدهم ومعتقدهم.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن فرقة الشمراخية[2] من الخوارج قالت بجواز قتل الأبوين في دار الفتنة وإن كانا مسلمين لغير ضرورة، مع زعمهم التمسك بالقرآن

---

(١) تفسير القرآن العظيم، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، ٣/ ٦٠ ـ ٦٢، تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، ط٣، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ١٥/ ٨٢ ـ ٨٥.

(٢) الشمراخية: أصحاب عبد الله بن شمراخ أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم انفرد هو وفرقته بجواز قتل الأبوين في دار التقية وإن كانا مسلمين، ويزعمون أن دماء قومهم حرام في السر، حلال في العلانية، وهذا هو التناقض فيجعلون قتل الأبوين سراً وقتل قومهم علناً، أفليس الوالدان من أقرب القوم للشخص؟ انظر المقالات، ١/ ١٩٨، ١٩٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٥، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة، ص٣٣.

الكريم وأحكامه، الذي أمرنا الله سبحانه وتعالى فيه وحثنا حثاً عظيماً على بر الوالدين فقال: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء: ٢٣] ﴿﴾ [الإسراء: ٢٣] ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾﴾ [الإسراء: ٢٤] فكلام الله عز وجل يحثنا على الخضوع والذل والدعاء لهما والتواصي بهما وهم يقومون بقتلهما، مع إصرارهم على أن القاتل كافر خالد مخلد في النار، بل هو أهم أصولهم، فكيف يقومون بقتل الأبوين، فإذا كان القاتل لغيره كافراً، فما بالك بقاتل والديه؟ فما ذلك إلا للتناقض الواضح عندهم والوقوع في نقيض القصد، ولم يكتفوا بذلك بل أنهم يقولون: إن دماء قومهم حرام في السر حلال في العلانية، فكيف يكونون من أقوامهم وأتباعهم ثم يستحلون قتلهم، فإذا كان هذا موقفهم مع الأتباع فما هو موقفهم من المخالف؟ فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على غلوهم ووقوعهم في نقيض القصد، وتشددهم في الأسماء والأحكام.

٥ ـ **ومن الأمثلة:** إن الصفرية من الخوارج قالت: إن من عرف الله وكفر بما سواه من كتاب أو نبي أو جنة أو نار أو غير ذلك، وعمل سائر المعاصي من قتل أو غير فهو بريء من الشرك، ومن جهل الله تعالى وأنكره فهو مشرك، ومذهبهم يقوم على عدم تكفير القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ويقولون بجواز التقية دون العمل، مع جواز تزويج المسلمات من كفار قومهم في دار التقية[١] دون العلانية، وعندهم الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان، وشرك هو عبادة الأوثان. والكفر كفران: كفر بالنعم، وكفر بإنكار الربوبية، والبراءة براءتان: البراءة من أهل الحدود سنة ومن أهل الجحود فريضة، فوقعوا في نقيض معتقدهم وجمعوا في مذهبهم العديد من المتناقضات، فالخوارج أجمعت على تكفير مرتكب الكبيرة وهنا الصفرية تجعل من كفر بالكتاب والنبي والجنة والنار، وعمل سائر المعاصي من قتل وغيره بريء من الشرك، فوقعوا في نقيض إجماعهم فجعلوا المؤمن كافراً، والكافر مؤمناً، ثم يقولون بعدم تكفير القعدة، ثم

---

(١) المقالات، ١/ ١٨٣ ـ ١٩٧، الفرق بين الفرق، ص٦١ ـ ٦٣، التبصير، ص٥٢، ٥٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٧، ٥٨.

يكفرون قومهم ومن والاهم، فكيف يحصل الجمع بين القولين، ثم يعتقدون بجواز التقية دون العمل ثم يجوزون تزويج المسلمات من كفار قومهم في دار التقية دون العلانية، فنقضوا قولهم السابق بجواز التقية دون العمل حيث إن النكاح عمل، ومن معتقداتهم أن الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان وهذا يكون بطاعته في عمل المعاصي والذنوب كالزنا والقتل وهم يقولون إن من فعلها فهو بريء من الشرك فجمعوا بين المتناقضات، أما الشرك الآخر فهو شرك عبادة الأوثان مع قولهم: إن من عرف الله وكفر بما سواه فهو مؤمن، فكيف يقولون هنا بشرك عبادة الأوثان؟ فهذا عين التناقض، ثم يجعلون الكفر كفران مع قولهم إن المؤمن هو من عرف الله، والكفار من جهل الله، فكيف يصير الكفر كفران؟ فهو جمع بين المتناقضات، ثم يعتقدون أن البراءة من أهل الحدود سنة مع قولهم بأن مرتكب الحدود كافر، فكيف يكون كافراً ثم يجعلون البراءة منه سنة، ويزيد التناقض عندهم فيقولون إن البراءة من أهل الجحود فريضة مع قولهم بالتقية، فكيف يحصل الجمع بين هذه وتلك؟ فالمدقق في أحوالهم يجدهم يقولون بقول ثم يقعون في نقيضه ويفعلون فعلاً ثم يقومون بعكسه وما ذلك إلا للغلو والمجافاة عن الدين القويم، ولتشددهم في مسألة الأسماء والأحكام.

٦ ـ **ومن الأمثلة عند الخوارج**: إن البكرية[1] منهم انفردت بالقول بأن من عصى الله ولو مرة واحدة، أو سرق ولو حبة من خردل أو غيرها فهو كافر، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن، ويزعمون أن طلحة والزبير كافران، لكنهما من أهل الجنة بسبب كونهما من أصحاب بدر، وأن الله يُرى في الآخرة في صورة يخلقها ويكلم عباده من تلك الصورة، ويوافقون النظامية بأن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، وأن الأطفال في المهد لا يألمون وإن قطعوا أو حُرقوا وأجازوا أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم[2].

---

(١) البكرية: أصحاب بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد، ذهبوا إلى أن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان، مكذب لله سبحانه جاحد له، منافق في الدرك الأسفل من النار مخلداً فيها، وهو مع ذلك مؤمن مسلم، ولهم خرافات لا يقبلها العقل ولا الشرع. انظر المقالات، ١/٣٤٢، ٣٤٤، الفرق بين الفرق، ص١٥٩، ١٦٠، البرهان ص٣٠، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٩، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٣، ٤٥، ٤٦.

(٢) إن فرقة العبدلية من الخوارج أيضاً تقول: إن البهائم والأطفال والمجانين لا يتألمون=

فالبكرية في البداية غلوا في مسألة الأسماء والأحكام فجعلوا العبد كافراً ولو سرق حبة خردل ثم قالوا عنه: إنه مؤمن مسلم، فوقعوا في نقيض غلوهم وإجحافهم، ثم قالوا عن طلحة والزبير إنهما كافران ومع ذلك يدخلان الجنة، فكيف يحصل الجمع بين هذين القولين؟ فالكافر عندهم مخلد في النار وهنا ينقضون قولهم فيقولون بدخلوهما الجنة مع كونهما كافرين على حسب زعمهم، فردوا بذلك كلام الله عز وجل الذي أخبرنا بأن المؤمنين مقرهم ومصيرهم الجنة، وبأن الكافرين مصيرهم النار، ومن يُكّذب بالله وبكلامه فهو كافر بالله العظيم بإجماع كل المسلمين، ولم يكتفوا بتكذيب كلام الله فقط وإنما كذبوا كلام الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»[1] ثم يقولون بأن الله يُرى في الآخرة مع نفيهم لرؤية الله عز وجل وإجماعهم على ذلك، ثم يزداد الشطط والغلو بهم فيجعلون الله مخلوقاً لا خالقاً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فهم قد فروا من الذنوب والمعاصي فوقعوا في أكبرها وأشدها وأعظمها، وكفروا المسلمين والمؤمنين بل وخيرة خلق الله.

٧ ـ **ومن الأمثلة أن فرقة اليزيدية زعمت**[2]، أن الله سبحانه وتعالى سيبعث رسولاً من العجم ينسخ شريعة محمد ﷺ ويأتي بدين الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن، وينزل كتاباً من السماء جملة واحدة، وزعموا أن كل من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب ولم يدخل في الدين ولم يعمل بالشريعة فهو مؤمن، فانظر مع زعمهم أنهم يحكمون القرآن ويطبقونه يقولون بنسخه مع أن الله عز وجل وعد بحفظه وحمايته، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر] فلو كانوا متمسكين بالقرآن وبدينه فلماذا يقولون: إن الدين غير صالح ولا بد من نسخه وإنزال كتاب آخر، فوقعوا في نقيض قصدهم ومعتقداتهم، ولم يصل الحد بهم إلى هنا، بل غلوا وتجاوزوا في مسألة الأسماء والأحكام فجعلوا اليهود والنصارى مؤمنين وحكموا لهم بدخول الجنة، فهل يوجد أكثر من غلو هؤلاء في

= بالموت، وإنما حصل لهم ذلك حتى يثابوا عليه يوم القيامة، فإذا كانوا لا يتألمون فعلى ماذا يثابون؟ انظر الفصل، ١/ ١٩١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٤٠.

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، ١٠٦/١.

(٢) المقالات ١/ ١٨٤، البرهان ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٨، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٣، ٤٦.

مسألة الأسماء والأحكام حيث أعطوا لأنفسهم الحق الذي جعله الله لنفسه، فهو وحده العالم بالمسلم والكافر، والصالح والطالح، واليهودي والنصراني، فلا يعلم بالخفايا إلا الله، فتدخلوا في جميع الأديان وليس فقط في دين المسلمين.

٨ ـ **ومن الأمثلة الصلتية**[1]: إن الصلتية من الخوارج يقولون: إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه، وبرئنا من أطفاله، لأنه ليس لهم إسلام حتى يُدركوا فيُدعون إلى الإسلام فيقبلونه، فقولهم يؤدي إلى أن جميع الذين لم يستجيبوا لهم كفرة، وهذا عين الغلو والإجحاف، ومع هذا الغلو لم يكتفوا بذلك بل جعلوا الأطفال لا إسلام لهم حتى البلوغ فردوا بذلك كلام الله عز وجل القائل: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وقال سبحانه وتعالى في الحديث القدسي: «**خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين**»[2] فأرادوا أن ينفروا من الذنوب والمعاصي والآثام فوقعوا في أشدها وأصعبها ألا وهو الكفر بالله، لأن من كفر مسلماً كفر، وأن من رد كلام الله كفر.

٩ ـ **ومن الأمثلة العجاردة**:[3] إن العجاردة يعتقدون أنهم من أكثر الناس تحكيماً لكتاب الله عز وجل، ومع ذلك يجوزون نكاح بنات البنين وبنات الإخوة وبنات الأخوات كالمجوس تماماً فوقعوا في نقيض اعتقادهم حيث إن الله عز وجل حرّم في كتابه نكاح هؤلاء فقال سبحانه وتعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] وهنا يظهر تأثر أهل الأهواء والبدع بالأفكار والمعتقدات القديمة كاليهودية والنصرانية والمجوسية وبعض المذاهب المنحرفة مثل الزرادشتيه[4] والمانوية، وقد وصل

---

(١) المقالات، ١/١٧٩، الفرق بين الفرق، ص٦٦، الملل والنحل، ١/١٢٩، البرهان ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٤٢.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم٥٠٩.

(٣) العجاردة: أصحاب عبد الكريم بن عجرد وقيل عبد الله بن عجرد، كان من أتباع عطية بن أسود الحنفي، يجيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات بنات الإخوة، وبنات بني الإخوة ويزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن، اختلفوا حتى انقسموا إلى خمس عشرة فرقة. انظر المقالات، ١/١٧٨، ١٧٩، الفرق بين الفرق، ص٦٣، التبصير في الدين، ص٥٤ ـ ٥٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥١، ٥٢، البرهان، ص٢٣، ٢٤.

(٤) الزرادشتية: أصحاب زرادشت بن شورب الذي ظهر في زمن كشتاسف بن لهراسب=

الغلو بفرقة العجاردة أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن الكريم، وإنما هي قصة من القصص، فلم يكتفوا بالتجرؤ على العباد بل وصل بهم ذلك إلى التجرؤ على رب العباد وكلامه، وكل ذلك يدل على وقوعهم في نقيض القصد والمعتقد والغلو في الأسماء والأحكام حتى على الله وكلامه.

١٠ ـ **ومن الأمثلة أن الفضلية:**[1] أو المفضلية من الخوارج قالوا: إن من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً أو غير ذلك فهو مسلم، وهكذا إن قال بلسانه محمد رسول الله ونوى بقلبه إنساناً غيره حياً أو ميتاً إنه مسلم لا يضره ما قال بلسانه واعتقد بقلبه خلافه، مع أنهم في الأساس ينفرون من الذنوب والمعاصي ثم يقعون في نقيضها وضدها فيشجعون عليها وعلى أكبرها، ألا وهو الشرك بالله تعالى فوقعوا في خلاف الشرع وخلاف مقصدهم، فغلوا في مسألة الأسماء والأحكام فجعلوا الكافر والمنافق مسلماً، والمسلم كافراً مع زعمهم بتحكيم كتاب الله عز وجل، وهو الذي فرق بين المسلم والمنافق فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝﴾ [المنافقين]، ومن أغرب الغرائب والمناقضات عندهم، أنهم يقولون إن كل معصية كفر مع قولهم السابق إن من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً، وغير ذلك فهو مسلم، فكيف يحصل الجمع بين هذه المتناقضات؟!

١١ ـ **ومن الأمثلة أن النجدات من الخوارج**[2]: غلوا في مسألة الأسماء والأحكام حتى قالوا: إن من كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وهو مصر عليه قاصداً،

= الملك، زعموا أن لهم أنبياء وملوكاً، وهم طائفة من المجوس، يقولون إن العالم حدث من امتزاج النور والظلمة، والله خالق النور والظلمة ومبدعهما، وهو واحد لا شريك له ولا ضد ولا ند ولا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة، وأن النور والظلمة يتقاومان حتى يغلب النور الظلمة، والخير الشر. انظر الملل والنحل، ط دار الفكر، ٢/ ٧٧ ـ ٨٠.

(١) المقالات، ١/ ١٩٧، ١٩٨، الفصل، ٤/ ١٩٠، البرهان ص٢٤، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة، ص٣٢، ٤١، ٤٢.

(٢) المقالات، ١/ ٧٤ ـ ١٧٦، الفرق بين الفرق، ص٥٨ ـ ٦١، التبصير في الدين، ص٥٢، ٥٣، البرهان، ص٢٥.

فهو مشرك، وهذا غير صحيح فكذبه لا يخرجه من إيمانه، وإن كان نقصاً فيه، بل يعزره الحاكم على قدر ذلك، وقد وضّح لنا الرسول عليه الصلاة والسلام أن المسلم قد يتصف بالكذب ولا يخرجه ذلك من دائرة الإيمان فقال: «ثلاث من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة كانت فيه خصلة من نفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»[1].

ثم يقعون في نقيض قصدهم فيقولون: إن من سرق وشرب الخمر فإنه غير مشرك، فهم قد فرقوا بين المتماثلات، فالكذب وشرب الخمر جميعها من الذنوب والمعاصي، فما السبب في أنهم يكفرون الكاذب ولا يكفرون الزاني والسارق وشارب الخمر، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على وقوعهم في التناقضات المخالفة لمقصدهم، وما جرهم إلى ذلك إلا لغلوهم وتشددهم في مسألة الأسماء والأحكام.

١٢ ـ **ومن الأمثلة أن العونية**[2]: من الخوارج بلغ بها الغلو في مسألة الأسماء والأحكام أنهم قالوا: إذا حكم الإمام حكماً جوراً ببلد من البلدان عمداً كفر بذلك الوقت وجميع رعيته من أهل الإسلام، فهم حاولوا أن ينفروا من الذنوب والآثام فوقعوا في أخطرها وأشدها، فما ذنب الأمة إذا حكم الحاكم حكماً جوراً، فردوا الأدلة القطعية والبراهين الواضحة من كلام الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١٥] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [النجم] ثم يقعون في نقيض قولهم الأول فيقولون: إن كل شراب حلال الأصل موضوع عمن سكر منه كل ما كان منه في السكر من ترك الصلاة، والشتم لله عز وجل، وليس فيه حد ولا كفر ما دام في سكره، ففي

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٦٩.

(٢) العونية: أصحاب ابن عون أحد شيوخهم، قالوا: إذا حكم الإمام حكماً جوراً ببلد من البلدان عمداً كفر بذلك الوقت هو جميع رعيته من أهل الإسلام، ومن عقائدهم الباطلة قولهم: كل شراب حلال الأصل موضوع عمن سكر منه كل ما كان منه في السُكر، من ترك الصلاة والشتم لله عز وجل وليس فيه حد ولا كفر ما دام في سكره، ثم يقولون: لو وقعت قطرة خمر في جب ماء بفلاة من الأرض، فإن كل من خطر على ذلك الجب فشرب منه وهو لا يدري ما وقع فيه كافر بالله تعالى. انظر المقالات، ١/ ١٩٢ ـ ١٩٥، البرهان ص٢٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٢.

البداية يكفرون الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا حيلة وهنا يتركون المذنبين حتى يتمادوا في أعظم الذنوب ألا وهي شتم الله عز وجل بدون تكفير ولا تبديع ولا تفسيق، ثم يزداد بهم التناقض والخلل في القول والمعتقد فيقولون: إن من ترك الصلاة فهو كافر بدون تقيد، فكيف نجمع بين القولين، ثم يزداد الغلو والإجحاف فيقولون:[1] لو وقعت قطرة خمر في جب ماء بفلاة من الأرض، فإن كل من خطر على ذلك الجب فشرب منه وهو لا يدري ما وقع فيه كافر بالله تعالى لأن الله لم يوفقه لاجتناب الشرب، فهل بعد ذلك يزعمون أنهم المحكمة لكتاب الله عز وجل الذي وضح لنا أن الخمر رجس من عمل الشيطان ويجب على المسلم الابتعاد عنها واجتنابها فيزعمون أن من شربها عالماً بها لا ذنب عليه ولا حرج، وفي المقابل إذا شرب من بئر وقع فيه نقطة من الخمر وهو لا يعلم بها كفر بالله، فأين هم من قول الله عز وجل: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فدل كلام الله عز وجل على عدم مؤاخذة العبد عند الخطأ غير المقصود، فالله سبحانه وتعالى لم يكفر العبد إذا علم بالذنب وبحرمته وفي المقابل هم يكفرون العبد الذي لا يعلم عن قطرة خمر وقعت في بئر!! فما ذاك إلا عين التناقض المذموم، وما دفعهم إلى ذلك إلا غلوهم وتشددهم في مسألة الأسماء والأحكام.

١٢ ـ ومن الأمثلة: إن فرقة الأباضية[2] غلوا في مسألة الأسماء والأحكام

---

(١) إن فرقة الثعالبة من الخوارج تقول بنفس القول تقريباً، فيزعمون أنه إذا وقعت قطرة من خمر في إناء فشرب منه إنسان كفر، علم بوقوع القطرة فيه أو لم يعلم. انظر المقالات، ١/ ١٧٩، ١٨٠، الفرق بين الفرق، ص٦٨، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٥، البرهان ص٢٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٦.

(٢) المقالات، ١/ ١٨٣ ـ ١٩٠، الفرق بين الفرق، ص٧٠، ٧١، الملل والنحل، ١/ ١٣٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٧، مشارق أنوار العقول، دار الحكمة ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٢٣١، ٢٤٦، ٣٧٣، الموجز، ٢/ ٩٤، ١٤٣ ـ ١٥٢، الأباضية عقيدة ومذهباً، ص٣٤ ـ ٣٧، كبرى اليقينيات الكونية، الدكتور: محمد سعيد البوطي، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط/٨ ـ ١٤٠٢هـ ص١٣٦ ـ ١٤٢، ١٧٠ ـ ١٧٥، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، الدكتور: ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ص٨٩ ـ ١٠٣.

فقالوا: إن الإيمان جميع الطاعات، فمن ارتكب معصية كبيرة أو صغيرة فهو كافر ولا يقولون مشرك، واحتجوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ ﴾ [إبراهيم] ثم يأتون بعد ذلك فيقولون إن الربا حلال إلا النسيئة فيحلون بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والمطعوم بالمطعوم من جنس واحد تفاضلاً، فوقعوا في نقيض قصدهم ومعتقدهم السابق فهم جعلوا كل من ارتكب معصية كبيرة أو صغيرة كافراً، ثم يحلون الربا مع كونه من أكبر الكبائر التي يحاربها الله عز وجل فقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ [البقرة] فالآيات تبين أن الله عز وجل قد حرم الربا بجميع أنواعه فمن أين لهم القول: لا ربا إلا في النسيئة، فبذلك يشهدون على أنفسهم بالكفر والخلود في النار. ولم يكتفوا بذلك بل قالوا بخلق القرآن وبإنكار الرؤية في الآخرة، وإن صفات الله هي عين ذاته، وإن الاسم والصفة بمعنى واحد كالمعتزلة، ويؤولون الصفات الخبرية كالاستواء والنزول والمجيء والوجه والنفس، فهم في بداية أمرهم حاولوا الابتعاد عن أي ذنب كان ثم غلوا وتشددوا حتى سايروا الجهمية والمعتزلة والأشاعرة في مناهج تقرير العقائد واستعمال المصطلحات الفلسفية والكلامية الخالصة مع تصريحهم وتشددهم بأنهم متبعون للقرآن وأحكامه وآياته، فأين هم من القرآن، فهم في جانب والقرآن في جانب آخر، ولا غرو في ذلك فقد أخبر الصادق المصدوق عنهم بقوله: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[1].

فالأباضية التي تزعم الآن أنها تتصف بالتسامح والرحمة واللين مع المخالفين فما ذاك إلا من باب التعصب المقيت، ففي الحقيقة أنهم يكفرون كل من خالفهم، فأين اللين والتسامح من موقفهم هذا؟ حيث إنهم يكفرون من خالفهم ويوالون من وافقهم ولو حتى كان مذنباً.

❁ ❁ ❁

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٢٤٤.

المبحث الثاني
الشيعة وبدعة الغلو في آل البيت وقصب السلف

إن من سمات أهل الأهواء والبدع المبالغة والغلو في المعتقد الذي يعتقدون به، ومن ذلك غلو الشيعة في موالاة آل البيت حتى جاوزوا الحدود، وأسسوا مذهبهم على أساس هذه المبالغة حتى صار مذهباً مستقلاً وديناً منفصلاً عن الدين الذي جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، واخترعوا روايات كاذبة، واختلقوا أحاديث موضوعة وقالوا: إن لا دين إلا لموالي علي وآله ومحبيهم[1]، ولا بد في البداية من تعريف كلمة الشيعة.

الشيعة في اللغة:

أطلقت كلمة الشيعة على الأتباع[2]، والأنصار، الأعوان، الخاصة المطاوعة[3]، المتابعة، المعاونة، المصاحبة، الاجتماع على الأمر، الممالاءة عليه[4]، ثم غُلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل البيت[5].

ولقد ورد لفظ الشيعة في القرآن على وجوه:

١ ـ الفرقة أو الجماعة من الناس قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩] أي من كل فرقة وجماعة وأمة، ومن الآيات:

---

(١) عند التحقيق نجد أن الشيعة لم يتابعوا ولم يناصروا آل البيت على الحقيقة، بل هم مخالفون ومجافون لطريقتهم، فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قد أخبر بنحو ثمانين وجهاً عن خير هذه الأمة بعد نبيها فقال: «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» وهم يجعلونهما الجبت والطاغوت فأين المتابعة والمناصرة؟ انظر التنبيه والرد ص٢٩ ـ ٤٨، الفرق بين الفرق ص١٦، ١٧، التبصير في الدين، ص٢٧ ـ ٤٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٧١ ـ ٨٨، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧، ٨، ٤/ ١٣٧.

(٢) تهذيب اللغة، ٣/ ٦١.

(٣) تاج العروس، ٥/ ٤٠٥.

(٤) جمهور اللغة، ٣/ ٦٣.

(٥) تاج العروس، ٥/ ٤٠٥.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾﴾[1] [الحجر: ١٠].

٢ ـ المتابع، الموالي، المناصر، الأهل، النسب، الجيش، قال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[2] [القصص: ١٥].

٣ ـ الأمثال ـ النظائر ـ أهل الملة قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مريم: ٦٩] ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَآ أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٥١﴾﴾ [القمر: ٥١] ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم﴾ [سبأ: ٥٤] ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾[3] [الصافات].

٤ ـ الأهواء المختلفة: قال تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]

٥ ـ الإشاعة: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [النور: ١٩] أي تفشو الفاحشة[4].

ويوضح ابن القيم يرحمه الله إلى أن لفظ الشيعة والأشياع غالباً ما يستعمل في الذم، واستشهد بأدلة من القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم] ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] فيقول يرحمه الله: «وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشياع والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع ولهذا لا يطلق لفظ التشيع إلا على فرق الضلال لتفرقهم واختلافهم»[5].

الشيعة في الاصطلاح:

١ ـ يقول أبو الحسن الأشعري عن الشيعة: «إنما قيل لهم الشيعة لأنهم

---

(١) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ط البابي الحلبي، ١٣٨٨/٣هـ، ٢٧/٢٠، تفسير غريب القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص٣٢٩، تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ٢١٤/٨.

(٢) تفسير غريب القرآن، ص٣٢٩، فتح القدير، ١٦٣/٤، ١٦٤.

(٣) جامع البيان، ١١٢/٣٧، روح المعاني للألوسي، ط دار إحياء التراث، ٩٩/٢٣، ١٠٠.

(٤) نزهة الأعين والنواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم، مؤسسة الرسالة، الرياض، ط ٢، ١٤٠٥هـ ص٣٧٦، ٣٧٧، بدائع الفوائد، ط دار الكتاب العربي، ١٥٥/١.

(٥) بدائع الفوائد، ١٥٥/١، ١٥٦.

شايعوا علياً رضوان الله عليه، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ»[1].

٢ ـ يقول ابن حزم عن الشيعة: «من وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً»[2].

٣ ـ يقول الشهرستاني: «الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم من غيره أو بتقية من عنده، وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وتنصيب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر، والقول بالتولي والتبرئ قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية»[3].

ولقد عُرف لفظ الشيعة عن طريق الشيعة ومن تلك التعاريف.

٤ ـ يقول النوبختي[4]: «الشيعة هم شيعة علي بن أبي طالب، أوهم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمن النبي ﷺ وبعده معرفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته»[5].

٥ ـ يقول المفيد: «الشيعة هم اتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء»[6].

---

(١) المقالات، ١/ ٦٥.
(٢) الفصل، ٢/ ١٠٧.
(٣) الملل والنحل، ٦/ ١٤٦.
(٤) النوبختي: هو أبو محمد بن الحسن بن موسى النوبختي، عاش في القرن الثالث، كان من المغالين في الإثبات والتجسيم والتبعيض والتمثيل، ثم انتقل إلى أقوال المعتزلة، له كتاب الآراء والديانات، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر مقدمة كتاب فرق الشيعة، للنوبختي، تحقيق: ريتر، ١٩٣١هـ، الفهرست ص١٧٧.
(٥) فرق الشيعة، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣١م، ص١٥.
(٦) أوائل المقالات، تعليق الشيخ: فضل الله الزنجاني، ص٣٣.

٦ ـ الشيعة الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله أخذوا بقول علّي وإذا اختلف الناس على علي أخذوا بقول جعفر بن محمد[١].

٧ ـ الشيعة من اتقى الله وأطاعه وعرفوا بالتواضع والتخشع والأمانة[١].

٨ ـ الشيعة من أطاع الله عز وجل[٢][٣].

مناقشة التعاريف:

إن تعريف الأشعري اقتصر على من فضل علياً على أبي بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم، والشيعة لا تكتفي بمجرد التفضيل، بل لا بد من الاعتقاد بأن خلافة علي منصوصٌ عليها بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام[٤].

وأما تعريف ابن حزم فقد اقتصر على أن الشيعي هو من وافق علياً وأنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده، والصحيح عند الشيعة أنهم يرون أن الإمامة أهم مطالب أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وأنها منصوص عليها بالقرآن والسنة النبوية.

وأما تعريف الشهرستاني فقد جمع فيه المشايعة لعلي والإمامة والنص عليها وعدم خروجها عنه وعن أولاده إلا عن طريق الظلم والتقية، مع إثبات العصمة للأولياء والولاية المطلقة لهم، فلذا فإنه أشمل التعاريف وهذا ما أيده شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «ثم تطور المصطلح وأخذ طوراً زمنياً فأصبح كفكرة وعقيدة أخذت أصولاً معينة على يد عبد الله بن سبأ الذي قال برجعة علي واختصاص الأئمة بالرجعة والعصمة»[٥]. فلذا يوضح أن التشييع المتضمن لهذه الأصول الغالية[٦] هو المراد بفرقة الشيعة أو الرافضة المخالفة لما كان موجوداً في عهد علي رضي الله عنه فيقول يرحمه الله: «أما التشيع المتوسط الذي مضمونه تفضيل علي وتقديمه على غيره ونحو ذلك فلم يكن هذا من إحداث الزنادقة بخلاف دعوى النص فيه والعصمة فإن الذي ابتدع ذلك كان منافقاً زنديقاً»[٥].

---

(١) رجال النجاشي، ص٩. (٢) أصول الكافي، ١/ ٧٣.

(٣) الشيعة تزعم كذباً أن أبا جعفر عرف الشيعة بهذا التعريف.

(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٣، ٧٤.

(٥) الفتاوى ٢٠/ ٤٦٦، منهاج السنة، ط الرياض، ١/ ٢١٩.

(٦) التنبيه والرد، ص٢٩، ٣١، ١٦٧، ١٦٨، التبصير في الدين، ص٢٧، ٢٨.

وأما تعريف النوبختي فمردود فالتعريف لا يشير إلى أي أصل من أصول الشيعة من القول بالإمامة والنص عليها والتقية من أجلها، كما أنه يحاول أن يشير إلى أن التشيع وجد في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا ما تزعمه الرافضة من أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو الذي وضع بذرة التشيع، ولهذا يحاول الشيعة في القديم والحديث إثبات[1] هذا القول وتأييده بالأدلة الكاذبة، وقولهم مردود لا دليل له ولا إثبات حيث إن كلمة الشيعة أول ما ظهرت في عهد علي بن أبي طالب وأطلقت على من يقدم علي على عثمان فقط، وهم وإن سموا بالشيعة[2] فهم من أهل السنة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ففي خلافة أبي بكر وعمر لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا تضاف الشيعة إلى أحد»[3]. ويقول أيضاً: «وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة لأن مسألة عثمان وعلي ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها ولكن المسألة التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وقد كان بعض أهل السنة اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل: فقدم قوم عثمان وسكتوا أو ربعوا بعّلي، وقدم قوم علياً، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان»[4].

وأما تعريف المفيد فمردود أيضاً لأن قصر التشيع على اتباع علي واعتقاد إمامته ولم يذكر أولاده ولا اعتقاد الشيعة في التنصيص على الإمامة، وتعريفه يؤدي إلى وصف علي رضي الله عنه بالنفاق والمداهنة مع الكذب حيث استمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان تابعاً لهم فقط في الظاهر دون الباطن، وهذه من صفات المنافقين، فهم مع زعمهم بحب علي وآله يقعون في نقيض قصدهم فيصفونه بالجبن والكذب، وتعريفه يؤدي إلى قصب الخلفاء الثلاثة وإلى الإساءة إلى الأمة بأكملها التي وافقت على خلافتهم، فيؤدي ذلك على اجتماع الأمة على الضلال وحاشاهم من ذلك، ولأن تعريفه يجعل الشيعة أتباع علي، فقوله يوجب أن علياً

---

(١) من القائلين بهذا القول القمي، الرازي، «أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي»، محمد بن حسين آل كاشف. انظر رجال الكشي، ٢٠٥، ٢٠٦، المقالات والفرق للقمي، ص١٥، مقدمة ابن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد الكافي، ٢/ ٥٢٧.

(٢) الفتاوى، ٣/ ١٥٣.

(٣) منهاج السنة، طبعة الرياض، ٢/ ٦٤.

(٤) الفتاوى، ٣/ ١٥٣، منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٢/ ٦٠.

كان شيعياً وحاشاه، ولذا كان شيخ الإسلام يرحمه الله يسميهم: «الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي»[1]. تحرزاً من الخلط والالتباس.

وأما تعريف الشيعة بقولهم: «هم الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله أخذوا بقول علي وإذا اختلف الناس[2] عن علي أخذوا بقول جعفر بن محمد». فمردود من جهة ومقبولٌ من جهة أخرى، فمردود من حيث زعمهم أن الناس إذا اختلفوا عن رسول الله ﷺ أخذوا بقول علي، والصحيح أن المسلمين لا يختلفون مع رسول الله ﷺ أبداً بل متبعون لسنته من أقوال وأفعال وتقريرات، فالمسلم لا يقدم على كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، أحداً لا علي ولا غيره، فيكونون بفعلهم ومعتقداتهم رادين لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام وبذلك يستحقون لفظ الشيعة، ومن وجوه الرد لهذا التعريف أن قولهم يؤدي إلى عدم الإقرار بخلافة الخلفاء الثلاثة، وعدم طاعتهم وإتباعهم، وإلى أن جعفراً أفضل من الرسول عليه الصلاة والسلام، ولعل ذلك نابعاً من تفضيلهم الولي على النبي، وأيضاً فإن التعريف يناقض ما عليه الشيعة من تفضيل علي وأولاده على غيرهم، وقد يكون التعريف مقبولاً من جهة أخرى حيث إنهم يقرون بأنفسهم على اختلافهم مع رسول الله ﷺ، وعلى تفضيلهم لعلي وجعفر على رسول الله ﷺ، وإن كانوا في الحقيقة، قد خالفوا الرسول عليه الصلاة والسلام وعلياً وجعفراً ولم يتبعوا إلا أهوائهم وشهواتهم.

وأما التعريف الأخير للشيعة بأنهم أهل الطاعة لله عز وجل والتواضع والتخشع والأمانة فهو تعريف مردود، فهم أبعد ما يكونون عن طاعة الله عز وجل أو الاتصاف بوصف الأمانة والخشوع والتواضع، بل إنهم خانوا الأمانة وحرفوا القرآن والسنة وحاربوها وعادوا الصحابة الذين هم خيرة خلق الله بعد الأنبياء والرسل فأين هم من صفات الخشوع والتواضع؟ وعند التحقيق فإن أقوال الشيعة في تعاريفهم متضاربة ومتفاوتة ولم يعّرف واحد من مؤلفيهم معنى التشيع تعريفاً واضحاً جلياً، وجامعاً مانعاً.

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٢/١٠٦.

(٢) يقصدون بالناس هنا المسلمين.

تعريف آل البيت في اللغة:

مركب من الآل والبيت، وآل البيت أصلها أهل البيت ثم أُبدلت الهاء همزة فصار في التقدير أأل فلما توالت الهمزتان أبدلت الثانية ألفاً، والآل: القرابة بتابعها، والأهل القرابة كان لها تابع أو لم يكن، وأهل البيت: سكانه، أو من كان من قوم الأب، والبيت بيت النسبة، وبيت النسبة للأب، فأهل الأمر ولاته، وللبيت سكانه، وللمذهب من يدين به، وللرجل زوجته وأهله، وللنبي أزواجه وبناته ومن يجمعه نسب معهم، أو هم أسرة النبي ﷺ مطلقاً، وقيل أخص الناس به[1].

اصطلاحاً:

المراد بآل بيت النبي ﷺ أزواجه، ويدخل في الأهل الأولاد والأعمام وأبناؤهم ومن تبعه في النسب على الإسلام[2].

أسماء الشيعة:

١ ـ **الشيعة**: وذلك لمشايعتهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والشيعة ترغب أن تُلقب نفسها بهذا الاسم اعتماداً على ما جاء في القرآن الكريم من مدح، كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات]، فيقولون[3]: إن المراد من الآية إن إبراهيم عليه السلام من شيعة علي، وهو نابع من عقيدتهم بتفضيل الأئمة على الأنبياء، مع أن المراد من الآية إن إبراهيم من شيعة نوح عليهما السلام، وعلى منهاجه وسنته، وهنا يظهر التناقض عندهم ووقوعهم في نقيض القصد فهم يزعمون أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس هو القرآن المنزل من عند الله، فكيف يستدلون به على قواعدهم وأصولهم؟ ولذا كان السلف يرحمهم الله

---

(١) الصحاح للجوهري، ط الكتاب العربي، مصر، ٤/ ١٦٢٩، مقاييس اللغة ١/ ١٥٠، المفردات، ص٢٩، الكليات، ص٢١٠، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١١/ ٢٨ ـ ٣٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: شلبي، دار الكتاب، ٤/ ٢٢٦، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ٤/ ١٦٢، ١٦٣.

(٣) أصول الدين للبغدادي، ص٢٩٨، منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ١٧٧، تفسير ابن كثير، ط دار السلام ودار الفيحاء، ٤/ ١٤، فتح القدير، ٤/ ٤٠١، روح المعاني، ٢٣/ ٩٩، ١٠٠.

يتجنبون إطلاق لفظ التشيع على أنفسهم بالمعنى اللغوي[1].

٢ ـ **الإمامية**: وذلك لقولهم بوجوب الإمام والحاجة إليه في أمر الدين والدنيا، أو لقولهم بأن رسول الله ﷺ قد نص على الخليفة الإمام من بعده بالاسم، أو لقولهم بالإمامة عموماً بأنها ركن الدين وقاعدة الإسلام، وأنها من العقائد، وأن الإمام يعتمد في تنصيبه على النص والتعيين لا على البيعة والاختيار، يقول الأشعري عن تسميتهم بالإمامية: «لأنهم يزعمون أن الدنيا لا تخلو من إمام إما ظاهراً مكشوفاً، وإما باطناً موصوفاً»[2]. ويقول الشهرستاني: «الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه نصاً ظاهراً ويقيناً صادقاً»[3]. فالشيعة تجعل قول الإمام كقول الله سبحانه وتعالى فما رواه الإمام عندهم يجوز أن يقول الراوي عنه قال الله تعالى، فلذا غلب عليهم التسمي بهذا الاسم، وقيل سموا بالإمامية لقولهم بالإمام المنتظر[4].

٣ ـ **الرافضة**[5]: وسموا بهذا الاسم لرفضهم لإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل لرفضهم مقالة زيد[6] بن علي رضي الله عنهما حيث والى أبا بكر وعمر، وذلك أن جماعة منهم أتوا إليه فقالوا له: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ فأثنى عليهما خيراً، فقالوا كيف وقد نازعوكم أمركم؟ قال: ما سمعت أحداً من أهل بيتي يذكرهما إلا بخير، فرفضوا مقالته وتفرقوا عنه، فلما أدبروا رفع يده إلى

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٢/٦٧.

(٢) المقالات، ١/٨٦. (٣) الملل والنحل، ١/٦٢.

(٤) أصول الكافي، ١/٥٣.

(٥) فرق الشيعة، للنوبختي، ص٦٢، ٦٣، المقالات، ١/٨٩، اعتقادات فرق المسلمين، ص٥٩، ٦٠.

(٦) زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولد سنة ٨٠هـ، تلقى العلم عن أبيه ثم عن أخيه، يذكر الشهرستاني أنه أخذ العلم عن واصل بن عطاء، وأخذ عنه الاعتزال، حصل مع زيد ما حصل مع الحسين رضي الله عنهما، حيث قدم الكوفة فخذله أهلها بعد مبايعتهم له، ويرى المؤرخون أن السبب في تخاذل أهل الكوفة عنه هو مذهبه الرئيسي في الإمامة وهو جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، قتله يوسف بن عمر الثقفي والي الكوفية سنة ١٢٢هـ. انظر المقالات، ١/٨٩، ٩٠، مروج الذهب، ٣/٢٠٦ ـ ٢٠٩، الفهرست، ص٢٢٦، المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ص٣٥.

السماء فقال: اللهم اجعل اليوم لعنتي ولعنة أبائي عليهم فإنهم رفضوني كما رفضت الخوارج علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فسموا بذلك رافضة، ورجح شيخ الإسلام يرحمه الله تسميتهم بالرافضة لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعند التحقيق فهم لم يرفضوا زيداً إلا لأنه أثنى خيراً على الشيخين رضي الله عنهما، وقيل إنهم سموا رافضة لتركهم محبة الصحابة، ولرفضهم دين الإسلام[1].

٤ ـ **الاثنا عشرية**[2]: لزعمهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنهم[3].

٥ ـ **أصحاب الانتظار**[4]: لقولهم بالإمام المنتظر الغائب وإنه سوف يخرج ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ولذا فإن من عاداتهم أن يخرجوا ويضربوا الطبول والبوقات، ويقرءون أمام المشاهد والقبور مطولات أطلقوا عليها اسم الزيارات التي توضح معتقد الشيعة في قيام الإمام المنتظر المزعوم، حيث يقفون ويقولون باسم الله يا صاحب الزمان، باسم الله أخرج فقد ظهر الفساد وكثر الظلم وهذا أوان خروجك فيفرق الله بك بين الحق والباطل.

٦ ـ **القطعية والواقفية**: وسموا بذلك لقطعهم بموت موسى بن جعفر الصادق[5]، وهو أبو المهدي المنتظر في زعمهم، وقيل لقولهم بتوقف الإمامة

---

(١) مقالات الإسلاميين، ١/ ٨٩، ٩٠، الملل والنحل، ١/ ١٥٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٥٩، ٦٠، البرهان، ص٣٦، منهاج السنة، ط مكتبة الرياض، ٢/ ١٣٠.

(٢) ظهر هذا الاسم للشيعة بعد وفاة الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ، حيث إنه قبل وفاة الحسن لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر الثاني عشر، ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثني عشر. انظر منهاج السنة، مطبعة الرياض الحديثة، ٤/ ٢٠٩.

(٣) أصول الكافي ١/ ٤٥٢، المقالات، ١/ ٩٠، ٩١، الملل والنحل، ١/ ١٦٩، مختصر التحفة، ص٢١.

(٤) فرق الشيعة للنوبختي، ص١٠٢، ١٠٣، التبصير في الدين، ص٣٧، اعتقادات فرق المسلمين ص٦٨، ٦٩.

(٥) موسى بن جعفر: أبو الحسن الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر ولد سنة ١٢٨هـ، ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين، صالحاً، عابداً، جواداً، حليماً، كبير القدر، نسب إليه الشيعة روايات باطلة كاذبة، وهو يتبرأ منها، مات سنة ١٨٣هـ. انظر وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٣ ـ ٣٩٥، الجرح والتعديل، ٤/ ١٣٩، الأعلام، ٨/ ٢٧٠.

بموت الإمام ثم القطع برجعة المهدي[1].

٧ ـ **الجعفرية**: نسبة إلى جعفر بن محمد الصادق، وهذا الاسم من أحب الأسماء إليهم لزعمهم أن مذهب الجعفرية من أحسن المذاهب وأوسعها، وفي الحقيقة أن الإمام جعفر يتبرأ من أقوالهم وأفعالهم وما ينسبونه إليه كذباً وزوراً.

٨ ـ **القرتية أو القرية**: نسبة إلى امرأة اسمها هند[2] وكنيتها أم سلمة، ولقبها قرة العين كانوا يأخذون بآرائها واعتقاداتها حيث كانت تقول: إن زمن التكليف بالصلوات الخمس قد انتهى وإن الوحي غير منقطع[3].

٩ ـ **الرجعية**: وذلك لقولهم بموت الإمام ورجعته[4].

١٠ ـ **السبئية**[5]: لأن عبد الله بن سبأ وأصحابه هم أول من غالى في حق علي حيث قالوا له: أنت أنت قال: ومن أنا؟ قالوا الخالق الباري، فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً وأحرقهم وقال مرتجزاً.

لما رأيت الأمر أمراً منكراً   أججت ناري ودعوت قنبراً

فلذلك يعتقدون أن علياً لم يمت حتى أنهم عندما جاءهم نعي علي رضي الله عنه قالوا: لو أتيتمونا بدماغه في سبعين قارورة لم نصدق بموته، ويزعمون أنه في السحاب[6].

---

(١) المقالات ١/ ٩٠، ٩١، الملل والنحل، ١/ ١٦٩، التبصير في الدين، ص٣٩، اعتقادات فرق المسلمين، ص٦٦، ٦٧.

(٢) هند: اسمها هند وكنيتها أم سلمة ولقبها قرة العين، لقبها بذلك كاظم الرشتي في مراسلاته إذ كانت من أصحابه وهي ممن قلدت الباب بعد موت الرشتي ثم خالفته في عدة أشياء منها التكاليف، حيث قالت بحل الفروج ورفع التكاليف بالكلية. انظر مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٢٤، ٢٥.

(٣) نهج السلامة، ص٢١، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٢٤.

(٤) مختصر التحفة الأثني عشرية، ص٢٠.

(٥) المقالات، ١/ ٨٦، الفرق بين الفرق، ص١٦، الملل والنحل الواردة في كتاب الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم السمعاني، جمع وترتيب: عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤٧١هـ ـ ١٩٩٦م، ص٤٠.

(٦) إن السبائية والبيانية قالوا بإلهية علي وفسروا قوله تعالى: **﴿هل ينظرون إلا يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾** [المائدة: ٩٢]، بأن علياً هو الذي يأتي في الظل، والرعد صوته، والبرق تبسمه. انظر الملل والنحل، ١/ ١٥٢، ١٥٣.

١١ ـ الحلولية: لزعمهم أن أرواحهم متولدة من الله القديم، وأن البدن لباس لا روح فيه[١].

١٢ ـ الباطنية: لقولهم بأن الناس يعلمون علم الظاهر، والإمام يعلم علم الباطن، وأولوا آيات القرآن تأويلات غريبة، وجعلوا هذه التأويلات هي علم الباطن الذي عند الإمام[٢].

ومن الألقاب التي تطلقها الشيعة على نفسها لقب الخاصة، المؤمنين، الناس، فالشيعة تلقب نفسها بالخاصة والطائفة المؤمنة ويلقبون أهل السنة والجماعة بالعامة الذين لا خلاق لهم بل هم عندهم كفار لا تحل ذبائحهم وتستباح دماءهم وأموالهم[٣].

بعض الأمثلة على الغلو عند الشيعة في آل البيت وقصب السلف:

١ ـ إن الشيعة الأوائل قد بلغ بهم الغلو في علي رضي الله عنه حتى جعلوه إلهاً ونسبوا إليه كذباً وزوراً بعض الروايات الكاذبة، فأدى غلوهم فيه إلى وصفه بالكذب والافتراء والبهتان وحاشاه أن يجعل من نفسه إلهاً يُعبد من دون الله، فهم يزعمون أن الجزء الإلهي[٤] قد حل في علي، وأن الأئمة من بعده مسحوا عليه فأفضى نوره عليهم، وأن الله خلطهم بنفسه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ومن أقوالهم المزعومة أن علياً رضي الله عنه قال: «لو أقسم أبو الحسن على الله أن يحيي الموتى الأولين والآخرين لأحياهم»[٥]. ومن الغلو الغريب عندهم أنهم جعلوا لقبر علي معجزات لا يقدر عليها إلا رب العباد، فيعتقدون أن تراب قبره له تأثير على الرزق والشفاء والعطاء[٥]، فصرفوا توحيد الربوبية والألوهية له، فوقعوا في نقيض قصدهم فهم على حسب زعمهم يريدون محبتهم والدفاع عنهم فوصفوهم بصفات الألوهية والربوبية التي لا يتصف بها إلا رب الأرباب رب الأرض والسموات، وزاد بهم الغلو والشطط فقالوا عنهم إنهم هم الذين أعطوا لأنفسهم هذه الصفات المقدسة والصحيح أن ذلك من غلو وإجحاف الشيعة

(١) التنبيه والرد، ص٣٤. (٢) الملل والنحل، ١/ ١٩٢.
(٣) الكافي، ١/ ٨، تحرير الوسيلة، الخميني، ط٣، ١٣٩٧هـ، ١/ ١١٨.
(٤) المقالات، ١/ ٨٦، الفرق بين الفرق، ص١٦، اعتقادات فرق المسلمين ص٧١.
(٥) أصول الكافي، ١/ ٤٤٠ ـ ٤٥٧، رسالة الاعتقادات، ١٠٤ ـ ١٠٧.

المخالف للكتاب والسنة والعقل والواقع، فالرسل الذي هم أفضل الخلق لا يستطيعون نفع أنفسهم ولا ضرها فمن باب أولى غيرهم، قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكذلك الغلاة في العصمة يعرضون عما أمروا به من طاعة أمرهم والاقتداء بأفعالهم إلى ما نهوا عنه من الغلو والإشراك بهم فيتخذونهم أرباباً من دون الله يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم، ويدخلون فيما حرّمه الله تعالى ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارى»[1].

٢ ـ ومن الأمثلة: أن فرقة السليمانية[2] من الشيعة أجمعت على أن إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ضلالة فيمن أقامهم وبايعهم، وما قالوا هذا القول إلا لغلوهم في محبة علي وآل البيت، ولكن إجماعهم أدى إلى تضليل علي وآل البيت؛ لأنهم بايعوا الخلفاء الثلاثة فوقعوا في نقيض القصد الأول، ومن أغرب الغرائب عندهم أنهم يقولون: إن الإمامة شورى وأنها تنعقد برجلين من خيار الأمة وأجازوا إمامة المفضول، فنقضوا إجماعهم أيضاً بنقيض آخر فلو كانت الإمامة شورى وتنعقد برجلين فلماذا يضّللون الأمة بأكملها لكونها بايعت الخلفاء الثلاثة، وحتى على فرض زعمهم أن علياً أفضل من باقي الخلفاء فهم يقرون بجواز إمامة المفضول فلماذا يضلّلون الأمة؟ فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على وقوعهم في نقيض معتقدهم وأصلهم، وغلوهم في قصب السلف.

٣ ـ ومن الأمثلة: إن الزيدية من الشيعة قالت بإمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم نسله من بعده، فهم قد غلوا في جعل الإمامة في أشخاص معينين، لا يتجاوزها غيرهم ثم تحيروا في أمرهم فصاروا يقومون مع كل قائم من

---

(١) منهاج السنة ط جامعة الإمام، ٢/٤٣٥.

(٢) السليمانية: أصحاب سليمان بن جرير الزيدي وقيل الرقي أو الزقي بالراء المهملة والزاي المعجمة وقيل الزرقان، كفرت عثمان بن عفان رضي الله عنه بسبب ما أحدثه الناقمون عليه، ومن أقوالهم إن الإمامة شورى وأنها تنعقد برجلين من خيار الأمة وأجازوا إمامه المفضول، ويقال أنهم أثبتوا إمامة أبي بكر وعمر مع زعمهم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لأن علياً أولى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفراً ولا فسقاً. انظر الملل والنحل، ١/١٥٩، الفرق بين الفرق، ص٢٣، التبصير في الدين، ص١٧، البرهان، ص٤٢، ٤٣.

ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه مخطئاً كان أو مصيباً حتى أنهم ينتقلون بالإمامة من هذا إلى هذا، وعند اختيارهم للإمام يكونون أكثر الناس نفوراً منه، فانظر إلى وقوعهم في نقيض قصدهم فهم في البداية جعلوا الإمامة في علي ونسله فقط، ثم نقضوا قولهم وتحيروا فجعلوا الإمامة لكل من يقوم بها من ولد علي رضي الله عنه مخطئاً كان أو مصيباً، وهنا أيضاً وقوع آخر في نقيض القصد، فالشيعة كلها تزعم أن الإمام معصوم، وأن الأئمة أفضل الخلق وأحبهم إلى الله وأكرمهم، فالشيعة متفقون على عصمتهم من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنبٌ أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا خطأ في التأويل ولا السهو مطلقاً[1][2]، فكيف يجعلون العصمة المطلقة للإمام ثم يوافقون على الإمامة لكل من يقوم بها مخطئاً أو مصيباً، فدل ذلك على كون وقوع الخطأ من الأئمة، وهذا نقيض اعتقادهم، ثم ينتقلون من إمام إلى إمام آخر، وعند تعيين أحدهم يكونون أشد الناس نفوراً منه، فأين الولاية والمحبة والتعظيم والتقديس للأئمة؟ التي يزعمونها، فالغلو أوصلهم إلى نقيض قصدهم ولم يتوقف الزيدية عند هذا النفور من الإمام القائم عندهم، بل انتقلت الفكرة عندهم إلى القول بوجوب انتظار الإمام الغائب وعدم صلاحية الأئمة الذين يتولون الإمامة، ففي الواقع ينقضون القول من أساسه ومصدره[3] وأصوله، وما وقعوا في ذلك إلا لغلوهم المجانب للحق في آل البيت، وتنطعهم في قصب السلف الصالح.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن الرافضة من الشيعة تقول: بأن الإمامة تبدأ من علي ثم أولاد الحسين دون الحسن رضي الله عنهم بسبب تسليمه الأمر لمعاوية، مع كونهم يقولون: إن الإمامة في علي وولده من بعده، ثم يجعلونها للحسين دون الحسن فوقعوا في نقيض القصد، فهم يزعمون محبة آل البيت وتعظيمهم وتقديسهم فكيف يعتقدون بإهانة الحسن[4] مع كونه من صلب علي وفاطمة رضي الله عنهم مع قولهم بأن الأئمة من آل البيت معصومون من كل خطأ فكيف يجعلونه مخطئاً

---

(١) منهاج السنة ط جامعة الإمام، ٢/ ٤٣٥.

(٢) مقالات الإسلاميين، ١/ ١٥٠ ـ ١٥٧، الفرق بين الفرق، ص١٦، التبصير في الدين، ص٢٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٦/ ٦١، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٢ ـ ٧٦، بحار الأنوار، ط٣، ١٤٠٣هـ، ٢٥/ ٢١١.

(٣) تاريخ الطبري، ٨/ ٥٢٨، ٥٢٩.

(٤) البداية والنهاية، ١١/ ١٩١، ١٩٢.

ومذنباً ويخرجونه من الولاية والإمامة؟[1].

٥ ـ **ومن الأمثلة**: إن الشيعة جعلت الإمامة منصوصاً عليها من الرسول عليه الصلاة والسلام، وإن أبا بكر الصديق أخذها عنوة وساعده على ذلك الصحابة فارتدوا جميعاً فوقعوا في نقيض محبتهم لآل البيت، لأن هناك عدداً من آل البيت قد بايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنهم فعلى معتقدهم بكفر الصحابة يكون آل البيت قد ارتدوا معهم فأين الولاية والمحبة التي يزعمونها لهم؟ وقد بلغ من غلو الشيعة في مسألة الإمامة ومحبة آل البيت أن الكاملية[2] من الشيعة قالت: إن الصحابة كلهم كفروا بتركهم بيعة علي، وكفر علي أيضاً بتركه قتالهم إذ كان واجباً عليه أن يقاتلهم كما قاتل أهل صفين والجمل، فانظر إلى الوقوع في نقيض القصد فهم قد جعلوا علياً إماماً معصوما من كل خطأ صغيراً كان أو كبيراً وهنا يقولون بتكفيره فجمعوا بين المتناقضات، ومن أغرب الأمور أنهم يقولون إن علياً قد بايع أبا بكر تقيةً مع قولهم بوجوب التقية وأن من لا تقية له لا دين له، فيكف يعتقدون بمعتقدات كل معتقد يؤدي إلى نقيض غيره؟

٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن الجارودية[3] من الشيعة تقول: إن رسول الله ﷺ نص على عليٍّ رضي الله عنه بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين[4]، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، فانظر إلى مدى غلوهم في قصب السلف وتكفيرهم ووقوعهم في نقيض القصد، فهم يزعمون أن الرسول عليه الصلاة

---

(١) الفتاوى، ٣٥/١٢٨، ١٢٩.

(٢) الكاملية: أتباع أبي كامل، يقولون إن الصحابة كلهم كفروا بتركهم بيعة علي، وكفر علي أيضاً بتركه قتالهم، إذ كان واجباً عليه أن يقاتلهم كما قاتل أهل صفين والجمل، وكان الشاعر بشار بن برد منهم، حيث إنه لما سئل عن الصحابة قال: كفروا، فقيل له: ما تقول في علي؟ فأنشد قول الشاعر:

وما شر الثلاثة أم عمرو ... بصاحبك الذي لا تصحبينا

وهو البيت السابع من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي. انظر المقالات، ١/٨٩، الفرق بين الفرق، ص٣٦ ـ ٣٨، البصير في الدين ص٣٥، اعتقادات فرق المسلمين، ص٧٥، ذكر مذاهب الفرق، ص٨٨.

(٣) المقالات١/ ١٤٠، ١٤١، الفرق بين الفرق ص٢٢، ٢٣، اعتقادات فرق المسلمين، ص٦١، ذكر مذاهب الفرق ص٧٣.

(٤) المقالات والفرق، ط إيران، ١٩٦٣م، للقُمي، ص١٨.

والسلام أشار دون التخصيص والتسمية والتعيين، فكيف يكفرون الأمة بأكملها؟ ومع تكفيرهم للأمة جميعها قد كفّروا آل البيت لأنهم قد بايعوا أبا بكر ومنهم علي والحسن والحسين والعباس فوقعوا في نقيض محبتهم لآل البيت.

٧ ـ ومن الأمثلة: إن الشيعة[١] تزعم أن أبا بكر منع فاطمة[٢] رضي الله عنهما من ميراثها وقال لها: إن الأنبياء لا تورّث، فقالت له: إن أبي كان يجعل لي سهاماً من فدك، فقال لها: البينة على ذلك. فجاءت بعلي رضي الله عنه وبأم أيمن[٣] فقال لها: زيدي رجلاً مع علي أو إمرأة مع أم أيمن ولم يكن معها غيرها، فقال لها: أتسمحين باليمين مع شاهدك؟ فأبت، فقال: فليس لك بذلك حق فرجعت فاطمة عليه حيث لم يصدقها وقالت: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠] وعدلت إلى قبر أبيها فبكت عنده بكاءً شديداً[٢] وراحت إلى بيتها فلزمته وأوصت إن ماتت لا يصلي عليها أبو بكر[٢]، فمضى إليها زوجها علي رضي الله عنه يترضاها فقالت له: ويلك[٤] ابن أبي طالب اشتملت[٥] شملة الجنين وقعدت حجرة الظنين[٦]، فشكواي إلى ربي، وعدواي إلى أبي، فقال لها: انتهي ابنة الصفوة من وجدك فرزقك مضمون وكفيلك

---

(١) البداية والنهاية، ٥/٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي أبي طالب الطبرسي، تعليق: محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، ١/١٢٣، ١٣٣، ١٤٩.

(٣) أم أيمن، مولاة النبي ﷺ وحاضنته، اسمها بركة بنت ثعلبة ابن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، هاجت الهجرتين، شهدت أحداً وحنيناً وخيبراً، وكانت تسقي الماء وتداوي الجرحى في أحد، كان الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «هي أمي بعد أمي» روت عن الرسول عليه الصلاة والسلام وروى عنها أنس، وكُنيت بابنها أيمن، توفت بعد الرسول عليه الصلاة والسلام بخمسة أشهر. انظر الإصابة، ٤/ ١٥، تهذيب التهذيب، ١٢/٤٥٩، أسد الغابة، ٥/٥٦٧.

(٤) ويلك: كلمة تعجب وذم وقبح، وقد تستعمل على التحسر. انظر المفردات، ص٥٣٥، الكليات، ص٩٤٥.

(٥) الاشتمال: افتعال من الشملة وهو كساء يتغطى ويتلفف فيه، يقال الرحم تشتمل على الجنين إذا تضمنته، لتناول الرحم لكل الأجزاء. انظر المفردات، ص٢٦٧، الكليات ص٥٤٠.

(٦) الظنين: المتهم الذي تظن به التهمة. انظر المفردات، ص٣١٧، الكليات، ص٦٧، ٥٢٨، ٥٨٨.

مأمون[1]، فقالت: حسبي الله ونعم الوكيل، فهم يزعمون محبة فاطمة وتعظيمها ويقصدون الإساءة إلى أبي بكر رضي الله عنه فوقعوا في نقيض القصد وجمعوا بين المتناقضات، فالقصة التي استدلوا بها حجة عليهم لا لهم فهي توضح أن أبا بكر رضي الله عنه لم يمنعها حقها بل فعل الأمر الواجب عليه فعله امتثالاً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»[2]. الذي سمعه مجموعة من الصحابة رضوان الله عنهم[3]، فما هو الأمر المنكر الذي فعله أبو بكر حتى يُعاب عليه؟ بل كان رضي الله عنه يقول: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلي من أن أصل قرابتي»[4]. «ارقبوا محمداً ﷺ في أهله»[4]. ولو كان أبو بكر مخالفاً كما يزعمون لأخذ الأرث لفاطمة حتى تأخذ ابنته عائشة رضي الله عنها أيضاً، ولكنه لم يفعل إلا ما يرضي الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فأرادوا التقليل من شأنه فرفعوه، فوقعوا في نقيض القصد، وأما زعمهم بأن فاطمة رضي الله عنها غضبت عندما قال لها أبو بكر: زيدي رجلاً مع علي أو امرأة مع أم أيمن، فقولهم يؤدي إلى الافتراء عليها بأنها ردت الأحكام الشرعية والنصوص القرآنية والنبوية، فقد قال تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»[2]. وأما تلفيقهم القول بأنها وصفت أبا بكر بتطبيقه لحكم الجاهلية فحاشاها أن تتفوه بهذه الكلمات على أحب الرجال إلى أبيها، وأما افترائهم بأنها ذهبت إلى قبر أبيها فبكت عنده بكاءاً شديداً فهذا ينافي الدين، ولعلهم يختلقون مثل هذه الروايات حتى يدللوا على ما يفعلون من زيارة

---

(١) جاءت رواية أخرى في كتاب الاحتجاج تناقض هذه القصة تماماً فجمعوا بين التناقضات في موضوع واحد. انظر الاحتجاج ١/١٢٧ ـ ١٢٩.

(٢) البخاري كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ٧/٣٩٧.

(٣) من الصحابة الذين سمعوا الحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام عثمان وعلي وطلحة والزبير والعباس وعبد الرحمٰن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، وقد سألهم أبو بكر بقوله: «أنشدكم الله تعالى الذي تقوم به السموات والأرض أما سمعتم من رسول الله ﷺ يقول: «إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»، فقالوا الله نعم. انظر العواصم من القواصم، ص٤٨، ٤٩، ١٩٥، ١٩٧.

(٤) البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، ٧/٦٣.

القبور عند الكربات والأزمات، أما أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة فهي أبعد عما يصفونها به بعد المشرقين، فهم أرادوا أن يبجلوها ويرفعوا من قدرها فوقعوا في نقيض قصدهم، وأما الجزء الأخير من القصة ووصفهم لعلي بأحقر الصفات فأين التقدير والتبجيل الواجب له، فجعلوا فاطمة تصفه بالجبن والتقاعس وعدم المبادرة إلى نصرتها، فهل يعقل أن يتصف علي بتلك الصفات، وهل يصدق مؤمن أن تتفوه بنت رسول الله ﷺ بتلك العبارات على زوجها وابن عم أبيها، فهم دائماً يحاولون أن يقعدوا القواعد والأصول لمذاهبهم ومعتقدهم فإذا بهم يقعون في نقيض القصد.

١٨ ـ ومن الأمثلة: إن الشيعة تُكفر جميع الصحابة رضي الله عنهم إلا أربعة: «علياً، أبا ذر[١]، المقداد[٢]، سلمان الفارسي»[٣]. فوقعوا في نقيض القصد أيضاً وجمعوا بين المتناقضات فكيف لا يكفرونهم وهؤلاء الأربعة قد بايعوا أبا بكر الصديق على الخلافة وهم قد قرروا أن كل من بايع أبا بكر وعمر فقد كفر ومع ذلك فإنهم لا يكفرون هؤلاء الأربعة[٤]، فبماذا يوصف قولهم وفعلهم إلا

---

(١) أبو ذر الغفاري، المشهور، الصادق اللهجة، مختلف في اسمه واسم أبيه، والمشهور أنه جندب بن جنادة بن سكن، وقيل: ابن عبد الله، من السابقين إلى الإسلام، قصة إسلامه في الصحيحين، مات في الربذة سنة ٣١هـ. انظر الإصابة ٤/ ٦٣ ـ ٦٥، الاحتجاج، ١/ ٢٢٩.

(٢) المقداد بن الأسود الكندي ابن عمر بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن مالك بن مطرود الفهراني وقيل الحضرمي، أصاب والده دماً من قومه فلحق بحضرموت وتزوج بها، فولد له المقداد، ووقع بينه وبين أبي شمران حجر الكندي مخالفة فضرب رجله بالسيف وهرب إلى مكة، فحالف الأسود بن عبد يغوث الزهري وكتب إلى أبيه فقدم عليه فتبنى الأسود المقداد، فصار يقال له المقداد بن الأسود واشتهر بذلك، حتى نزل قوله تعالى: ﴿ادعوهم لآبائهم﴾، فقيل له المقداد بن عمرو، وكان يكنى أبا الأسود، أسلم قديماً وتزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عم الرسول عليه الصلاة والسلام، هاجر الهجرتين وشهد بدراً وما بعدها، مات سنة ٣٣هـ. انظر الإصابة، ٣/ ٤٣٣، ٤٣٤.

(٣) سلمان: أبو عبد الله الفارسي، يقال له سلمان ابن الإسلام، وسلمان الخير، خرج في طلب العلم والإسلام، فأسر وبيع في المدينة فاشتغل بالرق، كان أول مشاهده الخندق وما بعدها، وقيل شهد بدراً وكان عالماً زاهداً، آخى الرسول ﷺ بينه وبين أبي الدرداء، مات سنة ٣٢هـ. انظر الإصابة، ٢/ ٦٠، ٦١، أسد الغابة، ٢/ ٣٢٨، صفة الصفوة، ١/ ٢١٠.

(٤) مع زعم الشيعة محبة هؤلاء فأنهم يضعون الآثار المكذوبة وينسبونها إليهم، فيصفونهم بأقبح الصفات والرذائل والتقول على الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، فإن دل ذلك =

بالتناقض البين، فإما أن يكونوا جميعاً كفاراً وإما العكس، فهم يزعمون محبة هؤلاء الأربعة ومع ذلك قالوا بتكفيرهم، مع أن الحق واضح جلي، حيث إن علياً رضي الله عنه قال: عندما سئل هل معك عهد من رسول الله ﷺ قال: «أما إن يكون معي عهد من رسول الله ﷺ فلا والله، ولو كان عندي عهد ما تركت أخاتيم مُرة يعني أبا بكر، ولا تركت ابن الخطاب على منبره ولو لم أجد أحداً إلا يدي هذه، ولكن نبيكم ﷺ نبي رحمة لم يمت فجاءة ولا قتل قتلاً بل مرض ليال وأياماً، وأياماً وليالي، . . . . فيقول: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»[1] وهو يرى مكاني ما كنت غائباً ولا مريضاً ولو أراد تقديمي لقدمني، فلما قبض رسول الله ﷺ نظرنا في أمرنا، فإذا الصلاة عضد الإسلام وقوام الدين فرضينا بأمر رضيه»[2]، ثم يقول رضي الله عنه: «فرضينا بأمر ـ رضيه رسول الله ﷺ لديننا فولّينا الأمر أبا بكر رحمة الله عليه بين أظهرنا، الكلمة جامعة والأمر واحد لا يختلف عليه اثنان ولا نشهد على أحد منا بالشرك، ولا يقطع منه، وكنت آتيه آخذ منه رحمه الله إذا أعطاني، وأغزوا إذا غزاني وأضرب بيدي هذه بين يديه الحدود إذا أمرني»[2].

فانظر إلى مدى كذبهم وافترائهم على علي بن أبي طالب ووضعهم الأقاصيص والروايات المكذوبة عليه مع زعمهم محبته وتعظيمه.

٩ ـ **ومن الأمثلة**: أن الشيعة تزعم أن عُمر رضي الله عنه قصد بيت فاطمة[3] ليحرقه وذلك غير جائز فعله، ويقولون: إنه خطب ذات يوم وقال: أيها الناس لا تغالوا في صدقات النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا لكان أولاكم بها رسول الله ﷺ لأنه ما أصدق لامرأة من نسائه أكثر من ثنتي عشرة أوقية فضة، فقامت إليه امرأة من أخريات النساء فقالت: لم تمنعنا حقنا؟ وقد قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠] فسكت عمر وارتج

= على شيء فإنما يدل على وقوعهم في نقيض القصد والجمع بين المتناقضات. انظر الاحتجاج، ١/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، الأنوار النعمانية، ١/٨١.

(١) البخاري في صلاة الجماعة، باب من دخل ليؤم الناس، ٢/١٣٩ ـ ١٤١، ومسلم في الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم، ٤/١٣٥.

(٢) البداية والنهاية، ٧/٢٤٥، تاريخ الطبري ٤/٤٤٠ ـ ٤٥٦.

(٣) دلائل الإمامة، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، ط٢، ص٢٦، وقال الإمام الذهبي يرحمه الله أن الراوي لهذه القصة هو جابر الجعفي وهو رافضي كذاب باتفاق أئمة الحديث. انظر الميزان للذهبي، ١/٣٧٩، تهذيب التهذيب، ٢/٤٧.

عليه الجواب، ويزعمون أن عمر حاول أن يغتصب الخلافة لنفسه ولمن بعده، ولا يسلمها لعلي فقالوا: لما حضرته الوفاة وجعل الأمر بالخلافة شورى إلى ستة نفر عثمان وعلي وطلحة والزبير[1] وسعد بن أبي وقاص[2] وعبد الرحمن بن عوف وقال: أجلوهم ثلاثاً فإن اجتمع أربعة وأبى اثنان فاقتلوهما، وإن مضت الثلاث[3] ولم يختاروا أحداً فاضربوا أعناق الستة وهذا لا يجوز، ولا يقول به إمام، فهم زعموا بأقوالهم التنقيص من شأن عمر رضي الله عنه فإذا بهم ينقلون له مناقب عظيمة، فزعمهم بأن عمر حاول حرق بيت فاطمة فذلك من أكاذيبهم الواضحة، وقد جاءت هذه القصة المخترعة على لسان جابر الجعفي وهو رافضي كذاب باتفاق أئمة الحديث[4]، ولو فرضاً صحت الرواية فهي ليست كما يزعمون وأن البيت ليس هو المقصود، ولكن المقصود أن علياً والزبير والمقداد تأخروا عن بيعة أبي بكر رضي الله عنه يوم بويع وكانوا مجتمعين في منزلها فسمع بذلك عمر فأتى إليهم فلم يجدهم، فقال لفاطمة رضي الله عنها: يا بنت رسول الله ﷺ والله ما أحد أحب إلينا من أبيك، ولا أحد بعده أحب إلينا منك، وأيم الله أنه إذا اجتمع عندك هؤلاء النفر أن أحرق عليهم هذا البيت، لأنهم أرادوا شق عصى المسلمين بتأخرهم عن البيعة، ثم خرج عنها، فلم يلبث أن عادوا إليها، فقالت لهم: تعلمون أن عمر جاءني وحلف بالله لأن أنتم عدتم إلى هذا البيت ليحرقنه عليكم

---

(١) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد عبد القرى بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي أبو عبد الله حواري رسول الله ﷺ، وابن عمته، أمه صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، كانت أمه تُكنيه أبا الطاهر، أسلم وله اثنتا عشرة سنة وقيل ثمان، وكان من أول من أسلم بمكة، كان يسميه رسول الله ﷺ (حواريه) لمحبته له وقد قتل سنة ٣٦هـ. انظر الإصابة، ١/٥٤٥، ٥٤٦، أسد الغابة، ط إحياء التراث العربي، ٢/١٩٦ ـ ٢٠٠.

(٢) سعد بن أبي وقاص: هو مالك بن أهيب ويقال له ابن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، أبو إسحاق بن أبي وقاص، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتاً، وأول من رمى بسهم في سبيل الله عزل وجل، وأحد الستة أهل الشورى، كان مجاب الدعوة مشهوراً بذلك، كان يقول: «لقد مكثت سبعة أيام وإني لثالث رجل في الإسلام»، مات سنة ٥٥هـ وقيل ٥٨ رضي الله عنه. انظر الإصابة، ١/ ٣٠ ـ ٣٢، أسد الغابة، ٤/٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) تاريخ الطبري، ٤/٢٢٧.

(٤) الميزان للذهبي، ١/٣٧٩، تهذيب التهذيب، ٢/٤٧.

وايم الله إنه ليصدقن فيما حلف عليه، فانصرفوا عني فلا ترجعوا إلي ففعلوا ذلك ولم يرجعوا إليها إلا بعد ما بايعوا، فأي نقد يوجه إلى عمر وهو الذي حسم الأمر وأرجعه إلى نصابه ولم يقدم على أي منكر من المنكرات، ولم يقصد الإساءة إلى بنت رسول الله عليه الصلاة والسلام، وأما قسمه بإحراق البيت فقد كان مستناً بالرسول عليه الصلاة والسلام عندما قال عن الذين لم يحضروا الجماعة: «ولقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام، ثم آمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»[1] فالرسول عليه الصلاة والسلام أقسم على إحراق بيوت من لا يصلي جماعة، فما بالك بما يخالف ويفارق الأمة؟ ولعل من أكبر الأدلة التي توضح كذبهم واختلاقهم لهذه القصة تزويج علي ابنته أم كلثوم[2] لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهي بنت فاطمة رضي الله عنها، وهل يعقل أن أم كلثوم تتزوج رجلاً كان يريد إحراق بيت أمها، فزواج عمر رضي الله عنه بأم كلثوم رد عظيم على الشيعة قبحهم الله الذين يرون أن علياً رضي الله عنه كان مظلوماً من أبي بكر وعمر لأخذهما الخلافة التي هي حق له قبلهما كما زعموا، وعندما يسألون عن زواج أم كلثوم من عمر يقفون موقفاً مخزياً فيقولون على لسان الإمام جعفر الصادق قوله: «هي أول فرج غصبناه»[3]. ويقولون إن تزويج أم كلثوم من الملعون المنافق عمر بن الخطاب ضرورة وتقية[3]، فهل يوجد تناقض أكثر من ذلك فهم يزعمون محبة آل البيت ثم يصفونهم بأبشع الصفات من الذل والجبن والضعف لدرجة أن الأب يفرط بابنته،

---

(١) البخاري كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة، ٢/ ١٢٥، ومسلم كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، ١/ ٤٥١.

(٢) أم كلثوم: بنت علي بن أبي طالب الهاشمية، أمها فاطمة بنت النبي ﷺ، ولدت في عهد النبي ﷺ، تزوجها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وولدت له زيداً ورقية، ماتت هي وولدها في يوم واحد. انظر الإصابة، ٤/ ٤٦٨.

(٣) التناقض البين عندهم أن المفيد ينكر تزويج عمر من أم كلثوم فيقول: إن الخبر الوارد بتزويج أمير المؤمنين علي ابنته من عمر لم يثبت، وطريقته من الزبير بن بكار ولم يكن موثوقاً به في النقل وكان متهماً فيما ذكره من بغضه لأمير المؤمنين علي وغير مأمون، والحديث نفسه مختلف؛ فتارة يروي أن أمير المؤمنين علي تولى له العقد على ابنته وتارة يروي عن العباس أنه تولى ذلك عنه، فانظر إلى مدى وقاحتهم وجمعهم بين المتناقضات. انظر الأنوار النعمانية، ١/ ٨١، وعقائد الشيعة للتونسوي، ص٦٦.

والبنت تفرط بحق نفسها وحق أمها، فما هذا الحب المزعوم؟

وأما انتقادهم لعمر وموقفه مع المرأة فإنما يدل على عظمة عمر رضي الله عنه ورجوعه إلى الحق، فهو لم يرد القرآن كما يزعمون وإنما حاول التخفيف على الأمة بتيسير النكاح وتخفيف الصداق وكان بذلك متبعاً لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: «التمس ولو خاتماً من حديد»[1]. وجعله مهراً وصداقاً، ومع ذلك فإن ذيل القصة توضح أن عمر رضي الله عنه قال: أصابت امرأة وأخطأ عمر، وفي ذلك غاية الرجوع إلى الحق فهم أرادوا قصبه والتنقيص منه فوقعوا في نقيض قصدهم وأظهروا محاسنه.

وأما اتهامه باغتصاب الخلافة لنفسه ولمن بعده وأنه لا يريد تسليمها لعلي فهم قد ناقضوا أنفسهم بأنفسهم فكيف لا يريد تسليمها لعلي وكان علي ضمن الستة الذين اختارهم عمر رضي الله عنه، ولم يجعل أحداً من أهله وأسرته يشاركهم الأمر، واختار الرجال الستة الذين شهد لهم الرسول عليه الصلاة والسلام بالجنة، وكانوا من أهل الرأي والشورى، فكان بذلك متبعاً لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، وموافقاً لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام الذي كان يستشير الصحابة رضوان الله عليهم، ولم يحدد هو رضي الله عنه واحداً بعينه بل ترك الأمر إليهم وإلى الأمة بأكملها، ولو كان لا يريد أن يتولى علي الخلافة لما جعله من ضمن الستة، فوضح بذلك كذبهم وافترائهم على علي والصحابة وآل البيت، ولعل هذا الموقف يبين كذبهم وقولهم بأن علياً ترك الخلافة لأبي بكر وعمر تقية، فلماذا لم يصر علي هنا على أخذها وقد اختاره عمر من أحدهم فهم دائماً يقعون في نقيض قصدهم ويجمعون بين المتناقضات، وأما الذين انتقدوا به عمر من قوله: إن اجتمع أربعة وأبى اثنان فاضربوا أعناقهما، وإن مضت الثلاث، ولم يجتمعوا على رجل واحد فاقتلوهم فإنما فعل ذلك حتى يقضي على الخلاف بين الأمة، وحتى يوضح للصحابة رضي الله عنهم أهمية مبايعة أميرٍ للأمة وأن لا يتهاونوا في هذا الأمر الجليل، وهذا نفسه ما فعله بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام فكان هو نفسه أول من بايع أبا

---

(١) البخاري كتاب النكاح، باب تزويج المعسر، ٩/١٠٧، ومسلم كتاب النكاح، باب أقل الصداق، ٩/٢١٢، ٢١٣.

بكر الصديق رضي الله عنه حتى يقضي على النزاع بين الأمة، والأدلة من السنة توضح مدى أهمية الإمارة وتولي السلطان لأمر الناس، فقال عليه الصلاة والسلام: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[1]. فعُمر بفعله هذا كان موافقاً للكتاب والسنة وليس كما يزعم الشيعة، ولو سلم جدلاً أن عمر كان مخطئاً فلا غرو في ذلك فإنه كان مجتهداً والمجتهد مرفوع عنه الإثم كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد»[2].

١٠ ـ **ومن الأمثلة**: تزعم الشيعة أن الحسن بن علي لم يعقب وأن عقبه انقرض وأنه لم يبق من نسله الذكور أحد وهذا القول شائع فيهم، وهم مجمعون عليه، ولا يحتاج إلى إثباته كما يقولون، وتوصلوا بذلك إلى أن يحصروا الإمامة في أولاد الحسين وأن يبطلوا إمامة من قام بالدعوة من آل الحسن مع فضلهم وجلالتهم، ومبايعة الناس لهم وصحة نسبهم ووفور علمهم بحيث أنهم بلغوا درجة الاجتهاد المطلقه فقاتلهم الله أنى يؤفكون، فانظر إلى هؤلاء الأعداء[3] لآل البيت المؤذين رسول الله ﷺ وفاطمة بإنكار نسب من ثبت قطعاً أنه من ذرية الحسن رضي الله عنه، وثبوت نسب ذريته متواترة لا يخفى على ذي بصيرة، وقد عدَّ ﷺ الطعن في الأنساب من أفعال الجاهلية، ومع ذلك يتجرءون ويزعمون محبة آل البيت، فوقعوا في نقيض غلوهم وقصدهم[4]، وهذا نفسه ما فعلوه مع عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث يزعمون أن رقية[5]

---

(١) سبق تخريجه ص رقم٢٠٠. (٢) سبق تخريجه ص رقم٤٥.

(٣) من التناقض في هذه المسألة أن أبا جعفر الطوسي من أهم شيوخهم ينقل رواية عن أبي عبد الله بقوله: «أبى الله أن يجعل الإمامة لأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام» فهنا يقرون بإمامة الحسن مع قولهم إن الحسن ليس بإمام ولا يستحق الإمامة. انظر كتاب الغيبة، لأبي جعفر محمد بن الحسين الطوسي. تقديم: الشيخ آنما بزرك الطهراني، مطبعة النعمان، النجف، ط٢، ١٣٨٥هـ ص١٣٦.

(٤) رسالة في الرد على الرافضة، ص٢٩.

(٥) رقية بنت رسول الله ﷺ، وأمها خديجة، تزوجها عتبة بن أبي لهب قبل النبوة فلما نزلت ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ قال أبوه رأسي من رأسك حرام إن لم تطلق بنته ففارقها قبل الدخول، أسلمت مع أمها وأخواتها ثم تزوجها عثمان، هاجرت الهجرتين، مرضت قبل بدر فخلّف النبي ﷺ عليها عثمان، فتوفيت والمسلمون ببدر. انظر الاستيعاب، =

وأم كلثوم[1] ليستا بنات رسول الله ﷺ فيقولون: «وقد اختلف العلماء لاختلاف الروايات في أنهما هل هما من بنات النبي ﷺ من خديجة[2] أو أنهما ربيبتاه من أحد زوجيها الأوليين»[3] ثم يناقضون أنفسهم ويقولون: «وهذا الاختلاف لا أثر له لأن عثمان في زمن النبي ﷺ قد كان ممّن أظهر الإسلام وأبطن النفاق وهو ﷺ قد كان مكلفاً بظواهر الأوامر كحالنا نحن أيضاً وكان يميل إلى مواصلة المنافقين رجاء الإيمان الباطني منهم، على أنه ﷺ لو أراد الإيمان الواقعي لكان أقَّل بقليل، فإن أغلب الصحابة كانوا على النفاق لكن كانت نار نفاقهم كافية في زمنه»[4]. فانظر إلى مدى غُلوهم وإجحافهم في حق آل البيت، فيحاولون إنكار نسبة رقية وأم كلثوم للنبي ﷺ ثم يزيد الغلو عندهم فيجعلون الرسول عليه الصلاة والسلام يجامل المنافقين على حساب الدين الإسلامي، فيريدون قصب الصحابة فإذا بهم يقعون في أذية الرسول عليه الصلاة والسلام وأهل بيته، ولو حاول المنصف العادل أن يعدد مخازيهم وفضائحهم وتنقيصهم لآل البيت لما استطاع، فهم من شر الناس معاملة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وابنيه سبطي رسول الله ﷺ وريحانتيه في الدنيا الحسن والحسين، وقد رفضوا زيد بن علي بن الحسين، ومن أعجب العجائب منهم أنهم يدعون تعظيم آل البيت وهم سعوا في مجيء التتار الكفار إلى

= ٤/ ١٨٣٩، أسد الغابة، ٣/ ٣٧٦ ـ ٣٨٤، الإصابة، ص٣٠٤، ٣٠٥، شذرات الذهب، ١/ ٩، ٥٧.

(١) أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ، أسلمت وهاجرت بعد النبي ﷺ، فلما توفيت أختها رقية تزوج بها عثمان وهي بكر في ربيع الأول سنة ثلاث فلم تلد له، وتوفيت في شعبان سنة تسع فقال النبي ﷺ: «لو كن عشراً لزوجتهن عثمان» انظر الاستيعاب ٤/ ١٩٥٢، أسد الغابة ٣/ ٣٧٦ ـ ٣٨٤، الإصابة ٤/ ٣٠٤، ٣٠٥، شذرات الذهب، ١/ ١٠ ـ ١٧.

(٢) خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، القرشية الأسدية، سيدة نساء العالمين في زمانها، أم أولاد رسول الله ﷺ، وأول من آمن به وصدَّقه قبل كل أحد، وثبتت جأشه، ومضت به إلى ابن عمها ورقة، ومناقبها جمَّة، وهي ممن كمل من النساء، كانت عاقلة دينة مصونة كريمة، من أهل الجنة، وكان النبي ﷺ يثني عليها، ويُفضِّلها على سائر أمهات المؤمنين ويُبالغ في تعظيمها، بحيث إن عائشة رضي الله عنها كانت تقول: ما غرت من امرأة ما غرت من خديجة من كثرة ذكر النبي ﷺ لها. انظر طبقات ابن سعد، ٨/ ٥٢، الاستيعاب، ٤/ ١٨١٧، أسد الغابة، ٧/ ٧٨، شذرات الذهب، ١/ ١٤.

(٣) الأنوار النعمانية، ١/ ٨٠.

(٤) الأنوار النعمانية، ١/ ٨٠.

بغداد دار الخلافة حتى قتل التتار الكفار من المسلمين ما لا يحصيه إلا الله تعالى من بني هاشم وغيرهم، وسبوا النساء الهاشميات وصبيان الهاشميين، فهذا هو البغض لآل محمد بلا ريب وكان ذلك بمعاونة الرافضة.

فالغلو سمة من سمات الشيعة منذ بداية ظهورها على يد عبد الله بن سبأ وقوله بفكرة الوصية وألوهية علي وفكرة الرجعة، ثم التمادي بإدعاء الغيب ودعوى النبوة، والقول بالبداء على الله عز وجل، ثم القول بالحلول والتناسخ، والتمادي والغلو حتى العصور المتأخرة، فظهرت طوائف الإسماعيلية والدروز والنصيرية فعقيدة الدروز تقوم على نسخ شريعة الإسلام وإسقاط التكاليف، وعلى بطلان الجنة والنار واستبدالها بالتناسخ، وأما النصيرية فإن الغلو يتضح في معتقداتهم من زعمهم بحلول الإله فيهم، وألوهية أئمتهم، وتأليه علي رضي الله عنه وعبادته، ويعيشون الآن في سوريا وبعض أجزاء من شمال فلسطين، ويزعمون محبة آل البيت وتعظيمهم وفي الحقيقة هم ينقصون قدرهم وقيمتهم.



المبحث الثالث

القدرية (المعتزلة) وغلوها في القدر

من المعلوم أن المعتزلة جمعوا بين علمي الكلام والجدل مما قادهم إلى المناظرات والمخاصمات وكثرة الكلام والخوض في أمور يجب التوقف فيها، فأدى ذلك بهم إلى التجرؤ في صفات الله عز وجل، فأخضعوها لقياساتهم العقلية وبحوثهم ومصطلحاتهم وتسمياتهم، ثم استخدموا قياس الغائب على الشاهد بقياس الله على المخلوقات فأداهم ذلك إلى عدة مسائل أخذت بعضها برقاب بعض ومنها نفي القدر وخلق أفعال العباد، التولد، الصالح والأصلح، والتحسين والتقبيح، ولا بد في البداية من تعريف المعتزلة[1].

المعتزلة في اللغة:

ـ تدل على التنحي والانفراد، الضعف، الانقطاع، الحمق، ومن لا سلاح معه[2].

المعتزلة اصطلاحاً:

ـ فرقة من القدرية خالفوا قول الأمة في مسألة مرتكب الكبيرة بزعامة واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد زمن التابعي الجليل الحسن البصري رحمه الله تعالى[3].

---

(١) المعتزلة بين القديم والحديث، محمد طارق عبد الحليم، دار الأرقم، برمنجهام، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، ص٥٦، ٥٧.

(٢) تاج العروس، ٨/ ١٤، ١٥.

(٣) التنبيه و الرد، ص٤٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٣٤، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٩.

أسماء المعتزلة:

١ ـ **القدرية**[١]: لقولهم بحرية الإرادة للإنسان، وإنه خالق لأفعاله خيرها وشرها، وأول من نطق بتلك المقالة في الإسلام رجل نصراني من أهل البصرة يسمى سوسن، فأخذ عنه معبد الجهني تلك المقالة ثم أخذها غيلان الدمشقي عن معبد[٢].

٢ ـ **المعتزلة**: بسبب اعتزال واصل بن عطاء أول زعيم لهم[٣] حلقة الحسن البصري، حينما ألقى رجل سؤالاً عن مرتكب الكبيرة فبادر واصل إلى الجواب قبل أن يجيب الحسن[٤]، فقال: إنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر[٥]، وفي الآخرة هو مخلد في النار، مخالفاً بذلك مذهب أهل السنة والجماعة، ومن ثم اعتزل واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري فسموا معتزلة، وقيل: مر عليهم الحسن البصري وهم معتزلون عنه فقال: ـ هؤلاء معتزلة فلزمهم هذا اللقب، وقيل: إن الذي اعتزل الحسن هو عمرو بن عبيد وعلى أثره سمي المعتزلة معتزلة، وقيل إن الذي أطلق عليهم لفظ المعتزلة هو قتادة[٦] بن دعامة السدوسي، وقيل سموا بذلك لاعتزالهم قول المسلمين، ونجد أن معظم من كتب عن المعتزلة ونشأتها يرجع التسمية إلى سبب انعزال واصل عن حلق الحسن البصري ومع ذلك فلا غرو أن يكون هذا السبب الأساسي في التسمية مع إضافة الأقوال الأخرى، فقد سماهم السلف بالمعتزلة على سبيل الذم لمخالفتهم الموقف الصحيح، ومع

---

(١) شرح أصول السنة ١/ ٤٠، الملل والنحل، ١/ ٥، البرهان، ص٢٧.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٤٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة ١/ ٣٥٣.

(٣) التنبيه والرد، ص٤٩، المقالات، ١/ ١٧، اللمع، ص١٢٤، الفرق بين الفرق، ص٧٨ ـ ٨٥، التبصير في الدين، ص٦٧، ٦٨.

(٤) الفتاوى، ٧/ ٤٨٤، المعتزلة، زهدي جار الله، ص٣، ٤.

(٥) إن الرازي يحاول التشكيك في صحة هذه النسبة وارتباطها بحادثة الحسن البصري. انظر اعتقادات فرق المسلمين، ص٣٥.

(٦) قتادة: هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عبد العزيز السدوسي البصري، الأكمة، ولد سنة ٦٠هـ، كان تابعياً كبيراً، مفسراً، حافظاً، ثقة، حجة في الحديث، عالماً كبيراً في الأخبار والأنساب والأسفار، رأساً في اللغة العربية، كان يدور بالبصرة من أسفلها إلى أعلاها بغير قائد، مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨هـ. انظر تذكرة الحفاظ، ١/ ١٢٢، طبقات الحفاظ ص٥٤، وفيات الأعيان، ٤/ ٨٤.

ذلك فإن المعتزلة تزعم أنها سمت نفسها بذلك الاسم لاعتزالهم الحرب بين علي رضي الله عنه وخصومه، وهذا زعم غير صحيح لأن الذين توقفوا عن الاشتراك بين الفريقين(١) كانوا من خيرة خلق الله عز وجل ولم يأخذوا أصلاً بأصول المعتزلة ولا آرائها، وإنما كان توقفهم عن الاشتراك خوفاً من الوقوع في الفتنة، وقالوا(٢): إن المعتزلة هم الذين اعتزلوا الناس ولزموا المنازل والمساجد وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة ولذلك يقول المعتزلة: «كل ما ورد في القرآن من لفظ الاعتزال فإن المراد منه الاعتزال من الباطل، فعلم أن اسم الاعتزال مدح»(٣).

وقولهم باطل فإن الله عز وجل قد ذكر الاعتزال في كتابه على سبيل المدح والذم فعلى سبيل المدح كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأۡوُۥٓاْ إِلَى ٱلۡكَهۡفِ يَنشُرۡ لَكُمۡ رَبُّكُم مِّن رَّحۡمَتِهِۦ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ١٦﴾ [الكهف] وأما على سبيل الذم ﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ٢١﴾ [الدخان] فإن المراد من هذا الاعتزال هو الكفر، وقيل سموا معتزلة لاعتزالهم بيعة علي رضي الله عنه بالخلافة(٤)، أو لاعتزالهم الحسن ومعاوية وجميع الناس عندما بايع الحسن بن علي رضي الله عنه معاوية وسلم الأمر إليه.

٣ ـ **الجهمية**(٥): وذلك للتوافق بين الجهمية والمعتزلة في مسائل عقدية منها القول بنفي الرؤية والصفات، القول بخلق القرآن، اعتبار العقل مصدراً للمعرفة،

---

(١) إن من الصحابة الذين لم يكونوا مع علي في حروبه ولا مع خصومه عبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة بن زيد، فأين هؤلاء الأجلاء من المعتزلة؟ انظر الملل والنحل، ١/ ١٣٨.

(٢) أي المعتزلة.

(٣) فضل الاعتزال ص٢١٣.

(٤) إن بعض الصحابة رضي الله عنهم لم يبايعوا علياً ومنهم حسان بن ثابت، كعب بن مالك، أبو سعيد الخدري، النعمان بن بشير، محمد بن مسلمة، فضالة بن عبيد، كعب بن عجرة، زيد بن ثابت، سعيد بن زيد، عبد الله بن سلام، صهيب بن حسان، أسامة بن زيد، قدامة بن مظعون، المغيرة بن شعبة، ولم يكن لهؤلاء أي تدخل في المعتزلة وأصولهم، ولكن المعتزلة دائماً تحاول أن تنسب مذهبها للرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة، وبالذات علي بن أبي طالب، ومن التابعين الحسن البصري وقولهم باطل. انظر الملل والنحل، ١/ ٤٧، البداية والنهاية، ٨/ ٤٦، تاريخ الأمم والملوك، ٦/ ٣٢٤٤، المختصر في أخبار البشر، لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، ١/ ١٧١.

(٥) منهاج السنة، مكتبة العروبة، القاهرة، ١/ ١٥٦.

ولأن المعتزلة أحيوا آراء الجهمية ولذا أطلق شيخ الإسلام يرحمه الله مقولته: «إن كل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلي»[1].

٤ ـ **مخانيث الجهمية**: والسبب أن الجهمية قد أفسدوا المعتزلة وأدخلوا عليهم الكثير من المعتقدات الباطلة فوافقوهم عليها، حتى صاروا كأهل المذهب الواحد، وخالفهم المعتزلة في بعض المعتقدات الأخرى، فصدق عليهم اسم الجهمية في بعض معتقداتهم ولم يصدق عليهم الأخرى، فصاروا كالمخنث له ما للرجل وما للمرأة. فلا هو رجل خالص ولا امرأة خالصة[2].

٥ ـ مخانيث الخوارج: لموافقة المعتزلة للخوارج في تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع قولهم إنه ليس بكافر، فهم قد وافقوا الخوارج في التخليد، لكن لم يجرءوا على تكفيره»[3][4].

٦ ـ **الوعيدية**: وسموا بذلك لقولهم بالوعد والوعيد وإنفاذه لا محالة، وإن الله تعالى لا يخلف في وعده ووعيده فلا بد من عقاب المذنب إلا أن يتوب قبل الموت[5].

٧ ـ **المعطلة**: لموافقتهم الجهمية في نفي الصفات وتعطيلها وتأويل ما لا يتوافق مع اعتقادهم من النصوص، وهذا ما قال به ابن القيم يرحمه الله فقد ألف كتاباً أسماه الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، وكان قاصداً الرد على المعتزلة[6].

٨ ـ **أهل العدل والتوحيد**: فالمعتزلة تسمى نفسها بأهل العدل والتوحيد، وتعني بذلك نفي القدر، والقول بأن الإنسان موجد أفعاله تنزيها لله تعالى أن يُضاف إليه أي شر، ويعنون بالتوحيد نفي صفات الله سبحانه وتعالى، فهم يحبون

---

(١) منهاج السنة، مكتبة العروبة، القاهرة، ١/١٥٦.

(٢) الصفدية، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١/٤١، درء التعارض، ط جامعة الإمام، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ٢/١٩٦، ٧/٢٢٣.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٨٢.

(٤) الأشاعرة تسمى مخانيث المعتزلة لأخذهم التعطيل منهم. انظر الفتاوى ١٤/٣٤٩.

(٥) التنبيه والرد، ص٤٩، الفرق بين الفرق، ص٨٠.

(٦) الصواعق المرسلة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١/١٩٢.

الوسم بهذا اللقب لكونه يحمل معنيين من أصولهم الخمسة أصل التوحيد وأصل العدل[1].

٩ ـ **أهل الحق**: ومن الأسماء التي تسمت بها المعتزلة أهل الحق، الفرقة الناجية، لينطبق عليهم ما ورد في فضائل هذه الفرقة، ويطلقون على أنفسهم لقب المنزهين لله، لزعمهم أنهم ينزهون الله عند نفيهم للصفات[2].

١٠ ـ **المجوسية**: الثنوية: ـ وهم ينفرون من هذا الاسم، والذي يطلقه عليهم أهل السنة والجماعة، والسبب في تلقيبهم بهذا اللقب لقولهم بأن العبد يخلق أفعاله فتشابهوا بالثنوية والمجوس الذين يقررون وجود إلهين أحدهما للخير والآخر للشر[3].

١١ ـ **الموحدة**: لقولهم لا قديم مع الله عز وجل، والأولى بهم أن يُسموا أنفسهم أهل التعطيل[4].

١٢ ـ **الواردية**: سموا بذلك لقولهم بأن المؤمنين لا يدخلون النار وإنما يردون عليها، ومن أُدخل النار لا يخرج منها قط[4].

١٣ ـ **الحرقية**: لقولهم إن الكفار لا يحرقون إلا مرة واحدة[5].

١٤ ـ **المفنية**: سموا بذلك لقولهم بفناء الجنة والنار[5].

١٥ ـ **القبرية**: سموا بذلك لإنكارهم عذاب القبر[5].

١٦ ـ **الحلولية**: لقولهم بأن الله في مكان.

---

(١) الملل والنحل، ١/٤٩، شرح الأصول الخمسة، ١٢٨، ١٣٣.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ط٣، بيروت، ١٣٦٧هـ ص٧٣٧، ٨٣٨، العلم الشامخ، للمقبلي، ط١، مصر ١٣٢٨هـ، ص٣٠٠.

(٣) الملل والنحل، ١/٥٧، الفرق بين الفرق، ص٧٩.

(٤) الانتصار والرد، تحقيق الدكتور: نيبرج، القاهرة، مصر ١٩٣٥م، ص١٢٨، نقض أساس التقديس ١/١٣٢، شرح العقيدة الأصفهانية، تقديم: حسنين محمد مخلوف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، ط١، ٨ ـ ١٠، الفتاوى، ١١/٤٨٥ ـ ٤٩١، درء تعارض العقل، ط جامعة الإمام، ٥/٢٠، مذاهب الإسلاميين، ط٣، ١٩٨٣م، ١/٥٨.

(٥) الملل والنحل، ١/٤٣، الفرق بين الفرق، ص٨٢، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ط الدار التونسية، ص٢٠٢.

١٧ ـ **المخيرة**: لقولهم بأن العبد يختار أفعاله دون الله عز وجل[1].

القدرية وغلوهم في القدر:

إن المعتزلة قد غلت في القضاء والقدر فضلوا ضلالاً بعيداً، فبدلاً من أن ينزهوا الله كما يزعمون وقعوا في نقيض القصد فوصفوه بأحط الصفات.

من الأمثلة:

١ ـ إن الأصل الثاني من أصول المعتزلة هو العدل ويريدون به أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه[2]، فلذا قالوا: إن قضاء الله وقدره في معاصي العباد منهم دونه، وأنه لم يخلق أفعال العباد بل هم الخالقون لها دونه، وأن العبد مخير يفعل ما يشاء من خير وشر ليس لله تعالى في فعله صنع، وقالوا: لأنه لو كان له صنع في فعل عبده لما سأله عنه، ولو أنه سأله عنه لكان جوراً منه، وقالوا: إنه تعالى يريد منهم ما لا يكون ويكون منهم ما لا يريد، والعباد يشاؤون لأنفسهم ما لا يشاء ربهم لهم، وأنهم قادرون على الخروج عن علمه، حيث إن علم الله تعالى عندهم سابق غير سابق ويقولون: إن الله قد علم الكفر قبل أن يكون وأراده أن لا يكون، فجعلوا لله شريكاً يُكوِّن ما أراد أن لا يكون[3]، فهم قد قالوا بالعدل وجعلوه أصلاً من أصولهم الخمسة التي يعضون عليها بالنواجذ حتى لا يصفوه بوصف مخل، فإذا بهم يقعون في نقيض قصدهم فوصفوه بالعجز والضعف وعدم القدرة والإرادة، حيث إن إرادة العبد تقدم على إرادة الله، ومشيئة العبد تحصل دون مشيئة الرب، وملك العبد يقدم على ملك الله عز وجل فهل بعد هذا الظلم ظلم أكثر منه في حق الله عز وجل؟، فالصحيح أن الله عز وجل خلق الخلق على محبة ما نهى وكراهية ما أمر كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النازعات: ٣٧ ـ ٣٩] ولم يجعل المشيئة إليهم، ولو فعل ذلك لكان قد ظلمهم، لكنه جعل المشيئة إلى نفسه يعصمهم ممن أراد بهم ويتفضل عليهم من فضله بما لا يريدون ولا يشتهون، فكيف يرجع هذا المخلوق إلى ما أمر به وهو يكرهه ويثقل عليه أن

---

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٥٤. (٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٢.

(٣) رسائل العدل والتوحيد، ص٢٠٨، مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية، ٤/٣١١، تفسير ابن كثير، ط دار السلام، دار الفيحاء، ١/٥٢٧، ٥٢٨.

لا يتفضل عليه مولاه[1]؟ فالقدرية جعلت العدل ظلماً والظلم عدلاً فوقعوا في نقيض قصدهم.

ومن الأمثلة:

٢ ـ يقولون بمسألة الوجوب على الله عز وجل، أي أنهم يوجبون على الله أن يدخل الطائع الجنة وأن يدخل العاصي النار، فجعلوا الخالق كالمخلوق من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر من باب المعاوضة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحريم بالقياس على خلقه فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء، وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان، وما لم يشاء لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً»[2]. فهنا جرهم الغلو إلى تشبيه الخالق بالمخلوق، وإلى قياس الغائب بالحاضر مع كونهم ينفرون من التشبيه والتمثيل، وهذا ما قالوا به في أصلهم الأول وهو التوحيد[3]، حيث جردوا الله عز وجل من الصفات حتى لا يقعوا في التشبيه، فجمهور المعتزلة يقولون: إن الله عالمٌ قادرٌ، حي بذاته لا بعلم ولا قدرة ولا حياة، وحقيقة قولهم تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاته العُلا كلها، واعتبر بعضهم كأبي الهذيل العلاف تلك الصفات عين الذات، فادّعى أنه تعالى عالمٌ بعلم هو هو، قادر بقدرة هي هو، وحي بحياة هي هو، والفرق بين القولين أن الأول[4] ينفي الصفات كلها والثاني يثبت الصفة على أنها بعينها ذات ويثبت الذات على أنها بعينها صفة وهو نفي للصفة في

---

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٥٣.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق الفقي، ص٤٠٩، ٤١٠.

(٣) التوحيد عند المعتزلة يستلزم التعطيل والإشراك بالله عز وجل. انظر الفتاوى ٧/٣٩٣، ٨/٢٥٨، ١١/٤٨٤، ١٤/١٨١، الاستقامة، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٢/٢١٦، الفتاوى المصرية، ٥/٨٥، ٦/٥٥٩ ـ ٦٤٣، درء التعارض، ط دار الكنوز، ٢/١٤٩، ٨/١٥٦، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/١٤٣، التدمرية، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١١٨.

(٤) الانتصار والرد، ٢/٦٧، ٦٨، شرح الأصول الخمسة، ص٢٣٣، أصول الدين، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٩٦، ٩٧، الكشاف، الزمخشري، ط دار المعرفة، ٢/٨٨، المغني في أبواب التوحيد، ط القاهرة، مصر، ٧/٨٤ ـ ٩٤، متشابه القرآن، ط دار النصر، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، ١/٥٤٥.

الحقيقة بل ونفي للذات أيضاً فالمعتزلة عندما نفوا الصفات احتجوا بحجة التركيب[1] وخلاصتها: أن إثبات صفات أزلية قديمة لله تعالى زائدة على ذاته يجعل الصفة تشارك الذات في القدم فيقتضي تعدد القدماء وهو تركيب ينافي التوحيد بزعمهم[2]، والحجة الثانية حجة الأعراض، وأما حجة الأعراض[3] فهم يستدلون بها على نفي الصفات، يقول القاضي عبد الجبار: «بأن العرض يجوز عليه العدم، بينما القديم لا يجوز أن يُعدم، والعرض لا يجوز أن يكون قديماً، وإذا لم يكن قديماً وجب أن يكون محدثاً، لأن الموجود يتردد بين هذين الوصفين فإذا لم يكن على أحدهما، كان على الآخر لا محاله»[4]. ويقول أيضاً: «فإن قال: فبينوا لي جمل ما يلزمه في التوحيد أن يعرفه قيل له يدور ذلك على أصول خمسة أولها: إثبات حدوث العالم»[4]. فهم يزعمون أن امتناع خلو الجسم من الأعراض التي هي الصفات واجب من الله سبحانه وتعالى، فقالوا: إن الأجسام لا تخلو عن أعراض حادثة وصفات وأفعال تعتقب عليها، وإن ما لا يخلو من الصفات التي هي الأعراض، أو ما لا ينفك عن الصفات، أو ما لا يسبقها فهو حادث، لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة فبزعمهم توصلوا إلى

---

(١) وهو يعرف عندهم بدليل حدوث العالم بحدوث الأجسام، ودليل الأعراض، ودليل حدوث الأجسام، ودليل حدوث الجواهر والأعراض، وكلها أسماء لدليل واحد، والمراد بحجة التركيب قولهم: إن المركب يفتقر إلى جزئه وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً، وخلصوا من ذلك بنتيجة هي أن واجب الوجود ليس مركباً، فهم قد بنوا أصل دينهم على أن الوجود لا بد له من واجب، وأن الواجب يشترط أن يكون واحداً، ويعنون بالواحد ما لا صفة لا ولا قدر، ولا يقوم به فعل، وذلك لئلا يثبتوا له صفة، إذ إثبات الصفات له تعالى يقتضي التركيب بزعمهم، ومرادهم من نفي التركيب هو نفي الصفات عنه جل وعلا، ويزعمون أن ذلك هو التوحيد والوحدانية. انظر المواقف، ط عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ص٢٦٦.

(٢) الإشارات والتنبيهات، دار المعارف القاهرة ـ مصر، ط١ ١٩٥٧م، ٣/ ٤٤٧ ـ ٤٥٥، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٣٠٧، ٣/ ٧٤، ٧٥، ٩٥، ٩٦، ١٣٠، ١٨٧، ٤/ ٢٤٧، الصفدية، ط القاهرة، مصر، ٢/ ١٤٠٦هـ ـ ٢/ ١١٣ ـ ١٧٧، الفتاوى، ٦/ ٤٥٢.

(٣) تهافت الفلاسفة، دار المعارف، القاهرة ـ مصر، ط٧، ص١٧٦، معيار العلم، دار الهلال، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٦.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٠٤، المختصر في أصول الدين، دار الهلال، مصر، ص١٧٢، ١٧٣.

أن الأجسام لا تخلو من كل جنس من أجناس الحوادث إذ القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث[1]، لامتناع حوادث لا أول لها، فقالت الجهمية والمعتزلة لو قلنا: إن الصفات تقوم به للزم أن يكون جسماً والأجسام حادثة، لأنها لم تسبق الحوادث ولا تخلو عنها، وما لا يسبق الحوادث ولا يخلو منها فهو حادث، فهم قد بذلوا جهداً جهيداً وتعباً مديداً لينفوا الصفات عن الله في الأصل الأول ثم جاءوا في الأصل الثاني فنقضوا ما أسسوه في الأصل الأول، فهم بقولهم بالوجوب على الله في إدخال الطائع الجنة، والعاصي النار، شبهوا الخالق بالمخلوق من باب المعاوضة أي من جنس ما يستحق الأجير على المستأجر، وهل المستأجر إلا مخلوق، ولذلك سماهم السلف مشبهة الأفعال، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء غلطوا في المنقول والمعقول جميعاً كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نفاة الصفات والأفعال أنه أخبر أن كل ما سوى الذات القديمة المجردة عن الصفات مُحدث الشخص والنوع جميعاً، وظنوا أن هذا من التوحيد الذي جاء به، واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق إلى إثبات وجوده ووحدانيته وتصديق رسله.. وهم مخطئون في المنقول والمعقول»[2].

٣ ـ **ومن الأمثلة**: أن المعتزلة تقول: إن الله يفعل الصلاح والأصلح لعباده فيما يتعلق بشؤون عباده، فإذا كلف العباد فامتثلوا فلا بد من أن يثيبهم على ذلك، وإن أصاب عبداً بأذى، لا بد أن يجعل ذلك تحققاً لصلاحه ومنفعته، وإلاّ كان مخلاً بواجبه وهذا قبيح في التكليف، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] فبذلك وقع المعتزلة في وصف الله بالقبح والخلل مع زعمهم أنهم ينزهونه عن أي عيب، وهذا وقوع في نقيض القصد، يقول الملطي يرحمه الله: «يقولون إن الله عدل لا يجور ثم ينقضون ذلك بما لا أحب

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل، مكتبة البيان، بيروت ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٩٦ ـ ٩٩، ١٠٢، الفتاوى المصرية، ١/ ١٣٤، ١٣٥، الفتاوى، ٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤، منهاج السنة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، ١/ ٣٠٣، ٣٠٤، الصفدية، ١/ ٢٧٤، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ٣٨، ٣٩، ٧/ ٧١، ٨/ ١٧، ١٨.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز ٢/ ١٤٩، ١٥٠.

ذكره»[1]. ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد، ويضعون له شريعة بقياسه على خلقه فهم مشبهة الأفعال»[2]. وبذلك وقعوا في نقيض القصد والمعتقد.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: وفي مسألة الوجوب أوجبوا الوعد والوعيد فقالوا: لو لم يفِ الله بما وعد وتوعد عباده لكان ظالماً، يقول القاضي عبد الجبار: «وإنه سبحانه لو كذب في وعده ووعيده وأخلفهما لكان ذلك فساداً في التدبير»[3].
فوقعوا في نقيض قصدهم من تنزيه الله من الظلم والجور حيث قالوا: إذا لم يفعل كان ظالماً، وفي الحقيقة أن الله عز وجل قد لا يدخل الطائع الجنة بسبب ما يعلمه سبحانه وتعالى، وقد يغفر ويعفو للعاصي، فبذلك على زعمهم يكون الله سبحانه وتعالى جائراً ظالماً، مع أن أصلهم الأول قائم على التنزيه والتعظيم، فأين هذا التنزيه المزعوم؟ فالله سبحانه وتعالى المالك لكل شيء ومن حقه أن يفعل ما يشاء وما يريد يقول الله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧]، فالصحيح أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد، وأنه يجوز إخلاف الله تعالى لوعيده، لأن الوعيد حق محض له، فإسقاطه يدل على كرمه وإحسانه، وعلى عظيم فضله ورحمته[4]، فهم لم يقعوا في هذه المتناقضات إلا لغلوهم في مسألة القضاء والقدر.

٥ ـ **ومن الأمثلة**: أن المعتزلة عندما بالغت في مسألة عدم جواز خلف الوعيد، وصلت إلى القول بأن المذنب مخلد في النار، ثم أنكرت شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام، وخلدّت مرتكب الكبيرة في النار، مع أنهم في أصلهم المنزلة بين المنزلتين كان قصدهم التنفير من الذنوب والمعاصي، فعندما بالغوا في مسألة الوجوب أداهم الغلو إلى ارتكاب الكبائر من رد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة فوقعوا في نقيض القصد، لأنهم من البداية لم يقفوا عند الأدلة

---

(١) التنبيه والرد، ص٥٠. (٢) منهاج السنة، ط الرياض، ١/١٦٦.
(٣) المغني، ١٤/٤٣.
(٤) الفتاوى، ٣/١٤٧، ٧/٦٧٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/١٢٩، ١٣٠.

من القرآن والسنة، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في أنه يخرج أقوام من النار بعد ما دخلوها، وأن النبي ﷺ، يشفع في أقوام دخلوا النار»[١]. وهم في موقفهم من مسألة الوجوب والغلو والتشدد فيها قد ردوا الأحاديث المتواترة مع زعمهم بالأخذ بها لأنها تفيد اليقين.

٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن البشرية قد تشددت في مسألة الذنوب والمعاصي، فقالوا: إن من سرق أحد عشر درهماً فهو كافر خارج عن الإسلام، مخلد في النيران إن لم يتب، وإن من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه للعقوبة الأولى، فانظر إلى وقوعهم في نقيض القصد، فالمعتزلة تقرر أن الله يوصف بالظلم وفساد التدبير إذا لم يدخل الطائع الجنة والعاصي النار، وهنا تقول البشرية: إن العبد بعد أن يتوب ويقوم بالحسنات والطيبات التي تذهب السيئات، ثم يراجع الذنب، يعود استحقاقه للعقوبة الأولى وهي الخلود في النار، أفلا يكون الله ظالماً عندهم في تلك الحالة؟ فأقوالهم ومعتقداتهم تناقض أصولهم ومقاصدهم التي يعضون عليها بالنواجذ[٢]، والبشرية هنا أيضاً قد وقعت في نقيض مقاصدهم، حيث إن المعتزلة تقول: بوجوب فعل الأصلح على الله تعالى فيما يتعلق بشؤون عباده، فإذا أصاب عبداً بأذى أو مرض فلا بد أن يجعل ذلك محققاً لصلاحه ومنفعته، وإلا كان مخلاً بواجبه وهذا قبح في التكليف، فقالت البشرية: إن الله لم يخلق صماً ولا بكماً[٣]، ولا شجاعة ولا جبناً ولا رائحة، فنقضت بقولها قول المعتزلة بوجوب الصلاح والأصلح، ووقعت في نقيض قصدهم ومرادهم.

---

(١) الفتاوى، ٧/ ٧٨٦.

(٢) إن رؤوس البدع والضلالات يقعون غالباً في نقيض القصد، وهذا ما وقع فيه رؤوس المعتزلة كالأصم، وأبي الهذيل، الفوطي، النظام، الجاحظ، عباد بن سليمان، حيث أكثروا الكلام والنقاش حتى خرجوا عن حد الاعتدال، وتجاوز بهم التشدد حتى خرجوا عن الاعتزال إلى الكفر والزندقة. انظر التنبيه والرد، ص٥٣، الفرق بين الفرق، ص١١٤، ١١٥، الملل والنحل، ١/ ٦٤، ٦٥، البرهان، ص٦٨، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) إن فرقة العبادية والمعمرية قالوا بقول مقارب لقول البشرية، حيث إنهم يزعمون أن الله لم يخلق القحط والمجاعة والموت والحياة. انظر الفرق بين الفرق، ص١١٠ ـ ١١٤، الفصل، ٤/ ١٩٦، الملل والنحل، ١/ ٦٦، ٦٧، البرهان، ص٦٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

٧ ـ ومن الأمثلة: أن فرقة الضرارية[1] تقول: إن ما في النار حر، ولا في الثلج برد، ولا في الزيتون زيت، ولا في العسل حلاوة، ولا في الصبر مرارة، ولا في العنب عصير، ولا في العروق دم، وإن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، والمعتزلة تقول بأن أصل من أصولها الأساسية الوعد والوعيد، ومن خلاله توجب على الله تعالى تعذيب العاصي وتنعيم الطائع، مع قولها بأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، فجاءت الضرارية منهم وقالت بهذا القول فنقضت مقاصدهم الأساسية، فإذا كانت النار لا حرارة فيها ولا تعذيب ولا تنكيل، وإذا كانت الجنة ليس فيها تنعيم ولا تكريم فكيف تصح أصولهم السابقة، فوقعوا في نقيض أصولهم ومقاصدهم، حيث إنهم قالوا في البداية بتخليد العاصي في النار وتعذيبه ثم يقولون بعدم وجود الحرارة في النار، وناقضت الضرارية المعتزلة بقولها: إن أفعال العباد مخلوقة لله فهدمت بذلك أهم أصول المعتزلة وقواعدها.

٨ ـ ومن الأمثلة: إن فرقة الهذيلية[2] منهم تقول: بفناء نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار، مع أن من أصولهم الأساسية القول بالمنزلة بين المنزلتين، وتخليد العاصي في النار، فكيف يتم ذلك الخلود المؤبد مع فناء عذاب النار، ونعيم الجنة، فوقعوا في نقيض قصدهم وأصولهم وقولهم بالوعد والوعيد، ومع قول الهذيلية بفناء قدرة الله عز وجل فإنها تتناقض وتقول قولاً مناقضاً ومخالفاً

---

(١) الضرارية: أصحاب ضرار بن عمرو القاضي، خالفت الضرارية باقي المعتزلة فقالت: إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وكانوا ينكرون حرف ابن مسعود وأبي بن كعب ويعتقدون أن الله لم ينزلهما، وأن الله يُرى في الآخرة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون ماهية الإله، وقالوا: إن لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة وتبعهم في ذلك حفص الفرد. انظر الفصل، ٤/١٩٢ ـ ١٩٥، البرهان، ص٥٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٢٨.

(٢) الهذلية أو الهذيلية: أصحاب أبي الهذيل محمد بن مكحول البصري مولى عبد القيس أحد شيوخهم، ومصنفي كتبهم، يزعمون أن البارئ عالم بعلم وعلمه ذاته وكذا بقية صفات الحق جل وعلا، فإن البارئ علم كله، قدرة كله، حياة كله، سمع كله، بصر كله، فهم القائلون علمه هو هو، وقدرته هي هو، يعتقدون أن أهل الجنة والنار لا حركة لهم وأن الله لا يقدر على تحريكهم بل يكونون جماداً، ومع هذا يقولون عنهم أنهم أحياء يتلذذون ولكنهم لا يأكلون ولا يشربون ولا يجامعون، وكلام الله يرد أقوالهم ويبطلها. انظر الملل والنحل، ١/٤٩، الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٣، التبصير في الدين، ص٦٩ ـ ٧١.

للقول نفسه فتقول: إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى، فنقضت القول بقول آخر، فهذا دأب أهل الأهواء والبدع يقعون في نقيض مقاصدهم وقواعدهم وأصولهم.

٩ ـ **ومن الأمثلة**: إن النظامية[1] من المعتزلة تقول: إن الكفر والطاعة مثل المعصية[2]، مع أن المعتزلة تؤكد على أن صاحب المعصية في النار، وأنه يجب على الله إدخال الطائع الجنة والعاصي النار، فعندما جعلت النظامية الطائع كالعاصي[3] نقضت أهم أصول المعتزلة ألا وهو المنزلة بين المنزلتين ومن ثم تنتقض الأصول المترتبة على هذا الأصل، فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد.

١٠ ـ **ومن الأمثلة: إن الفوطية** تقول: إن الله لم يخلق الكافر، لأن الكافر اسم لشيئين الإنسان وكفره فيلزمهم القول بوجود خالق آخر، وبذلك وقعوا في نقيض القصد والأصل الأول لهم القائم على التنزيه والتقديس وعدم المشابهة بين الخالق والمخلوق، فالفوطية هنا لم يكتفوا بالتشبيه وإنما جعلوا للرب شريكاً آخر، في الربوبية فوقعوا في التناقضات والاختلافات.

١١ ـ **ومن الأمثلة إن الغفارية**[4]: من المعتزلة تقول بجواز أكل شحم الخنزير ودماغه مع كون المعتزلة تنفر من الذنوب والآثام والمعاصي، والغفارية هنا وقعت في نقيض الأصل والمعتقد فأجازت أكل المحرم، ولم تقف عند ذلك الحد

---

(١) التنبيه والرد، ص٥٢ ـ ٥٦، الملل والنحل، ١/٥٣ ـ ٥٥، الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، التبصير في الدين، ص٧١ ـ ٧٣، البرهان، ص٢٩، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة، ص٥٦، ٥٧.

(٢) لعلهم قالوا بهذا القول تسلسلاً لقولهم إن الله لا يقدر أن يفعل بعبادة إلا ما فيه صلاحهم، وإن الله لا يقدر على الشر والمعاصي، وليست هي مقدورة له، وركبوا على هذا فقالوا: ما فعله الله بالكفار فهو صلاحهم. انظر التبصير في الدين ص٧٢.

(٣) قولهم مردود بالأدلة الواضحة، قال تعالى: ﴿**أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار**﴾ [ص: ٢٨].

(٤) الغفارية: أو العقارية، أصحاب أبي عقار المثنى بن سعيد، وقيل ابن سعد الطائي البصري، أحد شيوخهم وكبرائهم، قالوا بتحريم لحم الخنزير دون الشحم والدماغ، وإن مباشرة الرجل للرجل فيما دون الفرج من الفخذين وغيرها حلال، وكذبوا فيما قالوا بدليل الكتاب والسنة والقياس. انظر البرهان، ص٥٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/١٤١، ذكر مذاهب الثنتين وسبعين المخالفة، ص٦٥.

بل قالت: إن مباشرة الرجل للرجل فيما دون الفرج من الفخذين وغيرهما حلال، مع أن تحريم هذين الأمرين جاء في النصوص الشرعية فقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، يقول القرطبي يرحمه الله: «خص الله تعالى ذكر اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ذُكِّي أو لم يُذك، وليعم الشحم وما هنالك من الغضاريف»[1]. وقال أيضاً: «أجمعت الأمة على تحريم شحم الخنزير»[1]. وأما قولهم بالمباشرة فباطل ومردود بكلام الله تعالى القائل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٧].

١٢ ـ ومن الأمثلة: إن الخابطية: من المعتزلة تقول بالتناسخ، وإن جميع أنواع الحيوان أمم وإن لها رسل، لأنها ممسوخة عن الإنسان العاصي، وبقولهم هذا وقعوا في نقيض القصد والأصول الذي أصلته المعتزلة، حيث إنهم يقولون إن مرتكب الكبيرة يخلد في النار، وهنا الخابطية تجعل العاصي يمسخ في صورة الحيوان فنقضوا قولاً بقول آخر، فوقعوا في نقيض القصد.

١٣ ـ ومن الأمثلة: إن اليعجورية[2]: من المعتزلة يقولون: إن من ارتكب ذنباً في الدنيا من القتل والزنا فما دون ذلك، ثم ندم على أثر ذلك فقد تاب وسقط عند ذلك الذنب وإن لم يبرأ عمّا تعلق به الضمان، ولا حصلت منه توبة شرعية وهكذا أبداً كلما عاد لذلك الذنب أو غيره، فأدى قولهم إلى تشجيع العاصي على فعل الذنوب والمعاصي والآثام، مع أصلهم الأصيل بالقول بالمنزلة بين المنزلتين وما يترتب عليه، فوقعوا في نقيض أصولهم ومعتقداتهم التي تجعل مرتكب الذنب خالداً في النار إذا لم يتب التوبة الصحيحة، وهنا اليعجورية تناقض أهم أصولهم ومعتقداتهم.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط دار الكتاب العربي، ٢/٢١٨، ٢١٩.

(٢) اليعجورية أو البيعجورية: أصحاب أحمد بن علي اليعجوري وقيل البيعجور، أحد شيوخهم ورؤسائهم ومصنفي كتبهم، قالوا: إن من ارتكب كبيرة كقتل نفس أو زنا، أو أخذ مال أو غير ذلك ثم ندم على فعله فقد تاب وسقط عنه ذلك الذنب، وإن لم يبرأ عما تعلق به من الضمان ولا حصلت منه توبة شرعية وهكذا أبداً كلما عاد لذلك الذنب أو غيره، وذلك يؤدي إلى إسقاط الحقوق والانهماك في المعاصي. انظر الفصل، ٤/ ٢٠٣، البرهان، ص٦٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٤٧، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة، ص٦٧.

١٤ ـ ومن الأمثلة إن فرقة الإسكافية[١]: من المعتزلة قد غلت في القدر فقالت: إن الله قادر على ظلم الأطفال والمجانين، وليس بقادر على ظلم العقلاء البالغين، والمعتزلة تقرر وتقعد قولها: بأنه يجب على الله أن يكون عادلاً بعيداً عن الجور والظلم في أي حال من الأحوال، وذلك عن طريق قولها بالصلاح والأصلح، فنقضت الإسكافية بذلك قول المعتزلة بوجوب العدل على الله وانتفاء الظلم عنه فوقعت في نقيض المعتقد والقصد.

١٥ ـ ومن الأمثلة: إن الجعفرية[٢]: من المعتزلة تقول: لو أن رجلًا كان يخطب امرأة واجتمعا للعقد بينهما، فوثب عليها وأطاعته فألم بها فإن المرأة لا حد عليها، والرجل يجب عليه الحد، فوقعوا في نقيض أصولهم التي تجعل مرتكب الكبيرة فاسقاً ويجب تخليده في النار، وجمعوا بين المتناقضات فكيف يحد الرجل ولا تحد المرأة مع كونها طائعة له، فخالفوا بين المتماثلات وذلك عين التناقض.

١٦ ـ ومن الأمثلة إن الأسوارية:[٣] من المعتزلة تقول: إن ما علم الله تعالى أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى، وهذا القول منهم يوجب أن تكون قدرة الله تعالى متناهية، ومن كانت قدرته متناهية كانت ذاته متناهية والقول به كفر من قائله،

---

(١) الإسكافية: أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي، زعموا أن الله يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء، وكفروهم المعتزلة على ذلك، وقالوا: بأنه لا يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد، وزعموا أن الله تعالى لم يخلق الطنابير ولا المزامير ولا سائر آلات اللهو، وأن الخالق لها أصحابها الذين صنعوها، وكذبوا فيما قالوا والدليل على بطلان ما قالوه قوله تعالى ﴿**والله خلقكم وما تعملون**﴾ انظر الفرق بين الفرق، ص١٢٥، ١٢٦، التبصير في الدين، ص٧٩، البرهان، ص٦٢.

(٢) الجعفرية: أتباع جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب، وهما كانا أصلين في الجهالة والضلالة، يقولون إن فساق هذه الأمة شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة، وإن الناس قادرون على أن يأتو بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه، وإن من جالس السلاطين فهو كافر لا يرث المسلمين ولا يرثه المسلمون، ولهم ترهات أخرى. انظر الفرق بين الفرق، ص١٢٣، التبصير في الدين، ص٧٨، المنية والأمل، دار المعرفة الجامعية، ص٦٢ ـ ٦٤.

(٣) الأسوارية: أتباع على الأسواري، وكان من أتباع النظام موافقاً له في جميع فضائحه وضلالاته، وزاد عليه بأن قال: إن ماعلم الله تعالى أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى، وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية. انظر الفرق بين الفرق، ص١١٠، التبصير في الدين ص٧٣.

فهم قد فروا من الذنوب والمعاصي فوقعوا في أشدها وأعظمها، ونقضوا أصول المعتزلة وقواعدها، حيث وصفوا الله بالعجز.

فالوقوع في نقيض القصد يقع فيه أصحاب البدع والأهواء، وهذا ما نجده الآن من العقلانيين والعصرانيين، فاختلطت عليهم الأصول وتناقضت عندهم الأسس، لعدم معرفتهم حقيقة الدين وجهلهم قدر سنة سيد المرسلين عليه الصلاة والسلام، ومع هذا وذلك فهم يظنون أنهم العاقلون، وأن غيرهم لا يعقلون، وفي الحقيقة أن العقل منعزل عنهم ويكفي في وصفهم قول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة[1]؟». فلذا فإن الغالب عليهم الوقوع في نقيض العقل والتعقل، فلذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والأحوال المخالفة للعقل باطلة والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه، لكن المسرفين فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً، وهي باطلة، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به»[2]. فوقعوا في نقيض قصدهم وتعلقهم المزعوم.



(١) الفتاوى، ٥/ ٢٩.

(٢) الفتاوى، ٣/ ٣٣٨، ٣٣٩.

المبحث الرابع
المرجئة وبدعة الغلو في الإرجاء

إن فرقة المرجئة من الفرق التي ظهر فيها الإفراط والتفريط مع الغلو المجانب للحق، فغلوا في مسألة تعريف الإيمان، وجعلوا العاصي كالطائع، وأما تفريطهم فيظهر في مسألة تأخير العمل وإرجاء صاحبه إلى الله عز وجل، مما أدى إلى التمادي في ترك الأعمال، وعدم الاهتمام بها، فحصل التحايل والانفلات عن الأصول الإسلامية.

تعريف المرجئة لغة:

المرجئة اسم فاعل من الإرجاء، ويأتي الإرجاء في اللغة بمعنيين أحدها التأخير ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] أي تؤخر، ويقال: «أرجيت هذا الأمر وأرجأته» إذا أخرته[1].

والثاني اعطاء الرجاء والأمل، ويأتي بمعنى الخوف، تقول أرجيت فلاناً أي أعطيته الرجاء قال تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، أي لكم أمل في الله لا يوجد عندهم، وقال تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾ [نوح: ١٣] أي مالكم لا تخافون من عذاب الله تعالى، وكلا المعنيين يصح إطلاقه على المرجئة فعلى الأول لأنهم يؤخرون العمل عن النية، وعلى الثاني: لأنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة[2]، والإرجاء يأتي مهموزاً

---

(١) لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤/ ٣١١، تهذيب اللغة، ١١/ ١٨١ ـ ١٨٣، القاموس المحيط، ١/ ١٦.

(٢) المقالات، ١/ ٢١٣، ٢١٤، الفرق بين الفرق، ص١٥١، الملل والنحل، ١/ ١٣٩، التبصير في الدين، ص٩٧، اعتقادات فرق المسلمين، ص٩٣، ٩٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة ١/ ٢٧١، ٢٧٢، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢، الإيمان لابن تيمية، ط٢، المكتب الإسلامي، ص١٨٤، الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٤٩.

وغير مهموز فالمهموز على المعنى الأول التأخير أصليه، وعلى المعنى الثاني منقلبة عن حرف العلة[1].

المرجئة في الاصطلاح:

١ ـ عرف سفيان الثوري المرجئة بقوله: «أما المرجئة فيقولون الإيمان كلام بلا عمل، فمن قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله فهو مؤمن مستكمل الإيمان، إيمانه على إيمان جبريل والملائكة، وإن قتل كذا وكذا مؤمن، وإن ترك الغسل من الجنابة، وإن ترك الصلاة وهم يرون السيف على أهل القبلة»[2][3].

٢ ـ وعرفهم الإمام أحمد يرحمه الله بقوله: «هم الذين يزعمون أن الإيمان مجرد النطق باللسان، وأن الناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً»[4].

٣ ـ ويقول الأشعري: «إن علماء الكلام يطلقون الإرجاء على من يقابل التشيع، وعلى ما يقابل القول بالوعيد أحياناً أخرى»[5].

٤ ـ وقيل إن المرجئة: هم من أخر حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة فلا يقضى عليه في الدنيا بحكم ما، وعلى هذا التفسير تكون المرجئة فرقة مقابلة للوعيدية[6].

٥ ـ وقيل: إن المرجئة هم من أخروا علي بن أبي طالب رضي الله عنه من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة، وعلى هذا تكون المرجئة فرقة مقابلة للشيعة[6].

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) في الصفحة السابقة.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٥/٩٩٩.

(٣) يظهر التناقض عندهم فهو يقولون: إن كل من قال لا إله إلا الله فهو مسلم، فكيف يرون السيف على أهل القبلة مع كونهم مسلمين مؤمنين؟

(٤) طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط١ ص٣١، ٣٢، المسائل والرسائل، ١/٦٩، الإيمان لابن تيمية، ط المكتب الإسلامي، ص١٨٤.

(٥) المقالات، ١/٢١٩.

(٦) المقالات، ١/٢١٣، الفرق بين الفرق، ص١٥١، الملل والنحل، ١/١٣٩.

٦ ـ وقيل: إن المرجئة هم الذين أرجئوا أمر عثمان وعلي إلى الله تعالى ولا يشهدون عليهما بإيمان ولا كفر، وخلصوا من هذا المفهوم إلى وصف الصحابة الذين اعتزلوا الخوض في الفتن التي وقعت بين الصحابة، وخصوصاً ما جرى بين علي ومعاوية من فتن ومعارك طاحنة، خلصوا إلى زعم أن هؤلاء هم نواة الإرجاء، حيث توقفوا عن الخوض فيها، واعتصموا بالسكوت وهذا خطأ من قائليه، فإن توقف بعض الصحابة إنما كان بغرض ريثما تتجلى الأمور، واستندوا إلى السنة النبوية في موقفهم هذا(١).

ولعل من أفضل التعريف هو تعريف الإمام أحمد يرحمه الله، لأنه جاء موافقاً للمعنى اللغوي، وهو التأخير وإعطاء الأمل والرجاء، ولأنه تناول مسألة الزيادة والنقصان ومسألة الاستثناء(٢)، والمرجئة تؤكد على هذين الأمرين فلذا كان أدق من تعريف الإمام الثوري، وأما تعريف الأشعري فلا يُقبل لأن أهل الكلام يقصدون التقليل من أهل السنة فسموهم مرجئة، وأما تعريفه الآخر فهو جزء من تعريف المرجئة ولذلك لا يعتبر دقيقاً.

وأما التعريف الرابع ففيه بعض النقص لأن معظم المرجئة تقول: إن المؤمن لا يدخل النار، وهذا التعريف يوضح أنهم يؤخرون حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وهذا القول لا يقول به جميع المرجئة، بل إن المشهور عندهم أن المؤمن كامل الإيمان وفي الآخرة يدخل الجنة، وأما التعريف الخامس الذي جعل المرجئة هم من آخر علي بن أبي طالب رضي الله عنه، من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة فهو تعريف مردود لأن أهل السنة والجماعة لم يؤخروا علياً وإنما كان التفضيل واضحاً من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلذلك فإن كل محاولة لإرجاع بذور الإرجاء إلى عصر الصحابة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فهي محاولة مردودة باطلة، وإن استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦] فالآيات نزلت فيمن تخلفوا في غزوة تبوك وإرجاء أمرهم لله سبحانه

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١٠٢/٥، ظاهرة الإرجاء ص٤٤.

(٢) لم يتعرض الإمام أحمد في تعريفه للفظ التصديق لأنه اعتمد على ما جاء في التعريف من أن الناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمان الناس كإيمان الملائكة والرسل، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأن الإيمان ليس فيه استثناء، فلوح وأشار إلى أن الإيمان عندهم لا بد فيه من التصديق.

وتعالى، فلا علاقة بالمعنى اللغوي هنا بفرقة المرجئة وأصولها[1]، وكذلك كل من حاول أن يرجع الإرجاء إلى زمن الصحابة أو عهد الخلفاء الراشدين[2] فلا دليل له ولا برهان، فالصحابة الذين امتنعوا عن الخوض في الحوادث المؤلمة، وفوضوا أمر المختلفين فيها إلى الله سبحانه وتعالى، فلم يحكموا بتخطئة أحد أو تصويبه، مع اعترافهم بفضل الجميع، فكيف يكون هؤلاء بذرة الإرجاء؟

من الأمثلة على الغلو في الرجاء عند المرجئة:

١ ـ إن الجهمية من المرجئة: غلت في مسألة الرجاء حتى احتجت بالقضاء والقدر فاستمرءوا الذنوب والمعاصي والآثام بحجة أن الله قد كتبها وقدرها عليهم، وبما أنه مقدر عليهم فإن الله سوف يرحمهم ويغفر لهم ولا يعذبهم، ويزعمون أنهم لا يدلهم في الأمر ولا مقدرة عليه ويقولون: إن الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن أمه، فكيف يعذبه وهو أعدل من أن يضل أحداً ثم يعذبه، فهم قد وقعوا في نقيض الرجاء المستلزم للكد والكفاح والعمل مع المجاهدة قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠] فهم قد وقعوا في نقيض الرجاء وهي الأماني الكاذبة وخلطوا بين القضاء الكوني والقضاء الشرعي، فالقضاء الكوني متعلق بربوبية الله وخلقه، والديني متعلق بالإلٰهية وشرعه، وهو كما أخبر عن نفسه سبحانه له الخلق والأمر، فالخلق قضاؤه وقدره وفعله والأمر شرعه ودينه، فهو الذي خلق وشرع وأمر، وأحكامه جارية على خلقه قدراً وشرعاً، ولا خروج لأحد عن حكمه الكوني القدري، وأما حكمه الديني الشرعي فيعصيه الفجار والفساق والآمران غير متلازمين، فقد يقضي ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه، وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره، فالمرجئة لم يكونوا من أهل الرجاء فالرجاء الحقيقي كما قال ابن القيم يرحمه الله: «على قدر نية العبد وهمته ورغبته في ذلك يكون توفيقه سبحانه وإعانته، فالمعونة من الله تنزل على العباد على قدر هممهم وثباتهم

---

(١) اعتقادات فرق المسلمين، ص٩٣، البداية والنهاية، ٩/ ٣٥.

(٢) المسائل والرسائل، ١/ ٤٣ ـ ٧٤، المقالات، ١/ ٢١٤ ـ ٢١٦، الفرق بين الفرق، ص١٥١، الملل والنحل، ١/ ١٤١، التبصير في الدين، ص٩٨، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٢٧٣، شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ص٤٣٦، ٤٣٧.

ورغبتهم ورهبتهم، والخذلان ينزل عليهم على حسب ذلك، فالله سبحانه أحكم الحاكمين وأعلم العالمين يضع التوفيق في مواضعه اللائقة به والخذلان في مواضعه اللائقة به وهو العليم الحكيم»[1].

والجهمية من المرجئة تقول: إن الإيمان هو المعرفة[2]، ثم يقولون: إن من قال إن لله تعالى شريكاً أو ولداً أو صاحبة فهو مؤمن، وتزعم أن الله ليس شيئاً فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد لأن المعرفة الحقيقية بالله تجعل العبد منصاعاً لأوامره منتهياً عن نواهيه، فتكون الجهمية شاهدة على نفسها بالكفر حيث لم تعرف الله لا بأسمائه ولا بصفاته ولا بوحدانيته فهو القائل في كتابه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

٢ ـ ومن الأمثلة إن فرقة التومنية[3] من المرجئة: زعمت أن الإيمان هو ما عصم من الكفر وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر، وكذلك لو ترك خصلة منها كفر، ولا يقال للخصلة الواحدة أنها إيمان ولا بعض إيمان، وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ولكن يقال فسق وعصى وتلك الخصال هي المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، فهم بعد قولهم هذا وقعوا في

---

(١) الفوائد، ص٩٧، شفاء العليل، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٢٨٧، ٢٨٨.

(٢) إن فرقة المريسية والنجارية والصالحية قالوا بأن الإيمان هو المعرفة. انظر المقالات، ١/ ٢١٤ ـ ٢١٦، ٢٢٢، الفرق بين الفرق، ص١٥٣ ـ ١٥٦، الملل والنحل، ١/ ١٤١، التبصير في الدين، ص٩٨، ٩٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣، ٩٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٢.

(٣) التومنية: أتباع أبي معاذ التُّومني الذي زعم أن الإيمان ما عصم من الكفر، وهو اسم لخصال من تركها أو ترك خصلة منها كفر، ومجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان، وكل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان، ليس بإيمان، وزعم أن تارك الفريضة يقال له فسق ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً، وزعم أيضاً أن من لطم نبياً أو قتله كفر، لا من أجل لطمه وقتله ولكنه من أجل عداوته وبغضه له ولاستخفافه بحقه. انظر المقالات ١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، التبصير في الدين ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين، ص٩٤.

نقيض المعتقد والمقصد، فهم قد أقروا بأن الإيمان هو ما عصم من الكفر وهو اسم لخصال وهي المعرفة والتصديق والمحبة مع الإخلاص والإقرار بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، وهم لم يقوموا بها حيث إن هذه الأمور تستلزم الخضوع والانقياد لله عز وجل ولرسوله عليه الصلاة والسلام فالله ورسوله عليه الصلاة والسلام قد جاء كلامهما واضحاً مبيناً بأن الإيمان تصديق وقول وعمل، فأين المعرفة والتصديق والمحبة والإخلاص والإقرار الذي يزعمون به؟

٣ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة المريسية**[(١)] ـ من المرجئة تقول: إن الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان، وإن الكفر هو الجحود والإنكار، ويقولون بخلق القرآن، وإن السجود للشمس والصنم ليس بكفر وإنما هو إمارة له، فوقعوا في نقيض المعتقد والمقصد، فهم يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الكفر هو الجحود والإنكار ثم يقعون فيهما، فعندما قالوا بخلق القرآن فقد جحدوا وأنكروا دين الله ورسله وكتبه وملائكته وصفاته سبحانه وتعالى، وعندما زعموا أن السجود لغير الله ليس بكفر وقعوا أيضاً في الجحود والنكران لرد أوامر الله القائل في كتابه: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧] فأين الرجاء المستلزم للانصياع والانقياد لأوامر الله عز وجل؟

٤ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة الصالحية**[(٢)] **من المرجئة**: تزعم أن الإيمان هو المعرفة بالله والكفر هو الجهل به فقط، ولا إيمان بالله إلا بالمعرفة ولا كفر بالله إلا بالجهل به، وأن قول القائل: «إن الله ثالث ثلاثة» ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر، ويزعمون أن معرفة الله هي المحبة له وهي الخضوع لله، وأن الصلاة ليست بعبادة، فغلوا في الرجاء حتى وقعوا في نقيض المعتقد والمقصد، فهم يقررون أن الإيمان هو المعرفة والمحبة لله والخضوع له، ثم يقولون إن من قال إن الله ثالث ثلاثة ليس بكافر، فأدى قولهم إلى عدم معرفة الله ومحبته والخضوع له وهو القائل في كتابه: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] وقال سبحانه: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠] وهم يزعمون أن الصلاة ليست عبادة، فأين الرجاء المستلزم للعمل؟

---

(١) المقالات، ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، الفرق بين الفرق، ص١٥٣، التبصير في الدين، ص٩٩، عقائد الثلاث والسبعين، ١/ ٢٧٨.

(٢) المقالات، ١/ ٢١٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٧٢، الأنوار النعمانية، ط بيروت ـ لبنان، ٢/ ٢٣١.

٥ ـ ومن الأمثلة أن فرقة المهاجرية[1] من المرجئة: غلت في الرجاء حتى قالت: إن الأنبياء غير معصومين من الخطأ كالزنا والسرقة وغيرها إلا الكذب في تبليغ الرسالة فإنه لا يجوز عليهم فتمادوا في الرجاء حتى تدخلوا في حقوق الله عز وجل وحقوق رسله عليهم السلام، فإذا كان الأنبياء يقعون في الكبائر فهل يستطيعون زجر الناس عنها فما ذلك إلا للوقوع في نقيض القصد من الرجاء المزعوم حيث وصفوا الرسل بنقيض ما وصفهم الله به من العصمة من الكبائر والذنوب، ووصفوا الرسل بالنقص مع زعمهم تعظيمهم وتكريمهم، بل قد يكون من أكبر التناقضات عندهم أنهم يقولون إن إيمانهم كإيمان الملائكة والرسل، وإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فكيف يجعلون أنفسهم كالأنبياء ثم يقولون عنهم أنهم يقومون بالكبائر؟

٦ ـ ومن الأمثلة أن فرقة الشبيبية من المرجئة: قالت إن الإيمان هو الإقرار بالله تعالى والمعرفة بوحدانيته ونفي الشبه عنه، والمعرفة برسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون من الصلاة والزكاة والصيام والحج وكل ما لم يختلفوا فيه، وزعموا أن إبليس لولا استكباره عن السجود لكان مؤمناً ولو لم يفعل شيئاً مما افترض الله عليه، فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد فهم يقولون بوجوب الإقرار بجميع ما جاء من عند الله ثم يقولون إن إبليس لولا استكباره عن السجود لكان مؤمناً ولو لم يفعل شيئاً مما افترض الله عليه، فهل الاستكبار على الله إلا من الأمور التي جاء تحريمها من عند الله، وكذلك الصلاة من الأمور التي جاء وجوبها من عند الله فكيف يكفرونه على الاستكبار ولا يكفرونه على عدم السجود؟ وكلا الأمرين يجب على العبد الإقرار بهما، وهم يجعلون الإيمان الإقرار بجميع ما جاء من عند الله، فوقعوا بقولهم في نقيض معتقدهم ومقصدهم.

---

(١) المهاجرية: يقولون بالتجسيم وإن الله تعالى جسم كالأجسام، وإن الأنبياء غير معصومين من الخطايا كالزنا والسرقة وغيرها إلا الكذب في تبليغ الرسالة فإنه لا يجوز عليهم، وقالوا: إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على غير ما فعل وأنه لا يقدر على فناء خلقه حتى لا يبقى وحده، ولهم حماقات كثيرة تعالى الله عما يقولونه علواً كبيراً. انظر البرهان، ص٤٠، ٤١، شرح العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي، ص١٣٦، ١٣٧.

٧ ـ ومن الأمثلة أن فرقة الغسانية[1] من المرجئة: زعمت أنها تابعة لأبي حنيفة يرحمه الله ويقولون أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه، فبلغ الإرجاء عندهم إلى تأخير التصديق الذي هو أساس الإيمان وبه يقوم، فلا إيمان بدون تصديق، ومع ذلك يزعمون أن قولهم كقول أبي حنيفة[2] وهذا عين التناقض حيث ينتسبون إليه ويعظمونه ويعتقدون بخلافه، فالإيمان عند أبي حنيفة هو الإيمان والتصديق حيث قال يرحمه الله: «الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان والإقرار وحده لا يكون إيماناً»[3] فهم قد وقعوا في نقيض القصد والمعتقد حيث إن الغسانية[4] لم يقروا ولم يحبوا الله ولم يعظموه ولم يتركوا الاستكبار، فلذلك شهدوا على أنفسهم بالكفر، لأنهم لو قاموا بالمحبة والإقرار والتعظيم لله مع ترك الاستكبار لانصاعوا لأقواله سبحانه وتعالى، وهو الذي أخبرنا أن الإيمان هو تصديق وقول وعمل فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد، ووقعوا أيضاً في نقيض نسبتهم لأبي حنيفة حيث خالفوه في تعريف الإيمان.

٨ ـ ومن الأمثلة إن الأشاعرة والماتريدية من المرجئة: قد غالوا في باب الرجاء فجعلوا الإيمان عندهم هو التصديق في اللغة والشريعة جميعاً، وأن الأفعال من شرائع الإيمان لا من نفس الإيمان، يقول الإيجي: «وأما في الشرع وهو متعلق ما ذكرنا من الأحكام فهو عندنا وعليه أكثر الأئمة... التصديق للرسول فيما علم

---

(١)(٤) المقالات، ١/ ٢٢١، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، الملل والنحل، ١/ ١١٩، التبصير في الدين، ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٩٣، ٩٤.

(٢) بذلك يتضح أن الأقوال والمطاعن والآثار التي نُسبت إلى أبي حنيفة يرحمه الله دخيلة عليه، موضوعة ضده من بعض المتعصبين وهذا ما يذهب إليه شيخ الإسلام يرحمه الله حيث يقول: «من ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره فقد أخطأ عليهم وتكلم إما بظن وإما بهوى». ويقول الحافظ ابن كثير يرحمه الله عنه: «فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء»، وقد أثنى عليه العلماء المعاصرون له مثل يحيى بن سعيد، وابن المبارك والشافعي وأبو نعيم، ومكي بن إبراهيم فلو كان مغموزاً بشيء من الإرجاء القبيح لنقلوه عنه. انظر الفتاوى، ٢٠/ ٣٠٤، ٣٠٥، البداية والنهاية، ١٠/ ١٠٧.

(٣) الفقه الأكبر، لأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ ص٣٠٤.

مجيئه به ضرورة، تفصيلاً فيما علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً»[1][2]. فأدى بهم الغلو في الرجاء إلى الوقوع في نقيض قصدهم فهم يؤكدون على أنهم هم الفرقة الناجية وأنهم أهل السنة والجماعة ومع ذلك خالفوا الأركان والأصول في مسائل عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر أنهم جعلوا عقولهم هي مصدر التلقي لا القرآن والسنة، وأثبتوا وجود الله عز وجل بطريق دليل الحدوث والقدم، والتوحيد عندهم هو نفي التعدد ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة، وبذلك فالإله عندهم هو الخالق والقادر على الاختراع فجعلوا توحيد الألوهية هو توحيد الربوبية ووقفوا موقفاً ملفقاً من القرآن الكريم، ومن القضاء والقدر، ووقفوا من التأويل موقفاً غريباً وعجيباً فهو ضرورة من ضروريات المذهب عندهم مع كونهم يزعمون الاعتماد على الكتاب والسنة وغير ذلك كثير، فلو كان المرجئة كما يزعمون يأخذون بالرجاء لما وقعوا في المتناقضات والمخالفات، بل لا تصفوا بالكرام العظام ولقدموا الآخرة على الدنيا وابتعدوا عن من وصفه الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمۡ يَوۡمٗا ثَقِيلٗا ۝٢٧﴾ [الإنسان: ٢٧] ولجاهدوا أنفسهم حق المجاهدة حتى يكونوا راغبين في الله تعالى كما قال سبحانه: ﴿مَّنۡ خَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ وَجَآءَ بِقَلۡبٖ مُّنِيبٍ ۝٣٣﴾ [ق] فالراجي في الله محب له خائف منه مخلص له وحده، وكلما أخلص العبد وأحسن في الأعمال كلما تمكن منه الإخلاص وابتعد عن الآثام فيحيى الله قلبه، ويجتذبه إليه فيصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء وهذا ما وضحه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] فدل ذلك على أنهم لم يأخذوا حقيقة بالرجاء وإنما بالتمني الكاذب المعتمد على الأوهام والخيالات وشتان بينهما فوقعوا في نقيض القصد[3].

(١) المواقف للإيجي، مطبعة العلوم، القاهرة، ص٣٨٤.

(٢) موقف الماتريدية موافق للأشاعرة.

(٣) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، اللقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ص٦٢، أصول الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ، ص٢٦٦، التمهيد، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٣٤٦.

المبحث الخامس

الجهمية وبدعة الغلو

في التنزيه إلى درجة التعطيل

إن فرقة الجهمية من الفرق الضالة التي بالغت في مسألة الغلو حتى أصبحت لها مفاهيم وآراء عقدية خاطئة في مفهوم الإيمان، وفي صفات الله تعالى وأسمائه، ويبلغ من غلوهم أنهم عتوا واستكبروا واضطهدوا المخالفين لهم وقتاً من الزمن، ثم أدال الله عليهم فلقوا نفس المصير الذي حل بغيرهم على أيديهم.

تعريف الجهمية في اللغة:

جهم: الجهم والجهيم، الغلاظة والكراهية، الاستقبال بوجه كريه، يقال يتجهمني: أي يلقاني بالغلظة والوجه الكريه، ومن معاني الفعل جهم العجز والضعف، وأول آخر الليل[1].

الجهمية في الاصطلاح:

أصحاب جهم بن صفوان، قالوا لا قدرة للعبد، لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو كالجماد، والجنة والنار يفنيان بعد دخول أهلها ولا يبقى موجود سوى الله[2].

أسماء الجهمية:

١ ـ **المعطلة أو النفاة**: لقولهم بأن الله لا شيء وما من شيء ولا في شيء، لا

---

(١) لسان العرب، دار إحياء التراث، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ٢/٤٠٣، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٢٦١.

(٢) التنبيه والرد، ص١١٠، المقالات ١/٢١٤، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، التبصير في الدين، ص١٠٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، البرهان، ص١٧، ١٨، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٢٦١.

يقع عليه صفة شيء، فالمعطلة عطلوا الله عن الأسماء والصفات فقالوا: إن الله تعالى لا يوصف بشيء مما يوصف به العباد، فلا يجوز أن يقال في حقه إنه حي أو عالم أو مريد أو موجود، لأن هذه صفات تطلق على العبيد، وقالوا إنما يقال في وصفه إنه قادر، موجد، فاعل، خالق، محي، ومميت لأن هذه الصفات لا تطلق على العبيد، وفي الحقيقة يظهر تناقضهم في قولهم لأن العبد يطلق عليه قادر وفاعل وموجد[1].

٢ ـ **الجبرية**: لأنهم يزعمون أن العبد ليس قادراً على فعله وأنه كالريشة في مهب الريح، فالعبد مضطر لا استطاعة له بحال، وأن من نسب الفعل إلى أحد غير الله فسبيله سبيل المجاز، وهو بمنزلة قول القائل: سقط الجدار، ودارت الرحى، وجرى الماء، وانخسفت الشمس[1].

٣ ـ **المفنيه أو المبيده**: لقولهم بفناء الجنة والنار بعد خلقها، فيزعمون أن أهل الطاعة يخرجون من الجنة وأن الجنة تخرب بعد عمارتها حتى تصير رميماً لا أحد فيها، ويخرج أهل النار[2] بعد دخولها فيصيرون إلى الفرح بعد الحزن، وإلى السرور بعد الغم، وإلى الرخاء بعد الشقاء، جميع أهل النار من الأبالسة والفراعنة والكافرين، وأن النار تخرب بعد عمارتها حتى تخفق أبوابها وليس فيها أحد، فيُصرف ثواب الله عن أوليائه وعقاب الله عن أعدائه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، فهو القائل في كتابه بتخليد أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار، مع زعمهم بتنزيه الله وتقديسه فيقعون في نقيض القصد من التنزيه والتقديس.

٤ ـ **المرجئة**: وذلك لإرجائهم العمل عن مسمى الإيمان وزعمهم أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيمان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح[3].

---

(١) التنبيه والرد، ص١١٠، المقالات ١/ ٢١٤، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، التبصير في الدين، ص١٠٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، البرهان، ص١٧، ١٨، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦، التوقيف على مهمات التعاريف، ص٢٦١.

(٢) التنبيه والرد، ص١١٢، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، التبصير في الدين، ص١٠٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، ٩٠، نشأة الفكر الفلسفي، ط دار المعارف ١٩٧٨م، ١/ ٣٣٣ ـ ٣٧٣.

(٣) المقالات، ١/ ٢١٤، الفرق بين الفرق، ص١٥١، الملل والنحل، ١/ ٨٦، اعتقادات=

٥ ـ **الحلولية**: وذلك لقولهم إنه ليس بين الله وبين خلقه حجاب ولا خلل وإنه لا يتخلص من خلقه، ولا يتخلص الخلق منه، ولإنكارهم أن يكون الله سبحانه في السماء، ولقولهم بأن الله في كل مكان حتى في الأمكنة القذرة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فوقعوا هنا في نقيض القصد، فهم قد غالوا وبالغوا في غرض التنزيه فوصفوه بالحقارة والقذارة تعالى الله عما وصفوه به[(١)].

٦ ـ **المؤولة**: وذلك لأن الجهمية أولوا آيات الصفات كلها الواردة في القرآن الكريم والأحاديث الواردة في السنة النبوية وجنحوا إلى التنزيه المطلق[(٢)].

٧ ـ **القدرية**: لأنهم غلو في إثبات القدر حتى جعلوا فعلّ العبد بمنزلة طوله ولونه، وأن العبد لا قدرة له ألبتة على الفعل وإنما هو مجبور على فعله وحركته في الفعل بمثابة حركة النباتات والجمادات، ومن هذا المنطلق فإنه لا يُضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة[(٣)].

بعض الأمثلة على الغلو في التنزيه عند الجهمية:

١ ـ أن الجهمية قد بنوا أصولهم على الغلو المجانب للحق، فزعموا أن الوجود لا بد له من واجب وأن الواجب يُشترط أن يكون واحداً، ويعنون بالواحد ما لا صفة له ولا قدرة، ولا يقوم به فعل وزعموا أن واجب الوجود هو الذات دون الصفات، وذلك لئلا يثبتوا له صفة، إذ إثبات الصفات له تعالى يقتضي التركيب بزعمهم، ومرادهم من نفي التركيب عن الله تعالى التنزيه، فوقعوا في نقيض القصد ألا وهو التعطيل المحض.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تقول: إن الله لا شيء وما من شيء ولا في شيء ولا يقع عليه صفة شيء ولا معرفة شيء ولا توهم شيء، ثم يزعمون أنهم هم أهل التوحيد، والتوحيد عندهم هو في الواقع تعطيل الباري جل وعلا عن الاتصاف بصفاته العلا، مخالف للغة وللكتاب والسنة، ولما بعث الله به رسله،

= فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣، ٩٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦.

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، الإمام أحمد، ص٢٥، المقالات، ١/٣٣٨، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، ١٥٩، التبصير في الدين، ص١٠٨.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد ص١١، تاريخ الجهمية والمعتزلة ص١٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، ط٨، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٥٢١، ٥٢٢.

ولأقوال سلف الأمة وتوحيد المسلمين أجمعين، فتوحيدهم هو توحيد أهل الباطل وهو الخوض في الجواهر والأعراض، فغيروا لفظ التوحيد المتضمن إثبات الصفات لله تعالى، فجعلوا نفي الصفات من التوحيد وألحدوا في أسماء الله جل وعلا وصفاته، وقد ظنوا أن ما نفوه عن الله جل وعلا تنزيه له وتعظيم وكمال، وهذا من جهلهم المركب، وعدم تصورهم أنَّ إثبات ما نفوه هو الكمال الذي يكون مثبته معظماً للرب تعالى، ومقدساً له فوقعوا في نقيض غلوهم[1].

٣ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تقول: إن الله لا يخلو من مكان[2]، ولا يكون في مكان دون مكان، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا نظر إليه أحد في الدنيا ولا ينظر إليه أحد في الآخرة، ولا يوصف ولا يُعرف ولا يُدرك بعقل، ولا له غاية ولا منتهى، وهو وجه كله، وهو علم كله وهو سمع كله، وهو بصر كله، وهو نور كله، وليس له أعلى، ولا أسفل، ولا نواح، ولا جوانب، ولا يمين، ولا شمال، ولا خفيف، ولا ثقيل، ولا له لون، ولا له جسم، وكل ما خطر على قلبك شيء تعرفه فهو على خلافه[3]، فإن الجهم قد قال بهذا القول المشابه لقول الصابئة الذين يقولون في الروح إنها ليست جسماً، ولا يشار إليها، ولا تختص بمكان دون مكان، لكنها مدبرة للجسم، كما أن الرب مدبر للعالم، فشبه الرب تعالى بالروح التي في الإنسان من جهة أن كليهما لا يشتبه بشيء من الحواس الخمس مع تدبره لذلك الجسم فهرب من التشبيه فوقع فيه، وذلك للغلو المجحف، وهم يزعمون أن الله لا يوصف بشيء، ثم يقولون: إن سبحانه لا يخلو من مكان فإذا كان الله موجوداً في مكان فهذا يعني أنه شيء فوقعوا في نقيض القصد وفي نقيض قولهم، فكيف يوفقون بين قولهم إنه لا شيء وبين قولهم بوجوده في كل شيء؟ ومن الوقوع في نقيض القصد زعمهم أن الله لا يتكلم، فإذا لم يكن الله متصفاً بصفة الكلام كان متصفاً بضدها وهو الخرس، والخرس نقص والنقص محال على الله تعالى، فهم قد فروا من تشبيه الله بالمخلوق، فوقعوا في أشر من ذلك حيث

---

(١) الصفدية ٢/٢٢٨، تفسير سورة الإخلاص، لابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٥٩.

(٢) الفرقان بين الحق والباطل، لابن تيمية، تحقيق: الأرناؤوط، مكتبة البيان، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٠٠.

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، ص١٢.

شبهوه بالجمادات الناقصة التي ليس من شأنها أن تسمع وتبصر وتعلم وتقدر وتريد وتتكلم[1].

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية يزعمون أن الله شيء وليس كالأشياء، لا يقع عليه صفة ولا معرفة ولاتوهم، ولا نور ولا سمع ولا بصر ولا كلام، فهنا وقعوا أيضاً في نقيض قولهم وقصدهم ففي البداية قالوا: إن الله ليس بشيء، ثم يقولون: إن الله شيء وليس كالأشياء، وفي السابق قالوا: إنه وجه كله، وهو علم كله، وهو سمع كله[2] وهنا يزعمون بأنه لا يقع عليه صفة ولا معرفة ولا توهم ولا نور ولا سمع ولا بصر فوقعوا في نقيض القول والقصد فهل الوجه والعلم والسمع إلا من الصفات. وقد قالوا: إنه وجه وعلم وسمع، وهنا يقولون بضدها وبنقيضها.

٥ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تنفي أن يكون الله متكلماً حتى لا يشبهوه بالمخلوق، ثم يقولون: إنه يتكلم على سبيل المجاز لا الحقيقة، ثم يقولون قولاً آخر: إن كلام الله تعالى يخلق في محلٍ كالهواء[3]، وورق الشجر، إذ المتكلم عندهم من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه، وهو قول المعتزلة في صفة الكلام وقد استقروا عليه، وهذا القول المزعوم قد خرجوا به عن الشرع والعقل واللغة، مع زعمهم أنهم أصحاب العقول النيرة، فالعقل الصحيح يحكم بأن الصفة تقوم بصاحب المحل لا غيره، فوقعوا في نقيض القصد ألا وهو العقل والتعقل والتنزيه والتقديس، ولم يقف التناقض عندهم إلى هذا الحد، بل ألزمهم القول: بأن كل كلام هذا الخلق حقه وباطله جده وهزله عين كلام الله سبحانه وتعالى فوقعوا في ذروة التناقض، فوصفوا الرب سبحانه وتعالى بأردأ الأوصاف وهذا ما صرح به الاتحادية بزعامة الزنديق ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه[4]

٦ ـ **ومن الأمثلة**: إن صنفاً من الجهمية زعموا أنه ليس بين الله وبين خلقه

---

(١) شرح القصيدة النونية، ط دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، ص١٢.

(٣) التنبيه والرد، ص١١١، الفتاوى، ١٢/ ٢٩، ٣٠، شرح العقيدة الأصفهانية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة، الرياض، مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص٦٠، ٦١.

(٤) شرح القصيدة النونية، ١/ ١٣٥.

حجاب، ولا خلل، وأنه لا يتخلص من خلقه، ولا يتخلص الخلق منه، إلا أن يفنيهم أجمع، فلا يبقى من خلقه شيء وهو مع الآخر في آخر خلقه ممتزج به، فإذا مات خلقه تخلص منهم وتخلصوا منه، وأنه لا يخلو منه شيء من خلقه ولا يخلو هو منهم، فوقعوا بقولهم هذا في نقيض معتقدتهم وأقوالهم ومقاصدهم، فإن أهم أصل من أصولهم التنزيه كما يزعمون وهنا يجعلون منزلة الخالق كالمخلوق عن طريق قولهم بالممازجة، فوقعوا في نقيض قصدهم، وهنا يقولون ليس بين الله وبين خلقه حجاب فيلزمهم رؤية العبد لربه وهم ينفون ذلك ويمنعونه، فوقعوا أيضاً في نقيض معتقدهم، وتجاوز بهم الغلو والشطط فزعموا كذباً وبهتاناً بأن الله تعالى لا يتخلص من خلقه، فلازم قولهم حاجة الله للخلق فأين التنزيه المزعوم الذي جعلوه أصلاً من أصولهم، وأما ذروة الغلو عندهم فهو قولهم: «فإذا مات خلقه تخلص منهم وتخلصوا منه، وأنه لا يخلو منه شيء من خلقه ولا يخلو هو منهم» فلازم قولهم إن الله تعالى يموت تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، لأن المخلوقات بأكملها كتب عليها الموت قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وهم يزعمون أنه لا يخلو منه شيء من خلقه ولا يخلو هو منهم فلذا إما أن الله يموت أو أن الخلق يُخلدون؟ وهم ينفون الأمرين[١] فوقعوا في نقيض المعتقد والمقصد.

٧ ـ **ومن الأمثلة**: إن صنفاً منهم يزعمون أن العباد لا يرون الله ولا ينظرون إليه في الجنة ولا غيرها، وأن موسى عليه السلام قد كفر حين سأل ربه الرؤية، وأن عيسى عليه السلام كفر حين قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦] لأنهم زعموا أنه حين أثبت لله نفساً فقد كفر[٢]، فبلغ بهم الغلو إلى تكفير الأنبياء عليهم السلام، ونتيجة لذلك الغلو وصفوا الله بالكذب حيث أن سبحانه أثبت النفس لنفسه فقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وهو القائل عن رسوله عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَتِى وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴿٣٣﴾﴾ [مريم] والقائل

---

(١) المقالات، ١/٢٢٩، معارج القبول، ٢/٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) التنبيه والرد، ص١١٢.

في شأن موسى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه] ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴿٤١﴾﴾ [طه: ٤١]، فالله جل شأنه قد اختار الأنبياء من صفوة الخلق، وهؤلاء النفاة يزعمون كفرهم، فكذّبوا الله عز وجل في قوله وفعله واختياره فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد، فأين زعمهم تقديس الله وتنزيهه؟

٨ ـ **ومن الأمثلة**: إن[1] الجهمية تنكر الميزان والصراط، وأنكروا أن يجيز الله أحداً عليه وأنكروا الكرام الكاتبين والشفاعة وعذاب القبر ومنكر ونكير، والإسراء والمعراج، وملك الموت وقبض الأرواح، وزعموا أن الروح تموت كما يموت البدن، وجميع هذه الأمور قد ذكرها الله عز وجل في كتابه، فإنكارهم يؤدي إلى وصف الله تعالى بالكذب والافتراء مع زعمهم التعظيم والتقديس، فوقعوا في نقيض القصد والمعتقد، وهم يزعمون أن الروح تموت كما يموت البدن مع إنكارهم لملك الموت وقبض الأرواح، فكيف يموت البدن مع الروح مع إنكارهم لملك الموت وقبض الأرواح فوقعوا في نقيض أقوالهم ومعتقداتهم السابقة.

٩ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تقول بفناء الجنة والنار، وإن أهل الطاعة يخرجون من الجنة بعد دخولها إلى الحزن بعد الفرح والغم بعد السرور، والشقاء بعد الرجاء، ويخرج أهل النار بعد دخولها فيصيرون إلى الفرح بعد الحزن وإلى السرور بعد الغم وإلى الرخاء بعد الشقاء مع قولهم بفناء جميع المخلوقات حتى لا يبقى إلا الله وحده، فوقعوا في نقيض المعتقد والقصد، وهم يؤسسون مذهبهم على أن المؤمن مهما فعل من الذنوب فهو يخلد في الجنة وهنا نقضوا[2] أهم أصولهم ومعتقداتهم بقولهم بخروج أهل الجنة من الفرح إلى الحزن ومن السعادة إلى الشقاء.

١٠ ـ **ومن الأمثلة**: إن فرقة الزعفرانية[3] من الجهمية تقول: إن كلام الله

(١) التنبيه والرد، ص١١٢، المقالات، ١/ ٢٢٩، معارج القبول، ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠، الفرق بين الفرق ص١٥٨.

(٢) المقالات ١/ ٣٨٨، الفرق بين الفرق، ص١٥٨، التبصير في الدين، ص١٠٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٩، ٩٠.

(٣) الزعفرانية: أتباع الزعفراني الذي كان بالري، وأراد أن يشهر نفسه في الآفاق فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة يسبُّهُ ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند الآفاق، وكان أتباعه لا يأكلون الزبيب حرمة للزعفراني ويزعمون أنه كان يحب ذلك، فقالوا: لا =

غيره وكل ما غير الله تعالى مخلوق، ثم يقولون: إن الكلب خير ممن يقول: كلام الله مخلوق، فهم بشهادتهم على أنفسهم جعلوا الكلب خيراً منهم، وجعلوا آخر كلامهم يناقض أوله، فهم غالباً يقعون في نقيض القصد والمعتقد[1].

شبهة والرد عليها:

قد يقول قائل إن الجهمية كفرقة قد اندثرت الآن ولا وجود لها، فالرد عليهم:

إن الجهمية على درجات وقد ذكر شيخ الإسلام درجاتهم ومدى تأثر الناس بهم إلى ثلاث درجات:

١ ـ الجهمية الغالية النافون لأسماء الله وصفاته.

٢ ـ المعتزلة ونحوهم الذين يقرون بأسماء الله الحسنى في الجملة ولكن ينفون الصفات.

٣ ـ قسم الصفاتية المثبتون المخالفون للجهمية، ولكن فيهم نوع من التجهم وهم الذين يقرون بأسماء الله وصفاته في الجملة ولكنهم يردون طائفة من الأسماء والصفات الخبرية وغير الخبرية ويؤولونها، أو يقرون بالصفات الخبرية الواردة في القرآن دون السنة كما عليه كثير من أهل الكلام، ومن هنا يظهر أن الجهمية ما زالت موجودة بل معظم المناهج في الدول الإسلامية قائمة على التأويل والمجاز في الأمور العقدية.

وأما آراء طائفة الجهمية فما زالت تنعق بأبواق مزيفة تحت أسماء وشعارات براقة جذابة وما هي إلا شعارات للجهمية مثال التجديد والتطوير، التراث، العلم، تمجيد العقل، فلذا يجب على المسلم الانتباه بما يجري، وعدم الاغترار بالألقاب الرقراقة.

= يأكل محبوبه، فهم يقدسون ما يحبه زعيمهم فلا يقربونه، وفي المقابل ينالون من الله رب الأرباب، رب الأرض والسموات بالنقص والانتقاص وهذا عين التناقض. انظر المقالات، ٢١٦/١، الفرق بين الفرق، ص١٥٧، التبصير في الدين، ص١٠٢، اعتقادات فرق المسلمين ص٩١.

(١) الفرق بين الفرق، ص١٥٧، التبصير في الدين، ص١٠٢، اعتقادات فرق المسلمين ص٩١.

الفصل الثاني

الخلط في المسائل وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الجمع بين المتناقضات.

المبحث الثاني: الخلط بين السنة والبدعة.

المبحث الثالث: عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع.

المبحث الرابع: تناقضهم في موقفهم من السلف.

المبحث الأول

الجمع بين المتناقضات

إن أهل الأهواء والبدع يعتمدون على الأهواء والشهوات والرغبات، فلذا تجد أصولهم متنافرة متناقضة، يقولون اليوم قولاً وغداً بضده وهلم جراً، وما ذاك إلا لابتعادهم من المنهج القويم والصراط المستقيم، ولا يقتصر التناقض والاختلاف بين الفرقة نفسها وإنما يتجاوز إلى الفرق الأخرى فنجد أصولاً لفرقة ما، فتأتي فرقة أخرى وتعتقد بما يناقضها وهكذا دواليك، فلذا فإن أهل السنة والجماعة يتميزون بالوسطية والاعتدال، وفي المقابل تتميز كل الفرق بالغلو والتقصير وبالتباين والتناقض فيما بينها، فإن أصول الفرق متعاكسة تماماً وفيما يلي الأدلة على ذلك:

١ ـ التكفير (ويقابله الإرجاء)، ومنه نتجت الخوارج قديماً وحديثاً.

٢ ـ التشيع (ويقابله النصب) ومنه نتجت مذاهب الرافضة والباطنية.

٣ ـ الإرجاء (ويقابله التكفير) ومنه نتجت مرجئة الجهمية، ومرجئة الفقهاء، ومرجئة الأشاعرة والماتريدية.

٤ ـ الجبر (ويقابله القدر): ومنه نتجت جبرية الجهمية وجبرية الأشاعرة والماتريدية.

٥ ـ النصب (ويقابله التشيع) ومنه نتجت النواصب المبغضون لعلي كالخوارج.

٦ ـ التعطيل (ويقابله التشبيه) ومنه نتجت الجهمية والمعتزلة وطوائف من أهل الكلام.

٧ ـ التشبيه (ويقابله التعطيل) ومنه نتجت المشبهة الرافضة الأولى ثم الكرامية.

٨ ـ التأويل (ويقابله التفويض) ومنه نتجت الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية.

٩ ـ التفويض (ويقابله التأويل) ومنه نتجت المفوضة والواقفة.

١٠ ـ التصوف (ويقابله الجفاء) ومنه نتجت الطرق الصوفية وبدعها.

١١ ـ الابتداع (ويقابله الإعراض عن الشرع) ومنه نتجت البدع في العبادات وغيرها كالمشاهد والمزارات والمقابرية والتبرك البدعي.

١٢ ـ الإعراض عن الشرع (ويقابله الابتداع في الدين) ومنه نتجت الزندقة والعلمنة، والحداثة، والشعارات، والحزبيات، والقوميات والقوانين الوضعية[١].

وبذلك يتضح أن التناقض ميزة وسمة من سمات الفرقة الواحدة، ومن سمات الفرق فيما بينها، بخلاف أهل السنة والجماعة فإن أصولهم ثابتة ثبات الجبال لا يتخللها لا نقص ولا اضطراب ولا اختلاف.

الجميع بين المتناقضات عند الخوارج:

إن أصول وقواعد الخوارج تتلخص فيما يأتي:

١ ـ تكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان والحكمين رضي الله عنهم[٢].

٢ ـ القول بالخروج على الإمام الجائر.

٣ ـ قولهم بتكفير مرتكب الكبيرة وتخليده في النار.

فالأصل الثالث عندهم يتناقض مع الأصلين الأول والثاني، أو أن يلتزموا بتكفير أنفسهم، فهم يؤصلون القول بأن مرتكب الكبيرة كافر وهم قد ارتكبوا أكبر الكبائر من القتل والذبح والسب والزنا، والتعذيب والتنكيل، مع السرقة والغصب، والخروج على أئمة العدل والصلاح وتفريق كلمة المسلمين وتشتيت صفوفهم، فوقعوا في التناقضات وجمعوا بينها، فإما أن يتركوا القول بتكفير صاحب الكبيرة وإما أن يتركوا باقي معتقداتهم وأصولهم، وهم يعتقدون بالكل فدل ذلك على جمعهم بين المتناقضات.

---

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق، ص١١٦، ١١٧.

(٢) البيهسية من الخوارج تقول إذ كفر الإمام كفرت الرعية بأسرها. انظر الملل والنحل، ١/ ١٧١.

إن الأصل الأول عندهم يتناقض مع أفعالهم وأقوالهم فهم قد كفروا علياً لأنه حكم الرجال، وهم يقومون بنفس الأمر فإن كلاً من نافع ونجده كان يُلقب بين قومه بلقب أمير المؤمنين، بل بلغت الجرأة بهم أن كل زعيم من فرق الخوارج كان يُلقب بأمير المؤمنين فنقضوا أصلهم الأول بالفعل والقول وجمعوا بين المتناقضات، فهم القائلون بعدم وجوب الإمامة وفي نفس الوقت كل فريق منهم يجعل لنفسه أميراً له وللمؤمنين عامة، وأما الأصل الثاني عندهم وهو الخروج على الإمام الجائر وهم قد وقعوا في نقيض أصلهم حيث خرجوا على علي رضي الله عنه مع كونه من أعدل الناس وأفضلهم في زمنه، ولم يوجد من هو أفضل منه حين توليه الخلافة، فلزمهم أحد قولين إما تكفير أنفسهم بالخروج على علي رضي الله عنه، أو التخلي عن الأصل الثاني عندهم وهو الخروج على الإمام الجائر وهم لم يفعلوا كلا الأمرين، فجمعوا بين المتناقضات بالقول والعمل، فلو أرادوا أن يطبقوا الأصل الثاني لهم لكان يلزمهم الخروج على رؤسائهم الذين خرجوا عن الخليفة العادل فصاروا بفعلهم هذا متصفين بالجور والظلم، فإذا كانت الأصول التي تبني عليها الفرقة منهجها ومبادئها قائمة على الاضطراب والفساد مع التناقض فما بالك بالفروع، فإذا كان الأصل باطلاً فما يترتب عليه باطل.

بعض الأمثلة على الجمع بين المتناقضات عند الخوارج:

١ ـ إن الخوارج يقولون من أتى كبيرة مما وعد الله تعالى عليها العذاب فهو كافر، ومن نظر نظرة إلى امرأة أجنبية أو قبّلها فهو مشرك، وهو عندهم لا يجوز قتله، وقالوا: ومن زنى وهو بكر أو سرق ما يجب به القطع[1]، وأقيم به الحد استتيب فإن تاب وإلا قتل، فانظر إلى جمعهم بين المتناقضات، فهم يقولون: إن من أتى بكبيرة فهو كافر أو مشرك عندهم ثم يزعمون أنه لايجوز قتله مع أن الدين الإسلامي يوجب القتل على المرتد كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾﴾ [الفرقان] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يحل دم إمرئ

---

(١) المقالات، ١/١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٥٢، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٤٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ ـ ٥٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ص١٨ ـ ٢٠، الموجز، تعليق عميرة، ط دار الجيل، بيروت، ٢/٢٠٨.

مسلم إلا بإحدى ثلاث نفس بنفس، أو رجل زنى بعدما أحصن أو كفر بعد إسلامه»[1].

فلو كان بارتكابه الكبيرة عندهم كافراً أو مشركاً لوجب قتله، وهم لا يجوزون ذلك، ثم يتجاوز بهم التناقض فيقولون: إن من زنى وهو بكر، أو سرق ما يجب به القطع وأقيم به الحد استُتِيب فإن تاب وإلا قتل، فهم في البداية قالوا: إن مرتكب الكبيرة كافر ثم يجعلونه من الذين يُقام عليه الحد فدل ذلك على أنه ليس بكافر عندهم، ثم يزداد بهم الإجحاف فيزعمون أن من لم يتب بعد الحد قُتل فجمعوا بين مجموعة من المتناقضات في مسألة واحدة ففرقوا بين المتماثلات وجمعوا بين المخالفات.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن الصُفرية من الخوارج مذهبهم يقوم على:

١ ـ عدم تكفير القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد.

٢ ـ جواز التقية في القول دون العمل.

٣ ـ جواز تزويج المسلمات من كفار قومهم في دار التقية دون العلانية.

٤ ـ الشرك: شركان: شرك طاعة الشيطان، وشرك عبادة الأوثان.

٥ ـ الكفر كفران: كفر بالنعم وكفر بإنكار الربوبية.

٦ ـ البراءة براءتان: فالبراءة من أهل الحدود سنة، ومن أهل الجحود فريضة[2].

فالصفرية في أصولها وقواعدها تجمع بين المتناقضات فالأصل الأول يتناقض مع الأصل السادس، فالأصل الأول عندهم عدم تكفير القعدة، والأصل السادس البراءة من أهل الجحود فريضة، والقتال عندهم فريضة فكيف لا يتبرءون منهم، فجمعوا بين المتناقضات في أصول المعتقد عندهم، والأصل الثاني لديهم هو جواز التقية في القول دون العمل[3] والأصل الثالث تزويج المسلمات من كفار قومهم فصار الأصل الثاني منقوضاً بالأصل الثالث، حيث جعلوا التقية في العمل أيضاً وليس في القول فقط، ونجد أيضاً أن الأصل الثالث يتناقض مع الأصل

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٢٠٥.

(٢) انظر فرقة الصفرية في صفحة رقم٥١٢، ٥١٣.

(٣) التنبيه والرد، ص٦٣، المقالات، ١/١٦٧، ١٦٨، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٥٢، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٤٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ ـ ٥٢.

الخامس عندهم، فالكفر عندهم كفران كفر النعم وكفر بإنكار الربوبية، وجعلوا بعض قومهم كفاراً فمن أي صنف من الكفار يكونون؟ وبذلك يصبح الكفر عندهم أكثر من قسمين، فالطائفة أو الفرقة الواحدة منهم تجد فيها جمعاً من المتناقضات في مذهبها وأصولها فما بالك بالفرقة الأم؟

٣ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة البيهسية[١] من الخوارج**: تقول: إن من ارتكب ذنباً يوجب الحد ورُفع إلى الحاكم فأقامه عليه حينئذ يُحكم بكفره، فجمعوا بين المتناقضات فلماذا يقام عليه الحد إذا كان كافراً؟ فالمفروض أن يقام عليه حد الردة!! وانظر إلى العجب في أقوالهم وأفعالهم المتناقضة فالخوارج بالإجماع يقولون بتكفير مرتكب الكبيرة وهنا البيهسية لا تكفره إلا بعد إقامة الحد عليه، مع أن الشرع والعقل والعادة والعرف يقول: إن المذنب إذا أذنب وأقيم عليه حد التأديب فإن ذلك تطهير له كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام عن المرأة التي أُقيم عليها حد الزنا: «لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله عز وجل»[٢].

ومن الجمع بين المتناقضات عند فرقة البيهسية أنهم يعتقدون أن لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله ورسوله وما جاء به جملة، مع الولاية لأولياء الله سبحانه، والبراءة من أعداء الله، وما حرم الله سبحانه مما جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسان إلا علمه ومعرفته بعينه وتفسيره، ومنه ما ينبغي أن يعرفه باسمه ولا يبالي ألا يعرف تفسيره وعينه حتى يبتلى به، ثم يقولون: إن من واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر، فانظر إلى الجمع بين

---

(١) البيهسية: أصحاب أبي بيهس، يزعمون أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله ومعرفة رسوله عليه الصلاة والسلام، ومعرفة ما جاء به جملة، تابعوهم ناس كثير من الخوارج، ويسمون من خالفهم من الخوارج الواقفة ويزعمون أن من واقع شيئاً من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام كفر. انظر المقالات، ١/١٩١، ١٩٢، الفرق بين الفرق، ص٧٤، ٧٥، التبصير في الدين، ص٦٠، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٢٨، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٢، الفرق الكلامية الإسلامية، الدكتور علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٧٢.

(٢) مسلم في كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، ١١/٢٠١، ٢٠٢.

المتناقضات والتكليف بما لا يطاق فهم يقولون: لا يبالي بمعرفة بعض الأمور المحرمة، ثم يجعلون من يقع في الحرام وهو لا يعلم كافراً، فهم يناقضون أصولهم ومذهبهم بأنفسهم دون أن ينقضها عليهم أحد آخر.

٤ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة العجاردة[١] من الخوارج**: يقولون إن الله تعالى إذا بعث نبياً فقد لزم أهل المشرق وأهل المغرب تلك الساعة طاعته والإيمان به ومعرفة جميع شريعته وإن لم يبلغهم دعوته فمن مات منهم على غير ذلك مات كافراً، وفي نفس الوقت يقولون إن من لم يبايعهم لا يحكم بإسلامه، فمتى يكون العبد عندهم مسلماً هل بطاعته للرسول أو بالدخول معهم؟ وهم يعتقدون ويجزمون أن الطفل لا يسلم إلا بعد البلوغ، فكيف يقولون إن كل من بلغه دعوة الرسول يجب أن يسلم عندها بدون تأخر، فجمعوا بين المتناقضات في معتقد واحد بالإضافة إلى المعتقدات والمسائل الأخرى[٢].

٥ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة الشبيبية من الخوارج**: خرجوا على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وقالوا: لِمَ خرجت من بيتها والله تعالى يقول: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فهم يحاربون خروج النساء وولايتهن ومع ذلك بايعوا النساء[٣] وجعلوهن أئمة لهم، بل الأدهى والأمر أنهم عند قتالهم مع الحجاج خرجوا مع مائتين من نساء الخوارج قد اعتقلن الرماح وتقلدن السيوف، وهم يعتقدون بعدم سب أحد ولا قتله ولا سبيه ولا يستحلون شيئاً مما حرم الله، ومع ذلك استحلوا الدماء في قتالهم مع الحجاج، وكانوا يلعنون الحجاج[٤] ومن والاه،

---

(١) التنبيه والرد، ص٦٦، المقالات، ١/١٧٧ ـ ١٨٣، الفرق بين الفرق، ص٦٣، التبصير في الدين، ص٥٤ ـ ٥٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٥١ ـ ٥٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة ١/٢٩، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٢.

(٢) انظر صفحة رقم٥١٥.

(٣) الشبيبة بايعت بالولاية غزالة وأم شبيب بن يزيد الشيباني رئيس فرقة الشبيبية، وقد قيل إن غزالة زوج شبيب وجهيرة أمه وقد قيل العكس. انظر الفرق بين الفرق، ص٧٦، التبصير، ص٦١.

(٤) الحجاج بن يوسف: أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن مُعتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن قسيّ الثقفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان، فلما توفي عبد الملك وتولى الوليد أبقاه على ما بيده، كان له في القتل وسفك الدماء والعقوبات غرائب لم يُسمع بمثلها، وهو=

بل بلغ الغلو والاجحاف بهم أنهم كانوا يلعنون الولاة على المنابر، وقتلوا المسلمين الأبرياء واغتصبوا أموالهم فجمعوا بين المتناقضات في المعتقد[1].

٦ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة الشمراخية**[1] يجوزون قتل الأبوين في دار الفتنة وإن كانا مسلمين، ويتمالئون مع اليهود والنصارى والكفرة[2]، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الجمع بين المتناقضات، فقد أساءوا إلى من أمر الله عز وجل بالإحسان إليهم، واحسنوا إلى من أوجب الله قتالهم والبراءة منهم.

٧ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة النجدات**: تقول بتكفير من أذنب من غيرهم، ولا يكفرون من أذنب منهم، وإن من زنا أو سرق وأقيم عليه الحد فإن تاب وإلا يقتل[3]، ويجعلون الكذب شركاً، والزنا والسرقة وشرب الخمر بخلاف ذلك، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات يفرقون بين المتماثلات، ولا يكتفون بالحد للتطهير بل بوجوب التوبة وإلا القتل، وذلك عين التناقض[4] وهنا يقولون بوجوب إقامة الحد مع اعتقادهم بعدم وجوب اتخاذ الناس إماماً وحاكماً، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، فمن يقوم بإقامة الحدود إذن فيما بينهم عند ارتكاب المحرمات والمنهيات فالجمع بين المتناقضات سمة واضحة عند أهل البدع[5].

٨ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة المفضلة**[6] **من الخوارج**: تجعل الإيمان جميع الطاعات، والمعاصي كلها ما غفر منها وما لم يغفر كفر وشرك، وأن الله لو عذبهم عليها لكان غير ظالم، ثم يقولون إن الأئمة أنبياء محدثون، ورسل الله وحججه على خلقه لا يزال منهم رسولان واحد ناطق والآخر صامت فالناطق محمد ﷺ والصامت علي بن أبي طالب، وهم يتدينون بشهادة الزور لموافقيهم، ويقولون بربوبية غير الله عز وجل، فهل بعد هذه الأمور أكثر من هذا الشرك؟ مع زعمهم

= الذي قتل ابن الزبير وابن الأشعث، مات سنة ٩٥هـ، وعمره ٥٣ وقيل ٥٤ سنة. انظر مروج الذهب، ٣/ ١٣٢، العقد الفريد، ٥/ ١٣، ١٤، وفيات الأعيان، ٢/ ٢٩ ـ ٥٥.

(١) المقالات، ١/ ١٩٨، البرهان، ص٣٠. (٢) انظر صفحة، ٤٢٧.

(٣) الأباضية من الخوارج تقول بهذا القول أيضاً. انظر البرهان، ص٢٥.

(٤) المقالات، ١/ ١٧٤، الفرق بين الفرق، ص٥٨، التبصير في الدين، ٥٢، البرهان، ص٢٥.

(٥) انظر صفحة رقم٥١٦.

(٦) المقالات، ١/ ١٩٧، ١٩٨، الفصل، ٤/ ١٩٠، البرهان، ص٢٤، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة، ص٣٢، ٤١، ٤٢.

بأنهم أهل الحق وأهل التوحيد وهم باعتقادهم بهذه الأمور انتقلوا من الإيمان إلى الشرك[1]، وبشهادتهم على أنفسهم حيث إنهم جعلوا المعاصي كلها كفر وشرك.

٩ ـ **ومن الأمثلة أن فرقة العونية[2] من الخوارج**: تقول بأنه إذا حكم الإمام حكماً جوراً ببلد من البلدان عمداً، كفر بذلك الوقت هو وجميع رعيته من أهل الإسلام، وهم قد جعلوا لأنفسهم رئيساً جائراً ظالماً فجمعوا بين المتناقضات، فإما أن يشهدوا على أنفسهم بالكفر وإما أن يردوا هذا الاعتقاد وهم قد جمعوا بينهما فجمعوا بين المتناقضات في هذه المسألة بالإضافة إلى مسائل أخرى.

١٠ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة المطبخية[3] منهم**: يحرمون أكل السمك حتى يذبح، يجوزون الحج في جميع السنة من غير اختصاص بوقت معين، ولا يجوزون أخذ الجزية من المجوس ويكفرون من خطب في عيد الفطر والأضحى، فجمعوا بين المتناقضات في المعتقد حيث حللوا الحرام وحرموا الحلال[4].

١١ ـ **ومن الأمثلة إن فرقة البكارية[5]**: تزعم أنها تحكم كتاب الله عز وجل ومع ذلك فإنهم يحرمون ذبائح أهل الكتاب مع أن الله تعالى قد ذكر في كتابه تحليلها فقال: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥] ومعلوم أن اسم الطعام اسم لكل ما يطعم، فذبائح أهل الكتاب مباحة للمسلمين بشرط التسمية والذبح بالطرق الشرعية، وذهبت البكارية إلى أن الكبائر نفاق كلها وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان، مُكذب لله سبحانه وتعالى جاحد له منافق في الدرك الأسفل من النار مخلد فيها أبداً، إن مات مصًراً، وأنه ليس في قلبه لله عز وجل إجلال ولا تعظيم، فبتحريمهم لطعام أهل الكتاب وردهم آيات الله عز وجل لزمهم هذه الصفات، وإلا أن يتركوا هذا المعتقد، وأما الجمع بينها فهو من باب الجمع بين المتناقضات، ومن العجائب عندهم أنهم يزعمون أن

---

(١) انظر صفحة رقم٥١٦.

(٢) المقالات، ١/ ١٩٢ ـ ١٩٥، البرهان، ص٢٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٤٢.

(٣) الفصل ١/ ١٨٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٣، ٤٣.

(٤) انظر صفحة رقم٥١٠.

(٥) المقالات، ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤، الفرق بين الفرق، ص١٥٩، ١٦٠، البرهان، ص٣٠، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٩، ذكر مذاهب الفرق، ص٣٣، ٤٥، ٤٦.

الإنسان إذا طبع الله سبحانه على قلبه، لم يكن مخلصاً أبداً، ومع ذلك فإن الإنسان مأمور بالإخلاص مع الطبع، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل بينه وبين الإيمان، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات والتكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان!![1].

١٢ ـ **ومن الأمثلة أن فرقة اليزيدية**[2]: تزعم بأن من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب ولم يدخل في دينه فهو مؤمن، مع قولهم: نتولى المحكمة الأولى ونبرأ من كان بعد ذلك من أهل الأحداث، ونتولى الإباضية كلها، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه أو من خرج، فهنا يجعلون من كذبهم كفاراً فما هو موقفهم من النصارى واليهود الذين يشهدون بالنبوة هل يستمرون على إيمانهم أو يكونون كفاراً إذا لم يصدقوهم؟ فجمعوا بين المتناقضات، وتزعم اليزيدية أن الله سيبعث رسولاً من العجم يدين بالصابئة، وأن الصابئة التي يأتي بها ليست هي التي عيها الناس في عهدهم، وليس هم الصابئون الذين ذكرهم الله في القرآن، ولم يأتوا بعد، فأي من الصابئة يكونون إذن؟ فهنا لم يكتفوا بالمتناقضات وإنما جمعوا بين المحالات حيث إنه من المحال أن يعلم أحد أموراً لم تحصل ولم يدركها ولم ينبئ بها الله عز وجل ولا رسله عليهم السلام[3]!!

١٣ ـ **ومن الأمثلة أن فرقة الأباضية**: وهي ما زالت موجودة إلى الآن: ـ تقول: إن مخالفيهم من فلاق هذه الأمة كفار، لا مشركون ولا مؤمنون ويجوزون شهادتهم ويحرمون دماءهم في السر ويستبيحونها في العلانية، ويجوزون مناكحتهم ويثبتون التوارث بينهم ويحرمون بعض غنائمهم ويحللون بعضها، يحللون ما كان من جملة الأسلاب والسلاح، ويحرمون ما كان من ذهب أو فضة ويردونها إلى أربابها، فجمعوا بين خليط من المتناقضات، ومن المتناقضات عندهم أنهم يحللون المحرم ويحرمون المحلل فقد أباحوا الربا، وقالوا بفسخ النكاح إذا وطئ الرجل زوجته وهي حائض، ولم يجوزوا الصيام إلا في السفر فجمعوا بين المتناقضات

---

(١) انظر صفحة رقم ٥١٢، ٥١٣.

(٢) المقالات، ١/ ١٨٤، ١٨٥، الفرق بين الفرق، ص٢١١، البرهان، ص٢٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٨.

(٣) انظر صفحة رقم٥١٤.

والمخالفات، مع زعمهم بأن الإيمان هو جميع الطاعات وهم قد تركوا أهم الطاعات وهو الركن الرابع من أركان الإسلام فلا يقومون به إلا في السفر فخالفوا هدي الرسول عليه الصلاة والسلام. إن الملاحظ والمدقق لكل فرقة من فرق الخوارج يجد أنها تجمع بين المتناقضات سواء بين القول والفعل، أو الفعل والقول، فالأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والمفضلة، والنجدات، والعوفية، والمطبخية، والصلتية، واليزيدية، والبكرية، والشمراخية وغيرها من فرق الخوارج تجدهم يجمعون بين المتناقضات الواضحة، وهذا ديدنهم في السابق واللاحق وإن كان الأباضية يزعمون خلاف ذلك ولعل من أوضح الأدلة الحالية على ذلك، أن الأباضية يكفرون من يؤول القرآن، وهم من أكثر الفرق تأويلاً وتحريفاً له، فهم القائلون إن سأل سائل بعد هذا كله وقال: ما قولكم في المخطئين من أهل التأويل المقرين بالتنزيل؟ فقولنا: إن من دان بدين من المتأولين فكان به على الله شاهداً، وفي شهادته عليه كاذباً، وأنه يبرأ منه ويشهد على فعله بالضلالة والكفر لأن الله أجمل الخبر في الكاذبين عليه بالوعيد والتكفير فقال الله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [الزمر] وقال: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الزمر] فقرن الكاذب عليه والمكذب بصدقه في الوعيد، والتكفير كما ترى. وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [العنكبوت] وكل هذا قد أجمل الخبر وعمه في المكذبين عليه فلم يخصص كاذباً عليه في تأويل من كاذب عليه في تنزيل[1] فيلزمهم تكفير أنفسهم، وذلك لتأويلاتهم العديدة والمديدة في الأسماء والصفات، والأسماء والأحكام ومسائل الرؤية والكلام وغير ذلك، وبذلك جمعوا بين المتناقضات.

الجمع بين المتناقضات عند الشيعة:

نجد أن أصول الشيعة يناقض بعضها بعضاً فاعتقاداتهم الأساسية، أو أصولهم هي:

١ ـ القول بوجوب إمامة علي رضي الله عنه، وتقديمه وتفضيله على سائر الصحابة.

---

(١) الموجز، ط دار الجيل، بيروت، ٢/ ٣٠٢.

٢ ـ القول بعصمة الأنبياء والأئمة وجوباً، من الكبائر والصغائر.

٣ ـ القول بالتولي والتبري قولاً وعملاً، أي تولي علي رضي الله عنه والتبري من أصحاب رسول الله ﷺ ولا سيما الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم[1].

فالأصل الأول عندهم منقوض بفعل علي رضي الله عنه حيث أنه بايع الخلفاء الثلاثة قبله، وحتى عندما عرض المسلمون عليه البيعة لم يوافق عليها لعلمه ويقينه بأن ذلك الأمر ليس له وحده، فلو كان على زعمهم أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نص عليه تنصيصاً لكان علي قد قام بكبيرة من الكبائر، بل ويستحق الطرد والإبعاد والنيران من الرحمن، وبذلك ينتقض الأصل الثاني عندهم وهو القول بعصمة الأئمة وجوباً من الكبائر والصغائر، حيث إن الشيعة جعلت المغفرة والرضوان والجنات لمن اعتقد الإمامة، وإن جاء بقراب الأرض خطايا، والطرد والإبعاد والنيران لمن لقي الله لا يدين بها، فقالوا: «إن الله عز وجل نصب علياً علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان مشركاً كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب[2] معه شيئاً كان مشركاً ومن جاء بولايته دخل الجنة»[3][4]. فبذلك انتقض الأصل الأول والثاني عندهم حيث إن علياً لم يتقدم بالخلافة وقد نصب أبا بكر وعمر وعثمان معه فيكون بذلك مشركاً، ويكونون هم أنفسهم مشركين، وأما قولهم بالتولي والتبرئ بناءاً على حق الخلافة، فقد تبرءوا من الخلفاء الثلاثة والصحابه رضوان الله عنهم لاعتقادهم باغتصاب حق علي، فلماذا لم يتبرءوا من علي أيضاً لتركه النص والواجب عليه مع كون الإمام يجب أن يكون معصوماً، وهو بفعله لم يقم بالواجب المنصوص عليه فبطل أصل الولاء

---

(١) التنبيه والرد، ص٢٩ ـ ٤٦، المقالات، ١/١٤٣، ١٤٤، الفرق بين الفرق، ص٢٣، التبصير في الدين، ص٢٨، ٢٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٦٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٨، الفرق الكلامية، ص١٤٢ ـ ١٦٥.

(٢) من فرق الشيعة التي وافقت على خلافة أبي بكر وعمر: السليمانية، البترية، الصالحية. انظر التنبيه والرد، ص٢٩ ـ ٤٦، المقالات، ١/١٤٣، ١٤٤، الفرق بين الفرق، ص٢٣، التبصير ص٢٨، ٢٩.

(٣) أصول الكافي، ١/٤٣٧.

(٤) إن هذا الاعتقاد نفسه تعتقده البهائية والبابية في الميرزا حسين علي حيث يجعلونه إلهاً. انظر البهائية، هاشم عقيل عزوز، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١١.

والبراء، فجمعوا في أصولهم أصولاً تناقض بعضها بعضاً.

١ ـ **ومن الأمثلة**: أن مفهوم الإيمان عند الشيعة يجب أن يدخل فيه الإيمان بالأئمة بل بلغ بهم الغلو أن جعلوه هو الإيمان بعينه، فيقولون: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله والإيمان معرفة هذا الأمر مع هذا الأمر، وعلى هذا، ومع هذا فإن أقر بها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً وكان ضالاً»[1]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله ناقلاً عن ابن المطهر الحلي: «فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين وهي مسألة الإمامة التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن»[2] فلذا نجد أن الشيعة يستخدمون شعاراً خاصاً بهم وهو قولهم: «وأشهد أن علياً ولي الله» يرددونها في آذانهم وبعد صلاتهم ويلقنونها موتاهم ولهذا يقول الكافي عن حب الأئمة: «هو الإيمان لا يضر معه سيئة»[3]. وأما الكفر عندهم هو كراهيتهم فيقول: «والكفر لا ينفع معه حسنه»[3]. وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «إن أكثر الشيعة يعتقدون أن حب علي حسنة لا يضر معها سيئة»[4]. ورد عليهم بقوله: «وإذا كانت السيئات لا تضر مع حب علي فلا حاجة إلى الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف، فإنه إذا لم يوجد إنما توجد سيئات ومعاصي، فإذا كان حب علي كافياً سواء وجد الإمام أو لم يوجد»[4]. وبذلك تصير مسألة إمامة المعصوم المبنية على قاعدة اللطف منقوضة بمسألة المحبة لعلي، بل وإلى نقض كل معتقداتهم وأصولهم حيث إن الإيمان عندهم هو محبة علي والكفر كراهية علي والأئمة[4].

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن الشيعة تنكر بشدة تكليف ما لا يطاق، ومع ذلك يقولون: من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر، مع أن هذا المنتظر لم يره أحد، ولم يسمع له بخبر، ولم يعرف شيء من كلامه الذي يقول به أو يأمر به، أو ينهى عنه،

---

(١) أصول الكافي، ٢/ ٢٤.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٧٣، ٧٤.

(٣) أصول الكافي، ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤.

(٤) منهاج السنة، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ٣١.

فهل يجوز أن يكلفنا الله بطاعة شخص لا نعلم ما يأمرنا به ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك بوجه من الوجوه، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هذا أو أشد؟ يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «عُلم أن الإيمان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال لا من باب المصلحة واللطف»[1].

٣ ـ **ومن الأمثلة**: أن الشيعة تعتقد اعتقاداً جازماً أنّ القرآن محرف، وأنه ليس حجة لاعتقادهم بردة الصحابة وبما أنهم هم الذين جمعوا القرآن فيكون القرآن عند الشيعة موضوعاً مختلقاً، وليس هو كلام الله عز وجل، ومع قولهم هذا نجدهم يستدلون بالقرآن الكريم على أصولهم ومن باب المثال لا الحصر يستدلون بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [يونس: ١٥] فيقولون إن المراد بقوله: ائت بقرآن غير هذا أو بدله يعني أمير المؤمنين، ويفسرون قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٥٧] يقولون النور علي والأئمة عليهم السلام، وعلى زعمهم هذا فالأئمة يكونون قد أنزلوا من السماء إنزالاً[2]. ومن الجمع بين المتناقضات في هذه المسألة، إن الشيعة تعتقد اعتقاداً جازماً أن القرآن ليس بحجة إلا بقول الإمام، فالكليني يقول: «إن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم، وإن علياً كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفروضة، وكان الحجة على الناس بعد الرسول»[3]. فعندهم الحجة في قول الإمام لا بقول الرحمن ومع ذلك ورد عنهم وعن أئمتهم القول بنقيض ذلك، فقد قال الإمام علي على حد زعمهم: «فالقرآن أمر زاجر صامت ناطق، حجة الله على خلقه»[4] وقال الرضا عن القرآن الذي بين أيدينا «هو حبل الله المتين وعروته الوثقى، جُعل دليل الحيران وحجة على كل إنسان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد»[5] ثم يأتون ويقولون بأقوال أخرى، في كتبهم المعتمدة والموثوقة عندهم فيزعمون أن علياً جمع القرآن بعد وفاة الرسول

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/١٠٢، ١٠٣.
(٢) أصول الكافي، ١/١٩٤، ٤١٩. (٣) أصول الكافي، ١/١٨٨.
(٤) نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ص٢٦٥.
(٥) بحار الأنوار، ٩٢/١٧، الإسلام في مواجهة الباطنية، أبو الهيثم، دار الصحوة للنشر، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص٩٠.

عليه الصلاة والسلام وجاء به إلى المهاجرين والأنصار وعرضه عليهم امتثالاً لأمر الرسول عليه الصلاة والسلام، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القول، فوثب عمر وقال يا علي أردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه علي وانصرف، ثم اتفق الصحابة أن يؤلفوا قرآناً يسقطون منه ما كان فضيحة وهتكاً للمهاجرين والأنصار، وتم لهم الأمر، ولما استخلف عمر سأل علياً أن يدفع إليهم القرآن فيحرفوه فيما بينهم فقال عمر: يا أبا الحسن إن جئت بالقرآن الذي كنت قد جئت به إلى أبي بكر حتى نجتمع عليه، فقال علي هيهات ليس إلى ذلك سبيل، إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم، ولا تقولوا يوم القيامة: إنا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا: ما جئتنا به، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي، قال عمر: فهل لإظهاره وقت معلوم، فقال علي: نعم إذا قام القائم من ولدي يظهره ويحمل الناس عليه فتجري السنة به[1].

فالجمع بين المتناقضات في هذه المسألة كثيرة والروايات عديدة ولا يستطيع القارئ أن يجمع بينها، يقول الكليني[2]: «والقرآن الموجود عند الشيعة يعادل ثلاث مرات من القرآن الموجود بين أيدينا وما فيه حرف[3] واحد منه»[4]. فلقد استدل بقول أبي عبد الله رضي ا لله عنه على حد زعمه: «وإن عندنا لمصحف فاطمة وما يدريهم ما مصحف فاطمة. . مصحف فاطمة فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد»[4]. ويروي أيضاً عن أبي عبد الله رضي الله عنه قوله: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد ﷺ سبعة عشر ألف آية»[4]. وكما هو معلوم أن عدد الآيات في القرآن تعادل تقريباً ثلث ما ذكر، ويروي الكليني نفسه: «أن رجلاً قرأ على أبي عبد الله عليه السلام،

---

(١) الاحتجاج للطبرسي، ط النجف ـ النعمان، ١/ ٢٢٥، بحار الأنوار، ٨/ ٤٦٣.

(٢) من أغرب المتناقضات أن الكليني نفسه يورد أبواباً في كتابه أصول الكافي يستدل بأقوال أئمة البيت على فضل قراءة القرآن، وأنه ينبغي للمسلم أن يقرأ القرآن في كل يوم وأن ينور بيته، ثم بعد ذلك يورد أقوالاً عنهم بتحريف وتبديل القرآن والتحذير منه ومن قراءته.

(٣) وفي رواية للطبرسي قال عن الصحابة: أنهم أسقطوا من القرآن فضائح المهاجرين والأنصار، فدل ذلك على أن باقي القرآن موجود كما أنزل. انظر الاحتجاج للطبرسي، ١/ ٢٢٨.

(٤) أصول الكافي، ١/ ١٥٧.

فقال أبو عبد الله عليه السلام كف عن هذه القراءة، أقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم عليه السلام، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل... وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام»[1]. وأما المفيد فهو الذي يجعله الشيعة فوق مستوى البشر لكونه قد خاطبه الإمام المنتظر إلا إنه يتناقض في موقفه من تلك المسألة فيقول: «إن الخبر قد صح من أئمتنا عليهم السلام أنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين، وأن لا نتعداه بلا زيادة فيه ولا نقصان منه، حتى يقوم القائم عليه السلام فيقرأ الناس القرآن على ما أنزل الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام»[2]. ثم يقول في رواية أخرى: «نهونا عليهم السلام عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف يزيد على الثابت في المصحف، لأنها لم تأت على التواتر وإنما جاء بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله، ولأنه متى قرأ الإنسان بما يخالف ما بين الدفتين غرر بنفسه مع أهل الخلاف وأغرى به الجبارين[3] وعرض نفسه للهلاك فمنعونا عليهم السلام من قراءة القرآن بخلاف ما يثبت بين الدفتين لما ذكرنا»[4]. ومن الأقوال الثابتة عن الشيعة أن هشام بن الحكم قال: «إن القرآن الذي في أيدي الناس وضع في أيام عثمان، وأما القرآن فقد صُعد به إلى السماء لردة الصحابة»[5].

فالروايات جميعها صادرة من الشيعة المعتبرين عندهم وكل رواية تناقض الأخرى، فالكليني يزعم أن القرآن الذي بين أيدينا ليس فيه حرف من القرآن المنزل[6]، وباقي كتب الشيعة تقول: إن الصحابة انتزعوا من القرآن فضائح المهاجرين والأنصار فقط[7]، وبعضها تقول إن الصحابة تخلصوا من الآيات التي تثبت أحقية علي والأئمة بالخلافة، وهم يقولون إن القرآن محفوظ عند علي لا يراه أحد أبداً[7]، وتأتي الروايات فتقول إن رجلاً قرأ قراءة علي على أبي عبد الله[8] عليه السلام فقال له من أين أتى بقرآن علي؟ ومرة يقولون إن القرآن الصحيح رفعه الله إلى السماء بعد رده الصحابة[9]، ومرة يقولون محفوظ عند علي ويأتي به

---

(١) أصول الكافي، ٤/ ٤٥٢.
(٢) بحار الأنوار، ٩٢/ ٧٤.
(٣) الصحيح الجبارون لأنها فاعل.
(٤) أصول الكافي، ٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٩.
(٥) التنبيه والرد، ص٣٧.
(٦) أصول الكافي، ١/ ١٥٧.
(٧) الاحتجاج للطبرسي، ١/ ٢٢٨.
(٨) أصول الكافي، ٤/ ٤٥٢.
(٩) التنبيه والرد، ص٣٧.

الإمام المنتظر[1]، وفي أقوالهم يظهر التناقض والمحال إذا كيف يكون القرآن محفوظاً عند علي وهو ميت في قبره؟ ومرة يقولون يُرد القرآن لأنه محرف، ومرة يقولون لأنه جاء بطريق الآحاد لا بطريق التواتر[2]، فانظر إلى مدى الجمع بين المتناقضات في معتقد واحد من معتقداتهم فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على بعدهم عن الحق واليقين.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن الشيعة يجعلون القول بالإمامة هي السبب في دخول الجنة، والبعد عن النار ومع ذلك يجعلون الإمامة آخر المراتب، فالأصول عندهم التوحيد، العدل، النبوة، الإمامة ويزعمون أن أبا جعفر قال: «بني الإسلام على خمس على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه يعني الولاية»[3]. فهنا يزعمون أن أبا جعفر قد أخرج الشهادتين ووضع الولاية مكانها وعدها من أعظم الأركان فانظر إلى هذا الجمع بين المتناقضات، فالإمامة إنما أوجبوها لكونها لطفاً في الواجبات فهي واجبة وجوب الوسائل، فكيف تكون الوسيلة أهم وأشرف من المقصود؟[4].

٥ ـ **ومن الأمثلة**: أن الشيعة تقول بمسألة الإمامة وربطها باللطف يقول ابن المطهر: «ذهبت الإمامية إلى أن الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب، وأن أفعاله إنما تقع لغرض صحيح وحكمة، وأنه لا يفعل الظلم ولا العبث وأنه رءوف بالعباد يفعل ما هو الأصلح لهم والأنفع، وأنه تعالى كلفهم تخييراً لا إجباراً، ووعدهم الثواب وتوعدهم بالعقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي، وإلا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم فتُنتفى فائدة البعثة ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة، فنصب أولياء معصومين، ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم وخطئهم فينقادون إلى أوامرهم لئلا يخلي الله العالم من لطفه ورحمته»[5]. ومع ذلك يجعلون التقية ركناً من أركان الدين، فهي عندهم تسعة أعشار الدين، ويزعمون كذباً وإفتراءً أن

(١) بحار الأنوار، ٩٢/ ٧٤.
(٢) أصول الكافي، ٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٩.
(٣) أصول الكافي، ٢/ ١٨.
(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٩٩، ١٠٠.
(٥) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٢٤.

الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «تارك التقية كتارك الصلاة»[1] ويفسرون قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] أي أكثركم تقية وأشدكم خوفاً من الناس[2]، فهم يعدون ترك التقية ذنباً لا يُغفر، فزعموا أن الله يغفر للمؤمن كل ذنب يظهر منه في الدنيا والآخرة ما خلا ذنبين ترك التقية وتضييع حقوق الأخوان[3]، فجمعوا بين المتناقضات، فكيف يزعمون أن الأئمة معصومون من الغلط والسهو والخطأ حتى لا ينقاد الناس إلى أوامرهم، فماذا تعني التقية إلا المخالفة والخطأ وهذا يقتضي متابعة الآخرين لهم وتقليدهم؟ يقول ابن حجر يرحمه الله: «والتقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وتغيره للغير»[4].
ويقول الإمام محمد بن عبد الوهاب يرحمه الله: «والمفهوم من كلامهم أن معنى التقية عندهم كتمان الحق أو ترك اللازم، أو ارتكاب المنهي خوفاً من الناس»[5].
فدل ذلك على أن التقية تستلزم إظهار خلاف المعتقد والوقوع في الأخطاء والذنوب ومن ثم يقلد الأتباع الأئمة، فجمعوا في هذا المعتقد بين المتناقضات فإما أن يقولوا بالعصمة وإما أن يقولوا بالتقية، أما الجمع بين الاثنين فهو تناقض واضح وبين.

ومن التناقض في هذه المسألة أن الشيعة يعتقدون أن الله ينصب أولياء معصومين لئلا يُخلي الله العالم من لطفه ورحمته، ومع ذلك فإنهم يقولون: «إن الأئمة مقهورون[6] مظلومون عاجزون ليس لهم سلطان ولا قدرة ولا تمكين، ويعلمون أن الله لم يمكنهم ولم يؤتهم ولاية ولا ملكاً كما آتى المؤمنين والصالحين، ولا كما آتى الكفار والفجار»[7] فقولهم الثاني يناقض قولهم الأول

---

(١) بحار الأنوار، ٧٥/ ٤١٢ ـ ٤١٤. (٢) أصول الكافي، ٢/ ٢١٩.
(٣) هنا يجعلون الله لا يغفر لمن ترك التقية وضيع حقوق الأخوان، وفي السابق يقولون إن الله لا يغفر لمن لم يعرف الإمام والأئمة، فجمعوا بين المتناقضات.
(٤) فتح الباري، ١٢/ ٣١٤.
(٥) رسالة في الرد على الرافضة، ط الصفا، ١٤٠٢هـ ص٢١.
(٦) هنا يقولون إن الأئمة مقهورون، وفي نفس الوقت يقولون إن الأئمة خلفاء الله عز وجل في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى، ولولاهم ما عرف الله عز وجل، وبهم احتج الله تبارك وتعالى على خلقه!! فهل يحتج الله تعالى بالمساكين والمقهورين؟ انظر أصول الكافي، ط دار صعب، دار التعارف، بيروت، ١/ ١٩٣.
(٧) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٣١.

حيث إن الإمام مقهور مسكين فكيف يقوم بالمصلحة والنفع للآخرين؟

٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن الزيدية من الشيعة ترى ولاية المفضول[١] مع وجود الفاضل، مع أن الشيعة بأكملها تعتقد بركن الإمامة فنقضت الزيدية أهم أصول الشيعة، والزيدية أيضاً تقول بعدم عصمة الأئمة[٢] فنقضت بقولها أصلاً آخر من أهم أصول الشيعة، ولا تعتقد أيضاً بالمهدي المنتظر وتكذِّب القائل بالوصاية والمهدية والرجعة[٣] مع أن هذه المعتقدات من أهم القواعد عند الشيعة فهم القائلون: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق»[٤]. «واتفقت الشيعة على وجوب رجعة كثير من الأموات»[٤]. «إجماع الشيعة وأنها من ضروريات مذهبهم»[٤]. «مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها»[٤]. بل وصل بهم الغلو في اعتقاد الرجعة أنهم يقولون من لم يؤمن بالرجعة فليس من الأمة المحمدية[٥]، فنقضت الزيدية بأصولها أهم أصول الشيعة.

٧ ـ **ومن الأمثلة**: أن الشيعة تنكر السنة النبوية لرفضهم قبول مرويات الصحابة ومع ذلك يستدلون على أهم ركن من أركان الإيمان عندهم كما يزعمون بحديث قد رواه الصحابة فيستشهد ابن المطهر بحديث[٦]: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[٧]. فجمعوا بين المتناقضات.

---

(١) إن السليمانية تقول بقول الزيدية، وأما البترية فإنها لا ترى الإمامة لعلي إلا حين بويع، وأما الكاملية فتزعم أن علياً قد كفر لتركه قتال الصحابة وأخذ البيعة لنفسه. انظر المقالات، ١/ ١٤٤، الفرق بين الفرق، ص٣٦، التبصير فيالدين، ص٣٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٧٥.

(٢) المقالات ١/ ١٤٠ ـ ١٤٧.

(٣) البترية واليعقوبية ينكرون الرجعة ولا يرون لعلي إمامة إلا حين بويع، فجمعوا بين المتناقضات وظهر كذب الشيعة بأن الرجعة موضع إجماعهم ومن ضروريات مذهبهم. انظر المقالات، ١/ ١٤٣، ١٤٤.

(٤) الاعتقادات ص٩٠، أوائل المقالات، ص٥٠، ٥١، بحار الأنوار، ٥٣/ ١٢٣.

(٥) هنا يجعلون من لم يؤمن بالرجعة كافر، وقبل ذلك قالوا من لم يؤمن بالتقية فهو غير مؤمن، مع قولهم بأن من لم يحب الأئمة فهو كافر، فمن الكافر عندهم إذن؟

(٦) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١١٠.

(٧) الحديث المعروف: «من خلع يداً من من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، رواه مسلم في كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.

٨ ـ **ومن الأمثلة**: أن الشيعة الأوائل يقولون بإثبات الرؤية لله ومع ذلك يوردون قولاً لفاطمة رضي الله عنها تنفي الرؤية، مع زعمهم التمسك بأقوال أهل البيت واعتبارهم أئمة لهم يقتدون بهم فهي القائلة عندهم: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة جعل الإخلاص تأويلها وضمن القلوب موصولها وأنار في التفكر معقولها، الممتنع عن الأبصار رؤيته، ومن الألسن صفته، ومن الأوهام كيفيته»[(١)] وهم بعكسها يقولون بالتشبيه وإثبات الرؤية في بداية شأنهم فجمعوا بين المتناقضات، ثم نكصوا قولهم وقالوا بالتعطيل ونفي الرؤية.

٩ ـ **ومن الأمثلة**: إن الشيعة تعتقد أن الأئمة يقومون بأعمال ومعجزات عديدة كإحياء الموتى، وإنزال المطر وشفاء المرضى، وإنبات الزرع، ويزعمون أن تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ۝١٢﴾ [الرعد: ١٢] كل ما يقع من الرعد والبرق فهو من أمر علي والأئمة، فهم قد جعلوا الأئمة شركاء في الربوبية ويروُون روايات عديدة توضح مدى معجزاتهم، فيقول المفيد: «أقول أن الأئمة من آل محمد ﷺ قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم ولا شرطاً في إمامتهم، وإنما أكرمهم الله به وأعلمهم إياه، للطف في طاعتهم والتمسك بإمامتهم»[(٢)]. ومع ذلك يروون عن الأئمة الذين ينتسبون إليهم ما يخالف اعتقادهم فيقولون: إن جعفر بن محمد قال: «والله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموقوفون ومسؤلون... أشهدكم أني امرؤ ما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني، وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً»[(٣)(٤)]. فالجمع بين المتناقضات يظهر جلياً عندهم حتى في أصح كتاب عندهم حيث إن كتاب الكافي

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١١٠، الاحتجاج للطبرسي، ط النجف، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، ص١٣٣.

(٢) أوائل المقالات، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١/ ٣٨.

(٣) أصول الكافي، ١/ ٤٥٧، بحار الأنوار، ٤١/ ١٩٢، رجال الكشي، ص٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) يظهر هنا التناقض أيضاً حيث إن جعفر وهو من أفضل الأئمة عندهم يقرر نقض العصمة لهم.

لمحمد بن يعقوب الكليني هو أصح الكتب المعتمدة لديهم ويساوي كتاب صحيح البخاري عندنا، فهو العمدة عندهم والمرجع الأول لهم، ومع ذلك فقد جاءت فيه روايات متعارضة متناقضة في مسألة واحدة، فيروي الكليني عن أبي عبد الله أنه قال: «إن الله عز وجل، إذا أراد أن يخلق الإمام من الإمام بعث ملكاً وأخذ شربة من ماء تحت العرش ثم أوقعها أو دفعها إلى الأمام فشربها فيمكث في الرحم أربعين يوماً لا يسمع الكلام، ثم يسمع الكلام بعد ذلك»[1]. ثم يروي رواية أخرى تناقض الرواية الأولى «روى غير واحد من أصحابنا... لا تتكلموا في الإمام فإن الإمام يسمع وهو في بطن أمه»[1]. فالرواية الثانية تثبت أن الإمام يسمع كل شيء والرواية الأولى تجعله يسمع بعد أن يشرب ماء تحت العرش.

١٠ ـ **ومن الأمثلة**: من المعلوم إن القول بالمهدي وانتصاره من عقائد الشيعة البارزة والأساسية، وأنه سيرجع وسيملأ الأرض عدلاً ورخاءً كما ملئت ظلماً وجوراً[2]، ولذا فهم يقيمون على سردابه ينادون عليه بالخروج، يا مولانا[3] اخرج، ويشهرون السلاح ويعطلون الصلوات والجهاد، بزعم أن قد يخرج وهم منشغلون عنه وعن خدمته، ومع ذلك يصرون إصراراً مؤكداً على أن المهدي الغائب قد شوهد[4] مرات عديدة حول الكعبة وهو يدعو بهذا الدعاء: «اللهم انجز لي ما وعدتني، اللهم انتقم لي من أعدائك»[4]. وأنه يظهر في كل سنة لخواصه

---

(١) أصول الكافي، ١/٣١٨، ٣١٩.

(٢) إن الشيعة مختلفة في أمر المهدي؛ فمنهم من يقول إنه محمد بن الحسن القائم بالحجة وُلد قبل وفاة والده الحسن بن علي العسكري، وفرقة تقول إنه وُلد للحسن بعد وفاته بثمانية شهور، وفرقة تقول: إنه لا ولد للحسن أصلاً، وفرقة رابعة قالت: إنه لا يوجد إمام بعد الحسن العسكري، وإن جاز أن يبعث الله القائم إذا شاء، وفرقة أخرى تقول: إن الحسن العسكري قد توفي وأن ابنه هو الإمام من بعده وهو خائف مستور بستر الله تعالى وليس علينا البحث في أمره بل البحث عن ذلك وطلبه محرم لا يحل. انظر فرق الشيعة، للنوبختي، تعليق: محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م، ص٨٤، ٨٨، ٩٠ ـ ٩٣.

(٣) تحفة الأنظار في غرائب الأمصار، وعجائب الأسفار لابن بطوطة، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ، ١/ ١٦٤، المقالات والفرق، للقمي ص١٩، ٢٠، المقالات، ١/ ٨٦، الملل والنحل، ١/ ١٧٤، الفرق بين الفرق، ص٣٨، ٣٩، التبصير في الدين، ص٣١، ٣٢.

(٤) أصول الكافي، ٢/ ٤٣١ ـ ٤٤١.

يوماً واحداً فيحدثهم ويحدثونه ويقلب لهم الحصى ذهباً[١]، ويزعمون أن المهدي عند ولادته كان يقرأ القرآن بصوت مسموع، وأنه كان متلقياً الأرض ساجداً مستعيذاً بالله من الشيطان الرجيم قائلاً:[٢] أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ثم صلى على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعلى الأئمة ثم تلا قول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ۝٦﴾ [القصص] وأنه عند ولادته كانت الملائكة تهبط وتصعد وتسلم عليه وتتبرك به، وأن روح القدس طار به ليعلمه العلم مدة أربعين يوماً، وأنه حينما ولد كان مكتوباً على ذراعه الأيمن: «جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً». فانظر إلى الجمع بين المتناقضات العديدة في هذه المسألة، فهم ينتظرون خروجه شاهرين السيوف، معطلين الصلوات، مع أنه يملك القدرة على الإحياء والإماتة والنفع والضرر وعند خروجه سوف يملأ الأرض عدلاً ويأخذ بحقوق آل البيت فمن كان هذا شأنه فما بالهم يقفون لخدمته ومساعدته، وفي نفس الوقت يقولون إنه خرج وشوهد وأنه يخرج في كل عام مرة، وإذا كان المهدي عالماً فصيحاً تسلم عليه الملائكة وتتبارك به فما السبب لاختفائه في السرداب، فلا داعي للخوف والاختفاء لأن معه الملائكة تحميه وتنصره؟ فما ذاك إلا للجمع بين المتناقضات والمخالفات والأدهى والأمر في موقفهم من المهدي أن كل طائفة منهم لها مهدي منتظر[٣].

١١ ـ **ومن الأمثلة**: إن الزيدية[٤] وهي فرقة واحدة من فرق الشيعة تجمع في

---

(١) من هنا ظهرت خرافة ولاية الفقيه، والأخذ من الإمام المهدي الغائب. انظر مطارق النور تهدد أوهام الشيعة، محمد مال الله، دار الأنصار، القاهرة، ص٦٢، ٦٣، يا شيعة اليوم استيقظوا، ص١٥ ـ ١٧، الخميني بين التطرف والاعتدال، الدكتور: عبد الله محمد الغريب، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص٢٩ ـ ٣٠.

(٢) الغيبة، للطوسي، ص١٣٩ ـ ١٤٧.

(٣) المهدي عند الكيسانية محمد بن الحنفية، وعند الاثني عشرية محمد بن الحسن العسكري، وعند الجارودية محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكذلك المحمدية. انظر الاعتقادات، ص٩٠، أوائل المقالات، ص٥١، بحار الأنوار، ٥٣/١٢٣، الفرق بين الفرق، ص٢٣.

(٤) المقالات، ١/١٤٠ ـ ١٤٥، الفرق بين الفرق، ص٢٢ ـ ٢٦، التبصير في الدين، ص٢٧ ـ ٣٠، مختصر التحفة، ص٢٠٠.

أصولها متناقضات عديدة فالجارودية منهم يزعمون أن النبي ﷺ نصّ على علي بن أبي طالب بالوصف فكان هو الإمام من بعده، وافترقت الجارودية إلى فرقتين: فرقة زعمت أن علياً نص على إمامة الحسن، وإن الحسن نص على إمامة الحسين ثم هي شورى في ولد الحسن وولد الحسين، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربه شاهراً سيفه داعياً إلى دينه، وكان عالماً فاضلاً فهو الإمام، وفرقة زعمت أن النبي ﷺ نص على الحسن بعد علي، وعلى الحسين بعد الحسن ليقوم واحد بعد واحد، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في مسألة واحدة وقول واحد فكيف بالأصول كلها، ويؤدي قولهم في تلك المسألة إلى الشهادة على أنفسهم بأنهم لم يتبعوا قول الرسول عليه الصلاة والسلام مع كونهم محبين له ولأهله عليه الصلاة والسلام، فأين المحبة والولاء والبراء لهم، وبقولهم هذا قد نقضوا عقيدة التقية لهم والتي يجعلونها تسعة أعشار الدين حيث يجعلون الإمام يشهر سيفه ويدعو إلى دينه!!.

١٢ ـ ومن الأمثلة: تزعم الشيعة أن المهدي عند خروجه[١] يبعث الله عز وجل كل من آذى أهل البيت أولهم أبو بكر وعمر فيصلبان على شجرة في زمن المهدي وهي خضراء فتيبس، فيضل بسبب ذلك جمع كثير من الناس، وهم يقولون: إن هذين البريئين قد ظلما ولذا صارت الشجرة الخضراء يابسة، ثم يروون رواية أخرى بعكسها فيقولون: إن تلك الشجرة كانت يابسة قبل الصلب ثم تصير رطبة خضراء بعد الصلب فيهتدي كثير من الناس، ففي حادثة واحدة يجمعون بين المتناقضات، ولذا يقال عنهم إن هؤلاء الكذابين مختلفون بينهم في هذا الكذب أيضاً، ولو حاول القارئ أن يجمع بين المتناقضات لما استطاع أن يحصرها حيث إن الشيعة من أكثر الفرق التي تجمع بين المتناقضات، لكونهم ليسوا أهل علم وخبرة كما قال شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق المناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد»[٢]. وأما الآن

---

(١) منتهى الآمال، عباس القمي، إيران، ٢/ ٣٤١.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٥٧ ـ ٨٠.

فنجد أن البابية[1] والبهائية[2] والنصيرية امتداد للأصول الشيعية وتشتمل في أصولها وقواعدها من المناقضات الكثير، فإذا كان الأصل باطلاً فالفرع مثله

الجمع بين المتناقضات عند القدرية (المعتزلة):

١ ـ إن القدرية من الفرق الضالة التي اتسمت بالانحراف عن المنهج الإسلامي الملتزم بالقرآن والسنة الصحيحة فلذا وجد التناقض في أصولهم وفروعهم، فالأصول عند القدرية: التوحيد ـ العدل ـ الوعد والوعيد ـ المنزلة بين المنزلتين ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١ ـ فالأصل الأول وهو التوحيد والمراد به نفي الصفات وأرادوا بذلك نفي المشابهة بين الخالق والمخلوق، ثم قالوا بخلق القرآن وبوجوب إنفاذ الوعد والوعيد من الله عز وجل على سبيل الإيجاب والمعاوضة، فشبهوا الخالق بالمخلوق فإما أن يردوا الأصل الأول، أو أصل الوعد والوعيد وأما إذا قالوا بالاثنين فهم متناقضون في اعتقادهم وأقوالهم وأفعالهم، كاذبون في معتقدهم بأنهم لا يشبهون الخالق بالمخلوق، فهم حقيقة مشبهة سواء رضوا أم رفضوا، ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور. . . . وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيره وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات ولكانوا من الذين أوتوا العلم الذين يرون أن ما أنزل الله هو الحق من ربهم ويهدي إلى صراط العزيز الحميد، ولكنهم من أهل المجهولات المشبَّهة

---

(١) البابية عرض ونقد، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ص٤٩.

(٢) إن البهائية والبابية يعتقدون في الميرزا حسين علي الألوهية وهو ما يعتقده البهاء نفسه القائل في كتابه الأقدس وهو متداول بين أيدي البهائيين: «يا أهل الأرض إذا غربت شمس جمالي وسترت سماء هيكلي لا تضربوا، أنا معكم في كل الأحوال وننصركم بالحق إنا كنا قادرين» وفي العموم فإن البابية والبهائية والنصيرية والدروز والشيعة الأوائل يجمعهم القول بالاعتقاد الباطني لحكمهم بأن لكل ظاهر باطن ولكل تنزيل تأويل. انظر الملل والنحل ١/١٩٢، البهائية، هاشم عقيل عزوز، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١١، القادياني ومعتقداته، الشيخ منصور أحمد جنيوتي، جنيوت ـ باكستان.

بالمعقولات، يسفسطون في العقليات ويقرمطون[1] في السمعيات»[2]. وأما أصلهم الخامس وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو أحد أصولهم الذي يقوم عليه معتقدهم، يقولون عنه لا ينكر أحد منكراً حتى يجتمع له عشرة آلاف رجل ويقيمون إماماً يقاتل معهم، وإلا لم يلزمه فرض الإنكار فنقضوا بقولهم عروة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[3] حيث إنه لا يستطيع العبد عند رؤيته للمنكرات أن يجمع عشرة آلاف رجل حينئذ، فيؤدي قولهم إلى مخالفة مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن من يفعل ذلك عندهم يكون كافراً، ومن الأصول نفسها[4] عندهم أنهم يجعلون العبد يخلق أفعاله وليس للخالق شأن بها مع زعمهم تنزيه الباري عن النقص والعيب، فوصفوه بأردأ الصفات وهي العجز وعدم القدرة، وعدم المشيئة، مع تقديم قدرة ومشيئة العبد على مشيئة الرب فإما أن يتركوا الأصل الثاني والوعد والوعيد وإما ينفوا القول بالأصل الأول، أما أن يجمعوا بين الاثنين فذلك عين التناقض.

إن القدرية من أصولها المنزلة بين المنزلتين، ويقصدون بذلك أن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وهو في الآخرة يخلد في النار، وهم بأقوالهم وأفعالهم قد قاموا بأكبر الكبائر، فيلزمهم أحد أمرين: الحكم على أنفسهم بالكفر، أو الرجوع عن قولهم في هذه المسألة، فهم قد قالوا بخلق القرآن، فجعلوا صفة من صفات الله مخلوقة، ووصفوه سبحانه بالعجز وعدم القدرة، وليس هناك أعظم من تلك الذنوب فيكونون مخلدين في النار بشهادة أنفسهم أو أن يتركوا هذا الأصل، وإلا يكونون قد جمعوا بين المتناقضات. إن القدرية في أصولها يوجبون على الله فعل الصلاح والأصلح ثم يزعمون أن العبد خالق لأفعاله، فلو كان القول كما يقولون بالوجوب على الله بفعل الصلاح والأصلح، فكيف يترك الحبل على الغارب لعبده يقوم بالشرك والفساد والنفاق فأين الصلاح والأصلح بالنسبة للعبد فأما أن يقولوا بالصلاح والأصلح ويتركوا القول بخلق العبد لأفعاله، وأما يقولوا بخلق العبد لأفعاله ويتركوا القول بالصلاح[5] والأصلح وإلا يكونون قد جمعوا بين

---

(١) يقصد شيخ الإسلام بالقرمطة في السمعيات: إدعاءهم أن لها باطناً يخالف ظاهرها.

(٢) التدمرية ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٨، ١٩.

(٣) التنبيه والرد، ص٥١. (٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٢٦.

(٥) انظر تبيين كذب المفتري، ص٣٨، طبقات الشافعية، تحقيق محمود الطناجي، ٢/٢٤٨=

المتناقضات، ويقال إن سبب ترك أبي الحسن الأشعري لشيخه الجبائي كان بسبب هذا القول، ووضوح فساده له[1].

إن القدرية تقول بالحسن والأحسن ويقومون بضده في موقفهم من الأسماء والصفات، حيث عطلوا الله سبحانه وتعالى عن الصفات وسموه توحيداً وتنزيهاً فجعلوا الحسن قبيحاً والقبيح حسناً، فهم قد أطلقوا على إنكارهم لصفات الله تعالى اسم التنزيه فأصبح ظاهر كلامهم التنزيه والباطن هو التشبيه والتعطيل فجمعوا بين المتناقضات.

إن القدرية تقول: إن القرآن مخلوق فلا يكون دليلاً ولا حجة لإثبات أن الله عدل حكيم لا يفعل القبائح من جهته، فيستدلون على ذلك من جهة العقل، ثم يستدلون بالقرآن نفسه على أصولهم فجمعوا بين المتناقضات.

إن القدرية أجمعت على أن العالم محدثاً قديماً قادراً عالماً حياً، ويقولون إنه لا يمكن أن يكون علمه محدثاً، ولا يمكن أن يكون قديماً فجمعوا بين المتناقضات[2].

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن النظامية من المعتزلة تزعم أن الإيمان مثل الكفر والطاعة مثل المعصية مع قولهم بالوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين فكيف يحصل الجمع بين المتناقضات؟ حيث إنهم يوجبون على الله إدخال الطائع الجنة، والعاصي النار ثم يجعلون الطائع كالعاصي[3]، ويزعمون أن أحداً لم ير النبي ﷺ، فما موقفهم من الذين شاهدوا الرسول عليه الصلاة والسلام وسمعوه وصلوا خلفه وجاهدوا معه، ونكح منهم ونكحوا منه، وهذه الأمور كلها لا تحتاج لدليل؟ فمن الذي نقل القرآن والسنة؟ مع زعمهم بالعقل والتعقل فأين العقل والمنطق من أقوالهم المتضاربة المتناقضة[3]؟ ويزعمون أن الله مريد لتكوين الأشياء ومريد

= ـ ٢٥٠، أصول أهل السنة والجماعة، للأشعري، تحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ص٨ ـ ١٠.

(١) أصول أهل السنة والجماعة للأشعري، ص٨ ـ ١٠، اللمع، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٦، ٧.

(٢) المنية والأمل، حيدر آباد، ١٣١٦هـ ـ ١٩٠٢م، ص٥٦، الانتصار، ط دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ، ١٩٢٥، ص٨٢، ٨٣.

(٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/٣٣٣، ٣٣٤.

لأفعال عباده، وإرادته الفعل غير المراد، لأن الفعل واقع من العبد لا من الله، ويفترون الكذب فيقولون: إن القرآن قد صرف الله العرب عن الإتيان بمثله مع كونهم قادرين على ذلك، فإذا كان العبد هو الفاعل عندهم فلماذا لم يأت بمثل القرآن؟ وتزعم النظامية أن خبر الآحاد والإجماع والقياس ليس بحجة، ثم يزعمون أن الإجماع يحصل بقول واحد، مع أن السبب لردهم خبر الواحد أنه مروي عن واحد، واشترطوا لقبوله التعدد، والراجح أن خبر الآحاد معمولٌ به على الوجوب عند الجمهور، وأنه يوجب العلم والعمل[1]، فكيف يردون خبر الواحد لعدم توفر العدد ثم يقولون بقبول الإجماع لشخص واحد[2]؟ فأين العقل والمنطق من هذه الأقوال والمعتقدات المتناقضة؟ وما أجمل كلام شيخ الإسلام يرحمه الله منهم: «ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرقوا بين المختلفات لما تقتضيه المعقولات»[3].

ومن التناقض عند النظامية أنهم يقولون: إن الإنسان روح من غير جسم، ثم يقولون: إن الإنسان هو الروح وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف، وإن الروح هي الحياة المتشابكة مع هذا الجسد فجمعوا بين العديد من المتناقضات.

٣ ـ ومن الأمثلة: **إن فرقة المعمرية من المعتزلة**[4]: تنكر أن الله قديم ثم يصفون الله بأنه موجود أزلي فكيف يحصل الجمع بين المتناقضات؟ وتزعم المعمرية والبشرية من المعتزلة بأن الله لم يخلق لوناً ولا طعماً ولا رائحة ولا ضعفاً ولا مرضاً، بل الناس فاعلون لذلك، مع قولهم بأن كل حادث لا بد له من محدث

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، المكتبة السلفية، المدينة ط١، ١٣٨٨هـ، ٢/ ٤٢، تيسير علوم الحديث والرد على أعداء السنة، محمد السيد فدا، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٣٩١هـ.

(٢) التنبيه والرد، ص٥٠ ـ ٥٦، الفرق بين الفق، ص٩٣ ـ ١١٠، التبصير في الدين، ص٧١ ـ ٧٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣٣.

(٣) التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٨، ١٩.

(٤) الفرق بين الفرق، ص١١٠ ـ ١١٤، التبصير في الدين، ص٧٣ ـ ٧٥، اعتقادات فرق المسلمين ص٤٢، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٢٩، ٣٤٨، ٣٤٩. ذكر مذاهب الفرق، ص٦٩.

ويستدلون بذلك على حدوث العالم، فالإنسان حادث ولا بد له من محدث، بل إن المعتزلة يعتقدون أن الدليل على إثبات وجود الله هو حدوث العالم فيرددون قولهم: «إذا كان القدم صفة ذات لله وحده يختّص بها ولا يشاركه فيها غيره كان العالم بكل ما فيه من أجسام محدثاً، فإذا كان العالم مخلوقاً لله فهو بالضرورة بكل ما فيه من أجسام محدث»[1]، فهم يقررون أن الأجسام لم تنفك عن الحوادث ولم يتقدمها، وما لم يخل من المحدث ولم يتقدمه يجب أن يكون محدثاً مثله، فجمعوا بين المتناقضات فكيف يكون الجسم أو المحدث خالقاً لمحدث مثله، فنقضوا دليلهم الذي يستدلون به على حدوث العالم، ونقضوا الأصل الأول عندهم وهو تنزيه الخالق سبحانه وتعالى، فهم هنا يجعلون العبد أقوى وأقدر من الخالق، ومن التناقض عندهم أنهم يزعمون أن المعاني في حركة واحدة وينفون النهاية لها فيلزمهم أحد أمرين أن يقال لهم: إن المعاني التي تدعونها في حركة واحدة أكثر أو المعاني التي تدعونها في حركتين؟ فإن أثبتوا قلة وكثرة تركوا مذهبهم، وأوجبوا النهاية في المعاني التي نفوا النهاية عنها، وإن قالوا لا قلة ولا كثرة وكابروا وأتوا بالمحال الناقض لأقوالهم، لأنهم إذا أوجبوا للحركة معنى أوجبوا للحركتين معنيين وهكذا فوجبت الكثرة والقلة ولا محيد عن ذلك[2].

٤ ـ **ومن الأمثلة**: أن فرقة الضرارية[3] من المعتزلة تقول: ما في النار حر، ولا في الثلج برد، ولا في الزيتون زيت، ولا في العسل حلاوة، ولا في الصبر مرارة، ولا في العنب عصير ولا في العروق دم، مع زعمهم بأنها أصحاب العقول النيرة والأفهام السوية، فأين العقل الذي يثبت خلاف ما هو موجود ومعروف ومشهور للجميع، من حلاوة العسل، وحرارة النار، ومرارة الصبر، ومن التناقض البين عندهم أنهم يقولون: يمكن أن يكون جميع من يظهر الإسلام كفاراً في الباطن لجواز ذلك على كل فرد منهم في نفسه، وبقولهم هذا نقضوا أصل المنزلة بين المنزلتين، حيث إنهم لا يستطيعون أن يحكموا على المسلم أو الكافر، ولا أن يفرقوا بينهما فجمعوا بين المتناقضات، ومن الجمع بين المتناقضات عندهم أنهم

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٠، ١٣١.

(٢) الملل والنحل، ١/ ٦٥ ـ ٦٩، الانتصار للخياط ص٥٥.

(٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة ١/ ٣٢٨.

يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى[1]، وإن الكسب من العبد، وإن الاستطاعة قبل الفعل وبعد الفعل، فبماذا يُفسر قولهم؟ فأين الاستطاعة المزعومة قبل وبعد الفعل مع أن الفاعل لم يشرع بعد في الفعل، فلماذا الاستطاعة وكذلك الأمر بعد الانتهاء من الفعل فجمعوا بين المتناقضات، حيث إنهم نقضوا أصلاً من الأصول التي أجمعت عليها المعتزلة ألا وهو قولهم: إن العبد يخلق أفعاله، وأثبتوا كسباً وفي الحقيقة قالوا بضده وبعكسه، ومن الجمع بين المتناقضات عندهم أنهم يقولون: أن أعمال العباد مخلوقة وأن فعلا واحداً لفاعلين أحدهما خلَقه وهو الله والآخر اكتسبه العبد وإن الله عز وجل فاعل لأفعال العبد في الحقيقة وهم فاعلون لها في الحقيقة، ويزعمون أن الله يُرى في القيامة بحاسة يرى بها المؤمنون ما هية الإله، وقالوا إن لله تعالى ما هية لا يعرفها غيره، فجمعوا بين النقيضين في هذه المسألة، بالإضافة إلى المتناقضات الأخرى.

٥ ـ ومن الأمثلة: أن فرقة الهذيلية من المعتزلة تقول بفناء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء، ولذلك يزعمون أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفنيان، ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت، ولا إماتة حي، ولا على تحريك ساكن، ولا على تسكين متحرك، ولا على إحداث شيء، ولا على إفناء شيء، ويزعمون مع ذلك أنهم أحياء يتلذذون ولهم عقول صحيحة، ولكنهم لا يأكلون ولا يشربون، فكيف تفنى الجنة ومع ذلك يحصل التلذذ لأهلها وهل اللذة تحصل إلا من جراء بعض الحركات، وهم يقولون بعدم الحركة وبعدم الحياة فجمعوا بين المتناقضات، ومن أغرب التناقض أنهم يقولون: إن أهل الجنة والنار يفنون ومع ذلك لهم عقول صحيحة، فهل العقل الصحيح يكون للمعدوم أم للموجود؟ فجمعوا بين العديد من المتناقضات فهم يزعمون تنزيه الخالق سبحانه وتعالى ثم يقولون: إن الخالق كالمخلوق، ويقولون بفناء مقدورات الله فوصفوه سبحانه وتعالى بالعجز وعدم القدرة، ولم يكتفوا بذلك

---

(١) الملل والنحل، ١/٩٠، ٩١، الفرق بين الفرق ص١٦٠، التبصير في الدين، ص١٠٥ ـ ١٠٧، معجم ألفاظ العقيدة، تصنيف أبي عبد الله عامر عبد الله فالح. تقديم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ص٢٥٤.

وإنما زعموا أن أهل الآخرة مضطّرون إلى ما يكون منهم، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم وشربهم وجماعهم، وأن أهل النار مضطرون[1] إلى أقوالهم وليس لأحد في الآخرة قدرة على اكتساب فعل ولا اكتساب قول، والله عز وجل خالق أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به، فنقضوا باعتقادهم هذا، أصلاً من أصولهم الخمسة وهو الوعد والوعيد فهم يوجبون على الله تنعيم الصالح وتعذيب العاصي فأين النعيم والعذاب؟ والفاعل هو الله سبحانه وتعالى، فالمضطر إلى القول والفعل لا يشعر باللذة ولا بالنعيم، وبقولهم ومعتقدهم هذا نقضوا أيضاً الأصل الأول عندهم وهو التوحيد وتنزيه الله عن المعايب وهنا الهذيلية تقول إن الله الخالق لكل شيء في الآخرة من الأقوال والأفعال فيكون هو القائل: ﴿رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] فوصفوا الله بالكذب والبهتان فأين التنزيه والتقديس والتبجيل لله عز وجل؟[2].

ومن أعجب المتناقضات عندهم قولهم بطاعات كثيرة لا يُراد بها الله عز وجل، وإنه ليس في الأرض صاحب هوى ولا زنديق إلا وهو مطيع لله تعالى في أشياء كثيرة، مع كونهم يجعلون مرتكب الكبيرة خالداً مخلداً في النار، ويوجبون على الله إدخال الطائع الجنة والعاصي النار، فكيف يحصل الجمع بين المتناقضات فهل صاحب الهوى أو الزنديق مقره إلى النار أو إلى الجنة وهل هو طائع؟ أم عاصٍ؟ فيلزمهم بمعتقدهم هذا التخلي عن أصلين من أصولهم الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين أورد قولهم هذا.

ومن الجمع عند الهذيلية بين المتناقضات قولهم: إن الحجة لا تقوم في الأخبار إلا بنقل خمسة يكون فيهم ولي لله لا يُعرف بعينه، وعن كل واحد من أولئك الخمسة خمسة مثلهم وهكذا أبداً، فانظر إلى هذه المتناقضات والمحالات، فإذا كانوا يشترطون أن يكون من الخمسة واحدٌ من أولياء الله ومع ذلك لا يُعرف فكيف يحصل ذلك التناقض والمحال؟[3].

---

(١) إن الهذيلية من المعتزلة قدرية في الدنيا جبرية في الآخرة، فلم يكتفوا بالجمع بين المتناقضات في الدنيا، بل جمعوا بينها في الدنيا والآخرة!!

(٢) الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٣، التبصير في الدين، ص٦٩ ـ ٧١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٠، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٤ ـ ٥٦.

(٣) الفصل ٤/٢٠٣.

٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن فرقة البهشمية من المعتزلة تقول: إن المعدوم شيء وجوهر ولون وكون وقدرة[1]، وهذا محال لأن المعدوم لا شيء وإنما الشيء هو الموجود، والموجود هو الشيء، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، وكل معدوم لا شيء، وما لا شيء معدوم، فهم لم يكتفوا بالجمع بين المتناقضات بل وأيضاً بين المحالات حيث إن أصلهم الأول مبني على القول بالجوهر والتركيب والأعراض وهذه صفات الموجود، وهنا يقولون: إن المعدوم شيء وجوهر وكون وقدرة فجمعوا في القول الواحد بين المتناقضات فإما أن يتصف الموجود أو المعدوم وذلك ضرب من المحالات والخزعبلات التي لا يقبلها العقل والمنطق، مع زعمهم أنهم أصحاب العقول النيرة ولكنهم مع ذلك يأتون بالمحالات فهم القائلون بالأحوال وهي إثبات صفات لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة، وهذه الأحوال هي إحدى المحالات الثلاث التي قيل فيها:

مما يقال ولا حقيقة عنده ... مفهومة تدنو إلى الأفهام
الحال عند الهاشمي والكسب ... عند الأشعري وطفرة النظام[2]

ومن الجمع بين المتناقضات عند فرقة البهشمية قولهم: إن من لم يفعل معصية فهو عاصٍ، ولم يوقعوا اسم المطيع إلا على من فعل الطاعة، فجمعوا بين المتناقضات فإما أن يسموا من لم يفعل المعصية عاصٍ، ومن لم يفعل الطاعة طائع وإما أن يتوقفوا عن القول الأول، فقولهم هذا يؤدي إلى نقض أصل من أصولهم وهو المنزلة بين المنزلتين وبالتالي إلى زوال أصل العدل والوعد والوعيد، فهم يقولون: إن العاصي يجب أن يدخل النار فهل هذا العاصي عند البهشمية والذي لم يفعل المعصية يدخل النار، أم يدخل الجنة، وأين موقف العدل من الله وزعمهم

---

(١) أول من ابتدع هذا القول في الإسلام الشحام شيخ أبي علي الجبائي وتبعه عليها طوائف من القدرية المبتدعة من المعتزلة والرافضة، وهم يقولون: إن كل معدوم يمكن وجوده، فإن حقيقته وماهيته وعينه ثابتة في العدم، وقد تصدى لهم علماء الإسلام فبينوا بطلان هذا القول منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن حزم. انظر الفصل، ٥/٤٢ ـ ٤٦، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية، ط دار الباز، مكة المكرمة، ٦/٤ ـ ١٦، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد، لابن تيمية، تحقيق: موسى بن سليمان الدويش، مكاتب العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ ص١٢٦ ـ ١٣٠.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١٣٧ ـ ١٥٠. التبصير في الدين، ص٨٦ ـ ٩٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٥، ٤٦، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٧، ٥٨.

بأنه يجب على الله أن يدخل العاصي النار فعلى حسب اعتقادهم يصير الله تعالى جائراً ظالماً حيث يدخل العبد الذي لم يفعل المعصية النار، فهنا يدل على تناقض أصولهم مع بعضها البعض وجمعها بين المتناقضات والاختلافات بل والمحالات، وقد بلغ الغلو عندهم فقالوا: يجوز أن يعاقب[1] الله تعالى العبد من غير أن يصدر عنه ذنب، وقولهم هذا ينقض أصلهم الأول والثاني والثالث (التوحيد - العدل - المنزلة بين المنزلتين) فهم يضعون أصولاً وقواعد ويؤسسونها ويوالون ويعادون عليها ثم ينقضونها بأنفسهم وأيديهم كما قال تعالى: ﴿بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢]، ومن المتناقضات عندهم أنهم يزعمون أن التوبة عن الذنب بعد عجز المذنب عن الذنب لا تُقبل، حتى لو كذب ثم قُطع لسانه قبل أن يتوب لم تصح توبته، وهذا يوجب أن يكون الظالم الذي ظلمه بقطع لسانه قد منع ربه عن قبول توبته، فصار المخلوق أقوى من الخالق مع زعمهم في أصلهم الأول بتنزيه الله عن النقص وعن مشابهة المخلوق، فهم هنا لم يكتفوا بالمشابهة بل جعلوا المخلوق أفضل وأعظم وأقوى من الخالق[2]، ومن أغرب المتناقضات عندهم أنهم يقولون: إن الصفات غير مخلوقة[3] ثم يقولون الإرادة مخلوقة، يقول القاضي عبد الجبار: «وأعلم أنه تعالى مريد عندنا بإرادة محدثة موجودة في محل»[4]. مع قولهم إنه ليس محلاً للحوادث، ومن التناقضات عندهم أن أبا هاشم الجبائي وهو رئيس الفرقة كان متشدداً في مسألة الوعيد ومع ذلك كان أفسق زمانه مصراً على شرب الخمر، وقيل إنه مات في سكره حتى قال فيه بعض المرجئة:

يعيب القول بالإرجاء حتى ... يرى بعض الرَّجاء من الجرائر
وأعظم من ذوي الإرجاء جرماً ... وعيدي أصر على الكبائر[5]

---

(١) تسمى هذه الفرقة بالذمية لتجويزهم كون العبد مستحقاً للعقاب لا على فعله، وهذا يوجب أن يكون المرء عاصياً لا على معصية فعلها، ويوجب أن يكون مطيعاً لا على طاعة فعلها وكافراً لا لكفر كفره. انظر التبصير في الدين، ص٨٦، ٨٧، البرهان، ص٥١، ٥٢.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١٣٧ - ١٥٠، التبصير في الدين ص٨٦ - ٩٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٤٥، ٤٦، ذكر مذاهب الفرق ص٥٧، ٥٨.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٤٤٠.

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد، دار الكتب، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٩٠م، ٣١٦/٣.

(٥) الفرق بين الفرق، ص١٤٢، ١٤٣، التبصير في الدين، ص٨٦، ٨٧، البرهان، ص٥١، ٥٢.

فهو مع تشدده بأصل الوعد والوعيد يقوم بالكبائر والمعاصي، فجمع بين المتناقضات في قوله وفعله واعتقاده، فالبهشمية من المعتزلة جمعت العديد والعديد بين المتناقضات والمخالفات في أمور واضحة حتى للعامي ومن ذلك قولهم: إن الطهارة ليست بواجبة، وإنه يجوز الطهارة بماء مغصوب، ولا تجوز الصلاة في أرض مغصوبة ففرقوا بين المتماثلات وجمعوا بين المتناقضات.

٧ ـ ومن الأمثلة: أن القصبيه[١] من المعتزلة تقول: ليس القرآن هو الذي بالمصحف وإنما هو غيره، مع أن جمهور المعتزلة يقولون كلام الله مخلوق وإنه الموجود في المصاحف، فجمعت القصبية بين المتناقضات ونقضت أصلاً من أصول المعتزلة، ولم توفق في القول والعقل فعندما تُسْأل أين القرآن أو كلام الله فلا إجابة لديهم[٢].

٨ ـ ومن الأمثلة: إن فرقة الغفارية[٣] من المعتزلة أجازوا شحم الخنزير ودماغه وجوزوا فعل بعض الكبائر مع كون المعتزلة تحارب الذنوب والمعاصي وتجعل مرتكب الكبيرة خالداً في النار، فيلزمهم الخلود في النار أو التخلي عن أصل المنزلة بين المنزلتين، وأما الجمع بين تجويز المحرمات والمنزلة بين المنزلتين فهو من باب الجمع بين المتناقضات.

٩ ـ ومن الأمثلة: إن فرقة الأسوارية من المعتزلة تقول: إن الله عز وجل لا يقدر على غير ما فعل، وإن من علم الله أنه يموت ابن ثمانين سنة فإن الله لا يقدر على أن يميته قبل ذلك ولا أن يبقيه طرفة عين بعد ذلك، وإن من علم الله تعالى

---

(١) القصبية: أصحاب جعفر القصاب بائع القصب، وقيل جعفر بائع القضيب، وتسمى فرقته القضبية يقولون: إن القرآن ليس هو الذي بالمصاحف وهذا خلاف قوله تعالى: **﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البنية، رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة، فيها كتب قيمة، وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة، وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء﴾** [البينة: ١ ـ ٥]، وقال **﴿فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم، إنه لقرآن كريم، في كتاب مكنون، لا يمسه إلا المطهرون﴾** [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٩]، فذكر أنه هو الذي بالمصاحف ولهذا لا يمسه محدث، وهؤلاء يقولون بخلافه. انظر الفصل، ١٩٧/٤، البرهان، ص٥٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ٣١٩/١ ـ ٣٤٠.

(٢) الفصل، ١٩٧/٤، البرهان، ص٥٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ٣١٩/١ ـ ٣٣٩.

(٣) البرهان، ص٥٩، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ٣٤١/١.

من مرضه يوم الخميس مع الزوال مثلاً فإن الله تعالى لا يقدر على أن يبريه قبل ذلك لا بما قرب ولا بما بعد ولا على أن يزيد في مرضه طرفة عين فما فوقها، وإن الناس يقدرون كل حين على إماته من علم الله ألا يموت إلا وقت كذا، وإن الله لا يقدر على ذلك، فجعلوا قدرة العبد وسلطانه أقوى من قدرة الرب وسلطانه، مع زعمهم في الأصل الأول بالتنزيه والتقديس وعدم مشابهة الخالق بالمخلوق، فيلزمهم إما التخلي عن الأصل الأول من أصول المعتزلة، وإما التخلي عن هذا المعتقد، وأما الجمع بينها فهو من باب الجمع بين المتناقضات وهو الحاصل هنا.

١٠ ـ **ومن الأمثلة: ـ إن فرقة الفوطية[١] أو الهشامية[٢]**: تقول: إن الله تعالى إذا خلق شيئاً لم يقدر أن يخلق مثله[٣]، فنقضوا أصلين من أصولهم الخمسة التوحيد والمنزلة بين المنزلتين فالمعتزلة أجمعت على تنزيه الله وتقديسه وهنا يصفونه بالعجز وعدم القدرة، وأما المنزلة بين المنزلتين فهم يجعلون مرتكب الكبيرة خالداً مخلداً في النار وهم هنا بقولهم هذا قد ردوا كلام الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [يس]، ورد كلام الله من أكبر الكبائر فيلزمهم الخلود في النار أو التخلي عن ذلك القول والمعتقد وإما الجمع بين الاثنين فهو من باب الجمع بين المتناقضات، ومن الجمع بين المتناقضات عندهم أنهم يجوزون قتل المخالفين لهم حيلة مع كونهم من المسلمين وبقولهم هذا نقضوا منزلة المنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فجمعوا بين العديد من المتناقضات[٤].

---

(١) الفصل، ٤/ ١٩٧، الفرق بين الفرق، ص١١٠، التبصير في الدين، ص٧٣.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١١٧ ـ ١٢١، التبصير في الدين، ص٧٥ ـ ٧٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٣ ـ ٤٤، ذكر مذاهب الفرق، ص٦٢، ٦٣.

(٣) تسمى هذه الفرقة بالفوطية نسبة إلى هشام الفوطي، وبالهشامية نسبة إلى هشام الفوطي. انظر البرهان ص٥٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣٧.

(٤) العطارية تقول بنفس القول. انظر الفصل، ٤/ ١٩٤، البرهان، ص٥٨، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣٥، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٧.

١١ ـ **ومن الأمثلة**: أن فرقة البشرية من المعتزلة تقول: بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ثم يعود فيما غفر له فيعذبه إذا عاد إلى معصيته، فيلزمهم أن الكافر إذا تاب عن الكفر ثم شرب الخمر بعد توبته من غير استحلال للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر فإن الله يعذبه على كفره السابق، فنقضوا بقولهم معظم أصولهم المجمع عليها عندهم، فأين أصل التوحيد والعدل والوعد والوعيد؟، فإما أن يتركوا هذه الأصول الثلاثة وإما أن يتخلوا عن ذلك المعتقد، وأما الجمع بين الاثنين فهو من باب الجمع بين المتناقضات، ومن المتناقضات عندهم أن البشرية تقول: إن الله قادر على تعذيب الطفل ظالمٌ له في تعذيبه إياه ويكون بذلك الظلم عادلاً، فأين أصل العدل والقول بمسألة الصلاح والأصلح والحسن والأحسن؟، وكيف يكون المتصف يمكنه الاتصاف بالظلم والعدل في نفس الوقت؟ فجمعوا بين المتناقضات والمحالات.

ومن أغرب المتناقضات عندهم زعمهم بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني، فعندهم الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، مع العلم بأنه لا واسطة بين حالي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني وقولهم غير معقول ولا مقبول فكيف يحصل ذلك؟ فجمعوا بين المتناقضات والمحالات، ومن جمعهم بين المتناقضات قولهم: إن الله لم يخلق صماً ولا بكماً ولا شجاعة ولا جبناً ولا طعماً ولا رائحة، وإن العبد هو الذي يخلق كل ذلك فجعلوا المخلوق أقوى وأقدر من الخالق فنقضوا الأصل الأول عندهم وهو التوحيد[1].

١٢ ـ **ومن الأمثلة**: أن الخياطية[2] من المعتزلة خالفت جميع فرق المعتزلة فزعمت أن الجسم في حال عدمه يكون جسماً، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً، فقالوا كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١١٥ ـ ١١٧، التبصير في الدين، ص٧٤، ٧٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٤٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٥٤، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٢٩.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١٣٢، ١٣٣، التبصير في الدين، ص٨٤، اعتقادات فرق المسلمين، ص٤٧.

حالة عدمه[1]، ويلزمهم على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً، وبذلك يحصل النقص لله عز وجل، فإذا كانت المخلوقات موجودة قبل خلقها فيكون الله سبحانه وتعالى ليس خالقاً وموجداً لها، مع زعمهم في أصلهم الأول بالتوحيد وتنزيه الله من النقائص ويؤدي قولهم هذا إلى نقض استدلالهم بوجود الخالق عن طريق الأجسام والتركيب، ولذلك نجد أن الجبائي[2] نقض على الخياطية قولهم بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد، وذكر أن قولهم بذلك يؤدي إلى القول بقدم الأجسام وعدم خلق المخلوقات من الله سبحانه وتعالى.

١٣ ـ **ومن الأمثلة**: أن الكعبية[3] من المعتزلة تقول: إن الله لا يسمع ولا يرى نفسه ولا يرى غيره، وإن الله تعالى لا إرادة له مع قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله تعالى، فكيف يكون الله لا يرى ولا يسمع، وبالرؤية والسمع والإرادة يدرك الله فعل الأصلح للعبد، فإذا كان الله على زعمهم لا يسمع ولا يرى ولا يريد فكيف يعلم ويدرك أن هذا العبد يُصلحه هذا أو ذاك، فإما أن يقولوا بإثبات السمع والرؤية والإرادة وإما أن يردوا القول بالوجوب، وأما الجمع بين القولين فهو من باب الجمع بين المتناقضات.

١٤ ـ **ومن الأمثلة**: أن المردارية[4] من المعتزلة تقول: إن الله قادر على أن

---

(١) إن الكعبي يضلل أبا الحسين الخياط لقوله بأن المعدوم جسم ولإنكاره خبر الآحاد ومع ذلك يفتخر به لكونه أستاذاً له، مع أنه عنده ضال ومبتدع، فانظر إلى التناقضات حتى في السلوكيات. انظر الفرق بين الفرق ص١٣٢، ١٣٣، التبصير في الدين ص٨٤، اعتقادات فرق المسلمين ص٤٧.

(٢) من التناقض عند الجبائي أنه ينقض على الخياط قوله، ومع ذلك يلزمه نفس الالتزام حيث إن الجبائي وابنه يقولان: إن الأعراض والجواهر كانت في حالة العدم أعراضاً وجواهر فيلزمهما قدم الجواهر والأعراض كما لزم الخياط نفس القول، فكيف ينقض الجبائي الخياط على أمر هو واقع فيه. انظر المقالات، ط ريتر، ١/٣٥٣، ٥١٨، الملل والنحل، ١/٧٦، الفرق بين الفرق، ص١٣٢، ١٣٣، التبصير ص٨٤.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٣٣ ـ ١٣٥، التبصير في الدين، ص٨٤، ٨٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٤٤، ٤٥، الملل والنحل، ١/٧٦.

(٤) المردارية: أتباع أبي موسى المردار، وكان يقال له راهب المعتزلة يشتغل بالترهيب كما كان يشتغل به رهبان النصارى، كان يقول: إن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه، وإن الله قادر على أن يظلم ويكذب، ولو ظلم وكذب كان إلهاً ظالماً كاذباً، فلذا كفرهم السلف. انظر الفرق بين الفرق، ص١٢١، ١٢٢، التبصير =

يظلم ويكذب، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالماً كاذباً، مع قولهم بالتنزيه والعدل، فإما أن يتركوا أصلين من أصولهم أو يتركوا القول الآخر، وأما الجمع بين الأمرين فهو من باب الجمع بين المتناقضات، وهم يزعمون أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه مع أن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨﴾ [الإسراء] فهذا رد صريح للقرآن وهو من أكبر الكبائر فيلزمهم الخلود في النار أو ترك هذا القول، فقولهم هذا يؤدي إلى نقض أصل التوحيد والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد، ومن جمعهم بين المتناقضات أنهم أجازوا وقوع فعل واحد من فاعلين مخلوقين على سبيل التولد، وينكرون في نفس الوقت على أهل السنة والجماعة قولهم بجواز وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق والآخر مكتسب، فلماذا لا ينكرون على أنفسهم ما أنكروه على أهل السنة والجماعة.

١٥ - **ومن الأمثلة**: أن الإسكافية[1] من المعتزلة تقول: إن الله تعالى قادر على ظلم الأطفال والمجانين وليس بقادر على ظلم العقلاء البالغين، فما هذا التناقض البين ينزهون الخالق عن مشابهة المخلوق ثم يصفونه بالظلم لبعض المخلوقات دون البعض؟ فجمعوا بين المتناقضات، ومن خرافاتهم أنهم يقولون: إن الله كلم عبده ولا يجوز أن يقال متكلم، فكيف يمكن الجمع بين هذه التناقضات حيث إنه كيف يصح أن يكون مُكلماً ولا يجوز أن يكون متكلماً فالمُكلم لغيره يُطلق عليه متكلماً عقلاً ونقلاً وعرفاً، وبقولهم هذا قد نفوا صفة الكلام عن الله فقاموا بكبيرة من الكبائر فيكونون مخلدين في النار على حسب أصلهم العدل والمنزلة بين المنزلتين، فإما أن يتخلوا عن هذين الأصلين، وإما أن يثبتوا أن الله متكلم، وأما القول بالجميع فهو من باب الجمع بين المتناقضات، ومن الجمع بين المتناقضات عندهم أنهم يقولون: إن المخلوق هو الذي يخلق الطنابير والمزامير وآلات اللهو مع أن المعتزلة تجمع أن الله خالق لكل شيء فجمعوا بين المتناقضات، فإما أن يقولوا بأن الله هو الخالق لهذه الأشياء وإما أن

= في الدين، ص٧٧، ٧٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٣.

(١) الفرق بين الفرق ص١٢٦، التبصير في الدين ص٧٩، البرهان ص٣٤، ذكر مذاهب الفرق، ص٦٩.

يتركوا ما أجمع عليه المعتزلة وإلا يكونون قد جمعوا بين المتناقضات[1].

١٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن العطارية[2] من المعتزلة تقول بجواز موجودات لا نهاية لها، وإن الله تعالى لا يحصيها ولا عنده لها عدد ولا مقدار وذلك لاعتقادهم أن الأشياء تختلف لمعان فيها وتلك المعاني تختلف لمعان ويتسلسل ذلك أبداً بلا نهاية، مع كون المعتزلة تجعل أصلها الأول التنزيه والتعظيم وعدم مشابهة الخالق بالمخلوق، والعطارية هنا تصفه بالجهل والعجز وعدم القدرة فجمعوا بين المتناقضات، وقولهم يؤدي إلى أن الأشياء لا تفنى ولا تبيد أبداً وذلك ردٌ صريح للقرآن والسنة، ومن فعل ذلك فقد فعل أكبر الكبائر فيلزمهم الخلود في النار.

١٧ ـ **ومن الأمثلة**: أن الخابطية أو الهابطية[3] من المعتزلة قالت: إن للعالم خالقين قديم وحديث أحدهما الله تعالى والآخر الكلمة التي يخلق بها، فجعلوا المخلوق خالقاً فوقعوا في أشد التشبيه بين المخلوق والخالق مع كونهم في الأصل الأول يهربون من التشبيه والتمثيل فوقعوا في الجمع بين المتناقضات، وهم عندما وضعوا أصل الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين كان غرضهم الهروب من المعاصي والآثام فجاءت الهابطية وقالت بأكبر الذنوب وأصعبها ألا وهو الإشراك في توحيد الربوبية حيث جعلت خالقاً آخر دون الله سبحانه وتعالى[4].

١٨ ـ إن الرعينية[5] تقول: إن العرش هو المدبر للعالم[6] وإن الله تعالى

---

(١) البرهان ص٦٢.

(٢) العطارية: أصحاب أبو المعتمر بن عمر العطار أو العطاري البصري، مولى بني سليم، أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم، انفردوا بالقول بجواز موجودات لا نهاية لها وأن الله تعالى لا يحصيها ولا لها عدد مقدر معلوم، وهذا مخالف للأدلة من كتاب الله عز وجل القائل **﴿لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض﴾** [سبأ: ٣] **﴿إن الله قد أحاط بكل شيء علماً﴾** [الطلاق: ١٢] **﴿وأحصى كل شيء عدداً﴾** [الجن: ٢٨]. انظر الفصل، ٤/ ١٩٤، البرهان ص٥٦، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٣٥، ذكر مذاهب الفرق، ص٦٥، ٦٦.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٢٠٨، ٢٠٩، ذكر مذاهب الفرق، ص٦٥، ٦٦.

(٤) الملل والنحل، ١/ ٦٠، الفرق بين الفرق، ص٢٠٨، ٢٠٩، التبصير في الدين، ص٧١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٤٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٦٥، ٦٦.

(٥) الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٣٤٥، ذكر مذاهب الفرق ص٦٦.

(٦) الميسرية تقول بنفس القول. انظر الفصل، ٤/ ١٩٩، البرهان، ص٦١، ٦٢.

أجل من أن يوصف بفعل شيء أصلاً، فجعلوا العرش المخلوق مساوياً للخالق في التدبير والأفعال والخلق فشبهوا المخلوق بالخالق فنقضوا الأصل الأول عندهم، ونقضوا إجماعهم على أن الله خالق لكل شيء، وعطلوا الله سبحانه وتعالى من جميع أفعاله وصفاته، ومن التناقض البين عندهم أنهم يقولون: إن الله تعالى لا يبعث الأجسام وإنما يبعث الأرواح، فهم في البداية قالوا إنه لا يفعل شيئاً وهنا أثبتوا له فعلاً وهو البعث فجمعوا بين المتناقضات.

١٩ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجعفرية[١] من المعتزلة تقول: إن فساق هذه الأمة شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة مع قولهم بأنهم موحدون في منزلة بين المنزلتين لا مؤمنون ولا كافرون وأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر، فكيف يعقل قول القائل إن الموحد شر من المشرك فجمعوا بين المتناقضات، ومن الجمع بين المتناقضات عندهم أنهم يقولون: إن بعضاً من الجملة يكون غير الجملة وهذا يوجب أن تكون الجملة غير نفسها، لأن كل بعض منها عندهم غيرها، وكانوا يقولون: إن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، ولكنه لا يتمكن من الفعل، ولو جاز مثل هذا لجاز أن يقال إن العالم بالشيء عالم به ولكنه لا يعرف شيئاً وهذا متناقض في نفسه.

٢٠ ـ إن الصالحية[٢] من المعتزلة تقول: إنه يجوز قيام العلم والإرادة والسمع والبصر بالميت ويلزمهم جواز أن يكون الناس مع اتصافهم بهذه الصفات أمواتاً، وأن لا يكون الباري تعالى حياً، ويجوزون خلو الجوهر من الأعراض كلها، فهم بذلك قد نقضوا الأصل الأول عندهم وهو تنزيه الباري عن النقص وعن مشابهة المخلوق الحي فإذا بهم يجعلونه ميتاً.

فالتناقض عند المعتزلة جلي حتى في ثنايا أشعارهم وفي خبايا شعرائهم، فتارة يمدحون الأمر ويرقون به في مراقي الرفعة وتارة يذمونه ويزجونه في حضيض المهانة كقول شاعرهم:

الحقد داءٌ دفينٌ لا دواء له ... يُرى الصدور إذا ما جمرةُ حُرثا

وما الحقد إلا توأم الشكر في الفتى ... وبعض السجايا ينتسبن إلى بعض

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٢٣، التبصير في الدين، ص٧٨، المنية والأمل، ص٦٢ ـ ٦٤.

(٢) الأنوار النعمانية، ٢/ ٢٣١.

فمرة ذم الحقد، ومرة أخرى رفع من شأنه[1] وهكذا دواليك.

الجمع بين المتناقضات عند المرجئة:

إن الفكر الإرجائي[2] من أشد الانحرافات التي وقعت في تاريخ الأمة الإسلامية، ونتج عن ذلك الفكر الخطير آثار مدمرة في حياة الأمة الإسلامية، حيث إن القائلين به الآن فرقتان تشكلان هذا الفكر المنحرف وهما الأشاعرة والماتريدية، وقد شملت أصولهما معظم الأقطار الإسلامية وتبنته معظم المعاهد الإسلامية شرقاً وغرباً إلا أنهما قد جمعتا كثيراً من المتناقضات كباقي الفرق الضالة في معتقداتهم.

١ ـ **ومن الأمثلة:** إن المرجئة قد سميت بهذا الاسم لاعتمادها واعتقادها بالرجاء في الله سبحانه وتعالى، ولقد جاءت كلمة الرجاء في القرآن الكريم بمعنى الخوف والحذر[3] فقال تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾﴾ [نوح] أي لا تخافون لله عظمة ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] أي تخافون الله عظمة له في مقابلة عدم خوف المشركين، ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥] أي لا يخشون لقاءنا وقال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] فمن كان يخاف من ربه ويرجوه فلا بد من أن يعمل ما افترضه الله عليه، ومع ذلك فالمرجئة تعتبر الإيمان هو التصديق أو المعرفة، أو الإقرار والمعرفة، أو الإقرار فقط[4] فأخرجوا العمل، عن مسمى الإيمان فجمعوا بين المتناقضات، حيث إن الراجي الحقيقي هو من صدق بقلبه وأقر بلسانه وعمل بجوارحه فهو المؤمن الراجي عفو ربه، الخائف من عذابه، كما وصفهم الله عز وجل في كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢١٨﴾﴾ [البقرة: ٢١٨]

---

(١) ديوان ابن الرومي، لعلي بن العباس بن جريج ابن الرومي، نشر كامل كيلاني، ص١٣٧.

(٢) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، ص٢٢٨.

(٣) نزهة الأعين في علم الوجوه والنظائر، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٣٠٧، ٣٠٨.

(٤) المقالات، ١/٢١٣ ـ ٢٢٢، الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٦١، التبصير في الدين، ص٩٧ ـ ١٢٣، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٨٧، ٩٣، ٩٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٢ ـ ١٤٧.

فالله عز وجل يوضح لنا في هذه الآية الجليلة أن الذي يرجو رحمة الله ومغفرته وجزاءه الحسن هو المؤمن الذي يقول بلسانه ويعمل بجوارحه ويصدق بقلبه، فهم المهاجرون الذين هاجروا ديارهم وأموالهم وأهلهم وأحبائهم في سبيل إعلاء كلمة الله بكل ما يملكون من النفس والمال، ومع قيامهم بأعظم الأعمال وأشرفها يرغبون ويتأملون رحمة الله عز وجل ولم يجزموا بالثواب من عند الله، أما المرجئة فإنهم لا يعلمون ويقولون بكل وقاحة وجراءة لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة فجمعوا بين المتناقضات، حيث زعموا تمسكهم بالرجاء وفي الحقيقة قاموا بنقيضه وضده.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: ما نقله عنهم أبو الحسين الملطي عن اعتقاداتهم قائلاً: «وقد ذكرت المرجئة في كتابنا هذا أولاً وآخراً، إذ قولها خارج من التعارف والعقل، ألا ترى أن منهم من يقول: من قال: لا إله إلا الله، محمد رسول الله وحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله، دخل الجنة إذا مات، وإن زنى، وإن سرق وقتل، وشرب الخمر، وقذف المحصنات، وترك الصلاة والزكاة والصيام»[(١)] فجمعوا بين المتناقضات فلو كانوا يحللون ما أحل الله ويحرمون ما حرم الله فكيف يزنون ويسرقون ويقتلون ويشربون الخمر ويقذفون المحصنات ويتركون الصلاة والصيام؟

٣ ـ **ومن الأمثلة**: إن المرجئة تعرف الإيمان أنه التصديق اعتماداً على آيات القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] أي يصدقون بأخبار الله عن الجنة والنار وغيرها من الغيبيات ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي لا تصدقوا[(٢)]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[يوسف: ١٧] أي بمصدق لنا[(٣)]، فهم يزعمون أخذهم بنصوص القرآن الكريم، فأين هم من النصوص الأخرى التي أدخلت العمل في مسمى الإيمان منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

---

(١) التنبيه والرد، ص٥٧.

(٢) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١/ ٩٧، معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت ١/ ٢٢٢.

(٣) مفردات القرآن ص٢٥، الصحاح، تحقيق: العطار، دار العلم، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ، ٥/ ٢٠٧١، مجمل اللغة ١/ ١٠٢، لسان العرب، مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ، ١٣/ ٢١.

يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال] ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال] وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] فالله سبحانه وتعالى سمى العمل (الصلاة) إيمانــاً ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران] والخوف عمل من الأعمال، ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَٰلِبُونَ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة] فالدخول والتوكل أعمال وليست تصديق فقط: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البقرة] وترك الربا عمل وليس تصديق فقط فإما أن يأخذوا بالقرآن كله أو يدعوه كله، أما أن يأخذوا بعضه ويتركوا بعضه فذلك دليل على التفريق بين المتماثلات وجمع بين المتناقضات، فيتمثل فيهم قول الله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن مرجئة اليوم ينسبون إرجائهم إلى أبي حنيفة يرحمه الله مع أن أبا حنيفة نفسه قد عارضهم وناقض قولهم بأن الإيمان هو المعرفة وإن أهل القبلة لا يدخلون النار مهما اقترفوا من الذنوب فقال: «لا نقول: إن المؤمن لا تضره الذنوب ولا نقول إنه لا يدخل النار ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة»[(١)]، فناقضوا أنفسهم بين النسبة والمعتقد، ولذا فليتحرى المسلم اللبيب الصدق عند نسبة بعض الافتراءات إلى أبي حنيفة والتي نسبت إليه كذباً وزوراً، والتي قد تكون مُسطرة في كتب القدماء والمتأخرين ومن تلك الأمثلة المكذوبة «جاء رجل إلى أبي حنيفة فبادره سائلاً ما تقول في رجل لا يرجو الجنة ولا يخاف من النار، ولا يخاف الله تعالى، ويأكل الميتة، ويصلي بلا ركوع ولا سجود، ويشهد بما لا يرى، ويبغض الحق، ويحب الفتنة، ويفر عن الرحمة، ويصدق اليهود والنصارى؟ فالتفت أبو حنيفة على أصحابه فقال لهم: ما تقولون؟ قالوا: إنها صفة كافر، فقال: بل هو من أولياء الله»[(٢)]! ومثال «لو أن رجلاً قال: أشهد أن محمداً رسول الله إلا إني لا أدري أهو الذي بالمدينة أو رجل كان بخراسان كان عندي مؤمناً»[(٢)] فهذه الأمثال وغيرها مجرد افتراءات عليه حيث إن

---

(١) الفقه الأكبر، ص٣٠٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/٩٩٦، ٩٩٧، الخيرات الحسان، لابن حجر الهيتمي، ط١ ص٦٣.

علماء الأمة الإسلامية لم يذكروه إلا بالخير والتقوى، فدل ذلك على أن هذه الأقوال من المبتدعة، وقد نسبت إليه هذه الضلالات في عهده فرد عليها في رسالة يوضح الافتراءات المزعومة والمكذوبة عليه[1].

٥ ـ **ومن الأمثلة**: إن فرقة الشمرية[2] من المرجئة قالوا: بجواز الكبائر[3] من المعاصي على الأنبياء عليهم السلام، وإن المنافقين مشركون مؤمنون، وإن الإيمان هو التصديق، فجمعوا بين المتناقضات فكيف يجعلون الإيمان هو التصديق، ثم يجعلون المنافق مؤمناً ومشركاً؟ فأين المؤمن عندهم؟ فهل المؤمن عندهم يدخل الجنة أو النار، مع أنهم يزعمون أنه لا يُضر مع الإيمان معصية، وهنا هم يقولون: إن المنافق مشرك مؤمن فجمعوا بين المحالات وليس فقط بين المتناقضات، ومن أشد التناقض عندهم أنهم يجعلون أنفسهم كالملائكة والأنبياء في الإيمان، حتى يجعلوا أنفسهم أفضل العباد، ثم ينقضون أقوالهم ومعتقداتهم بتجويز فعل الكبائر على الأنبياء فأين مزية التفضيل والتعظيم؟[4]. ومن أغرب التناقضات عندهم أنهم يزعمون أن من كفر بالأنبياء عليهم السلام في جميع الشرائع فليس بمؤمن ولا كافر، بل مؤمن كافر، مع قولهم بأن الأنبياء يقومون بالكبائر، فهل العبد يلزمه اتّباع الأنبياء في فعلها.

٦ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية[5] من المرجئة تقول: إن علم الله تعالى

---

(١) رسالة أبي حنيفة إلى البتي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة ١٣٦٨هـ ص٣٨، كشف الظنون، دار العلوم الحديثة، بيروت، ١/ ٨٤٢.

(٢) الشمرية وقيل السمرية: أصحاب أبي شمر وقيل أبي سمرة، ذهبوا إلى جواز الكبائر على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم حتى الكذب في إبلاغ الرسالة، وكذبوا في ذلك، وقالت فرقة منهم من آمن بالله تعالى وكفر بالأنبياء عليهم السلام في جميع الشرائع فليس بمؤمن محض ولا كافر محض بل مؤمن كافر، وقالت طائفة منهم: المنافقون مشركون مخلدون في النار، وهذا تخليط وقول متناقض منهم ولا يحتاج على فساده دليل. انظر المقالات، ١/ ٢١٥، الفرق بين الفرق، ص١٥٣، ١٥٤، البرهان ص٤٥.

(٣) الكرامية تقول: إن الأنبياء يجوز منهم كبائر المعاصي حاشا الكذب في البلاغ فقط فإنهم معصومون منه، وبعضهم يقول أيضاً إن الكذب في البلاغ جائز من الأنبياء والرسل عليهم السلام. انظر الفصل، ٤/ ٢٠٥.

(٤) المقالات، ١/ ٢١٥، الفرق بين الفرق، ص١٥٣.

(٥) المقالات، ١/ ٢١٥، اعتقادات فرق المسلمين ص٨٩، ٩٠.

محدث مخلوق وإنه تعالى لم يكن يعلم شيئاً حتى أحدث لنفسه علماً به، مع زعم الجهم بن صفوان بتنزيه الله عن النقائص ومشابهة المخلوق، وهنا يجعلون علم الله وقدرته محدثة فشبهوا الخالق بالمخلوق، فجمعوا بين المتناقضات.

٧ ـ **ومن الأمثلة**: إن الكرامية[1] من المرجئة تقول: إن المنافقين مؤمنون مشركون من أهل النار، وإن من آمن بالله وكفر بالنبي ﷺ فهو مؤمن كافر معاً، ليس مؤمناً على الإطلاق، ولا كافراً على الإطلاق، مع قولها: إنه لا يضر مع الإيمان معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة فكيف يجمعون بين هذه المتناقضات؟ ولم يكتفوا بهذه المتناقضات بل زادوا عليها بأن قالوا: إن كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك محدث، وإن الحادث مخلوق، حيث إن معتقدهم في كلام الله أنه غير مخلوق ومع ذلك حادث، وهو حروف وأصوات قائمة بذات الله تعالى متعلقة بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعاً عليه[2].

٨ ـ **ومن الأمثلة**: أن اليونسية[3] من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له، والمحبة له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثله شيء، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء، وإن قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان هو الإقرار بهم والتصديق لهم، ثم يقولون: إن المعرفة بما جاء من عند الله غير داخلة في الإيمان مع قولهم في البداية إن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له والمحبة له بالقلب والإقرار به، فكيف يعرف العبد ربه إلا عن طريق ما جاء من عند الله ومن عند رسوله عليه الصلاة والسلام، وكيف تحصل المحبة لله والخضوع له والتصديق لرسله وكتبه إلا بمعرفة ما جاء من عند الله سبحانه وتعالى، ومن التناقض البين عندهم أنهم يقولون: إن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان، وكل قسم من الإيمان فهو إيمان، فجمعوا بين المتناقضات فإن القسم يعتبر جزءً من أجزاء الإيمان وهذا يدل على زيادته ونقصانه، ومن الجمع بين المتناقضات أنهم يقولون: إن الإيمان

---

(١) التبصير في الدين، ص١١١، البرهان ص٣٥، ذكر مذاهب الفرق، ص١٣٦، ١٣٧.

(٢) العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص٣٠١.

(٣) اليونسية: أتباع يونس بن عون، يقولون: إن الإيمان في القلب وفي اللسان، مع حقيقة معرفة الله سبحانه ومحبته والخضوع له، والتصديق لرسله وكتبه، ثم يزعمون أنه لا يجب معرفة ما جاء من عند الله ومن عند رسوله عليه الصلاة والسلام. انظر المقالات، ١/ ٢١٥، الفرق بين الفرق، ص١٥١، التبصير في الدين، ٩٧ ـ ٩٩.

هو الخضوع والمحبة والإقرار والمعرفة وإن لم يأت بجميع الطاعات[1] فكيف يحصل ذلك حيث إن الخاضع المحب المقر، العارف، يجب عليه أن يقوم بالطاعات وعند عدم قيامه بالطاعات لا يكون محباً، خاضعاً، مقراً لله عز وجل، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٩ ـ **ومن الأمثلة**: أن التومنية[2] من المرجئة يقولون: الإيمان ما وقاك من الكفر، وإن الإيمان اسم يقع على خصال كثيرة، ثم يقولون: لا يقال للخصلة الواحدة أنها إيمان ولا بعض إيمان، وإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وذلك عين التناقض، فهم في البداية قالوا بالتجزئة والتجزئة دليلُ على الزيادة والنقصان ثم ينقضون ما قالوا واعتقدوه، ويقرون أن الإيمان عبارة عن خصال كثيرة وكثرة الخصال تدل على زيادة الإيمان، ونقصانها يدل على نقصان الإيمان ثم ينقضون قولهم أيضاً بأن الخصلة الواحدة ليست من الإيمان.

١٠ ـ **ومن الأمثلة**: أن الغسانية[3] من المرجئة تقول: إن الإيمان هو الإقرار بالله ومحبته تعالى وتعظيمه وهو يقبل الزيادة ولا يقبل النقصان، ثم يقولون: كل خصلة من خصال الإيمان بعض الإيمان، فلو كانت كل خصلة من خصل الإيمان إيمان فذاك دليل على الزيادة والنقصان، فكيف يقولون إنه يزيد ولا ينقص، فهذا كلام متناقض حيث إنه لو زادت الخصال زاد الإيمان، ولو نقصت الخصال نقص الإيمان وهم يقولون بالزيادة وينفون النقصان فذاك من باب التفريق بين المتماثلات والجمع بين المتناقضات.

١١ ـ **ومن الأمثلة**: أن الأشاعرة من المرجئة يطلقون على أنفسهم لقب أهل السنة والجماعة، فلذلك يجعلون الأئمة أحمد وأبا حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله أئمة لهم، بل ويزعمون أن أبا حنيفة والشافعي من متكلمي أهل السنة[4]، فالإمام أبو

---

(١) المقالات، ١/ ٢١٥، الفرق بين الفرق، ص١٥١، التبصير في الدين، ص٩٧، ٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣، ٩٤، ذكر مذاهب الفرق، ص١٤٤.

(٢) المقالات، ١/ ٢٢١، ٢٢٢، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، التبصير في الدين، ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٤.

(٣) المقالات، ١/ ٢٢١، الفرق بين الفرق، ص١٥٢، الملل والنحل، ١/ ١٣٩، التبصير في الدين، ص٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص٩٣، ٩٤.

(٤) الفرق بين الفرق، ص٢٨٣ ـ ٢٨٥.

حنيفة يرحمه الله يثبت الصفات الذاتية والفعلية كالوجه واليد، والنفس، والمعية، والكلام، والاستواء، والنزول، والمحبة، والغضب، والرضا وغير ذلك حتى أنه سُئل يرحمه الله عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض، فقال فقد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] وعرشه فوق سبع سمواته، قيل له: فإن قال: إنه على العرش ولكن يقول لا أدري العرش في السماء أم في الأرض، قال هو كافر، لأنه أنكر أنه في السماء فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر[1]، فكيف ينكرون الصفات الفعلية لله وينسبون أنفسهم إليه، فيكونون بذلك قد ألزموا أنفسهم بالكفر من إمامهم الذي ينتسبون إليه، أما الإمام الشافعي فيقول عمن يقول إن القرآن مخلوق إنه كافر[2][3]، والأشاعرة تقول: إن القرآن بمعناه اللفظي مخلوق فيلزمهم تكفير أنفسهم أو عدم الانتساب إليه وإلا يكونون قد جمعوا بين النقيضين، وأما الإمام مالك فيعد الأشاعرة من أهل البدع والضلالة فيقول يرحمه الله: «فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري»[4].

ومن الأمثلة على الجمع بين المتناقضات عند الأشاعرة أنهم ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، ويجعلونه إمامهم وقدوتهم فلو كان الأمر كما يقولون لكانوا على مذهب أهل السنة والجماعة، حيث إن الرأي الراجح أن أبا الحسن الأشعري قد مر بثلاث مراحل، المرحلة الاعتزالية، المرحلة الكلابية، ومن بعدها السنية وهي الفترة التي ألف فيها كتابه الإبانة في أصول الديانة، ووضح في مقدمته أنه ينتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل في الاعتقاد، ومن هنا يظهر زعم وافتراء من يقول بعدم نسبة كتاب الإبانة إلى أبي الحسن الأشعري[5]، حيث يقول أبو الحسن

---

(١) أصول أهل السنة والجماعة، ص٧ ـ ٢٠.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ص٢٢٢، ٢٢٣، الإرشاد، للجويني، ص٣٥٨ ـ ٣٦٠.

(٣) أورد القصة أبو الحسن الأشعري في أصول أهل السنة، ص٧ ـ ٢٠.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ٢/١١٧، سير أعلام النبلاء، ١٠/٣٠، ٧٩، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق الدكتور: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، ٢/٣٩.

(٥) إن الدكتور حمودة غرابة يؤكد على أن أبا الحسن الأشعري مات على مذهب الأشاعرة، وإن كتاب الإبانة لا ينسب إليه. انظر كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع للأشعري، المكتبة الأزهرية، ص٥ ـ ١٠.

الأشعري: «هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة، جملة ما عليه أهل الحديث والسنة: ـ الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ لا يردون من ذلك شيئاً، وأن الله سبحانه إله واحد صمد لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور»[1]، فدل ذلك على تمسكه بمذهب السلف الصالح، والأشاعرة ينتسبون إليه ويعتقدون بخلاف مذهبه فما ذاك إلا جمعاً بين المتناقضات.

ومن الأمثلة على الجمع بين المتناقضات عند الأشاعرة أنهم يعتبرون الباقلاني الإمام الأوحد، يقول الخطيب[2] عنه: «المتكلم على مذهب الأشعري، وكان ثقة، فأما الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطراً وأجودهم لساناً وأوضحهم بياناً وأصحهم عبارة»[3] ومع ذلك فإن الباقلاني يثبت الصفات عموماً ولا يقتصر على إثبات الصفات السبع فيقول: «صفات ذاته هي التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها، وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب[4] والرضى[4]. وصفات فعله هي الخلق والرزق والعدل[5] والإحسان[4] والتفضل[4] والإنعام[4] والثواب[4] والعقاب[4] والحشر والنشر»[6]، فهو يثبت الصفات جميعها لله ولا يفرق بين الصفات العقلية والخبرية كما يفعل المتأخرون، فإما أن يثبتوا الصفات مثله، وإما أن يتركوا

---

(١) المقالات ١/ ٣٤٥، الإبانة عن أصول الديانة، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، ص٨، تبيين كذب المفتري، دار الكتاب العربي، بيروت، ٣/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ص٣٨.

(٢) الخطيب: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، اشتهر بالخطيب البغدادي، أحد الأئمة الأعلام وصاحب السواليف المنتشرة في الإسلام، حافظ، محدث، من أهم مؤلفاته: تاريخ بغداد، الفقيه والمتفقه، شرف أصحاب الحديث، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر السير ١٨/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥، معجم الأدباء ٤/ ١٣، ١٤، طبقات السبكي، ٤/ ٢٩، طبقات الحفاظ، ص٤٣٤، شذرات الذهب، ٣/ ٣١١.

(٣) تاريخ بغداد، ٥/ ٣٧٩.

(٤) الصحيح أن الغضب والرضا والإحسان والتفضل والإنعام والثواب والعقاب من صفات الله الفعلية الاختيارية يفعلها وقت ما يشاء ويتركها وقت ما يشاء.

(٥) الصحيح أن صفة العدل من صفات الله الذاتية.

(٦) التمهيد، تحقيق مكارثي، المكتبة المشرفية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٢٦٢، ٢٦٣.

الانتساب إليه، وأما الجمع بين القولين فهو من باب الجمع بين المتناقضات والمخالفات التي خالفوا بها الباقلاني فهو الذي يرد على من أول اليدين بالقدرة أو النعمة فيقول: «يقال لهم هذا باطل لأن قوله بيدي يقتضي إثبات يدين هما صفة له، فلو كان المراد بها القدرة لوجب أن يكون له قدرتان وأنتم لا تزعمون أن للباري سبحانه قدرة واحدة، فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين؟ وقد أجمع المسلمون من مثبتي الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون له تعالى قدرتان فبطل ما قلتم، وكذلك لا يجوز أن يكون الله تعالى خلق آدم بنعمتين لأن نعم الله تعالى على آدم وغيره لا تحصى»[1] وقد وضح موقفه من صفة الاستواء والعلو لله تعالى فقال: «بل هو مستو على العرش كما خبّر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]... ولو كان[2] في كل مكان لكان في جوف الإنسان ومخه وفي الحشوش... وهذا ما أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله»[1] فهو مخالف ومعارض ومناقض لهم، بل ويُبطل ويفند أقوالهم، فكيف يزعمون الانتساب إليه، ويعتقدون بخلافه؟

ومن الأمثلة على تناقض الأشاعرة: إن الأشاعرة يخلطون ويناقضون أنفسهم في موقفهم من توحيد الربوبية والألوهية[3]، فهم الآن يقولون: إن الدعاء ليس بعبادة، ويزعمون أن الإنسان إذا دعا غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله لا يكون مشركاً، إلا إذا اعتقد أن لغير الله تأثيراً، أو اعتقد الألوهية لغير الله، فجمعوا بين المتناقضات، حيث إن الداعي لو لم يعتقد أن ذلك المدعو قادر على نفعه وضره لما دعاه وتوسل إليه وقام بأنواع العبادات له، فالمخلوق مربوب مخلوق لا ينفع ولا يضر ومع ذلك توجه له بالعبادة من دون الله، وهذا ما وضحه المتقدمون من الأشاعرة حيث قصروا الدعاء على الله سبحانه وتعالى. يقول الباقلاني: «التوحيد هو الإقرار بأنه ثابت موجود وإله واحد فرد معبود ليس كمثله شيء»[4] وقال: «ومعنى ذلك أنه ليس معه إله سواه ولا من يستحق العبادة إلا إياه»[4] وبذلك

---

(١) التميهد، تحقيق مكارثي، ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) هذا ما يقول به الأشاعرة المتصوفة.

(٣) المنهاج في شعب الإيمان، أبو عبد الله الحليمي، تحقيق: حلمي فودة، دار الفكر، بيروت ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٥١٧/١.

(٤) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص٣٤ - ٤٩.

يتضح تذبذب وزعم الأشاعرة بأن دعاء المسألة ليس بعبادة، فالصحيح أن طلب الداعي ما ينفعه، وكشف ما يضره، أو دفعه عنه قبل وقوعه لا يكون إلا لله لأنه بيده كل شيء ولهذا عاب سبحانه وتعالى من يعبد ما لا يملك نفعاً ولا ضراً فقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا ﴿٣﴾﴾ [الفرقان] فهنا يقرع الله المشركين لعبادتهم غير الله، ووضح لهم أن آلهتهم التي يعبدونها لا تخلق شيئاً بل هي مخلوقة ولكونها مخلوقة فهي لا تملك دفع ضر عن نفسها ولا جلب منفعة إليها ولا تملك الإحياء والإماتة ولا البعث والنشور، ومن كان ضعيفاً مخلوقاً فلا يستحق العبادة[1]، وهذا ما وضحه إمامهم ومتكلمهم وقدوتهم الرازي فقال: «كل من اتخذ الله شريكاً فإنه لا بد أن يكون مُقَدماً على عبادة ذلك الشريك من بعض الوجوه إما طلباً لنفعه أو هرباً من ضرره»[2] فكيف يفرقون بين العبادات التي لم يفرق الله بينها، ففرقوا بين المتماثلات وجمعوا بين المتناقضات.

ومن الأمثلة على تناقض الأشاعرة: أنهم يقولون بجواز الاحتجاج بالأدلة النقلية المتواترة والآحادية في الأسماء الحسنى لكونها توقيفية، وفي نفس الوقت لا يحتجون بدليل السنة الآحادي في أبواب العقيدة مع كونها توقيفية أيضاً، فما ذاك إلا من باب الجمع بين المتناقضات، يقول الرازي: «أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز»[3].

ومن الأمثلة عند الأشاعرة وجمعهم بين المتناقضات: أنهم قد أثبتوا سبعاً من الصفات سموها صفات المعاني وهي كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً[4] وهي العلم، القدرة، الإرادة، الحياة، الكلام، السمع، البصر، ثم قسموا صفات المعاني من حيث الدليل إلى عقلية وسمعية، فالعقلية عندهم القدرة ـ الإرادة ـ

---

(١) جامع البيان، ط دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ١٠/ ١٨٠، ١٨١، الرد على شبهات المستعيذين بغير الله، أحمد بن إبراهيم الحنبلي النجدي، تصحيح: عبد السلام برجس ناصر آل عبد الكريم، ط ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص٣٣ ـ ٤١.

(٢) التفسير الكبير، للرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١/ ٢٤٥.

(٣) أساس التقديس للرازي، ص١٦٨.

(٤) تحفة المريد، ص٦٣، ٧٩، ٨٠، جوهرة التوحيد، إبراهيم اللقاني، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٧٩.

العلم ـ الحياة، فهذه الصفات لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل العقلي، ولا يستعمل الدليل النقلي، إلا على وجه التأكيد والتعضيد، وأما صفات السمع والبصر والكلام فهذه لا يصح الاستدلال عليها إلا بالدليل السمعي، فضابطها عندهم ما لا يتوقف عليه المعجزة من الصفات وما ذاك إلا جمعٌ بين المتناقضات فكيف يثبتون هذه الصفات وأنها صفات معنوية، ثم يفرقون في طريق إثباتها بذلك أدلة يقينية؟ ومن أمثلة التناقض عندهم أنهم متفقون على أن أصول الأحكام وفروعها طريقها النقل، وهل معرفة أسماء الله الحسنى وصفاته إلا من أهم أصول الأحكام؟ فكيف يزعمون أن بعض الصفات المعنوية مصدرها العقل كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، فجمعوا بين العديد من المتناقضات في معتقد واحد.

ومن الأمثلة على التناقض عند الأشاعرة: أنهم يعتقدون في بعض المشائخ أن الله[1] أعطاهم الدرجة الكونية وهو لغة كن فيكون[2]، مع اعتقادهم بمسألة كسب العباد حيث أثبتوا قدرة للعبد تقارن الفعل ولا تؤثر فيه، ثم يجعلون لبعض العباد قدرة كقدرة الرب سبحانه وتعالى فما ذاك إلا عين التناقض.

ومن أمثلة التناقض عند الأشاعرة: أنهم يقولون: إن طريق إثبات النبوات والتيقن بها عن طريق المعجزات فقط[3]، أي اعتماداً على الأدلة النقلية مع زعمهم في نفس الوقت بأن الأدلة النقلية لا يعتمد عليها في الأمور العقدية لأنها ظنية الدلالة، فهل النبوة وإثباتها أمر عقدي أم لا؟ فكيف يجعلون النبوات وإثباتها النقل فقط مع كونها من أهم الأمور العقدية، ومع اعتقادهم بأن الأدلة السمعية ظنية؟ وفي الحقيقة أنهم ما قاموا بذلك التناقض إلا لاعتمادهم على عقولهم وأهوائهم.

١٢ ـ **ومن الأمثلة:** إن الماتريدية من المرجئة تعتمد في التلقي على العقل، وهذا ما صرح به إمامهم فيقول: «أصل ما يعرف به الدين وجهان: أحدهما السمع والآخر العقل، أما السمع فما لا يخلو بشر من انتحاله مذهباً يُعتمد عليه ويدعو غيره إليه. . . فلزم طلب أصل يجمعهم عليه لغاية ما احتمل وسعهم الوقوف عليه،

---

(١) الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين، محمد نور ضيف الله، تحقيق الدكتور: يوسف فضل حسن، مكتبة الهلال، بيروت ط٣، ١٣٨٥هـ، ص٢٧٣.

(٢) شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، يوسف بن إسماعيل النبهاني، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٥هـ ص١٥٠، الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص٣٥.

(٣) المواقف، للإيجي، ط عالم الكتب، بيروت، ص٣٤١.

على أن الأحق في ذلك إذ علم بحاجة كل ممن يشاهد وضرورة كل من المعاين أن لهم مدبراً عالماً بأحوالهم وبما عليه بقاؤهم، وأنه جبلهم على الحاجات، لا يدعهم وما هم عليه من الجهل، وغلبة الأهواء، مع مالهم من الحاجة في معرفة ما به معاشهم وبقاؤهم، دون أن يقيم لهم من يدلهم على ذلك ويعرفهم ذلك ولا بد أن يجعل له دليلاً وبرهاناً يعلمون خصوصه بالذي خصه به من الإمامة لهم وأحوجهم إليه فيما عليه أمرهم. . . . أنه هو الذي جعله المفزع لهم والمعتمد»[1]. ثم ينقضون أنفسهم بأنفسهم فيجعلون الإيمان باليوم الآخر من السمعيات التي لا تعلم إلا بالسمع، فجمعوا بين المتناقضات في مسألة التلقي.

يقول أبو المعين النسفي والإنعام لأهل الطاعة في القبر وسؤال منكر ونكير ثابت، لورود الدلائل السمعية في ذلك من نحو قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر]»[2].

ومن أمثلة التناقض عند الماتريدية: أنهم يقولون: إن المسائل المتعلقة باليوم الآخر لا تُعلم إلا بالسمع، ثم يأتون في مسألة أحاديث الآحاد فلا يحتجون بها، لأنها تفيد الظن ولا تفيد العلم اليقيني عندهم، لعدم الأمن من وضع الآحاد على النبي ﷺ[3]، ويوضح الماتريدي ويقرر على وجوب عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد حيث أن خبر الآحاد لا يوجب العلم، لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة، ولكنه يجب العمل به بأمر الله لمن يصلح للتفقه في الدين بالتخلف عن الجهاد لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم[4]، فهنا يقرر على اقتصار الاستدلال بالأدلة الآحادية على الأحكام الشرعية، مع إقرارهم بوجوب الاستدلال على أمور اليوم الآخر بالطرق السمعية، والأدلة السمعية على اليوم الآخر معظمها من أحاديث الآحاد، فهل يستدلون بها أو يتركونها؟ فهنا جمعوا بين المتناقضات.

ومن الأمثلة على جمع الماتريدية بين المتناقضات أنهم يثبتون بعض الصفات، بمعنى حقيقي يقوم بذات الرب تعالى مع نفيهم التشبيه بين الخالق

---

(١) التوحيد، ط دار الجامعات المصرية، ص٤ ـ ٦.

(٢) التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النسفي، ص٨٨، ٨٩.

(٣) شرح العقائد النسفية، ص٣٤.

(٤) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٨، ٩.

والمخلوق، يقول الماتريدي: «وليس في إثبات الأسماء والصفات تشابه، لنفي حقائق ما في الخلق عنه فلو كان لشيء منه شبه يسقط عنه من ذلك القدم أو عن غيره الحدث... فلو وصف بالشبه بغيره بجهة فيصير من ذلك الوجه كأحد الخلق»[1]. فاستدلوا بالدليل العقلي على نفي الشبه بين الخالق والمخلوق من جهة أنه يستلزم الجمع بين النقيضين، ولكنهم مع ذلك ناقضوا أنفسهم بأنفسهم فأثبتوا بعض الصفات بحجة عدم التمثيل، ونفوا بعضها بدون دليل شرعي، فهذا من باب الجمع بين المتناقضات، إذ أن القول في جميع الصفات واحد نفياً وإثباتاً ولا دليل عندهم للتفريق.

ومن الأمثلة على الجمع بين المتناقضات عند الماتريدية أنهم يقولون بوجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في المسائل الفقهية، وعند التحقيق فهم لا يحتجون بأحاديث الأحاد في الأحكام الشرعية حتى يكون الحديث مقبولاً لديهم موافقاً لقواعدهم وأصولهم الفاسدة. يقول أبو الحسن الكرخي[2]: «إن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ، أو على أنه معارض بمثله ثم صار إلى دليل آخر أو ترجيح فيه بما يحتج به أصحابنا من وجوه الترجيح أو يحمل على التوفيق، وإنما يقولون ذلك على حسب قيام الدليل، فإن قامت دلالة النسخ يحمل عليه، وإن قامت الدلالة على غيره صرنا إليه»[3]. ومع ذلك يزعمون أنهم ينتسبون للمذهب الحنفي وأن أبا حنيفة يستخدم الرأي ويقدمه على السمع، والصحيح والثابت أن الإمام أبا حنيفة لا يفرق بين الأحاديث الآحادية والمتواترة في العقيدة والأحكام، بل يقبلها كلها دون تفريق إذا ثبتت صحتها، فقد قال يرحمه الله: «وإذا جاء الحديث عن النبي ﷺ لم نحد عنه وأخذنا به»[4].

---

(١) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٤، ٢٥، ٤١، ١٠٧.

(٢) هو عبد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي الفقيه الزاهد، فقيه العراق شيخ الحنفية، انتهت إليه رئاسة المذهب، من كبار تلامذته أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، توفي سنة ٣٤٠هـ. انظر تاريخ بغداد، ١٠/٣٥٣، سير أعلام النبلاء، ١٥/٤٢٦، البداية والنهاية، ١١/٢٢٤.

(٣) الأصول لأبي الحسن الكرخي، تحقيق: مصطفى القباني الدمشقي، دار ابن زيدون، بيروت، ص١٦٩، ١٧١.

(٤) مناقب أبي حنيفة، للموفق بن أحمد المكي، ص٧١.

الجمع بين المتناقضات عند الجهمية:

١ ـ إن فرقة الجهمية كباقي الفرق الضالة تجمع في معتقداتها العديد من المتناقضات ولو نظرنا إل أصولها الأساسية لوجدناها:

١ ـ إنكار صفات الباري عز وجل.

٢ ـ القول بخلق القرآن.

٣ ـ القول بأن الله سبحانه في الأمكنه كلها.

٤ ـ القول بأن الإيمان عقد القلب وإن تلفظ بالكفر.

٥ ـ القول بالجبر، وأنه لا فعل للعبد ولا استطاعة بل الأفعال لله فقط.

٦ ـ الزعم بأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان.

٧ ـ الزعم بأن علم الله حادث[(١)].

ولو دقق المدقق في تلك الأصول لوجد أنها تناقض بعضها بعضاً، فهم يعتقدون تنزيه الله عز وجل عن مشابهة المخلوق ولذلك ينفون عنه جميع الصفات والأسماء، ثم يقولون إن كلام الله مخلوق فنقضوا الأصل الأول عندهم، ولم يكتفوا بالقول بأن كلام الله محدث ومخلوق بل زعموا أيضاً أن علم الله محدث، يقول أبو الحسن الأشعري عن الجهم بن صفوان: «وكان يقول إن علم الله سبحانه محدث، ويقول بخلق القرآن وأنه لا يقال: إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون»[(٢)].

ومن التناقض في أصولهم أنهم يزعمون التنزيه والتقديس لله في الأصل الأول، وفي الأصل الخامس يقولون: إن الله سبحانه في الأمكنة كلها العظيم والحقير، الحسن والسيء، فأي تنزيه هذا؟ فنقضوا بالأصل الخامس الأصل الأول، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الجمع بين المتناقضات، فهم لا يثبتون على موقف معين ورأي محدد. يقول أبو الحسن الأشعري عن الجهم: «وكان يقول: لا أقول إن الله شيء لأن ذلك تشبيهاً له بالأشياء»[(٢)]. وقولهم في

---

(١) المقالات، ١/٢٣٨، الرد على الجهمية، لابن منده، ص٩ ـ ١٢، الملل والنحل، ١/ ٨٦ ـ ٨٨. القول المبين فيما يجب على المكلف علمه ومعنى اليقين، لابن تيمية، عناية: خالد بن عبد اللطيف السبع العلمي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص٤٥، ٤٦.

(٢) المقالات، ١/٢٣٨.

النهاية يؤدي إلى عدم الإيمان بالله سبحانه وتعالى حيث يزعمون أن الله لا شيء، فماذا يكون إلا العدم.

٢ ـ **ومن الأمثلة على الجمع بين المتناقضات**: إن الجهمية تقول: إن طريق السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم، فيلزمهم أن يكون الله ورسوله والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار قد تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرة واحدة بالحق الذي يجب اعتقاده، فيكون الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين، فكيف ينزهون الله ثم يجعلونه يسكت على الباطل والضلال، فأين التنزيه المزعوم عندهم، فما ذلك إلا عين التناقض، فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم، إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم، فهم قد ناقضوا أنفسهم بالجملة التي يرددونها، وناقضوا أنفسهم في أصل التنزيه، حيث إنهم حقيقة لم ينزهوا الله سبحانه وتعالى، وإنما شبهوه بالمعدومات والممنوعات وذلك أشد أنواع التشبيه وأخطره.

٣ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تنفي عن الله عز وجل الأسماء والصفات حتى لا تشبهه بالمخلوق، ثم تطلق على الله عز وجل اسم القادر حتى يجعلوا العبد مجبوراً[١] على الفعل، حيث يجعلون العباد غير قادرين على الفعل والكسب، فوقعوا في الجمع بين المتناقضات، فكيف ينفون الأسماء والصفات ثم يثبتون له اسم القادر؟ يقول الشهرستاني: «وافق جهم المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم بأشياء منها لا يجوز أن يوصف الباريء تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأن ذلك يقضي تشبيهاً فنفى كونه حياً عالماً، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً، لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق»[٢] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا كان جهم وأمثاله يقولون: إن الله ليس بشيء، وروى أنه قال: لا يُسمى باسم يسمى به الخلق، فلم يسمه إلا بالخالق، القادر لأنه كان جبرياً يرى

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤، ٢٠.

(٢) الملل والنحل ١/٨٦، الحيدة والاعتذار، ص٤٣.

أن العبد لا قدرة له»[1] وفي الصحيح أن العبد يطلق عليه صفة القدرة والفعل والخلق فيكون جهم قد وصف الله بالصفات التي يوصف بها المخلوق، وما ذاك إلا من باب الجمع بين المتناقضات.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: نجد أن الجهمية مع قولهم إن العبد مجبور على فعله، ولا فاعل ولا قادر إلا الله، فإنهم مع ذلك يقومون بأعمال تناقض هذا الاعتقاد وهذا الأصل الأصيل عندهم، من الوقوف أمام الضرائح والقبور، وسؤال الموتى[2]، وجعل الأولياء في مرتبة تضاهي مرتبة الرب عز وجل، فكيف يجمعون بين قولهم إنه لا فاعل ولا قادر إلا الله، وبين فعلهم وتقربهم من المخلوقين الأحياء والأموات وطلب الاستعانة والاستغاثة منهم فما ذاك إلا جمعٌ بين المتناقضات، فهم بأعمالهم هذه لم يكتفوا بالتشبية في مسألة الأسماء والصفات، وإنما شبهوا المخلوق بالخالق في توحيد الألوهية والربوبية[3].

٥ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية تنفي جميع الصفات عن الله عز وجل بحجة التنزيه والتعظيم عن مشابهة المخلوق، ثم يؤصلون معتقدهم بأن العبد مجبور على كل فعل من أفعاله، وأن الله هو الفاعل على الحقيقة، فلازم قولهم إن الله هو السارق... تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، فوصفوه بأقبح الصفات وأقذرها وما ذاك إلا وقوعٌ في المتناقضات والمستحيلات[4].

٦ ـ **ومن الأمثلة**: أن الجهمية تنفي الصفات، ثم تقول: إن الله خلق قولاً وكلاماً فوقع ذلك القول والكلام في مسامع من شاء من مسامع من شاء من خلقه فبلغه السامع عن الله بعد ما سمعه، فهنا أثبتوا المشيئة لله[5] مع كونهم لم يثبتوا من الصفات إلا الخلق والقدرة والفعل، فجمعوا بين المتناقضات.

٧ ـ **ومن الأمثلة**: أن الجهمية تقول: إن القرآن مخلوق، ويستدلون به في

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/٥٢٦.
(٢) يحصل ذلك من الصوفية الجهمية بكثرة.
(٣) شبهات أهل الفتنة وأجوبة أهل السنة، عبد الرحمٰن دمشقية، دار الجاري، لبنان، ص٣٩.
(٤) الفرق بين الفرق، ص١٥٨، ١٥٩، التبصير في الدين، ص١٠٧ ـ ١٠٩، اعتقادات فرق المسلمين، ص٨٩، ٩٠.
(٥) التنبيه والرد، ص١١١، الفتاوى، ١٢/٣٠، ٤٠.

نفس الوقت على مذهبهم ومعتقدهم، ومن الأدلة التي يستدلون بها قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] فجعلوا الجعل بمعنى الخلق، وقالوا: كل محدث مخلوق، وإن معنى كلم الله أوجد كلاماً، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] أي أوجد كلاماً سمعه[1]، ويرد الإمام ابن قتيبة عليهم قائلاً: «فخرجوا بهذا التأويل من اللغة ومن المعقول، لأن معنى تكلم الله أتى بالكلام من عنده وترحم الله أتى بالرحمة من عنده كما يقال تخشع فلان أتى بالخشوع من نفسه، وتشجع أتى بالشجاعة من نفسه وتبتل أتى بالتبتل من نفسه وتحلم أتى بالحلم من نفسه، ولو كان المراد أوجد كلاماً لم يجز أن يقال تكلم وكان الواجب أن يقال: أكلم كما يقال أقبح الرجل أتى بالقباحة وأطاب أتى بالطيب، وأخس أتى بالخساسة، وإن يقال أكلم الله موسى إكلاماً كما يقال أقبر الله الميت أي جعل له قبراً، أو أرعى الله الماشية جعلها ترعى، في أشباه لهذا كثيرة لا تخفى على أهل اللغة»[2] فهم يزعمون أنهم أهل العقل والمنطق واللغة، فناقضوا بمعتقدهم العقل والمنطق واللغة والعرف.

ومن أغرب التناقض في هذه المسألة أنهم يقولون: إن كلام الله مخلوق ثم يصفون الله بصفة الكلام مع نفيهم للصفات، فكيف يثبتون الكلام له، والأدهى والأمر من ذلك أن الجهمية من أهم أصولها القول: «بامتناع حوادث لا أول لها»، ويقصدون بذلك نفي الصفات ويقولون: لو قلنا إن الصفات تقوم به للزم أن يكون جسماً، والأجسام حادثة، لأنها لم تسبق الحواث، ولا تخلو عنها، وما لا يسبق الحوادث ولا يخلو عنها فهو حادث، ثم بعد ذلك يجعلون علم الله وكلامه حادثاً[3] فجمعوا بين أغرب المتناقضات وأعجبها.

٧ ـ ومن الأمثلة: أن الجهمية تزعم أن جميع الأسماء والصفات الواردة لله سبحانه وتعالى في القرآن والسنة هي من باب المجاز مع قولهم إن العبد مجبور على ذنبه وإنه مهما قام من الذنوب فإن الله يغفر له ويدخله الجنة، فكيف يثبتون المغفرة والرحمة له مع قولهم إنها مجاز، فلو كانت الأسماء والصفات مجازاً كما

---

(١) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ص١٤٣ ـ ١٥٠.

(٢) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة، ص٢٤، ٢٥.

(٣) الفتاوى، ١٢/٤٤، الفتاوى المصرية لابن تيمية، ٦/٦٤٥.

يزعمون، فإن الله لا يغفر لأحد ولا يعفو على أحد، فإما أن ينكروا القول بالمجاز، وإما أن يتركوا القول بالمغفرة والرحمة، وأما القول بكليهما فهو من باب الجمع بين المتناقضات.

٨ ـ **ومن الأمثلة**: أن الجهمية يزعمون أنهم أهل التنزيه والتوحيد وذلك لعدم وصفهم الله عز وجل بالصفات الواردة في القرآن والسنة، ومع ذلك فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل فيقولون: إنا لا نقول هو موجود ولا لا موجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر[1] ولا عاجز، حيث يزعمون أن الإثبات الحقيقي يقتضي شركة بينه وبين سائر الموجودات، وبذلك لا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل، وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فوقعوا في المتناقضات والمحالات وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات، فغاليتهم يسلبون عنه النقيضين[2] فيقولون لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل، لأنهم بزعمهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات فسلبوا النقيضين، وهذا ممتنع في بدائة العقول، وحرفوا ما أنزل الله تعالى من الكتاب وما جاء به الرسول ﷺ وقعوا في شر مما فروا منه فأنهم شبهوه بالممتنعات إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين كلاهما من الممتنعات»[3].

٩ ـ **ومن الأمثلة**: أن الجهمية يقولون إن الله لا يختص بمكان دون مكان وهذا ما فنده الإمام أحمد يرحمه الله موضحاً تناقضهم في تلك المسألة فقال: «إن الجهم فر إلى نظير قول زنادقة النصارى، فإن أولئك يقولون بالحلول الخاص في المسيح، والجهمية يقولون بالحلول العام المطلق، وهو أنه في كل مكان لكن لا يستقرون على قدم في ذلك فتارة يقولون: هو في مكان وتارة يقولون ليس في

---

(١) هنا ينفون عنه صفة القدرة مع أن الجهمية يثبتون القدرة لله عز وجل، فيظهر التناقض عندهم أيضاً.

(٢) وهذا نفسه مذهب الباطنية المحضة. انظر الرد على الجهمية لابن منده ص٢٣، التدمرية، ط العبيكان، ص١٤، ١٥.

(٣) التدمرية، ط العبيكان، ص١٥، ١٦.

مكان أصلاً، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، وقد يطلقون الأول لفظاً[1] ويريدون الثاني من جهة المعنى[2] لنفور القلوب عن إثبات موجوداً لا داخل العالم ولا خارجه فإنه فساد هذا معلوم في بديهة العقول»[3].

١٠ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجهمية يستدلون على أصلهم القائل بفناء الجنة والنار بآيات من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨] ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود] ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ] فيأخذون الاستثناء في آية الأنعام وآية هود ويستدلون به على أن خلودهم وهي مدة عقابهم مساوية لمدة بقاء السموات والأرض، ولا خلاف أن مدة بقاء السموات والأرض متناهية، فلزم أن تكون مدة عقابهم متناهية، وأما الاستثناء بقوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ﴾ فإنه استثناء عن مدة عقوبتهم وهو يدل على زوال تلك العقوبة في وقت هذا الاستثناء، وأما آية النبأ فاستدلوا بقوله: ﴿أَحْقَابًا﴾ أن لبثهم في ذلك العقاب لا يكون إلا أحقاباً معدودة وقد تقرر أن أفعالاً هو من جموع القلة المعروفة، مع أن الصحيح أن الاستثناء راجع إلى أهل الإيمان: أي إلا ما شاء الله من خروج الموحدين، وقد جاءت الأدلة المتواترة من السنة النبوية التي توضح عدم خلود أحد من المؤمنين في النار، وأما استدلالهم بقوله: «ما دامت السموات والأرض» فالمراد بها سموات الآخرة وأرضها، والدليل على أن في الآخرة سموات وأرضاً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾ [إبراهيم: ٤٨] ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُۖ﴾ [الزمر: ٨٤] وكذلك آية النبأ ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ فهي خاصة بأهل التوحيد إذا كانت تدل على القلة وأما إذا كانت تعني استمرار وأبدية العذاب فيكون المراد كما وضحته الآيات: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾﴾ [النبأ] أي إذا انقطعت تلك الأحقاب صار لهم من العذاب أنواع غير ذلك، والراجح عند السلف أن الأحقاب هو

---

(١) أي هو في مكان. (٢) ليس في مكان.

(٣) الرد على الجهمية للإمام أحمد، ط دار اللواء، ص١٠٣.

الخلود في النار، فكلما مضى حقب جاء حقب[1] بعده فبطل استدلالهم، فهم يستدلون بآيات من القرآن الكريم على فناء الجنة والنار، وفي نفس الوقت يزعمون في أصلهم بنفي الصفات أن آيات القرآن من باب المجاز، فلماذا لا يقولون هنا أيضاً أنها مجاز، ففرقوا بين المتماثلات وجمعوا بين المتناقضات.

فالفرق الأولى والأخيرة، والمذاهب الباطلة معظمها تجمع بين المتناقضات في الأصول والفروع، ولو دقق القارئ في المعتقدات الحديثة لوجدها تجمع العديد والعديد من المتناقضات والممتنعات، فالعقلانيون يزعمون أنهم أصحاب العقول النيرة والأفهام المنيرة، وعند التطبيق تجدهم أبعد الناس عن العقل والتعقل، فالعصرانيون يحاولون جاهدين التقريب بين الدين والعصر، ولكنهم يناقضون أنفسهم فيقرون ببعض الأمور وينكرون بعض الأمور، والحداثيون يتشدقون بالتجديد والتطوير ويحاربون القديم، ومع ذلك ينادون ببعض الشعارات القديمة والثورات المندثرة، فما ذاك إلا من باب الجمع بين المتناقضات.



---

(١) تفسير الطبري، ط دار الفكر، ١٤٠٨هـ ـ ١٢/١١٧ ـ ١١٩، زاد المسير، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ ٤/١٦٠، ١٦١، التفسير الكبير، ١٨/٦٥ ـ ٦٧.

المبحث الثاني

الخلط بين السنة والبدعة

إن من سمات أهل الأهواء والبدع أنهم يجمعون بين النصوص الشرعية، والاعتقادات البدعية، حتى يصلوا إلى تحقيق بدعهم وأصولهم، كما يقول ابن القيم يرحمه الله: «أن يقصد حل ما حرمه الشارع، أو سقوط ما أوجبه، بأن يأتي بسبب نصّبه الشارع سبباً إلى أمر مباح مقصود، فيجعله المخادع سبباً إلى أمر محرم مقصود اجتنابه... كما أخرجت الجهمية التعطيل في قالب التنزيه،... وأخرج الروافض الإلحاد والكفر، والقدح في سادات الصحابة وحزب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأوليائه وأنصاره، في قالب محبة أهل البيت والتعصب لهم وموالاتهم، وأخرجت الإباضية وفسقة المنتسبين إلى الفقر والتصوف بدعهم وشطحهم في قالب الفقر والزهد والأحوال والمعارف ومحبة الله ونحو ذلك، وأخرجت الاتحادية أعظم الكفر والإلحاد في قالب التوحيد، وأن الوجود واحد لا اثنان وهو الله وحده، فليس ههنا وجودان خالق ومخلوق، ولا رب وعبد، بل الوجود واحد، وهو حقيقة الرب، وأخرجت القدرية إنكار عموم قدرة الله تعالى على جميع الموجودات: أفعالها وأعيانها في قالب العدل، وقالوا: لو كان الرب قادراً على أفعال عباده لزم أن يكون ظالماً لهم، فأخرجوا تكذيبهم بالقدر في قالب العدل، وأخرجت الجهمية جحدهم لصفات كماله سبحانه في قالب التوحيد، وقالوا: لو كان له سبحانه سمع وبصر، وقدرة وحياة، وإرادة وكلام يقوم به، لم يكن واحداً وكان آلهة متعددة، وأخرجت الفسقة والذين يتبعون الشهوات الفسوق والعصيان في قالب الرجاء وحُسن الظن بالله تعالى، وعدم إساءة الظن بعفوه، وقالوا تجنب المعاصي والشهوات إزراء بعفو الله تعالى وإساءة ظن به، ونسبة إلى خلاف الجود والكرم والعفو، وأخرجت الخوارج قتال الأئمة، والخروج عليهم بالسيف في قالب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخرج

أرباب البدع جميعهم بدعهم في قوالب متنوعة بحسب تلك البدع، . . . فكل صاحب باطل لا يتمكن من ترويج باطله إلا بإخراجه في قالب حق، والمقصود أن أهل المكر والحيل المحرمة يخرجون الباطل في القوالب الشرعية ويأتون بصور العقود دون حقائقها ومقاصدها[1]». فلذا فإن المدقق في حال أهل الأهواء والبدع يجدهم غالباً ما يجمعون بين السنة والبدعة، أو بين الحق والباطل.

الخلط بين السنة والبدعة عند الخوارج:

إن من أهم أصول الخوارج:

١ - الحكم على مرتكب الكبيرة بأنه كافر مخلد في النار حلال الدم والمال.

٢ - إن من أخطأ أو خالف القرآن بعمل أو برأي فهو كافر.

٣ - الخروج على الحاكم الفاسق والظالم.

٤ - رد أخبار الآحاد التي فيها زيادة على ما في القرآن الكريم[2].

فهذه الأصول التي نادى بها الخوارج نجد أن لها مستنداً من الكتاب والسنة، فالحكم على مرتكب الكبيرة بأنه كافر، قد أخذه الخوارج من المصدرين الكتاب والسنة كقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤] ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وأمثالها من الآيات، ومن السنة كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[3] «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[4] «من أتى كاهناً فصدقه أو أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد»[5] فالخوارج يتصفون بالحماس والشدة مع الاندفاع المقرون بالجهل، فانطلقوا من فهمهم القاصر، واستنباطهم

---

(١) إغاثة اللهفان، دار الحديث، القاهرة، ٢/ ٤٥٥ - ٤٥٧.

(٢) المقالات، ١/ ١٦٧ - ١٧١، الفرق بين الفرق، ص٤٩، التبصير في الدين، ص٤٥ - ٥٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ - ٥٩، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، الدكتور: عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٩٤م، ٨٩/ ١٠٢، الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، الدكتور علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص١٦٩، ١٨٠.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨. (٤) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.

(٥) مسلم كتاب السلام، باب تحريم إتيان الكهان، ١٤/ ٢٢٣ - ٢٢٧.

الجزئي باسم الإيمان والحكم، فقتلوا المسلمين والمسلمات وأراقوا الدماء، وغالوا في مسألة الولاء والبراء فخرجوا على أئمة المسلمين وفرقوا الأمة، زاعمين التمسك بالكتاب والسنة، وفي الحقيقة هم مبتدعون، جمعوا بين النصوص الصحيحة، والقيام بما يناقضها، فالنصوص تحذر من الذنوب، ولا تعطي العبد الحق في التكفير والتفسيق والتضليل.

وأما اعتقادهم بأن من خالف القرآن بعمل أو برأي فهو كافر، فهم قد بنوا معتقدهم هذا على نصوص من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] فتمسكوا بظواهر الألفاظ وتركوا العمل بالسنة مع أن القرآن نفسه قد أمرهم باتباع السنة فجمعوا بين السنة والبدعة في اتباع القرآن الكريم، ومخالفة سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا ما وضحه علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما جادلهم، فلم يجادلهم بالنصوص لأنهم لا يأخذون إلا بظواهرها، بل كان يناقشهم بعمل الرسول عليه الصلاة والسلام كرجم الزاني المحصن وصلاته عليه، وتوريث أهله، وقتل القاتل وتوريث الميراث لأهله، وقطع يد السارق، وجلد الزاني غير المحصن فعمل الرسول عليه الصلاة والسلام لا يقبل تأويلاً ولا يفهم إلا على وجهه الصحيح، فلا يكون فيه مجال لنظراتهم السطحية[1]، وتفكيرهم الذي لا يصيب إلا جانباً واحداً، ولا يتجه إلا إلى اتجاه جزئي، وفي الاتجاه الجزئي في فهم العبارات والأساليب بُعد عن مرماها ومقصدها، وفي النظرة الكلية الشاملة الصواب وإدراك الحق من كل نواحيه، وهم لم يفعلوا ذلك فجمعوا بضيق أفقهم بين الحق والباطل، والسنة والبدعة.

وأما الخروج على الإمام الحق عند الخوارج فقد جمعوا وخلطوا فيه بين السنة والبدعة، حيث إن الله عز وجل حثنا على الوحدة وحذرنا من التفرقة، وجعل ذلك بأسباب منها طاعة ولي الأمر، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وعند حصول الخلاف يجب الرجوع إليه فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية، الإمام: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٦هـ ص٦٤، ٦٥.

﴿يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وقد جعل الرسول عليه الصلاة والسلام طاعة السلطان من طاعته، ومعصيته من معصيته، فقال: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني»[١] ومع ذلك فإن الشارع الحكيم قد قيد هذه الطاعة بقيد عدم معصيته سبحانه وتعالى، فقال عليه الصلاة والسلام: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[٢] «إنما الطاعة في المعروف»[٣] فهنا الدين الإسلامي حثنا على عدم طاعة ولي الأمر عند المعصية لا الخروج عليه أو نقض بيعته، وإثارة الفتن بين جماعة المسلمين، بل إن الراجح عند أئمة المسلمين أنه لا يجوز الخروج على الأئمة بحال من الأحوال إلا في حالة الكفر الصريح والردة العلنية مستدلين بحديث عبادة بن الصامت[٤] رضي الله عنه الذي قال فيه: «دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان مما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»[٥] وكقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «تسمع وتطع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»[٦] «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا ما صلوا»[٧] «لا تنزعوا يداً من

---

(١) البخاري في كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: **﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾** ١٣/ ٩٩، ومسلم في الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ١٢/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) البخاري كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ١٣/ ١٠٤، ومسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء، ١٢/ ٢٢٢.

(٣) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء، ١٢/ ٢٢٧.

(٤) عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عون بن عمرو بن عوف بن الخزرج، الإمام القدوة، أحد النقباء ليلة العقبة ومن أعيان البدريين، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، مات بالرملة سنة ٣٤هـ، وعمره ٧٢سنة. انظر أسد الغابة، ٣/ ١٦٠، العبر، ١/ ٣٥، تهذيب التهذيب، ٥/ ١١١، ١١٢، الإصابة، ٥/ ٣٢٢، شذرات الذهب، ١/ ٤٠ ـ ٦٢.

(٥) البخاري كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها، ٩/ ٤٧.

(٦) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، ١٢/ ٢٣٨.

(٧) مسلم كتاب الإمارة، باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، ١٣/ ٢٤٢، ٢٤٣.

طاعة»[1] «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»[2].

فهم قد تجاوزوا النصوص ووقعوا في البدع الجاهلية، فخلطوا بين السنة والبدعة والحق والباطل وصاروا متناقضين، حيث إنهم أخذوا ببعض النصوص وتركوا بعضها، والمسلم الحق يجب أن يقول سمعنا وأطعنا في كل أمر من أوامر الله وأمر رسوله عليه الصلاة والسلام، لا كما يزعم الخوارج في أن الحاكم إنما هو الله وحده وأنه صاحب السلطة التشريعية[3] في الكون وأن الحاكمية له وحده، ويريدون بذلك إخراج أنفسهم من طاعة ولي الأمر، إذ أن قولهم يجمع بين الحق والباطل فإن الله هو صاحب السلطة التشريعية في الكون، ولكن تلك السلطة لا تتم إلا عن طريق الولاة والسلاطين، فهم في هذا الأمر قد جمعوا بين المتناقضات أيضاً، حيث إن الأمر بالرد إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وأولي الأمر، بعد الأمر بالرد إلى الله سبحانه وتعالى دليل أكبر على أن حكم الرجال ليس فيه خروج على حكم الله، ما داموا يسيرون في إطار الشرع ويحكمون على أساسه حيث إنهم مجتهدون في محاولة التوصل إلى حكم الله والسير على مقتضاه.

وأما ردهم لأحاديث الآحاد: فإنهم يستندون على بعض الأدلة من القرآن والسنة، فيقولون: إن أحاديث الآحاد تفيد الظن، والعقائد لا تؤخذ بالظن، وقد تبلغ الجرأة بهم أن ينسبوا هذا القول لجمهور العلماء، والإجماع عليه مستندين بذلك على قول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨] فهم قد أخذوا بجانب من الأدلة وضربوا بالجانب الآخر عرض الحائط، فإن الله عز وجل قد أثبت في كتابه الأخذ بخبر الواحد[4] فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝﴾ [الحجرات] فمفهوم المخالفة إن من لم يكن فاسقاً فلا يحتاج إلى هذا التبيين، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فإن السلف يروون الخبر والخبرين والثلاثة وينقلونه في كتبهم، ويقولون: قال ﷺ كذا وقال كذا، ويعملون به في التحريم

(١) مسلم كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم ١٢/ ٢٢٤.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم، ص٢٠٣.

(٣) كبرى اليقينيات الكونية، ٣٧١.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة، ٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥٦.

والتحليل والعقائد إلى غير ذلك، فإذا قلنا إن ذلك لا يفيد العلم كان هؤلاء مجمعون على أن يقفوا ما ليس لهم به علم وهذا محال.

وأما الأدلة من السنة فعديدة ومنها إرسال الرسول عليه الصلاة والسلام لمعاذ بن جبل إلى اليمن ليعلمهم أمور العقيدة(١) وهو شخص واحد وقوله: «إنك ستأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»(٢) وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «نضرَّ الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما حفظها فرب مبلغ أوعى من سامع»(٣) فدل ذلك على أن الواحد يبلغ الأمور عن الرسول عليه الصلاة والسلام سواءً كانت عقدية أم غيرها، يقول الإمام الشافعي يرحمه الله: «فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها، أمر أن يؤديها ولو واحد، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه»(٤): ويقول: «لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الآحاد»(٤) وبذلك يتضح أن خبر الآحاد لا يفيد الظن وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله فقال: «من قال: إن خبر الآحاد يفيد الظن نقول له: يفيد الظن هذا بالنسبة لك، وبالنسبة لعلمك، لكن بالنسبة للمختصين من أهل العلم والحديث يفيد عندهم العلم لأن عندهم خبرة بالأحاديث ودراسة الأسانيد ومعرفة حال الرجال إلى آخر ذلك، فنقول: يفيد الظن بالنسبة لك أنت وأمثالك ممن لم يعرفوا هذا العلم وهذا الفن»(٥).

فالخوارج في الحقيقة من أهل البدع يجمعون بين السنة والبدعة كما قال ابن القيم يرحمه الله عن حال أهل الأهواء: «إن أهل البدع يأخذون من السنة ما يوافق أهواءهم، صحيحاً كان أو ضعيفاً ويتركون ما لم يوافق أهواءهم من الأحاديث الصحيحة، فإذا عجزوا عن رده نفوه عوجاً بالتأويلات المستنكرة(٦) التي هي

---

(١) قد صرح أهل العلم بتواتر هذا الحديث منهم السيوطي في الأزهار المتناثرة، ص٥٥، وتدريب الراوي، ٢/ ١٧٩، والزبيدي في لفظ اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، والكتاني في نظم المتناثر في الحديث المتواتر.

(٢) البخاري: التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي أمته، ١٣/ ٢٩٦، ٢٩٧، ومسلم كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، ١/ ١٩٩.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم٢١١. (٤) الرسالة للشافعي، ص٤٠١ ـ ٤٥٧.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٥٢٣ ـ ٥٥٠، ٥٧٦ ـ ٥٨٢.

(٦) قد قدح رئيس الخوارج الأول في فعل رسول الله ﷺ فقال له: اعدل فإنك لم تعدل، =

تحريف له عن مواضعه، وأهل السنة ليس لهم هوى في غيرها»[1].

الخلط بين السنة والبدعة عند الشيعة:

إن الشيعة كباقي الفرق الضالة تحاول أن تسند ما تعتقد به إلى قول الله عز وجل وقول رسوله عليه الصلاة والسلام، فلذلك يخلطون بين السنة والبدعة وهذا ما يلاحظ على بعض أصولهم التي جمعت بين السنة والبدعة:

١ ـ محبة آل البيت سنة والغلو فيهم بدعة.

٢ ـ الاهتمام بمسألة الإمام سنة ولكن الغلو والتشدد فيها بدعة.

٣ ـ الاعتقاد بخروج المهدي سنة، ولكن التحريف والتبديل فيه بدعة.

فمحبة آل البيت سنة محمودة حث عليها القرآن الكريم والسنة النبوية، فقال الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦] وقال في شأن زوجات الرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [الأحزاب] وقال سبحانه وتعالى في آل الرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] وفي السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «اللهم صلِّ على محمد وأزواجه وذريته»[2] «اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم...»[3] ولكن الشيعة غلوا في تلك المسألة حتى جعلوا آل البيت كالآلهة والأرباب التي تنفع وتضر وتُحيي وتميت، فصرفوا أنواع العبادات لهم من دون الله عز وجل. فجمعوا بين السنة والبدعة، السنة في وجوب محبة آل الرسول عليه الصلاة والسلام والبدعة الغلو في ذلك إلى درجة عبادتهم مع الله سبحانه وتعالى[4].

= وقال الآخر: «إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله»، فقدح هذا في معتقده وقدح الآخر في حكمه وعدله، رواه البخاري في كتاب الأدب، باب الصبر في الأذى، ١٠/٤٢١، ومسلم كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه ٧/١٦٥، ١٦٦.

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ٢/٥٧٦.

(٢) البخاري كتاب الدعوات، باب هل يصلي على غير النبي ﷺ، ١١/١٤١ ـ ١٤٣.

(٣) البخاري كتاب الدعوات، باب هل يصلي على غير النبي ﷺ، ١١/١٢٧ ـ ١٣٤، ومسلم في الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ٤/١١٥ ـ ١١٧.

(٤) الشيعة وأهل البيت، ط١٠، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص٢٣.

وأما الإهتمام بمسألة الإمامة فإن الشارع الحكيم قد اهتم بها في القرآن الكريم والسنة النبوية فقال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»[١] فجاءت الشيعة وغلت في تلك المسألة حتى جعلت مسألة الإمامة[٢] من أشرف مسائل المسلمين، وبها يُدرك درجة الكرامة، وبسببها يستحق الخلود في الجنان، والتخلص من غضب الرحمن، فخلطوا السنة بالبدعة.

وأما الاعتقاد بخروج المهدي فهي سنة من سنن الله الكونية التي أخبر عنها الرسول عليه الصلاة والسلام ونبأنا بها، فقال عليه الصلاة والسلام: «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»[٣]، ولكن جاءت الشيعة فغلت في تلك المسألة ببدع عديدة وربطتها بمسألة الرجعة وهي من الأفكار اليهودية المدسوسة بين المسلمين، فيقولون برجوع الأموات قبل البعث والنشور عند ظهور القائم المهدي الشيعي من أئمتهم مع أتباعه لينتقموا من أعدائهم ومخالفيهم ويشفوا صدورهم، يقول المفيد: «اتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة»[٤] ويقول أيضاً: «أقول إن الله تعالى يرد قوماً من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها فيعزٌ منهم فريقاً ويذل فريقاً ويديل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين وذلك عند قيام مهدي آل محمد عليهم السلام وعليه السلام، وأقول إنَّ الراجعين إلى الدنيا فريقان أحدهما من علت درجته في الإيمان وكثرت أعماله الصالحات وخرج من الدنيا على اجتناب الكبائر الموبقات، فيريه الله عز وجل دولة الحق ويعزه بها ويعطيه من الدنيا ما كان يتمناه، والآخر من بلغ الغاية في الفساد وانتهى في خلاف المحقين إلى أقصى الغايات وكثر ظلمه لأولياء الله واقترافه السيئات فينتصر الله تعالى لمن تعدى عليه قبل

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٦٤٠.

(٢) مختصر منهاج السنة، لابن تيمية، اختصار الشيخ: عبد الله الغنيمان، ١٤١٩هـ - ١/٢٨.

(٣) البخاري كتاب في الأنبياء، باب نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام، ٦/٩١، ومسلم كتاب الإيمان، باب نزول عيسى، ٢٠/١٩٣.

(٤) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام، ص٥٠، ٥١.

الممات ويشفي غيظهم منه بما يحله من النقمات، ثم يصير الفريقان من بعد ذلك إلى الموت ومن بعده إلى النشور وما يستحقونه من دوام الثواب والعقاب، وقد جاء القرآن بصحة ذلك وتظاهرت به الأخبار والإمامية بأجمعها عليه إلا شذاذ منهم تأولوا ما ورد فيه مما ذكرنا على وجه يخالف ما وصفناه»[1][2] وبذلك يتضح خلط السنة بالبدعة عند الشيعة في مسألة المهدي.

الخلط بين السنة والبدعة عند القدرية (المعتزلة):

إن القدرية من الفرق التي خلطت بين البدعة والسنة كباقي الفرق الضالة، فإن أصولها كما أخبر عنها أبو الحسين الخياط بقوله: «وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي»[3].

فالتوحيد لفظ محبوب مرغوب عند السلف وعند أهل السنة والجماعة، ورد مضمونه في الكتاب والسنة، فقالوا في أصلهم هذا: إن التوحيد يستلزم نفي الصفات حيث إن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك، وإن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين[4]، فجمعوا في هذا الأصل بين الألفاظ السنية الشرعية وبين الألفاظ البدعية.

أما العدل عندهم فقالوا: إنا نريد أن ننزه الخالق عن وصفه بالقبح والظلم فوصفوه بالعدل[5] وهي صفة من صفات الله تعالى، واسم من أسمائه سبحانه، والمراد به عندهم أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه، ولذا ينزهونه تعالى عن فعل القبح، حتى أنهم نفوا أن يكون خالقاً لأفعال العباد[6]، لما فيها من القبيح، كما ينزهونه تعالى عن الإخلال بما هو واجب عليه، فقولهم معتمد على القرآن والسنة حيث إنهم قالوا: إن الله لا يفعل

---

(١) أوائل المقالات، ط جامعة الإمام، ص٥٠، ٥١.

(٢) وبذلك يظهر كذب من يدعي براءة الشيعة من تلك المعتقدات كالقول بالرجعة والمهدية، وخاصة أولئك الذين يقولون بمسألة التقريب بين الأديان والمذاهب.

(٣) الانتصار والرد، ط بيروت ـ لبنان ١٩٨٨م، ص١٢٧.

(٤) الملل والنحل، ١/ ٥١، شرح الأصول الخمسة، ص١٣ ـ ١٥.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة، ١/ ١٤٠. (٦) المغني في أبواب العدل، ٨/ ٣.

القبيح وإن أفعاله كلها حسنة، وهذا يدل عليه كلام الله القائل في كتابه: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه]، والظلم هو أن يضع عليه سيئات غيره، والهضم أن ينقص من حسناته، وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٩]، يقول ابن القيم يرحمه الله: «وخلقه وقضاؤه وقدره خير كله ولهذا نزه سبحانه نفسه عن الظلم الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه... فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وضع في محله لم يكن شراً، فعلم أن الشر ليس إليه، وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك، فإن منها القدوس... والقدوس هو المنزه عن كل شر ونقص وعيب كما قال أهل التفسير وهو قول أهل اللغة»[(1)] وأما القول بأن العبد خالق أفعاله فهنا تكمن البدعة حيث إن هذا القول باطل، لأن الله خالق العبد وفعله يقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات].

وأما مسألة الوعد والوعيد فهم أيضاً يجمعون بين السنة والبدعة فيها، فيقولون: إن الله كلفنا الأعمال الشاقة فلا بد أن يكون في مقابلها من الثواب على طريق المقابلة، وإلا كان الله ظالماً. يقول القاضي عبد الجبار: «وأما علوم الوعد والوعيد فهو أن الله وعد المطيعين بالثواب وأنه يفعل ما وعد به لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب»[(2)] فهم في قولهم هذا قد اعتمدوا على بعض الأدلة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠] فيقولون: فقد وقع أجره على الله: أي وجب ثوابه على الله إذ أن حقيقة الوجوب هو الوقوع والسقوط، قال تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] أي سقطت، ويقال: وجبت الشمس: سقط قرصها. والمعنى: فقد علم الله كيف يثيبه وذلك واجب عليه، فقولهم بوجوب[(3)] الوفاء بالوعيد على الله تعالى، بأن الطريق في الوعد والوعيد واحدة، وكما أنه لا يجوز الخلف في الوعد، فكذلك لا يجوز الخلف في الوعيد[(4)]، فهم

---

(١) شفاء العليل، الحسينية، مصر، ط١، ١٣٢٣هـ ص١٧٩.
(٢) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٦.
(٣) تفسير الكشاف للزمخشري، دار الفكر، بيروت، ١/٥٥٨.
(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٣٦.

قد وافقوا أهل السنة في شيء وخالفوهم في شيء آخر، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عباده بشيء، كان وقوعه واجباً بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد»[1] ويقول أيضاً: «ويجوز أن يعفو عن المذنب من المؤمنين، وأن يخرج أهل الكبائر من النار، فلا يخلد فيها أحد من أهل التوحيد، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»[1] فجمع المعتزلة في هذا الأصل بين السنة والبدعة كما وضح ذلك شيخ الإسلام يرحمه الله: «كما كان في مذهب أهل الكلام المحض المبتدع كالمعتزلة تركيب ولبس بين الأثارة النبوية وبين الأثارة الصابئة»[2].

أما الأصل الرابع عندهم وهو المنزلة بين المنزلتين فهم يؤصلونه من القرآن والسنة. يقول القاضي عبد الجبار: «وإن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً وكذلك صاحب الكبيرة له حكم بين الحكمين، فلا يكون حكمه حكم الكافر ولا حكم المؤمن، بل يُفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينها»[3] فهم قد أخذوا بنصوص من القرآن والسنة التي تدل على الوعيد كالخوارج، فكانوا موافقين للسنة في ذلك، ولكن عندما غالوا وفرطوا في رد نصوص الوعد أخذوا بالبدعة، فجمعوا حينئذ بين السنة والبدعة.

أما الأصل الخامس عندهم وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهم قد اعتمدوا على وجوبه بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية، يقول القاضي عبد الجبار: «والذي يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فالله مدحنا على ذلك، فلولا أنها من الحسنات الواجبات وإلا لم يفعل ذلك، وأما السنة فهو قول ﷺ: «ليس لعين ترى الله يعصى فتطرف حتى تغير أو تنتقل»[4] وأما الإجماع فلا إشكال فيه

---

(١) منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ١٦٧، ١٧٣، الفتاوى ٣/ ١٤٧، ٧/ ٦٧٩.

(٢) الفتاوى، ١٢/ ٣٢، ٣٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٦٩٧.

(٤) لم أجده.

لأنهم اتفقوا على ذلك»[1]. فجمعوا في أصلهم هذا بين الحق والباطل، فالحق أن الله أمرنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما الباطل الذي خالفوا فيه السلف الصالح ففي ترتيبهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهم يبدؤون من الأسهل إلى الأصعب، من الحسنى إلى اليد ثم السيف، أما أهل السنة والجماعة فعلى النقيض يبدؤون باليد ثم اللسان ثم القلب اعتماداً على قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه»[2].

ومن مخالفة المعتزلة للسلف[3] في هذا الأصل هو اعتقادهم في وجوب الخروج على السلطان الجائر وقتاله وقتال المخالفين لهم في أصولهم، وهذا مخالف للأدلة من الكتاب والسنة التي أوصت بطاعة ولي الأمر ولو كان جائراً بشرط عدم معصية الله، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩] وقوله عليه الصلاة والسلام عندما سئل: «ألا نقاتلهم؟ فقال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة[4]» وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في مبايعتهم للرسول عليه الصلاة والسلام: «وعلى ألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله تعالى فيه برهان»[5] فهم بقولهم هذا وخروجهم على السلطان الجائر أو المخالف لهم قد نقضوا القرآن والسنة وجمعوا بين البدعة والسنة، ومن الغريب عندهم أن القاضي عبد الجبار يقول عند سرده لشروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنها، «هو أن يعلم أن ذلك لا يؤدي إلى مضرة أعظم منها، فإنه لو علم أو غلب في ظنه أن نهيه عن شرب الخمر يؤدي إلى قتل جماعة من المسلمين أو إحراق محله لم يجب، وكما لا يجب لا يحسن»[6] وفي الواقع تجدهم يحاربون ويقاتلون من يخالفهم في أصولهم، فالخلط بين السنة

---

(١) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٥.

(٢) مسلم كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، ١/ ٣٢.

(٣) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لابن تيمية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٦م، ص١٨.

(٤) سبق تخريجه صفحة رقم٢٠٠.

(٥) سبق تخريجه صفحة رقم٢٠٠.

(٦) شرح الأصول الخمسة، ص١٤٣.

والبدعة سنة كونية، فما أحدثت الأمة في دينها[1] بدعة إلا رفع الله عنهم بها سنة، ولكن أهل البدع يعتقدون أنهم متمسكون بها عاضون عليها بالنواجذ.

الخلط بين السنة والبدعة عند المرجئة:

إن فرق المرجئة كالكلابية والكرامية والأشاعرة والماتريدية قد خلطوا بين السنة والبدعة والحق والباطل، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن الكلابية والكرامية والأشعرية أقرب إلى السنة والحق من جهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم باتفاق جماهير المسلمين»[2] ويقول عن الأشاعرة وهي من أهم فرق المرجئة حالياً: «فكان هؤلاء بينهم وبين أهل الوراثة النبوية قدر مشترك بما سلكوه من الطرق الصابئة في أمر الخالق وأسمائه وصفاته فصار في مذهبهم في الرسالة تركيب من الوراثتين، لبسوا حق ورثة الأنبياء بباطل ورثة أتباع الصابئة، كما كان في مذهب أهل الكلام المحض المبتدع كالمعتزلة تركيب ولبس بين الأثارة النبوية وبين الأثارة الصابئة، لكن أولئك أشد اتباعاً للأثارة النبوية، وأقرب إلى مذهب أهل السنة من المعتزلة»[3].

ولو حاول القارئ أن يستعرض أهم اعتقادات الأشاعرة لوجدها كالآتي:

١ - موقفهم من الإيمان والاكتفاء بالتصديق دون العمل والإقرار[4].

٢ - مصدر التلقي عندهم هو العقل[4].

٣ - تأويل بعض صفات الله عز وجل.

٤ - الإيمان بكلام الله على أنه كلام نفسي لا يتعلق بالمشيئة والإرادة.

٥ - إثبات الرؤية للمؤمنين دون مقابل.

٦ - الإيمان بالقدر مع القول بالكسب، وأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل.

فالمعتقد الأول عند الأشاعرة اعتمدوا عليه وجعلوه من أهم أصولهم وقد

---

(١) ما جاء في البدع، للإمام محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٨٣.

(٢) درء التعارض ط جامعة الإمام ١٩٨٠م، ٦/ ٢٩٢.

(٣) الفتاوى ١٢/ ٣٢، ٣٣.

(٤) الإنصاف ص٢٢، الإرشاد ص٣، المواقف، ص٣٢، ٣٣.

أصلوه من آيات القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣] فأخذوا ببعض الآيات وتركوا بعضها الآخر التي توضح دخول الأعمال والإقرار في الإيمان، فجمعوا بين السنة والبدعة، فتجدهم حائرين مترددين في تلك المسألة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافراً في الآخرة[1]، قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء، فإنها عندهم شيء واحد، فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع»[2]. أما اعتقادهم بأن مصدر التلقي هو العقل، فيعتقدون أن الله عز وجل أعطى للعقل مكانة لا توازيها مكانة ويستدلون بحديث موضوع: «إن الله عز وجل لما خلق العقل قال له أقبل، فأقبل ثم قال له: أدبر فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أشرف منك، فبك آخذ وبك أعطي»[3]. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل العلم والذي يروونه ذكروه في فضل عقل الإنسان»[4] فالاستدلال بالحديث النبوي سنة من سنن أهل السنة والجماعة، أما الاستدلال بالحديث الموضوع فهو من سمات أهل الأهواء والبدع؛ وكذلك تفضيل العقل وجعله المبدع لهذا العالم فهو من قول الملاحدة، فلذلك قد جمع الأشاعرة في هذا المعتقد بين السنة والبدعة.

وأما تأويلهم لبعض صفات الله عز وجل فقد جمعوا فيه بين السنة والبدعة، فالسنة عندهم هو إثباتهم للصفات المعنوية: «العلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، والحياة»[5] والبدعة هو نفيهم للصفات الاختيارية الفعلية مع أن جميع الأسماء والصفات الثابتة لله عز وجل قد جاءت في الكتاب والسنة؛ فكيف يؤمنون ببعض ويؤولون، أو ينفون أو يفوضون البعض الآخر، بل إنهم يناقضون

---

(١) يقصد شيخ الإسلام أن من يصدق أو يعترف بقلبه قد يقوم ببعض الذنوب التي تخرجه من الملة، ومع ذلك فالأشاعرة يجعلونه مؤمناً.

(٢) الإيمان لابن تيمية، ط المكتب الإسلامي، ٣٨٤، ٣٨٥.

(٣) الغزالي في إحياء علوم الدين، ط دار الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، ١/ ٨٣، وأبو نعيم في الحلية، ط مطبعة السعادة، مصر ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ٧/ ٣١٨.

(٤) درء التعارض، ط جامعة الإمام، ١/ ١٠٦ ـ ١٠٨، منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ٢/ ٥٠٨ ـ ٥١٠، الصفدية، ١/ ٢٣٧ ـ ٢٤١.

(٥) الفتاوى، ١٦/ ٣٧٤.

أنفسهم في هذه المسألة حيث يجعلون الصفات التي أثبتوها من أهم أصول الدين ويكفِّرون تاركها فيقولون كما يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «إن الصفات الثابتة بالعقل هي التي يجب الإقرار بها ويكفر تاركها، بخلاف ما ثبت بالسمع، فإنهم تارة ينفونه وتارة يتأولونه ويفوضون معناه، وتارة يثبتونه لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقاً بالصفات العقلية، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها، إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي تثبت بالرسالة... وبالأدلة الشرعية... لا بمجرد الأدلة العقلية»[1] ثم يوضح رحمه الله تناقضهم في المسألة فيقول: «إن قولهم إن أصول الدين هي التي تعرف بالعقل، ثم قولهم: إن المخالف لها كافر، لها مقدمتان باطلتان، والجمع بينهما تناقض، لأن ما لا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي لأنه لم يرد في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلا بالعقل فهو كافر[2]»[3].

وأما اعتقادهم بأن القرآن هو كلام الله فقد وافقوا السنة فيه[4]، وأما زعمهم بأنه كلام نفسي لا يتعلق بالمشيئة والإرادة فقد وافقوا أهل الأهواء والبدع فيه، فخلطوا بين السنة والبدعة في هذا المعتقد؛ فهم يثبتون بالإجمال صفة الكلام لله تعالى، وإنها معنى يقوم بذات الله، لازم له أزلاً وأبداً، وسموا هذا المعنى بالكلام النفسي، وإن هذا المعنى القائم بالذات لا ينقسم إلى سر وعلانية، ولا يكون فيه شيء في نفس الرب وشيء فيه عند الملائكة، بل إسماع[5] الملائكة أو غيرهم لكلامه إنما هو خلق إدراك لهم فقط، فحصروا الكلام بما يقوم بالنفس، وأنه لازم للذات لا ينفك عنها، وأن الألفاظ والحروف ليست كلاماً، فأصبحت هذه المسألة من أهم الأصول للأشاعرة والتي أبعدتهم عن مذهب أهل السنة والجماعة وقاربتهم من أهل البدع.

---

(١) الفتاوى ٣/ ٤٢٨.

(٢) درء التعارض ط جامعة الإمام، ١٩٨٠م، ١/ ٢٤٢.

(٣) ومن التناقض عندهم أيضاً في تلك المسألة، أن صفات المعاني بعضهم يثبتها عن طريق العقل، وبعضهم يثبتون بعضها بالعقل وبعضها بالسمع، فالرازي أثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة بالعقل. انظر درء التعارض، ط جامعة الإمام، ١٩٨٠م، ١/ ٢٤٢، الفتاوى ١٢/ ٣٢، التدمرية، ط مكتبة العبيكان، ص١٤٩، ١٥٠.

(٤) الفتاوى، ٥/ ٥٥٦، ٥٥٧، ٩/ ٢٨٤، ١٢/ ٣٧٠، ١٥/ ٣٥، منهاج السنة، ط مكتبة الرياض الحديثة، ٢/ ١٠١، ١٠٢.

(٥) نقض التأسيس لابن تيمية، مخطوط، جامعة الملك سعود، الرياض، رقم٢٥٩٠، ٢/ ٥٢.

وأما اعتقادهم بالرؤية[1] وإثباتها فمصدره الكتاب والسنة، وأما قولهم: من غير مقابل فوافقوا أهل البدع الذين نفوا الجهة والعلو لله تعالى من الفلاسفة والقرامطة الباطنية[2]؟.

وأما قولهم بالقدر والكسب والاستطاعة، فإنهم يقولون: إن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه، بل هي مقارنة له وهي من الله تعالى، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له[3]، فهم قد جمعوا فيه بين السنة والبدعة، حيث وافقوا السلف في الإيمان بالقضاء والقدر، وخالفوا السلف في جعلهم الاستطاعة كلها مقارنة للفعل، بخلاف أهل السنة والجماعة الذين جعلوا الاستطاعة نوعين، نوعاً قبل الفعل وهو سلامة الجوارح[4]، ونوعاً معه وهو ما يجب به وجود الفعل[5].

فالأشاعرة قد خلطوا بين السنة والبدعة، وكذلك الماتريدية حيث إن هناك تشابهاً كبيراً بينهما من حيث الأصول، فموقفهم من الإيمان والتأويل والأسماء والصفات متقارب، فلذا يتضح مدى خلط الأشاعرة والماتريدية بين السنة والبدعة[6].

---

(١) إن الأشاعرة في موقف الرؤية يقفون موقف المتذبذب حيث إنهم خلطوا السمع بالعقل، يقول الشهرستاني: «واعلم أن هذه المسألة سمعية، أما وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه، وقد وردت عليه تلك الإشكالات ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون، ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة، فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية. انظر نهاية الإقدام ص٣٦٩.

(٢) الفتاوى، ٥/ ١٢٤ - ١٢٦.

(٣) الإرشاد، ط١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ص٢١٩، ٢٢٠.

(٤) الفتاوى، ٨/١٢٩، ١٣٠؛ ٢٩٠ - ٢٩٢، ١٠/٣٢، ١٨/١٧٢، ١٧٣.

(٥) الاستطاعة الأولى للعبد بمعنى الصحة والوسع، والتمكن من سلامة الآلات، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي وهي المصححة للفعل، فهذه لا يجب أن تقارن الفعل بل تكون متقدمة عليه، أما الاستطاعة الأخرى فهي التي يجب معها وجود الفعل، وهي الاستطاعة المقارنة للفعل الموجبة له، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر وبها يتحقق وجود الفعل. الفتاوى، ٨/١٢٩، ١٣٠؛ ٢٩٠ - ٢٩٢، ١٠/٣٢، ١٨/١٧٢، ١٧٣، منهاج السنة، مكتبة الرياض الحديثة، ١/٧، ٨.

(٦) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عذبه. تحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ص١٥ - ٦٣.

الخلط بين السنة والبدعة عند الجهمية:

إن الجهمية كباقي الفرق الضالة جمعت في أصولها بين السنة والبدعة، فلو نظرنا إلى أهم أصولهم التي يعتقدونها ومنها القول بالتنزيه، والقول بخلق القرآن، والقول بأن الله في الأمكنة كلها، فأما القول بالتنزيه كما يزعمون فإن الأدلة من القرآن والسنة قد جاءت بما يؤيد تنزيه الله عز وجل من النقائص كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص] فوضحت الآيات أن الله عز وجل ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام»[1] فالجهمية أخذت بجانب التنزيه وبالغت فيه، وتركت جانب الإثبات، فقالت: «لو قلنا إن الصفات تقوم به للزم أن يكون جسماً والأجسام حادثة، لأنها لم تسبق الحوادث، ولا تخلو عنها، وما لا يسبق الحوادث ولا يخلو عنها فهو حادث[2]» وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله قائلاً: «دليل الأعراض وحدوث الأجسام، الذي هو أشهر دليل عند المبتدعة أصل أصول المبتدعة في نفي الصفات»[3][4] فجمعت الجهمية في أصلها الأول بين السنة والبدعة، حيث يقولون: إن التنزيه هو توحيد الله سبحانه وتعالى، وتوحيدهم مناقض لتوحيد الرسل، فالسنة عندهم تنزيههم لله عز وجل، والبدعة قولهم: بأن نصوص الصفات لا يمكن حملها إلا على الاستعارة[5] والمجاز، ومن السنة في هذا الأصل قولهم

---

(١) مسلم في كتاب الإيمان، باب قوله عليه السلام: «ما جاء في رؤية الله عز وجل» ٣/ ١٣، ١٤.

(٢) الفتاوى، ٦/ ٣١٣ ـ ٣٣٠، شرح العقيدة الأصفهانية، ص٧٠، الصفدية، ٢/ ١٦٣، درء تعارض العقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٢١، ٨/ ١٨، ١٧٣، النبوات، ص٦٠.

(٣) الفتاوى المصرية، ٦/ ٦٤٥.

(٤) ينفي المعطلة أن يكون الله جسماً تقوم به الأعراض والحوادث، فبالتالي ينفون أن يكون محلاً للحوادث لأن من كان محلاً للحوادث فلا بد أن يكون حادثاً، إذ الحوادث على حد قولهم لا تحل إلا بحادث مثلها، لوجوب أن يكون لها أول وهو المراد من أصلهم: «حوادث لا أول لها». انظر الفتاوى المصرية ٦/ ٦٤٥.

(٥) الاستعارة من أنواع المجاز، وهي في اصطلاحهم: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة، والأصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز. انظر الكليات، ص١٠٠، التعريفات، ص٣٦.

بالتوحيد، فالتوحيد قد نادى به الشارع الحكيم، وأما البدعة فيه فهو إنكار حياة الرب وعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه واستوائه على عرشه ورؤية المؤمنين له بأبصارهم عياناً من فوقهم يوم القيامة... وسائر ما أخبر به الرسول ﷺ[1].

وأما القول بخلق القرآن فقد استدلوا عليه بأدلة من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] فاعتمدوا في معتقدهم هذا على آيات من القرآن الكريم، ولكنهم قاموا بالنقيض أو البدعة حيث لم يتدبروا آيات القرآن الكريم، حيث أمرنا الله عز وجل بتدبر آياته حتى يفقه الإنسان المقصود والمراد، فهم لم يحكموا بآيات الله عز وجل، بل قدموا عقولهم وأهواءهم على آيات الله عز وجل، فجمعوا بين البدعة والسنة، وبين الحق والباطل، فلو رجعوا لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام لوجدوا الحق المبين والصراط المستقيم، حيث إن لفظ الجعل يأتي بعدة معاني في القرآن ولا يأتي بمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١] ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤] ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧﴾ [النحل] ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠] فتأتي جعل[2] على حسب موقعها من المراد والمعنى[3].

وأما قولهم بأن الله في الأمكنة كلها فيستدلون بآيات من القرآن الكريم وأحاديث من السنة النبوية لتأييد معتقدهم، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ﴿أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦] ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] ومن السنة قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا تحزن إن الله معنا»[4] فهنا قد اعتمدوا على السنة ولكن مع ذلك عادوا وخلطوا بين السنة والبدعة، حيث زعموا أن المراد بالمعية الاختلاط والاتحاد والحلول، فهنا نقضوا السنة بالبدعة.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ١/ ١٧٨، ١٧٩.

(٢) الحيدة والاعتذار، ص٣١ ـ ٣٣، الفتاوى، ٢/ ٤٦٦.

(٣) شرح لمعة الاعتقاد، ص٧٢.

(٤) البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب المهاجرين وفضلهم، ٧/ ٩.

يقول الشيخ ابن عثيمين وفقه الله: «حيث إن المعية في اللغة: هي مطلق المقارنة والمصاحبة لكن مقتضاها ولازمها باختلاف الإضافة وقرائن السياق والأحوال، فتارة تقتضي اختلاطاً كما يقال جعلت الماء مع اللبن، وتارة تقتضي تهديداً وإنذاراً كما يقول المؤدب للجاني: إذهب فإنا معك، وتارة تقتضي نصراً وتأييداً كمن يقول لمن يستغيث به أنا معك، إلى غير ذلك من اللوازم والمقتضيات المختلفة باختلاف الإضافة والقرائن والأحوال، ومثل هذا اللفظ الذي يتفق في أصل معناه ويختلف مقتضاه وحكمه باختلاف الإضافات والقرائن يسميه بعض الناس تشككاً بالتشكيك للمستمع هل هو من قبيل المشترك الذي اتحد لفظه، واختلف معناه نظراً لاختلاف مقتضاه وحكمه، أو هو من قبيل المتواطئ الذي اتحد لفظه ومعناه نظراً لأصل المعنى؟ والتحقيق أنه نوع من المتواطئ، لأن واضع اللغة وضع هذا اللفظ بإزاء القدر المشترك واختلاف حكمه ومقتضاه إنما هو بحسب الإضافات والقرائن لا بأصل الوضع، لكن لما كانت نوعاً خاصاً من المتواطئة فلا بأس بتخصصها بلفظ إذا تبين ذلك، فقد اتضح أن لفظ المعية المضاف إلى الله مستعمل في حقيقته لا في مجازه، غير أن معية الله لخلقه معية تليق به فليس كمعية المخلوق للمخلوق بل هي أعلى وأكمل، ولا يلحقها من اللوازم والخصائص ما يلحق معية المخلوق للمخلوق، هذا وقد فسر بعض السلف معية الله لخلقه بعلمه بهم وهذا تفسير للمعية ببعض لوازمها، وغرضهم به الرد على حلولية الجهمية، الذين قالوا: إن الله بذاته في كل مكان واستدلوا بنصوص المعية، فبين هؤلاء السلف أنه لا يراد من المعية كون الله معنا بذاته، فإن هذا محال عقلاً وشرعاً، لأنه ينافي ما وجب من علوه، ويقتضي أن يحيط به مخلوقاته وهو محال»[1] فالجهمية هنا جمعوا بين المتناقضات والمحالات، وبين السنة والبدعة.

وكذلك الأمر في أصولهم الباقية، فقولهم بأن الإيمان هو عقد القلب فقد استدلوا بأدلة من القرآن والسنة فتلك سنة طيبة، ولكنهم أتوا في مقابلها بالبدع، فقالوا: إن اللفظ بالكفر والنفاق لا يضر في الإيمان، فخلطوا البدعة بالسنة، يقول

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية، الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، ص٥٥ ـ ٥٧.

شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهؤلاء يصل بهم الكفر إلى أنهم لا يشهدون أنهم عباد لا بمعنى أنهم معبدون ولا بمعنى أنهم عابدون، إذ يشهدون أنفسهم هي الحق ويشهدون أنهم العابدون والمعبودون»[1]، وكذلك قولهم بالجبر وأنه لا فعل للإنسان ولا استطاعة، فاستدلوا على قولهم ومعتقدهم بأدلة من القرآن والسنة ونسبوا الفعل والخلق إلى الله وتلك سنة السلف، ولكن لم يثبتوا للمخلوق أي فعل ولا إرادة ولا تصرف فتلك بدعة جرت إلى بدع أخرى وهي التهاون بالذنوب والمعاصي والآثام، فجمعوا بين السنة والبدعة، وأما معتقدهم بفناء الجنة والنار فقد استدلوا عليه بنصوص من الكتاب، والسنة، وهذا أمر جميل، ولكنهم خلطوه ببدع عظيمة فوصفوا الله بالعجز وعدم القدرة، وهذا شأن جميع الفرق والمذاهب الضالة يجمعون بين السنة والبدعة[2].



(١) الفتاوى، ١٠/ ١٦٢.

(٢) من أكبر الأدلة على ذلك ما نجده الآن من العلمانيين، والحداثيين، العقلانيين، العصرانيين يؤصلون أصولهم ومعتقداتهم بنصوص من الكتاب والسنة ويغلفونها بأغلفة البدع والخرافات.

المبحث الثالث

عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع

إن الفرق الضالة تزعم دائماً أنهم يعتمدون على اليقين والقطع والجزم، وفي الحقيقة هم على نقيض ذلك، فهم يعتمدون على التأويل والتحريف، لتأصيل قواعدهم ومعتقداتهم. يقول ابن القيم يرحمه الله: «وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما تخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه... فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها حتى المقلدين في الفروع اتباع الأئمة الذين اعتقدوا المذهب ثم طلبوا الدليل عليه ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عياناً وبالله التوفيق، وكل من هؤلاء يتأول دليلاً سمعياً ويقر على ظاهرة نظيره أو ما هو أشد قبولاً للتأويل منه[1]، لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد منعكس يفرق بين ما يتأول وما لا يتأول إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ، وهؤلاء لا يمكن أحد منهم أن يحتج على مبطل بحجة سمعية؛ لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه[2]» فهم لم يعتمدوا على الكتاب والسنة مصدري الهدى والنور المبين، بل اعتمدوا على أهوائهم وشهواتهم.

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن كان الحق فيما يقول هؤلاء السالبون النافون للصفات الثابتة في الكتاب والسنة، إما نصاً وإما ظاهراً فكيف يجوز

(١) هنا يظهر التناقض عندهم، حيث إنهم يفرقون بين المتماثلات.

(٢) الصواعق المرسلة، ١/ ٢٣٠ـ ٢٣٣.

على الله، ثم على رسوله، ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق، ثم الحق الذي يجب اعتقاده لا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه نصاً ولا ظاهراً، حتى يجيء أنباط الفرس والروم، وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف أو كل فاضل أن يعتقدها، لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون والمتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصاً أو ظاهراً، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين، فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء: إنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عز وجل وما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً لا من الكتاب ولا من السنة ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم فما وجدتموه مستحقاً له من الصفات فصفوه به سواء كان موجوداً في الكتاب والسنة أو لم يكن وما لم تجدوه مستحقاً له في عقولكم فلا تصفوه به. . . وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم، وهو لازم لجماعتهم لزوماً لا محيد عنه، ومضمونه أن كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأن الرسول معزول عن التعلم والإخبار بصفات من أرسله، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء كالبراهمة والفلاسفة، وهم المشركون والمجوس وبعض الصابئين»[1]، ومن الأمثلة على عدم الاعتماد على اليقين والقطع في قواعد أهل الأهواء والبدع ما يلي:

١ ـ الخوارج وعدم الاعتماد على اليقين والقطع:

إن الخوارج[2] تزعم أن مصدر تلقيهم الأول هو القرآن الكريم، ومع ذلك فهم متناقضون في موقفهم منه، فالأباضية وهي الفرقة المنتشرة حالياً في العديد من

(١) الفتوى الحموية الكبرى، ص٢٠، ٢١.

(٢) الموجز لأبي عمار الأباضي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ٢/١١١ ـ ١٢٥، الحق الدامغ، ص١٨٠، الأباضية عقيدة ومذهباً، الدكتور: صابر طعيمة، دار الجيل، بيروت، ص٩٩ ـ ١٠٤.

أجزاء العالم الإسلامي لها عدة أقوال في القرآن الكريم، فهي تقول بخلق القرآن وهو قول كثير من المغاربة منهم، أما المشارقة فأكثرهم يقولون: بأن القرآن غير مخلوق، ومع ذلك فإن بعضهم يقول بخلق القرآن[1]، ومن الأباضية من يميل إلى قول الواقفة[2] في القرآن فلا يقولون هو مخلوق ولا غير مخلوق، فإذا كان القرآن الكريم الذي هو المصدر اليقيني الأول عندهم يتصف موقفهم منه بالاضطراب والتناقض، فكيف يستطيعون أن يبنوا قواعدهم وأصولهم على القطع واليقين؟

٢ ـ ومن الأمثلة عند الخوارج على عدم اليقين والقطع في القواعد:

إن الخوارج يعتبرون المخالفين لهم ليسوا عدولاً سواءً كان المخالف صحابياً أو غيره[3]، فيعاملونهم معاملة الأعداء فلا يجوز موادعتهم، بل يجب أخذ الجزية منهم واعتبار دارهم دار حرب لقوله تعالى: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ ۝٢٩﴾ [التوبة]، فلذلك ينكرون السنة النبوية الصحيحة الثابتة فهم ينكرون بعض الأمور الثابتة في السنة الصحيحة

---

(١) مشارق أنوار العقول، دار الحكمة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ص٢٠٤ ـ ٢٢٢، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، ص٩١.

(٢) الواقفة: هم الذين يقولون في القرآن الكريم لا نقول هو كلام الله، ولا نقول مخلوق. قال الإمام أحمد يرحمه الله: «من كان منهم يحسن الكلام فهو جهمي، ومن كان لا يحسنه بل كان جاهلاً بسيطاً فهو تقام عليه الحجة بالبيان والبرهان فإن تاب وآمن بأنه كلام الله تعالى غير مخلوق، وإلا فهو شر من الجهمية». انظر السنة، للإمام عبد الله بن أحمد رحمهما الله. ١/ ١٧٩.

(٣) إن الإباضية تزعم أن أصولهم في التشريع هي القرآن والسنة والرأي، ويفسرون الرأي بالإجماع والقياس والاستدلال، ومع ذلك فهم يقولون: إن الصحابة كغيرهم من الناس من اشتهر بالعدالة فكذلك ومن لم يعرف حاله بُحث عنه. يقول السالمي من الأباضية.

أما الصحابي فقيل عدل ... وقيل مثل غيره والفيصل

بأنه عدل إلى حين الفتن ... وبعدها كغيره فيمتحن

فهنا يدل قولهم على عدم القطع واليقين؛ فمرة يقولون بعدالة الصحابة ومرة بعدم عدالتهم، ومرة يقولون بحجية السنة ومرة بعدم حجيتها. انظر الإباضية مذهب إسلامي معتدل، علي يحيى معمر، تعليق: أحمد بن سعود السيابي، طبعة الأكوان الحديثة، ١٩٨٨م، ص٢٥ ـ ٣٩.

كالرجم للزاني المحصن[1]، ويقولون: «ما حكم الله فأمضاه فليس للعباد أن ينظروا فيه، حكم في الزاني مائة جلدة وفي السارق القطع فليس للعباد أن ينظروا في هذا[2] يقول البغدادي عن إنكارهم للسنة: «في إنكارها حجة الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعمت أنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن ولذلك أنكروا[3] الرجم[4] والمسح على الخفين لأنهما ليسا في القرآن، وقطعوا السارق في القليل[5] والكثير، لأن الأمر بقطع السارق في القرآن مطلق، ولم يقبلوا الرواية في نصاب القطع ولا الرواية[6] في اعتبار الحرز فيه»[7] وهذا ما شهد به عملهم حيث كانوا يقومون بقطع يد السارق من المنكب في القليل والكثير ودون اعتبار الحرز في السرقة[5]، غير ملتفتين لما ثبت في السنة الصحيحة من أن يكون

---

(١) اتفقت الأمة الإسلامية على أن عقوبة الزاني البكر مائة جلدة، والثيب الرجم بالحجارة حتى الموت لدليل الكتاب والسنة. انظر الأم، للشافعي، تخريج: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م، ٦/ ٢١٥، ٢١٦، الملل والنحل، ١/ ١٦٤، الفصل، ٤/ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٧٣.

(٢) الكامل في التاريخ، ط دار الكتاب العربي، بيروت، ٣/ ١٦٦.

(٣) إن جماعة بلاغ القرآن الآن تعتقد نفس المعتقد، فيقولون: «إنه لم يرد في القرآن رجم الزاني المحصن، وبناء على ذلك لا تتجاوز عقوبته عقوبة غيره من الزناة، ولهم خرافات عديدة منها قولهم إن جميع ما ورد في القرآن الكريم من الأحكام فهو مؤقت بوقته، وإن المسلمين الآن غير مكلفين بتطبيق الأحكام السابقة، وليس المراد بطاعة الرسول ﷺ إطاعة حديثه وإنما المراد بها طاعة الحكومة المركزية، وليس المراد بالجنة والنار أمكنة خاصة بل هي كيفيات للإنسان، وإن الإيمان بالقدر خيره وشره مكيدة مجوسية جعلتها عقيدة للمسلمين». انظر تبويب القرآن، حشمت علي، المطبعة الإسلامية، لاهور، ٢/ ٨٥٠، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، الشيخ: عبد العزيز بن باز، جمع الدكتور: محمد بن سعد الشويعر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ٣/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣.

(٤) إن النظامية من المعتزلة توافق الخوارج في إنكار الرجم. انظر الملل والنحل، ١/ ١٦٤، الفصل، ٤/ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠.

(٥) إن الثابت عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال: «تقطع يد السارق في ربع دينار»، فلا تقطع يد السارق في أقل من ذلك، أخرجه البخاري في الحدود، باب قول الله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾، ١٢/ ٨٣.

(٦) الأم للشافعي، ٦/ ١٧٣، ١٧٤.

(٧) أصول الدين، للبغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٩.

القطع من الرسغ وأن يكون المال المسروق يساوي ربع دينار فأكثر، وأن يؤخذ من الحرز المعد[1] لحفظه[2].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل مذهبهم تعظيم القرآن وطلب اتباعه لكن خرجوا عن السنة والجماعة فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن كالرجم ونصاب السرقة[3] وغير ذلك[4]»[5]، فالخوارج ونفيهم للسنة معروفٌ منذ القدم، منذ زمن الإمام الشافعي يرحمه الله عندما ناقش أحدهم لاعتقاده بعدم حجية السنة[6]، فالخوارج وأفراخهم الآن يزعمون أن السنة النبوية سبب في زرع الفرقة بين المسلمين. ومن أقوالهم المشهورة: «لا ترتفع الفرقة

---

(١) راجع الحاشية رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) الملل والنحل، ١/ ٧٥، الفصل، ١/ ١٧٥.

(٣) من الأمور التي أنكرها الخوارج إسقاط حد الخمر لعدم ذكره في القرآن الكريم، مع أنه قد ثبت بالسنة حد الخمر، حيث إن الرسول عليه الصلاة والسلام أتي برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين، وهذا ما فعله أبو بكر، وفي عهد عمر استشار الناس فأشار عليه عبد الرحمٰن بأن أخف الحدود ثمانين فأمر به، وجلد عثمان الوليد أربعين عندما صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم؟ فشهد عليه رجلان، فقال عثمان يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده، أخرجه مسلم في الحدود، باب حد الخمر، ١١/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ، ١/ ٥٦، والفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمٰن الجزيري، دار إحياء التراث، بيروت، ط ٣، ٥/ ٣٢.

(٥) إن فرقة القرانيين الآن يقولون: إن حد السرقة، هو قطع اليد، والقطع يطلق على البتر والفصل، كما يطلق على المنع من الشيء كقطع الطريق وقطع اللسان، وقطع الرحم، ومنه قوله تعالى: **﴿وقطعن أيديهن﴾** [يوسف: ٣١] أي امتنعن عن الأكل لا إنهن بترن أيديهن، فظهر مما سبق أنه ليس المراد من قطع اليد بترها، بل معاقبة المجرم بما يمنعه من ارتكاب هذا الجرم، وأما السرقة وعقوبتها فتعيين ذلك يعود إلى الدولة الإسلامية، ويتجرؤون ويقولون: إن المقصود من قوله عز وجل: **﴿فاقطعوا أيديهما﴾** هو بتر تلك القوى التي أجبرته على السرقة، فالآية تدل على تنبيه الحاكم المسلم بأن يسد حاجات المجتمع، لا أن يقطع العضو، فإن قطعه عقوبة وحشية لا تقصدها الآية البتة، مع زعمهم وإصرارهم بتطبيق القرآن، وهنا يظهر التناقض الواضح عندهم. انظر تبويب القرآن ٢/ ٨٨٠.

(٦) جماع العلم، الإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م، ٧/ ٢٧٣، مختصر الصواعق المرسلة، ٢/ ٥٢٩ ـ ٥٦٣.

والتشتت عن المسلمين ولن يجمعهم لواء ولا يضمهم مكتب فكر موحد ما بقوا متمسكين بروايات زيد وعمر[1]»، «لن تتحقق وحدة المسلمين ما لم يتركوا كتبهم الموضوعة في طاعة الرسول ﷺ، ولن يروا سبيل الرقي والتقدم ما لم يمح عنهم التشتت والفرقة»[1] «قد فاق تقديس هذه الكتب «كتب السنة»[2] كل التصورات البشرية مع أنها جزء من مؤامرة أعجمية استهدفت النيل من الإسلام وأهله[1]» «فما أصحاب الصحاح الستة إلا جزءاً من تلك المؤامرة لذا نجدهم إيرانيين جميعاً لا وجود لساكن الجزيرة بينهم، والشيء المحير للعقول أن العرب لم يسهموا في هذا العمل البناء، بل أسندوا جميع الأحاديث وتدوينها إلى العجم، حتى تم بناء هذا الصرح المؤامر[7]» فإذا كان هذا حالهم مع السنة النبوية المطهرة مع كونها المبينة والموضحة للقرآن الكريم، فأي يقين أو قطع في قواعدهم وأصولهم، في السابق أو في اللاحق إذا لم يأخذوا بالمصدر الثاني من مصادر التشريع وهي المقعدة والمؤصلة لكلام الله سبحانه وتعالى.

الشيعة وعدم الاعتماد على اليقين والقطع:

ومن الأمثلة على عدم اليقين والقطع عند الشيعة:

١ ـ إن عقيدة الرجعة عند الشيعة تعتبر من عقائد الغلاة، بل إن الشيعة تعترف بأنها من أصول عقيدة ابن سبأ اليهودي، ومع ذلك تعتبر أصلاً من أصولهم الثابتة، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم القطع واليقين في أصولهم وقواعدهم، فالشيعة أنفسهم يصرحون بأنفسهم ويعترفون ويقرون بتغير المذهب وتطوره، وأن ما عليه معتقدهم الآن يعد غلواً وتطرفاً عند قدماء الشيعة، وأن شيعة العصر الحاضر يعتقدون بعقائد يرونها من ضروريات المذهب وأركانه، وهي عند قدماء الشيعة من الغلو والكفر، يقول الشيعة في العصر الحالي: «يجب أن نشير قبل أن نضع القلم بأن ما مر بنا من أفكار الشيعة مما كان خاصاً بفرقة بعينها لم يلبث أن دخل كله في التشيع... ودُعم بالحجج العقلية وبالنصوص، والتشيع

---

(١) مقام حديث، غلام أحمد برويز، مطبعة علمي، لاهور، ط٣، ١٩٧٦م، ص٢٢، أبو هريرة وأقلام الحاقدين، عبد الرحمٰن عبد الله الزرعي، دار الأرقم، الكويت، ١/ ١٠٧.

(٢) يقصدون بالكتب الستة صحيح البخاري، ومسلم، سنن الترمذي، سنن أبي داود، سنن ابن ماجه، سنن النسائي.

الحالي إنما هو زبدة الحركات الشيعية كلها. . . وقام بعملية المزج متكلمو الشيعة ومصنفوها»[1] فهم يقرون بأنفسهم أن قواعدهم وأصولهم الحالية لم تكن مؤسسة ومقعدة، وإنما هي عبارة عن عملية مزج وخلط، وذلك من أكبر الشواهد على عدم القطع واليقين عندهم.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن الشيعة تتصف بالتعصب لرجالها، ويحملهم التعصب المقيت على قبول رواية الشيعي أياً كان مذهبه، مع الإعراض عن رواية ما يسمونهم بالعامة وهم أهل السنة، وهذا ما يقر به شيوخ الشيعة أنفسهم بأن معظم رجالهم في الحديث من أصحاب المذاهب الفاسدة، ومع ذلك يقرون بأن كتبهم معتمدة[2]، وهذا ما يلاحظه القارئ عند مراجعة تراجم رجالهم، حيث يلحظ الفساد والاضطراب، فالثابت أنه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال إلا في القرن الرابع الهجري، وفيه أخبار متعارضة في الجرح والتعديل، وكذلك الخطأ والاشتباه في أسامي الرجال وآبائهم وألقابهم، وهذا ما صرحوا به أنفسهم قائلين: «ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني[3] وإنما هو من علوم العامة»[4] وهذا ما وضحه شيخ الإسلام عند رده على ابن المطهر عندما زعم أن لهم أحاديثهم التي رواها رجالهم الثقات فقال: «من أين لكم أن الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي تميز بين الثقة وغيره ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها»[5] فظهر من كلامه يرحمه الله عدم القطع واليقين في أحاديثهم ورواياتهم التي يبنون عليها أصول مذهبهم، فانقطاع السند عندهم يقرره إمام من أئمتهم المشهورين وهو الكليني

---

(١) الصلة بين التصوف والتشيع، كامل مصطفى الشيبي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م، ص٢٣٥.

(٢) أصول الكافي، ١/ ٥٣.

(٣) المراد بالشهيد الثاني عندهم هو زين الدين العاملي المقتول سنة ٩٦٥هـ، فهو أول من صنف في رواية الحديث، وهذا من أكبر الأدلة على انقطاع السند في مروياتهم. انظر مقتبس الأثر ومجدد ما دُثر، محمد حسين الأعلمي الحائري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ٣/ ٧٣.

(٤) تنقيح المقال، عبد الله الممقاني، النجف، ١٣٤٨هـ، ١/ ١٧٧.

(٥) منهاج السنة، مكتبة الرياض، ٤/ ٥١، ٤/ ١١٠، المنتقى من منهاج الاعتدال، ١/ ٢٧، ٢٨.

فيقول: «إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم، فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال أحد أئمتهم: حدثوا بها فإنها حق وتلحظ في بعض رواياتهم مثلاً الأمر بكتمان هذا النص وعدم إذاعته عند غير أهله[1]» فإذا كان الشيعة أنفسهم يصرحون بعدم اتصال السند فكيف يأخذون تلك المرويات ويعضون عليها بالنواجذ، ويعتبرون الرواة معصومين، وأقوالهم كأقوال الله عز وجل، فذلك عين التناقض مع عدم القطع واليقين عندهم في قواعدهم وأصولهم.

٣ ـ ومن الأمثلة على عدم القطع واليقين عندهم:

إن الكليني يقول عن أبي عبد الله كما يزعم أنه قال: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله قول الله عز وجل»[2] فانظر إلى مدى الجرأة في الكذب ونسبة الأقوال إلى غير قائلها، حتى يصل بهم التجرؤ على الرسول عليه الصلاة والسلام، وعلى الله سبحانه وتعالى، فدل ذلك على عدم اعتمادهم على القطع واليقين في أقوالهم ومروياتهم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد»[3] ويقول أيضاً: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب[3]».

القدرية (المعتزلة) وعدم الاعتماد على اليقين والقطع:

ومن الأمثلة على عدم القطع واليقين عند القدرية:

١ ـ إن الجبائية من المعتزلة تقول: إن الله سميع بصير بمعنى حي لا آفة به[4]، ويزعمون أن قولهم يقيني لا شك فيه، وفي الحقيقة أن هذا القول لا اعتماد عليه ولا يقين، فهو تأويل ظاهر البطلان، فإن السميع والبصير قد يكون ذا آفة وذا

---

(١) أصول الكافي، ١/٥٣.　　(٢) أصول الكافي، ١/٥٣.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٥٨، ٥٩، المنتقى من منهاج الاعتدال، ١/٢٣.

(٤) التبصير في الدين ص٨٥، ٨٦، الصواعق المرسلة، ٢/٢٠٢.

آفات كثيرة وهذا ما يقرره العقل والمنطق، فما علاقة السمع بالبصر، فالعقل يدرك أن السمع غير البصر، وأن السميع غير البصير، وقد فند قولهم ووضح عواره الآمدي وهو من المتكلمين قائلاً: «إن العقل السليم يقتضي بفساد قول من فسر السمع والبصر بنفي الآفة دون العلم والقدرة وغيرها من الصفات، مع أنه لو سئل عن الفرق لم يجد عنه مخلصاً، بل كل ما تخيل من منع تفسير العلم والقدرة بانتفاء الآفة فهو بعينه في الإدراك حجة لنا[1]» فظهر عدم القطع واليقين في أصولهم المعتمدة عندهم.

٢ ـ ومن الأمثلة: أن الجبائية أيضاً تزعم استحالة بعث الأجسام بعد تفرقها بالموت[2]، ويتأولون قوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧] على معنى إن الله يحيي أرواح الموتى ويبعث أرواح من في القبور، فأين القطع واليقين في تلك المسألة حيث يفرقون بين المتماثلات، فإذا كان الله عز وجل قادراً على بعث الأرواح فإنه قادر على بعث الأجسام والأجساد، فهم قد اعتمدوا على الهوى والشهوة دون الدليل اليقيني الصحيح.

٣ ـ ومن الأمثلة: أن النظامية والكعبية من المعتزلة يقولون: إن المراد من أن الله سميع بصير: أي عليم، وقولهم باطل لا يعتمد على القطع واليقين، لأنه يلزمهم تسوية الله بالأعمى الذي يعلم بالأمر ولا يراه، وبالأصم الذي يعلم الشيء ولا يسمعه، ولا يشك عاقل أن تسوية الله تعالى بالأعمى والأصم تنقيص لحق الله تعالى وهو باطل فما يؤدي إليه مثله، يقول البغدادي: «وزعم النظام والكعبي أن كون الإله سامعاً، إنما يفيد كونه عالماً بالمسموع. . . وهذا باطل لأن الواحد منا يسمع الصوت فيكون عالماً به في حال السماع، ثم يكون عالماً به في الحال الثانية، ولا يكون سامعاً فصح بهذا أن السمع للشيء غير العلم به»[3] ويقول الأشعري راداً عليهم: «وزعمت المعتزلة أن قول الله عز وجل سميع بصير معناه عليم، قيل لهم: فإذا قال عز وجل: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ . . . فمعنى

(١) غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ص١٢٨، ١٢٩.
(٢) الصواعق المرسلة، ٢/٤٧٣ ـ ٤٨١.
(٣) أصول الدين للبغدادي ط استنابول، ١٩٢٨م، ص٩٦.

ذلك عندكم علم فإن قالوا نعم قيل لهم: فقد وجب عليكم أن تقولوا معنى قوله أسمع وأرى أعلم وأعلم، إذ كان معنى ذلك العلم»[1] فدل ذلك على عدم القطع واليقين في أصولهم ومعتقداتهم، لأنه يستحيل على الله أن يكرر الكلمة في نفس الموقف وبنفس المعنى، لأن ذلك ينافي إعجاز القرآن الكريم.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: أن المعتزلة تقف موقفاً محيراً من صفة الكلام لله عز وجل، فبعضهم يقول: إنه جسم وإنه مخلوق، وبعضهم يقول عنه إنه عرض[2] وحركة حيث إنه لا عرض عندهم إلا الحركة، وإن كلام الله جسم، وإن ذلك الجسم صوت مقطع مؤلف مسموع وهو فعل الله وخلقه[3]، وإنما يفعل الإنسان القراءة، والقراءة والحركة وهي غير القرآن، وفريق منهم يقول: إن الكلام عرض مخلوق، فهم قد اختلفوا فيما بينهم في الكلام هل هو جسم أو لا، واتفقوا على أنه مخلوق، فلم يتفقوا على القرآن الكريم هل هو عرض أو جسم، ومع ذلك يزعمون القطع واليقين في معتقداتهم، يقول القاضي عبد الجبار: «وأما مذهبنا فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وهو مخلوق محدث»[4] ومن خلال اعتقادهم في كلام الله لم يجعلوه مصدراً يقينياً لهم، ومن لم يكن مصدره الكتاب والسنة فلا يستطيع القطع واليقين في أقواله وأفعاله ومعتقداته.

٥ ـ **ومن الأمثلة**: أن من قواعد المعتزلة المعتبرة عندهم القول بالعدل وبوجوب الصلاح والأصلح على الله ويزعمون أن العقل والمنطق والواقع يؤيد معتقدهم هذا، وعند التحقيق فإن الأمر بخلاف ذلك، وهذا ما قرره الإسفرائيني راداً عليهم مفنداً قولهم: «وكل عاقل يعلم أن الكافر لا صلاح له في كفره ولا ما يحل به من تبعات فعله، فعلى هذا يجب أن تكون حجة الله منقطعة حتى لا يكون له على عبيده حجة، ويصور ذلك في ثلاثة ولدوا دفعة واحدة أمات الله أحدهم في حال الطفولة وبلغ الاثنان، أسلم أحدهما، وبقي الآخر كافراً»[5] فأين الصلاح

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة، ص٤٣.

(٢) النظام قال عن القرآن إنه عرض، وأبو الهذيل وجعفر بن حرب ومعمر الأسكافي قالوا: إنه عرض مخلوق. انظر المقالات، ١/٢٦٧ ـ ٢٧٠.

(٣) هنا يجعلون فعل الله مخلوقاً مع فرارهم من التشبيه والتمثيل، وذلك عين التناقض.

(٤) شرح الأصول الخمسة، ص٥٢٨، ٥٢٩.

(٥) التبصير في الدين، ص٧٢.

للكافر بكفره، وقد نقض الغزالي قول المعتزلة بالصلاح والأصلح قائلاً: «فأنا نفرض ثلاثة أطفال مات أحدهم وهو مسلم في الصبا، وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلماً بالغاً، وبلغ الثالث كافراً ومات على الكفر، فإن العدل عندهم أن يخلد الكافر البالغ في النار، وأن يكون للبالغ في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم، فإذا قال الصبي: يا رب لما حططت رتبتي عن رتبته؟ فيقول: لأنه بلغ فأطاعني، وأنت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ، فيقول: يا رب لأنك أمتني قبل البلوغ فكان صلاحي في أن تمدني بالحياة حتى أبلغ فأطيع فأنال مرتبته، فلما حرمتني هذه الرتبة أبد الآبدين وكنت قادراً على أن تؤهلني لها؟ فلا يكون له جواباً إلا أن يقول: علمت أنك لو بلغت لعصيت وما أطعت، وتعرضت لعقابي وسخطي، فرأيت هذه الرتبة النازلة أولى بك وأصلح لك من العقوبة، فينادى الكافر البالغ من الهاوية ويقول: يا رب أو ما علمت أني إذا بلغت كفرت؟ فلو أمتني في الصبا وأنزلتني في تلك المنزلة النازلة لكان أحب إلي من التخليد في النار وأصلح لي فلم أحييتني[1]» فدل ذلك على عدم القطع واليقين في أصولهم وقواعدهم، حيث إن الواقع والعقل يُبطل ما يقولون به مع زعمهم بالاعتماد عليه، فالمعتزلة قد عكسوا شريعة الله وحكمته، فإن الله سبحانه جعل الوحي إماماً والعقل مؤتماً به وجعله حاكماً والعقل محكوماً عليه، ورسولاً والعقل مُرَسلاً إليه، وميزاناً والعقل موزوناً به، وقائداً والعقل منقاداً له، فالمعتزلة عندما قدموا عقولهم على الوحي وقعوا في الشك والوهم لأن قضايا المعقول مشتملة على العلم والظن والوهم، وقضايا الوحي كلها حق ويقين، فأين القضايا المأخوذة من عقل قاصر عاجز عرضة للخطأ من قضايا مأخوذة عن خالق العقول وواهبها[2]؟.

المرجئة وعدم الاعتماد على اليقين والقطع:

ومن الأمثلة على عدم القطع واليقين عند المرجئة:

١ ـ إن الأشاعرة وهي من أكبر فرق المرجئة الحالية تقف موقفاً عدائياً من المعتزلة، ولكنها مع ذلك تتبعها وتوافقها في بعض الأمور، يقول ابن رشد[3]:

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٨٤، ١٨٥.

(٢) العقلانيون أفراخ المعتزلة، ص١٣٧ ـ ١٣٩.

(٣) ابن رشد: محمد بن أحمد الأندلسي، أبو الوليد الحفيد، نشأ بين فرق الكلابية=

«القول في الجهة: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] ومثل قوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥] . . . إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلّط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولاً، وإن قيل فيها إنها من المتشابهات عاد الشرع كله متشابهاً، لأن الشرائع كلها مبينة على أن الله في السماء وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، وأن من السماء نزلت الكتب وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ حتى قرب من سدرة المنتهى، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك[1]» فظهر من قوله عدم القطع واليقين عند الأشاعرة حيث إنهم اتبعوا في نفي صفة العلو المعتزلة لا الوحي والشرع فوقعوا في التناقض الواضح، وهذا ما تجده عند كبار الأشاعرة كالرازي وأتباعه إذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر أبطلوا هذا الأصل، وإذا ناظروا الفلاسفة في مسائل حدوث العالم وإثبات الفاعل المختار سلكوا مسلك المعتزلة والجهمية فدل ذلك على عدم القطع واليقين عندهم مع التذبذب في الموقف والمعتقد[2].

٢ ـ **ومن الأمثلة:** أن الأشاعرة غير معتمدين على اليقين حتى في أهم الأصول وأولها، ألا وهو التوحيد حيث إنهم يجعلون أول واجب على المكلف النظر والقصد إلى النظر المؤدي إلى معرفة وجود الله، ومن ثم وحدانيته في الذات والأفعال، وسلكوا في ذلك طرقاً عويصة على الفهم، فأدى بهم ذلك إلى الشكوك والشبهات مع عدم القطع واليقين، يقول الأشعري: «وإن الواجب الاستدلال بدليل الآيات وما يستدل من أخباره عليه السلام على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن تبعهم من القدرية وأهل

= والأشاعرة والمعتزلة فتأثر بهم، قرأ كتب الفلاسفة فسلك مسلكهم، ألف الكثير من الكتب في الفلسفة والمنطق، لكنه كان أفضل من ابن سينا وابن سبعين، وهذا ما نوه به شيخ الإسلام يرحمه الله، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر الوافي في الوفيات، ٢/ ١١٤، السير، ٢١/ ٣٠٧ ـ ٣١٠، دره التعارض، ط دار الكنوز، ٨/ ١٩٥ ـ ١٩٨.

(١) مناهج الأدلة في عقائد الملة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ص١٧٦.

(٢) المنهج القويم لتصحيح أفكار الفرق المختلفة، أبو عبد الله سعيداي، دار الاحتساب ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ص١٨.

البدع المنحرفين عن الرسل عليهم السلام[1]» فدل قوله على أن الأشاعرة من أهل البدع المنحرفين عن الرسل والرسالات وبذلك ابتعدوا عن الحق واليقين في قواعدهم وأصولهم الأساسية فما بالك بالفرعية.

٣ ـ **ومن الأمثلة**: أن الأشاعرة القدامى كانوا يعيبون على الصوفية والمتصوفة وينفرون منهم، ويقدحون فيهم، ثم أصبحوا يقدسون الطرق الصوفية وينتمون إليها ويتسمون بسماتهم وصفاتهم[2]، فدل ذلك على عدم القطع واليقين في معتقداتهم، إذ كيف يذمون الشيء ويقدحون فيه ثم يعضون عليه بالنواجذ فذلك عين التناقض.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: أن الأشاعرة القدامى كانوا يؤكدون على أن كلام الله غير مخلوق ويؤكدون على ذلك بأدلة استعاذة الرسول عليه الصلاة والسلام بكلمات الله، ثم نجد المتأخرين منهم يستعيذون بالمخلوق فدل ذلك على عدم اليقين والجزم في معتقداتهم وأصولهم، حيث إنهم في البداية يحرمون الاستعاذة بالمخلوق ثم يناقضون أنفسهم ويجعلون ذلك الأمر جائزاً، حيث يزعمون أن الآيات التي تدل على الدعاء بأن المراد بها العبادة لا الطلب، وأما الطلب فليس بعبادة، فلذلك يجوزون نداء الأنبياء والصالحين وسؤالهم بعد موتهم[3]، فنقضوا ما قعده الأوائل منهم فأصبحوا من أهل البدع. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وزيارة القبور على وجهين: زيارة أهل التوحيد المتبعين للرسل وزيارة أهل البدع والشرك، فالأول مقصودها أن يُسلِّم على الميت ويُدعى له، وزيارة قبره بمنزلة الصلاة عليه إذا مات، يقصد بها الدعاء له، والله سبحانه يثيب هذا الداعي له عند قبره، كما يثيب الداعي إذا صلى عليه وهو على سريره، والثانية مقصودها أن يطلب منه الحوائج، أو يقسم على الله، أو يظن أن دعاء الله عند قبره أقرب إلى

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ، ص١٨٥.

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم، مكتبة الساعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص٤٠ ـ ٤٢، الحوادث والبدع، لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الإحساء، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ص٣٨، ٣٩، منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة، علي عبد العزيز الشبل، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ص٣٨.

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية، ص١٧، الرد على شبهات المستغيثين بغير الله، ص٣٣.

الإجابة، فهذا كله من البدع المنكرة باتفاق أئمة المسلمين، ولم يكن شيء من هذا على عهد الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، بل كان المسلمون لما فتحوا أرض الشام والعراق وغيرهما إذا وجدوا قبراً يُقصد الدعاء عنده غيَّبوه»[1] فدل ذلك على عدم القطع واليقين عندهم.

٥ ـ ومن الأمثلة عند المرجئة: أن من أهم أصول المرجئة هو أن الإيمان عندهم هو التصديق، وقد اعتمدوا في ذلك على اللغة، واللغة لا تقوم مقام كلام الله، وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، بل أن كلام الله رسوله عليه الصلاة والسلام، هما المحك عند الاختلاف، فدل ذلك على أن أهم أصولهم وأعظمها قد بُنيت على عدم القطع واليقين، فما يأتي بعدها يكون أوهن من بيت العنكبوت.

الجهمية وعدم الاعتماد على القطع واليقين:

ومن الأمثلة على عدم القطع واليقين عند الجهمية:

١ ـ إن من أهم أصول الجهمية هو نفي الأسماء والصفات، وإن أصل مقالة التعطيل مأخوذة من تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام أي أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة وإنما استوى بمعنى استولى هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكان الجعد بن درهم فيما قيل من أرض حران وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة... فكانت الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة... لكن كثيراً منهم أو أكثرهم كانوا كفاراً أو مشركين... فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفاراً أو مشركين وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون الهياكل»[2] فإذا كان أهم أصول الجهمية مأخوذاً من الكفار والمشركين فأي قطع ويقين يحصل عندهم في معتقدهم ومذهبهم؟.

٢ ـ ومن الأمثلة على عدم القطع واليقين عند الجهمية في الوقت الحالي: ما يفعله بعض الكُتاب المدافعين عن الجهمية والمرجئة يقولون: لا يكفر المسلم إلا

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٤٣٨/٢.

(٢) الفتوى الحموية الكبرى، ص٢٤، ٢٥.

إذا كذّب النبي ﷺ فيما جاء به وأخبر سواء أكان التكذيب كجحود إبليس وفرعون، أم تكذيباً بمعنى التكذيب، وبذلك يقررون أنه لا يمكن أن يكون عمل من الأعمال كفراً ناقلاً عن الملة إلا إذا تضمن ضرورة وقطعاً التكذيب ويستدلون بأقوال من يتابعونهم كالرازي والغزالي، فالغزالي يقول: «فإن قيل السجود بين يدي الصنم كفر وهو فعل مجرد لا يدخل تحت هذه الروابط فهل هو أصل آخر يعني غير التكذيب؟ قلنا: لا فإن الكفر في اعتقاده تعظيم الصنم وذلك تكذيب للرسول ﷺ ولكن يعرف اعتقاده تعظيم الصنم تارة بصريح لفظه، وتارة بالإشارة إن كان أخرس، وتارة بفعل يدل عليه دلالة قاطعة كالسجود»[1]. فأرجعوا الكفر للتكذيب فقط، فهم لم يستدلوا بآية أو حديث نبوي، وإنما اعتمادهم على قول الجهم بن صفوان وبشر المريسي وأتباعه المريسية، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله ناقلاً قولهم: «يقول من قتل نبياً أو لطمه كفر وليس من أجل اللطمة كفر ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له»[2] ويقول ابن القيم يرحمه الله: «وهذان القسمان: كفر الجحود والعناد وكفر الإعراض، أكثر المتكلمين ينكرونها ولا يثبتون من الكفر إلا الأول؛ كفر التكذيب أو الجهل، ويجعلون الثاني والثالث؛ كفر الجحود والإعراض كفراً لدلالته على الأول لا لأنه في ذاته، فليس عندهم الكفر إلا مجرد الجهل، ومن تأمل القرآن والسنة وسير الأنبياء في أممهم ودعوتهم لهم وما جرى لهم معهم جزم بخطأ أهل الكلام فيما قالوه، وعلم أن عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم ومعرفة بصدق أنبيائهم»[3] فأين القطع واليقين في أقوال ومعتقدات هؤلاء الذين يزعمون أنهم يعتمدون على الضروريات، وفي الحقيقة لم يكن اعتمادهم إلا على آراء الرجال والأهواء الباطلة، والشهوات الضالة.



(١) الاقتصاد في الاعتقاد، ص٢٢٦.

(٢) الفتاوى، ٧/ ٥٤٧.

(٣) مفتاح السعادة، ١/ ٩٤.

المبحث الرابع

تناقض أهل الأهواء والبدع في موقفهم من السلف

إن من ديدن أهل الأهواء والبدع نسبة الحق والفلاح لأنفسهم، ولذا تجدهم ينسبون أنفسهم لأهل السنة والجماعة والسلف الصالح حتى يروجوا معتقداتهم الباطلة ويوهمون العامة أنهم من أهل الحق المبين، وهذا ما كان يفعله اليهود والمنافقون. قال تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓا۟ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [آل عمران] ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢﴾﴾ [المنافقون]، فالفرق الباطلة تنتسب إلى أهل السنة والجماعة لترويج عقائدهم ولجعل فرقهم من أفضل الفرق وأحسنها وهذا ما يفعله رؤساؤهم، فالبغدادي مثلاً يقول: «اتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض»[1] وفي الحقيقة إن أهل السنة والجماعة يجعلون هذه الأمور من البدع في الدين، ويقول أيضاً: «وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء»[1] والصحيح أن السلف يثبتون الصورة كما وردت في النصوص[2] أما الأعضاء[3] فلم يتكلموا فيها نفياً ولا إثباتاً، ومع نسبة أنفسهم

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٢٥٦.

(٢) ورد النص بقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى خلق آدم على صورته»، البخاري في كتاب العتق، باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه، ٥/١٣٢، ومسلم كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، ١٦/١٦٥.

(٣) إن السلف كرهوا أن ترد البدعة ببدعة، وكانوا يراعون لفظ القرآن والسنة فيما يثبتونه وينفونه عن الله سبحانه من صفاته وأفعاله ولا يأتون بلفظ مبتدع في النفي والإثبات، فلذا فإنهم يجتنبون الألفاظ المبتدعة. انظر شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٧، ١٤١٢هـ ص٧٦ ـ ٧٨، منهاج السنة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ ـ ٢/٥٤٩ ـ ٥٥٣.

لأهل السنة والجماعة فإنهم يسخرون منهم ويعيبون عليهم وينتقصون منهم ويلمزونهم بالألقاب البذيئة المنفرة كالحشوية، والمجسمة، والنواصب، والنوابت، والمجبرة، والغثاء، والغثر، والجهلة، والسخفاء، والغافلون، وضعفاء العقول، والمجانين، والحمير، والزوامل، والعامة، والمبغضين[1] والمجسمين، والرجعيين[2] وغير ذلك من الألفاظ الشنيعة المكذوبة عليهم، فعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون بذلك إبطال الأثر، وأصحاب الحديث معصومون من هذه المعايب والألقاب»[3]، فهم مصابيح الأرض وقادة الأنام.

ولو طبقنا موقف الفرق الخمس من السلف وموقفهم المتناقض لظهر ذلك جلياً:

الخوارج وموقفهم المتناقض من السلف:

١ ـ إن الخوارج يظهر موقفهم العدائي من أهل السنة والجماعة من خلال تكفيرهم للصحابة رضوان الله عنهم أجمعين بعد قبولهم لمسألة التحكيم، ومع ذلك فموقفهم يظهر فيه التناقض جلياً حيث إنهم يعتقدون بكفرهم؛ ومع ذلك يعضون على بعض الروايات التي جاءت عن طريقتهم بالنواجذ كقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم خلاف من خالفهم»[4] «ومن قتل دون ماله فهو شهيد»[5] «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»[6] فهنا يظهر التناقض في الموقف والمعتقد، فإما أن يكفروهم وإما أن يقتدوا بهم.

٢ ـ **ومن الأمثلة على موقفهم المتناقض:** أن نافع بن الأزرق قال لنجدة بن

---

(١) القبوريون الغلاة يسمون من ينهاهم عن قبورياتهم وبدعهم مبغضاً لرسول الله ﷺ.
(٢) العلمانيون يطلقون على من يطبق حدود الله رجعيين.
(٣) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ١ ـ ١٤، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ص١١٦ ـ ١٢٠.
(٤) البخاري في كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ، لا تزال طائفة ١٣/٢٤٩، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله عليه الصلاة والسلام، «لا تزال طائفة...»، ١٣/٦٥.
(٥) البخاري في كتاب المظالم، باب من قتل دون ماله، ٥/٨٨.
(٦) سبق تخريجه صفحة رقم١٧٨.

عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه فقالا: إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا وتأتينا بمصادقه من كلام العرب فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فقال ابن عباس: سلاني عما بدا لكما: «فألقمهم الحجر ورد كيدهم في نحرهم[1] ومع ذلك كان المشهور من ابن عباس رضي الله عنهما أنه يجيب نجدة الحروري لما يرسل إليه يسأله عن مسائل، كما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن، كما جاء في الحديث الصحيح أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمس خلال، فقال ابن عباس: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه»[2]، فهم يعتبرون ابن عباس مجترئاً على القرآن بما لا علم له ثم يعتمدون على تفسير[3] ابن عباس لتأييد أقوالهم ومعتقداتهم، وما ذاك إلا عين التناقض في موقفهم من السلف الصالح.

٣ ـ **ومن الأمثلة:** أن الأباضية وهي من الفرق الحالية يتسم موقفها من الصحابة بالتناقض فليس لهم موقف واضح حيث إنهم يقفون من عدالة الصحابة على ثلاثة أقوال:

١ ـ الصحابة كلهم عدول إلا من فسقه القرآن.

٢ ـ الصحابة كلهم عدول، وروايتهم كلهم مقبولة إلا في الأحاديث المتعلقة بالفتن ممن خاض في تلك الفتن.

٣ ـ الصحابة كغيرهم من الناس من اشتهر بالعدالة فكذلك ومن لم يعرف حاله بُحث عنه.

ومن خلال موقفهم يتضح التناقض عندهم حيث يقولون: إن الصحابة عدول إلا من فسقه القرآن، والصحيح أن القرآن لم يفسق أحداً من الصحابة، ثم يجعلون الصحابة كلهم عدولاً ومع ذلك لا يقبلون منهم الأحاديث المتعلقة بالفتن[4]؟.

---

(١) انظر القصة في الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١/ ١٥٨ ـ ١٧٥.

(٢) مسلم كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يرضخ لهن، ١٢/ ١٩٠، ١٩١.

(٣) الحق الدامغ، للخليلي، ص٢٠٤.

(٤) دراسة في تاريخ الإباضية وعقيدتها، ص١٥.

٤ ـ **ومن الأمثلة**: إن الأباضية يزعمون أن طريقتهم في فهم أصول الدين تتسم بسلامة المنزع، وعدم التعصب مع المرونة والتسامح مع[1] سائر الفرق ومع ذلك يقولون عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كاتب وحي رسول الله ﷺ «وقد انشق معاوية عن علي وحاربه حرباً عنيفة بقيت آثارها إلى مدى بعيد، بل ربما لم يبق لأية حرب في الأمة الإسلامية من الآثار السيئة ما بقي لحرب معاوية ومن بعده، فهل يحدد هذا الانشقاق وتلك الحرب وما أعقبته بأن معاوية من الخوارج، أم ليس منهم»[2] فهم يحاولون أن يجعلوا معاوية من الخوارج فأين سلامة المنزع وعدم التعصب والمرونة والتسامح الذي يزعمونه مع المخالف مع إقرارهم بأنفسهم بأنهم من أشد الناس تحرياً في معرفة الحق من الباطل فيقولون: «إذا كان يقصد بلفظ الخوارج المعنى الديني وهو المعروف من الدين فإننا قبل أن نحكم به على أي طائفة أو أي فرد ينبغي لنا أن نتحرى عن دينه، فإن وجدنا ما يبرر إطلاق الحكم عليه أطلقناه، وإلا فليس من حقنا أن نصف الناس بما ليس عندهم، وأن نقوّلهم ما لم يقولوا»[2] ومع ذلك يجعلون الدولة الأموية من الخوارج بدون أدلة ولا براهين فيقولون: «لأن الأمويين أنفسهم منشقون عن علي ومحاربون له»[2]، مع أنهم أنفسهم حاربوا علياً وانشقوا عليه، فلماذا يجعلون الأمويين منشقين عن علي ومحاربين له، ويبرئون أنفسهم من ذلك، فإن دل قولهم على شيء فإنما يدل على تناقضهم الواضح من السلف الصالح.

٥ ـ **ومن الأمثلة**: ما يقوله الأباضية الآن عن المؤرخين والكتاب القدامى من أهل السنة والجماعة «وبمراجعة طفيفة لتلك الأحداث في مراجع مختلفة الاتجاه يتضح التناقض والتضارب والاختلاف في الأحداث وأسبابها، وأساليب عرضها وتصويرها مما يدل على أن تلك الأخبار دخلها كثير من الزيف[3] بسبب عواطف الرواة أو نقلة الأخبار أو المؤرخين أصحاب العقائد المحددة[4]، فألبسوها ألواناً معينة كانت الأساس الذي بنى عليه كتاب المقالات المتخصصون فيما بعد

---

(١) الحق الدامغ للخليلي، ص٨ ـ ١٠.

(٢) الأباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/٢١٤، ٢١٥، ٢١٨.

(٣) يظهر مدى كراهيتهم للسلف الصالح ووصفهم إياهم بالزيف والافتراء.

(٤) يتضح لمزهم لأهل السنة بالجهل وعدم المعرفة، مع أن المعروف والمتواتر أن أهل السنة والجماعة من أكثر الناس علماً وفهماً ومعرفة.

كتاباتهم»[1] «إن الدعايات والعصبيات والسياسة أيضاً قد كان لها دخل كبير في التلفيق لا سيما في المناظرات التي قيل إنها جرت بين الإمام أو ابن عباس والخوارج فإن الصنعة والتكلف فيما يبدو واضحة في كثير من الاحتجاجات والبراهين التي تظهر عليه صبغة عصر غير ذلك العصر»[2]. فهم يلمزون السلف بالكذب والافتراء، والاختلاق، مع أنهم من أصدق الناس في نقل الأحداث والوقائع، ولعل من أفضل من كتب في تلك الحوادث الإمام الطبري والحافظ ابن كثير، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التناقض المبين عندهم، فهم ينفرون من نسبة أنفسهم إلى الخوارج[3] ثم يدافعون عنهم دفاعاً مميتاً، ويتسمون بسمات أهل السنة والجماعة مع كونهم يصفونهم بأقبح الصفات.

الشيعة:

١ ـ إن الشيعة تقف موقفاً معادياً للصحابة رضوان الله عنهم أجمعين حيث يزعمون ردتهم وكفرهم لعدم توليتهم علي بن أبي طالب الخلافة، ومع ذلك يروون عنهم بعض الأحاديث والروايات التي توافق معتقدهم وآراءهم مثل قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «ليردن عليّ الحوض أقوام ثم ليختلجن دوني، فأقول: أي ربي أصحابي أصحابي، فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[4] و«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[5] فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على موقفهم المتناقض.

٢ ـ ومن الأمثلة: أن الشيعة تغالي في كراهيتها لأهل السنة والجماعة ومع

---

(١) الأباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ٢١٠.

(٢) الأباضية بين الفرق الإسلامية، ٢/ ٢١١.

(٣) إن الأباضيين الآن يقولون: «إن الأباضية لا يريدون أن ينتسبوا إلى الخوارج ولا يحسبون أنفسهم كذلك، ولا يعتزون بالخارجية بسبب بسيط لأنهم لا يحكمون على غيرهم من المسلمين بأحكام المشركين ولا ينفذون فيهم تلك الأحكام» وقولهم يناقض الواقع، فهن يقدسون الشخصيات القديمة من الخوارج ويقفون من المخالف موقف يتسم بالتكفير والتبديع والتفسيق. انظر الأباضية بين الفرق الإسلامية ٢/ ٢١٣، مشارق أنوار العقول، ص٢٧٣، الحق الدامغ، ص١٢٦، ١٩٢، ٢٠٢.

(٤) البخاري في كتاب التفسير، باب تفسير سورة إنا أعطيناك الكوثر، ٨/ ٥٩٤ ـ ٥٩٦، ومسلم في كتاب الفضائل باب حوض نبينا، ١٥/ ٥٣، ٥٤.

(٥) سبق تخريجه صفحة رقم ٢٣١.

ذلك يحاولون الانتساب إليها، يقول ابن المطهر: «إن الفرقة الإمامية هي الفرقة الناجية لأنهم باينوا جميع المذاهب»[1] وقوله باطل حيث إن كثيراً من الفرق باينت جميع الفرق الأخرى فيما اختصت به من أقوال، فالخوارج خالفوا جميع المذاهب في مسألة تكفير المسلم بالذنوب ومن تكفير علي بن أبي طالب، والمعتزلة فيما اختصت به من المنزلة بين المنزلتين، ولذلك فند كذبه وافتراءه شيخ الإسلام، حيث إنهم ليسوا تابعين لا للصحابة ولا للجماعة فكيف يزعمون أنهم هم المرادون من قوله عليه الصلاة والسلام: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة واحدة منها ناجية والباقي في النار»[2][3] فهنا يظهر التناقض والتذبذب في موقفهم يمقتون السلف الصالح ثم ينتسبون إليهم.

٣ ـ **ومن الأمثلة**: يحاول الشيعة التقليل من مذهب أهل السنة والجماعة ومن ذلك يأخذون بعض الكتب المليئة بالهذيان وينسبونها لعلماء السلف[4] ومنها كتاب سر العالمين المشحون بمطاعن في الصحابة رضي الله عنهم ونسبوه إلى الغزالي، وذكروا في خطبته على لسان الغزالي: «وصيته بكتمان هذا السر وحفظ هذه الأمانة، وما ذكر في هذا الكتاب فهو عقيدتي وما ذكر في غيره فهو للمداهنة»[5][6] فمن عاداتهم أنهم يختلقون من الأمور ما يدل على مطاعن الصحابة رضي الله عنهم، وما يستدل به على بطلان مذهب غير الشيعة[7] في كتب يعزون تأليفها إلى بعض كبراء أهل السنة، وفي الحقيقة أن تلك الكتب لا وجود لها تحت أديم السماء[5].

---

(١) منهاج الكرامة، لابن المطهر الحلي، مطبعة المدني، ١/ ٩٥.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٤٤ ـ ٤٨٤.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم٢٧.

(٤) يتضح هنا جهل الشيعة حيث إنهم جعلوا الغزالي من علماء السلف، وعند التحقيق لا نستطيع أن نقول عنه إنه سلفي، حيث إنه قد خاض في العديد من البدع والخرافات.

(٥) المراجعات، محسن الأمين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣ ـ ١٣٩٧هـ ص١٢٤.

(٦) من أكبر الأدلة على كذب نسبة الكتاب للغزالي أنه ورد في صفحة ٨٢، من كتاب سر العالمين أن الغزالي يقول: «أنشدني المعري لنفسه وأنا شاب في صحبته يوسف بن علي شيخ الإسلام»، فإن المعري توفي سنة ٤٤٨، بينما ولد الغزالي سنة ٤٥٠هـ، فكيف يحصل ذلك اللقاء؟ أنظر مؤلفات الغزالي، لعبد الرحمٰن بدوي، الكويت، ط٢، ١٩٧٧م، ص٢٢٥ ـ ٢٧١.

(٧) هذا شأن الشيعة، فهم يختلقون الأحاديث والآثار والكتب ثم ينسبونها لأهل السنة، ومن=

٤ ـ **ومن الأمثلة**: من مواقفهم المتناقضة أنهم ينظرون في أسماء الرجال المعتبرين عند أهل السنة والجماعة[1] فمن وجدوه موافقاً لأحد منهم في الاسم واللقب أسندوا رواية حديث ذلك الشيعي إليه، فمن لا وقوف له من أهل السنة يعتقد أنه إمام من أئمتهم فيعتبر بقوله ويعتد بروايته، ومن مكايدهم وتناقضهم الواضح أنهم يذكرون أحد علماء المعتزلة أو الزيدية، أو نحو ذلك ويقولون إنه من متعصبي أهل السنة ثم ينقلون عنه ما يدل على بطلان مذهب أهل السنة والجماعة وتأييد مذهب الشيعة ترويجاً لضلالهم، كالزمخشري صاحب كتاب الكشاف الذي كان معتزلياً تفضيلياً[2]، ويقصدون بذلك إلزام أهل السنة والجماعة بما لهم من الأقوال مع أن حالهم لا تخفى حتى على الأطفال.

٥ ـ **ومن الأمثلة**: إنهم يتجرؤون على علماء الحديث والتفسير الذين كانت لهم اليد الطولى في حفظ السنة المحمدية فيقولون عن الإمام الطبري: «يروي

= الأحاديث التي نسبوها إلى الإمام أحمد ويتشددون في نسبته إليه وهو مجرد اختلاق أن الإمام أحمد بن حنبل روى عن أنس بن مالك قال: قلنا لسلمان: سل النبي ﷺ، من وصيّه؟، فقال له سلمان: يا رسول الله من وصيك: فقال: «إن وصيّ ووارثي يقضي ديني وينجز موعدي عليّ بن أبي طالب» وهو حديث موضوع ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، ١/ ٣٧٤، ٣٧٥، من أربعة طرق كلها موضوعة، وتابعه السيوطي في اللآلئ المصنوعة، ١/ ٣٥٨، ٣٥٩.

(١) من أمثلة الرجال الذين أسند الشيعة إليه أقوالهم السدي الكبير، أسندوا إليه أقوال السدي الصغير، فالكبير من ثقات أهل السنة، والصغير من الوضاعين الكذابين وهو رافضي غال، وعبد الله بن قتيبة من ثقات أهل السنة قد صنف كتاباً سماه بالمعارف، فصنف الرافضي عبد الله بن قتيبة كتاباً سماه بالمعارف أيضاً قصداً للإضلال والتمويه. انظر سير أعلام النبلاء، ١٣/ ٢٩٨، والكاشف في معرفة من له رواية الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عزت عطية وموسى محمد علي، دار النصر، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١/ ١٢٧.

(٢) من الأشخاص الذين يشتهرون بالبدعة فينسبهم الشيعة إلى أهل السنة والجماعة ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة، وهو من الغلاة على قول، ومن المعتزلة على قول آخر، وهشام الكلبي الذي هو من الغلاة، والمسعودي صاحب كتاب مروج الذهب، وأبي الفرج الأصفهاني صاحب كتاب الأغاني، ويقصدون بذلك إلزام السنة بمعتقدات الشيعة. انظر أبو نعيم حياته وكتابه الحلية، الدكتور: محمد لطفي الصباغ، دار الاعتصام، ط٢، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٩م، ص٤٩، مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٣٢ ـ ٣٥.

الأخبار محرفة في تفسيره»[1] وعن البخاري «يخرم الحديث»[1] «وكم في صحيح البخاري من أحاديث لعبت بها يد تحريفه»[1] ثم يستدلون بأقوال أئمة السلف كالإمام مالك وغيره، فما ذلك إلا عين التناقض، فكيف يصفونهم بالكذب والافتراء ثم يستدلون بأقوالهم؟

القدرية (المعتزلة):

إن موقف القدرية من الصحابة خالي من كل روح ديني فهم يعرضونهم على مشرحة انتقادهم دون أن يتورعوا عن إلصاق كل تهمة بهم، وهي تهم متحملة متعسفة تثبت لأصحابها سوء الطوية أكثر مما تثبته من حب البحث عن الحقيقة كما يزعمون.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أن واصل بن عطاء رئيس الفرقة الأولى يقول: «إنه لا يعرف هل كان عثمان هو المخطئ أم قاتلوه وخاذلوه»[2] وهو الذي جعل أحد الفريقين المتخاصمين في الجمل وصفين مخطئاً لا بعينه، تماماً كالمتلاعنين فإن أحدهما فاسق لا محالة فيقول: «وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين»[2] ويتجرأ أكثر فيقول: «لو شهدت عندي عائشة وعلي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهم»[2][3] وأما عمرو بن عبيد فقد خطا خطوة أشد وأقسى في تفسيق أصحاب الجمل فقطع بفسق الطرفين المتحاربين جميعاً فقال: «لا أقبل شهادة الجماعة منهم سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب علي وبعضهم من حزب الجمل»[4] ومع ذلك فهو الذي يقول: «أظهر الحق يتبعك أهله»[5] «ويقصد بذلك المعتزلة» وإذا صح ما ذكرناه فالتمسك بالسنة

---

(١) الغدير، عبد الحسين الأميني، النجف، ط٢، ١٣٧٢هـ ـ ١/٢٠٧، ٦/ ٨٤ ـ ١٠١.
(٢) الفرق بين الفرق، ص٨٣، الملل والنحل، ١/ ٤٩.
(٣) من العجيب جداً إن الشيعة يوالون واصلاً ويأخذون بآرائه مع زعمهم موالاة علي وأولاده، وما ذلك إلا عين التناقض. يقول الإسفرائيني: بل العجب من الروافض حين افتخروا بقوله وانتحلوا مذهبه، وهذا قوله في علي وأصحابه، وكيف يوالون علياً وأولاده، ويذهبون إلى مذهب هذا الشيخ الضال. انظر التبصير في الدين، ص٦٩.
(٤) الفرق بين الفرق، ص٨٤.
(٥) قال هذه المقالة للخليفة المنصور. انظر تاريخ بغداد، ١٢/ ١٦٨.

والجماعة هم أصحابنا والحمد لله دون هؤلاء المشنعين[1] فهنا يظهر التناقض عنده فهو يزعم أنهم أهل الحق وأنهم متمسكون بالسنة والجماعة، فأين التمسك بالسنة والجماعة وهم من أشد الناس محاربة لها، فقد ردوا السنة ولم يقبلوا بالإجماع فما ذلك إلا عين التناقض، ولعل قوله: إنه من أهل الحق وزعمه أنهم متمسكون بالسنة والجماعة فهو من باب الكذب والتمويه[2] لترويج مذهبهم وأصولهم، فالمشهور عن عمرو بن عبيد أنه كان يكذب في الحديث ومن أمثلة أكاذيبه ما نسبه إلى الحسن البصري حول السكران بالنبيذ من أنه لا يجلد، مع أن الصحيح أن الحسن يقول بجلد السكران من النبيذ[3]، ولهذا كان متروكاً عند السلف صاحب بدعة، وهذا أيضاً ما اشتهر به النظام من الكذب في الحديث.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: إن الجبائي من القدرية لا يقبل الخبر إذا رواه العدل الواحد إلا:

١ ـ إذا انضم إليه خبر عدل آخر.

٢ ـ أو عضده ظاهر خبر آخر، أو موافقة ظاهر الكتاب.

٣ ـ أو عمل به بعض الصحابة[4].

فهو يناقض نفسه بنفسه، فهم في البداية يفسقون الصحابة ثم يأتي هنا فيشهد لهم بالعدالة في القول والفعل، فإما أن يتوقف عن التبديع والتفسيق، أو يتوقف عن وصفهم بالعدالة أما أن يجمع بين الاثنين، فذلك عين التناقض المذموم، وهذا ديدن القدرية فهم يصفون الصحابة بأقبح الصفات ثم يروون عنهم بعض الأحاديث التي توافق معتقدهم وأصولهم.

---

(١) طبقات المعتزلة، لأبي القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، الدار التونسية، ص١٨٥، ١٨٦.

(٢) يقول الإمام ابن عدي: «عمرو بن عبيد قد كفانا السلف مؤونته حيث بينوا ضعفه في روايته وبينوا بدعته، ودعاءه إليها وكان يغر الناس بنسكه» وقال الإمام الذهبي عنه: «لا يكتب حديثه كان داعية إلى دينه، وكان يكذب لأجل مذهبه، ويروي عن الحسن البصري أشياءاً لم يقلها». انظر الكامل لابن عدي، ٥/١٧٣٦، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٧٦، والسير، ٦/١٠٥.

(٣) انظر مقدمة صحيح مسلم، ط١، عيسى الحلبي، ١٣٧٤هـ ـ /١/ /، ٢٣.

(٤) فتح الباري، ١٦/٣٦٠ ـ ٣٦٥، تدريب الراوي، ١/٧٣.

٣ ـ **ومن الأمثلة**: إن القدرية يصفون علماء السلف الصالح بالتشبيه، والجبر، والسفاهة فهم القائلون: «من وصف الله بأنه يقضي المعاصي على عباده ويقدرها فمسفِّه لله في فعله والمسَّفه لله كافر به والشاك في قول المُسَّفه والمجبر فلا يدري أحق قوله أم باطل كافر بالله أيضاً»(١) ويقول القاضي عبد الجبار: «والذين يثبتون القدر هم المجبرة، فأما نحن ننفيه وننزه الله تعالى أن تكون الأفعال بقضائه وقدره»(٢) ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «إن جل المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل مالك وأصحابه والأوزاعي وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه وأصحابه وأبي عبيد وغيرهم في قسم المشبهة»(٣) ثم يحاولون الانتساب إلى الصدر الأول من الصحابة والتابعين ومن تابعهم. يقول ابن المرتضى عن المعتزلة: «بل عملوا بالمجمع عليه في الصدر الأول(٤)، ورفضوا المحدثات المبتدعة»(٥) ثم يناقض نفسه فيقول: «وأما الحشوية فلا سلف لهم وإنما تمسكوا بظواهر الأخبار ولا يرجعون إلى تحقيق ولا نظر»(٥) وليس ذلك بغريب، فإن دأب المعتزلة ورجالهم أنهم يحتجون بالشيء وضده من أجل الهوى والتعصب كما كان يفعل الجاحظ، يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وتجده يحتج مرة للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة... ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم تخون في الحجة، كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون وتشكيك الضعفة من المسلمين»(٦) وبذلك يتضح موقف المعتزلة من السلف فهو موقف يتسم بالتناقض البين حيث لا يثبت لهم قدم معين فيه.

---

(١) الانتصار والرد علي ابن الراوندي الملحد، ط بيروت ١٩٥٧م، ص٥٥.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٧٧٥، ٧٧٦.

(٣) الفتاوى ٥/ ١١٠.

(٤) يحاول ابن المرتضى أن يوصل معتقد المعتزلة بالرسول عليه الصلاة والسلام فيقول: «ومسند المعتزلة لمذهبهم أوضح من الفلق، إذ يتصل إلى واصل وعمرو اتصالاً ظاهراً شاهراً، وهما أخذا عن محمد بن علي بن أبي طالب، وابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد، ومحمد هو الذي ربَّى واصلاً وعلمه حتى تخرج واستحكم، ومحمد أخذ عن أبيه علي بن أبي طالب عليهم السلام، عن رسول الله ﷺ وما ينطق عن الهوى» انظر المنية والأمل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص١٢.

(٥) المنية والأمل، دار المعرفة الجامعية، ٩ ـ ١١.

(٦) تأويل مختلف الحديث، دار المكتب الإسلامي، ص٦٥.

المرجئة:

إن الأشاعرة من المرجئة يلمزون السلف ويصفونهم بالألفاظ النابئة ثم يحاولون الاتصاف بمذهبهم، يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «فأما المرجئة فيسمون أهل السنة شكاكاً»[1] ومن الأسماء التي تطلقها المرجئة على السلف الصالح، المخالفة، النقصانية، فهم لم يقفوا موقفاً ثابتاً فمرة يلمزونهم ويقللون من شأنهم ومرة أخرى يتقربون منهم.

١ ـ ومن الأمثلة على موقفهم المتناقض:

ما فعله البغدادي في عرضه للفرق فجعل الأشاعرة هي فرقة أهل السنة والجماعة فقال: «فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي[2] والحديث دون من يشتري لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين وقراؤهم ومحدثوهم ومتكلمو أهل الحديث[3] كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع[4] وصفاته وعدله وحكمته وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة وفي أحكام العقبى وفي سائر أصول الدين»[5] وعند عرضه لأصول أهل السنة تحدث عن معرفة الصانع وصفاته وذاته، فذكر المذهب على اعتقاد الأشاعرة وعدد الصفات الذاتية السبعة التي يعتقد بها الأشاعرة فقط، فدل ذلك على أنه يريد بأهل السنة والجماعة أنفسهم الأشاعرة، ولعل من أبرز الأدلة على اعتباره أن الأشاعرة أهل السنة والجماعة إطلاقه على الباقلاني والإسفرائيني وابن فورك بأنهم شموس الزمان وأئمة العصر من مذهب أهل السنة والجماعة[6]، ويتجرأ البغدادي فيجعل الأئمة الأربعة على معتقدهم ومذهبهم[7] فيقول: «وأول متكلميهم من الفقهاء

(١) كتاب السنة للإمام أحمد، ص٤٠.

(٢) هنا يظهر مجانبته للحق حيث إن أهل السنة لا يطلق عليهم أهل الرأي.

(٣) إن أهل الحديث لا يوجد فيهم متكلمون، بل كانوا من أشد الناس عداوة للكلام وأهله.

(٤) إن أهل السنة والجماعة لا يستخدمون لفظ الصانع أبداً في تأصيل العقيدة الإسلامية، بل هو من اختلاق المتكلمين.

(٥) الفرق بين الفرق، ص١٩.

(٦) الفرق بين الفرق، ص٢٥٢، ٢٥٣، ٢٨٤.

(٧) إن الباقلاني والإسفرائيني وغيرهما يحاولون الانتساب إلى أهل السنة والجماعة، وإلصاق معتقداتهم الأشعرية للسلف الصالح. انظر الإنصاف للباقلاني، ط مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٣٨٢هـ، ص١٠٨، ١٤٤، ١٦١، ١٦٢، ١٦٨، التبصير في الدين، ص٢٥، ١٥٨.

وأرباب المذهب أبو حنيفة والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب الفقه الأكبر، وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل... وعلى هذا قوم من أصحابنا، وللشافعي كتابان في الكلام أحدهما تصحيح النبوة والرد على البراهمة والثاني في الرد على أهل الأهواء»[1].

مع أن الصحيح الذي كان عليه أبو حنيفة، أنه كان في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأساً في ذلك منظوراً إليه، ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة بعد أن جاءته امرأة وسألته عن طلاق السنة فلم يعرف الإجابة، فرجع عن الكلام وبدأ يجتهد في الفقه ومسائله[2]، وهو القائل عندما سئل عما أحدثه الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ «مقالات الفلاسفة عليك بالأثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»[3] بل إنه نهى عن الخصومة والجدال في الدين فقال: «إياك أن تكلم العامة في أصول الدين من الكلام فإنهم قوم يقلدونك»[4] وقد وضح موقفه رحمه الله السابق واللاحق بقوله: «فلما مضى مدة من عمري تفكرت وقلت السلف أعلم بالحقائق ولم ينصبوا مجادلين بل أمسكوا عنه خاضوا في علم الشريعة ورغبوا فيه وعلموا وتعلموا وناظروا فيه فتركت الكلام واشتغلت بالفقه، ورأيت المشتغلين بالكلام ليس سيماهم سيم الصالحين، قاسية قلوبهم، غليظة أفئدتهم لا يبالون بمخالفة الكتاب والسنة والسلف الصالح ولو كان خيراً لاشتغل به السلف الصالحون»[5] فدل بقوله على تكذيب من ينتسب إليه من أهل البدع. وأما الشافعي يرحمه الله فكان يقول: «لأن يبتلي الله المرء بما نهى الله عنه خلا الشرك بالله خير من أن يبتليه بالكلام»[6] «ليس الكلام من شأني ولا أحب أن ينسب إلي منه شيء»[7]. وكذلك الشأن بالنسبة للإمامين أحمد ومالك

(١) الفرق بين الفرق، ص٢٨٤.

(٢) عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ص١٦١.

(٣) الحجة في بيان المحجة، تحقيق المدخلي، ص٢٢١.

(٤) مناقب أبي حنيفة، للمكي، دار الكتاب العربي، ص٢٧٣.

(٥) مناقب أبي حنيفة، الإمام حافظ الدين الكردي، دار الكتاب العربي، ص١٣٧، ١٣٨.

(٦) الإبانة الكبرى، للعكبري، تحقيق، د: فوقية حسن، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ، ص٥٣٥، ٥٣٦.

(٧) السير للذهبي، ١/ ٣٠.

يرحمهما الله، فكان الإمام أحمد يرحمه الله يقول: «من تعاطى الكلام لم يفلح»[1]، «إذا رأيت الرجل يحب الكلام فاحذروه»[1] وأما الإمام مالك يرحمه الله فيقول: «كلما جاءنا رجل أجدل من رجل أرادنا أن نرد ما جاء به جبريل إلى النبي ﷺ»[2] «والكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه»[3] بل إن الراجح عند تلاميذ الإمام مالك أنهم يعدون الأشاعرة من أهل البدع فهم القائلون: «فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري»[4] ومن هنا يتضح ويظهر تناقض الأشاعرة في موقفهم من السلف الصالح فلو كانوا حقيقة ينتسبون إليهم لما جعلوا الكلام هو الفيصل في تحقيق مذهبهم وقواعدهم.

٢ ـ **ومن الأمثلة**: أن الرازي وهو من أعظم شيوخ الأشاعرة يحاول نسبة معتقداتهم لأهل السنة والجماعة، فعند قوله عن إثبات صفة الكلام لله يقول: «وقال الأكثرون من أهل السنة والجماعة كلام الله واحد»[5][6] والصحيح أن هذا هو قول الأشاعرة والكلابية، وفي المقابل يلمز أهل السنة والجماعة بالتصريح، والتعريض، والإشارة ولم يسلم من لسانه حتى كبار الصحابة رضي الله عنهم فقال

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، دار الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ٢/ ٥٣٨، ٥٤٠.

(٢) شرف أصحاب الحديث، لأبي بكر بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد الخطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، ص٥.

(٣) جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب الإسلامية، ط٢، ص٤١٥.

(٤) جامع بيان العلم، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ ـ ٢/ ١١٧.

(٥) معالم أصول الدين، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص٦٥.

(٦) هذا نفسه ما يفعله الأشاعرة حيث يقول محمد سعيد رمضان البوطي: «أما جماهير المسلمين من أهل السنة والجماعة فقالوا إننا لا ننكر هذا الذي تقوله المعتزلة، بل نقول به ونسميه كلاماً لفظياً ونحن جميعاً متفقون على حدوثه وأنه غير قائم بذاته تعالى، من أجل أنه حادث، ولكننا نثبت أمراً وراء ذلك وهو الصفة القائمة بالنفس والتي يعبر عنها بالألفاظ وهي غير حقيقة العلم والإرادة وهذا هو المقصود من إسناد الكلام إلى الله تعالى، وبه يُفسير ما أجمع عليه المسلمون»، وقوله هذا من خصائص المذهب الكلابي والأشعري، ولم يوافقهم عليه أهل السنة والجماعة، ومع ذلك يزعم إجماع المسلمين عليه. انظر كبرى اليقينيات الكونية، ص١٢٥.

عنهم: «لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين، وكيف؟ والروافض لما اتفقوا على عصمة علي رضي الله عنه وحده، هؤلاء المحدثون كفروهم، وإذا كان القول بعصمة علي كرم الله وجهه يوجب عليهم تكفير القائلين بعصمة علي فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة[1]؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً، وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنوناً»[2] وأما لمزه لأهل السنة والجماعة فيقول: «والعجيب من الحشوية أنهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز لأن تعيين ذلك التأويل مظنون والقول بالظن لا يجوز، ثم إنهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد، مع أنها في غاية البعد عن القطع واليقين، وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون فلأن يمتنعوا عن الكلام في ذات الحق تعالى وفي صفاته، بمجرد الروايات الضعيفة أولى»[2].

ومن أقواله واتهاماته الشنيعة على أهل السنة والجماعة ووصفهم بالجهل وقلة الدراية قوله: «وهو أنه اشتهر فيما بين الأمة: أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكره واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون بسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها وأي منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في إلاهيته ويبطل الربوبية؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنها موضوعة، وأما البخاري والقشيري فهما ما كانا عالمين بالغيوب بل اجتهدا واحتاطا بمقدار طاقتهما، وأما اعتقاد أنهما علما جميع الأحوال الواقعة في زمان الرسول ﷺ إلى زماننا فذلك لا يقوله عاقل»[3] ويقول أيضاً: «إن هؤلاء المحدثين يخرجون الروايات بأقل العلل مثل إنه كان مائلاً إلى حب علي فكان رافضياً فلا تقبل روايته، وكان معبد الجهني قائلاً بالقدر فلا تقبل روايته، وما كان منهم عاقل يقول: إنه وصف الله تعالى بما يبطل إلهيته وربوبيته فلا تقبل روايته، إن هذا من العجائب»[3].

(١) انظر إلى مغالطته وتلبيسه حيث يجعل عصمة الروافض كقول أهل الحديث في رجال الحديث، مع أن الصحيح أن أهل السنة والجماعة لم يجعلوا العصمة لأحد من البشر حتى الأنبياء فإنهم يقعون في الهفوات ثم يرشدهم الله للتوبة، ومن مغالطته لمزه للسلف بتكفير الشيعة لقولهم بالعصمة، والصحيح أن السلف لم يكفروا الشيعة لقولهم بالعصمة فقط، ولكن لأصولهم ومعتقداتهم الباطلة كالقول بالبداء والرجعة، والمهدية وغير ذلك.

(٢) أساس التقديس، ص٢١٥، ٢١٦.

(٣) أساس التقديس، ص٢١٨.

فانظر إلى مدى جراءته[1] في وصف أهل السنة بالجهل وعدم الوعي والإدراك، مع أن الراجح أن أهل السنة والجماعة قد اهتموا بالحديث وعلومه، ورجاله، وبالسند، والمتن، فلم يكن في أمة من الأمم اهتمام بالسند كاهتمام السلف الصالح باتصال سند الأحاديث من لدن رسول الله ﷺ إلى من يروي الحديث، ثم يحاول أن يلمز الإمام البخاري مع أن كتابه أصدق كتاب بعد القرآن الكريم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»[2] ويقول عنه إنه لا يعلم الغيب وهذا صحيح وهو ما لم يقل به الإمام البخاري ولا غيره من أئمة أهل السنة والجماعة، وإنما الأشاعرة هم القائلون بأنهم يعلمون الغيب حيث يتأولون أسماء الله وصفاته فيؤولون يد الله بالقوة أو الحفظ والحراسة وشدة العناية، وأصبع الله بالقدرة الكاملة[3]، فيكون هو الذي ادعى علم الغيب لا البخاري يرحمه الله.

الجهمية:

إن فرقة الجهمية من أقدم الفرق التي لقبت أهل السنة والجماعة بلقب مشبهة، يقول الإمام اللالكائي يرحمه الله: «علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل الجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة»[4] وبلغت الجرأة بالجهم أقصاها فوصف أهل السنة والجماعة بالكفر والتشبيه، يقول الإمام أحمد يرحمه الله عنه: «أنه زعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسول الله ﷺ كان كافراً وكان من المشبهة»[5] ويقول شيخ الإسلام عن الجهمية:

---

(١) هنا يتهم الصحابة رضي الله عنهم بالكذب ورواية الأحاديث الضعيفة ثم يناقض نفسه ويقول: «إلا إذا قلنا إن الله تعالى أثنى على الصحابة رضي الله عنهم في القرآن الكريم على سبيل العموم وذلك يفيد ظن الصدق ولهذا الترجيح قبلنا رواياتهم في فروع الشريعة، أما الكلام في ذات الله وصفاته، فكيف يمكن بناؤه على هذه الروايات الضعيفة»، فانظر إلى جراءته على الله سبحانه وتعالى وعلى رسوله عليه الصلاة والسلام، وإلى تناقضه الواضح، فهو يلمز السلف بأنهم يأخذون بالروايات الضعيفة على حسب زعمه ثم يأخذ هو بها. انظر أساس التقديس، ص٢١٧.

(٢) الفتاوى، ١٨/ ٧٤.

(٣) أساس التقديس، ص١٧٨.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ١/ ١٧٩.

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة، ص١٠٤.

«فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً كذباً منهم وافتراءً حتى أن منهم غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثمامة بن الأشرس من رؤساء الجهمية: «ثلاثة من الأنبياء مشبهة»[1].

ولا يزال جهمية اليوم ينسبون القبائح والرذائل إلى الصحابة الكرام وأئمة أهل السنة والجماعة ولعل أبرز من يمثل بغض الجهمية للسلف الصالح في الوقت الحالي هو الكوثري الذي يقول عن الصحابة: «ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولاً ليسوا بمعصومين[2] من مثل قلة الضبط الناشئة عن الأمية[3] أو كبر السن[4]، فيرجح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم»[5]، وأما أئمة السلف الصالح فلم يسلموا منه فيصف الإمام الشافعي بالبدع والتبرك بأصحاب القبور فيقول عنه زاعماً أنه يقول[6]: «إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم، يعني زائراً، فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى»[7][8].

---

(١) الفتاوى، ٥/ ١١٠.

(٢) يقول الكوثري نفسه: «أما الصحابة فكلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح مطلقاً عند الجمهور، والتابعون أيضاً مشهود لهم بالخيرية عدول»، فكذب نفسه بنفسه كالتي نقضت غزلها. انظر المقالات للكوثري، ص٦١.

(٣) يلمز الصحابة بالجهل وعدم المعرفة مع أنهم نقلة الكتاب والسنة لها.

(٤) يقصد بقوله أنس بن مالك رضي الله عنه حيث يقول عنه: «وأما حديث الرضخ فمروي عن أنس... ومنه القتل بقول المقتول من غير بينة وهذا غير معروف في الشرع مع أن الحديث جاء في البخاري وهو حديث صحيح. قال أنس بن مالك رضي الله عنه، أن يهودياً رضّ رأس جارية بين حجرين فقيل لها من فعل بك هذا؟ أفلانٌ أو فلانٌ حتى سُمي اليهودي فأتى به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر به فرض رأسه بالحجارة، رواه البخاري في الديات، باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود، ١٢/ ١٦٧، ١٦٨، طليعة التنكيل، ص٦٣ ـ ٦٥.

(٥) طليعة التنكيل، ص٦٨.

(٦) الصحيح أن القائل لهذا القول هو مكرم بن أحمد في كتابه مناقب أبي حنيفة، وعندما سئل الدارقطني عنه وعن كتابه قال: موضوع كله كذب، وضعه أحمد بن المغلس الحماني. انظر طليعة التنكيل، ص٦١، ٦٢.

(٧) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ١/ ٧٦ ـ ٧٩، فقد جزم الألباني على بطلان القصة.

(٨) طليعة التنكيل، ص٦٨.

فهو يحاول التملق إلى الإمام أبي حنيفة فيلمز الشافعي بالبدع والخرافات، وما ذلك إلا عين التناقض، فإن الأئمة جميعهم متفقون على محاربة الخرافات والبدع والضلالات وما دفعه إلى هذا القول إلا الهوى والتعصب المقيت للمذهب الذي يؤيده من جواز التبرك بالصالحين فيكذب ويحرف ويؤول، من أجل تنصير معتقده فهو قد تجنى على أئمة الحديث ورواته ورماهم بالتجسيم والتشبيه وطعنهم بالهوى والعصبية والمذهبية، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة مصرحاً بأن أبا حنيفة رحمه الله رغب عن أحاديثهم، وأن قياسه مقدم عليها، فضلاً عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم فمالك مثلاً عنده ليس عربي النسب بل مولى، والشافعي كذلك بل هو عنده غير فصيح في لغته، ولا متين في فقهه، والإمام أحمد غير فقيه عنده، وابنه عبد الله مجسم، فهو يضعف الثقات من الحفاظ والرواة، وينصب العداوة بينهم وبين أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تروق لعصبيته وجموده المذهبي، وهو في المقابل يوثق الضعفاء والكذابين إذا رووا ما يوافق هواه، وبذلك يتبين للناس ما كان خافياً عليهم من حقيقته، وأنه كان يجمع في نفسه بين صنفين متناقضين فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد، وفي التجريح والتعديل والتوثيق والتضعيف وتصحيح الحديث وتوهينه ينحى منحى المجتهد المطلق، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية ولا منهجاً علمياً، فهو مطلق عن كل قيد وشرط، لذلك فهو يوثق من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه، ويضعف من شاء ممن أجمعوا على توثيقه، بل ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ولو كان ما خرجه الشيخان في صحيحيهما، ولا علة قادحة فيه، ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع مثل: حديث أبي حنيفة سراج أمتي[1]، إلى غير ذلك من الأمور، فالكوثري لم

---

(١) من المتواتر عند أهل السنة والجماعة أن هذا الحديث من وضع الوضاعين ومع ذلك يكذب الكوثري ويقول عنه: «فهذا الحديث كما ترى بطرق مختلفة وفنون متباينة ورواة متعددة عن النبي عليه الصلاة والسلام، فهذا يدل على أن له أصلاً وإن كان بعض الملحدين بل أكثرهم ينكرونه، وبعضهم يدعون أنه موضوع، ورواة الحديث أكثرهم علماء وهم خير الأمم فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام، فانظر إلى تناقضه يصف أهل السنة بالإلحاد ويصف الوضاعين بالخير والعلم، ثم بعد ذلك يحاول أن يجعل نفسه إلى أهل السنة والجماعة. انظر التنكيل، ١/ ٢١.

يسلم أحد من أئمة السلف في السابق واللاحق منه ولعل أبرز من كال[1] لهم الكوثري النصيب الأوفر من القبائح والرذائل شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله[2] فلم يترك وصفاً بذيئاً إلا ووسمه به وما ذلك إلا من أكبر الأدلة على حقده الدفين على أهل السنة والجماعة، وتناقضه في موقفه، فمرة يثني عليهم وينتسب إليهم ومرة أخرى يقذفهم بأقبح السمات، وهذا هو ديدن أهل البدع والخرافات[3] فإنهم يقومون بالضلالات ثم ينسبونها إلى أهل الصلاح. يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «وقد تدبرت رحمك الله كلام العايبين والزارين فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون ويعيبون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل»[4]. ويقول أيضاً: «والذي خالف بين مناظرهم وحياتهم وألوانهم ولغاتهم وأصواتهم وخطوطهم وآثارهم... هو الذي خالف بين آرائهم، والذي خالف بين الآراء هو الذي أراد الاختلاف لهم، ولن تكمل الحكمة والقدرة إلا بخلق الشيء وضده ليعرّف كل واحد منهما بصاحبه»[5].

---

(١) من الذين نالوا أشد الأوصاف وأنكاها من الكوثري الإمام عبد الله بن أحمد فقد وصفه بالجهل والوثنية وكذلك الإمام الدارمي جعله يصرح بالكفر الناقل عن الملة. انظر المقالات ص٣٠١ ـ ٣٠٣.

(٢) إن من تلاميذ الكوثري في الوقت الحاضر عبد الفتاح أبو غدة، فلم يترك إماماً من الأئمة المشهورين بالورع والتقوى إلا واتهمه بسيل من الاتهامات كعلماء الحديث، وابن خزيمة، والإمام أحمد، والدارمي وابن حجر، والشافعي، وابن تيمية، وابن القيم. انظر الردود. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ص٢٨٣ ـ ٢٩٣.

(٣) إن نيتنياهو قد ذكر في مقدمة كتابه «مكان تحت الشمس» أن ياسر عرفات قد علق على اتفاقية السلام بأنها مثل صلح الحديبية، فيرد نيتانياهو قائلاً: إن النبي عليه السلام وقع معاهدة الحديبية ولما قوي شأن المسلمين نقضها، وقاتل قريشاً، وقد اتضح صدق الرسول عليه الصلاة والسلام بأن ملة الكفر واحدة، فنيتانياهو يزور الحقائق التاريخية ويناصر المشركين في مكة وهم قد اعترفوا قبل ألف سنة وأربعمائة سنة بأنهم هم الذين نقضوا الاتفاق، وأنهم اعتدوا مع أحلافهم من بني بكر على خزاعة وقتلوا منهم عشرين رجلاً في الأشهر الحرم ولاحقوهم حتى بطن مكة، وخزاعة هم حلفاء الرسول ﷺ فمن نقض العهد إذن؟ انظر مجلة اليمامة العدد ١٤٩٥هـ ص٣٧.

(٤) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٥.

(٥) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٧، ١٨.

ومن أمثلة رجال الجهمية في الوقت المعاصر أن عبد الله الحبشي[1] يكيل صنوفاً من السباب والشتائم لأئمة السلف الصالح، حيث سلط لسانه على ابن تيمية ورماه بالكفر والردة والزندقة وأمر بإحراق كتبه، ووصف الإمام الذهبي بأنه خبيث، ولم يكد ينجو داعية أو مسلم من إيذائه، وصار اقتحام المساجد عند أتباعه فتحاً مبيناً، وحكم على الوهابيين[2] بالكفر والردة، ثم إهراق دمهم، ثم يزعم بعد ذلك أنه هو وأتباعه من أهل السنة والجماعة وهم الفرقة الناجية، ويتفاخرون بنسبهم إلى الإمام الشافعي!![3].



---

(١) هو عبد الله الهرري الحبشي قدم من الحبشة إلى لبنان هارباً من بلده بعد أن أصبح يُلقب فيها بشيخ الفتنة حسب شهادة بعض أقارب الحبشي وذلك لمساهمته في فتنة (كُلُب) في بلاد هرار حيث تعاون مع أعداء المسلمين ضد الجماعات الإسلامية وتسبب في إغلاق مدارس الجمعية الوطنية الإسلامية لتحفيظ القرآن بمدينة هرر، سنة ١٣٦٧هـ، ـ ١٩٤٠م، وسبب هذا التعاون بين الحبشي وبين السلطة ضد القائمين على مدارس تحفيظ القرآن اتهامه لهم أنهم ينتمون إلى العقيدة الوهابية، له مخالفات عقدية كقوله بأن الإيمان معرفة الله بالقلب فقط، والقول بالتأويل، والمدافعة بشدة عن العلمانية والعلمانيين، وجواز التوجه إلى أصحاب القبور والاستغاثة بهم، وترجيح الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وتجويز استخدام الحيل على الله عز وجل، وعدم التورع عن تكفير كثير من العلماء قديمهم وحديثهم كابن تيمية وابن القيم والذهبي والألباني، ويطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وفي المقابل يعامل أهل البدع من الباطنية والشيعة باللين مع وضع الأعذار لهم، وقد بلغت فتنته إلى أمريكا حتى كتب أحد المسلمين كتاباً يحذر فيه من هذه الفرقة. انظر كتاب الحبشي شذوذه وأخطاؤه، عبد الرحمٰن دمشقية، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، ص٧ ـ ٢٨، شبهات أهل الفتنة، ص٣ ـ ١٠.

(٢) إن أهل الأهواء والبدع يطلقون على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لقب الوهابية حتى يجعلونها من الفرق الضالة التي خرجت عن الجادة.

(٣) إن طائفة الأحباش يتسترون بالانتساب إلى الشافعي، وأين هم من الشافعي الذي كان مستناً بالكتاب والسنة، فشتان بين الثرى والثريا؟ انظر الحبشي وشذوذه وأخطاؤه، ص٢٦ ـ ٣٠، شبهات أهل الفتنة، ص٧ ـ ١١.




الباب الرابع

إقرار أهل البدع بالحيرة والشك

الفصل الأول: التنقل وعدم الاستقرار.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عدم الاستقرار على مذهب أو رأي معين.

المبحث الثاني: الحيرة والشك في المقالات.

المبحث الثالث: اعترافهم بالإفلاس في نهاية المطاف.

الفصل الثاني: الانحراف عند أهل الأهواء.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشبههم باليهود.

المبحث الثاني: تشبههم بالنصارى.

المبحث الثالث: اتهام كل منهم الآخر بأنه ليس على شيء.

الفصل الثالث: إظهار الفرق بين أهل السنة والجماعة مع أهل البدع.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وسطية أهل السنة والجماعة في نظرتهم للدلائل العقلية.

المبحث الثاني: تجلية سيطرة الدلائل العقلية على أهل الأهواء.

المبحث الثالث: زعم من يقول بتقريب وجهات النظر بين الفرق والرد عليه.

المبحث الرابع: استحالة الجمع بين أهل السنة وأهل البدع.




الفصل الأول

التنقل وعدم الاستقرار

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عدم الاستقرار على مذهب أو رأي معين.

المبحث الثاني: الحيرة والشك في المقالات.

المبحث الثالث: اعترافهم بالإفلاس في نهاية المطاف.

المبحث الأول

عدم الاستقرار على مذهب أو رأي معين

إن من عادة أهل الأهواء التنقل وعدم الاستقرار، لأن كل أصولهم التي خرجوا بها عن السنة مُحدثة مبتدعة ليس لهم فيها سند شرعي، ولا قدوة من الأئمة الصالحين لذلك نجدهم عرضة للتقلب والتغير وعدم الثبات، حيث ينتقلون من بدعة إلى أخرى، ويترددون من رأي إلى آخر فلا يوفقون للهدى ولا لليقين، يقول عمر بن عبد العزيز[1] يرحمه الله: «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل»[2] وهذا ما وضحه الفضيل بن عياض[3] يرحمه الله بقوله: «بلغني أن الله قد حجز التوبة عن كل صاحب بدعة، وشر أهل البدع المبغضون لأصحاب رسول الله ﷺ»[4] ولو حاولنا عرض هذه المسألة على الفرق الخمس لوجدنا الأدلة على ذلك.

---

(١) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي، أبو حفص المدني الدمشقي أمير المؤمنين. الإمام العادل والخليفة الصالح، ولي الخلافة بعد ابن عمه سليمان بن عبد العزيز بن مروان، روى عن أنس بن مالك وصلى أنس خلفه وقال: ما رأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى، روى عنه طبقات عديدة من التابعين وتابعي التابعين، مات سنة ١٠١هـ انظر السيرة، ٥/ ١١٤، العبر، ١/ ١٠٢ - ١٠٨، تذكرة الحفاظ، ص١١٨، شذرات الذهب، ١/ ٩٧ - ٩٩.

(٢) جامع بيان العلم، ٢/ ٩٣، شرح السنة للبغوي، ١/ ٢١٧.

(٣) الفضيل بن عياض هو أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي الخراساني، ولد بسمرقند وارتحل في طلب العلم، كان يقطع الطريق بين أبيورد وسرخس ثم تاب، وجاور البيت الحرام، كان فاضلاً عابداً ورعاً، ثقة صدوقاً، وكانت له مواعظ وقدم في التقوى راسخ، مات سنة ١٨٧هـ. انظر السير، ٨/ ٤٢١، الأعلام، ٥/ ١٥٣.

(٤) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٤/ ١٣٤.

الخوارج:

قد امتلأت صفحات تاريخ الخوارج بنماذج غريبة لعقيدتهم ومنهجهم فقد يثورون ويحجمون من أجل إثبات قضية قد لا تكون ذات شأن، لكنهم يرون أن عدم إثباتها كفر وضلال، فإذا ما تحقق لهم ذلك نكصوا وقالوا قد كنا مخطئين بل كافرين حين فعلنا ذلك، فيثورون ويشتطون أشد من ذي قبل من أجل إثبات إبطال ما أثبتوه والتراجع عما قرروه ويرون ضد ذلك كفراً وليس ذلك فحسب، بل كانت طوائفهم تتهجم على بعضها ويرون تكفير بعضهم[1] بعضاً وإليك الأمثلة على ذلك:

١ ـ إن الخوارج بعد خروجهم على علي رضي الله عنه، فأرسل إليهم ابن عباس رضي الله عنهم فكلمهم، وقال لهم اتقوا الله وأطيعوا عاد معه منهم ألفان وتفرقوا عن آرائهم السابقة[1].

٢ ـ يقول الأشعري: «وأول من أحدث الخلاف بينهم نافع بن الأزرق الحنفي والذي أحدث البراء من القعدة والمحنة لمن قصد عسكره وإكفار من لم يهاجر إليه»[2] وبعد ذلك تفرقت فرقة الأزارقة إلى أربع فرق كبرى: الأزارقة، الصفرية، النجدات، الأباضية»[3]، ففي أول الأمر أحدث الخلاف عن باقي الخوارج ولم يستمر معهم ثم اتخذ فرقة لنفسه ثم افترقت الفرقة نفسها إلى عدة فرق، فذلك من أكبر الأدلة على التنقل وعدم الاستقرار.

٣ ـ إن الخوارج يوم صفين قالوا لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: عليك أن تقبل تحكيم كتاب الله وإلا فأنت كافر، ولم يوافق في بداية الأمر، فلما وافقهم كارهاً، قالوا: حكمت الرجال في دين الله فأنت كافر لأنه لا حكم إلا لله»[4] ولما رد عليهم بأنهم هم الذين أرغموه قالوا: لما رضينا بالتحكيم كنا كافرين والآن نتوب من الكفر، فإن شهدت على نفسك بالكفر وتبت عدنا إلى طاعتك فقال: أبعد إيماني بالله ورسوله وهجرتي وجهادي مع رسول الله أشهد على

---

(١) الكامل لابن الأثير، ٢/ ٢٠٤، البداية والنهاية، ٤/ ١٧٠.
(٢) المقالات، ١/ ١٦٨ ـ ١٧٤.
(٣) الفصل، ط مكتبة السلام العالمية، ٤/ ١٤٤.
(٤) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، ص٢٠١، ٢٠٢.

نفسي بالكفر، قد ضللت إذن وما أنا من المهتدين[1]» وعندما قيل لهم عودوا إلى طاعة أمير المؤمنين ولا تشقوا عصا الطاعة، قالوا: إذا جئتمونا بمثل عمر فعلنا، ومن أين لهم برجل مثل عمر، ولما لم يحصل ذلك اختاروا لإمرة المؤمنين عبد الله بن وهب الراسبي وهو أعرابي بوال على عقبيه ولا سابق له ولا صحبة ولا فقه ولا شهد الله له بخير[2]، والشيء المتناقض عندهم أنهم عندما أرادوا البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي كره ذلك فأبوا من سواه ولم يريدوا غيره، فلما رأى ذلك منهم قال: يا قوم استبينوا الرأي، وكان يقول: نعوذ بالله من الرأي الدبري فدل ذلك على أن أميرهم لا يوافقهم على مذهبهم ومعتقداتهم ووصف آرائهم بالرأي الدبري وهو الرأي الذي يعرض من بعد وقوع الشيء من دون تريث وتمهل[3].

٤ ـ يقول الملطي موضحاً تقلبهم وعدم استقرارهم: «وهم الشراة يتبرؤون من الختنين عثمان وعلي، ويتولون الشيخين أبا بكر وعمر، وهم لا يستحلون أموال الناس ولا يسبون النساء، ولا يخالفون في دين ولا سنة وهم يقولون: العصاة كفار نعمه لا كفار شرك. . . ولهم كتب وضعوها على تصحيح مذهبهم فيها حجج وكلام صعب وفيهم علماء وفقهاء ولهم مروءة ظاهرة ودنيا واسعة وخصب، وقد ظهر فيهم اليوم مذاهب المعتزلة فمنهم من ترك مذهبه وقال بالاعتزال فنعوذ بالله من الضلال كله[4]»[5] فانظر إلى تقلبهم وعدم ثباتهم فهم قد وضعوا كتباً ومؤلفات لتصحيح مذهبهم ثم ينقلبون على أعقابهم[6].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محد أبو الفضل إبراهيم، ٥/ ٨٣.

(٢) الفصل ط مصر، ٤/ ١٥٧.

(٣) انظر الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢/ ١٢١، ١٢٢.

(٤) التنبيه والرد، ص٩٨، ٦٩.

(٥) يقول أبو القاسم البلخي المعتزلي: «حكى أصحابنا ـ يعني المعتزلة ـ أن عبد الله لم يمت حتى ترك قوله أجمع ورجع إلى الاعتزال». انظر دراسة في تاريخ الأباضية وعقيدتها مع رسالة في كتب الأباضية لأبي الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي، دراسة وتحقيق الدكتور: محمد زينهم محمد عزب وأحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة، ص٢٦.

(٦) يقول أبو العباس المبرد: «والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب ومن ذي=

٥ ـ إن الخوارج في أول أمرها لم تتجاوز أصولها مسائل معدودات، تدور حول تكفير مرتكب الكبيرة وإنكار الشفاعة وتكفير بعض الصحابة وغيرهم كأهل التحكيم ومن رضي به واستحلال الدماء ونحو ذلك، ولم يكن لهم كثير كلام في الصفات والقدر والسمعيات والمسائل الكلامية، لكن مع الزمن تجارت بهم الأهواء، وتفرقت بهم السبل، حتى أصبحت الخوارج من الفرق الكلامية فقالت في القرآن[1] والرؤية [1] بقول الجهمية، وفي الصفات بقول المعتزلة وخاضت في القدر والسمعيات، وقالت بعدم حجية خبر الآحاد في العقائد كما زعمت المعتزلة ومتأخرو الأشاعرة والماتريدية، وتكلم الخوارج في دقائق المسائل الكلامية كما فعل أهل الكلام[2].

٦ ـ إن نافع بن الأزرق أحد شيوخ الخوارج وعظمائهم كان في بداية أمره كالأب الرحيم والأخ البار لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يرضى بمعونة ظالم، فلم يستقر على أمره حيث تراجع وقال بإباحة قتل الأطفال، والعميان، والعرجان، والعجائز، والمرضى، وبطرح الأطفال في القدور وهي تغلي، واستحل الأمانات، بعد أن كان أبعد الناس عن تلك الأهواء، وما ذلك إلا من أكبر الأدلة على أن صاحب البدعة يتنقل من بدعة إلى أخرى ومن حال إلى آخر.

٧ ـ إن نجدة بن عامر كان في بداية أمره موافقاً لنافع بن الأزرق متفقاً معه ثم

= المعصية الظاهرة، وحُدِّثتُ أن واصل بن عطاء أبا حذيفة أقبل في رفقة فأحسُّوا الخوارج، فقال واصل لأهل الرفقة: إن هذا ليس من شأنكم فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا على العطب، فقالوا: شأنك، فخرج إليهم فقالوا: ما أنت وأصحابكم؟ قال: مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده، فقالوا: قد أجرناكم، قال فعلِّمونا، فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي، قالوا فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا، قال ليس ذلك لكم، قال الله تبارك وتعالى: **﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغ مأمنه﴾**، فأبلغونا مأمننا، فنظر بعضهم إلى بعض ثم قالوا: ذاك لكم، فساروا بأجمعهم حتى بلغوهم المأمن»، فانظر إلى تناقضهم في قواعدهم وأصولهم وعدم استقرارهم حيث كانوا يقاتلون المخالفين لهم من أهل السنة والجماعة وتركوا المعتزلة. انظر الكامل، ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

(١) الحق الدامغ، ص٦٧ ـ ١٨٠.

(٢) مقدمات في الأهواء والافتراق، ص١٣٤، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، ص٤٧.

خرج عليه واتخذ لنفسه فرقة النجدات فدل ذلك على عدم الاستقرار[1].

٨ ـ إن يزيد[2] بن أنيسة الخارجي كان على رأي الأباضية ثم خرج عن قول جميع الأمة لما أتى به من ضلالات[3].

٩ ـ إن الأباضية[4] الآن تمتاز بكثرة التقلب وعدم الاستقرار على مذهب معين، فمرة تعتمد على الأصول الأساسية للخوارج، ومرة أخرى تنقلب على عقبيها وتأتي بأقوال ومعتقدات مخالفة كقولهم بأن ولاية الله وعداوته تتقلب حسب الأحوال، وأنه يسع الجهل بمحمد عليه الصلاة والسلام، وأن الأذان وصلاة الجمعة بدعة، ولا تجوز الصلاة إلا بما عرف تفسيره من القرآن.

الشيعة:

إن فرقة الشيعة من الفرق التي امتازت بالتنقل وعدم الاستقرار ومن أكبر الأدلة على ذلك:

١ ـ إن أهم ما يميز الشيعة في أصولها القول بمسألة الإمامة في آل البيت فهي عندهم من أهم الأركان، ولكنهم مع ذلك لم يستقروا على رأي معين ومذهب موحد[5] فالغلاة منهم لهم إمام، والإمامية إمام آخر، والإسماعيلية إمام،

---

(١) تاريخ الطبري ٥/ ٧٢، ٧٣، الكامل لابن الأثير، ٣/ ٣٣٤، ٣٣٥، البداية والنهاية، ٧/ ٢٩٥، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ١٦١، ذكر مذاهب الفرق. ص٢٦.

(٢) هو يزيد بن أنيسة الخارجي وليس بيزيد المحدث، كان من أهل البصرة ثم انتقل إلى جور من أرض فارس، كان على رأي الأباضية ثم خرج عن قول جميع الأمة لما أتى به من ضلالات. انظر ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٩، التقريب ٢/ ٣٦٢.

(٣) ومن رجال الخوارج الذين تنقلوا ولم يستقروا على مذهب معين، ثعلبة بن عامر رئيس فرقة الثعالبة، كان أول أمره مع عبد الكريم بن عجرد شيخ العجاردة حتى اختلفا في حكم الأطفال وبرئ كل منهما من صاحبه، وكذلك عثمان بن أبي الصلت رئيس فرقة الصلتية، كان في أول أمره من فرقة العجاردة ثم انفرد عنها وخالفها، بل إن الغريب في الأمر أن فرقة العجاردة نفسها قد انقسمت إلى أكثر من عشر فرق، لكل فرقة ضلالها وانحرافها. انظر التنبيه والرد، ص١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٦٦ ـ ٦٨، التبصير في الدين، ص٥٢ ـ ٥٧، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٢٩، ٤١، ٤٢.

(٤) من الفرق التي خرجت عن الأباضية الأم، النكار، الحسينية، السكاكية، النفاثية، الفرثية، الخلفية، أصحاب طاعة لا يراد الله بها. انظر دراسة في تاريخ الأباضية، ص١٧ ـ ٢٣.

(٥) إن الغلاة منهم يقولون بإمامة إسماعيل بن جعفر الذي توفي قبل والده بخمس سنوات، =

فإن دل ذلك على أمر فإنما يدل على التنقل وعدم الاستقرار على مذهب موحد ومعتقد معين.

٢ ـ إن أكثر من هتك أستار الشيعة شيخ الإسلام يرحمه الله، فقد وضح عوار مذهبهم وبطلانه ومدى كذبهم وتنقلهم من أمر لآخر. فيقول راداً على ابن المطهر عندما زعم أن فرقته هي الفرقة الناجية لكونها باينت جميع المذاهب، فقال يرحمه الله: «وكذلك المعتزلة باينوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين وقولهم إن أهل الكبائر يخلّدون في النار، وليسوا بمؤمنين ولا كفار فإن هذا قولهم الذي سموا به معتزلة فمن وافقهم بعد ذلك من الزيدية فمنهم أخذوا»[1] فوضح رحمه الله أن الشيعة قد أخذت من المعتزلة فدل ذلك على التنقل وعدم الاستقرار عندهم، ثم يقول يرحمه الله مؤكداً ما سبق: «وإن أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم، فليس كذلك فإنهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة، وقدماؤهم كانوا مجسمة، وكذلك في القدر هم موافقون للمعتزلة وقدماؤهم كان كثير منهم يثبت القدر، وإنكار القدر في قدمائهم أشهر من إنكار الصفات، وخروج أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل عن أهل الكبائر لهم فيه قولان، ومتأخروهم موافقون فيه الواقفية الذين يقولون: لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية»[1] فانظر إلى التنقل وعدم الاستقرار، من التشبيه والتجسيم إلى التعطيل والنفي[2]، ومن إثبات القدر إلى نفيه، وأما موقفهم من مرتكب الكبيرة فهو موقف المتأرجح الذي لا يثبت فيه على قرار موحد.

= والإمامية الرافضة قالوا بإمامة أخيه موسى الكاظم، والإسماعيلية بايعت بالإمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر الإمام المكتوم. انظر المقالات، ١/ ١٠٥، الفرق بين الفرق، ط دار المعرفة، بيروت، ص٢٨٢، التبصير في الدين، ص٢٧ ـ ٢٩.

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/ ٤٦١، ٤٦٢، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، الدكتورة عائشة يوسف المناعي، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ص١٥٦ ـ ٣٠٧.

(٢) كان علي بن إسماعيل بن ميثم النمّار أستاذاً لهشام بن الحكم فحوله من مذهب الجهمية إلى مذهب الشيعة الإمامية، وقد كان في بداية أمره ملحداً دهرياً ثم انتقل إلى الثنوية والمانوية حتى غلبه الإسلام فدخل فيه كارهاً فتنقل فيه أيضاً من معتقد لمعتقد آخر. انظر التنبيه والرد ص٣٦، المقالات ١/ ١٠٦ ـ ١٠٨، الفهرست، ص٢٤٩، نشأة الفكر الفلسفي، ٢/ ١٧٠.

٣ ـ إن الشيعة في بداية أمرهم اعتمدوا على رجالهم وعلمائهم وأئمتهم فهم المصدر الأمثل والوحيد لهم، ثم نقضوا معتقدهم وبدؤوا بالأخذ بالأمور العقلية موافقة للمعتزلة يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث. . . وأما عمدتهم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر، والمعتزلة في الجملة أعقل وأصدق»[1] ثم يقول يرحمه الله: «ولهذا نجد المصنفين في المقالات كالأشعري لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم إلا عن بعض متأخريهم، وإنما يذكرون عن بعض قدمائهم التجسيم وإثبات القدر وغيره»[1].

ومع أخذهم بالأمور العقلية إلا أنهم من أجهل الناس فيها حيث إن أصولهم ومعتقداتهم أبعد ما تكون عن العقل والتعقل، ولذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها»[2]، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الاستقرار عندهم.

٤ ـ إن المختار بن أبي عبيد الثقفي من كبار رجال الشيعة، كان يزعم في البداية أنه حجة ذلك الزمان، ثم انتقل إلى مرحلة أكبر من السابق فزعم أن الوحي ينزل عليه، يقول الشهرستاني عنه: «كان خارجياً ثم صار زبيرياً ثم صار شيعياً»[3] ولشدة تنقله وعدم استقراره نجد أن كتاب الفرق يعدونه مرة من السبئية ومرة أخرى من غيرها[4].

٥ ـ إن هشام بن الحكم من أعظم رجال المذهب وشيخ الشيعة الإمامية في وقته، كان أول أمره من أصحاب الجهم بن صفوان، ثم انتقل إلى الرفض وهذب

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٦٩، ٧٠ ـ ٧٢، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة، ص٢١٧ ـ ٢٣٨.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٥٨.

(٣) الملل والنحل، ١/١٤٧.

(٤) المقالات، ١/٩١، الفصل، ٤/٨٤، الملل والنحل، ١/١٤٧.

المذهب وأسسه، فأصبح على نقيض الجهم يقول: إن الله سبحانه وتعالى جسم ذو أبعاض وإنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وإنه سبحانه كالسبيكة وغير ذلك من الأقوال التي هي في حقيقتها تشبيه الباري سبحانه وتعالى بخلقه، وهو نفسه كان يناظر القدرية ويناضلهم وقد ناظر أبا الهذيل المعتزلي، ومع ذلك كان يقول بقول القدرية الأوائل بأن الله تعالى علم بالأشياء بعد أن لم يكن عالماً بها، مع أن القدرية الأوائل كانت تقول بنفس هذا القول[1]، فكيف يحاربهم ويناضلهم ثم يقول بقولهم؟ فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التنقل وعدم الاستقرار، مع الجمع بين المتناقضات.

القدرية:

إن المعتزلة كباقي الفرق الضالة تؤصل القول ثم لا تثبت عليه فتأتي بأقوال أخرى قد تعارض الأصل الأول أو تزيد عليه، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الثبات والاستقرار ومن الأدلة على ذلك:

١ - إن المعتزلة قالت بنفي الصفات عن الله تعالى ومع ذلك لم يقفوا عند ذلك القول، بل تجاوزوه إلى القول بالمعاني فحاولوا استبدال كلمة الصفات بالمعاني كما عند المعمرية[2]، وبالأحوال كما عند الهشامية.

٢ - إن المعمرية[2] قالت إن الله تعالى لم يخلق من الأعراض من لون، أو كون، أو طعم، أو رائحة، أو حياة، أو موت، أو سمع، أو بصر، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام، ثم تقول: إن الله تعالى خلق الأجسام بفعل الأعراض بطبائعها فكيف يجمع بين القولين المتناقضين؟ ففي البداية قالوا: إن الله لا يخلق الأعراض، ثم تنقلوا وقالوا: إن الله خلق الأجسام بفعل الأعراض، فدل ذلك على التنقل وعدم الاستقرار في المعتقد.

٣ - إن المعتزلة تقول بخلق القرآن، والمعمرية[2] منهم بقولها السابق توجب على نفسها أن لا يكون لله كلام ولا نهي[3]، لأنهم لا يقولون: إن كلام الله أزلي،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٤٤ - ٤٧.

(٢) الفرق بين الفرق، ص١١٠ - ١١٤، التبصير في الدين، ص٧٣ - ٧٥.

(٣) هنا يظهر كذب الكعبي في مقالاته عن إجماع المعتزلة على أن الله عز وجل شيء كالأشياء، وأنه خالق الأجسام والأعراض، فالأصم من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، =

ولا يقولون: إنه مخلوق لله تعالى لاعتقادهم بأنه سبحانه لا يخلق الأجسام، ولا يخلق ما ليس بجسم، فماذا يكون القرآن عندهم إذن، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التنقل وعدم الاستقرار عندهم، فالمعتزلة قد تنقلت في تلك المسألة، ففي البداية قالوا: إن كلام الله مخلوق ولما تمردوا أدى القول بهم إلى أن قالوا إنه مخلوق في محل فيكون متكلماً بما خلقه في ذلك المحل، فلزمهم من ذلك القول أن لا يكون الله هو الآمر والناهي، وأن لا يكون لله تعالى على عبده شرع ولا تكليف[1]، فانظر إلى التنقل وعدم الاستقرار في مسألة واحدة أدت بهم إلى نفي الرسل والرسالات والكتب والوحي.

٤ ـ إن المعتزلة نفت رؤية الله عز وجل في الدنيا والآخرة، ولما تمردوا في باطلهم في تلك المسألة انتهى بهم الكلام إلى أن قالوا: إنه لا يسمع ولا يبصر ولا يرى نفسه ولا يرى غيره كما هو الحال عند فرقة الكعبية[2] منهم، وكذلك الحال في مسألة خلق الأفعال تمردوا فيها حتى وصل بهم الحال إلى أن قالوا بخالقين كثيرين حتى زادوا في ذلك على المجوس والثنوية من وجهين:

أ ـ إن المجوس والثنوية لم ينفوا كون البارئ سبحانه خالقاً، وهؤلاء الذين قالوا إن العبد يسمى خالقاً، والبارئ سبحانه لا يجوز أن يسمى خالقاً، فخالفوا إجماع الأمة.

ب ـ إن المجوس والثنوية قالوا بخالقين اثنين وهم بخالقين لا يحصرون[2]، فدل ذلك على التنقل[3].

٥ ـ إن المعتزلة تقول إن الله لا تلحقه الحوادث، ثم قالوا بعد ذلك إن الله مريد بإرادة حادثة وتنقلوا في قولهم في إرادة الله على عدة أقوال:

= والمعمرية تزعم أن الله لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن ثمامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص١٤، ١٥.

(١) إن من أشد أنواع التنقل في مسألة القول في القرآن الكريم أن الجاحظ يقول: إنه جسم يجوز أن ينقلب مرة رجلاً، ومرة حيواناً، فنعوذ بالله العظيم مما يقول. انظر الملل والنحل، ط مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١/ ٧٢.

(٢) التبصير في الدين، ص٤، ٧٥، ٩٠.

(٣) بقولهم هذا شبهوا إرادة الله بإرادة المخلوق مع فرارهم من التشبيه، فهذا عين التناقض.

أ ـ قال بعض أصحاب أبي الهذيل إن إرادة الله موجودة لا في مكان[1]، ولا هي قائمة بالله تعالى فأين تكون إذن؟

ب ـ فرقة المعمرية يزعمون أن إرادة الله على ضربين، إرادة وُصف بها الله في ذاته، وإرادة وصف بها وهي فعل من أفعاله، وإن إرادته التي وصف بها في ذاته غير لاحقة بمعاصي العباد[2].

ج ـ إن الله أراد معاصي العباد بمعنى أنه خلى بينهم وبينها، وإن خلقه الشيء غيَّره والخلق مخلوق لا بخلق، فانظر إلى جمعهم بين المتناقضات حيث إنهم يقولون: إن العبد يخلق أفعاله ثم يقولون الخلق مخلوق لا بخلق فلم يكتفوا بالتناقض بل وبالمحال حيث إن المخلوق لا بد له من خالق.

د ـ النظامية[3] تزعم أن الوصف لله بأنه مريد لتكوين الأشياء معناه أنه كونها، وإرادته للتكوين هي التكوين، والوصف له بأنه مريد لأفعال عباده معناه أنه أمر والأمر بها غيرها. يقول القاضي عبد الجبار: «وقال إبراهيم النظام إن إرادة الله تعالى إنما هي فعله أو أمره أو حكمه»[4].

هـ ـ إن الله أراد أن يكون الكفر مخالفاً للإيمان وأراد أن يكون قبيحاً غير حسن، والمعنى أنه حكم أن ذلك كذلك، ففي مسألة واحدة ينتقلون من رأي إلى رأي[5] ومن معتقد إلى معتقد وذلك من أكبر البراهين على عدم القطع واليقين، مع عدم الاستقرار والثبات.

---

(١) قولهم يجمع بين المحالات بقول الشهرستاني: «ويستحيل كون الإرادة لا في محل فإن الإرادة من جملة الأعراض واحتياج الأعراض إلى المحل صفة ذاتية لها، ومن المحال ثبوتها دون الوصف الثاني». انظر نهاية الأقدام، ط مكتبة المثنى، بغداد، ص٢٤٣.

(٢) قولهم يؤدي إلى أن إرادته التي هي فعل من أفعاله لاحقة بمعاصي العباد، مع قولهم بأن أفعال العباد يخلقها العباد ولا دخل لله فيها، فجمعوا بين المتناقضات.

(٣) النظام والكعبي من المعتزلة ينفون الإرادة عن الله كلية. انظر المقالات ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، الفرق بين الفرق، ص٩٣ ـ ١١٠، ١٣٣ ـ ١٣٥.

(٤) المغني في أبواب العدل والتوحيد، ٦/ ٤.

(٥) هذا حال المعتزلة في أمور عديدة، فقولهم في كرم الله أربع مقالات، وفي الإحسان مقالتين، والقدرة أربع مقالات، وفي العلم والحياة ست مقالات، وفي وجه الله انقسموا إلى ثلاث فرق، وفي إثبات الجسم لله ستة أقاويل، وفي رؤية الله بالأبصار على تسع عشرة مقالة. انظر مقالات الإسلاميين، ١/ ٢٥٧ ـ ٢٨٧.

٦ ـ إن الجاحظية[١] تقول إن الأنبياء اعتمدوا فعل المعاصي مع العلم بأن الله قد نهى عنها وبذلك نفوا العصمة عن الأنبياء، وما قالوا بذلك القول إلا لاعتقادهم بأن المعارف ضرورية فلا يعصي الله أحد إلا بعد العلم بما نهاه عنه[٢]، ثم يقولون إن المعارف كلها طباع، وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم، فكيف يحصل ذلك الجمع بين المتناقضات، ففي البداية يقولون باختيار العبد ثم ينفون عنه الاختيار، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الاستقرار والثبات في الأصول والمعتقدات، مع أن المعتزلة تقرر أن البعثة لطف للمكلفين فلذا يجب أن تحصل في أتم صورة من صور الكمال، وهذا يقتضي أن تتحقق في المبعوث صفات معينة في مقدمة هذه الصفات: أن يكون منزهاً عن جميع المنفرات سواء منها ما كان كبيراً أو صغيراً، ولولا ذلك لبطل الغرض منها، يقول القاضي عبد الجبار: «وجملة ذلك أن الرسول لا بد في أن يكون منزهاً عن المنفرات جملة كبيرة أو صغيرة، لأن الغرض بالبعثة ليس إلا لطف العباد ومصالحهم، وما هذا سبيله فلا بد من أن يكون مفعولاً بالمكلف على أبلغ الوجوه، ومن ذلك ما ذكرنا من أنه تعالى لا بد من أن يجنب رسوله عليه السلام ما ينفر عن القبول منه لأنه لو لم يجنبه عما هذه حاله لم يقع القبول منه، ولأن المكلف لا يكون أقرب إلى ذلك إلا على ما قلنا»[٣].

٧ ـ إن عمرو بن عبيد وهو من أهم رؤوس المعتزلة كان يقول في مسألة رأياً ويصر عليه ويناظر فيه ثم يقول بعد ذلك: إني تارك ما كنت عليه، فيرجع عن قوله ومعتقده الذي كان يحارب عليه[٤].

٨ ـ إن القاضي عبد الجبار الهمذاني[٥] الذي تلقبه المعتزلة بقاضي القضاة

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٢٩، ١٣٠.
(٢) إن الجاحظ يقول: إن المعارف كلها طباع وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم فانظر إلى جمعه بين المتناقضات.
(٣) شرح الأصول الخمسة، ص٥٧٣.
(٤) المنية والأمل، دار المعارف، حيدر آباد، ١٣١٦هـ ص٥١.
(٥) تاريخ بغداد ١١/١١٣ ـ ١١٥، ميزان الاعتدال، ٢/٩١، كشف الظنون، ط دار الفكر، ١٩٨٢م، ص١١٠٧، هدية العارفين في أسماء المؤلفين، إسماعيل البغدادي، دار الفكر، ١٩٨٢، ١/٤٩٨، ٤٨٤، معجم المؤلفين، ط دار إحياء التراث، بيروت، ٥/٧٨.

ولا يطلقون هذا اللقب على سواه قد تنقل من بلد إلى أخرى، إلى أن وصل إلى البصرة وفيها تحول من مذهب الأشاعرة إلى مذهب الاعتزال، فانظر إلى أكبر الشخصيات[1] عندهم امتاز أيضاً بعدم الاستقرار على رأي معين ومعتقد واحد، ومن الغرابة بمكان أن القاضي عبد الجبار يزعم أنه على المذهب الشافعي، وأين هو حقيقة من الإمام الشافعي ومذهبه الصافي؟ فالقدرية قد تنقلب من أمر إلى أمر آخر ومن مسألة إلى مسألة أخرى وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «دعامة ما كانت القدرية إذ ذاك يتكلمون فيه: أعمال العباد كما تكلم فيها المرجئة فصار كلامهم في الطاعة والمعصية والمؤمن والفاسق ونحو ذلك من مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد ولم يتكلموا بعد في ربهم ولا في صفاته إلا في أواخر عصر صغار التابعين من حين أواخر «الدولة الأموية». . . وعربت بعض الكتب العجمية من كتب الفرس والهند والروم. . . وحدث ثلاثة أشياء: الرأي والكلام والتصوف، وحدث التجهم وهو نفي الصفات وبإزائه التمثيل»[2] فدل كلامه يرحمه الله على مدى تنقل المعتزلة وعدم الاستقرار في أمورها.

المرجئة:

إن المرجئة الأولى لم تتجاوز الكلام في الإيمان، وأنه التصديق فقط، وأن الأعمال لا تدخل فيه وأنه لا يزيد ولا ينقص، وأنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان وذلك في القرن الثاني ثم تجارت بهم الأهواء في القرن الثالث والقرن الرابع وما بعده، إلى أن تحولت المرجئة إلى الفرق الكلامية: الماتريدية الأحناف والأشاعرة ومن سلك سبيلهم[3].

ومن الأمثلة والأدلة على ذلك:

١ - إن الأشاعرة والماتريدية في بداية أمرهم كانوا أقرب إلى سمت

---

(١) إن الجعد بن درهم كان يقول بالقدر ومع ذلك كان على مذهب المرجئة، وكذلك غيلان الدمشقي، هو من شيوخ المعتزلة في القدر فقط أما في الإيمان فهو على العكس منهم، فهو مرجئ موافق للجهم. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٣٠ - ٣٤، نشأة الفكر الفلسفي، ط٧، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، ١/ ٣١٤.

(٢) الفتاوى، ١٠/ ٣٥٧، ٣٥٨.

(٣) الفتاوى، ١٠/ ٣٥٧، ٣٥٨، مقدمات في الأهواء والافتراق، ص١٣٦، ١٣٧.

السلف[1]، وكانت مخالفتهم لأئمة السنة والجماعة لا تتجاوز مسائل معدودة في الصفات الاختيارية وكلام الله تعالى وبعض مسائل القدر في الكسب والاستطاعة، أما سائر الأصول فهم على نهج السلف، وكان ذلك في أول القرن الرابع الهجري، ولكن مع الزمن تحولت الأشاعرة والماتريدية إلى فرق كلامية خالصة وأخذت بمناهج خصوم السلف من الجهمية[2] والمعتزلة في تقرير العقيدة واقتربوا من مناهج المخالفين وأخذوا بها أحياناً، فخالفوا في الصفات وفي مفهوم التوحيد وتقريره ومناهج تلقي الدين ومصادره حيث اعتمدوا على العقليات والقواعد الفلسفية في تقرير العقيدة، فلم يستقروا على مذهب معين ولا أصل موحد حتى أنهم خالفوا شيخهم الأول الذي ثبت عنه أنه قال: «وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض منه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم»[3] بل قد انتقد طريقة الفلاسفة والمتكلمين بقوله: «إنما صار من أثبت حدوث العالم والمُحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز مجيئهم»[4] وبذلك يتضح أن التنقل في المذهب الأشعري والماتريدي لم يكن في مسألة من المسائل بحيث لا يؤبه له، ولا يلفت النظر، بل كان تطوراً في الأصول والمناهج والتعدي في المسائل العقدية حيث تقربوا إلى أهل الكلام والاعتزال، ودخلوا في التصوف والفلسفة.

٢ ـ إن بشر المريسي وهو زعيم فرقة المريسية قد تنقل من قول لآخر، ومن ضلالة لضلالة أخرى، فكان يقول بأقوال المعتزلة ما عدا الوعد والوعيد فإنه كان فيها مرجئاً على مذهب جهم بن صفوان، وكان يدافع عن آراء الجهم وينافح عنها كالقول بخلق القرآن ونفي الصفات والقول بالجبر، وزاد على قول الجهم بأن الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً وإن سجد للصنم فليس بكافر، ولكن

---

(١) نقض تأسيس الجهمية، ٢/ ٨٧، الفتاوى، ٦/ ٥٥، ٨/ ٢٣٠، ١١/ ٣٥.

(٢) إن الباقلاني من أوائل الأشاعرة والإمام العلامة عندهم، يقول عنه الإمام الذهبي يرحمه الله: كان ثقة إماماً بارعاً صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وهذا ما ذكره عنه الخطيب. ومع ذلك فإن الأشاعرة ناقضوا سلفهم فأصبحوا مع المخالفين لهم. انظر تاريخ بغداد، ٥/ ٣٧٩، السير، ١٧/ ١٩٠.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر، ص٢٣٦.

(٤) رسالة إلى أهل الثغر، ص١٩١.

فعله دلالة على الكفر، ففارق الجهم بجعل تصديق اللسان من الإيمان وفارق المعتزلة الذين يكفرون بالكبائر ويقولون بالمنزلة بين المنزلتين مع كونه شيخ المعتزلة في عصره، وكان أيضاً رأساً للجهمية في عصره، ورأساً للمرجئة، فانظر إلى حاله وعدم ثباته على مذهب أو رأي[1] موحد؟[2]، ولقد أخذ الأشاعرة والماتريدية برأي المريسي في مسألة التكفير وعدمه وهذا ما نوه عنه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «أئمة الهدى قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفّروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي تبيَّن أن الهدى لمن يريد الله هدايته ولا حول ولا قوة إلا بالله»[3] ويقصد بالمتأخرين الأشاعرة والماتريدية. فدل ذلك على تنقلهم وعدم استقرارهم على مذهب معين.

٣ ـ إن الباقلاني وهو من رؤوس الأشاعرة وأكثرهم علماً له ثلاثة أقوال في مسألة المجيء والإتيان: فمرة يسلم بهاتين الصفتين بشرط نفي قيام الحوادث بالله فقال: «إنه يجيء ويأتي بغير زوال ولا انتقال ولا تكييف، بل يجب تسليم ذلك على ما ورد وجاء به القرآن»، والثاني: جعلها من صفات الفعل المنفصلة عن الله التي لا تقوم به مثل خلقه الخلق وإحسانه إليهم فقال: «إنه يفعل معنى يسميه مجيئاً وإتياناً فيقال جاء الله بمعنى أنه فعل فعلاً كأنه جاء كما يقال أحسن الله وأنعم وتفضل على معنى أنه فعل فعلاً استوجب هذه الأسماء» والثالث: التأويل كما هو عليه حال متأخري الأشاعرة فقال: «ويمكن أن يكون أراد بذلك إتيان أمره وحكمه والأهوال الشديدة التي توعّدهم بها وحذرهم من نزولها ويكون ذلك نظيراً لقوله عز وجل: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ﴾ [الحشر: ٢] ولا خلاف في أن معنى هذه الآية أنها أمره وحكمته»[4].

٤ ـ إن الغزالي من كبار شيوخ الأشاعرة ومع ذلك امتاز بالتنقل وعدم

---

(١) التبصير في الدين، ص٩٩.

(٢) قد قيل عنه إنه قد رجع عن نفي الصفات، وعن القول بالجبر إلى القول بالاستطاعة. انظر السير، ١٠/٢٠٥، البداية والنهاية، ١١/٦٩.

(٣) الفتوى الحموية الكبرى، مطبعة المدني، القاهرة ـ مصر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص٢٧.

(٤) نكت الانتصار لنقل القرآن، لأبي بكر الباقلاني، تلخيص: أبي عبد الله الصيرفي، تحقيق الدكتور: محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١٩٤.

الاستقرار في معتقداته وأصوله حيث إنه كلما خاض مع طائفة من طوائف المبتدعة صنف فيها ما يوافق مبادئها وغاياتها، إذ أنه لما خاض في علم الكلام كتب في الكلام ما يوافق أصحاب هذه الطائفة كالرسالة القدسية المسماة بقواعد العقائد، والاقتصاد في الاعتقاد، والأربعين، ولما خاض في الباطنية ظهرت آثار هذا الخوض في كتابه جواهر القرآن، والمضنون بها على غير أهلها، وكلامه في الفلسفة غالب على أكثر كتبه، كذلك كلامه في التصوف وأبرزها الإحياء، ومشكاة الأنوار اللذان لهما الأثر الأكبر على التفلسف الصوفي القائم على الطعن بالنبوات والقول بوحدة الوجود[(١)(٢)]، ولعل أبرز من يوضح تنقله شهادته على نفسه بنفسه قائلاً: «نناظرهم تارة بكلام المعتزلة وتارة بكلام الكرامية وتارة بطريقة الواقفة... فألزمهم تارة مذهب المعتزلة وأخرى مذهب الكرامية وطوراً مذهب الواقفية ولا أنتهض ذاباً عن مذهب مخصوص»[(٣)].

الجهمية:

إن الجهمية كالفرق الباقية الضالة لا يثبت لها حال ولا تستقر على قرار، ومن الأدلة على ذلك:

١ ـ إن الجهم بن صفوان لم يكن ثابتاً متيقناً من قواعده وأصوله التي نادى بها كما روى لنا الإمام أحمد يرحمه الله أن أصل مقالاته من أناس كفار يقال لهم السمنية «قالوا له نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلهاً؟ قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت عين إلهك؟ قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا، قالوا: أشممت له رائحة؟ قال: لا... قالوا فما

---

(١) أبو حامد الغزالي والتصوف، ص٢١.

(٢) بعد أن كان الغزالي مدافعاً مناضلاً عن الفلاسفة انقلب ضدهم فكفرهم في ثلاث مسائل:
١ ـ قولهم إن العالم قديم أزلي، ٢ ـ قولهم بأن الأحياء لا تحشر. ٣ ـ قولهم بأن الله لا يعلم الجزئيات. انظر تهافت الفلاسفة للغزالي، ص٦، تهافت التهاف لابن رشد، ص١٣، الفلسفة الإسلامية وملحقاتها، عمر رضا كحالة، مطبعة الجماز، دمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م، ص١١٧.

(٣) تهافت الفلاسفة، تحقيق: سليمان دنيا، ط٢، ١٩٥٥م، ص٦٨، ٦٩.

يدريك أنه إله؟ فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوماً ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحاً؟ قال نعم، فقال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا.. قال فكذلك الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة[1]» فدل موقفه على عدم الاستقرار والثبات ولولا ذلك لما تكلم مع الكفار الذين شرطوا عليه الدخول في دينهم إن كانت حجتهم أقوى من حجته، ثم مكوثه أربعين يوماً لا يعبد إلهاً ولا معبوداً لهو من أكبر الأدلة على عدم الاستقرار والتحول من معتقد إلى آخر.

٢ ـ إن الجهم في أول أمره كان ينكر صراحة وبلا مواربة أن يكون الله متكلماً ويرى أن إثباته متكلماً يقتضي أن يكون جسماً والجسم حادث لأنه ـ أي الجسم ـ من الصفات الدالة على حدوث الموصوف، ثم تقلب به الحال واختلف به المال فصار تارة يقول هو متكلم على سبيل المجاز لا الحقيقة، وتارة يزعم أن كلامه تعالى يُخلق في محل كالهواء وورق الشجر، إذ المتكلم عنده من فعل الكلام ولو في محل منفصل عنه[2]، فإن دل ذلك على أمر ما فإنما يدل على التنقل وعدم الاستقرار.

٣ ـ إن فرقة الأحباش[3] في الوقت الحاضر تأخذ بآراء الجهمية من القول بالجبر، وفي تعريف الإيمان، وأن جبريل هو الذي أنشأ القرآن وليس الله، ويشجعون التوجه إلى قبور الأموات والاستغاثة بهم، وطلب الحوائج منهم، ويزعمون أن الله خلق الخلق لا لحكمة وأرسل الرسل لا لحكمة، ومع ذلك تجدهم يقومون مع كل ناعق فيتقربون مرة للخوارج ومرة ثانية للأشاعرة، وثالثة للرافضة والباطنية. فحالهم لا يثبت على قرار ولذلك صدرت فتوى الشيخ:

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، ص٢٦ ـ ٢٨. المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٣٧.

(٢) الفتاوى، ١٤/ ٣٥٣، شرح العقيدة الأصفهانية، دار الكتب الحديثة، القاهرة ـ مصر، ص٦٠، درء تعارض العقل والنقل، ط جامعة الإمام، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ٧/ ١٧٥، ١٧٦.

(٣) فرقة تنتسب إلى عبد الله الهرري الحبشي، قدم إلى لبنان وحاول أن يغر الناس بمبادئه وأهدافه التي يسعى لتحقيقها كتأويل صفات الله عز وجل، والقول بأن القرآن هو عبارة عن كلام الله أي أن جبريل عبر عما جرى في نفس الله وصاغه بألفاظ من عنده، والقول بالجبر والإرجاء، وتحبيب الاستعانة بالأموات، وزعزعة أصل الولاء والبراء بين المسلمين، وإباحة بعض الكبائر كالربا والسرقة. انظر الحبشي شذوذه وأخطاؤه. ص٦ ـ ٢١.

عبد العزيز بن باز أطال الله في عمره برقم ١/٢٣٩٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٤٠٦هـ: «إن طائفة الأحباش طائفة ضالة ورئيسهم المدعو عبد الله الحبشي معروف بانحرافه وضلاله، فالواجب مقاطعتهم وإنكار عقيدتهم الباطلة وتحذير الناس منهم ومن الاستماع لهم أو بقبول ما يقولون»[١].



(١) راجع الحاشية رقم (٣) في الصفحة السابقة.

المبحث الثاني

الحيرة والشك في المقالات[1]

إن من سنة الله تعالى أن يهدي الطائع إلى طاعته، وأن يمد العاصي في معصيته وغوايته بعَدْله كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦] فأهل الأهواء والبدع قد ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والسنة من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فأدى بهم ذلك إلى الخوض في القيل والقال فوقعوا في الحيرة والشك مع الوقوع في الخطأ وعدم الصواب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوكين»[2] ويقول أيضاً: «مع أنه يعلم أهل العقل المنصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ البين ما لا ريب فيه، ... والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقصى، وكذلك أتباع رؤوس المقالات التي ذهب إليها من ذهب من أهل القبلة وإن كان فيها من البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، ففيها أيضاً من مخالفة العقل الصريح ما لا يعلمه إلا الله»[2]. فهم بفعلهم هذا وقعوا في الخط والتخليط والبعد عن الطريق المستقيم، يقول الحافظ البزار[3] ناقلاً

---

(١) اكتفيت بذكر النماذج التي أستطيع الحصول عليها ولا أتقيد بالفرق الخمسة.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز الأدبية، ١/ ١٥١.

(٣) البزار: هو الشيخ الفقيه المحدث الحافظ سراج الدين أبو حفص عمرو بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي الأرجي، البزار، ولد سنة ٦٦٨هـ، له مؤلفات متعددة ولم يعثر إلا على رسالة واحدة منها وهي الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، توجه إلى الحج، ومات في طريقه إليها بالطاعون الذي أفنى الكثير من الناس سنة ٧٤٩هـ. انظر=

عن شيخ الإسلام يرحمهما الله: «بل إن سمعت أو رأيت معرضاً عن الكتاب والسنة مقبلاً على مقالاتهم إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده فلما رأيت الأمر على ذلك بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم ويزيف دلائلهم، ذباً عن الملة الحنيفية والسنة الصحيحة الجلية، ولا والله ما رأيت فيهم أحداً مما صنف في هذا الشأن، وادعى علو المقام، إلا وقد ساعد بمضمون كلامه في هدم دين الإسلام، وسبب ذلك إعراضه عن الحق الواضح المبين وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن رب العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات، وعقليات، وإنما هي جهالات، وضلالات، وكونه التزمها معرضاً عن غيرها أصلاً ورأساً فغلبت عليه حتى غطت على عقله السليم، فتخبط حتى خبط فيها عشواً ولم يُفرّق بين الحق والباطل»[1] فدل كلامه يرحمه الله على الشك والحيرة في المقالات والمعتقدات عندهم، فلذا نجد أساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر الغاية، لم يصلوا إلى معقول صريح واحد يناقض الوحي، بل وصلوا إلى الحيرة والشك، أو الاختلاف والارتياب، فكيف بمن سواهم ممن لم يبلغ ذكاؤه ذكاءهم ومعرفته معرفتهم، وهم قد اعترفوا بحيرتهم وشكوكهم، وإليك نماذج من ذلك[2]:

١ ـ ابن فورك:

مع كونه من كبار المتكلمين الحاذقين إلا أنه يكثر منه الشك والاحتمالات في أقواله، فمثلاً نجده يكرر قوله: «يحتمل كذا»[3] ومن أراد عمل إحصائية بعدد احتمالات وجوه التأويل عنده فلينظر كتابه مشكل الحديث وبيانه، فإنه ملأه بالاحتمالات والشكوك، وكان يتعجل في تأويل الأحاديث الضعيفة والموضوعة من

= ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، ٢/ ٤٤٤، الدرر الكامنة، ٣/ ٢٥٦، شذرات الذهب، ٦/ ١٦٣، معجم المؤلفين، ٧/ ٣٠٢.

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، الحافظ: عمر بن علي البزار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ، ص٣٤، ٣٥.

(٢) انظر مشكل الحديث وبيانه، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق الدكتور، عبد المعطي أمين، ص١٦، ١٩، ٤٤، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٥٨.

(٣) انظر العقيدة النظامية، ط القاهرة، مصر، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م، ص٥٧.

غير تفحص لأسانيدها، ومن هنا يظهر أن المتكلمين لم يوفوا ما اشترطوا به على أنفسهم، وهو أن لا يتكلموا في العقائد إلا بالأدلة القطعية، وهذا الشرط الذي دفعهم إلى رد أحاديث الآحاد واعتبارها ظنية، فوقعوا في التناقض حيث لم يبنوا أقوالهم على الحق واليقين، بل على الشك والاحتمالات المتعددة.

٢ ـ الجويني:

من أعظم أئمة المتكلمين، وله مصنفات كثيرة على مذهب المتكلمين وهو الذي كان يقرر بأن الأدلة العقلية تنتهي بالباحث إلى شعور في قرارة نفسه بالثلج والانشراح[(١)]، ومع ذلك أقر في آخر المطاف بأن طريقة المتكلمين طريقة خاطئة لا تؤدي إلى الشك والوهم فقال: «وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها... والذي نرتضيه رأياً، ويزين الله به عقلاً: اتباع سلف الأمة»[(٢)] فالأولى الاتباع وترك الابتداع وقال: «أشهدوا على أني رجعت عن كل مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وأني أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور»[(٣)] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله ناقلاً مقولته وقت السياق: «لقد خضت البحر الخضم وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنذا أموت على عقيدة أمي»[(٤)] ويشهد شيخ الإسلام برجوعه عن مذهب المتكلمين لما فيه من الشكوك والأوهام فيقول يرحمه الله: «وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله وقرره واختار مذهب السلف»[(٥)(٦)].

---

(١) انظر العقيدة النظامية، ط القاهرة، مصر، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م، ص٥٧.

(٢) العقيدة النظامية، ط١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م، ص٣٢، ٣٣.

(٣) العقيدة النظامية ط القاهرة ـ مصر، ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م، ص٣٢، ٣٣، مختصر العلو للذهبي، ص٢٧٥.

(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٦٩.

(٥) الفتاوى، ٤/٧٣.

(٦) إن الجويني الأب عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني توفي سنة ٤٣٨هـ، قال في آخر حياته: «كنت كالمتحير والمضطرب في تحيره المملل من قلبه وتغيره، وكنت أخاف من إطلاق العلو والاستواء والنزول مخافة الحصر والتشبيه، ومع ذلك إذا طالعت النصوص الواردة في كتاب الله وسنة رسوله أجدها نصوصاً تشير إلى حقائق هذه المعاني، فلم أزل في الحيرة والاضطراب من اختلاف المذاهب والأقوال حتى لطف الله بي وكشف لهذا=

٣ ـ الغزالي:

وقد كان تلميذ الجويني ورأساً من رؤوس علماء الكلام، ومقدساً للمنطق والكلام وكان يقول عن المتكلمين: «هم الذين انتهجوا النهج القويم»[(١)] ومع ذلك يقر ويعترف أن طريقة الكلام لم توصله إلى برد اليقين فيقول عن نفسه واصفاً تنقله وحيرته: «ولم أزل في عنفوان شبابي منذ راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن وأنا أناف السن على الخمسين، اقتحم لجة هذا البحر العميق، وأخوض غمرته خوض الجسور، لا خوض الجبان الحذور، وأتوغل في كل مظلمة، وأتهجم على كل مشكلة، وأقتحم كل ورطة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة لأميز بين محق وباطل ومستن ومبتدع. . . وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني من أول أمري وريعان عمري، غريزة وفطرة من الله وضعتا في جبلتي، لا باختياري وحيلتي، حتى انحلت عني رابطة التقليد وانكسرت على العقائد الموروثة على قرب عهد بسن الصبا. . . ثم فتشت عن علومي فوجدت نفسي عاطلاً من علم موصوف بهذه الصفة (العلم اليقيني) إلا في الحسيات والضروريات[(٢)] فانتهى بي طول التشكيك إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضاً فلعلّه لا ثقة إلا بالعقليات التي من الأوّليات، فقالت المحسوسات: بم تأمن أن تكون ثقتك بالعقليات كثقتك بالمحسوسات، وقد كنت واثقاً بي، فجاء حاكم العقل فكذبني، ولولا حاكم العقل لكنت تستمر على تصديقي، فلعل وراء إدراك العقل حاكماً آخر، إذا تجلى كذّب العقل في حكمه. . . فأعضل هذا الداء ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب السفسطة بحكم الحال، لا بحكم المنطق والمقال، حتى شفى الله تعالى من ذلك المرض وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولة

= الضعيف عن وجه الحق كشفاً اطمأن إليه خاطره وسكن به سره. إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل وعماية التعطيل، وحماقة التشبيه والمثيل، وأثبتنا علو ربنا وفوقيته واستواءه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته»، الرسائل المنيرية، ١/ ١٧٥ ـ ١٨١.

(١) قانون التأويل، للغزالي، القاهرة ـ مصر، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م، ص١ ـ ٤.

(٢) إن مرحلة الشك عند الغزالي قد تبناها المذهب الإلحادي في أوربا بل إن معظم المبادئ الموجودة عندهم مستقاة من كتاب المنقذ من الضلال. انظر تحت راية القرآن، مصطفى صادق الرافعي، القاهرة، ص٢٣٩.

موثوقاً بها على أمن ويقين ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام، بل بنور قذفه الله تعالى في الصدر وذلك النور هو مفتاح أكبر المعارف... فلم أزل أتردد بين تجاذب شهوات الدنيا ودواعي الآخرة قريباً من ستة أشهر أولها رجب سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، في هذا الشهر جاوز الأمر حد الاختيار إلى الاضطرار... ثم لما أحسست بعجزي وسقط بالكلية اختياري التجأت إلى الله التجاء المضطر الذي لا حيلة له، فأجابني الذي يجيب المضطر إذا دعاه وسهّل على قلبي الإعراض عن الجاه والمال والأهل والولد والأصحاب... ثم دخلت الشام وأقمت به قريباً من سنتين لا شغل لي إلا العزلة والخلوة والرياضة والمجاهدة... وآثرت العزلة أيضاً حرصاً على الخلوة وتصفية القلب للذكر ودمت على ذكل مقدار عشر سنين والقدر الذي أذكره لينتفع به أني علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى، وأن سيرتهم أحسن السير وطريقهم أصوب الطرق وأخلاقهم أزكى الأخلاق»[(١)].

فانظر إلى قوله وشهادته بنفسه أنه تقحم في الأمور المعقدة التي لا طائل تحتها إلا الشك والظن، ومع التفحص والتنقيب إلا أنه وجد نفسه عاطلاً من العلم اليقيني وبدأ في مرحلة الشك بين المحسوس والعقل ثم انتقل به الحال إلى السفسطة التي لا فائدة منها، ثم تحول بعد ذلك إلى التصوف والخلوة والاعتقاد بالجبر والاضطرار، فشهادته من أكبر الأدلة على ما يعايشه المتكلمون المتحذلقون من الشك والحيرة والارتياب، ولذا فإن الغزالي نفسه قد ألف كتاباً نقد فيه طريقة الفلاسفة والمتكلمين وقال فيه إن الغرض من تأليفه تهافت الفلاسفة هو «تكدير مذهب الفلاسفة والتنفير في وجوه أدلتهم بما يبين تهافتهم... وإبطال دعواهم، وأما إثبات المذهب الحق فسنضع فيه كتاباً بعد الفراغ من هذا»[(٢)]. ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكذلك أبو حامد استقر أمره على الوقف والحيرة، بعد أن نظر فيما كان عنده من طرق النظار: أهل الكلام والفلسفة، وسلك ما تبين له من طرق العبادة والرياضة والزهد، وفي آخر عمره اشتغل بالحديث: بالبخاري ومسلم»[(٣)].

---

(١) تهافت الفلاسفة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص٦ ـ ٨.
(٢) تهافت التهافت، دار الفكر، بيروت ص١١.
(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٦٩.

٤ ـ الشهرستاني:

كان من أخبر المتكلمين بالمقالات والاختلافات، وقد صنف فيها كتابه المعروف بنهاية الإقدام في علم الكلام، ويقول عن نفسه: «قد أشار عليّ من إشارته غنم وطاعته حتم أن أذكر له من مشكلات الأصول ما أشكل على ذوي العقول لحسن ظنه بي أني وقفت على نهايات النظر وفزت بغايات مطارح الفكر ولعله استحسن ذا ورم ونفخ في غير ضرم. . . فلكل عقل ونظر مسرى ومسرح هو سدرة المنتهى، ولكل قدم مخطأ ومجال هو غايته القصوى إذا وصل إليها ووقف دونها، فيظن الظان أولاً أن ليس وراء مرتبته مطاف لطيف الخاطر، وهو فوق درجته مطرح لشعاع الناظر، ويتيقن آخراً أن مطار الأفكار بذات المقدار وجناب العزة لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، ارجع البصر كرتين لعله أشار إلى الحالتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير، لعله أشار إلى العجز عن الإدراك إذ هو اللطيف الخبير، فعليكم بدين العجائز فهو من أسنى الجوائز»[1] ثم وضح أن نهاية مرامهم[2] وأقدامهم هي الحيرة والاضطراب فقال:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها	وسيرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر	على ذقن أو قارعاً سن نادم[3]

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنه: «فأخبر أنه لم يجد إلا حائراً شاكاً مرتاباً أو من اعتقد ثم ندم لما تبين له خطؤه فالأول في الجهل البسيط كظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها وهذا داخل في الجهل المركب، ثم تبين أنه جهل فندم»[4].

---

(١) نهاية الأقدام، ص٣.

(٢) مرامهم: من الإرمام وهو آخر ما بقي من النبات، فهو الهشيم المتفتت من النبت ويجوز أن يكون الرم وهو الثرى. انظر لسان العرب، ١٢/ ٢٥٤.

(٣) هذان البيتان ذكرا في أول كتاب نهاية الإقدام للشهرستاني ولم ينسبهما لأحد، وقد قيل إنهما لأبي بكر محمد بن باجه، ونسبهما ابن أبي العز الحنفي للشهرستاني نفسه، وقال طاش كبرى زاده: قلت وجدت في بعض المجاميع أن البيتين اللذين ذكرهما الشهرستاني في نهاية الإقدام لأبي علي بن سينا والله أعلم. انظر نهاية الإقدام ٣، مفتاح دار السعادة ١/ ٢٩٩، وفيات الأعيان، ٤/ ٢٧٤، درء تعارض العقل والنقل، ط دار الكنوز، ١/ ١٥٩، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٤٧١، الفتاوى، ٤/ ٧٣، الفتوى الحموية، ص١٣ ـ ١٥، شرح الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٤٤.

(٤) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٦٩، ٢٧٠، درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٥٩.

٥ ـ الرازي:

صاحب القانون الكلي المشتمل على تقديم العقل على النقل عند التعارض فصار بقانونه هذا شيخاً للجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، ولكنه مع تمسكه بعلم الكلام وتقديم العقل على النقل إلا أنه خلط المذهب الأشعري بالاعتزال بسبب تأثره بابن سينا، فتجده تارة يرجح قول الفلاسفة، وتارة يرجح قول المتكلمة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله واصفاً حاله: «وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في الموضع الواحد منه ينصر قولاً، وفي موضع آخر منه أو من كتاب آخر ينصر نقيضه، ولهذا استقر أمره على الحيرة والشك»[1] ويقول الرازي معترفاً بحيرته وعجزه ناشداً[2]:

نهاية إقدام العقول عقال	وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا قيل وقالوا[3]

ثم يقول شيخ الإسلام ناقلاً قوله: «تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن.. ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[4].

ويقول الحافظ ابن كثير عن رجوعه عن علم الكلام: «وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن علم الكلام فيها إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد على الوجه المراد اللائق بجلال الله سبحانه»[5]، فقد قال عند وفاته: «اعلموا أني كنت

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٧٠، درء التعارض، دار الكنوز، ١/ ١٦١.

(٢) يقول ابن القيم يرحمه الله في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية: إن الرازي ذكر هذه الأبيات في كتابه أقسام اللذات. انظر اجتماع الجيوش الإسلامية، ط مصر، ص١٢٢.

(٣) يقول الدكتور محمد رشاد سالم في درء التعارض، ط ١٦٠ عن هذه الأبيات: لم أجد هذا النص فيما بين يدي من كتب الرازي سواء المطبوع منها والمخطوط، ويذكر ابن تيمية أن الرازي كان يتمثل بهذا النص في كتابه أقسام اللذات، وهذا الكتاب مخطوط بالهند ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي، وكثيراً ما يذكر ابن تيمية هذا النص في كتبه. انظر مثلاً مجموع فتاوى الرياض، ٤/ ٧١، الفرقان بين الحق والباطل، ص٩٧، من مجموعة الرسائل الكبرى، ط صبيح، منهاج السنة، ط جامعة الإمام ٥/ ٢٧١.

(٤) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٦٠.

(٥) البداية والنهاية، ١٣/ ٥٥.

رجلاً محباً للعلم فكنت أكتب في كل شيء شيئاً، لا أقف على كمية وكيفية سواء كان حقاً أو باطلاً أو غثاً، أو سميناً، إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة لي أن هذا العالم المحسوس تحت تدبيره مدبر منزه عن مماثلة المتحيزات والأعراض، وموصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة، ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم، لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى، ويمنع عن التعمق في إيراد المعاوضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية، فلهذا أقول: كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ووحدته وبراءته عن الشركاء في القدم والأزلية والتدبير والفعالية، فذاك هو الذي أقول به وألقى الله تعالى به، . . . وأقول: ديني متابعة محمد سيد المرسلين وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما»[١].

فدل ذلك على أن تحولهم وتبدلهم من موقف لآخر، أنهم لم يبنوا قواعدهم على الحق واليقين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما الرازي استقر أمره على الحيرة والشك، ولهذا لما ذكر أن أكمل العلوم العلم بالله وبصفاته وأفعاله، ذكر أن على كل منها أشكال»[٢].

وما أجمل كلام شيخ الإسلام عندما يقرر هذه الحقيقة وهي وقوع المتكلمين في التيه والضلال فقال: «أنه لوسوغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى، فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه، والمسلمون يشهدون عليه بذلك، فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين، الذين هم شهداء الله في الأرض أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه، بيقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه، والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولاً صريحاً يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي

---

(١) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم، تحقيق الدكتور، نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت، ص٤٦٦ ـ ٤٦٨.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٧٠.

المعقولات فقالوا: إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، فصار ما يُدعى معارضته للكتاب من المعقول ليس فيه ما يُجزم بأنه معقول صحيح»[1] فدل كلامه يرحمه الله على حيرتهم وتناقضهم ومخالفتهم لبعضهم البعض وعلى شكهم وحيرتهم.



(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/١٦٨.

المبحث الثالث

اعترافهم بالإفلاس في نهاية المطاف[1]

إن أهل الأهواء والبدع لا يصلون إلى الحق المبين والطريق المستقيم، بل يتخبطون ذات اليمين وذات الشمال بخلاف أهل السنة الذين جعلوا السنة شعارهم فهي حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وبابه الأعظم الذي من ولجه كان إليه من الواصلين تقُوم بأهلها وإن قعدت بهم أعمالهم، ويسعى نورها بين أيديهم إذا طفئت لأهل البدع والنفاق أنوارهم، فصاحب السنة حي القلب مستنيره وصاحب البدعة ميت القلب مظلمه[2]، والقلب الميت المظلم لا بد أن يسير في الظلمات إلى أن يقع في المهاوي العظام، فيظهر إفلاسه سواء بلسان الحال أو المقال، والنماذج على ذلك منها:

١ ـ إن أبا الحسن الأشعري، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله عنه: «وبلغنا أن أبا الحسن تاب وصعد منبر البصرة وقال: إني كنت أقول بخلق القرآن، وإن الله لا يرى بالأبصار، وإن الشر فعلي ليس بقدر وإني تائب»[3] ويقول: «اشهدوا على أني كنت على غير دين الإسلام، وإني أسلمت الساعة وإني تائب عن الاعتزال»[3]، وقد نقل عن الجويني قوله: «اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»[4] «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام»[4]. وقد أعلن الجويني بنفسه إفلاس طريقة الكلام

---

(١) اكتفيت بذكر النماذج التي أستطيع الحصول عليها ولا أتقيد بالفرق الخمسة.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٢٩، ٣٠.

(٣) تاريخ الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت ط١ ـ ١٤١٠هـ ص١٥٥، السير، ١٥/ ٨٩، الفهرست لابن النديم، ص٢٥٧، تبيين كذب المفتري للحافظ ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٣٩٩هـ، ص٤٠.

(٤) طبقات الشافعية ٥/ ١٩١، صون المنطق، ص١٨٤، السير ١٨/ ٢٧٤، تلبيس إبليس، ط الخانجي، ١٣٤٠هـ ص٩٠.

والمتكلمين فقال: «وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبه أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني»[1] وقد وضح لأصحابه ناصحاً لهم، مبيناً لهم فساد الكلام وضرره فقال: «لا تشتغلوا بالكلام فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به»[2].

٢ ـ إن الغزالي قد أشهر وأعلن إفلاسه وإفلاس طريقة المتكلمين على الملأ فقال: «من أشد الناس غلواً وإسرافاً طائفة من المتكلمين، كفَّروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لا يعرف الكلام معرفتنا، ولم يعرف العقائد الشرعية بأدلتها التي حررناها فهو كافر، فهؤلاء ضيقوا رحمة الله على عباده أولاً، وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين، ثم جهلوا ما تواتر من السنة ثانياً، إذ ظهر من عصر رسول الله ﷺ وعصر الصحابة حكمهم بإسلام طوائف من أجلاف العرب كانوا منشغلين بعبادة الوثن ولم يتشغلوا بتعليم الدليل ولو اشتغلوا بها لم يفهموها، ومن ظن أن مدرك الإيمان بالكلام والأدلة المحررة والتقسيمات المرتبة فقد أبدع جد الإبداع»[3] ويقول عن مضرة الكلام ومفسدته: «فأما مضرته، فإثارة الشبهات وتحريف العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك مما يحصل بالابتداء ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة وتثبيتها في صدورهم[4]، بحيث تنبعث

---

(١) السير ١٨/ ٤٧١، المنتظم لابن الجوزي، حيدر آباد، ط١٣٥٩هـ، ص٩ ـ ١٩، طبقات الشافعية، ٥/ ٥٨٥، تلبيس إبليس، مكتبة المدني، جدة، ط ١٤٠٣هـ ص١١٥.

(٢) السير، ١٨/ ٤٧٤، صون المنطق، ص١٨٤، تلبيس إبليس، ط الخانجي، ١٣٤٠هـ ص٩٠.

(٣) فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة، مطبقة الخانجي، ١٣٤٣هـ ص٧٩، ٨٠.

(٤) يقول أبو الوليد الكرابيسي وهو أعرف الناس بالكلام بعد حفص الفرد لما حضرته الوفاة: «أوصيكم بواحدة إن لزمتموها كنتم بخير، هل تعلمون أحداً أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا، قال: فعليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق يدور معهم، لست أصحاب القلانس أعنيكم، ولكن هؤلاء الممزقين، ألم تروا إلى الواحد منهم يجيء إلى الرجل الجليل فيخطئه ويهجيه» أخرجه ابن الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث، ص٥٦، وفي تاريخ بغداد ١٣/ ٤٤١، والأصفهاني في الحجة في بيان المحجة، ١/ ٢٠٨، ٢٠٩، وابن الجوزي في تلبيس إبليس، ص١١٥.

دواعيهم، ويشتد حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل وهذا إذا سمعته عن محدث أو حشوي[1] ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق في علوم أخرى تناسب علم الكلام، وتحقّق أن الطريقة إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود ولعمري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف، وإيضاح لبعض الأمور»[2].

فانظر إليه يشهد بنفسه على أن علم الكلام هو السبب في إثارة الشبهات وتحريف العقيدة والابتعاد بها عن الجزم واليقين، بل والوقوع في الشك والظن، ويؤكد شهادته بأنه لم يقل هذا القول إلا بعد الخبرة الطويلة والدراسة العميقة له، فدل كلامه على إفلاس الكلام والمتكلمين، وكان كتابه الذي ألفه في آخر حياته: «الجام العوام عن علم الكلام» سيفاً مسدداً نحو المتكلمين والمناطقة، حيث قال فيه مادحاً لطريقة السلف يرحمهم الله: «فما زادوا على أدلة القرآن شيئاً وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فماذا بعد بيان الله بيان»[3] وقوله موافق لقول ابن رشد بعد أن خاض في طريقة الكلام والمتكلمين ثم أعلن إفلاسهم بقوله: «من الذي قال في الإلهيات شيئاً يعتد به؟»[4].

٣ ـ إن الشهرستاني أعلن إفلاس طريقة المتكلمين وبين عوارها فقال: «فعليكم بدين العجائز فإنه من أسنى الجوائز، وإذا كان لا طريق إلى المطلوب من المعرفة إلا الاستشهاد بالأفعال، ولا شهادة للفعل إلا من حيث احتياج الفطرة واضطرار الخلقة، فحيثما كان العجز أشد، كان اليقين أوفر وآكد: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، لا جرم ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ

---

(١) يظهر هنا لمزه لأهل السنة والجماعة بلفظ الحشوية.

(٢) إحياء علوم الدين، لجنة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٣٥٦هـ ـ ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٣) إلجام العوام عن علم الكلام، الغزالي، مكتبة النجدي، القاهرة، ص٨٩، ٩٠.

(٤) تهافت التهافت لابن رشد، ص٨٨.

إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢] والمعارف التي تحصل من تعريفات أحوال الاضطرار، أشد رسوخاً في القلب من المعارف التي هي نتائج الأفكار في حال الاختيار»[1] وقال عن خرق الأشاعرة للإجماع عند تقريره لمسألة القرآن: «فأبدع الأشعري قولاً ثالثاً وقضى بحدوث الحروف، وهو خرق الإجماع، وحكم بأن ما نقرؤه كلام الله مجازاً لا حقيقة وهو عين الابتداع[1] فهل يوجد أفضل من هذا الاعتراف في توضيح إفلاس أهل البدع والأهواء.

فأهل الأهواء والبدع ليس لديهم أمرٌ يقيني يعتمدون عليه ولذلك نجدهم يتخبطون ذات اليمين وذات الشمال، ولذا فإن الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله ذكر نماذج كثيرة لحيرة وقلق المتكلمين وتخبطهم وندمهم ورجوع بعضهم عند الموت إلى الحق، وما ذلك إلا من أكبر الأدلة على اعترافهم بالإفلاس. يقول أبو العز الحنفي: «وتجد أكثر هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز فيقر بما أقروا به ويُعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم إذا سلموا من العذاب بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب»[2] فما أعظمها من شهادة، فهم مع غوصهم وتنقيبهم ثم يأتون في آخر المطاف فيجدون أنفسهم فارغي القلوب والعقول فتلك سنة الله، ولن تجد لسنة الله تحويلاً فهو القائل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤] فالضنك يلازمهم في حياتهم ومماتهم، ومن الأمثلة من الوقت المعاصر على إفلاس أهل الأهواء في العصر الحديث ما تجده من المذاهب الهدامة وأصحابها ومن الأدلة على ذلك:

١ ـ إن الألماني كارل ماركس[3]، كان من الذين ألَّهوا العقل وغلوا في

---

(١) نهاية الإقدام، ص٤، ٣١٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، مؤسسة الرسالة، ١/ ٢٤٨.

(٣) كارل ماركس: يهودي ألماني ولد عام ١٨١٨م، وكان أبوه محامياً في ألمانيا فصدر قرار بمنعه من ممارسته المحاماة بسبب يهوديته فاعتنق النصرانية نفاقاً، وعمد أبناؤه الثمانية، وقد كان كارل في السادسة من عمره، لم يواصل دراسته الجامعية وكان صاحب مزاج خاص، عاش على نفقة أبيه أولاً ثم على ما كانت تعطيه أمه وأخته المريضة ثم على ما كان يبذله له صديقه ورفيقه في تأسيس الشيوعية أنجلز، تخلى عن جنسيته الألمانية عام ١٨٤٥م، وهو مؤسس الشيوعية، توفي عام ١٨٨٣م. انظر كواشف زيوف، ص٤٦٣ ـ ٤٦٥، مذاهب فكرية معاصرة، ص٢٥٨ ـ ٣٩١، العقلانية هداية أم غواية، ص٢٣.

تقديره ورفعوه إلى آفاق الكمال المطلق، ورفض الأديان كلها، وكان شديد الذكاء إلى حد جعله يثق في عقله الذي أدى به إلى الإلحاد، وإنكار الله عز وجل وقد مات ميتة غامضة، وبعده انتحرت زوجته وبناته الثلاث، وكانت إحداهن تمارس الدعارة في الشوارع، فهو مع زعمه للعقل والتعقل كان ينادي بأسس بعيدة جداً عن العقلانية كإنكار وجود الله واعتبار المادة أزلية أبدية وهي كل شيء في الوجود، وأن الإنسان هو الذي اخترع من عنده فكرة الرب الخالق، وكان ينادي بإلغاء الملكية الفردية إلغاءً كاملًا، وإقامة الدولة الشيوعية، والوقوف ضد أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي، فأثبت الزمن والأيام إفلاس المبادئ التي نادى بها، بل وإنها من الأسباب التي أدت إلى تدهور البشرية والإنسانية.

٢ ـ إن النمساوي فرويد[١] الذي كان شأنه كشأن اليهود أجمعين سباباً للأنبياء قليل الحياء معهم يتهمهم جميعاً بأنهم مصابون بنوع من العصاب يدفعهم إلى ادعاء تلقي الوحي والاتصال بالله تعالى، وقد مات هو نفسه بالعصاب الذي اتهم به الأنبياء، كما مات مدمناً للمخدرات، مع كونه كان ينادي بالعقل والتعقل، فأين العقل مع إدمانه للمخدرات، وكان يرجع نشأة المجتمع والدين والحضارة والتطور إلى الدافع الجنسي، وقد اغتر به بعض الوقت أناس من المغفلين، ثم أثبتت الأيام كذب ما يدعيه من هراءات وخرافات، وظهر إفلاسه وإفلاس مبادئه.

٣ ـ سارتر[٢] الروائي الفيلسوف وزعيم المدرسة الوجودية الفرنسية والذي

---

(١) فرويد: سيجموند فرويد عاش ما بين ١٨٣٩م ـ ١٨٥٦م، يهودي من أبوين يهوديين، نمساوي، هو مؤسس مدرسة التحليل النفسي، أرجع نشأة المجتمع والدين والتطور إلى التحليل النفسي القائم على إنكار الله والدين والأخلاق، وأن كل سلوك للإنسان يرجع إلى دافع وحيد هو الدافع الجنسي وله هراءات ما أنزل الله بها من سلطان. انظر: سلسلة تراث الإنسانية ـ مجموعة من الأساتذة ـ الهيئة العامة للكتاب ـ مصر ٩/ ١٢٥، كواشف زيوف/ ٢٨٩ ـ ٣٤٩، العقلانية هداية أم غواية/ ٢٤.

(٢) سارتر: جان بول سارتر يهودي فرنسي فيلسوف، وأديب من فلاسفة القرن العشرين المعاصرين، ولد سنة ١٩٠٥م بباريس، اقترنت باسمه الفلسفة الوجودية الإلحادية المعاصرة، اشترك في مظاهرات صهيونية في فرنسا وحملات تبرع لإسرائيل في الستينات كان من شعارها ادفع فرنكاً فرنسياً تقتل عربياً مسلماً، له عدة مؤلفات أهمها الكينونة والعدم، وله روايات وقصص ضمنها آراءه منها الغثيان، سبل الحرية، الفاضلة، موتى بلا دفن، مسرحية الذباب، الأيدي القذرة. انظر: كواشف زيوف/ ٣٥٩ ـ ٣٧٨، العقلانية هداية أم غواية / ٢٤ ـ ٢٥.

كانت نظريته تقوم في أساسها على إنكار الأديان كلها، بل وعلى إنكار الخالق سبحانه وتعالى، فقد أقر على نفسه وعلى نظريته بالفشل والهزيمة حينما قال وهو على فراش الموت: «ائتوني بقس» ملغياً بكل فلسفته الوجودية الدهرية الحمقاء، فلما سأله أحد الصحفيين الموجودين: يا معلم: أين فلسفتك القديمة؟ قال: لقد قادتني فلسفتي إلى الهزيمة النكراء، ائتوني بقس، وحين حضره الموت سأله من كان عنده: ترى إلى أين قادك مذهبك؟ فأجاب في أسى عميق ملؤه الندم إلى هزيمة كاملة، فأصحاب الأهواء[1] لا بد لهم في النهاية من الإفلاس.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وكل من له مسكة عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما ينشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه، وفي أمة إلا فسد أمرها أتم فساد... وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل، بل هم شر من الحمير، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]»[2].



(١) نجد الآن الكثير من أهل الأهواء الذين خاضوا في المذاهب والشعارات والمخططات الباطلة أعلنوا إفلاسهم في نهاية المطاف. انظر الحداثة في ميزان الإسلام، عوض بن محمد القرني، هجر للطباعة ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص١٣١ - ١٣٩، حقيقة الروتاري في مصر، أبو إسلام أحمد عبد الله، القاهرة، مصر، ص١٣.

(٢) أعلام الموقعين، ١/١٠٥، ١٠٦.

الفصل الثاني

الانحراف عند أهل الأهواء والبدع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تشبههم باليهود.

المبحث الثاني: تشبههم بالنصارى.

المبحث الثالث: اتهام كل منهم الآخر بأنه ليس على شيء.

المبحث الأول

تشبههم باليهود[1]

إن أهل الأهواء والبدع لم يكن مستندهم الكتاب والسنة، وإنما الاعتماد على الهوى والشهوة والآراء الباطلة من الأمم السابقة من اليهود والنصارى، والمجوس، والصابئة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما مشابهة فارس والروم فقد دخل منه في هذه الأمة من الآثار الرومية قولاً وعملاً والآثار الفارسية قولاً وعملاً، ما لا خفاء على مؤمن عليم بدين الإسلام»[2]. فلذا نجد الفرق الضالة المخالفة عن الدين الإسلامي قد تشبهت باليهود والنصارى، فما من فرقة إلا وتجد في أصولها تشابهاً بأهل الكتاب.

الخوارج:

إن الخوارج من الفرق التي تشبهت باليهود، ومن أمثلة التشابه بينهما:

١ ـ إن الخوارج يزعمون أنهم أهل الجنة لاتصافهم بالصلاح والفلاح، وما عداهم كفار، وهذا نفسه ما اتصف به اليهود حيث يصفون أنفسهم بالحق المبين ومن خالفهم بالسوء المستطير كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ. . . .﴾ [البقرة: ١١٣] ﴿نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨].

٢ ـ إن الخوارج يقاتلون من خالفهم في المعتقد والآراء والأفكار[3]، وكذلك اليهود كما قال الله تعالى فيهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

---

(١) سوف أكتفي بذكر نماذج بسيطة للتشابه بين الفرق اليهودية والنصرانية، ولا يستلزم ذلك توضيح كل أوجه التشابه.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص١١.

(٣) كذلك جمهور الشيعة والمعتزلة والجهمية يخرجون على المسلمين. انظر الفتاوى، ١٩/ ٧٣ ـ ٧٥.

٣ ـ الغلو والتشدد في الدين، وفي الأسماء والأحكام، وهذا ما اتصف به اليهود أيضاً فقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، فالخوارج قد قالوا على الله غير الحق بإدخاله سبحانه المؤمن النار.

٤ ـ استحلال الخوارج لأموال المخالفين[(١)] وكذلك اليهود كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥] يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «والخوارج هم أول من كفَّر المسلمين، يكفرون بالذنوب ويكفرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله»[(٢)]؛ يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «أي أنهم شر على المسلمين من غيرهم فإنهم لم يكن أحد شراً على المسلمين منهم، لا اليهود ولا النصارى، فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم مستحلين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفرين لهم، وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلَّة»[(٣)].

٥ ـ إن الخوارج يتصفون بالقسوة والجفاء مع عدم الانصياع، وهذا نفسه ما اتصف به اليهود. قال الله تعالى عنهم: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

٦ ـ إن الخوارج يقاتلون المسلمين ويذرون قتال الكفار، وهذا ما يفعله اليهود في السابق واللاحق، يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا ﴿٥١﴾﴾ [النساء] فهم يتعاونون مع الكفار ضد المسلمين[(٤)]، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وقد اتفق الصحابة والعلماء بعدهم على قتال هؤلاء، فإنهم بغاة على جميع المسلمين، سوى من وافقهم على مذهبهم، وهم يبدؤون المسلمين بالقتال، ولا يندفع شرهم إلا بالقتال، فكانوا أضر على المسلمين من قطَّاع الطريق، فإن

---

(١) درء التعارض ط دار الكنوز، ط٧ ص١٣٨، ١٣٩.

(٢) الفتاوى، ٣/ ٢٧٩.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٤٨.

(٤) درء التعارض، ط دار الكنوز، ٧/ ١٣٨، ١٣٩.

أولئك إنما مقصودهم المال فلو أعطوه لم يقاتلوا، وإنما يتعرضون لبعض الناس، وهؤلاء يقاتلون الناس حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن»[١].

٧ ـ إن الخوارج تُحرف النصوص عن معانيها، وهذا ما يقوم به اليهود من التأويل الباطل، يقول الله تعالى عنهم: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] يقول ابن عباس رضي الله عنهما موضحاً حال الخوارج: «يؤمنون بمحكمه ويضلون عند متشابهه، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به»[٢].

٨ ـ إن الخوارج يكثر منهم قراءة القرآن ومع ذلك يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، وكذلك اليهود كان منهم العلماء والجهابذة في معرفة التوراة ولكنهم ضلوا عن الحق إلى الضلال، يقول الله تعالى عنهم: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥].

٩ ـ إن الخوارج يتميزون بالغرور والتعالي حتى على العلماء، فزعموا أنهم أعلم من علي وابن عباس وسائر الصحابة[٣] رضي الله عنهم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «فهؤلاء أصل ضلالهم اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل وأنهم ضالون»[٤]، وهذا نفسه ما يتصف به اليهود الذين يتعالون على غيرهم وعلى من هم أفضل منهم[٥]. يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾[٦] [البقرة]، فخالف الخوارج السلف الصالح الذين كانوا يعطون للصالحين حقهم، يقول سفيان بن عيينة[٧]

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٤٣، ٢٤٤.
(٢) أخرجه الآجري في الشريعة، ص٢٧، ٢٨.
(٣) الفتاوى، ١٣/٢١ ـ ٣٠. (٤) الفتاوى، ٢٨/٤٩٧.
(٥) الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، الدكتور: العقل ص٣٨.
(٦) مقالات الإسلاميين، ١/١٦٧، ١٦٨.
(٧) سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي المكي، كان إماماً، حجة، حافظاً، فقيهاً، واسع العلم، كبير القدر، محدث الحرم، قال الشافعي يرحمه الله: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، نسب إليه القول بالتفويض، ورد شيخ الإسلام على ذلك وبين مراده، فقال: «وقوله من غير تفسير، أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذي ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعين في الإثبات»، توفي سفيان=

رحمه الله: «عند ذكر الصالحين تتنزلُ الرحمة»[1].

١٠ ـ يتصف الخوارج بسرعة التقلب واختلاف الرأي، ولذلك يكثر التنازع والافتراق فيما بينهم، وهذا حال اليهود الذي أخبر الله عنهم بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [البقرة] ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [البقرة ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۖ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [البقرة] ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ [البقرة: ٨٥].

١١ ـ الخوارج يجوِّزون على الرسول عليه الصلاة والسلام الخطأ والجور[2] والضلال، وكذلك اليهود شأنهم مع الرسل والأنبياء التضليل والتفسيق ثم استحلال دمائهم. يقول الله تعالى عنهم: ﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة] ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة].

١٢ ـ إن فرقة العبدلية[3] من الخوارج تقول بأن أرواح الأطفال كانت أرواح قوم بالغين عصاة فنُقلت إلى هؤلاء، وهذا القول نفسه تقول به اليهودية ويقررونه في كتبهم بأن الله قد يمسخ العبد في سبع صور من البهائم والسباع ويعذبه فيها

= سنة ١٩٨هـ. انظر الفتوى الحموية، دار فجر للتراث، ط١، ١٤١١هـ ص٨٩، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٤، تقريب التهذيب، ١/ ٣١٢.

(١) ترتيب المدارك، القاضي عياض، الرباط، المغرب، ١٣٨٤هـ ـ ١/ ٢٣.

(٢) هذا ما فعله ذو الخويصرة التميمي الذي أخبر عنه الرسول عليه الصلاة والسلام بخروج فرقة الخوارج منه عندما قال للرسول عليه الصلاة والسلام: اعدل فإنك لم تعدل، فقال له: ويلك! من يعدل إذا لم أعدل، لقد خبت وخسرت إن لم أعدل. رواه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف، ٨/ ٤٤، ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم ٧/ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣) العبدلية: أصحاب عبد الملك بن عيسى أحد شيوخهم. انفرد هو وفرقته بأن قالوا: البهائم والأطفال والمجانين لا يؤلمون بالموت وإنما جعل ذلك فيهم ليثابوا يوم القيامة، وزعموا أن أرواح الأطفال انتقلت إليهم من البالغين. انظر الفصل، ٤/ ١٩١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة ١/ ٣٩، ٤٠.

كلها ثم يبعثه في آخرها موحداً[1].

الشيعة:

١ ـ إن التشابه بين الشيعة واليهود يتضح من منبت الشيعة وأساسها حيث إن عبد الله بن سبأ كان يهودياً وقد افتعل أحداثاً ليروج أفكاره ضمنها كالقول بالرجعة، والوصية، وما تلك الأمور إلا يهودية الأصل والمنبت[2].

٢ ـ إن الشيعة[3] تقول بالتشبيه بين الخالق والمخلوق، وهذا عينه يوجد في اليهود الذين بلغت بهم الجرأة إلى وصف الله عز وجل بالنقائص. يقول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] وهذا ما نجده في مقالات اليهود من الإسرائيليات العديدة التي تعادل الخالق بالمخلوق[4][5].

٣ ـ إن القول بالبداء على الله تعالى أصل من أصول الشيعة ويزعمون أنه ما عُبد الله بشيء مثل البداء[6]، وإن فيها من الأجر ما لو علم به المسلم لأصبحت تجري على لسانه دائماً كشهادة التوحيد، وهذا الأمر موجودٌ في كتب اليهود المحرفة، فيوجد في التوراة التي حرفها اليهود: القول بالبداء[7] على الله كقولهم: «فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض فندم الرب على خلقه الإنسان على

---

(١) التنبيه والرد، ص٣٠، ٣١، الفرق بين الفرق، ص٢٠٣، ٢٠٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٧٠ ـ ٧٨.

(٢) المقالات والفرق للقمي، ص٢٠، فرق الشيعة للنوبختي، ص٢٢.

(٣) إن فرقة الصوفية تنسب النقائص إلى الله حيث يسمونه سبحانه بما لم يسم به نفسه ولم يسمه به أعلم الخلق بربه كقولهم (هو هو) وكذلك المتكلمين يطلقون على الله عز وجل لفظ الجسم، الجوهر، العرض، وغير ذلك من الألفاظ، وأما القاديانية فيزعمون أن الله تعالى يجامع ويباشر ويولد له، وأنه سبحانعه قال لكبيرهم: يا ولدي. وأما الحداثة والحداثيين فقد وصفوه سبحانه بأبشع الصفات، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. انظر مختصر الصواعق المرسلة، ص٣١٠، بدائع الفوائد، ١/١٦٩، ١٧٠، القاديانية، لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١٦، ١٤٠٤هـ، ص١٠، الحداثة في ميزان الإسلام، ص٦٨.

(٤) الفتاوى ١٠/٥٥، منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٢٢ ـ ٣٤.

(٥) الفرق بين الفرق، ١٧١، ١٧٢. (٦) أصول الكافي، ١/١٤٦ ـ ١٤٨.

(٧) التنبيه والرد، ص٣٠، الملل والنحل، ١/١٤٧، ١٤٨.

الأرض وتنكر بقلبه، وقال الرب: لامحون الإنسان الذي خلقته على وجه الأرض»[1] وفرقة السبئية من الشيعة من أكثر الفرق تمسكاً بهذا القول، ومنشأ هذه الفرقة هو عبد الله بن سبأ اليهودي الذي نشأ وترعرع في أحضان اليهود واليهودية.

٤ ـ إن الشيعة تقول: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلاً، وهذا ما تقوله اليهود. قال تعالى واصفاً قولهم: ﴿قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤] بل إن الشيعة تكَفر جميع من خالفها وتجعله من أهل النار، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأعظم من ذلك من يكفر من خالفه من المسلمين، ويرى نجاسة الكفار كما عليه كثير من أهل البدع من أهل الرافضة والخوارج وغيرهم... فهذا كثير فيمن يشبه اليهود»[2].

٥ ـ إن الشيعة تقول بالتناسخ، وهذا القول نفسه تقول به اليهودية، ويقررونه في كتبهم.

٦ ـ إن الشيعة تتيمز بالغلو والإطراء للأئمة، وكذلك اليهود بالغوا في مجاوزة الحد المشروع بالنسبة لأنبيائهم وأحبارهم، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (٣٠) اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠ و٣١] ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء ١٧١].

٧ ـ إن القول بالرجعة والمهدية والأسباط[3] من الأصول الشيعية المهمة، وهي يهودية الأصل والمنشأ، وإن فرقة الكيسانية من الشيعة[4] وهي من أخطر فرق الشيعة قد تأثرت أشد التأثر بالآراء اليهودية.

---

(١) سفر التكوين، الفصل السادس فقرة رقم (٥).

(٢) الجواب الصحيح، ٢/٨.

(٣) الأسباط: إن أصل معنى الأسباط عند اليهود الأمم كما وضح لنا سبحانه وتعالى في القرآن الكريم حين قسمهم إلى اثني عشر سبطاً، أما عند الشيعة فالمراد بها فكرة العدد سبعة كما هو عند الغالية منهم، والعدد اثنا عشر كما هو عند الإمامية، فعلي وأولاده وأحفاده كلهم أسباط عندهم. انظر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط دار المعارف، مصر، ط٧ ١٩٧٧م، ١/٦٨.

(٤) المقالات، ١/٩١ ـ ٩٨، الفرق بين الفرق، ص١٧ ـ ٢٦، التبصير في الدين، ٣٠ ـ ٣٤، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٧٧ ـ ٧٩.

٨ ـ إن الشيعة من أكذب الفرق والطوائف حيث وضعوا الأحاديث المكذوبة[١] على الرسول عليه الصلاة والسلام والأئمة، وكذلك اليهود وضعوا الكثير والكثير من الأحاديث الإسرائيلية المكذوبة على الرسول عليه الصلاة والسلام.

٩ ـ إن الشيعة أوجبت على الله إدخال الشيعة الجنة لمحبتهم لعلي والأئمة، فالإيمان عند الشيعة هو الإيمان بالأئمة ومحبتهم، ويفسرون قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ۝١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ﴾ [البقرة: ١٣٦، ١٣٧] بأن المراد بالآيات الإيمان بالأئمة[٢] فلذلك يقولون: «إن الإيمان لا يضر معه سيئة والكفر لا ينفع معه حسنة، والإيمان عندهم هو حب الأئمة ومعرفتهم»[٢] فجعلوا محبتهم للأئمة سبباً لدخولهم الجنة، فأوجبوا لأنفسهم دخول الجنان بإرادتهم، وهذا نفسه ما قالته اليهود قال تعالى عنهم: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ قُلۡ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلۡ أَنتُم بَشَرٞ مِّمَّنۡ خَلَقَۚ﴾ [المائدة: ١٨].

١٠ ـ إن شيخ الإسلام يرحمه الله قد ذكر بعض ضلالاتهم ومشابهتهم لليهود فقال: «وآية ذلك أن محنة الرافضة محنة اليهود، قالت اليهود لا يصلح الملك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا تصلح الإمامة إلا في ولد علي، وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح الدجال وينزل سيف من السماء، وقالت الرافضة: لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي منادٍ من السماء، واليهود يؤخرون الصلاة.. وكذلك الرافضة... واليهود تزول عن القبلة شيئاً وكذلك الرافضة، واليهود تنود[٣] في الصلاة وكذلك الرافضة، واليهود تسدل

---

(١) نجد أن العديد من الروايات تأتي منسوبة إلى المغيرة بن سعيد يقول فيها: قال أبو جعفر الباقر، وهي تفوق الحصر، ومع ذلك فإن الشيعة أنفسهم تبرأوا منه ومن كذبه، يقول الإمام الذهبي يرحمه الله: إن أبا جعفر قال برى الله ورسوله من المغيرة بن سعيد وبيان بن سمعان فإنهما كذبا علينا أهل البيت، ويقول الكشي يقول أبو عبد الله: «لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا» انظر رجال الكشي، ص٤٠٣، ميزان الاعتدال ٤/ ١٦١.

(٢) أصول الكافي، ٢/ ٤٦٣.

(٣) تنود: أي تتمايل وتحرك رأسها. انظر لسان العرب، ط دار التراث العربي، بيروت، ١٤/ ٣٢١.

أثوابها في الصلاة وكذلك الرافضة، واليهود لا يرون على النساء عدة وكذلك الرافضة، واليهود حرفوا التوراة وكذلك الرافضة حرفوا القرآن[1]، واليهود قالوا: افترض الله علينا خمسين صلاة وكذلك الرافضة، واليهود لا يُخلصون السلام على المؤمنين، إنما يقولون: السام عليكم والسام الموت، وكذلك الرافضة... واليهود يستحلون أموال الناس كلهم وكذلك الرافضة، وقد أخبرنا الله عنهم بذلك في القرآن أنهم: ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥] وكذلك الرافضة، واليهود تسجد على قرونها في الصلاة وكذلك الرافضة، واليهود لا تسجد حتى تخفق برؤوسها مراراً شبه الركوع، وكذلك الرافضة، واليهود تبغض جبريل ويقولون هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: غلط جبريل بالوحي على محمد ﷺ»[2].

القدرية:

١ ـ إن القدرية من الفرق التي عطلت الرب سبحانه وتعالى عن صفاته العليا، وما قامت بالتعطيل إلا لاعتقادها بتمثيل صفات الخالق بالمخلوق، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة أنهم يصفون الله بما لم يقم به، بل بما قام بغيره»[3] فلذلك كان السلف يرحمهم الله يقولون: كل معطل ممثل، فشابهت بذلك القدرية اليهود، حيث إنها عندما نفت العلم عن الله كان لازم قولها وصف الله بالجهل، وعندما نفوا صفة الخلق لأفعال العباد جعلوا مشيئة العبد مقدمة على مشيئة المعبود، فدل ذلك على وصفه سبحانه وتعالى بالعجز وعدم القدرة، وهذا نفسه ما قام به اليهود من وصف الله سبحانه وتعالى بصفات غير لائقة به عز وجل، قال تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

---

(١) اتفق كل من الأشعري والبغدادي وابن حزم على أن جابر الجعفي الذي وضع أول تفسير للشيعة على النهج الباطني كان خليفة المغيرة بن سعيد، وكان هذا متصلاً باليهود آخذاً بأفكارهم ومعتقداتهم. انظر المقالات، ١/ ٧٣، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط القاهرة، ص٢٤٢، المحلى، تصحيح الدكتور، محمد خليل هراس، مطبعة الإمام، مصر، ٥/ ٤٤.

(٢) منهاج السنة، جامعة الإمام، ١/ ٢٤ ـ ٢٧.

(٣) الفتاوى، ١٧/ ١٤٨.

٢ ـ إن الجعد بن درهم أول من أحدث القول بنفي الصفات[١]، وأن الله ليس على العرش حقيقة، وأن معنى استوى استولى[١]، وأنه تعالى لا يتكلم، وهو شيخ الجهم بن صفوان الذين تُنسب إليه طائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله في كل مكان بذاته، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وكان أصل هذا المصدر من اليهودي لبيد بن الأعصم الذي سحر النبي ﷺ[٢].

٣ ـ إن فرقة الهذيلية من القدرية تقول: إن الله تعالى ليس بخلاف خلقه، وإن أهل الجنة لا حركة لهم، وإن الله تعالى لا يقدر على تحريكهم، بل يصيرون جماداً، وهذا نفسه ما تقول به اليهود واليهودية[٣].

٤ ـ إن بشراً كان رأساً من رؤوس المعتزلة، كان أصله يهودياً، ويتخفى بالاعتزال والمعتزلة[٤].

٥ ـ إن القدرية[٥] تنفي صفة الخلق والإرادة[٦] عن الله سبحانه وتعالى، وهذا ما يقول به اليهود من أن الخير والشر[٧] ....

---

(١) يقول ابن كثير يرحمه الله: وكان الجعد بن درهم قد تلقى هذا المذهب الخبيث عن رجل يقال له أبان بن سمعان، وأخذه أبان عن طالوت، ابن أخت لبيد بن الأعصم، عن خاله لبيد بن أعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ. انظر البداية والنهاية، ط مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م، ١٠/١٩.

(٢) البداية والنهاية، ١٠/١٩، الفتاوى، ٨/٢٢٨، خلق أفعال العباد، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، مكتبة التراث الإسلامي، ص٨.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٣، النونية، مع شرحها لابن القيم، ط مكتبة ابن تيمية، ١/ ٣٥ ـ ٣٧، تفسير ابن كثير، ط دار الفكر، ٤/٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) إن بشر المريسي كما نص عليه الإمام الدارمي والإمام أحمد وإبراهيم النظام برهمي، وقد ذكر العلماء أنه يخفي برهميته بالاعتزال، وكتبه تدل على ذلك، وما البرهمية إلا خليط من اليهودية والنصرانية. انظر السير، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٠/٥٤٢.

(٥) إن المدرسة العقلية التي تُعتبر أنها امتدادٌ للمعتزلة متناقضون في موقفهم من القضاء والقدر، فمرة يقولون بالحرية المطلقة ومرة يقولون بالجبر والكسب. انظر الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت، دار الشروق، ص٣٩، الأعمال الكاملة، لمحمد عبده، جمع وتحقيق: محمد عمارة، القاهرة ٣/٤٨٤، ٤٨٥.

(٦) إن الرافضة تعتقد نفس معتقد المعتزلة بنفي الإرادة والخلق عن الله عز وجل، وكذلك الأشاعرة والماتريدية.

(٧) إن بعض علماء الأشاعرة يؤيدون القول بأن العبد يخلق أفعاله ومن ذلك ما قاله أحد=

ليس بتقدير[1] الله[2].

٦ ـ المعتزلة شبهت إرادة الله بإرادة المخلوق، وكلام الله بكلام المخلوق فشابهوا اليهود في ذلك.

٧ ـ إن المعتزلة تقاتل من يخالفها في أصولها ومعتقداتها وكذلك اليهود.

٨ ـ إن المعتزلة قامت بتحريف القرآن، وكذلك اليهود حرفوا التوراة.

المرجئة:

١ ـ إن المرجئة الغالية تقول: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة[3]، ولذلك تستهين بالذنوب والمعاصي والآثام وهذا نفسه ما يقوم به اليهود يقومون بالخطايا والمنكرات مع الاستهانة بها، يقول الله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [المائدة: ٦٢] ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة].

٢ ـ إن الكرامية من فرق المرجئة قد وضعت كثيراً من الأحاديث المكذوبة

= علماء الأزهر وهو الشيخ إبراهيم محمد عبد الباقي: «إذاً لا خوف على العقيدة، ولا حرج في أن هذه الأعمال هي للناس إيجاداً وخلقاً، وأي شخص عنده مسكة من العقل يسمع آيات الوعيد التي تنذر المخالفين لأمره سبحانه بنار الجحيم وعذاب السعير، ثم يحكم هذا المخطئ بأن العباد ليس لهم من أعمالهم إلا الاختيار فقط، أو نوع من الاختيار، أما الأعمال فهي لله تعالى إيجاداً، إن هذه سنة تجافي العقل البشري وعدم تقدير لله حق قدره»، فانظر إلى لمزه لمذهب أهل السنة والجماعة بالتخطئة وعدم التعقل. انظر البيان في تصحيح الإيمان، الشيخ: إبراهيم محمد عبد الباقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ص٦٧، تحت سلطان القدر، مصطفى صبري، القاهرة، ص٢٠، ٢١.

(١) إن الربانيين من اليهود ويطلق عليهم الأشعنية والفريسيون، يزعمون أن الخير والشر ليس بتقدير الله. انظر الملل والنحل، ١/٢١٢ ـ ٢٢٥، الفصل، ١/١٧٨، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، الدكتور: محمد علي البار، دار القلم، ط١، ١٤١٠هـ، ص٢٤١.

(٢) شرح الأصول الخمسة، ص٣٢٣ ـ ٣٩٠، الفصل ٣/٨٢، الفرق بين الفرق، ص٧٩، البرهان، ص٥٠.

(٣) الإيمان، لابن تيمية، ط المكتب الإسلامي، ص١٦٥.

على الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا عينه ما تفعله اليهودية، كما أن شيخ الكرامية كان يدعو إلى تجسيم معبوده وهذا كان شأن اليهود مع معبودهم(١).

٣ ـ إن المرجئة تعبد الله بجانب الرجاء الغالي مع ترك الخوف من الله، فدفعهم رجاؤهم المتنطع إلى جعل أنفسهم من أهل الجنة وهذا ما كانت تفعله اليهودية، قال تعالى على لسانهم ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨] ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤].

٤ ـ إن المرجئة تجعل نفسها(٢) أفضل الخلق عند الله، حيث إن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وأن المؤمنين متساوون في إيمانهم، فإيمان الواحد منهم كإيمان الرسل والملائكة، فشابهوا اليهود الذين يجعلون أنفسهم أفضل خلق الله، قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ [المائدة: ١٨].

الجهمية:

١ ـ إن الجهمية من أهم أصولها القول بالجبر(٣)، وإن الإنسان مجبور على فعله فهو كالريشة في مهب الريح، وهذا ما يقوله اليهود سابقاً ولاحقاً(٤)،

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٦١ ـ ١٧٢، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق الدكتور: لطفي عبد البديع، ترجمة الدكتور: عبد المنعم محمد حسنين، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٧، ٤/ ١٩٤، ١٩٥.

(٢) أصول الدين للبغدادي، ط٢ بيروت، ص٢٦٨.

(٣) التطور والثبات في حياة البشر، محمد قطب، دار الشروق، ص٣٥، شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية للقرآن الكريم، ص٨٤، ٨٥.

(٤) إن المذاهب الإلحادية المعاصرة كالداروينية والماركسية تسقط الإرادة الحرة وتعلن الجبرية على النحو الذي نراه في المذاهب النفسية والاجتماعية الحديثة، ومن الاتجاه المعاكس للجبرية، مذهب الوجودية ومؤسسها جان بول سارتر وهو يدعو إلى إنكار وجود الله نفسه وإبعاد أي فكرة حول الإله، وإحلال الإنسان محله ليكون إلهاً، فالإنسان سيد نفسه وهو حر في جميع أفعاله، والحياة عند الوجوديين غاية في الظلام واليأس، ولا سلطان على الإنسان إلا نفسه الشهوانية. انظر الإنسان إرادة وحرية ومسؤولية، أنور الجندي، دار حراء، القاهرة، ص١٣، أخطار المنهج الغربي الوافد، أنور الجندي، ط١، ١٩٧٤م، ص٤٠٥ ـ ٤٠٧، كواشف زيوف، ص٣٥٩ ـ ٣٧٩، مذاهب فكرية معاصرة، ط دار الشروق، ط٧، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م. ص٢٥٨ ـ ٢٩٣.

فالمذاهب الإلحادية المعاصرة تسقط إرادة الإنسان، وتعلن الجبرية عليه، وهذا ما نراه شائعاً في بعض المذاهب النفسية والاجتماعية الحديثة.

٢ - إن الجهمية تحتج على الله تعالى بقدره السابق فيزعمون أن ما هم فيه من الغواية[١] والضلال إنما سببه القضاء والقدر، فيقولون: إن الله قد ختم على قلوبنا بحيث لا يصل إليها شيء من الهدى وهذا نفسه قول المشركين وأهل الكتاب الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [النساء: ١٥٥] أي لا تعي ولا تفهم: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍۢ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] والذين كانوا قبل العرب المشركين هم اليهود والنصارى، فالجهمية[٢] تعارض شرع الله بقدر الله، فيعطلون الأمر والنهي وبذلك شابهوا اليهود، يقول شيخ الإسلام عن الجهمية: «فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي»[٣][٤] بل ويتجرؤون بقولهم: «لا نخاف على إفساد أنفسنا إلا من الله[١]»[٥].

٣ - إن التعطيل من أهم الأصول الجهمية وقد كان مصدر التعطيل من اليهود واليهودية.

٤ - إن الجهمية تقول بخلق القرآن، فشبهوا الخالق بالمخلوق وهو نفس كلام اليهودية، فالفرق الرئيسية الأولى كان منبعها ومصدرها الآراء والأفكار المنحرفة، فما جاء بعدها فمن باب أولى وأحرى أن يزدادوا بالتمسك بالهوى والشهوات.

---

(١) طريق الهجرتين، لابن القيم، دار الكتب العلمية، ط ١ ص١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٨٣، شفاء العليل، ط دار المعرفة، ص٤، العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، للمقبلي، دار الحديث، بيروت، ط٢ ص١٤٩.

(٢) يوجد الآن من يدافع ويناضل عن جبرية العباد، بل وبلغت الجرأة ببعضهم أنهم زعموا «أن الله تعالى ظلم إبليس، حيث إنه أجبره على الحال التي هو فيها، وأنه منعه من التوبة»، ومن هؤلاء جلال العظم وتوفيق الحكيم. انظر القضاء والقدر في الإسلام، الدكتور فاروق الدسوقي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ١/ ٢٧ - ٣٠.

(٣) الفتاوى ٨/ ٢٥٦.

(٤) هذه الخصلة موجودة الآن عند الصوفية، فهم يزعمون أن كل ما في الكون من معاصي وذنوب محبوبة لله مرضية عنده.

(٥) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، دار المعرفة، ٥/ ٢٦٥، طريق الهجرتين، ص٨٧، مدارج السالكين، تحقيق الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢/ ١٩١.

المبحث الثاني

تشبههم بالنصارى

إن الفرق الضالة قد استقت بعض أصولها من النصارى، كما استقت البعض الآخر من اليهود، فلذلك نجد أن معظم الفرق المنحرفة والمذاهب الفاسدة تتشابه مع النصرانية والنصارى، ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ الخوارج:

١ ـ إن الخوارج جعلت نفسها الفرقة المؤمنة الموحدة وكل من خالفهم فهو في الضلال، فشابهت النصارى بذلك وهذا ما أخبرنا به الله عز وجل في كتابه: ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

٢ ـ اعتمادهم على رؤسائهم ورجالهم[١] وتكفير غيرهم من الأمراء والسلاطين، فهم قد كفروا علياً ومعاوية ومن تابعهم، وخلعوا بيعة علي رضي الله عنهم وأجمعوا رأيهم على البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي، فشابهوا بذلك النصارى في اعتمادهم على طائفة معينة وأخذ الدين والمشورة منهم مع كونهم ضالين مضلين[٢]، كما قال تعالى عنهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

(١) إن كل فرقة من فرق الخوارج تتخذ لها رئيساً وشيخاً ومعلماً، فالأزارقة اتخذت نافعاً بن الأزرق، والنجدات اتخذت نجدة بن عامر، والأباضية قائدها وزعيمها عبد الله بن أباض، والصفرية إمامها زياد بن الأصفر وكذلك البيهسية، والعجاردة، والفضلية، والعونية، والمطبخية، والأخنسية، والشمراخية، والبكارية، والمعلومية، واليزيدية، والبكرية، والعبدلية، والثعالبة، والصلتية من فرق الخوارج كل فرقة لها رئيس تعتمد على أقواله ومعتقداته. انظر الدر والرد، ص٤٥ ـ ٦٢، المقالات ١/١٦٧ ـ ٢١١، الفرق بين الفرق، ص٤٩ ـ ٧٨، التبصير في الدين، ص٤٥ ـ ٦٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٤٩ ـ ٥٩.

(٢) هذا ما نجده الآن من أهل الأهواء والبدع عموماً، فكل طائفة تنتسب إلى رئيس أو شيخ=

٣ ـ إن الخوارج تزعم أن أصولها وقواعدها مستمدة من الكتاب والسنة، وكذلك[1] فعلت النصارى[2] حيث زعموا أن اتخاذهم عيسى عليه السلام وأمه إلهين من دون الله، إنما كان بأمر عيسى نفسه فأظهر الله كذبهم وافتراءهم بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾ [المائدة].

٤ ـ إن الخوارج ينبذون من خالفهم بالألقاب البذيئة المستكرهة، وهذا ما فعله النصارى مع أنبيائهم ورسلهم وأهل الحق يصفونهم بأشنع الأوصاف[3].

٢ ـ الشيعة:

١ ـ إن الشيعة تحيط[4] الأئمة بقداسة إلاهية ويجعلون لهم منزلة ليس يبلغها أحد، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، وبلغ من غلوهم أنهم زعموا أن كلّ صفات الله تعالى يُراد بها أئمتهم كوجه الله[5] ويد الله، وكل اسم من أسماء الله الحسنى فالمراد بها الأئمة، وهذا ما فعلته النصارى من جعلهم الحواريين أفضل من إبراهيم وموسى وغيرهما من الأنبياء، فهم يعتقدون أن الحواريين رسل قد شافههم الله، وقد حلت فيهم روح الإله كما حلت في عيسى، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وكذلك الغلاة في العصمة يعرضون عمّا أمروا به من طاعة أمرهم

= لها، تأخذ منه الحلال والحرام، وتقدم كلامه على كلام الله، وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام، كالصوفية والتكفير والهجرة وغيرهم من الفرق والمذاهب المنحرفة كالحداثة والعلمانية.

(١) تفسير ابن جرير، ٧/١١٧، الدر المنثور، ط دار المعرفة، ٢/٣٤٩.

(٢) إن هذه السمة موجودة عند أهل البدع والأهواء حيث يزعمون أن ما هم عليه من البدع والأهواء والخرافات سندها الكتاب والسنة؛ فالخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، والجهمية وكل الفرق الضالة تتخذ من المصدرين الكتاب والسنة متكأ لبدعهم وخرافاتهم.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، ١/١٧٩.

(٤) مقالات الإسلاميين، ١/٨٤، ٨٥، الفرق بين الفرق ٢٠٣ ـ ٢٠٦، الفصل، ٥/٣٦، التبصير في الدين، ١٢٣ ـ ١٣٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٧٠، ٧١، فجر الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م، ص٢٧٦.

(٥) تفسير القمي ١/٣٠، ٣١٤، الشيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، ص٢٧.

والاقتداء بأفعالهم إلى ما نهوا عنه من الغلو والإشراك بهم فيتخذونهم أرباباً من دون الله يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم، ويدخلون فيما حرَّمه الله تعالى ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارى»[١].

٢ ـ إن الشيعة تقول إن الدين مُسلم[٢] للأئمة، فالحلال ما حللوه، والحرام ما حرموه، والدين ما شرعوه، وهذا ما يعتقده النصارى في رجالهم[٣] من الرهبان كما قال تعالى عنهم: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١] وقال الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله»[٤].

٣ ـ إن الشيعة تتخذ من قبور الأولياء والصالحين والأئمة مزارات وتجاوز الحال بهم إلى أن صارت أوثاناً تُعبد من دون الله، لاعتقادهم في الأئمة أنهم قادرون على إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، وغير ذلك من أمور الربوبية، وهذا نفسه ما تتصف به النصارى كما أخبر عنهم الرسول عليه الصلاة والسلام: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٥] «ألا وأن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك»[٦][٧].

٤ ـ إن الشيعة عبدوا علياً وجعلوه إلهاً، وكذلك النصارى أطرت عيسى

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ٤٣٥.

(٢) إن غلاة الشيعة كالإسماعيلية يقولون بإلهية الحاكم ونحوه من الأئمة، ويقولون: إن محمد بن إسماعيل قد نسخ شريعة محمد بن عبد الله، وغير ذلك من المقالات التي هي في الغالية من الرافضة، وبذلك يكونون أشر من اليهود والنصارى والمشركين، ومع ذلك يتظاهرون بمحبة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام. انظر منهاج السنة، مكتبة الرياض الحديثة، ١/ ١٧٧، ٣/ ١٧٣ ـ ١٧٥.

(٣) الجواب الصحيح، دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ ٢/ ٨٠، ٢٢٤.

(٤) البخاري كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى، ﴿واذكر في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً﴾ ٦/ ٣٦٥.

(٥) البخاري في كتاب الجنائز باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، ٣/ ١٦١، ومسلم كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، ٥/ ١١، ١٢.

(٦) مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، ٥/ ١٣.

(٧) هنا تظهر مشابهة الشيعة لليهود أيضاً.

وغلت فيه إلى درجة الألوهية[1].

٥ ـ إن الشيعة تجامع النساء في الأدبار في حالة الحيض، وكانت النصارى تجامع النساء في المحيض[2]، والرافضة لا تعتقد بالصداق لنسائهم وإنما يتمتعون بهن تمتعاً وكذلك النصارى[3].

٦ ـ إن الشيعة تقول بالتمثيل والتجسيم[4]، وقد كان أول ظهور ذلك في الأمة المحمدية على يد هشام بن الحكم الرافضي، وكذلك النصارى مثّلت المخلوق بالخالق كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ﴾ [التوبة: ٣٠][5].

٧ ـ إن الشيعة تقول بحلول روح الإله في علي وبعض الأئمة من آل البيت، وهذا نفسه ما تقوله النصارى من حلول اللاهوت في الناسوت[6]، حيث يزعمون أن الإنسان هو الروح فقط، وأن البدن هو مثل الثوب الذي هو لابسه[7].

٨ ـ إن الشيعة تقول: إن الأئمة هم كلمة الله المقصودة[8] في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [الشورى: ٢١] ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [يونس: ٦٤] والنصارى أيضاً يطلقون الكلمة على عيسى عليه السلام، وإن كان الله عز وجل قد أطلق في كتابه أن عيسى كلمة الله فالمراد بذلك إن مثله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له: كن فيكون، فهو مخلوق بكلمة الله، ولكن النصارى يريدون أمراً مخالفاً لذلك، فبذلك شابهت الشيعة النصارى في تلك المسألة.

---

(١) رسالة في الرد على الرافضة ص٤٦. (٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ٢٧.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٤٣، ٤٤، الفتاوى ٣/ ١٨٦.

(٤) التنبيه والرد، ص٢١ ـ ٣٢، العقائد الباطنية، صابر طعيمة، ص٣٢.

(٥) هنا تظهر مشابهة الشيعة لليهود أيضاً. (٦) تفسير القمي، ١/ ٣١٤.

(٧) إن الدروز الآن يعتقدون بألوهية الحاكم بأمر الله، وكذلك النصيرية يجعلون علياً إلهاً وإن ظهوره في صورة الناسوت لم يكن إلا إيناساً لخلقه وعبيده. انظر الموسوعة الميسرة، ص٢٢٤ ـ ٥١٣، مذاهب الإسلاميين ٢/ ٤٧٤ ـ ٤٨٧، طائفة النصيرية تاريخها وعقائدها، الدكتور: سليمان الحلبي، ص٧١، العلويون، عبد المحسن مهدي العسكري، ص١٠٤ ـ ١٠٩، دراسات في الفرق، صابر طعيمة، مكتبة المعارف، الرياض ص٣٧ ـ ٧٢.

(٨) الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، ٨/ ٣٢٠، ٣٢١، الجواب الصحيح، ط دار العاصمة ٣/ ٩٧، ١٢٦.

٩ ـ إن الشيعة تسمي أعيادها بأسماء النصارى، حيث يجتمعون في بيوت معلومة وأوقات معينة يختلط الرجال بالنساء ويقوم الشيوخ منهم بتلاوة القصص والأخبار والمعجزات الخرافية لأئمتهم، ثم يقومون بأداء بعض الطقوس والصلوات المشابهة لقداسات وطقوس النصارى، وكل قداس له ذكر خاص به وأدعية يتوسلون فيها بالإله على أن تحل في ديارهم البركة وأن ينصروا على أعدائهم، ومن قداساتهم قداس يطلق عليه قداس الأذان يقولون فيه كلمات كفريه تُخرج العبد من ملة الإسلام، ومن تلك الكلمات والجمل: «اللهم مولاي بحق قداس الآذان وبحق متى. . . والتواريخ والأعوام وبحق الأحد عشر كوكباً» وهنا يظهر تأثرهم وتشابههم للنصارى وتقديسهم لأنجيل متى. وأما مشابهتهم للوثنية والصابئة فيظهر من اعتقادهم بتأثير النجوم، وبذلك يتضح مدى بُعد فرقة النصيرية من الشيعة عن السلف الصالح[١].

١٠ ـ إن الشيعة تقول بالرجعة والمهدية[٢]، وإن المهدي هو الذي يحاسب الناس، وينزل بهم العقاب لما قدموه من إيذاء آل البيت، وهذا نفسه ما تقوله النصارى من أن المسيح هو الذي يتولى حساب الخلائق.

٣ ـ القدرية:

١ ـ إن النظامية[٣] من المعتزلة تقول: إن للخلق ربّان وخالقان قديم وهو الله

---

(١) إن النصيرية تنسب نفسها كذباً إلى الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، فتقول: إن أبا عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنه حينما كان يقاتل في الشام طلب المدد فأتاه من العراق خالد بن الوليد، ومن مصر عمرو بن العاص، ومن المدينة جماعة من العلويين وهم ممن حضروا بيعة غدير خم، وهم من الأنصار، وعددهم يزيد عن ٤٥٠ مجاهداً، ولما وصلت هذه النجدة والتحقت بالجيش نجح نجاحاً جزئياً فسميت هذه القوة نصيرة، ثم امتلكوا جبل النصيرة فلذلك سموا النصيرية. انظر طائفة النصيرية، سليمان الحلبي ص٣٥.

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية، ص٢٠١، ٢٠٣، ٢٩٤، الشيعة والتشيع لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ٣٥٣ ـ ٣٨٨، العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد سيهر، نقله إلى العربية، محمد يوسف، وعلي حسن، وعبد العزيز عبد الحق، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ص١٩٢.

(٣) إن الخابطية من المعتزلة تقول بنفس الأقوال. انظر الملل والنحل، ١/ ٦١، الفرق بين الفرق، ص٢٠٧ ـ ٢٠٩.

والآخر حديث وهو المسيح عليه السلام، وبذلك فقد أعطت حكماً من أحكام الرب للمسيح، وهذا موافق لقول النصارى واعتقادهم بأن المسيح هو الذي سيحاسب الخلق في الآخرة، وتقول النظامية أيضاً إن المسيح قد تدرع بهيئة الجسد ونزل إلى الدنيا فيقصدون أنه قبل ذلك لم يكن جسداً بل إله، وإن المسيح هو الذي سيحاسب الخلق في الآخرة وهو الذي عناه الله بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام، وإن عيسى خلق آدم وأنه هو المعني بقوله عليه الصلاة والسلام: «ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر»[1].

٢ ـ إن المعتزلة تقول بأن العبد يخلق أفعاله وأنه له الحرية المطلقة[2] أو الإرادة الحرة، وهم قد استعاروا هذه النظرية من حرية الإنسان في الديانة النصرانية[3]، بل أن الثابت عند أهل السنة والجماعة أن أول من تكلم في القدر رجل يسمى سوسن كان نصرانياً[3].

٣ ـ إن فرقة المعتزلة ما قامت ونهضت إلا بأفكار الفلاسفة النصارى واليهود، وهذا ما أثبته التاريخ من أن المأمون لما هادن النصارى طلب منهم خزانة كتب اليونان، وكانت عندهم مجموعة في بيت لا يظهر عليها أحد، فاتفق النصارى[4] على إرسال الكتب إلى المسلمين متأكدين بأنها ما دخلت هذه العلوم على دولة شرعية إلا أفسدتها وأوقعت بين علمائها، وهذا ما تسلحت به المعتزلة فأخذت الاصطلاحات المنطقية والمقدمات الكلامية مستنين بأسلافهم من اليهود والنصارى تاركين سنة نبيهم عليه الصلاة والسلام[5].

---

(١) مسلم كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم سبحانه، ٣/١٧.

(٢) يقول توماس أرنولد: (من المحتمل أن تكون القدرية أو القائلون بالإرادة الحرة من المسلمين قد استعاروا نظرتهم في حرية الإنسان من المسيحية مباشرة). انظر الدعوة إلى الإسلام، توماس أرنولد، ترجمة وتعليق: حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين وإسماعيل النحراوي، ط٣، ١٩٧٠م، ص٩٣.

(٣) الفرق بين الفرق، ٤ ـ ١٥، فرق وطبقات المعتزلة، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٢م، ص٣٨.

(٤) لوائح الأنوار، ١/١٣٨ ـ ١٤٠.

(٥) تاريخ الأمم والملوك ٩/٤٦، الصواعق المرسلة، ١/٢٣٠، ٢٣١، تاريخ الجهمية والمعتزلة، مطبعة المنار، ط١، ١٣٣١هـ، ص٤٨ ـ ٥٢.

٤ ـ إن من أصول المعتزلة أن العبد خالق فعله لكون العبد يفعل الخير والشر، ويستحيل في حق الله أن يفعل الشر ولا يقدر عليه، وهذا القول نفسه تقول به النصارى[(١)] من أن الله خير ومصدر كل خير[(٢)] وأن الفضيلة هبة منه تعالى، يصبح الإنسان بها قادراً على فعل الخير، فلولا المعونة الإلهية لما استطاع أحد أن يأتي من الخير شيء، وأما الشر فلا يأتي منه سبحانه.

٥ ـ إن المعتزلة تقول بعقيدة الصلاح والأصلح، فشابهت بذلك النصارى الذين يقولون: إن الله تعالى يهيئ لكل شيء في الوجود ما هو أصلح له[(٣)].

٦ ـ إن المعتزلة تتكلم في مسائل الطفرة[(٤)]، والتوالد[(٥)]، والجوهر والعرض، وهذه الأمور من صميم الفلسفة اليونانية النصرانية.

---

(١) فرق وطبقات المعتزلة، ط ١٩٧٢م، ص٣٨.

(٢) إن النسطورية من النصارى تقول: إن الخير والشر ليس بتقدير الله عز وجل، وإنما بسبب تلاعب الدهر، وهي طائفة من طوائف النصارى من أصحاب نسطور الحكيم، الذي ظهر زمن المأمون، ومن أهم معتقداتهم أن الله واحد ذو أقانيم ثلاثة: الوجود، والحياة، والعلم، ويزعمون أن القتل الذي وقع على عيسى عليه السلام إنما وقع على جهة ناسوته، لا من جهة لاهوته، ويزعمون أن العبد يخلق فعل نفسه. انظر الملل والنحل، ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

(٣) يقول بروكلمان عن يحيى الدمشقي وأثره في الدولة الإسلامية: (كما كان عدد من النصارى قائمين على تدبير الخراج وكان لكثير منهم جاه عند الخلفاء، ومن هؤلاء يحيى الدمشقي المتوفي سنة ٦٧٦م آخر كبار العلماء بالعقائد على مذهب الكنيسة الإغريقية، وكان أبوه صاحب عبد الملك بن مروان، وقد صنف يحيى كتاباً في فضائل النصرانية على نهج محادثة بين مسلم ونصراني، فلم يكن عرضاً أن ظهرت عند المرجئة والقدرية في الشام آراء يحيى الدمشقي). انظر تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور: عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، ١/٢٥٦.

(٤) الطفرة: اشتهر بها النظام من المعتزلة ومعناه عنده: أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول ومعاداً في العاشر. انظر الفرق بين الفرق ص٩٣ ـ ١١٠، التبصير في الدين، ص٧١ ـ ٧٣.

(٥) التوالد أو التوليد: هو أن يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة اليد، فالمعتزلة تقول إن الإنسان، وما يتولد عنه من خلقه هو، فالضرب وما يتولد عنه من الألم كلاهما من فعل الإنسان، وأول من تكلم بالتوالد هو أبو الهذيل العلاف، وقالت به من بعده عامة المعتزلة. انظر الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٣.

٧ ـ إن المعتزلة تنفي الصفات الإلهية، وهذا ما تفعله النصرانية[١] فهم ينفون الصفات الأزلية عن الله عز وجل بحجة أنه لا يستطاع إدراك أو تحديد طبيعة الله، لأن الطبيعة مستحيل عليها أن تفهم ما فوق الطبيعة، ولكون الله لم يمنحنا القدرة على معرفته وإدراكه وهذا نفسه قول المعتزلة.

٨ ـ إن المعتزلة تقول بالمجاز والتأويل، وهذا نفسه ما تقول به النصارى، فيزعمون أنه وردت في الكتاب المقدس كلمات كثيرة تحمل معنى التجسيم والتشبيه، وأن الناس يقرؤون ما فيه، فحينما وجدنا مثل هذه العبارات التي تتضمن معنى التجسيم والمشابهة وجب أن نعتبرها مجازاً، أو رموزاً تساعدنا على معرفة الله سبحانه وتعالى، فظهر التشابه بين المعتزلة والنصارى[٢].

٤ ـ المرجئة:

١ ـ إن المرجئة الغالية تقول: إنه لا يدخل النار أحد[٣] من أهل القبلة مهما ارتكب من المعاصي، وهذا نفسه ما تقوله النصرانية. فلقد قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة] ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [المائدة: ١٨].

٢ ـ إن معظم الأشاعرة والماتريدية يتوسلون بالقبور والأضرحة، ويقومون بأعمال نهي الشارع الحكيم عنها كالدعاء بغير الله، والسجود لغير الله، والنذر والذبح لغير الله، مع طلب الاستعانة والاستغاثة من الأولياء الأحياء والأموات وقت الشدائد والكربات[٤]، مع بناء المساجد على مواضع قبورهم فشابهوا بذلك النصارى الذين أخبر عنهم الرسول عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك»[٥].

٣ ـ إن معظم الأشاعرة من الصوفية يعتقدون بالمفاهيم النصرانية كاللاهوت

---

(١) المعتزلة، لزهدي جار الله، مطبعة مصر، القاهرة، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م، ص٢٧ ـ ٣٤.

(٢) الملل والنحل، ١/ ٥٥، ٥٦، ٧٩ ـ ٨١، تأويل مختلف الحديث، القاهرة، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م، ص٩٨.

(٣) مقالات الإسلاميين، ١/ ٢١٣ ـ ٢٣٤، الفرق بين الفرق، ص١٥١ ـ ١٧٤، التبصير في الدين، ص٩٧ ـ ١١١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٩٣ ـ ٩٥.

(٤) روح المعاني ١٧/ ٢١٢، ٣١٢، ٢٤/ ١١. (٥) سبق تخريجه صفحة رقم٧٤٣.

والناسوت والاتحاد والحلول، والولاية والعصمة، فدل ذلك على مدى تشابههم بالنصرانية والنصارى[1]. فالمشهور عن بعض الأشاعرة والماتريدية أنهم يرتادون القبور لسؤال الموتى النفع ودفع الضرر، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «حتى أن الواحد من هؤلاء في بيته يصلي لله الصلاة المفروضة بقلب غافل لاه، ويقرأ القرآن بلا تدبر ولا خشوع، وإذا زار قبر من يغلو فيه بكى وخشع، واستكان وتضرع، وانتحب ودمع، كما يقع إذا سمع المكاء والتصدية الذي كان للمشركين عند البيت»[2]، ويقول أيضاً: «وعبادة البشر قد يكون سبباً لبعض المطالب وهو محرم، فإن الله تعالى حرم من الأسباب ما كانت مفسدته راجحة على مصلحته، وإن كان يحصل به بعض الأغراض أحياناً، وهذا المقام مما يظهر به ضلال هؤلاء المشركين خلقاً وأمراً، فإنهم مطالبون بالأدلة الشرعية على أن الله شرع لخلقه أن يسألوا ميتاً أو غائباً، أو يستغيثوا به، سواء كان ذلك عند قبره أو لم يكن عند قبره، وهم لا يقدرون على ذلك»[3].

٤ ـ إن بعض المتصوفة من الأشاعرة والماتريدية يتهاونون في شؤون العبادة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما من يشبه النصارى: فمثل من يحسن الظن بمن لا يتطهر، ولا يصلي من المنسوبين إلى الفقر والزهد والعبادة، مثل ما يكون في مواضع الشياطين والنجاسات كالحمام... ولا يتوضأ ولا يغتسل من الجنابة بل ولا يصلي أو يصلي بلا وضوء، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الصلوات الخمس فرض على كل أحد»[4].

٥ ـ الجهمية:

إن الجهمية وآرائها منبعها النصارى، وهذا ما وضحه الإمام أحمد من ملاقاة الجهم لقوم من السمنية، ثم استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى فقال بآرائهم وأفكارهم ثم نشرها وبثها في غيره[5].

---

(١) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٢/ ٤٤١.

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) التوسل والوسيلة، لابن تيمية، تحقيق الدكتور: ربيع بن هادي المدخلي، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٩٧م، ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٤) الجواب الصحيح، ٢/ ١٣٩.

(٥) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد، ط رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، ص٢٦ ـ ٢٨.

المبحث الثالث

إتهام كل منهم الآخر بأنه ليس على شيء

إن من سمات أهل البدع أنهم يتفرقون في الدين، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢] وكل طائفة أو فرقة منهم تعتقد أنها على الحق وغيرها على الباطل، فرحة بما هي عليه، معتقدة أن ذلك هو الصواب الذي لا محيد عنه، فهم أحزاب، وليسوا حزباً واحداً، وكل حزب من هذه الأحزاب فرح بما عنده، وفرحهم بذلك يدل على استحسانهم إياه، يقول ابن جرير يرحمه الله تعالى: «كل فريق من تلك الأمم بما اختاروا لأنفسهم من الدين والكتب فرحون، معجبون، لا يرون أن الحق سواه»[١].

وهذا ما نراه في الطوائف المبتدعة؛ فما من طائفة من طوائف أهل البدع إلا وهي معجبة ببدعتها وهواها، ولولا ذلك لما استمرت وبقيت، ذلك أنهم ما تمسكوا بها إلا وهم معجبون بها، مطمئنون إليها، منتصرون لها، معتقدون أن الحق يتمثل فيها[١]، يقول الإمام أبو محمد اليمني: «واعلم يا أخي أرشدك الله للصواب أن لكل فرقة من هؤلاء البدعيين صنفوا كتباً شنيعة وضعوها على من تولاه الآخرون وسبوهم بأقبح سب، ونقصوهم وطعنوا عليهم وتبروا منهم ومدحوا من توالوه بمدح وذكروه بأحسن ذكر وخلط هؤلاء على هؤلاء وهؤلاء على هؤلاء، وهؤلاء مع هؤلاء، وعمل كل فريق بمن توالاه الآخرون ما لا يستحقون، وطعنوا عليهم بأقوال وأعمال، ودونوها دواوين وعملوا فيها الأشعار، كقول كثير عزة[٢] وكان رافضياً:

---

(١) تفسير ابن جرير، ١٨/٢١، ٣٠.

(٢) كثير عزة: هو كثير بن عبد الرحمٰن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر بن عويمر بن مخارق الخزامي وقيل في سرد آبائه غير ذلك، كان ينسب نفسه من قريش، من شعراء الدولة الأموية، شاعر مشهور من أهل المدينة، أكثر إقامته في مصر، وفد على عبد الملك بن مروان، فازدرى منظره ولما عرف أدبه رفع محله فاختص به، واشتهر=

برئت إلى الإله من ابن أروى ومن قول الخوارج أجمعينا
ومن عمر برئت ومن عتيق[1] غداة دعي أمير المؤمنينا»[2]

فكل فرقة من الفرق الضالة تتهم غيرها بالضلالات والمنكرات.

الخوارج:

١ ـ كانت فرقة الخوارج في بداية أمرها فرقة واحدة ولكنها اختلفت وتمزقت وتعددت بعد ذلك، يقول البغدادي عنها: «واختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرها»[3] ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف الكتاب وإن كانت متواترة ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلون من الكافر الأصلي... وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفاراً، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالاً من مدائن المشركين والنصارى»[4] فهم قد أقاموا الولاء والبراء على أساس الانتماء للطائفة أو الجماعة، لا لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام.

٢ ـ إن أهم أصول الخوارج التكفير بالمعاصي وإلحاق أهلها المسلمين بالكفار في الأحكام والدار والمعاملة والقتال، فلذلك نجد أن معظم فرق الخوارج يكفر بعضها بعضاً، فالنجدات[5] تكفر الأزارقة، والعجاردة[6] من الخوارج مع كونها فرقة واحدة انقسمت إلى أكثر من عشر فرق لكل فرقة ضلالها وانحرافها،

= بحبه لعزة بنت جميل الضميرية، وكنيتها أم عمرو، كان من غلاة الشيعة يقول بتناسخ الأرواح والرجعة، يقول عن نفسه إنه يونس بن متى، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ وقيل ١٠٧هـ. انظر الأعلام، ٦/ ٧٢، الأغاني، ٨/ ١٥، وفيات الأعيان، ٣/ ٣٦٥.

(١) يقصد بابن أروى عثمان بن عفان رضي الله عنه، وبعتيق أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قيل هو اسمه، وقيل اسمه عبد الله ولقبه عتيق. انظر الفرق بين الفرق، ص٢٨، التبصير في الدين، ص٣٠ ـ ٣٤.

(٢) عقائد الثلاث والسبعين فرقة، ١/ ٩٥، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص٧٧ ـ ٧٩.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٥.

(٤) الفتاوى، ٣/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

(٥) الفصل، ٤/ ١٨٩، الفرق بين الفرق، ص٥٦ ـ ٦١، التبصير في الدين، ٤٥ ـ ٥٦، الكامل، ٢/ ٢١١.

(٦) مقالات الإسلاميين، ١/ ١٧٨، الفرق بين الفرق، ص٦٣.

وكل واحدة منها تضلل الأخرى، وفرقة الثعالبة[1] انقسمت إلى سبع فرق كل فرقة لها أصولها وقواعدها، وكل واحدة منهم تضلل الأخرى مع انتسابهم جميعاً للفرقة الأولى الأم وليس الأمر يقتصر على الفرق بل حتى على الرؤساء والأئمة، فكل رئيس منهم يتهم الآخر ويتبرأ منهم ويصفه بالكفر والضلال.

٣ ـ إن فرقة الإباضية تطلق على نفسها أهل الدعوة إيماناً منهم بأن الإسلام رسالة ودعوة لا تتوقف، ويطلقون على غيرهم من أهل السنة والجماعة أشنع الأوصاف وأقبحها، ولعل ما نجده الآن من المفتي العام لسلطنه عمان أحمد بن حمد الخليلي واتهامه لأهل السنة والجماعة باتهامات لا أساس لها من الصحة لهي من أكبر الأدلة على موقفهم تجاه المخالف لهم ولأصولهم، فقد لمز أئمة السلف تصريحاً وتعريضاً وإشارة، فمن أقواله عند محاولته إثبات القول بخلق القرآن: «ومع اتحاد هذا القول نجد بين أصحابه من التنازع والتدافع ما يقضي العجب العجاب، بحيث لا يمكن أن تجتمع أقوالهم في طريق واحد ولا تنتهي إلى غاية واحدة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزوه إلى التراشق فيما بينهم بالتجهيل والتبديع[2]، والتقاذف بالتضليل والتكفير»[3] ثم يتجرأ في اتهامه فيصف الحنابلة بقوله: «وإذا سكتنا عن طوائفهم المتعددة وأصغينا إلى ما تقوله طائفة واحدة فحسب ـ وهي الحنابلة ـ وجدنا من ذلك أمراً عجباً، فقد سلكوا في إثبات وتفسير معتقدهم هذا طرائق قدداً، كل أصحاب طريقة منها يدعون أنهم أسعد بالحق وأتبع لقول إمامهم أحمد بن حنبل[4] ومن أمثلة ما اختلفوا فيه: ـ صوت

---

(١) الملل والنحل، ١/ ١٣١ ـ ١٣٤، الفرق بين الفرق، ص٦٨، البرهان، ص٢٦.

(٢) يظهر هنا تجنيه على أئمة أهل السنة والجماعة، فإن المتواتر عنهم عدم التراشق فيما بينهم بالتجهيل والتبديع.

(٣) الحق الدامغ ص١٢٦.

(٤) إن الوارد عن الإمام أحمد يرحمه الله أنه كفر من قال إن القرآن مخلوق، وكان يقول: من قال إن القرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع وهذا كلام صحيح لأن اللفظ والتلاوة والقرآن يراد به مصدر لفظ لفظاً، ومصدر قرأ يقرأ قراءة وتلا يتلو تلاوة، ومسمى المصدر هو فعل العبد وحركاته ليس هو قديم باتفاق سلف الأمة وأئمتها، فأين الاختلاف والتناقض الذي يزعمه الخليلي، فالإمام أحمد موقفه واضح صريح حيث كفر من قال إن القرآن مخلوق، ويبدع من يقول إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، لأن الصحيح أن كلام الله غير مخلوق وتلاوة العبد وقراءته وصوته=

قارئ القرآن وتلاوته، الحروف الهجائية التي يتركب منها كلمات القرآن وغيره، تكلُم الله هل هو بمشيئة أو بدونها»[1] ثم يتهم شيخ الإسلام بالتبديع والتفسيق لغيره دون ما وجه حق فيقول عنه: «فكيف والدافع إليه ليس إلا خشية سطوع شمس الحقيقة وتبخر ضباب الأوهام، التي أرادوها أن تكون ستاراً بين العقول ودركها الحقائق والأشد من ذلك، عدم الاكتفاء بإنكار الحقيقة فحسب بل تجاوزوا ذلك إلى الحكم على من قالها بالجهمية والتبديع والتفكير، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما أضيع الإسلام إذا فسر بهذه المفاهيم المتناقضة!! وما أحير أصحابه إن لم يعرفوه إلا بها!!»[2] فهو يصدر الأحكام على أهل السنة والجماعة جزافاً، ثم يحذر الأمة من اتهام الآخرين وما ذلك إلا عين التناقض فيقول محذراً: «إياك ثم إياك أن تعجل بالحكم على أهل القبلة بالإشراك[3] من قبل معرفة بأصوله، فإنه موضوع الهلاك والإهلاك»[4] وبعد أن ذكر العديد والعديد من أئمة السلف وكال لهم أنواعاً من التهم والافتراءات يقول: «ولا أريد أن أطيل في ضرب الأمثلة وتعديد الشواهد في هذا، فإنني لم أرد بما ذكرته التشهير بأحد، وإنما هو أمر اقتضته المقارنة بين احتياط الأباضية في الحكم وحذرهم من الاندفاع، وبين تسرع بعض علماء الأمة الآخرين في إصدار مثل هذه الأحكام التي لا تؤول إلا إلى صدع جدار الأمة وتمزيق شملها، وهو أمر يستدعي أسف اللبيب وحسرته، كيف تنزل هذه الأمة إلى ميدان الشقاق والنزاع بينها، متجاهلة ما فرض الله عليها من الوحدة والوئام والألفة والانسجام»[4] فانظر إلى جمعه بين المتناقضات فهو يحذر من التعجل بالحكم على أهل القبلة، ومع ذلك يزعم بتفسيق وتضليل أئمة السلف، فأين الاحتياط المزعوم؟

= وألفاظه مخلوقة، فلذا لا يجوز القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لأن اللفظ معنى مشترك بين التلفظ الذي هو فعل العبد وبين الملفوظ الذي هو القرآن، فإذا أطلق القول بخلقه شمل المعنى الثاني ورجع إلى قول الجهمية، وإذا قيل غير مخلوق شمل المعنى الأول الذي هو فعل العبد، وهذا من بدع الاتحادية. انظر السنة للإمام عبد الله بن أحمد رحمهما الله، ١/١٦٤، ١٦٥، الفتاوى، ١٢/٢١٠، مختصر الصواعق المرسلة، ط دار الفكر، ٢/٣٠٩، أعلام السنة المنثورة، ص٨٧.

(١) الحق الدامغ ص١٢٦، ١٢٧. (٢) الحق الدامغ، ص١٢٩.

(٣) يحذر الأمة من التعجل بالحكم على أهل القبلة بالإشراك والشرك ويقوم هو نفسه بذلك، فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التناقض.

(٤) الحق الدامغ، ص١٢، ١٣.

الشيعة:

١ ـ إن الشيعة كما هو معروف عندهم قولهم بالإمامة: فهي عندهم أصل من أصول الدين، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأصل قول الرافضة إن النبي ﷺ نص على علي نصاً قاطعاً للعذر، وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر، وإن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة واعتدوا، بل كفروا إلا نفراً قليلاً.. وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفاراً، ويجعلون مدائن الإسلام التي لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوء حالاً من مدائن المشركين والنصارى»[1] فالشيعة جعلوا كل من خافهم في أقوالهم ومعتقداتهم كفرة مرتدين عن الدين، وفي الحقيقة كان الأولى أن يتصفوا هم بذلك.

٢ ـ إن ابن المطهر اتهم أهل السنة والجماعة بأنهم لا يثبتون العدل والحكمة لله تعالى ويجوزون عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب، وأنه تعالى لا يفعل لغرض، وأنه يفعل الظلم والعبث، وأنه لا يفعل ما هو الأصلح لعباده، بل الفساد في الحقيقة[2]، فانظر إلى اتهامه لأهل السنة والجماعة بالأمر الذي تتصف به الشيعة أنفسهم، فهم في الحقيقة لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، ولا خلقاً متناولاً لكل حادث، وهذا القول قد أخذوه عن المعتزلة، فالأقوال التي نسبها لأهل السنة هي أقوالهم وأقوال المعتزلة ومع ذلك يتهم بها الأبرياء، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فليس في المسلمين من يتكلم بمثل هذا الكلام الذي أطلقه، ومن أطلقه كان كافراً مباح الدم باتفاق المسلمين»[3].

٣ ـ إن الشيعة الإمامية قد كفرت هشام بن الحكم الرافضي مع كونه منهم، لقوله بجواز المعصية على الأنبياء، والعصمة للأئمة من الذنوب حيث كان يتأول قوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] بأن النبي ﷺ عصى ربه في أخذه الفداء من أسارى بدر غير أن الله عز وجل عفا عنه، وكان يفرق بين النبي والإمام، بأن النبي إذا عصى أتاه الوحي بالتنبيه على خطاياه والإمام

---

(١) الفتاوى، ٣/ ٣٥٦.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/ ١٣٤.

لا ينزل عليه الوحي، فيجب أن يكون[1] معصوماً، ومع كونهم قد كفروا هشام بن الحكم لذلك، فإن لسان حالهم يقول بتفضيل الولي على النبي.

٤ ـ إن الزيدية[2] من الشيعة تتبرأ من عقيدة البداء، مع أنها من أهم أصول الشيعة، فالزيدية تقول عن تلك العقيدة: إن الشيعة وآل البيت يخادعون الناس بهذه المسألة فهم يتخذونها وسيلة للتستر على كذبهم في دعوى علم الأئمة للغيب[3]، فانظر إلى الزيدية وهي فرقة من فرق الشيعة تتبرأ من الشيعة وأقوالها ومعتقداتها وتصفها بالكذب والحيلة والخداع، ولو كانوا على الحق لما تفرقوا وكانوا شيعاً، وكل فريق بما لديه فرح ومنشرح، يقول البغدادي: «وافترقت الزيدية فِرقاً، والإمامية فرقاً، والغلاة فرقاً، وكل فرقة تكفر سائرها»[4]. ويقول الإسفرائيني: «واعلم أن الزيدية والإمامية منهم من يكفر بعضهم بعضاً والعداوة بينهم قائمة دائمة»[5] فالشيعة تمتاز بتكفير الفرق المخالفة[6] لها وحتى التي تنتسب إليها[7]، حيث تجد فيما بينهم من العداوة والكراهية ما الله به عليم.

القدرية:

١ ـ إن فرقة القدرية كباقي الفرق الضالة التي تتميز بالتفرق والاختلاف، مع اتهام غيرهم بما يتصفون، ولعل من العجب العجاب أنهم مجتمعون على أصولهم الخمسة التي تميزهم عن غيرهم ومع ذلك يكفر بعضهم بعضاً، يقول الإسفرائيني

---

(١) الفرق بين الفرق، ص٤٦.
(٢) المقالات والفرق للقمي، ص٧٨.
(٣) مقالات الإسلاميين، ١/ ١٣٥، الملل والنحل، ١/ ١٥٩، الفرق بين الفرق، ص٢٣، التبصير في الدين، ص٢٨، اعتقادات فرق المسلمين، ص٦٢، ذكر مذاهب الفرق، ص٧٨.
(٤) الفرق بين الفرق، ص١٦.
(٥) التبصير في الدين، ص٤١.
(٦) إن فرقة الدروز التي نشأت في العصر الفاطمي وما زالت مستمرة إلى الآن يكفرون باقي فرق الشيعة ويطلقون على أنفسهم اسم الموحدين. انظر إسلام بلا مذاهب، ص٢١٨ ـ ٢٢٤.
(٧) إن الشيعة دأبها تكفير من خالفها دائماً وأبداً، وهذا ما حصل مؤخراً من أن رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان محمد مهدي شمس الدين قد كفر وضلّل محمد حسين فضل الله، بل قد أعلن خروجه عن المذهب والدين، وعدم جواز صلاة الجمعة في إمامته، رغم نشأتهما في بيئة واحدة، ورغم الأفكار التي يشتركان فيها. انظر مجلة المجلة، العدد٩٤٤، ١٥/ ١٩ مارس، ١٩٩٨م، ص١٧ ـ ٢١، ذي القعدة، ١٤١٨هـ، ص٣٥ ـ ٣٧.

عنهم: «ومما يكشف عن افتضاحهم في مذاهبهم وتبرؤ بعضهم من بعض ما حكاه أصحاب المقالات من أن سبعة من رؤوس القدرية اجتمعوا في مجلس واحد وتناظروا في أن الله تعالى هل يقدر على ظلم وكذب يختص به، فافترقوا من هذا المجلس وكل منهم يكفر الباقين»[1] فانظر إذا كانوا من فرقة واحدة وفي مجلس واحد يكفر بعضهم بعضاً، فما بالك بالفرق المخالفة لهم؟! يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضاً، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك[2]»[3].

٢ ـ إن المعتزلة يثبتون الأسماء الحسنى لله عز وجل ولكنهم يفرغونها عن معانيها فيجعلونها أعلاماً محضة لذات البارئ جل وعلا بمنزلة الأسماء المترادفة، ولذلك يشنعون على مخالفيهم من مثبته الصفات، فيقول القاضي عبد الجبار: «وعند الكلابية أنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان أزلية، وأراد بالأزلي القديم، إلا أنه لما رأى المسلمين متفقين على أنه لا قديم مع الله تعالى، لم يتجاسر على إطلاق القول بذلك، ثم نبغ الأشعري، وأطلق القول بأنه تعالى يستحق هذه الصفات لمعان قديمة لوقاحته، وقلة مبالاته بالإسلام والمسلمين»[4] فهو يصف الأشعري بالوقاحة وقلة المبالاة، مع أن الصحيح أن الكلابية والأشاعرة وإن كانوا أصحاب بدعة في مسألة الأسماء والصفات، إلا أنهم أفضل من المعتزلة في هذا الباب، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله مفضلاً من يثبت الصفات على غيره بقوله: «ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم، فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء الحسنى، وإثبات أحكام الصفات، ففي الجملة قولهم خير من قول جهم»[5][6].

---

(١) التبصير في الدين، ص٨٨.
(٢) يقصد بهم الرافضة.
(٣) الفتاوى، ٣/٣٥٧.
(٤) شرح الأصول الخمسة، ص١٨٣.
(٥) الفتاوى، ١٢/٢٠٥.
(٦) إن ابن عقيل من المعتزلة قد جعل أبا حيان التوحيدي زنديقاً وقرنه بابن الراوندي، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن أبا حيان تغلب عليه الخطابة والفصاحة وهو مركب من فنون أدبية وفلسفية وكلامية وغير ذلك وإن كان شهد عليه بالزندقة غير واحد وقرنوه بابن الراوندي كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره»، فشيخ الإسلام يتصف بالعدل والقسط حتى مع الأعداء بخلاف أهل البدع. انظر شرح العقيدة الأصفهانية، تقديم: حسين مخلوف، ص١٣٥.

٣ ـ إن المعتزلة تكفر فرقة الضرارية مع كون رئيسها من كبار قضاة المعتزلة، لقولهم: بأن معنى أن الله عالم قادر إنه ليس بجاهل ولا عاجز، فهم يحملون النصوص الثبوتية على المعاني السلبية، يقول البغدادي عنهم: «إن معنى قولنا: إن الله تعالى عالم هو أنه ليس بجاهل ولا ميت وكذلك.. في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه»[1] فالضرارية أقرب إلى الحق من باقي فرق المعتزلة، ومع ذلك فإنهم يكفرونهم.

٤ ـ إن المعتزلة[2] تكفر فرقة النجارية مع أنها وافقتهم في أصول عديدة منها نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته، وسائر صفاته الأزلية، وإحالة رؤيته بالأبصار، والقول بحدوث كلام الله تعالى ولكن مع ذلك فقد كفرتها المعتزلة لقول النجارية بأن الله تعالى خالق كسب العباد، وإن الاستطاعة مع الفعل، وإنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى، فكانوا في تلك المسألة أقرب إلى الحق من باقي فرق المعتزلة، ومع ذلك اتُهمت بالضلال والكفر.

٥ ـ إن المعتزلة قد كفرت بشر المريسي، لقوله بأن الله خالق أكساب العباد، وإن الاستطاعة مع الفعل، مع أنه قد ناضل وناهض من أجل تدعيم بعض أصولهم التي ينادون بها[3].

٦ ـ إن القاضي عبد الجبار يقول عن هشام بن الحكم: «هشام ليس من أهل القبلة وهو معروف بعداوة الأنبياء»[4] فهو يخرجه من أهل القبلة لعداوته للأنبياء مع أن المعتزلة نفسها تشتهر بعداوتها للنبي عليه الصلاة والسلام وسنته وتقريراته، وردهم للسنة من أكبر الأدلة على ذلك.

٧ ـ إن ابن المرتضى يحاول مدح المعتزلة وذم غيرها من الفرق فيقول: «والمجبرة تزعم أن المعتزلة لما خالفوا الإجماع في ذلك سموا معتزلة، قلت: لم يخالفوا الإجماع بل عملوا بالمجمع عليه في الصدر الأول ورفضوا المحدثات

---

(١) الفرق بين الفرق، ص١٦١.

(٢) قد كفرت الأشاعرة النجارية أيضاً لموافقتهم القدرية في بعض الأمور. انظر الفرق بين الفرق، ص١٥٥، ١٥٦.

(٣) الفرق بين الفرق ص١٥٣.

(٤) الملل والنحل، ١/ ٥٠، الفهرست، ٣٣٨، ٣٣٩.

المبتدعة. . . وأما أصل المجبرة فقد بينا أن مذهبهم إنما حدث في دولة معاوية وملوك بني مروان، فهو حادث مستند إلى من لا ترضى طريقته. . . فكيف يستند عليه»[1] ويقول عن الخوارج والشيعة: «فالخوارج مذهبهم حدث في أيام علي عليه السلام، فقد ظهرت تخطئته إياهم ومناظرته لهم، وقتال من بقي على ذلك الاعتقاد، وأما الرافضة فحدث مذهبهم بعد مضي الصدر الأول ولم يُسمع عن أحد من الصحابة من يذكر أن النص في علي جلي متواتر، ولا في اثنى عشر كما زعموا. . . وقد مر أن أول من أحدث هذا القول عبد الله بن سبأ ولم يظهر قبله»[2] فهو يصف الفرق الأخرى بما تتصف به المعتزلة نفسها حيث أن أصولها الخمسة لم تكن مستمدة لا من الكتاب ولا السنة ولا الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين، فالصحيح أن المعتزلة بأصولها وفرقها بعيدة عن الصراط المستقيم، ولذلك تجدهم يكفرون بعضهم بعضاً، ويتهمون غيرهم بأنهم ليسوا على شيء. يقول البغدادي: «وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرها[3]»[4].

المرجئة:

١ ـ إن الأشاعرة والماتريدية من فرق المرجئة قد وقفوا بالمرصاد للجهمية والمعتزلة، فنجد كثيراً من رؤسائهم[5] قد ألفوا مؤلفات عديدة في الردود عليهم ومناهضة معتقداتهم. يقول الماتريدي عند كلامه عن القضاء والقدر: «ثم نسب القدرية وهم الذين يلقبون بالاعتزال الخبر إلينا على تبرئنا عن ذلك عقداً وقولاً، لكن كذبهم في هذا نحو كذبهم علينا في اسم القدرية. . ليعلموا جرأة المعتزلة وعظيم سفههم لما بينا في القدرية»[5].

---

(١) المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ٩، ١٠.

(٢) المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ٩، ١٠.

(٣) الفرق بين الفرق، ص١٨.

(٤) إن العقلانيين الآن خلفاء للمعتزلة القدامى فهم يصفون أهل السنة والحديث بالكذب والاختراع، وإن الأحاديث ما هي إلا نتيجة للجدل الديني، وإن القسم الأعظم منها نشأت بعد قرنين من الزمان، فلذلك لا يصح الاعتماد عليها ولا على من رواها. انظر دراسات في حضارة الإسلام، هاملتون جب، دار العلم للملايين، بيروت، ص٢٨٥ ـ ٢٨٩، أبو هريرة وأقلام الحاقدين، ص٨١.

(٥) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٢، ٤٢٠.

فهنا الماتريدي يصف المعتزلة بالسفاهة مع أن ما قالته المعتزلة حق، فإن الماتريدية يطلق عليهم لقب القدرية، حيث إن المعروف أن كل من خالف في باب القضاء والقدر فهو قدري، بل أنهم مقاربون للمعتزلة في مسألة تعلق أفعال العباد، حيث إنهم يثبتون للعباد إرادة جزئية وهي غير مخلوقة، بل أمرها بأيديهم فقاربوا بذلك من مذهب المعتزلة ومع ذلك يتهمونهم بالسفاهة والجرأة، والماتريدي نفسه يجعل من الماتريدية والأشاعرة أهل السنة والجماعة وما خلافهم خارج من ذلك اللفظ فيقول: «والإجماع منعقد بين أهل السنة من الماتريدية والأشعرية على جواز رؤية الله بلا كيفية[1]»[2].

٢ ـ إن الأشاعرة والماتريدية يستدلون بدليل الاختصاص وحدوث الأجسام حيث استدلوا على حدوث الأجسام بكونها لا تخلو من الحوادث وما لم يخل من الحوادث أو ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، ومع أن هذا الدليل مأخوذ من الفلاسفة والمعتزلة الذين يقف منهم الأشاعرة والماتريدية موقفاً مخالفاً مناقضاً، ويحاولون دائماً الكشف عن عيوبهم ومخازيهم ومع ذلك يأخذون دليلهم ويعتمدون عليه في أهم أمور العقائد يذكر شيخ الإسلام يرحمه الله عن الجويني[3] وهو من أكبر أئمة الأشاعرة بأنه قد سلك مسلك المعتزلة في دليل الأعراض وبنى عليه أصل الدين فيقول عن طريقته: «مأخوذة في الأصل عن المعتزلة نفاة الصفات

---

(١) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٢٢، ٤٢٠.

(٢) يقول البغدادي وهو من أشهر رؤوس الأشاعرة: «أعلم أن تكفير كل زعيم من زعماء المعتزلة واجب من وجوه، أما واصل فلأنه كفر في باب القدر بإثبات خالقين لأعمالهم سوى الله تعالى وأحدث القول بالمنزلة بين المنزلتين، وأما زعيمهم الهذيل فإنه قضى بفناء مقدورات الله تعالى، حتى لا يكون بعدها قادراً على شيء، وأما زعيمهم النظام فهو الذي نفى نهاية الجزء وأبطل إحصاء الباري لأجزاء العالم، وزعم المعروف منهم بمعمَّر أن الله تعالى ما خلق لوناً ولا طعماً ولا رائحة، وزعم الجاحظ منهم أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة، وأن المعارف كلها ضرورية، ومن لم يضطر إلى معرفة الله تعالى لم يكن مكلفاً، ولا مستحقاً للعقاب، فهنا لم يكتف البغدادي بتكفير العموم وإنما كفر بالتعيين وهذا ما كان يتحاشاه السلف الصالح إلا بقيود وشروط وانتفاء موانع. انظر أصول الدين، ص٢٣٨، ٣٣٥ ـ ٣٣٧.

(٣) لمع الأدلة قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، للجويني، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٨٧.

وجعلوا صحة دين الإسلام موقوفاً عليها، وذلك أنه موقوف على الإيمان بالرسول ﷺ، والإيمان به موقوف على معرفة المُرسِل، وزعموا أن المرسِل لا يُعرف إلا بها»[1] فدل ذلك على اتهامهم للآخرين بأنهم ليسوا على شيء وفي نفس الوقت يقومون ويتصفون بما يتهمون به غيرهم، فالمرجئة شأنهم شأن الفرق الضالة التي تتهم غيرها وتضلل من خالفها، يقول البغدادي عنهم «والفرق الخمس[2] من المرجئة تضلل كل فرقة منها أختها ويضللها سائر الفرق»[2][3].

الجهمية:

١ - إن الجهمية تكفر وتضلل كل من خالفها في أصولها ومعتقداتها، ولا

---

(١) الصفدية: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٦هـ ١/ ٢٧٤.

(٢) الفرق الخمسة هي اليونسية، الغسانية، الثوبانية، التومنية، المريسية. انظر الفرق بين الفرق، ص١٥١.

(٣) إن عبد الفتاح أبو غدة وهو يأخذ ببعض أراء الأشاعرة والجهمية يقف موقفاً عجيباً من المخالف، فيحاول أن يصفهم بالحمق والجهالة فيقول: «جاء في مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٤٦، ومعجم الأدباء لياقوت في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه، ١٧/ ٢٩٩، قال مصعب بن عبد الله الزُبيري: قرأ على محمد بن إدريس الشافعي أشعار هذيل حفظاً، ثم قال لي لا تخبر بهذا أهل الحديث، فإنهم لا يحتملون هذا، قلت: بل إنهم لم يحتملوا أقل من هذا بكثير!! لم يحتملوا تصنيف الحديث على الأبواب ولا تدوين كلام العلماء في الكتب، العلماء الذين شهدوا لهم بالسُنة والفقه والصلاح، وإليك شواهد ذلك، قال أحمد بن أبي الحواري: سمعت أبا أسامة، هو حماد بن أسامة الكوفي الحافظُ الإمام الحجة، يقول: مررت بعبد الله بن المبارك وهو يحدث فقلت: يا أبا عبد الرحمٰن إني لأنكر هذه الأبواب والتصنيف الذي وضعتموه!! ما هكذا أدركنا المشيخة. فإذا كان هذا شأن أحد كبار المحدثين الحفاظ، مع شيخ المحدثين الفقهاء الزهاد، والمجاهدين العُباد عبد الله بن المبارك، وكل الذي صنعه هو أنه جمع الأحاديث تحت عناوين الأبواب والتصنيف عليها! فلا شك أن شأنهم مع الإمام المحاسبي أشدُ وأشد!! وشأنهم مع الإمام أبي حنيفة الذي دون الفقه أدهى وأمر»، ويلمز الإمام أحمد فيقول: «وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله تعالى النظر في كتب سفيان الثوري ومالك الشافعي وأبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهويه لاشتمالها على شيء من آرائهم الاجتهادية فيها، فكيف لا ينكر هو أو مثله تصنيف الكتب المشتملة على الخواطر والخلجات؟ فانظر إليه يصف أفضل الأئمة بالتعصب المقيت، وفي الحقيقة أنه ما قال تلك الأقوال المنافية للحق إلا لينصر الصوفية، والتصوف الذي يميل إليه. انظر رسالة المسترشدين للحارث المحاسبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٨، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص٤٥، ٤٦.

تكتفي فقط بالتكفير والتبديع بل يصل الحال بهم إلى التعذيب والتنكيل، ولعل من أكبر الشواهد ما حصل في زمن المأمون في حادثة القول بخلق القرآن، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فإن الإمام أحمد قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التجهم بالضرب والحبس والقتل والعزل من الولايات وقطع الأرزاق ورد الشهادة وترك تخليصهم من أيدي العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم، يكفرون كل من لم يكن جهمياً موافقاً لهم على نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر، فلا يولونه ولاية، ولا يفتكونه من عدو، ولا يعطونه شيئاً من بيت المال، ولا يقبلون له شهادة ولا فتيا، ولا رواية ويمتحنون الناس عند الولاية والشهادة والافتكاك من الأسر وغير ذلك، فمن أقر بخلق القرآن حكموا له بالإيمان، ومن لم يقر به لم يحكموا له بحكم أهل الإيمان، ومن كان داعياً إلى غير التجهم قتلوه أو ضربوه وحبسوه»[1].

فالفرق الضالة تتهم كل واحدة منها الآخر ولو كان الحق مع الطائفة الأخرى يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فالخارجي يقول: ليس الشيعي على شيء والشيعي يقول: ليس الخارجي على شيء، والقدري النافي يقول: ليس المثبت على شيء، والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء، والوعيدية تقول: ليست المرجئة على شيء، والمرجئة تقول: ليست الوعيدية على شيء»[2] ومع ذلك كله يتضح موقف السلف العادل المتمسك بالكتاب والسنة، يقول شيخ الإسلام عن الإمام أحمد يرحمه الله: «ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر»[1] ويقول أيضاً: «ومما يدل على أن الصحابة لم يكفِّروا الخوارج أنهم كانوا يصلون خلفهم وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة يصلون خلف نجدة الحروري، وكانوا أيضاً يحدثونهم ويفتونهم ويخاطبونهم، كما يخاطب المسلم المسلم، كما كان عبد الله بن عباس يجيب نجدة الحروري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل. . . وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة،

---

(١) الفتاوى، ١٢/ ٤٨٨، ٤٨٩.
(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/ ٢٦٠.

وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن كما يتناظر المسلمون... هذا مع أمر رسول الله ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة،... وهكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم، فمن كفر الثنتين والسبعين كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة[1] والتابعين»[2].

فأهل البدع والأهواء يعميهم الهوى فلا يقبلون الحق إلا إذا كان صادراً من عندهم ومن رجالهم لا أن يكون موافقاً للحق أو لا، ويقول شيخ الإسلام يرحمه الله أيضاً: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا طلبه ولا يرضي الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون معه مع ذلك شبهة دين: إن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وهو الحق وهو الدين، فإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحَمية لنفسه وطائفته، أو الرياء ليعظَّم هو ويُثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً، أو لغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنظيره معه حق وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة؟ وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً وكفَّر بعضهم بعضاً وفسَّق بعضهم بعضاً»[3].

---

(١) إن أهل الأهواء والبدع مواقفهم متشابهة يتهمون الآخرين بالأمور التي يتصفون بها أنفسهم وهذا ما نراه الآن في مسألة رجاء جارودي عندما كتب كتابه «الأساطير المؤسسة لإسرائيل»، وقد وضح فيه الخرافات التي تروجها إسرائيل لابتزاز الأموال، فلم يقف الغرب عند مبادئه وشعاراته التي ينادي بها دائماً «الحرية والمساواة»، فقد قام العالم الغربي بكل حفاوة وتقدير لسلمان رشدي، وضمنت له ترويجاً إعلامياً كبيراً مع أنه طعن في الإسلام والمسلمين، وفي المقابل قوبل جارودي بكل جفاء وقسوة وتنكيل وتقيد مع أن الأول كان طاعناً ومُجرحاً للمقدسات، أما الثاني فمصححاً للتاريخ المغشوش، فالغرب اتهموا جارودي بالتعنت والوقاحة، وقابلوا الآخر بالحفاوة والتكريم، وما ذلك إلا لأن جارودي خالفهم في آرائهم ومعتقداتهم فقاموا بحملة شعواء ضده وضد كتاباته. انظر مجلة المجلة، العدد، ٩٤٢، ١ ـ ٧ مارس، ١٩٩٨م، ٣ ـ ٩ ذي القعدة، ١٤١٨هـ ص٢٧.

(٢) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٤٧ ـ ٢٤٩.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٥/٢٥٦.

الفصل الثالث

إظهار الفرق بين أهل السنة والجماعة مع أهل الأهواء والبدع

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: وسطية أهل السنة والجماعة في نظرتهم للدلائل العقلية.

المبحث الثاني: تجلية سيطرة الدلائل العقلية على أهل الأهواء والبدع.

المبحث الثالث: زعم من يقول بتقريب وجهات النظر بين الفرق والرد عليه.

المبحث الرابع: استحالة الجمع بين أهل السنة وأهل البدع.

المبحث الأول

وسطية أهل السنة والجماعة في نظرتهم للدلائل العقلية

إن منهج أهل السنة والجماعة يعتمد ويتميز بوحدة المنهج، فهم لا يتلقون أمور دينهم إلا عن مشكاة النبوة، لا عقل ولا ذوق ولا رأي ولا هوى، لعلمهم بأن مصدرهم نقي صافي، فعضوا بالنواجذ على كلام الله عز وجل القائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝﴾ [الحجرات] ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ [الجن: ١، ٢] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣]، فلذلك التزم السلف الصالح بالتوسط والاعتدال القائمين على الكتاب والسنة، حيث إن أهل السنة والجماعة يعتقدون بالتفاوت بين العقول وأن الناس في عقولهم ليسوا سواء، فالعقول تتفاوت من شخص إلى شخص، بل قد يحصل التفاوت مع الإنسان نفسه، يقول الشاطبي؛ «فالإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً لا يأتي عليه الزمان، إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم»[1] ولذا فإن الصحيح هو ما قرره السلف عن طريق شيخ الإسلام: «الصحيح الذي عليه جماهير أهل السنة وهو ظاهر مذهب أحمد وأصح الروايتين عنه، وقول أكثر أصحابه، أن العلم والعقل ونحوهما يقبل الزيادة والنقصان»[2] وبناءً على ذلك أعطوا للعقل المكانة التي أعطاها له الإسلام، دون أن يتجاوزوا الحد المحدود له فوقفوا عند تلك المعايير:

---

(١) الاعتصام، ط مطبعة السعادة، مصر، ٢/٣٢٢.

(٢) الفتاوى، ١/٧٢١، ٧٢٢.

١ ـ إن العقل مناط التكليف عند الإنسان، فبالعقل فضل الله الإنسان على كثير ممن خلق تفضيلاً، فإذا فُقد ارتفع التكليف وعدُ فاقده كالبهيمة لا تكليف عليه[١].

٢ ـ العقل أحد الضروريات[٢] الخمس التي أمر الدين بحفظها ورعايتها لكون مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها، وكرمه حين وجهه إلى النظر والتفكر في النفس والكون والآفاق للاتعاظ والاعتبار، وتسخير نعم الله والاستفادة منه، وكرمه حين أمسكه عن الولوج فيما لا يحسنه ولا يهتدي فيه على سبيل الرحمة به، فجعل له منزلة جليلة حيث خص الله تعالى أصحاب العقول بالمعرفة لمقاصد العبادة فقال تعالى: ﴿وَاتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقصر سبحانه وتعالى الانتفاع بالموعظة على أصحاب العقول فقال: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩] ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [يوسف: ١١١]، ووضح سبحانه أن صاحب العقل دائم الذكر والمراقبة والتفكر في آلائه سبحانه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَـٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾﴾، [آل عمران] وذم الله تعالى المقلدين لآبائهم مع إلغاء العقل والتنكر لأحكامه فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾، [البقرة] وحرم سبحانه الاعتداء على العقل بحيث يعطله عن إدراك منافعه كالخمر والمسكر فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [المائدة]، ونهى الإسلام عن تعاطي ما تنكره العقول وتنفر منه كالتطير والتشاؤم وإتيان الكهنة ونحوه، قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من أتى كاهناً أو عرافاً[٣] فسأله عن

---

(١) الموافقات، ط دار الفكر، ٣/ ١٢.

(٢) الضروريات الخمس هي: الدين، النفس، العقل، النسل، المال. انظر الموافقات ٢/ ٨.

(٣) العراف: المنجم الذي يدعي علم الغيب والكهانة. انظر النهاية لابن الأثير، ٣/ ٢١٨.

شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»[1] فتوقف أهل السنة والجماعة عند الأمر الذي توقف عنده الدين الإسلامي.

وظيفة العقل عند السلف:

إن أهل السنة والجماعة يعتمدون على العقل في الأمور السابقة، ويعتبرونه شرطاً في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل، ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر إن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أُبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أموراً حيوانية[2]، فلم يعارضوا شرع الله ودينه، وإنما وقفوا عند حدوده التي حدها الله لهم، فلم ينتهكوا حرمة النصوص ولم يغفلوا تدبرها وفهمها فعرفوا الحق وصاروا على الصراط المستقيم، فالسلف وقفوا موقفاً متوسطاً، فاختلفوا عن أهل الأهواء الذين تباينت أقوالهم ومعتقداتهم. فأهل الفلسفة والكلام جعلوا العقل من أصول العلم وجعلوا الوحي تابعاً له، بل حكموه في نصوص الوحي فلا يقبل منها إلا ما أيده العقل ووافقه ويدفع منها ما عارضه وخالفه، فهم قد عظموا عقولهم وقدسوها وأخضعوا لها نصوص الوحي، فالحق عندهم ما جاءت به، والباطل ما رفضته، وجردوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عن الدلائل العقلية، بل جعلوا الشرع والعقل ضدين استحكمت بينهم العداوة والتنافر، وأما المتصوفة فيذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال والمقامات لا تكون إلا مع عدم وجوده، ويقرون ويصدقون بما يكذب به صريح العقل، ويمدحون الأمور التي تؤدي إلى زواله كالسكر والجنون[3]، فعطلوا عقولهم وكبلوها، وذموا العقل وعابوه، فهؤلاء ذمهم الله ووصفهم بأنهم شر الخليقة على الأرض. قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنفال].

يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «عدم العقل والتمييز فهذا لا يحمد بحال من جهة نفسه، فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ مدح وحمد لعدم العقل

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٦٣٨.

(٢) الفتاوى، ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

(٣) الفتاوى، ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

والتمييز والعلم، بل قد مدح الله العلم والعقل والفقه ونحو ذلك في غير موضع، وذم عدم ذلك في مواضع»[1] والقرآن والسنة أيضاً مملوءان بالأدلة العقلية التي تبهر أصحاب العقول السليمة وتقصر عنها عقول أهل الكلام والفلسفة فالله سبحانه وتعالى قد ضمّن كتابه العزيز من الأدلة العقلية والحجج البينة الباهرة والأقيسة التي هي الأمثال المضروبة ما يتضح لكل ذي عقل، فخاطب بذلك أولي الألباب والنهي والحجى ومن يعقل ويسمع، فضمنه سبحانه وتعالى من الأدلة العقلية ما أخبر به عن نفسه وصفاته وأمر المعاد وثبوت الأوامر والوعد والوعيد[2]. قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [العنكبوت] ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الزمر] فالحقيقة الساطعة سطوح الشمس أن الشريعة الإسلامية الغراء بقسميها الكتاب والسنة لا تعارض العقل ولا تخالفه لأن كل ما فيها يوافق العقل، والمعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله ورسوله ﷺ بما يناقض صريح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل[3].

فالقول بأن دلالة الكتاب والسنة قاصرة أو أنها مخالفة للعقول قول غير صحيح، فمعلوم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، وهذا ما يعتقده أهل السنة والجماعة، ولذلك عندما خاض الخائضون في الأمور التي لا علم لهم بها خرجوا خاسرين مفلسين، ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «قد تدبرت عامة ما يذكر المتفلسفة والمتكلمة، من الدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها»[4] وقال: «إن ما عند النظار أهل الكلام والفلسفة من الدلائل العقلية على المطالب الإلهية، فقد جاء القرآن الكريم بما فيها من الحق، وما هو أبلغ وأكمل منها على أحسن وجه، مع تنزهه عن الأغاليط الكثيرة الموجودة عند هؤلاء، فإن خطأهم فيها كثير جداً،

---

(١) الاستقامة، مكتبة ابن تيمية، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ٢/ ١٥٧.
(٢) بيان تلبيس الجهمية، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩١هـ، ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.
(٣) إعلام الموقعين، ط مطبعة السعادة، مصر، ١٤٨٩هـ - ١٩٦٩م، ٢/ ٧١.
(٤) الفتاوى ١٩/ ٣٣٢، ٣٣٣.

ولعل ضلالهم أكثر من هداهم، وجهلهم أكثر من علمهم»[1] فظهر مدى سلامة أهل السنة والجماعة في موقفهم ونظرتهم للدلائل العقلية، فلم يرفعوه فوق المنزلة التي أنزله الله إياها، ولم يعطلوه ويكبلوه ويذموه، فبلغوا الحق المبين، وابتعدوا عن الخسران الوبيل، حيث إنهم أعطوا العقل الوظيفة التي كلفه الدين بها، وبذلك يظهر زعم البغدادي من أن الصحابة والتابعين كانوا يهتمون بالعلوم العقلية أو أنهم هم الواضعون لعلم الكلام، حيث يؤكد على أن علي بن أبي طالب كان من أول متكلمي أهل السنة والجماعة لمناظرته الخوارج في مسائل الوعد والوعيد، ومناظرته القدرية في القدر والقضاء والمشيئة والاستطاعة، ثم عبد الله بن عمر في كلامه على القدرية وبراءته منهم ومن زعيمهم المعروف بمعبد الجهني، وأن أول متكلمي أهل السنة من التابعين عمر بن عبد العزيز وله رسالة بليغة في الرد على القدرية.



---

(١) الفتاوى ٩/ ٢٢٥.

المبحث الثاني

تجلية سيطرة الدلائل العقلية على أهل الأهواء والبدع

إن من سمات أهل الأهواء والبدع اعتراضهم على الشرع، بل يعتبر ذلك من أخص صفاتهم التي وضحها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزخرف] وما ذلك إلا نتيجة من عدم الاهتداء بشرع الله والاستجابة لأمر رسول الله ﷺ، وأهل الهوى هم الذين لا يعولون على الأدلة الشرعية حتى يصدروا عنها، بل ويقدمون أهواءهم ويعتمدون على آرائهم، ثم يجعلون الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، وبذلك ردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة بعقولهم وأساءوا الظن بما صح من الوحي وحسّنوا الظن بآرائهم الفاسدة. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله واصفاً حالهم: «أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه، ومنهم من يقول بل توقفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون ومضطربون... فانفوه»[(١)] ومع ذلك يتمسكون بالأوهام والأكاذيب فيجعلون من الحديث الموضوع أساساً متيناً لتقديم أهوائهم على نصوص الكتاب والسنة، فيقولون إن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: «لما خلق الله العقل قال له قم فقام، ثم قال له أدبر فأدبر، ثم قال له اقعد فقعد، فقال: ما خلقت خلقاً هو أعجب إلي منك فبك آخذ وبك أعطي وبك الثواب وعليك العقاب[(٢)]»[(٣)].

فهم لم يكتفوا بالحديث الموضوع بل حاولوا أن يغيروا صيغته وأن يعدلوا فيه، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فأصبح أول ما خلق الله العقل فقال له أقبل... وجعلوا هذا حجة وموافقاً لما يقوله الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو عن قولهم: أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل الأول[(٣)]»[(٤)] فأهل الأهواء

---

(١) الفتوى الحموية، ط مطبعة المدني، مصر، ٢٠، ٢١.

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم٦٥٠. (٣) بغية المرتاد، ص٦، ٧.

(٤) إن ابن عربي يذهب إلى أن العقل الأول هو أول مبدع، فهو الذي خلق القلم الأعلى=

والبدع يتجلى عندهم سيطرة الدلائل العقلية بشكل ملموس، ولذا فإنهم وضعوا قاعدة عامة[1] وأطلقوا عليها القاعدة أو القانون الكلي[2] يرجعون إليها في جميع أمور الدين، فقالوا: إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية أو النقل والعقل فإما أن يجمع بينهما وهو محال، لأنه جمع بين النقيضين وإما أن يردا جميعاً فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن يقدم السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بعدم صحته وإما أن يتأول أو يفوض»[3].

فالمتكلمون مع إجماعهم على تقديم العقل يقعون في عين التناقض الذي يفرون منه، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله بقوله: «القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط، وذلك لأن أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمونه عقليات كل منهم يقول: إنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدّعي الآخر أن المعلوم بضرورة العقل أو بنظره نقيضه، وهذا من حيث الجملة معلوم، فالمعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة يقولون: إن أصلهم المتضمن نفي الصفات والتكذيب بالقدر الذي يسمونه التوحيد والعدل معلوم بالأدلة العقلية القطعية، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون: إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية، بل الطائفتان ومن ضاهاهما يقولون: إن علم الكلام المحض هو ما أمكن علمه بالعقل المجرد بدون السمع كمسألة الرؤية والكلام وخلق الأفعال، وهذا هو الذي يجعلونه قطعياً ويؤثمون المخالف فيه... وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص كمسائل الصفات والقدر، وأما

= ولم يكن ثم محدث سواه. انظر الفتوحات المكية، لابن عربي، ١/ ٩٣.

(١) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٠ ـ ٨٤.

(٢) يقول الرازي: (إن الدلائل التي ذكرها الحكماء والمتكلمون وإن كانت كاملة قوية!! إلا أن هذه الطريقة المذكورة في القرآن عندي أنها أقرب إلى الحق والصواب، وذلك لأن تلك الدلائل دقيقة، وبسبب ما فيها من الدقة انفتحت أبواب الشبهات وكثرت التساؤلات، وأما الطريق الوارد في القرآن فحاصله راجع إلى طريق واحد وهو المنع من التعمق، والاحتراز، من فتح باب القيل والقال) فناقض نفسه بنفسه. انظر المطالب العالية، ط دار الكتاب العربي، ١/ ٤٣٦.

(٣) أساس التقديس، ص١٧٢، ١٧٣ ـ ٢٢٠، ٢٢١.

المسائل المولدة كمسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك، ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه وكل منهم يدّعي بها القطع[1] العقلي»[2] وهذا من أكبر الأدلة على وقوعهم في التناقض والتعارض، فأين القطع واليقين الذي يزعمون به، فهم في الحقيقة يقعون في الضلال والفساد وهذا ما وضحه ابن القيم يرحمه الله بقوله: «إن هذه المعارضة بين العقل والنقل هي أصل كل فساد في العالم وهي ضد دعوة الرسل من كل وجه، فإنهم دعوا إلى تقديم الوحي على الآراء والعقول، وصار خصومهم إلى ضد ذلك، فأتباع الرسل قدموا الوحي على الرأي والمعقول، وأتباع إبليس أو نائب من نوابه قدموا العقل على النقل»[3] فوقعوا في الشبهات والشهوات الضالة المضلة عن الحق واليقين.

يقول الشهرستاني: «اعلم أن أول شبهة وقعت في الخلق شُبهة إبليس ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر استكباراً بالمادة التي خلق منها على مادة آدم وهي الطين»[4]، فأهل الأهواء لم يتخذوا كلام الله وكلام رسوله عليه الصلاة والسلام مرشداً وقائداً لهم بل جعلوا إبليس وأعوانه مصدراً يقينياً لهم، يعضون عليه بالنواجذ، فلا تكاد فرقة من الفرق إلا وتعتبره قائداً وهادياً لها.

تجلية سيطرة العقل عند الخوارج:

إن فرقة الخوارج كانت في بداية أمرها تزعم أن مصدرها ومنبعها من القرآن والسنة النبوية، وفي الحقيقة كانوا أبعد ما يكونون عنهما، حيث فسروا وأولوا القرآن الكريم على حسب أهوائهم وشهواتهم الباطلة، واستمر الأمر معهم إلى الزمن الحالي حيث نجد أن الرأي مصدر من مصادر التشريع عندهم، حتى إنهم لا يعتبرون بحجية عمل أهل المدينة ولا بإجماعهم ولا بمذهب الصحابي، بل يقدمون[5] الرأي على ذلك.

---

(١) إن المبتدعة يجعلون دليل الاختصاص والأعراض والتركيب أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها النصوص القرآنية والنبوية، وهذه الأدلة مركبة من كلام الفلاسفة. فأين العقل الذي يزعمون الاعتماد عليه؟ انظر درء التعارض، ط دار الكنوز، ٨/ ٢٤٠.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ١/ ١٥٦، ١٥٧.

(٣) الصواعق المرسلة، ٤/ ١٤٣٨، ومختصر الصواعق المرسلة، ١/ ٢٩٣.

(٤) الملل والنحل، ١/ ٩، ١٠.

(٥) دراسة في تاريخ الأباضية، ص٢٥.

فالخوارج في أول أمرها لم تتجاوز أصولها مسائل معدودة ولكن مع الزمن تجارت بهم الأهواء وتفرقت بهم السبل حتى أصبحت الخوارج من الفرق الكلامية، فقالت في القرآن والرؤية بقول الجهمية، وفي الصفات بقول المعتزلة. وخاضت في القدر والسمعيات والقول بعدم حجية الآحاد، وتكلموا في دقائق مسائل علم الكلام، فابتعدوا عن القرآن والسنة واتخذوا العقل والرأي مصدراً[(١)] أصيلاً لهم وليس أدل من ذلك ما يقوله الخليلي عند إثباته القول بخلق القرآن «فإن إنكار خلق ما علم أنه مخلوق بضرورة العقل وتواتر النقل وإلحاقه بالله تعالى في القدم.. لا يسوغ بحال، فكيف والدافع إليه ليس إلا خشية سطوع شمس الحقيقة وتبخر ضباب الأوهام، التي أرادوها أن تكون ستاراً بين المعقول ودركها الحقائق»[(٢)]. فهنا قد قدم الدليل العقلي على الدليل النقلي وناقض نفسه حيث زعم أن العقل يدل على خلق صفة كلام الله، مع أن الواضح وضوح الشمس أن الأدلة النقلية والعقلية تثبت أن الله وأسماءه وصفاته غير مخلوقة، فهو مع زعمه الاعتماد على العقل والنقل قد وقع في نقيضهما.

تجلية سيطرة العقل عند الشيعة:

١ ـ إن الشيعة في بداية أمرها لم تعتمد على المعقولات والمناظرات. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وأما عمدتهم في النظر والعقليات، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر والمعتزلة في الجملة أعقل وأصدق»[(٣)] فهم بعد أن زعموا أن الصحابة قد ارتدوا بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ومن ثم حرفوا القرآن، وبناء على تلك الأسطورة التي اخترعوها[(٤)] اعتقدوا بالاعتماد على العقل لأنه أصدق من القرآن المحرف وأصدق من أقوال المرتدين، فناقضوا العقل والتعقل الذي يزعمون التمسك به، فقولهم يدل على جهلهم وإنكارهم للقضايا الضرورية، وعلى مكابرتهم للحقائق المتواترة،

---

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع ص١٣٤.

(٢) الحق الدامغ، ص١٢٩، كبرى اليقينيات الكونية، ١٢٠ ـ ١٣١.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ١/٥٨ ـ ٧٠.

(٤) إحقاق الحق، نور الله التستري، المطبعة المرتضوية، النجف، العراق، ١٢٧٣هـ، ص٣١٦، الأنوار النعمانية، ١/٨١، السقيفة، سليم بن قيس الكوفي الهلالي العامري، دار الفنون، بيروت ـ لبنان. ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ص٩٢.

حيث إن القرآن قد جمع بمحضر من الصحابة بما فيهم علي رضي الله عنهم وأجمعوا عليه، ولم ينكره منكر، وإن مثل هذا لو كان كما يدعون لاستحال كتمانه[1] في مستقر العادة، ولوجب على علي رضي الله عنه وغيره إنكاره، وقد كان رضي الله عنه يقرأه ويستهشد به، فدلّ قولهم على عدم التعقل والعقلانية.

٢ ـ إن الشيعة تعتقد أن الدين كله بيد الأئمة فما حللوه فهو حلال وما حرموه فهو حرام، فالقول قولهم والدليل دليلهم، ولكن مع ذلك يناقضون أنفسهم ويعتمدون على الأدلة العقلية ضاربين بالأدلة النقلية عرض الحائط. يقول الطوسي[2] عند تقريره لعصمة الأنبياء من القبائح جميعها صغيرها وكبيرها قبل النبوة وبعدها على طريق العمد والنسيان وعلى كل حال، فيرد على من جوز وقوع المعاصي منهم: «وأما الذين جوزوا وقوع المعاصي من الأنبياء استناداً إلى ظواهر النصوص مثل قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]... إنه قد بين خطأ هؤلاء في تفسيره للقرآن الكريم، ويكتفي هنا بأن يقرر أن الظواهر يجب أن تنبني على أدلة العقول لا العكس، أي لا يصح أن تنبني أدلة العقول على ظواهر النصوص، والوضح الصحيح في هذه المسألة هو أن دليل العقل قد أوجب أن الأنبياء لا يجوز عليهم فعل القبيح، فإذن يجب أن تؤول الآيات التي يفيد ظاهرها ذلك»[3].

٣ ـ إن الشيعة تزعم أن الإمام الصادق قال: «إن أول ما خلق الله العقل قال له: اقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر ثم قال: فبعزتي وجلالي بك أعاقب وبك

---

(١) المعتمد في أصول الدين، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: وديع حداد، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٤م، ص٢٥٨.

(٢) الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسين بن علي الطوسي ولد سنة ٣٨٥هـ شيخ من شيوخ الإمامية ورئيس الطائفة، له مؤلفات منها تهذيب الأحكام والاستبصار وهما من أهم الكتب عند الشيعة، توفي سنة ٤٦٠هـ. انظر الكنى والألقاب للقُمي، ٢/٣٥٧، لسان الميزان، ٥/١٣٥، الفهرست، لمحمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الوفاء ط ٣، ١٤٠٣هـ ص٨٨ ـ ١٩٠.

(٣) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، محمد بن الحسن الطوسي، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦م، ص٢٦٢، الشافي في شرح أصول الكافي، عبد الحسن آية الله العظمى المظفر، مطبعة الغري الحديثة، النجف، ط٢، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م، ١/ ٥٠ ـ ٨١.

أثيب»[1] فالشيعة تزعم أن المعطيات العقلية هي أكثر المعطيات اتباعاً وقبولاً وهي التي تغنيهم عن السير أشواطاً وراء الخيالات. يقول الموسوي[2]: «إننا نحن كمسلمين وكأمة نعتقد بأن المعطيات العقلية هي أكثر المعطيات اتباعاً وقولاً وهي التي تغنينا عن السير أشواطاً وراء السراب، ونحن الشيعة بالذات قد اتخذنا المذهب العقلي جزءاً من استنباط أحكامنا الفقهية...

ومن هنا اتخذت الشيعة تلك القاعدة العقلية التي تقول: «كل ما حكم به العقل حكم به الشرع»، أي أن المستقلات العقلية التي لا يجد العقل إلا بدأ من قبولها أو رفضها فالشرع يحكم بذلك»[3].. فهم يزعمون أنهم يتبعون العقل، فأين العقل من المعجزات والكرامات والعصمة؟[4]، وزيارة مراقد الأئمة وضرب القامات في يوم عاشوراء والسجود على التربة الحسينية، مع قول الموسوي نفسه: «عندما يصل الإنسان إلى مرحلة التكامل ويعلو على الملائكة فهو في غنى عن الخزعبلات والأوهام التي تنسج حوله وتشوه الوضاءة»[5] مع أنهم أنفسهم يقولون عن الأئمة في زيارة مراقدهم: «أشهد أنكم الأئمة الراشدون المهديون المعصومون[6] المكرمون المقربون المتقون الصادقون الراغب عنكم مارق واللازم

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٦٥٠.

(٢) الموسوي: الدكتور، موسى الموسوي حفيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني، ولد في النجف سنة ١٩٣٠م، عمل أستاذاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة طهران ١٩٦٠م، ١٩٦٢م، ثم عمل أستاذاً للفلسفة الإسلامية في جامعة بغداد ١٩٦٨م - ١٩٧٨م، ثم انتخب رئيساً للمجلس الأعلى الإسلامي في غرب أمريكا منذ ١٩٧٩م، له عدة مؤلفات منها، من الكندي إلى ابن رشد، إيران في ربع قرن، فلاسفة أورويبون، الثورة البائسة، الجمهورية الثانية. انظر خاتمة الشيعة والتصحيح للمؤلف.

(٣) الشيعة والتصحيح، ص٨١ - ٩١.

(٤) هذا نفسه ما تقوم به الصوفية حيث إنهما قد تبادلا معظم الأفكار والمعتقدات كالولاية والمهدية وختم الولاية أو الرسالة والمشيخة، وأن القائم خير من النبي وهي نفسها قد تبناها غلام أحمد في اعتقاد القاديانية حيث تزعم أن النبوة لم تنقطع وأن القائم خير من النبي، وما ذلك إلا من أكبر الأدلة على ارتباط أهل البدع مع بعضهم البعض، وإن كان الكل يزعم أنه أفضل وأحسن من غيره. انظر الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص١٠٤، نشأة الفكر الفلسفي، ٢/ ١٠.

(٥) الشيعة والتصحيح ص٧٩.

(٦) هذا نفسه ما يفعله الصوفية حيث ينادون يا ست أم هاشم أو يا بدوي، يا متبولي، يا=

لكم لاحق والمعترض في حقكم زاهق والحق معكم وفيكم ومنكم وإليكم وأنتم أهله ومعدنه وميراث النبوة عندكم وآيات الخلق إليكم وحسابهم عليكم وفصل الخطاب عندكم وعزائمه فيكم»[1] فأين موافقة العقل والشرع من هذه العبارات التي يتفوهون بها ويجعلون الأئمة هم مصدر الدين والعقيدة فما ذلك إلا من أكبر الأدلة على الجمع بين المتناقضات.

تجلية سيطرة العقل عند القدرية:

إن القدرية من أكثر الفرق التي استخدمت العقل والرأي في أصولها ومعتقداتها، وهناك العديد والعديد من الأمثلة على ذلك:

١ ـ إن عبد العزيز الكناني[2] عندما ناظراً بشراً المريسي في مسألة القول بخلق القرآن في مجلس المأمون فإن بشراً قال: يا أمير المؤمنين ليدع مطالبتي بنص التنزيل ويناظرني بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه، ويقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال، قال عبد العزيز: تسألني أم أسألك؟ فقال بشر: اسأل أنت وطمع، فقال له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن وهو عندي أنا كلامه في نفسه أو خلقه قائماً بذاته ونفسه أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها، وحاد عن الجواب فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة ودع بشراً فقد انقطع، فهو في بداية أمره لم يعمد إلى نصوص النقل، بل اتخذها ظهرياً واتجه إلى دياجير العقل فألقاه في التيه

= سيدي فلاناً أغثني وأنا أستجير بك أو أستغيث بك، وأعظم من ذلك أنهم يقولون: اغفر لنا وتب علينا. انظر الطبقات الكبرى، لعبد الوهاب الشعراني، دار الفكر، القاهرة، ١/ ١٥٨ ـ ١٦٣، جامع كرامات الأولياء، تحقيق: إبراهيم عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١/ ٥١٢ ـ ٥١٧، الطرق الصوفية في مصر، الدكتور، عامر النجار، دار المعارف، ط٤، ص١٠٢ ـ ١٢٣، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، الدكتورة، سعاد ماهر محمد، مصر ١/ ٩٢ ـ ٩٧.

(١) الشيعة والتصحيح، ص٩٢.

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني المكي، قدم بغداد في أيام المأمون وجرى بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن وهو صاحب كتاب الحيدة، كان من أهل العلم والفضل، كان ناصراً للسنة، وقد نُسب إليه أمور شنيعة ولكن لم يصح إسنادها إليه، توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر الفهرست، ص٢٧٥، تاريخ بغداد، ١٠/ ٤٤٩، السير، ١/ ٢٣٤، طبقات الشافعية، ٢/ ١٤٤.

والضلال، وانقطعت حجته أمام الجميع مع أنه كان يزعم في بداية أمره بالعلو والانتصار[1].

٢ ـ يوضح ابن قتيبة مدى سيطرة العقل عند القدرية فيقول: «فأما الكلام فليس من شأننا ولا أرى أكثر من هلك إلا به ويحمل الدين على ما يوجبه القياس، ألا ترى أن أهل القدر حين نظروا في قدر الله الذي هو سره بآرائهم وحملوه على مقاييسهم أدتهم أنفسهم قياساً على ما جعل في تركيب المخلوق من معرفة العدل من الخلق على الخلق، أن يجعلوا ذلك حكماً بين الله وبين العبد فقالوا بالتخلية والإهمال، وجعلوا العباد فاعلين لما لا يشاء وقادرين على ما لا يريد، كأنهم لم يسمعوا بإجماع الناس على «ما يشاء الله كان وما لا يشاء لا يكون». وقالوا كيف يضلل ويعذب ويريد ويكره ويحول ويكلف؟ وهل قصر فاعل هذا عن أفحش الظلم، ونسوا ما يلزمهم في اختلاف الحكمين وإن من ملك البعض ليس كمن ملك الكل وأن الخلق كله لله يميت ويُحيي ويفقر ويغني ويصح ويسقم ويبتدئ بالنعم من شاء ويصطفي للرسالة من شاء ويؤيده بالتوفيق ويملأ قلبه بالنور ويعصمه من الذنوب ويجعل من بين يديه ومن خلفه رصداً من الملائكة»[2]. وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله عن مدى تغلغل العقل عند المعتزلة في تلك المسائل فقال يرحمه الله: «فأولئك أثبتوه على طريقة سووا فيها بين الله وخلقه، وأثبتوا حسناً وقبحاً لا يتضمن محبوباً ولا مكروهاً وهذا لا حقيقة له، كما أثبتوا تعليلاً لا يعود إلى الفاعل حكمه»[3] فأين العقل والتعقل الذي تزعم المعتزلة الأخذ به؟ فإن الأمور التي قالوها واعتقدوها تناهض العقل وتخالفه.

٣ ـ إن الجاحظية تقول: إن المعارف كلها طباع وإن كل من عرف شيئاً فإنما يعرفه بطبعه لا بأن يتعلمه ولا بأن يخلق الله تعالى له علماً به وإن العباد لا يفعلون إلا الإرادة ولا فعل لهم سواها وأنه لا يبلغ أحد من الناس إلا وهو عالم بالله تعالى، وهذا يوجب أن يكون جميع المنكرين لله تعالى عارفين به، ويزعمون أن العقل هو الذي يقول بذلك فأين العقل من هذه الأمور المبتدعة؟ فلو كانت

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، ص١٤.

(٢) الاختلاف في اللفظ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٤.

(٣) منهاج السنة، ط جامعة الإمام، ٣/١٧٧.

المعارف ضرورية فإنه يوجب أن لا يكون ثواب ولا عقاب على أفعال العبد الصادرة منه، وهم يزعمون أن العبد يخلق أفعله فما هذا إلا تناقض مبين وأمر لا يقبله العقل والمنطق، وأما قولهم إن العبد لا يبلغ إلا وهو عالم بالله تعالى، فهذا خلاف الواقع والعقل والشرع، فهناك العديد والعديد من الناس الذين لا يعلمون عن الله شيئاً، فأين العقل المزعوم؟ وأما قولهم إن العبد لا يفعل إلا الإرادة فيوجب أن لا يكون للعبد فعلٌ أصلاً سواء كان حسناً أم قبيحاً وذلك القول يناقض أصولهم[1] ويهدمها.

تجلية سيطرة العقل عند المرجئة:

إن فرقة المرجئة من الفرق التي غالت في تقديس العقل حتى وصل بهم الأمر إلى التشكيك في النبوة والأنبياء والرسالة والرسل، ومن الشخصيات التي أثارت مشكلة النبوة بغرض التشكيك فيها؛ الرازي الذي تأثر بالعقل الفلسفي حتى أصبحت النبوة عنده وعند ابن سينا عبارة عن[2]:

١ ـ قوة قدسية وهي تابعة لقوة العقل النظري ويتمكن بها النبي من إدراك الحد الأوسط دفعة واحدة.

٢ ـ قوة خيالية أو قوة المُخيلة أو التمثيل والحس الباطن بحيث يتمثل للنبي ما يعلمه في نفسه فيراه ويسمعه فيرى في نفسه صوراً نورانيه هي الملائكة ويسمع أصواتاً هي كلام الله أو وحيه وهذا كله من جنس ما يحصل للنائم في منامه ومن جنس ما يحصل لبعض الذين يأخذون أنفسهم بالرياضات الروحية، ومن جنس ما يحصل لبعض المجانين والذين يصابون بالصرع.

٣ ـ القوة النفسية التي يتمكن بها النبي من التأثير في قادة العالم بحيث تحدث له الخوارق والمعجزات[3] وهذا ما كان يقوله الغزالي أيضاً فمرة كان يقول بقولهم ومرة بضدهم، لذلك يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «فمزج في كلامه

---

(١) التبصير في الدين، ص٨٢.

(٢) نظرية ابن سينا في الإشارات والتنبيهات، لابن سينا، تحقيق الدكتور، سليمان دنيا، ٢/ ٣٦٨ ـ ٣٧٠، ٣/ ٨٥٣ ـ ٩٠٣.

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان، ص٨٧، بغية المرتاد، ص١٢ ـ ٤٢.

كثيراً من كلامهم وإن كان قد يكفرهم بكثير مما يوافقهم عليه في موضع آخر»[1] فوقع في التناقض البين، فانظر إلى مدى تغلغل العقل عندهم إلى درجة أن صارت النبوة عندهم نوعاً من الجنون والأمراض، وفي الحقيقة هم الذين يشهد لهم المقال والحال بالجنون والسفاهة والبعد عن العقل والتعقل.

٢ ـ إن الأشاعرة من المرجئة قد أخذت بالكلام وأصوله العقلية. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «ولكن أصولهم الكلامية العقلية التي بنوا عليها الفروع المخالفة للسنة مثل هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث العالم وإثبات الصانع فإن هذا أصل من أصولهم... وإن الأصل الذي بنت عليه المعتزلة كلامها في أصول الدين هو هذا الأصل الذي ذكره الأشعري، لكنه مخالف لهم في كثير من لوازم ذلك وفروعه»[2] وكانوا مع ذلك يقفون موقفاً مناقضاً ومخالفاً للمعتزلة وأصولهم ويحاولون تفنيد باطلهم وضلالهم فأين العقل الذي يزعمونه، فهم يأخذون بأصول المعتزلة ثم يحاربونهم. ولذا يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «وأنتم شركاؤهم في هذه الأصول كلها ومنهم أخذتموها، وأنتم فروخهم فيها كما يقال الأشعرية مخانيث المعتزلة، والمعتزلة مخانيث الفلاسفة، لكن لما شاع بين الأمة فساد مذهب المعتزلة ونفرت القلوب عنهم، صرتم تظهرون الرد عليهم في بعض المواضع مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في الحقيقة»[3] فهم يوافقون المعتزلة في دليل الأعراض ويعدونه من أهم الأدلة عندهم ولا يتنازلون عنه، ومع ذلك يعلنون الحرب الشعواء ضدهم، ويتمسكون بالانتساب إلى أبي الحسن الأشعري وبالتمسك بأقواله ومع ذلك يخالفونه؛ فهو الذي يقول عن دليل الأعراض: «ما يستدل به من أخباره عليه السلام على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعهم من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل عليهم السلام.. وإنما صار من أثبت حدوث العالم والمحدث له من الفلاسفة إلى الاستدلال بالأعراض والجواهر لدفعهم الرسل وإنكارهم لجواز

---

(١) بغية المرتاد، ١٢/٤٢.

(٢) درء التعارض، ط دار الكنوز، ٧/٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) التسعينية لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ص٢٧٢، الفتاوى ٦/٣٦، ١٢/٣١٦، شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ط٦، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ص١٥٧.

مجيئهم»[1] ويقول أيضاً: «وإذا كان العلم قد حصل لنا بجواز مجيئهم في العقول وغلط من دفع ذلك وبان صدقهم بالآيات التي ظهرت عليهم، لم يسع لمن عرف من ذلك ما عرفه أن يعدل عن طريقهم إلى طرق من دفعهم وأحال مجيئهم»[1].

٣ ـ إن الصوفية من المرجئة قد تأثروا بالعقل والفلسفة إلى أبعد الحدود، فادعوا كذباً إن العقل الأول[2] صدر عنه جميع ما تحته، فصدر عنه عقل ونفس وفلك، وعن العقل عقل ونفس وفلك إلى العقل الفعال، فإنه صدر عنه جميع ما تحته من المواد والصور، ويسمون هؤلاء الأرباب الصغرى والآلهة الصغرى، وما ذلك إلا مرآة لمدى تعظيم العقل عندهم مع كونهم يميلون إلى الفناء والسُكر والقضاء على العقل، فجمعوا بين التناقضات المحيرة، ولهذا فإن أبا بكر ابن العربي قد وضح فساد هذا المعتقد بقوله: «وأما قولهم في الفعال، فذلك هو الداء العضال، هو المبدأ عندهم الذي عن ذاته صدر الكل عن عقل وبسيط ومركب وكرة ومربع وحار ورطب وبارد ويابس.... وقد تبين لكم أن هذه أسماء لا فائدة تحتها وتهويلات لا طائل وراءها»[3] فأظهر عوارهم وعيوبهم[4] وغلوهم في مسألة

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق ودراسة: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١٤٠٩هـ، ص١٨٥ ـ ١٩١.

(٢) إن هذا القول صادر عن الفلاسفة ويُعرف بنظرية الفيض، وخلاصتها أن الواحد الله سبحانه وتعالى يصدر منه العالم حين يعقل أو يعلم ذاته، لكن هذا الصدور ليس صدوراً مباشراً، بل يتم بوسائط، فمن الأول يفيض وجود ثان هو العقل الأول المحرك للفلك الأكبر، وتفيض بعد ذلك عقول ثمانية، الواحد بعد الآخر تنازلياً عن فيض نفوس هذه العقول نتيجة تأملها في ذاتها، لا في ذات الواحد أو العقل الذي يسبقه، وهكذا تتدرج حلقات الفيض في مراتبها حتى تأتي لمرتبة العقل الفعال الذي يشكل حلقة الاتصال بين العالم العلوي والعالم السفلي، والعقل الفعال أعلى مرتبة من العقل الإنساني ويقع خارجه وفيه توجد كل الصور والحقائق، وبهذا تكون المعرفة هبة وفيضاً آتياً إلى العقل الإنساني من الخارج. انظر آراء المدينة الفاضلة للفارابي، تحقيق: ألبير نادر، ص٢٤ ـ ٦٦.

(٣) العواصم من القواصم ط١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص١٧٩.

(٤) بلغ من تعظيم ابن سينا لعقله ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله عنه أنه كان يزعم أن الله عز وجل نهى عن الخمر لأنها تورث العداوة والبغضاء وهو بحكمته وعقله محترز عن ذلك، وكان يزعم أن الملائكة الكروبيين هم العقول والمقصود بهم رؤساء الملائكة، مع أن الذي وضحه شيخ الإسلام بأن الكروبيين من الملائكة مشتقين من الكرب إذا قرب، =

التمسك بالعقل الأول حتى أبطلوا الحقائق الجوهرية في الإسلام المترتبة على مباينة الله لمخلوقاته، فنتج عن ذلك إنكار أصول الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر»[1].

٤ ـ إن الأشاعرة قد فرطوا في استخدام المنهج العقلي فهم يعتقدون بعدم التيقن من انتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي، ويجزمون بانتفائه في الدليل العقلي، فيجزم الأيجي بعدم إفادة الدليل النقلي لليقين حتى في حالة وجود القرائن المرجحة لإفادة الأدلة النقلية القطع فيقول: «في إفادتها لليقين نظر، لأنه مبني على أنه هل يحصل بمجردها الجزم بعدم المعارض العقلي؟ وهل للقرينة مدخل في ذلك؟ وهما ما لا يمكن الجزم بأحد طرفيه»[2] ثم يناقضون أنفسهم فيقولون: هل يستدل بالأدلة النقلية والعقلية معاً، أم بأحدهما فقط، ثم يجزمون بأن أمور المعاد يقينية فيها جزم ويقين، ويعتمدون فيها على الأدلة النقلية، بل إن جمهور المتكلمين يقرون بأن المعاد إنما يُعلم بالنقل، فأين جزمهم[3] بعدم انتفاء المعارض العقلي في الدليل النقلي، ثم يقررون مسائل المعاد واليوم الآخر بالنقل فقط؟ فكيف يحصل هذا الجمع بين المتناقضات والإشكالات التي لم يستطيعوا هم أنفسهم الإجابة عليها؟[4].

٥ ـ إن الأشاعرة مع شدة تمسكهم بالأدلة العقلية فإن كبار علماء الأشاعرة قد أعلنوا خطأ طريقة الاستدلال العقلي كالجويني والغزالي والشهرستاني، فيقول الغزالي ـ وهو رأس من رؤوس الأشاعرة ـ ناقداً طريقة العقل والكلام: «الدليل على تضرر الخلق به الشاهد والعيان والتجربة وما ثار من الشر منذ نبغ المتكلمون

= فالمراد وصفهم بالقرب لا بالكرب الذي هو الشدة. انظر شرح العقيدة الأصفهانية، دار الكتب الحديثة، ص١١٩، بغية المرتاد، ص٢٤.

(١) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان ص٩٦.

(٢) المواقف ط عالم الكتب، بيروت، ص٤٠.

(٣) إن كبار علماء الأشاعرة أقروا بأن هناك إشكالات عديدة بسبب اعتمادهم على العقل، ومنهم الباقلاني والشهرستاني والرازي. انظر نهاية الإقدام، ص٣٦٩، المطالب العالية، لفخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ص٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي، ص١٠٣، الصواعق المرسلة، ٢/٧٣٩.

وفشت صناعة الكلام»[1]، «والدليل على أن مذهب السلف هو الحق وأن نقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة، والخوض من جهة العوام في التأويل، والخوض بهم من جهة العلماء بدعة مذمومة، وكان نقيضه، وهو الكف عن ذلك سنة محمودة»[1] فهو يقر ويعترف أنهم قد أغرقوا أنفسهم بالكلام والعقل ثم أدركوا ضرره.

٦ ـ إن فرقة الماتريدية من المرجئة يعتبرون العقل مصدراً من مصادر معرفة العقيدة، وقد سرت هذه العقلانية المفرطة بينهم حتى أن مشايخ الماتريدية يصرحون بقولهم: لو أن الله لم يرسل الرسل لكفى حجة الله عليهم بعقولهم، وهذا ما يقرره رئيسهم الأول الماتريدي الذي جعل العقل مناط معرفة الدين أصلاً وفرعاً فقال: «والعقل سبيل معرفة حجة الرسل»[2]. «والعقل سبيل إدراك معنى أوامر الله»[3] «والعقل إنما هو لإدراك العواقب»[4] «والعقل سبيل شكر المنعم»[5].

ويقول عبد الحميد بن عبد الله الألوسي[6] وهو من كبار علماء الماتريدية: «قد صرح غير واحد من علماء الحنفية بأن العقل حجة من حجج الله تعالى ويجب الاستدلال به قبل ورود الشرع، وعليه فيكون إرسال الرسل وإنزال الكتب تتمة للدين من بيان ما لا تهتدي العقول إليه من أنواع العبادات والحدود وأمر البعث والجزاء فإن ذلك مما يشكل على العقل وحده، لا لنفس معرفة الخالق فإنها تنال ببداهة العقول»[7] فهم قد جعلوا العقل المصدر المؤله الذي لا يخطئ ولا يزل،

---

(١) إلجام العوام ص٧٨، ٧٩، ٩٦.
(٢) تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ٣/ ١٨٣.
(٣) تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٤٩٩.
(٤) تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٥٤٤.
(٥) تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٤٤٤.
(٦) الألوسي: عبد الحميد بن عبد الله بن محمود بن الحسين الألوسي البغدادي، متكلم، صوفي، أديب، شاعر، ولد ببغداد سنة ١٢٣٢هـ، من مؤلفاته ديوان شعر، نثر اللآلي في نظم الأمالي، توفي سنة ١٣٣٤هـ، ودفن بالكرخ. انظر هدية العارفين للبغدادي، ١/ ٥٠٧، المسك الأذفر، ١/ ٢٥ ـ ٣٨، أعلام العرق للآثري ص١٤ ـ ٢١، معجم المؤلفين، ٥/ ١٠٢.
(٧) نثر اللآلي على نظم الأمالي، عبد الحميد بن عبد الله الألوسي، بغداد، ط١، ١٣٣٠هـ ص٢٠٤.

ثم بعد ذلك يعترفون بقصور العقل وأنه مخلوق له حد كغيره من وسائل الإدراك يعترضه ما يعترض غيره من الآفات مع غموض الأشياء واستغلاقها[1]، مع اعترافهم أيضاً بالاحتمالات العقلية عندما يجدون من النصوص النقلية ما تخالف معتقدهم، فتجد الماتريدي عند الآيات الصريحة في زيادة الإيمان ونقصانه كقوله تعالى: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] يقول: «يحتمل أن تعني الزيادة هنا زيادة الحجج والبراهين، يحتمل أن تكون زيادة الإيمان داعية إلى الوفاء بشروطه، يحتمل أن تكون الزيادة من جنس الفضيلة والكمال لا من حيث القول والعمل، . يحتمل أن تكون الزيادة بمعنى قوته ونوره ووزيادة ثماره، يحتمل أن الزيادة بمعنى زيادة الثبات والاستقامة، والزيادة تحتمل التوفيق بالإحسان من بعد. ويحتمل الثواب على ما ذكر من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤][2]» بل يتجرأ ويعلن قوله بكل صراحة فيقول: «إن العقول أنشئت متناهية تقتصر عن الإحاطة بكلية الأشياء والأفهام متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر»[3].

ومن هنا يتضح التناقض البين عندهم حيث يصرحون ويجزمون بيقين الأدلة العقلية[4] وأنهم لا يتكلمون في العقائد إلا بها، ولذا ردوا أحاديث الآحاد واعتبروها ظنية مع أنها في البخاري ومسلم اللذين تلقتهما الأمة بالقبول واليقين، ثم يصرحون بأن الأدلة العقلية محتملة ومتناهية عن الإحاطة والفهم، فهم يشهدون على أنفسهم بالتناقض والتعارض مع عدم اليقين والجزم، فأين العقل الذي يزعمون الأخذ به والتمسك بأهدابه؟.

تجلية سيطرة العقل عند الجهمية:

إن الجهمية في بدايتها ونشأتها لم تعتمد إلا على الأهواء والشهوات فليس لها معتمد على الكتاب ولا السنة، فهم لا يتورعون عن رد الوحي المنزل، ولعل أفضل من وضح موقفهم في ذلك ابن القيم يرحمه الله فقال واصفاً حالهم من

---

(١) التوحيد ط دار الجامعات المصرية، ص١٨٣، تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٦٨٤.

(٢) تأويلات أهل السنة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ١/ ١٦٧، ٢٧٣.

(٣) تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٦٥١.

(٤) التوحيد للماتريدي ط دار الجامعات المصرية، ١/ ١٣٧، تأويلات أهل السنة، ط دار الكتب، ١/ ٤٤٤.

تقديم عقولهم فقال: «وقال بعض رؤوساء الجهمية إما بشر المريسي أو غيره: ليس شيء أبغض لقولنا من القرآن، فأقروا به ثم أوّلوه، وقال بشر أيضاً: إذا احتجوا عليكم بالقرآن فغالطوهم بالتأويل، وإذا احتجوا بالأخبار فادفعوها بالتكذيب... ولهذا تجد كثيراً من هؤلاء لا يحب تبليغ النصوص النبوية أو إظهارها وإشاعتها، وقد يشترطون في أماكن يقفونها أن لا يقرأ فيها أحاديث الصفات.. وبلغني عن كثير منهم أنه كان يهمُ بالقيام والانصراف عند ختم صحيح البخاري وما فيه من التوحيد، والرد على الجهمية، وسمع منه الطعن في محمد بن إسماعيل، وما ذنب البخاري وقد بلّغ ما قاله رسول الله ﷺ، وقال آخر من هؤلاء: «لقد شان البخاري صحيحه بهذا الذي أتى به في آخره» ومعلوم أن هذا مضادة صريحة لما يحبه الله ورسوله من التبليغ عنه حيث يقول: «ليبلغ الشاهد الغائب»[1].. وهؤلاء يختارون كتمان ما أنزل الله، لأنه يخالف ما يقولونه ويعارض ما حكمت به عقولهم وآراؤهم، وهؤلاء الذين قال فيهم عمر: إنهم أعداء السنن[2]»[3] فلذا يتجلى مدى سيطرة الدلائل العقلية عندهم وتقديمها على كل النصوص الشرعية وهذا ما نجده من أهل الأهواء في السابق واللاحق.

ومن أمثلة تقديس العقل في الوقت الحاضر:

١ ـ المدارس العقلية[4] الحديثة والتي تزعم أن فهم الكتاب من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة وما وراء

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم٢١١. (٢) اللالكائي، ١/١٢٣ رقم ٢٠١.

(٣) الصواعق المرسلة، ٣/١٠٣٩ ـ ١٠٤١.

(٤) من رجال المدرسة العقلية وروادها: جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، سليم النقاش، وأديب إسحاق، جورج كوتجي، وهؤلاء الثلاثة من تلاميذ محمد عبده، وهم نصارى ماسونيون، ومحمد مصطفى المراغي، وقاسم أمين، علي عبد الرزاق، أحمد أمين، محمود أبو رية، محمد أحمد خلف، أحمد خان، طه حسين، فهمي هويدي، الترابي، مالك بن نبي، جودت سعيد، خالص حلبي. انظر الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، الدكتور محمد البهي، مصر، ط٩، ١٩٨١م، ص٦٨، ٩٧، ٩٨، منهج المدرسة العقلية في التفسير، ص١٠٨ ـ ٢٢٢، دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام، مصطفى فوزي غزال، دار طيبة الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ص١٦١ ـ ١٩٦، خصائص التصور الإسلامي، سيد قطب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥م، ص١٨، ١٩.

ذلك من المباحث تابع له أو وسيلة لتحصيله، ويقصدون بذلك نبذ السنة ومن ثم فصلها عن الشريعة، واتخاذ العقل واعتماده الأصل الأول للإسلام لتحصيل العلم، حتى لو ردوا القرآن والسنة معاً، وهذا ما يحصل من خلال تفسيرهم لآيات القرآن الكريم، فقد أباحوا الربا حيث يفسرون قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [آل عمران] بأن المراد بالمحرم هو ما كان أضعافاً مضاعفة وأن المراد بالربا فيها ربا الجاهلية المعهود عند المخاطبين عند نزولها، لا مطلق المعنى اللغوي الذي هو الزيادة في كل ما يسمي زيادة ربا[1]، ووصل بهم الحد إلى أن جعلوا القرآن نثراً جاهلياً والسجع على طريقة الجاهلية حين مخاطبته للقلب والوجدان، ومن أن القرآن وضع للصلوات والدعوات ومواقف الخوف والرجاء سوراً مسجوعة تماثل ما كان يرتله المتدنيون من النصارى واليهود والوثنيين، وبلغت بهم الجرأة أقصاها عندما زعموا أن في القرآن أسلوبين مختلفين كل الاختلاف، أحدهما جاف وهو مستمد من البيئة المكية، ففي هذا الأسلوب تهديد ووعيد وزجر وعنف وقسوة وغضب وسباب: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد] وغير ذلك من الآيات التي تمتاز بكل مميزات الأوساط المنحطة، فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة تغير الأسلوب بحكم البيئة أيضاً فقد كان في المدينة طوائف من اليهود وبينهم التوراة فأصبح ذلك الأسلوب ليناً وديعاً مسالماً، تلوح عليه إمارات الثقافة والاستنارة[2] وهنا يظهر مدى تأثرهم باليهود والنصارى، فأقوالهم من الخزي والعار وصلت إلى الزعم أن للبيئة دخلاً في تكوين القرآن، أو أن للمعيشة والظروف يداً في التهيئة النفسية لابتكار القرآن[3].

٢ ـ إن العقلانيين والعصرانيين الآن يرون أن التطور مسألة حتمية في كل

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٦٥.

(٢) تفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط٤، ١٣٧٣هـ ـ ٤/ ١٢٣، ١٠/ ٤٣٤، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، خادم حسين إلهي بخش، مكتب الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ص١١٩، ١٢٠.

(٣) انظر كتاب مستقبل الثقافة في مصر، الدكتور: طه حسين، حيث ينادي فيه المؤلف بقطع الصلة بين الإسلام والمسلمين.

شيء، وما دام الدين صالحاً لكل زمان ومكان فهذا لا يعني أن يكون تطبيقاً واحداً بعينه للدين، ولذا يستلزم أن ينقح الدين كل مائة سنة وأن يُصحح المنهج كل سنة وكل شهر وكل لحظة، حيث يزعمون أن العلم النقلي الذي كان متاحاً في الفترة الأولى من الرسالة المحمدية كان محدوداً مع عسر وسائل الاطلاع والبحث والنشر، بينما تزايد المتداول في العلوم العقلية المعاصرة بأقدار عظيمة وأصبح لزاماً علينا أن نقف في فقه الإسلام وقفة جديدة[١] لتسخير العلم[٢] كله لعبادة الله ولعقد تركيب جديد يُوحد ما بين علوم النقل التي نتلقاها كتابة ودراية قرآناً محفوظاً أو سنة يديمها الوحي، وبين علوم العقل التي تتجدد كل يوم وتتكامل بالتجربة والنظر، وبذلك العلم الموحد المتناهي نجدد فقهنا للدين[٣]، وما يقتضيه في

---

(١) مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين، الدكتور: محمود الطحان، مكتبة دار التراث، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ص١٠، تجديد الفكر الإسلامي، الدار السعودية، ط٢، ١٩٨٧م، ص٤٠، ٥٦، ١٠٥.

(٢) انظر إلى المغالطة الواضحة، فهل العلم كله يُسخر لعبادة الله، بل إن هناك الكثير من العلوم التي تناهض العباد والعبادة.

(٣) بلغ من جرأة العقلانيين أنهم يجددون الفقه الإسلامي بأي طريقة ووسيلة ولو أدى ذلك إلى هدم الدين الإسلامي، فالكاتب فهمي هويدي يشجع على إقامة التفاعل الثقافي بين الأقطار ولو بالطرق المحرمة فيقول: «لا مفر من الاعتراف بأن القنوات الفضائية نجحت فيما فشلت فيه وسائل الإعلام الأخرى في مقدمتها الصحافة، وإذا كانت الحدود والقيود قد حالت دون إقامة التفاعل الثقافي المنشود بين الأقطار العربية، فإن القنوات الفضائية تميزت بميزة لم تتوافر للصحف والكتب وهي كونها قادرة على اختراق الحدود والقفز فوق القيود إلا ما تقيد نفسها به، ومن ثم أصبحت الطريق أمامها مفتوحة لدخول كل بيت في أي مكان دون عائق من أي نوع، على زماننا في الخمسينات والستينات، كان يقال أن السيدة أم كلثوم الوحيدة التي تحقق شعار «من المحيط إلى الخليج» حيث كان فعلها الذي يقام في الخميس الأول من كل شهر مناسبة قومية تنعش فيها الأمة العربية وتعيش معها بخشوع حتى فجر اليوم التالي... المحرمات تُناقش بجرأة مشهودة... والخطوط الحمراء التي تقيد الحوار، والسقوف الواطئة التي تضيق من مجراه، هذه كلها اختفت في برامج الفضائيات»، فانظر إلى تشجيعه للقنوات الفضائية واختراقها الحدود والقيود وماذا يقصد بها إلا قيود الدين وحدود الشريعة؟ وإلى قوله عن أم كلثوم بأنها الوحيدة التي تحقق شعار من المحيط إلى الخليج، فأين شعار الوحدة والإسلام حينئذ، وانظر إلى مدى تشجيعه للقومية، ثم تبلغ به الجرأة أقصاها فيسمي معايشة الغناء والاستماع إليه عبادة يتكنفها الخشوع، فإنا لله وإنا إليه راجعون. انظر مجلة المجلة العدد ٩٤٤، ١٥ مارس ١٩٩٨م، ٢٣ ذي القعدة ١٤١٨هـ، ص٢٨، ٢٩.

حياتنا الحاضرة طوراً بعد طور[1]، ويرددون شعارهم المزيف أن التشبع بروح الإسلام لا التزام بأحكام معينة متناثرة كفيل بأن يكون البوصلة التي تهدينا سواء السبيل، وما كلمه (روح الإسلام) إلا عبارة عن خدعة عقلانية علمانية فاسدة تسربت ـ وللأسف الشديد ـ بين الأوساط الإسلامية وهي كلمة حق يراد بها باطل، فدعاوى روح الإسلام والتسامح والوسطية التي يدندن حولها العقلانيون وأسيادهم ثم أذنابهم كلمات حق يُراد بها باطل، فروح الإسلام هي الأساس، لكن دون تفريط بالعقائد والشرائع أو الأحكام، والتسامح من أعظم معالم الدين الإسلامي، لكن من غير التقاء مع الكفر في منتصف الطريق أو تنازل عن قاعدة الولاء والبراء، والوسطية من السمات المهمة للإسلام، لكن من غير انفلات أو تمييع[2].

٣ ـ إن الحداثيين الآن ينادون بما تنادي به المدرسة العقلية من زعزعة الصفة الأصلية[3]

---

(١) إن الدكتور محمد أحمد خلف الله يقرر أن البشرية لم تعد في حاجة إلى قيادتها في الأرض باسم السماء، فقد بلغت سن الرشد وأن لها أن تباشر شؤونها بنفسها، وأن الإسلام قد حرر العقل البشري من سلطان النبوة من حيث إعلان إنهائها كلية وتخليص البشرية منها، ولا عجب في أن يصدر مثل هذا القول منه فهو الذي قد تصدى لكلام الله بالتشكيك والتأويل الفاسد فقال: «القرآن الكريم يتقول على اليهود ويتقول أموراً لن تحدث ويقرر أمراً خرافياً أو أسطورياً»، ثم يعود فيقرر نقيضه ويزيد وينقص بحكم الحرية الفنية، فالقرآن عنده عبارة عن قصة فنية تعتمد على العرف والخيال ولا يلزم من الحوار أن يكون قد صدر أم لا، وإنما الغرض الخيال والتخيل. انظر الأسس القرآنية للتقدم، الدكتور: محمد أحمد خلف الله، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٤٤، والفن القصصي في القرآن، محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو القاهرة، ط٤، ١٩٧٢م، ص١٥٣ ـ ١٧١.

(٢) العقلانيون أفراخ المعتزلة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦٦، ٦٧، مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي، مركز الحق الألكتروني، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م،. ص١٠٣، ١١٠، ١٢٣.

(٣) وصل الحد بالعقلانيين أن يزعزعوا الحقائق المعروفة، ولعل من أكبر الأمثلة على ذلك أن الكاتب فهمي هويدي يحاول أن يجعل من رجاء جارودي مسلماً مدافعاً مناضلاً، صلباً، مقاتلاً ضد المنكرات، واقفاً كالجبل الأشم للدفاع عن المسلمين، مع أن جارودي نفسه يرى أن الصلوات ثلاث صلوات في اليوم والليلة لا خمس صلوات، ويزعم أن هذا ما يدل عليه القرآن، وأن الصلاة ليست الحركات التي هي عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود، وإنما هو التفكير العميق في ذات الله، وهذه هي صلاة الباطنية الملاحدة وهذا القول كفر صريح وردة عن الإسلام، وأما الصيام عنده فليس هو الامتناع عن الأكل والشرب وإنما هو معاني الصيام وأهدافه، فالمراد بالصيام عنده هو كتم الأسرار، ودعا إلى تعطيل حد السرقة وتغيير مقادير المواريث، وينادي=

للدين الإسلامي[1]، وجعله في حدود الموروث التاريخي، ثم يرفعون عقيرتهم بقولهم: إن الإنسان يملك موروثه ولا يملكه هذا الموروث، ويملك أن يحيله إلى موضوع للبحث العلمي والنظر كما يملك حق إعادة النظر في ما اكتسب من صفة القداسة وحق نزع الأسطورة من التقديس وحق طرح الأسئلة والبحث عن الأجوبة، زاعمين أن الأدب يجب أن ينظر إليه من الناحية الشكلية والفنية فقط، بغض النظر عما يدعو إليه ذلك الأدب من أفكار، وينادي به من مبادئ وعقائد وأخلاق، ما دام النص الأدبي عندهم جميلاً من الناحية الفنية فلا يضر أن يدعو للإلحاد أو الزنا واللواط[2]، ومن هنا يتضح أن مذهب الحداثة ما هو إلا وسيلة لحرب الدين والأخلاق وراء ما يزعمون من أنهم يستخدمون العقل والبحث والتجديد، وفي الحقيقة هم أبعد ما يكونون عن العقل والتجديد بمفهومه الإسلامي الذي وضحه الإمام أحمد يرحمه الله بقوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصبرون منهم على الأذى، ويبصّرون بنور الله أهل الضلالة والعمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضال قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهّال الناس بما يلبسون عليهم»[3].

= علماء الإسلام أن يتمردوا على شرع الله كما تمرد المسيحيون على البابا وثاروا في وجه الكنيسة، فهو يسوي بين الدين الحق ودين الكفر الذي هو دين البابوات ورجال الكنيسة، فأين ما يزعمه فهمي هويدي من إسلامه وإيمانه وجهاده وقتاله ونضاله، ولذا فإن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله قال عن جارودي: «وأخيراً فإن روجيه جارودي لا يُحكم عليه بأنه مرتد عن دين الإسلام كما توهمه بعضهم وإنما هو كافر أصلي لم يدخل في الإسلام كما اعترف هو بذلك حيث يقول: (انتهيت إلى الإسلام دون التخلي عن اعتقاداتي الخاصة وقناعاتي الفكرية» انظر مجلة البحوث الإسلامية، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، العدد٥٠، ١٤١٨هـ، ص٣٦٥ ـ ٣٦٨، ومجلة المجلة، العدد ٩٤٢، ٣ ـ ٩، ذي القعدة ١٤١٨هـ ١ ـ ٧ مارس ١٩٩٨م، ص٢٦، ٢٧.

(١) مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق، ١٤٠٥هـ ـ ص٢٣٦.

(٢) الحداثة في ميزان الإسلام، ص٣١.

(٣) الرد على الجهمية، تحقيق: النشار، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م، ص٥٢.

المبحث الثالث

زعم من يقول بتقريب وجهات النظر بين الفرق والرد عليه

إن الدين الإسلامي بقوته وعظمته وامتداده كان من أهم العوامل التي أدت إلى انفتاح العالم بعضه على بعض فكثرت في ديار الإسلام الأخلاط، وداهمت الأعاجم العرب، وكثر فيهم سواد أهل الفرق يحلمون معهم جراثيم المرض العقدي والسلوكي، وأمام غياب رؤوس أهل العلم حيناً وقعودهم عن تبصير الأمة في الاعتقاد أحياناً، وفي حالة من حالات الغفلة سرت دعوة متينة ومحنة عظيمة ألا وهي نظرية الخلط بين الأديان والجمع بين الفرق، والغاية منها معروفة واضحة للعيان، هي كسر حاجز الولاء والبراء بين المسلم والكافر، وبين السني والبدعي وهو ما يسمى في التركيب المولد باسم الحاجز النفسي فيكسر تحت شعارات مضللة: التسامح، تأليف القلوب، نبذ الشذوذ والتطرف، التعصب، الإنسانية[1] ونحوها من الألفاظ ذات البريق، والتي حقيقتها مؤمرات تخريبية تجتمع لغاية القضاء على المسلم المتميز وعلى الإسلام، ومن ثم تنشأ الأمية الدينية حتى ينفرط العقد وتتمزق الأمة ويسقط المسلم بلا ثمن في أيدي الأكلة وتحت لواء حزبياتهم ومعتقداتهم[2].

---

(١) الإنسانية أو العالمية كما يدعونها أحياناً: دعوى براقة تظهر بين الحين والحين ثم تختفي لتعود من جديد تنادي لشعارات منها، يا أخي كن إنساني النزعة، وجه قلبك ومشاعرك للإنسانية جمعاء، دع الدين جانباً فهو أمر شخصي، علاقة خاصة بين العبد والرب محلها القلب لكن لا تجعلها تشكل مشاعرك وسلوكك نحو الآخرين الذين يخالفونك في الدين، فإنه لا ينبغي للدين أن يفرق بين البشر، بين الأخوة في الإنسانية، تعال نصنع الخير لكل البشر غير ناظرين إلى جنس أو لون أو وطن أو دين. انظر مذاهب معاصرة، ص٥٨٩، معجم المناهي اللفظية، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٢) مذاهب فكرية معاصرة، ص٥٨٩.

فالإنسانية[1] دعوى براقة تخيل إلى السامع أنها تدعوه إلى الارتفاع فوق كل الحواجز التي تفرق بين البشر على الأرض، تدعوك لتكون كبير القلب واسع الأفق، كريم المشاعر تنظر بعين إنسانية وتفكر بفكر عالمي وتعطي من نفسك الرحبة لكل البشر على السواء بدافع الحب الإنساني الكبير، والناعقون بها يحاولون لي النصوص من القرآن والسنة حتى يستدلوا بها لهذا الغرض القبيح، فيرفعون عقيرتهم بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْۚ﴾[2] [الأنفال: ٦٣] فإن الدعاة إلى هذه المبادئ أو الشعارات الخادعات[3]، قد دلهم ذكاؤهم الشيطاني على أن الناس متى انسخلوا من أديانهم ونظمهم[4] ومناهج حياتهم القديمة وقواعد إيمانهم، تفككت الروابط المتينة عندهم وغدوا أفراداً منبثين، وعندئذ يأتي المخططون[5] لنشر هذه الدعوات الزائفة وهم في حالة تكاتف جماعي سري بينهم، فيغلبون بوحدتهم الجماعية الأشتات المنبثة من الناس ثم يسوقونهم كقطعان

---

(١) كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة، عبد الرحمٰن بن حسن حبنكه الميداني، دار القلم، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، ص٢٤٩، اليهودية والماسونية، الشيخ عبد الرحمٰن الدوسري، دار السنة، الخبر، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ص٦٣.

(٢) الإسلام والحضارة الغربية، الدكتور، محمد محمد حسن، دار الإرشاد، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ ص١٩٣.

(٣) استطاع اليهود بث فكرة الإخاء والمساواة بين الأمم عن طريق نوادي الروتاري والليونز، وهذه المبادئ تنادي بها البهائية حيث يقولون: «عاملوا جميع الملل والطوائف والأديان بكل الصداقة والمحبة والمودة»، واعلموا أن الملكوت ليس خاصاً بجمعية مخصوصة، فإنك يمكنك أن تكون بهائياً مسلماً وبهائياً ماسونياً وبهائياً يهودياً، فيظهر بذلك ارتباط المبادئ باليهود واليهودية. انظر الماسونية في أثوابها المعاصرة، الدكتور، سعد الدين السيد صالح، مكتبة الصحابة، جدة ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ص٦٥، ٦٦.

(٤) لقد بلغ تأثر بعض الجهلة بشعارات الماسونية أن عفلق القروي يقول:

سلام على كفر يوحد بيننا وأهلاً وسهلاً بعده بجهنم

انظر اليهودية والماسونية، للدوسري، ص٦٤.

(٥) بلغ من تحمس مصطلح الإنسانية عند بعض المسلمين إلى أن الدكتور: زكي مباركي يقول: إن شخصية محمد لم تدرس حق التدريس إلى اليوم في البيئات الإسلامية، لأن المسلمين يجعلونه رسولاً في جميع الأحوال، فهو لا يتقدم ولا يتأخر إلا بوحي من الله، ولا يأخذ ولا يدع إلا بإشارة من جبريل، ومعنى ذلك أن شخصية محمد في جميع نواحيها شخصية نبوية لا إنسانية، انظر القرانيون وشبهاتهم حول السنة، ص١٢٠ ـ ١٢١.

الأنعام، فالإنسانية ما هي إلا شعار للماسونية(١) التي تنادي بالحرية والإخاء والمساواة بين جميع الناس بصرف النظر عن دينهم أو عقيدتهم أو جنسهم، حيث إن اليهود كانوا يعيشون معزولين عن الناس لا يُسمح لهم بالاختلاط بالمجتمعات بسبب أخلاقهم الذميمة فرفعوا هذه الشعارات لكي يعطوا أنفسهم فرصة الدخول إلى المجتمعات والتحكم في مقدراتها(٢)، فالإنسانية دعوة باطلة من أساسها لأنها تخالف سنة ثابتة من سنن الله في الأرض، وهي دفع الناس بعضهم ببعض، وضرب الحق والباطل والهدم والبناء وجهان لهذه السنة لا يفتآن يعملان دون انقطاع، وكل مُيسر لما خُلق له، وبذا يتضح أن فكرة أو مبدأ الإنسانية فكرة خبيثة جاءت من أحضان اليهود، فلذا لا بد من الوقوف على منشأ هذه الفكرة(٣).

المسرد التاريخي لهذه النظرية:

إنها نظرية اليهود والنصارى من حيث المنشأ والمنبت وحديثة بصنع شعاراتها والعمل من أجلها على كافة المستويات لسحب المسلمين عن أسلافهم، وبتتبع مراحلها التاريخية تجدها قد مرت في حقب زمانية أربع هي:

---

(١) الماسونية لغة: معناها البناؤون الأحرار، وفي الاصطلاح: منظمة يهودية سرية إرهابية غامضة محكمة التنظيم تهدف إلى ضمان سيطرة اليهود على العالم وتدعوا إلى الإلحاد والإباحية والفساد، جل أعضائها من الشخصيات المرموقة في العالم يوثقهم عهد بحفظ الأسرار ويقومون بما يسمى بالمحافل للتجمع والتخطيط والتكليف بالمهام. انظر الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص٤٤٧، ٤٥٥، الاستشراق، الدكتور السيد أحمد فرج، دار طويق، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص٧٣ - ٩٥، يهود الأمس سلف سيء لخلف أسوأ، الشيخ عبد الرحمٰن محمد الدوسري، مراجعة: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص٢٧٧، الماسونية في أثوابها المعاصرة، ص١٧ - ٤٧.

(٢) عن طريق تلك الشعارات الزائفة: الإنسانية، الحرية، الإخاء، استخدمت الأندية والجمعيات التي تبدو في ظاهرها الخير والمنفعة للمسلمين وفي باطنها السم الزعاف ينخر في أعضاء الأمة المحمدية كأندية الليونز والروتاري، وجمعية طب الأسنان، رجال الأعمال، تلوث البيئة، أصدقاء المرضى، علاج الإيدز، أصدقاء السياح، بنوك الدم، تحديد النسل، الدائرة المستديرة، النوايا الصادقة، فكل تلك الجمعيات ولدت تحت عبارة الروتاري حتى تنخر في الأمة الإسلامية. انظر: الطابور الخامس في الشرق الإسلامي، أبو إسلام أحمد عبد الله، بيت الحكمة، ط٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص٥٢.

(٣) الإسلام والحضارة الغربية، محمد محمد حسين، ص١٩٣.

١ ـ مرحلتها في عصر النبي ﷺ:

وقد بيّن الله سبحانه في محكم كتابه، أن اليهود والنصارى في محاولة دائبة لإضلال المسلمين عن إسلامهم، وردُهم إلى الكفر ودعوتهم المسلمين إلى اليهودية أو النصرانية فقال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩] ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة] وهكذا في عدد من آيات الله يتلوها المسلمون في كتاب الله ليحذروا الكافرين من اليهود والنصارى وغيرهم فخمدت حيناً من الدهر حتى انقراض القرون المفضلة.

٢ ـ مرحلة الدعوة إليها بعد انقراض القرون المفضلة:

ثم بدت محاولاتهم مرة أخرى تحت شعار وضعوه، وموهوا به على الجهّال؛ وهو أن الملل اليهودية والنصرانية والإسلام هي بمنزلة المذاهب الفقهية الأربعة عند المسلمين، كل طريق منها يوصل إلى الله تعالى، وهكذا فيما يثيرونه من الشبه ومتشابه القول وبتر النصوص مما يُموهون به ويستدرجون به أقواماً ويتصيدون به آخرين من ذوي الألقاب الضخمة هنا وهناك، مع أنهم على يقين بأن الدين الإسلامي لا يضاهي غيره من الأديان. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: «وهذا القدر يعترف به كل عاقل من اليهود والنصارى يعترفون بأن دين المسلمين حق، وأن محمداً رسول الله ﷺ، وأن من أطاعه منهم دخل الجنة، بل يعترفون بأن دين الإسلام خير من دينهم»[1] ثم تلقاها عنهم دعاة وحدة الوجود، والاتحاد والحلول وغيرهم من المنتسبين إلى الإسلام، ومن ملاحدة المتصوفة في مصر والشام وأرض فارس وأقاليم العجم، ومن غلاة الرافضة، وهي من مواريثهم عن التتر وغيرهم. يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عن وجود نظرية التقارب عند التتار: «وكذلك الأكابر من وزرائهم وغيرهم يجعلون دين الإسلام كدين اليهود والنصارى، وأن هذه كلها طريق إلى الله بمنزلة المذاهب الأربعة عند المسلمين»[2] حتى بلغ الحال إلى أن بعض هؤلاء الملاحدة[3] يجيزون التهود والتنصير، بل فيهم

(١) الفتاوى، ٤/ ٢٠٣. (٢) الفتاوى، ٢٨/ ٥٣٢.

(٣) من هؤلاء الملاحدة ابن سبعين، ابن هود، التلمساني، وغيرهم كانوا يسوغون للرجل أن=

من يُرجِّح دين اليهود والنصارى على دين الإسلام، وهذا فاشٍ فيمن غلبت عليهم الفلسفة منهم، ثم انتقلوا إلى أن أفضل الخلق عندهم هو المُحقِّق وهو الداعي إلى الحلول والاتحاد، وقد كشف شيخ الإسلام عوارهم في مواضع من كتبه[١]، ولذا قُمعت هذه الدعوة الكفرية بمواجهة علماء الإسلام لها والمناوأة عليها وعلى متحليها بأنها كفر وردة عن الإسلام[٢].

٣ ـ مرحلة الدعوة إليها في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري:

قد خمدت تلك الظاهرة حيناً من الدهر متحجرة في صدور قائليها المظهرين للإسلام المبطنين للكفر والإلحاد حتى تبنتها الماسونية وهي منظمة يهودية للسيطرة على العالم ونشر الإلحاد والإباحية تحت غطاء الدعوة إلى وحدة الأديان الثلاثة ونبذ التعصب[٣] بجامع الإيمان بالله، فكلهم مؤمنون وقد وقع في حبال دعوتهم جمال الدين[٤]

= يتمسك باليهودية والنصرانية كما يتمسك بالإسلام، ويجعلون هذه طرقاً إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختص بهم من النصارى واليهود: إذا عرفتم التحقيق لم يضركم بقاؤكم على ملتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عبَّاد الأوثان. انظر الصفدية، ط مكتبة ابن تيمية، ١/ ٢٦٩، البداية والنهاية، ط دار المعارف، بيروت، ١٣/ ٢١٥.

(١) الفتاوى، ٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٨، ١٤/ ١٦٤ ـ ١٦٧، ٢٨/ ٥٢٣، الصفدية، ط مكتبة ابن تيمية، ١/ ٢٦٨، الرد على المنطقيين، لاهور، باكستان، ط٢، ١٣٩٦هـ ص٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، الدكتور: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ ـ ص١٦ ـ ١٩.

(٣) بلغ من تأثر بعض المسلمين من الدعوة إلى نبذ التعصب أن الشيخ محمد الفحام شيخ الأزهر السابق أن ألقى محاضرة في نادي الروتاري في القاهرة عام ١٩٧٧م بعنوان المحبة في الإسلام فقال: (إن المحبة لا تعرف ديناً ولا جنساً ولا عرفاً، واستدل بذلك على ما لقيه من الفرنسيين وهم على غير دين الإسلام حينما كان وولده في فرنسا). انظر الطابور الخامس، ص٢٥٢.

(٤) جمال الدين بن صفدر الحسيني الأفغاني ولد ١٨٣٩م، كان نشاطه سرياً واختلف في أصله أهو إيراني أم أفغاني، كان أكثر تعامله مع النصارى، وقد كثرت رحلاته في أنحاء العالم: الهند، مصر، والأستانة، ثم انخرط في الماسونية. صدر أمر بنفيه من مصر في رمضان، ١٢٩٦هـ، ولم ينقطع نشاطه الماسوني أينما حل في إيران أو فرنسا أو مصر وغيرها، وكان يدعو إلى إنشاء دولة عربية لإنجلترا، وقد وقف ضد ثورة المهدي في السودان، أثر في عدد كثير من تلاميذه وأهمهم محمد عبده، توفي سنة ١٨٩٧م. انظر الإسلام والحضارة، ص٦٥، ٦٦، تاريخ الأستاذ الإمام، محمد رشيد رضا، ط المنار، مصر، ١/ ٤٤، منهج المدرسة العقلية في التفسير، ص٧٥، ٩٠، ١٠٨، ١٢٣، ٢٢٢. =

جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده[١]، يقول الأفغاني: «إن الأديان الثلاثة الموسوية[٢] والعيسوية والمحمدية على تمام الاتفاق في المبدأ والغاية[٣] وإذا نقص في الواحد شيء من أوامر الخير المطلق، استكملته الثانية.. وعلى هذا لاح لي بارق أمل كبير أن يتحد أهل الأديان الثلاثة»[٤] وكان من جهود محمد عبده في ذلك أنه ألف جمعية التأليف والتقريب بمساعدة عدد من رجال الفكر في بيروت غرضها التقريب بين الأديان الثلاثة، وقد دخل في هذه الجمعية بعض الإيرانيين والإنجليز واليهود[٥]، ثم سرت هذه الروح بعد محمد عبده حتى اشتعلت ثورة مصر عام ١٩١٩م بقيادة صحبه وتلاميذه[٦] واتحد الصليب والهلال، وخطب

---

(١) محمد عبده بن حسن التركماني ولد سنة ١٨٤٩م، كان يميل إلى مهادنة الاستعمار البريطاني ويتجه إلى إصلاح الناس عن طريق التعليم والتهذيب ولذلك كان يبذل النصيحة للإنجليز ويرشدهم إلى ما يوطد احتلالهم، ولذا فإن كرومر صرح بأن الشيخ سيظل مفتياً في مصر ما ظلت بريطانيا العظمى ممثلة له، صاغ برنامج الحزب الوطني المصري وجمع فيه جميع العقائد والمذاهب من النصارى واليهود، يميل إلى التأويل العقلاني العصراني في القرآن والسنة، وكان يميل إلى تقديم العقل على نصوص النقل، ويزعم أن الإسلام يعتمد على الدليل العقلي وبه يحتج لا بالمعجزات، أنشأ جمعية دينية سياسية بهدف التقريب بين الأديان: الإسلام والنصرانية واليهودية. انظر تاريخ الأستاذ الإمام، ١/٤٦، ٧٨، ٣/٨٤ ـ ٩٥، المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ١٠٠، ١٢٤، ١٦٩، خصائص التصور الإسلامي، ص١٨، ١٩.

(٢) إن عبارة الأفغاني هي نفسها التي تستخدمها نوادي الروتاري التابعة للماسونية اليهودية. انظر الماسونية في أثوابها المعاصرة، ص٨٣.

(٣) من التناقض البين في شخصية الأفغاني أنه كان ينادي بمسألة التقريب بين الأديان الثلاثة، مع كونه زعيماً من زعماء الحركات الإسلامية في أواخر القرن التاسع عشر ومقاوماً للاستعمار الغربي، ومفجراً لروح العزة والحرية في الشرق الإسلامي، ومحارباً شديداً للاستعمار الغربي، حتى أن الدكتور البهي اعتبر الأفغاني أكثر اطلاعاً على مفاسد الغربيين من ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، فلذلك كان أكثر نجاحاً في حربه للاستعمار البريطاني، فكيف يحصل الجمع بين تلك المتناقضات؟ انظر الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ص٦٨ ـ ٩٧.

(٤) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ص٦٩.

(٥) تاريخ الأستاذ الإمام، ط المنار، مصر، ١٣٥٠.

(٦) قد ترك محمد عبده عدداً من التلاميذ يقومون بنشر أفكاره ومبادئه كمحمد رشيد رضا، ومحمد مصطفى المراغي، محمد شلتوت، أحمد المراغي، عبد العزيز جاويش، محمد=

شيوخ الأزهر في الكنائس واعتلى القس منابر الأزهر[١]، وتبع ذلك مطارحات في هذه النظرية بين عدد من المؤيدين[٢] والمعارضين، واستمرت المراسلات جارية في هذه المقالات في الجواب على هذا السؤال: هل يمكن التوحيد بين الإسلام والنصرانية؟[٣]

٤ ـ مرحلة الدعوة إليها في العصر الحاضر:

في الربع الأخير من القرن الرابع عشر الهجري في ظل النظام العالمي الجديد جهر اليهود والنصارى بالدعوة إلى التجمع الديني بينهم وبين المسلمين وبعبارة أخرى التوحيد بين الموسوية والعيسوية والمحمدية باسم الدعوة إلى التقريب بين الأديان ثم باسم نبد التعصب الديني، ثم باسم الإخاء الديني، وله فتح مركز بمصر[٤] وآخر بسيناء، ثم أُخرجت للناس شعارات عدة، منها وحدة الأديان، توحيد الأديان، توحيد الأديان الثلاثة الإبراهيمية، الملة الإبراهيمية[٥]،

= فريد وجدي، قاسم أمين، علي عبد الرزاق. انظر العصريون معتزلة اليوم، يوسف كمال، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ١٨ ـ ٣٠، ١٠٨ ـ ١١٠، الإسلام والحضارة الغربية، ص٢٠٨، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الدكتور: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤٠٣هـ، ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠.

(١) الإسلام والحضارة الغربية، ص٨١، ٨٢، تاريخ الأستاذ الإمام، ص٨١٧.

(٢) إن النوري الطبرسي المتوفي سنة ١٣٢٠هـ، كان من معاصري الشيخ محمد عبده، وكان ممن يحاول التقريب بين الأديان. انظر الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: محمد صادق، المطبعة الحيدرية النجف، ط٢، ١٣٨٠هـ ـ ص١٦١.

(٣) الإبطال لنظرية الخلط، ص٢١، ٢٢.

(٤) الإخاء الديني ومجمع الأديان: جماعة تمارس نشاطها المشترك بين المسلمين والنصارى في المركز العام لجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة، وأما مجمع الأديان المُقام في وادي الراحة بسيناء فهو نشاط بين العبادات الثلاث. انظر الإبطال لنظرية الخلط، ص٢٣.

(٥) ومن هنا يظهر التلازم بين كلمة الإبراهيمية ورئاسة جارودي لهذه الأنشطة حيث إنه أعلن في الحوار الذي أجرته معه مجلة المجلة في عددها (٨٨٩) (أنه لم يتخلى عن اعتقاداته الخاصة وأنه لم يعتنق الإسلام الذي عليه المسلمون، وإنما اعتنق إسلاماً آخر تخيله بذهنه زعم أنه خليط من الأديان اليهودية والنصرانية، ومن الإسلام الذي تخيله هو، لا الإسلام الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ، وقال إن هذا الإسلام المزعوم هو دين إبراهيم عليه السلام، فإبراهيم بزعمه هو أول المسلمين في الإسلام، فالإسلام بدأ من عهد إبراهيم، ثم قال: ولم يكن إبراهيم يهودياً ولا مسيحياً ولا مسلماً بالإسلام التاريخي=

الوحدة الإبراهيمية، وحدة الدين الإلهي، المؤمنون، المؤمنون متحدون، الناس متحدون، الديانة العالمية، التعايش بين الأديان، العالمية وتوحيد الأديان، ثم لحقها شعار آخر وهو وحدة الكتب السماوية، ثم امتد هذا الشعار إلى فكرة طبع القرآن الكريم والتوراة والإنجيل في غلاف واحد[1]، ثم دخلت هذه الدعوة في الحياة التعبدية العملية إذ دُعي إلى إقامة صلاة[2] مشتركة بين الإسلاميين والكتابيين في إيطاليا بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٦م، ثم تكرر هذا الحدث مرة أخرى، ومن ثم قدم البابا[3] نفسه إلى العالم بأنه القائد الروحي للأديان جميعاً وأنه حامل رسالة

= للكلمة أي الذي عليه المسلمين اليوم، ولذلك صدرت الفتوى بكفره وإلحاده. انظر مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٥٠، ص٣٦١ ـ ٣٧١.

(١) يقول الشيخ بكر أبو زيد أطال الله: في عمره إنه بتاريخ ١٠/ ١٠/ ١٤١٦هـ، أعلن بعضهم عن إصدار كتاب يجمع بين دفتيه القرآن والتوراة والإنجيل وقد نشر في وسائل الإعلام المختلفة ومنها جريدة الرأي في العدد رقم ٩٣١٦، ص١ بتاريخ ١٣/ ١٠/ ١٤١٦هـ. انظر الإبطال لنظرية الخلط، ص٣٠.

(٢) انظر إلى هذا الانسلاخ من الدين الإسلامي، فهل صلاة المسلمين كصلاة النصارى، ويظهر مدى جرأة البابا الذي يزعم أنه الأب الروحي للأديان وأي أبوة تلك التي يدعيها والله عز وجل يقول: **﴿ما جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾** فاليهود مغضوب عليهم والنصارى ضلال، وأما المسلمين فأمة تسير على الصراط المستقيم والنهج القويم، فشتان بين الديانات الثلاث، فالله سبحانه وتعالى صرح في كتابه الكريم بكفر اليهود والنصارى القائلين ببنوة العزير وبنوة المسيح، فكيف يتقارب الكفار مع المسلمين؟

(٣) الباب يوحنا: البابا يوحنا بولس الثاني الرئيس الأعلى للكيان الكنسي، وقد تغيرت ألقابه الرسمية على مر العصور ووفقاً للأحداث، حتى أصبح اللقب الذي يحمله يوحنا بولس الثاني هو: (أسقف روما، خليفة القديس بطرس، نائب يسوع المسيح، أمير الرسل، الحبر الأعظم للكنيسة العالمية، بطريارك الغرب، كبير أساقفة إيطاليا، رئيس المقاطعة الرومية وعاهل دولة مدينة الفاتيكان)، وكلها ألقاب تشير وتعني أنه بمثابة قمة القمم. انظر: تنصير العالم (مناقشة لخطاب البابا يوحنا بولس الثاني) الدكتورة: زينب عبد العزيز، دار الوفاء، المنصورة ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ٨٦ ـ ٩٥، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر، الدكتور: خالد محمد نعيم، المختار الإسلامي، ص٦ ـ ١٠، الكنيسة تبارك زواج الشواذ، الدكتور، عماد الدين خليل، المختار الإسلامي، ص٦٤٦، ٦٩، مجلة المجتمع، ٢٢ ربيع الثاني، ١٤٠٢هـ ـ ١٦ فبراير ١٩٨٢م، العدد ٥٦١، ص٢٤، ٢٥.

السلام العالمي للبشرية، واعتبر البابا يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٦م عيداً[١] لكل الأديان، وأول يوم من شهر يناير هو يوم التآخي مع اتخاذ نشيد يردده الجميع أسموه نشيد الإله الواحد رب وأب[١]، وانتشر في العالم عقد المؤتمرات لهذه النظرية وانعقاد الجمعيات وتأليف الجماعات الداعية لوحدة الأديان وإقامة الأندية والندوات، فكان في تاريخ ١٢ ـ ١٥ فبراير عام ١٩٨٧م عقد المؤتمر الإبراهيمي في قرطبة بمشاركة أعداد من اليهود[٢] والنصارى ومن المنتسبين للإسلام من القاديانيين والإسماعيليين، وكان انعقاده باسم «معهد قرطبة لوحدة الأديان في أوربا» أو المركز الإسلامي الثقافي، أو مركز قرطبة للأبحاث الإسلامية، وكان متولي ذلك النصراني روجيه جارودي، وكانت أهم نقطة في انعقاده هي إثبات الاشتراك واللقاء بين عدد من المنتسبين إلى الأديان، وفي عام ١٩٨٧م تأسست الجماعة العالمية للمؤمنين بالله باسم «المؤمنون متحدون»، وعُمل لهذه المؤسسات لوائح وأنظمة داخلية ركزت على إذابة الفوارق بين الإسلام واليهودية والنصرانية وتجريد الشخصية الإسلامية[٣] من هويتها «الإسلام ناسخ لما قبله» «والقرآن ناسخ لجميع

---

(١) لا يوجد للمسلمين إلا عيد الفطر وعيد الأضحى، فمن أين جاء هذا العيد الجديد لهم؟ وأما النشيد فهو اعتراف صريح بالأقانيم الثلاثة التي تدعو إليها النصرانية، «الأب والابن وروح القدس»، فمن قال هذا النشيد معتقداً به فقد خرج من دين الإسلام، وهذا ما يصبو إليه اليهود والنصارى.

(٢) نقل سيد قطب رحمه الله كلام سارتر من كتابه تأملات في المشكلة اليهودية باللغة الفرنسية والإنجليزية، «إن اليهود متهمون بتهم ثلاث كبرى هي عبادة الذهب وتعرية الجسم البشري ونشر العقلانية المضادة للإلهام الديني وإن التهم الثلاث صحيحة»، ثم يبرر نشر اليهود للعقلانية المضادة للإلهام الديني قائلاً، إنه ما دام البشر يؤمنون بالدين فسيظل يقع على اليهود تمييز مجحف على اعتبار أنهم يهود أما إذا زال الدين من الأرض وتعامل البشر بعقولهم فعقل اليهودي كعقل غير اليهودي ولن يقع عليهم التمييز المجحف، وسيعيشون في سلام مع غير اليهود بعد أن يندسوا في وسط البشرية مبهمين بين الجموع، ومن هنا يتضح بكل جلاء ارتباط المذاهب الضالة باليهود واليهودية. انظر مذاهب فكرية معاصرة، ص٥٣٠ ـ ٥٣١.

(٣) بلغ من التأثر بمسألة التقريب بين الأديان أن عبد اللطيف غزالي الذي ينتسب للإسلام أن يدافع عن ذلك بقوله: «لم يعتقد أن أتباع كل دين أن الله يختصهم بالجنة ويذر غيرهم، وأكثر الناس في النار؟ إن إلهاً هذا شأنه وإن صح وحاشا أن يصح لا يكون إله طائفة قليلة بالنسبة لسائر الناس، لأنه ليس ثمة دين يضم أكثر البشر. انظر العصريون، يوسف كمال، ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

الكتب قبله ومهمين عليها» وذلك باسم وحدة الأديان[1]، وهذا مناقض لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء] ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾ [الفرقان]، ولقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»[2] «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار»[3].

وبذلك يتضح أن دين الإسلام لا يجتمع مع القناعات الإلحادية ولا يجتمع مع اليهودية والنصرانية لأنهما ديانتان محرفتان ومنسوختان بدين الإسلام، فبالتالي لا يمكن الجمع بين أهل السنة والجماعة والفرق الأخرى، لأن الفرق الضالة لم تنشأ وتستمر وتوطد أصولها وأركانها إلا بالاعتماد على اليهودية والنصرانية، ولكن مع ذلك فقد ظهر في الساحة الإسلامية من ينادي بعملية التقريب بين الفرق حيث

---

(١) من أواخر الأمور ما حصل من محاولة التطبيع بين المسلمين واليهود في اللقاء بين شيخ الأزهر وحاخام إسرائيل، يقول الشيخ يوسف القرضاوي: ومن أعجب ما قرأت وسمعت تشكيك الشيخ في ما أجمعت عليه الأمة من رفض التطبيع؟ إنها كلمة جوفاء لا معنى لها... إن المقاطعة بكل صورها ورفض التطبيع مع القوم سلاح مهم من أسلحة الحرب الطويلة بيننا وبين إسرائيل، فينبغي أن نحافظ عليه وأن نبقيه مشحوذاً صارماً، لا أن نسعى إلى فله وكسره، من هنا كانت خطورة زيارة الحاخام للإمام الأكبر، إنها كسرت الحاجز وفلت السلاح وأضعفت المقاومة الصلبة والمقاطعة الحاسمة، ولقد قال شيخ الأزهر: ما المانع من لقاء رجل دين برجل دين آخر يهودي أو نصراني للحوار في أمور دينية؟ ونقول للشيخ أي حوار ديني بيننا وبين القوم؟ هل النزاع القائم بيننا وبينهم نزاع على أمور العقيدة حتى نحاورهم في أمور الألوهية والنبوة والآخرة؟ أو النزاع على قضية أخرى غير العقيدة، هي قضية اغتصاب الأرض وتشريد أهلها ومحاولة ابتلاع ما بقي منها، وتهويد القدس الشريف وهدم المسجد الأقصى؟ هذه هي القضية يا شيخنا وهي لا تحتاج إلى حوار الشيخ والحاخام، وإنما تحتاج إلى حوار رجال السياسة ورجال السلاح وأنت باعترافك لست منهم. انظر جريدة الشرق الأوسط العدد ٦٩٨٠، الأربعاء، ١/٧، ١٩٩٨م، ص١٢.

(٢) البخاري: كتاب التيمم، باب إذا لم يجد ماءً ولا تراباً، ١/٣٤٦ ـ ٣٥٠، ومسلم في كتاب المساجد في فاتحته، ٥/٣، ٤.

(٣) مسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة النبي ﷺ، ٢/١٨٦، ١٨٧.

اعتمدوا على المحاولات السابقة، حيث إنه إذا تم التطبيع بين الديانات الثلاثة فمن باب أولى التقريب بين الفرق الإسلامية على حد زعمهم، فهم يقولون: إنه لا يوجد دين في ذاته، بل يوجد تراث لجماعة معينة، ظهر في لحظة تاريخية محدودة، ويمكن تطويرها لخطة تاريخية قادمة، فهم يرون[1] أن فرض الحجاب وتقسيم الناس على أساس جنسي ذكورة وأنوثة، والأمر بغض البصر، دعوة ضيقة لا تدل على فضيلة بل تدل على رغبة جنسية مكبوتة أو هو حرمان جنسي في حالة من التسامي والإعلاء. فانظر إلى ربطهم بين الحجاب والحشمة بالعملية الجنسية! وهذا عينه ما تنطق به النظرية الدارونية، فمسألة التقريب بين الفرق أيضاً ليست وليدة اليوم ولكن قد قامت محاولات قديمة ترجع إلى الطوسي الشيعي المتوفي عام ٤٦٠هـ ولعل أفضل من وضح تلك المحاولات الحافظ ابن كثير يرحمه الله بقوله: «اتفق أهل السنة والشيعة على مواجهة اليهود في بغداد وكان ذلك في سنة ٤٣٧هـ، ثم وقعت فتنة بين الروافض والسنة ببغداد قُتل فيها خلق كثير في عام ٤٣٩هـ، وفي عام ٤٤٢هـ اصطلح الروافض والسنة ببغداد وذهبوا كلهم لزيادة مشهد علي ومشهد الحسين وترضوا ـ أي الروافض ـ في الكرخ على الصحابة كلهم وترحموا عليهم وصلّوا في مساجد السنة وتواد الفريقان وتحابوا. . . وهذا عجيب جداً إلا أن يكون من باب التقية»[2].

والدليل على أنه من باب التقية يذكر الحافظ ابن كثير أنه في سنة ٤٤٣هـ قام الشيعة ونصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب «محمد وعلي خير البشر فمن رضي فقد شكر ومن أبى فقد كفر»[3] ثم يذكر أنه في سنة ٤٨٨هـ اصطلح أهل السنة والشيعة وتزاوروا وتواصلوا وتواكلوا»[3] واستمر الحال في المحاولات بين الشيعة وأهل

---

(١) أمثال الدكتور حسن حنفي حسين، أحمد أمين، عبد الرحمن الشرقاوي، الدكتور محمد أحمد خلف الله، المستشار محمد سعيد العشماوي، الدكتور محمد عركون، الدكتور محمد عمارة، قاسم أمين، علي عبد الرزاق، أحمد لطفي السيد، طه حسين، أحمد أمين، محمود أبو رية، الدكتور أحمد كمال أبو المجد، عبد اللطيف غزالي، فهمي هويدي، الدكتور حسن السباعي. انظر العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، ٥/ ١٣٥، الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه، الدكتور يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م، ص١٩، ٣١، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، الدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة.

(٢) البداية والنهاية، ١٢/ ٥٤ ـ ٦١.

(٣) البداية والنهاية، ٢/ ١٤٩، العبر للذهبي، ٣/ ١٩٩.

السنة تبوء بالفشل مرة وتنجح مرة أخرى إلى أن ظهرت أهم محاولة من محاولات التقريب بين السنة والشيعة في مؤتمر النجف الذي انتهى بخضوع مجتهدي الشيعة لإمامة أبي بكر وعمر وإعلانهم[1] ذلك على منبر الكوفة في خطبة الجمعة[2] يوم ٢٦ شوال ١١٥٦هـ، حيث عُقد في يوم الخميس ٢٥ شوال ١١٥٦هـ في النجف هذا المؤتمر بحضور علامة العراق عبد الله السويدي[3] مع مجتهدي الشيعة في إيران والنجف وعلماء من أهل السنة والجماعة، وانتهى المؤتمر كما يقول السويدي يرحمه الله بأنهم أقروا بخلافة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده، وبإجماع الصحابة، وبمدح الله لهم في كتابه المجيد، وبمحبة الصحابة بعضهم لبعض وعدم التشاجر والخلاف بينهم، وعلى فضلهم ومكانتهم، وأن من سبهم أو انتقصهم فماله وولده وعياله ودمه حلال، ثم صادق الجميع على هذه الإقرارات، ثم كتب السويدي شهادته على الجميع.

وبعد ذلك ظهرت محاولات عديدة، وحيث ظهرت الآراء الصريحة التي تنادي بالتقارب، وتنكر على مسألة التنافر بين الفرق كالأفغاني ومحمد عبده[4]،

---

(١) مؤتمر النجف، السيد محب الدين الخطيب، ط٣، ١٣٩٣هـ ص٤٧.

(٢) كان المؤتمر نصراً للمسلمين والأمة الإسلامية إلا أنه قد يكونون قالوا ما قالوا من باب التقية التي هي عندهم ركن من أركان الدين، والدليل على ذلك ما كشفه السويدي رحمه الله في خطبة الجمعة المشار إليها من أن الخطيب قد حمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ ثم قال: «وعلى الخليفة الأول من بعده على التحقيق أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلى الخليفة الثاني الناطق بالصدق والصواب سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكنه كسر الراء من عمر مع أن الخطيب إمام في العربية، لكنه قصد دسيسة لا يفهمها إلا الفحول وهي أن منع صرف عمر إنما كان للعدل والمعرفة، فصرفه هذا الخبيث قصداً إلى أنه لا عدل فيه ولا معرفة. انظر مؤتمر النجف، ص٩٨، ٩٩.

(٣) السويدي: السيد عبد الله بن الحسين السويدي العباسي ولد سنة ١١٠٤هـ، أخذ العلم عن أحمد بن أبي القاسم المدايني المغربي وغيره من علماء العراق والحجاز والشام، امتدحه السيد محمود شكري الألوسي بأنه شيخ البسيطة على الإطلاق، وزين الشريعة بالإجماع والاتفاق، كان عند رئاسته لهذا المؤتمر في الستة والخمسين من عمره، له من المؤلفات: شرح جليل على صحيح الإمام البخاري، المحاكمة، النفحة المسكية، الأمثال السائرة، كتاب رحلته المكية التي أثبت فيه مؤتمر النجف، توفي سنة ١١٧٤هـ. انظر المسك الأذخر، محمود الألوسي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٣٤٨هـ، ص٦١، ٦٢، معجم المؤلفين ٥/١٤٩، الخطوط العريضة، ص٨٥.

(٤) يقول الشيخ مصطفى صبري، أما النهضة المنسوبة إلى الشيخ محمد عبده فخلاصتها أنه

ومحمد رشيد رضا[1] فزعموا أنه لا خلاف بين السنة والشيعة في العقيدة، وكانوا يحثون على الاتفاق بين أهل السنة والشيعة وأن يعذر بعضهم الآخر، وقد نشأت دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر عام ١٣٦٤هـ وأصدروا مجلة باسم رسالة الإسلام، ثم تأسست دار الإنصاف عام ١٣٦٦هـ في مصر، ثم جمعية أهل البيت عام ١٩٧٣م، ومن ثم نشر الكتب الشيعية في مصر مع بيان بأن مذهب الشيعة لا يفترق عن مذهب أهل السنة فأصدر الأزهر فتواه في سنة ١٣٦٨هـ بجواز التعبد بالمذهب الجعفري، وقد كان الجامع الأزهر قد أقر قبل ذلك بصحة مذهب الروافض، وبعد قيام الثورة الإيرانية بقيادة الخميني[2] ارتفعت الأصوات وتعالت بمسألة التقريب والتوحيد[3]، وعظموا ثورة الخميني ثم ظهر على حقيقته وأنه من

= زعزع الأزهر عن جموده على الدين، فقرب كثيراً من الأزهريين إلى اللادينيين خطوات، ولم يقرب اللادينيين إلى الدين خطوة، وهو الذي أدخل الماسونية في الأزهر بواسطة شيخه جمال الدين، كما أنه هو الذي شجع على ترويج السفور في مصر. انظر موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، للشيخ مصطفى صبري، مطبعة الحلبي، مصر، ١/١٣٣، ١٣٤، السنة ومكانتها في التشريع، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ص٨، ٩.

(١) محمد رشيد رضا: محمد رشيد رضا بن علي بن رضا بن محمد بن علي القلموني، البغدادي الأصل الحسيني النسب ولد في طرابلس سنة ١٢٨٢هـ، ثم رحل إلى مصر عام ١٣١٥هـ فاتصل بمحمد عبده وتتلمذ عليه، ثم أصدر مجلة المنار، وأنشأ مدرسة الدعوة والإرشاد، كان كثير الرحلات، ومن أثاره تفسير القرآن الكريم ولم يكمله، الخلافة والإمامة العظمى، الوحي المحمدي. انظر الأعلام، ٦/٣٦١ ـ ٣٦٢، معجم المؤلفين، ٩/٣١٠، ٣١١.

(٢) الخميني: روح الله بن مصطفى الموسوي الخميني، ولد في مدينة (خُمين) عام ١٣٢٠هـ. تلقى تعليمه على علماء الشيعة، فترعرع وقلبه مشحون بالغل والحقد على أهل السنة والجماعة، طُرد من إيران إلى العراق، حاول أن يضلل المسلمين بأنه يسعى إلى فكرة التقريب بين أهل السنة والجماعة وبين الشيعة عن طريق القضاء على الخرافات الشيعية، فلذا وصفت حركته فترة من الزمن بأنها حركة إسلامية، إلى أن أظهر الله الحقيقة حيث إنه كان شيعي غال محترف. انظر كتاب ماذا في إيران، هاشم يحيى الملاح، البصرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ٥٣ ـ ٦٤، ترجمة عربية لبعض أحداث بلاد فارس، فهمي هويدي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ص٤٠ ـ ٤٧.

(٣) نشأة التشيع وتطوره، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ص٤ ـ ٦، التقريب بين المذاهب، ص٦٤، ٦٥، إسلام بلا مذاهب، ط القاهرة، ١٣٩٦هـ، ص٦، الخميني الحل الإسلامي والبديل، فتحي عبد العزيز، المختار الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ.

أكبر غلاة الشيعة، ثم توالت المحاولات فظهر الناعقون الذين يرفعون عقيرتهم بمحاولة الجمع بين أهل السنة وباقي الفرق[1]، مع التعايش بالسلام والطمأنينة، فقالوا عن الخوارج: فيحق لنا أن نحكم عليهم حكماً يقربنا من الحقيقة، وهو أن تلك الفرقة من المسلمين التي تفرعت إلى فرق كثيرة، كان إدراكها للتعاليم الدينية إدراكاً سطحياً، وإن هذا الإدراك كان يصاحبه إخلاص لما عرفوه من الدين على حسب فهمهم له وإن إخلاصهم لعقائدهم الدينية جعلهم ينكرون على كل من يخالف أمراً من أمور الدين بحسب فهمهم وإدراكهم، وهذا الإنكار جعلهم

---

(١) إن من أكثر المشجعين حالياً لمسألة التقريب بين الفرق الدكتور محمد عمارة، فيقول ويقرر في مقال له في مجلة الوطن العربي إلى أن الخلاف بين السنة والشيعة يعود إلى أن بعض علماء الشيعة نقلوا قضية الإمامة من إطار السياسة والفروع إلى إطار العقائد والأصول، ويؤكد على أن الزيدية من الشيعة، يقفون من قضية الإمامة موقفاً معتدلاً جداً ويتساءل بقوله: (فلماذا لا يأخذ الجميع به) ويزعم بقوله: (إن الصراع بين السنة والشيعة ليس صراعاً دينياً ولكنه صراع طائفي بين أحزاب على السلطة وهذا الخلاف المذهبي ترتزق منه فئات وتعيش عليه مؤسسات ويثمر مصالح تستفيد منها جماعات مشبوهة) ويؤكد قوله على أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة خلاف في الفروع وليس في الأصول فيقول: (يجب أن يكون الخلاف حول قضية الإمامة خطأً وصواباً وليس كفراً وإيماناً، ويستشهد بقول أستاذه فيقول: (الأفغاني يقول: لو عاد أبو بكر وعلي لما رضي أبو بكر عن السنة ولا رضي علي عن الشيعة) ثم يقرر أن المذهب الجعفري مذهب سليم فيقول: (حين وضعت مصر موسوعة الفقه الإسلامي جاءت وهي تحتوي على ثمانية مذاهب بينها المذهب الشيعي، وأن الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر يفتي بأن المذهب الجعفري مذهب إسلامي صحيح)، فانظر إلى مغالطته حيث يجعل الإمامة مسألة فرعية مع أنها مسألة من مسائل الأصول عند أهل السنة والجماعة، وأما عند الشيعة فهي من أهم أصولهم، ثم يتجرأ وينادي المسلمين بأخذ رأي الزيدية في الإمامة!! ثم يتملق أكثر إلى الشيعة فيزعم أن الصراع بين أهل السنة والجماعة وبين الشيعة سببه السلطة والمصالح والصراع الطائفي، فلا غرو في أقواله تلك فهو الذي قد كثف دراساته لتأصيل الشعوبية وإبراز الحركات الثورية والعقلية المتطرفة، وكان يقرر في كتبه أن حروب الردة لم تكن دينية وإنما كانت في سبيل الأمر والسلطات والتوسع، وأن كتب السنة مبنية على الشعوبية، وأن عمر بن الخطاب كان رائداً في التمييز بين السياسية والدين «أي يريده أن يكون علمانياً» والأدهى والأمر أنه يقرر أن الجنة ليست وقفاً على المسلمين فقط. انظر تحديات لها تاريخ، الدكتور: محمد عمارة، المؤسسة العربية، الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري، الدكتور: محمد عمارة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م، مجلة الوطن العربي، العدد ١١٢٨، ١٦/١٠/١٩٩٨م، ص٤ ـ ٨.

يحكمون عليهم بالكفر والشرك، فهم لم يعرفوا أن الكافر قد فقد جزأي الإيمان وهما الاعتقاد والعمل، والمسلم المعتقد بالله رباً وبمحمداً نبياً إذا ارتكب أمراً مخالفاً لأوامر الدين فقد هدم جزءاً من أجزاء الإيمان، وعلى هذا لا يصح أن يسمى كافراً، ولكن الخوارج لم يهتدوا إلى تسميته بتسمية تتناسب مع تلك الحالة التي ليست إيماناً كاملاً ولا كفراً مطلقاً، وإنما هي حالة وسطى بين هاتين المنزلتين، ولهذا لما جاء واصل بن عطاء وعرف رأيهم قال: إن مرتكب الكبيرة في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر، ويناسب تلك الحالة أن نسميه بالفاسق كما جنح إلى ذلك أهل السنة، ولكن يظهر أن عدم الدقة في الأحكام كانت عند أوائل الخوارج كالأزارقة، وأما متأخروهم كالأباضية والنجدات وغيرهم فإنهم قد دققوا في الأحكام، وفرقوا بين عمل وعمل، ولم يشتطوا في أحكامهم كما اشتط سلفهم، فصارت أحكامهم على مخالفهم فيها كثير من التسامح[1] فليس كل مخالف لهم كافراً أو مشركاً، وليس أطفال المشركين مخلدين في النار كما قال الأزارقة ولو طال الزمن بالنجدات لأمكن التفاهم معهم وتقريبهم إلى جادة الصواب كما قُربت الأباضية، فهم يزعمون أن الأباضية قد قربت إلى جادة الصواب ويتجرؤون فيجعلون من حركة الخوارج تجسيداً حياً للقيم الثورية التي جاء بها الإسلام، وعند التحقيق هم أقرب ما يكونون من المعتزلة والجهمية والأشاعرة، لا من أهل السنة والجماعة.

ثم جاء دورهم مع المعتزلة وحكمهم عليهم بأنهم على الحق والصواب، فيزعمون بقولهم: «إذا نظرنا إلى مبادئ المعتزلة بنظرة إنصاف وتقدير وجدنا فيه عقيدة صحيحة لا تخالف ما أجمع عليه المسلمون، وأنهم استدلوا على عقيدتهم من القرآن الكريم[2] فمن يكذب من المسلمين أن الله واحد، وأنه ليس كمثله شيء، ومن لا يصدق أن الله سبحانه لا تدركه الأبصار، والمدقق بأقوال المعتزلة يظهر له أنهم لا يريدون من الآية نفي رؤية الله تعالى بالأبصار، وإنما يريدون منها ما يدل على ظاهرها، وهو أن الله لا تحيط به الأبصار ولا تأتي على كنهه، ويظهر

---

(١) الصحيح أن الأباضية لا تتسامح مع المخالف لهم في أصولهم ومعتقداتهم. انظر الحق الدامغ للخليلي.

(٢) إن المعتزلة لا تعتمد في أصولها لا على الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، فكيف تكون المعتزلة لم تخالف إجماع الأمة؟

أن هذا هو المقصود من الآية الكريمة بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فليس المراد هنا بإدراك الأبصار هو رؤيتها، إذ المراد هو الاستدلال على قدرة الخالق وعجز المخلوق، لهذا هو يدرك الأبصار ويعرف كنهها وحقيقتها لأنه خالقها: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك] أما الله سبحانه فغير مدرك من خلقه إدراك إحاطة وشمول، ثم من ينكر من المسلمين أن الله سبحانه عدل في قضائه[١]، وأنه سيجازي المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته والله تعالى يقول: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١] ولو لم يعتقد الناس هذا ويعملون بمقتضاه لبطلت الشرائع وذهبت حكمة التكاليف حيث يسوي بين المحسن والمسيء، والمطيع والعاصي، والبار والفاجر، والصالح والطالح، إذن ما أجمع عليه المعتزلة، الذي ورد على لسان عالمين جليلين من علمائهم وهما أبو الحسن الخياط وابن المرتضى لا يخالف ما أجمع[٢] عليه المسلمون[٣]، وإنه عقيدة صحيحة مصدرها القرآن، أما المسائل الأخرى التي لا نص عليها في القرآن والتي كفرهم بها مخالفوهم، فإن مصدرها هو أن تفكيرهم العقلي فيها غير مقيد بنص من كتاب ولا سنة حيث لم يرد فيها نص قطعي يخالف ما ذهبوا إليه، وهذا سر كثرة آرائهم في هذه المسائل، لأن كل واحد منهم كان يعتمد على عقله فيها، وإذا كان خلافهم على مسائل غير قطعية ولم تعرف من الدين بالضرورة فلا يصح الحكم عليها بتكفير أو تفسيق كما يعبر عنه كتاب الفرق من الأشاعرة كالإسفرائيني والبغدادي والشهرستاني[٤].

وأما قولهم عن المرجئة فهو كالآتي: «فالمرجئة يكادون يجمعون على أن العمل ليس ركناً من أركان الإيمان ولا داخلاً في مفهومه، وحجتهم أن القرآن نزل

---

(١) هنا يظهر استخدام اللفظ للتلبيس والتمويه، فالعدل المعروف عند السلف غير العدل المعروف عند المعتزلة.

(٢) بل إن المتواتر أن المعتزلة قد خالفت إجماع المسلمين، والصحيح والواقع أن الخياط وابن المرتضى لم يوافقا علماء المسلمين.

(٣) تاريخ الفرق الإسلامية، علي مصطفى الغرابي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، ص٢٨٣، ٢٨٤، التآلف بين الفرق الإسلامية ص٥٨، ٥٩.

(٤) الانتصار، ص٤٥ ـ ٤٩، المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ٩ ـ ١٦.

بلغة العرب والإيمان في اللغة هو التصديق فقط ولكن خصومهم يرون أن أركان الإيمان ثلاثة: التصديق والإقرار باللسان وعمل الطاعات، وخلاصة القول في الإرجاء المعتدل منه لا يبعد كثيراً عن رأي الجمهور من أهل السنة والجماعة، فقد قال أبو حنيفة وأصحابه ومن تابعهم بأن الإيمان هو التصديق وهو لا يزيد ولا ينقص، وصاحب الكبيرة لا يخلد في النار بل يعذب بمقدار وقد يعفو الله عنه، ويزعمون أن كثيراً من أئمة الحديث قد قالوا بهذا القول، فالمسألة عندهم لا تعدو من كون تغليب جانب الاعتقاد على العمل»[1].

وأما قولهم عن الجهمية: «ولقد يظهر من نفي جهم الصفات الثبوتية عن الله تعالى أن أضدادها ثابتة له، فمثلاً إذا نفى عنه صفة الكلام فربما يفهم من هذا أنه يتصف بضدها وهو البكم، وإذا نفى عنه صفة السمع فربما يتصف بضدها وهو الصمم، ولكن حاشا أن يتصف الإله بضد صفات الكمال، لأن هذا نقص والنقص عليه تعالى محال، ولا نحسب أن جهماً يريد هذا ولكن يُغلب على الظن أنه أراد أن ينفي عن الله كل شائبة تؤدي إلى التشبيه بخلقه، فأداه هذا إلى أن ينفي عنه كل وصف يصح أن يتصف به البشر، ولو كان وصف كمال فما بالك بوصف يؤدي إلى ضد هذا الكمال، إذن إذا كان جهم ينفي عن الإله صفة الكلام، فإنه من باب أولى ينفي عنه صفة البكم، وكذلك صفة الصمم التي هي ضد السمع، وربما يوهم أيضاً ذهابه إلى القول بالجبر أنه يريد التخلص من التكاليف وإسقاط المسؤولية عن الإنسان، فإنه ما أراد بذهابه إلى هذا إلا إثبات التوحيد المطلق لله عز وجل، وأنه لا يشترك معه أحد من خلقه في فعل من الأفعال، فأدت به مبالغته في هذا المبدأ إلى جعله الإنسان كالريشة في مهب الريح، وأن الفعل يُسند إليه مجازاً كقولهم اخْضَرَّ الزرع، وأضاءت الشمس، وأمطرت السماء.

وأما قوله بخلق القرآن فإنه ما أراد به إلا أن يجعل الله سبحانه هو المختص بالقدم، وأن ما سواه مهما كانت قداسته فهو لا يعلو إلى مرتبة القدم وأن كل شيء محدث، كما أنه المختص بالبقاء الدائم، ولا يصح أن يعطي غيره صفة البقاء. ومن هنا يظهر أن الرجل كان مخلصاً في آرائه ولم يرد إفساد الدين ولا تضليل

---

(١) التآلف بين الفرق، ص١٦٣ ـ ١٦٥، تاريخ الفرق الإسلامية ص٢٦، ٢٧.

عقائد المؤمنين[1] كما فهمه عنه مؤرخو الملل والنحل عند المسلمين، وكل ما هنالك أن الرجل وجد في عصر تعوزه الدقة والتعبير، لأنه قد عرف من تاريخ وفاته أنه وجُد في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل الثاني، وفي هذا العصر لم تكن الفنون المستحدثة عند المسلمين قد تركزت بعد ولا صبغت بالصبغة العلمية الدقيقة. إذن ليس من الحق في شيء أن نحكم على سلف المتكلمين بشيء يمس ناحية الاعتقاد فيهم، أو نندفع في الحكم عليهم كما اندفع من أرخ لآرائهم الكلامية، بل علينا أن نقر لهم شاكرين ونتجاوز عن زلاتهم معتذرين وندعو لهم مخلصين»[2].

ومن خلال أقوالهم يتضح مدى تفانيهم في محاولة التقريب بين الفرق الضالة وفرقةُ أهل السنة والجماعة، وما ذلك إلا عين التناقض والاضطراب، إذ كيف يجمع التوحيد والكفر، أو عبادة الرحمٰن وعبادة الأهواء والشهوات؟ فهم يحاولون التلبيس والتمويه والتضليل بأقوالهم، ويحاولون أن يبرروا لكل فرقة من الفرق مبررات هي أوهى من خيط العنكبوت، فيجعلون من تشدد الخوارج وغلوهم إخلاصاً للعقيدة، ومن المعتزلة وأصولها المنحرفة عقيدة صحيحة لا تخالف الكتاب والسنة وما أجمع عليه المسلمون، ويجعلون من نفيهم لصفات الله عز وجل استدلالاً على قدرة الخالق وعجز المخلوق، ومن عدلهم مجازاة المحسن على إحسانه والمسيء على إساءته، مع أن المعتزلة لم تستخدم لفظ العدل إلا من باب الحيلة.

يقول ابن القيم يرحمه الله: «وأخرجت القدرية إنكار عموم قدرة الله تعالى على جميع الموجودات أفعالها وأعيانها، في قالب العدل، وقالوا: لو كان الرب

---

(١) إن المنادين بعملية التقريب بين الفرق يستميتون على ذلك مع أن الإجماع قد حصل على تكفير الجهمية، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله: (والجهمية عند كثير من السلف مثل عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة التي افترقت عليها هذه الأمة، بل أصول هذه عند هؤلاء هم: الخوارج، والشيعة، والمرجئة، والقدرية، وهذا المأثور عن أحمد، وهو المأثور عن أئمة السنة والحديث، أنهم كانوا يقولون: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، ونحو ذلك) الفتاوى، ١٢/٤٨٦، ٤٨٧، ١٧/٤٤٧، ٤٤٨، إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية.

(٢) التآلف بين الفرق الإسلامية، ص١٦١ ـ ١٧٣، تاريخ الفرق الإسلامية، ٢٦٨ ـ ٣٤٠.

قادراً على أفعال عباده لزم أن يكون ظالماً لهم، فأخرجوا تكذيبهم بالقدر في قالب العدل»[1] ويتجرأ من يحاول بعملية التقريب بين الأديان فيجعلون علماء المعتزلة لا يخالفون إجماع المسلمين مع أن المتواتر أن أول من خرق الإجماع هم المعتزلة، ثم تزداد بهم الجرأة والتنطع إلى زعم أن الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة خلاف على مسائل فرعية غير قطعية، فياله من تمويه وتضليل! مع أن الخلاف بينهما في أهم الأصوليات والقطعيات، ثم يتمادون في محاولاتهم الخبيثة فيقررون أنه لا خلاف بين المرجئة وأهل السنة، مع أن الواضح وضوح الشمس أنهما اختلفا في أهم الأصول في توحيد الألوهية والأسماء والصفات، وفي إثبات كلام الله عز وجل، وإثبات الرؤية، بل إن الأمر الذي يتجاهله هؤلاء أن الأشاعرة وهي أقرب الفرق إلى أهل السنة والجماعة من فرق المرجئة قد خالفت أهل السنة والجماعة في العديد والعديد من الأصول، فقد خالفتهم في مصدر التلقي حيث إن المصدر الأول عندهم هو العقل وهذا ما صرح به أئمتهم كالجويني والرازي والبغدادي والغزالي والآمدي، وفي إثبات وجود الله؛ فالأشاعرة دليل الإثبات الأول عندهم هو دليل الحدوث والقدم، وفي التوحيد حيث إن التوحيد عند الأشاعرة هو نفي التثنية أو التعدد ونفي التبعيض والتركيب، ففسروا الإله بأنه الخالق والقادر، وفي الإيمان حيث إن الإيمان عندهم هو التصديق، وفي كلام الله عز وجل فعندهم هو كلام أزلي أبدي قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بخبر ولا إنشاء، وفي القدر والقول بنظرية الكسب وغير ذلك كثير، فكيف يزعم الزاعمون بعدم وجود أي خلاف بين أهل السنة والمرجئة في العموم؟

ومن أشد المواقف عجباً أن المنادين بعملية التقريب يحاولون الاستماتة في الدفاع عن الجهمية، فيجعلون من تعطيلهم للصفات والأسماء تنزيهاً للرب عز وجل وإثباتاً للتوحيد المطلق له سبحانه وتعالى، وفي المقابل يجعلون من أهل السنة والجماعة أناساً يعوزهم الدقة والتعبير والصبغة العلمية الدقيقة، فهل بعد ذلك الافتراء افتراء أعظم منه، حيث جعلوا أهل البدع مخلصين متفانين في تنقية الدين، وأهل السنة متسرعين متهورين في الحكم على الآخرين؟ سبحانك اللهم ما هذا إلا بهتان عظيم.

---

(١) إغاثة اللهفان ط دار الحديث، القاهرة، ٢/٤٥٦.

الرد عليهم:

إنه لا يجوز لمسلم يؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً الاستجابة لها، ولا الدخول في مؤتمراتها وندواتها واجتماعاتها وجمعياتها، ولا الانتماء إلى محافلها، بل يجب نبذها ومنابذتها والحذر منها والتحذير من عواقبها واحتساب الطعن فيها والتنفير منها وإظهار الرفض لها وطردها عن ديار المسلمين، وعزلها عن شعورهم ومشاعرهم والقضاء عليها ونفيها وتغريبها إلى غربها وهجرها في صدر قائلها، ويجب على الوالي المسلم إقامة حد الحرابة عليهم، فهم من المفسدين في الأرض، وبذلك يرتدع العابثون، ونطيع الله عز وجل ورسوله عليه الصلاة والسلام ونقيم الشرع المطهر وليعلم كل مسلم أن حقيقة هذه الدعوة أنها فلسفية النزعة، سياسية النشأة، إلحادية الغاية، تبرز في لباس جديد لأخذ ثأرهم من المسلمين عقيدة وأرضاً وملكاً، فهي تستهدف الإسلام والمسلمين والقضاء على قواعده وأصوله وتفتيت أصل الولاء والبراء، والحب والبغض، وإبطال أحكام الإسلام المفروضة، والكف عن الجهاد بالسيف واليد واللسان والقلب، وعزل المسلمين وشريعتهم عن القرآن والسنة، ومن ثم التمهيد للتنصير والتهويد لتبلدهم آنذاك، وما مؤتمر السكان والتنمية المعقود في القاهرة في ٢٩/٣/١٤١٥هـ والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام ١٤١٦هـ إلا لإنفاذ هذه الغايات البهيمية[١]، فلذا فإن أهل السنة والجماعة لا يلتقون مع الفرق الضالة إلا إذا تنازلت الفرق عن مبادئها وأصولها وأهدافها، وأنَّى لهم أن يقوموا بذلك وكل فرقة منهم تعادي وتوالي وتحب وتبغض وتكفِّر وتضلِّل من أجل قواعدها؟.



(١) الإبطال لنظرية الخلط، ص٣٦، ٣٧.

المبحث الرابع

استحالة الجمع بين أهل السنة وأهل البدع

نجد بعض الكتاب الإسلاميين ينادون بوجهة التقريب بين الفرق مع بعضها البعض ويتشدقون بالكلمات المعسولة، ويتذمرون مما يحصل بينهم من الخصومات العنيفة والجدالات الشديدة، ويتجرأ بعضهم فيزعمون أن ما يحصل من الخلافات والافتراقات مرجعه إلى الأطماع أحياناً، والحزبية والعواطف اللامنطقية أحياناً أخرى، فيحاولون بشتى الوسائل علاج هذا الداء العظيم على حد زعمهم بلم شمل المسلمين بدلاً من التمزيق وبالجمع بدلاً من التفريق[1]، وما هذا إلا سراب يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، حيث إن الخلاف بين أهل السنة والجماعة مع الفرق الأخرى سببه مخالفة الفرق الضالة للأصول الثابتة في الإسلام، وخروجهم عما كان عليه النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، وأصحاب القرون الثلاثة الأولى التي شهد لها الرسول ﷺ بالخيرية، وهذه قضية ثابتة لا تحتاج إلى دليل بل إن المقام لا يتسع إلى ذكرها، فمن أراد أن يقف على ذلك كله فهناك كتب الفرق والأديان التي عنيت ببيان عقائد الفرق وأصولهم ووقفت على مخالفتها لأصول الدين الإسلامي كله، فلذا يتضح للمسلم المنصف استحالة التقارب والجمع بين أهل السنة والجماعة والفرق الأخرى كالخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة، والجهمية، أو المذاهب الهدامة كالعلمانية والعقلانية والحداثية وغيرها.

---

(١) وجوب وحدة المسلمين، عبد المجيد البيانوني، دار حافظ، جدة ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص٤ - ١١٤، دعوة إلى التفكير المنهجي في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، الدكتور: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ، ص٥ - ٦٠.

فالخوارج ويمثلهم الآن فرقة الأباضية يكفرون السلف[1] ولا يوالون إلا من وافقهم في أصولهم ومعتقداتهم، ولو تعرض المسلم لبعض أصولهم لوجد فروقاً عظيمة بين أهل السنة والجماعة ومنها:

١ - أنهم خالفوا السلف في التوحيد، وصفات الله وتأويلها ووافقوا المتكلمين من جهة التأويل، والمعطلة من جهة قولهم إن صفات الله عين ذاته.

٢ - القول بخلق القرآن وهو قول المعتزلة والجهمية.

٣ - إنكارهم للرؤية الثابتة وهو قول الجهمية والمعتزلة والرافضة.

٤ - تكفيرهم لمرتكب الكبيرة وقولهم بتخليده في النار وهو قول المعتزلة.

٥ - إنكارهم للشفاعة الثابتة عن النبي ﷺ وهو قول المعتزلة.

٦ - طعنهم في بعض الصحابة ممن أجمعت الأمة على الترضي عنهم، وهذا يوافق مسلك الرافضة والمعتزلة.

٧ - طعنهم في أحاديث من الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما مع كون السلف قد تلقوا كتابيهما بالقبول والتصديق.

٨ - تجويزهم الخروج على الأئمة وجماعة المسلمين بالمعاصي والفسق والظلم، وهو مذهب المعتزلة.

٩ - ولاؤهم للخوارج الأوليين الذين كفروا الصحابة وقاتلوهم وخرجوا على علي رضي الله عنه.

١٠ - قولهم بمسالك الدين من الظهور[2] والدفاع والبراءة والشراء والكتمان

---

(١) دراسة في تاريخ الأباضية وعقيدتها للبرادي، دار الفضيلة، ط٢، ص٥ - ١٠، الأباضية بين الفرق الإسلامية، لعلي يحيى معمر، ٢/١٣٩ - ١٤٤، الموجز لأبي عمار، ١/١٧٧ - ١٨٣، ٢/٨٣ - ٩٤، مشارق أنوار العقول، تحقيق: العاني، ص٢٣١ - ٢٨٤، ٥٦٥ - ٥٧٣، الحق الدامغ، ص٦٧ - ٩٥، ١٦٣ - ١٨٠، ١٨٣ - ٢٠٢، الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، ص٩٠ - ١٢٠.

(٢) إن الأباضية لديهم نظام اسمه حلقة العزابة وهي هيئة محدودة العدد تمثل خيرة أهل البلد علماً وصدقاً، تقوم بالإشراف الكامل على شؤون المجتمع الأباضي، الدينية والتعليمية والاجتماعية والسياسية، كما تمثل مجلس الشورى في زمن الظهور والدفاع، أما في زمن الشراء والكتمان فإنها تقوم بعمل الإمام وتمثله في مهامه. انظر دراسة في تاريخ الأباضية، ص١٣.

والتقية، تحت نظام حلقة العزابة[1].

١١ ـ قولهم بالوقوف تجاه مجهول الحال من المسلمين وغيرهم لا يوالي ولا يعادي حتى يتبين أمره.

١٢ ـ عدم اعتدادهم بالمذاهب الفقهية السنية الإسلامية الأربعة[2]، بل لهم فقههم ومناهجهم في الاستدلال والأصول.

١٣ ـ عدم اعتدادهم بولاية عثمان وعلي رضي الله عنهما وخلفاء بني أمية وبني العباس وسواهم من ولاة المسلمين طيلة التاريخ الإسلامي الذين قال بإمامتهم أهل السنة والجماعة، وتخصيصهم إمامة المسلمين وإمارة المؤمنين بأئمتهم هم، وهذا يشبه موقف الرافضة[3].

فكيف يتجرأ المتجرؤن ويزعم الزاعمون بإمكانية الجمع بين أهل السنة والأباضية مع تمسكها بأصول وقواعد تخالف فيه منهج السلف الصالح[4]، فلذا

---

(١) مجلس العزابة: بفتح العين وتشديد الزاي، وهو جمع عازب ويعنون به من انقطع للعلم والدين عزوباً عن الدنيا، ويتألف من نحو عشرة أشخاص يجتمعون في مسجد البلد ويفصلون بين المتخاصمين، ابتعاداً عن الرجوع إلى المحاكم غير الإسلامية في نظرهم. انظر دراسة في تاريخ الأباضية، ص٣٨.

(٢) اتفقت الأمة الإسلامية على أن عقوبة الزاني البكر مائة جلدة والثيب والرجم بالحجارة حتى الموت لدليل الكتاب والسنة، ولم يخالف في الرجم إلا الخوارج بحجة عدم ذكر القرآن إياه، ولهم آراء في الفقه الأباضي تخالف مذاهب أهل السنة كقولهم في حد السرقة، والخمر، وإن الجدة للأب أولى بالحضانة من الجدة للأم، وأن الجد يمنع الأخوة من الميراث، بينما ترى المذاهب الأخرى بأن يقتسموا معه.
انظر الفصل ٤/ ١٨٩،. الملل والنحل ١/ ١٦٤، الفرق بين الفرق، ص٨٤، أصول الدين للبغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ص٣٣٤، جامع أبي الحسن البسيوي، ٤/ ٧٧ ـ ١٠٢.

(٣) إن الأباضية ترى أن الخلافة ينبغي أن لا تنحصر في قريش إذ أن كل مسلم صالح لها إذا ما توفرت فيه الشروط، والإمام الذي ينحرف ينبغي خلعه وتولية غيره، والإمامة بالوصية باطلة في مذهبهم ولا يكون اختيار الإمام إلا عن طريق البيعة، كما يجوز تعدد الأئمة في أكثر من مكان وهذا كله يخالف مذهب أهل السنة والجماعة. انظر دراسة في تاريخ الأباضية للبرادي، ص١٢، ١٣.

(٤) لقد صدرت فتوى بشأن الأباضية على لسان الشيخ العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف، والعلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، والعلامة: سليمان بن سحمان الخثعمي منذ=

أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتواها برقم ٦٩٣٥ (بأن فرقة الإباضية من الفرق الضالة لما فيهم من البغي والعدوان والخروج على عثمان وعلي رضي الله عنهما ولا تجوز الصلاة خلفهم)[١].

أما الشيعة فإن التقارب بينهم وبين أهل السنة والجماعة أشد استحالة حيث إن أصولها مبنية على الكفر والإلحاد، ولو ذكر المسلم بعض أصولهم ما استطاع أن يتفوه بمسألة التقريب فما بالك بذكر جميعها، فمن أصولهم الضالة:

١ ـ التوحيد عندهم هو وحدة الوجود، ويعدون ذلك أعلى المقامات وأعظم الغايات، فلذا يعتقدون أن جزءاً من النور الإلهي قد حل في علي، ومن ثم يجعلون لقبره معجزات لا يقدر عليها إلا رب العالمين.

٢ ـ تأويلهم للصفات وتعطيلها مع زعمهم بأن مصدر هذا التعطيل هم الأئمة، فينقلون على ألسنتهم بأن الله لا يوصف بزمان ولا مكان ولا كيفية ولا حركة ولا انتقال ولا بشيء من صفات الأجسام[٢].

٣ ـ قولهم بعقيدة الرجعة وهي مخالفة لجميع الأديان السماوية التي أجمعت على أن الإنسان يعمل في هذه الدنيا ثم يموت ثم يحشر أمام الله يوم القيامة وهناك سيحاسبه على أعماله، ولكن الشيعة يريدون افتراءً وكذباً أن ينصبوا المهدي في مقام المحاسب للخلق، وبذلك يهينون الرسول عليه الصلاة والسلام وعلي بن أبي

= سبعين سنة فقالوا (وأما أباضية أهل الزمان فحقيقة مذهبهم، وطريقتهم إذا سبرت أحوالهم، فهم جهمية قبوريون، وإنما ينتسبون إلى الأباضية انتساباً، فلا يشك في كفرهم وضلالهم إلا من غلب عليه الهوى وأعمى عين بصيرته، فمن تولاهم فهو عاصٍ، ظالم، يجب هجره، ومباعدته والتحذير منه حتى يعلن بالتوبة، كما أعلن بالظلم والمعصية، وما ذكر في السؤال عمن لا يرى كفر الجهمية وأباضية أهل هذا الزمان، ويزعم أن جهاد أهل الإسلام لهم سابقاً غلواً، وهو لأجل المال كاللصوص، فهذا لم يعرف حقيقة الإسلام، ولا شم رائحته، وإن انتسب إليه وزعم أنه من أهله، ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) انظر إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية، ص١٥٦.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، جمع وترتيب: الشيخ، أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار أولي النهى، الرياض، ط١ ص١٤١١هـ، المجلد الثاني، ص٢٦٠، ٢٦١.

(٢) التوحيد، لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمي، تعليق: هاشم الطهراني، دار المعرفة، بيروت، ص٥٧، الفتاوى، ١/ ١٤٠.

طالب حيث يجعلوهما يبايعان المهدي الذي يكون من ولدهما.

٤ ـ اعتقادهم بالتقية التي هي لب النفاق.

٥ ـ إن القرآن عندهم محرف وناقص ولا يصح الاعتماد عليه، وأما السنة المعصومة فهي التي جاءت عن الأئمة منهم، لأن الولي عندهم أفضل من النبي، فلذا يغالون في مراقد الأولياء من الاستعانة والاستغاثة، لاعتقادهم بأنهم يتلقون العلم اللدني والوحي مباشرة، وهذه المسألة من أهم موضوعات الخلاف بين دعاة التوحيد ودعاة الشرك، ولهذا قال الغزالي عنهم: «ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض»[(١)].

٦ ـ القول بالبداء على الله عز وجل وهذه العقيدة مجمع عليها عندهم، يقول المفيد: «واتفقت الإمامية على لفظ البداء في وصف الله تعالى وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس»[(٢)] فهم يعظمون هذا المعتقد فيقولون: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[(٣)] وهي عقيدة يهودية الأصل[(٤)].

٧ ـ اعتقادهم بالجفر الذي هو وعاء من جلد فيه علم النبيين والوصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، ففيه زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم عليه السلام.

فالشيعة أبعد[(٥)] ما تكون عن أهل السنة والجماعة وهذا ما يقرره الشيعة

---

(١) فضائح الباطنية، الغزالي، دار البشير، عمان ـ الأردن، ط١، ١٤١٣هـ ص٢٥.

(٢) أوائل المقالات ط جامعة الإمام ص٥٢.

(٣) الكافي في الأصول، ١/١٤٦.

(٤) جاء في سفر التكوين (رأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض، وأن كل تصور أفكار قلبه إنما هو شرير كل يوم، فحزن الرب أنه عمل الإنسان في الأرض وتأسف في قلبه، فقال الرب: أمحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقته، الإنسان مع بهائم ودبابات وطيور السماء لأني حزنت أني عملتهم) انظر سفر التكوين، الإصحاح السادس، الفقرة ٥، ٦، ٧.

(٥) إن السلف قد مقتوا عمرو بن عبيد وضلّلوه وبدّعوه من أجل طعنه في المقتتلين من الصحابة، هذا مع ما هو مشهود عنه من الزهد والتعبد، فكيف بحال الشيعة الذي تغلي مراجل قلوبهم بالحقد على الإسلام وتنفث ألسنتهم السم الزعاف عليه وما تخفي صدورهم أعظم وأكبر؟ انظر الاستعانة في الرد على البكري، تحقيق ودراسة: عبد الله دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٧٧م، ١/١٢١ ـ ١٥٥، ٢/٤٢٥ ـ ٤٩٨.

أنفسهم، يقول الموسوي موضحاً استحالة الجمع على تلك الحالة: «فإن الشيعة تبقى مهددة بالخطر والفناء ما دامت توجد في أعماقها المبادئ غير السليمة التي زرعها[1] الفقهاء والمجتهدون زوراً وبهتاناً»[2] «على كل مساهم شيعي في التصحيح بماله أو بقلمه أو بلسانه أو بجهده أن يعلم أن شعار التصحيح هو ما يلي: الالتزام المطلق بالعودة إلى عصر رسول الله والسلف الصالح والإمام علي عليه السلام في أصول الدين وأركان الإسلام وفروعه... نبذ البدع والخزعبلات التي أُدخلت في عقيدتنا ونسبت إلى الإمام الصادق أو أئمة آخرين زوراً وبهتاناً مثل التقية والمتعة والغلو وتجريح السلف الصالح»[2] بل يحاول جاهداً أن يقضي على عقيدة التقية عندهم وهي من أهم أصول الشيعة قائلاً: «إنني أعتقد جازماً أنه لا توجد أمة في العالم أذلت نفسها وأهانتها بقدر ما ذلت الشيعة نفسها في قبولها لفكرة التقية والعمل بها، وها أنا أدعو الله مخلصاً وأتطلع إلى ذلك اليوم التي تربأ الشيعة حتى عن التفكير بالتقية ناهيك عن العمل بها»[2] ويدافع مدافعة أكيدة على تبرئة الأئمة من الإتصاف بالتقية وبذلك يظهر كذب وزعم الشيعة ونسبتهم التقية للأئمة من آل البيت قائلاً: «لقد ذكرنا صورة واضحة المعالم عن حياة الإمام علي وصراحته في الحق ولا نريد تكرارها ها هنا... أما ابنه الحسن وهو الإمام الثاني للشيعة فكان أبعد الناس عن التقية ومخادعة الناس، وصلحه مع معاوية يشهد بذلك، فصلح الحسن عمل ثوري وخروج على الرأي العام المحيط بالإمام في عصره، فقد لاقى الإمام الحسن معارضة صريحة من كثير من شيعة أبيه الذين كانوا لا يريدون الصلح. والمعارضون للصلح كانوا أقوياء وأشداء، ونال الحسن منهم الكثير ولكن لم يفت ذلك في عضده وقاوم المعارضة مقاومة الأبطال، فيما ترى لو كانت للتقية مكان في قلب الحسن هل يصالح معاوية أم كان يستجيب لنداء الذين كانوا يحثونه على قتاله حتى يبايعه معاوية كخليفة منتخب وشرعي للمسلمين»؟[3]

فإذا كان هذا القول صادراً من رجل من رجالهم المخلصين المدافعين عن

---

(١) يظهر من قول الموسوي إن الاعتقادات والأصوليات من وضع الوضاعين وليس كما تزعم الشيعة أن الأئمة من آل البيت قد قاموا بتأسيسها.

(٢) يا شيعة العالم استيقظوا ص٣٩، ٦٦ ـ ٦٨.

(٣) الشيعة والتصحيح ص٥١ ـ ٥٣.

مذهبهم وعقيدتهم ويقرر جازماً بُعد أصولهم عن الحق المبين، مؤكداً بأن أصولهم قد أسست عن طريق الزور والبهتان، فهل يتجرّأ بعد ذلك أحد من المسلمين وينادي بصوت مسموع وقلم مكتوب بعملية التقريب بين أهل السنة والجماعة والشيعة، ومع الأسف الشديد لقد عمت في الآونة الأخيرة دعوة المناداة بالتوحيد بين السنة والشيعة[1]، بل الأدهى والأمر أن نجد العقلانيين والعصرانيين يرفعون عقيرتهم[2] بمحاولة التقريب بين أهل السنة والدروز والنصيرية والإسماعيلية

---

(١) إن الدكتور محمد عمارة يستميت في محاولة الجمع بين أهل السنة والجماعة مع الشيعة مؤكداً أن الخلافات الموجودة بين الاثنين أمر طبيعي فيقول: (أن تخلو الأمة من مذاهب وخلافات فهذا حلم مثالي لا يمكن أن يتحقق، لأن قهر التنوع الفكري والتنوع الفلسفي هو لون من الاستبداد والديكتاتورية المرفوضة، إن من الممكن أن نخفي الخلافات ولكن من المستحيل إلغاء هذه الخلافات، ولهذا فالذين يتصورون أمة إسلامية خالية من المذاهب هم في الحقيقة أعداء للحرية والتعددية، والقضية في حقيقتها أن الإسلام يرى في التعددية سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، لأننا إذا قلنا بأنه يجب أن يكون هناك مذهب واحد أو رأي واحد لقلنا إنه لا بد بالضرورة أن يكون هناك مفكر واحد، ولكن وجود عقول مختلفة يخلق بالتالي مناهج مختلفة ومذاهب مختلفة أيضاً وهذا هو الذي يعطي الحياة قوتها وحيويتها معاً، ومن ثم فبدون التعدد الفكري والمنهجي فإنه لن يكون هناك تنافس، لأن الناس لو كانوا على نمط فكري واحد، فستكون النتيجة نوعاً من الموت العقلي، ولهذا فالباعث على الحركة الفكرية هو التنوع والتعدد والمنهجية ووجود المذاهب المختلفة هو ثمرة من ثمرات التنوع الفكري المنشود)، ثم يقرر سلامة المعتقد الشيعي بقوله: (حين وضعت مصر موسوعة الفقه الإسلامي جاءت وهي تحتوي على ثمانية مذاهب بينها المذهب الشيعي) (الشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر يفتي بأن المذهب الجعفري مذهب إسلامي صحيح) (يعود الخلاف بين السنة والشيعة إلى أن بعض علماء الشيعة نقلوا قضية الإمامة من إطار السياسة والفروع إلى إطار العقائد والأصول) (الصراع بين السنة والشيعة ليس صراعاً دينياً ولكنه صراع طائفي بين أحزاب على السلطة، هذا الخلاف المنهجي ترتزق منه فئات وتعيش عليه مؤسسات ويثمر مصالح تستفيد منها جماعات مشبوهة) فانظر إلى مدى تأليه العقل عنده حتى يجعله يتدخل في أمور العقائد السماوية ويزداد الحال عنده فيجعل الخلاف بين أهل السنة والشيعة خلاف مذهبي وطائفي لا دخل للعقيدة فيه. انظر مجلة الوطن العربي، العدد ١١٢٨ الجمعة ٦/١٠/١٩٩٨م، ص٤ ـ ٨.

(٢) إن الشيعة أنفسهم يعتقدون بأن قتل المسلمين من أهل السنة في سبيل ضمهم إلى الفرقة الناجية (ويقصدون بالناجية أنفسهم) يجوز، بل إن عندهم من يُقتل في هذا السبيل يكون شهيداً ويذهب إلى الجنة تلقفه الحور العين من كل جانب، ومع ذلك يزعم العصرانيون=

والبهائية، فيزعمون القول: «إنه لا يزال يوجد بين الدروز الآن من يحافظ على الصلاة بالكيفية التي يمارسها جميع المسلمين ويترددون على المساجد، ومنهم من يؤدي الزكاة، ومنهم من يحج، وإن الحكومة السورية قد أحسنت صنعاً حينما عممت الديانة الإسلامية المأخوذة من الكتاب والسنة على سائر الطوائف بما فيهم الدروز، وهذا خير طريق لجمع الكلمة وتوحيد الصف»[1]، فما فائدة الصلاة والصيام والزكاة مع عقيدتهم الباطلة؛ فالدروز أركان الشريعة عندهم ليست هي أركان الإسلام بل هي صدق اللسان وحفظ الأخوان وترك البهتان والبراءة من الطغيان، والتوحيد للمولى[2] في كل عصر وزمان، والرضا بفعله كيفما كان، وعقيدة الدروز طاغية بالشركيات كصرف الألوهية لغير الله[3]، والاعتقاد بالتناسخ.
والتقمص والحلول باعتبار أن النفس لديهم لا تموت بل يموت منبعها وهو الجسم ويصيبه البلى، أما النفس فتنتقل بين الناس والحيوانات، ويؤمنون بالحدود الخمسة وهي: العقل، النفس، الجد، الفتح، الخيال، ويطلقون عليها الخيالات الروحانية والجسمانية وهذه الحدود العلوية هي المتحكمة لحدود الدين الجسمانية الذين هم النطقاء والأوصياء والأئمة والحجج والدعاة، وأما عقيدتهم في اليوم الآخر فليس هناك يوم قيامة إذ ليس فيه موت للأرواح وبعث، بل إن الحساب ويوم القيامة عندهم هو نهاية مراحل الأرواح وتطويرها إذ يبلغ التوحيد غايته في الانتصار من العقائد الشركية، وينكرون جميع الأنبياء ويرون أن المعجزة يمكن أن يصل إليها كل إنسان ذي نزاهة، مع التستر والكتمان[4] في معتقداتهم وعدم الإفصاح بها

= بمحاولة التقريب بين الفريقين. انظر إحقاق الحق، نور الله التستري، المطبعة المرتضوية، النجف، العراق، ١٢٧٣هـ ص٣، يا شيعة العالم استيقظوا ص٤١.

(١) التآلف بين الفرق، ص١٢١ ـ ١٢٦.

(٢) المولى المقصود به عندهم هو المنصور بن عبد العزيز بالله المعز لدين الله الفاطمي، الملقب بالحاكم بأمر الله. انظر عقيدة الدروز للخطيب، ص٢٣١.

(٣) إن الشيعة يزداد الغلو عندهم في مراقد الأولياء والاستعانة بهم والاستغاثة بهم وهذا ما وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله: (إن العبيدين من أشد الناس تعظيماً للمشاهد ودعوة الكواكب ونحو ذلك من دين المشركين، وأبعد الناس عن تعظيم المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وآثارهم في القاهرة تدل على ذلك) للاستزادة انظر الاستغاثة والرد على البكري، ٢/ ٥٧٥ ـ ٦٠٣.

(٤) إن التستر والكتمان هو نفسه عقيدة التقية، فالشيعة إذا اجتمعوا بالمسلمين قالوا: نحن=

لأحد إلا للمقربين لهم. وللدروز رسائل وكتب مقدسة خاصة بهم يقلدون فيها أسلوب القرآن الكريم، يقول شيخ الإسلام يرحمه الله عنهم: «ولا ريب أن هذا القول الحلول والتجسيد كفر صريح باتفاق المسلمين»[1] حيث إنهم يعتقدون بحلول اللاهوت في الناسوت.

وأما النصيرية فيؤلهون علياً رضي الله عنه، ويقولون بالتناسخ، ويستحلون الفروج والكذب والبهتان، ويقولون بإباحة الزوجات والأولاد والبنات والأموال للجميع، بل يؤمنون على المؤمنة منهم ألا تمنع أخاها منها، وأن تجعل نفسها مباحة لمن شاء[2].

وأما البهائية والإسماعيلية فقواعدهم كلها منافية للدين الإسلامي، ولا علاقة للمسلمين بها، فهل يعقل بعد ذلك أن ينادي مسلم ينتسب إلى الإسلام بعملية التقريب بين السنة والشيعة وخاصة الفرق المتأخرة منهم كالدروز والنصيرية[3]، وقد كفانا شرهم ومؤنة البحث عن حكمهم أن أصدرت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فتاوى ببيان شركهم الشرك الأكبر فقالوا: «إن الجماعة الذين يدعون علياً والحسن والحسين وسادتهم فهم مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم، لأنها ميتة ولو ذكروا عليها اسم الله»[4] «إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسن والحسين ونحوهم فهم مشركون شركاً أكبر يخرج من ملة الإسلام»[4] «الشيعة فرق كثيرة، ومن قال منهم أن علياً رضي الله عنه في مرتبة النبوة وإن جبريل عليه السلام غلط فنزل على نبينا محمد ﷺ فهو كافر»[4].

= مسلمون، وإذا اختلطوا بالمشركين قالوا: إنا معكم وبذلك يناصرون المشركين ويعاونونهم على المسلمين، يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب يرحمه الله: (الناقض الثامن من نواقض الإسلام مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين والدليل قوله تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ [المائدة: ٥١] فدل كلامه يرحمه الله على خروجهم من الدين الإسلامي. انظر التبيان شرح نواقض الإسلام، الإمام: محمد بن عبد الوهاب، سليمان بن ناصر العلوان، دار الوطن للنشر، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ ص٦٥، ٦٦.

(١) الفتاوى، ٢/ ١٧٩، ١٨٠، ٤/ ٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٢) عقيدة الدروز، للخطيب ص٢٣١.

(٣) الشيعة وأهل السنة، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص١٤٨، ١٤٩.

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، المجلد ٢/ ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٨٩.

وأما قرارات اللجنة الدائمة عن الدروز فكانت كالآتي: «أصل الدروز فرقة سرية من فرق القرامطة الباطنية يتسمون بالتقية وكتمان أمرهم على من ليس منهم ويلبسون أحياناً لباس التدين والزهد والورع ويظهرون الغيرة الدينية الكاذبة ويتلونون ألواناً عدة من الرفض والتصوف وحب آل البيت، ويزعمون أنهم حملة لواء الإصلاح بين الناس وجمع شملهم ليلبسوا على الناس ويخدعوهم عن دينهم حتى إذا سنحت لهم الفرصة وقويت شوكتهم ووجدوا من الحكام من يواليهم وينصرهم ظهروا على حقيقتهم وأعلنوا عقائدهم وكشفوا عن مقاصدهم وكانوا دعاة شر وفساد ومعاول هدم للديانات والعقائد والأخلاق، يتبين ذلك لمن تتبع تاريخهم[1] وعرف سيرتهم من يوم وضع عبد الله بن سبأ الحميري اليهودي أصولهم وبذر بذروهم فورثها لاحقهم عن سابقهم وتواصوا بها وأحكموا تطبيقها واستمر ذلك إلى وقتنا الحاضر»[2]. «وهؤلاء الدرزية والنصيرية كفار باتفاق المسلمين لا يحل أكل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم بل ولا يقرون بالجزية فهم مرتدون عن دين الإسلام ليسوا مسلمين ولا يهود ولا نصارى، لا يقرون بوجوب الصلوات الخمس ولا وجوب صوم رمضان ووجوب الحج، ولا تحريم ما حرم الله ورسوله من الميتة والخمر وغيرهما وإن أظهروا الشهادتين مع هذه العقائد فهم كفار باتفاق المسلمين»[2] وما قررته اللجنة الدائمة قد قرره قبل ذلك شيخ الإسلام يرحمه الله وتبعه في ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب القائل عند كلامه عن الشيعة: «ومنها أنهم جعلوا مخالفة أهل السنة والجماعة الذين هم على ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه أصلاً للنجاة فصاروا كلما فعل أهل السنة شيئاً تركوه، وإن تركوا شيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً، فإن الشيطان سوّل لهم وأملى لهم وادعوا بأن هذه المخالفة علامة أنهم الفرقة الناجية»[3] وبذلك يتضح استحالة الجمع بين الكفر والإسلام وبين التوحيد والشرك.

---

(١) انظر الصارم المسلول، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص٥٦٥ - ٥٨٧، بغية المرتاد، تحقيق الدكتور: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٣٤٣، ٣٤٤، المنتقى من منهاج الاعتدال، المطبعة السلفية، القاهرة، ص٥٣٦، ٥٣٧.

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة، المجلد رقم٢، ص٢٩٠، ٢٩١.

(٣) رسالة في الرد على الرافضة، تحقيق الدكتور: ناصر بن سعيد الرشيد، ٣٠، ٣١.

أما القدرية «المعتزلة» فإن منهجها كان مبنياً على علم الكلام المبتعد عن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وحيث عظمت العقل وجعلته إلهاً معبوداً، واستخدمت الجدل والمراء وسيلة للبحث في الدين ونظرت إلى الشريعة الإسلامية بنظرة النقص والافتقار، فلذا ردت النصوص الشرعية، وهذا ما جاء على لسان عالم من علمائهم كان يحاول تعظيمهم فوقع في نقيض قصده فأظهر عوارهم وعيوبهم وبُعدهم عن المنهج السوي ألا وهو ابن المرتضى فقال: «والحقيقة أن المعتزلة قد تناولت مسائل الله والإنسان والعالم بالنظر العقلي الخاص وكانت كفرقة إسلامية وهي تبحث في هذه المباحث، لا تخرج عن الدفاع عن الإسلام ضد الفرق الأخرى ولم تخرج عن كونها فرقة إسلامية مخلصة[1]»[2] وفي الحقيقة أن أصول المعتزلة الخمسة «التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عين المنكر» قامت على أسس عقلية بحتة فقادتهم إلى نفي الصفات وإلى القول بخلق القرآن ونفي رؤية الله عز وجل يوم القيامة، وإلى نفي استواء الله عز وجل على عرشه، وإلى القول بخلق أفعال العباد، ومن ثم أوجبوا على الله تعالى أن يفعل الصالح للعبادا! وبعدها جعلوا العباد قادرين وحدهم على إدراك الخير والشر والحسن والقبيح بالعقل دون الشرع[3]، إذ في الأشياء ذاتها قبح وحسن ذاتي، ومن ثم فهم محاسبون ومعاقبون على أفعالهم سواء ورد الشرع بذلك أم لا، فأداهم ذلك إلى الاستهانة بالرسل والرسالات والكتب المنزلة، ثم ازداد الخلط عندهم في مسائل أخرى كالتولد والاستطاعة، وكثير من تلك الأمور التي استلزمتها مقدماتهم العقلية التي ساروا فيها حتى النهاية فهلكوا وأهلكوا[4].

فالمعتزلة بقواعدها وأصولها وفروعها بعيدة كل البعد عن الدين الإسلامي وعن المذهب الحق مذهب أهل السنة والجماعة، فلذا لا عذر لهم في الابتعاد عن المنهج الحق حيث إنهم هم الذين اختاروا لأنفسهم مسلك العقل والفلسفة والجدل

---

(١) المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية ص١٠٤.

(٢) هذا القول نفسه ما يدندن به العقلانيون والعصرانيون والنورانيون عند الدفاع عن المعتزلة الآن.

(٣) الفتاوى ٣/ ٣٠٣، مذاهب الإسلاميين ط دار العلم للملايين ١٩٨٣، ١/ ٣٩٨، ٣٩٩.

(٤) المعتزلة بين القديم والحديث، محمد عبده، طارق عبد الحليم، دار الأرقم، برمنجهام، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م ص٤٤، ٤٥.

والمناظرة، فقادوا أنفسهم إلى محاربة أهل السنة والجماعة فكيف يحصل التلاقي بينهم، يقول ابن قتيبة يرحمه الله: «ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن، لاتسع لهم العذر عندنا، وإن كان لا عذر لهم، مع ما يدعونه لأنفسهم كما اتسع لأهل الفقه، ووقعت لهم الأسوة بهم، ولكن اختلافهم في التوحيد، وفي صفات الله تعالى، وفي قدرته، وفي نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار[1] وعذاب البرزخ، وفي اللوح، وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى»[2] والمعتزلة قد جاء تكفيرهم عن طريق شيوخهم وأساتذتهم. يقول البغدادي عن النظام مع كونه من أهم علمائهم ومؤسسيهم وله فرقة كبيرة: «وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة منهم أبو الهذيل العلاف ومنهم الجبائي...»[3] ويقول أيضاً عن تكفير أهل السنة والجماعة له: «وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها.. ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النظام ثلاثة كتب»[3].

شبهة والرد عليها:

قد يقول قائل إن المعتزلة كفرقة قد انقرضت وبادت ولا وجود لها الآن فلماذا المشقة في البحث عن هذه الأمور التي لا طائل تحتها إلا المشقة والعناء.

الرد على الشبهة:

إن أفكار المعتزلة لم تنقرض، ولكن حصل التزاوج بين الرافضة والمعتزلة فذابت معالم المعتزلة في التشيع حيث إن الشيعة قد تأثروا بمناهج الفكر الاعتزالي بشكل قوي واضح، فنقلوه وهضموه خاصة في مسائل الصفات والقدر، وكذلك

---

(١) إن الهذيلية من المعتزلة تقول: إن أهل الجنة والنار مسيَّرون في أقوالهم وأفعالهم التي يقولونها ويفعلونها في الآخرة ولا حيلة لهم فيها، وإن الميت لا يقدر أن يأتي بأفعال القلوب وإن كان قادراً على أفعال الجوارح، وجاء الجبائي وابنه فقالا: إن الميت يقدر على أفعال القلوب والجوارح معاً، وأما العلاف فقال بزوال حركات أهل الجنة والنار لقوله عن الأعراض إن منها ما يبقى ومنها ما يزول فما يزول كحركات الأجسام، وهذا الغلو أداه إلى زوال حركات أهل الآخرة، وما يبقى فهو كالسكون الذي يتحولون إليه بعد الحركة. انظر الفرق بين الفرق، ص٨٥ ـ ٩٣، ١٣٧ ـ ١٥٣، مذاهب الإسلاميين ١/ ٩٠.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ط المكتب الإسلامي، ص١٧.

(٣) الفرق بين الفرق، ص٩٤، ٩٥.

تبنت المعتزلة فكر الشيعة المنحرف ليضمنوا القوة[١]، والاستمرار في ظل دول الرافضة فذاب الاعتزال في التشيع[٢]، وانتهت المعتزلة كفرقة مستقلة، إلا أن طريقة العرض الاعتزالية قد عاشت خلال المنهج الأشعري، فالأشاعرة رغم خلافهم للمعتزلة إلا أنهم تابعوهم في طريق بحثهم ومنهج تفكيرهم، فكان ذلك امتداداً للمنهج الكلامي الاعتزالي حتى اليوم، ومما زاد الأمر خطورة في العصر الحديث أنه قد نهضت طائفة من الكتاب بمحاولة إحياء ذلك الفكر ودس سمومهم في قلب مذهب أهل السنة كما فعلت مدارس الأفغاني[٣] ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم[٤]، فنادوا بما ادَّعته المعتزلة من مناهج واتخذوا من سبيل

---

(١) يقرر ابن كثير بقوله: (عندما قامت دولة بني بويه في عام ٣٣٤هـ في بلاد فارس وكان مؤسسها علي بن بويه وأخواه من الديلم سكان جنوب غرب بحر قزوين، وقد انتشر الإسلام بينهم على يد داعية شيعي وهو الحسن بن علي الأطروشي، فنشأوا نشأة الرافضة، وتبنوا أفكارهم، فكانت دولة رافضية وإن بقيت على علاقتها الظاهرة بخلفاء العباسيين السنيين لأغراض سياسية، وقد ظهرت العلاقة قوية بين الرافضة والمعتزلة في ظل هذه الدولة، بل إن مصادر الشيعة والمعتزلة تذكر أن واصلاً وعمرو بن عبيد قد أخذا عن عبد الله بن محمد، وعبد الله أخذ عن محمد بن الحنفية). انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٢٣، البداية والنهاية، ١٠/ ٣١٥ ـ ٣٣٨.

(٢) لقد عد ابن المرتضى في طبقات المعتزلة العديد من الرافضة المعتزلة في ذلك العهد منهم الشريف المرتضى الذي عده في الطبقة الثانية عشر مع أنه كان رأس من رؤوس الإمامية، وعد كذلك من الطبقة الحادية عشرة أبا عبد الله الداعي ويحيى بن محمد العلوي مع كونهما من الشيعة. انظر المنية والأمل، ط دار المعرفة الجامعية، ص٩٥ ـ ٩٨.

(٣) أطلقوا على تلك المدارس المدارس الإصلاحية.

(٤) أمثال: زكي نجيب محمود، الذي تبنى الوضعية المنطقة كنظرية يدين بها وفحواها إنكار الغيب، وعرفان عبد الحميد الذي يزعم أن المعتزلة هي التي أوجدت الأصول العقلية للعقيدة الإسلامية وجعلت للنزعة العقلية في الفكر الإسلامي مكانة مرموقة، وعبد الستار الراوي الذي يقول عن الحركة الاعتزالية بأنها حركة تتخطى المذهبيات المغلقة وأنها تقيم الأدلة المنطقية على عقم الاتجاهات السلفية، ويتعرض لموقف الإمام أحمد في مسألة القول بخلق القرآن فيقول عنه (ولما حاصرته براهين المعتزلة العقلية أقر بعجز عقله غير المدرب عن رد جدلياتهم الكلامية في مسألة الصفات بقول: لا أدري (هو الله) كما وصف نفسه لا أزيد على ذلك شيئاً!!!) وقد تأثر بتلك المدرسة بعض الأفاضل المنتمين للحركة الإسلامية في العصر الحديث كالدكتور عدنان زرزور ومحمد أبو زهرة. انظر موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ٤/ ٩٠، ٩١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، تجديد العقل العربي، الدكتور زكي نجيب محمود، ط الشروق، =

المدح لهم والثناء على تحررهم وعقلانيتهم!! ذريعة إلى نشر أفكارهم الفاسدة والاستتار تحت شعار الاعتزال لدس السم في الفكر الإسلامي التوحيدي المسلم فقالوا: أليست المعتزلة من المسلمين؟ ألا يحق لنا الاقتباس منهم والرجوع إليهم، وما لنا نجمد مع الجامدين من الفقهاء والأئمة والمحدثين من السلف[1] ونلتزم طريقهم ولا نقتبس عن المعتزلة (المسلمين) مواقفهم العقلية، الثورية، التحررية التي تتناسب ومقتضيات عصرنا الراهن؟

تلك هي مجمل دعاواهم وملخص قولهم الذي أرادوا به القضاء على عقيدة المسلمين والتفاهم حول أقوالهم من خلال تلبيس الحق بالباطل، بعد أن نجحت جهودهم في إزاحة شريعة الحق عن الساحة في بعض المناطق، وهو شأن المفسدين في كل زمان ومكان، ثم تجاوز بهم الغلو والشطط فأعلنوا معتقدهم بكل صراحة: «والآن يحق لنا أن نتساءل هل كان في مصلحة المسلمين موت الاعتزال وانتصار المحدثين»[2] ثم يعلنون قولهم: «إنه ليس في صالحهم[3] القضاء على الاعتزال، بل كان من الواجب على المعتزلة والمحدثين أن يستمرا كحزبين أحدهما تقدمي والآخر محافظ ليستفيد المسلمون من كليهما»[4] ثم يتباكون على موت المعتزلة معلنين أن أكبر مصائب المسلمين هو موت المعتزلة، فلذا يجدر بالمسلمين ألا ينخدعوا بتلك العبارات المدسوسة والكلمات المعسولة وخاصة أنه

= ١٩٧١م، ص١١٧ ـ ١٢٣، الصحوة الإسلامية والتجديد الحضاري، الدكتور: محمد عمارة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥م، تزييف الوعي، فهمي هويدي، دار الشروق ط١، ١٤٠٧هـ، التجديد في الإسلام، إصدار المنتدى الإسلامي، لندن، ١٤١٠هـ، تجديد الفكر الإسلامي، جمال سلطان، نشر دار الوطن، ١٤١٢هـ، تجديد أصول الفقه الإسلامي، الدكتور: حسن الترابي، دار الفكر، الخرطوم، ١٤٠٠هـ، فلسفة العقل، عبد الستار الراوي، القاهرة، ٥ ـ ٢٤، العقلانيون أفراخ المعتزلة، العقلانية هداية أم غواية، المعتزلة بين القديم والحديث، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب، موقف المعتزلة من السنة النبوية، أبو لباب حسين، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ وغيرها كثير.

(١) انظر إلى لمز أهل السنة والجماعة والمحدثين بالجمود، مع أن الصحيح أنهم من أكثر الناس علماً ومعرفة ودراية!!

(٢) ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط٨، ٣/٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) يقصدون المحدثين من أهل السنة والجماعة.

(٤) ضحى الإسلام ٣/٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧.

في الآونة الأخيرة كثرت تلك المدارس العقلانية التي تجتمع على كلمة واحدة هي التطوير أو العصرانية، وما تعنيه من تناول أصول الشريعة وفروعها بالتعديل والتغيير تبعاً للمناهج العقلية التي اصطنعها الغرب حديثاً، أو ما تمليه عقليات أرباب هذه المذاهب، التي تتلمذت لتلك المناهج ولا يسلم من هذا التطوير أمر من أمور الشريعة كأصول الشريعة، والفقه، والحديث أو التفسير، أو رسائل الفقه كالحجاب، والطلاق، وتعدد الزوجات، والحدود أو الطامة التي عرفت بالتقارب بين الأديان والمذاهب وبلغت الجرأة بهم أن يعلنوها صراحة إلى دثر التراث كله حيث إن علوم سلف المسلمين هي شيء متخلف غاية التخلف بالنسبة للوقت الحاضر، بل يجعلون حقيقة الشرك في حقيقة العداء بين الأديان والمذاهب[1].

ومن خلال ذلك يتضح استحالة التقارب بين أهل السنة والجماعة وبين أفراخ المعتزلة من العصرانيين والحداثيين والعلمانيين والتحرريين، وإغلاق الآذان والأسماع، والإعراض بالوجوه والقلوب عن هؤلاء المتشدقين الذين يزعمون التقريب بين الإسلام وهذه المبادئ الهدامة المدمرة، حيث إن حقيقة هؤلاء الدعاة لتلك المذاهب إنما يدفعون بالمسلمين إلى الاستغراق في النظريات المجردة فتبعدهم عن مجالات العمل والتطبيق والسعي والجهاد في إعلاء كلمة الله عز وجل، فتظل قواهم مبعثرة وأراضيهم مستعمرة، وشرعهم معطلاً وعقولهم فارغة وأفئدتهم خواء، وهذا ما يسعى إليه هؤلاء، نسأل الله عز وجل، ألا يبلغهم ما يريدون.

أما المرجئة: فهي من الفرق الضالة التي تبرأ الصحابة[2] رضوان الله عنهم منها ذاتاً وموضوعاً، وبذلك يتضح زعم الزاعمين وكذب الكاذبين من أن منشأ

---

(١) لقد ظهر مؤخراً في الساحة لفظ العولمة ويقصدون به أن الناس يعيشون مع العالم بأكمله فيجب على الجميع الأخذ والعطاء مع جميع الأجناس والطبقات والأديان، حتى يستطيع الفرد أن يعيش ضمن هذا العالم الكبير.

(٢) يحاول محمد حمزة أن ينسب الإرجاء إلى الصحابة، بل ويزعم أنهم قالوا عن أنفسهم (إن الفرق الثلاث الشيعة والخوارج والأمويين مؤمنون وبعضهم مخطئ وبعضهم مصيب فلنترك أمرهم جميعاً إلى الله تعالى) فانظر إلى جرأته وافترائه على الصحابة رضي الله عنهم بأنهم جعلوا الدولة الأموية المسلمة الحاكمة فرقة من الفرق الضالة. انظر التآلف بين الفرق، ص١٦١.

المرجئة وأصله هو تلك الطائفة من أصحاب النبي ﷺ التي لم تخض فيما خاض فيه غيرها من الفتن وفضلت الاعتزال والإمساك عن الدخول في تلك المأساة الكبرى، حيث إن هذا الزعم قد تبناه قديماً بعض رؤوس الضلالة من المتكلمين وأعداء الصحابة كالرافضة والخوارج، والمسألة بالنسبة للمسلمين أهل السنة والجماعة معلومة من الدين بالضرورة، فالكلام في أصحاب محمد ﷺ دين والدين لا يؤخذ من المسلم الفاسق، ولا اعتبار لرأيه فضلاً عن المبتدع الضال كالجاحظ[1] فضلاً عن الكافر الحاقد كالمستشرقين، فالمرجئة والإرجاء قامت على البدعة لا السنة وأصحابها، وهذا ما أوضحه التابعون في كون الإرجاء بدعة، يقول الإمام الزهري يرحمه الله: «ما ابتدعت في الإسلام بدعة هي أضر على أهله من هذه، يعني الإرجاء»[2] فإذا كان هذا قولهم في مرجئة الفقهاء فما بالك بالغلاة؟ ولذا نجد السلف يرحمهم الله يفرقون بين المرجئة والجهمية القائلون بأن الإيمان هو المعرفة، فيقولون عن المرجئة مبتدعة والجهمية كفار، يقول الإمام أحمد يرحمه الله: «إنهم يقولون: إذا عرف الرجل ربه بقلبه فهو مؤمن فقال ـ أي الإمام أحمد ـ: المرجئة لا تقول هذا بل الجهمية تقول بهذا، المرجئة تقول حتى يتكلم بلسانه وإن لم تعمل جوارحه، والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر إبليس قد عرف ربه فقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر ٣٩][3]».

فالمرجئة الغالية قد انقرضت الآن ولا يوجد من فرق المرجئة إلا الأشاعرة والماتريدية وهم لذلك لا يصح التقارب بينهم وبين أهل السنة والجماعة حيث إن لديهم عدداً من الأصول خالفوا فيها السلف الصالح، فمصدر التلقي عندهم هو العقل بل قد صرح أئمتهم السابقون بذلك كالجويني والرازي والبغدادي والغزالي من الأشاعرة، والماتريدي[4] من الماتريدية، وأما الكتاب والسنة فالموقف منهما

---

(١) التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ص٣١٨، ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي ص١٧٣.

(٢) الشريعة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، ص١٤٣.

(٣) المسائل والرسائل للإمام أحمد، ١/٧٣.

(٤) من مصادر المعرفة عند الماتريدي الأعيان، الحس، الخبر، النظر، مع الاستدلال على إثبات الصانع بدليل حدوث الأجسام المبني على عدم خلوها من الأعراض، ومع كونه يجعله الدليل الوحيد على إثبات الصانع لكنه يأتي ويستدل بتسعة أدلة، ثم يناقض نفسه=

إما الرد، أو التشكيك والتحريف، مع الموقف المتناقض من رد الأحاديث المتواترة وتصحيح الأحاديث الضعيفة عن طريق الذوق والكشف والعلم اللدني[1]، وأما بالنسبة لوجود الله فيعتمدون فيه على دليل الحدوث والقدم وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلا بد له من محدث قديم[2] ورتبوا على هذا الأصل الفاسد إنكار الصفات الفعلية كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفي حلول الحوادث.

وأما التوحيد عندهم فهو نفي التثنية أو التعدد ونفي التبعيض والتركيب والتجزئة، وعن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع، وأما الإيمان عندهم التصديق وضربوا عرض الحائط بالعمل، وأما القرآن عندهم فهو موقف الملفق بين التوفيق مع المعتزلة وأهل السنة[3] وقولهم في النهاية يؤدي إلى القول بخلق القرآن، وبالإضافة إلى مواقفهم المخالفة لأهل السنة والجماعة في القضاء والقدر[4]، والقول بالسببية[5] وأفعال المخلوقات، والنبوات والتحسين والتقبيح، والتأويل التي يعتمدون عليه حتى يبرروا لأنفسهم مبررات لا يقبلها العقل فضلاً عن الشرع، وجرهم التأويل إلى شرور عديدة منها متابعة الباطنية لهم في تأويل الحلال الحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب وغير ذلك من

= مرة أخرى فيجعل لإثبات الصانع دليلاً واحداً وهو دليل حدوث الأجسام. انظر التوحيد للماتريدي، ط دار الجامعات المصرية، ٧، ١١، ١٧، ١٩، ٢٣١، ٢٣٣.

(١) أساس التقديس ص١٦٨ ـ ٢١٥.

(٢) نهاية الإقدام للشهرستاني، ص٩٠. كبرى اليقينيات، ص٧٧ ـ ٩٦.

(٣) الإنصاف، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ ص١١٧ ـ ١٤٣، التمهيد، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١ ص٣٧ ـ ٩٢.

(٤) الإنصاف، ط عالم الكتب ص٢٠١ ـ ٢٢٨، التمهيد، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ص٣١٧ ـ ٣٨٧، نهاية الإقدام، ص٧٧.

(٥) إن الأشاعرة أنكروا أن يكون شيء يؤثر في شيء آخر، فردوا كل باء سببية في القرآن، وكفروا وبدعوا من خالفهم، فمن قال مثلاً إن النار هي علة الإحراق فهو كافر لأنه لا فاعل عندهم إلا الله، ومن قال إن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال، حيث إن فاعل الإحراق عندهم هو الله سبحانه وتعالى، ويسمى هذا المنهج الآن بالمدرسة الوضعية. انظر، الإنصاف، ط عالم الكتب، ٢٠١ ـ ٢٢٨، التمهيد، ط مؤسسة الكتب الثقافية، ص٣١٧ ـ ٣٨٧، نهاية الإقدام ص٧٧.

الأمور التي خالف فيها الأشاعرة والماتريدية أهل السنة والجماعة[1]، وبذلك يظهر نبوغ شيخ الإسلام يرحمه الله عندما وضح بعدهم عن الحق اليقين بقوله: «والخطأ فيما تقوله المتفلسفة في الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظم من خطأ المتكلمين.. وأما فيما يقولونه في العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صواب المتفلسفة أكثر من صواب من رد عليهم من أهل الكلام، فإن أكثر أهل الكلام في هذه الأمور بلا علم ولا عقل ولا شرع»[2].

فالأشاعرة والماتريدية قد جمعوا في عقائدهم وأصولهم بين الإرجاء، والقدر، والجبر، وبين أصول المعتزلة ومعتقد الرافضة، فهل يعقل بعد ذلك أن يتسموا بمذهب أهل السنة والجماعة، أو أن يتقاربوا في الأصول والمعتقدات إلا بتخلي الأشاعرة والماتريدية عن معتقداتهم الباطلة، أو الإصرار على بدعهم ومعتقداتهم والبعد عن التسمي بالفرقة الناجية، وإن هذا الأمر قد وضحه شيخ الإسلام يرحمه الله منذ عدة قرون عندما ألف العديد من المجلدات في الرد على الأشاعرة كدرء تعارض العقل والنقل، وبيان تلبيس الجهمية، والتسعينية، وشرح العقيدة الأصفهانية، والفتوى الحموية، والنبوات، والاستقامة، وتابعه تليمذه ابن القيم في ذلك، وتحداهم شيخ الإسلام بكلمة لو سجلت بماء الذهب لما أُعطيت حقها بقوله: «لقد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ، حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[3] يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك»[3] ويقول في موضع آخر: «ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه»[4] وما زال التحدي موجوداً، فمذهب أهل السنة والجماعة مذهب نقي خالص من البدع والخرافات والضلالات والتناقضات، فلذا لا يتحد مع المذاهب المنحرفة.

وأما الجهمية فإن أهم أصولها وقواعدها أنشئت من الكفرة والصابئة وقد

---

(١) الفتاوى، ٥/٣٩٨. الرد على المنطقيين، ط إدارة ترجمان السنة، ص٣١١.

(٢) الرد على المنطقيين ط إدارة ترجمان السنة، ص٣١١.

(٣) سبق تخريجه صفحة رقم ١٤٧. (٤) الفتاوى ٣/٦١٩، ٢١٧.

أجمع السلف الصالح على تكفيرهم، أما من أخذ ببعض معتقداتهم فهو صاحب بدعة لا يمكن إن يتسمى بالسلف إلى أن يدع ما عليه من الضلالات والخرافات، وبذلك يتضح أن كل محاولة ومناداة تسعى إلى تركيز الجهود وتوجيه الانتباه إلى ضرورة وحدة الأمة ونبذ خلافاتها[1] والسعي في توحيد كلمتها، وتقريب وجهات النظر في مواقفها لتحقق لها عزتها المفقودة، وتستعيد كرامتها المهدرة، وتقوم بدورها الرائد في استقلالها الحر بأمر نفسها، ثم قيادتها للبشرية إلى ما فيه صلاحها وإنقاذها، فهي مناداة لشعارات باطلة زائفة، حيث لا يتحد النور والظلام، أو الليل مع النهار، أو الشمس مع القمر، بل تُرفع أصوات المخلصين من أهل السنة والجماعة قائلة لهم: «إن كلمة التوحيد تسبق توحيد الكلمة وإن تحديد الهدف، يسبق توحيد الصف، وإن بناء الشخصية المسلمة يسبق بناء الدولة المسلمة، وعكس هذه المعادلات مشكوك في صدق نتائجها الإيجابية، فالتوحيد هو سر القرآن ولب الإيمان»[2].

فإذا تقرر ذلك فهل يكون السبيل الصحيح إلى جمع كلمة المسلمين كما يزعمون، إزالة الخصومة بينهم والتوفيق بين أصولهم المختلفة المتباينة؟ فإن ما يسعى إليه هؤلاء إنما هو ضرب من المستحيل، إذ أنه محاولة لو افترضنا الصدق فيها للتوفيق بين الحق والباطل، وبين الإسلام والكفر، فالسبيل الوحيد والحل الأمثل للتوحيد والألفة والاجتماع ولمّ الشتات وإزالة الفرقة يكون بالعودة إلى كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام وفهم السلف الصالح لهما، كما وضح لنا ذلك الحق سبحانه وتعالى حيث قال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وكما وضح

---

(١) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ، الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر الدكتور صالح الصاوي، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الواقع المؤلم في المعالجة المرتجلة والتأصيل الصحيح، عدنان بن محمد آل عرعور، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، هجر المبتدع، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، تهافت العلمانية، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، المنصورة ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٢) المنهج القويم لتصحيح أفكار الفرق المختلفة، أبو عبد الله إبراهيم سعيداي، دار الاحتساب، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٢٠.

النبي ﷺ حيث قال: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا: كتاب الله وسنتي»[1]. فلذا فإن كل من يدندن حول الاجتماع والألفة بين الفرق فإنما ينادي بأمر لا يقبله الله ولا رسوله عليه الصلاة والسلام ولا أئمة السلف الصالح، ويصدق فيهم قول الرسول عليه الصلاة والسلام: «فإنه بلغني أن رجالاً فيكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر وأولئك جهالكم فإياكم والأماني التي تضل أهلها»[2].



(١) مالك في الموطأ، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر رقم٣، والترمذي في كتاب المناقب، باب٧٧، رقم ٣٧٩٠، وقال حديث حسن غريب.

(٢) البخاري كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾ ١٣/٩٨، ٩٩.

الخاتمة

إن أهم النتائج التي توصلت إليها فهي كما يلي:

١ ـ إن المراد بأهل السنة والجماعة هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء المجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنة ومن تبعهم في ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

٢ ـ إن المراد بأهل الأهواء هم المخالفون للكتاب والسنة كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القصص: ٥٠].

٣ ـ إن أهل البدع يتبعون الشبهات وأهل الأهواء يتبعون الشهوات وكثيراً ما يجتمعان.

٤ ـ إن هناك علاقة وثيقة بين أهل الأهواء والافتراق، فالبدعة مقرونة بالفرقة والسنة مقرونة بالجماعة.

٥ ـ لا يوجد في الإسلام بدعة مندوبة وبدعة محرمة.

٦ ـ إن الفرق الضالة والمذاهب المنحرفة لا تعتمد على القرآن والسنة، وإذا اعتمدوا عليها فإنهم يستدلون بالدليل السمعي ثم يقومون بما يرده فعلاً أو قولاً.

٧ ـ إن الفرق المنحرفة والمذاهب الهدامة تتخذ غالباً من القرآن والسنة متكأ لها لنشر أصولها وقواعدها سواءً كان ذلك في القديم أو الحديث.

٨ ـ إن أهل السنة والجماعة لا يتجاوزون النصوص الشرعية أبداً.

٩ ـ إن أهل السنة والجماعة يغضون الطرف عن الاختلاف في الفروع أما الأصول فلا يتهاونون فيها.

١٠ ـ إن جميع الفرق المذمومة تتخذ مصادراً خاصة بها، فالخوارج يأخذون الدين من رجالهم وعلمائهم، والشيعة تتخذ من الأئمة والروايات الضعيفة والموضوعة، ومن الكشف والعلم اللدني، والذوق والرؤى مصادراً لأصولهم،

والقدرية جعلت العقل وعلم الكلام والمنطق والفلسفة من أهم مصادرها، وأما المرجئة فجمعوا بين العقل والمنطق مع الكشف والرؤى والمنامات والعلم اللدني، مع الأدلة النقلية للتعضيد والاستئناس، أما الجهمية فالكفار والسمنية كانوا من أهم مصادرها، وهلم جرا مع معظم الفرق والمذاهب المدمرة، فالجميع لهم مصادرهم الخاصة بهم، وإن زعموا أنهم عاضين بالنواجذ على الكتاب والسنة فذلك من باب التمويه والتضليل.

١١ ـ إن الاختلاف لا يكون مذموماً دائماً، أما الافتراق فهو مذموم وصاحبه معرض للوعيد.

١٢ ـ ما من فرقة تظهر أو مذهب ينشأ إلا ويأخذ من الفرق الأولى (الخوارج، الشيعة، القدرية، المرجئة، الجهمية). فالأباضية، ما هي إلا مقعدة لأصول الخوارج، والدروز والنصيرية والبهائية والبابية ما هي إلا تأصيلاً لبذور الشيعة والتشييع، والأشاعرة والماتريدية خلطوا بين الإرجاء والتجهم والاعتزال، وما العقلانية والعصرانية والعلمانية والتحررية ما هي إلا امتداداً للمعتزلة والجهمية.

١٣ ـ إن الفرق تجمع في أصولها المتناقضات فضلاً عن الفروع. فالخوارج أصولها ينقض بعضها بعضاً، فالأصل الثالث وهو قولهم بتكفير مرتكب الكبيرة منقوض بالأصلين الأول والثاني ألا وهما تكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان والحكمين رضي الله عنهما مع القول بالخروج على الإمام الجائر، بالإضافة إلى جمعهم العديد والعديد بين المتناقضات في معتقداتهم، وأما الشيعة فالأصل الأول وهو القول بوجوب الإمامة في علي رضي الله عنه منقوض بالأصل الثاني ألا وهو العصمة، والأصل الثاني منقوض بالأصل الأول والثالث وهو القول بالتولي والتبري قولاً وعملاً، بالإضافة إلى جمعهم من المتناقضات التي لا يحصيها إلا رب العباد، أما القدرية فأصولها المعتمدة (التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فالأصل الثاني منقوض بالأصل الأول، والأصل الخامس منقوض بالأصل الثاني، بل قد يكون الأصل نفسه ينقض بعضه بعضاً كما في الأصل الخامس: ألا وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. بالإضافة إلى المتناقضات الكثيرة في قواعدهم وأسسهم، أما المرجئة سميت مرجئة لاعتمادهم على الرجاء، وحقيقة الرجاء يستلزم الخوف والحذر مع القيام بالعمل وهم أبعد ما يكونون عن ذلك، وهم مع انتسابهم لعلمائهم وشيوخهم

فإنهم يخالفونهم وينابذوهم العداء، مع جمعهم في أصولهم الكثير والكثير من المتناقضات، وأما الجهمية فأصولها تناقض بعضها بعضاً، فهم يزعمون تنزيه الخالق عن التشبيه ثم يجعلون كلام الله مخلوقاً، ويقولون بأن الله سبحانه في الأمكنة كلها وإن علم الله حادث، فأي تشبيه أعظم من ذلك؟ ومن أهم أصولهم أنهم يقولون بأن العبد مجبور على الأفعال ثم يسلبون الصفات عن الله عز وجل فمن الفاعل إذن؟ فما من فرقة تظهر إلا ولديها الجمع بين المتناقضات والمخالفات وهذه سنة الله ولن تجد لسنة الله تحويلاً.

١٤ ـ إن معظم حذاق المتكلمين قد أعلنوا الشك والظن في طريقتهم، ومن ثم أعلنوا إفلاسهم.

١٥ ـ إن من ديدن أهل الأهواء والبدع تكفير بعضهم بعضاً، مع مجانية العدل والتسامح مع غيرهم، بل الأدهى والأمر أن كل فرقة تنسب ما عندها من ضلال لغيرها.

١٦ ـ إن أهل السنة والجماعة أعطت للعقول ما أعطاه الله إياه ووقفت عند حدود الشرع.

١٧ ـ إن أهل الأهواء والبدع تتخذ من العقل مصدراً لا يخطئ ولا يزل، وقلما تجد فرقة من الفرق الضالة، أو المذاهب الهدامة إلا وتتخذ ذلك شعاراً لها.

١٨ ـ إن محاولة التقريب بين الفرق قامت بين أحضان اليهود واليهودية.

١٩ ـ إن التقريب بين أهل السنة والفرق الضالة يعني التوحيد بين الإيمان والشرك وبين النور والظلام، ومن ثم يتضح استحالة الجمع بين الحق والباطل.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

سورة يونس

سورة هود

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

ـ ب ـ

ـ ت ـ

الحديث	رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

- ك -

- ل -

- م -

الحديث	رقم الصفحة

ـ ي ـ

الحديث	رقم الصفحة

فهرس التراجم

فهرس الفرق والمذاهب

فهرس الأشعار

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

ـ أ ـ

١ ـ **الإبانة الكبرى**: لابن بطة العكبري، الحنبلي، تحقيق: الدكتور فوقية حسن، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٢ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**: لأبي الحسن الأشعري، تقديم الشيخ حماد بن محمد الأنصاري: مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٠هـ، ط الثانية، ١٣٩٧هـ.

٣ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**: أبو عبد الله بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤ ـ **الأباضية بين الفرق الإسلامية**: علي يحيى معمر، مطبعة وزارة التراث القومي، عمان، ١٤١٥هـ ـ ١٩٦٤م.

٥ ـ **الإباضية عقيدة ومذهباً**: الدكتور صابر طعيمة، دار الجيل، بيروت.

٦ ـ **الأباضية في موكب التاريخ**: علي يحيى بن معمر، تعليق: أحمد بن سعود السيابي، طبعة الأكوان الحديثة ـ ١٩٨٨م.

٧ ـ **الأباضية مذهب إسلامي معتدل**: علي يحيى معمر، تعليق: أحمد بن سعود السيابي، طبعة الأكوان الحديثة، ١٩٨٨م.

٨ ـ **أباطيل القاديانية في الميزان**: الدكتور محمد النجرامي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩ ـ **أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم)** صديق بن حسن القنوجي، إعداد عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٨م.

١٠ ـ **أبجدية التصوف الإسلامي**: محمد زكي إبراهيم، العشيرة المحمدية، ط٤، ١٤٠٩هـ.

١١ ـ **أبرهة الجديد الذي استباح دماء المسلمين**: عبد المنعم قنديل، مكتبة التراث الإسلامي.

١٢ ـ **الإبهاج في شرح المنهاج**: علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٣ ـ **ابن تيمية السلفي**: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ **ابن تيمية والتصوف**: محمد أحمد ربيعة، سوهام توفيق المصري، مكتبة الإيمان، المكتب الإسلامي، طرابلس، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥ ـ **ابن تيمية والتصوف**: الدكتور مصطفى حلمي، الإسكندرية، ط٢.

١٦ ـ **ابن حزم وموقفه من الإلهيات**: الدكتور أحمد ناصر الحمد، شركة العبيكان، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٧ ـ **ابن سبعين**: سميح عاطف الزين، دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٨هـ.

١٨ ـ **ابن الفارض عميد الحب الإلهي**: معروف زريق، دار أسامة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٩ ـ **الإبطال لنظرية الخلط بين الإسلام وغيره من الأديان**: الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٠ ـ **ابن حزم وموقفه من الإلهيات**: الدكتور أحمد ناصر الحمد، شركة العبيكان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢١ ـ **أبو حامد الغزالي والتصوف**: عبد الرحمٰن محمد سعيد دمشقية، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٢٢ ـ **أبو حنيفة**: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.

٢٣ ـ **أبو الحسن الشاذلي: عصره، تاريخه، علومه، تصوفه**: علي سالم عمار، دار التأليف، ط١، ١٩٥١م.

٢٤ ـ **أبو المعين النسفي وآرائه الكلامية**: الدكتور عبد الحي قابيل: رسالة ماجستير مطبوعة بالآلة الكاتبة، القاهرة.

٢٥ ـ **أبو نعيم**: حياته وكتابه الحلية: الدكتور محمد لطفي الصباغ، دار الاعتصام، ط٢، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٦ ـ **أبو هريرة وأقلام الحاقدين**: عبد الرحمٰن عبد الله الزرعي، دار الأرقم، الكويت.

٢٧ ـ **التآلف بين الفرق الإسلامية**: محمد حمزة، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٨ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، لبنان، ط أخرى، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٢٩ ـ **التاج الجامع للأصول**: منصور علي ناصف، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

٣٠ ـ **الاتجاهات الفكرية المعاصرة**: الدكتور جمعة الخولي، ط١، ١٤٠٧هـ.
٣١ ـ **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر**: الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٣هـ.
٣٢ ـ **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**: حمود بن عبد الله التويجري، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ.
٣٣ ـ **إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين**: الزبيدي، إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤ ـ **إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد**: عبد السلام اللقاني، مصر.
٣٥ ـ **أثر الفكر الغربي في انحراف المجتمع المسلم**: خادم حسين إلهي بخش، دار حراء، ط١.
٣٦ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية**: لابن القيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة، ط أخرى: تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.
٣٧ ـ **إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية**: عدة رسائل، تحقيق: عبد العزيز عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.
٣٨ ـ **الأجوبة الشوكانية عن الأسئلة الحفظية**: الإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الآخر الغنيمي، دار الأخلاء، الدمام، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٣٩ ـ **الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة**: الشيخ عبد الرحمن الدوسري، مكتبة الرشد، الرياض.
٤٠ ـ **الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة**: للقرافي، تقديم وتحقيق: الدكتور بكر زكي عوض، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٤١ ـ **الاحتجاج**: أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليق: محمد باقر الخرسان، دار النعمان، النجف، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
٤٢ ـ **الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر**: حمود التويجري، مكتبة دار العليان، بريدة، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٤٣ ـ **الاحتجاج بالقدر**: الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١٣٩٣هـ.
٤٤ ـ **إلجام العوام عن علم الكلام**: أبو حامد الغزالي، مكتبة الجندي، القاهرة.
٤٥ ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: علاء الدين بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١.

٤٦ ـ **أحسن التقاسيم**: محمد بن أحمد المقدسي، ط١، ١٩٠٦م.
٤٧ ـ **إحقاق الحق**: نور الله التستري، المطبعة المرتضوية، النجف ـ العراق، ١٢٧٣هـ.
٤٨ ـ **أحكام أهل الذمة**: لابن القيم الجوزية، تحقيق: الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط٤، ١٩٩٤م.
٤٩ ـ **الأحكام في أصول الأحكام**: الآمدي، تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ١٣٨٧هـ.
٥٠ ـ **الإحكام**: لابن حزم، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، ط١، ١٣٩٨هـ.
٥١ ـ **أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص**، دار الكتب العربي.
٥٢ ـ **أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي**: تحقيق: علي البجاوي.
٥٣ ـ **الأحكام وقواعد الاستنباط**: محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان.
٥٤ ـ **أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا**: أحمد عبد الجواد، المطبعة التجارية الكبرى.
٥٥ ـ **أحوال الموتى**: الدكتور السيد الجميلي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٥٦ ـ **إحياء علوم الدين**: أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، ط أخرى، لجنة نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، ١٣٥٦هـ.
٥٧ ـ **الإخاء الديني ومجمع الأديان وموقف الإسلام منه**: الدكتور محمد البهي، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٠١هـ.
٥٨ ـ **الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام الإسلام ابن تيمية**: اختيار: علاء الدين البعلي، تحقيق: محمد الحامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية.
٥٩ ـ **اختصار علوم الحديث**: لابن كثير، تأليف: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٦٠ ـ **الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة**: لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ط أخرى، تحقيق: عمر محمود أبي عمر، دار الراية، الرياض،، ط١، ١٤١٢هـ.
٦١ ـ **إخوان الصفا**: عمر الدسوقي، القاهرة، ١٩٧٣م.
٦٢ ـ **أخطار المنهج الغربي الوافد**: أنور الجندي، ط١، ١٩٧٤م.
٦٣ ـ **آداب البحث والمناظرة**: الشيخ محمد بن الأمين الشنقيطي، دار ابن تيمية، القاهرة.

٦٤ ـ **أدب الشافعي ومناقبه**: ابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي، سوريا.
٦٥ ـ **الآداب الشرعية والمنح المرعية**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الرياض.
٦٦ ـ **أدب الطلب ومنتهى الأدب**: الشوكاني، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة الساعي، الرياض.
٦٧ ـ **أدب الكاتب**: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الوالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٦٨ ـ **أدب المعتزلة إلى نهاية القرن الرابع الهجري**: الدكتور عبد الحكيم بليغ، القاهرة، ط٣.
٦٩ ـ **أدب المريدين**: ضياء الدين السهروردي، تحقيق: شلتوت، مؤسسة قرطبة.
٧٠ ـ **الأدب المفرد لأبي عبد الله البخاري**: نشر: قصي محب الدين الخطيب، القاهرة، ط٣، ١٤٠٥هـ.
٧١ ـ **آراء الخوارج الكلامية مع تحقيق: كتاب الموجز**: لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق: الدكتور عمار جمعة الطالبي، الشركة الوطنية، الجزائر، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٧م.
٧٢ ـ **آراء المدينة الفاضلة**: الفارابي، تحقيق: البيرنادر، القاهرة.
٧٣ ـ **آراء نقدية في مشكلات الدين والفلسفة والمنطق**: الدكتور مهدي فضل الله، دار الأندلس، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
٧٤ ـ **أريج البضاعة في معتقد أهل السنة والجماعة**: إبراهيم عبد الله الحازمي، دار الشريف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٧٥ ـ **الأربعين في أصول الدين**: فخر الدين الرازي، دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند.
٧٦ ـ **أربعون مسألة في أصول الدين**: لأبي عبد الله محمد بن خليل السكوني، دراسة وتحقيق: يوسف إحنانا، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٣م.
٧٧ ـ **إرشاد السائل إلى دليل المسائل**: الشوكاني، تحقيق: محمد الحلاق، دار الهجرة، صنعاء.
٧٨ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد العسقلاني، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان.
٧٩ ـ **الإرشاد**: محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
٨٠ ـ **إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات**: الإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٨١ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة**: لأبي المعالي عبد الله الجويني، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ.
٨٢ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**: أبو السعود محمد بن العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.
٨٣ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق: الحق من علم الأصول**: الإمام محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٩م.
٨٤ ـ **الإرشاد إلى معرفة الأحكام**: عبد الرحمٰن السعدي، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٠هـ.
٨٥ ـ **إرشاد المسلمين في الرد على القبوريين**: الشيخ حمد بن معمر، مطابع مؤسسة النور.
٨٦ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٨٧ ـ **أساس البلاغة**: جار الله محمد بن عمر الزمخشري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.
٨٨ ـ **أساس التقديس**: فخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ط أخرى، مطبعة الحلبي، ١٣٥٤هـ.
٨٩ ـ **الأسئلة والأجوبة الأصولية**: عبد العزيز المحمد السلمان، ط٨ ـ ١٣٩٩هـ.
٩٠ ـ **أسباب اختلاف الفقهاء**: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٩١ ـ **الاستبصار في الحديث عن الجبر والاختيار**: محمد حسن الطوسي، دار الكتب العلمية، طهران، ١٣٩٠هـ.
٩٢ ـ **الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار**: محمد بن علي الكرجكي.
٩٣ ـ **استحسان الخوض في علم الكلام**: لأبي الحسن الأشعري، دار المعارف، الهند، ط٢، ١٣٤٤هـ.
٩٤ ـ **استخراج الجدل من القرآن الكريم**: ناصح الدين الحنبلي، ضبط وتعليق، محمد صبيحي وحسن حلاق، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٩٥ ـ **الاستشراق**: الدكتور السيد أحمد فرج، دار طويق، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٩٦ ـ **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**: الدكتور محمد زقزوق، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٩٧ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**: لابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٦٧م.
٩٨ ـ **الاستقامة**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤٠٩هـ، ط أخرى، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٩٩ ـ **استنشاق نسيم الأنس**: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن رجب، تحقيق: مجدي قاسم، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١٠٠ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: يوسف بن عبد البر، دار العلوم الحديثة، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ.
١٠١ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: عز الدين أبي الحسن علي بن الشيباني، دار إحياء التراث العربي، مطبعة الشعب العامرة، مصر.
١٠٢ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: لملا علي القاري، تحقيق: الدكتور محمد لطفي الصباغ.
١٠٣ ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**: الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ.
١٠٤ ـ **أسرار الباطنية في الفرق الخفية**: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
١٠٥ ـ **الأسس القرآنية للتقدم**: الدكتور محمد أحمد خلف الله، القاهرة، ١٩٨٤م.
١٠٦ ـ **الأسماء والصفات**: للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٠٧ ـ **الإسماعيلية**: إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، ط١.
١٠٨ ـ **إسلام آخر**: (قراءة في آراء حسين أحمد) أمين منذر الأسعد، دار المعراج، ط١، ١٤١١هـ.
١٠٩ ـ **إسلام بلا مذاهب**: مصطفى الشكعة، مطبعة البابي الحلبي، ط٥، ١٣٩٦هـ.
١١٠ ـ **الإسلام عقيدة وشريعة**: محمود شلتوت، دار الشروق.
١١١ ـ **الإسلام في قفص الاتهام**: شوقي أبو خليل، دار الفكر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١١٢ ـ **الإسلام وأصول الحكم**: علي عبد الرزاق بن معمر، مكتبة وهبة، القاهرة.
١١٣ ـ **الإسلام والحضارة الغربية**: الدكتور، محمد محمد حسن، دار الإرشاد، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ.
١١٤ ـ **الإسلام والأديان المعاصرة**: مصطفى حلمي، دار الدعوة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١١٥ ـ **الإسلام والرد على منتقديه**: محمد عبده، مطبعة السعادة، مصر.
١١٦ ـ **الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه**: الدكتور يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٧ ـ **الإسلام والمذاهب الفلسفية**: الدكتور مصطفى حلمي، دار الدعوة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١١٨ ـ **الإسلام والمستشرقون**: نخبة من العلماء المسلمين، عالم المعرفة، ط١، ١٤٠٥هـ.
١١٩ ـ **الإشارات والتنبيهات**: أبو علي الحسين بن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م.
١٢٠ ـ **الإشارات العلمية في القرآن**: محمد وفا الأمير، مطبعة دار الرضوان، حلب، ط١، ١٣٩٨هـ.
١٢١ ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطي، دار الفكر، بيروت.
١٢٢ ـ **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**: الشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
١٢٣ ـ **الأشباه والنظائر في القرآن**: مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، القاهرة، ١٩٧٥م.
١٢٤ ـ **الاشتقاق**: أبو بكر بن زيد، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ.
١٢٥ ـ **أصدق المناهج في تمييز الأباضية من الخوارج**: سالم بن حمود المسائلي، تحقيق: سيده إسماعيل كاشف، القاهرة.
١٢٦ ـ **اصطلاحات الصوفية**: كمال الدين عبد الرزاق القاشاني، الهيئة المصرية العامة، مصر.
١٢٧ ـ **أصل الشيعة وأصولها**: محمد الحسين آل كاشف، تقديم: مرتضى العسكري، مؤسسة الأعلمي، ط٤، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١٢٨ ـ **أصول السنة والجماعة**: للأشعري، تحقيق: الدكتور محمد السيد الجليند، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
١٢٩ ـ **أصول التنصير في الخليج العربي**: لكونوي زيقلر، ترجمة: مازن صلاح مطبقاني، مكتبة ابن القيم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
١٣٠ ـ **الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها**: صالح زين العابدين الشيبي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.
١٣١ ـ **أصول الدين**: البغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ، ط أخرى، بيروت ط١، ١٩٨٧م.
١٣٢ ـ **أصول الدين**: فخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.

١٣٣ ـ **أصول الدين الإسلامي مع قواعده الأربع**: محمد بن سليمان التميمي، ترتيب محمد الأنصاري، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

١٣٤ ـ **أصول الدين**: القاضي أبو اليسر البزدوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي، القاهرة ١٣٨٨هـ.

١٣٥ ـ **أصول السرخسي**: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٣٧٢هـ، ط أخرى، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٣٦ ـ **أصول السنة**: الإمام محمد بن عبد الله بن زمنين الأندلسي، تحقيق: محمد هارون، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٣٩ ـ **أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية**: الدكتور عائشة يوسف المناعي، دار الثقافة، الدوحة ـ قطر، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤٠ ـ **أصول الفقه**: محمد الخضري بك، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط٦، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٤١ ـ **أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي**: مع النص الكامل لكتابه تلخيص الإبريز ـ الدكتور محمود فهمي حجازي، دار الفكر العربي.

١٤٢ ـ **الأصول من الكافي**: محمد بن يعقوب الكليني، تعليق: علي القفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨هـ، ط أخرى، إيران.

١٤٣ ـ **أصول الملامتية وغلطات الصوفية أبو عبد الرحمن السلمي**: تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الفاوي محمود، مطبعة الإرشاد ١٤٠٥هـ.

١٤٤ ـ **الأصول الإيمانية لدى الفرق الإسلامية**: الدكتور عبد الفتاح فؤاد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٤٥ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: محمد الأمين الشنقيطي، بيروت، عالم الكتب.

١٤٦ ـ **أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره**: ربيع هادي عمير المدخلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٤٧ ـ **أضواء على التصوف**: الدكتور طلعت غنام، ط عالم الكتب، القاهرة.

١٤٨ ـ **أضواء على الاستشراق والمستشرقين**: الدكتور محمد أحمد دياب، دار المنار، القاهرة، ط، ١٤١٠هـ.

١٤٩ ـ **أضواء على السنة المحمدية**: محمود أبو رية، مطبعة التأليف، مصر، ط١، ١٣٣٧هـ ـ ١٩٥٨م.

١٥٠ ـ **أضواء على طريق الدعوة إلى الإسلام**: محمد أمان بن علي الجامي.

١٥١ ـ **أضواء على العقيدة الدرزية**: أحمد الفوزان، دار الوثائق، الكويت، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
١٥٢ ـ **الاعتصام**: الشاطبي، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ط أخرى، تعريف: محمد رشيد رضا ـ دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٥٣ ـ **الاعتقاد للبيهقي**: تصحيح: أحمد مرسي، حديث الحادمي، باكستان.
١٥٤ ـ **اعتقادات الصدوق**: عبد الله بن النعمان، المطبعة الحيدرية، ط٣، ١٣٩٣هـ.
١٥٥ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**: فخر الدين الرازي، تعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٥٦ ـ **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لدرر أخبار الأئمة الأطهار**: محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
١٥٧ ـ **الأعمال الكاملة**: جمال الدين الأفغاني، تحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت.
١٥٨ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: الدكتور محمد بن سعود آل سعود، طبعة مؤسسة مكة، ط١.
١٥٩ ـ **الأعلام**: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
١٦٠ ـ **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**: الحافظ: عمر بن علي البزار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
١٦١ ـ **أعلام المؤمنين**: الإمام ابن القيم، مكتبة الكليات الأزهرية.
١٦٢ ـ **الأعمال الكاملة**: محمد عبده، جمع وتحقيق: محمد عمارة، القاهرة.
١٦٣ ـ **إعلاء السنن**: ظفر أحمد العثماني التهانوي، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.
١٦٤ ـ **أعلام الموقعين**: لابن القيم، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
١٦٥ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**: لابن القيم، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الحديث، القاهرة، ط أخرى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٦٦ ـ **إفادة المستفيد لشرح كتاب التوحيد**: الشيخ: عبد الرحمن بن حمد، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
١٦٧ ـ **أفاعي العلمانية وأحاديث الإفك**: سامي نجيب محمد، دار التوزيع والنشر، مصر.
١٦٨ ـ **إفحام اليهود**: الإمام المهتدي السموآل بن يحيى المغربي، تحقيق: الدكتور محمد عبد الله الشرقاوي، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧هـ.

١٦٩ ـ **الافتراق مفهومه، أسبابه**: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، دار المسلم، الرياض، ط١.
١٧٠ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد**: أبو حامد الغزالي، القاهرة.
١٧١ ـ **الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد**: محمد بن الحسن الطوسي، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦م.
١٧٢ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم**: لابن تيمية، تحقيق: وتعليق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، ط أخرى، تحقيق: محمد حامد الفقي، السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م.
١٧٣ ـ **الإكفار والتشهير**: عبد الله محمد الجوعي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
١٧٤ ـ **الإكراه وأثره في الأحكام الشرعية**: الدكتور عبد الفتاح الشيخ، دار الاتحاد العربي، ط١، ١٣٩٩هـ.
١٧٥ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب**: ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧٦ ـ **إلجام العوام في علم الكلام**: الغزالي، مكتبة الجندي، القاهرة.
١٧٧ ـ **إلى التصوف يا عباد الله**: الشيخ أبو بكر الجزائري، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٩م.
١٧٨ ـ **الله يتجلى في عصر العلم**: تأليف: نخبة من العلماء الأمريكيين، ترجمة الدكتور الدمرداش عبد المجيد سرحان، دار العلم، بيروت ـ لبنان.
١٧٩ ـ **الإمام الصادق**: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
١٨٠ ـ **الإمام الغزالي**: نُخبة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، مراجعة، محمد كمال آل إبراهيم جعفر ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٨١ ـ **الإمام محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم مفترى عليه**: مسعود الندوي، ترجمة: عبد العليم البستوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٨٢ ـ **الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: الدكتور ذيب بن مصري القحطاني، ١٤٠٩هـ.
١٨٣ ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.
١٨٤ ـ **الأم**: للشافعي، تخريج: محمود مطرجي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٨٥ ـ **الإمام زيد بن علي مفترى عليه**: صالح بن أحمد الخطيب، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٤م.
١٨٦ ـ **الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته**: الشيخ عبد العزيز بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
١٨٧ ـ **أمراض القلوب وشفاؤها**: لابن تيمية، دار العلم، بيروت، ط، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٨٨ ـ **الأنبياء في القرآن**: الدكتور مصطفى عبد الواحد، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
١٨٩ ـ **الانتصار لحزب الله الموحدين**: عبد الله أبي بطين، جمع: عبد الله بن سعيد العبدلي، ط١.
١٩٠ ـ **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد**: لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م، ط، أخرى، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧م ـ ١٩٨٨م.
١٩١ ـ **الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**: ناصر الدين أحمد بن المنير الإسكندري المالكي، طهران.
١٩٢ ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**: الإمام يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
١٩٣ ـ **الانحرافات العقدية والعملية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين**: علي بخيت الزهراني، دار الرسالة، مكة.
١٩٤ ـ **الأنساب**: السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط١.
١٩٥ ـ **الإنسان إرادة وحرية ومسؤولية**: أنور الجندي، دار حراء، القاهرة.
١٩٦ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**: محمد الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين حيدر، عالم الكتب، بيروت ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
١٩٧ ـ **الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**: محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٩٨ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
١٩٩ ـ **الأنوار فيما يمنع صاحب الخلوة من أسرار**: لابن عربي، مكتبة عالم الفكر، مصر.
٢٠٠ ـ **الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية**: عبد الوهاب الشعراني، دار السعادة، بيروت.

٢٠١ ـ **الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية**: الشعراني، دار جوامع الكلم.
٢٠٢ ـ **الأنوار النعمانية**: نعمت الله الجزائري، تبريز، إيران، ط أخرى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان.
٢٠٣ ـ **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**: الدكتور محمد لقمان السلفي، ط١.
٢٠٤ ـ **أهل الفترة ومن في حكمهم**: موفق أحمد شكري، مؤسسة علوم القرآن، عجمان، ط١.
٢٠٥ ـ **أوائل المقالات في المذاهب والمختارات**: محمد بن النعمان المفيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢٠٦ ـ **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن حنيف، دار طيبة، الرياض.
٢٠٧ ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: عبد الله جمال الدين ابن هشام، محمد محي الدين عبد الحميد، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٢٠٨ ـ **أولياء الله بين المفهوم الصوفي والمنهج السني السلفي**: عبد الرحمن دمشقية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٢٠٩ ـ **إيثار الحق على الخلق**: لابن عبد الله بن المرتضى اليماني، تصحيح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط أخرى، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٢١٠ ـ **إيران بين التاج والعمامة**: أحمد مهابة، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٩م.
٢١١ ـ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**: محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: وهبي سليمان الألباني، دار السلام.
٢١٢ ـ **الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل الأصولي الفقهي**: لابن الجوزي، تحقيق: الدكتور فهد محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٢١٣ ـ **إيقاظ الهمم**: لابن عجيبة الحسني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٢١٤ ـ **الإيمان**: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة العمومية، دمشق.
٢١٥ ـ **الإيمان الأوسط**: لابن تيمية، مكتبة الفرقان.
٢١٦ ـ **الإيمان**: لابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢١٧ ـ **الإيمان**: الحافظ: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٨ ـ **الإيمان**: محمد بن الحسين بن محمد خلف الفراء، تحقيق: سعود الخلف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

ـ ب ـ

١ ـ **البابية**: إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة.

٢ ـ **الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث**: الحافظ: ابن كثير، دار القبس، دمشق، بيروت.

٣ ـ **الباعث على إنكار البدع والحوادث**: للإمام عبد الرحمن إسماعيل بن إبراهيم «المعروف بأبي شامة» دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم، مكتبة الساعي، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط أخرى، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠١هـ.

٤ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار للأئمة الأطهار**: محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط أخرى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ط ثالثة، إيران.

٥ ـ **بحر الكلام في علم التوحيد**: نجم الدين عمر النسفي التفتازاني، ١٣٤٠هـ.

٦ ـ **بحر الكلام**: لأبي المعين النسفي، مطبعة الكردي، القاهرة، ١٩١١هـ.

٧ ـ **بدائع الفوائد**: لابن القيم، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٨ ـ **البدء والتاريخ**: مطهر بن طاهر المقدسي، مؤسسة الخانجي، مصر.

٩ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ: أبي الفداء عماد الدين ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت ط٢، ١٩٧٧م، ط أخرى، ط٥، ١٩٨٣م.

١٠ ـ **البدر الطالع**: للشوكاني، مطبعة السعادة، ط، ١٣٤٨هـ.

١١ ـ **بدع الاعتقاد**: محمد حامد الناصر، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٢ ـ **البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها**: الدكتور عزت علي عطية، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

١٣ ـ **البدع والنهي عنها**: محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، مكتبة العلم، القاهرة، جدة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٤ ـ **براءة أهل السنة من الوقيعة في علماء الأمة**: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥ ـ **البرهان في أصول الفقه**: لأبي المعالي بن عبد الله بن يوسف المشهور بالجويني، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الديب، قطر، ١٣٩٩هـ.

١٦ ـ **البرهان في تفسير القرآن**: هاشم بن سليمان البحراني، إيران.

١٧ ـ **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**: لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي، تحقيق: الدكتور بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨ ـ **البريلوية**: إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
١٩ ـ **بستان العارفين**: نصر بن محمد السمرقندي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
٢٠ ـ **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
٢١ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد**: لابن تيمية، تحقيق: موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٢ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٢٣ ـ **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**: محمد مرتضى اليماني الزبيدي، تحقيق: أبو غدة الكوثري، المطبوعات الإسلامية، حلب.
٢٤ ـ **البناء على القبور**: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: حاكم بن عبيسان المطيري، دار أطلس للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٥ ـ **البهائية**: هاشم عقيل عزوز، دار القبلة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢٦ ـ **البهائية والبابية في ميزان الإسلام**: الدكتور محمد عبد المنعم البري، دار الحقيقة للأعلام الدولي، ١٤١٠هـ.
٢٧ ـ **بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخبار**: العلامة عبد الرحمن ناصر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٨ ـ **بهجة الناظر فيما يصلح الدنيا والدين**: الشيخ عبد الله الجار الله، ط٣، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٩ ـ **بيان الحجة في الرد على اللجة**: الشيخ عبد الرحمن بن حسن، دار العاصمة، الرياض، ط٣.
٣٠ ـ **بيان تلبيس الجهمية**: لابن تيمية، تصحيح: محمد بن عبد الرحمن بن القاسم، مكة ١٣٩٢هـ.
٣١ ـ **بيان تلبيس المفتري**: محمد زاهد الكوثري، أحمد بن محمد الصديق الغماري، تحقيق: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، دار الصميعي، الرياض.
٣٢ ـ **البيان في تصحيح الإيمان**: الشيخ إبراهيم محمد عبد الباقي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
٣٣ ـ **بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف**: الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٤ ـ **بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة**: خليل إبراهيم الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ ت ـ

١ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ، ط أخرى، دار ليبيا، بنغازي.

٢ ـ **تاريخ الأباضية**: لأبي الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي، تحقيق: الدكتور محمد زينهم محمد عزب وأحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة.

٣ ـ **تاريخ بغداد**: للبغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط أخرى.

٤ ـ **تاريخ الجهمية والمعتزلة**: جمال الدين القاسمي، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٣١هـ، ط أخرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥ ـ **تاريخ الخلفاء**: الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر.

٧ ـ **تاريخ الرسل والملوك**: لأبي محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت ـ لبنان.

٨ ـ **تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده**: محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر.

٩ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: الإمام شمس الدين محمد أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور عبد السلام تدمري، دار الكتاب، ط١، ١٤٠٩هـ، ط أخرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠ ـ **تاريخ الطبري**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت ـ لبنان.

١١ ـ **تاريخ الفرق الإسلامية**: علي مصطفى الغرابي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر.

١٢ ـ **تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام**: الدكتور مصطفى شاهين، دار الثقافة، إسلام آباد ـ باكستان.

١٣ ـ **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة**: عبد الله فياض، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ.

١٤ ـ **تاريخ المذاهب الإسلامية**: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٣٩٦هـ.

١٥ ـ **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**: محمد زاهد الكوثري، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٦ ـ **تأويلات أهل السنة**: لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: الدكتور إبراهيم عوضين والسيد عوضين، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ط أخرى، القاهرة.

١٧ ـ **التأويل خطورته وآثاره**: الدكتور عمر الأشقر، دار النفائس، عمان الأردن، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٨ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لابن قتيبة الدينوري، ط دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان.
١٩ ـ **تأويل مشكل القرآن**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: سيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ.
٢٠ ـ **التأويل الإسماعيلي الباطني ومدى تحريفه للعقائد الإسلامية**: الدكتور عبد العزيز سيف النصر، ١٤٠٤هـ.
٢١ ـ **التآلف بين الفرق الإسلامية**: محمد حمزة، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٢٢ ـ **تبديد الظلام المخيم عن نونية ابن القيم**: محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة، القاهرة.
٢٣ ـ **التبرك أنواعه وأحكامه**: الدكتور ناصر بن عبد الرحمن الجديع، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤١٣هـ.
٢٤ ـ **التبرك المشروع والتبرك الممنوع**: الدكتور علي بن نفيع العلياني، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
٢٥ ـ **تبصرة الأدلة**: أبو المعين النسفي، مخطوط الأزهرية، رقم ٣٠١/٤٤٠٦: التوحيد.
٢٦ ـ **التبشير والاستعمار**: الدكتور مصطفى خالدي، الدكتور عمر فروخ، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٧ ـ **التبشير والاستشراق**: محمد عزت الطهطاوي، الزهراء للأعلام، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٢٨ ـ **التبصير في الدين**: لأبي المظفر الإسفرائيني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٢٩ ـ **التبصير في معالم الدين**: الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: علي عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٣٠ ـ **تبويب القرآن**: حشمت علي، المطبعة الإسلامية، لاهور.
٣١ ـ **التبيان في شرح نواقض الإسلام**: الإمام محمد بن عبد الوهاب، سليمان بن ناصر العلوان، دار الوطن للنشر، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ.
٣٢ ـ **تبيين كذب المفتري**: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ط أخرى، دار الكتاب العربي، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار العربية، بيروت.

٣٣ ـ **تثبيت دلائل النبوة**: عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عبد الكريم عثمان، دار العربية، بيروت.
٣٤ ـ **تجانب أهل السنة البريلوية عن أهل الفتنة الوهابية**: محمد الصديق البركاني، ط أخرى، حزب الأحناف، لاهور.
٣٥ ـ **تجديد أصول الفقه الإسلامي**: الدكتور حسن الترابي، دار الفكر، الخرطوم، ١٤٠٠هـ.
٣٦ ـ **تجديد الفكر الإسلامي**: حسن الترابي، الدار السعودية، ط٢، ١٩٨٧م.
٣٧ ـ **تجديد في المذاهب الفلسفية الكلامية**: الدكتور عاطف العراقي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م.
٣٨ ـ **تجريد الصحابة**: الحافظ: شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، دار المعرفة، بيروت.
٣٩ ـ **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**: أحمد اليماني الزبيدي، تحقيق: إبراهيم بركة، دار النفائس، بيروت.
٤٠ ـ **التحبير في علم التفسير**: جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور فتحي عبد القادر فريد، دار العلوم، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٤١ ـ **تحت راية القرآن**: مصطفى صادق الرافعي، القاهرة.
٤٢ ـ **تحت سلطان القدر**: مصطفى صبري، القاهرة.
٤٣ ـ **تحديات لها تاريخ**: الدكتور محمد عمارة، المؤسسة العربية.
٤٤ ـ **تحديث العقل العربي**: حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٦٩م.
٤٥ ـ **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٦ ـ **التحرير في أصول الفقه، لابن الهمام، القاهرة.**
٤٧ ـ **تحرير الوسيلة**: آية الله الخميني، ط٣، ١٣٩٧هـ.
٤٨ ـ **تحريم النظر في كتب الكلام**: موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٤٩ ـ **تحفة الذاكرين من كلام سيد المرسلين**: الإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب العربي.
٥٠ ـ **التحفة الربانية في شرح الأربعين النووية**: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مطبعة المدني، مصر، ط٢، ١٣٨٠هـ.

٥١ ـ **التحفة العراقية**: لابن تيمية، تحقيق: حماد سلامة، مكتبة المنار، الأردن.
٥٢ ـ **تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد**: اللقاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٣ ـ **تحفة المريد**: إبراهيم محمد الباجوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٥٤ ـ **تحفة الإمام في العمل بحديث النبي عليه السلام**: محمد بن حيات بن إبراهيم المدني السندي، تحقيق: الدكتور صلاح الدين، ط١، الكويت.
٥٥ ـ **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**: لابن بطوطة، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٢٢هـ.
٥٦ ـ **التحف في مذاهب السلف**: الشوكاني، تحقيق: شريف محمد فؤاد هزاع، دار فجر للتراث، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
٥٧ ـ **تحكيم الشريعة ودعوة العالمانية**: الدكتور صلاح الصاوي، القاهرة.
٥٨ ـ **تخريج مشكاة المصابيح**: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢.
٥٩ ـ **تدريب الراوي**: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
٦٠ ـ **التدمرية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمد عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٣/١٤١٦هـ ـ ١٩٦٦م.
٦١ ـ **تذكرة الحفاظ**: الإمام الذهبي، دار إحياء التراث العربي.
٦٢ ـ **التذكرة في أحوال المعرفة وأمور الآخرة**: القرطبي، المكتبة السلفية.
٦٣ ـ **تذكرة الأولياء**: فريد الدين العطار، محمد بن إبراهيم الصوفي، لاهور.
٦٤ ـ **تربيتنا الروحية**: سعيد حوى، دار الكتب العربية، بيروت، دمشق، ١٩٧٩م.
٦٥ ـ **ترتيب القاموس المحيط**: طاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٩٥٩م.
٦٦ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: الدكتور أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
٦٧ ـ **ترجمة عربية لبعض أحداث بلاد فارس**: فهمي هويدي، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٦٨ ـ **ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان**: للصنعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٦٩ ـ **التسعينية**: لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٠ ـ **تسهيل شرح نخبة الفكر**: الحافظ: أحمد بن حجر، تحقيق: محمد أنور البدخشاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي ـ باكستان.
٧١ ـ **التشيع والإسلام**: محمد باقر الصدر، مكتبة الثقافة الإسلامية، ١٣٩٣هـ.
٧٢ ـ **تصحيح الأخطاء والأوهام الواقعة في فهم أحاديث النبي ﷺ**: رائد صبري ابن أبي علفة، رمادي للنشر، الرياض، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٧٣ ـ **التصريح فيما تواتر في نزول المسيح**: الشاه أنور الكشميري، تحقيق: أبو غدة الكوثري.
٧٤ ـ **التصوف في الميزان**: الدكتور مصطفى غلوش، دار النهضة، القاهرة.
٧٥ ـ **تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد**: الأمير الصنعاني، مؤسسة النور، الرياض، ط٢، ١٣٨٩هـ.
٧٦ ـ **تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد**: محمد بخيت المطيعي الحنفي، بولاق، مصر.
٧٧ ـ **التطور والثبات في حياة البشر**: محمد قطب، دار الشروق.
٧٨ ـ **التعرف على مذهب التصوف**: أبو محمد الكلاباذي، تقديم وتحقيق: محمود أمين النواوي، المكتبة الأزهرية، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ط أخرى، ضبط وتخريج: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
٧٩ ـ **التعريفات**: علي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٠م.
٨٠ ـ **تعليقات أبي غدة الكوثري على الرفع والتكميل**: أبو غدة الكوثري، ط٣.
٨١ ـ **تعليقات عبد القادر الشامي الأرنؤوطي على فتح المجيد الأرنؤوطي**، دار البيان، دمشق.
٨٢ ـ **التعليقات على متن لمعة الاعتقاد**: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين عناية وترتيب: أبو أنس علي بن حسين أبو لوز، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٨٣ ـ **تفسير أسماء الله الحسنى**: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دمشق.
٨٤ ـ **تفسير البغوي**: للإمام حسين البغوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
٨٥ ـ **تفسير روح المعاني**: أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، إيران.
٨٦ ـ **تفسير سورة الإخلاص**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ط أخرى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٨٧ ـ **تفسير سورة النور**: لأبي الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا.
٨٨ ـ **تفسير غريب القرآن**: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
٨٩ ـ **تفسير القرآن العظيم**: الحافظ: ابن كثير، تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرين، دار الشعب، مصر، القاهرة، ط أخرى، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ط ثالثة، دار السلام، دار الفيحاء، الرياض، دمشق.
٩٠ ـ **التفسير القيم**: الإمام ابن القيم، جمع: محمد إدريس الندوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٩١ ـ **تفسير القُمي**: علي بن إبراهيم القُمي، تعليق: طيب الموسوي الجزائري، ط٢، ١٣٨٧هـ.
٩٢ ـ **التفسير الكبير**: الفخر الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣.
٩٩ ـ **تفسير المراغي**: أحمد مصطفى المراغي، ط٣، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
١٠٠ ـ **تفسير المنار**: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ط أخرى، دار المنار، مصر، ط٤، ١٣٧٣هـ.
١٠١ ـ **تفسير مجاهد**: للإمام مجاهد بن جبير المكي، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورني، ط١، ١٣٦٩هـ.
١٠٢ ـ **تفسير مجمع البيان**: أبو علي الطبرسي، بيروت، ط٤.
١٠٣ ـ **تفسير النسفي**: لأبي البركات النسفي، مطبعة الحلبي، القاهرة.
١٠٤ ـ **التقريب**: للإمام النووي، دار الكتب الحديثة، ط١، ١٣٨١هـ.
١٠٥ ـ **التقليد والتبعية**: الدكتور ناصر عبد الكريم العقل، دار المسلم، ط٢، ١٤١٤هـ.
١٠٦ ـ **تقويم نظرية الحداثة**: الدكتور عدنان علي رضا النحوي، دار النحوي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٠٧ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: زين الدين عبد الرحيم العراقي، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٠٨ ـ **التكفير**: الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي، المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٠٩ ـ **التكفير والهجرة وجهاً لوجه**: رجب مدكور، تحقيق: علي جريشة، مكتبة الدين، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١١٠ ـ **تلبيس إبليس**: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ.
١١١ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، دار المعرفة، بيروت.

١١٢ ـ **التلويح على التوضيح**: لصدر الشريعة التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣ ـ **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**: محمد الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد بن حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ط أخرى، تحقيق: مكارثي، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٣م.

١١٤ ـ **التمهيد في أصول الدين**: أبو المعين النسفي، تحقيق: عبد الحي قابيل، دار الثقافة، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

١١٥ ـ **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**: مصطفى عبد الرزاق، القاهرة، ١٩٤٤م.

١١٦ ـ **التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد**: أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، ١٣٩٤هـ.

١١٧ ـ **التنبيه والرد**: أبو الحسين الملطي، تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١١٨ ـ **تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين وما في البدع من الأخطار**: الدكتور صالح بن سعد السحيمي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١١٩ ـ **تنبيه ذوي العقول السليمة**: عُبيد الله بن سليمان الجابري، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٢٠ ـ **تنبيه المغترين**: عبد الوهاب الشعراني، تعليق: عبد الجليل عطار، دار البشائر، ط١.

١٢١ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**: علي بن محمد بن علي الشافعي، تحقيق: الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة.

١٢٢ ـ **تنزيه القرآن عن المطاعن**: القاضي عبد الجبار الهمداني، دار النهضة، بيروت ـ لبنان.

١٢٣ ـ **التنصير مفهومه وأهدافه ووسائله**: الدكتور علي إبراهيم النملة، الرياض، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٢٤ ـ **تنقيح المقال في أحوال الرجال**: عبد الله المامقاني، طهران.

١٢٥ ـ **التنكيل بما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: الشيخ عبد الرحمٰن يحيى المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب السلفية، القاهرة.

١٢٦ ـ **تهافت التهافت**: لابن رشد، تقديم وتعليق: محمد العريني، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١٢٧ ـ **تهافت الفلاسفة**: لأبي حامد الغزالي، تعليق: الدكتور جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

١٢٨ ـ **تهذيب الفروق والقواعد السنية**: الشيخ محمد علي حسين، دار إحياء الكتب العربية.

١٢٩ ـ **تهذيب اللغة**: أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٤م ـ ١٩٦٧م.

١٣٠ ـ **التوبة**: الحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام.

١٣١ ـ **التوحيد**: لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمي، تعليق: هاشم الطهراني، دار المعرفة، بيروت.

١٣٢ ـ **التوحيد**: لابن خزيمة، تحقيق: الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣٣ ـ **التوحيد**: للماتريدي، تحقيق: الدكتور فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت، لبنان.

١٣٤ ـ **التوجيه وواقعنا المعاصر**: الدكتور عدنان علي النحوي، دار النحوي، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٣٥ ـ **التوراة**: الدكتور مصطفى محمود، دار المعارف، ط٥.

١٣٦ ـ **التوسل أنواعه وأحكامه**: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٥، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

١٣٧ ـ **التوسل والوسيلة**، لابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٣٨ ـ **التوصل إلى حقيقة التوسل**: محمد نسيب الرفاعي، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٣٩ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت.

١٤٠ ـ **تهذيب مدارج السالكين**: تهذيب عبد المنعم صالح العلي الفري، مكتبة السوادي، دار الخاني، جدة، الرياض.

١٤١ ـ **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**: الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، المكتب الإسلامي، ط٥.

١٤٢ ـ **تيسير علوم الحديث والرد على أعداء السنة**: محمد السيد فدا، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٣٩١هـ.

١٤٣ ـ **تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن**: الشيخ عبد الرحمٰن بن سعدي، تحقيق: محمد زهري النجار، الرياض، ١٤٠١هـ.

- ث -

١ ـ **الثقات**: ابن حبان التميمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند.

٢ ـ **ثلاث رسائل في المحبة**: عبد الله جار الله الجار الله، ط١٢، ١٤٠٩هـ.

٣ ـ **الثمرات الزكية في العقائد السلفية**: جمع أحمد فريد، مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة.

٤ ـ **الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر**: الدكتور صلاح الصاوي، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥ ـ **الثورة البائسة**: موسى الموسوي، الرياض.

٦ ـ **الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام**: محمد منظور نعماني، دار عمار، الأردن، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

- ج -

١ ـ **جامع البيان عن تأويل أي القرآن**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود وأحمد شاكر، دار المعارف، مصر.

٢ ـ **جامع أبي الحسن علي البسيوي**: لأبي الحسن علي بن البسيوي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٣ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤ ـ **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، دار الفكر، بيروت، ط أخرى، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ.

٥ ـ **جامع الشمل**: العلامة محمد بن يوسف المغربي، خرج أحاديثه: محمد عبد القادر عطار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٦ ـ **جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي**: دار المعرفة، بيروت.

٧ ـ **الجامع الفريد**: كتب ورسائل لأئمة الدعوة الإسلامية، ط٢، مطابع دار الأصفهاني، جدة.

٨ ـ **جامع كرامات الأولياء**: يوسف النبهاني، دار الفكر، بيروت، ط أخرى، تحقيق: إبراهيم عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٩ ـ **جذوة المقتبس**: أبو عبد الله بن فتوح الحميدي، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٣٧٥هـ.

١٠ ـ **الجرح والتعديل**: عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، الهند.

١١ ـ **جماع العلم**: الإمام الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

١٢ ـ **الجهل بمسائل الاعتقاد وحكمه**: عبد الرزاق معاش، (رسالة ماجستر مطبوعة على الآلة الكاتبة) جامعة الإمام، ١٤١٤هـ.

١٣ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور علي بن حسن بن ناصر والدكتور عبد العزيز إبراهيم العسكر والدكتور حمدان محمد الحمدان، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ، ط أخرى، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.

١٤ ـ **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي**: لابن القيم الجوزية.

١٥ ـ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: عبد الرحمٰن بن محمد بن مخلوف الثعالبي مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

١٦ ـ **جواهر الأصول في حديث علم الرسول**: أبو الفيض محمد بن محمد الفارسي، الدار السلفية، الهند.

١٧ ـ **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**: لأبي محمد بن عبد القادر القرشي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

١٨ ـ **جواهر المعاني في فيض أبي العباس التجاني**: علي حرزام برادة، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٩ ـ **جوهرة التوحيد**: إبراهيم اللقاني، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٠ ـ **الجويني إمام الحرمين**: الدكتورة فوقية حسين محمود، جامعة الأزهر، القاهرة.

ـ ح ـ

١ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**: ابن القيم، مكتبة المدني، جدة المملكة العربية السعودية، ط أخرى، تحقيق: يوسف علي بديوي ومحيي الدين مستو، دار التراث، المدينة المنورة، ١٤١١هـ.

٢ ـ **حاشية الدرة المضيئة في عقد الفرقة المرضية**: محمد بن أحمد السفاريني، قلم: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم النجدي.

٣ ـ **حاشية العطار على الجوامع**: الشيخ حسن العطار، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٨هـ، ط أخرى، ط٢، ١٤١٦هـ.

٤ ـ **حاشية العلامة البناني على شرح الجلال**: تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

٥ ـ **حاشية لوامع الأنوار البهية**: عبد الرحمٰن بن عبد الرحمٰن أبا بطين والشيخ سليمان بن سحمان، دمشق.

٦ ـ **الحاكمية في تفسير أضواء البيان**: عبد الرحمٰن السديس، ط١، ١٤١٢هـ.

٧ ـ **الحاوي للفتاوي**: الإمام جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨ ـ **الحبشي**: شذوذه وأخطاؤه، عبد الرحمٰن دمشقية، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٩ ـ **الحجة في بيان المحجة**: الأصبهاني، تحقيق: الدكتور محمد ربيع المدخلي، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
١٠ ـ **حجة الله على العالمين**: النبهاني، دار الفلاح، حلب.
١١ ـ **حجية الإجماع وموقف العلماء منها**: الدكتور محمد محمود فرغلي، مطبعة دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م، ط أخرى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
١٢ ـ **الحداثة بين التعمير والتدمير**: الدكتور حسن بن فهد الهويمل، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
١٣ ـ **الحداثة سرطان العصر**: الدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٤ ـ **الحداثة في منظور إيماني**: الدكتور عدنان علي النحوي، دار النحوي، الرياض، ط٤، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
١٥ ـ **الحداثة في ميزان الإسلام**: عوض بن محمد القرني، هجر للطباعة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
١٦ ـ **الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة**: الدكتور محمد خضر عريف، دار القبلة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٧ ـ **حديث النزول**: لابن تيمية، القاهرة.
١٨ ـ **الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية**: عبد الغني النابلسي، تركيا.
١٠٩ ـ **الحداثة بين التعمير والتدمير**: الدكتور حسن فهد الهويمل، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٠ ـ **الحركة الصوفية في الإسلام**: الدكتور محمد علي أبو ريان، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
٢١ ـ **الحرم المكي بين قرامطة الأمس واليوم**: عبد المنعم النمر، القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٢ ـ **الحسبة**: لابن تيمية، دمشق، مكتبة البيان، ١٩٦٧م.
٢٣ ـ **حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي**: محمد زاهد الكوثري، دار الأنوار، مصر.
٢٤ ـ **الحق الدامغ**: الشيخ أحمد بن حمد الخليلي، سلطنة عمان، ١٤٠٩هـ.
٢٥ ـ **حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة**: الإمام: محمد بن عبد الله المقدسي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٢٦ ـ **الحكم الجدير بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «بعثت بين يدي الساعة»**: لابن رجب، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٧ ـ **الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو**: محمد سرور زين العابدين، دار الأرقم، ١٤٠٧هـ.
٢٨ ـ **الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى**: الدكتور محمد ربيع المدخلي، مكتبة لينة، دمنهور، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٩ ـ **حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب**: بكر عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ.
٣٠ ـ **الحكومة الإسلامية**: روح الله الخميني، إيران، ١٣٨٩هـ.
٣١ ـ **الحق المبين في الرد على صاحب الفرقان**: محمد السالمي، وزارة التراث القومي، عمان.
٣٢ ـ **الحق الواضح**: عبد الرحمٰن بن سعدي، المكتبة السلفية، مصر.
٣٣ ـ **حقيقة البابية والبهائية**: الدكتور محسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت دمشق، ط٢، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٣٤ ـ **حقيقة التوسل**: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت.
٣٥ ـ **حقيقة الروتاري في مصر**: أبو إسلام أحمد عبد الله، القاهرة، مصر.
٣٦ ـ **حق اليقين في معرفة أصول الدين**: عبد الله شبر، دار الكتاب الإسلامي، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
٣٧ ـ **حكايات الأولياء**: أشرف علي التهانوي، كراتشي.
٣٨ ـ **الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا**: الدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة.
٣٩ ـ **حلية الأولياء**: لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٠ ـ **الحيوان**: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٤١ ـ **الحوادث والبدع**: لأبي بكر الطرطوشي، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد، دار ابن الجوزي، الأحساء، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
٤٢ ـ **حول ترحيب الكوثري بنقل تأنيبه**: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة الإمام، القاهرة، ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م.
٤٣ ـ **الحيدة والاعتذار**: عبد العزيز بن يحيى الكناني، تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

- خ -

١ ـ **خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على الأديان**: محمد صديق خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٢ ـ **خصائص التصور الإسلامي**: سيد قطب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥م.

٣ ـ **الخصائص الكبرى**: لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، دار القلم، بيروت، لبنان..

٤ ـ **الخصال**: لابن بابوية القُمي، إيران.

٥ ـ **الخطط المقريزية (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)**: أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، دار صادر، بيروت.

٦ ـ **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**: الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري، مؤسسة البخاري، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ط أخرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، ط٣، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، ط ثالثة، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، مكتبة التراث الإسلامي.

٧ ـ **الخميني بين التطرف والاعتدال**: الدكتور عبد الله محمد الغريب، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨ ـ **الخميني الحل الإسلامي والبديل**: فتحي عبد العزيز المختار الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ.

٩ ـ **الخميني والوجه الآخر في ضوء الكتاب والسنة**: زيد الصيص، دار اليقين، المنصورة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠ ـ **الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام**: الدكتور ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.

١١ ـ **الخوارج عقيدة وفكرة وفلسفة**: الدكتور عامر النجار، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٨م.

١٢ ـ **الخوارج في العصر الأموي**: الدكتور نايف معروف، دار الطليعة، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.

١٣ ـ **الخيرات الحسان**: لابن حجر الهيتمي، ط١.

- د -

١ ـ **درء تعارض العقل والنقل**: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، ١٣٩٩هـ، ط أخرى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢ ـ **دراسة في تاريخ الأباضية**: لأبي الفضل البرادي، تحقيق: الدكتور محمود زينهم عزب وأحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة.

٣ ـ **دراسات في التصوف**: إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان.
٤ ـ **دراسات في التصوف الإسلامي (شخصيات ومذاهب) محمود شرف**: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١م.
٥ ـ **دراسات في حضارة الإسلام**: هاملتون جب، دار العلم للملايين، بيروت.
٦ ـ **دراسات في الفرق**: صابر طعيمة، مكتبة المعارف، الرياض.
٧ ـ **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم النجدي، ط٥، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٨ ـ **الدرر السنية في الرد على الوهابية**: أحمد زيني دحلان، مطبعة البابي الحلبي، ط٥، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٩ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
١٠ ـ **الدرر الكامنة**: لابن حجر، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر.
١١ ـ **الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود**: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي، دار المدينة المنورة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
١٢ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: السيوطي، دار المعرفة.
١٣ ـ **دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليهم أفضل السلام**: نعمان بن محمد المعروف بابن حيون، دار المعارف، القاهرة.
١٤ ـ **دعوة التوحيد**: الدكتور محمد خليل هراس، مكتبة طنطا، مصر.
١٥ ـ **دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب**: عبد العزيز العبد اللطيف، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٦ ـ **دعوة إلى التفكير المنهجي في ضوء منهج أهل السنة والجماعة**: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط١، ١٤١٢هـ.
١٧ ـ **الدعوة إلى الإسلام**: توماس أرنولد، ترجمة وتعليق: حسن إبراهيم حسن وعبد المجيد عابدين وإسماعيل النحراوي، ط٣، ١٩٧١م.
١٨ ـ **الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية**: محي الدين الألوائي، دار القلم، دمشق.
١٩ ـ **دعوة جمال الدين الأفغاني في ميزان الإسلام**: مصطفى فوزي غزال، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٠ ـ **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**: الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، المطبعة الأهلية، ١٤٠٣هـ.

٢١ ـ **دليل القاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري**: عبد الله بن محمد الغنيمان، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١.
٢٢ ـ **الدليل القويم**: الحافظ العبدري، بيروت، ١٣٩٧هـ.
٢٣ ـ **دلالة القرآن المبين على أن النبي أفضل العالمين**: عبد الله بن صديق الغماري الحسني، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
٢٤ ـ **دلائل الإمامة**: أبو منصور أحمد بن علي أبي طالب الطبرسي، ط٢.
٢٥ ـ **ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني**: تحقيق: الدكتور صبحي رشاد عبد الكريم، دار الصحابة، طنطا، ط١، ١٤١٠هـ.
٢٦ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**: ابن فرحون المالكي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث.
٢٧ ـ **الدين الخالص**: محمد صديق حسن القنوجي، مكتبة دار التراث، القاهرة.
٢٨ ـ **ديوان ابن الرومي**: علي بن العباس ابن جريج الرومي، نشر: كامل كيلاني.

ـ ذ ـ

١ ـ **الذخائر القدسية في زيارة خير البرية**: عبد الحميد بن محمد علي المكي، تحقيق: بكري رجب الحلبي، ط العربية، حلب.
٢ ـ **الذريعة إلى أصول الشريعة**: سيد مرتضى، تحقيق: الدكتور أبو القاسم كرجي، طهران، ١٣٤٦هـ.
٣ ـ **الذريعة إلى مكارم الشريعة**: لأبي القاسم الحسين بن محمد الفضل الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٤ ـ **ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين**: عبد الله بن أسعد اليافعي، تحقيق: الدكتور موسى سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
٥ ـ **ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله حنبل بن إسحاق، تحقيق: الدكتور محمد نفشي، مطبعة سعدي، مصر.
٦ ـ **ذم التأويل**: الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٧ ـ **ذيل الدرر الكامنة**: الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور عدنان درويش، القاهرة، ١٤١٢هـ.

ـ ر ـ

١ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: أبو الحسن علي الهندي الندوي، دار القلم، الكويت.

٢ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣ ـ **الرحيق المختوم**: الشيخ صفي الرحمٰن المباركفوري، الجامعة السلفية، الهند، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٤ ـ **رد الإمام الدرامي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد**: تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥ ـ **الرد على البكري**: لابن تيمية، الدار العلمية، دلهي، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٦ ـ **الرد على الجهمية**: الإمام الحافظ ابن منده، تحقيق: الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٧ ـ **الرد على الجهمية والزنادقة**: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨ ـ **الرد على شبهات المستغيثين بغير الله**: أحمد بن إبراهيم الحنبلي النجدي، تصحيح: عبد السلام برجس ناصر آل عبد الكريم، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٩ ـ **الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك**: لابن تيمية، تحقيق: ودراسة الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله السمهري، دار بلنسيه، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠ ـ **الرد على المنطقيين**: لابن تيمية، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٣، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١١ ـ **الرد على من يقول القرآن مخلوق**: محمد بن سلمان النجار، تحقيق: رضا الله محمد إدريس، مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت.

١٢ ـ **رد الانتقاد على ألفاظ الشافعي**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: بدر الزمان محمد شفيع النيبالي، دار الهديان للنشر.

١٣ ـ **الرد الوافر على من زعم بأن من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر**: الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١١هـ.

١٤ ـ **الردود**: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

١٥ ـ **رسائل الجاحظ**: لأبي عثمان الجاحظ، شرح الدكتور علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٦ ـ **الرسائل السلفية**: الشوكاني، تعليق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٧ ـ **الرسائل السلفية**: محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٨ ـ **رسائل الشيعة**: الحر العاملي، إيران.
١٩ ـ **الرسائل المفيدة**: عبد اللطيف آل الشيخ، جمع وتعليق: سليمان بن سمحان، مؤسسة الجزيرة، الرياض.
٢٠ ـ **رسائل العدل والتوحيد**: الحسن البصري، القاضي: عبد الجبار، القاسم الرئيس، الشريف المرتضى، يحيى بن الحسين، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢١ ـ **رسائل في العقيدة**: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٢ ـ **رسالة الفرقان بين الحق والباطل**: لابن تيمية، مطبعة صبيح، ١٣٨٥هـ.
٢٣ ـ **رسالة في بيان الشرك وعدم إعذار جاهله وثبوت قيام الحجة عليه**: الشيخ عبد الله أبي بطين.
٢٤ ـ **رسالة المسترشدين**: الحارث المحاسبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٨، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٥ ـ **الرسائل والمسائل**: أبو الأعلى بن أحمد حسن السياسي المودودي، لاهور.
٢٦ ـ **رسالة أبي حنيفة إلى البتي**: تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٦٨هـ.
٢٧ ـ **رسالة التربيع والتدوير**: الجاحظ، تحقيق: شارل بلات، دمشق.
٢٨ ـ **رسالة الثغر**: لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد السيد الجليند، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م، ط أخرى، تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٩ ـ **الرسالة**: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
٣٠ ـ **الرسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**: للإمام الحافظ أبي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق: ودراسة الدكتور محمد باكريم باعبد الله، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٣هـ.
٣١ ـ **رسالة الاعتقادات**: أبو جعفر محمد بن بابويه القُمي المعروف بالصدوق، دار الكتب المصرية.
٣٢ ـ **رسالة في الرد على الرافضة**: الشيخ: محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: الدكتور ناصر بن سعد الرشيد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٣٣ ـ **الرسالة القشيرية في علم التصوف**: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧م، ط أخرى، تحقيق: الدكتور عبد الحليم محمود محمود بن الشريف، مطبعة حسان، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م.

٣٤ ـ **الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال**: لابن تيمية، تقديم ومقابلة: أحمد حمدي إمام، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٥ ـ **الرسالة اللدنية**: أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلاء، القاهرة.

٣٦ ـ **رسالة منع الجواز**: محمد الأمين الشنقيطي، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٧ ـ **الرسول الأعظم ﷺ بين السنة والشيعة الإمامية**: أبو الحسن علي الندوي، دار السلام، القاهرة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٨ ـ **رفع الشبهة والغرر عمن يحتج بالقدر**: مرعي يوسف الكرمي الحنبلي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، دار حراء، مكة المكرمة.

٣٩ ـ **الرق المنشور في أحكام الموتى والقبور**: محمد حسين النيلوي، ط الحجرية الباكستانية.

٤٠ ـ **روح المعاني**: لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤١ ـ **الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية**: الحسن بن عبد المحسن المشهور، بأبي عذبة، تحقيق: الدكتور عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٤٢ ـ **روضة التعريف**: لسان الدين بن الخطيب، دار الفكر العربي.

٤٣ ـ **روضة المحبين ونزهة المشتاقين**: لابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر**: الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الكتاب الحديث، الكويت.

٤٥ ـ **الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية**: زيد عبد العزيز بن فياض، دار الوطن، الرياض، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٦ ـ **الروح**: لابن القيم الجوزية، تحقيق: عبد المنعم أبو العباس، مكتبة الساعي، الرياض، ط أخرى.

٤٧ ـ **رؤية الله**: أبو محمد عبد الرحمٰن النحاس، تحقيق: علاء الدين علي رضا، دار المعراج، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٨ ـ **رؤية نقدية للنظرية الاعتزالية**: الدكتور عبد الستار الراوي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٩ ـ **رياض الجنة في الرد على أعداء السنة**: الشيخ مقابل بن هادي الوادعي، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٠ ـ **الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة في العقائد والفنون المتنوعة الفاخرة**: عبد الرحمٰن السعدي، مطبعة الإمام، مصر.

ـ ز ـ

١ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٤٨٤هـ ـ ١٩٦٤م، ط أخرى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٢ ـ **زاد المعاد**: لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، ط١٥، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣ ـ **الزهر النضر في نبأ الخضر**: ابن حجر، تحقيق: مجدي إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٤ ـ **الزواجر عن اقتراف الكبائر**: محمد الهيتمي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

ـ س ـ

١ ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام من جميع أدلة الأحكام**: محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: إبراهيم عصر، دار الحديث، القاهرة.

٢ ـ **السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة**: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي، مكتبة الإمام أحمد، ط ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، ط أخرى،١/١٤٠٦هـ.

٣ ـ **سطوع نجم الشيعة**: جرهاردكو، ترجمة: محمد أبو رحمة، مكتبة المدبولي، القاهرة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤ ـ **السقيفة**: سليم بن قيس الكوفي الهلالي العامري، دار الفنون، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٦ ـ **سلسلة تراث الإنسانية**: مجموعة من الأساتذة، الهيئة العامة للكتاب، مصر.

٧ ـ **سنن الدارمي**: للإمام: أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، عناية: محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.

٨ ـ **سنن القراء ومناهج المجودين**: عبد العزيز القارئ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٩ ـ **السنن الكبرى لأبي عبد الرحمٰن أحمد النسائي**: تحقيق: عبد الغفار البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠ ـ **السنة**: الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

١١ ـ **السنة لابن أبي عاصم**: تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٢ ـ **السنة لابن الخلال**: تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٣ ـ **السنة للإمام عبد الله بن حنبل الشيباني**: تحقيق: ودراسة الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٤ ـ **السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام**: الدكتور محمد لقمان السلفي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥ ـ **السنة والشيعة**: محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ١٣٤٧هـ.

١٦ ـ **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧ ـ **سير أعلام النبلاء**: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٨ ـ **سيرة الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي الفضل صالح بن أحمد، تحقيق: الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الأسكندرية.

١٩ ـ **السيرة النبوية**: لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٠ ـ **السيرة النبوية لابن هشام**: تعليق: عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢١ ـ **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل**: علي بن عبد الكافي السبكي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

ـ ش ـ

١ ـ **الشافي في شرح أصول الكافي**: عبد الحسن آية الله العظمى المظفر، مطبعة الغري الحديثة، النجف، ط٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٢ ـ **الشامل في أصول الدين**: الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وفيصل بدير عون وسهير مختار، منشأة المعارف، مصر، الأسكندرية، ١٩٦٩م.

٣ ـ **شبهات أهل الفتنة وأجوبة أهل السنة**: عبد الرحمٰن دمشقية، دار الجازي، لبنان.

٤ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لأبي الفلاح بن عبد الحي العماد الحنبلي، دار الآفاق، بيروت.

٦ ـ **شرح أسماء الله الحسنى عند ابن منظور**: جمع وإعداد: قسم التحقيق، دار الصحابة، طنطا.
٧ ـ **شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة**: سعيد القحطاني، ط٣، ١٤١٣هـ.
٨ ـ **شرح إضاءة الدجنة**: الشيخ أحمد المقري المغربي المالكي، دار الفكر للطباعة والنشر.
٩ ـ **شرح جامع محمد صالح المازنداني**: المكتبة الإسلامية، طهران ١٣٨٤هـ.
١٠ ـ **شرح جوهرة التوحيد**: للقاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
١١ ـ **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**: العلامة: محمد الزرقاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
١٢ ـ **شرح ألفية ابن مالك**: لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق: عبد الحميد محمد عبد الحميد، دار الجبل، بيروت.
١٣ ـ **شرح حديث النزول**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٩٨٩م ـ ١٩٦٩م، ط أخرى، المكتب الإسلامي، ط٧، ١٤١٢هـ.
١٤ ـ **شرح السنة**: لأبي محمد بن الحسن بن علي خلف البربهاري، تحقيق: الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٨هـ، ط أخرى، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
١٥ ـ **شرح السنة**: للبربهاري، تحقيق: خالد بن قاسم الردادي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
١٦ ـ **شرح الأصول الخمسة**: القاضي: عبد الجبار، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
١٧ ـ **شرح الوصية**: ملا حسين بن الأسكندر، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
١٨ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ط٢.
١٩ ـ **شرح السنة**: الإمام البغوي، تحقيق: الأرنؤوط والشاويش، المكتب الإسلامي.
٢٠ ـ **شرح الشيخ أحمد بن قاسم العبادي على شرح جلال الدين المحلى على الورقات في الأصول**: لإمام الحرمين الجويني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩١٩م.
٢١ ـ **شرح الصدور بتحريم رفع القبور**: للإمام محمد علي الشوكاني، مطبعة العبيكان، الرياض، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٢٢ ـ **شرح العقائد النسفية**: سعد الدين التفتازاني، تحقيق: كلود سلامة، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٤م، ط أخرى، ديوبند، الهند.

٢٣ ـ **شرح عقائد الصدوق**: محمد بن النعمان المفيد، صححه الحاج عباسقلي وجدي، تبريز، ط٢.

٢٤ ـ **شرح العقائد النسفية**: نجم الدين عمر النسفي التفتازاني، الهند.

٢٥ ـ **شرح العقيدة الأصفهانية**: لابن تيمية، تقديم: حسين محمد مخلوف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط١، ط أخرى، دار الكتب الحديثة.

٢٦ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي، بيروت، ط أخرى، تحقيق: محمد ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، ط ثالثة، تحقيق: الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٧ ـ **الشرح والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**: الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطه العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار التوفيق، مصر.

٢٨ ـ **شرح العقيدة الواسطية**: الدكتور صالح بن فوزان عبد الله الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٩ ـ **شرح الفقه الأكبر**: للملا علي القاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٠ ـ **شرح القصيدة الميمية**: لابن القيم، عرض وتحليل: مصطفى عرافي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣١ ـ **شرح القصيدة النونية**: لابن القيم، شرح الدكتور محمد خليل هراس، دار الفاروق، مصر، ط أخرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٢ ـ **شرح القيروانية الميسر**: (مقدمة القيرواني المسمى بمالك الصغير) الدكتور محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، المملكة العربية السعودية.

٣٣ ـ **شرح الكوكب المنير**: القنوجي الحنبلي، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٨هـ.

٣٤ ـ **شرح لمعة الاعتقاد**: لابن قدامة المقدسي، تأليف الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الاستقامة، القاهرة، ط١، ١٣١٢هـ ـ ١٩٩٢.

٣٥ ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**: مسعود عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط١١، ١٤٠٩هـ.

٣٦ ـ **الشرح الممتع على زاد المستقنع**: شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٣٧ ـ **شرح المواقف**: الشريف الجرجاني، مطبعة السعادة، مصر.
٣٨ ـ **شرف أصحاب الحديث**: لأبي بكر بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد الخطيب أوغلي، دار إحياء السنة.
٣٩ ـ **الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الأجري**: تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ط١، ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠.
٤٠ ـ **شطحات مصطفى محمود**: الدكتور عبد المتعال الجبري، دار الاعتصام، القاهرة.
٤١ ـ **شعبة العقيدة بين أبي الحسن الأشعري والمنتسبين إليه في العقيدة**: أبو بكر خليل إبراهيم الموصلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٤٢ ـ **شفاء الصدور في الرد على الجواب المشكور**: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٣ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: لابن القيم، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ط أخرى، مكتبة التراث، القاهرة.
٤٤ ـ **الشنقيطي ومنهجه في التفسير**: رسالة ماجستير في كلية التربية بجدة، سميرة بنت صقر بن حسين آل محمد، ١٤٠٩هـ.
٤٥ ـ **شواهد الحق في الاستعانة بسيد الخلق**: يوسف بن إسماعيل النبهاني، مطبعة البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٥هـ.
٤٦ ـ **الشيعة والسنة**: إحسان إلهي ظهير، دار الصحوة، لاهور.
٤٧ ـ **الشيعة وتحريف القرآن**: محمد مال الله، تقديم الدكتور محمد أحمد النجفي، دار الوعي الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٤٨ ـ **الشيعة وآل البيت**: إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، باكستان، ط٧، ١٤٠٤هـ.
٤٩ ـ **الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة**: هاشم الحسيني، دار العلم، الكويت، ط١.
٥٠ ـ **الشيعة في التاريخ**: محمد حسين الزين، دار الآثار، بيروت، ١٩٧٩م.
٥١ ـ **الشيعة والتشيع**: لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور ـ باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٥٢ ـ **الشيعة والتصحيح**: الدكتور موسى الموسوي، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ ص ـ

١ ـ **الصارم المسلول**: لابن تيمية، عالم الكتب، بيروت، ط أخرى، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢ ـ **الصارم المنكي**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الهادي الحنبلي، تعليق: إسماعيل الأنصاري، طبعة الرئاسة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ١٤٠٣هـ.
٣ ـ **الصاعقة المحرقة على المتصوفة الرقصة المتزندقة**: محمد بن صفي الدين الحنفي، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد سعيد دمشقية، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
٤ ـ **الصحاح**: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.
٥ ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، المؤسسة المصرية العامة.
٦ ـ **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**: الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٧ ـ **الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري**: الدكتور محمد عمارة دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م.
٨ ـ **صحيح حادي الأرواح لابن القيم**، تخريج واختصار، عبد الحميد الدخاخني، دار الطباعة والنشر، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٩ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
١٠ ـ **صراع الملاحدة**: عبد الرحمٰن حبنكة الميداني، دار القلم، ط٤، ١٤٠٥هـ.
١١ ـ **الصفات الإسلامية بين الجحود والتطرف**، الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
١٢ ـ **الصفدية**: لابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١٤٠٦هـ، ط أخرى، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة.
١٣ ـ **صفة الكلام بين السلف والمتكلمين**: سعود بن عبد الله الغنيم، رسالة ماجستير، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ.
١٤ ـ **الصلة بين التصوف والتشيع**، كامل مصطفى الشيبي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.
١٥ ـ **الصلاة وحكم تاركها**: لابن القيم، تحقيق: تيسير زعيتر، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ.
١٦ ـ **الصواعق الشهابية على الشبه الداحضة الشامية**: سليمان بن سحمان، تحقيق: عبد السلام عبد الكريم، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
١٧ ـ **الصواعق المحرقة**: لابن حجر الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٨ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة؛** لابن القيم، تحقيق: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٢هـ.
١٩ ـ **الصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة:** لابن القيم، تحقيق: الدكتور سالم أحمد بن عطية الزهراني والدكتور علي بن ناصر الفقيهي، المملكة العربية السعودية.
٢٠ ـ **الصواعق والشهب المرمية على ضلالات وانحرافات السقاف البدعية:** عبد الرحمٰن بن يوسف بن محمد الرحمة، الرياض، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٢١ ـ **الصوفية نشأتها وتطورها:** محمد العبده، طارق عبد الحليم، مكتبة الكوثر، الرياض، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٢٢ ـ **صون المنطق، السيوطي:** تعليق: علي سامي النشار، ط أخرى، مكة المكرمة.

ـ ض ـ

١ ـ **ضحى الإسلام:** أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٨.
٢ ـ **ضعيف الجامع الصغير:** محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ.
٣ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** شمس الدين محمد السخاوي، دار مكتبة الحياة.

ـ ط ـ

١ ـ **طائفة النصيرية تاريخها، وعقائدها،** الدكتور سليمان الحلبي.
٢ ـ **الطابور الخامس في الشرق الإسلامي:** أبو إسلام أحمد عبد الله، بيت الحكمة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٣ ـ **طبقات الحفاظ:** جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط أخرى مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٤ ـ **طبقات الحنابلة:** محمد بن محمد بن أبي يعلى، تصحيح: محمد حامد الفقي، مطبعة ا لسنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ، ط أخرى، دار المعرفة، بيروت.
٥ ـ **طبقات الشافعية:** لابن السبكي، ط١، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م، ط أخرى، تحقيق: محمود الطناجي، عبد الفتاح الحلو ط١، ١٩٨٣م.
٦ ـ **طبقات الفقهاء:** أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان.
٧ ـ **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين:** محمد نور ضيف الله، تحقيق: الدكتور يوسف فضل حسن، مكتبة الهلال، بيروت، ط٣، ١٣٨٥هـ.

٨ ـ **الطبقات الكبرى**: لابن سعد، دار صادر، بيروت.
٩ ـ **الطبقات الكبرى**: للشعراني، ط مصر.
١٠ ـ **طبقات المعتزلة**: لابن سعد، تحقيق: الدكتور محمد منصور، الجامعة الإسلامية.
١١ ـ **طبقات المعتزلة**: لأبي القاسم البلخي والقاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، الدار التونسية.
١٢ ـ **طبقات المفسرين**: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣ ـ **طبقات المفسرين**: محمد بن علي أحمد الداودي، مكتبة وهبة، مصر، ط١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٤ ـ **طبقات الأولياء**: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الملقن، تعقيب: نور الدين شريبة، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
١٥ ـ **طبقات النحويين واللغويين**: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، دار المعارف، مصر.
١٦ ـ **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**: أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، دار الاعتصام.
١٧ ـ **الطرق الصوفية في مصر**: الدكتور عامر النجار، دار المعارف، ط٤.
١٨ ـ **طريق الهجرتين**: لابن القيم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١٩ ـ **طريق الوصول إلى العلم المأمول**: جمع عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، عناية: سمير بن عدنان الماضي، يوسف بن أحمد البكري، رمادي للنشر، المؤتمن للتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٠ ـ **طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية**: نجم الدين بن حفص النسفي، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٢١ ـ **الطريق إلى الجماعة الأم**: عثمان عبد السلام نوح، دار المنار، الخرج، ط٢، ١٤١٢هـ.

ـ ظ ـ

١ ـ **ظاهرة التكفير شبهات وردود**: عبد الفتاح شاهين، دار الإسراء، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٢ ـ **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي**: الدكتور سفر الحوالي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

ـ ع ـ

١ ـ **العابدة الخاشعة**: الدكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشد، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢ ـ **العبر في خبر من غبر**: محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، ١٩٦٠م.

٣ ـ **العدة في أصول الفقه**: للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٤ ـ **العز بن عبد السلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير**: الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهيبي، الرياض ـ المملكة العربية السعودية.

٥ ـ **عقائد أئمة السلف**: عناية فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٦ ـ **عقائد السلف للأئمة**: أحمد بن حنبل والبخاري وابن قتيبة والدارمي جمع: علي سامي النشار، عمار جمعة الطالبي، مكتبة الآثار السلفية الإسكندرية.

٧ ـ **عقيدة الدروز**: الدكتور محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٨ ـ **العقائد الباطنية**: صابر طعيمة، المكتبة الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩ ـ **عقائد الصدوق**: ابن بابويه القُمي، إيران، ط٢، ١٣٢٠هـ.

١٠ ـ **عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**: محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

١١ ـ **عقيدة الدروز**: الدكتور محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، الرياض، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢ ـ **عقيدة المؤمن**: أبو بكر الجزائري، دار الشروق، ط٥، ١٩٨٧م.

١٣ ـ **العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون**: علي بن حسن بن عبد الحميد الأثري، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٤ ـ **العقلانية هداية أم غواية**: عبد السلام البسيوني، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٥ ـ **العصرانية في حياتنا الاجتماعية**: الدكتور عبد الرحمٰن بن فريد الزنيدي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٦ ـ **العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب**: محمد حامد الناصر، مكتبة الكوثر، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٧ ـ **عصمة الأنبياء**: الدكتور محمود ماضي، مكتبة الإيمان، الإسكندرية.

١٨ ـ **عصمة الأنبياء**: محمد بن عمر بن الحسن البكري الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٩ ـ **عقائد الثلاث والسبعين فرقة**: لأبي محمد اليمني، تحقيق: محمد عبد الله الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٠ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**: لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني، تحقيق: الدكتور بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٣١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٢١ ـ **العقيدة السلفية في كلام رب البرية**: عبد الله بن يوسف الجديع، دار الصميعي الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٢ ـ **عقيدة المسلمين**: صالح بن إبراهيم البليهي، ط٣، ١٤٠٩م.
٢٣ ـ **عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين**: الشيخ عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي، تقديم الشيخ: عبد العزيز بن باز، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٢٤ ـ **العقيدة النظامية**: الجويني، تقديم وتحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ط أخرى، ١٣٨١هـ.
٢٥ ـ **العقيدة والشريعة في الإسلام**: جولد سيهر، نقله إلى العربية، محمد بن يوسف وعلي حسن وعبد العزيز عبد الحق، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.
٢٦ ـ **علل الشرائع**: لابن بابويه القُمي، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٥هـ.
٢٧ ـ **علماء ومفكرون عرفتهم**: محمد المجذوب، دار الاعتصام.
٢٨ ـ **العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة**: الشيخ سفر بن عبد الرحمٰن الحوالي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٩ ـ **علم أصول الفقه**: عبد الوهاب خلاف، دار العلم، الكويت، ط١٤، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٣٠ ـ **العلم الشامخ في إيثار الحق على الأباء والمشايخ ـ المقبلي**: دار الحديث، بيروت، ط٢.
٣١ ـ **علماء نجد خلال ستة قرون**؛ عبد الله بن عبد الرحمٰن البسام، مكتبة النهضة، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٨هـ.
٣٢ ـ **العلم والبحث العلمي «دراسة في مناهج العلوم»**: حسين عبد الحميد رشوان، المكتب الجامعي، الإسكندرية.
٣٣ ـ **علوم الحديث**: لأبي عمرو عثمان بن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الأصيل حلب، ١٣٨٩هـ.
٣٤ ـ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**: الحافظ شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، عناية: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٥ ـ **العلويون**: عبد المحسن مهدي العسكري.
٣٦ ـ **عنوان المجد في تاريخ نجد**: لابن بشر، مكتبة الرياض الحديثة.
٣٧ ـ **عوارف المعارف**: عبد الناصر بن عبد الله السهرودي، دار الكتاب العربي، بيروت ط٣، ١٩٨٣م، ط أخرى، ١٤٠٣هـ.
٣٨ ـ **العواصم من القواصم**: أبو بكر بن العربي، ط المكتبة العلمية.
٣٩ ـ **عيون الأخبار**: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط أخرى، شرح وتعليق الدكتور مفيد محمد قميحة، دار الكتب، بيروت ـ لبنان.
٤٠ ـ **عيون أخبار الرضا**: لابن بابوية القُمي، طهران ـ إيران.
٤١ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: موفق الدين أبي العباس، أحمد بن القاسم، تحقيق: الدكتور نزار رضا، مكتبة الحياة، بيروت.

ـ غ ـ

١ ـ **غاية المرام في علم الكلام**: سيف الدين الآمدي، القاهرة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٢ ـ **غاية الوصول شرح لباب الأصول**: لأبي يحيى زكريا الأنصاري، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.
٣ ـ **الغدير**: عبد الحسين الأميني، النجف، ط٢، ١٣٧٢هـ.
٤ ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، حيدر آباد، الهند، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
٥ ـ **غلاة الشيعة**: الدكتور فتحي محمد الزغبي، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٦ ـ **غمز عيون البصائر**: (حاشية الحموي) أحمد بن محمد على أشباه ابن نجيم، دار الطباعة، استانبول، ١٢٩٠هـ.
٧ ـ **الغيبة**: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، مطبعة النعمان، النجف، ط٢، ١٣٨٥هـ.

ـ ف ـ

١ ـ **الفائزون بجائزة الملك فيصل العالمية**: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٣٩٩هـ ـ ١٤١٦هـ.
٢ ـ **فاعلم أنه لا إله إلا الله**: الدكتور صلاح الصاوي، مدينة نصر القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٣ ـ **الفتاوى الحديثية**: لابن حجر الهيثمي، دار المعرفة، بيروت.
٤ ـ **فتاوي السبكي**: السبكي، دار المعرفة، بيروت.

٥ ـ **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء**: جمع وترتيب الشيخ: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، دار أولي النهى، الرياض ط١، ١٤١١هـ.
٦ ـ **الفتاوى المصرية**، لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٧ ـ **فتح الباري**: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ط أخرى، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.
٨ ـ **فتح رب البرية بتلخيص الحموية**: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض.
٩ ـ **فتح القدير**: محمد بن علي الشوكاني، مكتبة البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٨٣هـ ـ ١٩٢٤م.
١٠ ـ **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**: عبد الله مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ.
١١ ـ **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**: الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، مراجعة وتصحيح: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفيحاء، دمشق، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
١٢ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: شمس الدين السخاوي، مطبعة العاصمة، القاهرة ط أخرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
١٣ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**: لابن تيمية، تقديم: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، القاهرة.
١٤ ـ **الفتوحات المكية**: محي الدين بن عربي، بيروت، ط أخرى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٦م.
١٥ ـ **الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية**: أحمد بن محمد عجيبه الحسني، عالم الفكر.
١٦ ـ **فجر الإسلام**: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م.
١٧ ـ **فرق الشيعة**: الحسن بن موسى النوبختي، دار الأضواء، بيروت ط٣، ١٢٠٤هـ، ط أخرى، تعليق محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف، ١٣٧٩هـ ـ ١٣٥٩هـ، ط ثالثة، ط كربلاء.
١٨ـ **الفرقان بين الحق والباطل**: لابن تيمية، تحقيق: الأرناؤوط، مكتبة البيان، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٩ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**: لابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٠ ـ **الفرق بين الفرق**: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
٢١ ـ **الفرق الكلامية الإسلامية**: الدكتور علي عبد الفتاح المغربي، مكتبة وهبة، القاهرة ط٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٢٢ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ.
٢٣ ـ **فصوص الحكم**: لابن عربي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٤ ـ **فضائح الباطنية**: الغزالي، دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٥ ـ **فضائح الكنائس والباباوات والقسيس**: جمع وإعداد: مصطفى فوزي غزال، دار زمزم، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
٢٦ ـ **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**: لأبي القاسم البلخي، القاضي: عبد الجبار، الحاكم الجشمي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م.
٢٧ ـ **فضل علم السلف على الخلف**: عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، إدارة الطباعة المنيرية، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٢٨ ـ **الفقه الأكبر**: لأبي حنيفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٢٩ ـ **الفقه على المذاهب الأربعة**: عبد الرحمٰن الحريري، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣.
٣٠ ـ **الفقيه والمتفقه**: البغدادي، دار إحياء السنة النبوية، مصر، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٣١ ـ **الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي**: الدكتور محمد البهي، مصر، ط٩، ١٩٨١م.
٣٢ ـ **الفكر الصوفي**: عبد الرحمٰن عبد الخالق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٣٣ ـ **الفكر الصوفي**: يوسف زيدان، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٣٤ ـ **الفكر العربي**: عمر فروخ، دار العلم للملايين.
٣٥ ـ **الفلسفة الإسلامية دراسة ونقد**: الدكتور عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٣٦ ـ **الفلسفة الإسلامية وملحقاتها**: عمر رضا كحالة، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٣٧ ـ **الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا**: محمد فريد حجاب، القاهرة، ١٩٨٤م.
٣٨ ـ **فلسفة العقل**: عبد الستار الراوي، القاهرة.

٣٩ ـ **الفلسفة الصوفية في الإسلام**: عبد القادر محمود، دار الفكر العربي، ١٩٦٦م.
٤٠ ـ **الفن القصصي في القرآن**: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو، القاهرة ط٤، ١٩٧٢م.
٤١ ـ **فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم**: علي بن عبيد الله بابويه الرازي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
٤٢ ـ **الفهرست**: لابن النديم، المطبعة المصرية.
٤٣ ـ **الفهرست**: محمد بن الحسن الطوسي، تعليق: محمد صادق، المطبعة الحيدرية، النجف، ط٢، ١٣٨٠هـ.
٤٤ ـ **الفوائد**: لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣ ـ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٤٥ ـ **فوات الوفيات**: محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٤٦ ـ **فواتح الرحموت**: لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت، للشيخ: محب الله ابن عبد الشكور، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط أخرى، مصر ط١، ١٣٢٤هـ.
٤٧ ـ **في الأدب الجاهلي**: الدكتور طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ط١٦.
٤٨ ـ **فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة**: أبو حامد الغزالي، مكتبة النجدي، مصر.

ـ ق ـ

١ ـ **القائد إلى تصحيح العقائد**: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان.
٢ ـ **القاديانية**: إحسان إلهي ظهير، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، ط أخرى، إدارة ترجمان السنة، ط٦، ١٤٠٤هـ.
٣ ـ **القاديانية والاستعمار الإنجليزي**: عبد الله سلوم السامرائي، وزارة الثقافة والأعلام، الجمهورية العراقية.
٤ ـ **القادياني ومعتقداته**: الشيخ منصور أحمد جنيوتي، جنيوت، باكستان.
٥ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٦ ـ **القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً**: سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، ط أخرى، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
٧ ـ **القاموس المحيط**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ سوريا، ط٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ط أخرى، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، ط أخرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨ ـ **قانون التأويل**: أبي بكر محمد بن عبد الله العربي المعافري الأشبيلي، تحقيق: محمد السليمان، دار القبلة الإسلامية، جدة، ط أخرى، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٩ ـ **قانون التأويل**: الغزالي، القاهرة، مصر، ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م.

١٠ ـ **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة**: خادم حسين إلهي بخش، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

١١ ـ **القضاء والقدر في الإسلام**: الدكتور فاروق الدسوقي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢ ـ **قضية التكفير بين أهل السنة وفرق الضلال**: سعيد بن علي وهف القحطاني، مراجعة: الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله الفوزان، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٣ ـ **قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر**: محمد بن صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: الدكتور عاصم بن عبد الله القريوني، القاهرة ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٤ ـ **قواعد التحديث**: محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار إحياء الكتب العربية، ط عيسى الحلبي.

١٥ ـ **قواعد الأحكام**، العز بن عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**: أبو طالب المكي، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٧ ـ **قواعد العقائد**: أبو حامد الغزالي، تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب ط٢، ١٤٠٥هـ.

١٨ ـ **القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ**: حمود بن عبد الله بن محمود التويجري، دار الصميعي، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٩ ـ **القول المبين فيما يجب على المكلف علمه من اليقين**: لابن تيمية، عناية خالد بن عبد اللطيف السبع العلمي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٠ ـ **القول المفيد على كتاب التوحيد**: شرح الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، جمع وتخريج: الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل والدكتور خالد بن علي المشيقح، دار ابن الجوزي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢١ ـ **القيامة رأي العين**: الشيخ محمد محمود الصواف، دار العُمير، جدة، ط٣، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

ـ ك ـ

١ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية الكتب الستة**: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عزت عطية وموسى محمد علي، دار النصر، ١٣٩٢هـ.

٢ ـ **الكافي**: محمد بن يعقوب الكليني، شرح محمد صالح المازنداني، تعليق: أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٨٤هـ.

٣ ـ **الكامل في التاريخ**: لابن الأثير، ط دار صادر، ط أخرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

٤ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: ابن عدي، بيروت، دار الفكر.

٥ ـ **الكامل في اللغة والأدب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المشهور بالمبرد، مؤسسة المعارف، بيروت.

٦ ـ **كبرى اليقينيات الكونية**: الدكتور محمد سعيد البوطي، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، ط٨، ١٤٠٢هـ.

٧ ـ **كتاب الحدود في الأصول**: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: نزيه حماد، مؤسسة الزغبي للطباعة، بيروت، حمص، ط١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م.

٨ ـ **كتاب الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية**: لابن تيمية، تصحيح وتحقيق: الشيخ: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ.

٩ ـ **كتاب مجموعة التوحيد**: أحمد بن تيمية، محمد بن عبد الوهاب، دار اليقين المنصورة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٠ ـ **كرامات أولياء الله**: الإمام، أبو القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة ـ الرياض، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١١ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون**: التهانوي، شركة خياط للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٦م.

١٢ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لأبي القاسم جار الله الزمخشري، تصحيح: مصطفى حسين أحمد، دار الريان، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ، ط أخرى، دار الفكر.

١٣ ـ **كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان**: الشعراني، تحقيق: محمد عبد الله عبد الرزاق، مطبعة حجازي، القاهرة، ط١، ١٣٤٧هـ.

١٤ ـ **كشف الستار لإبطال إدعاء فناء النار**: الدكتور علي بن جابر الحربي.

١٥ ـ **كشف الأسرار**: آية الله الخميني، تقديم الدكتور محمد علي الخطيب، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦ ـ **كشف الأسرار على أصول البزدوي**: علاء الدين عبد العزيز البخاري، ١٣٠٧هـ، ط أخرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
١٧ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى عبد الله «حاجي خليفة»، بيروت، ط أخرى، دار الفكر، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
١٨ ـ **كشف ما ألقاه إبليس**: الإمام العلامة: عبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله آل حمد، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.
١٩ ـ **الكشف والبيان**: أبو عبد الله محمد سعيد الأسدي القلهاني، وزارة التراث القومي، عمان، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٢٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي، تقديم: محمد التيجاني، دار التراث العربي.
٢١ ـ **الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان**: لابن تيمية، تحقيق: الدكتور محمود حسن أبو ناجي الشيباني، شركة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٨٨م.
٢٢ ـ **الكواشف الجلية عن معاني الواسطية**: عبد العزيز المحمد السلمان، ط١١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٣ ـ **كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة**: عبد الرحمٰن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩١م.
٢٤ ـ **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**: عبد الرؤوف بن علي المناوي، تحقيق: محمود حسن ربيع الأزهري، ط الأنوار، مصر.
٢٥ ـ **كيمياء السعادة**: أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد مصطفى أبو العلا، القاهرة.

ـ ل ـ

٢٦ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: جلال الدين السيوطي، بيروت.
٢٧ ـ **اللآلي البهية في شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية**: للعلامة: أحمد بن عبد الله الحنبلي، تعليق الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
٢٨ ـ **لسان العرب**: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، تصحيح، أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ط أخرى، دار صادر، بيروت ـ لبنان.
٢٩ ـ **لسان الميزان**: الذهبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ.
٣٠ ـ **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة**: عبد الملك الجويني، تحقيق: الدكتورة فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية، ط١، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٣١ ـ **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**: لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد غرابه، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣٢ ـ **لوائح الأنوار السنية**: الإمام محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
٣٣ ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**: الشيخ: محمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
٣٤ ـ **لؤلؤة البحرين**: يوسف أحمد البحراني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، دار النعمان النجف.

ـ م ـ

٣٥ ـ **الماتريدية دراسة وتقويماً**: أحمد بن عوض بن داخل اللهيبي الحربي، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.
٣٦ ـ **الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات**: شمس الدين الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٣٧ ـ **ما جاء في البدع**: للإمام محمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
٣٨ ـ **ماذا في إيران**: هاشم يحيى الملاح، البصرة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
٣٩ ـ **الماسونية في أثوابها المعاصرة**: الدكتور سعد الدين السيد صالح، مكتبة الصحابة، جدة، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
٤٠ ـ **متشابه القرآن**: القاضي: عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، تحقيق: الدكتور عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.
٤١ ـ **مثار الجوهر في علم الشرع الأزهر**: ناصر بن سالم الرواحي، عمان، ط١، ١٤٠٠هـ.
٤٢ ـ **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٣ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة.
٤٤ ـ **مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة**: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
٤٥ ـ **مجمل اللغة**: أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٤٦ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**: جمع: عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، مكتبة ابن تيمية.

٤٧ ـ **مجموع فتاوي ورسائل فضيلة الشيخ**: محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر إبراهيم السليمان، دار الوطن، المملكة العربية السعودية، ط١ ـ ١٤١٣هـ.
٤٨ ـ **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة**: الشيخ: عبد العزيز بن باز، جمع الدكتور محمد بن سعد الشويعر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
٤٩ ـ **مجموع الرسائل والمسائل**: لابن تيمية، دار الباز، مكة المكرمة.
٥٠ ـ **المحدث الفاضل**: القاضي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر.
٥١ ـ **المحصول في علم أصول الفقه**: فخر الدين محمد بن عمر الحسين الرازي، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، ط أخرى، الرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٥٢ ـ **المحلى لابن حزم**: تصحيح: حسن زيدان طلبه، مكتبة الجمهورية العربية، القاهرة.
٥٣ ـ **المحيط بالتكليف**: القاضي: عبد الجبار الهمداني، تحقيق: عمر السيد عزمي، الدار المصرية، ط أخرى، جمع: الحسن بن أحمد منتوية، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
٥٤ ـ **مختار الصحاح**: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
٥٥ ـ **مختصر تاريخ الأباضية**: أبو الربيع سليمان الباروني، مكتبة الاستقامة، تونس، ط٢.
٥٦ ـ **مختصر التحفة الأثنى عشرية**: شاه عبد العزيز الإمام ولي الله أحمد عبد الرحيم الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، الرئاسة العامة لإدارات البحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ.
٥٧ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: لابن القيم الجوزية، اختصار: محمد الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، ط أخرى، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ.
٥٨ ـ **المختصر في أصول الدين**: القاضي: عبد الجبار، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٥٩ ـ **مختصر قواعد العلائي**: تحقيق: مصطفى محمود محمد، جامعة الأزهر.
٦٠ ـ **مختصر منهاج السنة**: لابن تيمية، اختصار الشيخ: عبد الله الغنيمان، ١٤١٩هـ.

٦١ ـ **مدارج السالكين**: لابن القيم، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، ط أخرى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ثالثة، السنة المحمدية، ١٣٧٥هـ.

٦٢ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: ابن بدران، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط٣ ـ ١٤٠٥هـ، ط أخرى، إدارة الطباعة، القاهرة، ط١.

٦٣ ـ **المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم**: الدكتور: محمد علي البار، دار القلم، ط١ ـ ١٤١٠هـ.

٦٤ ـ **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**: الدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، ط١١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٥ ـ **المدخل الفقهي العام**: مصطفى أحمد الزرقاء، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م.

٦٦ ـ **المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية**: الدكتور إبراهيم محمد البريكان، دار السنة، الخبر، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٦٧ ـ **المدرسة السلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام**: الدكتور محمد بن عبد الستار أحمد نصار، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣١٩هـ.

٦٨ ـ **المذاهب الإسلامية**: محمد أبو زهرة، وزارة التربية، القاهرة.

٦٩ ـ **مذاهب الإسلاميين**: الدكتور عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

٧٠ ـ **المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منها**: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

٧١ ـ **مذاهب فكرية معاصرة**: محمد قطب، دار الشروق، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، ط أخرى، دار الشروق، القاهرة، ط٧، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٢ ـ **المذاهب والأفكار المعاصرة**: محمد الحسن، دار النشر، طنطا، المنصورة، ط٣، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٧٣ ـ **المراجعات**: محسن الأمين، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٣٩٧هـ.

٧٤ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: المسعودي، بيروت.

٧٥ ـ **المسائل التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية**: الإمام: محمد عبد الوهاب، تحقيق: يوسف بن محمد السعيد، دار المؤيد، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٧٦ ـ **مسائل الإيمان**: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، تحقيق: سعود الخلف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٧ ـ **المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين**: أبو رشيد بن محمد النيسابوري المعتزلي، تحقيق: معن زيادة والدكتور رضوان السيد، ط١، ١٩٧٩م.
٧٨ ـ **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة**: تحقيق: عبد الآله بن سليمان بن سالم الأحمدي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ.
٧٩ ـ **مساجد مصر وأولياؤها الصالحون**: الدكتورة سعاد ماهر محمد، مصر.
٨٠ ـ **المستصفى في علم الأصول**: لأبي حامد الغزالي، الطبعة الأميرية، ط أخرى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٨١ ـ **مستقبل الثقافة في مصر**: الدكتور طه حسين، القاهرة.
٨٢ ـ **المسك الأذخر**: محمود الألوسي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٣٤٨هـ.
٨٣ ـ **مسند ابن الجعد**: أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري، رواية وجمع: الحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، مراجعة وتعليق: الشيخ: عامر أحمد حيدر، ط١، ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر، لبنان، بيروت.
٨٤ ـ **مسند الربيع بن حبيب**: الإمام: الربيع بن حبيب، سلطنة عمان.
٨٥ ـ **المسودة في أصول الفقه**: جمع: شهاب الدين أبو العباس الحنبلي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٨٦ ـ **المسودة في أصول الفقه لآل ابن تيمية**: محي الدين أبو البركات، شهاب الدين أبو المحاسن، تقي الدين أبو العباس، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
٨٧ ـ **مشارق أنوار العقول**: نور الدين أبي محمد عبيد الله بن حميد السالمي ـ تعليق المفتي لسلطنة عمان: أحمد الخليلي، تحقيق: عبد المنعم العاني، دار الحكمة، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، ط أخرى، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٨٨ ـ **مشارق أنوار القلوب ومفاتيح أسرار الغيوب**: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، تحقيق: هـ ريتر، دار صادر، بيروت، ١٩٠٩م.
٨٩ ـ **مشكاة الأنوار**: أبو حامد الغزالي، مكتبة الجندي، مصر.
٩٠ ـ **مشكلات الأحاديث لجماعة من نوابغ العلماء**: تصحيح: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، القاهرة، ط أخرى، مكتبة المتنبي، مطبعة الإمام، القاهرة.
٩١ ـ **مشكل الحديث وبيانه**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين.
٩٢ ـ **مشاهير علماء الإمصار**: محمد حبان البستي، دار الكتب العلمية.

٩٣ ـ **المصادر العامة للتلقي عند الصوفية**: صادق سليم صادق، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٩٤ ـ **مطارق النور تهدد أوهام الشيعة**: محمد مال الله، دار الأنصار، القاهرة.
٩٥ ـ **المطالب العالية**: فخر الدين الرازي، تحقيق: الدكتور أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٩٦ ـ **المعارف**: لابن قتيبة الدينوري، القاهرة، ١٣٠٠هـ ـ ١٨٨٢م.
٩٧ ـ **معالم أصول الدين**: فخر الدين الرازي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م، ط أخرى، تقديم: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
٩٨ ـ **معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة**: عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم، المملكة العربية السعودية.
٩٩ ـ **معاني القرآن وإعرابه**: أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ط أخرى، تحقيق: شلبي: دار الكتب.
١٠٠ ـ **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت.
١٠١ ـ **المعتزلة بين القديم والحديث**: محمد طارق عبد الحليم، دار الأرقم، برمنجهام، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
١٠٢ ـ **المعتزلة**: لزهدي جار الله، مطبعة مصر، القاهرة، ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م.
١٠٣ ـ **المعتمد في أصول الدين لأبي يعلي محمد بن الحسين الفراء**: تحقيق: وديع حداد، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٨٤م.
١٠٤ ـ **المعتمد في أصول الفقه**: أبو الحسين محمد بن الطيب البصري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
١٠٥ ـ **معجم ألفاظ العقيدة**: تصنيف: أبي عبد الله عمر عبد الله فالح، تقديم الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
١٠٦ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي.
١٠٧ ـ **معجم المصطلحات الصوفية**: الدكتور عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
١٠٨ ـ **المعجم الفلسفي**: الدكتور جميل صليبيا، دار الكتاب العربي اللبناني.
١٠٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م، ط أخرى، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م، ط ثالثة، دار الكتب العلمية، إيران.

١١٠ ـ **معجم المقاييس في اللغة**: لابن فارس، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
١١١ ـ **المعجم الوجيز**: مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١١٢ ـ **المعجم الوسيط**: إخراج الدكتور إبراهيم أنيس، الدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، مطابع دار المعارف، ط٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
١١٣ ـ **معجم المؤلفين**: رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.
١١٤ ـ **معيار العلم في فن المنطق**: لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، ط أخرى، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
١١٥ ـ **المغني، القاضي**: عبد الجبار بن أحمد الهمداني، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
١١٦ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**: جلال الدين السيوطي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط١، ١٣٩٤م.
١١٧ ـ **مفاهيم يجب أن تُصحح**: محمد علوي المالكي الحسني، الأوقاف والشؤون الإسلامية، دبي، ط١٠، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
١١٨ ـ **مفتاح دار السعادة**: لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زادة، دار الكتب الحديثة.
١١٩ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولآية العلم والإرادة**: لابن القيم، تحقيق: حسان عبد المنان الطيبي، عصام فارس الجرستاني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٢٠ ـ **المفردات في غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سعيد كيلاني، دار المعرف، بيروت.
١٢١ ـ **مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين**: الدكتور محمود الطحان، مكتبة دار التراث، الكويت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
١٢٢ ـ **مقارنات الأديان**: الدكتور أحمد شلبي، ط٩، ١٩٩٠م.
١٢٣ ـ **مقارنات الأديان**: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
١٢٤ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٢٥ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٢٦ ـ **مقالات الكوثري**: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، القاهرة، ١٣٧٢م.
١٢٧ ـ **المقالات والفرق**: سعد بن عبد الله القُمي، تعليق: محمد جواد مشكور، طهران، ١٩٦٣م.
١٢٨ ـ **مقام حديث**: غلام أحمد برويز، مطبعة علمي، لاهور، ط٣، ١٩٧٦م.
١٢٩ ـ **مقتبس الأثر ومجدد ما دُثر**: حسين الأعلمي الحائري، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
١٣٠ ـ **مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع**: الدكتور ناصر عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
١٣١ ـ **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، طبعة الشعب، ط أخرى، دار القلم، بيروت، لبنان، ط٧، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
١٣٢ ـ **مقدمة أساس البلاغة**: بقلم أمين الخولي، جار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرحمن محمود، دار المعرفة، بيروت.
١٣٣ ـ **مقدمة التوحيد**: لأبي حفص عمر بن جميع، المطبعة العربي، ط٢، ١٩٧٣م.
١٣٤ ـ **مقدمة في عقيدة الإمام أحمد وأصول مذهبه**: الإمام: رزق الله التميمي، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط١.
١٣٥ ـ **مكاشفة القلوب**: الغزالي، تعريف الدكتور محمد رشيد القباني، مراجعة: بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤ ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
١٣٦ ـ **الملل والنحل**: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت.
١٣٧ ـ **الملل والنحل الواردة في كتاب الأنساب**: الإمام أبي سعد عبد الكريم السمعاني، ترتيب وجمع: عبد الله بن صالح البراك، دار الواطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٣٨ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط أخرى، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
١٣٩ ـ **المنتظم لابن الجوزي**: حيدر آباد، ط٩، ١٣٥٩هـ.
١٤٠ ـ **مناظرات أئمة السلف**: أبو أسامة سليم بن عبد الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
١٤١ ـ **منافع الدقائق شرح مجمع الحقائق**: أبو سعيد الخادمي، مطبعة محرم أفندي البسنوي، ١٣٠٣هـ.
١٤٢ ـ **مناقب أبي حنيفة**: الإمام: حافظ الدين الكردي، دار الكتاب العربي.
١٤٣ ـ **مناقب أبي حنيفة**: الإمام: موفق أحمد المكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط أخرى، بيروت ١٤٠١هـ.
١٤٤ ـ **مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي**: تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، مصر، ط١١، ١٣٩١هـ.

١٤٥ ـ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: الإمام: ابن الجوزي، دار الأفاق الحديثة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، ط أخرى، ط رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

١٤٦ ـ **مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي**: الأمين الحاج محمد أحمد، ط١، ١٤١٥هـ.

١٤٧ ـ **مناهج الأهواء والافتراق والبدع**: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٤٨ ـ **مناهج البحث العلمي**: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣.

١٤٩ ـ **منهج البحث العلمي عند العرب**: جلال محمد عبد الحميد موسى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.

١٥٠ ـ **مناهج البحث في العقيدة الإسلامية**: الدكتور عبد الرحمن بن زيد الزنيدي، مركز الدراسات والإعلام، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥١ ـ **مناهج الأدلة في عقائد الملة**: لابن رشد الحفيد، تحقيق: الدكتور محمود قاسم، القاهرة، المنتظم لابن الجوزي، حيدر آباد، ط١٣٥٩هـ.

١٥٢ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: محمد بن عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

١٥٣ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، حيدر آباد، الدكن.

١٥٤ ـ **المنتقى من شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: لأبي القاسم هبة الله بن الحسين الطبري اللالكائي، اختصار وتعليق: أبو معاذ محمود بن إمام بن منصور أبو آل موافي، مكتبة الصحابة.

١٥٥ ـ **المنتقى النفيس من تلبيس إبليس**: لابن الجوزي، قلم: علي حسن علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٥٦ ـ **منتهى الآمال**: عباس القُمي، إيران.

١٥٧ ـ **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، مطبعة السعادة، مصر.

١٥٨ ـ **المنثور في القواعد**: بدر الدي محمد الزركشي، تحقيق: فائق أحمد محمود، ط٢ ـ ١٤٠٥م.

١٥٩ ـ **من قضايا الصحوة**: الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٦٠ ـ **المنقذ من الضلال**: لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، المركز التقني المعاصر، ط٢، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٦١ ـ **منهاج السنة**: لابن تيمية، مكتبة دار العروبة، ط أخرى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٩هـ، ط ثالثة، دار الثقافة، دار الكتب، ط رابعة، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام: محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٢ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**: أبو عبد الله الحليمي، تحقيق: حلمي فوده، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

١٦٣ ـ **منهاج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة**: علي عبد العزيز الشبل، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.

١٦٤ ـ **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد**: العليمي، مطبعة المدني.

١٦٥ ـ **منهج أهل السنة والجماعة في النقد والحكم على الآخرين**: هشام إسماعيل الصيني، المنتدى الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٦ ـ **منهج دراسات لآيات الأسماء والصفات**: محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠١هـ.

١٦٧ ـ **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد**: عثمان بن علي بن حسن، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٦٨ ـ **منهج الأشاعرة في العقيدة**: الشيخ: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، الدار السلفية، الكويت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٩ ـ **منهج الطالبين**: خميس بن سعيد الرستاقي، تحقيق: سالم بن حمد الحارثي، عمان، ط أخرى، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٧٩م.

١٧٠ ـ **منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى**: خالد عبد اللطيف محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٧١ ـ **المنهج القويم لتصحيح أفكار الفرق المختلفة**: أبو عبد الله سعيداي، دار الاحتساب، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٧٢ ـ **منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**: الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤١٤هـ.

١٧٣ ـ **المنهل الصافي**: جمال الدين أبو المحاسن تغري بردي الأتابكي تحقيق: أحمد يونس نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

١٧٤ ـ **من لا يحضره الفقيه**: لأبي جعفر الصدوق، تحقيق: حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٥.

١٧٥ ـ **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل**: أحمد بن يحيى بن مرتضى، تحقيق: الدكتور محمد جواد مشكور، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ، ط أخرى تحقيق: الدكتور عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٧٦ ـ **موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**: لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٣٨٥هـ.
١٧٧ ـ **مواطنون لاذميون**: فهمي هويدي، دار الشروق، ١٤٠٥هـ.
١٧٨ ـ **الموافقات في أصول الشريعة**: لأبي إسحاق الشاطبي، شرح: عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى.
١٧٩ ـ **المواقف في علم الكلام**: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
١٨٠ ـ **المواقف والمخاطبات**: محمد عبد الجبار بن الحسن النفري، تصحيح آرثر يوحنا أربري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ط أخرى، ط٢، ١٤٠٧هـ.
١٨١ ـ **المواهب الربانية**: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، عناية: أبو عبد الرحمن سمير الماضي، رمادي للنشر، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٧هـ.
١٨٢ ـ **مؤتمر النجف**: السيد محب الدين الخطيب، ط٣، ١٩٩٣م.
١٨٣ ـ **الموجز في تحصيل السؤال وتلخيص المقال في الرد على أهل الخلاف**: أبو عمار عبد الكافي الأباضي، تحقيق: عمار الطالب، الشركة الوطنية، الجزائر، ط٢، ١٣٩٨هـ، ط أخرى، ١٣٩٠هـ.
١٨٤ ـ **الموسوعة العربية الميسرة**: إشراف: محمد شفيق غربال، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ١٩٦٥م.
١٨٥ ـ **موسوعة المناهي الشرعية**: سليم هلالي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية.
١٨٦ ـ **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
١٨٧ ـ **موسوعة العلوم السياسية**: تحرير: محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، جامعة الكويت ـ الكويت، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤م.
١٨٨ ـ **الموسوعة الفلسفية**: الدكتور عبد المنعم الحفني، دار ابن زيدون، مكتبة سيد متبولي، ط٧.
١٨٩ ـ **الموضوعات الكبرى**: عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، ط أخرى، ط٢.
١٩٠ ـ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**: الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، ١٩٩٥م.
١٩١ ـ **موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع**: الدكتور إبراهيم عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

١٩٢ ـ **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين**: الشيخ مصطفى صبري، مطبعة الحلبي، مصر.

١٩٣ ـ **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة**: سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٩٤ ـ **مؤلفات الغزالي**: عبد الرحمن بدوي، الكويت، ط٢، ١٩٧٧م.

١٩٥ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ط أخرى.

ـ ن ـ

١ ـ **نبذة في العقيدة الإسلامية**: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢ ـ **النبوات لابن تيمية**: المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ط أخرى، دار الفكر، بيروت، ط ثالثة، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣ ـ **نثر اللآلي على نظم الأمالي**: عبد الحميد بن عبد الله الآلوسي، بغداد، ط١، ١٣٣٠هـ.

٤ ـ **النجاة**: لابن سينا، تقديم: محي الدين صبري الكردي، مطبعة السعادة، مصر، ط٢، ١٣٥٧هـ، ١٩٢٨م.

٥ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: يوسف الأتابكي، ابن تغري بردي، دار الكتب.

٦ ـ **نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: الحافظ ابن حجر العسقلاني، شرح علي القاري، استانبول، ١٣٢٧هـ.

٧ ـ **الندامة الكبرى**: أبو عبد الله محمد أحمد الرملي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٨ ـ **ندوب**: محمد الفهد العيسى، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٩ ـ **نزهة الأعين والنواظر في علم الوجوه والنظائر**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، الرياض، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ.

١٠ ـ **نزهة العيون والنواظر وتحفة القلوب الحواضر في حكايات الصالحين الأكابر**: عبد الله بن أسعد اليافعي، القاهرة.

١١ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لابن حجر العسقلاني، مكتبة جدة، ١٤٠٦هـ.

١٢ ـ **نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض**: أحمد شهاب الدين الخفاجي المصري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
١٣ ـ **نشأة التشيع وتطوره**: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية.
١٤ ـ **نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام**: الدكتور علي سامي النشار، دار المعارف، ١٩٧٨م، ط أخرى، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٧٧م.
١٥ ـ **نشر البنود على مراقي السعود**: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المغرب، الرباط.
١٦ ـ **النظام الفريد بتحقيق: جوهرة التوحيد**: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم العربي، حلب، ط١، ١٤١١هـ.
١٧ ـ **النظر إلى أصول الأثر**: طاهر بن صالح أحمد الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
١٨ ـ **نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة**: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.
١٩ ـ **نظرية ابن سينا في الإشارات والتنبيهات**: لابن سينا، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا.
٢٠ ـ **نظريات شيخ الإسلام**: المستشرق الفرنسي، لاوست، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، تقديم الدكتور مصطفى حلمي، دار الأنصار، ط١، ١٣٩٦هـ.
٢١ ـ **النقشبندية**: عبد الرحمٰن دمشقية، دار طيبة، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٣٩٦هـ.
٢٢ ـ **نقض التأسيس لابن تيمية**: تصحيح وتعليق: محمد عبد الرحمٰن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩١هـ.
٢٣ ـ **نقض التأسيس**: لابن تيمية، مخطوط، جامعة الملك سعود، الرياض رقم ٢٥٩٠.
٢٤ ـ **النقض على بشر المريسي**: الإمام الدارمي، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥ ـ **نقض المنطق**: لابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة وسليمان الضبع، مكتبة السنة المحمدية.
٢٦ ـ **نهاية السول في شرح منهاج الأصول**: جمال الدين عبد الرحمٰن بن الحسين الأسنوي، مطبعة عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٧ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: الإمام مجد الدين المبارك بن الجزري (ابن الأثير)، دار الفكر، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٢٨ ـ **النهاية في الفتن والملاحم**: لابن كثير، تحقيق: طه زيني، دار النصر، مصر، ط١.

٢٩ ـ **نهاية الإقدام في علم الكلام**: الشهرستاني، مكتبة المثنى، بغداد.
٣٠ ـ **نهج البلاغة**: علي بن أبي طالب، تنسيق: الشريف الرضي، شرح: محمد عبده، مؤسسة المعارف، بيروت.
٣١ ـ **نواقض الإيمان القولية والعلمية**: الدكتور عبد العزيز محمد بن العبد اللطيف، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.
٣٢ ـ **نيل الأوطار**: الشوكاني، دار الجيل، بيروت.

ـ هـ ـ

١ ـ **هداية المريد إلى جوهرة التوحيد**: إبراهيم اللقاني، تحقيق: حازم محي الدين ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٢ ـ **هداية المريد إلى جوهرة التوحيد**: الشيخ بكري رجب، تحقيق: حازم محي الدين محمد وهبي سليمان، دار الخير، دمشق، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
٣ ـ **الهداية والإرشاد إلى طريقة الهدى والرشاد**: الشيخ عبد المحسن بن عبيد العبد المحسن، تحقيق: محمد الفقي، مطبعة المدينة، الرياض.
٤ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين**: إسماعيل البغدادي، دار الفكر، ١٩٨٢م.
٥ ـ **هجر المبتدع**: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
٦ ـ **هذه هي الصوفية**: عبد الرحمٰن الوكيل، دار الكتب العلمية.
٧ ـ **الهفت الشريف**: المفضل بن عمر الجعفي، تحقيق: غالب الإسماعيلي، دار الأندلس ١٩٦٤م.
٨ ـ **هوية التشيع**: الدكتور أحمد الوائلي، دار الكتب للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

ـ و ـ

١ ـ **الوابل الصيب**: لابن القيم، تحقيق: مصطفى بن العدوي، دار الصحابة، ط١١، ١٤١٠هـ.
٢ ـ **الواسطة بين الحق والخلق**: لابن تيمية، تحقيق: بشير محمد عيون، دار البيان، دمشق.
٣ ـ **واقعنا المعاصر**: محمد قطب، مؤسسة المدينة، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤ ـ **الواقع المؤلم بين المعالجة المرتجلة والتأصيل الصحيح**: عدنان محمد آل عرعور، مؤسسة قرطبة، الجيزة، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٥ ـ **وجاء دور المجوس (الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية)**: الدكتور عبد الله محمد الغريب، ١٤٠٢هـ.

٦ - **وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة**: عبد القادر عبد العزيز، دار الأخلاء، الدمام، ط١، ١٤١٢هـ.
٧ - **وجوب وحدة المسلمين**: عبد المجيد البيانوني، دار حافظ، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٨ - **الوجود الحق**: الدكتور حسن هويدي، المكتب الإسلامي، ط٤.
٩ - **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية**: محمد صدقي بن أحمد البورتو، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية.
١٠ - **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**: محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: عبد الرحيم الشيرازي، إحياء التراث العربي، بيروت.
١١ - **الوصية الكبرى**: لابن تيمية، تحقيق: عثمان ضميرية، محمد النمر، مكتبة الصديق، الطائف.
١٢ - **ولاية الله والطريق إليها**: إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

- ي -

١ - **يا شيعة اليوم استيقظوا**: الدكتور موسى الموسوي.
٢ - **يهود الأمس سلف سيء لخلف أسوء**: الشيخ: عبد الرحمٰن محمد الدوسري، مراجعة: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣ - **اليهودية والماسونية**: الشيخ عبد الرحمٰن الدوسري، دار السنة، الخبر، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤ - **اليمن من النافذة**: عبد العزيز المهنا، مطابع دار الهلال، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٥ - **اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر**: عبد الوهاب الشعراني، المطبعة الأزهرية، مصر.
٦ - **اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر**: المناوي، تحقيق: ربيع السعودي، مكتبة الرشد، الرياض.
٧ - **اليوم الآخر**: الدكتور عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الكويت، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٨ - **اليوم الآخر بين اليهودية والمسيحية والإسلام**: الدكتور فرج الله عبد الباري أبو عطا، دار الوفاء، المنصورة.